

السَّيِّحُ الْوَهَّاجُ

شَرَّحَ

الْعَلَّامَةُ الْفَاضِلُ وَالْمُحَقِّقُ الْكَامِلُ
الْشَّيْخُ مُحَمَّدُ الزَّهْرِيُّ الْغَمْرَاوِيُّ

عَلَى

مَتْنِ الْمَنْهَاجِ

لِشَرَفِ الدِّينِ بَحْيِيِّ النُّوَوِيِّ

رَحِمَهَا اللَّهُ أَمِينٌ

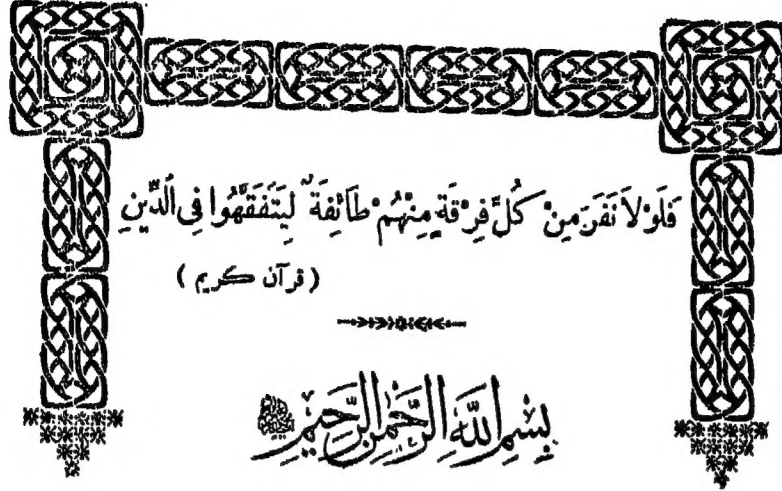
تَنْبِيْهِ : وَضَعْنَا مَتْنَ الْمَنْهَاجِ بِأَعْلَى الصَّحَائِفِ ،
مَضْبُوطاً بِالشَّكْلِ الْكَامِلِ لِيَعُمَّ نَفْعُهُ .

دار الجليل

بيروت - لبنان

السَّحَابُ الْوَهَّاجُ

جميع الحقوق محفوظة
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م



المد لله الذي لم يقطع عنا مع كثرة ذنوبنا فضله ، بل سبقت رحمته عذابه ، وغلب إحسانه عدله ، أحمده وإن كنت لا أستطيع عد آلائه ، وأشكره وإن كان شكري من عطائه ، ولكنه يستوجب زيادة نعمائه . والصلاة والسلام على قطب دائرة الكمالات ، ومشرق النور الإلهي لأهل الأرض والسموات ، سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وأصحابه ذوى الفضل والتمكين .

أما بعد : فيقول رابجي غفران المساوي ، الفقير إليه تعالى « محمد الزهري الغمراوي » : قد طلب مني حضرة [الشيخ مصطفى البابی الحلبي : الكتبي الشهير] شرحاً لطيفاً لمن المنهاج ، المنسوب للإمام « يحيى النووي » رحمه الله ، وأثابه رضاء . وهو الكتاب الذي عوّلت عليه أئمة الشافعية ، واتفقت على الثناء عليه كلماتهم المرضية ، وتوجهت أنظار محققهم لكشف عوامضه وتحقيق مسائله وتدليل دعاويه ، ونصوب اعتماداته والرد على معارضيه وتبيين مرامييه ، ولكن ذلك إما في كتب طويلة ، أو صعوبة المرام إن كانت أسفاراً قليلة ، وكلاهما في هذه الأزمان لا يكثر إلفه ، وتسحط الهمة عن استنشاق غير روضه وإن سهل اقتناؤه وعذب رشفه . وقد كثرت انتشار المتن مجرداً في هذا الزمان ، ولا تخلو بعض عباراته عن خفاء على بعض الأذهان ، فأحببنا أن نقنطف من تلك الشروح ما يوضح المرام ، ويفصح عما تضمنته إشاراته أو أعوزته بعض عباراته من قيود بعض الأحكام ، كل ذلك بعبارات مختصرة سهلة ليكون مصاحباً للآتين في اقتنائه ، فيكثر به الانتفاع ، وتكشف عن أنواره غواشي ظلماته ، وسميته :

بالسراج الوهاج شرح متن المنهاج

نسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ويكثر النفع به بين العباد في كل مصر وإقليم ، انه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة للدعوات جدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الأثر الجواد ، الذي جلت نعمه عن الإحصاء بالأعداد ، المان بالالطف والإرشاد ، الهادى إلى سبيل الرشاد ، الموفق للتفقه في الدين من لطف به واختاره من العباد . أحمده أبلغ حمداً وأكمله ، وأزكاه وأشمله ، وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد الغفار ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى المختار . صلى الله وسلم عليه . وزاده فضلاً وشرفاً لديه .

(أما بعد) فإن الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات ، وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات ،

قال رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم : الحمد لله) الكلام على البسملة والحمد له شهر (البر) بفتح الباء : أى المحسن (الجواد) بالتخفيف : أى الكثير العطاء . وقد خرج الترمذى حديثاً مرفوعاً فيه تسمية الله بالجواد الماحد . وحقيقة الجود فعل ما ينفى لمن ينفى لا لغرض ، فهو خاص به تعالى ، وإذا أطلق على غيره يكون مجازاً (الذى جلت) أى عظمت (نعمه) جمع نعمة : وهى الاحسان (عن الاحصاء) أى الضبط (بالأعداد) بفتح الهمزة جمع عدد ، فهو قد جدد البارى على فعله الاحسان ، ووصفه بأنه خارج عن الاحصاء باعتبار أثره ، وهو أبلغ في التعظيم من الحمد على الأثر (المان) أى المعطى فضلاً ، أو المعداد نعمه على عباده ، لأنه منه تعالى محمود (بالالطف) أى الاقدار على الطاعة ، والباء سببية (والارشاد) أى الهداية للطاعة (الهادى) أى الدال (الى سبيل الرشاد) وهو ضد التى (الموفق) أى المقدر (للتفقه في الدين) أى التفهم للشريعة (من لطف به) أى أراد به الخير (واختاره) أى اصطفاه (من العباد) كما قال ﷺ « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » (أحمده أبلغ حمداً) أى أنه (وأكمله) أى أنه (وأشمله) أى أعترف بانصافه بجميع صفات الكمال ، وهو أبلغ من حمده الأول (وأشهد) أى اتيقن وأدعن (أن لا إله إلا الله) أى لا معبود بحق إلا واجب الوجود ، المسمى : الله . وقد روى الترمذى عنه ﷺ أنه قال « كل خطبة ليس فيها تشهد فهى كالكبد الجذماء » (الواحد) أى الذى لا تعد له ولا نظير (الغفار) أى الستار لذنوب من شاء من عباده (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى) من الصبوة : وهى الخالص (المختار) اسم مفعول : أى الذى اختاره الله (صلى الله وسلم عليه) جملة خبرية لفظاً إنشائية معنى (وزاده فضلاً وشرفاً لديه) أى عنده ، والفضل ضد النقص ، والشرف : العلو ، وطلب له الزيادة لأن كل كامل من المخلوقات يقبل الزيادة في الكمال . (أما بعد) أى بعد ما ذكر من الجيد وغيره (فإن الاشتغال بالعلم) أى الشرعى (من أفضل الطاعات) جمع طاعة : وهى فعل المأمورات ولو ندبا ، وترك المنهيات ولو كراهة ، والاشتغال بالعلم من المفروض (وأولى ما أنفقت) أى صرفت (فيه نفائس الأوقات) من إضافة الصفة للموصوف : أى الأوقات النفيسة ، وكانت الأوقات جميعها نفيسة لأنه لا يمكن تعويض ما يفوت منها بعبادة ، والتعويض

وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابَنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنَ التَّصْنِيفِ مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمُخْتَصَرَاتِ ، وَأَتَقَنَ مُخْتَصَرُ
«الْمُحَرَّرُ» لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذِي التَّحْقِيقَاتِ ، وَهُوَ كَثِيرُ
الْفَوَائِدِ ، مُعْتَمَدٌ فِي تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ ، مُعْتَمَدٌ لِلْمُفْتَى وَغَيْرِهِ مِنْ أُولَى الرَّغَبَاتِ ، وَقَدْ انْتَزَمَ
مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْصُ عَلَى مَا صَحَّحَهُ مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ وَوَفَّى بِمَا انْتَزَمَهُ وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ أَوْ
أَهَمِّ الْمَطْلُوبَاتِ ، لَكِنْ فِي حَجَّتِهِ كَثِيرٌ يَعْتَزُّ عَنْ حِفْظِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ
الْعَنَايَاتِ ، فَرَأَيْتُ اخْتِصَارَهُ فِي نَحْوِ نِصْفِ حَجَّتِهِ ، لَيْسَ هَلْ حِفْظُهُ مَعَ مَا أَضْمَهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّفَائِيسِ الْمُسْتَجَادَاتِ : مِنْهَا التَّنْبِيهُ عَلَى قُبُودِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ هِيَ مِنَ الْأَصْلِ
تَحَذُّوْفَاتٍ ، وَمِنْهَا مَوَاضِعُ يُسِيرَةُ

بِالِاتِّفَاقِ حِجَازٌ ، إِذْ هُوَ الْبَذَلُ ، وَاقْتِضَاءُ الْأَوْقَاتِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْبَذَلِ (وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا) جَمْعُ
صَاحِبٍ ، وَالْمُرَادُ هُنَا : أَتْبَاعُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَهُوَ حِجَازُ (رَحِمَهُمُ اللَّهُ) جَلَّةُ دَعَالِيَةِ (مِنْ
التَّصْنِيفِ) أَيْ التَّأْلِيفِ ، لِأَنَّ كُلَّ مُؤَلِّفٍ يَصْنَفُ وَيُمَيِّزُ كُلَّ مَسَائِلِ بَابِ (مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ) جَمْعُ
مَبْسُوطٍ : وَهُوَ مَا كَثَرَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ (وَالْمُخْتَصَرَاتِ) جَمْعُ مُخْتَصَرٍ : وَهُوَ مَا قُلَّ لَفْظُهُ وَكَثُرَ مَعْنَاهُ
(وَأَتَقَنَ مُخْتَصَرٌ) أَيْ أَحْكَمَ كِتَابٌ مُخْتَصَرٌ : كِتَابُ (الْمُحَرَّرُ لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ) هَذِهِ الْكُتُبُ حَرَامٌ
لَكِنْ رَجَحَ الرَّافِعِيُّ أَنَّهَا أَعْمَا تَحْرَمُ عَلَى مَنْ اسْمُهُ مُجَدِّدٌ ، فَلِذَلِكَ تَكْنَى بِهَا لِأَنَّ اسْمَهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ
(الرَّافِعِيُّ) قِيلَ : أَنَّهُ نَسَبُهُ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ الصَّحَابِيِّ كَمَا وَجَدَ بِحُظِّهِ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) كَانَ
إِمَامًا كَبِيرًا وَمَنْ يَتَّعِلُّ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَسِتِّمِائَةً ، وَهُوَ ابْنُ سِتٍّ وَسِتِّينَ سَنَةً ، وَهُوَ
كَرَامَاتٌ مَشْهُورَةٌ (ذِي التَّحْقِيقَاتِ) الْكَثِيرَةِ فِي الْعِلْمِ (وَهُوَ) أَيْ الْمُحَرَّرُ (كَثِيرُ الْفَوَائِدِ عَمْدَةٌ)
أَيْ يَعْتَمَدُ عَلَيْهِ (فِي تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ) أَيْ مَآذِيبِ إِلَيْهِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ (مُعْتَمَدٌ لِلْمُفْتَى)
أَيْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَالْيَ نَصُوصُهُ عِنْدَ الْإِفْتَاءِ (وَغَيْرِهِ) أَيْ الْمُفْتَى مَنْ يَدْرُسُ أَوْ يَصْنَفُ (مِنْ أُولَى
الرَّغَبَاتِ) أَيْ أَصْحَابِهَا (وَقَدْ انْتَزَمَ مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْصُ) فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ (عَلَى مَا صَحَّحَهُ
مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ) أَيْ أَكْثَرُهُمْ ، وَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ اعْتِمَادُهُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ دَلِيلُ خِلَافِهِ (وَوَفَّى بِمَا
انْتَزَمَهُ) حَسْبَ تَرْجِيحِ عِنْدَهُ وَقْتُ التَّأْلِيفِ فَلَا يَنَاقِ اسْتِدْرَاكُ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بَأَنَّ
الْجَهْلَ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَهُ (وَهُوَ) أَيْ مَا انْتَزَمَهُ (مِنْ أَهَمِّ أَوْ) هُوَ (أَهَمُّ الْمَطْلُوبَاتِ)
إِذَا أَهَمُّ فِيهِ عِنْدَ الْفَقِيهِ مَعْرِفَتُهُ الْمُعْتَمَدُ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ (لَكِنْ فِي حَجَّتِهِ) أَيْ الْمُحَرَّرُ (كَبِيرٌ
يَعْتَزُّ عَنْ حِفْظِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ) الَّذِينَ يَرْغَبُونَ فِي حِفْظِ مُخْتَصَرٍ فِي الْفَقْهِ (إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ
الْعَنَايَاتِ) مَنْ سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ فَلَا يَعْجُزُ عَنْ حِفْظِهِ (فَرَأَيْتُ) أَيْ اخْتَرْتُ (اخْتِصَارَهُ) فِي نَحْوِ
نِصْفِ حَجَّتِهِ (مَعَ زِيَادَةِ قَلِيلَةٍ) لَيْسَ هَلْ حِفْظُهُ (أَيْ الْمُخْتَصَرُ) مَعَ مَا أَضْمَهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ
النَّفَائِيسِ الْمُسْتَجَادَاتِ (أَيْ الْمُسْتَحْسِنَاتِ) مِنْهَا التَّنْبِيهُ عَلَى قُبُودِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ هِيَ مِنَ الْأَصْلِ
تَحَذُّوْفَاتٍ (أَيْ مَتْرُوكَاتٍ) كُتُبُهَا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ (وَمِنْهَا مَوَاضِعُ يُسِيرَةُ) نَحْوُ خَمْسِينَ

ذَكَرَهَا فِي الْمَحَرَّرِ عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا سَتَرَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَارْتَحَاتِ ،
وَمِنْهَا إِبْدَالُ مَا كَانَ مِنَ الْفَاطِظَةِ غَرِيبًا ، أَوْ مُوَهِّجًا خِلَافَ الصَّوَابِ بِأَوْضَحٍ وَأَخْصَرَ مِنْهُ
بِعِبَارَاتٍ جَلِيَّاتٍ ، وَمِنْهَا تَبْيَاضُ الْقَوْلَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ وَالطَّرِيقَيْنِ وَالنَّصِّ ، وَمَرَاتِبُ الْخِلَافِ
فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ ، فَحَيْثُ أَقُولُ : فِي الْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ فَمِنْ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ ، فَإِنْ
قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ الْأَظْهَرُ ، وَإِلَّا فَالْمَشْهُورُ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : الْأَصَحُّ أَوْ الصَّحِيحُ فَمِنْ الْوَجْهَيْنِ
أَوْ الْأَوْجِهَةِ ، فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ : الْأَصَحُّ وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : الْمَذْهَبُ
فَمِنْ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطَّرِيقِ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : النَّصُّ فَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَيَكُونُ
هُنَاكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ أَوْ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : الْجَدِيدُ فَالْقَدِيمُ خِلَافُهُ ، أَوْ الْقَدِيمُ أَوْ فِي
قَوْلٍ قَدِيمٍ فَالْجَدِيدُ خِلَافُهُ ،

مَوْضَعًا (ذَكَرَهَا فِي الْمَحَرَّرِ عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا سَتَرَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَارْتَحَاتِ)
فَالْقَصْدُ أَنَّهُ يَذْكُرُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ (وَمِنْهَا إِبْدَالُ مَا كَانَ مِنَ الْفَاطِظَةِ غَرِيبًا) أَيْ غَيْرَ مَأْلُوفٍ الْإِسْتِعْمَالِ
(أَنَّهُ مُوَهِّجٌ خِلَافَ الصَّوَابِ) فَيُبَدِّلُ الْقَرِيبَ (بِأَوْضَحٍ ، وَ) الْمَوْهَمَ بِ (أَخْصَرَ مِنْهُ بِعِبَارَاتٍ
جَلِيَّاتٍ) لَا إِيْهَامَ فِيهَا . (وَمِنْهَا تَبْيَاضُ الْقَوْلَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ وَالطَّرِيقَيْنِ وَالنَّصِّ) هُوَ قَوْلٌ مُخْصَصٌ
بِاعْتِبَارِ مَا يُقَابَلُهُ مِنْ قَوْلٍ مُخَرَّجٍ أَوْ وَجْهٍ (وَمَرَاتِبُ الْخِلَافِ) أَيْ الْمَخَالَفَةُ قُوَّةً وَضَعْفًا (فِي جَمِيعِ
الْحَالَاتِ) أَيْ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي رَدَّ فِيهَا ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْمَحَرَّرُ فَتَلَاوُضُ بَيْنَ ، وَتَارَةً لَا يَبِينُ (فَحَيْثُ أَقُولُ : فِي
الْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ ، فَمِنْ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ) لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ) أَيْ
الْمَخَالَفَةُ لِقُوَّةٍ مَدْرَكَةٍ . (قُلْتُ الْأَظْهَرُ) قِيَمًا أُرِيدُ تَرْجِيحَهُ (وَإِلَّا) . بَأَنَّ لَمْ يَقُمْ مَدْرَكُ الْمَخَالَفِ
(فَالْمَشْهُورِ) لِيَشْعُرَ بِضَعْفِ مُقَابَلِهِ (وَحَيْثُ أَقُولُ : الْأَصَحُّ أَوْ الصَّحِيحُ فَمِنْ الْوَجْهَيْنِ أَوْ الْأَوْجِهَةِ)
لِلْأَصْحَابِ يَسْتَخْرِجُونَهَا مِنْ تَوَاعُدِ الْأَنْبَاءِ ، وَقَدْ يَجْتَهِدُونَ فِي بَعْضِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَصْلِ قَوَاعِدِهِ
(فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ : الْأَصَحُّ) لِيَشْعُرَ بِضَعْفِ مُقَابَلِهِ (وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : الْمَذْهَبُ
فَمِنْ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطَّرِيقِ) وَهِيَ اخْتِلَافُ الْأَصْحَابِ فِي حِكَايَةِ الْمَذْهَبِ كَأَن يَحْكِي بَعْضُهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ
قَوْلَيْنِ أَوْ وَجْهَيْنِ وَيَقْطَعُ بَعْضُهُمْ بِأَحَدِهِمَا ، فَالْفَتْحُ بِهِ مَا عُبِّرَ عَنْهُ بِالْمَذْهَبِ (وَحَيْثُ أَقُولُ : النَّصُّ
فَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَيَكُونُ هُنَاكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ) أَيْ خِلَافُ الرَّاجِحِ (أَوْ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ)
مِنْ نَصٍّ لَهُ فِي نَظِيرِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَعْمَلُ بِهِ مِنْ حَيْثُ مُقَابَلَتُهُ لِلنَّصِّ (وَحَيْثُ أَقُولُ : الْجَدِيدُ فَالْقَدِيمُ
خِلَافُهُ ، أَوْ الْقَدِيمُ أَوْ فِي قَوْلٍ قَدِيمٍ ، فَالْجَدِيدُ خِلَافُهُ) وَالْقَدِيمُ مَقَالُهُ الشَّافِعِيِّ بِالْعِرَاقِ ، وَالْجَدِيدُ مَقَالُهُ
بِمِصْرٍ أَوْ اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَيْهِ فِيهَا وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَهُ بِالْعِرَاقِ . قَالَ الْإِمَامُ : وَلَا يَجُوزُ عَدُّ الْمَذْهَبِ الْقَدِيمِ
مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مَا لَمْ يَدُلَّ لَهُ نَصٌّ ، أَوْ رَجِيحُهُ مِنْهُ هُوَ أَهْلُ التَّرْجِيحِ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَالْعَمَلُ

وَحَيْثُ أَقُولُ : وَقِيلَ كَذَا فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ ، وَالصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ خِلَافُهُ ، وَحَيْثُ أَقُولُ :
 وَفِي قَوْلٍ كَذَا فَالْراجِعُ خِلَافُهُ . وَمِنْهَا مَسَائِلُ نَفِيسَةٌ أَضْمَعُ إِلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُخْلَى
 الْكِتَابُ مِنْهَا ، وَأَقُولُ فِي أَوَّلِهَا قُلْتُ وَفِي آخِرِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَا وَجَدْتُهُ مِنْ زِيَادَةٍ لَفْظَةٍ
 وَنَحْوِهَا عَلَى مَا فِي الْمُحَرَّرِ فَاعْتَمِدْتُهَا فَلَا بَدَّ مِنْهَا ، وَكَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنَ الْأَذْكَارِ مُخَالَفًا لِمَا
 فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ فَاعْتَمِدْتُهَا فَإِنِّي حَقَّقْتُهُ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ ، وَقَدْ
 أَقْدَمْتُ بَعْضَ مَسَائِلِ الْفَصْلِ لِلنَّاسِبَةِ أَوْ اخْتِصَارٍ ، وَرُبَّمَا قَدَّمْتُ فَضْلًا لِلنَّاسِبَةِ ، وَأَرْجُو أَنْ
 تَمَّ هَذَا الْمُخْتَصَرُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ لِلْمُحَرَّرِ ، فَإِنِّي لَا أَخْذِفُ مِنْهُ شَيْئًا مِنْ
 الْأَحْكَامِ أَصْلًا وَلَا مِنَ الْخِلَافِ وَلَوْ كَانَ وَاهِيًا مَعَ مَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنَ النَّفَائِسِ

على الجديد إلا في مسائل ينبه عليها (وحيث أقول : وقيل كذا فهو وجه ضعيف ، والصحيح أو
 الأصح - خلافه) ولا يكون فيه بيان لدرجة الخلاف (وحيث أقول : وفي قول كذا فالراجع خلافه)
 ويتبين قوة الخلاف وضعفه في ذلك وما قبله من مدركه . (ومنها مسائل نفيسة أضمرها إليه) في مظانها
 ينبغي أن لا يخلى الكتاب منها (أى المنهاج الذى هو اسم للمختصر وما يضم إليه ، ونبه بذلك
 اعتذارا عن كون هذا لا يناسب المختصرات .) (وأقول في أولها) أى تلك المسائل (قلت وفي آخرها
 والله أعلم) لتمييز عن مسائل المحرر ، وقد يفعل ذلك في غير المسائل الزائدة ، وقد يتركها في
 مسائل مزودة ، فجعل من لا يغفل (وما وجدته) أيها الناظر في الكتاب (من زيادة لفظية)
 بدون قلت (ونحوها على ما في المحرر فاعتمدها فلا بد منها) فمن ذلك أن المحرر قال في باب التيمم
 إلا أن يكون بعضه دم ، فزاد المصنف لفظ كثير : وهى زيادة لا بد منها (وكذا ما وجدته من
 الأذكار مخالفا لما في المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فإني حقيقته من كتب الحديث المعتمدة)
 في نقله ، فإن المحدثين يعتنون بلفظه بخلاف الفقهاء ، فالرجع في ذلك كتب الحديث (وقد أقدم
 بعض مسائل الفصل للناسبة أو اختصار ، ورُبَّمَا قَدَّمْتُ فَضْلًا لِلنَّاسِبَةِ) كما فعل في باب الإحصاء
 والقوات فإنه أحره عن الكلام على الجزاء ، والمحرر قدمه عليه ، وما فعله المنهاج أحسن ، لأنه
 ذكر محرمات الاحرام وأخرها عن الاصطيداد . ولا شك أن فصل التخيير في جزاء الصيد مناسب
 له لزمقه بالاصطيداد (وأرجو أن يتم هذا المختصر أن يكون في معنى الشرح للمحرر) فإنه بين
 دقايقه وخفي ألفاظه ، ونبه على الصحيح . ومراتب الخلاف من قوة وضعف ، وهل هو قولان أو
 وجهان أو طريقتان ؟ وبين ما تحتاجه المسائل من قيد أو شرط ، وما غلط فيه من الأحكام ، وما صحيح
 فيه خلاف الأصح وغير ذلك (فإني لا أخذف) أى أسقط (منه شيئا من الأحكام أصلا ولا من
 الخلاف ولو كان واهيا) أى ضعيفا جدا كل ذلك بحسب طاقته وظنه ، فلا ينافي أنه قد يقع
 خلاف ذلك من غير قصد (مع ما أشرت إليه من النفائس) والشرح يكون بهذه المثابة إلا أنه

وَقَدْ شَرَعْنَا فِي جَمْعِ جُزْءٍ لَطِيفٍ عَلَى صُورَةِ الشَّرْحِ لِذَلِكَ هَذَا الْمُخْتَصَرُ ، وَمَقْصُودِي
 بِهِ التَّنْبِيهُ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي الْعُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ ، وَفِي إِلْحَاقِ قَيْدٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ شَرْطٍ
 لِلْمَسْئَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا . وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ
 اعْتِمَادِي ، وَإِلَيْهِ تَقْوِيضِي وَاسْتِنَادِي ، وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِدِينِي وَلِإِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ وَرِضْوَانَهُ
 عَنِّي ، وَفَنَ أَحِبَّائِي وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ .

كتاب الطهارة

يزيد بذكر الدلائل ، فلذلك جعله في معنى الشرح ولم يقل انه شرح (وقد شرعت) مع الشروع
 في هذا المختصر (في جمع جزء لطيف على صورة الشرح لفاق هذا المختصر) السكائنة من حيث
 الاختصار (ومقصودي به التنبيه على الحكمة) وهي السبب الباعث (في العدول عن عبارة
 المحرر ، وفي إلحاق قيد أو حرف) في الكلام (أو شرط للمسئلة ونحو ذلك) مما ذكره المصنف
 سابقا (وأكثر ذلك من الضروريات التي لا بد منها) ومنه ما ليس بضروري ولكنه حسن
 (وعلى الله الكريم اعتمادي) في جميع أموري . ومنها إتمام هذا المختصر (وإليه) لا إلى
 غيره (تقويضي) هو رد الأمر إلى الغير مع البراءة من الحول والقوة ، وأعم منه التوكيل
 (واستنادي) أي التجائي ، فانه لا يجب من قوض أمره إليه ، واستند في جميع أموره عليه
 (وأسأله النفع به) أي بالمختصر فانه قد روقوع المطلوب برجاه الاجابة (لى وإسائر المسلمين) بأن
 ينفعني والمسلمين بتعليمه وكتابته وغير ذلك . وقد حقق الله رجاءه ، فانه لم يوجد من اعتنى به
 عظماء المحققين وانتشر به في القاع المذهب مثله (ورضوانه عني) يطلق الرضا على المحبة ، وعلى
 عدم السخط ، وعلى التسليم ، وعلى المغفرة ، وعلى الثواب ، ويصح إرادة كل منا (وعن
 أحبائي) جمع حبيب : أي من أحبهم (وجميع المؤمنين) من عطف العام على بعض أفراده .

كتاب الطهارة

الكتاب لغة مصدر كتب : اذا خط بالقلم معناه الضم ، واصطلاحا : اسم لجللة مختصة من العلم
 مشتملة على أبواب وفصول غالبا ، والطهارة بالفتح : مصدر طهر بفتح الطاء وضمها : وهي لغة النظافة
 والخواص من الأدناس حسية كالأنجاس ، أو معنوية كالعيوب ، وشرعا تستعمل بمعنى زوال المنع
 المترتب على الحدث والنجس ، وبمعنى الفعل الموضوع لذلك ، وعلى مايم المسنون من ذلك ، فتعرف
 على الأخير بأنها رفع حدث أو إزالة نجس أو ماى معناهما وعلى صورتها ، ويراد بها في معناها
 التيمم والأغسال المسنونة ، وتجديد الوضوء ، والغسلة الثانية والثالثة ، ومسح الأذن والمضمضة ،
 وطهارة المستحاضة ، وسلس البول . وبدأ ببيان الماء الذي هو الأصل في آلتها مفتتحا بآية

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا . يُشْتَرَطُ لِرَفْعِ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ مَاءٌ مُطْلَقٌ ، وَهُوَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلاَ قَيْدٍ ، فَالْمُتَغَيِّرُ بِمُسْتَقْنَى عَنْهُ كَرَعْفَرَانٍ تَغْيِيرًا يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ غَيْرُ طَهُورٍ ، وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرَهُ لَا يَمْنَعُ الْإِسْمَ ، وَلَا مُتَغَيِّرٌ بِمُسْكَنْتٍ وَطِينٍ وَطَحْلِبٍ ، وَمَا فِي مَقَرَّةٍ وَمَمْرَةٍ ، وَكَذَا مُتَغَيِّرٌ بِمُجَاوِرٍ كَعُودٍ وَدُهْنٍ ، أَوْ بِتَرَابٍ طَرَحَ فِيهِ فِي الْأَطْهَرِ ، وَبُكْرَةُ الشَّمْسِ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ . قِيلَ وَنَقْلَهَا غَيْرُ طَهُورٍ فِي الْجَدِيدِ ، فَإِنْ جُمِعَ قَبْلُغَ قَلْتَيْنِ فَطَهُورٌ فِي الْأَصَحِّ ،

دالة عليه فقال (قال الله تعالى - وأنزلنا من السماء ماء طهورا) أى مطهرا (يشترط لرفع الحدث) الذى هو الأمر الاعتبارى الذى يقوم بالأعضاء فيجمع من صحة الصلاة حيث لا مريض (والنجس) بفتح النون والجيم ، وهو مستقذر شرعا يمنع من صحة الصلاة حيث لا مريض (ماء مطلق) أى استعماله ، وكما يشترط الماء المطلق لما ذكر يشترط لكافة الطهارة ولو المذوبة كالوضوء المجتد (وهو) أى الماء المطلق (ما يقع عليه اسم ماء) أى ما يطلق عليه عند أهل الشرع فى عرفهم فيخرج الماء المستعمل ، ويدخل المتغير بما فى مقرة (بلا قيد) سواء كان القيد بالإضافة كما ورد ، أو بصفة كما دافى ، أو بلام عهد كما فى الحديث « إذا رأيت الماء » أى المني فكل ما أطلق عليه شرعا ماء يقال له مطلق وإن قيد فى بعض الأحيان لبيان الواقع كما البحر (فالمتغير بمسْتَقْنَى عَنْهُ) محالط طاهر : وهو مفهوم مطلق (كزعفران) وماء شجر (تغيرا يمنع إطلاق اسم الماء) عليه لسكنته (غير طهور) سواء كان قليلا أو كثيرا ، فإن زال تغيره رجع إلى طهوريته (ولا يضرّ تغير) يسير (لا يمنع الاسم) وكذلك لو شك فى أن تغيره يسير أو كثير (ولا) يضرّ فى الطهارة ماء (متغير بمسْكَنْتٍ) وإن خفى التغير (وطِينٍ وَطَحْلِبٍ) بضم الطاء وبضم اللام وفتحها شئ أخضر يعالو الماء من طول المسك (و) كذا المتغير : (ما فى مقرة وممرّة) ككبريت وزرنيخ ولو مصنوعا لإصلاح المقرة ، ومنه الجبس والحصّ والقطران (وكذا) لا يضرّ فى الطهارة (متغير بمجاور) طاهر (كعود ودهن) ولو مطيين (أو بتراب) ولو مستعملا (طرح فيه) أما المتغير بتراب تهبّ به الريح فلا خلاف فى عدم الضرر به ، فالطرح قيد لأجاء الخلاف المستفاد بقوله (فى الأطهر) والمجاور ما يمكن فصله ، والمخالط ما لا يمكن فصله (ويكره) تنزيها استعمال الماء (المشمس) أى المسخن بالشمس فى البدن ولو فى غير الطهارة كالأكل وشرب ، أما بشرط أن يكون ذلك بقطر حارّ كالخاز ، فى إناء منطبع غير النقيدين ، وأن يستعمل فى حال حرارته ، وغير الماء من المائعات كالماء ، ويكره أيضا استعمال شديد السخونة والبرودة (و) الماء القليل (المستعمل فى فرض الطهارة) عن حدث كالغسله الأولى (قيل ونقلها) كالغسله الثانية والثالثة والوضوء المجتد (غير طهور فى الجديد) بل طاهر فقط ، لأنه غير مطلق ، وسيأتى الماء المستعمل فى غسل النجاسة ، والمراد بالفرض ما لا بد منه فيشمل ماء وضوء حتى بلانية وصبي : إذ لا بد لصحة صلاتهما من وضوء ، وفى القديم أنه مطهر (فإن جمع) المستعمل (فبلغ قلتين فطهور فى الأصح) والماء مادام مترددا على المحل لا يثبت له حكم الاستعمال

وَلَا تَنْجَسُ قُلْتَا الْمَاءِ بِمِلَاقَةِ نَجَسٍ ، فَإِنْ غَبِرَهُ فَتَنْجَسُ ، فَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ
بِمَاءٍ طَهَرَهُ ، أَوْ بِمَسِكَ وَزَعْفَرَانٍ فَلَا ، وَكَذَا تُرَابٌ وَجِصٌّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَدُونُهُمَا يَنْجَسُ
بِالْمِلَاقَةِ ، فَإِنْ بَلَغَهُمَا بِمَاءٍ وَلَا تَغْيِيرَ بِهِ فَطَهَرَهُ ، فَلَوْ كَوُثِرَ يَابِرُ أَدِ طَهُورٍ فَلَمْ يَبْلُغَهُمَا لَمْ
يَطْهَرْ ، وَقِيلَ طَاهِرٌ لَا طَهُورٍ ، وَيُسْتَنْثَى مَيْتَةٌ لَأَدَمَ لَهَا سَائِلٌ فَلَا تُنَجَسُ مَائِعًا عَلَى الْمَشْهُورِ ،
وَكَذَا فِي قَوْلِ نَجَسٍ لَا يُدْرِكُهُ طَرَفٌ . قُلْتُ : ذَا الْقَوْلِ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَالْجَارِي
كَرَاكِدٍ ، وَفِي الْقَدِيمِ لَا يَنْجَسُ بِلَا تَغْيِيرٍ ، وَالْقُلْتَانِ خُسَيَانَةٌ رِطْلٍ بَغْدَادِيٌّ

فلو نوى جنب رفع الجنابة ولو قبل تمام الانغماس في ماء قليل أجزاء الغسل به في ذلك الحدث
وغيره ولو من غير جنسه (ولا تنجس قلنا الماء بملاقاة نجس) جامد أو مائع ، ولو شك في كونه
قلتين ووقعت فيه نجاسة لا تنجسه (فإن غيره) أي تغير النجس الملاقى الماء الذي بلغ قلتين
(فنجس) ولو كان التغير يسيرا ولو بالتقدير في النجس الذي يوافق الماء في صفاته كقولنا قطعت
رائحته فيفرض مخالفا له في أغلظ الصفات كلون الخبز وطعم الخبز وريح المسك (فإن زال تغيره
بنفسه) كأن زال بطول مكثه (أو بماء) انضم إليه ولو نجسا (طهر) بفتح الهاء أفصح من
ضمها (أو) زال تغيره (بمسك وزعفران فلا) يطهر (وكذا) لا يطهر إذا وقع فيه (تراب
وجص) أي ما يبنى به ويطلق ، وكسريهما أفصح من فتحهما : وهو الجير والجص (في الأظهر) فإن
صفا الماء ولا تغير فيه طهر هو والتراب معه (ودونهما) أي الماء دون القلتين (ينجس بالملاقاة)
لِلنَّجَاسَةِ الَّتِي لَا يَغْنَى عَنْهَا ، وَكَذَا رَطْبٌ غَيْرُ الْمَاءِ يَنْجَسُ بِالْمِلَاقَةِ وَلَوْ كَثُرَ كَرِيَتْ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كُلُّ
مِنْهُمَا بِالنَّجَاسَةِ وَلَوْ بِمَجَاوِرَةٍ (فإن بلغهما) أي بلغ الماء المتنفس قلتين (بماء) ولو مستعملا
ومتنجسا (و) الحال أنه (لا تغير به فطهور) لزوال علة النجاسة (فلو كثر) المتنفس القليل
(يأبراد طهور) أي بسبب أن أورد عليه ماء طهور أكثر منه وليس فيه نجاسة جامدة (فلم يبلغهما)
أي القلتين (لم يطهر ، وقيل طاهر) هذا الماء الذي كان متنجسا وكثر ولم يبلغ قلتين وليس به
نجاسة جامدة (لا طهور) لا بمعنى غير ، فهي اسم صفة لما قبلها لا عاطفة ، إذ شرط العاطفة أن يكون
ما بعدها مغايرا لما قبلها ، فإن اختلف شرط مما ذكر فهو نجس باتفاق ، والطهارة المعبر عنها بقليل ،
وبه قال جمهور من العلماء ، وهناك وجه آخر أنه طهور (ويستثنى) من النجس (ميتة لادم لها
سائل) عند شق عضو منها في حياتها (فلا تنجس مائعا) ماء أو غيره بموتها فيه (على المشهور)
ومقابلها أنها تنجسه ، ويحمل الخلاف إذا لم تنشأ فيه ، فإن نشأت فيه وماتت لم تنجسه جزما ، فإن غيرته
الميتة أو طرحت فيه بعد موتها قصدا نجسته جزما (وكذا في قول نجس لا يدركه طرف) أي بصر
فأنه لا ينجس مائعا (قلت : ذَا الْقَوْلِ أَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فهو أظهر من القول بالتنجيس ، ومثل المانع
الثوب والبدن (والجاري كراكد) في تنجسه بالملاقاة (وفي القديم لا ينجس بلا تغير) لقوته
والعبرة في الجاري بالجارية وهي الدفعة بين حافتي النهر عرضا ، فهي إن كانت قلتين لا تنجس لاهي
ولا ما قبلها ولا ما بعدها ولا تنجست هي ، وما بعدها كان كالغسالة (والقلتان خسبائة رطل بغدادي

تَقْرِيْبًا فِي الْأَصَحِّ ، وَالتَّغْيِيرُ الْمُؤَثِّرُ بِطَاهِرٍ أَوْ نَجِسٍ طَعْمٌ ، أَوْ لَوْنٌ ، أَوْ رِيْحٌ ، وَلَوْ اشْتَبَهَ
 مَاءَهُ طَاهِرٌ بِنَجِسٍ اجْتَهَدَ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ ، وَقِيلَ إِنْ قَدَّرَ عَلَى طَاهِرٍ بَيِّنٍ فَلَا ،
 وَالْأَعْمَى كَبَصِيرٍ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ مَاءٌ وَبَوْلٌ لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ يُخْلَطَانِ ، ثُمَّ يَنْتَبِهُمُ
 أَوْ مَاءٌ وَرَدٌّ نَوْضًا بِكُلِّ مَرَّةٍ ، وَقِيلَ لَهُ الْاجْتِهَادُ وَإِذَا اسْتَعْمَلَ مَا ظَنَّهُ أَرَأَى الْآخَرَ ،
 فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغَيَّرَ ظَنُّهُ لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي عَلَى النَّصِّ ، بَلْ يَنْتَبِهُمُ بِإِلَاحَادَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ
 أَخْبَرَهُ بِتَنَجُّسِهِ مَقْبُولُ الرَّوَايَةِ ، وَبَيَّنَّ السَّبَبَ ، أَوْ كَانَ قَعِيْمًا مُوَافِقًا أَعْتَمَدَهُ ، وَيَحِلُّ
 اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا ذَهَبًا وَفِضَّةً فَيَحْرُمُ وَكَذَا اتِّخَاذُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحِلُّ الْمَوَهُ فِي
 الْأَصَحِّ ،

تقريباً في الأصح (يعني عن نقص رطل ورطلين (والتغير المؤثر بطاهر) فيسلب الطهورية (أو
 نجس) فيسلب الطهورية (طعم أولون أوريح) أي أحد الثلاثة كاف (ولو اشتبه ماء طاهر) أي
 طهور (بنجس) ومثل الماء التراب (اجتهد) في المشتبهين وجوبا إن لم يقدر على طاهر بيقين ،
 وجوازا إن قدر . والاجتهاد : بذل الجهد في المقصود (وتطهر بما ظن) بالاجتهاد (طهارته) فلو
 هجم وتطهر بأحدهما من غير اجتهد لم تصح طهارته ، وإن صادف الطهور (وقيل إن قدر على
 طاهر بيقين) كأن كان بشطنهر ومعه ما آن مشبهان (فلا) يجوز له الاجتهاد (والأعمى كبصير في
 الأظهر) فيجوز له الاجتهاد أو يجب على مامرته لأنه يدرك الأمانة باللس ، ومقابل الأظهر أنه
 لا يجوز له الاجتهاد (أو) اشتبه (ماء وبول لم يجتهد على الصحيح) لأن البول لا يمكن رده إلى
 الطهورية ، بخلاف الماء النجس فيمكن رده بالمكاثرة فكان للماء أصل في الطهارة ، ومقابل الصحيح
 جواز الاجتهاد فيهما (بل بخاطان) بنون الرفع استثناء (ثم) بعد الخلط (بقيم) ولا يصح
 التيمم قبل الخلط (أو) اشتبه ماء (وماء ورد نوضاً بكل مرة) ولا يجتهد لأن ماء الورد لا أصل
 له في التطهير ، ويعفى في عدم الجزم بالثنية (وقيل له الاجتهاد) فيهما ، وله أن يجتهد لشرب ماء الورد
 (وإذا استعمل ما ظنّه) الطاهر من المائين (أراق الآخر) ندبا . وقيل وجوبا (فإن تركه) فلا
 إراقة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة إلى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنه (على النص ، بل
 ينتبه) ويصلي (بإعادة في الأصح) إذ ليس مع ماء طاهر بيقين (ولو أخبره بتنجسه) أي الماء أو غيره
 من المائات (مقبول الرواية) كعبد وامرأة ، بخلاف الصبي والفاسق (وبين السبب) في نجاسته
 (أو كان المحبر) فقيها عالما بأحكام النجاسات (موافقا) للخبر (أعتمده) بمن غير تبين للسبب
 (ويحل استعمال) واقتناء (كل إناء طاهر) ولو صرفه القيمة كإناء من ياقوت (إلا ذهباً
 وفضة) أي إناءهما (فيحرم) استعماله على الرجل والمرأة الا لضرورة كأن يحتاج إلى جلاء عيه
 بالبن فيباح (وكذا) يحرم (اتخاذ) أي اقتناء إناء النقيدين (في الأصح) ومقابلته يجوز اقتناؤه
 ويحرم تخلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة (ويحل الموه في الأصح) أي المظلي بذهب

وَالْتَمِيسُ كِبَاوُتٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَمَا ضَبُّ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةٌ كَبِيرَةٌ لِزَيْنَةٍ حَرُمٌ ،
أَوْ صَغِيرَةٌ بِقَدَرِ الْحَاجَةِ فَلَا ، أَوْ صَغِيرَةٌ لِزَيْنَةٍ ، أَوْ كَبِيرَةٌ لِحَاجَةٍ حَازَ فِي الْأَصَحِّ ، وَضَبَّةٌ
مَوْضِعُ الْإِسْتِعْمَالِ كَغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ تَحْرِيمُ ضَبَّةِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب أسباب الحدث

هِيَ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا : خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ قُبُلِهِ ، أَوْ ذُبُرِهِ إِلَّا اللَّيِّ ، وَلَوْ أُنْسَدَ نَخْرُجُهُ
وَأُنْفَتَحَ تَحْتَ مَعْدِنِهِ فَخَرَجَ الْمَعْتَادُ نَقْضٌ ، وَكَذَا نَادِرٌ كَدُودٍ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ فَوْقَهَا وَهُوَ
مُنْسَدٌ ، أَوْ تَحْتَهَا وَهُوَ مُنْفَتِحٌ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ .

وفضة ولم يحصل منه شيء بالعرض على النار، فإن حصل منه شيء حرم استعماله ، وكذا اتخاذ (و)
يحل (التفيس) من غير التقدين (كياقوت) وفيردنج (في الأظهر) ومقابله يحرم للخيلاه (وماضب)
من إناه (بذهب) أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةٌ كَبِيرَةٌ لِزَيْنَةٍ حَرُمٌ استعماله واتخاذ ، وأصل الضبة أن ينكسر
الإناء فيوضع على موضع الكسر نحاس أَوْ فِضَّةٌ لِيَمْسَكَ ثُمَّ تَوْسِعَ النِّقْهَاءُ فَأُطْلَقُوهُ عَلَى كُلِّ مَا يَلْصِقُ بِهِ
وَأَنْ لَمْ يَنْكَسِرْ (أَوْ صَغِيرَةٌ بِقَدَرِ الْحَاجَةِ فَلَا) يحرم ولا يكره . (أَوْ صَغِيرَةٌ لِزَيْنَةٍ أَوْ كَبِيرَةٌ لِحَاجَةٍ جَازٍ)
مَعَ السَّكَارَةِ فِيهِمَا فِي الْأَصَحِّ (وضبة موضع الاستعمال) نحو الشرب (كغيره) فيها ذكر (في
الأصح) ومقابله يحرم إناؤها مطلقا لمباشرتها بالاستعمال (قلت : المذهب تحريم ضبة الذهب مطلقا)
أَي سِوَاهُ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً لِحَاجَةٍ أَوْ لِزَيْنَةٍ (والله أعلم) ومرجع الصغر والكبر العرف ، فإن
شك في ذلك فالأصل الحل .

باب أسباب الحدث

أَي الْأَصْغَرُ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، وَالْأَسْبَابُ : جَمْعُ سَبَبٍ ، وَيَعْبُرُ عَنْهَا بِنَوَاقِضِ الْوُضُوءِ
(هِيَ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا) أَيْ الْأَسْبَابُ (خُرُوجُ شَيْءٍ) عَيْنًا كَانَ أَوْ رِيحًا طَاهِرًا كَدُودٍ أَوْ نَجَسًا
(مِنْ قَبْلِهِ) أَيْ الْمَتَوَضَّئِ الْحَيِّ الْوَاضِحِ (أَوْ دُبُرِهِ) فَلَا نَقْضَ بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْ قَبْلِ الْمِيتِ أَوْ دُبُرِهِ
وَلَا بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْ قَبْلِ الْخَتِيِّ (الْإِلْمَنِ) أَيْ مَنِ الشَّخْصُ نَفْسَهُ الْخَارِجَ مِنْهُ أَوْ لَا كَأَنَّ أَمْنِيَّ بِمَجْرَدِ
النَّظَرِ فَلَا يَنْقُضُ وَضُوءَهُ (وَلَوْ أُنْسَدَ مَخْرَجُهُ وَانْفَتَحَ) مَخْرَجُ بَدَلِهِ (تَحْتَ مَعْدِنِهِ) هِيَ فِي الْأَصْلِ
مُسْتَقَرُّ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا السَّرَّةُ (فَخَرَجَ الْمَعْتَادُ) خُرُوجُهُ كَبُولٌ وَغَائِطٌ (نَقْضٌ، وَكَذَا
نَادِرٌ) خُرُوجُهُ (كَدُودٍ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَنْقُضُ النَّادِرُ (أَوْ) انْفَتَحَ (فَوْقَهَا) أَيْ الْمَعْدَةُ
وَالْمُرَادُ فَوْقَ تَحْتِهَا بِأَنْ انْفَتَحَ فِي السَّرَّةِ أَوْ مَحَازِيهَا أَوْ فَوْقَهَا (وَهُوَ) أَيْ الْأَصْلِي (مُنْسَدٌ أَوْ تَحْتَهَا وَهُوَ
مُنْفَتِحٌ فَلَا) يَنْقُضُ الْخَارِجَ مِنْهُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنَ السَّرَّةِ أَوْ فَوْقَهَا بِالْقِيَّ أَشْبَهَ
وَفِيهَا إِذَا خَرَجَ مِنْ تَحْتِهَا وَالْأَصْلِي مُنْفَتِحٌ لِأَضْرُورَةِ الْخُرُوجِ مَعَ انْفَتَاحِ الْأَصْلِيِّ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ يَنْقُضُ

الثاني : زوال العقل إلا نوم ممكن مقعده . الثالث : التقاء بشرتي الرجل والمرأة إلا
 محرما في الأظهر ، والملموس كلامس في الأظهر ، ولا تنقض صغيرة وشعر ، وسن
 وظفر في الأصح . الرابع : مس قبل آدمي بطن الكف ، وكذا في الجديد حلقة
 دبره ، لا فرج بهيمة ، وينقض فرج الميت والصغير ، ومحل الجب ، والله كرك الأشل ،
 وباليدي السلاء في الأصح ، ولا ينقض رأس الأصابع وما بينها . ويحرم بالحدث الصلاة
 والطواف ، ومحل المصحف ، ومس ورقه ، وكذا جلده على الصحيح ، وخريطة ،
 وصندوق فيها مصحف ، وما كتبت لدرس قرآن كلوح في الأصح ، والأصح حل
 تحمله في أمتعة ،

الخارج مما ذكر ، وهذا كله في الانسداد العارض . وأما الانسداد الخلق فينقض ما ذكر .
 (الثاني : زوال العقل) . أي التميز بنوم أو غيره كإغماء وسكر وجنون ، نرج : النعاس ، وحديث
 النفس وأوائل نشوة السكر فلا تنقض بها (إلا نوم ممكن مقعده) أي إليه من مقره ، ولا يمكن
 لمن نام على قفاه ، ولا لمن نام قاعدا وهو هزيل جدا . (الثالث : التقاء بشرتي الرجل والمرأة إلا
 محرما) فلا ينقض لمسها (في الأظهر) ومقابله ينقض باسها . والمحرم : من حرم نكاحها بنسب
 أوضاع أو مصاهرة (والملموس) وهو من وقع عليه اللبس (كلامس) في انتقاض وضوئه
 (في الأظهر) ومقابله لا ينقض إلا وضوء اللامس (ولا تنقض صغيرة) لم تبلغ جدا تستهي فيه
 (وشعر وسن وظفر في الأصح) ومقابله ينقض جميع ذلك . (الرابع : مس قبل آدمي) ذكر
 كان أو أنثى من نفسه أو غيره (بطن الكف) من غير حائل . وبطن الكف : الراحة مع
 بطون الأصابع (وكذا) ينقض (في الجديد حلقة دبره) أي آدمي ، وفي القديم لا تنقض بمسها
 (لا فرج بهيمة) فلا ينقض مسه (وينقض) مس : (فرج الميت والصغير ومحل الجب) أي
 القطع للفرج (والذكر الأشل) وهو الذي لا ينقيض ولا ينسبط (وباليدي السلاء) وهي التي
 بطل عملها (في الأصح) ومقابله لا تنقض المذكورات (ولا ينقض رأس الأصابع وما بينها)
 وكذا حروفها وحرف الكفة (ويحرم بالحدث الصلاة) بأنواعها ، وفي معناها سجدة التلاوة
 والشكر ، وخطبة الجمعة (والطواف) فرضه ونقله (وحمل المصحف ومس ورقه) المكتوب فيه
 وغيره (وكذا) يحرم مس (جلده) المتصل به (على الصحيح) ومقابله يجوز مس جلده ،
 ولو انفصل جلده فالصحيح أنه يحرم مسه مالم تنقطع نسبه عنه (وخريطة) هي وعاء كالكيس
 (وصندوق) يضم البعاد وفتحها (فيها مصحف) يحرم مسهما إن أعداه (وما كتب لدرس
 قرآن كلوح في الأصح) ومقابله لا يحرم مس الجنيح ، أما ما كتب لغير الدراسة كالقيمة والبراهم
 فلا يحرم مسها ولا حملها بغير وضوء (والأصح حل حله) أي القرآن (في أمتعة) إذا لم يكن

وَتَقْسِيرٍ وَدَنَانِيرٍ ، لَا قَلْبَ وَرَقَهُ يَعُودُ . وَأَنَّ الصَّبِيَّ الْمَحْدُثَ لَا يُنْمَعُ . قُلْتُ : الْأَصْحَحُ حِلُّ قَلْبٍ وَرَقِهِ يَعُودُ وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ تَبَيَّنَ طَهْرًا أَوْ حَدَثًا وَشَكَّ فِي ضِدِّهِ عَمِلَ بِبَيِّنَتِهِ ، فَلَوْ تَبَيَّنَتْهُمَا وَجْهَلِ السَّابِقَ فَضِدُّ مَا قَبْلَهُمَا فِي الْأَصْحَحِ .

[فصل] يَقْدَمُ دَاخِلُ الْخَلَاءِ يَسَارَهُ ، وَالخَارِجُ يَمِينَهُ ، وَلَا يَحْمِلُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَعْتَمِدُ حَالِسًا يَسَارَهُ ، وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا ، وَيَحْرُمَانِ بِالصَّحْرَاءِ ، وَيَبْعَدُ وَيَسْتَعْرِ ، وَلَا يَبُولُ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ ، وَجُحْرِ ، وَمَهَبٍ رِيحٍ ، وَمُتَحَدِّثٍ ، وَطَرِيقٍ ، وَنَحْتٍ مُشْبِرَةٍ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِمَاءٍ فِي مَجْلِسِهِ ، وَيَسْتَبْرِئُ

مقصودا بالجل (وتفسير) إذا كان التفسير أكثر (ودنانير لقلب ورقه يعود) ونحوه (و) الأصح (أن الصبي المحدث لا ينم) من مس لوح أو مصحف يتعلم منه ولا من حمله ولو كان حدثه أكبر (قلت: الأصح حل قلب ورقه يعود) ونحوه (وبه قطع العراقيون، والله أعلم). قال الأذريعي: والقياس أنه إن كانت الورقة قائمة فصفحتها يعود جاز، وإن احتاج في صفحتها إلى رفعها حرم لأنه حامل لها اه (ومن تبين طهرا أو حدثا وشك) أي تردد. (في) طرق (ضده) عمل يقيه (لأن اليقين لا يزول بالشك) (فلو تبينهما) أي الطهر والحديث بأن وجدا منه بعد الشمس مثلا (وجهل السابق) مبهما (فضد ما قبلهما) يأخذه (في الأصح) فإن كان قبل الشمس محدثا فهو الآن متطهر، وإن كان قبلها متطهرا فهو الآن محدث إن كان يعتاد تجديد الطهارة، فإن لم يعتد تجديدها فيكون متطهرا، فإن لم يعلم ما قبل الشمس لزمه الوضوء، ومقابل الأصح أنه يلزمه الوضوء بكل حال.

(فصل) في آداب الخلاء وفي الاستنجاء (يقدم داخل الخلاء يساره، والخارج يمينه) والخلاء: المكان المعتد لقضاء الحاجة عرفا (ولا يحمل) في الخلاء مكتوب (ذكر الله تعالى) من قرآن أو غيره وكذلك اسم رسوله وكل اسم معظم، وجل ما ذكر مكروه لأحرام، فإن دخل الخلاء ومعه ذلك ضم كفه عليه أو وضعه في عمامته، والمتجه تحريم ادخال المصحف. ونحوه الخلاء من غير ضرورة اجلا لا له وتكرما (ويعتمد جالسا يساره) وينصب اليمنى (ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) ندبا في البنيان (وبحرمان بالصحراء) بدون ساتر مرتفع ثلثي ذراع (ويبعد) عن الناس في انصحراء (ويستر) عن أعينهم بالسائر المذكور، ويكون بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل (ولا يبول في ماء راكد) وكذا لا يتغوط، فإن فعل ذلك كره إن كان الماء له، فإن كان لغيره أو مسبلا حرم (و) لا يبول في (جحر) وهو الخرق النازل (ومهب ريح) أي موضع هبوبها وإن لم تكن هابة (ومتحدث) للناس. وهو بفتح الـ دال مكان الاجتماع (وطريق) مساوك لهم (ونحت) شجرة (مشبرة) ولو كان الثمر مباحا (ولا يتكلم) حال قضاء الحاجة: أي يكره له ذلك إلا لضرورة كأنذار أعمى، فلا يكره بل قد يجب (ولا يستنجي بماء في مجلسه) أي يكره له ذلك إن لم يكن معدا (ويستبرئ)

مِنَ الْبَوْلِ ، وَيَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ : بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ .
وَعِنْدَ خُرُوجِهِ : غُفْرَانُكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي . وَيَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ بِمَاءٍ
أَوْ حَجَرٍ ، وَتَجْمَعُهُمَا أَفْضَلُ ، وَفِي مَعْنَى الْحَجَرِ كُلُّ حَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِمٍ غَيْرِ مُخْتَرَمٍ وَجَلِيدٍ دُبِغٍ
دُونَ غَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَشَرَطُ الْحَجَرِ أَنْ لَا يَجِفَّ النَّجَسُ ، وَلَا يَنْتَقِلَ ، وَلَا يَطْرَأُ أَجْنَبِيٌّ
وَلَوْ نَدَرَ أَوْ اَنْتَشَرَ فَوْقَ الْعَادَةِ وَلَمْ يَجَاوِزْ صَفْحَتَهُ وَحَشَفَتَهُ حَازَ الْحَجَرُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجِبُ
ثَلَاثُ مَسْحَاتٍ ، وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُ وَجَبَ الْإِتْقَاءُ . وَسُنُّ الْإِتْقَاءِ ، وَكُلُّ
حَجَرٍ إِكْلٌ مَحَلَّهُ . وَقِيلَ يُوزَعْنَ عَنِ الْجَانِبَيْنِ وَالْوَسْطِ ، وَيُسْنُ الْاسْتِنْجَاءُ بِتَسَارِهِ ، وَلَا
اسْتِنْجَاءَ لِلدُّوْدِ ، وَبَعَرٍ بِلَا لَوْثٍ فِي الْأَظْهَرِ .

من البول) ندبا عند انقطاعه بما يتحقق به انقطاع البول من مشى وغيره (ويقول) ندبا (عند)
ارادة (دخوله : بسم الله اللهم اني أعوذ بك) أى اعتصم (من الخبث) بضم الخاء والباء جمع حيث
(والخبائث) جمع خبيثة : أى ذكران الشياطين وانائمهم ، فان نسي تعوذ بقلبه (و) يقول (عند)
أى عقب (خروجه : غفرانك الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني) ويكرر : غفرانك ثلاثا
(ويجب الاستنجاء) من كل خارج ملوث من القبل أو الدبر (بماء أو حجر ، وجعهما أفضل) من الاقتصار
على الماء (وفى معنى الحجر) الوارد (كل جامد) فلا يجوز بالمائع (طاهر) نخرج النجس (قالع)
نخرج نحو الزجاج والقصب الأملس (غير مخترم) فلا يجوز بالمخترم كجزء الحيوان المتصل ومطعوم
الآدمى وما كت عليه اسم معظم أو علم مخترم وجلده المتصل به (وجلد) بالحجر عطف على جامد
(دبغ دون غيره) مما لم يدبغ (فى الأظهر) ومقابله يجوز بهما ، وفى قول لا يجوز بهما (وشروط
الحجر أن لا يجف النجس) الخارج ، فان جف تعين الماء (و) أن (لا ينتقل) عن المحل الذى استقر
فيه ، فان انتقل تعين الماء (و) أن (لا يطرأ أجنبى) رطب ، فان طرأ ذلك تعين الماء . وأما الجفاف
فلا يؤثر (ولو ندر) الخارج كالدّم (أو انتشر فوق العادة ولم يجاوز) الخارج من الدبر (صفحة
(و) لا الخارج من القبل (حشفته جاز الحجر) بشروطه المذكورة فيه (فى الأظهر) ومقابله يتعين
الماء فى النادر والمنتشر (ويجب ثلاث مسحات) بأن تمّ كل مسحة المحل (ولو) كانت
(بأطراف حجر فان لم ينق) المحل بالثلاث (وجب الاتقاء) برابع فأكثر (وسن) بعد الاتقاء ان
لم يحصل بوزر (الابتار ، و) يجب (كل حجر لكل محله) أى الاستنجاء فيجب تعميم كل مسحة
(وقيل يوزعن) أى الثلاث (لجانبيه والوسط) فيجعل واحدا لليمنى ، وآخر لليسرى ، والثالث
للسوى ، وبعضهم يجعل التعميم بكل مسحة سنة لا واجبا ، وتظهر عليه المقابلة بالقليل المذكور
(ويسن الاستنجاء بتساره) فى الماء والحجر ، ويكره باليمن (ولا استنجاء لدود وبعر) بفتح العين
(بلا لوث) فلا يجب منه استنجاء وان استجب (فى الأظهر) ومقابله يجب . والواجب فى
الاستنجاء أن يغلب على ظنه زوال النجاسة ، ولا يضر ثم ريحها يديه وان حكمنا عليها بالنجاسة .

باب الوضوء

فَرَضُهُ سِتَّةٌ : أَحَدُهَا نِيَّةٌ رَفَعَ حَدَّثٌ ، أَوْ اسْتِبَاحَةٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى طَهْرٍ ، أَوْ آدَاءُ فَرَضِ الْوُضُوءِ ، وَمَنْ دَامَ حَدَثُهُ كَمُسْتَحَاضَةٍ كَفَاهُ نِيَّةُ الاسْتِبَاحَةِ دُونَ الرَّفْعِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا ، وَمَنْ نَوَى تَبَرُّدًا مَعَ نِيَّةٍ مُقْتَبِرَةٍ جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ مَا يُنْدَبُ لَهُ وَضُوءٌ كَقِرَاءَةٍ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِأَوَّلِ الْوَجْهِ . وَقِيلَ يَكْفِي بِسُنَّةٍ قَبْلَهُ ، وَلَهُ تَفْرِيقُهَا عَلَى أَعْضَائِهِ فِي الْأَصَحِّ الثَّانِي : غَسْلُ وَجْهِهِ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنَابِتِ رَأْسِهِ غَالِبًا وَمُنْتَهَى لَحْيَيْهِ ، وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ ، فَنَّهُ مَوْضِعُ الْعَمَمِ ، وَكَذَا التَّخْدِيفُ

باب الوضوء

وهو بضم الواو : استعمال الماء في أعضاء مخصوصة : وهو المراد هنا ، وبفتحها : اسم للماء الذي يتوضأ به (فرضه) هو مفرد مضاف فيعم : أى فروضه بمعنى أركانه (ستة : أحدها نية رفع حدث) عليه : أى رفع حكمه كحرمة الصلاة ، وانما نكر حدث ليشمل من عليه أحداث ونوى رفع بعضها فانه يكفيه (أو) نية (استباحة) شئ (مفترق الى طهر) أى وضوء كأن يقول : نويت استباحة الصلاة أو الطواف أو مس المصحف (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو فرض الوضوء ، وإن كان المتوضئ صبيا . أو أداء الوضوء أو الوضوء ، ولا يشترط التعرض للفرضية في الوضوء بخلاف الغسل (ومن دام حدثه كمستحاضة) ومن يه سلس بول (كفاه نية الاستباحة) أو الوضوء (دون الرفع على الصحيح فيها) ومقابله قولان : قول يصح بهما ، وقول لا يصح إلا بجمعهما (ومن نوى تبردا) أو أى شئ يحصل بدون قصد كتتلف (مع نية معتبرة) أى مستحضرا عند نية التبرد نية الوضوء (جاز) أى أجزاء ذلك ، وأما اذا نوى التبرد من غير استحضار لنية الوضوء انقطعت النية ، ويلزمه اذا أراد إكمال الوضوء أن يحدد نية معتبرة من عدد أقطاعاتها (على الصحيح) ومقابله أن ذلك يضر للشربك (أو) نوى بوضوئه (ما يندب له وضوء كقراءة) لقرآن أو حديث (فلا) يجوزنه (فى الأصح) ومقابله يصح الوضوء بتلك النية (ويجب قرنها) أى النية (بأول) غسل (الوجه ، وقيل يكفى) قرنها (بسنة قبله) كضمضة ، والأصح المنع (وله تفريقها) أى النية (على أعضائه) أى الوضوء بأن يوى عند كل عضو رفع الحدث عنه . (الثانى غسل وجهه) أى انغسله سواء كان بفعل المتوضئ أم بغيره (وهو) أى وجهه طولا (ما بين منابت رأسه غالبا ، و) تحت (منتهى لحييه) بفتح اللام ، وهما العظام اللذان تنبت عليهما الأسنان السفلى (و) عرضا (ما بين أذنيه ، فنه) أى الوجه (موضع العمم) وهو نزول الشعر على الجبهة أو القفا ، فوضع العمم من الوجه كما أن موضع الصلع ليس منه ، فأشار بإزالة ذلك (وكذا التحذيف) أى موضعه من الوجه ، وهو ما يثبت عليه الشعر الخفيف بين

فِي الْأَصَحِّ ، لَا النَّزْعَتَانِ ، وَهَمَا بَيَاضَانِ يَكْتُمَانِ النَّاصِيَةَ . قُلْتُ : صَحَّحَ الْجُمْهُورُ أَنَّ
مَوْضِعَ التَّخْذِيفِ مِنَ الرَّأْسِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ هَذَبٍ ، وَحَاجِبٍ ، وَعِذَارٍ ،
وَشَارِبٍ ، وَخَذٍ ، وَعَنْقَقَةٍ شَعْرًا وَبَشْرًا ، وَقِيلَ لَا يَجِبُ بَاطِنُ عَنْقَقَةٍ كَثِيفَةٍ ، وَاللَّحْيَةُ إِنْ
خَفَّتْ كَهَذَبٍ ، وَإِلَّا فَلْيَغْسِلْ ظَاهِرَهَا ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَجِبُ غَسْلُ خَارِجٍ عَنِ الْوَجْهِ .
الثَّالِثُ : غَسْلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْقَاقَيْهِ ، فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ وَجَبَ غَسْلُ مَا بَقِيَ ، أَوْ مِنْ مِرْقَاقَيْهِ
فَرَأْسُ عَظْمِ الْعَضْدِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، أَوْ فَوْقَهُ نُدْبٌ بَاقٍ عَضْدِهِ . الرَّابِعُ : مُسَمًّى مَسْحٍ
لِبَشْرَةِ رَأْسِهِ ، أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ غَسْلِهِ ،

ابتداء العذار والنزعة (في الأصح) ومقابله أن موضع التخذيف من الرأس ، وسيأتي أن المصنف
يصحح هذا (لا النزعتان) بفتح الزاي ، ويجوز سكونها (وهما بياضان يكتتمان الناصية)
وهي مقدم الرأس من أعلى الجبين . (قلت : صحح الجمهور أن موضع التخذيف من الرأس ، والله
أعلم) ومن الوجه البياض الذي بين العذار والأذن ، وما ظهر من حجرة الشفتين (ويجب غسل كل
هذب) وهو الشعر النابت على أجفان العين (وحاجب) وهو الشعر فوق العين (وعذار) بالذال
المججمة : الشعر المحاذي للأذن بين الصدغ والعارض ، وقيل : هو ما على العظم الناقص بإزاء الأذن
وهو أول ما ينبت للأمرد (وشارب) وهي الشعر النابت على الشفة العليا (وخذ) أي الشعر
النابت عليه (وعنققة) وهو الشعر النابت على الشفة السفلى (شعرا وبشرا) المراد ظاهر الشعر
وباطنه وإن كثف (وقيل لا يجب) غسل (باطن عنققة كثيفة) ولا بشرتها (واللحية) وهي
الشعر النابت على الذقن خاصة ، وهي تجمع اللحيين (إن خفت كهذب) فيجب غسل ظاهرها
وباطنها (وإلا) بأن كثفت (فليغسل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها ، والخفيفة : ما ترى
البشرة من خلالها في مجلس التخاطب ، والكثيفة : ما تمنع الرؤية (وفي قول : لا يجب غسل
خارج عن الوجه) من لحية وغيرها ، والمراد بالخارج : ما جاوز حد الوجه من جهة استرساله .
وحاصل المعتمد في الشعور أن يقال : لحية الرجل وعارضاه ، وما خرج عن حد الوجه مطلقا يجب
غسله ظاهرا ، وباطنا إن كان خفيفا ، وظاهرا فقط إن كان كثيفا ، وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا
ظاهرا وباطنا ، خفيفا وكثيفا من رجل أو غيره . (الثالث : غسل يديه مع مرققيه) ولا بد من
غسل جزء من العضد (فإن قطع بعضه) أي بعض ما يجب غسله (ويجب غسل ما بقي) منه
(أو) قطع (من مرققيه) بأن بيل العظم (فرأس عظام العضد) يجب غسله (على المشهور)
ومقابله لا يجب غسله (أو) قطع (فوقه) أي المرفق (ندب) غسل (بأق عضده) لئلا يتخلو
العضو عن طهارة . (الرابع مسمى بمسح لبشرة رأسه أو شعر) ولو واحدة أو بعضها إنما لا بد
أن يكون الشعر (في حده) أي الرأس بأن لا يخرج بالمد عن الرأس من جهة نزوله ، فلو كان
متجهدا بحيث لو مد لخرج عن الرأس لم يجز المسح عليه (والأصح جواز غسله) أي الرأس

وَوَضَعَ الْيَدَ بِلَا مَدٍّ . الْخَامِسُ : غَسَلَ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ السَّادِسُ : تَرْتِيبُهُ هَكَذَا ، وَلَوْ اغْتَسَلَ مُحْدِثٌ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَ تَقْدِيرُ تَرْتِيبِ بَأَن غَطَسَ ، وَتَكْتَّ صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الصَّحَّةُ بِلَا مَكْتٍّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَسُنَنُهُ السَّوَالُكَ عَرَضًا بِكُلِّ خَشْنٍ لَا أَصْبِيهِ فِي الْأَصَحِّ . وَيُسْنُ لِلصَّلَاةِ وَتَغْيِيرِ الْقَمَرِ ، وَلَا يُكْرَهُ إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَالتَّسْمِيَةِ أَوَّلَهُ ، فَإِنْ تَرَكَ فَنِي أَثْنَائِهِ ، وَغَسَلَ كَفَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّقِنْ طَهْرَهُمَا كَرِهَ غَسْلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهِمَا ، وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ فَضْلَهُمَا أَفْضَلُ ، ثُمَّ الْأَصَحُّ يَتِمُّضُ بِغُرْفَةٍ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِأُخْرَى ثَلَاثًا ، وَيُبَالِغُ فِيهِمَا

(ر) جواز (وضع اليد بلا مد) ومقابل الأصح لا يجوز فيهما (الخامس غسل رجليه مع كعبيه) ومما العظمان الثاتان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم ، وهذا في غير لابس الخلف ، ويجب إزالة ما في شقوق الرجلين من عین وماتحت الأظفار من وسخ (السادس ترتيبه) أي الوضوء (هكذا) أي كما ذكره من البداءة بالوجه مقرونا بالنية ، ثم اليدين ، ثم مسح الرأس ، ثم غسل الرجلين (ولو اغتسل محدث) حدثنا أصغر بأن انغمس بنية رفع الحدث (فالأصح أنه إن أمكن تقدير ترتيب بآن غطس ومكت) بقدر الترتيب (صح) له الوضوء (والا) بآن غطس وخرج حالا (فلا) يصح الوضوء ومقابل الأصح أنه لا يصح الوضوء وان مكث (قلت : الأصح الصحة بلا مكث ، والله أعلم) لتقدير الترتيب في لحظات لطيفة (وسننه) أي الوضوء (السوالك) وهو استعمال عود أو نحوه من كل خشن في الأسنان وما حولها ، ومحله في الوضوء بعد غسل الكفين (عرضا) أي في عرض الأسنان ظاهرا وباطنا فيكره طولا (بكل خشن) طاهر ولو خرقه ، ولكن العود أولى (لا أصبه) فلا تكفي ولو خشنة (في الأصح) ومقابله يكفي (ويسن للصلاة) كما يسن للوضوء و يفعل قبيل الدخول فيها ولو كل ركعتين (وتغير القم) من أكل وغيره ويتأكد لقراءة القرآن والعلم (ولا يكره إلا للصائم بعد الزوال) ولو صوم نقل (و) من سنن الوضوء (التسمية أوله) والتعوذ قلها ، والمراد بأوله أول غسل الكفين فيقرن النية بالتسمية أول غسل الكفين (فان ترك) التسمية أوله (ففي أثنايه) يأتي بها (و) من سننه أيضا (غسل كفيه) إلى كوعيه (فان لم يتقن طهرهما) بأن تردد فيه (كره غمسهما في الإناء) الذي فيه ماء قليل (قبل غسلهما) ثلاثا ، ولا تزول الكراهة إلا بغسلهما ثلاثا وهي اللندوبة أول الوضوء (و) من سننه أيضا (المضمضة والاستنشاق) ويحصلان بإبصال الماء إلى داخل الفم (والأظهر أن فصلهما أفضل) من وصلهما ، والفصل هو أن لا يجمع بينهما في غرفة واحدة ، والوصل أن يجمعهما فيها (ثم الأصح) على هذا الأظهر المفصل للفصل أنه يتمضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا (فذلك على هذا القول أفضل من الفصل بست غرفات ، ومقابل الأصح على هذا القول يقول : ان الفصل بست غرفات بأن يتمضمض بثلاث ، ثم يستنشق بثلاث أفضل (ويبالغ فيهما) أي المضمضة والاستنشاق بأن يبلغ الماء في المضمضة إلى أقصى الحنك ووجهي الأسنان والالاثات

غَيْرُ الصَّائِمِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ تَفْضِيلُ الْجَمْعِ بِثَلَاثِ غُرُفٍ : يَتَمَضَّمُ مِنْ كُلِّ ، ثُمَّ
يَسْتَنْشِقُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ ، وَيَأْخُذُ الشَّاكُّ بِالْيَقِينِ ، وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسِهِ
ثُمَّ أُذُنَيْهِ ، فَإِنْ عَسَرَ رَفَعُ الْعِمَامَةِ كَمَلْ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا ، وَتَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثْفَةِ وَأَصَابِعِهِ ،
وَتَقْدِيمُ الْيَمَنِ ، وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلِهِ ، وَالْمُوَالَاةُ ، وَأَوْجِبَهَا الْقَدِيمُ ، وَتَرَكَ الْأَسْتِغْنَاءَ وَالنَّفْضَ
وَكَذَا التَّنْشِيفُ فِي الْأَصْحَحِ ، وَيَقُولُ بَعْدَهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ : اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ ، سُبْحَانَكَ
اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . وَحَذَفْتُ دَعَاءَ الْأَعْضَاءِ
إِذْ لَا أَصْلَ لَهُ .

وفي الاستنشاق بأن يصعد الماء بالنفس إلى الخيشوم (غير الصائم) وأما الصائم فذكره له المداغة
(قلت : الأظهر تفضيل الجمع) وهو الوصل (بثلاث غرف يتمضمض من كل ثم يستنشق) فهذه
الكيفية في الوصل أفضل من الجمع بغرفة يتمضمض منها ثلاثا (والله أعلم ، و)
من سننه أيضا (تثليث الغسل والمسح) ولو لجيرة أو خوف ، وكذا يسق تثليث السواك والنية
والذكر عقبه ، وتكرره الزيادة على الثلاث (ويأخذ الشاك باليقين) في المفروص وجوبا ، وفي
المستنون ندبا (و) من سننه (مسح كل رأسه) والسنة في كيفيته أن يضع يديه على مقدم رأسه
ويلصق مسبحته بالأخرى وإهامية على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ويردهما إن كان له شعر
ينقلب (ثم) بعد مسح الرأس بمسح (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما بماء جديد (فإن عسر رفع
العمامة) أو نحوها (كمل بالمسح عليها) وكذا إذا لم يرد رفع العمامة ، وإن لم يعسر (و) من
من سننه (تحليل اللحية الكثيفة) أي الكثيفة وكذا كل شعر يكفي غسل ظاهره فيخلله بالأصابع
من أسفله (و) من سننه تحليل (أصابعه) من يديه ورجليه (و) من سننه (تقديم اليمنى)
على اليسرى من كل عضوين لا يسق غسلهما معا (و) من سننه (إطالة غرته) بغسل زائد
على الواجب في الوجه من صفحة عنقه ومقدمات رأسه (و) إطالة (تحجيله) بغسل العضدين
والماقين أو شيء منهما (و) من سننه (الموالة) بين الأعضاء بحيث لا يجف الأول قبل الشروع
في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج (وأوجبها القديم ، و) من سننه (ترك الاستغانة) بالصَّب
عليه لغير عذر ، وهي خلاف الأولى (و) من سننه ترك (النفض) للماء (وكذا التنشيف)
أي تركه سنة . وهو خلاف الأولى (في الأصح) ومقابله أنهما سواء (ويقول بعسده :
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . اللهم اجعلني من التوابين
واجعلني من المتطهرين ، سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك)
يقول ذلك وهو مستقبل القبلة رافعا يديه إلى السماء (وحذفت دعاء الأعضاء) الذي ذكره المحرر
(إذ لا أصل له) في كتب الحديث ولم يذكره الشافعي والجمهور ، ولكن ذكر المحلى أنه ورد في
نابح ابن حبان بطرق ضعيفة ، فيحوز العمل بها في فضائل الأعمال .

باب مسح الخف

يَجُوزُ فِي الْوُضوءِ لِلْمَقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةً بِلَيَالِيهَا مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسِ ، فَإِنْ مَسَحَ حَضَرًا ثُمَّ سَافَرَ أَوْ عَكَسَ لَمْ يَسْتَوْفِ مَدَّةَ سَفَرٍ ، وَشَرْطُهُ أَنْ يُلْبَسَ بَعْدَ كَمَالِ طَهْرٍ ، سَاتِرًا مَحَلَّ فَرْضِهِ ، طَاهِرًا ، يُمَكِّنُ تَبَاعُ الثَّمَنِ فِيهِ لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَتِهِ ، قِيلَ وَحَلَالًا وَلَا يَجْزِي مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءً فِي الْأَصْحَ ، وَلَا جَرْمُوقَانِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجُوزُ مَشْقُوقُ قَدَمٍ شَدَّ فِي الْأَصْحَ ، وَيُسْنُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ خُطُوطًا ، وَيَكْفِي مَسْحُ مَحَاذِي الْفَرْضِ

باب مسح الخف

وَأَرَادَ بِهِ الْجَنَسَ إِذَا لَاجِزَ مَسْحَ رَجُلٍ وَغَسَلَ أُخْرَى (يَجُوزُ) الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ (فِي الْوُضوءِ لِلْمَقِيمِ) وَكَذَا لِلْمُسَافِرِ سَفَرًا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ (يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَلِلْمُسَافِرِ) سَفَرُ قَصْرٍ (ثَلَاثَةً) مِنَ الْأَيَّامِ (بِلَيَالِيهَا) وَالْمُرَادُ بِلَيَالِيهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ مُتَوَالِيَةٍ بِهَا سَوَاءٌ أَسْبَقَ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ لَيْلَتُهُ أَمْ لَا ، وَتَحْسَبُ الْمُدَّةُ (مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسِ) فَلَوْ تَوَضَّأَ بَعْدَ حَدَثٍ وَغَسَلَ رَجُلِيهِ فِي الْخَفِ ثُمَّ أَحْدَثَ كَانَ ابْتِدَاءُ مَدَّتِهِ مِنْ حَدَثِهِ الْأَوَّلِ (فَإِنْ مَسَحَ حَضَرًا ثُمَّ سَافَرَ أَوْ عَكَسَ) أَيْ مَسَحَ فِي سَفَرٍ تَقَصَّرَ فِيهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ أَقَامَ (لَمْ يَسْتَوْفِ مَبْدَأَ سَفَرٍ) بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى مَدَّةٍ مُقِيمٍ فِي الْأَوَّلِ وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا وَهُوَ مُسَافِرٌ وَالْأَمْرُ يَمْسَحُ وَيَجُزُّهُ مَا مَضَى (وَشَرْطُهُ) أَيْ جَوَازُ الْمَسْحِ (أَنْ يُلْبَسَ) بَعْدَ كَمَالِ طَهْرٍ (مِنَ الْحَدَثَيْنِ) وَلَوْ ابْتَدَأَ اللَّبْسَ بَعْدَ غَسَلِهِمَا ثُمَّ أَحْدَثَ قَبْلَ وَصُولِهِمَا إِلَى مَوْضِعِ الْقَدَمِ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ (سَاتِرًا مَحَلَّ فَرْضِهِ) وَهُوَ الْقَدَمُ بِكَعْبَيْهِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ ، لَا مِنْ الْأَعْلَى ، وَالْمُرَادُ بِالْمَسْحِ مَا يَمْنَعُ الْمَاءَ ، وَيَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّجُلِ ، فَلَوْ قَصَرَ عَنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ أَوْ كَانَ بِهِ تَخَرُّقٌ فِي مَحَلِّ الْفَرْضِ ضَرَّ (طَاهِرًا) فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى خَفٍ مِنْ جِلْدٍ نَجَسٍ وَكَذَا مَتَنَجَسٌ بِنَجَاسَةٍ لَا يَبْقَى عَنْهَا ، وَأَمَّا الْمَغْفُوقُ عَنْهَا فَيَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى الْمَسْكُونِ الطَّاهِرِ (يُمْكِنُ تَبَاعُ الثَّمَنِ فِيهِ) يَغْيَرُ مَدَاسَ (لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَتِهِ) مِمَّا بَزَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَلَوْ كَانَ لَابَسَهُ مَقْعَدًا يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ ، خِلَافَ مَا لَا يُمْكِنُ فِيهِ ذَلِكَ لَفَلْظُهُ أَوْ ضَيْقُهُ أَوْ سَعَتُهُ أَوْ ضَعْفُهُ فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ (قِيلَ وَحَلَالًا) فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى الْمَغْصُوبِ . وَالْأَصَحُّ لَا يَشْتَرُطُ ذَلِكَ (وَلَا يَجْزِي مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءً) أَيْ نَفُوذُهُ إِلَى الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ الْخُرُزِ (فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابَلَةُ يَجْزِي (وَلَا) يَجْزِي (جَرْمُوقَانِ) وَهِيَ خَفٌ فَوْقَ خَفٍ كُلُّ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِلْمَسْحِ ، وَمَسْحُ الْأَعْلَى مِنْهُمَا (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلَةُ يَجْزِي فَلَوْ مَسَحَ الْأَسْفَلَ مِنْهُمَا صَحَّ جُزْمًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ (وَيَجُوزُ مَشْقُوقُ قَدَمٍ شَدَّ) بَعْرَى (فَلَا الْأَصْحَ) وَمُقَابَلَةُ لَا يَجُوزُ فَلَا يَكْفِي الْمَسْحُ عَلَيْهِ (وَيُسْنُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ) وَعَقِبُهُ وَحَرْفُهُ (خُطُوطًا) بِأَنْ يَضَعُ يَدَهُ الْيُسْرَى تَحْتَ الْعَقَبِ وَالْيَمْنَى عَلَى ظَهْرِ الْأَصَابِعِ ثُمَّ يَمُرُّ الْيَمْنَى إِلَى سَاقِهِ وَالْيُسْرَى إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ مَفْرَجًا بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، وَلَا يَسْنُ اسْتِعَابَهُ بِالْمَسْحِ ، وَيَكْرَهُ تَسْكَارَهُ وَغَسْلَهُ (وَيَكْفِي مَسْحُ) وَكَذَا غَسْلُهُ ، وَلَوْ وَضَعَ يَدَهُ الْمُبْتَلَةَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَمْرَحْهَا أَجْزَاءً (بِمَحَاذِي الْفَرْضِ) مِنَ الظَّاهِرِ

إِلَّا أَسْفَلَ الرَّجُلِ وَعَقِبَهَا فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ . قُلْتُ : حَرَفُهُ سَكَا سَفَلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا مَنَعُ لِيُشَاكَ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ ، فَإِنْ أَجَنَّبَ وَجِبَ تَجْدِيدُ لِبَسٍ ، وَمَنْ نَزَعَ وَهُوَ يَطْهَرُ الْمَسْحَ غَسَلَ قَدَمَيْهِ ، وَفِي قَوْلٍ يَتَوَضَّأُ .

باب الغسل

مُوجِبُهُ مَوْتٌ ، وَحَيْضٌ ، وَنِفَاسٌ ، وَكَذَا وَلَادَةٌ بِلَالٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَجَنَابَةٌ بِدُخُولِ حَشَفَةٍ ، أَوْ قَدَرِهَا فَرْجًا ، وَبُخْرُوجٍ مَنِيٍّ مِنْ طَرِيقِ الْعُنْتَادِ وَغَيْرِهِ ، وَيُغْرَفُ بِتَدْفِيقِهِ ، أَوْ لَدَّةٍ بِخُرُوجِهِ ، أَوْ رِيحٍ عَجِينٍ رَطْبًا ، أَوْ بَيَاضٍ بَيَضًا جَافًا ،

لِأَمَنِ الْبَاطِنِ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ شَعْرًا يَكْفِي الْمَسْحَ عَلَيْهِ (الْأَسْفَلَ الرَّجُلِ وَعَقِبَهَا فَلَا) يَكْفِي الْمَسْحَ عَلَيْهِمَا ، (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَالْعَقِبُ مُؤَخَّرُ الرَّجُلِ (قُلْتُ : سَوَفَهُ كَأَسْفَلِهِ) فِي عَدَمِ كِفَايَةِ الْمَسْحِ عَلَيْهِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا مَسْحَ لِيُشَاكَ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ) هَلْ انْقَضَتْ أَوْ لَا (فَإِنْ أَجَنَّبَ) لَا يَسِ الْخَلْفَ (وَجِبَ تَجْدِيدُ لِبَسٍ) بَعْدَ الْغَسْلِ ، فَالْجَنَابَةُ مَانِعَةٌ مِنَ الْمَسْحِ قَاطِعَةٌ لِمُدَّتِهِ حَتَّى لَوْ اغْتَسَلَ لَاهِيًا لَا يَمْسَحُ بِقِيَّتِهَا (وَمَنْ نَزَعَ) فِي الْمُدَّةِ خَفِيهِ أَوْ أَحَدَهُمَا أَوْ ظَهَرَ بَعْضُ الرَّجُلِ بِتَخْرُقٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَهُوَ) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (يَطْهَرُ الْمَسْحَ غَسَلَ قَدَمَيْهِ) لِطُلَانِ طَهْرِهِمَا بِمَا ذَكَرَ (وَفِي قَوْلٍ يَتَوَضَّأُ) وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَطْهَرُ الْغَسْلَ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ بِذَلِكَ .

باب الغسل

هُوَ بِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ ، وَبِالسَّكَرِ مَا يُغْسَلُ بِهِ مِنْ صَابُونٍ وَنَحْوِهِ ، وَبِالضَّمِّ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ وَعَلَى الْمَاءِ ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْفِعْلُ فَيَصِحُّ ضَبْطُهُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، لَكِنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ الضَّمُّ (مُوجِبُهُ) خَمْسَةُ أُمُورٍ : أَحَدُهَا (مَوْتٌ) لِمُسْلِمٍ غَيْرِ شَهِيدٍ وَلَا يَجِبُ فِيهِ نِيَّةٌ . وَثَانِيهَا ، وَثَالِثُهَا (حَيْضٌ وَنِفَاسٌ) أَيْ انْقِطَاعُهُمَا . وَرَابِعُهَا ذَكَرُهُ بِقَوْلِهِ (وَكَذَا وَلَادَةٌ بِلَالٍ فِي الْأَصَحِّ) اعْتَمَدَ الرَّمْلِيُّ أَنَّهَا لَا تَنْقُضُ وَضُوءَ الْمَرْأَةِ ، وَانَّهُ يَجُوزُ طَوُّهَا وَعَقِبُهَا وَأَنَّهَا تَقْطُرُ بِهَا لَوْ كَانَتْ صَائِمَةً طَاهِرَةً (و) خَامِسُهَا (جَنَابَةٌ) وَيَحْصِلُ (بِدُخُولِ حَشَفَةٍ) وَلَوْ بِلَا قَصْدٍ (أَوْ قَدَرِهَا) مِنْ مَقْطُوعِهَا ، وَلَوْ كَانَ الذِّكْرُ غَيْرَ مُنْتَشِرٍ (فَرْجًا) وَلَوْ دَبَّرَا أَوْ مِنْ مِهْمَةٍ ، وَيَحْتَجِبُ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ الْمَوْلُجُ وَالْمَوْلُجُ فِيهِ ، وَصَحَّ الْغَسْلُ مِنْ مِمِيزٍ وَيَجُزُّهُ وَيُؤْمَرُ بِهِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيُفْعَلُ بَعْدَ الْكَمَالِ (و) تَحْصِلُ الْجَنَابَةُ أَيْضًا (بُخْرُوجٍ مَنِيٍّ) لِلشَّخْصِ نَفْسَهُ خَارِجٌ مِنْهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَاصِلٌ فِي الثَّيْبِ إِلَى مَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْاسْتِنْجَاءِ ، وَفِي الْبَكْرِ وَالرَّجُلِ إِلَى الظَّاهِرِ (مِنْ طَرِيقِ الْعُنْتَادِ) وَهُوَ الْفَرْجُ (وغيره) إِذَا كَانَ مُسْتَحْكِمًا مَعَ انْسِدَادِ الْأَصْلِيِّ وَخُرُوجٍ مِنْ تَحْتِ الصَّلَابِ (ويعرف) النَّتَى (بِتَدْفِيقِهِ) بِأَنْ يَخْرُجَ بِدَفْعَاتٍ (أَوْ لَدَّةٍ بِخُرُوجِهِ) مَعَ انْكَسَارِ الشَّهْوَةِ عَقِبَهُ (أَوْ رِيحٍ عَجِينٍ) حَالَةُ كَوْنِ النَّتَى (رَطْبًا أَوْ) رِيحٍ (بَيَاضٌ بَيَضٌ) حَالَةُ كَوْنِهِ (جَافًا) وَإِنْ لَمْ يَلْتَدِ وَلَمْ يَتَدَفَّقْ ، فَالْمَرْأَةُ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا مَنِيٌّ جَنَابَتُهَا بَعْدَ غَسْلِهَا وَجِبَ عَلَيْهَا إِعَادَةُ

فَإِنْ شُدَّتِ الصَّلَاتُ فَلَا غَسْلَ ، وَالْمَرْأَةُ كَرَجُلٍ . وَيَحْرُمُ بِهَا مَا حَرَّمَ بِالْحَدَثِ ، وَالْمَكْتُبُ
بِالْمَسْجِدِ لَا عُبُورُهُ ، وَالْقُرْآنُ ، وَتَحْلِيلُهُ أَذْكَرُهُ لَابْقَصِدِ قُرْآنٍ . وَأَقْلَهُ نِيَّةُ رَفْعِ جَنَابَةِ ،
أَوْ اسْتِبَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ ، أَوْ آدَاءِ فَرَضِ الْغُسْلِ مَقْرُونَةً بِأَوَّلِ فَرَضٍ ، وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ ،
وَلَا تَجِبُ مَضْمُضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ ، وَأَكْمَلُهُ إِزَالَةُ الْقَذَرِ ثُمَّ الْوُضُوءُ ، وَفِي قَوْلٍ يُؤَخَّرُ غَسْلُ
قَدَمَيْهِ ، ثُمَّ قَعْمُهُ مَعَاطِفِهِ ، ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَيَحْلِلُهُ ، ثُمَّ شِقَّةُ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ
الْأَيْسَرِ ، وَبِذَلِكَ وَيُتِمُّهُ ، وَتُنْبِغُ الْحَيْضُ

غسلها إذا كانت بالنسة وقضت شهوتها وقت الجماع بأن كانت مستيقظة . أما لو كانت صغيرة أو
ناهية وقت الجماع فلا يجب عليها إعادة الغسل ، لأن الخارج مني الرجل لامنها (فان فقدت
الصفات) المذكورة (فلا غسل) عليه ، فان احتمل كون الخارج منيا أو غيره كعذى تخير
بينهما : فان جعله منيا اغتسل أو غيره توضأ وغسل ما أصابه (والمرأة كرجل) فيأمر من حصول
الجنابة بالطريقين المارين وأن منيا يعرف بالخواص المذكورة (ويحرم بها) أي الجنابة (ما حرم
بالحدث) الأصغر من الصلاة وغيرها (و) يحرم بها زيادة على ذلك (المكث بالمسجد) أو التردد
فيه (لاعبوره) وكما لا يحرم العبور لا يكره إن كان له غرض فيه كأن كان المسجد أقرب طريقه
(و) يحرم بالجنابة أيضا (القرآن) أي قراءته ولو لبعض آية ولو حوفا (وتحلل أذكاره) وكذا
غيرها ولو لما لا يوجد نظمه إلا في القرآن كآية الكرسي (لا بقصد قرآن) بأن يقصد الذكر
أو يطلق ، فان قصد القرآن وحده أو مع الذكر حرم ، وقد أفنى بعض المتأخرين أنه لو قرأ القرآن
جميعه لا بقصد القرآن جاز (وأقله) أي الغسل الواجب (نية رفع جنابة) أي رفع حكمها من
حرمة صلاة وقراءة قرآن (أو) نية (استباحة مفتقر إليه) كأن ينوي استباحة الصلاة أو الطواف
(أو آداء فرض الغسل) أو فرض الغسل أو آداء الغسل أو الطهارة للصلاة فالجمع بين الفرض
والآداء يجب حالة كون النية (مقرونة بأول فرض) وهو أول ما يغسل من البدن (و) ثانی
الواجبات في الغسل (تعميم شعره) ظاهرا وباطنا ، ويجب نقض الضمائر إن لم يصل الماء إلى
باطنها إلا بالنقض (وبشره) حتى الأظفار وما يظهر من صمخ الأذنين ومن فرج المرأة عند
قعودها ، لكن يعفى عن باطن الشعر المعقود (ولا تجب) في الغسل (مضمضة واستنشاق) بل
يسنان (وأكمله) أي الغسل (إزالة القذر) ولو طاهرا كسني (ثم) بعد الإزالة (الوضوء)
كاملا (وفي قول يؤخر غسل قدميه) لما بعد الغسل ، وعلى كل حال سواء قدم الوضوء كله أو بعضه
أو آخره تحصل سنة الغسل ، ثم ان تجردت جنابته عن الحدث الأصغر كأن احتلم وهو قاعد متمكن
نوى بالوضوء سنة الغسل ، وإلا نوى رفع الحدث الأصغر ، وإن أدرج في الـ كبر مراعاة للخلاف
(ثم) بعد الوضوء (تعهد معاطفه) كأن يأخذ الماء بكفه ويجعله في الأذنين ويطيب البطن
وداخل السرة (ثم يفيض على رأسه ويحلله) أي يخلل شعره وكذا شعر لحيته (ثم) يفيض
الماء على شقه الأيمن ثم الأيسر (بذلك) ما وصلت إليه يده من بدنه (ويثلث) فيغسل رأسه
ثلاثا ثم شقه الأيمن المقدم ثم المؤخر ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا كذلك (وتنبع) المرأة (لحيض) أو

أَثَرِهِ مَسْكًا ، وَإِلَّا فَتَحَوَّهُ ، وَلَا يُسَنُّ تَجْدِيدُهُ ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ ، وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ مَاءُ الْوُضُوءِ عَنْ مَدَّةٍ ، وَالْفُسْلُ عَنْ صَاعٍ ، وَلَا حَدَّ لَهُ ، وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ يَغْسِلُهُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ ، وَلَا تَكْفِي لَهَا غَسْلَةٌ ، وَكَذَا فِي الْوُضُوءِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ تَكْفِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ لِحَنَابَةٍ وَجُمُعَةٍ حَصَلًا ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ قَطْرٌ . قُلْتُ : وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ أَوْ عَكَسَهُ كَفَى الْفُسْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب النجاسة

هِيَ : كُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ ، وَكَلْبٍ ، وَخِزِيرٍ ، وَفَرَعِيهٍ ، وَمَيْتَةٍ غَيْرِ الْآدَمِيِّ ، وَالسَّمَكِ ، وَالْجَرَادِ ، وَدَمٍ ، وَقَيْحٍ ، وَقَيْءٍ ، وَرَوْثٍ ، وَبَوْلٍ ، وَمَذْيٍ ،

نفاس (أثره) أى الدم (مسكا) فتجعله فى قطنه وتدخلها الفرج بعد الغسل (والا) بأن لم يتيسر المسك (فتحوه) مما فيه حرارة من الطيب والا فيكفى الماء فى دفع الكراهة (ولا يسن تجديده) أى الغسل (بخلاف الوضوء) فيسن تجديده إذا صلى بالأول صلاة ما (ويسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدّة) وهو رطل وثلاث بغدادى (والغسل عن صاع) وهو أربعة أمداد (ولا حد له) أى للماء ، فلو نقص وأسبغ كفى (ومن به نجس) ولو حكما (يغسله ثم يغسل ولا تكفى لهما غسلة واحدة) وكذا فى الوضوء . قلت : الأصح تكفيه (غسلة واحدة إذا زالت بها النجاسة) (والله أعلم ، ومن اغتسل لحنابة ونحوها (و) نجو (جعة) كعبد بأن نواهما (حصلا ، أو لأحدهما) بأن نواه (حصل فقط) عملا بما نواه (قلت : ولو أحدث) حدثا أصغر (ثم أجنب أو عكسه) بأن أجنب ، ثم أحدث (كفى الغسل) وإن لم ينو معه الوضوء (على المذهب) لاندراج فيه ، ومقابله وجهان : أحدهما لا يكفى ، وإن نوى معه الوضوء . والثانى يكفى إن نوى والا فلا (والله أعلم) وفى العكس طريق قاطع بالاكتفاء لتقدم الأكبر فعبر بالمذهب نظرا لهذا الطريق فى هذه الصورة .

(باب النجاسة) وإزالتها

أفهى سبب ، وإزالتها مقصد . وهى لغة : كل ما يستقدر ، وشرعا مستقدر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص (هى) أى الأعيان النجسة (كل مسكر مائع) كالخمر والنبيذ ، واحترز بالمائع عن مثل الخشيش فإنه وإن كان حراما ليس بنجس (وكلب) ولو معالما للصيد (وخيزير وفرعوما) أى فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره من الحيوان ولو الآدمى (وميتة غير الآدمى والسّمك والجراد) وإن لم يسئل دمها ، وأما ميتة المذكورات فطاهرة (ودم) ولو من كبد (وقيح) لأنه دم فاسد وكذا ماء النقاظ إن تغيرت رائحته (وقىء) وهو الخارج من المعدة وإن لم يتغير (وروث) وهو العذرة مترادفان (وبول) ولو من مأكول اللحم (ومذى)

وَوَدِّي ، وَكَذَا مَنِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ فِي الْأَصْح . قُلْتُ : الْأَصْحُ طَهَارَةٌ مَنِي غَيْرِ السَّكَلَبِ
وَالْخِنْزِيرِ وَفَرَعِ أَحَدِهِمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَبَنٌ مَالًا يُؤْكَلُ غَيْرِ الْآدَمِيِّ ، وَالْجُزْءُ الْمُنْفَصِلُ مِنَ
الْحَيِّ كَمَيْتَتِهِ إِلَّا شَعْرَ الْمَأْكُولِ فَطَاهِرٌ ، وَلَيْسَتْ الْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ ، وَرُطُوبَةُ الْفَرْجِ
بِنَجَسٍ فِي الْأَصْح ، وَلَا يَطْهَرُ نَجَسُ الْعَيْنِ إِلَّا تَخَرُّ تَحَلَّتْ وَكَذَا إِنْ نُقِلَتْ مِنْ شَمْسٍ إِلَى
ظِلٍّ وَعَكْسِهِ فِي الْأَصْح ، فَإِنْ خُلَّتْ بِطَرَحٍ شَيْءٌ فَلَا ، وَجِلْدُ نَجَسٍ بِالْمَوْتِ فَيَطْهَرُ بِدَبْغِهِ
ظَاهِرُهُ وَكَذَا بَاطِنُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ . وَالْدَبْغُ نَزْعُ فُضُولِهِ بِحَرِّ يَفِ لَأَسْمَسٍ وَتُرَابٍ ، وَلَا يَجِبُ
الْمَاءُ فِي أَثْنَائِهِ فِي الْأَصْح ، وَالْمَدْبُوغُ كَثُوبٍ نَجَسٍ . وَمَا نَجَسَ بِمَلَقَاةٍ شَيْءٌ مِنْ كَلْبٍ غُسِلَ
سَبْعًا إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ ، وَالْأُظْهَرُ تَعْيِينَ التُّرَابِ ، وَأَنَّ الْخِنْزِيرَ كَكَلْبٍ ، وَلَا يَكْفِي تُرَابٌ

وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند ثوران الشهوة (وودي) وهو ماء أبيض كدر فحين يخرج
عقب البول أو عند حل شيء ثقيل (وكذا مَنِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ) والسكاب (في الأصح) أما مَنِي
الآدمي فطاهر ، وأما مَنِي السكاب فنَجَسٌ اتفاقاً (قلت : الأصح طهارة مَنِي غَيْرِ السكاب والخنزير
وفرع أحدهما ، والله أعلم) ويستحب غسل المني خروجاً من الخلاف (ولبن ما لا يؤكل غير)
لبن (الآدمي) كلبان الأثان . أما لبن الآدمي فطاهر ولو من ذكر وميته (والجزء المنفصل من الحي
كميته) أي ميتة ذلك الحي ، فإن كانت ميتة نجسة فالجزء نجس ، والا فطاهر (إلا شعر المأْكُولِ)
أو صوفه أو ريشه (فطاهر) أما المنفصل من غير المأْكُولِ أو من مأْكُولٍ بعد موته فنَجَسٌ
(وليس العلقه والمضغة ورطوبة الفرج) من حيوان طاهر ولو غير مأْكُولِ (بنجس في الأصح)
بل طاهرة ، ومقابله يقول الثلاثة نجسة . وأما الرطوبة الخارجة من باطن الفرج الذي لا يصل إليه
ذكر الجامع فنَجَسَةٌ (ولا يطهر نجس العين) بغسل ولا باستحالة (الآخر تَحَلَّتْ) بنفسها
(وكذا إن نُقِلَتْ مِنْ شَمْسٍ إِلَى ظِلٍّ وَعَكْسِهِ فِي الْأَصْح) ومقابله لا تطهر (فإن خُلَّتْ بِطَرَحٍ شَيْءٌ فَلَا)
تطهر ، وكذا لو وقع فيها شيء بغير طَرَحٍ ، لكن يعني عن حبات عنب وقعت في عصيره لا يمكن
الاحتراز عنها (و) كذا (جلد نجس بالموت) ولو من غير مأْكُولِ (فيطهر بدبغه ظاهره)
وهو ما لا يقى الدابغ (وكذا باطنه) وهو ما لا يقى الدابغ (على المشهور) ومقابله يقول الباطن
نجس فلا يصلح فيه ولا يباع ، وأما الشعر فلا يطهر (والدبغ نزع فضوله) أي رطوباته (بحريفة)
وهو ما يلذع اللسان بحزافته كالقرظ وقشور الزمان (لأشمس وتراب) مما لا ينزع الفضول (ولا
يجب الماء في أَثْنَائِهِ) أي الدبغ (في الأصح) ومقابله يجب (و) يصير (المدبوغ) بعد الدبغ
(كثوب نجس) أي متنجس فيطهر بغسله (وما نجس بملاقاة شيء من كلب) من جميع أجزائه
(غسل سبعا : إحداهما) مصحوبة (بتراب) طهور يعم محل النجاسة بحيث يكون قدراً يكدر
الماء ، ويجوز وضعه على الجمل ثم وضع الماء عليه (والأظهر تعيين التراب) ومقابله قولان :
أحدهما لا يتعين ، بل يقوم مثل الأثنان والصابون مقامه . والثاني يقوم ما ذكر مقامه عند فقد ،
(و) الأظهر (أن الخنزير ككلب) ومقابله أنه يكفي في الخنزير مرة واحدة (ولا يكفي تراب

نَجَسٌ ، وَلَا تَمْزُوجٌ بِمَائِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَا تَنْجَسَ بِبَوْلٍ صَبِيٍّ لَمْ يَطْعَمْ غَيْرَ لَبَنِ نَضِجٍ
وَمَا تَنْجَسَ بِغَيْرِهِمَا إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ كَفَى جَرَى الْمَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ وَجَبَ إِزَالَةُ الطَّعْمِ
وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ عَسَرَ زَوَالُهُ ، وَفِي الرِّيحِ قَوْلٌ : قُلْتُ : فَإِنْ بَقِيَ مَعًا ضَرًا طَلَى
الصَّحِيحُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُشْتَرَطُ وَرُودُ الْمَاءِ ، لِأَلْفَضْرِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَظْهَرُ طَهَارَةُ غَسَّالَةِ
تَنْفُصِلُ بِلَا تَغْيِيرٍ وَقَدْ طَهَرَ الْمَحَلُّ ، وَلَوْ نَجَسَ مَائِهِ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ ، وَقِيلَ يَطْهَرُ الدَّهْنُ بِغَسْلِهِ

باب التيمم

يَتَيَمَّمُ الْمُحْدِثُ وَالْجُنُبُ لِأَسْبَابٍ :

نجس (وكذا مستعمل (ولا ممزوج بمائع) تكل (في الأصح) ومقابله أنه يكفي التراب الممزوج
(وما تنجس ببول صبي لم يطعم غير لبن) أي لم يتناول غير لبن للتغذية في الحولين (نضج) بأن
يرش عليه ماء يعمه بعد عصره من البول من غير سيلان ، بخلاف الصبية ومن تعاطى غير اللبن لابد
في بولهما من الغسل ويتحقق بالسيلان (وما تنجس بغيرهما) أي الكلب وبول الصبي (إن
لم تكن عين) . بأن يتيقن وجودها ولم يدرك لها طعم ولا لون ولا ريح (كفى جرى الماء) على
ذلك المحل (وإن كانت) هناك عين (وجب إزالة الطعم) وإن عسر (ولا يضر بقاء لون أو
ريح عسر زواله) بخلاف ما إذا سهل (وفي الريح قول) أنه يضر بقاءه كالطعم (قلت : فإن بقيا
معا ضرا على الصحيح ، والله أعلم) فترتكب المشقة في زوالهما ، ومقابل الصحيح لا يضر اجتماعهما
وتجب الاستعانة في الطعم بغير الماء من أشنان وصابون ، وفي غيره إن قدر على ذلك بما يجب تحصيل
الماء به للطهارة (ويشترط ورود الماء) على المحل إن كان قليلا (لا العصر) له (في الأصح)
ومقابله في الأول أنه لا يضر ورود النجس على الماء إن كان بفعل عاقل ، بخلاف الريح ، وفي
الثاني إن قلنا بطهارة الغسالة وهو الأظهر فلا يشترط العصر ، والا اشترط (والأظهر طهارة غسالة
تنفصل بلا تغيير وقد طهر المحل) مقابل الأظهر أنها نجسة مع هذه القيود ، وإذا تغيرت أو لم يطهر
المحل أوزاد وزنها بالنجاسة فهي نجسة بلا خلاف ، كل هذا إذا كانت قليلة . أما الكثيرة إذا لم تتغير
فهي مطهرة ، وإن لم يطهر المحل (ولو نجس مائع) غير الماء (تعذر تطهيره ، وقيل يطهر الدهن
بغسله) وكيفية تطهيره أن يصب الماء عليه ويكأثره ، ثم يحرك حتى يظن وصوله لجيعه ، ثم يترك
ليعلو ، ومحل الخلاف إذا تنجس الدهن بما لادنيهية فيه . أما إذا تنجس بما فيه دهنية كودك الميتة
لم يطهر بلا خلاف ، ويستحب غسل النجاسة ثلاثا .

باب التيمم

هو لغة القصد ، وشرعا : إيصال التراب إلى الوجه واليدين بدلا عن الوضوء والغسل (يتيمم
المحدث والجنب) والحائض والنفساء ، وكذا من طلب منه غسل مسنون أو وضوء مسنون (لأسباب)

أحدها : فقد الماء فإن تيقن المسافر فقدته تيمم بلا طلب ، وإن توهمه طلبه من رخله ورقيقته ، ونظر حواله إن كان بمستوى ، فإن احتاج إلى تردد قدّر نظره ، فإن لم يجد تيمم فلو مكث موضعه فالأصح وجوب الطلب لما يطرأ ، فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته وجب قصده إن لم يخف ضرر نفس أو مال ، فإن كان فوق ذلك تيمم ، ولو تيقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل ، أو ظنه فتعجيل التيمم أفضل في الأظهر ، ولو وجد ماء لا يكفيه فالأظهر وجوب استعماله ، ويكون قبل التيمم ، ويجب شراؤه بثمن مثله

جمع سبب : أى لأحد أسباب ، والمبيع للتيمم هو العجز عن استعمال الماء ، وهذه أسباب العجز (أحدها : فقد الماء) حسا أو شرعا كما إذا وجد ماء مسلا (فإن تيقن المسافر) وكذا المقيم (فقدته) أى الماء حوله (تيمم بلا طلب وأن توهمه) الوهم إدراك الطرف المرجوح ، ومثل الوهم الظن والشك (طلبه) بعد دخول الوقت ، ولو أذن لواحد قبل الوقت أن يطلب له بعد الوقت جاز ، ويطلبه (من رحله) بأن يقتبس فيه إن لم يتحقق العدم فيه (ورقته) المنسويين إليه ويستوصيهم ، ولو بالنداء فيهم بأن يقول : من معه ماء يبيعه أو يجود به (ونظر حواله) من الجهات الأربع (إن كان بمستوى) من الأرض (فإن احتاج إلى تردد) بأن كان هناك جبل أو انخفاض (تردد قدر نظره) فى المستوى ، وقدر النظر هو المعبر عنه بغاية سهم أو محد الثوب ، ولا يتردد إلى هذا الحد إلا إذا لم يخف على نفس ومال ، ولم يخف انقطاعا عن رفقة ولم يستوحش (فإن لم يجد ولو حكما كعدم الأمن على مامرة) تيمم فلو مكث موضعه (ولم ييقن العدم) فالأصح وجوب الطلب لما يطرأ (من وجوب تيمم لفرصة أخرى ، ومقابل الأصح لا يجب) فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته من احتطاب ، وهو المعبر عنه بحد القرب ، وهو يقرب من نصف فرسخ (وجب قصده إن لم يخف ضرر نفس أو مال) وكذا إن لم ينضرب بوحشة أو خروج وقت (فإن كان) الماء (فوق ذلك تيمم) ولا يجب عليه الطلب ، فعلم أن للتيمم أحوالا فى حدود ثلاثة : أو طأ حد الثوب ، فإن تيقن فقد الماء فيه تيمم بلا طلب ، وإن تيقن وجوده فيه لزمه طلبه إن لم يكن مانع نحو سعة ، ولا يتيمم وإن خرج الوقت ، وإن تردد لزمه طلبه أيضا بشرط الأمن على النفس والمال والاحتصاص والوقت . ثانيا حد القرب ، فإن علم فقد الماء فيه تيمم بلا طلب ، أو علم وجوده فيه وجب طلبه بشرط الأمن على مامرة ، ومنه الأمن على الوقت لاعتلى الاختصاص والمال الذى يجب بذله لماء الطهارة ، وإن تردد فيه لم يجب طلبه مطلقا . ثالثا حد البعد ، وهو ما فوق حد القرب فلا يجب فيه الطلب مطلقا يلزمه القضاء أولا (ولو تيقنه) أى وجود الماء (آخر الوقت) مع جواز تيممه فى أثنائه (فانتظاره أفضل) من تعجيل التيمم ، وقد يكون التعجيل أفضل كأن كان يصلى بستره ولو أخر لم يصل بها (أو ظنه) بأن ترجح عنده وجوده آخره (فتعجيل التيمم أفضل فى الأظهر) ومقابله التأخير أفضل كالتيقن (ولو وجد ماء لا يكفيه) لرفع حدته (فالأظهر وجوب استعماله) فى رفع حدته ثم يتيمم عن الباقي ، ومقابل الأظهر يقتصر على التيمم (ويكون) استعماله للماء الذى لا يكفى (قبل التيمم ، ويجب شراؤه) أى الماء ولو لم يكف (بثمن مثله) وهو ما انتهى إليه الرغبات فى ذلك الموضع

إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِدَيْنٍ مُسْتَعْرِقٍ ، أَوْ مُؤَنَّةٍ سَفَرِهِ ، أَوْ نَفَقَةِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ . وَلَوْ
وُهِبَ لَهُ مَاءٌ أَوْ أُعِيرَ دَلْوًا وَجَبَ الْقَبُولُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَهِبَ مِمَّنْهُ فَلَا ، وَلَوْ نَسِيَهُ فِي
رَحْلِهِ أَوْ أَضَلَّهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ الطَّلَبِ فَتَيَمَّمْ قَفْضِي فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِحَالٍ فَلَا
يَقْضَى . الثَّانِي : أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ وَلَوْ مَالًا . الثَّلَاثُ مَرَضٌ يُخَافُ مَمَّهُ مِنْ
اِسْتِعْمَالِهِ عَلَى مَنْفَعَةِ عَضْوٍ ، وَكَذَا بَطْنُ الْبُرَّةِ أَوْ الشَّيْنُ الْفَاحِشُ فِي عَضْوٍ ظَاهِرٍ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَشِدَّةُ الْبَرْدِ كَمَرَضٍ وَإِذَا اِمْتَنَعَ اِسْتِعْمَالُهُ فِي عَضْوٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَائِرٌ وَجَبَ التَّيَمُّمُ ،
وَكَذَا غَسْلُ الصَّحِيحِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِلجُنُبِ ، فَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا فَلَا صَحِّحَ
اِشْتِرَاطِ التَّيَمُّمِ وَقَدْ غَسَلَ الْعَلِيلُ ، فَإِنْ جُرِحَ عَضْوَاهُ فَتَيَمَّمَنَّ ، فَإِنْ كَانَ

فِي تِلْكَ الْحَالَةِ (إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ) أَيْ الثَّمَنُ (لِدَيْنٍ) عَلَيْهِ (مُسْتَعْرِقٌ) لِلثَّمَنِ ، وَذَكَرَ اِلِسْتَعْرَاقَ
لِزِيَادَةِ الْإِبْصَاحِ ، وَالْأَفْضَلُ عَنِ الدِّينِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ (أَوْ مُؤَنَّةٌ سَفَرَةٍ) ذَهَابًا وَآيَابًا (أَوْ نَفَقَةُ
حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ) اِحْتِيَاجُهُ فِي الْحَالِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ (وَلَوْ وَهِبَ لَهُ مَاءٌ أَوْ أُعِيرَ دَلْوًا وَجَبَ الْقَبُولُ) فَلَوْ
خَالَفَ وَصَلَى بِالتَّيَمُّمِ أَمْ وَلَزِمَتْهُ اِلْعَادَةُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجِبُ قَبُولُ الْمَاءِ وَلَا الْعَارِيَةِ (وَلَوْ
وُهِبَ ثَمَنُهُ) أَيْ الْمَاءُ (فَلَا) يَجِبُ قَبُولُهُ لِعَظَمِ الْمَنَةِ (وَلَوْ نَسِيَهُ) أَيْ الْمَاءُ (فِي رَحْلِهِ أَوْ أَضَلَّهُ
فِيهِ فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ الطَّلَبِ) وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فَقَدَهُ. (فَتَيَمَّمْ) فِي الْحَالَيْنِ (قَفْضِي فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ
لِاقْتِضَائِهِ عَلَيْهِ فِي الْحَالَيْنِ (وَلَوْ أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِحَالٍ) بِسَبَبِ ظُلْمَةٍ (فَلَا يَقْضَى . الثَّانِي) مِنْ أَسْبَابِ
التَّيَمُّمِ (أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ) أَيْ الْمَاءَ (لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ) مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ (وَلَوْ مَالًا) أَيْ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ ، وَمِثْلُ حَاجَةِ الْعَطَشِ الْحَاجَةُ لِجَمْعٍ دَقِيقٍ أَوْ طَبِيخٍ طَبِيخٍ (الثَّلَاثُ) مِنْ أَسْبَابِ التَّيَمُّمِ
(مَرَضٌ يُخَافُ مَعَهُ مِنْ اِسْتِعْمَالِهِ) أَيْ الْمَاءَ (عَلَى مَنْفَعَةِ عَضْوٍ) أَنْ تَذْهَبَ أَوْ تَنْقُصَ (وَكَذَا
بَطْنُ الْبُرَّةِ) بِضَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِهَا فِيهِمَا : أَيْ طَوَّلَ مَدَّتَهُ (أَوِ الشَّيْنُ الْفَاحِشُ) كَسَوَادٍ كَثِيرٍ (فِي عَضْوٍ
ظَاهِرٍ) وَهُوَ مَا يَبْدُو عِنْدَ الْمَهْنَةِ كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ . وَالشَّيْنُ الْأَثَرُ الْمُسْتَكْرَهُ مِنْ تَغْيِيرِ لَوْنٍ وَنَحْوِ
وُخْرٍ بِالْفَاحِشِ الْيَسِيرِ كَقَلِيلِ سَوَادٍ أَوْ أَثَرِ جَنْدَرِي ، وَبِالظَّاهِرِ الْفَاحِشُ فِي الْبَاطِنِ فَلَا أَثَرَ لَخَوْفِ
ذَلِكَ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَتَيَمَّمُ لِذَلِكَ لَا تَنْفَاءَ التَّلَفِّ ، وَيَعْتَمِدُ فِي خَوْفِ مَا ذَكَرَ قَوْلَ طَبِيبٍ عَدَلَ
(وَشِدَّةُ الْبَرْدِ كَمَرَضٍ) فِي جَوَازِ التَّيَمُّمِ لَهَا إِذَا خِيفَ مِنْ اِسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْبَارِدِ مَا ذَكَرَ مِنْ ذَهَابِ
الْمَنْفَعَةِ أَوِ الشَّيْنِ الْمَذْكُورِ (وَإِذَا اِمْتَنَعَ اِسْتِعْمَالُهُ) أَيْ الْمَاءَ (فِي عَضْوٍ) بِأَنْ سَقَطَ الْوُجُوبُ لِنَحْوِ
مَرَضٍ (أَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَائِرٌ وَجَبَ التَّيَمُّمُ) وَكَذَا إِنْ كَانَ وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الصَّحِيحِ شَيْئًا (وَكَذَا
غَسْلُ الصَّحِيحِ) مِنْ بَاقِيِ الْعَضْوِ الْعَلِيلِ يَجِبُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَالطَّرِيقُ الثَّانِي فِي وَجُوبِ غَسْلِهِ
اَلْقَوْلَانِ فِيمَنْ وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا لَا يَكْفِيهِ (وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا) أَيْ التَّيَمُّمَ وَغَسْلَ الصَّحِيحِ (لِلجُنُبِ)
وَكَذَا كُلُّ مَغْتَسِلٍ (فَإِنْ كَانَ) مِنْ بَهِ الْعِلَّةِ (مُحْدِثًا) حَدَّثًا أَصْغَرَ (فَلَا صَحِّحَ اِشْتِرَاطِ التَّيَمُّمِ وَقَدْ
غَسَلَ الْعَلِيلُ) رِعَايَةً لِتَرْتِيبِ الْوُضُوءِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَتَيَمَّمُ مَتَى شَاءَ (فَإِنْ جُرِحَ عَضْوَاهُ) أَيْ اِلْمُحْدِثُ
حَدَّثًا أَصْغَرَ (فَتَيَمَّمَنَّ) يَجِبَانِ ، وَكُلٌّ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ كَعَضْوٍ وَاحِدٍ (فَإِنْ كَانَ) عَلَى الْعَضْوِ

كَبِيرَةٍ لَا يُمَكِّنُ نَزْعَهَا غَسْلَ الصَّحِيحِ وَتَيَمُّمَ كَمَا سَبَقَ ، وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ مَسْحُ كُلِّ جَبِيْرَتِهِ بِمَاءٍ ، وَقِيلَ بَعْضُهَا ، فَإِذَا تَيَمَّمَ لِفَرْضٍ ثَانٍ وَلَمْ يُحْدِثْ لَمْ يُعِدِ الْجَنْبُ غَسْلًا ، وَيُعِيدُ الْمُحْدِثُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : يَسْتَأْنِفَانِ ، وَقِيلَ : الْمُحْدِثُ كَجَنْبٍ ، قُلْتُ : هَذَا الثَّالِثُ أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] يَتَيَمَّمُ بِكُلِّ تُرَابٍ طَاهِرٍ حَتَّى مَا يُدَاوِي بِهِ ، وَبِرَمْلٍ فِيهِ غُبَارٌ لَا يَمْتَدِنُ وَسُحَابَةً خَزَفٍ وَمُخْتَلِطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ . وَقِيلَ ، إِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ حَازَ ، وَلَا يَمْسُتَعْمَلُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ مَا بَقِيَ بَعْضُهُ ، وَكَذَا مَا تَنَازَرَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْتَرْطُ قَصْدُهُ فَلَوْ سَقَتْهُ رِيحٌ عَلَيْهِ فَرَدَّدَهُ ، وَنَوَى لَمْ يُجْزِئْ وَلَوْ تَيَمَّمَ بِإِذْنِهِ جَازَ ، وَقِيلَ يُسْتَرْطُ عُذْرُهُ . وَأَرَكَا نُهُ : نَقْلُ التُّرَابِ فَلَوْ نَقَلَ مِنْ وَجْهِهِ إِلَى يَدِهِ

العليل سائر (كجيرة لا يمكن نزعها) بأن يخاف منه محذور تيمم ، والجيرة ألواح نهيا للسكس والاختلاص (غسل الصحيح وتيمم كما سبق) في مراعاة الترتيب وتعدد التيمم (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماء) استعمالا للماء ما أمكن ، ولا يجب مسحها بالتراب (وقيل) يكفي مسح (بعضها) ويشترط في السائر أن لا يأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك (وإذا تيمم) هذا الذي غسل الصحيح وتيمم عن الباقي ومسح الجيرة (لفرض ثانٍ ولم يحدث لم يعد الجانب غسلًا) ولا مسحًا (ويعيد المحدث) غسل (ما بعد عليه ، وقيل يستأنفان) أي الجانب والمحدث الوضوء (وقيل المحدث نجس) فلا يحتاج إلى إعادة غسل ما بعد عليه ، وإنما يعيد التيمم فقط (قلت : هذا الثالث أصح ، والله أعلم) فيعيد كل منهما التيمم فقط . وأما إذا أحدث فانه يعيد جميع ما مر .

[فصل] في بيان أركان التيمم وكيفية (يتيمم بكل تراب طاهر) له غبار (حتى ما يداوى به) كالطين الأرمي (وبرمل فيه غبار) وأما الذي لا غبار له فلا يصح به التيمم (لا يعمد) كنفط (وسحابة خرف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوى ولا يتراب متنجس (و) لا يتراب (مختلط بدقيق ونحوه) كزعفران. (وقيل إن قلَّ الخليط حاز ، ولا يستعمل على الصحيح) ومقابله يجوز بالمستعمل (وهو) أي المستعمل (ما بقى بعضه) حال التيمم (وكذا ما تناثر) بعد مسحه العضو (في الأصح) ومقابله أن المتناثر لا يكون مستعملًا (ويشترط قصده) أي التراب (فلو سقته ريح عليه) أي على عضو من أعضاء التيمم (فردده ونوى لم يجزئ) ولو وقف في مهب الريح بقصد التيمم (ولو يعم بإذنه جاز) ولا بد من نية الأذن عند النقل ومسح الوجه (وقيل يشترط) لجواز أن ييممه غيره (عذر) وأما بغير عذر فلا يصح (وأركانه) أي التيمم هنا خمسة ، ومن عدّها سبعة زاد التراب والقصد ، ومن عدّها ستة أسقط التراب ، ومن عدّها خمسة اكتفى بالنقل عن القصد ، لأنه يلزم من النقل المقارن للنية القصد . الأول (نقل التراب) إلى العضو بالمسح (فلو نقل) التراب (من وجهه إلى يد) بأن حدث عليه بعد زوال تراب مسحه عنه تراب آخر

أَوْ عَكَسَ كَفَى فِي الْأَصَحِّ . وَنِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ لَا رَفْعَ حَدَثٍ وَلَوْ نَوَى فَرْضَ التَّيَمُّمِ
لَمْ يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالنَّقْلِ ، وَكَذَا اسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ
عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِنْ نَوَى فَرْضًا وَنَفَلًا أُبِيحَا أَوْ فَرْضًا فَلَهُ النُّفْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ نَفَلًا أَوْ
الصَّلَاةَ تَنْفَلُ لَا الْفَرْضَ عَلَى الْمَذْهَبِ . وَمَسْحُ وَجْهِهِ ثُمَّ يَدَيْهِ مَعَ مِرْقَتَيْهِ ، وَلَا يَجِبُ إِصْبَالُهُ
مَنْبَتِ الشَّعْرِ الْخَفِيفِ ، وَلَا تَرْتِيبٌ فِي قَهْلِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ صَرَبَ يَدَيْهِ وَمَسَحَ بِيَمِينِهِ
وَجْهَهُ وَيَسَارَهُ يَمِينَهُ حَازَ . وَتَنْدُبُ التَّسْمِيَةُ ، وَمَسْحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ قُلْتُ :
الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَجُوبُ ضَرْبَتَيْنِ ، وَإِنْ أَمْسَكَ بِضَرْبَةٍ بِمِرْقَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَقْدُمُ
يَمِينُهُ وَأَعْلَى وَجْهِهِ ،

(أو عكس) أى قهله من يده إلى وجهه (كفى فى الأصح) ومقابلة لا يكتفى (و) الركن الثانى
(نية استباحة الصلاة) وبحوها كطواف (لا) نية (رفع حدث) أو الطهارة عن الحدث فلا
تكتفى (ولو نوى فرض التيمم لم يكف فى الأصح) ومقابلة يكتفى (ويجب قرنهما) أى الية
(بالنقل) الحاصل بالضرب إلى الوجه (وكذا) يجب (استدامتها إلى مسح شىء من الوجه
على الصحيح) فلو عزبت قبل المسح لم يكف، ومقابل الصحيح لانجب الاستدامة، وعلى المعتمد
يكتفى باستحصارها عندهما وإن عزبت بينهما (فإن نوى فرضًا ونفلاً) أى استباحتهما (أبيحاً)
له وإن عين فرضاً جاز أن يصلى عبده (أو) نوى (فرضاً فله النفل على المذهب) وله صلاة
جنازة، وأما خطبة الجمعة، فليس له فعلها مع الفرض، وفى قول لا يتنفل مع الفرض، وفى قول
آخر يتنفل بعد فعل الفرض لاقبله (أو) نوى بتيمة (نفلاً أو الصلاة تنفل) أى فعل النفل
(لا الفرض على المذهب) وفى قول له فعلى الفرض فيهما، وفى آخر له فعل الفرض إذا نوى
الصلاة، وليس له فعله إذا نوى النفل، وإذا نوى صلاة الجنازة جاز له النفل وكذا العكس، وفى
كل يجوز له سجود التلاوة والشكر ومسح المصحف وحله (و) الركن الثالث (مسح وجهه)
حتى يسترسل لحية والمقبل من أنفه على شفته. والركن الرابع مذكور فى قوله (ثم يديه مع
مرفقيه) على جهة الاستيعاب. والركن الخامس: الترتيب بين الوجه واليدين المستفاد من ثم،
ولو كان عن حدث أكبر (ولا يجب إصباله) أى التراب (منبت الشعر الخفيف) ولا يستحب
(ولا) يجب (ترتيب فى قهله) أى التراب (فى الأصح) بل هو مستحب (فلو ضرب يديه
ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه جاز) ومقابل الأصح: يشترط الترتيب، فلا يصح ما ذكر
(وتندب التسمية) أوله (ومسح وجهه ويديه بضرمتين) مع الاكتفاء بالضربة إذا حصل
بها التعميم. (قلت: الأصح المنصوص وجوب ضربتين وإن أمكن بضربة بخرقه ونحوها)
بأن يأخذ خرقه كبيرة فيضرب بها ثم يمسح ببعضها وجهه وبعضها يديه، والمدار على أن يبقى
جزء من يديه ولو أصبعاً يضرب له ضربة أخرى (والله أعلم) ولا يتعين الضرب، بل لو وضع
يده على تراب وعلق بهما غبار كفى (ويقدم) ندبا (يمينه) على يساره (وأعلى وجهه)

وَيُخَفَّفُ الْغُبَارَ ، وَمَوْالَاةُ التَّيْمِ كَالْوُضوءِ . قُلْتُ : وَكَذَا الْغُسْلُ ، وَيُنْدَبُ تَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ
أَوَّلًا ، وَيَجِبُ نَزْعُ خَاتَمِهِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَنْ تَيَمَّمَ لِقَدْرِ مَاءٍ فَوَجَدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
فِي صَلَاةٍ بَطُلَ إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِمَانِعٍ كَقَطْشٍ ، أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَسْقُطُ بِهِ بَطُلَتْ عَلَى الْمَشْهُورِ ،
وَإِنْ أَسْقَطَهَا فَلَا ، وَقِيلَ يَبْطُلُ النَّفْلُ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ قَطْعَهَا لِيَتَوَسَّأَ أَفْضَلُ ، وَأَنَّ الْمُسْتَفْلَّ
لَا يُجَاوِزُ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا مَنْ نَوَى عَدَدًا فَيَتِمُّهُ ، وَلَا يُصَلِّي بِتَيَمُّمٍ غَيْرَ فَرَضٍ ، وَيَنْتَفِلُ
مَا شَاءَ ، وَالنَّذْرُ كَفَرَضٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ مِجَّةُ جَنَازَةٍ مَعَ فَرَضٍ وَأَنْ مَنْ نَسِيَ
إِحْدَى الْخَمْسِ كَفَاهُ تَيَمُّمٌ لَمْ يَنْسَ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ بِتَيَمُّمٍ ، وَإِنْ شَاءَ
تَيَمَّمَ مَرَّتَيْنِ وَصَلَّى بِالْأَوَّلِ أَرْبَعًا وَلَاءً ، وَبِالثَّانِي أَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا الَّذِي بَدَأَ بِهَا ، أَوْ

على أسفله (ويخفف الغبار) من كفيه بالفض أو النفخ . أما مسح التراب بعد التيمم فالأحب
أن لا يفعله (وموالاة التيمم كالوضوء) فتجب على صاحب الضرورة وتندب لغيره ، وفي القديم
تجب ، وإذا اعتبر الجفاف هناك اعتبرناه هنا بتقديره ماء (قلت : وكذا الغسل) أي تسن موالاة
التيمم فيه كالوضوء (ويندب تفریق أصابعه أولًا) أي أول الضربتين وتخليل أصابعه بعد مسح
اليدين (ويجب نزع خاتمه في الثانية) ليصل الغبار إلى محله ، ولا يكفي تحريكه (والله أعلم)
ووجوب النزاع عند المسح ، لا عند النقل ، ويجب تقديم إزالة النجاسة على التيمم (ومن تيمم لفقد
ماء فوجده إن لم يكن في صلاة بطل) تيممه ، ومثل الوجدان التوهم . وأما إن كان في صلاة فلا
تبطل بالتوهم والظن ، وسيأتي حكم اليقين ، ويبطل فيما ذكر (إن لم يقترن بمانع كقطش أو)
وجده (في صلاة لا تسقط به) أي بالتيمم بأن صلى بمكان يغلب فيه وجود الماء (بطلت على
المشهور) ومقابله وجه ضعيف أنها لا تبطل (وإن أسقطها) أي التيمم بأن صلى بمكان يغلب
فيه اللقد فوجد الماء في أثناء الصلاة (فلا) تبطل ، ولا فرق بين الفرض والنفل (وقيل يبطل
النفل ، والأصح أن قطعها) أي الصلاة التي تسقط بالتيمم فرضا كانت أو نفلا (ليتوسأ)
ويصلي بدلها (أفضل) من إتمامها بالتيمم (و) الأصح (أن المستفل) الذي لم ينو قدرا
من الركعات ووجد الماء في صلاته (لا يجاوز ركعتين) إذا رأى الماء قبل قيامه للثالثة (إلا من
نوى عددا فيتمه) ولا يزيد عليه (ولا يصلي بتيمم غير فرض) ومثل فرض الصلاة فرض
الطواف وخطبة الجمعة (وينفل) مع الفريضة (ما شاء ، والنذر كفرض) فليس له أن يجمعه
مع فرض آخر (في الأظهر) ومقابله أنه ليس كالفرص ، فله ما ذكر (والأصح حجة جناز مع
فرض) فهي كالنفل ، ومقابله قولان : أحدهما لا تصح مطلقا ، والثاني لا تصح إن تعينت (و)
الأصح (أن من نسي إحدى الخمس) ولم يعلم عينها فيجب عليه صلاة الخمس ، ولكن (كفاه
تيمم لمن) واحد ، ومقابل الأصح يجب خمس تيممات (وإن نسي) منهن (مختلفتين) كسبح
وظهر (صلى كل صلاة) من الخمس (بتيمم وإن شاء تيمم مرتين وصلى بالأول أربعا ولأه ،
وبالثاني أربعا ليس منها التي بدأ بها) فيحرم عليه صلاتها (أو) نسي صلاتين من الخمس

مُتَّفِقَتَيْنِ صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِنَيْمَتَيْنِ ، وَلَا يَنْتَبِهُمُ لِفَرَضٍ قَبْلَ وَقْتِ فِعْلِهِ ، وَكَذَا النُّفْلُ
لِلْمَوْقِفِ فِي الْأَصْحَ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تَرَاتِبًا لَزِمَهُ فِي الْجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ وَيُعِيدَ ،
وَيَقْضِيَ الْقِيمَ الْمُتِمِّمَ لِقَدِّ الْمَاءِ ، لَا الْمُسَافِرُ إِلَّا الْعَاصِي بِسَفَرِهِ فِي الْأَصْحَ ، وَمَنْ تَنَبَّهَ لِبَرْدِ
قَصِي فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ لِمَرَضٍ يَمْنَعُ الْمَاءَ مُطْلَقًا ، أَوْ فِي عُضْوٍ وَلَا سَائِرَ فَلَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ
يَجْرُحُهُ دَمٌ كَثِيرٌ ، وَإِنْ كَانَ سَائِرٌ لَمْ يَقْضَ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ وَصَحَ عَلَى طَهْرٍ ، فَإِنْ وَصَحَ
عَلَى حَدَثٍ وَجَبَ نَزْعُهُ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ قَصَى عَلَى الْمَشْهُورِ .

باب الحيض

أَقْلَ سِتَّةِ شَعْرٍ سَنِينَ ، وَأَقْلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ بِلَيَالِهَا ، وَأَقْلُ طَهْرٍ بَيْنَ
الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ ،

(متفقتين) كظهيرين (صلى الخمس مرتين نيمتين) ولا يكون ذلك إلا من يومين ، وقيل لآدة
من عشر نيمات (ولا يتيمم لفرض قبل) دخول (وقت فعله) فلا بد من العلم بدخوله يقينا أو ظنا
(وكذا النفل المؤقت) كصلاة العيد (في الأصح) ومقابله يصح قبل دخول الوقت (ومن لم يجد
ماء ولا تراتبا) كأن حلس في موضع ليس فيه واحد منهما (لزمه في الجديد أن يصلي الفرض)
المؤدّي لحزمة الوقت (ويعيد) إذا وحدا أحدهما ، والمراد بالاعادة القضاء إذ لا يصلي فاقد الطهورين
إلا بعد صيقه (ويقضى القيم المتيمم لققد الماء) والمراد بالقيم من صلى بمحل يغلب فيه وجود الماء
(لا المسافر) وهو من تيمم بمحل يغلب فيه الققد أو يستوى الأمران (إلا العاصي بسفره)
كالآبق فيقضى (في الأصح) ومقابله لا يقضى (ومن تيمم لبرد قصي في الأظهر) ومقابله لا يقضى ،
وكل هذا إذا كان التيمم للبرد في السفر . وأما إذا كان في الحضر فيقضى قولاً واحداً (أو) تيمم
(لمرض يمنع الماء مطلقاً) أى في جميع أعضاء الطهارة (أو في عضو ولا سائر فلا) قضاء عليه
(إلا أن يكون بجرحه دم كثير) لا يعنى عنه فيفسد التيمم (وإن كان) بهصوه (سائر لم يقص
في الأظهر إن وضع على طهر) ومقابل الأظهر يقضى مطلقاً هذا إذا لم يكن السائر في محل التيمم ،
والا وجب القضاء بالإخلاف لنقص البدل والمبدل (فإن وصح على حدث) سواء في أعضاء التيمم
أوغيرها (وجب نزعه) أن أمكن بلا ضرر يبيح التيمم (فإن تعذر) نزعه ومسح عليه وصلى
(قضى على المشهور) ومقابله لا يقضى للعدر .

باب الحيض

وما يذكر معه من النفاس والاستحاضة . وهو لغة السبلان ، وشرعاً دم تقتضيه الطباع السليمة
يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل الصحة (أقل سنة تسع سنين) فربة ولوى
البلاد الباردة (وأقله) بزمن (يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر) يوماً (بلياليها) وإن لم تتصل
السماء (وأقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر) يوماً . وأما الطهر بين الحيض والنفاس فإنه يجوز

وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حُرِّمَ بِالْجَنَابَةِ ، وَعُبُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلْوِيْنَهُ ، وَالصَّوْمُ وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ ، وَمَا يَنْبَغِي سُرِّيَّتُهَا وَرُكْبَتُهَا ، وَقِيلَ لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوُطْءِ ، فَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ يَحِلَّ قَبْلُ الْغُسْلِ غَيْرُ الصَّوْمِ ، وَالطَّلَاقِ . وَالِاسْتِحْضَاةُ حَدَثٌ دَائِمٌ كَسَلْسِ ، فَلَا تَمْنَعُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ فَتَغْسِلُ الْمُسْتَحْضَاةُ فَرْجَهَا وَتَغْصِبُهُ ، وَتَتَوَضَّأُ وَقْتَ الصَّلَاةِ ، وَتُبَادِرُ بِهَا فَلَوْ أَخْرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَسَرٍ ، وَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ لَمْ يَضُرَّ ، وَإِلَّا فَيَضُرُّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَجِبُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرِيضٍ ، وَكَذَا تَجْدِيدُ الْعَصَابَةِ فِي الْأَصْحَى ، وَلَوْ انْقَطَعَ دُمُهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ وَلَمْ تَعْتَدِ انْقِطَاعَهُ وَعَوْدَهُ ، أَوْ اعْتَادَتْ وَوَسَّعَ زَمَنُ الْانْقِطَاعِ وَضُوءُهَا وَالصَّلَاةُ وَجَبَ الْوُضُوءُ .

[فَصْلٌ] رَأَتْ لِسِنَ الْحَيْضِ أَقْلَهُ وَلَمْ يَعْبُرْ

أَنْ يَكُونَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَغَالِبُ الْحَيْضِ سِتُّ أَوْ سَبْعٌ ، وَبَاقِي الشَّهْرِ غَالِبُ الطَّهْرِ (وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ) أَى الطَّهْرِ (وَيَحْرُمُ بِهِ) أَى الْحَيْضِ (مَاحْرَمٌ بِالْجَنَابَةِ) مِنْ صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا (و) يَحْرُمُ بِهِ أَيْضًا (عُبُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلْوِيْنَهُ) صِيَانَةُ الْمَسْجِدِ ، فَإِنْ أَمْنَتْهُ جَازَ لَهَا الْعُبُورُ كَالْجَنَبِ ، لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ (وَالصَّوْمُ) وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَهَلْ تَتَعَدَّى صَلَاتُهَا لَوْ قَضَتْهَا؟ الْأَوْجَهُ عَدَمُ الْانْقِطَاعِ (و) يَحْرُمُ بِهِ مَبَاشَرَةً (مَا بَيْنَ سُرِّيَّتِهَا وَرُكْبَتِهَا) وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ (وَقِيلَ لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوُطْءِ) وَاخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ فِي التَّحْقِيقِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مِنَ الزَّوْجِ كُلِّ مَانِعٍ عَنْهَا أَنْ تَلْمَسَهُ بِهِ ، وَوُطْءُ الْحَائِضِ فِي الْفَرْجِ كَبِيرَةٌ (فَإِذَا انْقَطَعَ) دَمُ الْحَيْضِ (لَمْ يَحِلَّ قَبْلُ الْغُسْلِ غَيْرُ الصَّوْمِ وَالطَّلَاقِ) وَغَيْرِ الطَّهْرِ أَيْضًا (وَالِاسْتِحْضَاةُ حَدَثٌ دَائِمٌ) هَذَا يَبَيِّنُ لِحُكْمِهَا الْإِجَالِي (كَسَلْسِ) بَفَتْحِ اللَّامِ: أَى سَلْسِ الْبَوْلِ وَشَبَّهَهُ ، وَهُوَ تَمَثُّلُ لِلْحَدَثِ الدَّائِمِ (فَلَا تَمْنَعُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ) وَغَيْرُهُمَا مِمَّا يَمْنَعُهُ الْحَيْضُ ثُمَّ يَبَيِّنُ حُكْمَهَا فَقَالَ (فَتَغْسِلُ الْمُسْتَحْضَاةُ فَرْجَهَا) قَبْلَ الْوُضُوءِ (وَتَغْصِبُهُ) بِأَنْ تَشْدَهُ بِعَسَدٍ غَسَلَهُ بِمُحَرَّقَةٍ مُشَقَّقَةٍ الطَّرْفَيْنِ تَخْرُجُ أَحَدُهُمَا أَمَامَهَا وَالْآخَرُ مِنْ خَلْفِهَا وَتُرَبِّطُهُمَا بِمُحَرَّقَةٍ تَشْدُهَا عَلَى وَسْطِهَا كَالْتِسْكَةِ ، فَإِنْ احْتَاجَتْ إِلَى حِشْوٍ بِنَحْوِ قُطْنٍ وَهِيَ مَفْطَرَةٌ وَلَمْ تَتَأَذَّ بِهِ وَجِبَ . أَمَّا إِذَا كَانَتْ صَائِمَةً أَوْ تَأَذَّتْ فَلَا يَجِبُ بَلْ يُلْزَمُ الصَّائِمَةُ تَرْكُهُ (و) بَعْدَ ذَلِكَ (تَتَوَضَّأُ وَقْتَ الصَّلَاةِ وَتُبَادِرُ بِهَا) أَى الصَّلَاةَ بَعْدَ الْوُضُوءِ (فَلَوْ أَخْرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَسَرٍ) لَعُورَةٍ (نَتَظَارُ جَمَاعَةً) وَاجْتِهَادٌ فِي قِبَلَةٍ (لَمْ يَضُرَّ ، وَإِلَّا) بِأَنْ أَخْرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَأَكْلِ (فِيضَرُّ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَضُرُّ كَالْمَتِيمِ (وَيَجِبُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرِيضٍ) وَلَوْ مُنْذَرًا (وَكَذَا تَجْدِيدُ الْعَصَابَةِ) أَى الْعَصَبِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (فِي الْأَصْحَى) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجِبُ ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ تَزَلِ الْعَصَابَةُ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهَا عَلَى جَوَانِبِهَا وَلَا وَجِبَ التَّجْدِيدُ بِإِخْلَافٍ (وَلَوْ انْقَطَعَ دُمُهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ وَلَمْ تَعْتَدِ انْقِطَاعَهُ وَعَوْدَهُ أَوْ اعْتَادَتْ وَوَسَّعَ زَمَنُ الْانْقِطَاعِ وَضُوءُهَا وَالصَّلَاةُ وَجَبَ الْوُضُوءُ) وَازَالَةَ مَا عَلَى الْفَرْجِ لَاحْتِمَالِ الشِّفَاءِ فِي الْأَوَّلَى وَلَا مَكَانَ أَدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى السَّكَالِ فِي الثَّانِيَةِ .

[فَصْلٌ] إِذَا (رَأَتْ) الْمَرْأَةَ (لِسِنَ الْحَيْضِ أَقْلَهُ) أَى الْحَيْضِ (وَلَمْ يَعْبُرْ) أَى يَجَاوِزُ

أَكْثَرُهُ فَكُلُّهُ حَيْضٌ ، وَالصُّفْرَةُ وَالسَّكْدَرَةُ حَيْضٌ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ عَبَّرَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً مُبْمِزَةً بِأَنْ تَرَى قُوَّتًا وَضَعِيفًا ، فَالضَّعِيفُ اسْتِحْضَاةٌ ، وَالْقَوِيُّ : حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ ، وَلَا عَرَّ أَكْثَرُهُ ، وَلَا نَقَصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلِ الطَّهْرِ ، أَوْ مُبْتَدَأَةً لَا مُبْمِزَةً بِأَنْ رَأَتْهُ بِصِفَةٍ ، أَوْ قَدَدَتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ ، فَلَا ظَهَرَ أَنْ حَيْضَهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَطَهْرُهَا تِسْعٌ وَعِشْرُونَ ، أَوْ مُعْتَادَةً بِأَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطَهْرٌ فَتَرَدُّ إِلَيْهِمَا قَدْرًا وَوَقْتًا ، وَتَشَبُّتُ بِمَرَّةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُحْكَمُ لِلْمُعْتَادَةِ الْمُبْمِزَةِ بِالتَّمْيِيزِ لَا الْعَادَةِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ مُتَحَيِّرَةً بِأَنْ نَسِيتْ عَادَتَهَا قَدْرًا وَوَقْتًا ، فِي قَوْلٍ كَمُبْتَدَأَةٍ . وَالْمَشْهُورُ وَجُوبُ الْأَحْتِيَاظِ ، فَيَحْرُمُ الْوُطءُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ ، وَالْقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَتُصَلَّى الْفَرَائِضُ أَبَدًا ، وَكَذَا النُّفْلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرِيضٍ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ

(أكثره) خمسة عشر يوما (فكله حيض) سواء كان أسود أم لا (والصفرة والسكدرة حيض في الأصح) ومقابله ليس كل منهما حيضا ، وحمل الخلاف في غير أيام العادة . أما فيها فكل منهما حيض باتفاق (فإن عبّر) أي جاوز الدم أكثر الحيض (فإن كانت مبتدأة) وهو التي لم يسبق لها حيض (مبمزة بأن ترى) في بعض الأيام دما (قويا ، و) في بعضها دما (ضعيفا) . كالأسود فهو أقوى من الأحمر ، وهو أقوى من الأصفر ، وهو أقوى من الكدر ، وماله رائحة كريهة أقوى مما لا رائحة له ، والشحين أقوى من الرقيق (فالضعيف استحاضة ، والقوى سيح ان لم ينقص القوى) عن أقله (أي الحيض) ولا عبّر (أي حاوز) (أكثره) أي خمسة عشر يوما (ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) وهو خمسة عشر يوما متصلة ، فإن اختلف شرط من ذلك فهي غير مبمزة ، وسيدكرها (أو) كانت (مبتدأة لامبمزة بأن رآته) أي الدم (بصفة) واحدة (أو فقدت شرط تمييز) من شروطه السابقة (فلا ظهر أن حيضها يوم وليلة) من أول الدم وإن كان ضعيفا (وطهرها تسع وعشرون) تمة الشهر ، ومقابل الأظهر نجح غلب الحيض وبقية الشهر طهر (أو) كانت المرأة المستحاضة (معتمدة) غير مبمزة (بأن سبق لها حيض وطهر فترد إليهما قدرا ووقتا) تخمسة أيام من كل شهر (وثبت) العادة (بمرة في الأصح) ومقابله لا تثبت إلا بمرتين ، وقيل بثلاث (ويحكم للمعتادة المبمزة بالتمييز لا العادة) حيث خالف التمييز العادة كما لو كان عاداتها خمسة من أول كل شهر وبقية طهر فاستحببت فرأت عشرة سوادا من أول الشهر وبقية حرة حيضها العشرة السوداء (في الأصح) ومقابله يحكم لها بالعادة (أو) كانت المرأة المستحاضة (متحيرة) وهي المستحاضة المعتادة غير المبمزة (بأن سبت عاداتها قدرا ووقتا) لنحو جيون (في قول كابتدأة) فيكون حيضها من أول الوقت يوما وليلة ، وبقية الشهر طهر (والمشهور وجوب الاحتياط بما يحرم) (فيحرم) على الحليل (الوطء) والاستمتاع بما بين السرة والركبة (و) بحرم عليها (مس المصحف والقراءة في غير الصلاة وتصلى الفرائض أبدا وكذا النفل) لها صلاته (في الأصح) ومقابله لا تسليح (وتغتسل لكل فرض) بعد دخول وقته (وتصوم رمضان) وجوبا

ثم شهرًا كاملين، فيحصل من كل أربعة عشر، ثم تصوم من ثمانية عشر: ثلاثة أولها،
وثلاثة آخرها، فيحصل اليومان الباقيان، ويمكن قضاء يوم يصوم يوم ثم الثالث
والسابع عشر، وإن حفظت شيئًا فليقين حكمه، وهي في المحتمل كحائض في الوطء،
وطاهر في العبادات، وإن احتمل انقطاعًا وجب الغسل لكل فرض. ولا يظهر أن دم الحامل
والنقاء بين أقل الحيض خيض. وأقل النفاس لحظة، وأكثره ستون، وغالبه أربعون،
ويحرم به ما حرم بالحيض، وعبره ستين كعبوره أكثره

كتاب الصلاة

(ثم شهرًا كاملين فيحصل) لها (من كل أربعة عشر) يوما (ثم تصوم من ثمانية عشر ثلاثة
أولها وثلاثة آخرها فيحصل اليومان الباقيان ويمكن قضاء يوم يصوم يوم ثم الثالث) من الأول
(والسابع عشر) فيقع لها يوم من الأيام الثلاثة (وإن حفظت) من عاداتها (شيئًا) ونسبت شيئًا
(فليقين حكمه، وهي في المحتمل كحائض في الوطء، وطاهر في العبادات) فلو حفظت الوقت دون
القدر كأن تقول كان حيضى يتدنى أول الشهر فيوم ليلة منه حيض ييقن، ونصفه الثاني طهر
يقين، وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع فهي فيما عدا اليوم الأول طاهر في العبادات
وحائض في الوطء وتغسل لكل فرض كما قال (وإن احتمل انقطاعًا وجب الغسل لكل فرض)
وإن حفظت القدر دون الوقت كأن تقول: حيضى خمسة في العشر الأول من الشهر لأعلم ابتداءها
وأعلم أنى في اليوم الأول طاهر فالسابع عشر حيض ييقن والأول طهر ييقن كالعشرين الأخيرة،
والثاني إلى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر، والسابع إلى آخر العاشر محتمل لهما والانقطاع
(والأظهر أن دم الحامل والنقاء بين) دماء (أقل الحيض) فأكثر (حيض) بشرط أن
لا يجاوز ذلك، خمسة عشر يوما ولم تنقص السماء عن أقل الحيض وأن يكون النقاء محتوشا بين دمي
حيض، فإذا كانت ترى وقتا دما ووقتا نقاء، واجتمعت هذه الشروط حكمنا على السكك بأنه
حيض، ومقابل الأظهر أن النقاء طهر، ومثل الخلاف في غير الفترات المعتادة. أما هي فهي حيض
ييقن (وأقل النفاس لحظة، وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما، وأول النفاس من
خروج الولد وإن لم ينزل الدم فتحسب هذه المدة من الستين إن لم تجاوز خمسة عشر يوما (ويحرم
به ما حرم بالحيض، وعبره) أى النفاس (ستين كعبوره) أى الحيض (أكثره) فتأني أحكام
المستحاضة فيه.

كتاب الصلاة

هي لغة الدعاء بخير، وشرعا أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير محتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة

الْمَكْتُوباتُ خَمْسٌ: الظُّهُرُ، وَأَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ، وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِنْهُ سِوَى ظِلِّ اسْتِواءِ الشَّمْسِ. وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ، وَيَبْقَى حَتَّى تَقْرُبَ، وَالْإِخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ وَالْمَغْرِبُ بِالْمَغْرُوبِ، وَيَبْقَى حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ فِي الْقَدِيمِ، وَفِي الْجَدِيدِ يَنْقُصُ بِمَقْعَى قَدَرِ ضَوْؤِهِ، وَسِتْرِ عَوْرَتِهِ، وَأَذَانِ، وَإِقَامَةِ، وَخَمْسِ رَكَعَاتٍ، وَلَوْ شَرَعَ فِي الْوَقْتِ وَمَدَّ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ قُلْتُ: الْقَدِيمُ أَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْمَشَاءُ بِمَغِيبِ الشَّفَقِ، وَيَبْقَى إِلَى الْفَجْرِ، وَالْإِخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ ثَلَاثِ اللَّيْلِ، وَفِي قَوْلِ نَصْفِهِ. وَالْمُشْجُ بِالْفَجْرِ الصَّادِقِ، وَهُوَ الْمُنْتَشِرُ ضَوْؤُهُ مُعْتَرِضًا بِالْأَفْقِ، وَيَبْقَى

(المكتوبات) أى المفروضات (خمس) معلومة من الدين بالضرورة (الظهر) أى صلاته (وأول وقته زواله الشمس) أى وقت الزوال، يعنى يدخل وقته بالزوال وهو ميل الشمس من وسط السماء المسمى بلوغها إليه بالاستواء فليس وقت الزوال من الوقت (وآخره مصير) أى وقت مصير (ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس) الموجود عند الزوال، وذلك أن الشمس إذا طلعت وقع لظلها شاخص ظل طويل في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاع الشمس إلى أن تنتهي إلى وسط السماء وهي حالة الاستواء ويبقى حينئذ ظل في غالب البلاد ثم تميل إلى جهة المغرب فيتحول الظل إلى جهة المشرق، وذلك هو الزوال (وهو) أى مصير ظل الشيء مثله سوى مامر (أول وقت العصر) ولا يشترط زيادة عليه (ويبقى) الوقت (حتى تغرب) الشمس ويغيب جيع قرصها (والاختيار أن لا تؤخر) صلاة العصر (عن مصير الظل مثلين) بعد ظل الاستواء (والمغرب) يدخل وقتها (بالمغرب ويبقى حتى يغيب الشفق الأحمر في القديم) وسيأتى إعتاده (وفي الجديد ينقضى) وقتها (بمقعى) قدر ضؤوه وسِتْرِ عَوْرَتِهِ وَأَذَانِ وإقامة وخمس ركعات (المغرب وستنها البعدية، وبهشتم قال سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها، وسيأتى للصف تصحيح استحباب ركعتين قبلها (ولو شرع) في صلاة المغرب (في الوقت) على الجديد (ومد) بقراءة أو غيرها. وحاصل القول في ذلك أنه إذا شرع في أى صلاة والباقي من الوقت ما يسعها جميعها جاز له أن يمد في قراءتها وتبديعها ولو خرج وقتها ولم يدرك في الوقت ركعة وتكون قضاء لا إثم فيه، وإذا شرع فيها والباقي من الوقت لا يسعها، فالأصح أنه يحرم عليه، ثم إن أدرك ركعة في الوقت سميت أداء والا كانت قضاء، لكن المغرب لو شرع فيها على الجديد والباقي لا يسعها ومدة (حتى غاب الشفق الأحمر جاز على الصحيح) من الخلاف المبني على الأصح في غير المغرب أنه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها ومقابل الصحيح لا يجوز (قلت: القديم أظهر، والله أعلم) قال في المجموع: بل هو جديد. أيضا (والمشاء) يدخل وقتها (بمغيب الشفق) الأحمر (ويبقى إلى الفجر) الصادق (والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل، وفي قول نصفه. والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق، وهو المنتشر ضؤوه معترضا بالأفق) أى نواحي السماء، بخلاف الكاذب، فإنه يطلع مستطيلا (ويبقى) وقتها

حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَالْإِخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنِ الْإِسْفَارِ : قُلْتُ : يُسْكِرُهُ تَسْمِيَةُ الْقَرِيبِ
عِشَاءً ، وَالْعِشَاءُ عَتَمَةٌ ، وَالنُّومُ قَبْلُهَا ، وَالْحَدِيثُ نَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَيُسْنَى
تَجْهِيلُ الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَفِي قَوْلٍ : تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ أَفْضَلُ ، وَيُسْنَى الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي
شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَالْأَصَحُّ اخْتِصَاصُهُ بِسَلَاةٍ حَارَّةٍ ، وَجَمَاعَةُ مَسْجِدٍ يَقْصِدُونَهُ مِنْ بُعْدٍ ، وَمَنْ
وَقَعَ نَعْفُصُ صَلَاتِهِ فِي الْوَقْتِ ، فَلَا صَحَّحُ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ رَكْعَةٌ فَالْجَمِيعُ آدَاءٌ ، وَإِلَّا فَقَضَاءٌ ، وَمَنْ
جَهِلَ الْوَقْتَ اجْتَهَدَ بِوَرْدٍ . وَنَحْوُهُ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ صَلَاتُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ قَضَى فِي الظُّهْرِ ، وَإِلَّا
فَلَا ، وَيُبَادِرُ بِالْقَائِتِ ، وَيُسْنَى تَرْتِيبُهُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لَا يَخَافُ فَوْتَهَا ، وَتُسْكِرُهُ
الصَّلَاةُ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ

(حتى تطلع الشمس) ولو بعصها (والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار) وهو الاضاعة (قلت :
يكبره تسمية المغرب عشاء ، والعشاء عتمة) ولا يكبره تسمية الصبح عداة (و) يكبره (النوم قبلها)
أى صلاة العشاء بعد دخول وقتها إذا ظن يقظه في الوقت ، والاحرم (و) يكبره (الحديث بعدها)
أى بعد فعلها (إلا في خير ، والله أعلم) كذا كرهه فقه وائناس ضيف وملاطفة الرجل أهله . واعلم
أن وجوب هذه الصلوات موسع الى أن يبقى مايسعها ، وإذا أراد تأخيرها عن أول الوقت لزمه
العزم على فعلها فيه (ويسن تججيل الصلاة) ولو عشاء (لأول الوقت) إذا تيقنه (وفي قول
تأخير العشاء) ما لم يحاوز وقت الاختيار (أفضل ، ويسن الاراد بالظهر) أى تأخير فعلها عن
أول وقتها (في شدة الحر) الى أن يصير للحيطان ظل يمشى فيه طالب الجماعة (والأصح اختصاصه)
أى الإبراد (ببلد حار وجاعة مسجد يقصدونه من بعد) في مشيهم اليه في الشمس ، فلا يسن
الإبراد ببلد بارد ولا معتدل ولا لمن يصلى منفردا أو جماعة بيته أو محل حضرته جماعة لا يأتهم
غيرهم أو يأتهم من قرب أو بعد ، لكن يجحد ظلا يمشى فيه (ومن وقع بعض صلاته في الوقت)
وبعضها خارجه (فالأصح أنه إن وقع) في الوقت (ركعة فالجميع آداء . وإلا) بأن وقع فيه أقل
من ركعة (فقضاء) ومقابل الأصح وجوه ثلاثة . أحدها أن الجميع آداء نعم لما في الوقت ،
وثانها أن الجميع قضاء نعم لما بعد الوقت ، وثالثها ما وقع في الوقت آداء وما بعده قضاء (ومن جهل
الوقت اجتهد) جوازا ان قدر على اليقين ولو بالصر . وإلا فوجوب (بورد ونحوه) تكياطة مثلا
وللاشمى كالصبر العاجز تقليد مجتهد ، وإذا أخره ثقة عن علم وجب عليه العمل بقوله ان لم يمكنه
المعلم بنفسه وجاز ان أمكنه ، ويجوز تقليد المؤذن الثقة العارف ولو صلح بلا اجتهد أعال (فان
تيقن صلاته) التي صلاحها بالجهاد (قبل الوقت قضى في الظهر) ومقابله لاقضاء اعتد ، لأنه
(وإلا) بأن لم يتيقن (فلا) قضاء (ويبادر بالقائت) بدبا إن فاته بعذر ، ووجوبا إن فاته بعيره
(ويسن ترتيبه) أى القائت (وتقدمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها) أى قضاءها فان نواف
فوت الحاضرة لزمه البداءة بها ، وشمل ذلك ما إذا أمكنه أن يدرك ركعة من الحاضرة ، فيسن تقديم
القائت عليها (وتسكبه الصلاة) فخر بما (عند الاستواء) وهو وقت لطيف لا يتسع لصلاة إلا أنه

إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرُمُحٍ ، وَالْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ إِلَّا لِسَبَبٍ
كَفَائَةٍ ، وَكُسُوفٍ ، وَنَحْيَةٍ ، وَسَخْدَةٍ شُكْرٍ ، وَإِلَّا فِي حَرَمِ مَكَّةَ عَلَى الصَّحِيحِ .
[فُضِّلَ] إِنْ تَجِبَ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بِالْبَالِغِ عَاقِلِ طَاهِرٍ ، وَلَا قَضَاءً عَلَى الْكَافِرِ
إِلَّا الْمُرْتَدِّ ، وَلَا الصَّبِيِّ ، وَيُؤْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ ، وَلَا ذِي حَيْضٍ ، أَوْ جُنُونٍ
أَوْ إغمَاءٍ ، بِخِلَافِ الشُّكْرِ ، وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ وَبَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ تَكْبِيرَةٌ وَجَبَتْ
الصَّلَاةُ ، وَفِي قَوْلٍ يُشْتَرَطُ رَكْعَةٌ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الظُّهْرِ بِإِذْرَاكِ تَكْبِيرَةٍ آخِرِ
العصر ، وَالْمَغْرِبِ آخِرِ الْعِشَاءِ ،

يُمْكِنُ وَقُوعُ التَّحَرُّمَةِ فِيهِ (إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فَلَا تَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِيهِ (و) تَكْرَهُ أَيْضًا (بِصَدِّ
الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرُمُحٍ ، وَ) تَكْرَهُ بَعْدَ (العصر) أَدَاءً وَلَوْ جُمُوعَةً فِي وَقْتِ الظُّهْرِ (حَتَّى
تَقْرُبَ) الشَّمْسِ ، وَإِذَا صَلَّى فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الْمُنْهَى عَنْهَا عَزْرٌ وَلَا تُنْقَدُ صَلَاتُهُ (إِلَّا لِسَبَبٍ) غَيْرِ
مُتَأَخِّرٍ فَانْهَاجَ (كَفَائَةٍ) فَإِنْ سَبَّحَ مُتَقَدِّمٌ سَوَاءٌ كَانَتْ فَرَضًا أَمْ نَهْلًا (وَكُسُوفٍ وَنَحْيَةٍ) فَإِنْ
سَبَّحَ مُقَارِنٌ (وَسَجْدَةٍ شُكْرٍ) وَتَلَاوَةً لَتَقْدَمَ سَبِّحُهُمَا . أَمَّا مَا لِهَ سَبَبٍ مُتَأَخِّرٍ كَرَكْعَتِي الْإِسْتِخَارَةِ
وَالْأَحْرَامُ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُذُكَ مِنَ الصَّلَاةِ الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا (وَالَا فِي حَرَمِ مَكَّةَ) فَلَا تَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ
الْأَوْقَاتِ ، وَإِنْ كَانَتْ خِلَافَ الْأَوَّلَى (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلَهُ أَنَّهَا تَكْرَهُ فِيهِ كَغَيْرِهِ .

[فُضِّلَ] فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ (إِنْ تَجِبَ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ أَوْ عَلَى
أَيِّ لَا يَطْلُبُ بِهَا فِي الدُّنْيَا (بَالِغٍ) فَلَا تَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ (عَاقِلٍ) غَرَجَ الْجُنُونِ (طَاهِرٍ) فَلَا تَجِبُ
عَلَى حَائِضٍ أَوْ إغمَاءٍ (وَلَا قَضَاءً عَلَى الْكَافِرِ) إِذَا أَسْلَمَ (الْمُرْتَدِّ) فَيَلْزِمُهُ قَضَاؤُهَا حَتَّى يُلَاحِظَ لَوَارْتِدَهُ ، ثُمَّ
جَنْ قَضَى أَيْلَمَ الْجُنُونِ (وَلَا) عَلَى (الصَّبِيِّ) إِذَا بَلَغَ (وَيُؤْمَرُ) الصَّبِيُّ الْمُمِيزُ (بِهَا) وَلَوْ قَضَاءً
لِمَافَاتِهِ (لِسَبْعٍ) مِنَ السَّنِينَ إِذَا مِيزَ (وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا) أَيُّ عَلَى تَرْكِهَا (لِعَشْرِ) وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا
وَالْأَمْسِ وَالضُّرْبُ وَاجِبَانِ عَلَى الْوَلِيِّ (وَلَا) قَضَاءً عَلَى (ذِي حَيْضٍ) أَوْ نَفَاسٍ (أَوْ) ذِي
(جُنُونٍ أَوْ إغمَاءٍ) إِذَا أَفَاقَا (بِخِلَافِ) ذِي (الشُّكْرِ) أَوْ الْجُنُونِ أَوْ الْإغمَاءِ الْمُتَعَدِّي بِهِ إِذَا أَفَاقَا
فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا فَنَاهُ مِنَ الصَّلَاةِ (وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ) الْمَانِعَةُ مِنْ وَجُوبِ الصَّلَاةِ
(وَبَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ تَكْبِيرَةٌ) أَيُّ قَدَرُ زَمَنِهَا (وَجَبَتْ الصَّلَاةُ) الَّتِي بَقِيَ مِنْ وَقْتِهَا ذَلِكَ الْقَدَرُ
(وَفِي قَوْلٍ يُشْتَرَطُ) لَوْ جَوَّ بِهَا (رَكْعَةٌ) بِأَخْذِ مَا يُمْكِنُ (وَالْأَظْهَرُ) عَلَى الْأَوَّلِ (وَجُوبُ الظُّهْرِ)
مَعَ الْعَصْرِ (بِإِذْرَاكِ) قَدَرِ زَمَنِ (تَكْبِيرَةٍ آخِرٍ) وَقْتُ (العصر) وَ) وَجُوبُ (المغرب) مَعَ
الْعِشَاءِ بِإِذْرَاكِ ذَلِكَ (آخِرٍ) وَقْتُ (العِشَاءِ) وَيُشْتَرَطُ لِلْوُجُوبِ أَنْ يَخْلُو الشَّخْصُ مِنَ الْأَوَانِعِ
قَدَرِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْخُدُثِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ ، وَمِنْ التَّجَبُّثِ وَإِنْ كَثُرَ ، وَمِنْ قَدَرِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ وَأَقْوَالِهَا الْوَاجِبَةِ
فَلَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَثَلًا كَافِرَةً وَأَسْلَمَتْ قَلَّ التَّغَرُّبُ بِقَدَرِ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ فَقَوْلُهَا وَجِبَتْ عَلَيْكَ
الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ إِنْ خَلَوْتَ مِنَ الْمَوَانِعِ قَدَرِ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ ، فَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهَا الْخِيَصُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ
أَنْ تَدْرِكَ زَمَنًا يَسَعُ ذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ لَوُجُوبَ ، وَمُقَابِلَ الْأَظْهَرِ يَقُولُ لَا تَجِبُ الظُّهْرُ وَالْمَغْرِبُ بِمَا ذَكَرَ

وَلَوْ بَلَغَ فِيهَا أَمَّتُهَا وَأَجْزَأَتْهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ تَعَدَّهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ حَاضَتْ أَوْ جَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَجَبَتْ تِلْكَ إِنْ أَدْرَكَ قَدَرَ الْفَرْضِ ، وَإِلَّا فَلَا .

[فُضِّلَ] الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ سُنَّةٌ ، وَقِيلَ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَإِنَّمَا يُشْرِكُانِ لِمَسْكُوتِيَّةٍ وَيُسَالُ فِي الْعِيدِ وَنَحْوِهِ : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ، وَالْجَدِيدُ : نَدْبُهُ لِلْمُفْرِدِ ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ إِلَّا بِمَسْجِدٍ ، وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ ، وَيُقِيمُ لِلنَّائِيَةِ ، وَلَا يُؤْذَنُ فِي الْجَدِيدِ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ كَانَ قَوَائِمُ لَمْ يُؤْذَنُ لِغَيْرِ الْأُولَى ، وَيُنْدَبُ لِمَجَامِعَةِ النِّسَاءِ الْإِقَامَةُ ، لَا الْأَذَانُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَالْأَذَانُ مَثْنً ، وَالْإِقَامَةُ فُرَادَى إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ ، وَيُسَنُّ إِذْرَاجُهَا وَتَرْتِيلُهُ ، وَالتَّرْجِيمُ فِيهِ ، وَالتَّشْوِيبُ فِي الدُّشْبِجِ ، وَأَنْ يُؤْذَنَ قَائِمًا لِلْمَجْلَةِ ، وَيَجِبُ

بِلَا بَلَدٍ مِنْ زِيَادَةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ لِلظُّهْرِ مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ وَثَلَاثٍ لِلْعِشَاءِ آخِرَ الْعِشَاءِ (وَلَوْ بَلَغَ الْمَبْنَى (فِيهَا) أَيْ الصَّلَاةُ (أَمَّتُهَا) وَجُوبًا (وَأَجْزَأَتْهُ عَلَى الصَّحِيحِ) وَلَوْ جَعَلَتْهُ ، وَمَقَابِلُهُ لَا يَجِبُ اتِّمَامُهَا وَلَا تَجِيزَتُهُ (أَدْرَكَ) بَلَغَ (بَعْدَهَا) أَيْ بَعْدَ فِعْلِ الصَّلَاةِ (فَلَا إِعَادَةَ) عَلَيْهِ وَأَجْزَأَتْهُ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمَقَابِلُهُ تَجِبُ الْإِعَادَةُ (وَلَوْ حَاضَتْ أَوْ جَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ) وَاسْتَعْرِقَ بَاقِيَةً (وَجَبَتْ تِلْكَ) الْعَمَلَةُ فَقَطْ (إِنْ أَدْرَكَ) قَبْلَ عَرُوضِ الْمَانِعِ (قَدَرَ الْفَرْضِ) بِأَخْفِ مَمَكُنٍ وَطَهَرَ لَا يَصِحُّ تَقْدِيمُهُ كَتِيمًا ، أَمَّا الطَّهَارَةُ الَّتِي يُمْكِنُ تَقْدِيمُهَا فَلَا يَحْتَرُ مَضَى زَمَنِ بَعْضِهَا (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَدْرَكَ قَدَرَ الْفَرْضِ (فَلَا) تَجِبُ تِلْكَ الصَّلَاةُ .

[نَسَلُ : الْأَذَانُ] هُوَ لُغَةُ الْأَعْلَامِ ، وَشَرْعًا قَوْلُ شُعْبَةَ ، وَصَّيْغُ بِهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْمَرْغُوزَةِ (وَالْإِقَامَةُ) كُلُّ مِمَّا (سُنَّةٌ) عَلَى السَّكْفَاةِ مُؤَكَّدَةٌ (وَقِيلَ فَرَضُ كِفَايَةٍ) لِلْجَمَاعَةِ (وَإِنَّمَا يُشْرِكُانِ لِمَسْكُوتِيَّةٍ) مِنَ الْخَمْسِ أَصَالَةٍ فَلَا يَنَاقِي طَلِبُهُمَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ كَأَذْنِ الْمَوْلُودِ (وَيُقَالُ فِي الْعِيدِ وَنَحْوِهِ) مِمَّا تَشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ (الصَّلَاةُ حَامِعَةٌ) بَرَفْتُهُمَا أَوْ نَصَبُهُمَا (وَالْجَدِيدُ نَدْبُهُ) أَيْ الْأَذَانُ (لِلْمُفْرِدِ ، وَبَرَفَعُ) الْمُنْفَرِدِ بِهِ (صَوْتُهُ أَلَا بِمَسْجِدٍ وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ) أَوْ أَذْنُ فِيهِ (وَيُقِيمُ لِلنَّائِيَةِ) الْمَسْكُوتِيَّةُ (وَلَا يُؤْذَنُ) لَهَا (فِي الْجَدِيدِ) وَفِي الْقَدِيمِ يُؤْذَنُ لَهَا (قُلْتُ : الْقَدِيمُ أَظْهَرُ وَإِنَّهُ أَهْلٌ) فَالْأَذَانُ فِي الْقَدِيمِ حَقٌّ لِلصَّلَاةِ ، وَفِي الْجَدِيدِ حَقٌّ لِلْوَقْتِ (فَإِنْ كَانَ قَوَائِمُ) يَرِيدُ قَضَاءَهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ (لَمْ يُؤْذَنُ لِغَيْرِ الْأُولَى) وَيُقِيمُ لِكُلِّ مِمَّا (وَيُنْدَبُ لِمَجَامِعَةِ النِّسَاءِ الْإِقَامَةُ ، لَا الْأَذَانُ عَلَى الْمَشْهُورِ) وَمَقَابِلُهُ يَنْدَبَانِ بِأَنْ تَأْتِيَ بِهِمَا وَاحِدَةً ، وَقِيلَ لَا يَنْدَبَانِ (وَالْأَذَانُ) مُعْظَمُهُ (مَثْنً) وَالْإِقَامَةُ فُرَادَى إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ ، وَيُسَنُّ إِذْرَاجُهَا (أَيِ الْإِقَامَةِ) ، وَالْإِدْرَاجُ الْإِسْرَاعُ فَيَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ مِنْهَا بِصَوْتٍ ، وَالْكَلِمَةُ الْأَخِيرَةُ بِصَوْتٍ (وَتَرْتِيلُهُ) أَيْ الْأَذَانُ ، وَالتَّرْتِيلُ التَّأْنِي فَيَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ تَكْسِيرَتَيْنِ بِصَوْتٍ ، وَيَعْرُدُ بَاقِيَ كَلِمَاتِهِ (وَالتَّرْجِيمُ فِيهِ) وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّهَادَتَيْنِ سِرًّا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِمَا جَهْرًا (وَ) يَسَنُ (التَّشْوِيبُ فِي) أَذَانِ (الصُّبْحِ) وَهُوَ قَوْلُهُ بَعْدَ الْحِلْعَتَيْنِ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ (وَ) يَسَنُ (أَنْ يُؤْذَنَ) وَيُقِيمُ (قَائِمًا) مُسْقَبًا (لِلْقَبْلَةِ) فِيهِمَا ، وَيُسَنُّ الْإِلْتِفَاتُ بَيْنَهُمَا لَا بِصَدْرِهِ فِي حَبَلَاتِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ عَنْ مَحَلِّهِ وَلَوْ بِمَجْمَعَةٍ (وَجِبَ

تَرْتِيبُهُ وَمَوَالَاتُهُ ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَضُرُّ كَلَامٌ وَسُكُوتٌ طَوِيلَانِ ، وَشَرْطُ الْمُؤَذِّنِ :
 الْإِسْلَامُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالذِّكُورَةُ ، وَيُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ ، وَلِلْجُنُبِ أَشَدُّ ، وَالْإِقْلَامَةُ أَغْلَظُ ،
 وَيُسْنُ حَسَنُ الصَّوْتِ عَدْلٌ . وَالْإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّهُ
 أَفْضَلُ مِنْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَشَرْطُهُ الْوَقْتُ إِلَّا الصُّبْحُ فَمَنْ نَصَفَ اللَّيْلَ ، وَيُسْنُ مُؤَذَّنَانِ
 لِلْمَسْجِدِ يُؤَذِّنُ وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَآخَرُ بَعْدَهُ وَيُسْنُ لِسَامِعِهِ مِثْلُ قَوْلِهِ إِلَّا فِي حَيَعَلْتَيْنِ
 فَيَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . قُلْتُ : وَإِلَّا فِي التَّثْوِيبِ ، فَيَقُولُ : صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَا كَلَّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ ، ثُمَّ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ
 الدَّعْوَةِ الثَّامَةِ ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَأَنْعَمْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا
 الَّذِي وَعَدْتَهُ .

ترتيبه أي الأذان وكذا الإقامة (وموالاته) أي اتصال كلماته وكذا الإقامة ، ولا يضر يسير سكوت
 أو كلام (وفي قول لا يضر كلام وسكوت طويلان) ومحل الخلاف ما لم يفحش الطول ، وإلا ضرر
 جزما (وشرط المؤذن) والمقيم (الاسلام) فلا يصحان من كافر وإن حكمنا بإسلامه بالشهادتين
 (والتميز) فلا يصحان من غير مميز ككحون وسكران (و) شرط المؤذن فقط (الذكورة) فلا
 يصح أذان للمرأة والخنثى . وأما الإقامة فتقدم صحتها من المرأة لجامعتهن (ويكره) الأذان (للمحدث)
 حديثا أصغر (وللجنب) الكراهة (أشد والإقامة) من كل منهما (أغلظ) أي أشد كراهة
 (ويسن) للأذان مؤذن (صيت) أي عالي الصوت (حسن الصوت عدل) فيكره أذان فاسق
 وصبي وأعمى ليس معه من يعرفه الوقت (والإمامة أفضل منه) أي الأذان (في الأصح . قلت :
 الأصح أنه) أي الأذان (أفضل منها ، والله أعلم) وإذا كان أفضل من الإمامة فهو أفضل من الخطأ لأن
 الإمامة أفضل منها (وشروطه) أي الأذان (الوقت) فلا يصح ولا يجوز قبله (إلا الصبح) أي أذانه (فمن
 نصف الليل) يصح (ويسن مؤذنان للمسجد) ومحوه (يؤذن واحد قبل الفجر ، وآخر بعده)
 ويزاد عليهما بقدر الحاجة (ويسن لسامعه) أي المؤذن وكذا المقيم (مثل قوله) ولو كان السامع
 جنبا أوحالضا وإذا كان في قراءة أو ذكر استحبه له أن يقطعهما ويحجب ، ولو سمع بعض الأذان
 سن له أن يحجب في الجميع (إلا في حيعلتيه) وهما حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح (فيقول)
 بدلها (لا حول ولا قوة إلا بالله) ويقول ذلك في الأذان أربع مرات ، وفي الإقامة مرتين (قلت :
 وإلا في التثويب) في أذان الصبح (فيقول : صدقت وبررت) بكسر الراء الأولى وسكون الثانية
 أي صرت ذابرا وخيرا (والله أعلم) وكذلك يستحب الإجابة في كلمات الإقامة إلا في كلتي الإقامة
 فيقول أقامها الله وأدامها مادامت السموات والأرض (و) يسن (لكل) من مؤذن ومقيم وسامع
 (أن يصلي) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه) من الأذان والإقامة (ثم) يقول
 (اللهم رب هذه الدعوة الثامنة) أي السائلة من النقص (والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة) هي
 القرب من الله ، وعظم الفضيلة مرادف (والفضيلة وإبعثه مقاما محمودا الذي وعدته) وقد تحصل

[فصل :] استقبال القبلة شرط لصلاة القادر إلا في شدة الخوف ، وتقل السهولة ، فللمسافر التفضل راحياً وماشياً ، ولا يشترط طول سفره على المشهور ، فإن أيسر استقبال الركبة في مرقده ، وإتمام ركوعه وسجوده لزمه ، وإلا فلا يصح أنه إن سهل الاستقبال وجب ، وإلا فلا ، ويختص بالتحرّم . وقيل : يشترط في السلام أيضاً ، ويحرم انحرافه عن طريقه إلا إلى القبلة ، ويؤمى بركوعه ، وسجوده أخفض ، والأظهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده ، ويستقبل فيهما وفي آخرهما ، ولا يمشي إلا في قيامه وتشهده ، ولو مثل فرضاً على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة على أوساطه فلا ، ومن

أنه يشترط في كل من الأذان والإقامة : الإسلام والتحيز والغريب والموالة وعدم بناء الغير وحول الوقت ، والعربية لمن فهم عربى ، وإسماع نفسه للنفرد ، وإسماع غيره في الحاجة ، وينفرد الأذان بأشراط المذكورة .

[فصل : استقبال القبلة] بالمصدر (شرط لصلاة القادر) على الاستقبال فلا تصح الصلاة بدونه لما العاجز كرى يض لا يجد من يوجهه إليها فيصلى على حاله ويعيد (إلا في شدة الخوف) فلا يشترط الاستقبال في صلاته فرضاً أو نفلاً (و) إلا في (نفل السفر ، فللمسافر التفضل راحياً وماشياً ولا يشترط طول سفره على المشهور) وذلك كالليل بل يجوز الاصطخري فعل النافلة للحاضر المتردد في حوائجه ومقابله يشترط كالقصر (فإن أمكن) أى سهل (استقبال الركبة في مرقده وإتمام ركوعه وسجوده لزمه) ليسر عليه (والا) بأن لم يسهل ذلك . (فالأصح أنه إن سهل الاستقبال وجب ، والا) بأن لم يسهل بأن كانت الدابة سائرة وهي مقطوعة (فلا) يجب (ويختص) وجوب الاستقبال (بالتحرّم) فلا يجب في إعادته وإن سهل ، ومقابل الأصح قولان : لا يجب مطلقاً ، أو يجب مطلقاً سهل أو لم يسهل (وقيل يشترط في السلام أيضاً) كما يشترط في التحريم (ويحرم انحرافه عن طريقه إلا إلى القبلة) فلن انحراف إلى غيرها عالياً مختاراً بطلت صلاته ، وكذا النسيان إن طال الزمن (ويؤمى بركوعه وسجوده أخفض) من ركوعه : أى يكفيه ذلك ، ولا بد أن يكون سجوده أخفض من ركوعه ، فلم أن الركبة إن سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته وإتمام جميع الأركان لزمه وإن لم يسهل عليه جميع ذلك لم يلزمه شيء منه وإن سهل إلا الاستقبال في التحريم لمن سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته (والأظهر أن الماشي يتم) وجوباً (ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما وفي إحرامه) وجلسه بين سجديته ، ومقابل الأظهر يكفيه أن يؤمى بالركوع والسجود (و) الأظهر أنه (لا يمشي) أى أى يحرم عليه المشى (إلا في قيامه) الشامل للاعتدال (وتشهده) ولو الأول ، ومثله السلام ، ومقابل الأظهر قولان : أحدهما أنه يمشي في غيرها ، والثاني لا يمشي إلا في القيام فقط (ولو صلى فرضاً على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز) بأن كان في نحو هودج (أو سائرة فلا) يجوز لأن سيرها منسوب إليه ، بخلاف ما إذا صلى في سرير يحمله رجال سائرون فيجوز (ومن

صَلَّى فِي السَّكْبَةِ ، وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا أَوْ بَابَهَا مَرْدُودًا أَوْ مَفْتُوحًا مَعَ ارْتِفَاعِ عَتَبَتَيْهِ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ أَوْ عَلَى سَطْحِهَا مُسْتَقْبِلًا مِنْ بِنَائِهَا مَا سَبَقَ جَازَ ، وَمَنْ أَمَكَّنَهُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ حَرُمَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ وَالْاجْتِهَادُ . وَإِلَّا أَخَذَ بِقَوْلِ ثِقَةٍ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمِهِ ، فَإِنْ قَدَّرَ وَأَمَكَّنَ الْاجْتِهَادَ حَرُمَ التَّقْلِيدُ ، فَإِنْ تَحَيَّرَ لَمْ يُقَلَّدْ فِي الْأَظْهَرِ وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ وَيَقْضِي ، وَيَجِبُ تَحْدِيدُ الْاجْتِهَادِ لِكُلِّ صَلَاةٍ تَحْضُرُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْاجْتِهَادِ وَتَعَلَّمَ الْأَدْلَةَ كَأَعْيَ قَلْدَ ثِقَةٍ عَارِفًا ، وَإِنْ قَدَّرَ فَلَا صَحَّ وَجُوبُ التَّعَلُّمِ فَيَحْرُمُ التَّقْلِيدُ ، وَمَنْ حَتَّى بِالْاجْتِهَادِ فَتَيَقَّنَ الْخَطَأَ قَضَى فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ تَيَقَّنَ فِيهَا وَجَبَ اسْتِنَافُهَا ، وَإِنْ تَفَيَّرَ اجْتِهَادُهُ عَمِلَ بِالثَّانِي وَلَا قَضَاءَ حَتَّى لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ فَلَا قَضَاءَ .

صلى في السكبة واستقبل جدارها أو بابها مردوداً أو مفتوحاً مع ارتفاع عتبتيه ثلثي ذراع (أو) صلي (على سطحها مستقبلاً من بنائها ما سبق) وهو قدر ثلثي ذراع أو استقبل شاخصاً متصل بالسكبة كحصاة مسورة قدر ذلك (جاز) مصلاه ، ولو وقف على جبل أجزأه ولو بنى شاخص (ومن أمكنه علم القبلة) بأن كان محضرة البيت ، أو على سطح بحيث يعاينها وشك فيها للطمع مثلاً لم يعمل بغير علمه ، و(حرم عليه التقليد) أي الأخذ بقول مجتهد (والاجتهاد) أي العمل به ، وكذا يحرم عليه في هذه الحالة الأخذ بخبر الغير (والا) أي وإن لم يتمكن علم القبلة (أخذ بقول ثقة يخبر عن علم) بخلاف الفاسق والمميز . ثم يقدم بعده إن فقد محراب ثبت ولو بطريق الأحاد أنه صلى الله عليه وسلم صلى إليه أو أجبر به ، ثم محراب معتمد بأن كثر طاقوه ولم يطعنوا فيه وفي صوابه بغير البرة وليس له الاجتهاد مع شيء من ذلك إلا في الأخيرين فله ذلك بمنتهى ويسرة (فإن تيقن) الثقة (وأمكن الاجتهاد) بأن كان يعرف أدلة القبلة (حرم التقليد) وهو العمل بقول المجتهد (فإن تخبر) المجتهد . (لم يقلد في الأظهر) ومقابله يقلد (وصلى كيف كان) حرمة الوقت (ويقضى) . ويجب تحديد الاجتهاد لكل صلاة (مفروضة) (تخبر على الصحيح) ومقابله لا يجب (ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة كأعْيَ قلد) وجوباً (ثقة عارفاً) بالأدلة ، فإن صلى بلا تقليد قضى وإن صادف القبلة (وإن قدر) على تعلم الأدلة (فالأصح) وجوب التعلم) عند إرادة السفر بخلافه في المنصر فانه فرض كفاية (فيحرم) عليه (التقليد) ضاق الوقت أو اتسع ، فإن ضاق صلى كيف كان وأعاد ، ومقابل الأصح لا يجب عليه التعلم فيجوز له التقليد (ومن صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ) معينا فإن كان في الوقت أعاد ، أو بعده (قضى) وجوباً (في الأظهر) وإن لم يظهر له الصواب ، ومقابله لا يقضى وهو مذهب الأئمة الثلاثة ، وأما إذا كان الخطأ ليس معيناً كما إذا صلى لأربع جهات بأربع اجتهادات فلا يقضى كما سيأتي (فلو تيقنه) أي الخطأ وهو (فيها) ويجب استنافها) بناء على وجوب القضاء بعد تمامها وينحرف على مقابله (وإن تغير اجتهاده) فيظهر له أن الصواب في غير الجهة الأولى (عمل بالثاني ولا قضاء) لأن الخطأ غير معين (حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء) وشرط العمل بالثاني في الصلاة أن يظن الصواب

باب صفة الصلاة

أركانها ثلاثة عشر: الأول النية، فإن صلى فرضاً وجب قصد فعله وتعيينه والأصح وجوب نية الفرضية دون الإضافة إلى الله تعالى، وأنه يصح الأداء بنية القضاء وعكسه. والنفل ذو الوقت أو السبب كالفرض فيما سبق. وفي نية النفلية وجهان. قلت: الصحيح لا تستر نية النية، والله أعلم، ويكفي في النفل المطلق نية فعل الصلاة، والنية بالقلب ويندب النطق قبيل التكبير. الثاني تكبير الإحرام، ويتعين على القادر: الله أكبر، ولا تنسر زيادة لا تمنع الاسم كالله الأكبر.

مقارنا للجمهور الخفاء، فإن لم يظنه مقارنا بمات صلاته لم يمت جزءه ليرقبلة.

(باب صفة) أي كيفية (الصلاة)

المشتملة على أركان وأجزاء وهيئات (أركانها ثلاثة عشر) يجعل الطمأنينة كاهية التابعة للركن. ومن جعلها ثمانية عشر زاد الطمأنينات الأربع، ونية الخروج من الصلاة. ومن أسقط نية الخروج جعلها سبعة عشر. ومن جعل الطمأنينات ركناً واحداً جعلها أربعة عشر، ولا خلاف في المعنى لأن الطمأنينة على كل حال لازمة، والاخلال بها مبال للسلامة (الأول) من الأركان (النية) وهي شرعا: قصد الشيء مقرباً بفعله، وأماله بالقصد (فإن صلى فرضاً) أي أراد أن يصلي ما هو في ذاته فرض (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة لتمييزه عن سائر الأفعال (وتعيينه) من ظهر أو غيره (والأصح: وجوب نية الفرضية) مع ما ذكر، وهو يشمل المعادة وصلاة الصبي، ولكن اعتمد الرمي أنه لا تجب في صلاة الصبي نية الفرضية، ومقابل الأصح يقول: لا تجب نية الفرضية (دون الإضافة إلى الله تعالى) وقبل تجب، وعلى الأصح تستحب (و) الأصح (أنه يصح الأداء بنية القضاء وعكسه) وذلك عند الجهل ونحوه لا متعمداً فلا تنعقد صلاته، ومقابل الأصح يشترط نية الأداء أو القضاء فيضرب العلق (والنفل ذو الوقت) كالعيد (أو السبب) كصلاة الكسوف أو الخسوف (كالفرض فيما سبق) من قصد الفعل والتعيين كصلاة عيد الفطر أو النحر وراتبة الظهر القبليّة أو البعدية، ومن ذوات السبب تحية المسجد وركعتا الوضوء والإحرام والاستخارة، فهذه الأربعة يكفي فيها قصد الفعل ولا يجب التعيين فهي مستثناة (وفي نية النفلية) فيما ذكر (وجهان) قلت: الصحيح لا تشترط نية النية، والله أعلم، ويكفي في النفل المطلق وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة، والنية بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفلة القلب (ويندب النطق قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (الثاني) من الأركان (تكبير الإحرام، ويتعين على القادر الله أكبر) فلا يجوز الله كبير ولا الرحمن أكبر (ولا تنسر زيادة لا تمنع الاسم كالله الأكبر)

وَكَذَا اللهُ الْجَلِيلُ أَكْبَرُ فِي الْأَصَحِّ ، لَا أَكْبَرُ اللهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَنْ عَجَزَ تَرْجَمَ
وَوَجَبَ التَّعَلُّمُ إِنْ قَدَرَ ، وَسُنَّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ حَدُّو مَنْكِبَيْهِ ، وَالْأَصَحُّ رَفْعُهُ
مَعَ ابْتِدَائِهِ وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ ، وَقِيلَ يَكْفِي بِأَوَّلِهِ . الثَّالِثُ الْقِيَامُ فِي فَرَضِ
الْقَادِرِ ، وَشَرْطُهُ نَصَبُ قَنَازِهِ ، فَإِنْ وَقَفَ مُنْحَنِيًا أَوْ مَائِلًا بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا لَمْ يَصِحَّ
فَإِنْ لَمْ يُطَقِ انْتِصَابًا وَصَارَ كَرَاكِعِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقِفُ كَذَلِكَ ، وَيَزِيدُ انْحِنَاءَهُ
لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ ، وَلَوْ أَنَّكَ الْقِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَامَ وَقَفَلَهُمَا فَقَدَرِ إمَّا كَانَهُ ،
وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ قَعَدَ كَيْفَ شَاءَ ، وَافْتَرَا شَأْنَهُ أَفْضَلُ مِنْ تَرْبُعِهِ فِي الْأَطْهَرِ ، وَيُكْرَهُ
الْإِقْعَاءُ بِأَنْ يُجْلِسَ عَلَى وَرِكَيْهِ نَاصِبًا رُكْنَيْهِ ثُمَّ يَنْحَنِي

بزيادة اللام (وكذا) لا يضر (الله الجليل أكبر في الأصح) وكذا كل صفة من صفاته تعالى
ما لم يطل بها الفصل ، ومقابل الأصح تضر الزيادة بالصفات (لا أكبر الله) فانه يضر (على
الصحيح) ومقابلة لا يضر ، ويجب أن يكبر قائما حيث يلزمه القيام ، وأن يسمع نفسه ، والسنة
أن يجهر به الإمام وباقي التكبيرات ، ويسر بها المأموم والمنفرد (ومن عجز) عن النطق بالتكبير
بالعربية (ترجم) بأي لغة شاء (ووجب التعلم أن قدر) عليه ولو بالسفر (ويسن رفع يديه في
تكبيره) للاسحرام ولو مضطجعا وبرفعهما (حدو منكبيه) بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى
أذنيه ، وإهاماه شحمتي أذنيه ، وراحته منكبيه (والأصح) في زمن الرفع (رفعه مع ابتدائه)
أي التكبير ، ويسن انتهاؤها معا ، ومقابل الأصح رفع قبل التكبير ويكبر مع ابتداء الإرسال
وينهي مع انتهائه (ويجب قرن النية بالتكبير) بأن يتصور في ذهنه ما يجب في النية أو يندب
من قصد الفعل وغيره قبيل التكبير ، ويستمر مستحضرا لذلك من أول التكبير إلى آخره (وقيل
يكفي) قرنها (بأوله) وإن عقل عنه في بقية التكبير ، واختار النووي الاكتفاء بالمقارنة العرفية
بحيث يعد عرفا أن نيته مقارنة لتكبيره بأن يفعل مجهوده في عدم الغفلة عن النية (الثالث) من
أركان الصلاة (القيام في فرص القادر) عليه ولو بجمعين بأجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنة عمونه يومه
وليلته ، فيجب القيام من أول الاسحرام (وشروطه) أي القيام (نصب قناره) بفتح الفاء : عظام
الظهر (فان وقف منحنيا أو مائلا) إلى يمينه أو يساره (بحيث لا يسمى قائما لم يصح) قيامه
(فان لم يطق انتصابا) لمرض أو كبر (وصار كرا كع بالصحيح) أنه يقف كذلك ، ويزيد انحناءه
لركوعه إن قدر ، على الزيادة ، ومقابل الصحيح يتعقد ، فإذا وصل إلى الركوع لزمه الارتفاع (ولو
أمكنه القيام دون الركوع والسجود قام وفعلهما بقدر إمكانه) في الانحناء لهما بالصلب ، فان عجز
فبالرقبة والرأس ، فان عجز أومأ (ولو عجز عن القيام) بأن تلحقه به مشقة شديدة تذهب حشوه
(قعد كيف شاء) ولا ينقص ثوابه (وافتراشه أفصل من تربعه في الأطهر) ومقابل تربعه
أفضل (ويكره) هنا وفي سائر قعدات الصلاة (الاقعاء بأن يجلس على وركيه ناصبا ركبتيه)
بأن يلمص أليسه بموضع صلاته وينصب نغذيه وساقيه كهيئة المستوفز (ثم ينحني) المصلى قائما

إِرْكَوعِهِ بِحَيْثُ تُحَاذِي جِبْهَتَهُ مَا قَدَّمَ رُكْبَتَيْهِ ، وَالْأَكْمَلُ أَنْ تُحَاذِيَ مَوْضِعَ سُجُودِهِ ،
فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقُودِ صَلَّى لِجَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، فَإِنْ عَجَزَ فَسُتَلْقِيَا ، وَلِلْقَادِرِ التَّنْفُلُ قَاعِدًا وَكَذَا
مُضْطَجِعًا فِي الْأَصَحِّ . الرَّابِعُ : الْقِرَاءَةُ ، وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ ثُمَّ التَّعَوُّذُ ،
وَيُسَرُّهُمَا ، وَتَتَعَوَّذُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَالْأَوَّلَى آكُفٌ ، وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ فِي
كُلِّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ ، وَالْبَسْمَلَةُ مِنْهَا ، وَتَشْدِيدَاتُهَا . وَلَوْ أَبْدَلَ ضَاكًا بِظَاهٍ لَمْ
تَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا وَمَوَاقِفُهَا ، فَإِنْ تَخَلَّلَ ذِكْرُ قَطْعِ الْمَوَالَةِ ، فَإِنْ تَعَلَّقَ
بِالصَّلَاةِ كَتَأْمِينِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَفَتَحَهُ عَلَيْهِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَقْطَعُ السُّكُوتُ الطَّوِيلُ ،

(لِرُكُوعِهِ بِحَيْثُ تُحَاذِي) أى تقابل (جِبْهَتَهُ مَا قَدَّمَ رُكْبَتَيْهِ) وهو أقل الركوع (والأكل أن
تُحَاذِي) جِبْهَتَهُ (موضع سجوده ، فان عجز عن السجود) بأن ناله به المشقة المارة (صلى
لجانبه الأيمن) ويذكره على الأيسر بلا عذر (فان عجز) عن الجانب (فسُتَلْقِيَا) على ظهره
وأَنْحَسَاهُ لِلْقِبْلَةِ ، ولابد من رفع رأسه ليستقبل بوجهه القبلة ويركع ويسجد بقدر إمكانه ، فان
عجز أو ما برأسه ، فان عجز فبصره ، فان عجز أجري أفعال الصلاة على قلبه ولا تسقط عنه الصلاة
وعقله ثابت (وللقادر التنفل قاعدا) سواء الرواتب وغيرها (وكذا) له النفل (مضطجعا)
ويُلْزِمُهُ أَنْ يَقْعَدَ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (فى الأصح) ومقابلته لا يصح النفل من اضطجاع (الرابع)
من أركان الصلاة (القراءة) للفاحة (ويسن بعد التحريم) ولو للنفل (دعاء الافتتاح) نحو :
وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيئا مسلما وما أنا من المشركين ، ان صلاتي ونسكي
ومحياي ومعاشي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أصمرت وأنا من المسلمين (ثم التعوذ) وأفضله
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ولا يسن لمن خاف فوت القراءة خلف الإمام ، ولا يأتي بالافتتاح
فى صلاة الجنازة بخلاف التعوذ (ويسرها) أى الافتتاح والتعوذ فى السرية والجرية (ويتعوذ فى كل
ركعة على المذهب) والطريق الثانى قولان : أحدهما هذا ، والثانى يتعوذ فى الأولى فقط (والأولى
آكد) مما بعدها (وتعين الفاتحة فى كل ركعة) فى قيامها للنفرد وغيره (إلا ركعة مسبوق)
فإنها لاتعين فيها بل يتحملها عنه الإمام (والبسملة منها) أى من الفاتحة ومن كل سورة الإبراءة
(وتشديداتها) منها (ولو أبدل ضادا) أى أتى بدلها . (بظاه لم تصح) قراءته لتلك الكلمة
(فى الأصح) ومقابلته تصح لغير التمييز ، والخلاف مخصوص بقادر لم يتعمد أو عاجز أمكنه التعلم فلم
يتعلم . أما العاجز عن التعلم فتجزئه قطعا ، والقادر المتعمد لا تجزئه قطعا (ويجب ترتبها) بأن
يأتى بها على نظمها المعروف (وموالاتها) بأن يصل الكلمات بعضها ببعض ولا يفصل إلا بقدر
التنفس (فان تخلل) بين كلماتها (ذكر) أجبى (قطع الموالاة) وان قل كالتحميد عند
عند العطاس (فان تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة إمامه وفتح عليه) إذا توقف ، لأن الفتح هو
تلقين الآية عند التوقف فيها ولا يفتح عليه إلا اذا سكت (فلا) يقطع الموالاة (فى الأصح)
ومقابلته يقطع (ويقطع) الموالاة (السكوت الطويل) العمد . أما الثانى فلا يقطع سكوت

وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الأصح ، فإن جهل الفاتحة فسبح آيات متوالية ،
فإن تجز فمفرقة . قلت : الأصح المنصوص جواز المفارقة مع حفظه متوالية ، والله
أعلم . فإن تجز أتى بذكر ، ولا يجوز نقص حروف البديل عن الفاتحة في الأصح ،
فإن لم يحسن شيئاً وقف قدر الفاتحة ، ويسن عقب الفاتحة آمين خفيفة الميم بالمد ،
ويجوز القص ، ويؤمن مع تأمين إمامه ، ويجز به في الأظهر ، وتسن سورة بعد الفاتحة إلا
في الثالثة والرابعة في الأظهر . قلت : فإن سبق بهما قرأها فيهما على النص ، والله أعلم
ولا سورة للمأموم ، بل يستمع فإن بقا أو كانت سرية قرأ في الأصح ، ويسن للمسمع
والظاهر طوال الفصل ، وللقصر والعشاء أو ساطله .

(وكذا) يقطع الموالاة سكوت (يسير قصد به قطع القراءة في الأصح) ومقابلته لا يباح ، والميم
ماجوز به العادة كتنفس واستراحة ، واللويل ما زاد على سكتة الاستراحة ، وهو يشهد أن السكوت
للإعياء لا يضرب وإن طال (فإن جهل الفاتحة فسبح آيات) فلا يجوز دونها آياتها وإن دال
ولادون حروفها (متوالية ، فإن تجز) عن المتوالية (مفارقة . قلت : الأصح المنصوص جواز المفارقة)
من سورة أو سور (مع حفظه متوالية ، والله أعلم) ولو كانت المفارقة لتفيد معنى منظوماً ، ومن
يحسن بعض الفاتحة يأتي به ويبدل الباقي أن أحسنه ، والاكره ، ويجب الترتيب بين الأصل
وبالدل (فإن تجز) عن القرآن (أتى بذكر) غيره ، ويجب أن يأتي بسبعة أنواع من أى ذكر
كان ، والأشبه أجزاء دعاء يتعاقب بالآخرة دون الدنيا ، فإن لم يعرف غير ما يتعلق بالدنيا أجزاءه
(ولا يجوز نقص حروف البديل) من قرآن أو غيره (عن) حروف (الفاتحة) كما لا يجوز
النقص عن آياتها (في الأصح) ومقابلته يجوز سبع آيات أو سبعة أذكار أقل من حروف الفاتحة
(فإن لم يحسن شيئاً) من قرآن أو ذكر (وقف قدر الفاتحة) في ظنه (ويسن عقب الفاتحة)
بعد سكتة لطيفة (آمين) سواء كان في الصلاة أم لا ، ولا يفوت التأمين إلا بالشرع في غيره ، وهي
اسم فعل بمعنى استجب مبنية على الفتح (خفيفة الميم بالمد ، ويجوز القص) وحكى مع المد الإمالة
(ويؤمن) المأموم (مع تأمين إمامه) لاقبله ولا بعده (ويجز) المأموم (به) أى التأمين
في الجهرية تبعاً لإمامه (في الأظهر) ومقابلته يسر به كسائر الأذكار ، فإن لم يأت به الإمام أتى به
هو جهراً (وتسن) للإمام والمنفرد (سورة بعد الفاتحة إلا في الثالثة) من المغرب (والرابعة)
من الرباعية (في الأظهر) ومقابلته تسن فيهما سورة ، ويحصل أصل السنة بقراءة شيء من القرآن
ولو آتية ، والأولى ثلاث آيات (قلت : فإن سبق بهما) أى بالثالثة والرابعة (قرأها فيهما) حين
تداركهما من صلاة نفسه إذا لم يقرأ السورة في أوليه ولم تسقط عنه (على النص ، والله أعلم ، ولا سورة
للمأموم) في جهرية (بل يستمع) لقراءة إمامه (فإن بعد) المأموم أو كان به نحو صم لم
يسمع (أو كانت) الصلاة (سرية) أو جهرية وأمر فيها الإمام (قرأ) المأموم السورة (في
الأصح) ومقابلته لا يقرأ مطلقاً (ويسن للمسمع والظاهر طوال الفصل ، وللقصر والعشاء أو ساطله

وللمغرب قصارُهُ ، وللمصبح الجمعة في الأولى الم تنزيل ، وفي الثانية هل أنى . الخامس
الركوع وأقله أن ينحني قدر بلوغ راحتيه . ركبتيه بطمأنينة بحيث يفصل رقبته
عن هويته ولا يقصده غيره فلو هوى لثلاثة فجعله ركوعاً لم يكن . وأكملته
تسوية ظهره وعنقه ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه وتفرقة أصابعه للقبلة ،
ويكبر في ابتداء هويته ويرفع يديه كإحرامه ويقول : سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ، ولا
يزيد الإمام . ويزيد المنفرد : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك
سمعي وبصري وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي . السادس الاعتدال قائماً
مطمئناً ، ولا يقصده غيره فلو رفع فزعاً من شيء لم يكن ، ويسن رفع يديه مع ابتداء
رفع رأسه قائلاً : سمع الله لمن حمده ، فإذا انتصب قال : ربنا لك الحمد

وللمغرب قصاره) والمفضل أوله عند المصنف الخيرات ، فطواله كالرحن ، وأوسطه كالشمس ولهاها .
وقصاره كالعصر (ولصبح الجمعة في الأولى الم تنزيل ، وفي الثانية هل أنى) بكاملها ، كان اقتصر
على بعضهما أو قرأ غيرهما خالف السنة (الخامس) من الأركان (الركوع وأقله أن ينحني)
الحناء لا الخناس غيره (قدر بلوغ راحتيه) أي راحتي يدي المعتدل الخلق (ركبتيه) وانحني
بالراحتين عن الأصابع فلا يكتفي ووسطاً ركبتيه ، والعجز ينحني قدر إمكانه ، فإن عجز عن الانحناء
أولاً برأسه ، ويشترط أن يكون الركوع (بطمأنينة) وهي أن تستقر أعضاؤه (بحيث يفصل
رقبه عن هويته) بفتح الطاء وضماً ، فالتقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة (ولا يقصده) أي
الهوى (غيره) أي الركوع سواء قصد الركوع أو أطلق (فلو هوى لثلاثة فجعله ركوعاً لم يكن)
لأنه صرفه لغير الواجب ، بل إذا أراد الركوع ، والحالة هذه ينتصب للركوع (وأكمل) أي الركوع
(تسوية ظهره وعنقه) بحيث يصيران كالصفحة الواحدة ، فإن تركه كره (ونصب ساقيه)
ونعذه (وأخذ ركبتيه بيديه) أي بكفيه (وتفرقة أصابعه) تفرقاً وسطاً (للقبلة) فلا يوجهها
غيرها من يمنة أو يسرة (ويكبر في ابتداء هويته) للركوع (ويرفع يديه كإحرامه) ويكون ابتداء
رفعه ، وهو قائم مع ابتداء التكبير ، فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى (ويقول : سبحان ربّي
العظيم ثلاثاً) وتنادى السنة بجملة (ولا يزيد الإمام) على الثلاث (ويزيد المنفرد) وإمام قوم
محصورين راضين بالتطويل (اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري
وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي) بكسر الميم مفرد ، ولا يصح التشديد (السادس)
من الأركان (الاعتدال) ولو في النافلة (قائماً) إن كان قبله قائماً ، والافيعود لما كان عليه
(مطمئناً) بأن تستقر أعضاؤه على ما كان قبل ركوعه (ولا يقصده غيره فلو رفع فزعاً) بفتح
الزاي وكسرها (من شيء لم يكن) ويسن رفع يديه مع ابتداء رفع رأسه (من الركوع) قائلاً
في رفعه إلى الاعتدال (سمع الله لمن حمده) أي تقبل منه حمده (فإذا انتصب) أرسل يديه
و (قال) كل مصلّ مرا (ربنا لك الحمد) أو ربنا ولك الحمد ، أو اللهم ربنا لك الحمد ، ولوزاد

ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، ويَزِيدُ لِلْمُفْرِدِ : أهل الشاء
وَالْجَدِ أَحَقُّ مَقَالَ الْعَبْدِ وَكُنَّا لَكَ عَبْدًا لَأَمَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ وَلَا مُنْطَى لِمَا مَنَعْتَ وَلَا
يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ. وَيُسَنُّ الْقُنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ ، وَهُوَ : اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ
هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ ، وَالْإِيمَانُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ وَالصَّحِيحُ سَنُ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي آخِرِهِ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ ، وَلَا يَمْسَحُ وَجْهَهُ وَأَنْ الْإِمَامَ يَجْهَرُ بِهِ وَأَنَّهُ يُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ
لِلدُّعَاءِ وَيَقُولُ الشَّاءَ ، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَنَتَ ، وَيُشْرَعُ الْقُنُوتُ فِي سَائِرِ الْمَسْكُوتَاتِ لِلنَّازِلَةِ
لَا مُطْلَقًا عَلَى الْمَشْهُورِ . السَّابِعُ : السُّجُودُ ، وَأَقْلَهُ مُبَاشَرَةً بَعْضُ جِهَتِهِ مُصَلَّاهُ ،

بعده : جدا كثيرا طيبا مباركا فيه كان حسنا (ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء
بعد) أى بعدهما كالعرش وغيره ، ويجوز فى ملء الرفع على أنه صفة لجد ، والنصب على الحال
منه (ويزيد المفرد) وإمام المحصورين المارة (أهل) بالنصب منادى (الثناء) أى المدح
(والمجد) أى العظمة (أحق مقال العبد) أحق مبتدأ ومصدرية : أى أحق قول العبد
(وكنا لك عبد) اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، وهو قوله (لأمانع لما أعطيت ولا منطى لما منعت
ولا ينفع ذا الجد) بفتح الجيم : أى الفنى (منك) أى عندك (الجد) أى غناه ، وروى بالكسر
أى الاجتهاد ، يعنى لا ينفع ذا الحظوظه فى آخره ، إنما ينفعه طاعتك (ويسن القنوت فى اعتدال
ثانية الصبح) بعد ذكر الاعتدال المارة (وهو اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ) وقيته :
وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت انك تقضى
ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت ، هذا هو الوارد ، والباقي زيادات لا بأس
بها (و) يسن أن يقنت (الإمام بلفظ الجمع) وأما باقى أدعية الصلاة فيقولها بالافراد (والصحيح
سن الصلاة على رسول الله ﷺ فى آخره) وكذا السلام ، ويسن أيضا الصلاة والسلام على آل ،
ومقابل الصحيح لاتسن الصلاة (و) الصحيح سن (رفع يديه) فى القنوت ، ومقابله لا يرفع (و)
الصحيح (لا يمسح وجهه) أى لا يسن ذلك ، ومقابله يسن (و) الصحيح (أن الإمام يجهر به) أى
القنوت ، ومقابله لا يجهر (و) الصحيح (أنه يؤمن المأموم للدعاء) ويجهر بالتأمين (ويقول
الثناء) سرا ، وهو فانك تقضى إلى آخره ، أو يسكت ، أو يقول أشهد . والصلاة على النبي دعاء فيؤمن
لها ، ومقابل الصحيح أنه يؤمن فى الكل ، وقيل يوافق فى البكل (فان لم يسمعه) المأموم
بعد أو صم (قنت) سرا (ويشعر) أى يسن (القنوت فى سائر المكتوبات) فى اعتدال
الأخيرة (للنازلة) التى تنزل بالمسلمين كخوف أو قحط (لامطلقا) أى لا يشترع سواء كان هناك
نازلة أم لا (على المشهور) ومقابله يقول هو مخير بين القنوت وعدمه ولولم تكن هناك نازلة (السابع)
من الأركان (السجود) مرتين لكل ركعة (وأقله مباشرة بعض جبهته مصلاه) أى ما يسلى
عليه من أرض وغيرها ، وخرج بالجبهة الجبين والأنف فلا يكفي وضعهما ولا يجب ، لكن يستحب

فَإِنْ سَجَدَ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ جَازَ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ ، وَلَا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجِبُ أَنْ يَطْمَأَنَّ وَيَنَالَ مَسْجِدَهُ يَقِلُّ رَأْسُهُ وَأَنْ لَا يَهْوِيَ لِفَيْرِهِ فَلَوْ سَقَطَ لَوْجُهُ وَجَبَ الْعَوْدُ إِلَى الْإِعْتِدَالِ ، وَأَنْ تَرْفَعَهُ أَسْفَلَهُ عَلَى أَهَالِيهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَأَكْمَلُهُ يُكَبِّرُ لَهْوِيَهُ بِلَا رَفْعٍ وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنَّهُ ، وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا ، وَيَزِيدُ الْمُنْفَرِدُ : اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلْتُ ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ ، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقَبْلَةِ وَيُفَرِّقُ رُكْبَتَيْهِ ، وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ خُذْيَيْهِ وَمِرْقَتَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ وَتَصْمُ الْمِرَاءَ وَالْخُتْيَ . الثَّامِنُ : الْجُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ مُطْمَئِنًّا ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ يَرْفَعَهُ غَيْرَهُ ، وَأَنْ ،

(فإن سجد على متصل به) كطرف عمامته (جاز إن لم يتحرك بحركته) فإن تحرك لم يجز بل تطل الصلاة إن كان عامداً ، وخرج بالمتمهل المنفصل كمنديل يده فلا يضر ، ولو سجد على عصا بهجهته لضرورة بأن يشق عليه إزالتها صح ولم تلزمه الإعادة (ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه في الأظهر . قلت : الأظهر وجوبه ، والله أعلم) ويكفي وضع جزء من كل واحد من هذه الأعضاء ، والعبارة في اليمين بطن الكف ، وفي الرجلين بطن الأمام ولا يجب كشفها ، ويسن كشف اليدين والرجلين حيث لا خف (ويجب أن يطمئن) في سجوده (وينال مسجده) أي موضع سجوده (يقبل رأسه) بأن يتحامل حتى لو فرض تحته قطن لانكس ، واكتفى الإمام بارخاء رأسه (وأن لا يهوى لغيره) أي السجود (فلو سقط لوجهه) أي عليه (وجب العود إلى الاعتدال) ليهوى منه فإن سقط من الهوى لم يلزمه العود بل يحسب ذلك سجوداً (و) يجب (أن ترفع أسفله على أهاليه في الأصح) والأسافل هي المحبزة وما حولها ، والأعلى رأسه ، فالوصلي في سفينة ولم يتمكن من ذلك صلى ولزمه الإعادة ، والحامل أن أمكنها السجود على وسادة بنسكس لزمها والافيكفها الانحناء الممكن (وأكمل) أي السجود (يكبر لهويه بالأرفع) ليديه (ويضع ركبتيه ثم يديه) أي كفيه (ثم جبهته وأنفه) معاً . ويسن أن يكون الأنف مكشوفاً ، ويكره خلاف هذا الترتيب (ويقول) بعد ذلك (سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً ويزيد المنفرد) وإمام محصورين راضين بالتطويل (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسألت سجد وجهي للذي خلقه وصوّره وشقّ سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) ويريد من ذكر الدعاء أيضاً (ويضع يديه حذو منكبيه وينشر أصابعه مضمومة) مكشوفة متوجهة (للقبلة ويفرق) الذكر (ركبتيه ويرفع بطنه عن خذييه ومرفقيه عن جنبه في ركوعه وسجوده) راجع للثلاثة (وتصم المراء والختني) أي المرفقين إلى الجنبين في جميع الصلاة (الثامن) من الأركان (الجلوس بين سجدتيه مطمئناً) ولوفى نقل (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره) فالورع فزعاً من شيء لا يكفي ، ويجب أن يعود إلى السجود ليرفع (و) يجب (أن

لَا يُطَوِّلُهُ وَلَا يُعْتَدِلُ ، وَأَسْكَلَهُ يُكَبِّرُ وَيُجْلِسُ مُقَرَّبًا وَأَضَاعَ يَدَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ
وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ قَائِلًا : رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَجْبِرْنِي وَأَرْزُقْنِي وَأَهْدِنِي
وَعَافِنِي ، ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ، وَالْمَشْهُورُ سَنُ جُلُوسَةٍ خَفِيفَةٍ بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ
فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا . التَّاسِعُ ، وَالْعَاشِرُ ، وَالْحَادِي عَشَرَ : التَّشَهُّدُ وَقَعُودُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَالتَّشَهُّدُ وَقَعُودُهُ إِنْ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ رُكْنَانِ ، وَإِلَّا فَسُنَّتَانِ ،
وَكَيْفَ قَعْدَ جَازٍ ، وَيُسَنُّ فِي الْأَوَّلِ الْإِفْتِرَاشُ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ
وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ وَفِي الْآخِرِ التَّوَرُّكُ ، وَهُوَ كَالِإِفْتِرَاشِ لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ
مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ وَيُلْصِقُ وَرْكَهُ بِالْأَرْضِ ، وَالْأَصْحَحُ يَقْتَرِشُ الْمَشْبُوقُ وَالسَّاهِي وَيَضَعُ فِيهِمَا يُسْرَاهُ
عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَنْشُورَةَ الْأَصَابِعِ بِالْأَضْمِ . قُلْتُ : الْأَصْحَحُ الْبُضْمُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَقْبِضُ
مِنْ يُمْنَاهُ الْخِنْصَرَ وَالْبَنْصَرَ وَكَذَا الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ وَيَرْفَعُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ :
إِلَّا اللَّهَ ، وَلَا يُحْرُكُهَا . وَالْأَظْهَرُ ضَمُّ الْإِبْهَامِ إِلَيْهَا كَمَا قَدِ ثَلَاثَةٌ وَخَمْسِينَ ،

لَا يُطَوِّلُهُ وَلَا يُعْتَدِلُ (لَأَنَّهُمَا رُكْنَانِ قَصِيرَانِ) (وَأَسْكَلَهُ يُكَبِّرُ) مَعَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ السَّجْدَةِ
(وَيَجْلِسُ مُقَرَّبًا وَأَضَاعَ يَدَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ) بَحِثْ تَسَاوَى رِجْلَيْهِ أَصَابِعُهُ رُكْبَتَيْهِ (وَيَنْشُرُ
أَصَابِعَهُ) إِلَى الْقِبْلَةِ (قَائِلًا رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَجْبِرْنِي) فِي كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى جَبَرٍ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ
أَغْنِنِي (وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي ، ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ، وَالْمَشْهُورُ سَنُ جُلُوسَةٍ خَفِيفَةٍ)
لِلْإِسْرَاحَةِ (بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا) بِأَنْ لَا يَعْقِبَهَا نَسْهَدٌ وَلَمْ يَصِلْ قَاعِدًا ،
وَمُقَابِلُ الْمَشْهُورِ لَا تَسَنُّ (التَّاسِعُ ، وَالْعَاشِرُ ، وَالْحَادِي عَشَرَ : التَّشَهُّدُ وَقَعُودُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي آخِرِهِ (فَالتَّشَهُّدُ وَقَعُودُهُ إِنْ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ رُكْنَانٌ ، وَإِلَّا فَسُنَّتَانِ وَكَيْفَ قَعْدُ
فِي التَّشَهُّدِ (جَازٍ ، وَيُسَنُّ فِي) التَّشَهُّدِ (الْأَوَّلِ الْإِفْتِرَاشُ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ)
أَيَّ قَدَمَيْهِ (وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ ، وَ) يُسَنُّ فِي) التَّشَهُّدِ (الْآخِرِ التَّوَرُّكُ وَهُوَ كَالِإِفْتِرَاشِ
لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ وَيُلْصِقُ وَرْكَهُ بِالْأَرْضِ ، وَالْأَصْحَحُ يَقْتَرِشُ الْمَسْبُوقُ) فِي التَّشَهُّدِ
الْأَخِيرِ لِأَمَامِهِ (وَالسَّاهِي) فِي تَشَهُّدِهِ الْآخِرِ إِذَا لَمْ يَرِدْ عَدَمُ السَّجْدَةِ (وَيَضَعُ فِيهِمَا) أَيَّ
التَّشَهُّدَيْنِ (يُسْرَاهُ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَنْشُورَةَ الْأَصَابِعِ بِالْأَضْمِ) بَلْ يَفْرُجُهُمَا (قُلْتُ : الْأَصْحَحُ الْمَضْمُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنْ تَفْرِجُهَا يُخْرِجُ الْإِبْهَامَ عَنِ الْقَبْضَةِ (وَيَقْبِضُ مِنْ يُمْنَاهُ الْخِنْصَرَ وَالْبَنْصَرَ وَكَذَا
الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَحْلُقُ بَيْنَ الْوُسْطَى وَالْإِبْهَامِ (وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ) وَهِيَ السَّبَابِغَةُ (وَيَرْفَعُهَا
عِنْدَ قَوْلِهِ إِلَّا اللَّهَ) نَاوِيًا بِذَلِكَ التَّوْحِيدَ وَالْإِخْلَاصَ وَلَا يَضَعُهَا (وَلَا يُحْرُكُهَا) عِنْدَ رَفْعِهَا (وَالْأَظْهَرُ
ضَمُّ الْإِبْهَامِ إِلَيْهَا) أَيَّ الْمُسَبِّحَةِ (كَمَا قَدِ ثَلَاثَةٌ وَخَمْسِينَ) بِأَنْ يَضَعُهَا تَحْتَهَا عَلَى طَرَفِ رِجْلِهِ ،

وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضٌ فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ ، وَالْأَظْهَرُ سَهْوًا فِي الْأَوَّلِ ،
وَلَا تُسَنُّ عَلَى الْآلِ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَتُسَنُّ فِي الْآخِرِ ، وَقِيلَ نَحْبُ ، وَأَكْمَلُ الشَّهَادَةِ
مَشْهُورٌ ، وَأَقْلَهُ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا
وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَقِيلَ
يُحَدِّثُ وَتَرَكَاهُ وَالصَّالِحِينَ ، وَيَقُولُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ
اللَّهِ ، وَنُتَتْ فِي صَحِيحٍ مُسْلِمٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَآلِهِ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، وَالزِّيَادَةُ إِلَى حَيْدٍ بِحَيْدِ سُنَّةٍ فِي الْآخِرَةِ وَكَذَا الدُّعَاءُ لَعَدُهُ
وَمَا نُورُهُ أَفْضَلُ ، وَمِنْهُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ إِلَى آخِرِهِ ، وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ
عَلَى قَدْرِ الشَّهَادَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا تَرَجَّمَ ،

ومقابل الأظهر يصح للإبهام على الوسطى (والصلاة على النبي ﷺ فرض في الشهادة الأخيرة)
الذي يعقده سلام وإن لم يكن له أول كالصبح فتجب بعده (والأظهر سنها في الأول) أي الاتيان
بها بعده ، ومقابل الأظهر لا تسن فيه (ولا تسن على الآل في الأول على الصحيح) ومقابل تسن
(وتسن) الصلاة على الآل (في) الشهادة (الآخرة ، وقيل نح) فيه (وأكمل الشهادة مشهور)
وسوا التحيات المراكات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، والسلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله (وأقله التحيات
لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله
إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله) ونشترط فيه الموالاة (وقيل يحذف وبركاته والصالحين
ويقول وأن محمداً رسوله . قلت : الأصح وأن محمداً رسول الله ، وثبت في صحيح مسلم ، والله أعلم)
فالمراد اسقاط لفظ أشهد (وأقله الصلاة على النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم وآله) حيث أوجبنا الصلاة
على الآل أوسنناها (اللهم صل على محمد وآله) ولو قال على رسوله أو على النبي كفي (والزيادة)
على ذلك (إلى حيد بحيد سنة في الآخر) وهي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
في العالمين إنك حميد مجيد ، فهذه الزيادة تسن في الآخر دون الأول ، فلا تسن فيه كما لا تسن فيه
الصلاة على الآل (وكذا) يسن (الدعاء بعده) أي الشهادة الآخرة بدني أوديو لا لله محرم ، والا
بطلت ، ولا يسن الدعاء في الأول (وما نوره) أي منقول الدعاء (أفضل) من غيره (ومنه)
أي الماثور (اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت إلى آخره) وهو وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت
وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت (ويسن أن لا يزيد على قدر الشهادة
والصلاة على النبي ﷺ) والأفضل أن ينقص الامام في الدعاء عنهما . وأما غيره فيزيد ما شاء
مالم يخف وقوعه في سهو (ومن عجز عنهما) أي الشهادة والصلاة على النبي ﷺ (ترجم)

وَيُتَرَجَمُ لِلدُّعَاءِ وَاللَّهُ كَرِيْمٌ الْمُنْدُوبِ الْعَاجِزُ لَا الْقَادِرُ فِي الْأَصَحِّ . الثَّانِي عَشَرَ السَّلَامُ وَأَقْلَهُ
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ لَا يُجْزِئُهُ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ، وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ ، وَأَكْمَلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا
مُتَّفِقَتَا فِي الْأُولَى حَتَّى يَرَى خَدَّهُ الْأَيْمَنُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْأَيْسَرُ نَاوِيَا السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ
وَيَسَارِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَإِنْسٍ وَجِنٍّ ، وَيَتَوَيَّ الْأَمَامُ السَّلَامَ عَلَى الْمُتَقِدِّينَ ، وَهُمْ الرَّدُّ عَلَيْهِ .
الثَّالِثُ عَشَرَ : تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ كَانَ كَمَا ذَكَرْنَا ، فَإِنْ تَرَكَهُ عَمْدًا بِأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ سَهَا فَمَا بَعْدَ التَّوَكُّؤِ لَفَوْهُ ، فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ بُلُوغِ مِثْلِهِ فَقَلَهُ وَإِلَّا تَمَّتْ
بِهِ رَكَعَتُهُ وَتَدَارَكَ الْبَاقِيَ فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْآخِرَةِ سَجْدَهَا
وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ ، أَوْ

عَنْهَا وَجُوبًا (وَيُتَرَجَمُ لِلدُّعَاءِ) الْمُنْدُوبِ (وَاللَّهُ كَرِيْمٌ الْمُنْدُوبِ) نَدْبًا كَالْقَنُوتِ وَالتَّكْبِيرَاتِ (الْعَاجِزُ
لَا الْقَادِرُ الْأَصَحُّ) وَمُقَابِلُهُ يَجُوزُ لِلْقَادِرِ أَيْضًا ، وَقِيلَ لَا يَجُوزُ لَهَا (الثَّانِي عَشَرَ) مِنَ الْأَرْكَانِ
(السَّلَامُ ، وَأَقْلَهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) مَرَّةً فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ بِضَمِيرِ الْغَيْبَةِ (وَالْأَصَحُّ جَوَازُ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ)
بِالتَّوَيَّنِ (قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ لَا يَجُزِئُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ) مِنْ
الصَّلَاةِ وَلَكِنْ نَسْنُ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ نَجِبٌ مَعَ السَّلَامِ ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا قَرْنُهَا بِهِ ، فَإِنْ قَدَّمَهَا أَوْ
أَحْرَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (وَأَكْمَلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا مُتَّفِقَتَا فِي الْأُولَى حَتَّى
يَرَى خَدَّهُ الْأَيْمَنَ) فَقَطَّ لَاحِذَاهُ (وَفِي الثَّانِيَةِ) حَتَّى يَرَى خَدَّهُ (الْأَيْسَرَ) كَذَلِكَ فَيَنْتَدِي
السَّلَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَجْهًا بِالثَّانِيَةِ الْمَذْكُورِ (نَاوِيَا السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ) بِمَرَّةٍ الْيَمِينِ ، وَيَقْصِدُ
مَعَ نِيَّةِ السَّلَامِ تَأْدِيَةَ الرُّكْنِ إِذْ لَوْ حَضَنَهُ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ أَوَّلًا لَعَلَّامُ بِفَرَاغِ الصَّلَاةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (وَ) بِمَرَّةٍ
الْيَسَارِ عَلَى مَنْ عَنْ (يَسَارِهِ) وَبِأَيِّهَا شَاءَ مِنْ أَمَامِهِ وَخَلْفِهِ (مِنْ مَلَائِكَةٍ وَ) مُؤْمِنِي (إِنْسٍ
وَجِنٍّ وَبَنُو الْأَمَامِ) زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ (السَّلَامُ عَلَى الْمُتَقِدِّينَ ، وَهُمْ) أَيْ الْمُتَقِدِّونَ يَنْوُونَ (الرَّدَّ
عَلَيْهِ) وَعَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَسَكَلَ مَصْلُ يَنْوِي السَّلَامَ عَلَى مَنْ لَمْ يَسَلِّ عَلَيْهِ وَيَنْوِي
الرَّدَّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ بِالْمَرَّةِ الْأُولَى أَوْ يَسَارِهِ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ أَمَامَهُ بِأَيِّهَا شَاءَ .
(الثَّالِثُ عَشَرَ) مِنَ الْأَرْكَانِ (تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ كَمَا ذَكَرْنَا) فِي عَدِّهَا الْمَشْتَمِلِ عَلَى قَرْنِ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ
وَجَعْلِهِمَا مَعَ الْقِرَاءَةِ فِي الْقِيَامِ وَجَعْلِ التَّشَهُدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقُعُودِ (فَإِنْ
تَرَكَ) أَيْ تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ (عَمْدًا) بِتَقْدِيمِ رُكْنٍ فَعَلَى (بِأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ)
خِلَافَ تَقْدِيمِ الْقَوْلِ إِذَا كَانَ غَيْرَ سَلَامٍ كَأَنْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ تَشَهُدِهِ فَلَا تَبْطُلُ (وَإِنْ
سَهَا) بِتَرْكِ التَّرْتِيبِ كَأَنْ رَكَعَ قَبْلَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ (فَمَا بَعْدَ التَّوَكُّؤِ) مِثْلَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
(لَفَوْهُ) لَا يَحْسِبُ مِنَ الصَّلَاةِ (فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ بُلُوغِ مِثْلِهِ) مِنْ رَكَعَةٍ أُخْرَى (فَعَلَهُ) فَوْرًا ، فَإِنْ
تَأَخَّرَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى بَلَغَ مِثْلَهُ (تَمَّتْ بِهِ رَكَعَتُهُ) النَّاقِصَةُ (وَتَدَارَكَ
لِلْبَاقِي) مِنْ صَلَاتِهِ (فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْآخِرَةِ سَجْدَهَا وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ أَوْ

من غيرها لزومه ركعة ، وكذا إن شك فيها ، وإن علم في قيام ثنائية ترك سجدة فإن كان جلس بعد سجدة سجدته ، وقيل إن جلس بنية الاستراحة لم يكفيه وإلا فليجلس مطمئناً ثم يسجد ، وقيل يسجد فقط ، وإن علم في آخر رباعية ترك سجدة ثين أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان ، أو أربع فسجدة ثم ركعتان ، أو خمس أو ست فثلاث ، أو سبع فسجدة ثم ثلاث . قلت : يسن إدامة نظره إلى موضع سجوده ، وقيل يكره تغميض عينيه ، وعندي لا يكره ، إن لم يخف ضرراً ، والخشوع وتدبر القراءة والدخول الصلاة بنشاط وفراغ قلب وجعل يديه تحت صدره أخذاً يمينه يساره ، والدعاء في سجوده ، وأن يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه ، وتطويل القراءة الأولى على الثانية في الأصح ، والله كرمها

من غيرها) أى الأخيرة (لزومه ركعة ، وكذا إن شك فيها) يلزمه ركعة ويسجد للسهو في صورتين (وإن علم في قيام ثنائية ترك سجدة) من الأولى (فإن كان جلس بعد سجدة) التى قام عنها (سجد) من قيامه سواء نوى بحلوسه الاستراحة أم لا (وقيل إن جلس بنية الاستراحة لم يكفه ، وإلا) أى وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فليجلس مطمئناً ثم يسجد ، وقيل يسجد فقط) اكتفاء بالقيام عن الجاوس (وإن علم في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان) لأنه ربما كان المتروك سجدة من الأولى جبرت بسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة جبرت بسجدة من الرابعة ، وهكذا في ترك الثلاث (أو) علم ترك (أربع فسجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدين من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة ، فتكمل الأولى بسجدين من الثانية والثالثة ويلغو باقهما ، والرابعة ناقصة سجدة (أو) علم ترك (خمس أو ست) جهل موضعها (فثلاث) من الركعات (أو) علم ترك (سبع فسجدة ثم ثلاث) من الركعات إذ الحاصل له ركعة إلا سجدة ويتصور ذلك بترك طمأنينة أو سجود على متحرك بحركته (قلت : يسن إدامة نظره) أى المصلى (إلى موضع سجوده) في جميع صلاته إلا في حال التشهد عند إشارته بمسحته فينظر إليها (وقيل يكره تغميض عينيه ، وعندي لا يكره أن لم يخف ضرراً) منه على نفسه أو غيره (و) يسن (الخشوع) وفسر بلين القلب وكف الجوارح ، ويستحضر أنه واقف بين يدي ملك الملوك يناجيه وأنه ربما رذ صلاته ولم يقبلها (و) يسن (تدبر القراءة) أى تأملها (و) تدبر (الذكر ، و) يسن (دخول الصلاة بنشاط) وهو عدم الفتور والتواني (وفراغ قلب) من الشواغل الدنيوية (و) يسن (جعل يديه تحت صدره) وفوق سترته في قيامه وبدله (أخذاً يمينه يساره) بأن يقبض يمينه كوع يساره وبعض ساعدها ورسعها (و) يسن (الدعاء في سجوده) ومأثوره أفضل (و) يسن (أن يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه) بأن يجعل بطن راحته وبطن أصابعه على الأرض (و) يسن (تطويل قراءة) الركعة (الأولى على الثانية في الأصح) ومقابله هما سواء (و) يسن (الذكر بعدها) أى الصلاة ، ويسن الدعاء بعدها أيضاً بما أحب من

وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلنَّفْلِ مِنْ مَوْضِعٍ فَرَضِهِ ، وَأَفْضَلُهُ إِلَى بَيْتِهِ ، وَإِذَا صَلَّى وَرَأَاهُمْ نِسَاءً مَكْنُوءًا حَتَّى يَنْصَرِفَنَّ ، وَأَنْ يَنْصَرِفَ فِي جِهَةٍ حَاجَتِهِ ، وَإِلَّا فَيَمِينُهُ ، وَتَبْقِضِي الْقُدُوءَ بِسَلَامٍ الْإِمَامَ فَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَشْتَغِلَ بِدُعَاةٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ يُسَلِّمُ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ عَلَى تَسْلِيمَةٍ سَلَّمَ ثَلَاثِينَ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ .

باب

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ يُعْرِفُهَا الْوَقْتُ ، وَالْإِسْتِقْبَالُ ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا يَنْسُرُهُ وَرُكْبَتُهُ ، وَكَذَا الْأَمَةُ فِي الْأَصْحَ ، وَالْحُرَّةُ مَا سَوَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ ، وَتَحْرُطُهُ مَا تَمَنَعَ إِدْرَاكَ لَوْنِ الْبَشَرَةِ ، وَلَوْ طِينٌ وَمَاءٌ كَثِيرٌ ، وَالْأَصْحَ وَجُوبُ التَّطْيِينِ عَلَى قَائِدِ التَّوْبِ ،

دنيا ودين (و) يس (أن يقتل للنفل من موضع فرضه) وللغرض من موضع نفله (وأفضله) أي الانتقال للنفل (إلى بيته) ولو كان في الحرم (وإذا صلى وراءهم) أي الرجال (نساء مكنوا) قدرا يسيرا يذكرون الله فيه (حتى ينصرفن) ويسن طلق الانصراف عقب سلامه (وأن ينصرف) المصلى (في جهة حاجته، والا) بأن لم يكن له حاجة (فيمينه) أي ينصرف جهة يمينه (وتنقضي القدوة بسلام الامام) التسليمة الأولى، ولا تضر مقارنته فيها (فللأمام) الموافق (أن يشغل بدعاء ونحوه) بعد سلام الامام (ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال (ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم) هو (ثنتين، والله أعلم) بخلاف التشهد الأول لو تركه الامام لا يأتي به .

(باب) بالتنوين في شروط الصلاة وموانعها

(شروط الصلاة خمسة) هي جع شرط ، وهولعة العلامة ، وشرعا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته . أول الخمسة (معرفة الوقت) أي العلم بدخوله أو ظنه بالاحتياط ، فن صلى بغير ذلك لم تصح صلاته وإن صادف الوقت (و) ثانیها (الاستقبال) للقبلة (و) ثالثها (ستر العورة) عن العيون عند القدرة ، فإن عجز صلى عازيا وأتم ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه (وعورة الرجل) أي الذکر ولو صبيا غير مميز (ما بين سترته وركبته) وأما نفس السرة والركبة فليسا من العورة (وكذا الأمة) ولو مبعضة عورتها ما بين السرة والركبة (في الأصح) ومقابلها عورتها ماعدا الوجه والكفين والرأس ، وقيل مالا يبدو منها في حال خدمتها (و) عورة (الحرة) ما سوى الوجه والكفين (ظهرهما وبطنهما إلى السكوعين) (وشرطه) أي الساتر (ما) أي جرم (منع إدراك لون البشرة) لاجتماعهما فتصح الصلاة في الثياب الضيقة لسكنها مكرهة للراة ، وخلاف الأولى للرجل (ولو) كان الساتر هو (طين) (ولو مع وجود غيره من الثياب) (وماء كدر) أوهما كم بخضرة فيصلى فيه ويسجد إن قدر بالمشقة ، والا فله الصلاة عازيا (والأصح وجوب التطيين على قائد التوب) ولو خارج الصلاة ، ومقابل الأصح لا يجب ، ولا يكفي ما يدرك منه لون البشرة

وَيَجِبُ سِتْرُ أَعْلَاهُ وَجَوَانِبِهِ لَا أَسْفَلِهِ ، فَلَوْ رُوِيَتْ عَوْرَتُهُ مِنْ جَنْبِهِ فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ
لَمْ يَكُنْ قَلْبُزْرُهُ ، أَوْ يَشُدُّ وَسَطُهُ ، وَلَهُ سِتْرٌ بَعْضُهَا بِيَدِهِ فِي الْأَصْحَحِّ ، فَإِنْ وَجَدَ كَافِيَ
سَوَاتِينِهِ تَعَيْنَ لَهَا ، أَوْ أَحَدَهُمَا قَبْلَهُ وَقِيلَ دُبْرُهُ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ . وَطَهَارَةُ الْحَدِيثِ ،
فَإِنْ سَبَقَهُ بَطَلَتْ ، وَفِي الْقَدِيمِ يَبْنِي ، وَيَجْزِي أَنْ فِي كُلِّ مُنَاقِضٍ عَرَضٌ بِلَا تَقْصِيرٍ ،
وَتَعَذُّرٌ دَفْعُهُ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ أُمِكنَ أَنْ كَشَفْتَهُ رِيحٌ فَسَتَرَ فِي الْحَالِ لَمْ تَبْطُلْ ، وَإِنْ قَصَرَ
بِأَنْ فَرَّغَتْ مُدَّةُ خُفِّهَا بَطَلَتْ ، وَطَهَارَةُ النَّجَسِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَسْكَنِ ، وَلَوْ أَشْتَبَهَ
طَاهِرٌ وَنَجَسٌ اجْتَهَدَ ، وَلَوْ نَجَسَ بَعْضُ ثَوْبٍ أَوْ بَدَنٍ وَجْهٌ ، وَجَبَ غَسْلُ كُلِّهِ ، فَلَوْ ظَنَّ
طَرَفًا لَمْ يَكْفِ غَسْلُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ نَجَسٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ ، فَلَا أَصَحَّ

كالثوب الرقيق (ويجب ستر أعلاه) أي يجب أن يستر أعلى الثوب (وجوانبه) العورة ، فستر
مصدر مصاف لفاعله (لا أسفله) أي الساتر لها (فلورويت عورته) أي المصلي (من جنبه)
أي طوق قميصه (في ركوع أو غيره لم يكف) الستر به ، وتفسد الصلاة عند حصول الرؤية لأقلها
(فليزوره) أي الساتر (أو يشد وسطه) حتى لا ترى عورته منه ، ولورويت من ذيله لم يضر (وله
ستر بعضه) أي عورته (يده في الأصح) ومقابله لا يصح (فان وجد كافي سواتيه) أي قبله
ودبره (تعين) الستر (لهما) للاتفاق على أنهما عورة (أو) وجد كافي (أحدهما) أي السواتين
(فقبله) يستره وجوبا (وقيل) يستر (دبره) وجوبا (وقيل يتخير) بينهما (و) رابع شروط
الصلاة (طهارة الحدث) الأصغر وغيره (فان سبقه) الحدث غير الدائم (بطلت) صلاته . أما
الدائم كسلس فلا يضر (وفي القديم يبنى) على صلاته فيتطهر ويدخل في الصلاة ويكملها بشرط أن
لا يتكلم لغير حاجة ، وأن يبادر ، وإن أحدث مختارا بطلت صلاته باتفاق (ويجزيان) أي القولان
الجديد والقديم (في كل مناقض) أي مناف للصلاة (عرض بلا تقصير) من المصلي (وتعذر
دفعه في الحال) كحدوث نجاسة على ثوبه أو بدنه (فان أمكن) دفعه في الحال (بأن كشفته ريح
فستر في الحال لم تبطل) صلاته ويغفر هذا العارض اليسير (وان قصر) في دفعه (بأن فرغت
مدة خف فيها) أي الصلاة (بطلت) قطعاً بخلاف ، ولا بد أن يدخل في الصلاة وهو يظن بقاء
المدة إلى فراغه منها فان علم إقضاءها فيها فلا تنعقد (و) خامس الشروط (طهارة النجس) الذي
لا يعنى عنه (في الثوب والبدن والمسكان) فلا تصح صلاته مع شيء من ذلك ولو مع جهله بوجوده
وأما النجس الذي يعنى عنه فلا يضر (ولو اشتبه طاهر ونجس) من نحو ثوبين (اجتهد) فيهما
للصلاة ، فلو اجتهد في تو بين فلم يظهر له شيء صلى عارياً وأعاد (ولو نجس) بفتح الحيم وكسرهما
(بعض ثوب أو بدن) أو مكان (وجهل) ذلك العض (وجب غسل كله) للصحة الصلاة فيه
ولا يجتهد . نعم إذا كان المكان واسعاً عرفاً وتنجس بعضه واشتبه ، فله أن يصلي فيه بلا اجتهد
إلى أن يبقى موضع قدر النجاسة (فلو ظن طرفاً) من ثوب مثلاً أنه نجس والثاني طاهر (لم يكلف
غسله على الصحيح) ومقابله يكفي (ولو غسل نصف) نحو ثوب (نجس ثم) غسل (باقية) فالأصح

أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ بِمَجَاوِرَةٍ طَهَرَ كُلَّهُ ، وَإِلَّا فَغَيْرُ الْمُتَّصِفِ ، وَلَا تَصِيحُ صَلَاةُ مُلَاقٍ
بَعْضُ لِبَاسِهِ نَجَاسَةً ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ ، وَلَا قَابِضٍ طَرَفَ شَيْءٍ عَلَى نَجَسٍ
إِنْ تَحَرَّكَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ جَعَلَهُ تَحْتَ رِجْلِهِ مَحْتًا مُبْلَقًا ، وَلَا
يَضُرُّ نَجَسٌ يُحَازِي صَدْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ وَصَلَ عَظْمُهُ بِنَجَسٍ
لَقَدَّ الطَّاهِرُ مُعَذُّورٌ ، وَإِلَّا وَجَبَ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ظَاهِرًا ، قِيلَ وَإِنْ خَافَ فَإِنْ
مَاتَ لَمْ يُنَزَعْ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيُعْنَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِحْجَارِهِ ، وَلَوْ تَحَلَّى مُسْتَحْجَرًا بَطَلَتْ فِي
الْأَصَحِّ ، وَطَيْنُ الشَّارِعِ الْمُتَّقِنُ نَجَاسَتُهُ يُعْنَى عَنْهُ عَمَّا يَتَعَذَّرُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ غَالِبًا ،
وَيَخْتَلِفُ بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنَ التَّوْبِ وَالْبَدَنِ ،

أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ بِمَجَاوِرَةٍ (عما غسل أولًا طهر كله ، وإلا) بأن لم يغسل معه مجاوره (فغير
المتصِف) طاهر ، والمتصِف نجس فيغسله وحده ، ومقابل الأصح أن التَّوْبَ بهذا الغسل يصير نجسا
فلا يطهر إلا بغسله دفعة (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه) أو بدنه (نجاسة وإن لم يتحرك
بحركته) كطهرف عمامته الطويلة (ولا) تصح صلاة نحو (قابض طرف شيء) كجبل طرفه بيده
وطرفه الآخر موصوع (على نجس أن تحرك) ذلك الشيء السكائن على النجس بحركته (وكذا
إن لم يتحرك) بها (في الأصح) فتبطل صلاته ، ومقابله تصح إن لم يتحرك بحركته (فلوجهه)
أي طرف الشيء الموصوع طرفه الآخر على نجس (تحت رجليه) ولم يقبض على طرفه (محت)
صلاته (مطلقا) أي سواء تحرك بحركته أم لا (ولا يضر نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود)
وعبرهما ولم يلاقه (على الصحيح) ومقابله يضر (ولو وصل عظمه بنجس) من العظم (لفقد
الطاهر) الصالح للوصل واحتياجه للوصل (فمعدور) فتصح صلاته معه ولا يلزمه نزعه إذا وجد
الطاهر (وإلا) أي بأن وصله به مع وجود الطاهر الصالح أو بغير احتياج للوصل (وجب نزعه)
عليه (إن لم يخف ضررا ظاهرا) وهو ما يبيح التيمم ولا تصح صلاته معه (قيل) ويجب نزعه
أيضا (وإن خاف) ضررا (فإن مات) من وجب عليه النزاع (لم ينزع على الصحيح) ومقابله
ينزع ، والبوشم وهو غرز الجلد بالابرة حتى يخرج الدم . ثم يذّر عليه نحو نيلة ليزرق حرام يجب إزالته
إن فعله بعد البلوغ إن لم يخف ضررا يبيح التيمم ، فإن خاف لم تجب ، وتصح صلاته وإمامته ولا
ينجس ما وضع فيه يده (ويعني عن) الأثر الباقي في (محل استنجاره) أي استنجائه بالحجر ،
ولو عرق ما لم يجاوز محل الاستنجاء (ولو جلى) في الصلاة (مستنجرا) أو حيوانا متنجسا المنقذ
بمخرج الخارج (بطلت) صلاته (في الأصح) ومقابله لا تبطل . وكذلك تبطل إذا قبض المصلي على
شيء من بدن المستجمر أو ثيابه أو قبض المستجمر على شيء من بدن المصلي أو ثيابه (وطين الشارع
المتيقن نجاسته يعني عنه عما يتعذر الاحتراز منه غالبا) أي عن القدر الذي يشق الاحتراز عنه
وهو ما لا ينسب صاحبه إلى سقطة أو قلة تحفظ (ويختلف) أي العفو في الطين المذكور (بالوقت وموضعه
من التوب والبدن) فيعني في زمن الشتاء عما لا يعنى عنه في زمن الصيف ، ويعني في الذيل والرجل

وَعَنْ قَلِيلٍ دَمِ الْبَرَاغِيثِ ، وَوَنِيمِ الذَّنَابِ ، وَالْأَصْحُ لَا يُعْنَى عَنْ كَثِيرِهِ ، وَلَا قَلِيلِهِ
 أَنْتَشَرَ بَعْرَقُ ، وَتُعْرَفُ الْكَثْرَةُ بِالْعَادَةِ . قُلْتُ : الْأَصْحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ الْعَفْوُ مُطْلَقًا ، وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ . وَدَمُ الْبَثَرَاتِ كَالْبَرَاغِيثِ ، وَقِيلَ إِنَّ عَصْرَهُ فَلَا ، وَالْأَسْمَامِيلُ وَالْقُرُوحُ ،
 وَمَوْضِعُ الْقَصْدِ ، وَالْحِجَامَةُ قَيْلٌ كَالْبَثَرَاتِ ، وَالْأَصْحُ إِنْ كَانَ مِثْلَهُ يَدُومُ غَالِبًا
 فَكَالْأَسْتِحْضَاةِ وَإِلَّا فَكَلِمَةُ الْأَجْنَبِيِّ فَلَا يُعْنَى ، وَقِيلَ يُعْنَى عَنْ قَلِيلِهِ . قُلْتُ : الْأَصْحُ
 أَنَّهُمَا كَالْبَثَرَاتِ ، وَالْأَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلٍ دَمِ الْأَجْنَبِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْقَيْحُ ،
 وَالصَّدِيدُ كَالدَّمِ ، وَكَذَا مَاءُ الْقُرُوحِ وَالْمُتَنْفِطُ الَّذِي لَهُ رِيحٌ ، وَكَذَا فِي بِلَا رِيحٍ فِي
 الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ طَهَارَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ صَلَّى بِنَجَسٍ لَمْ يَعْلَمْهُ وَجَبَ الْقَضَاءُ
 فِي الْجَدِيدِ ، وَإِنْ عَلِمَ ثُمَّ نَسِيَ وَجَبَ الْقَضَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ .
 [فُصِّلَ] تَبْطُلُ بِالنُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ ، وَكَذَا مَدَّةٌ بَعْدَ حَرْفٍ فِي
 الْأَصْحِ ، وَالْأَصْحُ أَنْ التَّنَحُّنَحَ :

عما لا يعنى عنه في الكم واليد ، وأما الطين الذي لا تتيقن نجاسته ولو غلب على الظن النجاسة ،
 فالأصح طهارته (و) يعنى (عن قليل دم البراغيث) ونحوها كالقمل (وونيم) أى ذرق (الذباب
 والأصح لا يعنى عن كثيره ولا) عن (قليل انتشر بعرق ، وتعرف الكثرة) والقلة (بالعادة . قلت :
 الأصح عند المحققين العفو مطلقا) أى قلّ أو أكثر انتشر بعرق أم لا (والله أعلم) وهذا في ثوب
 ملبوس لم يصبه الدم بفعله ، وأما لو فرش الثوب للصلاة أو لبس ثوبا قتل القمل فيه فلا يعنى الاذن
 القليل (ودم البثرات) جمع بثرة ، وهى خراج صغير (كالبراغيث) أى كدمها في العفو عن
 قليله وكثيره مالم يكن بفعله فيعنى عن قليله (وقيل إن عصره فلا) يعنى عنه (والسماويل والقروح)
 أى أثر الجراحات (وموضع القصد والحجامة . قيل كالبثرات) فيعنى عن قليله وكثيره (والأصح
 ان كان مثله يدوم غالبا فكالاستحاضة) فيجب الاحتياط له بقدر المكان بإزالة ما أصاب وعصب
 محلّ خروجه ، ويعنى عما يشق (والا) بأن كان لا يدوم (فكدم الأجنبى فلا يعنى) عن شيء
 منه (وقيل يعنى عن قليله) كما قيل بذلك في دم الأجنبى (قلت : الأصح أنها) أى دماء السماويل
 وما بعدها (كالبثرات) فيعنى عن قليله وكثيره مالم يكن بفعله أو انتقل عن محله فيعنى عن قليله
 (والأظهر العفو عن قليل دم الأجنبى ، والله أعلم) والقليل ما يعده الناس عفوا (والقيح والصدید
 كالدم) فى التفصيل (وكذا ماء القروح والمتنفط الذى له ريح) كالدم (وكذا بلا ريح فى الأظهر)
 ومقابلته أنه طاهر (قلت : المذهب طهارته) أى ماء القروح الذى لا ريح له (والله أعلم ، ولو صلى
 بنجس لم يعلمه وجب القضاء فى الجديد) وفى القديم لا يجب ، واختاره فى المجموع (وان علم
 بالنجس) ثم نسى (فصل) وجب القضاء على المذهب (والطريق الثانى فى وجوبه القولان .
 [فصل] فى مبطلات الصلاة (تبطل بالنطق بحرفين) أفهما أم لا (أو حرف مفهم) كنى
 من الوقاية (وكذا مدّة بعد حرف فى الأصح) ومقابلته لا تبطل بالمدّة (والأصح أن التنحّيح

وَالضَّحِكُ، وَالْبُكَاءُ، وَالْأَنِينُ، وَالتَّنْفِخُ إِنْ ظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ بَطَلَتْ، وَإِلَّا فَلَا،
وَيُعْذَرُ فِي سِيرِ الْكَلَامِ إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ، أَوْ نَسِيَ الصَّلَاةَ، أَوْ جَهَلَ تَحْرِيمَهُ إِنْ قَرُبَ
عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ، لَا كَثِيرُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَفِي التَّنَحُّنِ وَنَحْوِهِ لِلْغَلْبَةِ وَتُعْذَرُ الْقِرَاءَةُ،
لَا الْجَهْرُ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ أُكْرِهَ عَلَى الْكَلَامِ بَطَلَتْ فِي الْأَظْهَرِ، وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمِ
الْقُرْآنِ بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ كَمَا يَحْتَاجُ خِذَ الْكِتَابِ إِنْ قَصَدَ مَعَهُ قِرَاءَةً لَمْ تَبْطُلْ، وَإِلَّا بَطَلَتْ،
وَلَا تَبْطُلُ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ إِلَّا أَنْ يُخَاطَبَ كَقَوْلِهِ لِعَاطِسٍ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَلَوْ سَكَتَ
طَوِيلًا بِلا غَرَضٍ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ، وَيَسْنُ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ كَتَنَبِيهِ إِمَامِيهِ، وَإِذْنِهِ
لِدَاخِلٍ، وَإِنْ ذَاكَ أَعْمَى أَنْ يُسَبِّحَ، وَتُصَفَّقُ الْمَرْأَةُ بِضَرْبِ الْيَمِينِ عَلَى ظَهْرِ الْيَسَارِ،
وَلَوْ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا إِنْ كَانَ مِنْ جَنْبِهَا بَطَلَتْ إِلَّا أَنْ يَنْتَشِيَ، وَإِلَّا فَتَبْطُلُ
بِكَثِيرِهِ، لَا قَلِيلِهِ،

والضحك والبكاء والأنين والتنفخ إن ظهر به حرفان بطلت وإلا فلا) تبطل ، ومقابل الأصح لا
تبطل بذلك مطلقا (ويعذر في سير الكلام) عرفا (إن سبق لسانه) اليه (أو نسي الصلاة)
أي نسي أنه فيها (أو جهل تحريمه) أي الكلام فيها (إن قرب عهده بالإسلام) أو نشأ بعيدا
عن العلماء (لا) يعذر في (كثيره في الأصح) ومقابلة يسوى بين القليل والكثير في العذر
(و) يعذر (في التنحن ونحوه) كالسعال والعطاس وإن ظهر به حرفان (للغلبة) راجع
للجميع : أي وكان قليلا عرفا (وتعذر القراءة) راجع للتنحن ، ومثلها كل قول واجب ، ولا
يتقيد في هذا بقلة ولا بكثرة بل بقدر الحاجة (لا) إذا كان محتاجا إلى التنحن لأجل (الجهر
في الأصح) فتبطل الصلاة بالتنحن له ، ومقابل الأصح يعذر في التنحن له (ولو أكره على
الكلام) اليسير (بطلت) صلاته (في الأظهر) ومقابلة لا تبطل (ولو نطق بنظم القرآن بقصد
التفهم : كما يحى خذ الكتاب) مفهما به من استأذنه في أخذ شيء أن يأخذه (أن قصد معه)
أي التفهم (قراءة لم تبطل ، والا) بأن قصد التفهم فقط أو أطلق (بطلت) الصلاة ، وهذا
التفصيل يجري في الفتح على الإمام والجهر بالتكبير أو التسميع للبلغ والإمام (ولا تبطل بالذكر
والدعاء) وإن لم يندب (إلا أن يخاطب ، كقوله لعاطس : يرحمك الله) ولو كان الخطاب لما لا
يعقل ، أو لميت إلا أن يكون الخطاب لله ، فلا تبطل به (ولو سكت طويلا) في غير ركن قصير
(بلا غرض لم تبطل في الأصح) ومقابلة تبطل (ويسن لمن نابه شيء كتنبيه إمامه) لسهو
(وإذنه لداخل وإنذاره أعمى أن يسبح ، وتصفق المرأة بضرب اليمين على ظهر اليسار) أو عكسه
غير قاصدة اللعب (ولو فعل في صلاته غيرها) أي فعل فيها غير ما شرع فيها (أن كان)
المفعول (من جنبها بطلت) لكن لو جلس من اعتداله قدر جلسة الاستراحة أو جلس من
سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه لم يضر ، بخلاف نحو الركوع (إلا أن ينسى) فلا يضر
(والا) أي وإن لم يكن المفعول من جنبها كالمشي (فتبطل بكثيره) ولو سهوا (لا قليله) ولو

وَالْكَثْرَةُ بِالْعُرْفِ ، فَالْخَطْوَتَانِ أَوْ الضَّرْبَتَانِ قَلِيلٌ ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِنْ تَوَالَتْ ، وَتَبْطُلُ
بِالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةِ ، لَا الْحَرَكَاتِ الْخَفِيفَةَ الْمُتَوَالِيَةَ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ فِي سُبْحَةٍ ، أَوْ حَكٍّ فِي
الْأَصْحَحِ ، وَسَهْوُ الْفِعْلِ الْكَثِيرِ كَمَنْدِهِ فِي الْأَصْحَحِ ، وَتَبْطُلُ بِقَلِيلِ الْأَكْلِ . قُلْتُ : إِلَّا
أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا ، أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيْمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ سُكْرَةٌ فَبَلَغَ ذَوْبَهَا
بَطَلَتْ فِي الْأَصْحَحِ ، وَيَسْنُ لِلْمُصَلِّيِ إِلَى جِدَارٍ ، أَوْ سَارِيَةٍ ، أَوْ عَصَا مَغْرُورَةٍ ، أَوْ بَسَطَ مُصَلًّى ،
أَوْ خَطَّ قِبَالَتَهُ دَفْعَ الْمَارِ ، وَالصَّحِيحُ تَحْرِيمُ الْمُرُورِ حِينَئِذٍ . قُلْتُ : يُكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ
لِلْحَاجَةِ ، وَرَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ وَكَفُّ شَعْرِهِ ، أَوْ تَوْبِهِ ، وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى فَمِهِ بِلا حَاجَةٍ ،
وَالْقِيَامُ عَلَى رِجْلٍ ، وَالصَّلَاةُ حَاقِنًا أَوْ حَاقِبًا ،

عَمْدًا (وَالْكَثْرَةُ) وَالْقَلَّةُ (بِالْعُرْفِ) فَمَا يَمْتَدُّ النَّاسُ قَلِيلًا فَهُوَ قَلِيلٌ (فَالْخَطْوَتَانِ أَوْ الضَّرْبَتَانِ
قَلِيلٌ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِنْ تَوَالَتْ) سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ جِسِّ كَثَلَاتِ خُطُوتٍ ، أَوْ أَجْنَاسٍ : تَخْطُوتُ
وَضَرْبَةُ وَخَلْعُ نَعْلٍ (وَتَبْطُلُ بِالْوُثْبَةِ) أَيْ الْقَفْزَةِ (الْفَاحِشَةُ) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ لِأَنَّ الْوُثْبَةَ لَا تَكُونُ
إِلَّا فَاحِشَةً (لَا الْحَرَكَاتِ الْخَفِيفَةَ الْمُتَوَالِيَةَ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ) مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ كَفِّهِ (فِي سُبْحَةٍ
أَوْ حَكٍّ) أَوْ تَحْرِيكِ لِسَانِهِ أَوْ أَجْفَانِهِ . وَأَمَّا إِنْ حَرَّكَ كَفَّهُ مَعَ أَصَابِعِهِ مِثْلَ مَا فَتَبْطُلُ بِالثَّلَاثِ
(فِي الْأَصْحَحِ) وَمُقَابَلَهُ تَبْطُلُ (وَسَهْوُ الْفِعْلِ الْكَثِيرِ كَمَنْدِهِ) فِي بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالْكَثِيرِ مِنْهُ (فِي الْأَصْحَحِ)
وَمُقَابَلَهُ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْفِعْلِ سَهْوٌ لَا يَبْطُلُ (وَتَبْطُلُ بِقَلِيلِ الْأَكْلِ) بِالضَّمِّ : أَيْ الْمَأْكُولِ .
(قُلْتُ : إِنْ كَانَ يَكُونُ نَاسِيًا) لِلصَّلَاةِ (أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيْمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَمَّا الْكَثِيرُ فَتَبْطُلُ بِهِ بِخِلَافِ
الصَّوْمِ ، وَمَرْجِعُ الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ الْعُرْفُ (فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ سُكْرَةٌ فَلَع) بِكسر اللام وَفَتْحِهَا (ذَوْبَهَا
بَطَلَتْ فِي الْأَصْحَحِ) وَمُقَابَلَهُ لَا تَبْطُلُ ، فَالتَّوَقُّعُ عَنِ الْمَفْعَلِ شَرْطُ كَالْتَّوَقُّعِ عَنِ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ (وَيَسْنُ
لِلْمُصَلِّيِ) إِذَا تَوَجَّهَ (إِلَى جِدَارٍ أَوْ سَارِيَةٍ) عَلَى جِهَةِ السَّنَةِ فِي السُّترةِ (أَوْ عَصَا مَغْرُورَةٍ)
عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْجِدَارِ وَالسَّارِيَةِ (أَوْ بَسَطَ مُصَلًّى) كَسَجَادَةٍ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْعَصَا (أَوْ خَطَّ قِبَالَتَهُ)
أَيْ تَجَاهَهُ خَطًّا طَوِيلًا فِيمَا بَيْنَ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَمَوْقِفِ الْمُصَلِّيِ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْمُصَلِّيِ ، فَإِذَا فَعَلَ بِالسَّنَةِ
كَذَلِكَ سَنَةً (دَفْعَ الْمَارِ) بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا (وَالصَّحِيحُ تَحْرِيمُ الْمُرُورِ حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ سَنَ
الدَّفْعِ ، وَهُوَ إِذَا تَوَجَّهَ لِمَا تَقْدَمُ وَلَمْ يَقْصُرِ الْمُصَلِّيُ بِوُقُوفِهِ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَلَمْ يَتْبَاعِدْ عَنِ السُّترةِ
فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ ذَلِكَ لَمْ يَحْرَمِ الْمُرُورُ ، وَلَكِنْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ . (قُلْتُ : يَكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ) بِوَجْهِهِ
فِي الصَّلَاةِ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً (لَا لِحَاجَةٍ) وَأَمَّا مَا فَلَا يَكْرَهُ (وَ) يَكْرَهُ (رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ)
وَلَوْ أَعْمَى ، وَيَكْرَهُ نَظْرُ مَا يَلْهَى عَنِ الصَّلَاةِ (وَ) يَكْرَهُ (كَفُّ شَعْرِهِ أَوْ تَوْبِهِ) فَيَكْرَهُ أَنْ
يُصَلِّيَ وَشَعْرُهُ مَرْدُودٌ تَحْتَ عِمَامَتِهِ أَوْ تَوْبُهُ أَوْ كَفُّ شَعْرِهِ (وَ) يَكْرَهُ (وَضْعُ يَدِهِ عَلَى فَمِهِ بِلا حَاجَةٍ)
فَإِنْ كَانَ لَهَا كَمَا إِذَا تَنَاقَبَ فَانَّهُ لَا يَكْرَهُ بَلْ يَسْتَحِبُّ (وَ) يَكْرَهُ (الْقِيَامُ عَلَى رِجْلٍ) وَاحِدَةً
(وَ) تَكْرَهُ (الصَّلَاةُ حَاقِنًا) أَيْ مَدَافِعًا لِلْيَوْمِ (أَوْ حَاقِبًا) أَيْ مَدَافِعًا لِللَّيْلِ ، أَوْ خَازِقًا : أَيْ

أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ ، وَأَنْ يَبْصُقَ قَبْلَ وَجْهِهِ ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى خَاصِرَتَيْهِ ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي رُكُوعِهِ ، وَالصَّلَاةُ فِي الْحَمَّامِ ، وَالطَّرِيقِ ، وَالْمَرْبَلَةِ ، وَالْكَنِيسَةِ ، وَعَطْنِ الْأَيْلِ ، وَالْقَبْرِ الطَّاهِرَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب

مُجُودُ السُّهُوِّ سُنَّةٌ عِنْدَ تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ ، أَوْ فِعْلٍ مَنْهِيٍّ عَنْهُ ، فَلَا أَوَّلَ لَهُ إِنْ كَانَ رُكْنًا وَجَبَ تَدَارُكُهُ ، وَقَدْ يُشْرَعُ السُّجُودُ كَزِيَادَةٍ حَصَلَتْ بِتَدَارُكِ رُكْنٍ كَمَا سَبَقَ فِي التَّرْتِيبِ ، أَوْ بَعْضًا وَهُوَ الْقُنُوتُ أَوْ قِيَامُهُ ، أَوِ التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ ، أَوْ قُعُودُهُ وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ سَجْدَةٌ ، وَقِيلَ إِنْ تَرَكَ

مَدَافِعًا لِلرَّجْحِ ، أَوْ حَاقًا : أَى مَدَافِعًا لَهَا (أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ) أَى يَشْتَاقُهُ (د) يَكْرَهُ (أَنْ يَبْصُقَ قَبْلَ وَجْهِهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ) وَيَكْرَهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ جِهَةَ الْقِبْلَةِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ (د) يَكْرَهُ (وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى خَاصِرَتَيْهِ) لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ أَوْ حَاجَةٍ (د) تَكْرَهُ (الْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ) عَنْ الظَّهْرِ (فِي رُكُوعِهِ) وَخَفْضِ الرَّأْسِ مَكْرُوهٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مَبَالَغَةٍ (د) تَكْرَهُ (الصَّلَاةُ فِي الْحَمَّامِ) وَلَوْ فِي مَسْلُخَةٍ (د) فِي (الطَّرِيقِ) إِذَا كَانَ فِي الْبَنِيَانِ . وَأَمَّا فِي الْبَرِيَةِ فَلَا تَكْرَهُ (د) تَكْرَهُ (فِي الْمَرْبَلَةِ) مَوْضِعَ الزَّيْلِ (د) فِي (الْكَنِيسَةِ) مَعْبَدُ النَّصَارَى ، وَفِي الْبَيْعَةِ مَعْبَدُ الْيَهُودِ ، وَفِي كُلِّ مَعْبَدٍ لِلشِّرْكِ (د) فِي (عَطْنِ الْأَيْلِ) وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَنْحَى إِلَيْهِ الْأَيْلُ الشَّارِبَةُ لِيشْرَبَ غَيْرَهَا (د) تَكْرَهُ فِي (الْمَقْبَرَةِ الطَّاهِرَةِ) أَى الَّتِي لَمْ تَنْبُسْ ، وَأَمَّا الَّتِي نَبَسَتْ فَلَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا لِغَيْرِ حَائِلٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَيَكْرَهُ اسْتِقْبَالَ الْقَبْرِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا قُبِرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَذَا قَبْرُ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَيَحْرَمُ .

(باب) فِي مَقْتَضَى سَجُودِ السُّهُوِّ وَحُكْمِهِ وَمَحَلِّهِ

(سَجُودُ السُّهُوِّ) فِي الصَّلَاةِ (سُنَّةٌ عِنْدَ تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ أَوْ فِعْلٍ مَنْهِيٍّ عَنْهُ) فِيهَا وَلَوْ بِالْشَّكِّ (فَلَا أَوَّلَ) وَهُوَ تَرْكِ الْمَأْمُورِ بِهِ (أَنْ كَانَ رُكْنًا وَجَبَ تَدَارُكُهُ) بِفِعْلِهِ (وَقَدْ يُشْرَعُ) مَعَ تَدَارُكِهِ (السُّجُودُ كَزِيَادَةٍ حَصَلَتْ بِتَدَارُكِ رُكْنٍ) كَمَا إِذَا سَهَا عَنْ الرُّكُوعَ وَسَجَدَ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ يَتَدَارَكُ الرُّكُوعَ وَلَكِنْ يَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ لِزِيَادَةِ السُّجُودِ (كَمَا سَبَقَ فِي التَّرْتِيبِ) وَقَدْ لَا يُشْرَعُ السُّجُودُ كَمَا إِذَا تَرَكَ السَّلَامَ ثُمَّ تَذَكَّرَ عَنْ قُرْبٍ (أَوْ) كَانَ الْمُتَوَكِّفُ (بَعْضًا ، وَهُوَ الْقُنُوتُ) الرَّائِبُ قُنُوتُ الصَّبْحِ وَقُنُوتُ الْوُتْرِ فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ ، وَتَرَكَ بَعْضَ الْقُنُوتِ كَتَرَكَ كَلِمَةً (أَوْ قِيَامَهُ) أَى الْقُنُوتِ (أَوِ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ) وَتَرَكَ بَعْضَهُ كَتَرَكَ كَلِمَةً (أَوْ قُعُودَهُ) أَى التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ (وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ) أَى التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ (فِي الْأَظْهَرِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ فِيهِ ، وَمُقَابَلَةٌ لَا يَسْجُدُ لِتَرْكِهَا فِيهِ (سَجْدَةً) لِتَرْكِ الْمَذْكُورَاتِ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا (وَقِيلَ إِنْ تَرَكَ) شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ

عَمْدًا فَلَا . قُلْتُ : وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ حَيْثُ سَنَّاها ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ : وَلَا تُجْبَرُ سَائِرُ
السَّنَنِ . وَالثَّانِي : إِنْ لَمْ يَبْطُلْ عَمْدُهُ كَالْإِتْنَتَيْنِ وَالْخَطْوَتَيْنِ لَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِهِ ، وَإِلَّا سَجَدَ
إِنْ لَمْ تَبْطُلْ لِسَهْوِهِ كَكَلَامٍ كَثِيرٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَطْوِيلُ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ يُبْطِلُ عَمْدَهُ فِي
الْأَصَحِّ فَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ ، فَالْإِعْتِدَالُ قَصِيرٌ وَكَذَا الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ،
وَلَوْ نَقَلَ رُكْنًا قَوْلِيًّا كَفَاتِحَةً فِي رُكُوعٍ أَوْ تَشَهُّدٍ لَمْ يَبْطُلْ بِعَمْدِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَسْجُدُ
لِسَهْوِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَلَى هَذَا تُسْتَنْتَى هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَوْلِنَا : مَا لَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ لَا سَجُودَ
لِسَهْوِهِ ، وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ فَدَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ لَمْ يَتْبَلْ لَهُ ، فَإِنْ عَادَ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ
بَطَلَتْ ، أَوْ نَاسِيًّا فَلَا ، وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ ، أَوْ جَاهِلًا فَكَذَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْمَأْمُومِ الْعَوْدُ
يُتَابَعُهُ إِمَامُهُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ تَذَكَّرَ

(عمدا فلا) يسجد . (قلت : وكذا الصلاة على الآل) يسجد لتركها (حيث سنّاها والله أعلم) وذلك
بعد التشهد الأخير وبعد القنوت ، حملة الأبعاض التي ذكرها ستة : القنوت ، وقيامه ، والتشهد
الأول ، وقعوده ، والصلاة على النبي ﷺ بعده وعلى الآل بعد الأخير ، ويزاد عليها الصلاة والسلام
على النبي ﷺ وآله وصحبه بعد القنوت ، فهذه ستة آخر (ولا تجبر سائر السنن) أي باقيها إذا
تركت بالسجود (والثاني) وهو فعل المنهي عنه (ان لم يبطل عمده كالإتنتين والخطوتين لم
يسجد لسهوه ، والا) بأن أبطل عمده ركوع أو سجود زائدتين (سجد) لسهوه (ان لم يبطل
بسوهو ككلام كثير) والتثيل بذلك (في الأصح) وقد تقدم أن مقابله يقول : لا تبطل بالكلام
الكثير سهوا (وتطويل الركن القصير يبطل عمده في الأصح فيسجد لسهوه) ومقابل الأصح
لا يبطل عمده ويسجد لسهوه (فالإعتدال قصير ، وكذا الجلوس بين السجدين) قصير (في
الأصح) ومقابله أنه طويل (ولو نقل ركنا قوليا) غير سلام واحرام إلى ركن طويل (كفاتحة
في ركوع أو تشهد لم تبطل بعنده) بخلاف نقل الركن الفعلي (في الأصح) ومقابله تبطل . أما
نقل السلام ، وكذا تكبيرة الاحرام فيبطل (و) مع ذلك (يسجد لسهوه) ولعمده أيضا (في
الأصح) ومقابله لا يسجد (وعلى هذا) أي الأصح (تستثنى هذه الصورة من قولنا ما لا يبطل
عمده لا سجود لسهوه) وهناك مسائل غيرها (ولو سى التشهد الأول فدكره بعد انتصابه لم
يعد له) أي يحرم عليه العود (فان عاد عالما بتحريمه بطلت ، أو ناسيا) أنه في الصلاة (فلا
تبطل) (ويسجد لسهوه ، أو جاهلا) بالتحريم (فكذا) لا تبطل (في الأصح) ويلزمه القيام
عند العلم ، ومقابل الأصح تبطل لتقصيره ، وهذا في غير المأموم . أما هو فلا يتخلف عن إمامه
فان تخلف بطلت (وللمأموم) اذا انتصب ناسيا وجلس امامه للتشهد الأول (العود لمناعة امامه
في الأصح) ومقابله ليس له العود بل ينتظر مامه قائما (قلت : الأصح وجوبه) أي العود
(والله أعلم) فان لم يعد بطلت صلاته اذا لم ينو المفارقة . أما اذا تعمد المأموم الترك فلا يلزمه العود
بل يسن ، ولو ركع قبل إمامه ناسيا تخبر بين العود والانتظار ، أو عامدا سن له العود (ولو تذكر

قَبْلَ اَنْتَصَابِهِ عَادَ لِلتَّشَهُّدِ ، وَيَسْجُدُ اِنْ كَانَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ ، وَلَوْ نَهَضَ عَمْدًا فَعَادَ
بَطَلَتْ اِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ ، وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا فَذَكَرَهُ فِي سُجُودِهِ لَمْ يَعُدْ لَهُ أَوْ قَبْلَهُ
عَادَ ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ اِنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّكَعِ ، وَلَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ سَجْدَةٍ ، أَوْ ارْتِكَابِ
مَنْهِيٍّ فَلَا ، وَلَوْ سَهَا وَشَكَّ هَلْ سَجَدَ فَلْيَسْجُدْ ، وَلَوْ شَكَّ أَصَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا أَوْ بَرَكَةً
وَسَجْدَةً ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَسْجُدُ وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ ، وَكَذَا حُكْمُ مَا يُصَلِّيهِ
مُتَرَدِّدًا وَاحْتِمَالُ كَوْنِهِ زَائِدًا ، وَلَا يَسْجُدُ لِمَا يَجِبُ بِكُلِّ حَالٍ إِذَا زَالَ شَكُّهُ ، مِثَالُهُ
شَكٌّ فِي الثَّلَاثَةِ أَثَلَاثَةٌ هِيَ أَمْ رَابِعَةٌ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ ، أَوْ فِي الرَّابِعَةِ سَجَدَ ، وَلَوْ
شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ فَرَضٍ لَمْ يُؤْثَرِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَسَهْوُهُ حَالٌ قُدُوتِهِ يَحْتَمِلُهُ إِمَامُهُ ،
فَلَوْ ظَنَّ سَلَامَهُ فَسَلَّمَ فَبَانَ خِلَافُهُ سَلَّمَ مَعَهُ وَلَا سَجُودَ ، وَلَوْ ذَكَرَ فِي تَشَهُّدِهِ تَرْكَ رُكْنٍ
غَيْرِ النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرَةِ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ إِلَى رُكْنَتِهِ وَلَا يَسْجُدُ ، وَسَهْوُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ
لَا يَحْتَمِلُهُ ، فَلَوْ سَلَّمَ الْمُسْبِقُ بِسَلَامِ إِمَامِهِ بَنَى وَسَجَدَ ،

قَبْلَ اَنْتَصَابِهِ (سَعَدَ لِتَشَهُّدِ الْأَوَّلِ (عَادَ لِلتَّشَهُّدِ)) أَيْ جازَ لَهُ ذَلِكَ (وَيَسْجُدُ) لِلسَّهْوِ (اِنْ
كَانَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ) مِنْهُ إِلَى الْقُعُودِ . أَمَّا إِذَا كَانَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ أَوْ عَلَى السَّوَاءِ فَلَا يَسْجُدُ
(وَلَوْ نَهَضَ عَمْدًا فَعَادَ بَطَلَتْ اِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ) مِنَ الْقُعُودِ (وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا فَذَكَرَهُ فِي
سُجُودِهِ لَمْ يَعُدْ لَهُ أَوْ قَبْلَهُ) أَيْ السَّجُودَ بِأَنَّهُ لَمْ يَضَعْ جَمِيعَ أَعْضَاءِ السَّجُودِ (عَادَ) أَيْ جازَ لَهُ
الْعُودَ (وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ اِنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّكَعِ) أَيْ أَقْلَ الرُّكُوعِ (وَلَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ) مَعِينِ
كَقُنُوتِ (سَجْدَةٍ) لِلسَّهْوِ (أَوْ) شَكَّ فِي (ارْتِكَابِ مَنْهِيٍّ) عَنْهُ (فَلَا) يَسْجُدُ (وَلَوْ سَهَا
وَشَكَّ هَلْ سَجَدَ) لِلسَّهْوِ أَوْ لَا (فَلْيَسْجُدْ ، وَلَوْ شَكَّ أَصَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا أَوْ بَرَكَةً وَسَجْدَةً)
لِلسَّهْوِ ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَى ظَنِّهِ وَلَا إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِ مَا لَمْ يَبْلُغُوا حَدَّ التَّوَاتُرِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَسْجُدُ وَإِنْ
زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ) بِأَنَّهُ تَذَكَّرَ أَنَّهَا رَابِعَةٌ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يُعْتَبَرُ التَّرَدُّدُ بَعْدَ زَوَالِهِ (وَكَذَا
حُكْمُ مَا يَصْلِيهِ مُتَرَدِّدًا وَاحْتِمَالُ كَوْنِهِ زَائِدًا) أَنَّهُ يَسْجُدُ وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ (وَلَا يَسْجُدُ لِمَا يَجِبُ
بِكُلِّ حَالٍ إِذَا زَالَ شَكُّهُ ، مِثَالُهُ شَكٌّ فِي الثَّلَاثَةِ) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (أَثَلَاثَةٌ هِيَ أَمْ رَابِعَةٌ ، فَتَذَكَّرَ
فِيهَا) أَيْ الثَّلَاثَةَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ إِلَى الرَّابِعَةِ (لَمْ يَسْجُدْ ، أَوْ) تَذَكَّرَ (فِي الرَّابِعَةِ سَجَدَ) لِتَرَدُّدِهِ
أَنَّهَا رَابِعَةٌ أَوْ خَامِسَةٌ (وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ فَرَضٍ) غَيْرِ نِيَّةٍ وَتَكْبِيرَةٍ إِسْرَافٍ (لَمْ يُؤْثَرِ
عَلَى الْمَشْهُورِ) أَمَّا إِذَا شَكَّ فِي النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ فَانَّهُ تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ ، وَمُقَابِلُ الْمَشْهُورِ يُؤْثَرُ
الشَّكُّ بَعْدَ السَّلَامِ كَمَا فِي صِلَابِ الصَّلَاةِ (وَسَهْوُهُ) أَيْ الْمَأْمُومِ (حَالٌ قُدُوتِهِ يَحْتَمِلُهُ إِمَامُهُ ، فَلَوْ ظَنَّ
سَلَامَهُ) أَيْ الْإِمَامَ (فَسَلَّمَ فَبَانَ خِلَافُهُ) أَيْ خِلَافَ ظَنِّهِ (سَلَّمَ مَعَهُ ، وَلَا سَجُودَ) إِسْهَوَهُ (وَلَوْ
ذَكَرَ) الْمَأْمُومِ (فِي تَشَهُّدِهِ تَرْكَ رُكْنٍ غَيْرِ النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرَةِ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ إِلَى رُكْنَتِهِ ، وَلَا
يَسْجُدُ) وَأَمَّا لَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ الرُّكْنِ الْمَذْكُورِ فَانَّهُ يَأْتِي بِهِ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ (وَسَهْوُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ لَا
يَحْتَمِلُهُ) إِمَامُهُ (فَلَوْ سَلَّمَ الْمُسْبِقُ بِسَلَامِ إِمَامِهِ بَنَى وَسَجَدَ) بِنَاءً مَا لَوْ سَجَدَ مَعَهُ لَمْ يَسْجُدْ

وَيَلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ ، فَإِنْ سَجَدَ لَزِمَهُ مُتَابَعَتُهُ ، وَإِلَّا فَتَسَحَّدُ عَلَى النَّصِّ ، وَلَوْ اقْتَدَى مَسْبُوقٌ بِمَنْ سَهَا بَعْدَ اقْتِدَائِهِ وَكَذَا قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْجُدُ مَعَهُ ، ثُمَّ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ سَجَدَ آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسِهِ عَلَى النَّصِّ ، وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ كَثُرَ سَجْدَتَانِ كَسُجُودِ الصَّلَاةِ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَحَلَّهُ بَيْنَ تَشْهِيدِهِ وَسَلَامِهِ ، فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا فَاتَ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ سَهْوًا وَطَالَ الْفَصْلُ فَاتَ فِي الْجَدِيدِ ، وَإِلَّا فَلَا عَلَى النَّصِّ ، وَإِذَا سَجَدَ صَارَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ وَسَجَدُوا فَبَانَ قَوْتُهَا أَمَّمُوا ظَهْرًا وَسَجَدُوا ، وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ سَجَدَ فِي الْأَصَحِّ .

باب

تُسَنُّ سَجَدَاتُ التَّلَاوَةِ : وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ : مِنْهَا سَجْدَتَا الْحَيِّجِّ

(ويلحقه سهو إمامه) غير المحدث . أما المحدث فلا يلحقه سهوه (فان سجد لزمه متابعه) وان لم يعرف أنه سها ، فلو ترك المتابعة بطلت صلاته (والا) أى وان لم يسجد امامه (فيسجد) المأموم (على النص) وفي قول مخرج لا يسجد (ولو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه ، وكذا قبله في الأصح) وسجد الامام (فالصحيح أنه) أى المسبوق . (يسجد معه ثم في آخر صلاته) ومقابل الصحيح لا يسجد معه ، ولا في آخر صلاة نفسه (فان لم يسجد الامام سجد) المسبوق (آخر صلاة نفسه على النص) ومقابلة لا يسجد (وسجود السهو وان كثر سجدتان) فلو سجد واحدة عازما على انفرادها بطلت صلاته ، وكيفيتهما (كسجود الصلاة) في واجباته ومندوباته وذكره (والجديد أن محله بين تشهده وسلامه) ومقابل الجديد قولان في القديم : أحدهما ان سها بنقص سجد قبل السلام ، أو بزيادة فعده . والثاني أنه مخير بين التقديم والتأخير (فان سلم عمدا فات) السجود (في الأصح) ومقابلة أن العمد كالسهو (أو سهوا وطال الفصل) عرفا (فات في الجديد) والتقديم اذا كان السهو بالنقص لا يفوت بالطول (والا) بأن لم يطل الفصل (فلا) يفوت (على النص) وقيل يفوت (واذا) لم يطل الفصل ، و (سجد صار عائدا الى الصلاة) بارادة السجود ، فلو أحدث حينئذ بطلت (في الأصح) ومقابلة لا يصير عائدا ولا يضر الحديث (ولو سها امام الجمعة وسجدوا فان قوتها أتموا ظهرا وسجدوا) ثانيا آخر صلاة الظهر (ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه سجد في الأصح) ومقابلة لا يسجد .

(باب) بالتونين في سجود التلاوة والشكر

(تسنن سجديات التلاوة ، وهن في الجديد أربع عشرة : منها يسجدنا الحي) والباقي في

لَا صَ بِلْ هِيَ سَجْدَةٌ شُكْرٍ تُسْتَعْبُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَتَحْرُمُ فِيهَا عَلَى الْأَصَحِّ ، وَتُسْنُّ لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ ، وَتَتَأَكَّدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ . قُلْتُ : وَتُسْنُّ لِلْسَامِعِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ قُرَأَ فِي الصَّلَاةِ سَجْدَةُ الْإِمَامِ وَالْمُفْرِدُ لِقِرَاءَتِهِ قَطُّ ، وَالْمَأْمُومُ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ أَوْ انْفَكَّسَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَمَنْ سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى ، وَكَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ رَافِعًا يَدَيْهِ ، ثُمَّ لِلْهَوِيِّ بِلَا رَفْعٍ وَسَجَدَ كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَرَفَعَ مُكْبِّرًا وَسَلَّمْ ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ شَرْطٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا السَّلَامُ فِي الْأَظْهَرِ وَشُرُوطُ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا كَبَّرَ لِلْهَوِيِّ وَلِلرَّفْعِ ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ . قُلْتُ : وَلَا يَجْلِسُ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَقُولُ :

الأعراف ، والرعدة ، والنحل ، والاسراء ، ومريم ، والفرقان ، والنمل ، والم تنزيل ، وحم السجدة ، والنجم ، والانشقاق ، والعلق ، ومحافلها معلومة ، وأسقط القديم سجديات المفصل (لا ص بِلْ هِيَ) أي سجدة ص (سجدة شكر) لتوبة الله على داود عليه السلام (تستحب في غير الصلاة ، وتحرم فيها) وتبطلها (في الأصح) ومقابلها لا تحرم ولا تبطلها . (وتسنن) سجدة التلاوة (للقارئ والمستمع) ولو كان القارئ صبيًا عجزًا أو امرأة ، لا إذا كان القارئ جنبًا أو نائمًا أو ساهيًا أو درةً مثلاً (وتأكد له) أي المستمع (بسجود القارئ) . قُلْتُ : وتسنن للسامع (وهو من لم يقصد السماع) (والله أعلم) ولكنها للمستمع أكد (وان قرأ في الصلاة) آية سجدة (سجد الإمام والمفرد لقراءته فقط) فلا يسجد لقراءة غيره ، والا بطلت صلاته إن علم وتعبد (و) يسجد (المأْمُوم لقراءة إمامه) ولا يسجد لقراءة نفسه (فإن سجد إمامه فتخلف أو انفكس) بأن سجد هو دون إمامه (بطلت صلاته) إلا إذا نوى المفارقة (ومن سجد) أي أراد السجود (خارج الصلاة نوى) سجدة التلاوة (وكبر للإحرام رافعًا يديه) ندبًا (ثم) كبر للهوى بلارفع وسجد كسجدة الصلاة (في جميع الواجبات والسُنن) (ورفع) رأسه من السجود حال كونه (مكبرًا) ندبًا (وسلم) وجوبًا ، فجملة الأركان أربعة : النية ، وتكبيره الاحرام ، والسجدة ، والسلام . وأما الرفع من السجود فهو واجب لاتمام السجود ، والجلوس للسلام غير متعين لجوازه مضطجعًا (وتكبيره الاحرام شرط) مراده لا بد منها ، والا فهي ركن (على الصحيح) ومقابلها أنها سنة (وكذا السلام) لا بد منه (في الأظهر) ومقابلها لا يشترط (ومتشترط شروط الصلاة) كاستقبال القبلة ، والستر ، والطهارة ، والكف عن مفسدات الصلاة ، ودخول الوقت بأن يكون قد قرأ الآية أو سمعها بكاملها (ومن سجد فيها) أي الصلاة (كبر للهوى وللرفع) ندبًا (ولا يرفع يديه) أي لا يسنن الرفع ، ونوى بقلبه سجود التلاوة وجوبًا إذا كان غير مأْمُوم ، وبعضهم ذهب إلى عدم وجوب النية (قلت . ولا يجلس للاستراحة) بعدها : أي تكبره هذه الجلسة ولا تبطل (والله أعلم) ويجب أن يقوم منها ثم يركع (ويقول) فيها داخل الصلاة

باب صلاة المسافر

إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ مُؤَدَّةٌ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمُبَاحِ لَا فَائِتَةُ الْحَضَرِ ، وَلَوْ قَضَى فَائِتَةَ السَّفَرِ فَلَاظْهَرُ قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ ، وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ مُجَاوِزَةٌ سُورِيهَا ، فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ مُجَاوِزَتُهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَا يُشْتَرَطُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ مُجَاوِزَةُ الْعُمُرَانِ ، لَا الْخُرَابِ وَالْبَسَاتِينِ ، وَالْقَرْيَةِ كَبَلَدَةِ ، وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ مُجَاوِزَةُ الْحِلَّةِ ، وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ بِبُيُوتِهِ مَا شَرَطَ مُجَاوِزَتُهُ ابْتِدَاءً ، وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُصُولِهِ ، وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا يَوْمًا دُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدٍ بَنِيَّةً أَنْ يَرْحَلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَقِيلَ

(باب) كيفية (صلاة المسافر) من حيث القصر والجمع

(إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ) فَلَا تُقْصَرُ الصُّبْحُ وَلَا الْمَغْرِبُ (مُؤَدَّةٌ فِي السَّفَرِ) فَلَا تُقْصَرُ فَائِتَةُ الْحَضَرِ فِي السَّفَرِ (الطَّوِيلِ) فَلَا قَصْرَ فِي السَّفَرِ الْقَصِيرِ وَلَوْ شُكَا (الْمُبَاحِ) أَيْ غَيْرِ الْحَرَامِ ، سِوَاهُ كَانَ وَاجِبًا أَوْ مَنَاقِبًا أَوْ مَنَاقِبًا ، فَلَا قَصْرَ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ (لَا فَائِتَةُ الْحَضَرِ) أَيْ لَا تُقْصَرُ إِذَا قَعِنْتَ فِي السَّفَرِ (وَلَوْ قَضَى فَائِتَةَ السَّفَرِ) الطَّوِيلِ (فَلَاظْهَرُ قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ) الَّذِي كَذَلِكَ (دُونَ الْحَضَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَقْصَرُ فِيهِمَا ، وَقِيلَ يَتِمُّ فِيهِمَا ، وَقِيلَ إِنْ قَضَاهَا فِي ذَلِكَ السَّفَرِ قَصَرَ وَلَا فَلَا (وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ ، فَأَوَّلُ سَفَرِهِ مُجَاوِزَةٌ سُورِيهَا) الْمُخْتَصُّ بِهَا (فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ مُجَاوِزَتَهَا) أَيْضًا (فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَا يُشْتَرَطُ) مُجَاوِزَتُهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَكَالسُّورِ الْإِنْدَقِ وَالسُّورِ الْمُهَادِمِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ) أَيْ سَفَرُهُ (مُجَاوِزَةُ الْعُمُرَانِ) حَتَّى لَا يَبْقَى بَيْتٌ مُتَعَمِّلٌ وَلَا مُنْفَصِلٌ (الْخُرَابِ) الَّذِي لَا عِمَارَةَ وَرَاءَهُ (وَلَا) (الْبَسَاتِينِ) وَلَوْ فِيهَا قُصُورٌ نَسَكْنَ فِي بَعْضِ فُصُولِ السَّنَةِ (وَالْقَرْيَةِ كَبَلَدَةِ) فِيمَا ذَكَرَ (وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ مُجَاوِزَةُ الْحِلَّةِ) بِكِسْرِ الْحَاءِ بِيُوتٍ يَجْتَمِعُ أَهْلُهَا لِلْسُّمْرِ فِي نَادٍ وَاحِدٍ ، وَيُسْتَعْبَرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَيَدْخُلُ فِيهَا مَصَافِقُهَا كَطَرِاحِ الرَّمَادِ ، وَلَا بَدَّةً مِنْ مُجَاوِزَةِ الْوَادِي وَالْهَبُوطِ إِنْ كَانَ فِي رُبُوعَةٍ ، وَالصُّعُودِ إِنْ كَانَ وَهْدَةً (وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ بِبُيُوتِهِ مَا شَرَطَ مُجَاوِزَتُهُ ابْتِدَاءً) مِنْ سُورٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَغَنَى بَلْغُ السُّورِ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ انْتَهَى سَفَرُهُ (وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ) بِلِبَالِيهَا (بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُصُولِهِ) أَيْ وَصُولِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، وَلَوْ أَقَامَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بِلَانِيَةِ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِتَمَامِهَا (وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا) أَيْ الْأَرْبَعَةُ (يَوْمًا دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلُهُ يُحْسَبَانِ (وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدٍ بَنِيَّةً أَنْ يَرْحَلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا) غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ (وَقِيلَ) يَقْصَرُ

أربعة ، وفي قول أبدا ، وقيل الخلاف في خائف القتال ، لا التاجر ونحوه ، ولو علم بقاءها مدة طويلة ، فلا قصر على المذهب .

[فصل] وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلا هاشمية . قلت : وهو مرحلتان يسير الأتقال ، والبحر كالبر ، فلو قطع الأميال فيه في ساعة قصر ، والله أعلم ، ويشترط قصد موضع معين أولا ، فلا قصر للهاشم وإن طال تردده ، ولا طالب غريم وآبق يرجع متى وجده ، ولا يعلم موضعه ، ولو كان يقصده طريقان : طويل وقصير فسلك الطويل لفرض كسهولة أو أمن قصر ، وإلا فلا في الأظهر ، ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي مالك أمره في السفر ، ولا يعرف مقصده ، فلا قصر ، فلو نوى مسافة القصر قصر الجندي دونهما ، ومن قصد سفرا طويلا فسار ثم نوى رجوعا أقطع ، فإن سار فسفر جديد ،

(أربعة) غير يومى الخروج والدخول (وفي قول) يقصر (أبدا ، وقيل الخلاف) المذكور (في نائف القتال ، لا التاجر ونحوه) كالمثقف ، وعلى المعتمد مثل القصر سائر الرخص كالجمع والفطر (ولو علم بقاءها) أى حاجته (مدة طويلة) أربعة أيام (فلا قصر على المذهب) بخلاف المتوقع للحاجة في كل وقت .

[فصل] في شروط القصر (وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلا هاشمية ، ولا يحسب منها الاياب ، وهى ستة عشر فرسخا وأربعة برد (قلت : وهو) أى السفر الطويل (مرحلتان) وهما سير يومين بلا ليلة معتدلين (يسير الأتقال) أى الدابة المحملة على العادة المعتادة من التزول والاستراحة والأكل والصلاة (والبحر كالبر) فى المسافة (فلو قطع الأميال فيه) أى البحر (فى ساعة قصر ، والله أعلم) كما يقصر لو قطع المسافة فى البر فى بعض يوم (ويشترط قصد موضع) معلوم كونه مرحلتين (معين) أو غير معين ، اذ لو علم التابع أن مسير متبوعه لا ينقص عن مرحلتين قصر وان لم يعلم خصوص الموضع (أولا) أى أول السفر (فلا قصر للهاشم) أى من لا يدري أين يتوجه (وان طال تردده ولا طالب غريم وآبق يرجع متى وجده) أى مطلوبه (ولا يعلم موضعه) وان طال سفره (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد (طريقان : طويل وقصير ، فسلك الطويل لفرض) دينى أو دنيوى (كسهولة أو أمن قصر ، والا) بأن سلكه لجرد القصر أو لم يقصد شيئا (فلا) يقصر (فى الأظهر) ومقابله يقصر (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي مالك أمره فى السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لهم ان لم يبلغوا مسافة القصر . وأما ان بلغوها فلمهم القصر وان لم يقصر متبوعهم ، بخلاف الهاشم لا يقصر وان بلغ مسافة القصر (فلو نوا مسافة القصر) وحدهم دون متبوعهم (قصر الجندي) غير المثبت فى الديوان (دونهما) لقمهرهما فنيتهما كالعدم (ومن قصد سفرا طويلا فسار ثم نوى رجوعا) إلى وطنه أو غيره للإقامة (أقطع) سفره اذا كان مستقلا ما كذا فلا يقصر مادام فى ذلك المنزل (فان سار فسفر جديد ،

وَلَا يَتَرَخَّصُ الْعَامِي بِسُفْرِهِ كَأَنَّهُ وَنَاشِئُهُ ، وَلَوْ أَنشَأَ مَبَاحًا ثُمَّ جَعَلَهُ مُعْصِيَةً فَلَا تَرَخَّصَ
 فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَنشَأَ عَاصِيًا ثُمَّ نَابَ فَنَشَى السُّفْرَ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِمَنْ
 لِحَظَةِ لَزِمَهُ الْإِمَامُ ، وَلَوْ رَعَى الْإِمَامُ الْمُسَافِرَ وَاسْتَخْلَفَ مِنْهُ أَمَّ الْمُقْتَدُونَ ، وَكَذَا لَوْ ظَلَمَ
 الْإِمَامُ وَاقْتَدَى بِهِ ، وَلَوْ لَزِمَ الْإِمَامُ مُقْتَدِيًا فَفَسَدَتْ صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاةُ إِيَّاهِ ، أَوْ بَلَغَ
 إِمَامُهُ مَحْدَثًا أَمَّ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا فَبَلَغَ مُقْبًا أَوْ بِمَنْ جَهِلَ سَفْرَهُ أَمَّ ، وَلَوْ
 عَلِمَهُ مُسَافِرًا وَشَكَ فِي نِيَّتِهِ قَصِيرَ ، وَلَوْ شَكَّ فِيهَا ، قَالَ : إِنْ قَصَرَ قَصُرَتْ وَإِلَّا أَتَمَّتْ
 قَصَرَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْتَرْطُ لِلْقَصِيرِ نِيَّتُهُ فِي الْأَحْرَامِ وَالتَّحَرُّزُ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا ، وَلَوْ
 أَخْرَجَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَوْ يُتِمُّ ، أَوْ فِي أَنَّهُ نَوَى الْقَصْرَ أَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِثَلَاثَةِ
 فَشَكَ هَلْ هُوَ مَتِّمٌ أَمْ سَاهٍ أَمَّ ، وَلَوْ قَامَ الْقَاصِرُ لِثَلَاثَةِ عَمْدًا بِلا مُوجِبٍ لِلْإِمَامِ بَطَلَتْ
 صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا عَادَ وَسَجَدَ لَهُ وَسَلَّمَ ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ عَادَ ثُمَّ نَهَضَ مِنْهَا ،
 وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهُ مُسَافِرًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ

وَلَا يَتَرَخَّصُ الْعَامِي بِسُفْرِهِ كَأَنَّهُ وَنَاشِئُهُ (من زوجها في السفر أن يكون جائزاً) فلو
 أنشأ مباحاً ثم جعله معصية (كالسفر لقطع الطريق) فلا ترخص في الأصح) ومقابله يترخص
 اكتفاء بكون أوله مباحاً (ولو أنشأ عاصياً ثم ناب فنشأ للسفر من حين التوبة) فإن كان بينه
 وبين مقصده مسافة القصر قصر والا فلا . ثم أشار إلى شرط آخر بقوله (ولو اقتدى بمن لحظه)
 أي في جزء من صلاته (لزمه الاتمام) وتعقد صلاة القاصر خلف المتم وتلغو نية القصر (ولو
 رجع الإمام) أي سال من أنه دم (المسافر واستخلف منها أتم المقتدون) به نوا الاقتداء
 به أم لا (وكذا لو عاد الإمام واقتدى به ، ولو لزم الاتمام مقتدياً ففسدت صلاته أو صلاة إمامه أو
 بان إمامه محدثاً أتم ، ولو اقتدى بمن ظنه مسافراً فبان مقبياً أو بمن جهل سفره) أي شك في أنه مسافر
 أو مقيم (أتم) وإن بان مسافراً (ولو علمه مسافراً وشك في نيته) القصر (قصر) إن بان
 الإمام قاصراً (ولو شك فيها ، فقال : إن قصر قصرت والا أتمت قصر في الأصح) إن قصر
 إمامه (ويشترط للقصر نيته في الأحرام) ومثل نية القصر ما لنوى الظهر مثلاً ركعتين أو قال
 أودى صلاة السفر (والتحريز عن منافيتها دوماً) أي في دوام الصلاة كنية الاتمام (ولو أحرم
 قاصراً ثم تردد في أنه يقصر أو يتم أو في أنه نوى القصر) أم لا (أو قام إمامه لثلاثة فشك هل
 هو متم أم ساه أتم) في جميع ذلك ، وإن بان إمامه ساهياً في الأخيرة (ولو قام القاصر لثلاثة عَمْدًا
 بلا موجب للاتمام) كنيته مثلاً (بطلت صلاته ، وإن كان سهواً عاد وسجد له وسلم ، فإن أَرَادَ
 عند تذكره (أن يتم عاد) للعود (ثم نهض منها) أي ناولا الاتمام ، والجهل كالسهو
 (ويشترط كونه) أي القاصر (مسافراً في جميع صلاته ، فلو نوى الإقامة) القاطعة للترخص

لِهَا أَوْ بَلَّغَتْ سَفِينَتَهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَمَّ . وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ مَرَّاحِلَ ، وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ [فَضْلٌ] يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا . وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ كَذَلِكَ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ . وَكَذَا الْقَصِيرُ فِي قَوْلٍ ، فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتَ الْأُولَى فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ ، وَإِلَّا فَفَسَادُهَا . وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ : الْبَدَاءَةُ بِالْأُولَى ، فَلَوْ صَلَّاهَا فَبَانَ فَسَادُهَا فَكَدَّتِ الثَّانِيَةَ ، وَنِيَّةُ الْجَمْعِ ، وَتَحْلُلُهَا أَوَّلُ الْأُولَى ، وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ وَالْمَوَالَاةُ بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُدٍّ وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا وَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ . وَيَعْرِفُ طَوْلُهُ بِالْعُرْفِ . وَلِلتَّيْمِيمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ تَحْلُلُ طَلَبِ خَفِيفٍ وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عَلِمَ تَرْكُ رُكْنٍ مِنَ الْأُولَى بَطْلَانًا وَيُعِيدُهُمَا جَابِعًا ، أَوْ مِنَ الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُ ،

(فِيهَا أَوْ بَلَّغَتْ سَفِينَتَهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَمَّ) وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا لِلْقَصْرِ الْعِلْمُ بِجَوَازِهِ ، فَلَوْ قَصَرَ جَاهِلًا لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ (وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ) سَفَرُهُ (ثَلَاثَ مَرَّاحِلَ) إِلَّا الْمَلَاخِ الَّذِي يَسَافِرُ فِي الْبَحْرِ بِأَهْلِهِ ، وَمَنْ لَا يَزَالُ مَسَافِرًا بِلَا وَطَنِ فَلَا إِتِمَامَ لَهَا أَفْضَلُ ، وَمُقَابِلُ الْمَشْهُورِ أَنْ الْإِتِمَامَ أَفْضَلُ (وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ) فِي السَّفَرِ (إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ) أَمَا إِذَا تَضَرَّرَ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ .

[فَضْلٌ] فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا) فِي وَقْتِ الْأُولَى (وَتَأْخِيرًا) فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ (وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ كَذَلِكَ) أَيْ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا (فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ) الْمُبَاحُ (وَكَذَا) يَجُوزُ الْجَمْعُ فِي السَّفَرِ (الْقَصِيرِ فِي قَوْلٍ) قَدِيمٌ ، وَالْجَمْعُ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ تَرْكُهُ إِلَّا الْجَمْعُ فِي عُرْفَةٍ وَبِمُؤَدَلَةٍ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ (فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتَ الْأُولَى) نَازِلًا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ (فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ ، وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَ نَازِلًا وَقْتَ الْأُولَى سَائِرًا وَقْتَ الثَّانِيَةِ (فَفَسَادُهَا) أَيْ التَّقْدِيمُ أَفْضَلُ ، وَإِذَا كَانَ سَائِرًا وَقْتَهُمَا أَوْ نَازِلًا فِيهِمَا فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ (وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ) بَلْ أَكْثَرُ لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ زِيَادَةُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَقَاءُ السَّفَرِ إِلَى عَقْدِ الثَّانِيَةِ ، وَعَدَمُ دُخُولِ وَقْتِهَا قَبْلَ فِرَاقِهَا وَتَيَقُّنُ صِحَّةِ الْأُولَى . وَتَيَقُّنُ نِيَّةِ الْجَمْعِ (الْبَدَاءَةُ بِالْأُولَى) فَلَوْ صَلَّى الْعَصْرَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَصَحَّ (فَلَوْ صَلَّاهَا فَبَانَ فَسَادُهَا) أَيْ الْأُولَى بِفَوَاتِ شَرْطِ أَوْ رُكْنٍ (فَكَدَّتِ الثَّانِيَةَ ، وَ) ثَانِي الشَّرْطِ (نِيَّةُ الْجَمْعِ وَمَحْلُهَا) الْأَكْمَلُ (أَوَّلُ الْأُولَى ، وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَجُوزُ كَالْقَصْرِ (وَ) نَاقِلُهَا (الْمَوَالَاةُ بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُدٍّ) كَسَهُوَ وَانْغَمَاءُ (وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا ، وَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ وَيَعْرِفُ طَوْلُهُ بِالْعُرْفِ ، وَلِلتَّيْمِيمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ تَحْلُلُ طَلَبِ خَفِيفٍ) وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ يَضُرُّ (وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عَلِمَ تَرْكُ رُكْنٍ مِنَ الْأُولَى بَطْلَانًا وَيُعِيدُهُمَا جَابِعًا) إِنْ شَاءَ (أَوْ) عَلِمَ تَرْكُهُ (مِنَ الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَطْلُ) الْفَصْلُ بَيْنَ سَلَامِهِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَتَذَكُّرِ الْمَتْرُوكِ

تَدَارُكُ ، وَإِلَّا فَبَاطِلَةٌ وَلَا جَمْعُ ، وَلَوْ جَهِلَ أَعَادَهُمَا لَوَقَّتَهُمَا . وَإِذَا أَمَرَ الْأَوَّلَى لَمْ يَجِبِ
الترتيبُ والمُؤَالاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ . وَجِبِبُ كَوْنُ التَّأخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ ، وَإِلَّا
فَيَعْصَى ، وَتَسْكُونُ قَضَاءُ ، وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مُقِيمًا بَطَلَ الْجَمْعُ . . . وَفِي
الثَّانِيَةِ وَهَذَا لَا يَبْطُلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ تَأْخِيرًا فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا لَمْ يُوْثِّرْ ، وَقَبْلَهُ
يَجْزِلُ الْأَوَّلَى قَضَاءُ . وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا . وَالْجَدِيدُ مَنَعُهُ تَأْخِيرًا . وَشَرَطُ التَّقْدِيمِ
وُجُودُهُ أَوَّلُهُمَا ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُهُ عِنْدَ سَلَامِ الْأَوَّلَى . وَالتَّلَجُّ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا ،
وَالْأَظْهَرُ تَخْصِصُ الرُّخْصَةِ بِالمُصَلِّي جَمَاعَةً يَتَسَجَّدُ بَعِيدَ يَتَأَذَى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ .

باب صلاة الجمعة

إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مُسْكَلَفٍ حُرٍّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ،

(تدارك) ما فاتته وصحنتا (والا) بأن طال الفصل (فباطلة ولا جمع) لطول الفصل بها فبعيدها
في وقتها (ولو جهل) كون المتروك من أيهما (أعادهما لوقتهما ، وإذا أخر الأولى) إلى وقت
الثانية (لم يجب الترتيب والمؤالاة ونية الجمع على الصحيح) في الثالث ، ومقابلها يجب جميع ذلك
(ويجب كون التأخير بنية الجمع) قبل خروج وقت الأولى (والا) بأن أخر من غير نية الجمع
المعتبرة (فيعصى وتسكون قضاء ، ولو جمع تقديمًا فصارت بين الصلاتين مقبلة) كأن نوى الإقامة
أو وصلت سفيفته المقصد (بطل الجمع) فيؤخر الثانية لوقتها ولا تتأثر الأولى (وفي الثانية وبعدها)
لو صار مقبلة (لا يبطل في الأصح) ومقابلها يبطل فيهما (أو) جمع (تأخيرًا فأقام بعد فراغهما
لم يؤثر ، وقبله) أي فراغهما (يجعل الأولى قضاء) في جمع التقديم يكتفى بدوام السفر إلى عقد
الثانية ، وفي جمع التأخير لا بد من دوامه إلى تمامهما ، والوقوف الأولى قضاء (ويجوز الجمع بالمطر
تقديمًا ، والجديد منعه تأخيرًا) والتقديم جوازه فيصل إلى الأولى مع الثانية في وقتها سواء اتصل المطر
أم انقطع (وشروط التقديم وجوده) أي المطر (أولهما) أي الصلاتين (والأصح اشتراطه عند
سلام الأولى) ولا يضر انقطاعه فيما عدا ذلك ومقابل الأصح لا يشترط وجوده عند السلام
وقوى المطر وضعيفه إذا بل الثوب سواء (والتلج والبرد كطر إن ذابا) فإن لم يذوبا فلا جمع بهما
(والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد بعيد يتأذى بالمطر في طريقه) بخلاف من
يصلي في بيته أو يمتد إلى المسجد في كن أو كان المسجد بباب داره فلا يترخص ، ومقابل الأظهر
يترخص في ذلك .

باب صلاة الجمعة

هي بضم الميم وسكونها ، وبومها أفضل أيام الأسبوع (إنما تنعين) أي تجب وجوب عين
(على كل) مسلم (بكاف حر ذ ذكر مقيم بلا مرض ونحوه) تخوف فلا جمعة على صبي ومجنون

وَلَا تُجْمَعُ عَلَى قَدَرٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ، وَالْمَسْكَاةِ ، وَكَذَا مَنْ بَعْضُهُ رَقِيقٌ
عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَنْ تَحْتَ ظَهْرِهِ صَحَّتْ جُمُعَتُهُ ، وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنَ الْجَامِعِ إِلَّا
لِلرَّيْضِ وَنَحْوِهِ فَيُخْرَمُ انْصِرَافُهُ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِانْتِظَارِهِ . وَتَلْزِمُ
الشَّيْخَ الْهَرَمَ وَالزَّمَانَ إِنْ وَجَدَا مَرَكَبًا وَلَمْ يَشُقَّ الرُّكُوبُ وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا ، وَأَهْلُ
الْقَرْيَةِ إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ نَصَحَ بِهِ الْجُمُعَةُ أَوْ بَلَغَهُمْ صَوْتُ عَالٍ فِي هُدُوءٍ مِنْ طَرَفٍ
يَلْهُو لِبَلَدِ الْجُمُعَةِ كَرَمَتِهِمْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُخْرَمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنْ
تُمْكِنَهُ الْجُمُعَةُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ يَتَخَفَّرَ بِتَخْلُفِهِ عَنِ الرَّقَّةِ ، وَقَبْلَ الزَّوَالِ كَبْعَدِهِ فِي الْجَدِيدِ
إِنْ كَانَ السَّفَرُ مُبَاحًا ، وَإِنْ كَانَ طَاعَةً حَازَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّ الطَّاعَةَ كَالْمَسْكَاةِ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ . وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظُهُورِهِمْ فِي الْأَصَحِّ

ولا على عبد ولا امرأة ولا على مسافر سفرًا مباحًا ولو قصيرًا ، ولا على مريض (ولا جمعة على معذور
بمريض في ترك الجماعة) مما يتصور في الجمعة (والمسكاتب) لاجمة عليه (وكذا من بعضه
رقيق على الصحيح) ومقابلته أن كانت بينه وبين سيده مهايأة ووقعت الجمعة في نوبته وجبت
عليه (ومن تحت ظهره) من لاجمة عليه كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون (صحت
جمعة) وأجوانته عن الظهور (وله أن ينصرف من الجامع) قبل فعلها (إلا للمريض ونحوه)
كالأعمى (فيحرم انصرافه إن دخل الوقت) قبل انصرافه (إلا أن يزيد ضرره بانتظاره)
فعلها فلا الانصراف قبل أن يدخل فيها . وأما بعد الدخول فيها فليس للمريض ولا للعبد والمرأة
والمسافر الانصراف ولا فعلها ظهرا (وتلزم الشيخ الهرم والزمن إن وجدَا مراكبا ولم يشق الركوب)
عليهما مشقة كشقة المشى في الوحل . والشيخ من جاوز الأربعين ، والهرم أقصى الكبر ، والزمان
الابتلاء (و) تلزم (الأعمى) في حال كونه (مجدا قائدا) فإن لم يجد له يلزمه الحضور (وأهل
القرية إن كان فيهم جمع نصح به الجمعة) وهو أربعون كاملاون (أو بلغهم صوت عال في هدوء من
طرف يلهم لبلد الجمعة) مع استواء الأرض ولو لم يسمع الواحد (لزمهم) الجمعة (والا) بأن
لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت (فلا) تلزمهم (ويحرم على من لزمته) الجمعة بأن
كان من أهلها (السفر بعد الزوال) فإن خالف وسافر لم تجز له الرخص إلا إذا فاتت الجمعة (إلا أن
تُمْكِنَهُ الجمعة في طريقه) فيجوز له السفر ، ومعنى الامكان أن يغلب على ظنه الادراك (أو يتضرر
بتخلفه عن الرقعة) وأما التخلف عن الرقعة ولم يتضرر به فلا يجوز به ترك الجمعة (وقبل الزوال)
وأوله الفجر (كبعد) في حزمة السفر فلا يجوز إن لزمته الجمعة السفر من الفجر إلا إذا أمكنه
فعلها في طريقه أو تضرر بالتخلف عن الرقعة (في الجديد) وفي القديم يجوز قبل الزوال . هذا كله
(إن كان) السفر (سفرًا مباحًا) كسفر تجارة (وإن كان طاعة) كسفر حج وزيارة (جاز)
ترك الجمعة له قبل الزوال قولًا واحدًا (قلت : الأصح أن الطاعة كالإباح) فيجوز فيه للقولان
(والله أعلم) ويكره السفر ليلة الجمعة (ومن لاجمة عليهم تسن الجماعة في ظهورهم في الأصح)

وَيُخَوِّنُهَا إِنْ خَفِيَ عَذْرُهَا. وَيُنْدَبُ لِمَنْ أَمَكَنَ زَوَالَ عَذْرِهِ تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ
 مِنَ الْجُمُعَةِ. وَلِقَبْرِهِ كَالْمَرْأَةِ وَالزَّيْنِ تَجْبِيلُهَا، وَلِصَحْبَتِهَا مَعَ شَرْطِ غَيْرِهَا شُرُوطُ :
 أَحَدُهَا وَقْتُ الظَّهْرِ فَلَا تُقْفَى جُمُعَةٌ. فَلَوْ ضَاقَ عَنْهَا مَتَلُوهَا ظَهْرًا وَلَوْ خَرَجَ وَهُمْ فِيهَا
 وَجِبَ الظَّهْرُ بِنَاءً، وَفِي قَوْلِ اسْتِثْنَاءَا، وَالْمَسْبُوقِ كَغَيْرِهِ. وَقِيلَ يُضَمُّهَا جُمُعَةٌ. الثَّانِي
 أَنْ تَقَامَ فِي خِطَّةِ أُبْنِيَّةٍ أَوْ طَانِ الْمُجْمَعِينَ. وَلَوْ لَا زَمَ أَهْلُ الْخِيَامِ الصَّحْرَاءُ أَبَدًا فَلَا جُمُعَةَ
 فِي الظَّهْرِ. الثَّالِثُ : أَنْ لَا يَسْبِقَهَا وَلَا يُقَارَنَهَا جُمُعَةٌ فِي بَلَدِهَا إِلَّا إِذَا كَبُرَتْ وَهَضُرَ
 اجْتِمَاعُهُمْ فِي مَسْكَانٍ، وَقِيلَ لَا تُسْتَنْتَى هَذِهِ الصُّورَةُ، وَقِيلَ إِنَّ حَالَ نَهْرٍ عَظِيمٍ بَيْنَ شِقْبَيْهَا
 كَأَنَّ كَبَلَيْنِ، وَقِيلَ إِنَّ كَانَتْ قُرَى فَانْصَلَتْ تَعَدَّتْ الْجُمُعَةُ بِمَدِيدِهَا، فَلَوْ سَبَقَهَا جُمُعَةٌ
 فَالصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ، وَفِي قَوْلِ إِنْ كَانَ

ومقابلها لائسن. هذا إذا كانوا في بلد الجمعة. وأما في غيرها فتسن قطعاً (ويخوئنها ان خفي
 عذره) لئلا يهتموا بالتساهل في ترك الجمعة (ويندب لمن أمكن زوال عذره) كل يوم يتوقع
 الخفة (تأخير ظهره إلى اليأس من الجمعة) ويحصل اليأس بتسليم الامام منها، ولو صلى ثم زال
 عذره وتمكن منها لم يلزمه (و) يندب (لغيره) وهو من لا يمكن زوال عذره (كالمرأة
 والزمن تجبيلها) أي الظهر (ولصحبها) أي الجمعة (مع شرط غيرها) من جميع الصلوات
 (شروط: أحدها وقت الظهر) بأن تقع كلها فيه (فلا تقضى الجمعة) بل تقضى ظهراً (فلو ضاق)
 وقت الظهر (عنها) بأن لم يبق ما يسع ركعتين مع خطبتين (صلاوا ظهراً، ولو خرج وهم فيها وجب
 الظهر بناء) على ما فعل منها فيسر بالقراءة ولا يحتاج إلى نية الظهر (وفي قول استثناء) فينونون
 الظهر حينئذ (والمسبوق كغيره) فيما تقدم (وقيل يجمعها الجمعة) ولو خرج الوقت. (الثاني)
 من الشروط الزائدة (أن تقام في خطة أبنية أو طان المجمعين) أي المصلين الجمعة، وأراد بالخطبة
 الأمكنة المعدودة من البلد، ولا بد أن تكون الأبنية مجتمعة عرفاً، ولو نزلوا مكاناً وأقاموا فيه
 ليعمره قرية لاتصح جمعهم فيه، والمراد بالبناء ولو بالخشب والسعف والطين، وبخطبة الأبنية
 ما لا يجوز فيه قصر الصلاة (ولو لازم أهل الخيام الصحراء أبداً) ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة
 (فلا الجمعة) عليهم (في الظاهر) ومقابلها تجب ويقومونها في موضعهم (الثالث) من الشروط
 الزائدة (أن لا يسبقها ولا يقارنها الجمعة في بلدتها) ولو عظمت (إلا إذا كبرت وعسر اجتماعهم
 في مكان) بأن شق بما لا يحتمل عادة اجتماعهم في مكان من الأمكنة التي جرت العادة بفعالها فيها
 ولو غير مسجد، وهل العبرة بمن يصلي غالباً أو بمن يلزمه أو بمن تصح منه؟ قيل بكل (وقيل
 لا تستثنى هذه الصورة) وتحتمل فيها المشقة. فالاحتياط لمن صلى الجمعة ببلد تعددت فيه الجمعة بحسبه
 الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهراً (وقيل إن حال نهر عظيم بين شقها كأنها كبلان)
 فتقام في كل شق الجمعة (وقيل إن كانت قرى فانصلت تعددت الجمعة بعدها) فتقام في كل قرية
 الجمعة (فلو سبقها الجمعة) في محل لا يجوز فيه التعدد (فالصحيحة السابقة، وفي قول إن كان

السلطان مع الثانية فهي الصحيحة، والمعتبر سبق التحريم، وقيل التحلل، وقيل بأول الخطبة، فلو وقعنا معاً أو شك استؤنفت الجمعة، وإن سبقت إحداها ولم تتعين أو تبينت ونسيت صلوا ظهرًا. وفي قول الجمعة. الرابع: الجماعة وشرطها كغيرها، وأن تقام بأربعين مكلفًا جبرًا ذكرًا مستوطنًا لا يظن شقاء ولا صيفًا إلا للحاجة، والصحيح انعقادها بالمرضى، وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين، ولو انقضى الأربعون أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم، ويجوز البناء على ما مضى إن عادوا قبل طول الفصل، وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انقضوا بينهما، فإن عادوا بعد طوله وجب الاستئناف في الأظهر، وإن انقضوا في الصلاة بطلت، وفي قول لا إن بقي اثنين، وتصيح خلف العبد والصبي والمساكين في الأظهر إذا تم العدد بغيره،

السلطان مع الثانية فهي الصحيحة) ومثل السلطان كل خطيب ولاه (والمعتبر سبق التحريم). تمام الراء من التكبير (وقيل) المعتبر سبق (التحلل) وهو تمام السلام (وقيل) المعتبر الشيق (بأول الخطبة، فلو وقعنا) أي الجمعة (معاً أو شك) في المعية (استؤنفت الجمعة) فلو اوجب في هذه الأزمان في المدن التي تعدد فيها الجمعة لغبر حاجة ويشك في المعية والسبق أن يستأنفوا الجمعة، ولكن بانقضاءهم من الصلاة وتفرقهم يحزم بأنهم لا يعودون للجمعة فتجب الظهر كالمعلم أن الناس لا يصلون الجمعة (وان سبقت إحداها ولم تتعين) كأن يسمع مسافران تكبيرين متلاحقين وجهلا المتقدم فأخبراهم بالحل (أو تبينت وسبت صلوا ظهرًا، وفي قول الجمعة) واجمع المحتاج إليها مع الزائد عليها كالجمعتين المحتاج إلى إحداها فيجوز فيها التفصيل المذكور. (الرابع) من الشروط الزائدة (الجماعة) فلا تصح بالعدد فرادى، والجماعة شرط في الركعة الأولى بخلاف العدد (وشرطها كغيرها) من نية الاقتداء وغيرها من بقية شروط الجماعة (وأن تقام بأربعين) منهم الإمام ولا يجوز بأربعين فهم أئمة قصر في التعليم. فشرط كل أن يكون مسلمًا (مكلفًا) أي بالغًا عاقلًا (محررًا ذكرًا مستوطنًا) بمحلها (لا يظن) منه (شقاء ولا صيفًا إلا للحاجة) كتجارة فلا تعقد بغير المستوطنين بمن أقام على عزم عوده إلى وطنه ولو بعد مدة كالنقطة، ولا بالمستوطنين خارج محل الجمعة (والصحيح انعقادها بالمرضى وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين) إذا كان بصفة الكمال. ومقابل الصحيح يشترط، ويشترط العدد من أول أركان الخطبة إلى انتهاء الصلاة (ولو انقضى الأربعون أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (في غيبتهم، ويجوز البناء على ما مضى) منها (إن عادوا قبل طول الفصل) عرفًا (وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انقضوا بينهما) وعادوا قبل طول الفصل (فإن عادوا بعد طوله وجب الاستئناف في الأظهر) ولو كان الانقضاء بعذر. ومقابل الأظهر لا يجب الاستئناف (وان انقضوا في الصلاة) كأن أبطلوها (بطلت) الجمعة قيستها من بقي ظهرًا (وفي قول لا) تبطل (إن بقي اثنين) ويشترط فيهما صفة الكمال (وتصح خلف العبد والصبي والمساكين في الأظهر إذا تم العدد بغيره)

وَلَوْ بَانَ الْإِمَامُ جُنُبًا أَوْ مُحْدَثًا صَحَّتْ مُجْمَعُهُمْ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدَدُ بغيره ، وإلا فلا ،
وَمَنْ لَحِقَ الْإِمَامَ الْمُحْدِثَ رَأْسًا كَمَا لَمْ تُحْسَبْ رَكَعَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ . الْخَامِسُ : خُطْبَتَانِ قَبْلَ
الصَّلَاةِ ، وَأَرْكَائُهُمَا خَمْسَةٌ : حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيِّنٌ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْتَّقْوَى ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهُمَا عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانُ
فِي الْخُطْبَتَيْنِ . وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي أَحَدَاهُمَا ، وَقِيلَ فِي الْأُولَى ، وَقِيلَ فِيهِمَا ،
وَقِيلَ لَا تَجِبُ ، وَالْخَامِسُ : مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَقِيلَ لَا يَجِبُ ،
وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً مُرْتَبَةً الْأَوَّلُ كَانَ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى ، وَبَعْدَ الزَّوَالِ ، وَالْقِيَامُ فِيهِمَا إِنْ
قَدَرَ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا ، وَاسْتِمَاعُ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْكَلَامُ ،
وَيُسْنَى الْإِنْصَاتُ .

وجمة الامام صحيحة ، ومقابل الأظهر لا تصح بمن ذكر (ولو بان الامام جنبا أو محدثا صحت جهتهم
في الاظهر ان تم العدد بغيره) ومقابل الأظهر لا تصح (والا) بأن تم العدد به (فلا) تصح
ولو بان حدث الأربعين أو بعضهم لم تصح جمعة من كان محدثا وتصح جمعة الامام فيهما والمتطهر ،
بخلاف ما لو بانوا عبدا أو نساء (ومن لحق الامام المحدث را كما لم تحسب ركعته على الصحيح)
ومقابل تحسب . (الخامس) من الشروط الزائدة (خطبتان قبل الصلاة . وأركانها خمسة : حمد الله
تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ ، ولفظهما) أى الحمد والصلاة (متعين) فلا يجوز الشكر
والثناء . ويتعين لفظ الجلالة مع مادة الحمد ، ولا يجوز الرجعة بدل الصلاة ، بل الواجب مادتها مع
لفظ ظاهر خاص به ﷺ كاحمد أو العاقب فلا يكفي الضمير (والوصية بالتقوى ، ولا يتعين
لفظها) فيكفي ما دل على الموعظة كأطيعوا الله (على الصحيح) ومقابل يتعين لفظ الوصية
(وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين . والرابع قراءة آية في احدهما) ويكتفى بشطر آية طويلة
(وقيل) تتعين الآية (في الأولى) فلا تجزئ في الثانية (وقيل) تتعين (فيهما ، وقيل لا تجب)
في واحدة منهما ، بل تستحب ، وعلى المعتمد يستحب في الأولى قراءة قـ بأكملها (والخامس
ما يقع عليه اسم دعاء المؤمنين في الثانية) بأخروى (وقيل لا يجب) بل يستحب ، ولا بأس بالدعاء
للسلطان بعينه من غير مجازفة في وصفه ، ويستحب الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والاعانة
على الحق (ويشترط كونها) أى الخطبة (عربية) فيجب أن يتعلمها واحد من القوم إن
أمكن . فان لم يفعل عصوا ولا جمعة لهم . فان لم يمكن تعلم العربية خطب بلغته . ويجب أن تكون
الخطبة (مرتبة الأركان الثلاثة الأولى وبعد الزوال . و) يشترط (القيام فيهما ان قدر) فان عجز
خطب قاعدا ثم مضطجعا . (و) يشترط (الجلوس بينهما) ولا بد من الطمأنينة (و) يشترط
(إسماع أربعين كاملين) بأن تنعقد بهم الجمعة فيرفع صوته بحيث يسمعهما من ذكر ، فلو كانوا
صما أو في بعد لم تصح الخطبة (والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام ، ويسن الانصات) والعديم يحرم

قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ الْمَوْلَاةِ وَطَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالْخُبَثِ وَالسُّتْرِ ، وَتُسْنُّ عَلَى مَنبَرٍ أَوْ مُرْتَفِعٍ ، وَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنبَرِ وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَيْهِمْ إِذَا صَعِدَ ، وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ ، وَيَجْلِسُ ثُمَّ يُؤذِّنُ ، وَأَنْ تَكُونَ بَلِيغَةً مَفْهُومَةً قَصِيرَةً ، وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَيَقْتَدِرُ عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصَا وَنَحْوِهِ ، وَيَكُونُ جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا نَحْوَ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ، وَإِذَا قَرَعَ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ وَبَادَرَ الْإِمَامُ لِيَبْلُغَ الْحَرَابَ مَعَ قَرَائِهِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَاقِقِينَ جَهْرًا { فَصَلْ } يَسْنُ الْغُسْلُ لِحَاضِرِهَا ، وَقَيْسِلَ لِكُلِّ أَحَدٍ ، وَوَقْتُهِ مِنَ الْفَجْرِ ، وَتَقْرِيبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ عَجَزَ تِمَّمَ فِي الْأَصَحِّ ،

الكلام ويجب الانصات ، ويجب تخفيف الصلاة على من كان فيها عند صعود الخطيب المنبر وجالوسه ولا تباح صلاة بعد جلوسه على المنبر وتكون باطلة إلا تحية المسجد لداخله والخطيب على المنبر فتندب له ، لكن يجب تخفيفها ولا يزيد على ركعتين ، والمراد بالتخفيف الاقتصار على الواجبات (قلت : الأصح أن ترتيب الأركان ليس بشرط ، والله أعلم) بل هو سنة (والأظهر اشتراط المولاة) بين أركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة ، ومقابل الأظهر عنده ليست المولاة بشرط (و) يشترط (طهارة الحدث والخبث) فالواحد حدث في أثناء الخطبة استأنفها (و) يشترط (الستر) للورة ، ويشترط تقديم الخطبة على الصلاة (وتسنى) الخطبة (على منبر) ويسن أن يكون المنبر عن يمين الحراب (أو) على (مرتفع) ان لم يكن منبر (ويسلم) الامام عند دخول المسجد على الحاضرين ، و(على من عند المنبر) إذا انتهى إليه (و) يسن (أن يقبل عليهم إذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم) حيثئذ ، ويجب رد السلام عليه (ويجلس) بعد السلام عليهم (ثم يؤذن) مؤذن واحد عند جلوسه (و) يسن (أن تكون) الخطبة (بليغة) أى فصيحة (مفهومة) لا غريبة ، فتكره الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام (قصيرة) بالنسبة إلى الصلاة (ولا يلتفت يميناً وشمالاً في شيء منها) ولا يعث بل يحشع (ويهمد) ندبا (على سيف أو عصا ونحوه) كقفوس ويكون ذلك في يده اليسرى ، ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر (ويكون جلوسه بينهما) أى الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) استحباباً (وإذا فرغ) الامام من الخطبة (شرع المؤذن في الاقامة وبادر الامام ليلبلغ الحراب مع قرائه) من الاقامة (ويقرأ) ندبا (في الأولى الجمعة وفي الثانية المناققين) بكاملهما ، أو سبح اسم ربك ، وهل أذاك ، وتكون القراءة (جهراً) ويستحب للمعجوق الجهر في ثانيته .

[فصل] في الأغسال المسنونة (يسن الغسل لحاضرها) وان لم تجب عليه كامرأة (وقيل) يسن (لكل أحد) وإن لم يحضر (ووقته من الفجر) الصادق (وتقريبه من ذهابه أفضل) ويكره تركه بلا عذر (فان عجز) عن الماء (تميم في الأصح) بنية الغسل ، ومقابل الأصح ،

وَمِنَ الْمَسْنُونِ غُسْلُ الْمَيْدِ وَالْكُشُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءَ ، وَإِنْسَالِ الْمَيْتِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمُتَنَبِّهِ عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا ، وَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ ، وَأَغْسَالَ الْحَجِّ ، وَآكِدَهَا غُسْلُ غَائِلِ الْمَيْتِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ ، وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ ، وَرَجَعَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُسَنُّ التَّبَكُّيرُ إِلَيْهَا مَا شَاءَ ، بِسَكِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَنْقِلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَلَا يَتَخَطَّى ، وَأَنْ يَتَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَطِيبُهُ ، وَإِزَالَةَ الظَّفَرِ وَالرَّيْحِ . قُلْتُ : وَأَنْ يَقْرَأَ الْكَهْفَ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا وَيُكْثِرَ الدُّعَاءَ ، وَالصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَحْرُمُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْأَذَانِ يَنْ يَدَى الْخَطِيبِ فَإِنْ بَاعَ صَحَّ ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

لَا يَدِيمُ (وَمِنَ الْمَسْنُونِ غُسْلُ الْعِيدِ) الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ (وَالْكُشُوفِ) لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ (وَالْإِسْتِسْقَاءَ) وَإِنْسَالِ الْمَيْتِ (وَلَوْ كَانَ الْغَاسِلُ حَافِظًا ، وَيُسَنُّ الْوُضُوءُ مِنْ مَسَّهُ (وَ) غَسْلُ (الْمَجْنُونِ وَالْمُغْبَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا) وَلَمْ يَتَحَقَّقْ مِنْهَا إِتْرَالُ (وَ) غَسْلُ (الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ) وَلَمْ يَعْضُ لَهُ فِي كَفَرِهِ مَا يَرْجِبُ الْغَسْلَ وَالْأَوْجِبُ ، وَلَا عِبْرَةَ بِالْغَسْلِ فِي الْكَفَرِ (وَأَغْسَالَ الْحَجِّ) الْآتِي بَيَانُهَا فِي بَابِهِ (وَآكِدَهَا) أَيْ هَذِهِ الْأَغْسَالُ (غَسْلُ غَاسِلِ الْمَيْتِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ ، وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ . قُلْتُ الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ) مِنَ الْجَدِيدِ (وَرَجَعَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَإِذَا أَرَادَ الْغَسْلَ لِلْمَسْنُونَاتِ ، نَوَى أَسْبَابَهَا إِلَّا الْغَسْلَ مِنَ الْجُنُونِ وَالْإِسْمَاءِ فَانْهَى الْجُنَابَةَ (وَيُسَنُّ التَّبَكُّيرُ إِلَيْهَا) أَيْ الْجُمُعَةُ لغير الإمام ، وَغَيْرُ ذِي مَسْئَرٍ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْبُكُورُ ، وَأَوَّلُهُ طُلُوعُ الْفَجْرِ ، وَدَسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ إِلَيْهَا (مَا شَاءَ) إِنْ قَدَّرَ وَلَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ (بِسَكِينَةٍ) أَيْ مِنْ غَيْرِ إِسْرَاعٍ إِذَا لَمْ يَضُقْ الْوَقْتُ (وَأَنْ يَسْتَنْقِلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ) وَالْقِرَاءَةُ فِي الطَّرِيقِ جَائِزَةٌ غَيْرُ مَكْرُوهَةٍ إِذَا لَمْ يَلْتَهُ عَنْهَا (وَلَا يَتَخَطَّى) رَقَابِ النَّاسِ فَانْهَى مَكْرُوهَهُ ، وَقِيلَ حَرَامٌ (وَأَنْ يَتَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ وَطِيبِ) وَأَفْضَلُ ثِيَابِهِ الْبَيْضُ (وَإِزَالَةَ الظَّفَرِ) إِنْ طَالَ ، وَكَذَا الشَّعْرَ فَيَنْتَفِإْ بِطَلْعِهِ ، وَيَقْمُ شَارِبَهُ ، وَيَحْلَقُ عَانَتَهُ (وَ) إِزَالَةَ (الرِّجِّ) الْكَرْبِيَّةَ ، وَتَسْتَحَبُّ هَاهُ الْآلَةُ وَرَلِكُلْ حَاضِرٌ بِجَمِيعٍ (قُلْتُ : وَأَنْ يَقْرَأَ الْكَهْفَ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ) يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا (وَ) يَكْثُرُ (الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي يَوْمِهَا وَلَيْلَتِهَا (وَيَحْرُمُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ) أَيْ مِنْ تَلَزُمِهِ (التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ) مِنْ سَائِرِ الْعُقُودِ وَالْمَصَانِعِ (بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْأَذَانِ بَيْنَ يَدَى الْخَطِيبِ) حَالُ جُلُوسِهِ عَلَى الْمَنْبَرِ (فَإِنْ بَاعَ صَحَّ) بَيْعُهُ وَسَائِرُ عُقُودِهِ (وَيَكْرَهُ) التَّشَاغُلُ بِمَا ذَكَرَ (قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ) أَمَّا قَبْلَ الزَّوَالِ فَلَا يَكْرَهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَكَذَا يَكْرَهُ تَشْيِيقُ الْأَصَابِعِ فِي طَرِيقِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ ، وَفِيهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهِ ، وَكَذَا سَائِرُ أَنْوَاعِ الْعِبَتِ مَا دَامَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ مَنَظَرِهَا .

[فصل] مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رُكْعَةً وَإِنْ أَدْرَكَ بَدَأَهُ فَاتَّهَتْ قِيَمُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ ظَهَرَ أَرْبَعًا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ الْجُمُعَةَ ، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرَهَا بَحْدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ جَازَ الِاسْتِخْلَافُ فِي الظَّاهِرِ ، وَلَا يَسْتَحَافُ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُهُ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرَّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ أَدْرَكَ الْأُولَى تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ ، وَإِلَّا فَتَمَّ لَهُمْ دُونُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُرَاعَى الْمُسْبِقُ نَظْمَ الْمُسْتَخْلَفِ ، فَإِذَا صَلَّى رُكْعَةً تَشْهَدُ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ لِيُعَارِقُوهُ أَوْ يَلْتَظِرُّوهُ ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ اسْتِثْنَاءُ نِيَةِ الْقُدُورِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ زُوْحِمَ عَنِ السُّجُودِ فَأَمْسَكَهُ ،

[فصل] فِي بَيَانِ مَا نَدْرِكُ بِهِ الْجُمُعَةَ وَجَوَازِ الِاسْتِخْلَافِ (مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ) الْمَحْذُوبِ لِلْإِمَامِ (أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رُكْعَةً) وَلَوْ فَارَقَهُ فِي التَّشَهُّدِ جَازَ وَجَاءَ بِرُكْعَةٍ ، وَكَذَا لَوْ صَلَّى مَعَهُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى وَفَارَقَهُ (وَإِنْ أَدْرَكَ) أَيْ الْإِمَامَ (بَعْدَهُ) أَيْ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ (فَاتَّهَتْ) الْجُمُعَةُ (فَيَمُّ بَعْدَ سَلَامِهِ) أَيْ الْإِمَامَ (ظَهَرَ أَرْبَعًا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيْ الْمَدْرِكُ لِلْإِمَامِ بَعْدَ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ (يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ) بِالْإِمَامِ (الْجُمُعَةَ) وَجُوبًا ، وَمُقَابِلَ الْأَصَحِّ يَنْوِي الظَّاهِرَ (وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا) مِنَ الصَّلَاةِ (بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَرَعَاةٍ (جَازَ) لَهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ قَبْلَ إِيْتَانِهِمْ بِرُكْنٍ مُنْفَرِدِينَ (الِاسْتِخْلَافُ) أَيْ إِقَامَةُ إِمَامٍ خَلِيفَةً عَنْهُ (فِي الظَّاهِرِ) الْجَدِيدُ ، وَفِي الْقَدِيمِ لَا يَجُوزُ الِاسْتِخْلَافُ ، وَعَلَى الْجَدِيدِ لَوْ تَقَبَّعَ وَاحِدٌ بِنَفْسِهِ جَازَ ، وَإِذَا كَانُوا فِي الْجُمُعَةِ وَكَانُوا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَجِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْتَخْلَفُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ حَتَّى تَمَّ جَمْعُهُمْ بِخِلَافِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَبَاقِي الصَّلَاةِ فَلَا يَجِبُ فِيهَا الِاسْتِخْلَافُ ، وَإِذَا فَعَلَ الْمُؤْمِنُونَ رُكْعَةً عَلَى الْإِفْرَادِ امْتَنَعَ الِاسْتِخْلَافُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ بِلَا مُجْدِيدٍ نِيَةٍ وَفِيهَا مَطْلَقًا وَنَبْطَلُ (وَلَا يَسْتَخْلَفُ) الْإِمَامُ وَلَا غَيْرُهُ (لِلْجُمُعَةِ) لَا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَاتِهِ (بِخِلَافِ غَيْرِ الْجُمُعَةِ) فَيَجُوزُ اسْتِخْلَافُ غَيْرِ الْمُقْتَدِي فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ لِتَوَافُقِ نَظْمِ صَلَاتِهِمْ مَعَهُ وَلَا يَسْتَحَاجُونَ إِلَى نِيَةٍ (وَلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُهُ) أَيْ الْمُقْتَدِي (حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا) وَقَبْلَ يَشْتَرُطُ حُضُورَهُ الْخُطْبَةَ ، وَقَبْلَ يَشْتَرُطُ إِدْرَاكَهُ الرُّكْعَةَ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْخُطْبَةَ (ثُمَّ إِنْ كَانَ) الْخَلِيفَةُ (أَدْرَكَ) مَعَ الْإِمَامِ الرُّكْعَةَ (الْأُولَى تَمَّتْ جَمْعُهُمْ) جَمِيعَا الْخَلِيفَةِ وَالْقَوْمِ (وَإِلَّا) أَيْ إِنْ لَمْ يَدْرِكِ الْأُولَى بَانَ اقْتِدَاؤُهُ بِالْإِمَامِ فِي اهْتِدَائِهِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ (فَتَمَّ) الْجُمُعَةَ (لَهُمْ دُونُهُ) أَيْ غَيْرِهِ فِيْهِمَا ظَهَرَ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ تَمَّ لَهُ أَيْضًا ، وَيَجُوزُ الِاسْتِخْلَافُ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْخَلِيفَةُ سَمِعَ مَا مَضَى ، وَبَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ بِتَمَامِهَا (وَبِرَاعِي) الْخَلِيفَةُ (الْمُسْبِقُ نَظْمَ) صَلَاةِ (الْمُسْتَخْلَفِ) فَإِذَا صَلَّى بِهِمْ (رُكْعَةً تَشْهَدُ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ) عِنْدَ قِيَامِهِ لَهَا عَلَيْهِ (لِيُفَارِقُوهُ) بِالْنِيَةِ وَيَسَامُوا (أَوْ يَلْتَظِرُّوهُ) سَلَامَهُ بِهِمْ ، وَهُوَ أَفْضَلُ (وَلَا يَلْزَمُهُمْ) أَيْ الْمُقْتَدِينَ (اسْتِثْنَاءُ نِيَةِ الْقُدُورِ) فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ تَشْتَرُطُ النِّيَةُ (وَمَنْ زُوْحِمَ) أَيْ مَنَعَهُ الزَّحَامُ (عَنِ السُّجُودِ) مَعَ الْإِمَامِ عَلَى الْأَرْضِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْجُمُعَةِ (فَأَمْسَكَهُ)

كَلَىٰ إِنْسَانٍ فَعَلْ ، وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَظَرُ ، وَلَا يُؤْبَى بِهِ ، ثُمَّ إِنْ تِمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ
 إِمَامِهِ سَجَدَ ، فَإِنْ رَفَعَ وَالْإِمَامُ قَائِمٌ قَرَأَ ، أَوْ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَلَا أَصَحَّ يَرَكْعُ ، وَهُوَ
 كَسَبُوقٍ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ فَرَعَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَمْ يُسَلِّمْ وَاقِفَةً فِيمَا هُوَ فِيهِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَةً
 بَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ فَاتَتْ الْجُمُعَةُ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ فَقِيَ قَوْلُ
 يُرَاعَى نَظْمُ نَفْسِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَرَكْعُ مَعَهُ ، وَيُحْسِبُ رُكُوعَهُ الْأَوَّلَ فِي الْأَصَحِّ فَرَكْعَتُهُ
 مُلْفَقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأَوَّلَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ ، وَيُذْرِكُ بِهَا الْجُمُعَةَ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ سَجَدَ عَلَى
 تَرْتِيبِ نَفْسِهِ عَالِمًا بِأَنَّ وَاجِبَهُ الثَّابِتَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جَهَلَ لَمْ يُحْسِبْ سُجُودَهُ
 الْأَوَّلَ ، فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا حُسِبَ ، وَالْأَصَحُّ إِذْرَاكَ الْجُمُعَةَ بِهَذِهِ الرُّكْعَةِ إِذَا كَمَلْتَ
 السُّجُودَ تَانٍ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ تَخَلَّفَ بِالسُّجُودِ نَاسِيًا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ رَكْعَ
 مَعَهُ كَلَى الْمَذْهَبُ .

على انسان (مع شروطه) (فعل) ذلك وجوبا (والا) بأن لم يمكنه السجود كما ذكر (فالصحيح
 أنه ينتظر) تمكينه منه (ولا يؤبى به) ومقابل الصحيح يؤبى أقصى ما يمكنه ، وقيل يتخير بينهما ،
 ولا يجوز له إخراج نفسه من الجماعة . أما الزحام في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل
 سلام الإمام أو بعده (ثم إن تمكن) من السجود (قبل ركوع إمامه) في الثانية (سجد) وجوبا
 (فإن رفع والإمام قائم قرأ ، أو والإمام راكع فالأصح يركع ، وهو كسبوق) ومقابله لا يركع (فإن كان
 إمامه فرغ من الركوع ولم يسلم واقفه فيما هو فيه ثم صلى ركعة بعده ، وإن كان) الإمام (سلم فات الجمعة)
 ولو سلم بعد رفعه من السجود أمها جمعة (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام) في ثانية الجمعة
 (فقي قول يراعى نظم) صلاة (نفسه ، والأظهر أنه يركع معه) ويحسب ركوعه الأول في الأصح ()
 ومقابله يحسب الثاني (فركعته ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية) ويذكر بها الجمعة في الأصح ()
 ومقابله لا تدرك (فلو سجد على ترتيب) نظم صلاة (نفسه عالما بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته)
 فيحرم بالجمعة ثانيا حيث الإمام فيها (وإن نسي أو جهل لم يحسب سجوده الأول) الذي أتى به
 على نظم صلاة نفسه (فإذا سجد ثانيا) بعد أن قام وقرأ وزكع (خسب) له وتمت به ركعته
 الأولى (والأصح إدراك الجمعة بهذه الركعة إذا كملت السجودتان قبل سلام الإمام) بخلاف ما إذا
 كملتا بعد سلام الإمام فإنه لم يدرك الجمعة ، ومقابل الأصح لا تدرك الجمعة بهذه الركعة (ولو تخلف
 بالسجود ناسيا) لا منحوما (حتى ركع الإمام للثانية ركع معه) وجوبا (على المذهب) وبحصل
 له ركعة ملفقة ، والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم ، والتخلف للرض كالتخلف
 للنسيان فيما ذكر .

باب صلاة الخوف

هي أنواع : الأول يكون العدو في القبلة فيرتب الإمام القوم صفين ويصلي بهم فإذا سجد معه صف سجد تليه وحرس صف ، فإذا قاموا سجد من حرس ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرس أولا وحرس الآخرون ، فإذا جلس سجد من حرس وتشهد بالصفين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسفان ، ولو حرس فيهما فرقتا صف جاز ، وكذا فرقة في الأصح ، الثاني يكون في غيرها فيصل مرتين كل مرة بفرقة ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل ، أو تيف فرقة في وجهه ويصلي بفرقة ركعة فإذا قام للثانية فارقتهم وأتمت وذهبت إلى وجهه ، وجاء الواقفون فاقتدوا به فصلي بهم الثانية ، فإذا جلس للشهادة قاموا فأتموا ثانياً بينهم ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ، ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية

باب صلاة الخوف

أي في كفيتهما وما يحتمل فيها مما لا يحتمل في غيرها (هي أنواع : الأول يكون العدو في جهة القبلة) ولا سائر وفيها كثرة (فيرتب الإمام القوم صفين ويصلي بهم) جميعا إلى اعتدال الركعة الأولى (فإذا سجد سجد معه صف سجد تليه وحرس) في الاعتدال (صف ، فإذا قاموا) أي الإمام ومن معه (سجد من حرس ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرس أولا وحرس الآخرون ، فإذا جلس) الإمام للشهادة (سجد من حرس وتشهد بالصفين وسلم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسفان ، ولو حرس فيهما) أي الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة (جاز) بشرط أن تكون الحراسة تقاوم العدو بأن لا يزيد الكفار على صفيها (وكذا) يجوز لو حرس (فرقة في الأصح) ومقابلة لأصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف (الثاني) من الأنواع (يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أو فيها وهناك سائر (فيصل مرتين كل مرة بفرقة) والأخرى حرس (وهذه صلاة رسول الله ﷺ بطن نخل) والنوع الثاني من الكيفيات ما ذكره بقوله (أو وقف فرقة في وجهه) أي العدو (ويصلي بفرقة ركعة) من الثانية (فإذا قام للثانية فارقتهم) بالنسبة (وأتمت) الصلاة لنفسها (وذهبت إلى وجهه) أي العدو (وجاء الواقفون فاقتدوا به فصلي بهم الثانية فإذا جلس للشهادة قاموا فأتموا ثانياً وهم مقتدون به حكما) ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية) ولحقوها ، فإذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة

وَيَشْهَدُ ، وفي قول يُوَخَّرُ لِتِلْكَ ، فَإِنْ صَلَّى مَغْرِبًا فَبِفَرْقَةٍ رَكَعَتَيْنِ ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَنْتَظِرُ فِي تَشْهَدِهِ أَوْ قِيَامِ الثَّالِثَةِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ رُبَاعِيَةٍ فَبِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ ؛ فَالَّذِي يَكُلُّ فِرْقَةَ رَكْعَةٍ سَحَتِ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَسَهْوُ كُلِّ فِرْقَةٍ مَحْمُولٌ فِي أَوَّلَاهُمْ ، وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ لَا ثَانِيَةَ الْأُولَى ، وَسَهْوُهُ فِي الْأُولَى يُلْحَقُ الْجَمِيعَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَا يُلْحَقُ الْأُولَى ، وَيُسْنُّ حَمْلُ السَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ، وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ . الرَّابِعُ أَنْ يَلْتَحِمَ الْقِتَالُ أَوْ يَشْتَدَّ الْخَوْفُ فَيُصَلِّيَ كَيْفَ أَمَكَنَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، وَيُعْذَرُ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ ، وَكَذَا الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ لِحَاجَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، لِأَصِيَا حِ ، وَيُلْقِي السَّلَاحَ إِذَا دُبِيَ ، فَإِنْ عَجَزَ أَمْسَكَهُ ، وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ مَأْمَا ، وَالسُّجُودَ أَخْفَضَ ،

وسورة قصيرة وركع (ويشهد ، وفي قول يُوَخَّرُ) قراءة الفاتحة والتشهد فيشتغل بذكر (التلحقة) فتدركهما معه (فإن صلى مغرباً بفرقة ركعتين والثانية ركعة ، وهو أفضل من عكسه في الأظهر) ومقابله يصلي بالأولى ركعة والثانية ركعتين (و) على الأظهر (ينتظر) بحجى الثانية (في تشهده أو قيام الثالثة ، وهو) أي انتظاره في القيام (أفضل) من انتظاره في التشهد (في الأصح) ومقابله الانتظار في التشهد أفضل (أو) صلى (رباعية فبكل ركعتين) وينتظر في قيام الثالثة والتشهد الأول على الخلاف (فلو) فرقهم أربع فرق ، و(صلى بكل فرقة ركعة) وفارقتها وأتمت لنفسها (صحت صلاة الجميع) المأمومين والامام (في الأظهر) ومقابله تبطل صلاة الامام وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة إن علموا بطلان صلاة الامام ، وقيل تبطل صلاة الفرق الثلاث الأول ، وقيل تبطل صلاة الجميع (وسهو كل فرقة) فيها لو فرقهم فرقتين (محمول في أولاهم ، وكذا ثانية الثانية) لأنهم مقتدون حكام (في الأصح) ومقابله ليس سهوهم بمحمول فيها (لثانية الأولى) لمفارقتهم الامام فيها (وسهو) أي الامام (في الأولى يلحق الجميع) فتسجد الفرقة الأولى عند تمام صلاتهم (وفي الثانية لا يلحق الأولين) وتسجد الثانية معه آخر صلاته (ويسن حمل السلاح) للصلى (في هذه الأنواع ، وفي قول يجب) حمله ، ولو كان في ترك الحمل تعرض للهلاك وجب حمله جزماً ، أو وضعه بين يديه إن سهل تناوله (الرابع) من الأنواع (أن يلتحم القتال) بحيث يختلط بعضهم ببعض (أو يشتد الخوف) بأن لم يأمنوا هجوم العدو (يصلى كيف أمكن راکباً وماشياً ، ويعذر في ترك القبلة) عند العجز عنه بسبب العدو (وكذا الأعمال الكثيرة) إذا كانت (لحاجة في الأصح) ومقابله لا يعذر (لأصباح) فلا يعذر فيه (ويلقى السلاح) وجوباً (إذا دعى) دماً لا يعني عنه (فإن عجز) عن إلقائه (أمسكه ولا قضاء في الأظهر) ومقابله يجب القضاء وهو المعتمد (وان عجز عن ركوع أو سجود أو مأماً) بهما (و) جعل (السجود أخفض) من

وَلَهُ ذَا النُّوعِ فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٌ مُبَاحِينَ وَهَرَبٌ مِنْ حَرِيْقٍ وَسَبْعٍ وَغَرِيمٍ عِنْدَ
الْإِعْسَارِ وَخَوْفٍ حَبْسِهِ ، وَالْأَصْحُ مِنْهُ لُغْرِمٍ خَافَ قُوَّةَ الْحَيِّ وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادٍ ، ظَنُّوهُ
عَدُوًّا فَبَانَ غَيْرُهُ قَضَوْا فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ بِرُشٍ وَغَيْرِهِ ، وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ لِبْسُهُ ،
وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ افْتِرَاشِهَا ، وَأَنْ لَوْلَى الْإِبَاسَةُ الصَّبِي . قُلْتُ : الْأَصْحُ حِلُّ افْتِرَاشِهَا ، وَبِهِ
قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبْسُهُ لِلضَّرُورَةِ كَعَرِيٍّ وَبَزْدٍ مُهْلِكَيْنِ
أَوْ فِجَاءَ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَلِلْحَاجَةِ كَجَرَبٍ وَحِكَّةٍ وَدَفْعِ قُلٍّ ، وَلِلْقِتَالِ كَدِيْبَاجٍ
لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ، وَيَحْرُمُ الْمَرْكَبُ مِنَ الْإِبْرِيسِمِ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزْنَ الْإِبْرِيسِمِ ، وَيَحِلُّ
عَكْسُهُ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَوِيََا فِي الْأَصْحِ ، وَيَحِلُّ مَا طُرَزَ ،

الركوع (وله ذا النوع) وهو صلاة شدة الخوف (في كل قتال وهزيمة مباحين) لا إثم فيهما :
كقتال من دافع عن نفسه أو ماله أو حريمه أو مال غيره أو حرمه ولا إعادة عليه (و) له ذلك
أيضا في (هرب من حريق وسبع ، و) هرب من (غريم عند الاعسار وخوف حبسه)
ولا يصلي هذه الصلاة طالب لعدو منهزم ، ولو خطف شخص عمامته وهرب وأمكنه ادراكه وهو
في الصلاة فله ذلك ، وكذا إذا كان خارجا وضاق الوقت (والأصح منعه لحرم خاف فوسه الحج)
بنوات وقوف عرفة ، ومقابل الأصح يجوز له أن يصلها (ولو صلاوا لسواد ظنوه عدوا فبان غيره
قضوا في الأظهر) لتفريطهم ، ومقابله لا يجب القضاء ، ولو ظن العدو بقصده فبان خلافه فلا قضاء .

[فصل] فيما يجوز لبسه وما لا يجوز (يحرم على الرجل) عند الاختيار (استعمال الحرير بفرش
وغیره) من وجوه الاستعمال (ويحل للمرأة لبسه ، والأصح تحريم افتراشها) بخلاف اللبس ،
ومقابل الأصح لا يحرم ، وسبأى اعتناؤه (وأن لولوى إلباسه الصبي) ولو بميزا ، وللولوى أيضا تريننه
بحلى الذهب والفضة ، ومثل الصبي المجنون ، ومقابل الأصح ليس للولوى إلباسه الحرير في غيره
بروى العبد . وقيل له إلباسه قبل سبع سنين (قلت : الأصح حل افتراشها) أى المرأة للحرير
(وبه قطع العراقيون وغيرهم ، والله أعلم) ويحرم تفصيل الحرير للرجال وبيعه وشراؤه لهم (ويجوز
للرجل لبسه) أى الحرير (للضرورة كبرد وحر مهلكين أو فجاءة) أى بغتة (حرب ولم يجد
غيره ، و) يجوز لبسه (للحاجة كجرب وحكة) أن آذاه لبس غيره (ودفع قل) لأن من
خواص الحرير أن لا يقل (وللقاتل كديباج) نوع من الحرير تحين (لا يقوم غيره مقامه) في
دفع السلاح (ويحرم المركب من إبريسم) أى حرير (وغیره) كقطن (أن زاد وزن
الإبريسم ، ويحل عكسه) وهو ما نقص فيه الإبريسم (وكذا) يحل (أن استويا) وزنا (في
الأصح) ومقابله يغلب الحرام ، ولو شك هل الأكثر الحرير أو هما مستويان حرم (ويحل ما طرز)
والتطريز أن يركب على الثوب طراز من حرير ، وكذا ما رقع بشرط أن لا يزيد كل منهما على قدر

باب صلاة المسافر

إِنَّمَا تُقْصِرُ رُبَاعِيَّةٌ مُؤَدَّةٌ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمُبَاحِ لَا فَائِتَةُ الْحَضَرِ ، وَلَوْ قَضَى فَائِتَةَ السَّفَرِ فَلَا ظَهَرَ قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ ، وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ بِمَجَاوِزَةِ سُورِهَا ، فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ مُجَاوِزَتُهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَا يَشْتَرِطُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ بِمَجَاوِزَةِ الْعُمُرَانِ ، لَا الْخَرَابِ وَالْبَسَاتِينِ ، وَالْقَرْيَةِ كَبَلَدَةِ ، وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ بِمَجَاوِزَةِ الْحِلَّةِ ، وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ بِسَافَرِهِ مَا شَرِطَ بِمَجَاوِزَتِهِ ابْتِدَاءً ، وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُصُولِهِ ، وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا يَوْمٌ دَخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدٍ بَنِيَّةٍ أَنْ يَرْحَلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَقِيلَ

(باب) كيفية (صلاة المسافر) من حيث القصر والجمع

(إِنَّمَا تُقْصِرُ رُبَاعِيَّةٌ) فَلَا تُقْصِرُ الصَّبْحَ وَلَا الْمَغْرِبَ (مُؤَدَّةٌ فِي السَّفَرِ) فَلَا تُقْصِرُ فَائِتَةَ الْحَضَرِ فِي السَّفَرِ (الطَّوِيلِ) فَلَا قَصْرَ فِي السَّفَرِ الْقَصِيرِ وَلَوْ شَكَا (الْمُبَاحِ) أَيْ غَيْرِ الْحَرَامِ ، سِوَاهُ كَانَ وَاجِبًا أَوْ مَنَاقِبًا أَوْ مَنَاقِبًا ، فَلَا قَصْرَ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ (لَا فَائِتَةُ الْحَضَرِ) أَيْ لَا تُقْصِرُ إِذَا قَضَيْتَ فِي السَّفَرِ (وَلَوْ قَضَى فَائِتَةَ السَّفَرِ) الطَّوِيلِ (فَلَا ظَهَرَ قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ) الَّذِي كَذَلِكَ (دُونَ الْحَضَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَقْصِرُ فِيهِمَا ، وَقِيلَ يَتِمُّ فِيهِمَا ، وَقِيلَ إِنْ قَضَاهَا فِي ذَلِكَ السَّفَرِ قَصَرَ وَالْآخَرُ فَلَا (وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ ، فَأَوَّلُ سَفَرِهِ بِمَجَاوِزَةِ سُورِهَا) الْمُخْتَصُّ بِهَا (فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ بِمَجَاوِزَتِهَا) أَيْضًا (فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَا يَشْتَرِطُ) بِمَجَاوِزَتِهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَكَالسُّورِ الْخَلْدَقِ وَالنُّسُورِ الْمُتَهَيِّمِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ) أَيْ سَفَرُهُ (بِمَجَاوِزَةِ الْعُمُرَانِ) حَتَّى لَا يَبْقَى بَيْتٌ مُتَمَلِّ وَلَا مُنْفَصِلٌ (لَا الْخَرَابِ) الَّذِي لَا عِمَارَةَ وَرَاءَهُ (وَلَا) (الْبَسَاتِينِ) وَلَوْ فِيهَا قُصُورٌ تَسْكُنُ فِي بَعْضِ فُصُولِ السَّنَةِ (وَالْقَرْيَةِ كَبَلَدَةِ) فِيمَا ذَكَرَ (وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ بِمَجَاوِزَةِ الْحِلَّةِ) بِكُسْرِ الْحَاءِ يَبُوتُ يَجْتَمِعُ أَهْلُهَا لِلسَّيْرِ فِي نَادٍ وَاحِدٍ ، وَيَسْتَعِيرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَيَدْخُلُ فِيهَا مَصَافِقُهَا كَطَرِجِ الرَّمَادِ ، وَلَا بَدَّ مِنْ مَجَاوِزَةِ الْوَادِي وَالْهَبُوطِ إِنْ كَانَ فِي رُبُوعَةٍ ، وَالصُّعُودِ إِنْ كَانَ وَهْدَةً (وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ بِسَافَرِهِ مَا شَرِطَ بِمَجَاوِزَتِهِ ابْتِدَاءً) مِنْ سُورٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَتَمَّ بَلْغُ السُّورِ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ انْتَهَى سَفَرُهُ (وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ) بِلِيَالِهَا (بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُصُولِهِ) أَيْ وَصُولِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، وَلَوْ أَقَامَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بِلَانِيَّةٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِتَمَامِهَا (وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا) أَيْ الْأَرْبَعَةُ (يَوْمًا دَخُولُهُ وَخُرُوجُهُ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلُهُ يُحْسَبَانِ (وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدٍ بَنِيَّةٍ أَنْ يَرْحَلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا) غَيْرِ يَوْمِ الدَّخُولِ وَالْخُرُوجِ (وَقِيلَ) يَقْصِرُ

أربعة ، وفي قول أبداً ، وقيل الخلاف في خائف القتال ، لا التاجر ونحوه ، ولو علم بقاءها مدة طويلة ، فلا قصر على المذهب .

[فصل] وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية . قلت : وهو مرحلتان يسير الأتقال ، والبحر كالبئر ، فلو قطع الأميال فيه في ساعة قصر ، والله أعلم ، ويشترط قصد موضع معين أولاً ، فلا قصر للهائم وإن طال تردده ، ولا طالب غريم وأبقي يرجع متى وجده ، ولا يعلم موضعه ، ولو كان المقصده طريقان : طويل وقصير فسلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن قصر ، وإلا فلا في الأظهر ، ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي مالك أمره في السفر ، ولا يعرف مقصده ، فلا قصر ، فلو تروا مسافة القصر قصر الجندي دونهما ، ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً انقطع ، فإن سار فسفر جديد ،

(أربعة) غير يومي الخروج والدخول (وفي قول) يقصر (أبداً ، وقيل الخلاف) المذكور (في خائف القتال ، لا التاجر ونحوه) كالمثقف ، وعلى المعتمد مثل القصر سائر الرخص كالجمع والفطر (ولو علم بقامها) أي حاجته (مدة طويلة) أربعة أيام (فلا قصر على المذهب) بخلاف المتوقع للحاجة في كل وقت .

[فصل] في شروط القصر (وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية ، ولا يحسب منها الأياب ، وهي ستة عشر فرسخاً وأربعة برد (قلت : وهو) أي السفر الطويل (مرحلتان) وهما سير يومي بلا ليلة معتدلين (يسير الأتقال) أي الدابة المحملة على العادة المعتادة من التزول والاستراحة والأكل والصلاة (والبحر كالبئر) في المسافة (فلو قطع الأميال فيه) أي البحر (في ساعة قصر ، والله أعلم) كما يقصر لو قطع المسافة في البر في بعض يوم (ويشترط قصد موضع) معلوم كونه مرحلتين (معين) أو غير معين ، إذ لو علم التابع أن مسير متبوعه لا ينقص عن مرحلتين قصر وإن لم يعلم خصوص الموضع (أولاً) أي أول السفر (فلا قصر للهائم) أي من لا يدري أين يتوجه (وإن طال تردده ولا طالب غريم وأبقي يرجع متى وجده) أي مطلوبه (ولا يعلم موضعه) وإن طال سفره (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد (طريقان : طويل وقصير ، فسلك الطويل لغرض) ديني أو دنيوي (كسهولة أو أمن قصر ، وإلا) بأن سلكه لمجرد القصر أو لم يقصد شيئاً (فلا) يقصر (في الأظهر) ومقابله يقصر (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي مالك أمره في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لهم أن لم يبلغوا مسافة القصر . وأما أن بلغوها فلهم القصر وإن لم يقصر متبوعهم ، بخلاف الهائم لا يقصر وإن بلغ مسافة القصر (فلو تروا مسافة القصر) وحدهم دون متبوعهم (قصر الجندي) غير المثلث في الديوان (دونهما) لغيرهما فبنيتهما كالعدم (ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً) إلى وطنه أو غيره للإقامة (انقطع) سفره إذا كان مستقلاً ما كذا فلا يقصر مادام في ذلك المنزل (فإن سار فسفر جديد ،

وَلَا يَتَرَخَّصُ الْعَامِي بِسَفَرِهِ كَأَنَّهُ وَكَأَنَّهُ ، وَلَوْ أَنشَأَ مَبَاحًا ثُمَّ جَعَلَهُ مُعَصِيَةً فَلَا يَتَرَخَّصُ فِي الْأَصْحَحْ ، وَلَوْ أَنشَأَ عَاصِيًا ثُمَّ نَابَ فَنَشَى لِلْسَفَرِ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِحُجَّتِهِ لِحِفْظَةِ لَزِمَهُ الْإِمَامُ ، وَلَوْ رَعَى الْإِمَامُ الْمُسَافِرُ وَاسْتَخْلَفَ مِنْهُ أَتَمَّ الْمُقْتَدُونَ ، وَكَذَا لَوْ ظَلَمَ الْإِمَامُ وَاقْتَدَى بِهِ ، وَلَوْ لَزِمَ الْإِمَامُ مُقْتَدِيًا فَفَسَدَتْ صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاةُ إِمَامِهِ ، أَوْ لَبَّى إِمَامُهُ مُحْدَثًا أَتَمَّ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا فَبَيَّنَّ مُقْبِيًا لَوْ بَيَّنَّ جِهْلَ سَفَرِهِ أَتَمَّ ، وَلَوْ عَلِمَهُ مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ قَصَرَ ، وَلَوْ شَكَّ فِيهَا ، فَقَالَ : إِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ وَإِلَّا أَتَمَمْتُ قَصَرَ فِي الْأَصْحَحْ ، وَيُسْتَرْطُ لِلْقَصْرِ نِيَّتُهُ فِي الْأَحْرَامِ وَالتَّحَرُّزُ عَنْ مُنَاقِبِهَا دَوَامًا ، وَلَوْ أَخْرَمَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَوْ يُتِمُّ ، أَوْ فِي أَنَّهُ نَوَى الْقَصَرَ أَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِثَلَاثَةِ فَشَكَ هَلْ هُوَ مَتِّمٌ أَمْ سَاءَ أَتَمَّ ، وَلَوْ قَامَ الْقَاصِرُ لِثَلَاثَةِ عَمْدًا بِلا مُوجِبٍ لِلْإِمَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا عَادَ وَسَجَدَ لَهُ وَسَلَّمَ ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ قَادَ ثُمَّ نَهَضَ مِنْهَا ، وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهُ مُسَافِرًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ

وَلَا يَتَرَخَّصُ الْعَامِي بِسَفَرِهِ كَأَنَّهُ وَكَأَنَّهُ (من زوجها في السفر أن يكون جائزاً) فَلَوْ أَنشَأَ مَبَاحًا ثُمَّ جَعَلَهُ مُعَصِيَةً (كَالسَّفَرِ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ) (فَلَا يَتَرَخَّصُ فِي الْأَصْحَحْ) وَمُقَابِلُهُ يَتَرَخَّصُ اكْتِفَاءً بِكَوْنِ أَوَّلِهِ مَبَاحًا (وَلَوْ أَنشَأَ عَاصِيًا ثُمَّ نَابَ فَنَشَى لِلْسَفَرِ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ) فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَقْصِدِهِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ قَصَرَ وَالْأَفْلَا . ثُمَّ أَشَارَ إِلَى شَرْطِ آخِرِ بَقُولِهِ (وَلَوْ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ) أَى فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ (لَزِمَهُ الْإِمَامُ) وَتَعَقَّدَ صَلَاةَ الْقَاصِرِ خَلْفَ الْمُتِمِّ وَتَلْفُوزِ نِيَّةِ الْقَصْرِ (وَلَوْ رَعَى الْإِمَامُ) أَى سَالَ مِنْ أَنَفِهِ دَمَ (الْمُسَافِرِ وَاسْتَخْلَفَ مِنْهُ أَتَمَّ الْمُقْتَدُونَ) بِهِ نَوَى الْإِقْتِدَاءَ بِهِ أَمْ لَا (وَكَذَا لَوْ عَادَ الْإِمَامُ وَاقْتَدَى بِهِ ، وَلَوْ لَزِمَ الْإِمَامُ مُقْتَدِيًا فَفَسَدَتْ صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاةُ إِمَامِهِ أَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُحْدَثًا أَتَمَّ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا فَبَيَّنَّ مُقْبِيًا أَوْ بَيَّنَّ جِهْلَ سَفَرِهِ) أَى شَكَ فِي أَنَّهُ مُسَافِرٌ أَوْ مُقِيمٌ (أَتَمَّ) وَإِنْ بَانَ مُسَافِرًا (وَلَوْ عَلِمَهُ مُسَافِرًا وَشَكَ فِي نِيَّتِهِ) الْقَصْرِ (قَصَرَ) إِنْ بَانَ الْإِمَامُ قَاصِرًا (وَلَوْ شَكَ فِيهَا ، فَقَالَ : إِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ وَإِلَّا أَتَمَمْتُ قَصَرَ فِي الْأَصْحَحْ) إِنْ قَصَرَ إِمَامُهُ (وَيُسْتَرْطُ لِلْقَصْرِ نِيَّتُهُ فِي الْأَحْرَامِ) وَمِثْلُ نِيَّةِ الْقَصْرِ مَا لَوْ نَوَى الظُّهْرَ مِثْلًا رَكْعَتَيْنِ أَوْ قَالَ أَوْدَى صَلَاةَ السَّفَرِ (وَالتَّحَرُّزُ عَنْ مُنَاقِبِهَا دَوَامًا) أَى فِي دَوَامِ الصَّلَاةِ كُنْيَةُ الْإِمَامِ (وَلَوْ أَحْرَمَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَوْ يُتِمُّ أَوْ فِي أَنَّهُ نَوَى الْقَصَرَ) أَمْ لَا (أَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِثَلَاثَةِ فَشَكَ هَلْ هُوَ مَتِّمٌ أَمْ سَاءَ أَتَمَّ) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَإِنْ بَانَ إِمَامُهُ سَاهِيًا فِي الْآخِرَةِ (وَلَوْ قَامَ الْقَاصِرُ لِثَلَاثَةِ عَمْدًا بِلا مُوجِبٍ لِلْإِمَامِ) كُنْيَتُهُ مِثْلًا (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا عَادَ وَسَجَدَ لَهُ وَسَلَّمَ ، فَإِنْ أَرَادَ) عِنْدَ تَذَكُّرِهِ (أَنْ يُتِمَّ عَادَ) لِلْقُعُودِ (ثُمَّ نَهَضَ مِنْهَا) أَى نَاوَايَا الْإِمَامِ ، وَالْجِهْلُ كُلُّهُوَ (وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهُ) أَى الْقَاصِرِ (مُسَافِرًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ) الْقَاطِعَةَ لِلتَّرَخُّصِ

فِيهَا أَوْ بَلَغَتْ سَفِينَتُهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَتَمَّ . وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ مَرَاهِلَ ، وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ .
 [فَضْلٌ] يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا . وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ كَذَلِكَ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ . وَكَذَا الْقَصِيرِ فِي قَوْلٍ ، فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتُ الْأُولَى فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ ، وَإِلَّا فَعَكْسُهُ . وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ : الْبَدَاءَةُ بِالْأُولَى ، فَلَوْ صَلَّاهَا فَبَانَ فَسَادُهَا فَتَدَبَّتِ الثَّانِيَةُ ، وَنِيَّةُ الْجَمْعِ ، وَتَحْلُلُهَا أَوَّلُ الْأُولَى ، وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ وَالْمَوَالَاةِ بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُدٍّ وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا وَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ . وَيُعْرَفُ طَوْلُهُ بِالْعَرَفِ . وَلِلْمُتِمِّمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ تَحْلُلُ طَلَبِ خَفِيفٍ وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ تَرَكَ رُكْنَ مِنَ الْأُولَى بَطْلَانًا وَيُعِيدُهَا جَابِعًا ، أَوْ مِنَ الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَطُلْ ،

(فِيهَا أَوْ بَلَغَتْ سَفِينَتُهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَتَمَّ) وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا لِلْقَصْرِ الْعِلْمُ بِجَوَازِهِ ، فَلَوْ قَصَرَ جَاهِلًا لَمْ تَنْصَحْ صَلَاتُهُ (وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ) سَفَرُهُ (ثَلَاثَ مَرَاهِلَ) إِلَّا الْمَلَاخِ الَّذِي يَسَافِرُ فِي الْبَحْرِ بِأَهْلِهِ ، وَمَنْ لَا يَزَالُ مَسَافِرًا بِلَا وَطَنِ فَلَا إِتِمَامَ لَهَا أَفْضَلُ ، وَمَقَابِلُ الْمَشْهُورِ أَنْ الْإِتِمَامَ أَفْضَلُ (وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ) فِي السَّفَرِ (إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ) أَمَا إِذَا تَضَرَّرَ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ .

[فَضْلٌ] فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا) فِي وَقْتِ الْأُولَى (وَتَأْخِيرًا) فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ (وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ كَذَلِكَ) أَيُّ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا (فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ) الْمُبَاحُ (وَكَذَا) يَجُوزُ الْجَمْعُ فِي السَّفَرِ (الْقَصِيرِ فِي قَوْلٍ) قَدِيمٌ ، وَالْجَمْعُ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ تَرْكُهُ إِلَّا الْجَمْعَ فِي عُرْفَةٍ وَبِمُؤَلَّفَةٍ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ (فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتُ الْأُولَى) نَازِلًا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ (فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ ، وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَ نَازِلًا وَقْتُ الْأُولَى سَائِرًا وَقْتُ الثَّانِيَةِ (فَعَكْسُهُ) أَيُّ التَّقْدِيمِ أَفْضَلُ ، وَإِذَا كَانَ سَائِرًا وَقْتَهُمَا أَوْ نَازِلًا فِيهِمَا فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ . (وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ) بَلْ أَكْثَرُ لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ زِيَادَةُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَقَاءُ السَّفَرِ إِلَى عَقْدِ الثَّانِيَةِ ، وَعَدَمُ دُخُولِ وَقْتِهَا قَبْلَ فَرَاغِهَا وَتَيَقُّنُ حُجَّةِ الْأُولَى . وَتَيَقُّنُ نِيَّةِ الْجَمْعِ (الْبَدَاءَةُ بِالْأُولَى) فَلَوْ صَلَّى الْعَصْرَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَنْصَحْ (فَلَوْ صَلَّاهَا فَبَانَ فَسَادُهَا) أَيُّ الْأُولَى بِفَوَاتِ شَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ (فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ ، وَ) ثَانِي الشُّرُوطِ (نِيَّةُ الْجَمْعِ وَتَحْلُلُهَا) الْأَكْمَلُ (أَوَّلُ الْأُولَى ، وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَجُوزُ كَالْقَصْرِ (وَ) نَائِلُهَا (الْمَوَالَاةُ بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُدٍّ) كَسُوءِ وَاعْتِمَادِ (وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا ، وَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ وَيُعْرَفُ طَوْلُهُ بِالْعَرَفِ ، وَلِلْمُتِمِّمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ تَحْلُلُ طَلَبِ خَفِيفٍ) وَمَقَابِلُ الصَّحِيحِ يَضُرُّ (وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ تَرَكَ رُكْنَ مِنَ الْأُولَى بَطْلَانًا وَيُعِيدُهَا جَابِعًا) إِنْ شَاءَ (أَوْ) عِلْمُ تَرْكِهِ (مِنَ الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَطُلْ) الْفَصْلُ بَيْنَ سَلَامَةٍ مِنَ الثَّانِيَةِ وَتَذَكُّرِ الْمَتْرُوكِ

تَدَارِكُ ، وَإِلَّا فَبَاطِلَةٌ وَلَا جَمْعَ ، وَلَوْ جَهِلَ أَعَادُهَا لَوَقَّتَهُمَا . وَإِذَا أَخَّرَ الْأَوَّلَى لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ وَالْمُؤَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ . وَيَجِبُ كَوْنُ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ ، وَإِلَّا فَيَعْصَى ، وَتَكُونُ قَضَاءً ، وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مُقِيمًا بَطَلَ الْجَمْعُ . . . وَفِي الثَّانِيَةِ وَهَذَا لَا يَبْطُلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ تَأْخِيرًا فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا لَمْ يُؤْثَرْ ، وَقَبْلَهُ يَجْزِلُ الْأَوَّلَى قَضَاءً . وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا . وَالْجَدِيدُ مِنْهُ تَأْخِيرًا . وَشَرَطُ التَّقْدِيمِ وَجُودُهُ أَوَّلُهُمَا ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاكُهُ عِنْدَ سَلَامِ الْأَوَّلَى . وَالتَّلَجُّ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا ، وَالْأَظْهَرُ تَخْصِيسُ الرُّخْصَةِ بِالْمَصَلَّى جَمَاعَةً يَمْسُجِدُ بَعِيدَ يَتَأَذَى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ .

باب صلاة الجمعة

إِنَّمَا تَنْتَعِنُ عَلَى كُلِّ مُسَكِّفٍ حُرٍّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ،

(تدارك) ما فاتته وصحنا (والا) بأن طال الفصل (فباطلة ولا جمع) لطول الفصل بها فبعيدها في وقتها (ولو جهل) كون المترك من أيهما (أعادها لوقتهما ، وإذا أخر الأول) إلى وقت الثانية (لم يجب الترتيب والمؤالاة ونية الجمع على الصحيح) في الثالث ، ومقابلها يجب جميع ذلك (ويجب كون التأخير بنية الجمع) قبل خروج وقت الأولى (والا) بأن أخر من غير نية الجمع المستبرة (فيعصى وتكون قضاء ، ولو جمع تقديمًا فصارت بين الصلاتين مقبلة) كأن نوى الاقامة أو وصلت سفينة المقصد (بطل الجمع) فيؤخر الثانية لوقتها ولا تتأثر الأولى (وفي الثانية وبعدها) لو صار مقبلا (لا يبطل في الأصح) ومقابلها يبطل فيها (أو) جمع (تأخيرا فأقام بعد فراغها لم يؤثر ، وقبله) أي فراغها (يجعل الأولى قضاء) ففي جمع التقديم يكتفى بدوام السفر إلى عقد الثانية ، وفي جمع التأخير لابد من دوامه إلى تمامها ، والوقت الأولى قضاء (ويجوز الجمع بالمطر تقديمًا ، والجديد منه تأخيرًا) والتقديم جوازه فيصل إلى الأولى مع الثانية في وقتها سواء اتصل المطر أم انقطع (وشروط التقديم وجوده) أي المطر (أو طمأ) أي الصلواتين (والأصح اشتراطه عند سلام الأولى) ولا يضر انقطاعه فيما عدا ذلك ومقابل الأصح لا يشترط وجوده عند السلام وقوى المطر وضعفه إذا بل الثوب سواء (والتلج والبرد كطيران ذابا) فإن لم يذوبا فلا جمع بهما (والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة بمسجد بعيد يتأذى بالمطر في طريقه) بخلاف من يصلى في بيته أو يمتطي إلى المسجد في كن أو كان المسجد بباب داره فلا يترخص ، ومقابل الأظهر يترخص في ذلك .

باب صلاة الجمعة

هي بضم الميم وسكونها ، وبومها أفضل أيام الأسبوع (إنما تنتعن) أي تجب وجوب عين (على كل) مسلم (بكلف حر ذكر مقيم بلامرض ونحوه) تكوف فلا جمعة على صبي ومجنون

وَلَا جُمُعَةٌ عَلَى الْقُلُوبِ مَرْمُوحٌ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ ، وَالْمَسْكَاةِ ، وَكَذَا مَنْ بَعَثَهُ رَقِيقٌ
 عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَنْ تَحَتَّ ظَهْرُهُ تَحَتَّ جُمُعَتُهُ ، وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنَ الْجَامِعِ إِلَّا
 الْمَرِيضَ وَنَحْوَهُ فَيُخْرِجُهُمُ انْصِرَافُهُ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِإِنْتِظَارِهِ . وَتَلْزِمُ
 الشَّيْخَ الْهَرَمَ وَالزَّمَانَ إِنْ وَجَدَا مَرَكَبًا وَلَمْ يَسُقِ الرُّكُوبُ وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا ، وَأَهْلُ
 الْقَرْيَةِ إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصْبَحُ بِهِ الْجُمُعَةُ أَوْ بَلَّغَهُمْ صَوْتٌ قَالِ فِي هُدُوءٍ مِنْ طَرَفٍ
 يَلِيهِمْ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لَزِمَتْهُمْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنْ
 تُمْسِكَ الْجُمُعَةُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ يَنْتَضِرَ بِتَخَلُّفِهِ عَنِ الرَّفْقَةِ ، وَقَبْلَ الزَّوَالِ كَبَعْدِهِ فِي الْجَدِيدِ
 إِنْ كَانَ السَّفَرُ مُبَاحًا ، وَإِنْ كَانَ طَاعَةً حَازَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّ الطَّاعَةَ كَالْمُسَاحِ ، وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ . وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ تُسَنُّ الْجُمُعَةُ فِي ظُهُورِهِمْ فِي الْأَصَحِّ

ولا على عبد ولا امرأة ولا على مسافر سفرًا مباحًا ولو قسيرا ، ولا على مريض (ولا جمعة على معذور
 بمرخص في ترك الجماعة) عما يتصور في الجمعة (والمسكاتب) لاجعة عليه (وكذا من بعثه
 رقيق على الصحيح) ومقابلته ان كانت بينه وبين سيده مهابة ووقعت الجمعة في نوبته وجبت
 عليه (ومن سمع ظهره) ممن لاجعة عليه كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون (سمعت
 جمعة) وأجزأته عن الظهور (وله أن ينصرف من الجامع) قبل فعلها (إلا للمريض ونحوه)
 كالأعمى (فيحرم انصرافه ان دخل الوقت) قبل انصرافه (إلا أن يزيد ضرره بانتظاره)
 فعلها فلا الانصراف قسلا أن يدخل فيها . وأما بعد الدخول فيها فليس للمريض ولا للعبد والمرأة
 والمسافر الانصراف ولا قلبها ظهرا (وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجدوا مراكبا ولم يسق الركوب)
 عليهما مشقة كشقة المشى في الوحل . والشيخ من جاوز الأربعين ، والهرم أقصى السكبر ، والزمانة
 الابتلاء (و) تلزم (الأعمى) في حال كونه (يجد قائدا) فان لم يجده لم يلزمه الحضور (وأهل)
 القرية ان كان فيهم جمع تصبح به الجمعة (وهو أربعون كاملون) أو بلغهم صوت عال في هدوء من
 طرف يليهم ليل الجمعة (مع استواء الأرض ولو لم يسمع الواحد لزمهم) الجمعة (والا) بأن
 لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت (فلا) تلزمهم (ويحرم على من لزمته) الجمعة (بأن
 كان من أهلها) السفر بعد الزوال (فان خالف وسافر لم تجز له الرخص إلا إذا فاتت الجمعة) (إلا أن
 تمكنه الجمعة في طريقه) فيجوز له السفر ، ومعنى الامكان أن يغلب على ظنه الادراك (أو يتضرر
 بتخلفه عن الرفقة) وأما التخلف عن الرفقة ولم يتضرر به فلا يجوز به ترك الجمعة (وقبل الزوال)
 وأوله الفجر (كبعده) في حرمه السفر فلا يجوز ان لزمته الجمعة السفر من الفجر إلا إذا أمكنه
 فعلها في طريقه أو تضرر بالتخلف عن الرفقة (في الجديد) وفي القديم يجوز قبل الزوال . هذا كله
 (ان كان) السفر (سفرًا مباحًا) كسفر تجارة (وان كان طاعة) كسفر حج وزيارة (جاز)
 ترك الجمعة له قبل الزوال قولًا واحدًا (قلت : الأصح أن الطاعة كالإباح) فيجوز فيه للقولان
 (والله أعلم) ويكره السفر ليلة الجمعة (ومن لاجعة عليهم تسن الجماعة في ظهورهم في الأصح)

وَيُخَفُّونَهَا إِنْ خَفِيَ عُدْرُهُمْ . وَيُنْدَبُ لِمَنْ أَمْسَكَ زَوَالُ عُدْرِهِ تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ
 مِنَ الْجُمُعَةِ . وَلِغَيْرِهِ كَالْمُرَاةِ وَالزَّيْنِ تَجْبِيلُهَا ، وَلِصَحَّتِهَا مَعَ شَرْطِ غَيْرِهَا شُرُوطٌ :
 أَحَدُهَا وَقْتُ الظَّهْرِ فَلَا تُقْضَى جُمُعَةٌ . فَلَوْ ضَاقَ عَنْهَا صَلَاةُ ظَهْرًا وَلَوْ خَرَجَ وَهُمْ فِيهَا
 وَجَبَ الظَّهْرُ بِنَاءً ، وَفِي قَوْلِ اسْتِثْنَاءٍ ، وَالْمَسْبُوقِ كَغَيْرِهِ . وَقِيلَ يُصْبِحُهَا جُمُعَةٌ . الثَّانِي
 أَنْ تَقَامَ فِي خِطَّةِ أُبْنِيَّةِ أَوْطَانِ الْجَمْعَيْنِ . وَلَوْ لَا زَمَ أَهْلُ الْخِيَامِ الصَّحْرَاءُ أَبَدًا فَلَا جُمُعَةَ
 فِي الْأَظْهَرِ . الثَّالِثُ : أَنْ لَا يُسَبِّقَهَا وَلَا يُقَارِنَهَا جُمُعَةٌ فِي بَلَدِيهَا إِلَّا إِذَا كَثُرَتْ وَحَسُرَ
 اجْتِمَاعُهُمْ فِي مَسْكَانٍ ، وَقِيلَ لَا تُسْتَنْتَى هَذِهِ الصُّورَةُ ، وَقِيلَ إِنْ حَالَ نَهْرٌ عَظِيمٌ بَيْنَ شِقَيْهَا
 كَانَا كِبَلَيْنِ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ قُرَى فَاْتَصَلَتْ تَعَدَّتْ الْجُمُعَةُ بِعَدِّهَا ، فَلَوْ سَبَّحَهَا جُمُعَةٌ
 فَالْصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ ، وَفِي قَوْلٍ إِنْ كَانَ

ومقابلها لا تسن . هذا إذا كانوا في بلد الجمعة . وأما في غيرها فتسن قطعاً (ويخفونها إن خفي
 عُدْرهم) لئلا يتهموا بالتساهل في ترك الجمعة (ويندب لمن أمسك زوال عُدْرِهِ) كالمريض يتوقع
 الخفة (تأخير ظهره إلى اليأس من الجمعة) ويحصل اليأس بنسليم الإمام منها ، ولو صلى ثم زال
 عُدْرُهُ وتمكن منها لم تلزمه (و) يندب (لغيره) وهو من لا يمكن زوال عُدْرِهِ (كالمرأة
 والزمن تجبيلها) أي الظهر (ولصحتها) أي الجمعة (مع شرط غيرها) من جميع الصلوات
 (شروط : أحدها وقت الظهر) بأن تقع كلها فيه (فلا تقضى الجمعة) بل تقضى ظهراً (فلو ضاق)
 وقت الظهر (عنها) بأن لم يبق ما يسع ركعتين مع خطبتين (صلوا ظهراً ، ولو خرج وهم فيها وجب
 الظهر بناءً) على ما فعل منها فبسر بالقراءة ولا يحتاج إلى نية الظهر (وفي قول استثناء) فينبون
 الظهر حينئذ (والمسبوق كغيره) فما تقدم (وقيل يتمها الجمعة) ولو خرج الوقت . (الثاني)
 من الشروط الزائدة (أن تقام في خِطَّةِ أُبْنِيَّةِ أَوْطَانِ الْجَمْعَيْنِ) أي المصلين الجمعة ، وأراد بالخطبة
 الأمانة المعدودة من البلد ، ولا بد أن تكون الأبنية مجتمعة عرفاً ، فلو نزلوا مكاناً وأقاموا فيه
 ليعمره قرية لاتصح جمعهم فيه ، والمراد بالبناء ولو بالخشب والسعف والطين ، وبخطبة الأبنية
 ما لا يجوز فيه قصر الصلاة (ولو لازم أهل الخيام الصحراء أبداً) ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة
 (فلا الجمعة) عليهم (في الأظهر) ومقابلها تجب ويقيمونها في موضعهم (الثالث) من الشروط
 الزائدة (أن لا يسبقها ولا يقارنها الجمعة في بلدتها) ولو عظمت (إلا إذا كبرت وحسر اجتماعهم
 في مكان) بأن شق بما لا يحتمل عادة اجتماعهم في مكان من الأمانة التي جرت العادة بفعلها فيها
 ولو غير مسجد ، وهل العبرة بمن يصلي غالباً أو بمن تلزمه أو بمن تصح منه ؟ قيل بكل (وقيل
 لا تستثنى هذه الصورة) وتحتمل فيها المشقة . فالاحتياط لمن صلى الجمعة ببلد تعددت فيه الجمعة بصحة
 الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهراً (وقيل إن حال نهر عظيم بين شقها كانا كبَلَيْنِ)
 فتقام في كل شق الجمعة (وقيل إن كانت قرى فالتصلت تعددت الجمعة بعدها) فتقام في كل قرية
 الجمعة (فلو سبقها الجمعة) في محل لا يجوز فيه التعدد (فالصحيحة السابقة ، وفي قول إن كان

السُّلْطَانُ مَعَ الثَّانِيَةِ فَهِيَ الصَّحِيحَةُ ، وَالْمُعْتَبَرُ سَبْقُ التَّحَلُّلِ ، وَقِيلَ بِأَوَّلِ
الْخُطْبَةِ ، فَلَوْ وَقَعَتْ مَعًا أَوْ شَكَّ اسْتَوْفَتْ الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ سَبَقَتْ أَحَدَاهُمَا وَلَمْ تَتَّبِعْ أَوْ تَعَبَّتْ
وَتُعَيَّنَتْ صَلَواتُ ظَهْرًا . وَفِي قَوْلِ جُمُعَةٍ . الرَّابِعُ : الْجَمَاعَةُ وَشَرَطُهَا كَغَيْرِهَا ، وَأَنْ تُقَامَ
بِأَرْبَعِينَ مُكَلَّفًا جُرًّا ذَكَرًا مُسْتَوْطِنًا لَا يَطْعَنُ شَيْئًا وَلَا صَيْفًا إِلَّا لِلْحَاجَةِ ، وَالصَّحِيحُ
انْقِضَاؤها بِالرَّضَى ، وَأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَشْتَرِطُ كَوْنُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ ، وَلَوْ انْقَضَى الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ
فِي الْخُطْبَةِ لَمْ يَحْسِبِ الْمَقُولُ فِي غَيْرِهِمْ ، وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى إِنْ عَادُوا قَبْلَ طُولِ
الْقَصْلِ ، وَكَذَا بِنَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُطْبَةِ إِنْ انْقَضَوْا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ عَادُوا بَعْدَ طَوْلِهِ وَجَبَ
الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ انْقَضَوْا فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَنْبَغِي اثْنَانِ ، وَتَصَحُّحُ
خَلْفِ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُسَافِرِ فِي الْأَظْهَرِ إِذَا تَمَّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ ،

السُّلْطَانُ مَعَ الثَّانِيَةِ فَهِيَ الصَّحِيحَةُ) ومثل السلطان كل خطيب ولاه (والمعتبر سبق التحلل)
بتمام الرأى من التكبير (وقيل) المعتبر سبق (التحلل) وهو تمام السلام (وقيل) المعتبر
الشيقي (بأول الخطبة ، فلو وقعتا) أي الجمعان (معًا أو شك) في المعية (استوفت الجمعة)
فلو اجب في هذه الأزمان في المدن التي تعدد فيها الجمعة لغبر حاجة ويشك في المعية والسبق أن
يسئلوا الجمعة ، ولكن بانقضاءهم من الصلاة وتفرقهم يجزم بأنهم لا يعودون للجمعة فتجب الظهور
بكمال علم أن الناس لا يصلون الجمعة (وإن سبق أحدهما ولم تتعين) كأن يسمع مسافران
تكبيرين متلاحقين وجهلا المتقدم فأخبراهم بالخال (أو تعينت وسبقت صلواتا ظهرا ، وفي قول
جمعة) واجمع المحتاج إليها مع الزائد عليها كالجمعتين المحتاج إلى أحدهما فيجوز فيها التفصيل
المذكور . (الرابع) من الشروط الزائدة (الجماعة) فلا تصح بالعدد فرادى ، والجماعة شرط في
الركعة الأولى بخلاف العدد (وشروطها كغيرها) من نية الاقتناء وغيرها من بقية شروط الجماعة
(وأن تقام بأربعين) منهم الإمام ولا يجوز بأربعين فيهم أمي قصر في التعليم . فشرط كل أن يكون
مسلمًا (مكلفًا) أي بالغًا عاقلًا (حرًا ذكرًا مستوطنًا) بمحلها (لا يطعن) منه (شئًا
ولا صيفًا إلحاجة) كتجارة فلا تنعقد بغير المستوطنين بكن أقام على عزم عوده إلى وطنه ولو بعد
مدة كالمتفقهة ، ولا بالمستوطنين خارج محل الجمعة (والصحيح انعقادها بالرضى وأن الإمام لا يشترط كونه
فوق أربعين) إذا كان بصفة الكمال . ومقابل الصحيح بشرط ، ويشترط العدد من أول أركان الخطبة
إلى انتهاء الصلاة (ولو انقضت الأربعون أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (في
غيرهم ، ويجوز البناء على ما مضى) منها (إن عادوا قبل طول القصل) عرفًا (وكذا بناء الصلاة
على الخطبة إن انقضوا بينهما) وعادوا قبل طول القصل (فإن عادوا بعد طوله وجب الاستئناف
في الأظهر) ولو كان الانقضاء بعذر . ومقابل الأظهر لا يجب الاستئناف (وإن انقضوا في الصلاة)
كأن أبطلوها (بطلت) الجمعة قسيتها من بقي ظهرا (وفي قول لا) تبطل (إن بقي اثنان)
ويشترط فيهما صفة الكمال (وتصح خلف العبد والصبي والمسافر في الأظهر إذا تم العدد بغيره)

وَلَوْ بَانَ الْإِمَامُ جُنُبًا أَوْ مُحْدَثًا صَحَّتْ مُجْمَعُهُمْ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ،
وَمَنْ يَلْقَ الْإِمَامَ الْمُحْدَثَ رَأْيًا كَمَا لَمْ تُحْسَبْ رَكَعَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ . الْخَامِسُ : خُطْبَتَانِ قَبْلَ
الصَّلَاةِ ، وَأَرْكَانُهُمَا خَمْسَةٌ : تَحْمِيدُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيِّنٌ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانٌ
فِي الْخُطْبَتَيْنِ . وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي أَحَدَاهُمَا ، وَقِيلَ فِي الْأُولَى ، وَقِيلَ فِيهِمَا ،
وَقِيلَ لَا تَجِبُ ، وَالْخَامِسُ : مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَقِيلَ لَا يَجِبُ ،
وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً مُرْتَبَةً الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، وَبَعْدَ الزَّوَالِ ، وَالْقِيَامُ فِيهِمَا إِنْ
قَدَرَ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا ، وَإِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَجُزُّ عَلَيْهِمُ السَّكَلَامُ ،
وَيُسْنُ الْإِنْصَاتُ .

وجعة الامام صحيحة ، ومقابل الأظهر لاتصح بمن ذكر (ولو بان الامام جنباً أو محدثاً صحت مجمعهم
في الاظهر ان تم العدد بغيره) ومقابل الأظهر لاتصح (والا) بأن تم العدد به (فلا) تصنع ،
ولو بان محدث الأربعة أو بعضهم لم تصح جعة من كان محدثاً وتصح جعة الامام فيها والمتظهر ،
بخلاف ما لو بانوا عبيداً أو نساء (ومن لحق الامام المحدث را كما لم تحسب ركعته على الصحيح)
ومقابلة تحسب . (الخامس) من الشروط الزائدة (خطبتان قبل الصلاة . وأركانها خمسة : حمد الله
تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ ، ولفظهما) أى الحمد والصلاة (متعين) فلا يجوز الشكر
والثناء . ويتعين لفظ الجلالة مع مادة الحمد ، ولا يجوز الرجة بدل الصلاة ، بل الواجب مادتها مع
لفظ ظاهر خاص به ﷺ كالحمد أو العاقب فلا يكفي الضمير (والوصية بالتقوى ، ولا يتعين
لفظها) . فيكفي ما دل على الموعظة كأطيعوا الله (على الصحيح) ومقابلة يتعين لفظ الوصية
(وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين . والرابع قراءة آية في أحدهما) ويكتفي بشرط آية طويلة
(وقيل) تتعين الآية (في الأولى) فلا تجزى في الثانية (وقيل) تتعين (فيهما ، وقيل لا تجب)
في واحدة منهما ، بل تستحب ، وعلى المعتمد يستحب في الأولى قراءة قـ بأكملها (والخامس
ما يقع عليه اسم دعاء المؤمنين في الثانية) بأخروى (وقيل لا يجب) بل يستحب ، ولا بأس بالدعاء
للسلطان بعينه من غير مجازفة في وصفه ، ويستحب الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والاعانة
على الحق (ويشترط كونها) أى الخطبة (عريية) فيجب أن يتعلمها واحد من القوم إن
أمكن . فإن لم يفعل عصوا ولا جعة لهم . فإن لم يمكن تعلم العريية خطب بلغته . ويجب أن تكون
الخطبة (مرتبة الأركان الثلاثة الأولى وبعد الزوال . و) يشترط (القيام فيهما ان قدر) فإن عجز
خطب قاعدا ثم مضطجعا . (و) يشترط (الجلوس بينهما) ولا بد من الطمأنينة (و) يشترط
(إسماع أربعين كاملين) بأن تنعقد بهم الجعة فيرفع صوته بحيث يسمعهما من ذكر ، فلو كانوا
صفاً أو في بعد لم تصح الخطبة (والجديد أنه لا يحرم عليهم السكلام ، ويسن الانصات) والقديم يحرم

قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ الْمُوَالَاةِ وَطَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ وَالسُّتْرِ ، وَتُسْنُّ عَلَى مَنبَرٍ أَوْ مُرْتَفِعٍ ، وَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنبَرِ وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ إِذَا صَعِدَ ، وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ ، وَيَجْلِسَ ثُمَّ يُؤْذِنُ ، وَأَنْ تَسْكُونَ بَلِيغَةً مَفْهُومَةً قَصِيرَةً ، وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَيَعْتَمِدُ عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصَا وَنَحْوِهِ ، وَيَكُونُ جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا نَحْوَ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ، وَإِذَا فَرَغَ شَرَعَ الْمُؤْذِنُ فِي الْإِقَامَةِ وَبَادَرَ الْإِمَامُ لِيُبَلِّغَ الْخُرَابَ مَعَ قَرَائِهِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَاقِقِينَ جَهْرًا [فَصَلْ] يُسْنُّ الْفَسْلُ لِحَاضِرِهَا ، وَقِيلَ لِكُلِّ أَحَدٍ ، وَوَقْتُهُ مِنَ الْفَجْرِ ، وَتَقْرِيبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ عَجَزَ تَيَمَّمَ فِي الْأَصَحِّ ،

الكلام وجب الانصات ، ويجب تخفيف الصلاة على من كان فيها عند صعود الخطيب المنبر وجالوسه ولا تباح صلاة بعد جلوسه على المنبر وتكون باطلة إلا نحية المسجد لداخله والخطيب على المنبر فتدب له ، لكن يجب تخفيفها ولا يزيد على ركعتين ، والمراد بالتخفيف الاقتصار على الواجبات (قلت : الأصح أن ترتيب الأركان ليس بشرط ، والله أعلم) بل هوسنة (والأظهر اشتراط الموالاتة) بين أركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة ، ومقابل الأظهر عنده ليست الموالاتة بشرط (و) يشترط (طهارة الحدث والخبث) فلو أحدثت في أثناء الخطبة استأنفها (و) يشترط (الستر) للعودة ، ويشترط تقديم الخطبة على الصلاة (وتسنُّ) الخطبة (على منبر) ويسن أن يكون المنبر عن يمين المحراب (أو) على (مرتفع) ان لم يكن منبر (ويسلم) الامام عند دخول المسجد على الحاضرين ، و(على من عند المنبر) إذا انتهى إليه (و) يسن (أن يقبل عليهم إذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم) حيثئذ ، ويجب ردة السلام عليه (ويجلس) بعد السلام عليهم (ثم يؤذن) مؤذن واحد عند جلوسه (و) يسن (أن تسكون) الخطبة (بليغة) أي فصيحة (مفهومة) لاغربية ، فتكره الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام (قصيرة) بالنسبة إلى الصلاة (ولا يلتفت يميناً وشمالاً في شيء منها) ولا يعبت بل يجمع (ويعتمد) ندبا (على سيف أو عصا ونحوه) كقوس ويكون ذلك في يده اليسرى ، ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر (ويكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) استحباباً (وإذا فرغ) الامام من الخطبة (شرع المؤذن في الاقامة وبادر الامام ليبلغ المحراب مع فراغه) من الاقامة (ويقراً) ندبا (في الأولى الجمعة وفي الثانية المناققين) بكاملهما ، أو صبح اسم ربك ، وهل أذاك ، وتسكون القراءة (جهراً) ويستحب للمصنف الجهر في ثانيته .

[فصل] في الأغسال السنونة (يسن الفسل لحاضرها) وان لم تجب عليه كامرأة (وقيل) يسن (لكل أحد) وإن لم يحضر (ووقته من الفجر) الصادق (وتقريبه من ذهابه أفضل) ويكره تركه بلا عذر (فان عجز) عن الماء (تيمم في الأصح) بنية الفسل ، ومقابل الأصح ،

وَمِنَ الْمَسْنُونِ غُسْلُ الْعِيدِ وَالْكَسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ ، وَغَسْلُ الْمَيْتِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمُسَى
عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا ، وَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ ، وَأَغْسَالُ الْحَجِّ ، وَكَلِّهَا غُسْلُ غَايِلِ الْمَيْتِ ثُمَّ
الْجُمُعَةِ ، وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ ، وَرَجَحُهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَأَحَادِيثُهُ
صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُسْنُ التَّبْكَيرُ إِلَيْهَا مَا شَاءَ ،
بِسَكِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَقْبَلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَلَا يَتَخَطَّى ، وَأَنْ يَتَزَيَّنَ
بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَطِيبٍ ، وَإِزَالَةَ الظُّفْرِ وَالرَّيْحِ . قُلْتُ : وَأَنْ يَقْرَأَ الْكَهْفَ يَوْمَهَا
وَلَيْلَتَهَا وَيُكْتَبِرَ الدُّعَاءَ ، وَالصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَحْرُمُ عَلَى ذِي
الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي الْأَذَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْخُطِيبِ فَإِنْ بَاعَ صَحَّ ،
وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

لا يقيمهم (ومن المسنون غسل العيد) الأصغر والأكبر (والكسوف) للشمس والقمر (والاستسقاء
وإغسل الميت) ولو كان الغاسل حائضاً ، ويسن الوضوء من مسه (و) غسل (المجنون والمغمي
عليه إذا أفاقا) ولم يتحقق منها إزال (و) غسل (الكافر إذا أسلم) ولم يعرض له في كفره
ما يوجب الغسل وإلا وجب ، ولا عبادة بالغسل في الكفر (وأغسال الحج) الآتي بيانها في بابها
(وآكلها) أي هذه الأغسال (غسل غاسل الميت ثم الجمعة ، وعكسه القديم . قلت القديم هنا
أظهر) من الجديد (ورجحه الأكثرون ، وأحاديثه صحيحة كثيرة ، وليس للجديد حديث صحيح
والله أعلم) وإذا أراد الغسل للمسنونات ، نوى أسبابها إلا الغسل من الجنون والاعتماد فانه ينوي الجنابة
(ويسن التبكير إليها) أي الجمعة لغیر الامام ، وغير ذي عذر يشق عليه البكور ، وأوله طلوع
الفجر ، ويستحب أن يأتي إليها (ماشياً) إن قدر ولم يشق عليه (بسكينة) أي من غير
إسراع إذا لم يفتق الوقت (وأن يستقبل في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر) والقراءة في الطريق
جائزة غير مكروهة إذا لم يلته عنها (ولا يتخطى) رقاب الناس فانه مكروه ، وقيل حرام (وأن
يتزين بأحسن ثيابه وطيب) وأفضل ثيابه البيض (وإزالة الظفر) إن طال ، وكذا الشعر
فيئنف إبطه ، ويقص شاربه ، ويحلق عاتقه (و) إزالة (الريح) السكرية ، وتستحب هذه
الأدوية لكل حافر ببيع (قلت :) وأن يقرأ الكهف يومها وليلتها ويكثر الدعاء يومها وليلتها (و)
يكثُر (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يومها وليلتها (ويحرم على ذي الجمعة)
أي من تازمه (التشاغل بالبيع وغيره) من سائر العقود والمصانع (بعد الشروع في الأذان بين
يدى الخطيب) حال جلوسه على المنبر (فإن باع صح) يبيع وسائر عقود (ويكره) التشاغل
بما ذكر (قبل الأذان بعد الزوال) أما قبل الزوال فلا يكره (والله أعلم) وكذا يكره تشبيك
الأصابع في طريقه إلى المسجد ، وفيه يوم الجمعة وغيره ، وكذا سائر أنواع العبث مادام في الصلاة
أو منتظرها .

[فصل] مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بِعَدِّ سَلَامِ الْإِمَامِ رَكْعَةً وَإِنْ أَدْرَكَهُ قَاتِنَةً قَتِمَ بِعَدِّ سَلَامِهِ ظَهراً أَوْ بَاطِناً ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ الْجُمُعَةَ ، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرَهَا حَدَّثَ أَوْ غَيْرَهُ جَازَ الِاسْتِخْلَافُ فِي الظَّاهِرِ ، وَلَا يَسْتَخْلَفُ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِياً بِقَبْلِ حَدِيثِهِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُهُ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ أَدْرَكَ الْأُولَى تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ ، وَإِلَّا قَتِمَ لَهُمْ دُونُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُرَاعَى الْمُسَبُّوقُ نَظْمَ الْمُسْتَخْلَفِ ، فَإِذَا صَلَّى رَكْعَةً تَشْهَدُ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ لِيُعَاذِرُوهُ أَوْ يَنْتَظِرُوا ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ اسْتِثْنَاءُ نِيَةِ الْقُدُورَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ زُوِّجَ عَنِ السَّجُودِ فَأَمْسَكَهُ ،

[فصيل] في بيان ما ندرك به الجمعة وجواز الاستخلاف (من أدرك ركوع الثانية) المحسوب للإمام (أدرك الجمعة فيصلي بعد سلام الإمام ركعة) ولو فارقه في التشهد جاز وجاء بركعة ، وكذلك لو صلى معه الركعة الأولى وفارقه (وإن أدركه) أي الإمام (بعده) أي ركوع الثانية (فاتته) الجمعة (فيتم بعد سلامه) أي الإمام (ظهراً أَوْ بَاطِناً ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أي المدرك للإمام بعد ركوع الثانية (ينوي في اقتدائه) بالإمام (الجمعة) وجوباً ، ومقابل الأصح ينوي الظاهر (وإذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كوعاف (جاز) له وللمؤمنين قبل إتيانهم بركن منفردين (الاستخلاف) أي إقامة إمام خليفة عنه (في الظاهر) الجديد ، وفي القديم لا يجوز الاستخلاف ، وعلى الجديد لو تقبم واحد بنفسه جاز ، وإذا كانوا في الجمعة وكانوا في الركعة الأولى وجب عليهم أن يستخلفوا واحداً منهم حتى تتم جمعهم بخلاف الركعة الثانية وباقي الصلوات فلا يجب فيها الاستخلاف ، وإذا فعل المأمومون ركناً على الانفراد امتنع الاستخلاف في غير الجمعة بلا تجديد نية وفيها مطلقاً وتبطل (ولا يستخلف) الإمام ولا غيره (للمجموعة) لا مقتدياً به قل حديثه بخلاف غير الجمعة فيجوز استخلاف غير المقتدي في الأولى والثالثة ليتوافق نظم صلاتهم معه ولا يحتاجون إلى نية (ولا يشترط كونه) أي المقتدي (حضر الخطبة ولا الركعة الأولى في الأصح فيها) وقبل يشترط حضوره الخطبة ، وقبل يشترط إدراكه الركعة وإن لم يحضر الخطبة (ثم إن كان) الخليفة (أدرك) مع الإمام الركعة (الأولى تمت جمعهم) جميعاً الخليفة والقوم (وإلا) أي إن لم يدرك الأولى بأن اقتدى بالإمام في اعتدائها أو في الثانية (فتتم) الجمعة (لهم دونه) أي غيره فيتمها ظهراً (في الأصح) ومقابلته تتم له أيضاً ، ويجوز الاستخلاف في أثناء الخطبة بشرط أن يكون الخليفة سمع ما مضى ، وبين الخطبة والصلاة بشرط أن يكون حضر الخطبة بتمامها (ويراعى) الخليفة (المسبوق نظم) صلاة (المستخلف فإذا صلى) بهم (ركعة تشهد وأشار إليهم) عند قيامه لما عليه (ليفارقه) بالنية ويساموا (أو ينتظروا) سلامه بهم ، وهو أفضل (ولا يلزمهم) أي المقتدين (استثناء نية القدوة) في الجمعة وغيرها (في الأصح) ومقابلته تشترط النية (ومن زوجه) أي منعه الزحام (عن السجود) مع الإمام على الأرض في الركعة الأولى من الجمعة (فأمكنه)

كَلَى إِنْسَانٍ فَعَلَّ ، وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَظَرُ ، وَلَا يُؤْمَرُ بِهِ ، ثُمَّ إِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ
إِمَامِهِ سَجَدَ ، فَإِنْ رَفَعَ وَإِلَامًا قَامَ قَرَأَ ، أَوْ وَإِلَامًا رَاكِعًا فَلَا أَصَحَّ يَرْكَعُ ، وَهُوَ
كَسْبُوقٍ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ قَرَعَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَمْ يُسَلِّمْ وَاقِفًا فِيهِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَةً
بَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ فَاتَتْ الْجُمُعَةُ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ فَقِيَ قَوْلُ
يُرَاعَى نَفْسُهُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَرْكَعُ مَعَهُ ، وَيُحْسِبُ رُكُوعَهُ الْأَوَّلَ فِي الْأَصَحِّ فَرَكْعَتُهُ
مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأُولَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ ، وَيُذْرِكُ بِهَا الْجُمُعَةَ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ سَجَدَ عَلَى
تَرْتِيبٍ نَفْسُهُ عَالِمًا بِأَنَّ وَاجِبَهُ الثَّانِيَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جَهِلَ لَمْ يُحْسِبْ سُجُودَهُ
الْأَوَّلَ ، فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا حُسِبَ ، وَالْأَصَحُّ إِذْرَاكَ الْجُمُعَةَ بِهَيْئِهِ الرُّكْعَةَ إِذَا كَمَلْتَ
السَّجْدَةَ تَانٍ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ تَخَلَّفَ بِالسُّجُودِ نَاسِيًا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ رَكَعَ
مَعَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ .

على انسان (مع شروطه) فعل (ذلك وجوبا) والا بأن لم يمكنه السجود كما ذكر (فالصحيح
أنه ينتظر) تمكنه منه (ولا يؤمر به) ومقابل الصحيح يؤمر أقصى ما يمكنه ، وقيل يتخير بينهما ،
ولا يجوز له إسراج نفسه من الجماعة . أما الزحام في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل
سلام الإمام أو بعده (ثم إن تمكن) من السجود (قبل ركوع إمامه) في الثانية (سجد) وجوبا
(فإن رفع والإمام قَامَ قَرَأَ ، أو والإمام رَاكِعًا فَلَا أَصَحَّ يَرْكَعُ ، وهو كسبوق) ومقابله لا يركع (فإن كان
إمامه فرغ من الركوع ولم يسلم واقفا فيما هو فيه ثم صلى ركعة بعده ، وإن كان) الإمام (سلم فاتت الجمعة)
ولو سلم بعد رفعه من السجود أتمها جمعة (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام) في ثمانية الجمعة
(ففي قول يراعى نفسه) صلاة (نفسه ، والأظهر أنه يركع معه ويحسب ركوعه الأول في الأصح)
ومقابله يحسب الثاني (فركعته ملققة من ركوع الأولى وسجود الثانية ويذكر بها الجمعة في الأصح)
ومقابله لا تذكر (فلو سجد على ترتيب) نظم صلاة (نفسه عالما بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته)
فيحرم بالجمعة ثانيا حيث الإمام فيها (وإن نسي أو جهل لم يحسب سجوده الأول) الذي أتى به
على نظم صلاة نفسه (فإذا سجد ثانيا) بعد أن قام وقرا وركع (حُسِبَ) له وتمت به ركعته
الأولى (والأصح إدراك الجمعة بهذه الركعة إذا كملت السجدة تان قبل سلام الإمام) بخلاف ما إذا
كملنا بعد سلام الإمام فإنه لم يذكر الجمعة ، ومقابل الأصح لا تذكر الجمعة بهذه الركعة (ولو تخلف
بالسجود ناسيا) لا من حوما (حتى ركع الإمام للثانية ركع معه) وجوبا (على المذهب) ويحصل
له ركعة ملققة ، والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم ، والتخلف للرض كالتخلف
للنسيان فيما ذكر .

باب صلاة الخوف

هي أنواع : الأول يكون العدو في القبلة فيرتب الإمام القوم مسفين ويصلي بهم فإذا سجد معه صف سجدة ثنية وحرم صف ، فإذا قاموا سجد من حرم ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرم أولا وحرم الآخرون ، فإذا جلس سجد من حرم وتشهد بالصفين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان ، ولو حرم فيها فرقتا صف جاز ، وكذا فرقة في الأصح ، الثاني يكون في غيرها فيصل مرتين كل مرة بفرقة ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن نخل ، أو تيف فرقة في وجهه ويصلي بفرقة ركعة فإذا قام للثانية فارقتهم وأتمت وذهبت إلى وجهه وجاء الواقفون فاقفوا به فصل بهم الثانية ، فإذا جلس للتشهد قاموا فأتوا ثابتيهم ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ، ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية

باب صلاة الخوف

أي في كفيها وما يحتمل فيها مما لا يحتمل في غيرها (هي أنواع : الأول يكون العدو في جهة القبلة) ولا سائر وفيها كثرة (فيرتب الإمام القوم صفين ويصلي بهم) جميعا إلى اعتدال الركعة الأولى (فإذا سجد معه صف سجدة وحرم) في الاعتدال (صف ، فإذا قاموا) أي الإمام ومن معه (سجد من حرم ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرم أولا وحرم الآخرون ، فإذا جلس) الإمام للتشهد (سجد من حرم وتشهد بالصفين وسلم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان ، ولو حرم فيها) أي الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة (جاز) بشرط أن تكون الحارسة تقاوم العدو بأن لا يزد الكفار على صفيها (وكذا) يجوز لو حرم (فرقة في الأصح) ومقابلها لا تصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف (الثاني) من الأنواع (يكون العدو في غيرها) أي القبلة أو فيها وهناك سائر (فيصل مرتين كل مرة بفرقة) والأخرى نحرم (وهذه صلاة رسول الله ﷺ ببطن نخل) والنوع الثاني من الكيفيات ما ذكره قوله (أو قف فرقة في وجهه) أي العدو (ويصلي بفرقة ركعة) من الثانية (فإذا قام للثانية فارقتهم) بالنسبة (وأتمت) الصلاة لنفسها (وذهبت إلى وجهه) أي العدو (وجاء الواقفون فاقفوا به فصل بهم الثانية فإذا جلس للتشهد قاموا فأتوا ثابتيهم) وهو منتظر لهم وهم مقتدون به حكما (ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية) ولحقها ، فإذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة

وَيَتَشَهَّدُ ، وَفِي قَوْلٍ يُؤَخَّرُ لِنِجَاحِهِ ، فَإِنْ صَلَّى مَغْرِبًا بِفَرَقَةٍ رَكْعَتَيْنِ ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَنْتَظِرُ فِي تَشَهُدِهِ أَوْ قِيَامِ الثَّالِثَةِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ رُبَاعِيَّةٍ فَبِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، فَأَوْصَلَى بِكُلِّ فَرَقَةٍ رَكْعَةً صَحَّتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَسَهْوُ كُلِّ فَرَقَةٍ مَحْمُولٌ فِي أَوَّلَاهُمْ ، وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ لَا ثَانِيَةَ الْأُولَى ، وَسَهْوُهُ فِي الْأُولَى يُلْحَقُ الْجَمِيعَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَا يُلْحَقُ الْأُولَى ، وَيُسْنُ تَحْمِلُ السَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ، وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ . الرَّابِعُ أَنْ يَلْتَجِمَ الْقِتَالَ أَوْ يَسْتَدَّ الْخَوْفُ فَيُصَلِّيَ كَيْفَ أَمَكَنَ رَأْيَا وَمَأْشِيًا ، وَيُعَذِّرُ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ ، وَكَذَا الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ لِمُحَاجَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا صِيَاغٍ ، وَيُلْقَى السَّلَاحُ إِذَا دُمِيَ ، فَإِنْ عَجَزَ أَمْسَكَهُ ، وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ مَأْ ، وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ ،

وسورة قصيرة وركع (ويتشهد ، وفي قول يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد فيشتغل بذكر (لتلحقه) فتدركهما معه (فإن صلى مغرباً بفرة ركعتين وبالثانية ركعة ، وهو أفضل من عكسه في الأظهر) ومقابله يصلى بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين (و) على الأظهر (ينتظر) بحجى الثانية (في تشهده أو قيام الثالثة ، وهو) أى انتظاره في القيام (أفضل) من انتظاره في التشهد (في الأصح) ومقابله الانتظار في التشهد أفضل (أو) صلى (رباعية فكل ركعتين) وينتظر في قيام الثالثة والتشهد الأول على الخلاف (فالو) فوترهم أربع فرق ، و(صلى بكل فرقة ركعة) وفارقته وأتمت لنفسها (صحت صلاة الجميع) المأمومين والامام (في الأظهر) ومقابله تبطل صلاة الامام وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة إن علموا بطلان صلاة الامام ، وقيل تبطل صلاة الفرق الثلاث الأولى ، وقيل تبطل صلاة الجميع (وسهو كل فرقة) فيها لو فترتهم فرقتين (محمول في أولاهم ، وكذا ثانية الثانية) لأنهم مقتدون حكام (في الأصح) ومقابله ليس سهوهم بمحمول فيها (لثانية الأولى) لمفارقتهم الامام فيها (وسهو) أى الامام (في الأولى يلحق الجميع) فتسجد الفرقة الأولى عند تمام صلاتهم (وفي الثانية لا يلحق الأولين) وتسجد الثانية معه آخر صلاته (ويسن جل السلاح) للصلى (في هذه الأنواع ، وفي قول يجب) حمله ، ولو كان في ترك الجل تعرض للهلاك وجب حمله جزماً ، أو وضعه بين يديه إن سهل تناوله (الرابع) من الأنواع (أن يلتجم القتال) بحيث يختلط بعضهم ببعض (أو يستد الخوف) بأن لم يأمنوا هجوم العدو (فصلى كيف أمكن) راعياً وماشياً ، ويصبر في ترك القبلة (عند العجز عنه بسبب العدو) وكذا الأعمال الكثيرة (إذا كانت لحاجة في الأصح) ومقابله لا يعذر (لأصباح) فلا يعذر فيه (ويلقى السلاح) وجوباً (إذا دمي) دماً لا يعنى عنه (فإن عجز) عن إلقائه (أمسكه ولا قضاء في الأظهر) ومقابله يجب القضاء وهو المعتمد (وإن عجز عن ركوع أو سجود أو مأ) بهما (و) جعل (السجود أخفض) من

وَلَهُ ذَا النُّوعُ فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٌ مُبَاحِينَ وَهَرَبٌ مِنْ حَرِيقٍ وَسَبْعٌ وَغَرِيمٌ عِنْدَ
الْإِعْسَارِ وَخَوْفٌ حَبْسِيهِ ، وَالْأَصْحُ مِنْهُ يُحْرِمُ خَافَ قَوْتَ الْحِجِّ وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادٍ ، ظَنُّوهُ
عَدُوًّا فَبَانَ غَيْرُهُ قَضَوْا فِي الْأَيْظَرِ .

[فصل] يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ بِفَرَشٍ وَغَيْرِهِ ، وَيَحِلُّ لِلرَّأَةِ لِبْسُهُ ،
وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ افْتِرَاشِهَا ، وَأَنَّ لِلْوَلِيِّ إِبَاسَةَ الصَّبِيِّ . قُلْتُ : الْأَصْحُ حِلٌّ افْتِرَاشِهَا ، وَبِهِ
قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبْسُهُ لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّهِ وَبَرْدِ مُهْلِكِيهِ
أَوْ فَجَاءَ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَلِلْحَاجَةِ كَجَرَبٍ وَحِكَّةٍ وَدَفْعِ قُلٍّ ، وَلِلْقِتَالِ كَدِيْبَاجٍ
لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ، وَيَحْرُمُ الْمُرْكَبُ مِنْ إِبْرِيسَمٍ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزْنَ الْإِبْرِيسَمِ ، وَيَحِلُّ
عَكْسُهُ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَوِيََا فِي الْأَصْحِ ، وَيَحِلُّ مَا طَرَزَ ،

الرَّكُوعُ (وَلَهُ ذَا النُّوعِ) وَهُوَ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ (فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٍ مُبَاحِينَ) لَا إِمَامَ فِيهِمَا :
كَقِتَالٍ مِنْ دَافِعٍ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ حَرَمِهِ أَوْ مَالِ غَيْرِهِ أَوْ حَرَمِهِ وَلَا عَادَةَ عَلَيْهِ (وَ) لَهُ ذَلِكَ
أَيْضًا فِي (هَرَبٍ مِنْ حَرِيقٍ وَسَبْعٍ ، وَ) هَرَبٍ مِنْ (غَرِيمٍ عِنْدَ الْإِعْسَارِ وَخَوْفِ حَبْسِهِ)
وَلَا يَصِلِي هَذِهِ الصَّلَاةُ طَالِبَ لِعَدُوٍّ مِنْهَزِمٍ ، وَلَوْ خُطِفَ شَخْصٌ عِمَامَتُهُ وَهَرَبَ وَأَمَكَنَهُ ادْرَاكُهُ وَهُوَ
فِي الصَّلَاةِ فَلَهُ ذَلِكَ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ خَارِجَهَا وَضَاقَ الْوَقْتُ (وَالْأَصْحُ مِنْهُ لِحَرَمِ خَافَ قَوْتَ الْحِجِّ)
بِفَوَاتِ وَقُوفِ عَرَفَةَ ، وَمَقَابِلِ الْأَصْحِ بِجُوزَلِهِ أَنْ يَصْلِيَهَا (وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادٍ ظَنُّوهُ عَدُوًّا فَبَانَ غَيْرُهُ
قَضَوْا فِي الْأَيْظَرِ) لَتَفَرِيطُهُمْ ، وَمَقَابِلَهُ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ ، وَلَوْ ظَنَّ الْعَدُوَّ يَقْصِدُهُ فَإِنْ خَالَفَهُ فَلَا قَضَاءَ .

[فصل] فِيمَا يَجُوزُ لِبْسُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ (يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ) عِنْدَ الْإِخْتِيَارِ (اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ بِفَرَشٍ
وَغَيْرِهِ) مِنْ وَجْهِهِ اسْتِعْمَالُ (وَيَحِلُّ لِلرَّأَةِ لِبْسُهُ ، وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ افْتِرَاشِهَا) بخلاف اللبس ،
وَمَقَابِلِ الْأَصْحِ لِحَرَمِهِ ، وَسَبَائِقُ اعْتِمَادِهِ (وَأَنَّ لِلْوَلِيِّ إِبَاسَةَ الصَّبِيِّ) وَلَوْ بِعِزٍّ ، وَلِلْوَلِيِّ أَيْضًا تَرْبِيَتُهُ
بِحِلِّي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَمِثْلُ الصَّبِيِّ الْجُنُونِ ، وَمَقَابِلِ الْأَصْحِ لِبْسُ لِلْوَلِيِّ إِبَاسَةَ الْحَزِيرِ فِي غَيْرِ
بُيُوتِ الْعِيدِ ، وَقِيلَ لَهُ إِبَاسَةُ قَبْلَ سَبْعِ سِنِينَ (قُلْتُ : الْأَصْحُ حِلٌّ افْتِرَاشِهَا) أَيُّ الْمَرَاةِ لِلْحَرِيرِ
(وَهُوَ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَيَحْرُمُ تَفْصِيلُ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ وَبَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ لَهُمْ (وَيَجُوزُ
لِلرَّجُلِ لِبْسُهُ) أَيُّ الْحَرِيرِ (لِلضَّرُورَةِ كَبَرْدٍ وَحَرٍّ مُهْلِكِينَ أَوْ جَفَاءً) أَيُّ بَغْتَةٍ (حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ
غَيْرَهُ ، وَ) يَجُوزُ لِبْسُهُ (لِلْحَاجَةِ كَجَرَبٍ وَحِكَّةٍ) إِنْ آذَاهُ لِبْسُ غَيْرِهِ (وَدَفْعِ قُلٍّ) لِأَنَّ مِنْ
خَوَاصِ الْحَرِيرِ أَنْ لَا يَقْلُ (وَلِلْقِتَالِ كَدِيْبَاجٍ) نَوْعٌ مِنَ الْحَرِيرِ تَخْيِنٌ (لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ) فِي
دَفْعِ السَّلَاحِ (وَيَحْرُمُ الْمُرْكَبُ مِنْ إِبْرِيسَمٍ) أَيُّ حَرِيرٍ (وَغَيْرِهِ) كَقَطْنٍ (إِنْ زَادَ وَزْنَ
الْإِبْرِيسَمِ ، وَيَحِلُّ عَكْسُهُ) وَهُوَ مَا نَقَصَ فِيهِ الْإِبْرِيسَمُ (وَكَذَا) يَحِلُّ (إِنْ اسْتَوِيََا) وَزْنًا (فِي
الْأَصْحِ) وَمَقَابِلَهُ يَغْلِبُ الْحَرَامُ ، وَلَوْ شَكَّ هَلِ الْكَثْرُ الْحَرِيرِ أَوْ هُمَا مُسْتَوِيَانِ حَرَمٌ (وَيَحِلُّ مَا طَرَزَ)
وَالطَّرِيزُ أَنْ يَرْكَبَ عَلَى الثُّوبِ طَرَاظٌ مِنْ حَرِيرٍ ، وَكَذَا مَا رَقِعَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَزِيدَ كُلَّ مِنْهُمَا عَلَى قَدَرِ

أَوْ طُرْفَ بَحْرِيٍّ قَدَرَ الْعَادَةَ ، وَلَبَسَ الثَّوْبَ النَّجِسَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا ، لِأَجْلِ
كَلْبٍ وَخَنْزِيرٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَفَحَاةٍ قِتَالٍ ، وَكَذَا جِلْدُ الْمَيْتَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحِلُّ
الِاسْتِصْبَاحُ بِالذَّهْنِ النَّجِسِ عَلَى الْمَشْهُورِ .

باب صلاة العيدين

هِيَ سُنَّةٌ ، وَقِيلَ فَرَضٌ كِفَايَةً ، وَتُشْرَعُ جَمَاعَةً ، وَلِلْمُفْرِدِ وَالْمَبْدِ وَالْمَرَأَةِ وَالْمَسَافِرِ ،
وَوَقْتُهَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَزَوَالِهَا ، وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا لِتَرْفَعِ كَرُمُوحُ ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ
يُحْرِمُ بِهِمَا ، ثُمَّ يَأْتِي بِدَعَاةِ الْإِفْتِتَاحِ ثُمَّ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ يَقِفُ بَيْنَ كُلِّ ثَلَاثِينَ كَاتِبَةً
مُعْتَدِلَةً ، يَهْلِلُ وَيُكَبِّرُ ، وَيُجَدِّدُ ، وَيُحْسِنُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ ، وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي
الْجَمِيعِ ، وَلَسَنَ فَرَضًا وَلَا بَعْضًا ، وَلَوْ نَسِيَهَا وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ .

أَرْبَعُ أَصَابِعٍ مَضْمُومَةٌ . وَأَمَّا الْمَطْرُزُ بِالْأَبْرَةِ فَهُوَ كَالنَّسُوجِ ، فَإِذَا لَمْ يَزِدْ وَزْنَ الْحَرِيرِ فَهُوَ حَلَالٌ (أَوْ
طُرْفَ بَحْرِيٍّ) بَأَنْ يَجْعَلَهُ سَجَافَ (قَدَرِ الْعَادَةِ) وَلَوْ زَادَ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعَ ، وَأَمَّا الْمَطْرُزُ وَالْمَطْرَفُ
بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ خَرَامٍ ، وَكَذَا يَحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ وَالنِّسَاءِ الْمَزْعُورُ ، وَيَكْرَهُ تَزْيِينُ الْبُيُوتِ وَالْقُبُورِ
بِالثِّيَابِ ، وَيَحْرَمُ بِالْحَرِيرِ إِلَّا السَّكْبَةَ (وَ) يَحِلُّ (لِبَسِ الثَّوْبِ النَّجِسِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا)
كَالطَّوَافِ إِذَا لَمْ يَتَنَجَّسْ بَدَنُهُ بِوَاسِطَةِ رَطُوبَةٍ (لِأَجْلِ كَلْبٍ وَخَنْزِيرٍ) فَلَا يَحِلُّ (إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَفَحَاةٍ
قِتَالٍ وَكَذَا) لِأَجْلِ (جِلْدِ الْمَيْتَةِ فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلِهِ يَحِلُّ ، وَيَجُوزُ لِبَسُ الْعِمَامَةِ بِأَرْسَالِ طَرَفِهَا
وَبِدُونِهِ ، وَلَا كَرَاهَةٌ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَلَسَنَ الْأَفْضَلُ أَرْخَاؤُهُ (وَيَحِلُّ الِاسْتِصْبَاحُ بِالذَّهْنِ النَّجِسِ)
فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ (عَلَى الْمَشْهُورِ) وَمَقَابِلِهِ لَا يَجُوزُ .

باب صلاة العيدين

الْفِطْرُ وَالْأَنْحَى (هِيَ سُنَّةٌ) مُؤَكَّدَةٌ (وَقِيلَ فَرَضٌ كِفَايَةً) إِنْ تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ أَعْمَا (وَتُشْرَعُ
جَمَاعَةً وَلِلْمُفْرِدِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرَأَةِ وَالْمَسَافِرِ) فَلَا يَشْتَرُطُ فِيهَا شُرُوطُ الْجَمْعَةِ (وَوَقْتُهَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
وَزَوَالِهَا) يَوْمَ الْعِيدِ (وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا لِتَرْفَعِ) الشَّمْسُ (كَرُمُوحُ) لِلخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ
(وَهِيَ رَكْعَتَانِ يَحْرَمُ بِهِمَا) بَنِيَّةُ صَلَاةِ عِيدِ الْفِطْرِ أَوْ الْأَنْحَى (ثُمَّ يَأْتِي بِدَعَاةِ الْإِفْتِتَاحِ ، ثُمَّ سَبْعَ
تَكْبِيرَاتٍ يَقِفُ) نَدَا (بَيْنَ كُلِّ ثَلَاثِينَ كَاتِبَةً مُعْتَدِلَةً يَهْلِلُ) أَيْ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (وَيُكَبِّرُ)
أَيْ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ (وَيُجَدِّدُ) أَيْ يَعْظُمُ اللَّهَ (وَيُحْسِنُ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ
أَكْبَرُ ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ) وَالتَّعَوُّذُ (وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْجَمِيعِ) أَيْ
السَّبْعِ وَالْخَمْسِ ، وَيُسَنُّ أَنْ يَضَعَ يَمَانَهُ عَلَى يَسِيرِهِ تَحْتَ صَدْرِهِ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَيْنِ (وَلَسَنَ) أَيْ
التَّكْبِيرَاتِ (فَرَضًا وَلَا بَعْضًا) بَلْ مِنْ أَلْهِيَّاتٍ فَلَا يَسْجُدُ لَهَا (وَلَوْ نَسِيَهَا وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ)

فَأَتَتْ ، وَفِي الْقَدِيمِ يُكَبِّرُ مَا لَمْ يَرَ كَعَمْ ، وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى ق ، وَفِي الثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ بِكَمَالِهَا جَهْرًا ، وَيُسَنُّ بَعْدَهَا خُطْبَتَانِ : أَرْكَانُهُمَا كَهَيِّ فِي الْجُمُعَةِ ، وَيُعَلِّمُهُمْ فِي الْفِطْرِ الْفِطْرَةُ وَفِي الْأَتْحَى الْأَتْحَى ، يَفْتَتِحُ الْأُولَى بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ وَلَا ، وَيُنْدُبُ الْغُسْلُ وَيَدْخُلُ وَقْتَهُ يَنْصَفُ اللَّيْلَ ، وَفِي قَوْلٍ بِالْفَجْرِ ، وَالتَّطْيِبُ وَالتَّزِينُ كَالْجُمُعَةِ ، وَفَعْلًا بِالمَسْجِدِ أَفْضَلُ ، وَقِيلَ بِالصَّحْرَاءِ إِلَّا لِعَذْرِ ، وَيَسْتَخْلِفُ مَنْ يُصَلِّي بِالضَّعْفَةِ ، وَيَذْهَبُ فِي طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ فِي أُخْرَى ، وَيُسَكِّرُ النَّاسَ ، وَيَحْضُرُ الْإِمَامُ وَقْتُ صَلَاتِهِ وَيُسَجِّلُ فِي الْأَتْحَى . قُلْتُ : وَيَأْكُلُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَيُمْسِكُ فِي الْأَتْحَى وَيَذْهَبُ مَا شَاءَ بِسَكِينَةٍ ، وَلَا يُكْرَهُ النَّفْلُ قَبْلَهَا لِغَيْرِ الْإِمَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

[فصل] يَنْدُبُ التَّكْبِيرُ بِرُؤُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتِي الْعِيدِ فِي الْمَنَازِلِ وَالطُّرُقِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ بِرَفْعِ الصَّوْتِ ، وَالْأَظْهَرُ إِدَامَتُهُ حَتَّى يُحْرِمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ ،

فَأَتَتْ) وَلَمْ يَتَدَارَكْهَا ، وَلَوْ تَعَوَّذَ وَلَمْ يَقْرَأْ تَدَارَكْهَا (وَفِي الْقَدِيمِ يَكْبَرُ مَا لَمْ يَرَ كَعَمْ) فَلَا تَفُوتُ بِالشَّرْعِ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ (وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى ق ، وَفِي الثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ بِكَمَالِهَا جَهْرًا) وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْمَأْمُومُونَ (وَيُسَنُّ بَعْدَهَا خُطْبَتَانِ أَرْكَانُهُمَا) وَسَنَّهُمَا (كَهَيِّ فِي الْجُمُعَةِ) وَأَمَّا الشَّرُوطُ كَالسَّوْمِ وَالطَّهَارَةِ فَلَا تَعْتَرِفُ فِيهِمَا (وَيُعَلِّمُهُمْ فِي الْفِطْرِ) أَحْكَامُ (الْفِطْرِ وَفِي الْأَتْحَى) أَحْكَامُ (الْأَتْحَى) يَفْتَتِحُ (الْخُطْبَةَ) الْأُولَى بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ (وَلَا) (وَ) الْخُطْبَةَ (الثَّانِيَةَ) بِسَبْعٍ (وَلَا) أَفْرَادًا وَلَا حِجْرَ الصَّلَاةِ فِي خُطْبَتِي الْعِيدِ (وَيُنْدُبُ الْغُسْلُ) لِلْعِيدِينَ (وَيَدْخُلُ وَقْتَهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ ، وَفِي قَوْلٍ بِالْفَجْرِ ، وَ) يَنْدُبُ (التَّطْيِبُ) أَيْ اسْتِعْمَالُهُ (وَالتَّزِينُ كَالْجُمُعَةِ) لَسَكَنَ حَرِيدَ الْأَتْحَى لِابْتِزَالِ شَعْرٍ وَلَا ظَفَرٍ حَتَّى يَصْحَى (وَفَعْلًا) أَيْ صَلَاةَ الْعِيدِ (بِالمَسْجِدِ أَفْضَلُ) إِنْ وَسِعَ (وَقِيلَ بِالصَّحْرَاءِ) أَفْضَلُ (إِلَّا لِعَذْرِ) فَالمَسْجِدُ أَفْضَلُ (وَيَسْتَخْلِفُ) إِذَا حُجِرَ إِلَى الصَّحْرَاءِ (مَنْ يُصَلِّي) فِي الْمَسْجِدِ (بِالضَّعْفَةِ) كَالشَّيْخِ وَيَحْطَبُ لَهُمْ (وَيَذْهَبُ) مَعَ الْعِيدِ (فِي طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ فِي أُخْرَى ، وَيُسَكِّرُ النَّاسَ) لِلْعِيدِ بَعْدَ صَلَاتِهِمْ الصَّحْحَ (وَيَحْضُرُ الْإِمَامُ) مُتَأَخِّرًا (وَقْتُ صَلَاتِهِ) وَيُسَجِّلُ (فِي الْأَتْحَى) فَيُصَلِّي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ الْفَاضِلِ ، وَيَتَأَخَّرُ فِي الْفِطْرِ (قُلْتُ : وَيَأْكُلُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَيُمْسِكُ) عَنِ الْأَكْلِ (فِي الْأَتْحَى ، وَيَذْهَبُ) لَصَلَاةِ الْعِيدِ (مَا شَاءَ) بِسَكِينَةٍ (وَلَا بَأْسَ بِرُكُوبِ الْعَاجِزِ) وَلَا يَكْرَهُ النَّفْلُ قَبْلَهَا (أَيْ الصَّلَاةُ) لِغَيْرِ الْإِمَامِ (وَأَمَّا لَهُ فَيُكْرَهُ) لَهُ النَّفْلُ قَبْلَهَا (وَبَعْدَهَا) (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَيُسَنُّ إِحْيَاءُ لَيْلَتِي الْعِيدِ بِالْعِبَادَةِ ، وَالِدُعَاءِ فِيهِمَا وَفِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةِ أَوَّلِ رَجَبٍ وَلَيْلَةِ نِصْفِ شَعْبَانَ مُسْتَحَبَّ .

[فصل] فِي التَّكْبِيرِ الْمُرْسَلِ وَالْمَقِيدِ (يَنْدُبُ التَّكْبِيرُ) لِلرَّجُلِ وَغَيْرِهِ (بِرُؤُوبِ الشَّمْسِ) لَيْلَتِي الْعِيدِ فِي الْمَنَازِلِ وَالطُّرُقِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ بِرَفْعِ الصَّوْتِ (لِلرَّجُلِ) (وَالْأَظْهَرُ) إِدَامَتُهُ حَتَّى يُحْرِمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ (وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ) حَتَّى يُخْرِجَ الْإِمَامُ لَهَا ، وَقِيلَ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهَا وَمِنْ خُطْبَتَيْهَا ،

وَلَا يُكَبِّرُ الْحَاجُّ ثَلَاثَةَ الْأَمْحَى بَلْ يُبَكِّي ، وَلَا يُسَنُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصْحَ ،
وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ مِنْ ظَهْرِ النَّحْرِ وَيُخْتِمُ بِصُبْحِ آخِرِ التَّشْرِيقِ ، وَغَيْرُهُ كَهْوٍ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَفِي قَوْلٍ مِنْ مَغْرِبِ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، وَفِي قَوْلٍ مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ وَيُخْتِمُ بِعَصْرِ آخِرِ التَّشْرِيقِ
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُكَبِّرُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ وَالنَّافِلَةِ ،
وَصِيغَتُهُ الْمَحْبُوبَةُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ
أَكْبَرُ ، اللَّهُ الْحَمْدُ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ : كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً
وَأَصِيلًا ، وَلَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ قَبْلَ الزَّوَالِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ اللَّيْلَةَ الْمَاضِيَةَ أَفْطَرْنَا وَصَلَيْنَا
الْعِيدَ ، وَإِنْ شَهِدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ ، أَوْ بَيْنَ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ أَفْطَرْنَا ،
وَفَاتَتْ الصَّلَاةُ ، وَيُسْرَعُ قَضَاؤُهَا مَتَى شَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَقِيلَ فِي قَوْلٍ تُصَلِّي مِنَ الْغَدِ آدَاءً .

وهذا هو التكبير المرسل (ولا يكبر الحاج ليلة الأمحى ، بل يبكي ، ولا يسن) التكبير (ليلة الفطر
عقب الصلوات في الأصح) ومقابله يسن (ويكبر الحاج من ظهر النحر) إذ هو قبل ذلك مشغول
بالتلبية (ويختتم بصبح آخر التشريق ، وغيره) أي الحاج (كهو في الأظهر) فلا يسن له التكبير
المؤقت إلا من ظهر يوم النحر ، وينتهي بصبح اليوم الرابع (وفي قول) يكبر غير الحاج (من
مغرب ليلة النحر ، وفي قول من صبح عرفة ، ويختتم بعصر آخر) أيام (التشريق ، والعمل على
هذا) واختاره المصنف في مجموعته (والأظهر أنه يكبر في هذه الأيام للثلاثة والرابعة والنافلة) ومقابل
الأظهر يكبر عقب الفرائض خاصة مؤداة أو مقضية ، وفي قول لا يكبر إلا عقب فرائض هذه الأيام ،
ولو نسي التكبير تداركه (وصيغته المحبوبة : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد ، ويستحب أن يزيد) بعد التكبير الثالثة قوله (كبيراً والحمد لله كثيراً
وسبحان الله بكرة وأصيل) ويسن أن يقول أيضاً بعد هذا : لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين
له الدين ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده
لا إله إلا الله والله أكبر (ولو شهدوا يوم الثلاثين) من رمضان (قبل الزوال برؤية الهلال)
أي هلال شوال (الليلة الماضية أفطرن) وجوبا (وصلينا العيد) آداء إذا بقي من الوقت ما يسع
ركعة بعد سبع الناس ، ولو صلاها وحده ثم وجد جماعة صلاها معهم ، ولو خرج الوقت (وإن شهدوا
بعد الغروب) برؤية هلال الليلة الماضية (لم تقبل الشهادة) في صلاة العيد بل تصلي من الغد
آداء ، وتقبل في غيرها (أو) شهدوا (بين الزوال والغروب أفطرن) آداء (ويسرع
قضاؤها متى شاء في الأظهر) وهو في بقية اليوم أولى ، ومقابل الأظهر لا يجوز قضاؤها بعد
شهر العيد (وقيل في قول) لا يفوت آداؤها ، بل (تصلي من الغد آداء) والعبرة في
الشهادة بوقت التعديل حتى لو شهدوا قبل الزوال وعطلوا بعد الغروب لم تقبل الشهادة وتصل من
الغد آداء .

باب صلاة الكسوفين

هِيَ سُنَّةٌ : فَيُحْرَمُ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَيَرْكَعُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ ،
ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَمْتَدِلُ ثُمَّ يَسْجُدُ . فَهَذِهِ رَكْعَةٌ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ ،
وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعٍ ثَالِثٍ لِتَمَادِي الْكُسُوفِ ، وَلَا نَقْصُهُ لِلانْجِلَاءِ فِي الْأَصْحَ ،
وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةَ ، وَفِي الثَّانِي كَمَا تَنِي آيَةٍ مِنْهَا ،
وَفِي الثَّالِثِ مِائَةَ وَخَمْسِينَ ، وَالرَّابِعِ مِائَةَ تَقْرِيْبًا ، وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنَ
الْبَقَرَةِ ، وَفِي الثَّانِي ثَمَانِينَ ، وَالثَّالِثِ سَبْعِينَ ، وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيْبًا ، وَلَا يُطَوِّلُ
السَّجْدَاتِ فِي الْأَصْحَ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ تَطْوِيلُهَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، وَنَصٌّ فِي الْبُيُوطِيِّ
أَنَّهُ يُطَوِّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ الَّذِي قَبْلَهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتُسَنُّ جَمَاعَةٌ وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ
كُسُوفِ الْقَمَرِ لَا الشَّمْسِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ بَارَكَلَهُمَا فِي الْجُمُعَةِ ، وَيَحْتُ
عَلَى التَّوْبَةِ وَالْخَيْرِ ، وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ أَوَّلِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ ، أَوْ فِي

باب صلاة الكسوفين

لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ (هِيَ) أَى الصَّلَاةِ (سُنَّةٌ) مُؤَكَّدَةٌ لِمَنْ خُوطِبَ بِالْمَكْتُوبَةِ يَكْرَهُ تَرْكُهَا
(فَيُحْرَمُ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ) بَعْدَ الْإِفْتِتَاحِ وَالتَّغَوُّذِ (وَيَرْكَعُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ) مُعْتَدِلًا
(ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ، ثُمَّ يَرْكَعُ ، ثُمَّ يَمْتَدِلُ) وَيَقُولُ حِينَ اعْتَدَلَهُ فِي الْمَرَّتَيْنِ : سَمِعَ اللَّهُ مِنْ جَدِّهِ رَبَّنَا لَكَ
الْحَمْدُ (ثُمَّ يَسْجُدُ ، فَهَذِهِ رَكْعَةٌ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ) . فَهَذِهِ أَقْلُ الْكَمَالِ ، وَلَوْ صَلَّاهَا كَسَنَةِ
الظَّهْرِ صَحَّتْ (وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعٍ ثَالِثٍ لِتَمَادِي الْكُسُوفِ وَلَا نَقْصُهُ) أَى إِسْقَاطُ رُكُوعٍ مِنَ
الرُّكُوعَيْنِ الْمَذْمُومَيْنِ (لِلانْجِلَاءِ فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابِلُهُ يَزَادُ وَيَنْقُصُ (وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْقِيَامِ
الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةَ) إِنْ أَحْسَنَهَا وَالْإِفْقَادُهَا (وَفِي الثَّانِي كَمَا تَنِي آيَةٍ مِنْهَا ، وَفِي الثَّالِثِ مِائَةَ
وَخَمْسِينَ ، وَفِي الرَّابِعِ مِائَةَ تَقْرِيْبًا) فِي الْجَمِيعِ (وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ ،
وَفِي الثَّانِي ثَمَانِينَ ، وَالثَّالِثِ سَبْعِينَ ، وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيْبًا) فِي الْجَمِيعِ (وَلَا يُطَوِّلُ السَّجْدَاتِ فِي
الْأَصْحَ ، قُلْتُ الصَّحِيحُ تَطْوِيلُهَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، وَنَصٌّ فِي الْبُيُوطِيِّ أَنَّهُ يُطَوِّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ
الَّذِي قَبْلَهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَالسَّجُودُ الْأَوَّلُ كَالرُّكُوعِ الْأَوَّلِ وَهَكَذَا (وَتُسَنُّ جَمَاعَةٌ) أَى تَسَنُّ الْجَمَاعَةُ
فِيهَا وَيُنَادَى لَهَا : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ (وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ كُسُوفِ الْقَمَرِ لَا الشَّمْسِ) بَلْ يَسْرُ فِيهَا لِأَنَّهَا
نَهَارِيَّةٌ (ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ بَارَكَلَهُمَا فِي الْجُمُعَةِ) وَأَمَّا الشَّرْطُ وَالسَّنَنُ فَيَأْتِي فِيهَا مَا مَرَّتْ فِي
خُطْبَةِ الْعِيدِ (وَيَحْتُ) فِيهِمَا (عَلَى التَّوْبَةِ وَالْخَيْرِ) وَيَذْكُرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ مَا يَنْسِبُهُ ، وَيُسَنُّ
الْغَسْلُ لَصَلَاةِ الْكُسُوفِ (وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ أَوَّلِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ ، أَوْ) أَدْرَكَ (فِي)

ثاني ، أو قيام ثانٍ فلا في الأظهر ، وتفتت صلاة الشمس بالانجلاء وبغروبها كاسفة والقمر بالانجلاء وطلوع الشمس ، لا الفجر في الجديد ، ولا بغروبها خاسفا ، ولو اجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر قدم الفرض إن خيف فوته ، وإلا فالأظهر تقديم الكسوف ، ثم يخطب للجمعة متعرضا للكسوف ثم يصلي الجمعة ، ولو اجتمع عيد أو كسوف وجنزة قدمت الجنزة .

باب صلاة الاستسقاء

هي سنة عند الحاجة ، وتعاد ثانيا وثالثا إن لم يسقوا ، فإن تاهبوا للصلاة فسبوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ، ويصلون على الصحيح ، ويأمرهم الإمام بصيام ثلاثة أيام أولا ، والتوبة ، والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر ، والخروج

ركوع (ثان أو قيام ثان) من أي ركعة (فلا) يدرك الركعة ولا شيئا منها (في الأظهر) ومقابله . يدرك مالحق به الإمام ، ويدرك بالركوع القومة التي قبله ، فإذا كان ذلك في الركعة الأولى وسلم الإمام قام هو وقرا وركع واجتهد وجلس وتشهد ، أو في الثانية وسلم الإمام قام وقرا وركع ، ثم أتى بالركعة الثانية بركوعها (وتفتت صلاة الشمس بالانجلاء) لجميع المنكسف (وبغروبها كاسفة ، و) تفتت صلاة كسوف (القمر بالانجلاء وطلوع الشمس) وهو منخسف (لا) بطلوع (الفجر في الجديد ، ولا بغروبها) أي القمر (خاسفا ، ولو اجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر) غيرها (قدم الفرض إن خيف فوته ، والا) بأن لم يخف فوت الفرض (فالأظهر تقديم الكسوف ، ثم يخطب للجمعة متعرضا للكسوف) ولا يصح أن يقصده معها بالخطبة (ثم يصلي الجمعة) ولا يحتاج إلى أربع خطب ، والعيد مع الكسوف كالقرض معه (ولو اجتمع عيد أو كسوف وجنزة قدمت الجنزة) وتقدم الجنزة أيضا على الفرض إن اتسع وقته ، وتقدم على الجمعة إن خيف تغير المبت ، ويندب لغير ذوات الميآت حضورها مع الجماعة كالعيد ، وغيرهن يصلين في البيوت .

باب صلاة الاستسقاء

هو لغة : طلب السقيا ، وشرعا : طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم إليها (هي سنة) مؤكدة (عند الحاجة) باققطاع الماء أو قلته أو زيادته إذا كان بها قح (وتعاد) مع الخطبتين (ثانيا وثالثا إن لم يسقوا) والمرة الأولى أكد ، ويندب أن يكونوا صائمين عند العود (فإن تاهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ، ويصلون) صلاة الاستسقاء شكرا (على الصحيح) ومقابله لا يصلون (ويأمرهم الإمام) ندبا (بصيام ثلاثة أيام) متتابعة (أولا) قبل ميعاد يوم الخروج فهي به أربعة ، وتجب طاعة الإمام في أمره ونهيه ، ويجب تبين النية في الصوم (و) يأمرهم أيضا (بالتوبة والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر) من عتق وغيره (والخروج

مِنَ الظَّالِمِينَ ، وَيَخْرُجُونَ إِلَى الصُّحُورِ فِي الرَّابِعِ مِائَةً فِي ثِيَابٍ بَذَلَتْ ، وَتَخْشَعُ ، وَيَخْرُجُونَ
 الصَّغِيرَانِ وَالشُّبُوحَ ، وَكَذَا الْبَهَائِمَ فِي الْأَصْحَ ، وَلَا يَمْنَعُ أَهْلُ الدِّمَةِ الْحُضُورَ ، وَلَا
 يَحْتَاطُونَ بِنَا . وَهِيَ رَكْعَتَانِ كَالْعِيدِ ، لَكِنْ قِيلَ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ - إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا -
 وَلَا تَخْتَصُّ بَوَاقِيَ الْعِيدِ فِي الْأَصْحَ ، وَيَخْطُبُ كَالْعِيدِ لَكِنْ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى بِدَلِّ
 التَّكْبِيرِ ، وَيَدْعُو فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى : اللَّهُمَّ اسْقِنَا عَيْشًا مُغِيثًا هَدِينَا مَرِيئًا مَرِيئًا غَدَا
 مُجَلَّلًا سَطَا طَبَقًا دَائِمًا : اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ : اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ
 إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا ، وَتَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بَعْدَ صَدْرِ الْخُطْبَةِ
 الثَّانِيَةِ ، وَيُكَلِّمُ فِي الدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا ، وَيُحَوِّلُ رِدَاءَهُ عِنْدَ اسْتِقْبَالِهِ فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ يَسَارَهُ
 وَعَكْسَهُ ، وَيُنْكَسُهُ عَلَى الْجَدِيدِ فَيَجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَعَكْسَهُ ، وَيُحَوِّلُ النَّاسُ مِثْلَهُ
 قُلْتُ : وَيُتْرَكُ مُحَوَّلًا حَتَّى يَنْزِعَ الثِّيَابَ ، وَلَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ

من المظالم المتعلقة بالعباد (ويخرجون الى الصحراء في الرابع من صياهم) صياها في ثياب
 بذلة (بكسر الموحدة وسكون الذال : ما يلبس من الثياب وقت الشغل ، وهو من اضافة الموصوف الى
 الصفة (و) في (تخشع) أى تذلل ، وليس لهم التواضع في أحوالهم (ويخرجون الصبيان والشيوخ)
 لأن دعاءهم أقرب للاجابة (وكذا البهائم في الأصح) يسق إخراجها (ولا يمنع أهل الدمة الحضور ،
 ولا يحتاطون بنا) في مصلانا وعند الخروج ، بل يميزون عنا في مكان (وهي ركعتان كالعيد) في التكبير
 صغافى الأولى ونحسا في الثانية ، والقراءة في الأولى جهرا بسورة ق وفي الثانية اقتربت (لكن قيل
 يقرأ في الثانية - إنا أرسلنا نوحا) لكن رده في المجموع (ولا تختص بوقت العيد في الأصح) فيجوز
 فعلها متى شاء ولو في الأوقات المكروهة (ويخطب كالعيد) في الأركان والشرائط والسنن (لكن
 يستغفر الله تعالى بدل التكبير) فيقول : استغفر الله الذى لا اله الا هو الى القيوم وأتوب اليه تسعا
 فى الأولى ، وسبعا فى الثانية ، ويأتى بما يتعلق بالاستسقاء بدل ما يتعلق بالفطر والأضحية (ويدعو
 فى الخطبة الأولى : اللهم اسقنا) بقطع الهمزة ووصلها (غيثا مغيثا) أى منقذا من الشدة (هنيئا)
 طيبا (مرينا) محمود العاقبة (مرينا) بفتح الميم وكسر الراء : أى دائما (غدقا) أى كثير
 الماء (مجللا) أى يعم الأرض (سحا) أى شديد الوقع على الأرض (طبقا) أى مستوعبا للأرض
 (دائما) إلى انتهاء الحاجة (اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين) أى الآيسين (اللهم إنا
 نستغفرك إنك كنت غفارا ، فأرسل السماء) أى المطر (علينا مدرارا) أى كثيرا (ويستقبل
 القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) وهو نحو ثلثها (ويبلغ فى الدعاء) حينئذ (سرا وجهرا) . ويؤمن
 القوم على دعائه (ويحول رداءه عند استقباله) القبلة (فيجعل يمينه يساره وعكسه ، وينكسه
 على الجديد فيجعل أعلاه أسفله وعكسه ، ويحول الناس) وينكسون وهم جالوس (مثله . قلت :
 ويترك) الرداء (محولا حتى ينزع) كل منهم (الثياب) عند الرجوع للنازل (ولو ترك الإمام

الاستسقاء فقله الناس ، ولو خطب قبل الصلاة حاز ، ويسن أن يبرز لأول مطر السنة ، ويكشف غير عورته ليصيبه ، وأن يغتسل أو يتوضأ في السيل ، ويسبح عند الرعد والبرق ، ولا ينبع بصره البرق ، ويقول عند المطر : اللهم صيبنا نافعاً ، ويدعو بما شاء ، ويأمنه : مطرنا بفضل الله ورحمته ، ويكره مطرنا بنوء كذا ، وسب الرياح ، ولو تضرعوا بكثرة المطر ، فالسنة أن يسألوا الله تعالى رقة : اللهم حوالينا ولا علينا ، ولا يصلي لذلك ، والله أعلم .

باب

إن ترك الصلاة جاحداً وجوبها كفر ، أو كسلاً قتل حذاً ، والصحيح قتلها بصلاة فقط بشرط إخراجها عن وقت الضرورة ، ويستتاب ثم تضرب عنقه ،

الاستسقاء فعله الناس ، ولو خطب قبل الصلاة جاز) لكنه خلاف الأفضل (ويسن) لكل أحد (أن يبرز لأول مطر السنة ، ويكشف غير عورته ليصيبه) شيء من المطر (وأن يغتسل أو يتوضأ في السيل) وجمعها هو الأولى ولا تشتط فيهما نية (ويسبح عند الرعد والبرق) فيقول : سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته (ولا ينبع بصره البرق ، ويقول عند المطر : اللهم صيباً) بتشديد الياء : أي مطراً (نافعاً ، ويدعو بما شاء) إذهو من أوقات إجابة الدعاء (و) أن يقول (بعده) أي المطر (مطرنا بفضل الله ورحمته ، ويكره مطرنا بنوء كذا) بفتح النون وسكون الواو وهمز آخره : أي بوقت النجم الفلاني ، ولو قال : مطرنا في نوء لم يكره (و) يكره (سب الرياح) بل يسن الدعاء عندها (ولو تضرعوا بكثرة المطر فالسنة أن يسألوا الله رقة) بأن يقولوا (اللهم) اجعل المطر (حوالينا) في الأودية والمراعي (ولا) تجعله (علينا) في البيوت (ولا يصلي لذلك والله أعلم) لعدم ورود الصلاة له .

(باب) في حكم تارك الصلاة المفروضة

(إن ترك الصلاة) المفروضة على الأعيان ، ولو واحدة من الخمس (جاحداً وجوبها كفر) وكفره للحجدر ، فلذلك يكفر كل من أنكر معاداً من الدين علماً يشه الضرورة في كونه من الدين ، فلو كان قريب عهد بالاسلام وأنكر ذلك عرف ، فان عاد للانكار حكم بكفره (أو) تركها (كسلاً قتل حذاً) لا كفراً (والصحيح قتله بصلاة فقط بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) فيها وقت ضرورة ، بأن تجمع مع الثانية جمع تأخير فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس ولا بالغرب حتى يطلع الفجر ، ويقتل بالصبح بطاوع الشمس فيطالب بأداء الصلاة إذا ضاق وقتها ، ويتوعد بالقتل إن أخرجهما عن الوقت ، فان أصر وأخرجها استوجب القتل ، ومقابل الصحيح أوجه : يقتل إذا ضاق وقت الثانية . وقيل إذا ضاق وقت الرابعة . وقيل إذا ترك أربع صلوات ، وقيل إذا كان التارك له عادة . وقيل لا يعتبر وقت الضرورة (ويستتاب) ندبا (ثم) إن لم ينب ولم يبد عذراً (تضرب عنقه)

وَقِيلَ يُنْخَسُ بِحَدِيدَةٍ حَتَّى يُصَلَّى أَوْ يَمُوتَ ، وَيُغْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ .

كتاب الجنائز

لِيَكْثَرَ ذِكْرُ الْمَوْتِ وَيَسْتَعِدَّ بِالتَّوْبَةِ وَرَدَّ الْمَظَالِمَ ، وَالْمَرِيضُ آكَدُ ، وَيَضْجَعُ الْمُحْتَضِرُ لِجَنْبِهِ الْأَيْمَنِ إِلَى الْقَبِيلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ لِضِيقِ مَكَانٍ وَنَحْوِهِ أَلْتَى عَلَى قَفَاهُ وَوَجْهَهُ وَأَخْصَاهُ لِلْقَبِيلَةِ ، وَيُلْقَنُ الشَّهَادَةَ بِلاَ إِخْلَاحٍ ، وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ يَسَ ، وَلِيُحْسِنَ ظَنَّهُ بِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، فَإِذَا مَاتَ غَمَضَ ، وَشَدَّ لَحْيَاهُ بِعَصَابَةٍ ، وَلَيِّنَتْ مَفَاصِلَهُ ، وَسَتَرَتْ جَمِيعُ بَدَنِهِ بِثَوْبٍ خَفِيفٍ ، وَوُضِعَ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ ، وَوُضِعَ عَلَى سَرِيرٍ وَنَحْوِهِ ، وَتُرِجِعَتْ

بالسيف (وقيل ينخس بحديدة حتى يصلي أو يموت) فان تاب بأن فعل الصلاة أو أبدى عذرا ولو باطلا لم يقتل ، فلو قال تعمدت تركها بلا عذر قتل ، فعلة القتل التأخير مع الترك ، فلو وجد التأخير ولكن فعلها لم يقتل (ويغسل ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين) في مقابرهم (ولا يطميس قبره) لأنه قد طهر بالـ

كتاب الجنائز

جمع جنازة بالفتح والكسر : اسم لليت في النعش (ليكثر) ندبا كل مكلف (ذكر الموت) وهو مفارقة الروح للبدن ، وهي عند أهل السنة باقية لا تنفى (ويستعد) له (بالتوبة ورد المظالم) الذي هو من ضمن التوبة (والمريض آكد) أي أشد طلبا لهذه المذكورات من غيره (ويضجع المحتضر) أي من حضره الموت ولم يمض (لجنبه الأيمن إلى القبلة) ندبا (على الصحيح) ومقابله يلقى على قفاه بالكيفية الآتية (فان تعذر) وضعه على يمينه (لضيق مكان ونحوه) كعلة (ألقى على قفاه ، ووجهه وأخصاه) والمراد بهما هنا أسفل الرجلين (للقبلة) بأن يرفع رأسه قليلا (ويلقن) ندبا (الشهادة) وهي لا إله إلا الله (بلا إخلاح) عليه ، ولا يقال له قل ، بل تذكر عنده ليقولها فان قالها لم تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا (ويقراء عنده) سورة (يس) ويسن تجريعه بماء بارد ، ويكره للحائض أن تحضر المحتضر (وليحسن) المريض ندبا (ظنه بربه سبحانه وتعالى) أي يظن ويرجو أن الله سبحانه يغفر له ويرجعه (فاذا مات غمض) ندبا (وشد لحياه بعصاة) يجمعهما وتربط فوق رأسه (ولينت مفاصله) بأن يرد ساعده إلى عضده ، وساقه إلى ثغذه ، وغذذه إلى بطنه ، ولينت أصابعه (وسترجع بدنه) إن لم يكن محرما (بثوب خفيف) بعد نزع ثيابه (ووضع على بطنه شيء ثَقِيل) كسيف (ووضع على سريره ونحوه) كدكة ، ولا يوضع على فرش (وتزعت

ثِيَابُهُ ، وَوُجْهَهُ لِلْقِبْلَةِ كَمُحْتَضِرٍ ، وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ أَرْفَقُ مَحَارِمِهِ ، وَيُبَادِرُ بِغُسْلِهِ إِذَا تَيَقَّنَ
مَوْتَهُ . وَغُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ فَرُوضٌ كِفَايَةٌ ، وَأَقْلُ الْغُسْلِ تَعْمِيمُ بَدَنِهِ بَعْدَ
إِزَالَةِ النَّجَسِ ، وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْغَاسِلِ فِي الْأَصَحِّ ، فَيَكْفِي غَرَقُهُ أَوْ غَسْلُ كَافِرٍ . قُلْتُ :
الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ : وَجُوبُ غُسْلِ الْغَرِيقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَكْمَلُ وَضْعُهُ بِمَوْضِعٍ خَالٍ
مَسْتَوٍ عَلَى لَوْحٍ ، وَيُقْسَلُ فِي قَيْصٍ بِمَاءٍ بَارِدٍ ، وَيُجْلَسُهُ الْغَاسِلُ عَلَى الْمُغْتَسِلِ مَائِلًا إِلَى
وَرَأْيِهِ ، وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ ، وَإِهَامَهُ فِي نَفْرَةٍ قَفَاهُ ، وَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى
وَيَمُرُّ بِسَارِهِ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا تَلِيْفًا لِيُخْرِجَ مَا فِيهِ ثُمَّ يَضْجَعُهُ لِقَفَاهُ وَيُقْسِلُ بِسَارِهِ وَعَلَيْهَا
خِرْقَةً سَوَاءً تَمُّ يَلْفُ أُخْرَى ، وَيُدْخِلُ أَصْبَعَهُ قَهْ وَيَمُرُّهَا عَلَى أَشْنَانِهِ ، وَيُزِيلُ مَا فِي
مِنْخَرِيهِ مِنْ أَدَى ، وَيُوضِّئُهُ كَالْحَيِّ ، ثُمَّ يَقْسِلُ رَأْسَهُ ثُمَّ لِحْيَتَهُ بِسِدْرٍ وَنَحْوِهِ
وَيُسَرِّحُهُمَا بِمَشْطٍ وَاسِعٍ الْأَشْنَانِ بِرَفْقٍ ، وَيَرُدُّ الْمُنْتَفِئَ إِلَيْهِ ،

ثِيَابُهُ) لكن يترك عليه قميصه الذي يغسل فيه ، ويشمر حتى لا يتنجس بما يخرج منه (وجهه
للقبلة كمحتضر) لكن يلقى هنا على قفاه (ويتولى ذلك أرفق محارمه) أي الميت (ويبادر بغسله
إذا تيقن موته) بشيء من علاماته ككيل أنف ، فان شك آخر وجوبا (وغسله وتكفينه والصلاة
عليه ودفنه فروض كفاية) يخاطب بها كل من علم بموته من قريب أو غيره (وأقل الغسل تعميم
بدنه) بالماء (بعد إزالة النجس) إن كان ، وعلى ما صححه المصنف تكفي غسلة واحدة لها (ولا
تجب نية الغاسل في الأصح ، فيكفي غرقه أو غسل كافر) وعلى مقابل الأصح تجب فلا يكفي ذلك
(قلت : الصحيح المنصوص وجوب غسل الغريق ، والله أعلم) فالفرض فعلنا حتى لا يسقط بفعل
الملائكة (والأكمل وضعه بموضع خال) عن الناس لا يكون فيه إلا الغاسل ومن يمينه ، والولي
الحضور وأن لم يكن (مستور) عنهم (على لوح) أو سريره (لذلك) (ويغسل في قيص)
ويدخل الغاسل يده في كمه أو يفتقه ويفسله من تحتها ، فان لم تنأت غسله في القميص ستر ما بين صرته
وركبتة ، ويسن أن يغطي وجهه بخرقه من أول وضعه على المغتسل (بماء بارد) الآن يكون في
برد فيسخن قليلا (ويجلسه الغاسل على المغتسل مائلا إلى ورائه) قليلا (ويضع يمينه على كتفه
وابهامه في نفرة قفاه ، ويسند ظهره إلى ركبتة اليمنى ، ويمر يساره على بطنه إمرا بليغا ليخرج
ما فيه) ويكون عنده بحجرة فائحة بالطيب ، والمعين يصب ماء كثيرا لئلا تظهر رائحة ما يخرج منه
(ثم يضعه لقفاه) مستلقيا (ويغسل يساره وعليها خرقه سوائيه) أي قبله ودبره (ثم يلف)
خرقة (أخرى) على يده اليسرى (ويدخل أصبعه) السبابة من يساره (قه ويمررها على أشنانه)
بشيء من الماء (ويزيل ما في منخريه من أذى) بأصبعه انحصر مباولة بماء (ويوضئه كالحَيِّ)
إلا أن النية اعتمد بعضهم نديها كالغسل (ثم يغسل رأسه ثم لحيته بسدر ونحوه) تكفي
(ويسرحهما بمشط واسع الأسنان برفق) ليقال انتاف الشعر (ويرد المنتف إلى) فدا فيمنعه

وَيَغْسِلُ شِقَّةَ الْإِيْمَنِ ثُمَّ الْإِيْسَرَ ثُمَّ يُحَرِّقُهُ إِلَى شِقَّةِ الْإِيْسَرِ فَيَغْسِلُ شِقَّةَ الْإِيْمَنِ مِمَّا
يَلِي الْقَفَا وَالظَّهْرَ إِلَى الْقَدَمِ ثُمَّ يُحَرِّقُهُ إِلَى شِقَّةِ الْإِيْمَنِ فَيَغْسِلُ الْإِيْسَرَ كَذَلِكَ فَهَذِهِ غَسَلَةٌ ،
وَيُسْتَعَبُ ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ ، وَأَنْ يُسْتَعَانَ فِي الْأُولَى بِسَدْرٍ أَوْ خِطْمٍ ثُمَّ يَصُبُّ مَاءَ قَرَّاحٍ مِنْ
فَرْقِهِ إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ زَوَالِ السَّدْرِ ، وَأَنْ يُجْعَلَ فِي كُلِّ غَسَلَةٍ قَلِيلٌ كَافُورٍ ، وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ
نَجَسٌ وَجَبَ إِزَالَتُهُ فَقَطُّ ، وَقِيلَ مَعَ الْغُسْلِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ ، وَقِيلَ الْوُضُوءُ ،
وَيَغْسِلُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ ، وَالْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ ، وَيَغْسِلُ أُمَّتَهُ وَزَوْجَتَهُ وَهِيَ زَوْجَاهَا ، وَيَلْفَنَانِ
خِرْقَةً وَلَا مَسَّ ، فَإِنْ لَمْ يَخْضُرْ إِلَّا أَجْنَبِيٌّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ يَمُّهُ فِي الْأَصْحَ ، وَأُولَى الرِّجَالِ بِهِ
أَوْلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ ، وَبِهَا قَرَابَاتُهَا ، وَيَقْدَمَنَّ عَلَى زَوْجٍ فِي الْأَصْحَ ، وَأَوْلَاهُنَّ ذَاتُ
نَحْرَمِيَّةٍ ، ثُمَّ الْأَجْنَبِيَّةُ ، ثُمَّ رِجَالُ الْقَرَابَةِ كَتَرْتِيبٍ صَلَاتِهِمْ .

في كفه (ويغسل شقه الأيمن) مما يلي الوجه من عنقه إلى قدمه (ثم الأيسر ، ثم يحرقه إلى شقه
الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي القفا والظهر إلى القدم . ثم يحرقه إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر
كذلك ، فهذه غسلة ، ويستحب ثانية وثالثة) كذلك ، فإن لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل (و)
يستحب (أن يستعان في الأولى بسدر أو خطمي . ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف ؛ أي خالص
(من فرقه إلى قدمه بعد زوال السدر) بالماء فلا تحسب غسلة السدر ولا ما أزيل به من الثلاث
بل المحسوب غسلة الماء القراح ، والأولى أن يكرر السدر إلى أن يحصل النقاء ، فإذا حصل غسل
بالماء الخالص . ثم بعد ذلك ثانية وثالثة كغسل الحى (و) يسن (أن يجعل في كل غسلة) من
غسلات الماء القراح (قليل كافور) بحيث لا يخرج الماء عن الطهورية ، ويكره تركه ، والمحرم
يحرم وضع الكافور في ماء غسله . ثم ينشف الميت من ماء الغسل تنشيفا بليغا ، وتلين مفاصله (ولو
خرج بعده) أى الغسل (نجس وجب إزالته فقط) لإعادة الغسل والوضوء (وقيل) تجب إزالته
(مع الغسل إن خرج من الفرج) وقبل التكفين (وقيل) تجب إزالته مع (الوضوء) أما بعد
التكفين فيجب إزالة النجاسة قولا واحدا (ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة ، ويغسل أمته)
أى يجوز له ذلك حيث يجوز له بضعها ، وأما إذا كانت منوجة أو مبعضة فلا (و) يغسل (زوجته ،
وهي زوجها ولفان) أى الرجل في أمته وزوجته والمرأة في زوجها (خرقه) على يدهما (ولا مس)
أى لا ينبغي أن يقع بينهما مس لئلا ينتقض وضوء الحى الماس ، وأما الميت فلا (فإن لم يخضر إلا
أجنبي أو أجنبية يم) أى الميت وجوبا (فى الأصح) ومقابله يغسل في ثيابه ، ويلف القفاسل على
يده خرقه ويغض النظر ما أمكنه (وأولى الرجال به) أى الرجل (أولاهم بالصلاة) عليه ، وهم
رجال العصبات من النسب ثم الولاء ثم الزوجة (و) أولى النساء (بها قراباتها) محارم أولاد (ويقدم
على زوج فى الأصح) ومقابله يقدم عليهن (وأولاهن ذات محرمية) وهى التى لو كانت رجلا
لحرم نكاحها بسبب القرابة (ثم) ذوات الولاء ، ثم (الأجنبية ثم رجال القرابة بترتيب صلاتهم .

قُلْتُ : إِلَّا ابْنَ الْعَمِّ وَنَحْوَهُ فَكَالْأَجْنِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمُ الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُقَرَّبُ الْمُحْرَمُ طَبِيبًا ، وَلَا يُؤْخَذُ شَعْرُهُ وَظَفْرُهُ ، وَتُطَيَّبُ الْمُعْتَدَّةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يُسَكَّرُهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ أَخَذُ ظَفْرِهِ وَشَعْرَ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ كَرَاهَتَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] يُكْفَنُ بِمَالِهِ لِبَسُهُ حَيًّا ، وَأَقْلَهُ ثَوْبٌ ، وَلَا تُنْفَذُ وَصِيَّتُهُ بِإِسْقَاطِهِ ، وَالْأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ ثَلَاثَةٌ ، وَیَجُوزُ رَابِعٌ وَخَامِسٌ ، وَلَهَا خَمْسَةٌ ، وَمَنْ كَفَّنَ مِنْهُمَا بِثَلَاثَةٍ فَهِيَ لِفَائِفُ ، وَإِنْ كَفَّنَ فِي خَمْسَةٍ زَيْدٌ قَبِصٌ وَعِمَامَةٌ تَحْتَهُنَّ ، وَإِنْ كَفَّنَتْ فِي خَمْسَةٍ : فَإِزَارٌ ، وَخِمَارٌ ، وَقَبِصٌ ، وَلِفَافَتَانِ ، وَفِي قَوْلِ ثَلَاثٍ لِفَائِفٌ وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ ، وَيُسْنَى الْأَيْبُضُ ، وَحَجَلُهُ أَصْلُ التَّرَكَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ، مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ : وَكَذَا الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُبَسِّطُ أَحْسَنُ اللَّفَافِ ، وَأَوْسَعُهَا ، وَالثَّانِيَةُ فَوْقَهَا مَوْكَدُ الثَّالِثَةِ ،

قلت : إلا ابن العم ونحوه فكالاجنبي ، والله أعلم ، ويقدم عليهم أي رجال القرابة المحرم (الزوج في الأصح) أو مقابله يقدمون عليه (ولا يقرب المحرم طيبا) إذا مات (ولا يؤخذ شعره وظفره) أي يحرم إزالة ذلك منه (وتطيب المعتدة) المحدة (في الأصح) ومقابله يحرم تطيبها كالمحرم (والجديد أنه لا يكره في غير المحرم أخذ ظفره وشعر ابطه وعانته وشاربه . قلت : الأظهر كراهته ، والله أعلم) والصحيح أن الميت لا يتحنن .

[فصل] فِي تَكْفِينِ الْمَيِّتِ وَحَجَلِهِ (يكفن بماله لبسه حيا) فيجوز تكفين المرأة في حبر ومزعفر وان كان مكروها ، بخلاف الرجل (وأقله ثوب) يم البدن فتعميمه البدن حق للميت ، وستره العورة حق لله (ولا تنفذ وصيته بإسقاطه) لأنه حق لله تعالى ، ولو أوصى بإسقاط الثاني والثالث نفقت ، والواجب في كفنه بالنسبة للورثة إذا كفن من تركته ثلاثة أثواب (والأفضل للرجل ثلاثة) من الأثواب ، فهي وإن كانت واجبة فلاقتصار عليها أفضل من الزائد عليها (ويجوز رابع وخامس) من غير كراهة ، وأما الزيادة على ذلك فهي مكروهة (و) الأفضل (لها خمسة) ومن كفن منهما أي الرجل والمرأة (بثلاثة فهي لفائف) يم كل منها جميع البدن (وإن كفن) الرجل (في خمسة زيد قبص وعمامة تحتهن) أي اللفاف (وإن كفت) المرأة (في خمسة فازار وخمار) وهو ما يغطي الرأس (وقبص ولفافتان) وفي قول : ثلاث لفائف وإزار وخمار ، ويسن الأبيض (وحجله) أي الكفن بكفية مؤن التحمير (أصل التركة) إلا المرأة التي وجبت نفقتها على زوجها فكفنها عليه (فإن لم يكن) للميت تركة (فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد ، وكذا) محل الكفن أيضا (الزوج) الموصى الذي يلزمه نفقتها فيلزمه كفنها (في الأصح) ومقابله لا يجب التكفين لغوات التمكين ، وإذا لم يكن لث مال ولا كان له منفق ، فمؤن تجهيزه من بيت المال كنفقته ، فإن لم يكن فعلى أغنياء المسلمين (ويبسط أحسن اللفاف وأوسعها والثانية فوقها وكذا الثالثة

وَيَذَرُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ حَنُوطٌ ، وَيُوضَعُ الْمِيتُ فَوْقَهَا مُسْتَلْقِيًا وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ ،
وَيُسَدُّ أَلْيَاهُ ، وَيُجْعَلُ عَلَى مَنْأَفِذِ بَدَنِهِ قُطْنٌ ، وَيُلَفُّ عَلَيْهِ اللَّفَافُ وَتُسَدُّ ، فَإِذَا وُضِعَ
فِي قَبْرِهِ نَزَعَ الشَّدَادُ ، وَلَا يُلْبَسُ الْحَرِيمُ الذَّكَرُ مُحِيطًا وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُ الْمُحْرِمَةِ ،
وَيَحْمَلُ الْجَنَازَةَ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ ، وَهُوَ أَنْ يَضَعَ الْحَشَبَتَيْنِ
الْمَقْدَمَتَيْنِ عَلَى عَاتِقَيْهِ وَرَأْسُهُ بَيْنَهُمَا ، وَيَحْمَلُ الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رَجُلَانِ ، وَالتَّرْبِيعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ
رَجُلَانِ وَيَتَأَخَّرَ آخَرَانِ ، وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ ، وَيُسْرَعُ بِهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ
تَغْيِيرُهُ .

[فصل] لِصَلَاتِهِ أَرْكَانٌ : أَحَدُهَا النِّيَّةُ ، وَوَقْتُهَا كَغَيْرِهَا ، وَتَكْفِي نِيَّةُ الْفَرَضِ ،
وَقِيلَ تَشْتَرِطُ نِيَّةُ فَرَضٍ كِفَايَةً ، وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمِيتِ ، فَإِنْ عَيَّنَ وَأَخْطَأَ بَطَلَتْ ،

ويذر على كل واحدة (حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب يشتمل على كافور وصندل
وذبرة القصب (ويوضع الميت فوقها مستلقيا وعليه حنوط وكافور) غير الذي في الحنوط (ويسد
ألياه) بخوذة بعدد سقطن بين ألياه عليه حنوط وكافور ليسد المخرج (ويجعل على منافذ بدنه) من
نحو عينيه وكذلك أعضاء سجوده (قطن) عليه حنوط وكافور (ويلف عليه) بعد ذلك (اللفاف)
بأن يثنى الطرف الأيسر ثم الأيمن (وتسد) بشداد (فإذا وضع في قبره نزع الشداد ، ولا يلبس
الحريم الذكور محيطا) مثل القميص (ولا يستر رأسه ولا وجه المحرمة) إذا كان قبل التحلل الأول
(وحمل الجنابة بين العمودين أفضل من التربيعة في الأصح) ومقاله التربيعة أفضل ، وقيل همساو
(وهو) أي الحمل بين العمودين (أن يضع الحشبتين المقدمتين على عاتقيه ورأسه بينهما ، ويحمل
المؤخرتين رجلان) فخامله ثلاثة ، فإن عجز المقدم أعانه اثنان (والتربيعة أن يتقدم رجلان ويتأخر
آخران) فخامله أربعة (والمشي أمامها قريبا) بحيث لو التفت لراها (أفضل) من المشي
بعيدا عنها ، فالخاص أن المشي أفضل من الركوب ، بل هو في الذهاب مكروه من غير عذر ،
وفضيلة التشيع تحصل بالمشي خلفها وأمامها ، ولكن كمال الفضيلة بالمشي أمامها ، وتحصل الفضيلة
أيضا بالمشي قريبا أو بعيدا عنها عند كثرة الماشين بحيث ينسب إليها ، ولكن قريبا أفضل
(ويسرع بها) ندبا والاسراع فوق المشي المعتاد ، وأقل من الخجب : أي الجري (إن لم يخف
تغيره) أي الميت بالاسراع والافتاء ، ويستحب لمن مررت به جنازة أن يدعو لها .

[فصل] في الصلاة على الميت (لصلاته أركان) سبعة (أحدها النية ، ووقتها كغيرها)
من الصلوات في وجوب قرنها بتكبير الاحرام (وتكفي نية الفرض) من غير تعرض للكفاية
(وقيل تشترط نية فرض كفاية) فعلى كل لابد من التعرض للفرضية (ولا يجب تعيين الميت)
باسمه ولا بأنه رجل أو امرأة . وأما تعيينه بالحاضر أو من يصلي عليه الإمام فلازم ، وكذا تعيين
الغائب بالقلب (فإن عين وأخطأ) كأن قال أصلى على عمرو فلذا هو خالد (بطلت) إذا لم

وإن حَضَرَ مَوْتَى نَوَاهُمْ . الثَّانِي أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ، فَإِنْ خَسَّ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ خَسَّ إِمَامُهُ لَمْ يَتَأَيَّمْ فِي الْأَصَحِّ ، بَلْ يُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ . الثَّالِثُ السَّلَامُ كَغَيْرِهَا . الرَّابِعُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ الْأُولَى . قُلْتُ : تُجْزَى الْفَاتِحَةُ بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . الْخَامِسُ الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ لَا تَجِبُ . السَّادِسُ الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّانِيَةِ . السَّابِعُ الْقِيَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ إِنْ قَدَرَ ، وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَاتِ وَإِسْرَارُ الْقِرَاءَةِ ، وَقِيلَ يَجْهَرُ لَيْلًا ، وَالْأَصَحُّ نَدْبُ التَّعَوُّذِ دُونَ الْإِفْتِتَاحِ ، وَيَقُولُ فِي الثَّالِثَةِ : اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ إِلَى آخِرِهِ ، وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرْنَا

يُشِرُ إِلَى الْخَاضِرِ ، فَإِنْ أَشَارَ لَمْ تَبْطُلْ (وَإِنْ حَضَرَ مَوْتَى نَوَاهُمْ) وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ عَدَدَهُمْ ، وَإِنْ حَصُرَتْ جَنَازَةٌ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْوُهَا بَلْ تَوَخَّرَ حَتَّى يَتِمَّ صَلَاتُهُ (الثَّانِي) مِنَ الْأَرْكَانِ (أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ) بِتَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ (فَإِنْ خَسَّ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ تَبْطُلُ (وَلَوْ خَسَّ إِمَامُهُ لَمْ يَتَأَيَّمْ) أَيْ لَمْ يَسُنَّ لَهُ مُتَابِعَتُهُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَسُنُّ (بَلْ يُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ) وَهُوَ أَوَّلَى (الثَّالِثِ) مِنَ الْأَرْكَانِ (السَّلَامُ) بَعْدَ التَّكْبِيرَاتِ (كَغَيْرِهَا) مِنَ الصَّلَوَاتِ فِي كَيْفِيَّتِهِ وَتَعَدُّدِهِ (الرَّابِعِ) مِنَ الْأَرْكَانِ (قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ) وَمَحَلُّهَا (بَعْدُ) التَّكْبِيرَةِ (الْأُولَى . قُلْتُ : تُجْزَى الْفَاتِحَةُ بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى) مِنَ الثَّانِيَةِ وَمَا بَعْدَهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَلَا يَشْتَرِطُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَبَيْنَ الرُّكْنِ الَّذِي قُرِبَتْ الْفَاتِحَةُ فِيهِ (الْخَامِسُ) مِنَ الْأَرْكَانِ (الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الثَّانِيَةِ) فَلَا تُجْزَى فِي غَيْرِهَا ، وَأَقْلَاهُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ (وَالصَّحِيحُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ لَا تَجِبُ) بَلْ تُسَنُّ كَالدُّعَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ عَقِبَهَا ، وَالْحَدِيثُ قَبْلُهَا (السَّادِسُ) مِنَ الْأَرْكَانِ (الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ) بِخُصُوصِهِ ، وَالْوَاجِبُ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الدُّعَاءِ ، فَيَكْفِي : اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الدُّعَاءُ (بَعْدَ الثَّالِثَةِ) وَلَا يَجِبُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ ذِكْرُ (السَّابِعِ) مِنَ الْأَرْكَانِ (الْقِيَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ إِنْ قَدَرَ) وَقِيلَ يَجُوزُ الْقُعُودُ مَعَ الْقُدْرَةِ (وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَاتِ) حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ (وَإِسْرَارُ الْقِرَاءَةِ) لِلْفَاتِحَةِ (وَقِيلَ يَجْهَرُ لَيْلًا) أَيْ بِالْفَاتِحَةِ (وَالْأَصَحُّ نَدْبُ التَّعَوُّذِ) كَالثَّامِنِ (دُونَ الْإِفْتِتَاحِ) وَمُقَابِلُهُ يَسْتَحَبُّ ، وَقِيلَ لَا يَسْتَحَبُّ (وَيَقُولُ فِي الثَّالِثَةِ) نَدْبًا (اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ إِلَى آخِرِهِ) وَهُوَ : خَرَجَ مِنْ رُوحِ الدُّنْيَا وَسَعَتْهَا وَمَحْبُوبُهُ وَأَحْبَابُهُ فِيهَا إِلَى ظُلُمَةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لَاقِيهِ ، كَانَ يُشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ حَبِيزٌ مَنْزُولٌ بِهِ وَأَصْبَحَ قَتِيرًا إِلَى رَجَّتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ ، وَقَدْ جُنْتُكَ رَاضِيًا إِلَيْكَ بِشَفْعَاءِ لَهُ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فُزِدْ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ ، وَلَقَدْ بَرَّجْتُكَ رِضَاكَ ، وَقَدْ فَتَنَ الْقَبْرَ وَعَذَابُهُ ، وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَجَافَ الْأَرْضَ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَلَقَدْ بَرَّجْتُكَ الْأَمْنَ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَجْعَلَهُ إِلَى جَنْتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ (وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرْنَا

وَأَنشَأْنَا : اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَهُلْ فِي الطِّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرْطًا لِأَبَوَيْهِ وَسَلَفًا وَذُخْرًا وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا وَشَفِيعًا ، وَثَقُلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَيَقُولُ فِي الرَّابِعَةِ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ ، وَلَوْ تَخَلَّفَ الْمُتَقَدِّمُ بِلا عَذْرِ فَلَمْ يُكَبِّرْ حَتَّى كَبَّرَ إِمَامُهُ أُخْرَى بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَيُكَبِّرُ الْمَسْبُوقُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي غَيْرِهَا ، وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ كَبَّرَ مَعَهُ وَسَقَطَتْ الْقِرَاءَةُ ، وَإِنْ كَبَّرَهَا وَهُوَ فِي الْفَاتِحَةِ تَرَكَهَا وَتَابَعَهُ فِي الْأَصْحِ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَدَارَكَ الْمَسْبُوقُ بَاقِيَ التَّكْبِيرَاتِ بِأَذْكَارِهَا ، وَفِي قَوْلٍ لَا تَشْتَرِطُ الْأَذْكَارُ ، وَيَشْتَرِطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ لَا الْجَمَاعَةَ ، وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا بِوَاحِدٍ ، وَقِيلَ يَجِبُ اثْنَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ ، وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ ، وَلَا يَسْقُطُ بِالنِّسَاءِ وَهَنَاكَ رِجَالٌ فِي الْأَصْحِ ، وَصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ ،

وَأَنشَأْنَا : اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ وَيَقُولُ (ندباً (في الطفل) والمراد به من لم يبلغ ، وكذلك الأتني (مع هذا الثاني : اللهم اجعله فرطاً لأبويه) أي مهيناً مصالحهما في الآخرة (وسلفاً وذخراً وعظة واعتباراً وشفيعاً وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما) ويؤث الضمائر فيما إذا كان أتني ، ويكني ذلك في الطفل وإن لم يخصه بدعاء (ويقول في الرابعة) ندباً (اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده) ويسن أن يطول الدعاء بعد الرابعة (ولو تخلف المتقدم بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه أخرى بطلت صلاته) لأن التخلف بها يعد فاحشاً ، ولو تخلف في الرابعة حتى سلم الإمام لا تبطل ، فإن كان عذر كطء قراءة أو سبيل لم تبطل ، والتقدم كالتخلف (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام في غيرها ، ولو كبر الإمام أخرى قبل شروعه في الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة) كما لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق (وإن كبرها) الإمام (وهو) أي المأموم (في) أثناء (الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) ومقابله يتخلف ويتمها (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها) وجوباً في الواجب ، وندباً في المندوب (وفي قول لا تشتط الأذكار) بل يأتي بباقي التكبيرات نسقاً ، وعلى المعتمد يسن إبقاء الجنازة حتى يتم المقشون صلاتهم ، فلورفعت قبله لم يصبر (ويشترط) في صلاة الجنازة (شروط الصلاة لا الجماعة) فلا تشتط بل تسن (ويسقط فرضها بواحد ، وقيل يجب اثنتان ، وقيل ثلاثة ، وقيل أربعة ، ولا يسقط) فرض صلاتها (بالنساء وهناك رجال) أي جنسهم ولو صبياناً يميزين (في الأصح) ومقابله يسقط بهن الفرض ، ولو لم يوجد رجال وجبت عليهن (ويصلى على الغائب عن البلد) وإن قربت المسافة إن ظن أنه غسل أو علق النية ، بخلاف من في البلد وإن كبرت فلا تصح الصلاة إلا لمن حضره ، ولو صلى على الأموات الذين ماتوا في يومه أو سبقه وغسلوا في أقطار الأرض مجاز وإن لم يعرف عيهم بل

وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الدَّفْنِ ، وَتَصَحُّ بَعْدَهُ ، وَالْأَصَحُّ تَخْصِيسُ الصَّحَّةِ بِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ
فَرْضِهَا وَقْتُ الْمَوْتِ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَالٍ .
[فَرَعٌ] الْجَدِيدُ أَنْ الْوَلِيَّ أَوْلَى بِإِمَامَتِهَا مِنَ الْوَالِي ، فَيُقَدِّمُ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ، وَإِنْ
عَلَا ، ثُمَّ الْإِبْنُ ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الْأَخُ ، وَالْأَظْهَرُ تَقْدِيمُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ عَلَى الْأَخِ
لِأَبٍ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ الْعَصْبَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ ، ثُمَّ ذَوُو
الْأَرْحَامِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَا فِي دَرَجَةٍ فَالْأَسْنُ الْعَدْلُ أَوْلَى عَلَى النَّصِّ ، وَيُقَدِّمُ الْحُرَّ الْبَعِيدَ عَلَى
الْعَبْدِ الْقَرِيبِ ، وَيَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَتَحْجِزُهَا ، وَتَجُوزُ عَلَى الْجَنَائِزِ صَلَاةً ، وَتَحْرُمُ عَلَى
الْكَافِرِ ، وَلَا يَجِبُ غُسْلُهُ ، وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ تَكْفِينِ الذَّمِّيِّ وَدَفْنِهِ ، وَلَوْ وَجَدَ عَضْوُ
مُسْلِمٍ عِلْمَ مَوْتِهِ ،

يسن (ويجب تقديمها) أى الصلاة (على الدفن) وتأخيرها عن الغسل ، فإن دفن من غير
صلاة أثموا (وتصح بعده) أى الدفن بشرط أن لا يتقدم على القبر (والأصح تخصيص الصحة
بمن كان من أهل فرضها) أى صلاة الجنائز (وقت الموت) فلا تصح صلاة من كان صبيا أو
مجنونا وقت موته ثم بلغ أو أفاق بعد الدفن ، ومقابل الأصح بمن كان من أهل الصلاة وقت
الموت ، فمن كان عيضا وقت صحته صلاته على الثاني دون الأول (ولا يصلى على قبر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بحال) وكذا غيره من الأنبياء لأننا لم نكن من أهل الفرض وقت موتهم .
[فَرَعٌ] فى بيان الأولى بالصلاة عليه (الجديد أن الولي أولى بإمامتها من الوالى) وإن
أوصى الميت لغير الولي ، والتقديم تقديم الوالى (فيقدم الأب) أو نائبه (ثم الجد) أبو الأب
(وإن علا ، ثم الابن ، ثم ابنه وإن سفل ، ثم الأخ ، والأظهر تقديم الأخ لأبوين على الأخ لأب)
ومقابل الأظهر همساؤه (ثم ابن الأخ لأبوين ، ثم لأب ، ثم العصبة) أى بقيتهم (على ترتيب
الارث ثم ذوو الأرحام) يقدم الأقرب فالأقرب ، فيقدم الجد أبو الأم ، ثم الأخ للأُم ، ثم الخال ،
ثم العم للأُم (ولو اجتمعوا فى درجة فالأسن العدل أولى) من الأئمة (على النص) بخلاف
غيرها من الصلوات (ويقدم الحر العبد على العبد القريب) فيقدم الممحرر على الأخ العبد
(ويقف) المصلى ندبا (عند رأس الرجل) ولو صغيرا (و) عند (عجزها) أى الأتني ، وهى
أليها ، ويقف المأموم فى الصف حيث كان (وتجاوز على الجنائز صلاة) واحدة برضا أوليائها
ويعمهم بالدعاء ، والأفضل إفراد كل بصلاة ، وإذا أراد الصلاة عليهم جميعا وكانوا رجالا أو نساء
جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد الى جهة القبلة ، وقدم اليه أفضلهم خصالا تقتضى الرحمة ، وإن
كانوا ذكورا وإناثا جعل الرجال مما يلي الإمام ، والنساء مما يلي القبلة (وتحرم) الصلاة (على
الكافر ، ولا يجب غسله) لكنه يجوز (والأصح وجوب تكفين الذمى ودفنه) وفاء بذمته .
وأما الحرى وكذا المرتد فلا يجب تكفينه قطعا ، وكذا دفنه على الأصح ، ومقابل الأصح لا
يجب تكفين الذمى ولا دفنه (ولو وجد عضو مسلم علم موته) بغير شهادة ، ولو كان هذا الجزء

صَلَّى عَلَيْهِ ، وَالسَّقَطُ إِنْ اسْتَهْلَ أَوْ بَكَى كَكَبِيرٍ ، وَإِلَّا فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ
كَاخْتِلَاجِ صَلَّى عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ،
وَكَذَا إِنْ بَلَغَهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يُسَلُّ الشَّهِيدُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي
قِتَالِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِ : فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ أَوْ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ فَغَيْرُ شَهِيدٍ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَكَذَا فِي الْقِتَالِ لَا بِسَبَبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ اسْتَشْهَدَ جُنُبٌ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ ، وَأَنَّهُ
تُرْزَلُ نَجَاسَتُهُ غَيْرَ الدَّمِ ، وَيُكْفَنُ فِي ثِيَابِهِ الْمُلَطَّخَةِ بِالدَّمِ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ سَابِقًا
تَمَّ .

غُفِرَ أَوْ شِعْرَا (صلى عليه) أى الجزء وجوبا بعد غسله مواراته بخرقه بنية الصلاة على جلته
إِنْ كَانَتْ الْبَقِيَّةُ غُسِلَتْ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهَا وَالْأَنْوَى الصَّلَاةُ عَلَى الْعَضْوِ فَقَطْ ، فَإِنْ شَكَّ فِي غُسْلِ
الْبَقِيَّةِ لَمْ يَجُزْ نِيَّتُهَا إِلَّا إِذَا عَلِقَ ، وَيَجِبُ دَفْنُ هَذَا الْعَضْوِ أَيْضًا ، وَمَحَلُّ وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَى الْعَضْوِ إِذَا لَمْ
يُصَلَّ عَلَى الْبَيْتِ مَعَ هَذَا الْحِزْمِ ، وَالْأَفْلَاحُ تَجِبُ ، وَعَلَى هَذَا مَا يَوْجَدُ الْآنَ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَجْزَاءِ
الْمَوْتَى الَّذِينَ عَلِمَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ وَغُسْلُهُمْ لَا يَجِبُ فِي تِلْكَ الْأَجْزَاءِ غَيْرَ الْمَوَارَةِ وَالِدَفْنِ (وَالسَّقَطُ
إِنْ اسْتَهْلَ) أى صَاحِ (أَوْ بَكَى كَكَبِيرٍ) فِي أَحْكَامِهِ (وَالَا) بِأَنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ وَاحِدٌ مِنَ
الْأَمْرَيْنِ (فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ كَاخْتِلَاجِ صَلَّى عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يُصَلَّى ، وَيَجِبُ
دَفْنُهُ ، وَكَذَا غُسْلُهُ (وَأَنْ لَمْ تَظْهَرْ) أَمَارَةُ الْحَيَاةِ (وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) أَيْ لَمْ يَظْهَرْ خَلْقُ
الْأَدْمَى فِيهِ بِالْتَخْطِيطِ (لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ) وَلَمْ يُغْسَلْ بَلْ يَسْنُ سِتْرُهُ بِخَرْقَةٍ وَدَفْنُهُ (وَكَذَا إِنْ
بَلَغَهَا فِي الْأَظْهَرِ) أَيْ ظَهَرَ خَلْقُهُ وَلَمْ تَظْهَرْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيَجِبُ غُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ
وَدَفْنُهُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ تَجِبُ الصَّلَاةُ أَيْضًا (وَلَا يُغْسَلُ الشَّهِيدُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ) أَيْ يَحْرَمَانِ
(وَهُوَ) أَيْ الشَّهِيدُ (مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ) سَوَاءً كَانُوا حُرِّيِّينَ أَوْ مَرْتَدِّينَ (بِسَبَبِهِ)
أَيْ الْقِتَالِ ، وَلَوْ بَعُدَ سِلَاحُهُ إِلَيْهِ ، أَوْ قَتَلَهُ الْكُفَّارُ صَبْرًا ، أَوْ وَجَدَ فِي سَاحَةِ الْقِتَالِ مَيِّتًا وَلَمْ يَعْلَمْ
سَبَبَ مَوْتِهِ (فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ ، أَوْ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ فَغَيْرُ شَهِيدٍ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ أَنْ مَنْ
مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ بِجِرَاحَةٍ يَقْطَعُ بِمَوْتِهِ مِنْهَا ، أَوْ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ فَهُوَ شَهِيدٌ (وَكَذَا) لَوْ مَاتَ
(فِي الْقِتَالِ لَا بِسَبَبِهِ) كَأَنْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ عَمْدًا ، أَوْ مَاتَ جُرَاحَةً فَغَيْرُ شَهِيدٍ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ
أَنَّهُ شَهِيدٌ (لَوْ اسْتَشْهَدَ جُنُبٌ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ لَا يُغْسَلُ) بَلْ يَحْرَمُ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ أَنَّهُ يُغْسَلُ
(وَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ أَيْ الشَّهِيدُ (تُرْزَلُ نَجَاسَتُهُ غَيْرَ الدَّمِ) فَتُغْسَلُ ، وَأَنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِزَالَةِ دَمِ
الشَّهَادَةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا تُزَالُ مَطْلَقًا ، وَقِيلَ إِنْ أَدَّى إِلَى إِزَالَةِ دَمِ الشَّهَادَةِ لَا تُزَالُ ، وَالْأَفْزَلُ
(وَيُكْفَنُ) الشَّهِيدُ نَدْبًا (فِي ثِيَابِهِ الْمُلَطَّخَةِ بِالدَّمِ) وَيَجُوزُ إِبْدَالُهَا بِغَيْرِهَا (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ
سَابِقًا) أَيْ سَازَا الْجَمِيعِ بَدَنَهُ (تَمَّ) وَجُوبًا ، وَيَنْدُبُ تَرْجُوعُ آلَةِ الْحَرْبِ عَنْهُ : كَدَرَعٍ ، وَكَذَا
كُلِّ مَا لَا يَعْتَادُ لِبَسِهِ .

[فصل] أَقْلُ الْقَبْرِ حُفْرَةٌ تَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالسَّبْعَ ، وَيُنْدَبُ أَنْ يُوسَعَ وَيُعَمَّقَ ، قَدْرَ قَامَةٍ وَبَسْطَةٍ ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ إِنْ صَلَبَتِ الْأَرْضُ ، وَيُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ ، وَيُسَلُّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ بِرَفْقٍ وَيُدْخِلُهُ الْقَبْرِ الرَّجَالُ ، وَأَوَّلَاهُمْ الْأَحَقُّ بِالصَّلَاةِ . قُلْتُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مُزَوَّجَةً فَأَوَّلَاهُمُ الزَّوْجُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَكُونُونَ وَتَرًا ، وَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ عَلَى يَمِينِهِ لِلْقَبِيلَةِ وَيُسْتَدُّ وَجْهُهُ إِلَى جِدَارِهِ ، وَظَهْرُهُ بِلَبْنَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَيُسَدُّ فَتْحُ اللَّحْدِ بِلَبْنٍ ، وَيَحْتَوَى مِنْ دَنَا ثَلَاثَ حَشِيَّاتٍ تُرَابٍ ثُمَّ يَهَالُ بِالمَسَاحِي ، وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ شِبْرًا فَقَطْ ، وَالصَّحِيحُ أَنْ تُسَطِّحَهُ أُولَى مِنْ تَسْنِيهِهِ ، وَلَا يُدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ إِلَّا لِفَرُودَةٍ ، فَيَقْدَمُ أَفْضَلُهُمَا ،

[فصل] فِي دَفْنِ الْمَيِّتِ (أَقْلُ الْقَبْرِ حُفْرَةٌ تَمْنَعُ) بعد ردمها (الرَّائِحَةَ وَالسَّبْعَ) عن نبش الميت وأكله فلا يكفي وضعه على الأرض أو في غار والبناء عليه لأنه ليس بحفرة ، ومن ذلك الفساق المعلومة خصوصاً وفيها إدخال ميت على ميت (ويندب أن يوسع) بأن يزداد في طوله وعرضه (ويعمق) بأن يزداد في نزوله (قدر قامة وبسطة) من رجل معتدل بأن يقوم باسطة يديه وهما أربعة أذرع ونصف (واللحد) وهو أن يحفر في أسفل حانب القبر القبلي قدر ما يسع الميت ويستتره (أفضل من الشق) وهو أن يحفر قعر القبر كالنهر أو يبنى جانباه ويجعل بينهما شقاً يوضع فيه الميت ويسقف عليه بنحو لبن (ان صلبت الأرض) أما في الرخوة فالشق أفضل (ويوضع رأسه) أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيصير عنده رجل الميت (ويسل من قبل رأسه برفق) لابعنف (ويدخله القبر الرجال) إذا وجدوا وإن كان الميت أنثى (وأولاهم) أي الرجال (الأحق بالصلاة) عليه (قلت : إلا أن تكون امرأة مزوجة فأولاهم الزوج ، والله أعلم) ويليهِ الأقفه ثم الأقرب فالأقرب من المحارم ثم عبدها ثم العصمة الذين لا محرمة لهم ثم ذو الرحم كذلك الأجنبي الصالح (ويكونون) أي المدخلون للميت (وترا ، ويوضع في اللحد) أو غيره (على يمينه) ندبا ، ويوجه (للقبلة) وجوبا ، فلو وجه لغيرها نبش وجهه إليها ، ولو وضع على اليسار للقبلة كان مكروها ولم ينبش (ويسند وجهه) وكذا رجلاه (إلى جداره) أي القبر ويجافي باقي بدنه فيكون كالقوس كل ذلك ندبا [و] يسند (ظهره بلبنة ونحوها) كتراب ، ويجعل تحت رأسه لبنة ويفضي بجذده إليها (ويسد فتح اللحد بلبن) وهو طوب لم يحرق (ويحتو) والحثو الأخذ بالكفين معا (من دنا) من القبر (ثلاث حشيات تراب) من تراب القبر (ثم يهال) أي يصب التراب (بالمساحي) جمع مسحاة ، وهي الفأس (ويرفع القبر شبرا فقط) فلا يزداد على تراب القبر ، ورفعه فوق الشبر مكروه (والصحيح أن تسطيعه أولى من تسنيمه) ومقابله التسنيم أولى (ولا يدفن اثنان في قبر) ابتداء ، فلو جمع اثنان من جنس كرجلين جرم ، وقيل كره (إلا لضرورة) كأن كثروا (فيقدم أفضلهما) وهو الأحق بالامامة إلى جدار القبر القبلي ، لكن لا يقدم فرج على أصله من جنسه . أما الابن مع الأم فيقدم ، ولا يجمع رجل مع امرأة إلا لضرورة

وَلَا يُجْلَسُ عَلَى الْقَبْرِ ، وَلَا يُوطَأُ ، وَيَقْرُبُ زَاوِيَهُ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حَيًّا ، وَالتَّعْزِيَةُ سُنَّةٌ قَبْلَ دَفْنِهِ ، وَبَعْدَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَيُعْزَى الْمُسْلِمُ بِالْمُسْلِمِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَأَحْسَنَ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ ، وَبِالْكَافِرِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَمَتَّعَكَ ، وَالْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ : غَفَرَ اللَّهُ لِمَيْتِكَ وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ، وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَوْتِ وَبَعْدَهُ ، وَيَحْرُمُ النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ شَمَائِلِهِ ، وَالنُّوحُ وَالْجَزَعُ بِضَرْبِ صَدْرِهِ وَنَحْوِهِ . قُلْتُ : هَذِهِ مَسَائِلُ مَنْشُورَةٌ : يُبَادَرُ بِقَضَاءِ دَيْنِ الْمَيْتِ وَوَصِيَّتِهِ ، وَيُكْرَهُ تَمَتُّي الْمَوْتِ لِضُرِّ نَزَلٍ بِهِ لَا لِفِتْنَةِ دِينٍ ، وَيُسْنُ التَّدَاوِي ، وَيُكْرَهُ إِكْرَاهُهُ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الْمَيْتِ وَنَحْوِهِمْ تَقْيِيلُ وَجْهِهِ ، وَلَا بَأْسَ بِالْإِعْلَامِ بِمَوْتِهِ لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، بِخِلَافِ نَعْيِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَلَا يَنْظَرُ الْغَاسِلُ مِنْ بَدَنِهِ إِلَّا قَدْرَ الْحَاجَةِ مِنْ غَيْرِ الْعَوْرَةِ ،

وإن كان بينهما محرمية . أما نبش القبر بعد دفن الميت لدفن ثانٍ فلا يجوز إلا إذا بلى الأول وصار تراباً (ولا يجلس على القبر) ولا يستند إليه (ولا يوطأ) أى يكره ذلك ، والمراد من القبر ما خذى الميت ، ولا يكره المشى بين القبور (ويقرب زائره) منه (كقربه منه) في زيارته (حياً) ولا عبرة بالمهابة للتجوير (والتعزية) وهى الأمر بالصبر والجل عليه والتحذير من الجزع والدعاء للميت (سنة قبل دفنه وبعده ثلاثة أيام) لحاضر من الموت ومن القدوم لغائب فتكره التعزية بعدها (ويعزى المسلم بالمسلم : أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك ، و) يعزى المسلم (بالكافر) القريب (أعظم الله أجرك وصبرك) وأخلف عليك (و) يعزى (الكافر بالمسلم : غفر الله لميتك وأحسن عزاءك) وتعزية الحربى والمترد مكروهة إلا إن رجع إسلامه فهى مستحبة (ويجوز السكاء عليه) أى الميت (قبل الموت وبعده) ولو بعد الدفن ولكنه خلاف الأولى ، وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيحرم ، وليسكن هذا إذا لم يغلبه البكاء والا فلا يدخل تحت النهى (ويحرم الندب بتعديده شئائله) أى خصاله الحسنة وهو بصيغ مخصوصة ، فتعديد المحاسن مع التأسف بالصيغ المخصوصة حرام ولومع عدم البكاء (و) يحرم (النوح) وهو رفع الصوت بالندب (و) يحرم أيضاً (الجزع بضرب صدره ونحوه) كشق جيب ورفع صوت بأفراط فى البكاء ، ومن ذلك تغيير الزى ولبس غير ما جرت به العادة (قلت : هذه مسائل منشورة) أى متفرقة ليست من باب واحد زادها على المحرر (يبادر) ندباً (بقضاء دين الميت) قبل الاشتغال بتجهيزه (و) تنفيذ (وصيته) ويجب ذلك عند طلب الموصى له المعين (ويكره تمى الموت لضرب زل به) فى بدنه ، أو ضيق فى دنياء (لا لفتنه دين) فلا يكره بل يستحب (ويسن التداوى) للمريض ، فإن ترك التداوى توكلًا وقوى يقينه فهو أفضل (ويكره إكراهه) أى المريض (عليه) أى التداوى ، وكذا إكراهه على الطعام (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) كأصدقائه (تقيل وجهه) إذا كان صالحاً (ولا بأس بالإعلام بموته للصلاة وغيرها) كاللعمامة والترحم (بخلاف نعي الجاهلية) وهو النداء بذكر مفاتيح الميت وما سمره فانه مكروه (ولا ينظر الغاسل من بدنه) أى الميت (إلا قدر الحاجة من غير العورة) فإن نظر زائداً

وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ يُمِّمَ ، وَيُغْسَلُ الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ الْمَيْتَ بِأَكْرَاهَةٍ ، وَإِذَا مَاتَ غُسْلًا
 غُسْلًا وَاحِدًا فَقَطْ ، وَلَيْسَ الْفَاسِلُ أَمِينًا . فَإِنْ رَأَى خَيْرًا ذَكَرَهُ ، أَوْ غَيْرَهُ حَرَّمَ
 ذِكْرَهُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ ، وَلَوْ تَنَازَعَ أَخَوَانِ أَوْ زَوْجَتَانِ أَقْرَعَ ، وَالْكَافِرُ أَحَقُّ بِقَرِيْبِهِ
 الْكَافِرِ ، وَيُكْرَهُ الْكَفَنُ الْمَعْصَرُ ، وَالْمَغَالَاةُ فِيهِ ، وَالْمَغْسُولُ أَوْلَى مِنَ الْجَدِيدِ ، وَالصَّبِيُّ
 كَبَالِغٍ فِي تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ ، وَالْحَنُوطُ مُسْتَحَبٌّ ، وَقِيلَ وَاجِبٌ ، وَلَا يَحْمِلُ الْجَنَازَةَ إِلَّا
 الرَّجَالُ وَإِنْ كَانَ أَثْنَى ، وَيَحْرُمُ تَحْمِلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ وَهَيْئَةٍ يُخَافُ مِنْهَا سَقُوطُهَا ،
 وَيَنْدَبُ لِلرَّأَةِ مَا يَسْتَرْهَا كِتَابُوتٍ ، وَلَا يُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي الرَّجُوعِ مِنْهَا ، وَلَا بَأْسُ
 بِاتِّبَاعِ الْمُسْلِمِ جَنَازَةَ قَرِيْبِهِ الْكَافِرِ ، وَيُكْرَهُ اللَّغْطُ فِي الْجَنَازَةِ وَإِتْبَاعُهَا بِنَارٍ ، وَلَوْ اخْتَلَطَ
 مُسْلِمُونَ بِكُفَّارٍ وَجَبَ غَسْلُ الْجَمِيعِ وَالصَّلَاةُ ، فَإِنْ شَاءَ صَلَّى عَلَى الْجَمِيعِ يَقْصِدُ الْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ
 الْأَفْضَلُ وَالْمَنْصُوصُ ، أَوْ عَلَى وَاحِدٍ فَوَاحِدٍ نَاوِيَا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَيَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ
 لَهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَيَشْتَرِطُ لِمَصْحَةِ الصَّلَاةِ تَقَدُّمُ غُسْلِهِ ، وَتُكْرَهُ قَبْلَ تَكْفِينِهِ ، فَلَوْ مَاتَ

على الحاجة كره . وأما العورة فنظرها حرام (ومن تعذر غسله) لفقد الماء أو لتهرى جسده (يم)
 وجوبا (و يغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة ، وإذا ماتا غسلا واحدا فقط) لأن الغسل
 الذي عليهما انقطع بالموت (وليكن الفاسل آمينا) ندبا (فإن رأى خيرا) كاستنارة وجهه (ذكره)
 ندبا (أو غيره) كسواد وجهه (حرم ذكره إلا لمصلحة) كأن كان مبتدئا فيذكره (ولو تنازع
 أخوان أو زوجتان) في غسل ميت لهما (أقرع) بينهما فمن خرجت قرعته غسله (والكافر
 أحق بقريبه الكافر) في تجهيزه من قريبه المسلم (ويكرهه) للرأة (الكفن المعصر والمزعر)
 وأما الرجل فيحرم عليه المزعر دون المعصر (و) تكرهه (المغلاة فيه) أى الكفن . وأما تحسينه
 في بياضه ونظافته فمستحب (والمغسول أولى من الجديد ، والصبي كبالغ في تكفينه بأثواب)
 ثلاثة (والحنوط مستحب) لا واجب (وقيل واجب ، ولا يحمل الجنازة إلا الرجال) ندبا (وان
 كان) الميت (أثنى) فيكره للنساء (ويحرم حملها على هيئة مزرية) كحمل الكبير على الكتف
 مثلا (و) على (هيئة يخاف منها سقوطها) لأنه تعريض لاهانتها (ويندب للرأة ما يسترها
 كتابوت) وهو سرير فوقه قبة (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) أى الجنازة . وأما في الذهاب
 معها فكرهه (ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر) وأما غير قريبه فحرام ، ومثل القريب
 الزوجة والجار (ويكره اللغط في الجنازة) وهو رفع الصوت ولو بقراءة (و) يكره (إتباعها
 بنار) وفعل ذلك عند القبر مكروه أيضا (ولو اختلط مسلمون بكفار وجب غسل الجميع) وتكفينهم
 (والصلاة) عليهم ودفنهم (فإن شاء صلى على الجميع يقصد المسلمين) منهم (وهو الأفضل والمنصوص
 أو على واحد فواحد ناولا الصلاة عليه إن كان مسلما) ويعذر في تردد النية للضرورة (ويقول :
 اللهم اغفر له إن كان مسلما ، ويشترط لصحة الصلاة تقدم غسله ، وتكره قبل تكفينه ، فلو مات

يَهْدِمُ وَيُخَوِّهِ وَتَعَدَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغُسْلُهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ ، وَاشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى
الْجَنَازَةِ الْحَاضِرَةِ وَلَا الْقَبْرِ عَلَى اللَّذْهَبِ فِيهَا ، وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيُسَنُّ
جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ ، وَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ فَخَصَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ صَلَّى ، وَمَنْ صَلَّى
لَا يُعِيدُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا تُؤَخَّرُ لِرِيَاذَةِ مُصَلِّينَ ، وَقَاتِلُ نَفْسِهِ كَغَيْرِهِ فِي الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ ،
وَلَوْ تَوَيَّ الْإِمَامُ صَلَاةً غَائِبٍ ، وَالْمَأْمُومُ صَلَاةً حَاضِرٍ ، أَوْ عَكْسَ جَازٍ ، وَالْدَفْنُ فِي الْقَبْرِ
أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ الْمَيِّتُ بِهَا ، وَيُنْدَبُ سِتْرُ الْقَبْرِ بِثَوْبٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا ، وَأَنْ
يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَفْرَشُ تَحْتَهُ شَيْءٌ
وَلَا يَحْدَثُهُ ، وَيُكْرَهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا فِي أَرْضٍ تَذِيَّةٍ أَوْ رِخْوَةٍ ، وَيَجُوزُ الدَّفْنُ
لَيْلًا ، وَوَقْتُ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَنْحَرَهُ ، وَغَيْرُهُمَا أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ تَجْصِيسُ الْقَبْرِ
وَالْبِنَاءُ وَالكِتَابَةُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ بُنِيَ فِي مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةٍ هُلِيمٌ ، وَيُنْدَبُ

يَهْدِمُ وَيُخَوِّهِ) كَأَن وَقَعَ فِي بَيْتٍ (وَتَعَدَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغُسْلُهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ) لفوات الشرط (ويشترط
أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ الْحَاضِرَةِ) عند الصلاة عليها (ولا) على (القبر على المذهب فيها)
وقيل يجوز التقدم عليهما ، ويشترط أَنْ يَجْمَعَهُمَا مَكَانٌ وَاحِدٌ ، وَأَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ
هَلِ ثَلَاثَةُ ذِرَاعٍ تَقْرِيبًا (وتجوز الصلاة عليه في المسجد) بلا كراهة بل هي أفضل (ويسنُّ
جَعْلُ صُفُوفِهِمْ) أَيِ الْمَصْلِينَ عَلَى الْمَيِّتِ (ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ، وَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ) أَيِ الْمَيِّتِ (فَخَصَرَ
مَنْ لَمْ يُصَلِّ صَلَّى) وَلَوْ بَعْدَ الدَّفْنِ وَقَعَ فَرَضًا (وَمَنْ صَلَّى) عَلَى جَنَازَةٍ وَلَوْ مُنْفَرِدًا (لَا يُعِيدُ عَلَى
الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ يَسُنُّ إِعَادَتَهَا فِي جَمَاعَةٍ ، وَقِيلَ إِنْ صَلَّى مُنْفَرِدًا نَهَى وَجَدَ جَمَاعَةً أَعَادَهَا (وَلَا
تُؤَخَّرُ لِرِيَاذَةِ مُصَلِّينَ) بَلْ تَصَلَّى بِمَنْ حَضَرَ ، وَمَنْ جَاءَ عَلَى الْقَبْرِ (وَقَاتِلُ نَفْسِهِ كَغَيْرِهِ فِي الْغُسْلِ
وَالصَّلَاةِ) وَلَوْ تَوَيَّ الْإِمَامُ صَلَاةً غَائِبٍ ، وَالْمَأْمُومُ صَلَاةً حَاضِرَةً أَوْ عَكْسَ حَازَ ، وَالْدَفْنُ فِي الْقَبْرِ أَفْضَلُ
مِنَ الدَّفْنِ فِي غَيْرِهَا ، بَلْ يَكْرَهُ فِي الْمَيِّتِ إِلَّا الشَّهيدَ فَيَدْفَنُ مَوْضِعَ قَتْلِهِ (ويكره الميت بها)
أَيِ الْقَبْرِ إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا . وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي جَمْعٍ لِقِرَاءَةِ قُرْآنٍ مِثْلًا فَلَا يَكْرَهُ (ويُنْدَبُ سِتْرُ الْقَبْرِ)
عِنْدَ ادْخَالِ الْمَيِّتِ فِيهِ (بِثَوْبٍ ، وَإِنْ كَانَ) الْمَيِّتِ (رَجُلًا) وَهَوْلًا شَيْءٌ آكَدُ (وَيُنْدَبُ) أَنْ
يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَفْرَشُ تَحْتَهُ (أَيِ الْمَيِّتِ) شَيْءٌ ، وَلَا يَوْضَعُ تَحْتَ
رَأْسِهِ (بِخِذَّةٍ) أَيِ يَكْرَهُ ذَلِكَ (ويكره دفنه في تابوت إلا في أرض ندية) يسكون الدال وتخفيف
الياء (أَوْ رِخْوَةٍ) بِكَسْرِ الرَّاءِ فَلَا يَكْرَهُ ، وَكَذَا فِي أَرْضٍ مُسَبَّغَةٍ لَا يَصُونُهُ فِيهَا إِلَّا التَّابُوتُ
(وَيَجُوزُ الدَّفْنُ لَيْلًا) وَوَقْتُ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَنْحَرَهُ (فَانْحَرَهُ) كَرَهُ (وغيرهما) أَيِ اللَّيْلِ ، وَوَقْتُ
الْكِرَاهَةِ (أَفْضَلُ ، وَيَكْرَهُ تَجْصِيسُ الْقَبْرِ) أَيِ تَبْيِضُهُ بِالْجِيسِ أَوِ الْجِيرِ (وَالْبِنَاءُ) عَلَيْهِ (وَالكِتَابَةُ
عَلَيْهِ) وَلَوْ لَأَسَمَ صَاحِبُهُ ، وَيَكْرَهُ تَقْيِيلُ التَّابُوتِ وَالْأَعْتَابِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَلَى الْقَبْرِ مِظْلَةً (وَلَوْ بُنِيَ
فِي مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةٍ) وَهِيَ الَّتِي جَرَتْ عَادَةُ أَهْلِ الْبَلَدِ بِالدَّفْنِ فِيهَا (هَدَمَ) وَيَحْرُمُ الْبِنَاءُ فِيهَا (وَيُنْدَبُ)

أَنْ يُرْسَ الْقَبْرِ بِمَاءٍ ، وَيُوضَعَ عَلَيْهِ حَصَى ، وَعِنْدَ رَأْسِهِ حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ ، وَتَجْمَعُ
الْأَقَارِبُ فِي مَوْضِعٍ ، وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ ، وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ ، وَقِيلَ تَحْرُمُ ، وَقِيلَ
تُبَاحُ ، وَيُسَلِّمُ الزَّائِرُ وَيَقْرَأُ وَيَدْعُو ، وَيَحْرُمُ ثَقْلُ الْمَيِّتِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، وَقِيلَ
يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِقُرْبِ مَكَّةَ أَوْ لِلدِّينَةِ أَوْ يَتَى الْمُقَدِّسِ نَصَّ عَلَيْهِ ، وَنَبَشُهُ
بَعْدَ دَفْنِهِ لِلنَّقْلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ : بِأَنْ دُفِنَ بِلا غُسْلٍ ، أَوْ فِي أَرْضٍ ، أَوْ
تُوبِ مَفْصُوفِينَ ، أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ ، أَوْ دُفِنَ لَغَيْرِ الْقَبْلَةِ لَا لِلتَّكْفِينِ فِي الْأَصَحِّ ،
وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْنِيتَ ، وَلِجِرَانِ أَهْلِهِ
تَهْنِئَةُ طَعَامٍ يُشَبِّهُهُمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ ، وَيُلْحَقُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَكْلِ ، وَيَحْرُمُ تَهْنِئَةُ
لِلنَّاسِحَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أَنْ يُرْسَ الْقَبْرِ بِمَاءٍ وَأَمَّا بِمَاءِ الْوَرْدِ فَتُكْرَهُ (ويوضع عليه) أى القبر (حصى ، وعند رأسه)
أى الميت (حجر أو خشبة ، و) يندب (جمع الأقارب) للميت (فى موضع) من المقبرة ، وينبى
إلحاق الزوجين والعقلاء والأصدقاء بالأقارب (و) يندب (زيارة القبور للرجال ، وتكره للنساء ،
وقيل تحرم ، وقيل تباح) ويحرم به فى الأحياء ، ومحل تلك الأقوال فى غير زيارة قبور الأنبياء
وأهل الصلاح ، والا فزيارتهم سنة للنساء أيضا (ويسلم الزائر) للقبور ندبا (ويقرا) ما يسر من
القرآن (ويدعو) للميت عقب القراءة ، ويسمى قبل عنده القبلة (ويحرم ثقل الميت إلى بلد آخر)
قبل أن يدفن إلا أن تسكون النَّدَقْرِيَّة (وقيل يكره) إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت
المقدس ، نص عليه) الشافعى رضى الله تعالى عنه . والمعتبر فى القرب مسافة لا يتغير فيها الميت
فحينئذ تلتقى الكراهة والحُرمة (ونبشه بعد دفنه) وقبل يلاء جسده عند أهل الخبرة (للقول وغيره)
كصلاة وتكفين (حرام إلا للضرورة بأن دفن بلا غسل أوفى أرض أو توب مفسوفين) فيجب النَبَشُ
(أو وقع فيه) أى القبر (مال) وطلبه ماله فيجب النَبَشُ (أو دفن لغير القبلة لا للتكفين)
فلا ينبش لأجله لو دفن من غير كفن (فى الأصح) ومقابله ينبش . وكذا لو خلقه سيل أو ندوة
ينبش لينقل . وأما بعد بلاء جسد الميت فلا يحرم نبشه ، بل تحرم عمارة قبره إذا كان فى مقبرة
مسبلة إلا إذا كان من أهل الخير الذين يترك بهم فستمر حرمة نبشهم (ويسن أن يقف جماعة
بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثنية) ويسن تلقين الميت المكلف (و) يسن (لجيران
أهله تهنية طعام يشبههم) أى الأهل (يومهم وليلتهم ويلح عليهم) ندبا (فى الأكل ويحرم
تهنيئته) أى الأكل (للسائحات) والندابات (والله أعلم) وأما إصلاح أهل الميت طعاما ، وجمع
الناس عليه فبدعة تعد من النياحة .

كتاب الزكاة

باب زكاة الحيوان

إِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي النِّعَمِ : وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْفِئَمُ ، لَا الْحَيْلُ وَالرَّقِيقُ ، وَالْمَتَوَلَّدُ مِنْ غَنَمٍ وَظِلْبَاءَ ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْإِبِلِ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا قَفِيهَا شَاةٌ ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثَ ، وَعِشْرِينَ أَرْبَعَ ، وَخَمْسَ وَعِشْرِينَ بِنْتُ خَاضٍ ، وَسِتِّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَسِتِّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ ، وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ ، وَسِتِّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ ، وَمِائَةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَكُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ . وَبِنْتُ الْخَاضِ لَهَا سَنَةٌ ، وَاللَّبُونُ سَنَتَانِ ، وَالْحِقَّةُ ثَلَاثُ ، وَالْجَذَعَةُ أَرْبَعٌ ، وَالشَّاةُ جَذَعَةٌ ضَانٌ لَهَا سَنَةٌ ، وَقِيلَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعَزٌ لَهَا سَنَتَانِ ، وَقِيلَ سَنَةٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَتَعَيَّنُ غَالِبُ غَنَمِ الْبَلَدِ ، وَأَنَّهُ

كتاب الزكاة

هي لغة النمو والبركة والتطهير والمدح ، وشرعا اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه لأصناف مخصوصة بشرائط ، وهي أحد أركان الاسلام .

باب زكاة الحيوان

ولها خمسة شروط : الأول مذكور في قوله (إِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي النِّعَمِ) وهي الابل والبقر والغنم (الانسية) لا الخيل والرقيق والمتولد من غنم وظباء ، ولا شيء في الابل حتى تبلغ خسا فيها شاة وفي عشر شاتان ، وخمس عشرة ثلاث ، وعشرين أربع ، وخمس وعشرين بنت خاض ، وست وثلاثين بنت لبون ، وست وأربعين حقة ، وإحدى وستين جذعة ، وست وسبعين بنتا لبون ، وإحدى وتسعين حقتان ، ومائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ، ثم يستمر وجوب الثلاث إلى أن تبلغ مائة وثلاثين فيجب (في كل أربعين بنت لبون ، وكل خمسين حقة) ولا يتغير الواجب إلا بعد زيادة عشر (وبنت الخاض لها سنة) وطعنت في الثانية (و) بنت (اللبون ستان) وطعنت في الثالثة (والحقة) لها (ثلاث) وطعنت في الرابعة (والجذعة) لها (أربع) وطعنت في الخامسة (والشاة) الواجبة في الابل (جذعة ضان لها سنة) أو أجدعت مقدم أسنانها وإن لم يتم لها سنة (وقيل) لها (ستة أشهر أو ثنية معز لها سنتان ، وقيل سنة والأصح أنه يخير بينهما) أي الجذعة والثنية (ولا يتعين غالب غنم البلد) لكن لا يجوز الانتقال إلى غنم بلد آخر إلا بمثلها في القيمة ، ومقابل الأصح يتعين غالب غنم البلد (و) الأصح (أنه

يُجْزَى الذَّكَرُ ، وَكَذَا بَعِيرُ الزَّكَاةِ عَنْ دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِنْ عَدِمَ بِنْتُ الْمَخَاضِ
فَأَبْنُ لَبُونٍ ، وَالْعِيبَةُ كَعَدُومَةٍ ، وَلَا يُكَلَّفُ كَرِيمَةٌ لَكِنْ تَمْنَعُ ابْنُ لَبُونٍ فِي الْأَصَحِّ ،
وَيُؤْخَذُ الْحَقُّ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ ، لَا لَبُونٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ اتَّفَقَ فَرَضَانِ كَمَا أَتَى بِعِيرٍ
فَالذَّهَبُ لَا يَتَعَيَّنُ أَرْبَعُ حِقَاقٍ ، بَلْ هُنَّ أَوْ خَمْسُ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، فَإِنْ وَجَدَ بِمَالِهِ أَحَدَهُمَا
أَخَذَ ، وَإِلَّا فَلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ ، وَقِيلَ يَجِبُ الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ ، وَإِنْ وَجَدَهُمَا فَالصَّحِيحُ
تَبَيُّنُ الْأَغْبَطِ ، وَلَا يُجْزَى غَيْرُهُ إِنْ دَلَّسَ أَوْ قَصَرَ السَّاعِي ، وَإِلَّا فَيُجْزَى ، وَالْأَصَحُّ
وَجُوبُ قَدْرِ التَّفَاوُتِ ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُ دَرَاهِمَ ، وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ تَحْصِيلُ شِقْصٍ بِهِ ، وَمَنْ
لَزِمَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ فَعَدِمَهَا وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ فَدَعَمَهَا وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ،
أَوْ بِنْتُ لَبُونٍ فَعَدِمَهَا دَفَعَ بِنْتَ مَخَاضٍ مَعَ شَاتَيْنِ

يُجْزَى الذَّكَرُ (من الضأن أو المعز وإن كانت الإبل أنثى ، ومقابل الأصح لا يجزى الذكر
مطلقاً ، وقيل يجزى في الإبل الذكور دون الأنثى (وكذا) الأصح أنه يجزى (بغير الزكاة، عن
دون خمس وعشرين) ومقابل الأصح لا يجزى بل لابد في كل جنس من حيوان ، وقيل لا يجزى
إذا كانت قيمته أقص من الشياه الواجبة (فان عدم بنت المخاض) بأن لم تكن عنده وقت
الوجوب (فان لبون) ذكر ، وان كان أقل قيمة من بنت المخاض (و) بنت المخاض (المعيبة
كمعدومة ، ولا يكلف) أن يخرج بنت مخاض (كريمة) إذا كانت [ابله مهازيل (لكن تمنع)
الكريمة (ابن لبون في الأصح) ومقابله يجوز إخراجه مع وجودها (ويؤخذ الحق) الذكر
(عن بنت المخاض) إذا لم تكن عنده (لا) عن بنت (لبون في الأصح) ومقابله يجزى
عن بنت اللبون (ولو اتفق فرضان كما أتى بعير) ففيها أربع حقايق وخمس بنات لبون (فالذهب
لا يتعين أربع حقايق ، بل هن أَوْ خمس بنات لبون) وفي قول قديم : يتعين الحقايق (فان وجد
بماله أحدهما أخذ) وان كان الآخر أغبط للفقراء (وإلا) بأن لم يكن عنده أحدهما بصفة
الاجزاء (فله تحصيل ما شاء) ولو غير أغبط (وقيل يجب الأغبط للفقراء ، وان وجدتهما) في ماله
(فالصحيح تعين الأغبط) ومقابله إن كان يخرج عن محجور فيعتبر غير الأغبط ، وإن كان
عن نفسه تخير (ولا يجزى) على الصحيح (غيره) أى الأغبط (إن دلل) المالك بأن
أخفى الأغبط (أو قصر الساعي) بأن أخذ من غير اجتهاد (والا) بأن اتقى الامتحان
(فيجزى ، والأصح) مع الاجزاء (وجوب قدر التفاوت) بين ما أخرجه وبين قيمة الأغبط
ومقابل الأصح لا يجب بل يسن (ويجوز إخراجه) أى قدر التفاوت (دراهم) أو دنانير
فاذا كانت قيمة الحقايق أربعة قيمة بنات اللبون أربعة وخمسين وأخذ الحقايق فالتفاوت خسون
فاما أن يدفعها ، وإما أن يشارك الفقراء في بنت لبون يكون لم خمسة أنساعها (وقيل يتعين تحصيل
شقص به) أى بقدر التفاوت (ومن لزمه بنت مخاض فعدها) في ماله (وعنده بنت لبون
دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً ، أو) لزمه (بنت لبون فعدها دفع بنت مخاض مع شاتين

أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ حِقَّةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَالْخِيَارُ فِي الشَّاتَيْنِ وَالْأَرْهَامِ
لِدَانِيهَا ، وَفِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلْمَالِكِ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ إِلَيْهِ مَعِيَّةً ، وَلَهُ صُعُودُ
دَرَجَتَيْنِ ، وَأَخَذَ جُبْرَانَيْنِ ، وَنُزُولُ دَرَجَتَيْنِ مَعَ جُبْرَانَيْنِ بِشَرَطِ تَعْدُرِ دَرَجَةٍ
فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَجُوزُ أَخَذُ جُبْرَانٍ سَعٍ فَنِيَّةً بَدَلَ جَذَعَةٍ عَلَى أَحْسَنِ الْوَجْهَيْنِ . قُلْتُ :
الْأَصَحُّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الْجَوَازُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا تُجْزَى شَاةٌ وَعِشْرَةُ دَرَاهِمٍ ، وَتُجْزَى
شَاتَانِ وَعِشْرُونَ لُجْبْرَانَيْنِ ، وَلَا الْبَقَرُ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ فَنِيهَا تَبِيعُ ابْنُ سَنَةَ ، ثُمَّ
فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ ، وَكُلُّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً لَهَا سَلْتَانُ ، وَلَا الْغَنَمُ حَتَّى تَبْلُغَ
أَرْبَعِينَ فَشَاةٌ جَذَعَةٌ ضَانٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعَزٌ وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ ،
وَمِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثٌ ، وَأَرْبَعُمِائَةٍ أَرْبَعٌ بِمِثْمٌ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ .
[فصل] إِنْ اتَّخَذَ نَوْعَ الْمَاشِيَةِ أَخَذَ الْفَرَضَ مِنْهُ ، فَلَوْ أَخَذَ عَنْ ضَانٍ مِعْزًا أَوْ مَكَنَةً
جَازَ فِي الْأَصَحِّ بِشَرَطِ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ ،

أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ دَفْعَ (حِقَّةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا) فَلَهُ الصُّعُودُ إِلَى أَعْلَى وَأَخَذَ
الْجِبْرَانَ ، وَلَهُ النُّزُولُ إِلَى أَسْفَلٍ وَدَفْعَ الْجِبْرَانِ بِشَرَطِ كَوْنِ النُّزُولِ إِلَيْهِ بِنَ زَكَاةٍ (وَالْخِيَارُ فِي الشَّاتَيْنِ
وَالْأَرْهَامِ لِدَانِيهَا) سِوَاهُ كَانَ الْمَالِكُ أَوْ السَّامِيُّ (وَفِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلْمَالِكِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ
الْخِيَارُ السَّامِيُّ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ إِلَيْهِ مَعِيَّةً) فَلَا خِيَارَ لَهُ فِي الصُّعُودِ لِأَخْذِ الْجِبْرَانِ ، وَلَهُ النُّزُولُ وَدَفْعَ
الْجِبْرَانِ (وَلَهُ صُعُودُ دَرَجَتَيْنِ وَأَخْذُ جُبْرَانَيْنِ) كَمَا لَوْ جَبَّ عَلَيْهِ بَنْتُ مَخَاضٍ فَصَعِدَ إِلَى حِقَّةٍ
(وَنُزُولُ دَرَجَتَيْنِ مَعَ جُبْرَانَيْنِ) كَمَا إِذَا أُعْطِيَ بَدَلَ الْحَقَّةِ بَنْتُ مَخَاضٍ ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا إِلَّا (بِشَرَطِ
تَعْدُرِ دَرَجَةٍ) قَرْبَى (فِي الْأَصَحِّ) فَلَا يَصْعَدُ عَنْ بَنْتُ مَخَاضٍ إِلَى حَقَّةٍ أَوْ يَنْزِلُ عَنْ الْحَقَّةِ إِلَى
بَنْتُ مَخَاضٍ إِلَّا عِنْدَ تَعْدُرِ بَنْتُ اللَّبُونِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَجُوزُ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْقَرْبَى (وَلَا يَجُوزُ
أَخْذُ جِبْرَانٍ مَعَ ثَنِيَّةٍ) وَهِيَ الَّتِي تَمَّ لَهَا خَمْسُ سَنِينَ وَطَعْنَتْ فِي السَّادِسَةِ (بَدَلَ جَذَعَةٍ) عِنْدَ
فَقْدِهَا (عَلَى أَحْسَنِ الْوَجْهَيْنِ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَمْنُ أَسْنَانُ الزَّكَاةِ (قُلْتُ : الْأَصَحُّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الْجَوَازُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا تُجْزَى شَاةٌ وَعِشْرَةُ دَرَاهِمٍ) فِي جِبْرَانٍ وَاحِدٍ (وَتُجْزَى شَاتَانِ وَعِشْرُونَ) دِرْهَمًا
(الْجِبْرَانَيْنِ . وَلَا) شَيْءٌ فِي (الْبَقَرِ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ فَنِيهَا تَبِيعُ ابْنُ سَنَةَ) وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ (ثُمَّ فِي كُلِّ
ثَلَاثِينَ تَبِيعُ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً لَهَا سَلْتَانُ) وَلَا جِبْرَانَ فِي الْبَقَرِ وَلَا فِي الْغَنَمِ (وَلَا) شَيْءٌ فِي
(الْغَنَمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فَنِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ ضَانٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعَزٌ ، وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ ، وَ)
فِي (مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثٌ ، وَ) فِي (أَرْبَعُمِائَةٍ أَرْبَعٌ) مِنَ الشِّبَاءِ (ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ) وَيُضْمُ
مِلْكُهُ الْمُتَفَرِّقَ فِي الْأَمَّا كُنْ إِلَى بَعْضٍ وَيَزَكِي بِاعْتِبَارِ اجْتِمَاعِهِ .

[فصل : إِنْ اتَّخَذَ نَوْعَ الْمَاشِيَةِ] بَأَنَّ كَانَتْ غَنَمُهُ كُلُّهَا ضَانًا أَوْ مِعْزًا (أَخَذَ الْفَرَضَ مِنْهُ) أَيِ النَّوْعِ
(فَلَوْ أَخَذَ عَنْ ضَانٍ مِعْزًا أَوْ عَكْسَهُ جَازَ فِي الْأَصَحِّ بِشَرَطِ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ) كَأَنَّ تَسَاوَى ثَنِيَّةٍ مَعَزٍ فِي الْقِيَمَةِ

وَأِنْ اِخْتَلَفَ كُضَانٌ وَمَعَزٍ فِي قَوْلٍ يُؤْخَذُ مِنَ الْأَكْثَرِ ، فَإِنْ اسْتَوْجِبَا فَلَا غَبْطُ ،
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُخْرِجُ مَا شَاءَ مُقْسَطًا عَلَيْهِمَا بِالْقِيَمَةِ ، فَإِذَا كَانَ ثَلَاثُونَ عَنَّا وَعَشْرُ نَجَاتٍ
أَخَذَ عَنَّا أَوْ نَجْعَةً بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ عَنَّا وَرُبْعٍ نَجْعَةٍ ، وَلَا يُؤْخَذُ بِمَرِيضَةٍ ، وَلَا مَعِيَّةٍ
إِلَّا مِنْ مِثْلِهَا ، وَلَا ذِكْرُهَا إِلَّا إِذَا وَجِبَ ، وَكَذَا لَا تَمَحُّضُ ذُكُورًا فِي الْأَصْحَ ، وَفِي
الصَّغَارِ صَغِيرَةٍ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا رُبِّي ، وَأَكُولَةٍ ، وَحَامِلٍ ، وَخِيَارٍ إِلَّا بِرِضَا الْمَالِكِ ، وَلَوْ
اشْتَرَكَ أَهْلُ الزَّكَاةِ فِي مَاشِيَةٍ زَكَاةً كَرَجُلٍ ، وَكَذَا لَا خَلْطًا بِمَجَاوِرَةٍ بِشَرْطٍ أَنْ
لَا تَتَمَيَّزَ ، فِي الْمَشْرَبِ وَالْمَسْرَحِ وَالْمَرَاكِحِ وَمَوَاضِعِ الْحَلَبِ ، وَكَذَا الْفَحْلُ وَالرَّامِي
فِي الْأَصْحَ لَانِيَةِ الْخُلْطَةِ فِي الْأَصْحَ ، وَالْأَظْهَرُ تَأْيِيدُ خُلْطَةِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرَضِ
التَّجَارَةِ ، بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَتَمَيَّزَ النَّاطُورُ ،

جذعة الضأن (وان اختلف) النوع (كضأن ومعز في قول يؤخذ) الواجب (من الأكثر) وان
كان الأغبط خلافة (فان استويا) عددا (فالأغبط) للمستحقين (والأظهر أنه يخرج ما شاء مقسطا عليهما
بالقيمة ، فاذا كان ثلاثون عننا وعشر نجات أخذ) الساعي (عننا أو نجعة بقيمة ثلاثة أرباع
عنز ور بع نجعة) والمخير في ذلك المالك (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) ممازدة به في البيع (إلا
من مثلها) بأن كان جميعها كذلك ، فان كان فيها معيب وكامل لزمه اخراج كامل باعتبار القيمة
(ولا) يؤخذ (ذكر إلا اذا وجب) كلين اللبون عن بنت الخاض والتبيع في البقر (وكذا)
يؤخذ الذكر (لو تمحضت) ماشيته (ذكورا في الأصح) ومقابله لا يؤخذ إلا أنثى وان تمحضت
ذكورا (و) يؤخذ (في الصغار صغيرة) ويتصور ذلك مع أن الشرط الحول بموت الأمهات فيبني
حولها على حولها (في الجديد) وفي القديم لا يؤخذ إلا الكبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة
من الكبار في القيمة (ولا) تؤخذ (ربي) بضم الراء وتشديد الباء والقصر ، وهي الحديثة العهد
بالتناج (و) لا تؤخذ (أكولة) وهي السمينة للأكل (وحامل وخيار إلا برضا المالك) في الجمع
(ولو اشترك أهل الزكاة) الذين تجب عليهم (في ماشية) شركة شيوخ كأن ورثاها وهي نصاب ، أو
لأحدهما ما يكمل نصابا (زكيا كرجل) اذا دامت الشركة سنة (وكذا) يركبان زكاة رجل
(لو خلطا بمجاورة) فان لم يكونا من أهل الزكاة كأن كان أحد المالكين لدمي ، أو لم يلبغا نصابا ،
أو لم يحض حول فلا زكاة ، ويزاد في شركة المجاورة شروط أشار لها بقوله (بشرط أن لا يتميز)
ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (في المشرب) وهو موضع شرب الماشية بأن تسقى من ماء واحد
كثير مثلا (والمسرح) وهو الموضع الذي يجتمع فيه لتساق الى المرعى ، ولا المرعى الذي ترمى فيه
(والمرايح) بضم الميم مأواها ليلا (وموضع الحلب) فلا تختص ماشية أحدهما بشيء مما ذكر
والا فلا خلطة جوار (وكذا) يشترط (اتحاد الفحل والرامي) فلا تختص ماشية أحدهما بفحل
ينزوع على أنثاه ، ولا برام ، ولا يضر تعدده (لانية الخلطة في الأصح) ومقابله تشترط (والأظهر
تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعرض التجارة) باشتراك أو مجاورة (بشرط أن يتميز الناطور) وهو

وَالْجَرِينُ وَالْكَانُ وَالْحَارِسُ وَتَمَّكَانُ الْحِفْظُ وَنَحْوُهَا . وَلَوْ جُوبَ زَكَاةُ الْمَاشِيَةِ شَرْطَانِ :
مُضَى الْحَوْلِ فِي مِلْكِهِ لَكِنْ مَا تَبَيَّنَ مِنْ نِصَابٍ يُزَكَّى بِحَوْلِهِ ، وَلَا يُضْمُ الْمَمْلُوكُ بِشِرَاءِ
أَوْ غَيْرِهِ فِي الْحَوْلِ ، فَلَوْ ادَّعَى الثَّنَاجُ بَعْدَ الْحَوْلِ صَدَقَ ، فَإِنْ اتَّهَمَ بَعَثَ ، وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ
فِي الْحَوْلِ فَعَادَ أَوْ بَادَلَ بِمِثْلِهِ اسْتَأْنَفَ ، وَكَوْنُهَا سَائِمَةً ، فَإِنْ عَلِقَتْ مُنْظَمَ الْحَوْلِ فَلَا زَكَاةَ
وَلَا فَالْأَصَحُّ إِنْ عَلِقَتْ قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِأَضَرِّ يَتَيْنِ وَجِبَتْ وَلَا فَالَا ، وَلَوْ سَامَتْ
بِنَفْسِهَا أَوْ اعْتَلَقَتْ السَّائِمَةُ ، أَوْ كَانَتْ عَوَامِلَ فِي حَرْثٍ وَنَضَحَ وَنَحْوِهِ فَلَا زَكَاةَ فِي
الْأَصَحِّ ، وَإِذَا وَرَدَتْ مَاءٌ أُخِذَتْ زَكَاةُهَا عَنْهُدُهَا وَإِلَّا فَنَدَّتْ بِبُيُوتِ أَهْلِهَا ، وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ
فِي مَدَدِهَا إِنْ كَانَ ثَقَّةً ، وَإِلَّا فَتَعَدُّ عِنْدَ مُضَيِّقٍ .

حافظ الزرع والشجر (والجرين) موضع تحفيف الثمار (والدكان والحارس ومكان الحفظ)
تخزانه (ونحوها) كاليزان والوزان والجلال ، فإذا كان لكل منهما نخيل أو زرع أو أمتعة تجارة
أو كيس فيه نقد في صندوق واحد ولم يميز أحدهما عن الآخر بشيء مما ذكر زكيا زكاة الواحد
(ولو جوب زكاة الماشية شريطة) زيادة على ماصرة وما سياتي (مضى الحول في ملكه لكن
ما تبين من نصاب) وتم انفصاله قبل تمام حول النصاب (يزكي بحوله) أي النصاب وإن مات
الأمهات ، أمالو انفصل الثناج بعد الحول لم يكن حول النصاب حوله (ولا يضم المملوك بشراء أو
غيره) كهبه إلى ما عنده (في الحول) وأما في النصاب فيضم ، فلو ملك ثلاثين بقرة غرة المحرم ،
ثم اشترى عشرة في رجب فعليه عند تمام الحول الأول بيع ، وعند كل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة
وعند تمام كل حول للعشر ربع مسنة (فلو ادعى الثناج بعد الحول) وادعى الساعي خلاف قوله
(صدق) المالك (فإن اتهم حلف) استحبابا (ولو زال ملكه في الحول) عين النصاب
(فعاد) بشراء أو هبة (أو بادل بمثله) كابل بابل أو بقر (استأنف) الحول ، فالشرط بقاء المالك
جميع الحول ، وكل ذلك إن فعل فرارا من الزكاة مكروه . وقال الغزالي : حرام ولا تبرأ به الذمة (و)
الشرط الثاني (كونها) أي الماشية (سائمة) أي راعية في كلا مباح (فإن علقت معظم الحول
فلزكاة) فيها (والا) بأن علقت ديون معظم (فالأصح) إن علقت قدرا تعيش بدونه بلا
ضررين وجبت (والا) بأن كانت لا تعيش بدونه أو تعيش لكن بضررين (فلا) تجب فيها زكاة
والماشية تصبر اليومين ولا تصبر الثلاثة غالبا ، ومقابل الأصح أنها إن علقت قدرا يعد مؤنة بالنسبة
التي درها ونسلها وصرفها فلا زكاة ، والأوجب (ولو سامت بنفسها) ولم يسمها المالك (أو اعتلقت
السائمة) بنفسها (أو كانت عوامل) ولو بأجرة (في حرث ونضج) وهو جل الماء للشرب
(ونحوه) كحمل غير الماء (فلا زكاة في الأصح) ولا بد أن يستعملها القدر الذي لو علقتها فيه سقطت
الزكاة (وإذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده) فلا يكلفهم الساعي ردها إلى البلد (والا) بأن
لم ترد ماء كأيام الربيع (فصند بيوت أهلها) تؤخذ (ويصدق المالك في عددها إن كان ثقة
والا) بأن لم يكن ثقة (فتعد عند مضيق) تمر به .

باب زكاة النبات

تَخْتَصُّ بِالْقُوتِ ، وَهُوَ مِنَ الثَّمَارِ : الرُّطْبُ ، وَالْعِنَبُ ، وَمِنْ الْحَبِّ : الْحِنْطَةُ ، وَالشَّعِيرُ ،
وَالْأُرْزُ ، وَالْعَدَسُ ، وَسَائِرُ الْمَقَاتِلِ اخْتِيَارًا ، وَفِي الْقَدِيمِ تَجِبُ فِي الزَّيْتُونِ ،
وَالزَّعْفَرَانِ ، وَالْوَرْدِ ، وَالْقُرْطُمِ ، وَالْعَسَلِ ، وَنِصَابُهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ، وَهِيَ أَلْفٌ وَسِتُّ مِائَةٍ
رِطْلٍ بَغْدَادِيَّةٌ ، وَبِالدَّمَشْقِيِّ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَثَلَاثَانِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ
ثَلَاثُمِائَةٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَسِتَّةَ أَسْبَاعٍ رِطْلٍ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادٍ مِائَةٌ
وَتِسْعَانِ مِائَةٍ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةَ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ ، وَقِيلَ بِأَسْبَاعٍ وَقِيلَ وَثَلَاثُونَ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ، وَيُحْتَبَرُ تَمْرًا أَوْ زَبِيبًا إِنْ تَتَمَّرَ وَتَزَبَّبَ ، وَإِلَّا فَرُطْبًا وَعِنَبًا ، وَالْحَبُّ مُصْفًى مِنْ
تَبْنِهِ ، وَمَا أَذْخَرَ فِي قَشَرِهِ كَالْأُرْزِ وَالْعَلْسِ فَعَشْرَةُ أَوْسُقٍ ، وَلَا يُكْمَلُ جِنْسٌ بِجِنْسٍ ،

باب زكاة النبات

وَيَنْتَقِصُ إِلَى شَجَرٍ ، وَهُوَ مَالُهُ سَاقٍ ، وَإِلَى نَجْمٍ وَهُوَ مَا لَا سَاقَ لَهُ كَالزَّرْعِ (تَخْتَصُّ بِالْقُوتِ) وَهُوَ مَا يَقُومُ
بِهِ بَدَنُ الْإِنْسَانِ مِنَ الطَّعَامِ بخلاف ما يؤكل تنعماً أو أُنَادِماً (وهو من الثمار الرطب والعنب ، ومن
الحب الحنطة والشعير والأرز والعدس) ومثله البسلاء (وسائر المقاتل اختياراً) فخرج بالقوت
غيره كخوخ ، وبالاختيار ما يقتات اضطراباً لجذب ونحوه كحب الغاسول فلا زكاة في شيء من ذلك
(وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورد) وهو ثبت أصغر تصبغ به الثياب في اليمن
(والقرطم والعسل ، ونصابه) أي القوت (خمس أوسق ، وهي ألف وستة مائة رطل بغدادية) فالوسق
ستون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد ، والمد رطل وثلث بالبغدادية (وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون
رطلاً وثلثان) باعتبار أن الرطل الدمشقي ستمائة رطل . وأن الرطل البغدادي مائة وثلثون درهماً
(قلت : الأصح) أنها بالدمشقي (ثلثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع رطل ، لأن الأصح أن رطل
بغداد مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، وقيل بلا أسباع ، وقيل وثلثون ، والله
أعلم) فإذا ضربت الألف والستمائة من الأبطال إلى دراهم باعتبار أن الرطل مائة وثمانية وعشرون
درهماً وأربعة أسباع درهم ثم قسمتها على ستمائة كان ما ذكره المصنف ، إذ كل رطل تقص درهماً
وثلاثة أسباع فكان ذلك سبباً في نقص الدمشقية (ويعتبر) في الرطب والعنب بلوغه خمسة حالة
كونه (تمراً أو زبيباً إن تَمَّرَ) الرطب (وتزبب) العنب (والا) بأن لم يتممر وتزبب (فرطباً
وعنباً) وتخرج زكاته في الحال (و) يعتبر (الحب مصفى من تبنيه ، وما أذخر في قشره كالأرز
والعلس) نوع من الحنطة (ف) نصابه (عشرة أوسق) جرياً على الغالب أن العشرة تخرج
منها خمسة صافية فلو كانت تخرج من أقل اعتبر (ولا يكمل جنس بجنس) كالتمر بالزبيب والحنطة

وَيُضَمُّ النَّوْعُ إِلَى النَّوْعِ ، وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ بَقْسَطِهِ ، فَإِنْ عَسَرَ أَخْرَجَ الْوَسْطُ ، وَيُضَمُّ الْعَلْسُ إِلَى الْخِنْطَةِ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا ، وَالسَّلْتُ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ ، وَقِيلَ شَعِيرٌ ، وَقِيلَ خِنْطَةٌ ، وَلَا يُضَمُّ ثَمَرُ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَى آخَرٍ ، وَيُضَمُّ ثَمَرُ الْعَامِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ ، وَقِيلَ إِنْ طَلَعَ الثَّانِي بَعْدَ جَذَاذِ الْأَوَّلِ لَمْ يُضَمَّ ، وَزَرْعَا الْعَامِ يُضْمَانِ ، وَالْأَطْهَرُ اعْتِبَارُ وَقُوعِ حَصَادِيهِمَا فِي سَنَةٍ ، وَوَاجِبُ مَا شَرِبَ بِالْمَطَرِ أَوْ عُرُوْقُهُ بِقُرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ مِنْ ثَمَرِ وَزَرْعِ الْعَشْرِ ، وَمَا سُقِيَ بِنَضْحٍ أَوْ دُولَابٍ أَوْ بِمَا اشْتَرَاهُ نِصْفُهُ ، وَالْقَنَوَاتُ كَالْمَطَرِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَا سُقِيَ بِهِمَا سَوَاءٌ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعِهِ ، فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا فَقِيلَ يُعْتَبَرُ هُوَ ، وَالْأَطْهَرُ يُقْسَطُ بِاعْتِبَارِ عَيْشِ الزَّرْعِ وَنَمَائِهِ ، وَقِيلَ يَدَدُ السَّقِيَّاتِ ، وَتَجِبُ بِدَوِّ صَلَاحِ الثَّمَرِ وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ ، وَيُسْنُ خَرْصُ

بالشعير (ويضم النوع الى النوع) كأنواع الزبيب والتمر. (ويخرج من كل) نوع (بقسطه فان عسر) بأن كانت الأنواع كثيرة وقيل المتحصل من كل (أخرج الوسط) منها لأعلاها ولا أدناها (ويضم العلس الى الخنطة لأنه نوع منها) وهو قوت أهل صنعاء اليمن (والسلت) يضم السين (جنس مستقل ، وقيل شعير ، وقيل خنطة) ولا يضم ثمر عام وزرعه الى آخره ، ويضم ثمر العام بفضه الى بعض (في إكمال النصاب) (وان اختلف ادراكه) كأن كان له نخلات بصعيد مصر ونخلات باسكندرية وأسرع ادراك الثمر في الأولى لحرارتها ولكن لا يحصل منه خمسة أوسق وتأخر ادراك الثمر في الثانية لبرودتهما . ولكن بين الثمرين اثنا عشر شهرا فأقل فيضم طلع نخله الى الآخر ، وهذا بخلاف مالو ثمر النخل أو السكر في العام مرتين فلا يضم ، بل هما كشجرة عامين (وقيل ان طلع الثاني) من الثمر (بعد جذاذ الأول) أي قطعه (لم يضم) وان جمعها عام واحد (وزرعا العام يضمان) كالنرة تزرع في الربيع والخريف والصيف فيضم بعضها الى بعض في إكمال النصاب (والأظهر اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) وان لم يقع الزرعان في سنة ، ومقابل الأظهر الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة ، وان كان حصاد الثاني خارجا عنها (وواجب ما شرب بالمطر أو) شرب (بعروقه بقربه من الماء) وهو البعل (من ثمر وزرع العشر) ومثله كل ما شرب بما لا كلفة فيه (و) واجب (ماسق بنضح) أي نزع من نحو نهر مثلا (أو دولاب) كساقية (أو بما اشتراه نصفه) أي العشر (والقنوات) المحفورة من النهر (كالمطر على الصحيح) ففي الماسق بها العشر ، ومقابل الصحيح فيه نصف العشر للؤنة فيها (و) واجب (ماسق بهما) أي النوعين (سواء ثلاثة أرباعه) أي العشر (فان غلب أحدهما ففي قول يعتبر هو) فان غلب المطر فالعشر أو النضح فنصفه (والأظهر يقسط) والتقسيط (باعتماد عيش الزرع ونمائه ، وقيل بعدد السقيات) النافعة بقول أهل الخبرة (وتجب) الزكاة فيما ذكر (بيدو) أي ظهور (صلاح الثمر واشتداد الحب) والمراد بوجوبها بما ذكر انعقاد سبب الوجوب حتى لا يصح التصرف في العين ببيع أو هبة ، لا وجوب اخراجها في الحال إذ لا يشترط تمام الصلاح والاشتداد (ويسن خرص) أي

التمر إذا بدا صلاحه على مالكه ، والمشهور إدخال جميعه في الحرص ، وأنه يكفي خرص ،
 وشرطه العدالة ، وكذا الحرية والدكورة في الأصح ، فإذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء
 ينقطع من عين التمر ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه ،
 ويشترط التصريح بتضييمه وقبول المالك على المذهب ، وقيل ينقطع بنفس الحرص ، فإذا
 ضمن جاز تصرفه في جميع الخروص بيعا وغيره ، ولو ادعى هلاك الخروص بسبب خفي
 كسرقة ، أو ظاهر عرف صدق يمينه ، فإن لم يعرف الظاهر طوبى بينة على الصحيح ،
 ثم يصدق يمينه في الهلاك به ، ولو ادعى خيف الخرص أو غلظه بما يتعدى لم يقبل ،
 أو بمختمل قبل في الأصح

حزور (التمر) وهو الرطب والغنب (إذا بدا صلاحه على مالكه) تؤخذ زكاته تمرا أو زيبا ، وأما
 الحب فلا يحرص وكذا التمر قبل بدو صلاحه ، ويجوز خرص الكل إذا بدا الصلاح في نوع دون
 آخر ، وكيفية الحرص أن يطوف بالنخلة أو الكرمه ويرى جيع عناقيدها ويقول عليها من الرطب
 أو الغنب كذا ، ويحیی منه تمرا أو زيبا كذا ، ثم يفعل ذلك بواحدة بعد أخرى (والمشهور إدخال
 جميعه) أى التمر (في الحرص) فلا يترك منه شيئا ، ومقابل المشهور أنه يترك للمالك نخلة أو نخلات
 يأكله أهله (و) المشهور (أنه يكفي خرص) واحد ، ومقابلة يشترط اثنان (وشرطه) أى
 الخرص (العدالة) في الرواية ، فلا يقبل الفاسق (وكذا) شرطه (الحرية والدكورة في الأصح)
 فلا يكفي الرقيق والمرأة ، ومقابل الأصح لا يشترطان (فإذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع
 من عين الثمرة ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه) إن لم يتلف قبل التمكن
 بالتفريط ، والافلاش عليه ، ومقابل الأظهر لا ينتقل ، وفائدة الحرص جواز التصرف في غير قدر
 الزكاة (ويشترط) في الانقطاع (التصريح) من الخرص (بتضييمه ، وقبول المالك على المذهب
 وقيل ينقطع بنفس الحرص) وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان لأنه إذا تلفت الثمار بالتفريط
 فلا شيء عليه (فإذا ضمن جاز تصرفه في جميع الخروص بيعا وغيره) وقبل الضمان لا ينفذ تصرفه
 في الجميع ، وينفذ في غير قدر الزكاة شائعا لامعينا فلا يجوز له أكل شيء منه ولا بيع بعض معين
 (ولو ادعى هلاك الخروص بسبب خفي كسرقة ، أو ظاهر عرف) أى اشتهر كحريق (صدق يمينه)
 استحبابا (فإن لم يعرف الظاهر طوبى بينة) على وقوعه (على الصحيح ، ثم) بعد البينة (يصدق
 يمينه في الهلاك به) أى بذلك السبب ، ومقابل الصحيح يصدق يمينه بلا بينة (ولو ادعى خيف
 الخرص أو غلظه بما يبعد) عادة كالربع (لم يقبل) إلا بينة . نعم يحط عنه القدر المحتمل (أو)
 ادعى غلظه (بمختمل قبل في الأصح) وحط عنه ما ادعاه ، ومقابل الأصح لا يحط ، وإذا أخرج
 زكاة الحبوب والثمار ومكثت عنده سنين لا يجب فيها شيء ، بخلاف النقد والماشية ، وتؤخذ الزكاة
 ولو كانت الأرض خراجية .

باب زكاة النقد

نصاب الفضة مائتا درهم ، والذهب عشرون مثقالاً يوزن مكيّة ، وزكاهما ربع غنير ، ولا شيء في النقوش حتى يبلغ خالصه نصاباً ، ولو اختلط إناء منهما وجعل أكثرهما زكياً إلا أكثر ذهباً أو فضة أو مئزر ، ويتركى المحرم من حلى وغيره ، لا لباح في الأظهير ، فمن المحرم الإناء والسوار والخلخال للباس الرجل ، فلو اتخذ سواراً بلا قصد أو سداً لإجارته لمن له استعماله فلا زكاة في الأصح ، وكذا لو انكسر الحلي وقصد إصلاحه ، ويجزى على الرجل حلي الذهب إلا الأنت والأتملة والسن ، لا الأصبع ، ويجزى من الخاتم على الصحيح ، ويحول له من الفضة الخاتم ،

باب زكاة النقد

وهو صد العرض والدين فيشمل المضروب وغيره (نصاب الفضة مائتا درهم والذهب عشرون مثقالاً يوزن مكة) والمثقال اثنان وسبعون حبة من شعير معتدل ، وقطع من طرفه مادي وطال والدرهم خمسون حبة وخمسا حبة ، ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالاً (وزكاهما) أي الذهب والفضة (ربع عشر) ولا يكمل نصاب أحدهما بالآخر ، ويكمل الجيد بالردى (ولا شيء في النقوش) أي الخلو (حتى يبلغ خالصه نصاباً) فإذا بلغه أخرج الواجب خالصاً أو مغشوشاً خالصه قدر الواجب (ولو اختلط إناء منهما) أي من الذهب والفضة (وجعل أكثرهما) كأن كان وزن الإناء ألف درهم وفيه ستائة من أحدهما وأربعمائة من الآخر ، ولا يعلم عين الأكثر منهما (زكى الأكثر) وهو ستائة (ذهباً أو فضة) ولا يجوز فرض كله ذهباً لأن أحد الجنتين لا يجزى عن الآخر ، بل في هذا المثال يزكى ستائة فضة وستائة ذهباً احتياطاً (أو مئزر) بينهما بالنار مثلاً (وزكى المحرم من حلى وغيره) كالأواني (لا) الحلي (المباح في الأظهير) ومقابله يزكى المباح كالخمر والمسكر (فمن المحرم الإناء) من الذهب والفضة ، ومنه الميل ولو لامرأة (والسوار والخلخال) بفتح الخاء (لبس رجل) بأن يقصده بالتأخذاً (فلو اتخذ سواراً بلا قصد أو قصد إجارته لمن له استعماله) بلا كراهة (فلا زكاة في الأصح) ومقابله فيها الزكاة (وكذا) لا زكاة فيها (لو انكسر الحلي) المباح (وقصد إصلاحه) وأمكن في الأصح ، ولو تكثرت سنين (ويجزى على الرجل حلي الذهب) ولو في آلة الحرب (إلا الأنت) لو جدد فله اتخاذ من ذهب ولو أمكن اتخاذه من فضة (والأتملة والسن) فيجوز اتخاذهما من ذهب (لا الأصبع) فلا يجوز اتخاذهما من الذهب ولا من الفضة (ويجزى من الخاتم) من الذهب (على الصحيح) ومقابله احتمال للإمام أن القليل منه جائز (ويحول له) أي الرجل (من الفضة الخاتم) بل لبسه سنة ، وينظر فيه لعادة أمثاله ، ولو تحتم الرجل في غير الخنصر ففي حله وجهان :

وَحِلْيَةُ آلَاتِ الْحَرْبِ : كَالسِّيفِ وَالرُّمَحِ وَالْمِنْطَقَةِ ، لَأَمَّا لَا يَلْبَسُهُ كَالسَّرَجِ وَاللَّجَامِ فِي الْأَصْحِ ، وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ حِلْيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ ، وَلَهَا لِبْسُ أَنْوَاعِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَكَذَا مَا نُسِجَ بِهِمَا فِي الْأَصْحِ ، وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ الْمُبَالَغَةِ فِي السَّرَفِ كَخَلْخَالِ وَزْنِهِ مَائَتَا دِينَارٍ ، وَكَذَا إِسْرَافُهُ فِي آلَةِ الْحَرْبِ ، وَجَوَازُ تَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ بِفِضَّةٍ ، وَكَذَا لِلْمَرْأَةِ بِذَهَبٍ ، وَشَرْطُ زَكَاةِ النِّقْدِ الْحَوْلِ ، وَلَا زَكَاةٌ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ كَاللُّؤْلُؤِ .

باب زكاة المعدن والركاز والتجارة

مَنْ اسْتَخْرَجَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مِنْ مَعْدِنٍ لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرِهِ ، وَفِي قَوْلِ الْحَمْسِ ، وَفِي قَوْلِ إِنْ حَصَلَ يَتَعَبُ فَرُبْعُ عَشْرِهِ ، وَإِلَّا فَخُمُسُهُ ، وَيَشْتَرِطُ النَّصَابُ لِلْحَوْلِ عَلَى الذَّهَبِ فِيهِمَا ، وَيُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ إِنْ تَتَابَعَ الْعَمَلُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ اتِّصَالُ النَّيْلِ ،

أُصْحِمَا : الْحِلَّ مَعَ السَّكَارَةِ التَّنْزِيهِيَّةِ (وَ) يَحِلُّ لِلرَّجُلِ (حِلْيَةُ آلَاتِ الْحَرْبِ : كَالسِّيفِ وَالرُّمَحِ وَالْمِنْطَقَةِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ مَا يَشُدُّ بِهَا الْوَسْطُ (لَا مَا لَا يَلْبَسُهُ : كَالسَّرَجِ وَاللَّجَامِ فِي الْأَصْحِ) وَمُقَابِلُهُ يَجُوزُ (وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ حِلْيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ) بِذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ (وَلَهَا لِبْسُ أَنْوَاعِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) كَالسَّوَارِ وَالنَّاجِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَوَّدْنِهِ (وَكَذَا) يَحِلُّ لَهَا لِبْسُ (مَا نُسِجَ بِهِمَا) مِنَ الثِّيَابِ (فِي الْأَصْحِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَحِلُّ (وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ الْمُبَالَغَةِ فِي السَّرَفِ) وَأَمَّا السَّرَفُ مِنْ غَيْرِ مِبَالَغَةٍ فَلَا يَحْرُمُ ، لَكِنَّهُ يَكْرَهُ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَالْمُبَالَغَةُ (تَخَلُّخَالُ وَزْنُهُ مَائَتَا دِينَارٍ) إِذَا لَا يَفُتَدُ ذَلِكَ زِينَةً (وَكَذَا إِسْرَافُهُ) أَيْ الرَّجُلُ . وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مِبَالَغَةٍ (فِي) تَحْلِيَةِ (آلَةِ الْحَرْبِ) وَمُقَابِلُ الْأَصْحِ فِيهِمَا الْجَوَازُ (وَ) الْأَصْحُ (جَوَازُ تَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ بِفِضَّةٍ) لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحِ لَا يَجُوزُ (وَكَذَا) يَجُوزُ (لِلْمَرْأَةِ) تَحْلِيَةُ الْمُصْحَفِ (بِذَهَبٍ) فِي الْأَصْحِ ، وَمُقَابِلُهُ يَجُوزُ لَهَا ، وَقِيلَ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمَا . وَأَمَّا الْكَتَبُ غَيْرُ الْمُصْحَفِ فَيَحْرُمُ تَحْلِيَتُهَا عَلَى الْمَشْهُورِ (وَشَرْطُ زَكَاةِ النِّقْدِ الْحَوْلِ) وَلَوْ مَالِكٌ نَصَابًا سِتَّةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ أَقْرَضَهُ إِنْسَانًا لَمْ يَنْقُطِعِ الْحَوْلُ (وَلَا زَكَاةٌ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ كَاللُّؤْلُؤِ) وَالْيَاقُوتِ وَيَجُوزُ سِتْرُ الْكَعْبَةِ بِالْخَرِيرِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا .

باب زكاة المعدن والركاز والتجارة

وَالْمَعْدِنُ اسْمٌ لِلْمَكَانِ الَّذِي يَخْلُقُ اللَّهُ فِيهِ الْجَوَاهِرَ ، وَيُسَمَّى الْمُسْتَخْرَجُ أَيْضًا مَعْدِنًا ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا ، وَبَدَأَ بِالْكَلامِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ (مَنْ اسْتَخْرَجَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً) لَا غَيْرَهُمَا : كِيَاقُوتِ (مِنْ مَعْدِنٍ) أَيْ أَرْضٍ مَبَاحَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ لَهُ (لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرِهِ) حَالًا (وَفِي قَوْلِ الْحَمْسِ ، وَفِي قَوْلِ إِنْ حَصَلَ يَتَعَبُ فَرُبْعُ عَشْرِهِ) وَالْإِنْخَفَافُ ، وَيَشْتَرِطُ النَّصَابُ لِلْحَوْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا (وَقِيلَ فِي اشْتِرَاطِ كُلِّ مَنِ مَقُولَانِ) (وَيُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ) فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ (إِنْ تَتَابَعَ الْعَمَلُ) وَيَشْتَرِطُ اتِّحَادُ الْمَكَانِ الْمُسْتَخْرَجِ مِنْهُ ، فَلَوْ قُتِلَ لَمْ يُضَمَّ (وَلَا يَشْتَرِطُ اتِّصَالُ النَّيْلِ)

عَلَى الْجَدِيدِ ، وَإِذَا قَطَعَ الْعَمَلُ بِمُذِيرٍ مُمْ ، وَإِلَّا فَلَا يَضُمُّ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي ، وَيَضُمُّ الثَّانِي
إِلَى الْأَوَّلِ كَمَا يَضُمُّهُ إِلَى مَا مَلَكَهُ بِغَيْرِ الْمَعْدِنِ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ ، وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ ،
يُصْرَفُ مُصْرَفَ الرَّكَازِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَبِشَرْطِهِ النَّصَابُ ، وَالنَّقْدُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا الْحَوْلُ ،
وَهُوَ الْمَوْجُودُ الْجَاهِلِيُّ ، فَإِنْ وَجِدَ إِسْلَامِيٌّ عِلْمَ مَالِكِهِ فَلَهُ ، وَإِلَّا فَلِقِطَّةٌ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ
مِنْ أَى الضَّرَفَيْنِ هُوَ ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ الْوَاجِدُ ، وَتَلْزِمُهُ الرَّكَازُ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ أَوْ
مِلْكٍ أَحْيَاءَ ، فَإِنْ وَجِدَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ فَلِقِطَّةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ
فَلْيُشَخَّصَ إِنْ ادَّعَاهُ ، وَإِلَّا فَلَهُنَّ مِلْكٌ مِنْهُ ، وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْحَبِي ، وَلَوْ تَنَازَعَهُ
بَارِعٌ وَمُسْتَرٍ ،

حتى لو وجد نصف نصاب مثلا ثم جعل فلم يجد ثم بعد شهر وجد نصف نصاب آخر ضمه الى الأول
وزكاه (على الجديد) وفي القديم إن طال زمن الانقطاع لم يضم (وإذا قطع العمل
بمذير) كاصلاح آلة ثم عاد (ضم) وإن طال الزمن (وإلا) بأن كان بغير عذر (فلا
يضم الأول الى الثاني) في إكمال النصاب (ويضم الثاني الى الأول) ان كان باقيا (كما
يضمه) أي الثاني (الى ما ملكه بغير المعدن) كالزكاة (في إكمال النصاب) فإذا استخرج
من الفضة مثلا خمسين درهما بالعمل الأول ، ثم قطعه بغير عذر ، ثم استخرج بالعمل ثانيا مائة
 وخمسين فلا زكاة في الخمسين الأولى ، وتجب في المائة والخمسين كما تجب فيها لو كان مائة
لخمسين بارت أو هبة مثلا ، وينعقد الحول على المائتين من حين تمامهما إذا أخرج الزكاة من
غيرهما ، ووقت وجوب الزكاة في المعدن : حصول النبل في يده ووقت الإخراج عقب التخلص
والتنقية (د) يجب (في الركاز الخمس يصرف مصرف الزكاة) وهي الاصناف الثمانية الآتية
(على المشهور) ومقابله أنه يصرف لأهل الخمس (وبشرطه النصاب) ولو بالضم لما ملكه
(والنقد) أي الذهب والفضة (على المذهب) وقيل لا بشرطان ، بقاؤه عشر ياقوت مثلا وجبت
فيه على الثاني دون الأول (لا الحول) فلا يشترط (وهو) أي الركاز (الموجود الجاهلي)
أي ما دفنه أهل الجاهلية الذين هم قبل الاسلام ، ويكتفي بكونه من دفنهم بعلامة تدل عليه من
ضرب أو غيره ، فإن كان من دفن من عاصر الاسلام من الحريين فهو في (فان وجد) دفن
(إسلامي) كبأن وجد عليه شيء من القرآن ، فان (علم ماله فله) لا للواجد (وإلا) بأن لم يعلم
ماله (فلقطة) يعرفه واجده (وكذا) هو لقطة (ان لم يعلم من أَى الضرفين) الجاهلي والاسلامي
(هو) وانما يملكه الواجد ، وتلزمه الزكاة اذا وجدته في موات أو في ملك أحياء (الواجد) فان وجد
في مسجد أو شارع فلقطة تعرف (على المذهب) وقيل هو ركاز (أو في ملك شخص ، فليشخص
إن ادَّعاه) يأخذه بلا عين (وإلا) بأن لم يدعه (فلهن ملك منه) وتقوم وراثته مقامه
(وهكذا حتى ينتهي إلى الجحيم) للأرض فيكون له ، وإن لم يدعه ، وتقوم وراثته مقامه (ولو
تنازعه) أي الركاز (بائع ومشتري) بأن قال أحدهما هو لي وأنا دفنته ، وقال الآخر مثل ذلك

أَوْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ ، أَوْ مُعِيرٍ وَمُسْتَعِيرٍ صَدَقَ ذُو الْيَدِ بِيَمِينِهِ .

[فصل] شَرَطُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ الْحَوْلُ ، والنَّصَابُ مُعْتَبَرًا بِآخِرِ الْحَوْلِ ، وفي قَوْلِ بَطْرِقِيَّةٍ ، وفي قَوْلِ بِجِيمِيَّةٍ فَقِيلَ الْأَظْهَرُ لَوْ رُدَّ إِلَى النَّقْدِ فِي خِلَالِ الْحَوْلِ وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ، وَيُبْتَدَأُ حَوْلًا مِنْ شِرَائِهَا ، وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ ، وَقِيَمَةُ الْعَرَضِ دُونَ النَّصَابِ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يُبْتَدَأُ حَوْلٌ ، وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ ، وَيَصِيرُ عَرَضُ التَّجَارَةِ لِلْقَيْنَةِ بِنَيْتِهَا ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ الْعَرَضُ لِلتَّجَارَةِ إِذَا اقْتَرَنْتَ نَيْتَهَا بِكُسْبِهِ بِمَعَاوَضَةٍ كَثِيرَةٍ ، وَكَذَا الْمَهْرُ وَعَوَضُ الْخَلْعِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا بِالْهَبَةِ وَالْإِحْتِطَابِ وَالِاسْتِرْدَادِ بَعِيْبٍ ، وَإِذَا مَلَكَهُ بِنَقْدٍ نَصَابٍ فَخَوَلَهُ مِنْ حِينَ مَلَكَ النَّقْدَ ، أَوْ دُونَهُ أَوْ بِعَرَضٍ قَيْنَةٍ فَنَ الشَّرَاءِ ، وَقِيلَ إِنْ مَلَكَهُ

(أَوْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ أَوْ مُعِيرٍ وَمُسْتَعِيرٍ صَدَقَ ذُو الْيَدِ) وَهُوَ الْمُشْتَرَى وَالْمُكْتَرَى وَالْمُسْتَعِيرُ (بِيَمِينِهِ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدْعَاهُ لَمْ يَصْدُقْ .

[فصل] فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ ، وَهِيَ : تَقْلِبُ الْمَالِ بِالْمَعَاوَضَةِ لِعَرَضِ الرِّبْحِ (شَرْطُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ : الْحَوْلُ وَالنَّصَابُ مُعْتَبَرًا) النَّصَابُ (بِآخِرِ الْحَوْلِ) فَلَا يَحْتَسِبُ غَيْرُهُ (وَفِي قَوْلِ بَطْرِقِيَّةٍ) أَيْ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ (وَفِي قَوْلِ بِجِيمِيَّةٍ ، فَعَلِيَ الْأَظْهَرُ) وَهُوَ اعْتِبَارُ آخِرِ الْحَوْلِ (لَوْ رُدَّ) مَالِ التَّجَارَةِ (إِلَى النَّقْدِ) الَّذِي يَقُومُ بِهِ بِأَنْ يَبِيعَ بِهِ (فِي خِلَالِ) أَيْ أَثْنَاءِ (الْحَوْلِ ، وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً ، فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ وَيُبْتَدَأُ حَوْلًا مِنْ شِرَائِهَا) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَنْقَطِعُ (وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ وَقِيَمَةُ الْعَرَضِ دُونَ النَّصَابِ) وَلَيْسَ مَعَهُ مَا يَكْمُلُ بِهِ النَّصَابُ مِنْ جَنْسٍ مَا يَقُومُ بِهِ (فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يُبْتَدَأُ حَوْلٌ وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَنْقَطِعُ ، بَلْ مَتَى بَلَغَتْ قِيَمَةُ الْعَرَضِ نَصَابًا وَجَبَتْ الزَّكَاةُ وَيُبْتَدَأُ الْحَوْلُ الثَّانِي (وَيَصِيرُ عَرَضُ التَّجَارَةِ لِلْقَيْنَةِ بِنَيْتِهَا) فَلَوْ لَبَسَ ثَوْبَ تِجَارَةٍ بِنَيْتِهَا فَلَيْسَ مَالُ تِجَارَةٍ وَارْتَفَعَتْ عَنْهُ الزَّكَاةُ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا فَهُوَ مَالُ تِجَارَةٍ (وَإِنَّمَا يَصِيرُ الْعَرَضُ لِلتَّجَارَةِ إِذَا اقْتَرَنْتَ نَيْتَهَا) أَيْ التَّجَارَةَ (بِكُسْبِهِ) أَيْ تَحْمِيلِ الْعَرَضِ (بِمَعَاوَضَةٍ) مُحْضَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي تَفْسِدُ بِفَسَادِ مُقَابِلِهَا (كَشُرَاءِ) وَإِجَارَةٍ ، أَوْ غَيْرِ مُحْضَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَا تَفْسِدُ بِفَسَادِ عَوَضِهَا كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (وَكَذَا الْمَهْرُ وَعَوَضُ الْخَلْعِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَصِيرُ تِجَارَةٌ بِنَيْتِهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهَا مَعَاوَضَةٌ غَيْرُ مُحْضَةٍ (لَا) إِذَا اكْتَسَبَ الْعَرَضُ (بِالْهَبَةِ) غَيْرَ ذَاتِ الثَّوَابِ (وَالْإِحْتِطَابِ) وَالْإِرْثِ (وَالِاسْتِرْدَادِ بِعِيْبٍ) إِذَا مَلَكَ جَاهَانَا لَا يَعْدُ تِجَارَةً ، وَالِاسْتِرْدَادُ فُسْخُهَا ، وَلَوْ قَصِدَ التَّجَارَةَ بَعْدَ التَّمْلِكِ لَمْ يُوْثِّرْ (وَإِذَا مَلَكَهُ) أَيْ عَرَضَ التَّجَارَةِ (بِنَقْدٍ نَصَابٍ ، فَخَوَلَهُ مِنْ حِينَ مَلَكَ النَّقْدَ) وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ فِي الذِّمَّةِ ثُمَّ نَقَدَهُ فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ حَوْلُ النَّقْدِ وَيُبْتَدَأُ حَوْلُ التَّجَارَةِ مِنْ وَقْتِ الشَّرَاءِ (أَوْ دُونِهِ) أَيْ مَلَكَهُ بِدُونَ النَّصَابِ (أَوْ بِعَرَضٍ قَيْنَةٍ) كَالثِّيَابِ وَالْمَاشِيَةِ (فَنَ الشَّرَاءِ) حَوْلُهُ (وَقِيلَ إِنْ مَلَكَهُ)

بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ بَنَى عَلَى حَوْلِهَا وَيُضَمُّ الرَّبْحُ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْصَحْ ، لَا إِنْ نَصَحَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ وَلَدَ الْعَرَضِ وَتَمَرَهُ مَالُ تِجَارَةٍ ، وَأَنَّ حَوْلَهُ حَوْلُ الْأَصْلِ ، وَوَاجِبُهَا رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ مُلِكَ بِنَقْدِ قَوْمٍ بِهِ إِنْ مُلِكَ بِنَصَابٍ ، وَكَذَا دُونُهُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ يَعْزُضُ فِيغَالِبُ نَقْدَ الْبَلَدِ ، فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ وَبَلَغَ بِأَحَدِهِمَا نَصَابًا قَوْمٌ بِهِ ، فَإِنْ بَلَغَ بِهِمَا قَوْمٌ بِالْأَنْفَعِ لِلْفُقَرَاءِ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ ، وَإِنْ مُلِكَ بِنَقْدٍ وَعَرَضٍ قَوْمٌ مَا قَابَلَ النَقْدَ بِهِ ، وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ ، وَتَجِبُ فِطْرَةُ عَبْدِ التِّجَارَةِ مَعَ زَكَاتِهَا وَلَوْ كَانَ الْعَرَضُ سَائِمَةً ، فَإِنْ كَمَلَ نَصَابُ أَحَدَى الزَّكَاتَيْنِ فَقَطَّ وَجِبَتْ ، أَوْ نَصَابُهُمَا فَرَكَاةُ الْعَيْنِ فِي الْجَدِيدِ ، فَسَلَى هَذَا لَوْ سَبَقَ حَوْلُ التِّجَارَةِ : بِأَنْ اشْتَرَى بِمَالِهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ نَصَابَ سَائِمَةٍ فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ لِتَمَامِ حَوْلِهَا ثُمَّ يَفْتَتِحُ حَوْلًا لَزَكَاةِ الْعَيْنِ أَبَدًا ،

بنصاب سائمة بنى على حولها ، ويضم الربح إلى الأصل في الحول إن لم ينصح (أى يصر ناصا بما يقوم به ، فلو اشترى عرضا في المحرم بمائتين فصارت قيمته قبل آخر الحول ثلثمائة زكى الجميع (لا إن نص) بنقد التقويم فلا يضم ، بل يزكى الأصل بحوله ويفرد الربح بحوله (في الأظهر) فإذا اشترى عرضا بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثمائة وأمسكها إلى تمام الحول أو اشترى بها عرضا وهو يساوى ثلثمائة في آخر الحول فيخرج الزكاة عن مائتين ، فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة ، ومقابل الأظهر يزكى المائة بحول الأصل (والأصح أن ولد العرض) من الحيوان غير السائمة (ونحوه) كصوف الخيوان وورق الشجر (مال تجارة) ومقابل الأصح يقول : لم يحصل بالتجارة (و) الأصح (أن جوله حول الأصل) ومقابله : يقول تفرد بحول كل ربح الناص (وواجبها) أى التجارة (ربع عشر القيمة) فلا يجوز الإخراج من العرض نفسه (فإن ملك) العرض (بنقد قَوْمٍ بِهِ إِنْ مُلِكَ بِنَصَابٍ ، وَكَذَا) إذا ملك بنقد (دونه) فإنه يقوم به (في الأصح) ومقابله يقوم بغالب نقد البلد إن لم يكن مالا كالبقية النصاب من ذلك النقد ، فإن ملكه قَوْمٌ بِهِ قَطْعًا (أو) ملك العرض (بعرض) للقيسة أو بخلع مثلا (فبالغ نقد البلد ، فإن غلب نقدان وبلغ بأحدهما نصابا) دون الآخر (قَوْمٌ بِهِ ، فإن بلغ بهما قَوْمٌ بِالْأَنْفَعِ لِلْفُقَرَاءِ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ) فيقوم بأيهما شاء ، وهذا هو المعتد (وإن ملك بنقد وعرض قَوْمٌ مَا قَابَلَ النَقْدَ بِهِ ، وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ) من نقد البلد (وتجب فطرة عبد التجارة مع زكاتها) أى التجارة (ولو كان العرض سائمة) أو غيرها مما تجب الزكاة في عينه كشمس (فإن كمل نصاب إحدى الزكاتين) العين والتجارة (فقط) دون الأخرى (وجبت ، أو) كمل (نصابهما) كأربعين شاة قيمتها مائتا درهم (فزكاة العين) تجب (في الجديد) بخلاف زكاة التجارة ، وتقسم زكاة التجارة في أحد قولي القديم ، ولا يجمع بين الزكاتين (فعلى هذا) أى الجديد (لو سبق حول التجارة بأن اشترى بمالها بعد ستة أشهر نصاب سائمة ، فالأصح وجوب زكاة التجارة لتتمام حولها ، ثم يفتتح حولًا لزكاة العين أبدا ،

وَإِذَا قُلْنَا: عَامِلُ الْقِرَاضِ لَا يَمْلِكُ الرَّبْحَ بِالظُّهُورِ فَعَلَى الْمَالِكِ زَكَاةُ الْجَمِيعِ ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ حُسِبَتْ مِنَ الرَّبْحِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ قُلْنَا يَمْلِكُ بِالظُّهُورِ لَزِمَ الْمَالِكُ زَكَاةُ رَأْسِ الْمَالِ ، وَحُصِّنَتْهُ مِنَ الرَّبْحِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْعَامِلَ زَكَاةُ حُصْنِهِ .

باب زكاة الفطر

تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَتُخْرَجُ عَنْ مَاتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ دُونَ مَنْ وَلِدَ ، وَيُسْنُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاتِهِ ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِهِ ، وَلَا فِطْرَةٌ عَلَى كَافِرٍ إِلَّا فِي عَبْدِهِ وَقَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا رَقِيقٍ ، وَفِي الْمُسْكَنْبِ وَجْهٌ ، وَمَنْ بَقِضَهُ حُرٌّ يَلْزَمُهُ قِسْطُهُ ، وَلَا مُعْتَبَرٌ ، فَمَنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ مَنْ فِي نَفَقَتِهِ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ شَيْءٌ فَمُعْتَبَرٌ ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَاضِلًا عَنْ مُسْكَنِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ،

ومقابل الأصح يبطل حول التجارة ، وتجب زكاة العين لتمام حولها (وإذا قلنا : عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) بل بالقسمة (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) رأس المال والربح (فإن أخرجها من مال القراض حسبت من الربح في الأصح) ومقابلته نحسب من رأس المال ، وقيل زكاة الأصل من الأصل ، وزكاة الربح من الربح (وان قلنا يملك) العامل المشروط له (بالظهور لزم المالك زكاة رأس المال ، و) زكاة (حصته من الربح ، والمذهب أنه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح ، وابتداء حول حصته من الظهور ولا يلزمه الاخراج قبل القسمة ، وقيل لا يلزمه .

باب زكاة الفطر

ويقال لها صدقة الفطر (تجب بأول ليلة العيد في الأظهر) ومقابلته بطالوع فجره ، وقيل بهما (فتخرج) على الأظهر (عن مات بعد الغروب) عن يؤدى عنه من زوجة مثلا (دون من ولد) بعد الغروب (ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى العيد ، بل يندب تقديمها على العيد (ويحرم تأخيرها عن يومه) أى العيد (ولا فطرة على كافر الا في عبده) أى رقيقه المسلم (وقريبه المسلم) الواجب عليه نفقته (في الأصح) ومقابلته لانجب عليه (ولا) فطرة على (رقيق ، وفي المسكنب وجه) أنها تجب عليه فطرة نفسه وزوجته ، والأصح أنه لا فطرة عليه ولا على سيده (ومن بعضه حر يلزمه قسطه) أى بقدر ما فيه من الحرية (ولا) فطرة على (معسر ، فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويوميه شيء فمعسر) والقسرة على الكسب لا تخرجه عن الاعسار ، ولا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعته (ويشترط كونه) أى المؤدى (فاضلا عن مسكن) يليق به (وخادم يحتاج اليه) في خدمته أو خدمة

فِي الْأَصْحَ ، وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ لَكِنْ لَا يَلْزِمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ الْعَبْدِ وَالْقَرِيبِ وَالرَّوْحَةِ الْكَفَّارِ ، وَلَا الْعَبْدُ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ ، وَلَا الْإِبْنُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ أَبِيهِ ، وَفِي الْإِبْنِ وَجْهٌ ، وَلَوْ أَعْسَرَ الرَّوْحُ أَوْ كَانَ عَبْدًا فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يَلْزِمُ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ فِطْرَتَهَا ، وَكَذَا سَيِّدَ الْأَمَةِ . قُلْتُ : الْأَصْحُ الْمَنْصُوصُ لَا يَلْزِمُ الْحُرَّةَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ انْقَطَعَ خَبَرُ الْعَبْدِ فَلَمَّا ذَهَبَ وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ ، وَقِيلَ إِذَا قَادَ ، وَفِي قَوْلِ لَاسِي ، وَالْأَصْحُ أَنَّ مَنْ أَيْسَرَ يَنْفِقُ صَاعٍ يَلْزِمُهُ ، وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بَعْضُ الصَّيْعَانِ قَدَّمَ نَفْسَهُ ثُمَّ زَوْجَتَهُ ، ثُمَّ وَلَدَةَ الصَّغِيرِ ، ثُمَّ الْأَبَ ، ثُمَّ الْأُمَّ ، ثُمَّ الْكَبِيرَ . وَفِي صَاعٍ ، وَهُوَ سِتَائِيَّةٌ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثٌ . قُلْتُ : الْأَصْحُ سِتَائِيَّةٌ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ لِمَا مَسْبُوقٍ فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَجِنْسُهُ الْقَوْتُ الْمُسَرَّ ، وَكَذَا الْأَقِطُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَجِبُ مِنْ قَوْتِ بَلَدِهِ ، وَقِيلَ قَوْتُهُ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْأَقْوَاتِ ، وَيُجْزَى

مونه ، لا زرع وما شئت (في الأصح) ومقابلته لا يشترط (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من تلمه نفقته) بملك أو قرابة أو زوجية (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وأن وجبت نفقتهم (ولا) يلزم (العبد فطرة زوجته) وإن أوجبنا نفقتها في كسبه (ولا الابن فطرة زوجة أبيه) وإن وجبت عليه نفقتها (وفي الابن وجه) أنه يلزمه فطرة زوجة أبيه (ولو أعسر الزوج أو كان عبداً فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة) إذا أيسرت (فطرتهما وكذا) يلزم (سيد الأمة) فطرتهما (قلت : الأصح المنصوص لا يلزم الحرة) فطرتهما (والله أعلم) بخلاف السيد فتلزمه (ولو انقطع خبر العبد) الغائب فلم تعلم حياته . (فالذهب وجوب إخراج فطرته في الحال) أي في يوم العيد أوليلته (وقيل) يجب إخراجها (إذا عاد ، وفي قول لاثي) أي إذا استمر انقطاع خبره . وأما إذا بانته حياته بعد ذلك وجب الإخراج (والأصح أن من أيسر ببعض صاع يلزمه) إخراجها (وأنه لو وجد بعض الصيغان قدّم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الأب ثم الأم ، ثم) ولده (الكبير) وإن كان في النفقة يقدم الأم على الأب (وهي) أي فطرة الواحد (صاع) وهو أربعة أمداد ، والمد رطل وثلث بالبغدادى ، والرطل على معتمد الرافعى مائة وثلثون درهماً ، فلذلك قال [وهو ستمائة درهم وثلثة وتسعون درهماً وثلث] درهم (قلت : الأصح ستمائة وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات) من كون الرطل مائة وثمانية وعشرين درهماً وأربعة أسباع درهم (والله أعلم ، وجنسه) أي الصاع (القوت العشر) أي الذي يجب فيه من الزكاة العشر أو نصفه (وكذا) يجزى في زكاة الفطر (الأقط) بفتح الميم وكسر القاف : لبن يابس غير منزوع الزبد ، وفي معناه اللبن والجبن ، وذلك لمن هو قوته (في الأظهر) وقطع به بعضهم (وتجب من قوت بلده) أي المخرج وإن تقوت هو بغيره (وقيل) تجب من (قوته) هو (وقيل يتخير بين) جميع (الأقوات ويجزى

الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى ، وَلَا عَكْسَ ، وَالْإِعْتِبَارُ بِالْقِيَمَةِ فِي وَجْهِ ، وَبِزِيَادَةِ الْاِقْتِبَاتِ فِي الْأَصَحِّ ، فَالْبُرُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْزُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ ، وَأَنَّ التَّمَرَ خَيْرٌ مِنَ الرَّيْبِ ، وَلَهُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ قُوْتٍ ، وَعَنْ قَرِيْبِهِ أَعْلَى مِنْهُ ، وَلَا يُبْعَضُ الصَّاعُ ، وَلَوْ كَانَ فِي بَلَدٍ أَقْوَاتٌ لَا غَالِبَ فِيهَا تَخِيْرٌ ، وَالْأَفْضَلُ أَشْرَفُهَا ، وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ يَبْلَدُ آخَرَ فَلَا صَحَّ أَنْ الْإِعْتِبَارَ بِقُوْتِ بَلَدِ الْعَبْدِ . قُلْتُ : الْوَاجِبُ الْحَبُّ السَّلِيمُ ، وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ فِطْرَةَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْفَنَى جَازَ كَأَجْنَبِيٍّ أَيْذَنَ ، بِخِلَافِ الْكَبِيرِ ، وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي عَبْدٍ لَزِمَ الْمُوسِرُ نِصْفُ صَاعٍ ، وَلَوْ أُيسِرَا وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ وَاجِبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب من تلزمه الزكاة ، وما تجب فيه

شَرْطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ : الْإِسْلَامُ ،

الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى ، وَلَا عَكْسَ ، وَالْإِعْتِبَارُ فِي الْأَعْلَى وَالْأَدْنَى (بِالْقِيَمَةِ فِي وَجْهِ ، وَبِزِيَادَةِ الْاِقْتِبَاتِ فِي الْأَصَحِّ ، فَالْبُرُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْزُ) وَإِنْ كَانَ فِي الْقِيَمَةِ أَعْلَى مِنْهُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ ، وَأَنَّ التَّمَرَ خَيْرٌ مِنَ الرَّيْبِ) وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ أَنْ أَعْلَاهَا الْبُرُّ ، ثُمَّ السَّلْتُ ثُمَّ الشَّعِيرُ ثُمَّ الذَّرَّةُ ، وَمِنْهَا الدَّخْنُ ثُمَّ الرِّزُّ ثُمَّ الْحَصَى ثُمَّ الْمَالِشُ ثُمَّ الْعَدَسُ ثُمَّ الْفُولُ ثُمَّ التَّمْرُ ثُمَّ الزَّيْبُ ثُمَّ الْأَقْطَمُ ثُمَّ اللَّبَنُ ثُمَّ الْحَبُّ (وَلَهُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ قُوْتٍ) وَاجِبٌ (وَعَنْ قَرِيْبِهِ) أَوْ زَوْجَتِهِ (أَعْلَى مِنْهُ وَلَا يَبْعَضُ الصَّاعُ) الْخُرُجُ عَنِ الشَّخْصِ مِنْ جَنْسَيْنِ (وَلَوْ كَانَ فِي بَلَدٍ أَقْوَاتٌ لَا غَالِبَ فِيهَا تَخِيْرٌ ، وَالْأَفْضَلُ أَشْرَفُهَا) قَوْلُنَا (وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ يَبْلَدُ آخَرَ فَلَا صَحَّ أَنْ الْإِعْتِبَارَ بِقُوْتِ بَلَدِ الْعَبْدِ . قُلْتُ : الْوَاجِبُ الْحَبُّ) فَلَا تَجْزِي الْقِيَمَةُ وَلَا الْحَبْزُ وَالْدَقِيقُ (السَّلِيمُ) فَلَا يَجْزِي الْمُسَوَّسُ وَالْمُعِيبُ وَإِنْ اقْتَنَاهُ (وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ فِطْرَةَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْفَنَى جَازَ كَأَجْنَبِيٍّ أَيْذَنَ ، بِخِلَافِ) وَلَدِهِ (الْكَبِيرِ) الرَّشِيدُ لَا يَجُوزُ بَعْدَ إِذْنِهِ (وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي عَبْدٍ لَزِمَ الْمُوسِرُ نِصْفَ صَاعٍ) إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَهَابَةٌ ، فَإِنْ كَانَ وَصَادَفَتِ النُّوبَةُ الْمُوسِرَ لَزِمَهُ الصَّاعُ أَوِ الْمَعْسَرُ فَلَا شَيْءَ (وَلَوْ أُيسِرَا) أَيْ الشَّرِيكَانِ (وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا) لِاخْتِلَافِ قُوْتِ بِلَدِهِمَا (أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ وَاجِبِهِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ قُوْتِ مَحَلِّ الرَّقِيقِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَيَجِبُ صَرَفُ الزَّكَاةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْآتِي ذِكْرُهُمْ ، وَقِيلَ يَجُوزُ صَرَفُهَا لِثَلَاثَةِ لَقَلَّتْهَا ، وَقِيلَ يَجُوزُ صَرَفُهَا لِوَاحِدٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه

مَعْيَاثَاتِي بَيَانُهُ (شَرْطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ) بِأَنْوَاعِهِ ، وَهِيَ الْحَيَوَانُ وَالنَّبَاتُ وَالنَّقْدَانُ وَالْمَعْدِنُ وَالرَّكَازُ وَالتَّجَارَةُ (الْإِسْلَامُ) فَلَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ . وَأَمَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فَتَقْدَمُ أَنَّهَا قَدْ تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ

والحرية ، وتلزم المرتد إن أبقينا ملكه ، دون المكاتب ، وتجب في مال الصبي والمجنون ، وكذا على من ملك بقبضه الحر نصابا في الأصح ، وفي المغصوب والضال والمجذود في الأظهر ، ولا يجب دفعها حتى يعود ، والمشتري قبل قبضه ، وقيل فيه القولان ، وتجب في الحال عن الغائب إن قدر عليه ، وإلا فكمغصوب ، والدين إن كان ماثية أو غير لازم كمال كتابية فلا زكاة ، أو عرضا أو نقدا فكذا في القديم ، وفي الجديد إن كان حالا وتعدر أخذه لإعسار وغيره فكمغصوب ، وإن تيسر وجبت تزكيتة في الحال ، أو مؤجلا فالذهب أنه كمغصوب ، وقيل يجب دفعها قبل قبضه ، ولا يمنع الدين وجوبها في أظهر الأقوال ، والثالث يمنع في المال الباطن ، وهو النقد والعرض ، فعلى الأول لو حجر عليه لدين فحلك الحول في الحجر فكمغصوب ، ولو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة قدمت ، وفي قول الدين ، وفي قول يستويان ،

في عبده وقريبه المسلم (والحرية) فلا تجب على رقيق (وتلزم المرتد إن أبقينا ملكه) وإن قلنا بالوقف ، وهو الأظهر فوقوفة (دون المكاتب) فلا تلزمه (وتجب في مال الصبي والمجنون) والمخاطب بالأخراج وليهما ، فإن لم يخرجها الولي أخرجها من كمال (وكذا) تجب (على من ملك بقبضه الحر نصابا في الأصح) ومقابلته لا تجب (و) تجب (في المغصوب والضال) كالواقف في بحر (والمجذود) الذي لا يئنه به (في الأظهر) الجديد ، وفي القديم لا تجب في ذلك لامتناع النماء (ولا يجب دفعها حتى يعود) إليه المغصوب وماعه ، فإذا عاد زكاه للأعوام الماضية (و) تجب في (المشتري قبل قبضه) بأن حال عليه الحول في يد البائع (وقيل فيه) أي المشتري قبل قبضه (القولان) في المغصوب (وتجب في الحال عن) المال (الغائب إن قدر عليه) ويجب أن يخرج في بلد المال (والا) بأن لم يقدر عليه لخوف الطريق مثلا (فكمغصوب ، والدين إن كان ماثية) كأن أقرضه أربعين شاة ومضى عليها حول (أو غير لازم كمال كتابية فلا زكاة) فيه (أو عرضا أو نقدا فكذا) أي لازكاة فيه (في القديم ، وفي الجديد إن كان حالا وتعدر أخذه لإعسار وغيره) كطل (فكمغصوب ، وإن تيسر) أخذه بأن كان على مئة مقرر حاضر بآذل (وجبت تركته في الحال) وإن لم يقبضه (أو مؤجلا فالذهب أنه كمغصوب) فتجب الزكاة فيه على الأظهر ، وقيل قطعا (وقيل يجب دفعها قبل قبضه ، ولا يمنع الدين وجوبها في أظهر الأقوال) ومقابلته يمنع (والثالث يمنع في المال الباطن ، وهو النقد والعرض) ولا يمنع في الظاهر (فعلى الأول) الذي هو أظهر الأقوال (لو حجر عليه لدين فحلك الحول في الحجر فكمغصوب) لأنه حيل بينه وبين ماله (ولو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة قدمت) أي الزكاة على الدين وإن تعلق بالعين كرهون (وفي قول) يقدم (الدين ، وفي قول يستويان) وأما لو اجتمعا على حي ، فإن كان يحجورا عليه قدم حق

وَالْغَنِيمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْغَانِمُونَ تَمْلِكُهَا وَمَضَى بَعْدَهُ حَوْلٌ ، وَالْجَمِيعُ صِنْفُ زَكَاةٍ ، وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ نِصَابًا أَوْ بَلَغَهُ الْمَجْمُوعُ فِي مَوْضِعِ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ وَجَبَتْ زَكَاةُهَا ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ سَائِمَةٍ مُعَيَّنًا لَزِمَهَا زَكَاةُهَا إِذَا تَمَّ حَوْلُ مَنْ الْإِصْدَاقِ ، وَلَوْ أَكْرَى دَارًا أَرْبَعَ سِنِينَ بِشَمَائِينَ دِينَارًا وَقَبَضَهَا فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَّا زَكَاةَ مَا اسْتَقَرَّ ، فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةَ عِشْرِينَ ، وَلِتَمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ عِشْرِينَ لِسَنَةِ ، وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ ، وَلِتَمَامِ الثَّلَاثَةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ لِسَنَةِ ، وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ ، وَلِتَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ سِتِّينَ لِسَنَةِ ، وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ ، وَالثَّانِي يُخْرِجُ لِتَمَامِ الْأُولَى زَكَاةَ الثَّمَانِينَ .

[فصل] تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا تَمَكَّنَ ، وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْمَالِ وَالْأَصْنَافِ ، وَلَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ ، وَكَذَا الظَّاهِرِ عَلَى الْجَدِيدِ .

الْأَدْمَى ، وَالْأَقْدَمْتُ ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ (وَالْغَنِيمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْغَانِمُونَ تَمْلِكُهَا وَمَضَى بَعْدَهُ) أَى بَعْدَ اخْتِيَارِ التَّمْلِكِ (حَوْلُ الْجَمِيعِ صِنْفُ زَكَاةٍ ، وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ نِصَابًا أَوْ بَلَغَهُ الْمَجْمُوعُ) بِدُونِ الْخِصِّ (فِي مَوْضِعِ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ وَجَبَتْ زَكَاةُهَا ، وَإِلَّا) بِأَنْ اتَّفَقَ شَرْطُ مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ بِأَنْ لَمْ يَخْتَارُوا تَمْلِكُهَا أَوْ لَمْ يَمُضِ حَوْلٌ أَوْ مَضَى ، وَالْغَنِيمَةُ أَصْنَافٌ أَوْ صَنَفٌ غَيْرُ زَكَاةٍ أَوْ لَمْ يَلِغْ نِصَابًا أَوْ بَلَغَهُ بِخُمْسِ الْخِصِّ (فَلَا) زَكَاةَ (وَلَوْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ سَائِمَةٍ) كَأَرْبَعِينَ شَاةً مِثْلًا (مُعَيَّنًا لَزِمَهَا زَكَاةُهَا إِذَا تَمَّ حَوْلُ مَنْ الْإِصْدَاقِ) سِوَاهُ اسْتِقْرَارِ الدُّخُولِ وَالْقَبْضِ أَمْ لَا . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَمُضِ فِيهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، بِخِلَافِ إِصْدَاقِ النِّقْدِ فَإِنَّهُ تَجِبُ فِيهِ وَلَوْ لَمْ يَمُضِ (وَلَوْ أَكْرَى دَارًا أَرْبَعَ سِنِينَ بِثَمَانِينَ دِينَارًا وَقَبَضَهَا ، فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَّا زَكَاةَ مَا اسْتَقَرَّ) عَلَيْهِ مِلْكُهُ (فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةَ عِشْرِينَ ، وَلِتَمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ عِشْرِينَ لِسَنَةِ ، وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ مِلْكُهُ عَلَيْهَا الْآنَ (وَلِتَمَامِ الثَّلَاثَةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ لِسَنَةِ) وَهِيَ الَّتِي زَكَاةُهَا (وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ مِلْكُهُ عَلَيْهَا الْآنَ (وَلِتَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ سِتِّينَ لِسَنَةِ) وَهِيَ الَّتِي زَكَاةُهَا (وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ مِلْكُهُ عَلَيْهَا الْآنَ (وَالْقَوْلُ) (الثَّانِي) الَّذِي هُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ (يُخْرِجُ لِتَمَامِ الْأُولَى زَكَاةَ الثَّمَانِينَ) إِذَا قَدْ مِلْكُهَا كَمَا مِلَكْتُ الْمَرْأَةُ الصَّدَاقَ .

[فصل] فِي أَدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ (تَجِبُ الزَّكَاةُ) أَى أَدَاؤُهَا (عَلَى الْفَوْرِ إِذَا تَمَكَّنَ ، وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْمَالِ) فَلَا يَجِبُ الْأَدَاءُ عَنِ الْمَالِ الْغَائِبِ إِلَّا إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ فِيهِ الْوُصُولُ إِلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعْطَاءُ (وَالْأَصْنَافُ) أَى الْمُسْتَحَقِّينَ (وَلَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ نَفْسَهُ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ) وَهُوَ النِّقْدَانُ وَعَرُوضُ التِّجَارَةِ وَالرَّكَازُ وَزَكَاةُ الْفَطْرِ . فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَطَالِبَهُ بِقَبْضِهَا (وَكَذَا) لَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ زَكَاةَ الْمَالِ (الظَّاهِرِ) وَهُوَ الْمَاشِيَةُ وَالزَّرْعُ وَالنَّمْرُ وَالْمَعْدِنُ (عَلَى الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمِ

وله التوكيل ، والصرف إلى الإمام ، والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل ، إلا أن يكون جائراً ، وتجب النية فينوي هذا فرض زكاة مالي ، أو فرض صدقة مالي ونحوهما ، ولا يكفي هذا فرض مالي ، وكذا الصدقة في الأصح ، ولا يجب تعيين السائل ، ولو عين لم يقع عن غيره ، ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون ، وتكفي نية الموكّل عند الصرف إلى الوكيل في الأصح ، والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق ، أيضاً ، ولو دفع إلى السلطان كفت النية عنده ، فإن لم ينو لم يجزى على الصحيح ، وإن نوى السلطان ، والأصح أنه يلزم السلطان النية إذا أخذ زكاة الممتنع ، وأن نيته تكفي .

[فصل] لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب ، ويجوز قبل الحول ، ولا تعجل لعامين

يجب دفعها للإمام ولو فرقها بنفسه لم تحسب (وله التوكيل) في الأداء (والصرف إلى الإمام) أو الساعي (والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل) من صرفه بنفسه أو وكيله (إلا أن يكون جائراً) فالأفضل أن يفرق بنفسه ، ومقابل الأظهر الصرف إلى الإمام أفضل مطلقاً ، وقبل صرفه بنفسه أفضل مطلقاً (وتجب النية) في الزكاة (فينوي : هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) كزكاة مالي المفروضة ، ولو نوى زكاة المال أجزأه (ولا يكفي) في النية (هذان فرض مالي) لصدق ذلك بالنذر والكفارة (وكذا) لا يكفي (الصدقة) أي صدقة المال (في الأصح) ومقابلته يكفي ، وأما وقال صدقة فلا يكفي (ولا يجب تعيين المال) المخرج عنه (ولو عين لم يقع عن غيره) وإن بان العين تالفاً (ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه (وتكفي نية الموكّل عند الصرف إلى الوكيل) ولا يحتاج لنية الوكيل عند الصرف للفقراء (في الأصح) ومقابلته لا بد من نية الوكيل عند الصرف (والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضاً) كما ينوي الموكّل عند الصرف ، ولو عزل مقدار الزكاة ونوى عند العزل جاز (ولو دفع إلى السلطان كفت النية عنده) أي الدفع وإن لم ينو السلطان (فإن لم ينو) المالك عند الدفع للسلطان (لم يجزى على الصحيح ، وإن نوى السلطان) عند القسم ، ومقابل الصحيح يجزى نوى السلطان أو لم ينو (والأصح أنه يلزم السلطان النية إذا أخذ زكاة الممتنع) ومقابل الأصح لا تلزمه ويجزى من غير نية (و) الأصح (أن نيته) أي السلطان (تكفي) في الأجزاء ، ومقابل الأصح لا تكفي .

[فصل] في تعجيل الزكاة (لا يصح تعجيل الزكاة) العينة (على ملك النصاب) كأن ملك مائة درهم فجعل خمسة لتكون زكاة إذا تم النصاب وحال عليه الحول واتفق ذلك فإنه لا يجزى وأما زكاة التجارة إذا أخرجها قبل ملك النصاب في أثناء الحول وحال الحول وهي تساوى ما أخرجها فإنه يجزى (ويجوز) تعجيلها بعد تمام النصاب (قبل) تمام (الحول) ولا تعجل لعامين

في الأصح ، وله تحجيل الفطرة من أول رمضان ، والصحيح منه قبله ، وأنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ، ولا الحب قبل اشتداده ، ويجوز بقدهما ، وشرط إجزاء المجعل بقاء المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول ، وكون القابض في آخر الحول مستحقاً ، وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول لم يجزه ، ولا يضر غناه بالزكاة ، وإذا لم يقع المجعل زكاة استرد إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع ، والأصح أنه إن قال : هذه زكاتي المجلة فقط استرد ، وأنه إن لم يتعرض للتحجيل ولم يعلمه القابض لم يسترد ، وأنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد صدق القابض بيمينه ، ومتى ثبت والمجمل تالف وجب ضمانه ، والأصح اعتبار قيمته وقت القبض ، وأنه لو وجدته ناقصاً فلا أرش ، وأنه لا يسترد زيادة منفصلة .

في الأصح ومقابله يجوز (وله تحجيل الفطرة من أول) ليلة (رمضان ، والصحيح منه) أي التحجيل (قبله) أي رمضان ، ومقابل الصحيح يجوز (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ، ولا الحب قبل اشتداده) ومقابل الصحيح يجوز ، ومحل الخلاف فيما بعد ظهوره أما قبله فيمتنع قطعاً (و) الصحيح أنه (يجوز بعدهما) أي صلاح الثمر واشتداد الحب ولو قبل الجفاف والتصفية (وشرط إجزاء المجعل) أي وقوعه زكاة (بقاء المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول) وبقاء المال كذلك ، فلو مات أو تلف المال لم يجزه المجعل (وكون القابض في آخر الحول مستحقاً) فلو خرج عن الاستحقاق بموت أو غيره لم يجزه المجعل (وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول) كأن ارتد ثم عاد (لم يجزه) والأصح الإجزاء اكتفاء بالأهلية في طرفي الوجوب والأداء (ولا يضر غناه بالزكاة) المجلة ، ويضر غناه بغيرها (وإذا لم يقع المجمل زكاة) لعروض مانع (استرد) المالك (إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع) وليس له الاسترداد قبل عروض المانع (والأصح أنه إن قال) المالك عند دفعه (هذه زكاتي المجلة فقط استرد) ومقابل الأصح لا يسترد (و) الأصح (أنه إن لم يتعرض للتحجيل ولم يعلمه القابض لم يسترد) فيكفي في الاسترداد علم القابض ، ومقابل الأصح يسترد (و) الأصح (أنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو التصريح بالرجوع عند عروض مانع أو ذكر التحجيل أو علم القابض به (صدق القابض) أو وارثه (بيمينه) ومقابل الأصح يصدق المالك (ومتى ثبت) الاسترداد (والمجمل تالف وجب ضمانه ، والأصح اعتبار قيمته وقت القبض) ومقابل الأصح اعتبارها وقت التلف (و) الأصح (أنه لو وجدته ناقصاً) كمرضه (فلا أرش) له ، ومقابل الأصح له أرشه (و) الأصح (أنه) أي المالك (لا يسترد زيادة منفصلة) كوله حدثت تلك الزيادة قبل وجوب الاسترداد ، وأما الزيادة المتعالة كسمن فيسنة ، وكذا الزيادة التي حدثت بعد وجوب الاسترداد

وَأَخِيرُ الزَّكَاةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ يُوجِبُ الضَّمَانَ ، وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ ، وَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا ، وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ يَغْرُمُ قِسْطَ مَا بَقِيَ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ ، وَهِيَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَتَلَقَّى شِرْكَةً ، وَفِي قَوْلِ تَعَلَّقَ الرِّهْنُ ، وَفِي قَوْلِ بِالذِّمَّةِ ، فَلَوْ بَاعَهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا ، فَلَا ظَهَرَ بَطْلَانَهُ فِي قَدْرِهَا ، وَصَحَّتْهُ فِي الْبَاقِي .

كتاب الصيام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِأَكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ، أَوْ رُؤْيَا الْهِلَالِ ، وَثُبُوتُ رُؤْيَا بَعْدَلٍ ، وَفِي قَوْلِ عَدْلَانِ ، وَشَرَطُ الْوَاحِدِ صِفَةَ الْعَدُولِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا عَبْدٌ وَامْرَأَةٌ ، وَإِذَا صُمْنَا بِعَدَلٍ

ومقابل الأصح يسترد الزيادة مطلقا (وتأخير الزكاة بعد التمكن بوجوب الضمان) لها (وإن تلف المال) المزكى أو أتلف (ولو تلف قبل التمكن) بلا تقصير (فلا) ضمان ، أما إذا قصر كان وضعه في غير حوز مثله فيضمن (ولو تلف بعضه) أى المال المزكى قبل التمكن (فلا يظهر أنه يغرم قسط ما بقي) فلو تلف واحد من خمس من الابل قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاة ، ومقابل الأظهر يقول لاشئ عليه (وإن أتلفه) المالك (بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) لأنه متعد بالانلاف ، وإن أتلفه أجنبي ، فالأصح أنه ينتقل الحق إلى القيمة (وهي) أى الزكاة (تتعلق بالمال تعلق شركة) بقدرها (وفي قول تعلق الرهن) بقدرها (وفي قول) نتعلق بالذمة (ولا تعلق لها بالعين) (فلو باعه) أى المال بعد وجوب الزكاة (قبل إخراجها فلا يظهر بطلانه) أى البيع (في قدرها ، وصحته في الباقي) . ومقابل الأظهر بطلانه في الجميع ، وقيل صحته في الجميع ، وهذا كله في زكاة الأعيان . أما زكاة التجارة فيصح بيع الكل بعد وجوب الزكاة وقبل إخراجها ، لأن متعلق الزكاة فيها القيمة .

كتاب الصيام

هو لغة الإمساك . وشرعا : إمساك عن المقطر على وجه مخصوص (يجب صوم رمضان) وهو معلوم من الدين بالضرورة ، فمن جحد وجوبه فهو كافر (بأكمال شعبان ثلاثين) يوما (أو رؤيته الهلال) ليلة الثلاثين (وثبوت رؤيته) يحصل (بعديل) وهو يحصل الظن ، ومثله كل ما حصل الظن . من خبر فاسق حصل صدقه وحساب منجم لنفسه ولمن صدقه . فكل ذلك يجوز الصوم والفطر . (وفي قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان) والأول هو المعتمد ، ومحل ثبوته بعديل بالنسبة للصوم وتوابعه كصلاة التراويح ، لا بالنسبة لدين مؤجل ووقوع طلاق معلق (وشروط الواحد صفة العدول في الأصح) وصفة العدول لا تكون إلا بالعدالة المشروطة في الشهادة بخلاف العدول ، فإنه قد يراد به عدل الرواية ، فلما أفاد أنها عدالة الشهادة قال (لا عبد وامرأة) فلا يثبت بهما وإن كانا عدلين رواية ، ويشترط لفظ الشهادة ، وهي شهادة حسبة ، ولا تشترط العدالة الباطنة احتياطا للعبادة ، وصفة الشهادة أن يقول : أشهد أني رأيت الهلال (وإذا صمنا بعديل

وَلَمْ تَزَلْ الْهَلَالَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ أَفْطَرْنَا فِي الْأَصْحَ ، وَإِنْ كَانَتِ السَّمَاءُ مُضْحِيَّةً ، وَإِذَا رُؤِيَ
يَبْلُغُ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ دُونَ الْبَعِيدِ فِي الْأَصْحَ ، وَالْبَعِيدُ مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، وَقِيلَ
بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِغِ . قُلْتُ : هَذَا أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا لَمْ تُوجِبْ عَلَى الْبَلَدِ الْآخِرِ
فَسَافَرَ إِلَيْهِ مِنْ بَلَدِ الرُّوْيَةِ فَلَا أَصْحَ أَنَّهُ يُوَاقِفُهُمْ فِي الصَّوْمِ آخِرًا ، وَمَنْ سَافَرَ مِنْ الْبَلَدِ
الْآخِرِ إِلَى بَلَدِ الرُّوْيَةِ عَيْدَهُ مَعَهُمْ وَقَضَى يَوْمًا ، وَمَنْ أَصْبَحَ مُعْبِدًا فَسَارَتْ سَفِينَتُهُ إِلَى بَلَدِهِ
بَعِيدَةٍ أَهْلُهَا صِيَامٌ فَلَا أَصْحَ أَنَّهُ يُمَسِّكُ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ .

[فصل] النِّيةُ شَرْطٌ لِلصَّوْمِ ، وَيَشْتَرِطُ لِفَرْضِهِ التَّبَيُّتُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ
النَّصْفُ الْآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْأَكْلُ وَالْجَمَاعُ بَعْدَهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ
التَّجْدِيدُ إِذَا نَامَ ثُمَّ تَنَبَّهَ ، وَيَصِحُّ النَّفْلُ بِذِيَّةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ وَكَذَا ،

ولم تزل الهلال بعد ثلاثين أفطرنّا في الأصح وان كانت السماء مضحية (لاغيم فيها ، ومقابل الأصح
لانفطر) وإذا رُؤِيَ ببلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في الأصح (فخي رُؤى بالحجاز مثلا
لايلزم من العراق ، ومقابل الأصح يلزم) والبعيد مسافة القصر ، وقيل باختلاف المطالع . قلت :
هذا أصح ، والله أعلم (قياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها ، واختلاف المطالع لا يكون
في أقل من أربعة وعشرين فرسخا ، فان شك في الاتفاق في المطع لم يجب على الذين لم يروا الصوم
(وإذا لم نوجب على البلد الآخر فسافر اليه من بلد الروية) من صام بها (فالأصح أنه يوافقهم في
الصوم آخرا) وإن كان قد أنتم ثلاثين ، ومقابل الأصح يفطر لأنه لزمه حكم البلد الأول فيستمر
عليه (ومن سافر من البلد الآخر) الذي لم يرفيه (الى بلد الروية عيد معهم وقضى يوما) ان
صام ثمانية وعشرين ، بخلاف ما إذا صام تسعة وعشرين فلا يقضى ، وعلى كل يلزمه الفطر معهم
(ومن أصبح معيدا فسارت سفينة) مثلا (الى بلدة بعيدة أهلها صيام فالأصح أنه يمسك بقية
اليوم) وجوبا ، ومقابل الأصح لا يجب ، وتنصّر المسألة بأن يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم
البلدين ، لكن المنقل اليهم لم يروه .

[فصل] في أركان الصوم ، وهي ثلاثة : النية والامساك عن المفطرات وصائم وعبر عنها
بالشروط ، فقال (النية شرط للصوم) وهي بالقلب ، فلا تسحر ليصوم وخطر بياله الصوم بالصفات
التي يجب التعرّض لها كان ذلك نية (ويشترط لفرضه) أي الصوم (التبييت) وهو إيقاع النية
ليلا ، ولا بد منه لكل يوم ولو في صوم الصبي لرمضان (والصحيح أنه لا يشترط) في التبييت (النصف
الآخر من الليل) بل يكفي ولو من أوله ، ومقابل الصحيح يشترط (و) الصحيح (أنه لا يضر
الأكل والجماع بعينها) أي النية ، ومقابله يبطلها فيحتاج الى تجديدها (و) الصحيح (أنه
لا يجب التجديد) للنية (إذا نام ثم تنبه) ومقابله يجب (ويصح النفل بنية قبل الزوال ، وكذا

بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ ، وَالصَّحِيحُ اشْتِرَاطُ حُصُولِ شَرْطِ الصَّوْمِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَيَجِبُ التَّعْيِينُ فِي الْفَرَضِ ، وَكَأَلَهُ فِي رَمَضَانَ أَنْ يَنْوِي صَوْمَ غَدٍ عَنْ آدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَفِي الْآدَاءِ وَالْفَرَضِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي الصَّلَاةِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ السَّنَةِ ، وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ صَوْمَ غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَقَعْ عَنْهُ إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ كَوْنَهُ مِنْهُ يَقُولُ مَنْ يَثْبِقُ بِهِ : مِنْ عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ مَيْبِئَانِ رُشْدَاءَ ، وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ صَوْمَ غَدٍ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ أَجْزَأُهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ ، وَلَوْ اشْتَبَهَ صَامَ شَهْرًا بِالْإِجْتِهَادِ ، فَإِنْ وَافَقَ مَا بَعْدَ رَمَضَانَ أَجْزَأُهُ ، وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ فَلَوْ نَقَصَ وَكَانَ رَمَضَانُ تَامًا لَزِمَهُ يَوْمٌ آخَرُ ، وَلَوْ غَلَطَ بِالتَّقْدِيمِ وَأَذْرَكَ رَمَضَانَ لَزِمَهُ صَوْمُهُ ، وَإِلَّا فَالْجَلِيدُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ ، وَلَوْ نَوَتِ الْخَائِضُ صَوْمَ غَدٍ قَبْلَ انْقِطَاعِ دَمِهَا ثُمَّ انْقَطَعَ لَيْلًا صَحَّ إِنْ تَمَّ لَهَا فِي اللَّيْلِ أَكْثَرُ الْخَائِضِ ،

بعده (أى الزوال) (فى قول ، والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم) بأن لا يسبقها منافع للصوم (من أول النهار) ومقابل الصحيح لا يشترط ما ذكر بناء على أنه صائم من عند النية (ويجب التعيين فى الفرض) بأن ينوى كل ليلة أنه صائم غدا عن رمضان أو عن نذر أو كفارة . وأما النفل فتكفى فيه النية المطلقة (وكأله) أى التعيين (فى رمضان أن ينوى صوم غدا عن آداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) بإضافة رمضان تأكيذا للآداء (وفى الآداء والفرضية والإضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور فى الصلاة) وتقدم أنه لا يشترط هناك إلا الفرضية على الصحيح والمعتمد عدم وجوبها هنا أيضا ، فلو قال : نويت صوم غدا عن رمضان صبح (والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة) ومقابله يشترط (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غدا عن رمضان أن كان منه فكان منه لم يقع عنه إلا إذا اعتقد) أو ظن (كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة أو صبيان) ليس الجمع بقيد (رشداً) أى مختبرين بالصدق (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدا أن كان من رمضان أجزاءه أن كان منه) إذ الأصل بقاؤه (ولو اشتبه) رمضان على أسير مثلا (صام شهرا بالاجتهاد) بأمانة ، فلو صام بغير اجتهاد لم يصح وإن صادفه (فإن وافق) صومه بالاجتهاد (ما بعد رمضان أجزاءه) وإن نواه آداء (وهو قضاء على الأصح) لوقوعه بعد الوقت ، ومقابل الأصح هو آداء (فلو نقص) الشهر الذى صامه بالاجتهاد (وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر) بناء على أنه قضاء ، ولو قلنا : أنه آداء كفاه الناقص (ولو غلط) فى اجتهاده (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد تبين الحال (لزمه صومه ، والا) بأن لم يدرك رمضان (بأن لم يتبين له الحال إلا بعده) فالجديد وجوب القضاء (والتقديم لا يجب للغير) ولو نوت الخائض صوم غدا قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صح (صومها) (أن تم لها فى الليل أكثر الخائض)

وكذا تَذَرُ الْمَادَّةَ فِي الْأَصَحِّ .

[فإله] شَرَطُ الصَّوْمِ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْجِمَاعِ وَالِاسْتِقَاءَةِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ بَطَلَ ، وَإِنْ غَلِبَهُ النَّفْسُ فَلَا بَأْسَ ، وَكَذَا لَوْ اقْتَلَعَ شُخَامَةٌ وَلَفْظَهَا فِي الْأَصَحِّ قَالُوا نَزَلَتْ مِنْ دِمَاجِهِ وَحَصَلَتْ فِي حَدِّ الظَّاهِرِ مِنَ النَّفْسِ فَلَيَقْطَعُهَا مِنْ مَجْرَاهَا وَلَيَمُجَّهَا ، فَإِنْ تَرَكَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ فَوَصَلَتْ الْجَوْفَ أَفْطَرَ فِي الْأَصَحِّ ، وَعَنْ رَسُولِ الْعَيْنِ إِلَى مَا يُسَمَّى جَوْفًا ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ قُوَّةٌ تُحِيلُ الْغِذَاءَ أَوِ الدَّوَاءَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ بَاطِنِ الدِّمَاغِ وَالْبَطْنِ وَالْأَمْعَاءِ ، وَالثَّلَاثَةُ مُفْطِرٌ بِالِاسْتِعْطَاءِ أَوِ الْأَكْلِ أَوِ الْحَقْنَةِ أَوِ الْوُضُولِ مِنْ جَانِفَةٍ أَوْ مَأْمُومَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَالتَّقْطِيرُ فِي بَاطِنِ الْأُذُنِ وَالْإِحْلِيلِ مُفْطِرٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَشَرَطُ الْوَأَصْلِ

ولا يشترط في تلك الحالة انقطاع الدم (وكذا) يصح صومها ان تم لها (قدر العادة في الأصح) ويشترط في هذه انقطاع دمها ليلا ، ومقابل الأصح لا يصح صومها .

[فصل] في ركن الصوم الثاني المعبر عنه بالشرط (شرط الصوم : الإمساك عن الجماع) ولو بغير انزال (والاستقاة) أى طلب الشيء اذا كان عالما بالتحريم عامدا مختارا (والصحيح أنه لو تبين أنه لم يرجع شيء إلى جوفه) بالاستقاة (بطل) ومقابله لا يبطل (وإن غلبه الشيء فلا بأس ، وكذا) لا بأس (لو اقتلع شُخَامَةٌ وَلَفْظَهَا فِي الْأَصَحِّ) ومقابله يفطر ، وأما لو ابتلعها پسندا وصلت إلى حد الظاهر ، فانه يفطر (فلو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من النفس فليقطعها من مجراها ولميجها) ان أمكن (فان تركها مع القدرة فوصلت الجوف أفطر في الأصح) فلو لم تصل إلى حد الظاهر ، وهو مخرج الحاء المهملة أو حصلت في حد الظاهر ولم يقدر على قطعها وميجها لم يضر ، ومقابل الأصح لا يفطر ، لأنه لم يفعل شيئا ، وإنما أمسك عن الفعل (و) شرطه أيضا الإمساك (عن وصول العين) وان قلت (إلى ما يسمى جَوْفًا ، وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه) أى الجوف (قُوَّةٌ تُحِيلُ الْغِذَاءَ) أى المأكول والمشروب (أو الداء) ، فعلى الوجهين باطن الدماغ (ليس الباطن بقيد حتى لو كان برأسه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل خويطة الدماغ ، وان لم يصل إلى باطنها أفطر (والبطن والأمعاء) أى المصارين (والثلاثة) بجمع النول (مفطر بالاستعطاء) أى وصول الشيء إلى الدماغ من الأنف ، وهو راجع إلى الدماغ (أو الأكل) راجع للبطن (أو الحقنة) أى الاحتقان راجع للأمعاء والثلاثة (أو الوصول من جانفة) جرح يصل إلى البطن (أو مأمومة) جرح يصل إلى الدماغ (ونحوها) فغني وصلت عين إلى شيء من ذلك أفطر ، ومن ذلك ما لوضرب نفسه بسكين فوصلت بطنه ، وكذا لو أدخل أصبعه داخل ذنبه أو أدخل المرأة أصبعها داخل فرجها كل ذلك مفطر (والتقطير في باطن الأذن) وان لم يصل إلى الدماغ (والاحليل) وهو مخرج البول من الذكر ، ومخرج اللبن من الثدي يسمى إحليلا أيضا (مفطر في الأصح) الذي لا يشترط الاحالة ، ومقابله الذي يشترط ذلك يقرأ بمفطر (وشرط الواصل

كُونُهُ مِنْ مَنَفَذٍ مَفْتُوحٍ ، فَلَا يَصُرُّ وَصُولُ الدَّهْنِ يَشْتَرِبُ الْمَسَامَ ، وَلَا الْاِسْتِحْجَالُ وَإِنْ
وَجَدَ طَعْمَهُ بِحَلْقِهِ ، وَكَوْنُهُ يَقْضِي : فَلَوْ وَصَلَ جَوْفَهُ ذُبَابٌ ، أَوْ بَعُوضَةٌ ، أَوْ غُبَارُ
الطَّرِيقِ ، أَوْ غَرَبَلَةٌ الدَّقِيقِ لَمْ يَفْطُرْ ، وَلَا يَفْطُرُ يَبْلَعُ رَيْقَهُ مِنْ مَعْدِنِهِ ، فَلَوْ خَرَجَ
عَنِ الْقَمِ ثُمَّ رَدَّهُ وَابْتَلَعَهُ أَوْ بَلَّ خَيْطًا يَرِيقُهُ وَرَدَّهُ إِلَى فَمِهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفَصِلُ أَوْ ابْتَلَعَ
رَيْقَهُ مَخْلُوطًا بِغَيْرِهِ أَوْ مَتَجَسِّسًا أَفْطَرَ ، وَلَوْ جَمَعَ رَيْقَهُ فَاَبْتَلَعَهُ لَمْ يَفْطُرْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ
سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمَضَةِ أَوْ الْاِسْتِنْشَاقُ إِلَى جَوْفِهِ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ بَالَعَ أَفْطَرَ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ بَقِيَ
طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِهِ فَجَرَى بِهِ رَيْقُهُ لَمْ يَفْطُرْ إِنْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ ، وَتَجَمَّ ، وَلَوْ أَوْجَرَ
مُسْكْرَمًا لَمْ يَفْطُرْ ، وَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى أَكَلَ أَفْطَرَ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ لَا يَفْطُرُ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا لَمْ يَفْطُرْ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ
لَا يَفْطُرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْجَمَاعُ كَالَأَكْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ . وَعَنِ الْاِسْتِمْنَاءِ فَيَفْطُرُ بِهِ ،
وَكَذَا خُرُوجُ الْمَنِيِّ بِلَيْسٍ وَقَبْلَتُهُ وَمُضَاجَعَتُهُ ، لَا فِكْرُ ،

كونه من منفذ مفتوح ، فلا يضر وصول الدهن إلى الباطن (بشرب المسام) وهي ثقب البदन
(ولا الاستحجال وإن وجد طعمه بحلقه) إذ الواصل من المسام (وكونه) أي الواصل (بقصد
فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق أو غربلة الدقيق لم يفطر) ولو كان التراب نجسا
وأمكنه الاحتراز عنه باطباق فيه (ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه) وهو الحنك الأسفل تحت
اللسان (فلو خرج عن القم) إلى ظاهر الشفة مثلا ، وأما لو أخرج لسانه وعليه الريق ثم أدخله
لا يضر (ثم رده) من ظاهر الشفة (وابتلعه أو بلّ خيطا يريقه ورده إلى فيه وعليه رطوبة تنفصل)
وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر (أو) ابتلعها (متجسسا) كمن دमित لثته ولم
ينسل فيه وابتلع ريقه ولو صافيا (أفطر) في هذه المسائل (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في
الأصح) ومقابلته يفطر ، وأما إذا اجتمع الريق فلا خلاف في عدم الفطر ببلعه (ولو سبق ماء
المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) من بطن أو دماغ (فاللذهب أنه إن بالغ أفطر والافلا) يفطر
وقيل يفطر مطلقا ، وقيل لا يفطر مطلقا (ولو بقي طعام بين أسنانه فجري به ريقه لم يفطر إن عجز
عن تمييزه ومجده) فإن لم يعجز بأن كان قادرا على ذلك ولو قبل جريان ريقه بالخلال مثلا أفطر
(ولو أوجر) بأن صب ماء في حلقه (مكرها لم يفطر، وإن أكره حتى أكل أفطر في الأظهر . قلت :
الأظهر لا يفطر ، والله أعلم) لأن حكم اختياره ساقط فأشبهه الناسي (وإن أكل ناسيا لم يفطر إلا أن
يكثر) فيفطر (في الأصح . قلت : الأصح لا يفطر ، والله أعلم ، والجماع) ناسيا (كألاكل) ناسيا
(على المذهب) وقيل فيه قولان جاع المحرم ناسيا (و) يشترط في الصوم أيضا الامساك (عن
الاستمناء) وهو إخراج المني بيده أو يد زوجته (فيفطرية ، وكذا خروج المني) يفطر إذا
كان (بليس وقبلة ومضاجعة) بلا حائل لمن ينقض لمسه الوضوء لا نحو أمرد ومحرم (لا فِكْرُ

وَنَظَرَ بِشَهْوَةٍ ، وَتُسَكَّرُهُ الْقُبْلَةُ لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ ، وَالْأُولَى لِغَيْرِهِ تَرْكُهَا . قُلْتُ :
هِيَ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ فِي الْأَصْحَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا يُفْطِرُ بِالْفُسْدِ وَالْحِجَامَةِ ، وَالْإِحْتِيَاظُ أَنْ
لَا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ الْإِيْقِينَ ، وَيَحِلُّ بِالْاجْتِهَادِ فِي الْأَصْحَ ، وَيَجُوزُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ .
قُلْتُ : وَكَذَا لَوْ شَكَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ أَكَلَ بِاجْتِهَادٍ أَوْ لَا أَوْ آخِرًا وَبَانَ الْغَلَطُ بَطَلَ
صَوْمُهُ ، أَوْ بَلَظَنَ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ صَحَّ إِنْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ ، وَبَطَلَ فِي آخِرِهِ ، وَلَوْ طَلَعَ
الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ فَلَفْظُهُ صَحَّ صَوْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُجَامِعًا فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ
مَكَثَ بَطَلَ .

[فصل] شَرْطُ الصَّوْمِ : الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالنَّفَاقَةُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّكَاسِ بِجَمِيعِ النَّهَارِ ،
وَلَا يَضُرُّ النَّوْمُ الْمُسْتَعْرِقُ عَلَى الصَّبْحِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْإِعْمَاءَ لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ لِحَظَةً مِنْ
نَهَارِهِ ، وَلَا يَقْصَحُ

وَنَظَرَ بِشَهْوَةٍ إِذَا أَمْنَى بِهِمَا فَلَا يَفْطِرُ (وَتُسَكَّرُهُ الْقُبْلَةُ لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ) بِمَحِثٍ يَخَافُ مَعَهُ الْجَمَاعَ
أَوْ الْإِزَالَ ، وَلَوْ لَامْرَأَةٍ (وَالْأُولَى لِنَفْسِهِ) أَيْ لِمَنْ لَمْ تَحْرُكْ شَهْوَتُهُ (تَرْكُهَا) لِأَنَّ الصَّائِمَ يَسْتَقِلُّ لَه
تَرْكُ الشَّهَوَاتِ (قُلْتُ : هِيَ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ فِي الْأَصْحَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَمُقَابِلَةُ كَرَاهَةِ تَنْزِيهِ (وَلَا يَفْطِرُ
بِالْفُسْدِ وَالْحِجَامَةِ) وَالْأُولَى تَرْكُهَا (وَالْإِحْتِيَاظُ أَنْ لَا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ الْإِيْقِينَ) كَأَنَّ بَعَيْنَ
الْغُرُوبِ (وَيَحِلُّ) الْفَطْرُ (بِالْاجْتِهَادِ فِي الْأَصْحَ) أَمَّا بَغْيَرُ الْاجْتِهَادِ فَلَا يَجُوزُ ، وَيَجُوزُ اعْتِمَادُ عَلَى
غَيْرِ الْعَدْلِ بِالْغُرُوبِ عَنْ مَشَاهِدَةٍ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحَ لَا يَجُوزُ بِغَيْرِ يَقِينٍ (وَيَجُوزُ) الْأَكْلُ (إِذَا ظَنَّ
بَقَاءَ اللَّيْلِ . قُلْتُ : وَكَذَا لَوْ شَكَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَلَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ زَمَهُ الْإِمْسَاكُ (وَلَوْ أَكَلَ
بِاجْتِهَادٍ أَوْ لَا) أَيْ أَوَّلَ النَّهَارِ (أَوْ آخِرًا ، وَبَانَ الْغَلَطُ بَطَلَ صَوْمُهُ) لِتَحَقُّقِ خِلَافِ مَا ظَنَّ (أَوْ)
أَكَلَ (بَلَظَنَ) كَأَنَّ هِجَمَ وَأَكَلَ (وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ صَحَّ إِنْ وَقَعَ) الْأَكْلُ (فِي أَوَّلِهِ) لِأَنَّ
الْأَصْلَ بَقَاءَ اللَّيْلِ (وَبَطَلَ) إِنْ وَقَعَ الْأَكْلُ (فِي آخِرِهِ) أَيْ النَّهَارِ (وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ
طَعَامٌ فَلَفْظُهُ) أَيْ رِيَاءُ (صَحَّ صَوْمُهُ) وَإِنْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ مِنْهُ شَيْءٌ بِغَيْرِ احْتِيَارِهِ (وَكَذَا)
يَصَحُّ صَوْمُهُ (لَوْ كَانَ مُجَامِعًا) عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ) وَلَوْ أُنْزَلَ ، إِنَّمَا الشَّرْطُ أَنْ
يَعْلَمَ بِالْفَجْرِ أَوَّلَ طُلُوعِهِ فَيَتَزَعَّ ، وَأَمَّا لَوْ مَضَى بَعْدَ أَوَّلِ الطُّلُوعِ زَمَنٌ ثُمَّ عِلْمُ فَتَزَعَّ فَهُوَ يَبْطُلُ صَوْمُهُ ،
وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَقْصِدَ بِالزَّعْ التَّارُكَ (فَإِنْ مَكَثَ) بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (بَطَلَ) صَوْمُهُ : أَيْ لَمْ يَنْعَقِدْ .

[فصل : شَرْطُ الصَّوْمِ الْإِسْلَامُ] فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ (وَالْعَقْلُ) أَيْ التَّمْيِيزُ فَلَا يَصِحُّ مِنَ
الْمَجْنُونِ وَالطُّفْلِ غَيْرِ الْمُمِيزِ (وَالنَّفَاقَةُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّكَاسِ) فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْخَائِضِ وَالنَّفَاسِ ، وَتَشْتَرِطُ
هَذِهِ الشَّرُوطُ (جَمِيعُ النَّهَارِ) فَلَوْ طَرَأَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَثْنَاءَ النَّهَارِ أَبْطَلَ الصَّوْمَ (وَلَا يَضُرُّ النَّوْمُ
الْمُسْتَعْرِقُ عَلَى الصَّبْحِ) وَمُقَابِلُهُ يَضُرُّ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْإِعْمَاءَ لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ لِحَظَةً مِنْ نَهَارِهِ)
وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ يَضُرُّ مَطْلَقًا ، وَقِيلَ لَا يَضُرُّ مَطْلَقًا ، وَقِيلَ إِنْ أَفَاقَ أَوَّلَ النَّهَارِ صَحَّ وَالْإِفْلَا (وَلَا يَصِحُّ

صَوْمُ الْعِيدِ وَكَذَا التَّشْرِيقُ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا يَحِلُّ التَّطَوُّعُ يَوْمَ الشُّكِّ بِلَا سَبَبٍ ، فَلَوْ صَامَهُ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهُ صَوْمُهُ عَنِ الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ ، وَكَذَا لَوْ وَافَقَ عَادَةُ تَطَوُّعُهُ ، وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ سَلِمًا تَحَدَّثَ النَّاسُ بِرُؤْيِيهِ أَوْ شَهِدَ بِهَا صَبِيحَانٌ ، أَوْ عَبِيدٌ أَوْ فَسَقَةٌ ، وَلَيْسَ إِطْبَاقُ الْغَيْمِ بِشَكٍّ ، وَيُسْنُ تَفْجِيلُ الْفِطْرِ عَلَى تَمْرِ ، وَإِلَّا قَسَاءً ، وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكٍّ ، وَلْيُضَنِّ لِسَانَهُ عَنِ الْكَذِبِ وَالغَيْبَةِ ، وَنَفْسَهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَنَسَّلَ عَنِ الْجَنَابَةِ قَبْلَ النَّجْرِ ، وَأَنْ يَخْتَرِزَ عَنِ الْحِجَامَةِ وَالْقَبْلَةِ وَذَوِى الطَّعَامِ وَالْعَلَكِ ، وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ فِطْرِهِ : اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ ، وَأَنْ يُكْثِرَ فِي الصَّدَقَةِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ ، وَأَنْ يَتَكَبَّرَ لَأَسِيًّا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْهُ .

[فصل] شَرَطُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ : الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَإِطَاقَتُهُ ،

صوم العيد (الفطر والأضحى) (وكذا التشريق) أى أيامه الثلاثة بعد الأضحى (فى الجديد) وفى القديم يصح صومه للتمتع إذا لم يجد الهدى (ولا يحل التطوع يوم الشك) أى يحرم ولا يصح (بلا سبب) يقتضى صومه (فلا صامته لم يصح) صومه (فى الأصح) ومقابله يصح (وله صومه عن القضاء والنذر) بلا كراهة ولو قضاء مستحب (وكذا لو وافق عادة تطوُّعه) كأن كان يصوم يوما ويفطر يوما (وهو) أى يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدَّث الناس برؤيته) ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) ولم يظنَّ صدقهم ولا اعتقده ولا وجب الصوم (وليس إطباق الغيم بشك) بل هو من شعبان ، وكذا يحرم التطوع بلا سبب إذا اتصف شعبان (ويسنُّ تحجيل الفطر) إذا تحقق الغروب ، وأما إذا ظنَّ باجتهاد فلا يسنُّ التحجيل ، وبغير اجتهاد يحرم ، ويسنُّ كون الفطر (على) رطب ، فإن لم يجده فعلى (تمر ، والأفشاء ، و) يسنُّ (تأخير السحور ما لم يقع فى شك) من طلوع الفجر والسحور نفسه سنة (وليسن) ندبا من جهة الصوم (لسانه عن الكذب والغيبة) فلا يبطل الصوم بها وإن كانت واجبة الترك فى نفسها (و) ليسن (نفسه) ندبا (عن الشهوات) التى لا تبطل الصوم من المشمومات والمسموعات والمأموسات والمبصرات (ويستحب أن يغسل عن الجنابة قبل الفجر ، وأن يحترز عن الحجامة) فهى خلاف الأولى فى الصوم (و) عن (القبلة) كما تقدَّم (و) عن (ذوق الطعام والعلك) بفتح العين مثل اللادن (و) يستحب (أن يقول عند فطره) أى عقبه (اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ، وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن فى رمضان ، وأن يعتكف) فيه (لاسيا فى العشر الأواخر منه) والاعتكاف مستحب فى كل وقت ، ويتأكد فى رمضان .

[فصل] فى شروط وجوب صوم رمضان ، وما يبيح ترك صومه (شرط وجوب صوم رمضان : العقل والبلوغ وإطاقته) أى الصوم ، اقتصر على ذلك ، لأن المقصود من هو مكلف بالصوم حالا أو مالا ، والا فيشترط فى الوجوب حالا أيضا الإسلام والصحة والإقامة فلا يجب على كافر ولا على صبي ومجنون

ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق ، ويباح تركه للمريض إذا وجد به ضرراً شديداً ،
 والمسافر سفرًا طويلاً مباحاً ، ولو أصبح صائماً فرض أفطر ، وإن سافر فلا ، ولو أصبح
 المسافر والمريض صائمين ثم أرادا الفطر جاز ، فلو أقام وشفي حرّم الفطر على الصحيح ،
 وإذا أفطر المسافر والمريض قضاءً ، وكذا الحائض ، والمفطر بلا عذر ، وتارك النية ،
 ويجب قضاء ما فات بالإغماء والردة دون الكفر الأصلي والصبا والمجنون ، وإذا بلغ
 بالنهار صائماً وجب إتمامه بلا قضاء ، ولو بلغ فيه مفطراً أو أفاق أو أسلم فلا قضاء
 في الأصح ، ولا يلزمهم إمساك بقية النهار في الأصح ، ويلزم من تعدى بالفطر أو
 نسي النية ، لأمسافراً أو مريضاً زال عذرهما بقدر الفطر ، ولو زال قبل أن يأكلاً ولم
 ينوياً ليلاً فسكداً في المذهب ، والأظهر أنه يلزم من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه
 من رمضان ، وإمساك بقية اليوم من خواص رمضان ، بخلاف النذر والقضاء .

ومعنى عليه وسكران ، ولاعلى من لا يطيقه حساً أو شراً لكبر أو حيض ، ولاعلى مريض ومسافر
 (ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق) ويضرب عليه لعنن (ويباح تركه للمريض إذا وجد به
 ضرراً شديداً) يبيح التيمم أو يصعب عليه (و) يباح تركه (للمسافر سفرًا طويلاً مباحاً ، ولو
 أصبح صائماً فرض أفطر ، وإن سافر فلا) يفطر ، وهذا في صوم رمضان المؤقت . أما القضاء الذي
 على الفوز فلا يباح له فطره في السفر (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أرادا الفطر جاز)
 ولا يكره للمسافر في هذه الحالة الفطر (فلو أقام) المسافر (وشفي) المريض (حرّم الفطر) عليهما
 (على الصحيح) ومقابل له لا يحرم (وإذا أفطر المسافر والمريض قضاءً ، وكذا الحائض) تقضى
 (والمفطر بلا عذر وتارك النية) عمداً أو سهواً (ويجب قضاء ما فات بالإغماء) لأنه نوع مرض
 (والردة) فيجب قضاء ما فات بسببها إذا عاد للإسلام (دون الكفر الأصلي) فلا يجب قضاء
 ما فات به (والصبا والمجنون) ولو ارتد ثم جن وجب قضاء ما فات به (وإذا بلغ بالنهار صائماً
 وجب إتمامه بلا قضاء ، ولو بلغ فيه) أى النهار (مفطراً أو أفاق) المجنون (أو أسلم) الكافر
 (فلا قضاء) عليهم (في الأصح) ومقابل يلزمهم (ولا يلزمهم) أى الثلاثة المذكورين (إمساك
 بقية النهار) لكن يستحب (في الأصح) ومقابل يلزمهم بناء على وجوب القضاء (ويلزم)
 إمساك بقية النهار (من تعدى بالفطر) ولو بالارتداد (أو نسي النية) من اللين (لأمسافراً
 ومريضاً زال عذرهما بعد الفطر) كأن أكل ، لكن يسر (ولو زال عذرهما قبل أن يأكلاً
 ولم ينوياً ليلاً فسكداً) لا يلزمهما الإمساك . وأما إذا نوى وأصبح صائمين وزال عذرهما فيجب
 عليهما الإمساك (في المذهب) وقيل يلزمهما (والأظهر أنه يلزم) الإمساك (من كل يوم
 الشك) أى الثلاثين من شعبان (ثم ثبت كونه من رمضان) ومقابل الأظهر لا يلزمه ، وإذا ثبت قبل
 الأكل لزمه الإمساك من غير خلاف (وإمساك بقية اليوم من خواص رمضان ، بخلاف النذر والقضاء)

[فصل] مَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ قَبْلَ إِسْكَانِ الْقَضَاءِ فَلَا تَدَارِكُ لَهُ وَلَا إِثْمٌ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلِيَّهُ فِي الْجَدِيدِ بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَّتْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً طَعَامٍ ، وَكَذَا النَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ ، وَالْوَلِيُّ كُلُّ قَرِيبٍ حَتَّى الْمُخْتَارِ ، وَلَوْ صَامَ أَجْنَبِيٌّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ صَحَّ ، لَا مُسْتَقِيلًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ اعْتِكَافٌ لَمْ يُفْعَلْ عَنْهُ وَلَا فِدْيَةٌ ، وَفِي الْأَعْتِكَافِ قَوْلٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الدُّعَى عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِلْكَبِيرِ ، وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالرُّضِيعُ فَإِنْ أَفْطَرَا خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِمَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِهَا فِدْيَةٌ أَوْ عَلَى الْوَلَدِ لَزِمَتْهُمَا الْفِدْيَةُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُلْتَقَى بِالرُّضِيعِ مَنْ أَفْطَرَ لِإِنْقَادِ مُشْرِفٍ عَلَى هَلَاقِهِ ، لَا لِلْمُعْدَى بِفِطْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ جَمَاعٍ ، وَمَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ إِسْكَانِهِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ

فَلَا إِسْكَانَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِيهِمَا .

[فصل] فِي فِدْيَةِ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ (مَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ) بِعَذْرِ كَرُضٍ (فَاتَتْ قَبْلَ إِسْكَانِ الْقَضَاءِ) كَانَ اسْتِمْرَارُ عَذْرِهِ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ عَذْرٌ آخَرُ (فَلَا تَدَارِكُ لَهُ) بِالْفِدْيَةِ أَوْ الْقَضَاءِ (وَلَا إِثْمٌ) عَلَيْهِ . وَأَمَّا مَنْ فَاتَهُ بغير عَذْرِ كَانَ أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا فَيُجِبُ عَلَيْهِ التَّدَارِكُ مَعَ الْإِثْمِ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ الْقَضَاءِ وَيَصُومُ عَنْهُ وَلِيَهُ وَيُخْرِجُ مِنْ تَرَكَّتْهُ (وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ) وَلَمْ يَقْضِ (لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلِيَهُ) أَيْ لَا يَصِحُّ (فِي الْجَدِيدِ ، بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَّتْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً طَعَامٍ) وَفِي الْقَدِيمِ يَصِحُّ صَوْمُهُ وَخُرَاجُهُ الْفِدْيَةَ سِوَاهُ . فَاتَ بِعَذْرِ أَمْ لَا هَذَا إِنْ مَاتَ ، وَأَمَّا الْحَيُّ الَّذِي تَعَذَّرَ صَوْمُهُ فَاتَهُ لَا يَصَامُ عَنْهُ بِإِخْلَافٍ (وَكَذَا النَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ) فِيهِمَا الْقَوْلَانِ (قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ . وَالْوَلِيُّ كُلُّ قَرِيبٍ لَيْتَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثًا) عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَلَوْ صَامَ أَجْنَبِيٌّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ أَيْ الْقَرِيبِ (صَحَّ ، لَا مُسْتَقِيلًا) بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَرِيبِ فَلَا يَصِحُّ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ (وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ اعْتِكَافٌ لَمْ يُفْعَلْ عَنْهُ) ذَلِكَ (وَلَا فِدْيَةٌ ، وَفِي الْأَعْتِكَافِ قَوْلٌ) أَنَّهُ يَعْتَكِفُ عَنْهُ وَلِيَهُ ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ الشَّاذِلِيِّ أَنَّهُ يَطْعَمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِلَيْتِهِ مَدَّةً طَعَامٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الْمَدَّةِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ) فِي رَمَضَانَ أَوْ نَذَرَ نَذْرَهُ (لِلْكَبِيرِ) فَصَارَ يُلْحِقُهُ بِالصَّوْمِ مُشَقَّةً وَكَذَا لِمَارِضٍ لَا يَرْجُو بَرْوَهُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا يَجِبُ (وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالرُّضِيعُ) فَيَجُوزُ لهما الْإِفْطَارُ إِذَا خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ الْوَلَدِ ، وَأَمَّا الْقَضَاءُ وَالْفِدْيَةُ (فَإِنْ أَفْطَرَا خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِمَا) وَلَوْ مَعَ الْوَلَدِ مِنْ حَصُولِ ضَرَرٍ بِالصَّوْمِ (وَجَبَ الْقَضَاءُ بِهَا فِدْيَةٌ ، أَوْ) خَافَا (عَلَى الْوَلَدِ) وَحْدَهُ (لَزِمَتْهُمَا الْفِدْيَةُ) مَعَ الْقَضَاءِ (فِي الْأَظْهَرِ) وَإِنْ كَانَا مُسَافِرَيْنِ أَوْ مَرِيضَيْنِ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا يَتَزَمُّهُمَا ، وَقِيلَ تَجِبُ عَلَى الْمَرَضِ دُونَ الْحَامِلِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالرُّضِيعِ) فِي إِجَابَةِ الْفِدْيَةِ مَعَ الْقَضَاءِ (مَنْ أَفْطَرَ لِإِنْقَادِ حَيَوَانٍ عَجَزَ) (مُشْرِفٍ عَلَى هَلَاقِهِ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَتَزَمُّهُ الْفِدْيَةُ (لَا لِلْمُعْدَى بِفِطْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ جَمَاعٍ) فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ (وَمُقَابِلُهُ يَلْزِمُهُ مَعَ الْقَضَاءِ الْفِدْيَةُ) (وَمَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ امْكَانِهِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ

لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةٌ ، وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الْقَضَاءُ
مَعَ امْكَانِهِ قَامَتْ أَخْرَاجٌ مِنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّانٍ : مَدَّةٌ لِلْفَوَاتِ وَمَدَّةٌ لِلتَّأْخِيرِ ،
وَمَصْرُفُ الْفِدْيَةِ الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ ، وَلَهُ صَرْفٌ أَمْدَادٍ إِلَى شَعْفَرٍ وَاحِدٍ ، وَجِنْسُ الْفِطْرَةِ .

[فصل] تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمٍ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَثِمَ بِهِ سَبَبُ
الصَّوْمِ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى نَاسٍ وَلَا مُفْسِدٍ غَيْرَ رَمَضَانَ ، أَوْ بَغْيِ الْجَمَاعِ ، وَلَا مُسَافِرٍ جَامِعٍ
بِنَيْتِ التَّرْخُصِ ، وَكَذَا بَغْيِهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا عَلَى مَنْ ظَنَّ اللَّيْلَ فَبَانَ نَهَارًا ، وَلَا عَلَى
مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْأَكْلِ نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ بِطُلَانِ صَوْمِهِ ، وَلَا
مَنْ زَنَى نَاسِيًا ، وَلَا مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالزَّنا مُتَرَخِّصًا ، وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الزَّوْجِ عَنْهُ ، وَفِي قَوْلِ
عَنْهُ وَعَنْهَا .

لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةٌ) وَيَأْتِي بِهَذَا التَّأْخِيرُ ، نَحْمُ أَنْ جَهْلَ أَوْ نَسِيَ اتَّقَى الْإِثْمَ لَا الْفِدْيَةَ
(وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ) أَيْ الْمَدَّةُ (بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَتَكَرَّرُ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ
الْقَضَاءُ مَعَ امْكَانِهِ) حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرَ (فَهَاتِ أَخْرَجَ مِنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّانٍ : مَدَّةٌ
لِلْفَوَاتِ وَمَدَّةٌ لِلتَّأْخِيرِ) لِلْقَضَاءِ ، فَإِنَّ صَامَ عَنْهُ وَلِيَهُ وَجِبَتْ فِدْيَةُ التَّأْخِيرِ فَقَطْ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَكْفِي
مَقْرَاحًا (وَمَصْرُفُ الْفِدْيَةِ الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ) دُونَ بَقِيَةِ الْأَصْنَافِ (وَلَهُ صَرْفٌ أَمْدَادٍ إِلَى
شَخْصٍ وَاحِدٍ) وَالْمَدَّةُ الْوَاحِدَةُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ لِاثْنَيْنِ (وَجِنْسُهَا) أَيْ الْفِدْيَةُ (جِنْسُ الْفِطْرَةِ)
وَنَوْعُهَا وَصَفُهَا .

[فصل] فِي مَوْجِبِ كَفَّارَةِ الصَّوْمِ (تَجِبُ الْكَفَّارَةُ) مَعَ التَّعْزِيرِ عَلَى الْمَكَّافِ (بِإِفْسَادِ
صَوْمٍ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَثِمَ بِهِ سَبَبُ الصَّوْمِ) وَلَا شَبِيهَهُ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى غَيْرِ الْبَالِغِ بِالْجَمَاعِ وَلَا عَلَى
مَنْ شَكَّ فِي النَّهَارِ هَلْ نَوَى لَيْلًا أَمْ لَا ثُمَّ جَامَعَ فِي حَالِ الشَّكِّ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ نَوَى فَإِنَّهُ يَبْطُلُ صَوْمُهُ ،
وَلَا كَفَّارَةَ لِلشَّيْءِ (فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى نَاسٍ) إِذَا لَافْسَادَ فِيهِ (وَلَا مُفْسِدٍ غَيْرَ رَمَضَانَ) وَلَوْ قَضَاءُ
لَوْ تَخَرَّجَا (أَوْ بَغْيِ الْجَمَاعِ) كَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ (وَلَا) عَلَى (مُسَافِرٍ جَامِعٍ بِنَيْتِ التَّرْخُصِ) لِأَنَّهُ
لَمْ يَأْتِ بِهِ (وَكَذَا بِغْيِهَا) أَيْ النِّيَّةِ ، وَإِنْ قَلْنَا يَأْتِيهِ لَا كَفَّارَةَ لِلشَّيْءِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ تَلْزِمُهُ
(وَلَا عَلَى مَنْ ظَنَّ اللَّيْلَ فَبَانَ نَهَارًا) جَمَاعِهِ (نَهَارًا) لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ (وَلَا) عَلَى (مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْأَكْلِ
نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ) أَيْ الْأَكْلِ (وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ بِطُلَانِ صَوْمِهِ) بِهَذَا الْجَمَاعِ . أَمَّا إِذَا
عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَفْطَرْ بِهَذَا الْأَكْلِ ثُمَّ جَامَعَ فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ بِهَذَا
الْجَمَاعِ (وَلَا) عَلَى (مَنْ زَنَى نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ سَبَبُ الصَّوْمِ : بَلْ بِالزَّنا (وَلَا) عَلَى
(مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالزَّنا مُتَرَخِّصًا) لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالزَّنا بِالصَّوْمِ (وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الزَّوْجِ عَنْهُ) فَقَطْ دُونَهَا
(وَفِي قَوْلِ عَنْهُ وَعَنْهَا) أَيْ يَلْزِمُهُمَا كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ وَيَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ ، وَقِيلَ يَجِبُ عَلَى كُلِّ كَفَّارَةٍ

وَفِي قَوْلِهَا كَفَّارَةٌ أُخْرَى ، وَتَلَزَمُ مَنْ أَتَتْ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ وَجَامَعَ فِي يَوْمِهِ ، وَمَنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَتَانِ ، وَحُدُوثُ الشَّغْرِ بَعْدَ الْجِمَاعِ لَا يُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ ، وَكَذَا الْمَرْضُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَجِبُ مَقْبَاهُ قَضَاءُ يَوْمِ الْإِفْسَادِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأَطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ، فَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْجَمِيعِ اسْتَقْرَتْ فِي ذِمَّتِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِذَا قَدَّرَ عَلَى خَصْلَةٍ فَعَلَهَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الْعُدُولَ عَنِ الصَّوْمِ إِلَى الْإِطْعَامِ لِشِدَّةِ الْغَلَمَةِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ صَرْفُ كَفَّارَتِهِ إِلَى عِيَالِهِ .

باب صوم التطوع

يُسَنُّ صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ ، وَالْخَمِيسِ ، وَعَرَفَةَ ، وَعَاشُورَاءَ ، وَتَاسِعَاءَ ، وَأَيَّامِ الْبَيْضِ ، وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ ، وَتَتَابُعُهَا أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ ،

تَامَةً وَيَتَحَمَّلُهَا الرُّوجُ (وَفِي قَوْلِهَا كَفَّارَةٌ أُخْرَى) وَلَا يَتَحَمَّلُهَا الرُّوجُ (وَتَلَزَمُ) الْكَفَّارَةُ (مَنْ أَتَتْ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ وَجَامَعَ فِي يَوْمِهِ) لَصَدَقَ الصَّابِقُ عَلَيْهِ (وَمَنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَتَانِ) سِوَاهُ أَكْفَرُ عَنِ الْجِمَاعِ الْأَوَّلِ أَمْ لَا (وَحُدُوثُ الشَّغْرِ بَعْدَ الْجِمَاعِ لَا يَسْقِطُ الْكَفَّارَةَ ، وَكَذَا الْمَرْضُ) أَيْ حَدُوثُهُ لَا يَسْقِطُهَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ حَدُوثُ الْمَرْضِ يَسْقِطُهَا وَحُدُوثُ الْجَنُونِ وَالْمَوْتُ يَسْقِطُهَا (وَيَجِبُ مَعَهَا) أَيْ الْكَفَّارَةُ (قَضَاءُ يَوْمِ الْإِفْسَادِ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَجِبُ ، وَقِيلَ أَنْ كَفَرَ بِالصَّوْمِ لَا يَجِبُ ، وَالْأَوْجِبُ (وَهِيَ) أَيْ الْكَفَّارَةُ (عِتْقُ رَقَبَةٍ) مُؤْمِنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَا (قَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأَطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ، فَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْجَمِيعِ اسْتَقْرَتْ فِي ذِمَّتِهِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمَقَابِلُهُ لَا تَسْقِطُ بَلْ تَسْقُطُ (فَإِذَا قَدَّرَ عَلَى خَصْلَةٍ فَعَلَهَا) فَهِيَ مَرْتَبَةٌ فِي الذِّمَّةِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الْعُدُولَ عَنِ الصَّوْمِ إِلَى الْإِطْعَامِ لِشِدَّةِ الْغَلَمَةِ) وَهِيَ شِدَّةُ الْحَاجَةِ لِلْوَقَاعِ ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ لَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ لَدُنْكَ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ صَرْفُ كَفَّارَتِهِ إِلَى عِيَالِهِ) كَالزَّكَاةِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ هُوَ الْمَكْفَرُ . وَأَمَّا إِذَا كَفَرَ غَيْرُهُ عَنْهُ فَيَجُوزُ صَرْفُهَا لَهُ وَلَهُمْ .

باب صوم التطوع

وَالْتَطَوُّعُ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ بِمَا لَيْسَ بِفَرَضٍ (يُسَنُّ صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ) وَجَمْعُ الْإِثْنَيْنِ الْإِثْنَيْنِ ، وَجَمْعُ الْخَمِيسِ أَجْنَاءُ وَأَخْصَاءُ وَأَخَامِيسُ (وَ) صَوْمُ يَوْمِ (عَرَفَةَ) وَهُوَ تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَيُسَنُّ صَوْمُهُ لغيرِ الْحَاجِ (وَعَاشُورَاءَ) وَهُوَ عَاشِرُ الْحَرَمِ (وَ) صَوْمُ (تَاسِعَاءَ) وَهُوَ تَاسِعُ الْحَرَمِ (وَ) صَوْمُ (أَيَّامِ) اللَّيَالِي (الْبَيْضِ) وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّالِثُ عَشَرَ وَتَالِيَاهُ ، وَيُسَنُّ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، فَإِنْ صَامَ الْأَيَّامَ الْبَيْضَ فَقَدْ أَتَى بِسِتِّينَ (وَ) صَوْمُ (سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ) وَلَوْ لَمْ يَصُمْ رَمَضَانَ لَعَذِرَ (وَتَتَابُعُهَا أَفْضَلُ) هَقَبُ الْعِيدِ ، وَلَوْ صَامَ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا حَصَلَتْ لَهُ السَّنَةُ (وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ) يَوْمِ (الْجُمُعَةِ) بِالصَّوْمِ (وَ) يُكْرَهُ

وإفراد السبت ، وصوم الدهر غير العيد والتشريقي مكروه لمن خاف به ضررا أو قوت حنق ، ومستحب لفيزو ، ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعها ولا قضاء ، ومن تلبس بقضاء حرم عليه قطعه إن كان على الفور ، وهو صوم من تعدى بالفطر ، وكذا إن لم يكن على الفور في الأصح : بأن لم يكن تعدى بالفطر

كتاب الاعتكاف

هو مستحب كل وقت ، وفي العشر الأخير من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر ، وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها ليلة الحادي أو الثالث والعشرين ، وإنما يصح الاعتكاف في المسجد ، والجامع أو في ، والجديد أنه لا يصح اعتكاف امرأة في مسجد بيتها ، وهو المعتزل للمهيا للصلاة ، ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف

(أفراد السبت) أو الأحد بالصوم . وأما جمع واحد منها مع غيره فلا يكره (وصوم الدهر غير يومي (العيد ، و) أيام (التشريق مكروه لمن خاف به ضررا أو قوت حنق) واجب أو مستحب (ومستحب لغيره) وإن كان صوم يوم وافتطار يوم أفضل منه على ما اعتمد به بعضهم (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قسعهما) وكذا بقية النوافل غير الحج والعمرة له قطعها وإن كان يكرهها لغير عذر . وأما ما فيحرم قطعها (ولا قضاء) على من قطع النوافل واجب ، بل مستحب (ومن تلبس بقضاء) لصوم عن واجب (حرم عليه قطعه إن كان على الفور ، وهو صوم من تعدى بالفطر) فيحرم عليه التأخير ولو بعذر السفر (وكذا) يحرم قطع القضاء (إن لم يكن على الفور في الأصح بأن لم يكن تعدى بالفطر) ومقابل الأصح لا يحرم القطع على من ذكر ، ومثل من تعدى بالفطر في فورية القضاء من كان عليه صوم من رمضان ولم يبق من شعبان إلا ما يسعه فوجب عليه الصوم فورا ، وكذا قضاء يوم الشك فانه على الفور على ما اعتمد به المصنف .

كتاب الاعتكاف

هولغة : الملازمة على الشيء خيرا أو شرا ، وشرعا : البث في المسجد من شخص مخصوص بنية (هو مستحب كل وقت ، وفي العشر الأخير من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر) وهي منحصرة في العشر المذكور وتلزم ليلة بعينها ، ولا ينال فضلها إلا بكل إيمان أطلعه الله عليها وقام بوظائفها ، ويسن لمن رآها أن يكتمها (وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها ليلة الحادي) والعشرين (أو الثالث والعشرين) منه . وقال ابن عمر : أنها في جميع الشهر . وقال أبي وابن عباس : أنها ليلة سبع وعشرين (وأما يصح الاعتكاف في المسجد) ويصح في رحبته وسطحه (و) المسجد (الجامع) وهو ما مقام فيه الجمعة (أولى) بالاعتكاف فيه من غيره (والجديد أنه لا يصح اعتكاف امرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل للمهيا للصلاة) والقديم يصح (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف

تَعَيَّنَ ، وَكَذَا مَسْجِدُ الدِّينَةِ وَالْأَقْصَى فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَقُومُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ مَقَامَهُمَا ، وَلَا عَكْسَ ، وَيَقُومُ مَسْجِدُ الدِّينَةِ مَقَامَ الْأَقْصَى ، وَلَا عَكْسَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْأَعْتِكَافِ لُبُّ قَدَرٍ يُسَمَّى عُكُوفًا ، وَقِيلَ يَكْفِي مُرُورٌ بِهَا لُبًّا ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ مَكْتُ نَحْوِ يَوْمٍ ، وَيَبْطُلُ بِالْجَمَاعِ ، وَأُظْهِرُ الْأَقْوَالُ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بِشَهْوَةٍ كَلَمَسَ وَقَبْلَةً تُبْطِلُهُ إِنْ أُنْزَلَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ جَامِعَ نَاسِيًا فَكَجَمَاعِ الصَّائِمِ ، وَلَا يَضُرُّ التَّطْيِبُ وَالتَّزْيِينُ وَالْفِطْرُ ، بَلْ يَصِحُّ اعْتِكَافُ اللَّيْلِ وَحْدَهُ ، وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ هُوَ فِيهِ صَائِمٌ لَزِمَهُ ، وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَمْتَكِفَ صَائِمًا أَوْ يَصُومَ مَعْتَكِفًا لَزِمَاهُ ، وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ جَمْعِهِمَا ، وَيُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْأَعْتِكَافِ ، وَيَنْوِي فِي الْمَنْذُورِ الْفَرْضِيَّةَ . وَإِذَا أَطْلَقَ كَفَّتُهُ ، وَإِنْ طَالَ مَكْتُهُ ، لَكِنْ لَوْ خَرَجَ وَعَادَ احتَاجَ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَلَوْ نَوَى مُدَّةً فَخَرَجَ فِيهَا وَعَادَ ، فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ ،

تعيين (والمراد بالمسجد الحرام الذي يتعين في النذر ويتعلق به زيادة الفضيلة السكينة والمسجد الذي يطاق فيه حولها ، وقيل جميع الحرم (وكذا مسجد المدينة والأقصى) إذا عينهما الناذر في النذرة تعيينا (في الأظهر) ومقابلها لا يتعينان (ويقوم المسجد الحرام مقامهما ، ولا عكس) أي لا يقومان مقام المسجد الحرام ، لأنه أفضل منهما (ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ولا عكس) إذ هو أفضل (والأصح أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكُوفًا أي إقامة بأن يكون زمنها فوق زمن الطمأنينة في الصلاة ، ولا يشترط السكون ، بل يكفي التردد ، ومقابل الأصح قوله (وقيل يكفي مرور بلابث ، وقيل يشترط مكث نحو يوم . ويبطل بالجماع) من عالم ذا كر سواء جامع في المسجد أم خارجه عند قضاء حاجته (وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة) فيما دون الفرج (كلمس وقبلة تبطله) أي الاعتكاف (أن أنزل ، والافلا) تبطله ، ومقابل الأظهر تبطله مطلقا (ولو جامع ناسيا فكجماع الصائم) فلا يضر (ولا يضر التطيب والتزين) وغير ذلك من دواعي الجماع ولا تكرره له الصنائع في المسجد ما لم يكثر منها (و) لا يضره (الفطر ، بل يصح اعتكاف الليل وحده) واعتكاف العيد والشريق (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه (ولو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا لزمه) أي الاعتكاف والصوم (والأصح وجوب جمعهما) ومقابل الأصح لا يجب جمعهما (ويشترط) على جهة الركنية (نية الاعتكاف) في ابتدائه (وينوي في) الاعتكاف (المنذور الفرضية ، وإذا أطلق) ولم يعين مدة (كفته) هذه النية (وإن طال مكثه ، لكن لو خرج وعاد احتاج إلى الاستئناف) لنية الاعتكاف أن لم يعزم عند خروجه على العود للاعتكاف ، فان عزم كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية (ولو نوى مدة) أي اعتكاف مدة كيوم (نفرج فيها) من المسجد (وعاد) إليه (فان خرج لغير قضاء الحاجة) من البول والغائط (لزمه الاستئناف) لنية أن أراد الاعتكاف ولولم يطل الزمن

أَوْ لَهَا فَلَا ، وَقِيلَ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ خُرُوجِهِ اسْتَأْنَفَ ، وَقِيلَ لَا يَسْتَأْنَفُ مُطْلَقًا ، وَلَوْ نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً فَخَرَجَ لِعَذْرِ لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ لَمْ يَجِبِ اسْتِثْنَاءُ النِّيةِ ، وَقِيلَ إِنْ خَرَجَ لَغَيْرِ حَاجَةٍ وَغَسَلَ الْجَنَابَةَ وَجَبَ . وَشَرَطُ الْمُعْتَكِفِ : الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالنِّقَاحُ عَنِ الْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُعْتَكِفُ أَوْ سَكِرَ بَطُلٌ ، وَالْمَذْهَبُ بِطُلَانِ مَا مَضَى مِنْ اعْتِكَافَيْهِمَا التَّتَابُعَ ، وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ أَوْ إِغْمَاءٌ لَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى إِنْ لَمْ يُخْرَجْ ، وَيُحْسَبُ زَمَنُ الْإِغْمَاءِ مِنَ الْإِعْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ ، أَوْ الْحَيْضُ وَجَبَ الْخُرُوجُ ، وَكَذَا الْجَنَابَةُ إِذَا تَعَذَّرَ الْغُسْلُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَوْ أُمِكنَ جَازَ الْخُرُوجُ ، وَلَا يَلْزَمُ ، وَلَا يُحْسَبُ زَمَنُ الْحَيْضِ وَلَا الْجَنَابَةِ . [فصل ١] إِذَا نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً لَزِمَهُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّتَابُعُ بِلاَ شَرْطٍ ، وَأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ يَوْمًا لَمْ يَجْزُ تَفْرِيقُ سَاعَاتِهِ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ :

ومثل ذلك ما إذا نوى نذر مدة غير معينة ولم يشترط متابعتها ثم دخل المسجد ونوى الاعتكاف بقصد وفاء نذره ، ثم خرج فيفصل في خروجه هذا التفصيل ، فيقال ان خرج لغیر قضاء الحاجة لزمه الاستئناف (أو خرج لها فلا) يلزمه الاستئناف وان طال زمن الحاجة (وقيل ان طالت مدة خروجه استأنف) النية (وقيل لا يستأنف مطلقا) طالت المدة أول تطل (ولو نذر مدة متتابعة) كان نذر أياما معينة وشرط فيها التتابع (فخرج لعذر لا يقطع التتابع) من الأعذار الآتية كحيض وعاد (لم يجب استئناف النية) عند العود ، وتجب المبادرة بالعود عند زوال العذر ، والا تعذر البناء (وقيل ان خرج لغیر حاجة وغسل الجنابة) وكذا مما لاغنى له عنه ، ويستحى من فعله بالمسجد كالأكل (وجب) استئناف النية (وشرط المعتكف : الاسلام) فلا يصح من كافر (والعقل) فلا يصح من مجنون وصبي لا يعقل (والنقاء عن الحيض والجنابة) فلا يصح من الحائض والجنب (ولو ارتد المعتكف أو سكر) متعديا (بطل) اعتكافه (والمذهب بطلان ما مضى من اعتكافيهما المتتابع) وفساد البناء عليه فلا بد من استئنافه ، وقيل لا يبطل (ولو طرأ جنون أو إغماء لم يبطل ما مضى) من الاعتكاف المتتابع (ان لم يخرج) من المسجد ، وكذا ان أخرج لمشقة ضبطه فيه (ويحسب زمن الاغماء من الاعتكاف) المتتابع (دون) زمن (الجنون) فلا يحسب منه (أو) طرأ (الحيض) أو النفاس (وجب) عليها (الخروج) من المسجد (وكذا الجنابة) فبطل المفطرة ، أما هي فتقطع التتابع فيجب لها الخروج (إذا تعذر الغسل في المسجد فلو أمكن) الغسل فيه (جاز الخروج ولا يلزم ، ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة) من الاعتكاف وان كانا لا يقطعان التتابع .

[فصل ٢] في حكم الاعتكاف المنذور (إذا نذر مدة متتابعة لزمه) التتابع ان صرح به (والصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط) فلو نذر أن يعتكف أسبوعا جاز أن يعتكفه متفرقا ، ومقابل الصحيح يجب (و) الصحيح (أنه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعاته) ومقابل يجوزه وحمل الخلاف إذا لم يعين اليوم ، فان عينه لم يجز التفريق قطعا (و) الصحيح (أنه لو عين

مدة كاسبوع وتعرض للتتابع وفاته لزومه التتابع في القضاء ، وإن لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء ، وإذا ذكر التتابع وشرط الخروج لعارض صح الشرط في الأظهر ، والزمان المصروف إليه لا يجب تداركه إن عين المدة كهذا الشهر ، وإلا فيجب ، وينقطع التتابع بالخروج بلا عذر ، ولا يضر إخراج بعض الأعضاء ولا الخروج لقضاء الحاجة ، ولا يجب فعلها في غير داره ، ولا يضر بعدها إلا أن يفحش ، فيضر في الأصح ، ولو علا حرم يضاً في طريقه لم يضر ما لم يطل وقوفه أو يعدل عن طريقه ، ولا ينقطع التتابع بمرض يجوز إلى الخروج ، ولا يحض إن طالت مدة الاعتساف ، فإن كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الأظهر ، ولا بالخروج ناسياً على المذهب ، ولا بخروج المؤذن الراتب إلى منارة منفصلة عن المسجد للأذان في الأصح ، ويجب قضاءه أو فاته الخروج بالأعذار إلا وقت قضاء الحاجة .

مدة كاسبوع) عينه (وتعرض للتتابع وفاته لزومه التتابع في القضاء) ومقابل الصحيح لا يلزمه (وان لم يتعرض له) أي التتابع (لم يلزمه في القضاء) جزأ (واذا ذكر التتابع) في نذره (وشرط الخروج لعارض) مباح (صح الشرط في الأظهر) فان شرط الخروج لأمر مخصوص كقيادة المرضى خروج له دون غيره ، وان شرط الخروج لكل شغل يعرض له خروج لكل مهم ديني، كالجمعة والجماعة أو دينوي كلقاء السلطان ، ومقابل الأظهر يلغو الشرط ، ولو شرط الخروج لعارض محرم كسرقة فسد نذره (والزمان المصروف إليه) أي العارض المذكور (لا يجب تداركه ان عين المدة كهذا الشهر ، والا) بأن لم يبين مدة كشهر (فيجب) تداركه هذا الزمان (وينقطع التتابع بالخروج بلا عذر) وان قل زمنه (ولا يضر إخراج بعض الأعضاء) كراسه (ولا الخروج لقضاء الحاجة) ويجوز أن يتوضأ عقب قضاها خارج المسجد (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاية المسجد (ولا يضر بعدها) أي داره (إلا أن يفحش) بأن يذهب أكثر الوقت في التردد إليها (فيضر في الأصح) ومقابل لا يضر الفحش (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو يعدل عن طريقه) فان طال الوقوف أو عدل عن الطريق ضرر (ولا ينقطع التتابع بمرض يجوز إلى الخروج) بأن يشق معه المقام في المسجد لحاجة فرش وخادم أو يخاف على المسجد منه التلويث (ولا) ينقطع التتابع (يحض ان طالت مدة الاعتساف) بأن كانت لا تخلو عنه غالباً (فان كانت) المدة (بحيث تخلو عنه) أي الحيض (انقطع) التتابع (في الأظهر) ومقابل لا ينقطع (ولا) ينقطع التتابع (بخروج) من المسجد (ناسياً على المذهب) كما لا يبطل الصوم بالأكل ناسياً ، وقيل ينقطع (ولا) ينقطع التتابع (بخروج المؤذن الراتب إلى منارة) أي مأذنة (منفصلة عن المسجد) قريبة منه (للأذان في الأصح) ومقابل ينقطع مطلقاً ، وقيل يجوز للراتب وغيره (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد (بالأعذار) السابقة التي لا تنقطع التتابع (إلا وقت قضاء الحاجة) ونحوها مما يطلب له الخروج ولم يطل زمنه

كتاب الحج

هو فرض ، وكذا العمرة في الأظهر ، وشرط صحته : الإسلام فلاولي أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز ، والمجنون ، وإنما تصح مباشرة من المسلم المميز ، وإنما يقع عن حجة الإسلام بالمباشرة إذا باشره المكلف الحر ، فيجزي حج الفقير دون الصبي والعبد ، وشرط وجوبه : الإسلام والتكليف والحرية والاستطاعة ، وهي ثلثة : أحدهما : استطاعة مباشرة ، ولها شروط : أحدها : وجود الزاد وأوعيته ومؤنة ذهابه وإيابه ، وقيل إن لم يكن له يبلده أهل وعشيرة لم تشرط نفقة الإياب ،

كعسل جنانة وأذان راتب فلا يجب قضاؤها .

كتاب الحج

هو بمنع أوله وكسره لغة : القصد الى من يعظم ، وشرعا : قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه (هو فرض) أى مفروض ، وهو من أركان الدين يكفر جاحده ، ولا يجب في العمر إلا مرة (وكذا العمرة) فرض (في الأظهر) ومقابلته أنها سنة ، وهي لغة الزيارة ، وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه ولا يغني عنها الحج وإن اشتمل على أركانها (وشرط صحته) أى ما ذكر من الحج والعمرة (الإسلام) فلا يصح من كافر أصلي أو مرتد ، ولا يشترط التكليف (فلاولي) ولو وصيا أو قبا (أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز) وكذا عن المميز ، وإنما غسر المميز ليس لأحرامه طريق إلا إحرام الولي عنه . وأما المميز فيجوز للولي أن يحرم عنه وأن يأذن له في الأحرام (و) أن يحرم عن (المجنون) ويلزم الولي فعل ما لا يتأتى منهما مستصعبا لهما فيطوف بهما ويسى بهما ويلزم أن يكونا في الطواف متوضئين (وإنما تصح مباشرته من المسلم المميز) ولو صعبا ورقبا (وإنما يقع عن حجة الإسلام) وعمرته (بالمباشرة إذا باشره المكلف) أى البالغ العاقل (الحر) مباشرة الصبي والرقيق وإن كانت صحيحة ، لكن لا تجزئ عن حجة الإسلام (فيجزي حج الفقير) المكلف الحر (دون) حج (الصبي والعبد) إذا اكتملا بعده ، فإن اكتملا قبل الوقوف أو في أثناءه أجزأهما ، ويعيدان السعى إن سبق سعيهما (وشرط وجوبه) أى ما ذكر من الحج والعمرة (الإسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) فلا يجب على الكافر نعم المرتد إذا استطاع في حال ردته استقراره في ذمته ، ولا غير مكلف ، ولا على من فيه رق ، ولا على غير المستطيع (وهي) أى الاستطاعة (نوعان : أحدهما استطاعة مباشرة) بنفسه (ولها شروط : أحدها وجود الزاد وأوعيته ومؤنة) أى كلفة (ذهابه) لمسكة (وإيابه) أى رجوعه منها إلى بلده وإن لم يكن له فيها أهل (وقيل إن لم يكن له يبلده أهل وعشيرة لم تشرط نفقة الإياب)

فَلَوْ كَانَ يَكْتَسِبُ كُلُّ يَوْمٍ مَا فِي بَرَادِهِ وَسَفَرُهُ طَوِيلٌ لَمْ يَكْتَفِ الْحَجُّ ، وَإِنْ قَصُرَ
وَهُوَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةً أَيَّامٍ كُفِّ . الثَّانِي وَجُودُ الرَّاحِلَةِ لِمَنْ يَفْتَنُ وَيَبْنِي مَكَّةَ
مَرَّحَلَتَانِ ، فَإِنْ لَحِقَهُ بِالرَّاحِلَةِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ اشْتَرَطَ وَجُودُ عَمَلٍ ، وَاشْتَرَطَ شَرِيكَ
يَجْلِسُ فِي الشَّقِّ الْآخَرَ ، وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا دُونَ مَرَّحَلَتَيْنِ ، وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى الشَّيْءِ يَلْزُمُهُ
الْحَجُّ ، فَإِنْ ضَعَفَ فَكَالْبُعِيدِ ، وَيَشْتَرَطُ كَوْنُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فَاضِلَيْنِ عَنْ دَيْنِهِ وَمُؤْنَةٍ
مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ مَدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَنْ مَسْكَنِهِ
وَعَبْدٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لخدمته ، وَأَنَّهُ يَلْزُمُهُ صَرْفُ مَالِ تِجَارَتِهِ إِلَيْهِمَا ، الثَّالِثُ أَمْنُ
الطَّرِيقِ فَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ سَبْعًا أَوْ عَدُوًّا أَوْ رَعْدًا وَلَا طَرِيقَ سِوَاهُ لَمْ يَجِبْ
الْحَجُّ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ رُكُوبِ الْبَحْرِ إِنْ غَلَبَتْ :

والواو في العشرة بمعنى أوفيتني أحدهما (فلو كان يكتسب كل يوم) في سفره (ما في براده) المراد به
جميع مؤنه (وسفره طويل) مرحلتان فأكثر (لم يكف الحجاج) ولو كان يكسب في يوم كفاية
أيام (وان قصر) السفر (وهو يكتسب في يوم كفاية أيام كلف) الحج بخلاف ما إذا كان يكسب
في كل يوم ما في به (الثاني) من شروط الاستطاعة (وجود الراحلة) بشراء أو استئجار (لمن
بينه وبين مكة مرحلتان) ولو قدر على المشي ، والراحلة هي الناقة التي تصلح لأن ترحل ، ومراهم
كل ما يركب من الابل (فإن لحقه بالراحلة مشقة شديدة) بحيث يفتش منها المرض (اشتراط
وجود عمل) وهو الخشعة التي يركب فيها (واشتراط) مع الحمل (شريك يجلس في الشق
الآخر) تليق بحالته به ، فإن لم يجده لم يلزمه النكاح (ومن بينه وبينها) أي مكة (دون
مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج ، فإن ضعف فكالبعيد ، ويشترط كون الزاد والراحلة
فاضلين عن دينه) الحال والمؤنل (و) فاضلين أيضا عن (مؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه)
والمؤنة تشمل النفقة والكسوة والخدمة والسكنى وكل ما يلزم (والأصح اشتراط كونه) أي
ما ذكر (فاضلا عن مسكنه وعبد يحتاج إليه لخدمته) لمنصب أو كبر ، وكذا عن كتب علم ،
والحاجة للنكاح لا تمنع الوجوب فمن معه قد يمكنه أن يحج منه ولكن يحتاجه للزواج عذ مستطاعا
وطول بالحج ، وإن كان الأفضل صرفه في الزواج لخاف العنت ، ومقابل الأصح لا يشترط أن
يكون ذلك فاضلا عن كل ما ذكر (و) الأصح (أنه يلزمه صرف مال تجارته إليهما) أي الزاد
والراحلة كما يلزم من له مستغلات يحصل منها نفقته أن يبيعها ويصرفها في الحج ، ومقابل الأصح
لا يلزمه ما ذكر (الثالث) من شروط الاستطاعة (أمن الطريق) ولو ظنا (فلو خاف) في
طريقه (على نفسه أو ماله) ولو يسيرا ، والمراد بالمال ما كان للنفقة والمؤن . أما إذا كان مال
تجارة وكان الخوف لأجله فليس بعذر ، فإذا خاف (سبعا أو عدوا أو رسديا) وهو من برقت من
بحر ليأخذ منه مالا كالكاسين (ولا طريق) للحج (سواء) أي سوى الطريق المخوف (لم يجب
الحج) عليه (والأظهر وجوب ركوب البحر) لمن لا طريق له غيره ولو امرأة (ان غلبت

السَّلامَةُ ، وَأَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَجْرَةُ الْبَدْرِقَةِ ، وَيُسْتَرْطُ وَجُودُ الْمَاءِ وَالزَّادُ فِي الْمَوَاضِعِ الْمُتَعَادِ
 حَمْلُهُ مِنْهَا بِشَمَنِ الْمَثَلِ ، وَهُوَ الْقَدَرُ اللَّائِقُ بِهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَعَلَفَ الدَّابَّةُ فِي
 كُلِّ مَرَحَلَةٍ ، وَفِي الْمَرَأَةِ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا زَوْجٌ ، أَوْ مُحْرَمٌ أَوْ نِسْوَةٌ تَقَاتُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ
 لَا يُسْتَرْطُ وَجُودُ مُحْرَمٍ لِأَحَدَاهُنَّ ، وَأَنَّهُ يُلْزَمُهَا أَجْرَةُ الْمُحْرَمِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِهَا ،
 الرَّابِعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِلا مَسْقَةٍ شَدِيدَةٍ ، وَكَأَنَّ الْأَعْمَى الْحُجَّ إِنْ وَجَدَ قَائِدًا ،
 وَهُوَ كَالْمُحْرَمِ فِي حَقِّ الْمَرَأَةِ ، وَالْمُحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفِهِ كَفِيرِهِ لَكِنْ لَا يَدْفَعُ الْمَالَ إِلَيْهِ ،
 بَلْ يَخْرُجُ مَعَهُ الْوَلِيُّ أَوْ يَنْصِبُ شَخْصًا لَهُ : النَّوْعُ الثَّانِي اسْتَطَاعَةُ تَحْصِيلِهِ بِغَيْرِهِ ، فَمَنْ
 مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ حَجٌّ وَجَبَ الْأُجْحَاجُ عَنْهُ مِنْ تَرْكِتِهِ ، وَالْمَعْصُوبُ الْعَاجِزُ عَنِ الْحُجِّ بِنَفْسِهِ إِنْ
 وَجَدَ أَجْرَةً مَنْ يَحْجُّ عَنْهُ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ لَزَمَهُ ،

السلامة) في ركوبه ، فإن غلب الهلاك أو استوى الأمران لم يجب ، ومقابل الأظهر لا يجب مطلقا
 وقيل يجب مطلقا ، وقيل يجب على الرجل دون المرأة (و) الأظهر (أنه يلزمه أجره البذرقة)
 وهي بفتح الباء وسكون الذال : الخفارة : يعني إذا وجد من يخفّره ويأخذ منه أجره المثل ويأمن
 معه وجب عليه استئجاره ويكون من أهب الطريق ، ومقابل الأظهر لا يلزمه ذلك (ويشترط
 وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها ثمن المثل) فإن لم يوجد أو أحدهما أو وجدا بأكثر
 من ثمن المثل لم يلزمه النسك (وهو) أي ثمن المثل (القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان)
 وإن غلبت الأسعار ، ويجب حمل الزاد والماء على حسب الاعتبار (و) وجود (علف الدابة في كل
 مرحلة) ولا يكاف حمل ما يكفيها جميع الطريق ، ولكن على حسب الاعتبار مثل الماء والزاد
 (و) يشترط (في المرأة أن يخرج معها زوج أو محرم) لها (أو نسوة تقات) واكتفى بعضهم
 بامراتين ، وهذا شرط للوجوب . وأما جواز السفر لأداء حجة الاسلام فالشرط أمنها ولو وحدها
 وأما حج التطوع ، وكذلك غيره من الأسفار فلا بد فيه من وجود محرم أو زوج (والأصح أنه لا يشترط
 وجود محرم لأحدهن) أي النسوة ، ومقابله يشترط (و) الأصح (أنه يلزمها أجره المحرم إذا
 لم يخرج إلا بها) إذا كانت أجره للمثل ، ولا يجوز لها الخروج ولو للفرص إلا بإذن الزوج (الرابع)
 من شروط الاستطاعة (أن يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة) فمن لم يثبت لكبر أو غيره
 انتفت عنه استطاعة المباشرة (وعلى الأعشى الحج إن وجد قائدا وهو كالمحرم في حق المرأة) فيأتي
 فيه ما مرّ (والمحجور عليه بسفه كغيره) فيجب عليه النسك (لكن لا يدفع المال إليه بل
 يخرج معه الولي أو ينصب شخصاً له) فقة ينوب عن الولي ، وأجونه كأجرة من يخرج مع المرأة
 (النوع الثاني : استطاعة تحصيله) أي الحج (بغيره فمن مات وفي ذمته حج) بأن تمكن من
 فعله بعد الاستطاعة ومات ولم يفعل (وجب الإحجاج عنه من تركته) فإن لم يخلف تركه لم يجب
 على أحد أن يحج عنه (والمعصوب) وهو (العاجز عن الحج بنفسه) لكبر أو زمانه مثلا
 (إن وجد أجره من يحج عنه بأجرة المثل لزمه) الحج بها ولو لم يجد إلا أجرة من يثني لزمه

وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهَا فَاضِلَةً عَنِ الْحَاجَاتِ لِلذِّكْرِ كُودَةٍ فِيمَنْ حَجَّ بِنَفْسِهِ ، لَكِنْ لَا يُسْتَرْطُ نَفَقَةُ الْعِيَالِ ذَهَابًا وَإِيَابًا ، وَلَوْ بَذَلَ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنَبِيُّ مَالًا لِلْأَجْرَةِ لَمْ يَجِبْ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَذَلَ الْوَلَدُ الطَّاعَةَ وَجِبَ قَبُولُهُ ، وَكَذَا الْأَجْنَبِيُّ فِي الْأَصَحِّ .

باب المواقيت

وَقْتُ إِحْرَامِ الْحَجِّ : شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيْلٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَفِي لَيْلَةِ النَّحْرِ وَجْهٌ : فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ انْعَقَدَ حُمْرَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَجَمِيعُ السَّنَةِ وَقْتُ لِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، وَالْمِيقَاتُ الْمَكَانِيُّ لِلْحَجِّ فِي حَقِّ مَنْ يَمْكُةَ نَفْسُ مَكَّةَ ، وَقِيلَ كُلُّ الْحَرَمِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَمِيقَاتُ التَّوَجُّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ ، وَمِنْ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ ، وَمِنْ تِهَامَةِ الْيَمَنِ يَسْلَمُ ، وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ قَرْنٌ ، وَمِنْ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِزْقٍ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ أَوَّلِ الْمِيقَاتِ ،

استبحاره (ويشترط كونها) أي الأجرة (فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط) أن تكون فاضلة عن (نفقة العيال ذهابا وإيابا) إذ هو لم يفارقهم (ولو بذل ولده أو أجنبي مالا للأجرة لم يجب قبوله في الأصح) لأنه ، ومقابل الأصح يجب (ولو بذل الولد الطاعة) بأن يحج بنفسه (وجب قبوله) بالاذن له في ذلك (وكذا الأجنبي) لو بذل الطاعة (في الأصح) ومقابله لا يجب في الأجنبي ، وسائر الأقارب في بذل الطاعة كالأجنبي ، وحل اللزوم إذا وثق بهم ولم يكن عليهم حج ولو نذراء وكانوا ممن يصح منهم فرض حجة الاسلام ، ولم يكونوا معصوين .

باب المواقيت

جمع مِيقَاتٍ ، والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها (وقت إحرام الحج شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيْلٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَفِي لَيْلَةِ النَّحْرِ) وهي العاشرة (وجه) أنها ليست من وقته (فلو أحرم به) أي الحج (في غير وقته انْعَقَدَ حُمْرَةٌ) تجزئ عن عمرة الاسلام (على الصحيح) ومقابله لا ينْعَقِدُ بل يتحلل بعمل عمرة ولا تجزئ عن عمرة الاسلام (وجميع السنة وقت لإحرام العمرة) وقد يمنع الإحرام بها في أوقات : منها ما إذا كان محرما بعمرة أو بحج (والمِيقَاتُ الْمَكَانِيُّ لِلْحَجِّ فِي حَقِّ مَنْ يَمْكُةَ) من أهلها وغيرهم (نفس مكة ، وقيل كل الحرم) فلو أحرم بالحج بعد مفارقة بنيان مكة ولم يرجع إلا بعد الوقوف كان مسببا على الأول دون الثاني (وأما غيره) وهو من لم يكن يَمْكُةَ (فَمِيقَاتُ التَّوَجُّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ) وهو مكان على نحو عشر مراحل من مكة (و) التَّوَجُّهِ (من الشام ومصر والمغرب والجحفة) وهي قرية على نحو ثلاث مراحل من مكة (و) من (تهامة اليمن يَسْلَمُ) وهو موضع على مرحلتين من مكة (ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قَرْنٌ) بسكون الراء ، وهو جبل على مرحلتين من مكة (ومن المشرق) العراق وغيره (ذَاتُ عِزْقٍ) وهي قرية على مرحلتين من مكة (والأفضل أن يحرم من أول المِيقَاتِ) وهو الطرف الأبعد

وَيَجُوزُ مِنْ آخِرِهِ ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَا يَنْتَهِي إِلَى مِيقَاتٍ فَإِنْ حَادَى مِيقَاتَ أَحْرَمَ مِنْ مُحَازَاتِهِ أَوْ مِيقَاتَيْنِ فَلَا صَحَّ أَنْهُ يُحْرَمُ مِنْ مُحَازَاتِهِ أَبَدِيًّا ، وَإِنْ لَمْ يُحَازِدْ أَحْرَمَ عَلَى مَرِّ حَلَّتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ ، وَمَنْ مَسَّكَهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمِيقَاتِ فَمِيقَاتُهُ مَسَّكَهُ ، وَمَنْ بَلَغَ مِيقَاتًا عِزَّ مُرِيدٍ نُسْكَأَ ثُمَّ أَرَادَهُ فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ، وَإِنْ بَلَغَهُ مُرِيدًا لَمْ تَحْزَمْ بِمُحَازَاتِهِ بِضَرْبِ إِحْرَامٍ ، فَإِنْ قَعَلَ لَزِمَهُ الْعَوْدُ لِيُحْرِمَ مِنْهُ إِلَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ ، أَوْ كَانَ الطَّرِيقُ خَوْفًا ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ لَزِمَهُ دَمٌ ، وَإِنْ أَحْرَمَ ثُمَّ عَادَ فَلَا صَحَّ أَنْهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ تَلْبَسِهِ بِنُسْكَ سَقَطَ الدَّمُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِهِ ، وَفِي قَوْلِ مِنَ الْمِيقَاتِ . قُلْتُ : لِلْمِيقَاتِ أَظْهَرُ ، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمِيقَاتُ الْعُمْرَةِ لَنْ هُوَ خَارِجُ الْحَرَمِ . مِيقَاتُ الْحَجِّ ، وَمَنْ بِالْحَرَمِ يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى أَدْنَى الْجِلِّ وَلَوْ بِحِطْوَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَأَتَى بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ أَجَزَ أَنْهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَلَوْ خَرَجَ إِلَى الْجِلِّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ سَقَطَ الدَّمُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَأَفْضَلُ بِقَاعٍ ،

من مكة (ويجوز من آخره) وهو الطرف القريب من مكة (ومن سلك طريقا لا ينتهي إلى ميقات) من تلك المواقيت (فان حاذى) أى سامت (ميقاتا) منها بمنة أو يسرة (أحرم من محاذاته ، أو) حاذى (ميقاتين) وكان طريقه بينهما (فالأصح أنه يحرم من محاذاة أبعدهما) من مكة وهو الذى يحاذيه قبل محاذاة الآخر . أما لو حاذاهما معا فانه يحرم من موضع المحاذاة (وان لم يحاذ) ميقاتا (أحرم على مرحلتين من مكة ، ومن مسكنه بين مكة والميقات فميقاته مسكنه) فلا يجاوزه حتى يحرم (ومن بلغ ميقاتا غير مریدا نسكا ثم أراد) بعد محاوزته (فميقاته موضعه) ولا يكاف العود إلى الميقات (وان بلغه) أى وصل إليه (مریدا) نسكا (لم تجز محاوزته بعد إحرام ، فان فعل) بأن جاوزه (لزمه العود ليحرم منه) أو من مثل مسافته من ميقات آخر والواجب هو العود لا تأخير الاحرام فله أن يحرم ثم يعود (الا إذا ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفا) فلا يلزمه العود بل يزيق دما (فان لم يعد) لعذر أو غيره (لزمه دم) وشرط لرويه أن يحرم بعمره مطلقا أو بحج في تلك السنة ، فلو جاوز مریدا للنسك ثم مات ولم يحرم بشئ لادم عليه (وان أحرم) بعد محاوزته الميقات (ثم عاد فالأصح أنه ان عاد قبل تلبسه بنسك سقط الدم) أى تبين أنه لم يجب (والا) بأن عاد بعد تلبسه ولو بطواف قدوم (فلا) يسقط (والأفضل) لمن فوق الميقات (أن يحرم من دويرة أهله ، وفي قول) الأفضل الاحرام (من الميقات . قلت : الميقات) أى الاحرام منه (أظهر ، وهو الموافق للأحاديث الصحيحة ، والله أعلم ، وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم ميقات الخرج ، ومن بالحرم) مكى أو غيره (يلزمه الخروج إلى أدنى الحل ولو بخطوة) من أى جهة (فان لم يخرج) وأتى بأفعال العمرة (يعد احرامه بها فى الحرم) أجزأته (عن عمرته الواجبة) فى الأظهر (ومقابله لا تجزئه) (و) لكن (عليه دم ، فلو خرج إلى الحل بعد احرامه سقط الدم على المذهب) والمراد من السقوط عدم الوجوب (وأفضل بقاع)

الحِلُّ الجِعْرَانَةُ ، ثُمَّ التَّعْمِيمُ ثُمَّ الْحُدُوثِيَّةُ .

باب الاحرام

يُنْقَدُ مَعْنَاً بِأَنْ يَنْوِيَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا ، وَمُطْلَقًا بِأَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى نَفْسِ
الْإِحْرَامِ ، وَالتَّعْيِينَ أَفْضَلُ ، وَفِي قَوْلِ الْإِطْلَاقِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ صَرَفَهُ
بِالنِّيَّةِ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ النَّسَكَيْنِ أَوْ إِلَيْهِمَا ثُمَّ اسْتَقْلَّ بِالْأَعْمَالِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ
فَالْأَصَحُّ انْقِطَاعُهُ عُمْرَةً فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى الْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ ، وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ كإِحْرَامِ زَيْدٍ ،
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ مُحْرِمًا انْقَدَ إِحْرَامُهُ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ إِنْ عَلِمَ عَدَمَ إِحْرَامِ زَيْدٍ لَمْ يَنْقَدِ ،
وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مُحْرِمًا انْقَدَ إِحْرَامُهُ كإِحْرَامِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ إِحْرَامِهِ بِمَوْتِهِ جَعَلَ نَفْسَهُ
قَارِيَةً وَعَمِلَ أَعْمَالَ النَّسَكَيْنِ .

[فصل] المَحْرُمُ يَنْوِي وَيُكَلِّمُ ، فَإِنْ لَبَّى بِلَا نِيَّةٍ لَمْ يَنْقَدِ إِحْرَامُهُ ، وَإِنْ نَوَى
وَلَمْ يَلْبَسْ انْقَدَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيُسْنُ الْفُسْلُ لِلْإِحْرَامِ .

الحِلُّ () للمعتمر (الجعرانة) بينها وبين مكة ستة فراسخ (ثم التعميم) بينه وبين مكة فرسخ
(ثم الحديبية) بينها وبين مكة ستة فراسخ .

باب الاحرام

وهو الدخول في النسك والتلبس به ، ويطلق على النية التي يدخل بها فيه . (ينقذ) الاحرام
(معينا : بأن ينوي حجا أو عمرة أو كليهما ، و) ينقذ (مطلقا بأن لا يزيد على نفس الاحرام)
بأن ينوي الدخول في النسك (والتعيين أفضل ، وفي قول الإطلاق) أفضل (فان أحرم)
أحرما (مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنية الى ما شاء من النسكين أو اليهما) معا (ثم اشتغل
بالأعمال ، وان أطلق في غير أشهره فالأصح انقاعه عمرة فلا يصرفه الى الحج في أشهره) ومقابل
الأصح ينقذ مبهما فله صرفه الى عمرة ، وبعد دخول أشهر الحج الى النسكين أو أحدهما (وله
أن يحرم كإحرام زيد) كأن يقول أحرمت كإحرامه (فان لم يكن زيدا محروما انقذ إحرامه مطلقا
وقيل ان علم عدم إحرام زيدا لم ينقذ ، وان كان زيدا محروما انقذ إحرامه كإحرامه) من تعيين أو
إطلاق و يتخير في المطلق (فان تعذر معرفة إحرامه) ومراحده بالتعذر ما يشمل التعسر حتى يدخل
ما لو جهل حاله (بموته) أو غيبته البعيدة (جعل نفسه قارئا) بأن ينوي القران (وعمل أعمال
النسكين) حتى يتيقن الخروج مما دخل فيه .

[فصل] فيما يطلب للمحرم (المحرم) أي مرید الاحرام (ينوي) بقلبه دخوله فيما يريد
من النسك ثم يتلفظ بما نواه فيقول : نويت الحج مثلا (و) بعد ذلك (يلبي) فيقول : لبنيك اللهم
الحج ، ولا يسن ذكر ما أحرمه في غير التلبية الأولى (فان لبى بلا نية لم ينقذ إحرامه ، وان نوى
ولم يلب انقذ على الصحيح) ومقابل لا ينقذ (ويسن الفسل للاحرام) أي لأرادته ولوللجائز

فَإِنْ عَجَزَ تَيْمَمَ ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ ، وَلِلْوُقُوفِ بِمَرَقَةٍ ، وَمِزْدَلِفَةَ غَدَاةِ النَّحْرِ ، وَفِي أَيَّامِ
التَّشْرِيقِ لِلرَّمْيِ ، وَأَنْ يُطَيَّبَ بَدَنُهُ لِلْإِحْرَامِ ، وَكَذَا ثَوْبُهُ فِي الْأَصْحَ ، وَلَا بَأْسَ
بِاسْتِدَامَتِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ، وَلَا بِطَيِّبِ لَهُ جِرْمٌ ، لَكِنْ لَوْ نَزَعَ ثَوْبُهُ الْمُطَيَّبَ ثُمَّ لَبَسَهُ
لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ فِي الْأَصْحَ ، وَأَنْ تُخَضَّبَ الْمَرْأَةُ لِلْإِحْرَامِ بِدَيْهَا ، وَيَتَجَرَّدَ الرَّجُلُ لِإِحْرَامِهِ
عَنْ تَخْيِطِ الثِّيَابِ وَيَلْبَسَ إِزَارًا وَرِدَاءً أَيْصَيْنِ وَنَعْلَيْنِ ، وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ
أَنْ يُحْرَمَ إِذَا انْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَوْ تَوَجَّهَ لَطَرِيقِهِ مَاشِيًا ، وَفِي قَوْلٍ يُحْرَمُ عَقِبَ الصَّلَاةِ ،
وَيُسْتَحَبُّ إِكْتَارُ التَّلْبِيَةِ وَرَفْعُ صَوْتِهِ بِهَا فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ ، وَخَاصَّةً عِنْدَ تَغَايُرِ
الْأَحْوَالِ كَرُكُوبٍ وَنُزُولٍ وَصُعُودٍ وَهَبُوطٍ وَاخْتِلَافِ رُقْعَةٍ ، وَلَا تُسْتَحَبُّ فِي طَوَافِ
الْقُدُومِ ، وَفِي الْقَدِيمِ تُسْتَحَبُّ فِيهِ بِلَا جَهْرٍ ، وَلَفْظًا : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ
لَكَ ، لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَإِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ قَالَ :
لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ ، وَإِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

والصبي ، ويسن لمريده أيضا إزالة الأوساخ والتسور (فان يحجز) عن الغسل (تيمم ، د) يسن
الغسل (لدخول مكة) ولو حللا (د) يسن أيضا (لوقوف بعرفة) بعد الزوال (د) يسن
الغسل للوقوف (بمزدلفة) ويدخل وقته بعد نصف ليلة النحر : والوقوف بها يكون (غداة
النحر) أى بعد فجره (و) يسن الغسل (في) كل يوم من (أيام التشريق) الثلاثة بعد الزوال
(للمرى ، و) يسن لمريده الاحرام (أن يطيب بدنه للاحرام) رجلا كان أو امرأة (وكذا)
يسن أن يطيب (ثوبه) من إزار ورداء (في الأصح) ومقابلته المنع في الثوب (ولا بأس
باستدامته) أى الطيب (بعد الاحرام ، ولا يطيب له جرم لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لزمه
الفدية في الأصح) ومقابلته لا يلزمه (د) يسن (أن تخضب المرأة للاحرام بدنها) ان لم تكن
محددة (ويتجرد الرجل) وجوبا (لاحرامه عن غيظ الثياب) وكذا عن كل غيظ كاللبد
والخف (و) يسن أن (يلبس إزارا ورداء أبيضين ، و) أن يلبس (نعلين ، و) أن (يصلي
ركعتين) للاحرام قبله (ثم الأفضل أن يحرم إذا انبعث) أى استوت (به راحلته) قائمة
(أو) يحرم إذا (توجه لطريقه ماشيا ، وفي قول يحرم عقب الصلاة) جالسا (ويستحب اكثار
التلبية ورفع صوته بها في دوام احرامه ، وخاصة عند تغاير الأحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط
واختلاف رقة ، ولا تستحب) التلبية (في طواف القدوم ، وفي القديم تستحب فيه) وفي
السى بعده (لكن) بلا جهر ، ولفظها : لبيك (ومعناها أنا مقيم في طاعتك اقامة بعد اقامة
اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، واذا رأى
ما يحبه قال : لبيك ان العيش عيش الآخرة ، واذا فرغ من تلبيته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم

وَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنَ النَّارِ .

باب دخول مكة

الْأَفْضَلُ دُخُولُهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَأَنْ يَفْتَسِلَ دَاخِلُهَا مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ بِذِي طَوًى ، وَيَدْخُلَهَا مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ ، وَيَقُولَ إِذَا أَبْصَرَ الْبَيْتَ : اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمَتِهِ بِحُجَّتِهِ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرَّاءٍ : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، فَحَيِّنَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ وَيَتَنَدَّى بِطَوَافِ الْقُدُومِ ، وَيَخْتَصُّ طَوَافُ الْقُدُومِ بِحَاجِّ دَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ لَا لِنَسْكِ اسْتِحْبَابٍ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِحُجَّتِهِ أَوْ عُمْرَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ يَحِبُّ ، إِلَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ دُخُولُهُ كَحَطَّابٍ وَصَيَّادٍ .
[فصل] لِلطَّوَافِ بِأَنْوَاعِهِ وَاجِبَاتُ وَسُنَنُ : أَمَّا الْوَاجِبَاتُ فَيُشْتَرَطُ :

وَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنَ النَّارِ) وَيَسُنُّ أَنْ يَدْعُو بِعَدِّ ذَلِكَ بِمَا أَحَبَّ دِينًا وَدُنْيَا .

باب دخول مكة ، وما يتعلق به

(الْأَفْضَلُ دُخُولُهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ) إِذَا لَمْ يَخْشُ قُوَّتَهُ (وَأَنْ يَفْتَسِلَ دَاخِلُهَا) هُوَ طَاعِلٌ يَفْتَسِلُ أَى الْآتَى (مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ بِذِي طَوًى) وَادِ مَكَّةَ . وَأَمَّا الْآتَى مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الطَّرِيقِ كَالْبَحْرِ فَيَفْتَسِلُ مِنْ نَحْوِ تِلْكَ الْمَسَافَةِ (وَ) أَنْ (يَدْخُلَهَا) أَى مَكَّةَ (مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ) وَهِيَ الثَّنِيَّةُ الْعُلْيَا ، مَوْضِعٌ بِأَعْلَى مَكَّةَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِطَرِيقِهِ (وَ) أَنْ (يَقُولَ) دَاخِلُهَا (إِذَا أَبْصَرَ الْبَيْتَ : اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً ، وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمَتِهِ بِحُجَّتِهِ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرَّاءٍ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ) أَى ذُو السَّلَامَةِ مِنَ النَّقَائِصِ (وَمِنْكَ السَّلَامُ) أَى مِنْ أَكْرَمَتِهِ بِالسَّلَامِ فَقَدْ سَلِمَ (فَحَيِّنَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ) أَى سَلَمْنَا بِتَحِيَّتِكَ مِنْ جَمِيعِ الْآفَاتِ (ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِطَرِيقِهِ (وَيَتَنَدَّى) أَوَّلَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ قَبْلَ تَغْيِيرِ ثِيَابِهِ وَعَسِيرِهِ (بِطَوَافِ الْقُدُومِ) إِلَّا إِذَا خَافَ قُوَّتَ مَكْتُوبَةٍ أَوْ جَاعَةٍ ، وَيَسُنُّ لِلرَّأَةِ غَيْرِ الْبُرْزَةِ أَنْ تُؤَخَّرَ إِلَى اللَّيْلِ (وَيَخْتَصُّ طَوَافُ الْقُدُومِ بِحَاجِّ دَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ) أَمَّا الْحَاجُّ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَالْمُعْتَمِرُ فَقَدْ دَخَلَ وَقَدْ طَوَّافُهُمَا الْمَقْرُوضُ ، وَيَسُنُّ أَيْضًا لِلْحَلَالِ الْقَادِمِ (وَمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ لَا لِنَسْكِ اسْتِحْبَابٍ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِحُجَّتِهِ) إِنْ كَانَ فِي أَشْهُرِهِ (أَوْ عُمْرَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ يَحِبُّ إِلَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ دُخُولُهُ كَحَطَّابٍ وَصَيَّادٍ) فَلَا يَحِبُّ عَلَيْهِمَا .

[فصل] فِيمَا يَطْلُبُ فِي الطَّوَافِ (لِلطَّوَافِ بِأَنْوَاعِهِ وَاجِبَاتُ) فَلَا يَصَحُّ بِدُونِهَا ، وَلَوْ كَانَ نَفْلًا (وَسُنَنُ) يَصَحُّ بِدُونِهَا (أَمَّا الْوَاجِبَاتُ فَيُشْتَرَطُ) لَصَحَّتْ ثَمَانِيَةٌ ، وَهِيَ : السِّرُّ وَالطَّهْرُ وَجَعْلُ الْبَيْتِ عَنِ الْبِاسِرِ وَالْبِدَاءُ بِالْحَجْرِ وَكَوْنُهُ سَبْعًا وَكَوْنُهُ فِي الْمَسْجِدِ وَعَدَمُ صَرْفِهِ لغيره وَنَيْتُهُ أَنْ اسْتَقْلَتْ ،

سَتْرُ الْعَوْرَةِ وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ ، فَلَوْ أَحْدَثَ فِيهِ تَوَضُّأً وَبَنَى ، وَفِي قَوْلٍ يَسْتَأْنِفُ ،
وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، مُبْتَدِئًا بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مُحَازِيًا لَهُ فِي مَرُورِهِ بِجَمِيعِ
بَدَنِهِ ، فَلَوْ بَدَأَ بِغَيْرِ الْحَجَرِ كَمْ يُحْسَبُ ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ ابْتَدَأَ مِنْهُ ، وَلَوْ مَشَى عَلَى
الشَّاذِرَانِ أَوْ مَسَّ الْجِدَارَ فِي مُوَازَاتِهِ ، أَوْ دَخَلَ مِنْ أَحَدَى فَتَحَتَى الْحِجْرِ وَخَرَجَ مِنْ
الْآخَرَى كَمْ يَصِحُّ طَوَافُهُ ، وَفِي مَسْئَلَةِ الْمَسِّ وَجْهٌ ، وَأَنْ يَطُوفَ سَبْعًا ، وَدَاخِلَ الْمَسْجِدِ .
وَأَمَّا السَّنُّ فَإِنْ يَطُوفُ مَا شِئَا وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ أَوَّلَ طَوَافِهِ وَيُقْبِلُهُ ، وَيَضَعُ جِهَتَهُ عَلَيْهِ ،
فَإِنْ عَجَزَ اسْتَلَمَ ، فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ بِيَدِهِ ، وَيُرَاعَى ذَلِكَ فِي كُلِّ طَوَافٍ ، وَلَا يُقْبَلُ الرُّكْنَيْنِ
الشَّامِيَيْنِ وَلَا يَسْتَلِمُهُمَا ، وَيَسْتَلِمُ الْبَيْتَ وَلَا يُقْبِلُهُ ، وَأَنْ يَقُولَ أَوَّلَ طَوَافِهِ : بِسْمِ اللَّهِ
وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِمَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ :

وهي التي ذكر المصنف بعضها بقوله (ستر العورة) كسترها في الصلاة (وطهارة الحدث والنجس)
في الثوب والمكان والبدن . نعم يعني عما يشق الاحتراز عنه من النجاسة في المطاف (فلو أحدث
فيه) عمدا (توضأ وبني ، وفي قول يستأنف وأن يجعل البيت عن يساره مبتدئا بالحجر الأسود
محاذيا له في مسوره بجميع بدنه) بأن لا يتقدم جزء من شقة الأيسر على جزء من الحجر ، وصفة
الحاذية أن يستقبل البيت ويقف على جانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنسكبه الأيمن
هند طرفه ، ثم ينوي الطواف ، ويمر مستقبلا الى جهة يمينه حتى يقرب من مجاوزة الحجر فاذا قرب
انقل وجعل البيت عن يساره (فلو بدأ بغير الحجر لم يحسب) ما طافه قبله (فاذا انتهى اليه ابتدأ
منه) وحسب له الطواف من حينئذ فيسكون مستحضرا للنية اذا كانت عليه ، ويشترط خروج
بدنه عن جميع البيت . وقد نبه على ذلك بقوله (ولومشى على الشاذران) وهو ظاهر في جوانب
البيت فاذا قبل الحجر كانت رأسه في هواء جزء منه فيلزمه أن يقر قدميه حتى يفرغ من التقبيل
ويبتدل قائما (أو من الجدار في موازاته) أى الشاذران (أودخل من إحدى فتحتي الحجر)
بكسر الحاء واسكان الجيم (وخرج من الأخرى لم يصح طوافه) في تلك المسائل (وفي مسألة
المس وجه) بصحة الطواف لأن معظم بدنه خارج (و) يشترط (أن يطوف سبعا) من الطوافات
(و) يشترط أن يكون الطواف (داخل المسجد) وان وسع ، ولو على سطحه فلا يصح حوله
(وأما السنن فإن يطوف ماشيا) ولو امرأة ، ويسن أن يكون حافيا فلوركب في طوافه كان
خلاف الأولى اذا أمن التلوث وإلا فمكروه كراهة تحريم (و) أن (يستلم الحجر) أى يلمسه
بيده (أول طوافه ويقبله) ولا يسن للمرأة ذلك الا عند خلق المطاف (ويضع) بعد ذلك (جهته
عليه ، فان عجز) عن التقبيل والوضع (استلم ، فان عجز) عن استلامه (أشار بيده) أو بشيء
فيها (ويراعى ذلك) كله (في كل طوفة ، ولا يقبل الركنين الشاميين) وهما اللذان عند الحجر
يكسر الحاء (ولا يستلمهما) بيده (ويستلم) الركن (الجبالي ولا يقبله ، و) يسن (أن يقول
أول طوافه : بسم الله والله أكبر اللهم إيمانًا بك وتصديقًا بكتابك ووفاء جهديك واتباعًا لسنة نبيك

مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَيَقُلْ قُبَالَةَ الْبَابِ : اللَّهُمَّ إِنَّ الْبَيْتَ بَيْتُكَ ، وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ ، وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ ، وَبَيْنَ الْيَمَانَيْنِ : اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَلْيَدْعُ بِمَا شَاءَ ، وَمَأْثُورُ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ مَأْثُورِهِ ، وَأَنْ يَرْمِلَ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى : بِأَنْ يُسْرِعَ مَشْيَهُ مُقَارِبًا خَطَاهُ ، وَيَمْدَحِي فِي الْبَاقِي ، وَيَخْتَصُّ الرَّمْلَ بِطَوَافٍ يَعْقبُهُ سَعْيٌ ، وَفِي قَوْلِ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَلَيَقُلْ فِيهِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَسَعْيًا مُشْكُورًا ، وَأَنْ يَضْطَبِعَ فِي جَمِيعِ كُلِّ طَوَافٍ يَرْمِلُ فِيهِ ، وَكَذَا فِي السَّعْيِ عَلَى الصَّحِيحِ وَهُوَ جَعْلُ وَسْطِ رِدَائِهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْاَيْمَنِ وَطَرْفِيهِ عَلَى الْاَيْسَرِ ، وَلَا تَرْمِلُ الْمَرْأَةُ وَلَا تَضْطَبِعُ ، وَأَنْ يَقْرُبَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَلَوْ فَاتَ الرَّمْلَ بِالْقُرْبِ لَزَجَتْهُ فَالْزَمْلُ مَعَ بُعْدِ أُولَى إِلَّا أَنْ يَخَافَ صَدَمَ النِّسَاءِ فَالْقُرْبُ بِلَا رَمْلٍ أُولَى ، وَأَنْ يُؤَالِيَ طَوَافَهُ ، وَأَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهُ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِخْلَاصَ ، وَيَجْهَرُ لَيْلًا ، وَفِي قَوْلِ تَجِبُ الْمُوَالَاةُ وَالصَّلَاةُ ، وَلَوْ حَمَلَ

محمد ﷺ ، وليقل (قُبَالَةَ الْبَابِ : اللَّهُمَّ إِنَّ الْبَيْتَ بَيْتُكَ وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ ، وهذا مقام العائد بك من النار) ويشير بذلك الى نفسه (وبين اليمانيين : اللهم آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وليدع) في جميع طوافه (بما شاء ، ومأثور الدعاء) أى المنقول منه (أفضل من القراءة ، وهى أفضل من غير مأثوره) ويسن الاسرار بالذكر والقراءة (و) يسن (أن يرمي) الذكر الماشي (في الأشواط الثلاثة الأولى) كلها (بأن يسرع مشيه مقاربا خطاه ويمشي في الباقي) على هيئته (ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي) مشروع ، وهو طواف القدوم والركن (وفي قول) يختص (بطواف القدوم) فلا يكون في طواف وداع (وليقل فيه) أى رمله (اللهم اجعله) أى ما أنا فيه (حججا مبرورا) أى متقبلا (وذنباً مغفورا وسعيًا) أى عملاً (مشكوراً) أى متقبلاً (و) يسن (أن يضطبع) الذكر (في جميع كل طواف يرمي فيه وكذا) يضطبع (في السعي على الصحيح) ومقابلته لايسن في السعي ، وعلى القولين لايسن في صلاة ركعتي الطواف (وهو) أى الاضطباع (بجعل وسط ردايته تحت منكبيه الأيمن) ويكشفه (وطرفيه على الأيسر ، ولا ترمي المرأة ولا تضطبع) بل يحرم عليها (و) يسن (أن يقرب) الطائف (من البيت ، فلوفات الرمل بالقرب لزجة) أو نحوها (فالرمل مع بعد أولى إلا أن يخاف صدم النساء فالقرب بلا رمل أولى) من البعد مع الرمل (و) يسن (أن يوالى طوافه) ويجوز الكلام فيه (و) يسن (أن يصلي بعده ركعتين) ويجزى عنهما الراتبة (خلف المقام) الذى لآبراهيم عليه الصلاة والسلام (يقرأ في الأولى قل يا أيها الكافرون ، وفي الثانية الإخلاص ، ويجهر ليلاً ، وفي قول تجب الموالاة) بين أشواطه وأبعاضها (و) تجب (الصلاة) بعده والمعتمد الأول (ولو حمل

الحلال مُحَرَّمًا وَطَافَ بِهِ حُسْبًا لِلْمُحْمُولِ ، وَكَذًا لَوْ سَمَّاهُ مُحَرَّمًا قَدْ طَافَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِلَّا
فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَهُ لِلْمُحْمُولِ قَلَهُ ، وَإِنْ قَصَدَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لَهَا فَلِلْحَامِلِ قَطْعًا :

[فصل] يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بَعْدَ الطَّوَافِ وَصَلَاتِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّفَا لِلسَّعْيِ ، وَشَرْطُهُ
أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا ، وَأَنْ يَسْعَى سَبْعًا ، ذَهَابُهُ مِنَ الصَّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ مَرَّةً ، وَعَوْدُهُ مِنْهَا إِلَيْهِ أُخْرَى ،
وَأَنْ يَسْعَى بَعْدَ طَوَافِ رُكْنٍ أَوْ قُدُومٍ بِحَيْثُ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَمَنْ سَعَى
بَعْدَ قُدُومٍ لَمْ يُعِدَّهُ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرُقَى عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَدْرَ قَامَةٍ . فَإِذَا رَقَى قَالَ :
اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا
أَوْلَانَا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ دِينًا وَدُنْيَا . قُلْتُ : وَيُعِيدُ الذِّكْرَ وَالِدَعَاءَ ثَانِيًا
وَتَالِيًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَنْ يَمْسِيَ أَوَّلَ السَّعْيِ وَآخِرَهُ وَيَقْدُو فِي الْوَسْطَى وَمَوْضِعِ النُّوعَيْنِ مَعْرُوفٌ .
[فصل] يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَوْ مَنْصُوبِهِ أَنْ يَخْطُبَ بِمَكَّةَ فِي سَابِعِ ذِي الْحِجَّةِ

الحلال محرمًا وطاف به (ولم ينوه لنفسه) حسب للمحمول (عن الطواف الذي تضمنه إحرامه
ان كان مستوفيا لشروط الطواف (وكذا) بحسب للمحمول (لوجه محرم قد طاف عن نفسه)
أولم يدخل وقت طوافه (والا) بان لم يكن المحرم طاف عن نفسه وقد دخل وقت طوافه (فالأصح
أنه ان قصده للمحمول فله) خاصة لأنه صرفه عن نفسه ، ومقابل الأصح للحامل خاصة (وان قصده
لنفسه أو لهما فللحامل فقط) وسواء في الصغير حمله وليه أم غيره بأذنه .

[فصل] فيما يختص به الطواف وبيان السعي (يستلم الحجر الأسود) (بعد الطواف و)
بعد (صلاته) وكذلك يقبله ويسجد عليه (ثم يخرج من باب الصفا للسعي ، وشروطه أن يبدأ
بالصفا) ويختص بالمرورة (و) شرطه (أن يسعي سبعا ذهابه من الصفا إلى المرورة مرة وعوده منها
إليه أخرى) ولا بد من استيعاب المسافة في كل مرة (و) شرطه (أن يسعي بعد طواف ركن
أو قدوم) ولا يصح بعد طواف نفل أو وداع (بحيث لا يتخلل بينهما) أي السعي وطواف القدوم
(الوقوف بعرفة) فإن وقف بها لم يحجزه السعي إلا بعد طواف الأفاضة (ومن سعى بعد قدوم لم يعده)
فان أعاده بخلاف الأولى (ويستحب أن يرقى على الصفا والمرورة قدر قامة) وأن يشاهد البيت
(فإذا رقى قال : الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر لله الحمد : الله أكبر عز ما هداانا ، والحمد لله على
ما أولانا ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء
قدير ، ثم يدعو بما شاء دينا ودنيا : قلت ويعيد الذكر والدعاء ثانيا وثالثا ، والله أعلم و) يسئ
(أن يمسي) على هيئته (أول السعي وآخره و) أن (يعدو) أي يسعي سعيا شديدا (في الوسط
وموضع النوعين معروف) هناك .
[فصل] في الوقوف بعرفة (يستحب للإمام أو منصوبه أن يخطب بمكة في سابع ذي الحجة

بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ خُطْبَةٌ فَرْدَةٌ ، يَأْتُرُهُمْ فِيهَا بِالْغَدُوِّ إِلَى مَنَى ، وَيُعَلِّمُهُمْ مَا أَمَرَهُمْ مِنْ
الْمَنَاسِكِ ، وَيُخْرِجُ بِهِمْ مِنَ الْغَدَا إِلَى مَنَى وَيَبْتَئُونَ بِهَا ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَصَدُوا عَرَفَاتَ ،
قُلْتُ : وَلَا يَدْخُلُونَهَا بَلْ يَقِيمُونَ بِبَنِيَّةٍ يَقْرُبُ عَرَفَاتَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، ثُمَّ
يَخْطُبُ الْإِمَامُ بَعْدَ الزَّوَالِ خُطْبَتَيْنِ ثُمَّ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا ، وَيَقِفُوا بِعَرَفَةَ إِلَى
الْغُرُوبِ ، وَيَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى وَيَدْعُوهُ ، وَيُكْثِرُوا التَّهْلِيلَ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَصَدُوا
مُزْدَلِفَةَ ، وَأَخْرَجُوا الْمَغْرِبَ لِيُصَلُّوْهَا مَعَ الْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةَ جَمْعًا ، وَوَجِبُ الْوُقُوفِ حُضُورُهُ
بِحِزِّهِ مِنْ أَرْضِ عَرَفَاتَ ، وَإِنْ كَانَ مَرًّا فِي طَلَبِ آبِقٍ وَنَحْوِهِ يَشْتَرِطُ كَوْنُهُ أَهْلًا لِلْعِبَادَةِ
لَا مَغْنَى عَلَيْهِ ، وَلَا تَبَاسٌ بِالنُّومِ ، وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنَ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَالصَّحِيحُ بَقَاؤُهُ
إِلَى الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَلَوْ وَقَفَ نَهَارًا ثُمَّ فَارَقَ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَبْدَأْ أَرَاقَ دَمًا
اسْتَحْبَابًا ، وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ ، وَإِنْ قَادَ فَكَانَ بِهَا عِنْدَ الْغُرُوبِ فَلَادَمَ ، وَكَذَا إِنْ عَادَ لَيْلًا

بعد صلاة الظهر خطبة فردة) ولا يكفي عنها خطبة الجمعة (يأمرهم فيها بالغدو الى منى) في اليوم
الثامن (ويعلمهم ما أمأهم من المناسك) وخطب الحج أربع : هذه ، وخطبة يوم عرفة
ويوم النحر ، ويوم النفر الأول ، وكلها فرادى وبعد الصلاة إلا خطبة يوم عرفة فثنتان
وقبل الصلاة (ويخرج بهم من الغد) بعد صلاة الصبح ان لم يكن يوم جمعة (الى منى
ويبيتون بها) ندبها (فاذا طلعت الشمس قصدوا عرفات : قلت ولا يدخلونها بل يقيمون بنمرة)
موضع (يقرب عرفات حتى تزل الشمس ، والله أعلم) فاذا زالت الشمس ذهبوا الى مسجد
ابراهيم (ثم يخطب الامام بعد الزوال) قبل الصلاة (خطبتين) خفيفتين ، وحسين يقوم الى
الخطبة الثانية يؤذن للظهر ويفرغ من الخطبة مع فراغ المؤذن (ثم يصلي بالناس الظهر والعصر
جمعاً) تقديمهما ويقصرهما أيضاً ، وذلك للمسافرين ، فيأمر الامام من لم يكن مسافراً بالانمام
وعدم الجمع (و) يسن أن (يقفوا بعرفة الى الغروب) ويسن أن يقفوا بعد الغروب حتى تزل
الصفرة (و) يسن أن (يذكروا الله تعالى ويدعوه ويكثروا التهليل) قول لا إله إلا الله ولا يفرط
في الجهر بالدعاء أو غيره ، والأفضل للواقف أن لا يستظل (فاذا غربت الشمس قصدوا مزدلفة)
وتسمى جمعاً (وأخروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعاً) مؤخرها (وواجب الوقوف
حضوره) أي المحرم (بحزبه من أرض عرفات وان كان ماراً في طلب آبق ونحوه) كدابة شاردة
فلا يشترط المسك ، ولأن لا يصرفه الى غير الوقوف (بشرط كونه) محرماً (أهلاً للعبادة لا مغنى
عليه) جميع وقت الوقوف ، وكذا المجنون والسكران فلا يقع حجهم فرضاً وان صح فلا (ولا بأس
بالنوم ، ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة ، والصحيح بقاءه الى الفجر يوم النحر) ومقابله يخرج
بالغروب (ولو وقف نهراً ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد أراق دماً استحباباً ، وفي قول يجب)
لتركه الجمع بين الليل والنهار (وان عاد فكان بها عند الغروب فلادم ، وكذا ان عاد ليلاً) فلا

فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ وَقَفُوا الْيَوْمَ الْعَاشِرَ غَلَطًا أَجْزَأُهُمْ . إِلَّا أَنْ يَقُولُوا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ
فَيَقْضُونَ فِي الْأَصْحَ ، وَإِنْ وَقَفُوا فِي الثَّامِنِ وَعَلِمُوا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَجِبَ الْوُقُوفُ فِي الْوَقْتِ ،
وَإِنْ عَلِمُوا بَعْدَهُ وَجِبَ الْقَضَاءُ فِي الْأَصْحَ .

[فصل] وَيُيْتُونَ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَمَنْ دَفَعَ مِنْهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ قَبْلَهُ وَعَادَ قَبْلَ الْفَجْرِ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَهَا فِي النِّصْفِ الثَّانِي أَرَأَى دَمًا ، وَفِي وَجُوبِهِ الْقَوْلَانِ ،
وَأَسَنُّ تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالضُّعْفَةِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى مَنَى ، وَيَبْقَى غَيْرُهُمْ حَتَّى يَصَلُّوا الصُّبْحَ
مُفْلِسِينَ ثُمَّ يَدْفَعُونَ إِلَى مَنَى وَيَأْخُذُونَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ حَصَى الرَّمْيِ ، فَإِذَا بَلَغُوا الْمَشْرَ الْحَرَامَ
وَقَفُوا وَدَعَوْا إِلَى الْإِسْفَارِ ، ثُمَّ يَسِيرُونَ فَيَصِلُونَ مَنَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَيَرْمِي كُلُّ شَخْصٍ
حِينَئِذٍ سَبْعَ حَصَيَاتٍ إِلَى جَرَّةِ الْعَقَبَةِ ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ ، وَيُكَبِّرُ مَعَ
كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَذْبَحُ مَنْ

دم عليه (في الأصح) ومقابله يجب (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً) كأن ظنوا أنه التاسع ثم
تبين أنه العاشر (أجزأهم) الوقوف (إلا أن يقولوا على خلاف العادة فيقضون في الأصح)
ومقابله لا قضاء (وإن وقفوا في الثامن) غلطاً بأن تبين فسق شهود الرواية (وعلموا قبل الوقوف
وجب الوقوف في الوقت وإن علموا بعده) أي بعد فوت الوقوف (وجب القضاء في الأصح)
ومقابله لا قضاء كما لا قضاء بالتأخير .

[فصل] فِي الْمَيْتِ بِمُزْدَلِفَةَ (وَيُيْتُونَ بِمُزْدَلِفَةَ) وَجُوباً بَعْدَ دَفْعِهِمْ مِنْ عَرَفَةَ ، وَلَيْسَ الْمَيْتُ
بِرُكْنٍ ، وَيَكْفِي فِيهِ الْحَصُولُ بِهَا وَلَوْ مَسُوراً بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ (وَمَنْ دَفَعَ مِنْهَا) أَيِ الْمُزْدَلِفَةِ (بَعْدَ
نِصْفِ اللَّيْلِ) وَلَمْ يَدَعْ (أَوْ قَبْلَهُ وَعَادَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) مِنَ السَّمَاءِ (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَهَا
فِي النِّصْفِ الثَّانِي أَرَأَى دَمًا ، وَفِي وَجُوبِهِ الْقَوْلَانِ) فَيَمْنُ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِعَرَفَةَ ،
وَمَقْضَى ذَلِكَ اعْتِمَادُهُ النَّدْبَ ، لَكِنْ اعْتَمَدَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ الْوَجُوبُ هُنَا ، وَحَلَّ الْقَوْلَيْنِ فِي
غَيْرِ الْمَعْدُورِ . أَمَّا الْمَعْدُورُ بِمَا يَأْتِي فِي مَيْتِ مَنَى فَلَا دَمَ عَلَيْهِ جُزْأً . (وَيَسْقُ تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالضُّعْفَةِ
بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى مَنَى) لِيَرْمُوا جَرَّةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ رُجَّةِ النَّاسِ (وَيَبْقَى غَيْرُهُمْ حَتَّى يَصَلُّوا الصُّبْحَ
مُفْلِسِينَ) كَمَا هُوَ السُّنَّةُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَلَكِنْ التَّغْلِيصُ هُنَا أَشَدُّ اسْتِحْبَاباً (ثُمَّ يَدْفَعُونَ إِلَى
مَنَى وَيَأْخُذُونَ) أَيِ مَنْ بَاتَ بِهَا (مِنْ مُزْدَلِفَةَ حَصَى الرَّمْيِ) لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْهَا
إِلَّا حَصَى يَوْمِ النُّحْرِ . وَأَمَّا حَصَى بَاقِي الْأَيَّامِ فَيُؤْخَذُ مِنْ مَنَى ، أَوْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ (فَإِذَا بَلَغُوا الْمَشْرَ
الْحَرَامَ) وَهُوَ جَبَلُ آخِرِ الْمُزْدَلِفَةِ ، وَيُسَمَّى قَرْحَ (وَقَفُوا وَدَعَوْا إِلَى الْإِسْفَارِ ثُمَّ يَسِيرُونَ فَيَصِلُونَ
مَنَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَيَرْمِي كُلُّ شَخْصٍ حِينَئِذٍ سَبْعَ حَصَيَاتٍ إِلَى جَرَّةِ الْعَقَبَةِ) فَيَسْتَقْبِلُهَا وَيَجْعَلُ
مَكَّةَ عَنْ يَسَارِهِ وَمَنَى عَنْ يَمِينِهِ فِي يَوْمِ النُّحْرِ خَاصَّةً . وَأَمَّا رَمْيُ بَاقِي الْأَيَّامِ فَيَسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةَ فِي
جَمِيعِ الْجُرَاتِ (وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ) بَعْدَ الرَّمْيِ (يَذْبَحُ مَنْ

مَعَهُ هَدًى ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ يُقَصِّرُ ، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ ، وَتَقْصِرُ الْمَرْأَةُ ، وَالْحَلْقُ نُسْكَ عَلَى الْمَشْهُورِ ،
وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعَرَاتٍ ، حَلَقًا أَوْ تَقْصِيرًا أَوْ تَنْقِصًا أَوْ إِحْرَاقًا أَوْ قَصًّا ، وَمَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ
يُسْتَحَبُّ إِمْسَارُ الْمَوْسَى عَلَيْهِ ، فَإِذَا حَلَقَ أَوْ قَصَرَ دَخَلَ مَكَّةَ وَطَافَ طَوَافَ الرُّكْنِ
وَسَمَى إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَى ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنًى ، وَهَذَا الرَّمْيُ وَالذَّبْحُ وَالطَّوُافُ يُسَنُّ تَرْتِيبُهَا
كَمَا ذَكَرْنَا ، وَيَدْخُلُ وَفَيْهَا بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الرَّمْيِ إِلَى آخِرِ يَوْمِ النَّحْرِ ،
وَلَا يَخْتَصُّ الذَّبْحُ بِزَمَنٍ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ اخْتِصَاصُهُ بِوَقْتِ الْأَنْجُمَةِ ، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ
بَابِ مُحَرَّمَاتِ الْأَحْرَامِ عَلَى الصَّوَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْحَلْقُ وَالطَّوُافُ وَالسَّعْيُ لَا آخِرَ
لَوْفَتِهَا ، وَإِذَا قُلْنَا : الْحَلْقُ نُسْكَ فَعَلَّ اثْنَيْنِ : مِنَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ وَالطَّوُافِ حَصَلَ التَّحَلُّلُ
الْأَوَّلُ ، وَحَلَّ بِهِ اللَّبْسُ وَالْحَلْقُ وَالْقَلَمُ ، وَكَذَا الصَّيْدُ وَعَقْدُ النَّكَاحِ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ :
الْأَظْهَرُ لَا يَحِلُّ عُقْدُ النَّكَاحِ

معه هدى) اسم لما يهدي من النعم تقربا الى الله تعالى (ثم يحلق أو يقصر) لكن (الحلق
أفضل) للذكر (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالحلق ، بل هو في حق المراجعة والملاكمة حرام حيث
لم يؤذن لهما فيه كما يحرم حلقها عند المصيبة (والحلق) أو التقصير (نيك) يثاب عليه ، فهو
ركن أو واجب (على المشهور) وقيل استباحة محظور فلا يثاب عليه كلبس الخيط (وأقله)
أى إزالة شعر الرأس (ثلاث شعرات حلقا . أو تقصيرا ، أو تنقيا ، أو إحراقا ، أو قصا ،
ومن لا شعر برأسه يستحب) له (إمرار الموصى عليه) وهذا للرجل دون المرأة (فإذا
حلق ، أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن) ويسمى طواف الافاضة والزيارة (وسعى
ان لم يكن سعى) بعد طواف القدوم (ثم يعود الى منى) ليصلى بها الظهر (وهذا
الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا) ولا يجب (وبدخل وقتها) أى
المذكورات إلا ذبح الهدى (بنصف ليلة النحر) ويسن تأخيرها إلى بعد طلوع الشمس .
أما ذبح الهدى فيدخل وقته بدخول وقت الأنجمية (ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر ،
ولا يختص الذبح) للهدى (بزمن . قلت : الصحيح اختصاصه بوقت الأنجمية ، وسأيتي) للمحرر
ذكره (فى آخر باب محرمات الاحرام على الصواب ، والله أعلم) وقد حل المصنف الهدى على
المسوق تقربا فاعترض على المحرر بأن وقته وقت الأنجمية ، ولو حله على دم الجيران . فان
الهدى يطلق على ذلك أيضا لم يعترضه فانها لازم لها (والحلق والطواف والسعى لا آخر لوقتها)
لكن الأفضل فعلها يوم النحر ، ويكره تأخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة (وإذا
قلنا الحلق نسك ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف حصل التحلل الأول) وإذا قلنا انه ليس
بنسك حصل التحلل بواحد من الاثنين الباقيين (وحل به اللبس والحلق والقلم ، وكذا الصيد
وعقد النكاح فى الأظهر . قلت : الأظهر لا يحل عقد النكاح) وكذا المباشرة فيها دون الفرج

وَاللهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا فَعَلَ الثَّالِثَ حَصَلَ التَّحْلُلُ الثَّانِي ، وَحَلَّ بِهِ بَاقِي الْمُحَرَّمَاتِ .

[فصل] إِذَا عَادَ إِلَى مَنَى بَاتَ بِهَا لَيْلَتَيِ التَّشْرِيقِ ، وَرَمَى كُلَّ يَوْمٍ إِلَى الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ كُلَّ حَجْرَةٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ ، فَإِذَا رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي وَأَرَادَ النَّفْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ جَازَ وَسَقَطَ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى غَرَبَتْ وَجَبَ مَبِيتُهَا وَرَمَى الْغَدِ ، وَبَدَخَلَ رَمَى التَّشْرِيقِ بِزَوَالِ الشَّمْسِ وَيَخْرُجُ بِغُرُوبِهَا ، وَقِيلَ يَنْتَقِي إِلَى الْفَجْرِ ، وَيُسْتَرْطُ رَمَى السَّبْعِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ، وَتَرْتِيبُ الْجَمْرَاتِ ، وَكَوْنُ الرَّمْيِ حَجْرًا ، وَأَنْ يُسَمَّى رَمِيًا فَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ ، وَالسَّنَةُ أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى الْخَذَفِ ، وَلَا يُسْتَرْطُ بَقَاءَ الْحَجَرِ فِي الرَّمْيِ ، وَلَا كَوْنُ الرَّمْيِ خَارِجًا عَنِ الْحِجْرَةِ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ اسْتَنْكَابَ ،

(والله أعلم ، وإذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات) وهو الجماع والمباشرة فيما دون الفرج وعقد النكاح ، ويجب عليه ما بقي من أعمال الحج ، وهو الرمي والمبيت مع أنه غير محرم .

[فصل] فِي الْمَبِيتِ بِمَنَى (إِذَا عَادَ إِلَى مَنَى) بَعْدَ طَوَافِ الرُّكْنِ (بَاتَ بِهَا لَيْلَتَيِ التَّشْرِيقِ) وَالْوَاجِبُ مَعْظَمُ اللَّيْلِ (وَرَمَى كُلَّ يَوْمٍ إِلَى الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ) وَهِيَ السَّكْبَرَى وَالْوَسْطَى وَحِجْرَةُ الْعُقْبَةِ (كُلُّ حَجْرَةٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ ، فَإِذَا رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي وَأَرَادَ النَّفْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ) فِي الْيَوْمِ الثَّانِي (جَازَ وَسَقَطَ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا) وَلَادِمَ عَلَيْهِ ، وَالشَّرْطُ أَنْ يَنْفِرَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَالرَّمْيِ (فَإِنْ لَمْ يَنْفِرْ) أَيْ يَذْهَبَ (حَتَّى غَرَبَتْ) الشَّمْسُ (وَجَبَ مَبِيتُهَا وَرَمَى الْغَدِ) وَيَجِبُ بَرْكَ مَبِيتِ لَيْلَى مَنَى دَمَ وَبَرْكَ لَيْلَةِ مَدَطْعَامٍ ، وَيَجُوزُ تَرْكُ الْمَبِيتِ لِرَعَاءِ الْأَبْلِ إِذَا خَرَجُوا قَبْلَ الْغُرُوبِ ، وَلَأَصْحَابِ الْأَعْذَارِ كَتَأْتِ عَلَى نَفْسِ أَوْ مَالٍ أَوْ مَتْعَةٍ لَمْ يَرْضَ أَوْ لِسْقَايَةٍ ، وَإِنْ خَرَجُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ وَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ (وَبَدَخَلَ رَمَى التَّشْرِيقِ بِزَوَالِ الشَّمْسِ وَيَخْرُجُ) وَقْتَهُ الْإِخْتِيَارُ (بِغُرُوبِهَا) مِنْ كُلِّ يَوْمٍ ، وَأَمَّا وَقْتُ الْجَوَازِ فَيَمْتَدُّ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (وَقِيلَ يَبْقَى) وَقْتَهُ الْإِخْتِيَارُ (إِلَى الْفَجْرِ) وَهَذَا فِي غَيْرِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ ، أَمَّا هُوَ فَيَخْرُجُ وَقْتُ رَمِيهِ بِغُرُوبِ شَمْسِهِ لَخُرُوجِ وَقْتِ الْمَنَاسِكَ (وَيَشْتَرِطُ رَمَى السَّبْعِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً) أَيْ رَمِيهَا فِي سَبْعِ دَفْعَاتٍ ، فَلَوْ رَمَى اثْنَيْنِ مَعًا حَسَبْنَا وَاحِدَةً (وَ) يُشْتَرِطُ (تَرْتِيبُ الْجَمْرَاتِ) بِأَنْ يَبْدَأَ بِالْأُولَى ، وَهِيَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ ثُمَّ الْوَسْطَى ثُمَّ حَجْرَةَ الْعُقْبَةِ (وَ) يُشْتَرِطُ (كَوْنُ الرَّمْيِ حَجْرًا) وَكَوْنُ الرَّمْيِ بِالْيَدِ فَلَا يَكْفِي رَمَى سَيْءٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ كَذَهَبٍ وَلَا الرَّمْيِ بِغَيْرِ الْيَدِ (وَ) يُشْتَرِطُ (أَنْ يُسَمَّى رَمِيًا فَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ) فِي الرَّمْيِ ، وَيَشْتَرِطُ قَصْدُ الرَّمْيِ ، وَهُوَ يَجْتَمِعُ الْحَصَى ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ، فَلَوْ رَمَى إِلَى الْعِلْمِ فَتَزَلَّ فِي الرَّمْيِ كَمَا يَفْعَلُهُ غَالِبُ الْعَامَّةِ فَقِيهٌ تَرَدَّدَ ، وَاعْتَمَدَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِيهِ عَدَمُ الْأَجْزَاءِ (وَالسَّنَةُ أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى الْخَذَفِ) وَهُوَ قَدَرُ الْقَوْلَةِ ، فَلَوْ رَمَى بِأَصْغَرٍ أَوْ أَكْبَرَ كَرِهَ (وَلَا يُشْتَرِطُ بَقَاءُ الْحَجَرِ فِي الرَّمْيِ) فَلَا يَصْرُفُ تَدْرُجَهُ بَعْدَ الْوُقُوعِ (وَلَا كَوْنُ الرَّمْيِ خَارِجًا عَنِ الْحِجْرَةِ) فَلَوْ وَقَفَ فِي جَانِبِ وَرَمَى إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرَ صَحَّ (وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ) لَعَلَّةَ كَرَضٍ لَا يَرْجَى زَوَالُهُ قَبْلَ فَوْتِ وَقْتِ الرَّمْيِ (اسْتَنْكَابَ) مَنْ يَرْمِي هُنَا

وَإِذَا تَرَكَ رَمَى يَوْمٍ تَدَارَكُهُ فِي بَاقِي الْأَيَّامِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا دَمَ ، وَلَا قَتْلِيَّةَ دَمٍ ،
وَالْمَذْهَبُ تَكْمِيلُ الدَّمِ فِي ثَلَاثِ حَصِيَّاتٍ ، وَإِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ طَافَ لِلْوَدَاعِ ،
وَلَا يَمْكُثُ بَعْدَهُ ، وَهُوَ وَاجِبٌ يُجْبَرُ تَرْكُهُ بِدَمٍ ، وَفِي قَوْلِ سَنَةٍ لَا يُجْبَرُ ، فَإِنْ أَوْجِبْنَاهُ
فَعَزَّجَ بِلَا وَدَاعٍ وَعَادَ قَبْلَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ سَقَطَ الدَّمُ أَوْ بَعْدَهَا فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ ،
وَاللِّحَاضِ الْغَفْرُ بِلَا وَدَاعٍ ، وَيَسُنُّ شَرْبُ مَاءِ زَمْزَمَ ، وَزِيَارَةُ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاحِ الْحَجِّ .

[فصل] أَرُكَانُ الْحَجِّ خَمْسَةٌ : الْإِحْرَامُ ، وَالْوُقُوفُ ، وَالطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ ، وَالْحَلْقُ
إِذَا جَعَلْنَاهُ نُسْكَاً وَلَا يُجْبَرُ بِدَمٍ ، وَمَا سِوَى الْوُقُوفِ أَرُكَانٌ فِي الْعُمْرَةِ أَيْضاً ، وَيُؤَدَّى
النُّسْكَانِ عَلَى أَوْجِهِ : أَحَدُهَا الْإِفْرَادُ بِأَنْ يَحْجَّ ثُمَّ يَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ : كَالْإِحْرَامِ الْمُسَكَّى وَيَأْتِي
بِعَمَلِهَا . الثَّانِي الْقِرَانُ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مِنْ الْمِيقَاتِ وَيَعْمَلْ عَمَلَ الْحَجِّ فَيَحْصُلَانَ ،

وجوبا ، ويشترط في النائب أن يكون رمي عن نفسه أولا (وإذا ترك رمي يوم) ولو عمدا (تداركه
في باقي الأيام) ويكون أداءه ، وله أن يتدارك قبل الزوال وفي الليل (في الأظهر) ومقابله لا يتدارك
في باقيها كما لا يتدارك بعدها (ولا دم) مع التدارك (وإلا) بأن لم يتداركه (فعليه دم ، والمذهب
تكميل الدم في ثلاث حصيات) . وقيل إنما يكمل في وظيفة جرة (وإذا أراد الخروج من مكة)
كسفر طويل أو قصر (طاف للوداع) طوافا كاملا بركعتيه (ولا يمكث بعده) وبعد ركعتيه ،
فإن مكث فعليه إعادته (وهو واجب يجبر تركه بدما ، وفي قول سنة لا يجبر) . فإن أوجبناه نفرج
بلا وداع وعاد قبل مسافة القصر سقط الدم أو بعدها فلا (يسقط (على الصحيح) ومقابله يسقط
كالأولى (واللحائض نفر بلا وداع) نعم إن طهرت قبل مفارقة بنيان مكة لزمها العود للطواف
(ويسنُّ شرب ماء زمزم) ويسنُّ استقبال القبلة عند شربه وأن يتصلع منه ويذكر ما يريد دينا
ودنيا (و) يسنُّ (زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) ليس المراد اختصاص
طلب الزيارة بهذه الحالة فاسها مندوبة مطلقا بل لتأكيدا في هذه الحالة ، والمعتبر كالحاج .

[فصل] في بيان أركان الحج والعمرة (أركان الحج خمسة) بل ستة بزيادة الترتيب في
معظم الأركان : أولها (الإحرام) أي نية الدخول فيه (و) ثانيها (الوقوف) بعرفة (و) ثالثها
(الطواف) (و) رابعها (السعي) (و) خامسها (الحلق) . أو التقصير (إذا جعلناه نسكا) وتقدم
أنه المشهور (ولا يجبر) هذه الأركان (بدما) بل يتوقف الحج عليها (وما سوى الوقوف
أركان في العمرة أيضا) والترتيب معتبر في جميع أركانها (ويؤدى النسكان على أوجه) ثلاثة
(أحدها الأفراد بأن يحج) أي يحرم بالحج ويفرغ منه (ثم يحرم بالعمرة كإحرام المسكي ويأتي
بعملها . الثاني القرآن بأن يحرم بهما) معا في أشهر الحج (من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان)

وَلَوْ أُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحْجِ قَبْلَ الطَّوَافِ كَانَ قَارِنًا ، وَلَا يَجُوزُ عَكْسُهُ فِي
 الْجَدِيدِ . الثَّالِثُ التَّمَتُّعُ بِأَنْ يَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ وَيَفْرَغَ مِنْهَا ثُمَّ يَنْشِئُ حَجًّا
 مِنْ مَكَّةَ ، وَأَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ ، وَبَعْدَهُ التَّمَتُّعُ وَبَعْدَ التَّمَتُّعِ الْقِرَانُ ، وَفِي قَوْلِ التَّمَتُّعِ أَفْضَلُ
 مِنَ الْإِفْرَادِ ، وَعَلَى الْمُتَمَتِّعِ دَمٌ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَاضِرُهُ
 مَنْ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ مِنَ الْحَرَمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَنْ تَقَعَ عِمْرَتُهُ
 فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ سَنَتِهِ ، وَأَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ ذَوَقْتُ ، وَجُوبُ الدَّمِ
 إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ
 ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ تُسْتَحَبُّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي الْأَنْظَرِ ، وَيُنْدَبُ
 تَتَابُعُ الثَّلَاثَةِ ، وَكَذَا السَّبْعَةُ ، وَلَوْ فَاتَتْهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ ، فَلَا أَنْظَرُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يُفَرِّقَ
 فِي قَضَائِهَا بَيْنَهَا وَيَبْنِي السَّبْعَةَ ، وَعَلَى الْقَارِنِ دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ .

وَيَدْخُلُ عَمَلُ الْعُمْرَةِ فِي عَمَلِ الْحَجِّ (وَلَوْ أُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحْجِ قَبْلَ الطَّوَافِ كَانَ قَارِنًا)
 وَكَذَا لَوْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَذْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ فِي أَشْهُرِهِ كَانَ قَارِنًا ، وَأَمَّا لَوْ طَافَ
 بَعْدَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ أَدْخَلَ الْحَجَّ فَلَا يَصِحُّ (وَلَا يَجُوزُ عَكْسُهُ) وَهُوَ ادْخَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ (فِي الْجَدِيدِ)
 وَفِي الْقَدِيمِ يَجُوزُ (الثَّالِثُ التَّمَتُّعُ بِأَنْ يَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ) فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ (مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ وَيَفْرَغَ مِنْهَا
 ثُمَّ يَنْشِئُ حَجًّا مِنْ مَكَّةَ) أَوْ مِنَ الْمِيقَاتِ (وَأَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ وَبَعْدَهُ التَّمَتُّعُ ، وَفِي قَوْلِ التَّمَتُّعِ أَفْضَلُ
 مِنَ الْإِفْرَادِ ، وَعَلَى الْمُتَمَتِّعِ دَمٌ) وَهِيَ شَاةٌ تَجْزِي فِي الْأَنْحِيَةِ (بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي
 الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَاضِرُهُ مَنْ) حَسَا كُنْهُمْ (دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ مِنَ الْحَرَمِ ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَالْمُرَادُ بِالْمَسْكَنِ مَنْ فِيهِ زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهُ الصَّغَارُ (وَ) بِشَرَطٍ (أَنْ تَقَعَ عِمْرَتُهُ فِي أَشْهُرِ
 الْحَجِّ مِنْ سَنَتِهِ) أَيْ الْحَجِّ ، فَلَوْ وَقَعَتْ قَبْلَ أَشْهُرِهِ أَوْ وَقَعَتْ فِي أَشْهُرِهِ وَلَمْ يَحْجِ مِنْ عَامِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ دَمُ
 (وَ) بِشَرَطٍ (أَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ) فَإِنْ عَادَ وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْهُ لَمْ يَلْزَمْهُ هَدْيٌ (وَوَقْتُ
 وَجُوبِ الدَّمِ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ) وَلَكِنْ يَجُوزُ ذَبْحُهُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَوْ لَمْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ (وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ
 يَوْمَ النَّحْرِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ) بِأَنْ لَمْ يَجِدْهُ أَوْ كَانَ مُحْتَاجًا لِمَنْنِهِ (فِي مَوْضِعِهِ) وَهُوَ الْحَرَمُ ، وَلَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ
 فِي بَلَدِهِ (صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ) أَيْ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهِ (تُسْتَحَبُّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ) فَيَحْرُمُ
 بِالْحَجِّ قَبْلَ سَادِسِ ذِي الْحِجَّةِ لِيَصُومَهُ وَتَالِيَهُ وَيَفْطُرُ يَوْمَ عَرَفَةَ كُلَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِحْبَابِ وَلَا يَجِبُ
 عَلَيْهِ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ بَزْمَنِ يُمْكِنُ مِنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ ، إِنَّمَا إِذَا أَحْرَمَ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ أَمُّ
 وَكَانَ قِضَاءُ (وَ) صَامَ (سَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) أَيْ وَطْنِهِ (فِي الْأَنْظَرِ) وَمُقَابِلُهُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ
 الْحَجِّ : (وَيُنْدَبُ تَتَابُعُ الثَّلَاثَةِ وَكَذَا السَّبْعَةِ) يَنْدَبُ تَتَابُعُهَا (وَلَوْ فَاتَتْهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ فَلَا أَنْظَرُ أَنَّهُ
 يَلْزَمُهُ أَنْ يَفَرِّقَ فِي قَضَائِهَا بَيْنَهَا وَيَبْنِي السَّبْعَةَ) بِقَدَرِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ : يَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامَ النَّشْرِ وَمُدَّةُ
 لِمَكَانِ السَّيْرِ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى الْعَادَةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَنْظَرِ لَا يَلْزَمُهُ التَّفَرِيقُ (وَعَلَى الْقَارِنِ دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ)

قُلْتُ: يَشْرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

باب محرمات الاحرام

أَحَدُهَا: سَتْرُ بَعْضِ رَأْسِ الرَّجُلِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا إِلَّا الْحَاجَةَ، وَلِبْسُ الْخَيْطِ أَوِ الْمَنْسُوجِ أَوِ الْمَعْقُودِ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، وَوَجْهُ الْمَرْأَةِ كَرَأْسِهِ، وَلَهَا لِبْسُ الْخَيْطِ إِلَّا الْقَفَازَ فِي الْأَظْهَرِ. الثَّانِي: اسْتِعْمَالُ الطِّيبِ فِي ثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ وَدَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوِ اللَّحْيَةِ، وَلَا يُكْرَهُ غَسْلُ بَدَنِهِ وَرَأْسِهِ بِخَطْمِيٍّ. الثَّلَاثُ: إِزَالَةُ الشَّعْرِ أَوِ الظُّفْرِ، وَتَكْمُلُ الْفَدْيَةِ فِي ثَلَاثِ شَعَرَاتٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ، وَالْأَظْهَرُ أَنْ فِي الشَّعْرَةِ مَدَّ طَعَامٍ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ مَدَّيْنِ،

جنسا وبدلا عند العجز (قلت بشرط أن لا يكون) القارن (من حاضري المسجد الحرام) فان كان منهم لم يلزمه دم (والله أعلم) .

باب محرمات الاحرام

أَيُّ الْمَحْرَمَاتِ بِسَبْتِهِ، وَعَدَهَا الْمَصْنَفُ سَبْعَةً فَقَالَ (أَحَدُهَا سَتْرُ بَعْضِ رَأْسِ الرَّجُلِ) وَلَوْ الْبَيَاضَ الَّذِي وَرَاءَ الْأُذُنِ (بِمَا يَعْدُ سَاتِرًا) عَرَفَا وَلَوْ بِالْحِنَاءِ التَّخْنِيعَ فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ذَلِكَ (إِلَّا الْحَاجَةَ) مِنْ حَرٍّ أَوْ مَدَاوَةٍ فَيَجُوزُ لَكِنْ تَلْزَمُ الْفَدْيَةُ (و) يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا (لِبْسُ الْخَيْطِ) كَقَمِيصٍ (أَوِ الْمَنْسُوجِ) كَكِدْرَعٍ (أَوِ الْمَعْقُودِ) كَكَبْدٍ (فِي سَائِرِ بَدَنِهِ) عَلَى حَسَبِ الْمَعْتَادِ فِي اللَّبْسِ، فَلَوْ ارْتَدَى بِالْقَمِيصِ لَمْ تَلْزَمْهُ فَدْيَةٌ وَلَوْ زُتِ الْأَزَارُحُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْقِدَهُ وَيَشُدَّ عَلَيْهِ خَيْطًا وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الرِّدَاءِ (إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ) أَيْ الْخَيْطَ وَنَحْوَهُ فَيَجُوزُ وَلَا فَدْيَةَ وَيَجُوزُ لِلْمَدَاوَةِ وَلِنَحْوِ حَرٍّ لَكِنْ مَعَ الْفَدْيَةِ (وَوَجْهُ الْمَرْأَةِ كَرَأْسِهِ) فِي حُرْمَةِ السَّتْرِ إِلَّا الْحَاجَةَ فَيَجُوزُ مَعَ الْفَدْيَةِ (وَلَهَا) أَيْ الْمَرْأَةُ (لِبْسُ الْخَيْطِ) إِلَّا الْقَفَازَ (وَهُوَ مَا يَلْبَسُ فِي الْيَدَيْنِ فَلَيْسَ لَهَا سَتْرُ السَّكْفَيْنِ وَلَا أَحَدُهُمَا بِهِ) (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُمَا لِبَسَهُمَا، وَيَجُوزُ لَهَا سَتْرُهُمَا بغيرِ الْقَفَازَيْنِ (الثَّانِي) مِنَ الْمَحْرَمَاتِ (اسْتِعْمَالُ الطِّيبِ) وَهُوَ مَا يَقْصَدُ مِنْهُ رَائِحَتُهُ كَالْمِسْكِ وَالزَّعْفَرَانِ (فِي ثَوْبِهِ) أَيْ مَلْبُوسِهِ وَلَوْ خَفَهُ أَوْ نَعَلَهُ (أَوْ بَدَنَهُ) وَاسْتَعْمَالَهُ إِنْ يَلْصِقُ الطِّينَ بِبَدَنِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْتَادِ، فَلَوْ جَلَّ مَسْكًا فِي خِرْقَةٍ مُشَدُّودَةٍ لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ شَمَّ الرَّائِحَةَ (وَدَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوِ اللَّحْيَةِ) بِدَهْنٍ وَلَوْ غَيْرَ مَطْيَبٍ وَلَا فَرْقَ فِي الشَّعْرِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَمَا اقْصَلَ بِاللَّحْيَةِ كَالشَّارِبِ لَهُ حَكْمُهَا بِخِلَافِ نَحْوِ الْحَاجِبِ وَالطَّدْبِ (وَلَا يَكْرَهُ غَسْلُ بَدَنِهِ وَرَأْسِهِ بِخَطْمِيٍّ) وَنَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْشِيرٍ لَكِنْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ كَالَاكْتِحَالِ (الثَّلَاثُ) مِنَ الْمَحْرَمَاتِ (إِزَالَةُ الشَّعْرِ) مِنَ الرَّأْسِ أَوْ غَيْرِهِ (أَوِ الظُّفْرِ) مِنَ الْيَدِ أَوِ الرَّجْلِ (وَتَكْمُلُ الْفَدْيَةُ فِي ثَلَاثِ شَعَرَاتٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ النَّامِي وَالْعَامِدِ وَالْجَاهِلِ وَالْعَالِمِ. نَعَمْ الصَّبِيُّ غَيْرُ الْمُبِيزِ وَالْمُجَنُّونَ وَالْمَغْمِيُّ عَلَيْهِ لَوْ أَزَالُوهُمَا لَا فَدْيَةَ عَلَيْهِمْ (وَالْأَظْهَرُ أَنْ فِي الشَّعْرَةِ مَدَّ طَعَامٍ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ مَدَّيْنِ) وَكَذَا

وَالْمَعْدُورُ أَنْ يَحْلِقَ وَيَقْدِيَ الرَّابِعُ الْجِمَاعُ ، وَتَفْسُدُ بِهِ الْعُمْرَةُ ، وَكَذَا الْحَجُّ قَبْلَ
التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، وَيَجِبُ بِهِ بَدَنَةٌ ، وَالْمَضْيُ فِي فَاسِدِهِ وَالْقَضَاءُ ، وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ نَظَوْعًا ،
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ . الْخَامِسُ اصْطِيَادُ كُلِّ مَا كُولٍ بَرِّيٌّ . قُلْتُ : وَكَذَا الْمُتَوَلَّدُ
مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَحْرُمُ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ ، فَإِنْ أَتَلَفَ صَيْدًا ضَمِنَهُ ،
فَفِي النَّمَامَةِ بَدَنَةٌ ، وَفِي بَقَرِ الْوَحْشِ وَحَارِهِ بَقَرَةٌ ، وَالْفَزَالِ عَزْرٌ ، وَالْأَرْبُ عَنَاقٌ ،
وَالْبَرْبُوعُ جَفْرَةٌ ، وَمَا لَا تَقُلَّ فِيهِ يَحْكُمُ بِمِثْلِهِ عَدْلَانِ ، وَفِي مَا لَا يَمِثِلُ لَهُ الْقِيَمَةُ ،

فِي الظَّفَرِ وَالظَّفَرَيْنِ ، وَمَقَابِلِ الْأَظْهَرِ فِي الشَّعْرَةِ دَرَاهِمٌ ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ دَرَاهِمَانِ (وَالْمَعْدُورُ) بِإِذْنِهِ
قُلْ وَنَحْوِ جِرَاحَةٍ (أَنْ يَحْلِقَ وَيَقْدِيَ - الرَّابِعُ) مِنَ الْحَرَمَاتِ (الْجِمَاعُ) وَكَذَا الْمَاشِرَةُ بِشَهْوَةٍ فِيمَا
دُونَ الْإِجْرَاعِ وَعَلَيْهِ سَهْمٌ دَمٌ (وَتَفْسُدُ بِهِ) أَيْ الْجِمَاعُ (الْعُمْرَةُ وَكَذَا الْحَجُّ) إِنْ كَانَ الْجِمَاعُ فِيهِ
(قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ) وَأَمَّا الْجِمَاعُ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ فَلَا يَفْسُدُ بِهِ (وَيَجِبُ بِهِ) أَيْ الْجِمَاعُ (بَدَنَةٌ)
بِصِفَةِ الْأُضْحِيَّةِ وَالْمَرْأَةِ لِأَقْدِيَّةِ عَلَيْهَا فِي الْجِمَاعِ ، وَإِنْ فَسَدَ بِهِ سَجَّهَا (و) يَجِبُ (الْمَضْيُ فِي فَاسِدِهِ)
أَيْ الْمَذْكُورُ مِنْ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ (و) يَجِبُ (الْقَضَاءُ وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ نَظَوْعًا) وَيَلْزِمُهُ الْأَحْرَامُ مِمَّا
أَحْرَمَ بِهِ فِي الْأَدَاءِ مِنْ مِيقَاتِ أَوْدِيَةِ أَهْلِهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيْ قَضَاءُ الْفَاسِدِ (عَلَى الْفَوْرِ) لِأَنَّهُ
بِالشَّرْعِ فِيهِ تَضْيِيقُ وَقْتِهِ فَلَمَّا أَفْسَدَهُ جَعَلَتْ عِبَادَتَهُ قَضَاءً (الْخَامِسُ) مِنَ الْحَرَمَاتِ (اصْطِيَادُ كُلِّ
مَا كُولٍ بَرِّيٍّ) وَحَشْيٌ (قُلْتُ وَكَذَا الْمُتَوَلَّدُ مِنْهُ) أَيْ الْمَا كُولُ الْبَرِّ الْوَحْشِيِّ (وَمِنْ غَيْرِهِ)
كَمَتُولٍ بَيْنَ حَارٍ وَحَشْيٍ وَأَهْلِي ، وَأَمَّا الْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ انْسِيٍّ مَا كُولٍ وَوَحْشِيٍّ غَيْرَ مَا كُولٍ كَمَتُولٍ
بَيْنَ ذَنْبٍ وَشَاةٍ وَكَذَا الْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ غَيْرِ مَا كُولِيٍّ أَوْ بَيْنَ أَهْلِيٍّ فَلَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَشَيْءٍ مِنْهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَبَحْرَمُ ذَلِكَ) أَيْ اصْطِيَادُ الْمَذْكُورِ (فِي الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ) وَلَوْ كَافَرًا فَيَحْرُمُ اصْطِيَادُ مَا ذَكَرَ
عَلَى الْحَرَمِ فِي الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ ، وَعَلَى الْحَلَالِ فِي الْحَرَمِ (فَإِنْ أَتَلَفَ) مِنْ حَرَمٍ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ (صَيْدًا
ضَمِنَهُ) فَيُضْمَنُ سَائِرُ أَجْزَائِهِ بِالْقِيَمَةِ وَيُضْمَنُ مَا تَلَفَ فِي يَدِهِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أُدْخِلَ الْحَلَالُ مَعَهُ إِلَى
الْحَرَمِ صَيْدًا مَالُوكًا لَهُ لَا يَضْمَنُهُ ، بَلْ لَهُ أَمْسَاكُهُ فِيهِ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ ، وَلَوْ ذَبَحَ الْحَرَمُ الصَّيْدَ أَوْ الْحَلَالُ
صَيْدَ الْحَرَمِ صَارَ مِيتَةً وَحَرَمَ عَلَيْهِ أَكْلُهُ وَعَلَى غَيْرِهِ وَلَوْ حَلَالًا (فَفِي النَّمَامَةِ بَدَنَةٌ) وَلَا يَجْزِي بَقَرَةٌ
وَلَا غَيْرُهَا (وَفِي بَقَرِ الْوَحْشِ وَحَارِهِ) أَيْ الْوَحْشِ (بَقَرَةٌ) (و) فِي (الْفَزَالِ) وَهُوَ وَادٍ الظَّبْيَةِ
إِلَى أَنْ يُطْلَعَ قَرْنَاهُ (عَزْرٌ) وَهِيَ الْأَتْنَى الَّتِي تَمَّ لَهَا سَنَةٌ (و) فِي (الْأَرْبِ عَنَاقٌ) وَهِيَ أُنْثَى
الْمَعْزِ مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً (و) فِي (الْبَرْبُوعِ) أَوْ الْوَبْرِ (جَفْرَةٌ) وَهِيَ أُنْثَى الْمَعْزِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
وَلَا بَدَنَةَ أَنْ تَكُونَ أَقَلَّ مِنَ الْعَنَاقِ الْوَاجِبَةِ فِي الْأَرْبِ (وَمَا لَا تَقُلَّ فِيهِ) مِنَ الصَّيْدِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ
وَلَا عَنْ صَحَابِيٍّ أَوْ صَحَابِيٍّ وَسَكَتِ الْبَاقِيْنَ أَوْ عَدْلَيْنِ مِنَ التَّابِعِينَ فَمِنْ بَعْدِهِمْ (يَحْكُمُ بِمِثْلِهِ عَدْلَانِ)
فَقِيَاهَانِ عَمَّا يَحْكُمُ بِهِ هُنَا فَطْنَانٌ فَلَا تَكْفِي الْمَرْأَةُ وَالْقَرْقُ (و) يَجِبُ (فِيمَا لَا يَمِثِلُ لَهُ) مِنَ النِّعَمِ
(الْقِيَمَةُ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَقَلُّ كَالْجُرَادِ . أَمَّا مَا فِيهِ تَقَلُّ ، وَهُوَ الْحَمَامُ فِي الْوَاحِدَةِ مِنْهُ شَاةٌ وَبَرْجَمٌ فِي

وَيَحْرُمُ قَطْعُ نَبَاتِ الْحَرَمِ الَّذِي لَا يَسْتَنْبِتُ، وَالْأَظْهَرُ تَقْلُقُ الضَّمَانِ بِهِ وَيَقْطَعُ أَشْجَارَهُ،
فِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ، وَالصَّغِيرَةِ شَاةٌ. قُلْتُ: وَالْمُسْتَنْبِتُ كَغَيْرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ
وَيَحِلُّ الْإِذْخِرُ، وَكَذَا الشُّوكُ كَالْعَوْسَجِ وَغَيْرِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالْأَصَحُّ حِلُّ أَخْذِ نَبَاتِهِ
لِعَلْفِ الْبَهَائِمِ وَلِلدَّوَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَصَيْدُ الْمَدِينَةِ حَرَامٌ، وَلَا يُضْمَنُ فِي الْجَدِيدِ،
وَيَتَخَيَّرُ فِي الصَّيْدِ الْمِثْلِيُّ بَيْنَ ذَبْحِ مِثْلِهِ وَالصَّدَقَةِ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَبَيْنَ أَنْ
يُقَوْمَ الْمِثْلُ دَرَاهِمَ وَيَشْتَرَى بِهِ طَعَامًا لَهُمْ، أَوْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا، وَغَيْرُ الْمِثْلِيِّ
يَتَصَدَّقُ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا أَوْ يَصُومَ، وَيَتَخَيَّرُ فِي فِدْيَةِ الْخَلْقِ بَيْنَ ذَبْحِ شَاةٍ، وَالتَّصَدُّقِ بِثَلَاثَةِ
أَصْعٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينٍ، وَصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الدَّمَ فِي تَرْكِ الْمَأْمُورِ كَالْإِخْرَامِ
مِنَ الْمُيَقَاتِ دَمٌ تَرْتِيبٌ، فَإِذَا عَجَزَ اشْتَرَى بِقِيَمَةِ الشَّاةِ طَعَامًا

القيمة الى عدلين (ويحرم) على الحلال والمحرم (قطع نبات الحرم) الرطب (الذي لا يستنبت)
أى من شأنه أن لا يستنبته الأدميون بل ينبت بنفسه. أما النبات اليابس كالجشيش فيجوز قطعه
لا قلعه وكذلك ما يستنبته الأدميون مثل القمح يجوز لمالكه التصرف فيه بالقطع والقلع ان لم
يكن شجرا، وأما الشجر فسيأتي حكمه (والأظهر تعلق الضمان به) أى بقطع النبات غير المستنبت
(و يقطع أشجاره) زيادة ايضاح والا فهو داخل في النبات (ففي الشجرة الكبيرة) عرفا (بقرة)
وفي معناها البدنة (و) في الشجرة (الصغيرة شاة) والواجب في النبات غير الشجر القيمة، ومقابل
الأظهر لا يتعلق بذلك ضمان (قلت والمستنبت) من الشجر (كغيره) في الحرمة والضمان (على
المذهب) وقيل ليس مثله كالخطة والشعير (ويحل) من شجر الحرم (الاذخر) قطعاً وقلعاً
(وكذا الشوك) يحل شجره (كالعوسج) نوع من الشوك (وغيره) من كل مؤذ (عند
الجمهور) وقيل يحرم ويجب به الضمان (والأصح حل أخذه) بالقطع (لعلف البهائم وللدواء)
ولا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة (والله أعلم) ومقابل الأصح يمنع الأخذ لذلك وعلى كل لا يجوز
الأخذ للبيع (وصيد) حرم (المدينة حرام) وأخذ نباته، وحرمة ما بين جبلتها غير وثور (ولا يضمن)
الصيد ولا النبات (في الجديد) وفي القديم يضمن بسلب القاطع والصائد وأخذ نباته (ويتخير في
الصيد المثلئ بين ذبح مثله والصدقة به) بأن يفرق لجه (على مساكين الحرم وبين أن يقوم المثل)
بالنقد الغالب (دراهم) أو غيرها (ويشترى بها طعاماً لهم) مما يجزئ في الفطرة (أو يصوم
عن كل مد يوماً، وغير المثلئ) وهو الذي تجب فيه القيمة (يتصدق بقيمته طعاماً) ولا يتصدق
بالدراهم (أو يصوم) عن كل مد يوماً، وهذا القسم يقال له بخير معدل (ويتخير في فدية الخلق
بين ذبح شاة تجزئ في الأضحية (و) بين (التصدق بثلاثة أصع لستة مساكين، و) بين
(صوم ثلاثة أيام) وهذا القسم يقال له بخير مقدر (والأصح أن الدم في ترك المأمور كالأحرام
من الميقات) والميت بمزدلفة أومنى (دم ترتب، فاذا عجز) عن الدم (اشترى بقيمة الشاة طعاماً

وَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، وَدَمُ الْقَوَاتِ كَدَمِ التَّمَتُّعِ ، وَيَذْبَحُهُ
 فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ فِي الْأَصْحَ ، وَالِدَمُ الْوَاجِبُ يَفْعَلُ حَرَامًا أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا لَا يَخْتَصُّ بِرَمَانٍ ،
 وَيَخْتَصُّ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجِبُ صَرْفُ نَحْيِهِ إِلَى مَسَاكِينِهِ ، وَأَفْضَلُ بَقْعَةٍ
 لِلذَّبْحِ الْمُعْتَمِرِ الْمُرَوَّةُ ، وَلِلْحَاجِّ مَنَى ، وَكَذَا حُكْمُ مَسَاقَا مِنْ هَذِي مَكَانًا ، وَوَقْتُهُ وَقْتُ
 الْأَضْحِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب الإحصار والقوات

مَنْ أَحْصَرَ تَحَلَّلَ ، وَقِيلَ لَا تَتَحَلَّلُ الشَّرْذِمَةُ ، وَلَا تَحَلَّلُ بِالرَّضِ ، فَإِنْ شَرَطَهُ
 تَحَلَّلَ بِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَمَنْ تَحَلَّلَ ذَبَحَ شَاةً حَيْثُ أُخْصِرَ . قُلْتُ : إِنَّمَا يَحْتَصِلُ التَّحَلُّلُ
 بِالذَّبْحِ وَنِيَّةِ التَّحَلُّلِ وَكَذَا الْخَلْقُ إِنْ جَعَلْنَاهُ نُسْكَاً ، فَإِنْ قُدَّ

وتصدق به (على مساكين الحرم) فإن عجز صام عن كل مد يوما فهو مهتب بمقدار (ودم القوات
 كدم التمتع) في سائر أحكامه (ويذبحه) أي الدم الواجب فيه (في حجة القضاء) لافي سنة القوات
 (في الأصح) ومقابله يجوز ذبحه في سنة القوات (والدم الواجب بفعل حرام) كإزالة شعر (أو ترك
 واجب) كالبيت بمنى (لا يختص بزمان) بل يفعل في يوم النحر وغيره (ويختص ذبحه بالحرم)
 في أي مكان (في الأظهر) ومقابله يجوز خارج الحرم وينقل إليه ويفرق فيه (ويجب صرف
 له إلى مساكينه) أي الحرم ولا يجوز له أكل شيء من لجه (وأفضل بقعة لذبح المعتمر المروءة
 وللحاج منى وكذا حكم مساقا من هذي مكانا، ووقته وقت الأضحية على الصحيح) ومقابله لا يختص
 بوقت (والله أعلم) وعلى اختصاصه بوقت الأضحية لو أخره عن أيام التشريق، فإن كان المهدي
 واجبا، وهو النذر وجب ذبحه قضاء، وإن كان تطوعا فقد فات .

باب الإحصار

وهو المنع من إتمام أركان الحج والعمرة (والقوات) للحج (من أحصر) أي منع عن إتمام
 أركان أحد النسكين (تجمل) جوازا لا ويحوبا بما سيأتي سواء أمكن المضى بقتال أم يبذل أم
 لم يمكن، فلو طلب منه مال له وقع لم يلزمه دفعه وجازله التجمل . نعم إن تيقن الحاج زوال الإحصار
 في مدة يمكنه إدراك الحج بعدها امتنع تحلله وكذا المعتمر إذا تيقن قرب زواله، وهو ثلاثة أيام
 (وقيل لا تتحلل الشردمة) وهي الطائفة تمنع من بين الرقعة، والصحيح الجواز، ويجوز للحجوس
 ظلمة التحلل (ولا تحلل بالمرض) ونحوه كضلال طريق (فإن شرطه) أي شرط في إحصاره أنه
 يتحلل إذا مرض (تحلل به) أي المرض ونحوه (على المشهور) وقيل لا يجوز، ثم إن شرط التحلل
 بالمهدي لزمه أو بلا هدى لم يلزمه (ومن تحلل) أي أراد التحلل (ذبح شاة حيث أحصر) في
 حل أو حرم (قلت: إنما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) المقارنة له بأن ينوي خروجه عن الإحصار
 (وكذا الخلق إن جعلناه نسكا) ولا بد من مقارنة النية له ويشترط تأخره عن الذبح (فإن فقد

الدم فالأظهر أن له بدلا ، والله طعم بقيمة الشاة ، فإن عجز صام عن كل مد يوم ما ،
وله التحلل في الحال في الأظهر ، والله أعلم ، وإذا أحرَمَ العبد بلا إذن فليتيده تحليله ،
وللزوج تحليلها من حج تطوع لم يأذن فيه ، وكذا من الفرض في الأظهر ، ولا قضاء
على المحصر المتطوع ، فإن كان نسكه فريضا مستقرا بقي في ذمته ، أو غير مستقر
اعتبرت الاستطاعة بعد ، ومن فاته الوقوف تحلل بطواف وسعي وحلي ، وفيهما قول ،
وعليه دم والقضاء .

كتاب البيع

شُرْطَةُ الْإِيجَابِ : كِبَعْتُكَ وَمَلَكَتُكَ ، وَالْقَبُولُ كَاشَرْتِيتُ وَمَلَكَتُ وَقِيلَتْ ،

الدم فالأظهر أن له بدلا (ومقابله لا يدل له فيبقى في ذمته) وأنه (أى البدل) طعام بقيمة الشاة
فإن عجز (عن الطعام) صام عن كل مد يوما ، وله (إذا انتقل للصوم) التحلل في الحال في الأظهر (ولا يتوقف على الصوم ، ومقابل الأظهر يتوقف) والله أعلم . وإذا أحرَمَ العبد (ولو مكانا) بلا إذن
من سيده (فليتيده تحليله) بأن يأمره بالتحلل وله أن يتحلل قبل أمر سيده له (وللزوج تحليلها
من حج تطوع لم يأذن فيه) وإن أذن لم يحز (وكذا) له تحليلها (من الفرض في الأظهر)
ومقابله ليس له تحليلها منه وله منعها من الابتداء بالتطوع جزأ وبالفرض على الأظهر ، والمراد
بتحليلها أن يأمرها به وتحلل هي كتحلل المحصر (ولا قضاء على المحصر المتطوع) إذا تحلل
(فإن كان) نسكه (فريضا مستقرا) كحجة الاسلام بعد السنة الأولى من سني الامكان وكالقضاء
والنذر (بقي في ذمته أو غير مستقر) كحجة الاسلام في السنة الأولى من سني الامكان (اعتبرت
الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الاحصار ان وجدت وجب وإلا فلا (ومن فاته الوقوف) يحصر
أو يبره (تحلل) وجوبا ولا يحزنه لو صابر الى عام قابل فينوي التحلل (بطواف وسعي) ان لم
يكن سعي بعد طواف القدوم (وحلي وفيهما) أى السعي والحلق (قول) أنها لا يجبان في التحلل
(وعليه دم) وهو دم ترتيب وتقدير ان لم يجد الدم صام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع (و) عليه
(القضاء) ان لم يكن فات بحصر فيلزمه ان يحج فورا من عام قابل سواء كان الحج الذي فاته
الوقوف فيه فريضا أو تطوعا والله أعلم .

كتاب البيع

هولفة مقابلة شيء بشيء على وجه المعاوضة ، وشرعا : مقابلة مال بمال على وجه مخصوص ، وأركانها
ثلاثة ، وهي في الحقيقة ستة عاقد بائع ومشتري ومعهود عليه ثمن ومثمن وصيغة ايجاب وقبول ، وبدأ
المصنف بالصيغة معبرا عنها بالشرط فقال (شرطه الايجاب) وهو ما يدل على التملك بعوض (كبعثك
وملكتك) بكذا (والقبول) وهو ما يدل على التملك (كاشتريت وتملكت وقبليت) ولعمري في

وَيَجُوزُ تَقَدُّمُ لَفْظِ الْمُشْتَرَى ، وَلَوْ قَالَ بَعْنِي فَقَالَ بَعْتُكَ اذْهَبْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَنْقُذُ بِالسَّكْنَاءِ
كَجَعَلْتَهُ لَكَ بِكَذَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقُولَ الْفَصْلُ بَيْنَ لَفْظَيْهِمَا ، وَأَنْ
يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِجَابِ ، فَلَوْ قَالَ : بَعْتُكَ بِأَلْفٍ مُكْسَرَةٍ فَقَالَ ، قَبِلْتُ بِأَلْفٍ صَحِيحَةٍ
لَمْ يَصِحَّ ، وَإِشَارَةُ الْآخَرِ بِالْعَقْدِ كَالنُّطْقِ ، وَشَرَطُ الْعَاقِدِ الْإِشْدُ . قُلْتُ : وَعَدَمُ
الْإِكْرَاهِ بِتَيَازُ حَقِّ ، وَلَا يَصِحُّ شِرَاءُ الْكَافِرِ الْمُصْحَفِ ، وَالسُّلْمُ فِي الْأَظْهَرِ ، إِلَّا أَنْ
يَعْتَقَ عَلَيْهِ فَيَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا الْحَرْبِيُّ سِلَاحًا ، اللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلِلْمَبِيعِ شُرُوطٌ :
طَهَارَةُ عَيْنِهِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْكَلْبِ وَالْخَمْرِ وَالْمُنْتَجَسِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهُ كَالْخَلِّ وَاللَّبَنِ

الجواب فلا يصح البيع بغير ذلك ومنه المعاطاة لكن المصنف وجاعة اختاروا الانعقاد بها في كل
ما يعده الناس بيعا ، ولا بد من اسناد البيع الى المتعاطين ومن ذكر الثمن (ويجوز تقدم لفظ المشتري)
على لفظ البائع (ولو قال بعتي) كذا بكذا (فقال بعتك انقذ) البيع (في الأظهر) ومقابله
لا ينعقد إلا اذا قال المشتري بعد ذلك اشتريت (وينقذ) البيع (بالسكنية) وهي ما تحتل البيع
وغيره (كجعله لك بكذا) ناويا البيع فينعقد بذلك (في الأصح) ومقابله لا ينعقد بالسكنية
(ويشترط أن لا يكون الفصل بين لفظيهما) أى بين الإيجاب والقبول وإلا بكتابه فيضرب الفصل
الطويل . أما اليسير فلا ، ويضرب الكلام الأجبي عن العقد ولو يسيرا ، ويشترط أن يكون القبول من
صدر معه الإيجاب وإن يصير البادئ على ما أتى به الى القبول وإن تبقى أهليته كذلك (وإن يقبل
على وفق الإيجاب) في المعنى (فلو قال بعتك بألف مكسرة فقال قبلت بألف صحيحة لم يصح)
أما الموافقة لفظا فلا تشترط فلو قال بعتك فقال اشتريت صح (وإشارة الآخس بالعقد كالنطق)
وأما إشارته في الصلاة فليس لها حكم النطق . ثم شرع المصنف في الركن الثاني ، وهو العاقد فقال
(وشروط العاقد) بائعا أو مشتريا (الرشد) فلا يصح من صبي ولا مجنون ولا من يحجور عليه
؛ فله ولا من أعمى أيضا (قلت و) يشترط أيضا (عدم الإكراه بغير حق) فلا يصح عقده مكره
في ماله بغير حق . أما بحق كما لو امتنع من عليه دين من الوفاء والبيع فإكراهه القاضى على البيع
فإنه يصح (ولا يصح شراء الكافر) ولو مرتدا (للمصحف) ولا كتب الحديث ولا آثار السلف
وحكايات الصالحين ولا كتب فقه فيها شيء من ذلك . وأما كتب علوم غير شرعية فيجوز تملكها
لها (و) لا يصح شراء الكافر العبد (المسلم في الأظهر) ومقابله يصح شراؤه المسلم ويؤمر بإزالة
يده عنه (إلا أن يعتق عليه) كأن كان أصلا أو فرعاه أو أقره بحريته (فيصح) شراؤه (في الأصح)
ومقابله لا يصح (ولا) يصح شراء (الحربى سلاحا) كسيف وغيره من عدة الحرب (والله أعلم)
بخلاف عدة غير الحرب ولو حديدا فيصح ، ثم شرع في الركن الثالث ، وهو المبيع فقال (ولبيع
شروط) خمسة في غير الروايات أحدها (طهارة عيه فلا يصح بيع السكاب) ولو معلما (والخمر)
ولو محترمه (و) لا بيع (المنتجس الذي لا يمكن تطهيره كالخل واللبن) وأما ما يمكن تطهيره

وكذا الدهن في الأصح . الثاني النفع فلا يصح بيع الحشرات ، وكل سباع لا ينفع ، ولا حتى الحنطة ونحوها ، وآلة اللهو ، وقيل يصح في الآلة إن عذر رضاها مالا ، ويصح بيع الماء على الشط ، والتراب بالصعراء في الأصح . الثالث إن كان تسليمه ، فلا يصح بيع الضال والآبق والمنصوب ، فإن باعه لقادر على انتزاعه صح على الصحيح ، ولا يصح بيع نصف معين من الإناث والسيف ونحوهما ، ويصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه في الأصح ، ولا المرهون بغير إذن مؤتمنه ، ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الأظهر ، ولا يضر ثقله بذمته ، وكذا تعلق القصاص في الأظهر . الرابع

كالثوب المتنجس فيصح بيعه (وكذا الدهن) لا يمكن تطهيره (في الأصح) ومقابلته يمكن تطهيره (الثاني) من شروط المبيع (النفع) أي الانتفاع به شرعا (فلا يصح بيع الحشرات) وهي صفار دواب الأرض كالتنافس لعدم النفع ولا عبرة بما يذكر من خواصها (و) لا يبيع (كل سباع لا ينفع) كالأسد ولا عبرة بما يقصد من بعضها من الهبة . نعم ما ينفع من ذلك كالعلق لامتصاص السم يصح (ولا) يبيع نحو (حتى الحنطة ونحوها) ويحرم بيع السم إن قتل قليلا وكثيره ، فإن نفعه قليله صح بيعه كالأفيون (و) لا يبيع (آلة اللهو) وكذا الأصنام والصور (وقيل يصح) البيع (في الآلة إن عذر رضاها) بضم الراء : أي مكسرها (مالا) ولا يصح بيع كتب الكفر كالاجيل وكذا كتب السحر والتنجيم ، بل يجب اتلافها (ويصح بيع الماء على الشط والتراب بالصعراء في الأصح) ومقابلته لا يصح لا مكان تحصيل مثلها بلا تعب (الثالث) من شروط المبيع (إمكان تسليمه) أي القدرة على تسليم البائع المبيع فلو انتفت القدرة من البائع ، فإن قدر المشتري على التسليم كأن كان المبيع مغسوبا ويمكن المشتري نزعه من يد الغاصب دون البائع فالصحيح جواز بيعه ، ثم فرغ على قدرة التسليم قوله (فلا يصح بيع الضال) أي التائه (والآبق والمنصوب فإن باعه) أي المنصوب (لقادر على انتزاعه صح على الصحيح) ومقابلته لا يصح (ولا يصح بيع نصف) مثلا (معين) لا مشاع (من الإناث والسيف ونحوهما) كثوب نفيس إذ لا يمكن التسليم إلا بالفصل ، وهو ممنوع منه شرعا لنقصه القيمة ، فالطريق في البيع إن يشتره مشاعا ثم يتفقا على فصله (ويصح) . البيع (في الثوب الذي لا ينقص بقطعه في الأصح) ومقابلته لا يصح لأن القطع لا يتناول عن تغيير ولا يصح بيع نص في خاتم بخلاف أحد زوجي خف أو أحد مصراعي باب (ولا) يصح بيع (المرهون) المقموض (بغير إذن مؤتمنه) للحجز عن تسليمه شرعا بخلافه قبل القبض أو بأذنه (ولا) يبيع (الجاني المتعلق برقبته مال) بغير إذن المجنى عليه ، وقبل اختيار السيد الفداء كأن قتل خطأ فتعلق برقبته الدية ، فإن أذن مستحق الدية في بيعه أو اختار السيد فداءه صح بيعه (في الأظهر) ومقابلته يصح في بيع السيد المومر ، وقيل والمسر (ولا يضر تعلقه) أي المال (بذمته) أي العبد المبيع كأن اشترى فيها شيئا بغير إذن سيده وأتلفه (وكذا) لا يضر (تعلق القصاص) برقبته كأن جنى عبدا (في الأظهر) ومقابلته لا يصح بيعه كالمرهون (الرابع) من شروط المبيع

الملك لمن له العقد ، فبيع الفضولي باطل ، وفي القديم موقوف إن أجاز مالكه نقد ، وإلا فلا ، ولو باع مال مورثه ظانا حياته وكان ميتا صح في الأظهر . الخامس العلم به ، فبيع أحد الثوبين باطل ، ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها ، وكذا إن جهلت في الأصح ، ولو باع بعل ذالبت حنطة ، أو بزنة هذه الحصاة ذهبا ، أو بما باع به فلان فرسه ، أو بألف دراهم ودنانير لم يصح البيع ، ولو باع بنقد وفي البلد نقد غالب تعين ، أو نقدان لم يغلب أحدهما اشتراط التعيين ، ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيغان كل صاع بدرهم ، ولو بألف مائة درهم كل صاع بدرهم صح إن خرجت مائة وإلا فلا على الصحيح ، ومتى كان العوض معيناً كفت معاينته ، والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب ،

(الملك) أى ملك التصرف (لمن له العقد) أى لمن يوجد منه العقد فدخل الوكيل والولى وكل من أثبت له الشارع حق التصرف بالعقد وخرج الفضولى فلذلك قال (فبيع الفضولى باطل) لأن الشارع لم يثبت له حق التصرف (وفي القديم موقوف إن أجاز مالكه) أى المبيع أو وليه (نقد وإلا فلا) ينفذ (ولو باع مال مورثه ظانا حياته وكان ميتا صح) لأن العبرة بما فى نفس الأمر (فى الأظهر) ومقابله لا يصح (الخامس) من شروط المبيع (العلم به) للمتعاقدين عينا فى المعين وقدرها وصفة فيها فى النمة (فبيع أحد الثوبين باطل) وإن تساوت قيمتها (ويصح بيع صاع من صبرة) وهى الكوم من الطعام (تعلم صيغاتها) للمتعاقدين وينزل ذلك على الاشاعة فيملك عشرة أمثالا حتى لو تلف منها شيء حسب عليه بقدر مملك (وكذا) يصح البيع (إن جهلت) الصيغان وتفتقر جهالة المبيع فانه ينزل على صاع مبهم حتى لو لم يبق إلا هو تعين بخلاف شاة من هذه الشياه (فى الأصح) ومقابله لا يصح كما لو فرق صيغاتها وقال بعتك واحدا منها (ولو باع بعل ذالبت حنطة أو بزنة هذه الحصاة ذهبا أو بما باع به فلان فرسه) أى بمثل ذلك ، وأحدهما لا يعلمه (أو بألف دراهم ودنانير لم يصح) البيع فى جميع هذه الصور للجهالة بالثمن ، فكل من الثمن والتمن إذا كان فى النمة لابد من معرفة قدره يقينا بالكيل أو الوزن أو الفرع ، فإن كان الثمن معيناً كأن قال : بعتك بعل هذا البيت من هذه الحنطة صح (ولو باع بنقد) كأن قال : بعتك هذا بعشرة من الجنيهات أو الريالات (وفى البلد نقد غالب) منها كالجنيه الأفرنكى والريال المصرى وغير غالب (تعين الغالب أو) فى البلد (نقدان) و(لم يغلب أحدهما اشتراط التعيين) لفظا ، ولا يكتفى التعيين بالنية (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيغان كل صاع بدرهم) بنصب كل بتقدير بعتك وبجره بدل من الصبرة ، ولا يضرك الجهل بجملة الثمن (ولو باعها) أى الصبرة (مائة درهم كل صاع بدرهم صح إن خرجت مائة درهم وإلا) بأن لم تخرج ، كأن قلت أوزادت (فلا) يصح البيع (على الصحيح) ومقابله يصح (ومتى كان العوض معيناً) أى مشاهدا (كفت معاينته) عن العلم بقدره اعتمادا على التخمين الحاصل بالرؤية (والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب) وهو ما لم يره

وَالثَّانِي يَصِحُّ ، وَيُثَبِّتُ الْخِيَارُ عِنْدَ الرُّوْيَةِ ، وَتَكْفِي الرُّوْيَةُ قَبْلَ الْعَقْدِ فِيهَا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ ، دُونَ مَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا ، وَتَكْفِي رُوْيَةُ بَعْضِ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ كظَاهِرِ الصَّبْرَةِ ، وَأَنْمُودَجِ التَّمَاثِيلِ ، أَوْ كَانَ صَوَانَا لِلْبَاقِي خَلْقَةً كَقَشْرِ الرُّمَّانِ وَالْبَيْضِ ، وَالْقَشْرَةِ السُّفْلَى لِلْجُوزِ وَاللُّوزِ ، وَتُغْتَبَرُ رُوْيَةُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ وَصَفَهُ بِصِفَةِ السَّلَمِ لَا بِكَفْيٍ ، وَيَصِحُّ سَلَمُ الْأَعْمَى ، وَقِيلَ إِنْ عَمِيَ قَبْلَ تَمْيِيزِهِ فَلَا .

باب الرِّبَا

إِذَا بَاعَ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ إِنْ كَانَ جِنْسًا اشْتَرَطَ الْحُلُولُ ،

العَاقِدَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا (وَالثَّانِي) وَهُوَ مُقَابِلُ الْأَظْهَرِ (يَصِحُّ وَثَبَّتِ الْخِيَارُ عِنْدَ الرُّوْيَةِ) وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ وَيَنْفَذُ قَبْلَ الرُّوْيَةِ الْقَسْخُ دُونَ الْإِجَازَةِ (وَتَكْفِي) عَلَى الْأَظْهَرِ فِي اشْتِرَاطِ (الرُّوْيَةِ قَبْلَ الْعَقْدِ) فِيهَا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ (بَأَنْ يَغْلِبَ عَدَمُ التَّغْيِيرِ كَالْأَرْضِ أَوْ يَسْتَوِيَ الْأَمْرَانِ كَالْحَيَوَانِ ، فَإِنْ بَانَ تَغْيِيرُهُ ثَبَّتَ الْخِيَارُ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّغْيِيرِ وَعَدَمِهِ صَدَقَ الْمُشْتَرِي بِمِيزَانِهِ (دُونَ مَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا) كَالْأَطْعَمَةِ فَلَا تَكْفِي فِيهِ الرُّوْيَةُ قَبْلَ الْعَقْدِ (وَتَكْفِي رُوْيَةُ بَعْضِ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ كظَاهِرِ الصَّبْرَةِ) مِنْ الْحُبُوبِ بِخِلَافِ مَا لَا يَدُلُّ كظَاهِرِ صَبْرَةِ الرُّمَّانِ أَوِ الْبَطِيخِ فَلَا يَدُلُّ مِنْ رُوْيَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ (و) تَكْفِي رُوْيَةُ (أَنْمُودَجِ التَّمَاثِيلِ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ وَفَتْحِ الدَّالِ مَا تَسْمِيهِ التَّجَارُ بِالْعَيْنَةِ فَتَكْفِي رُوْيَةُ عَيْنَةٍ مِثْلَ الْحُبُوبِ وَالْأَدْهَانِ عَنْ رُوْيَةِ بَاقِي الْمَبِيعِ ، وَلَا يَدُلُّ مِنْ إِدْخَالِهَا فِي الْمَبِيعِ . أَمَّا إِذَا لَمْ يَدْخُلْهَا بِأَنْ قَالَ بَعْتُكَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْخِنْطَةِ مِثْلًا مِائَةً أَرْدَبَ فَلَا يَصِحُّ الْمَبِيعُ إِلَّا إِذَا قَالَتْ مِنْهَا هَذِهِ الْعَيْنَةُ فَلْيَسْتَفْظِنْ لِهَذَا (أَوْ) كَانَ بَعْضُ الْمَبِيعِ لَا يَدُلُّ عَلَى بَاقِيهِ لَكِنْ (كَانَ صَوَانَا لِلْبَاقِي خَلْقَةً كَقَشْرِ الرُّمَّانِ وَالْبَيْضِ وَالْقَشْرَةِ السُّفْلَى لِلْجُوزِ وَاللُّوزِ) فَتَكْفِي رُوْيَتُهُ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا الْبَعْضُ صَوَانَا مِنَ الْخَلْقَةِ بَلْ بِالصَّنْعِ كَجِلْدِ الْكِتَابِ فَلَا تَكْفِي رُوْيَتُهُ ، وَاجْتِزَ بِالسُّفْلَى عَنِ الثَّشْرَةِ الْعُلْيَا لِلْجُوزِ فَلَا تَكْفِي رُوْيَتُهَا لِأَنَّهَا تَزَالُ (وَتُغْتَبَرُ رُوْيَةُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ) وَهُوَ مَا يَخْلُ عَدَمُ رُوْيَتِهِ بِمَعْظَمِ الْمَالِيَةِ فَيُعْتَبَرُ فِي الدَّارِ مِثْلًا رُوْيَةُ الْبُيُوتِ وَالسَّقُوفِ وَالسُّطُوحِ وَالْجُدْرَانِ وَالْمُسْتَحْمِ وَالْبَالُوعَةِ وَالطَّرِيقِ (وَالْأَصَحُّ أَنْ وَصَفَهُ) أَيْ الشَّيْءَ الَّذِي يَرَادُ بَيْعُهُ (بِصِفَةِ السَّلَمِ لَا يَكْفِي) عَنِ الرُّوْيَةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَكْفِي ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي (وَيَصِحُّ سَلَمُ الْأَعْمَى) أَيْ أَنْ يَسْلَمَ أَوْ يَسْلَمَ إِلَيْهِ (وَقِيلَ إِنْ عَمِيَ قَبْلَ تَمْيِيزِهِ فَلَا) فَيُخْتَصُّ سَلَمُهُ لَا تَقْدَامُ مَعْرِفَتُهُ بِالشَّيْءِ .

باب الرِّبَا

هُوَ بِالْقَصْرِ لُغَةً الزِّيَادَةُ ، وَشَرْعًا عَقْدٌ عَلَى عَوْضٍ مَخْصُوصٍ غَيْرِ مَعْلُومِ التَّمَاثِيلِ فِي مَعْيَارِ الشَّرْعِ حَالَةَ الْعَقْدِ أَوْ مَعَ تَأْخِيرٍ فِي الْبَدَلَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا (إِذَا بَاعَ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ إِنْ كَانَ) أَيْ التَّوَنُّ وَالْمُتَمَنُّ (جِنْسًا) وَاحِدًا كَبُرِّيرٍ (اشْتَرَطَ) فِي صِفَةِ الْمَبِيعِ (الْحُلُولُ) بِأَنْ لَا يَذْكَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَجْلًا

والمائة والتقايض قبل التفرق أو جنسين كحظنة وشعر جاز التفاضل ، واشترط
الحلول والتقايض ، والطعام ما قصد للطعم أفتياتا أو تفكها أو تداويا ، وأدقة الأصول
المختلفة الجنس ، وخلوها وأدهانها أجناس ، واللحوم والألبان كذلك في الأظهر ،
والمائة تعتبر في الكيل كيلا ، والموزون وزنا ، والمعتبر غالب عادة أهل الجواز
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما جيل يراعى فيه عادة بلد البيع ، وقيل
الكيل ، وقيل الوزن ، وقيل يتخير ، وقيل إن كان له أصل اعتبر ، والنقد بالنقد
كطعام بطعام ،

(والمائة والتقايض قبل التفرق ، أو) كانا (جنسين كحظنة وشعر جاز التفاضل ، واشترط الحلول
والتقايض) ولابد من القبض الحقيقي فلا تكفي الحوالة وإن حصل القبض في المجلس ، ويكفي
قبض الوكيل عن العاقلين أو أحدهما ، فلم أر من علة الربا الطعام (والطعام ما قصد للطعم) بالضم أى
الأكل بأن يكون أظهر مقاصده الأكل للآدميين (أفتياتا أو تفكها أو تداويا) فالأكل أفتياتا
كالبر ، وتفكها كالتين والزبيب ، وتداويا كالزنجبيل والمصطكي والطين الأرمني ، وأما ما لا يقصد للطعم
كالعظم الرخو والجلد فلاربا فيه وإن أكل ، وكذلك ما لا يقصد لطعم الآدميين كالخيش والتبن ، وما
قصد للبهائم والآدميين يعتبر فيه غلبة التناول ، فإن استويا فربوى (وأدقة) جمع دقيق : أى
لوطحن قمح وشعر وذرة مثلا فتحصل منها أدقة ، فربما يقال إنها جنس واحد مع أنها أدقة
(الأصول المختلفة الجنس ، و) كذلك (خلوها) جمع خل (وأدهانها) فهى (أجناس) إذ
هى قروح أصول مختلفة فتتبع أصولها فيجوز بيع دقيق البر بدقيق الذرة متفاضلين ، وكذلك
القول في الحلول والأدهان (واللحوم والألبان) كل منهما أجناس (كذلك في الأظهر) فيجوز
بيع لحم البقر بلحم الضأن ولبن الضأن بلبن البقر متفاضلا ، ومقابل الأظهر هما جنس واحد ولحوم
البقر والجواميس جنس كالضأن والمعز (والمائة تعتبر في الكيل كيلا) وإن زاد في الوزن (و)
في (الموزون وزنا) وإن تفاوت في الكيل فلا يجوز بيع بعض المكيل ببعض وزنا ، وكذا
الموزون (والمعتبر) في كون الشيء مكيلا أو موزونا (غالب عادة أهل الجواز في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم) فلو أحدث الناس خلاف ذلك فلا عبرة به (وما جهل) أى لم يعلم هل كان
يكال في ذلك العهد أو يوزن أو علم أنه كان يكال مرة ويوزن أخرى ولم يغلب أحدهما أو لم يكن
في عهده صلى الله عليه وسلم (يراعى فيه عادة بلد البيع) إن كان أقل جوام من التمر أو مثله كالفسق والإبان
كان أكبر كالجوز فالعبرة فيه الوزن (وقيل الكيل ، وقيل الوزن ، وقيل يتخير ، وقيل إن كان له
أصل) معلوم المعيار كالأدهان والأدقة (اعتبر) أصله في الكيل أو الوزن ، ولا فرق في المكيل بين أن
يكون معتادا أم لا (والنقد بالنقد) والمراد به الذهب والفضة (كطعام بطعام) إن بيع بنفسه
كذهب بذهب اشتراط المائة والحلول والتقايض قبل التفرق والتخير وإن بيع بغير جنسه كذهب
بفضة جاز التفاضل ، واشترط الحلول والتقايض قبل التفرق والتخير ، وعلة الربا في الذهب والفضة

وَلَوْ بَاعَ جُزْأً تَحْمِينًا لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ خَرَجَا سَوَاءً ، وَتُعْتَبَرُ الْمَائِلَةُ وَقْتُ الْجَفَافِ ، وَقَدْ
يُعْتَبَرُ الْكَمَالُ أَوَّلًا ، فَلَا يُبَاعُ رُطْبٌ بِرُطْبٍ وَلَا يَتَمَرٌ ، وَلَا عِنَبٌ بِعِنَبٍ وَلَا زَيْبٌ ، وَمَا لَا
جَفَافَ لَهُ كَالْقِنَاءِ وَالْعِنَبِ الَّذِي لَا يَتَزَبُّ لَأَيُّبَاعٍ أَصْلًا ، وَفِي قَوْلٍ تَكْنِي مِمَّا تَلْتَهُ رُطْبًا ،
وَلَا تَكْنِي مِمَّا تَلْتَهُ الدَّقِيقُ وَالسَّوِيقُ وَالْخَبِيزُ ، بَلْ تُعْتَبَرُ الْمَائِلَةُ فِي الْحُبُوبِ حَبًّا ، وَفِي
حُبُوبِ الدَّهْنِ كَالسَّمْسَمِ حَبًّا أَوْ دُهْنًا ، وَفِي الْعِنَبِ زَيْبًا أَوْ خَلَّ عِنَبٍ ، وَكَذَا الْعَصِيرُ
فِي الْأَصْحَ ، وَفِي اللَّبَنِ لَبَنًا أَوْ سَمْنًا أَوْ مَحِيضًا صَافِيًا ، وَلَا تَكْنِي الْمَائِلَةُ فِي سَائِرِ أَحْوَالِهِ
كَالْجُبْنِ وَالْأَقِطِ ، وَلَا تَكْنِي مِمَّا تَلْتَهُ مَا أَثَرَتْ فِيهِ النَّارُ بِالطَّبَخِ أَوْ الْقَلْيِ أَوْ الشَّيْءِ ،
وَلَا يَضُرُّ تَأْيِيرُ تَمْيِيزِ كَالْفَسْلِ وَالسَّمْنِ ، وَإِذَا جَمَعَتِ الصَّفَقَةُ رِبَوِيًّا مِنْ الْجَانِبَيْنِ وَاخْتَلَفَ
الْجِنْسُ مِنْهُمَا :

التمينة وهي منتقى من العروض والفلوس فلا يشترط شيء من ذلك (ولو باع جزأ) بكسر الجيم
طعما أو نقدا بجنسه (تخميناً لم يصح وإن خرجا سواء) إذ الجهل بالمائلة حقيقة المفاضلة (وتعتبر
المائلة) للربوي (وقت الجفاف) في الثمار والحبوب ، لأنه وقت الكمال المعتبر ، ولكن بعض
الأشياء له جملة كالألبان فأشار بقوله (وقد يعتبر الكمال أولاً) إلى إدخال عصير نحو العنب فإنه
كمال أولى للعنب والخل كمال وسط والزبيب كمال أخير . فالواقصر على الجفاف لأنهم أنه لا يصح
بيعه إلا زيباً مع أنه يصح بيعه بمثله عصيراً مثلاً (فلا يباع رطب برطب) بضم الراء (ولا يتم
ولا عنب بعنب ولا زبيب) للجهل بالمائلة وقت الجفاف (وما لا جفاف له كالقنأ) بكسر القاف
وضمها (والعنب الذي لا يتزبب لا يباع) بعضه ببعض (أصلاً ، وفي قول تكني مما تلتَهُ رُطْبًا)
بفتح الراء فيباع وزناً (ولا تكني بمائلة الدقيق والسويق) دقيق الشعير (والخبيز) فلا يباع
شيء منه بمثله (بل تعتبر المائلة في الحبوب) التي لادهن فيها (حبا وفي حبوب الدهن كالسمن
حبا أو دهنًا) أو كسبافيجوز بيع السمن بمثله والشيرج بمثله ، والكسب بمثله ، ولا يجوز بيع الشيرج
بالسمن ولا الطحينة بمثلها (و) تعتبر المائلة (في العنب زيباً أو خلَّ عنب ، وكذا العصير) أي عصير
العنب تعتبر المائلة فيه (في الأصح) فيجوز بيع العصير بمثله ، ومقابل الأصح ليس للعصير حالة
كمال فلا يجوز بيع بعضه ببعض (و) تعتبر المائلة (في اللبن لبنًا) غير مغلى فيباع الحليب بمثله
كيلاً ، وكذا الرائب بالرائب والحليب (أو سمنًا) خالصاً غير مغلى بالنار فيجوز بيع بعضه ببعض
وزناً (أو مَحِيضًا صَافِيًا) أي خالصاً عن الماء الكثير ، وهو ما نزع زبدته فيباع بمثله ، ولا يضر
الماء اليسير فيه وفي سائر الألبان (ولا تكني المائلة في سائر أحواله) أي باقيها (كالجبْن والأقط)
فلا يجوز بيع بعضه ببعض (ولا تكني بمائلة ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشئ) فلا
يجوز بيع بعضه ببعض لاختلاف تأثير النار (ولا يضر تأيير تمييز كالعسل والسمن) فيجوز
في العسل بيع بعضه ببعض بعد فصل شمعته بالنار لاقبله (وإذا جمعت الصفقة) أي البيعة (ربوياً)
أي جنساً واحداً (من الجانبين ، واختلف الجنس منهما) أي جنس المبيع والتمن بأن اشتمل

كَمَدَ عَجْوَةً وَدِرْهَمًا بِمَدٍّ وَدِرْهَمًا بِمَدٍّ أَوْ دِرْهَمَيْنِ ، أَوْ النَّوعِ كَصِحَاحٍ
وَمُكْسَرَةٍ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا فَبَاطِلَةٌ ، وَيَحْرُمُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جَنْبِهِ ، وَكَذَا
يُغَيَّرُ جَنْبُهُ مِنْ مَا كُورٍ وَغَيْرِهِ فِي الْأُظْهِرِ .

باب

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مَسَبِّ الْفَعْلِ ، وَهُوَ ضِرَابُهُ ، وَيُقَالُ
مَاؤُهُ ، وَيُقَالُ أَجْرَةُ ضِرَابِهِ فَيَحْرُمُ ثَمَنُ مَاؤُهُ ، وَكَذَا أَجْرَتُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَعَنْ حَبْلِ
الْحَبْلَةِ ، وَهُوَ تَنَاجُ النَّتَاجِ بِأَنْ يَدْبِيعَ تَنَاجُ النَّتَاجِ أَوْ يَشْدَقَ إِلَى تَنَاجِ النَّتَاجِ ، وَعَنْ الْمَلَايِجِ
وَهِيَ مَا فِي الْبُطُونِ .

أَحَدُهُمَا عَلَى جَنْبَيْنِ رُبُوبَيْنِ اشْتَمَلَ عَلَيْهِمَا الْآخَرُ (كَمَدَ عَجْوَةً وَدِرْهَمًا بِمَدٍّ) مِنْ عَجْوَةٍ (وَدِرْهَمًا) وَ
كَذَا لَوْ اشْتَمَلَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَقَطْ (كَمَدَ وَدِرْهَمًا بِمَدٍّ أَوْ دِرْهَمَيْنِ) أَوْ اخْتَلَفَ (النَّوعُ) مَرَادُهُ
بِالنَّوعِ مَا لَيْسَ بِجَنْبٍ فَيَشْمَلُ اخْتِلَافُ النَّوعِ وَالصِّفَةِ فَاخْتِلَافُ النَّوعِ كَالْوَبَاعِ مَدَا صَحِيحَانِيَا وَمَدَا بَرْنِيَا
بِمَثْلِهِمَا ، وَاخْتِلَافُ الصِّفَةِ (كَصِحَاحٍ وَمَكْسَرَةٍ) تَنْقُصُ قِيَمَتَهَا عَنِ الصِّحَاحِ إِذَا بَاعَهُمَا (بِهِمَا)
أَيَّ بِصِحَاحٍ وَمَكْسَرَةٍ (أَوْ بِأَحَدِهِمَا) أَيَّ بِصِحَاحٍ فَقَطْ أَوْ بِمَكْسَرَةٍ فَقَطْ (فَبَاطِلَةٌ) هَذِهِ الصِّفَةُ
الَّتِي جُعِلَتْ مَذْكُورَةً . أَمَّا إِذَا تَعَدَّدَتِ الصِّفَةُ بِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ بِأَنْ يَبَاعَ مَدَّ الْعَجْوَةِ بِالْدِرْهَمِ وَيَبَاعَ الدِّرْهَمُ
بِمَدَّ الْعَجْوَةِ فَلَا تَكُونُ بَاطِلَةً (وَيَحْرُمُ بَيْعُ اللَّحْمِ) وَمَا فِي مَعْنَاهُ كَالْقَلْبِ وَالشَّحْمِ (بِالْحَيَوَانِ مِنْ
جَنْبِهِ) كَبَيْعِ لَحْمِ ضَاْنٍ بِضَاْنٍ (وَكَذَا) يَحْرُمُ (بِغَيْرِ جَنْبِهِ مِنْ مَا كُورٍ) كَبَيْعِ لَحْمِ الضَّأْنِ
بِالْقُرِ (وَغَيْرِهِ) أَيَّ غَيْرِ مَا كُورٍ لَللَّحْمِ كَبَيْعِ لَحْمِ ضَاْنٍ بِهَمَارٍ أَوْ آدَمَى (فِي الْأُظْهِرِ) وَمَقَابِلُهُ الْجَوَازُ
فِي غَيْرِ الْجَنْبِ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِاللَّحْمِ إِذَا اخْتَلَفَ الْجَنْسُ ، وَكَذَا يَبْعُ الْحَيَوَانُ بِالْحَيَوَانِ إِذَا
لَمْ يَشْمَلْ كُلٌّ عَلَى لَبَنِ يَقْصَدُ .

باب : فِي الْبَيْعِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا

وهي قسبان : فاسد ، وغير فاسد ، وبدأ بالأول فقال (نهى رسول الله ﷺ عن عسب
الفعجل ، وهو) بفتح العين وسكون السين (ضرابه) وهو طروق الفحل للأنثى ، ومعنى النهى
على هذا النهى عن أجرته (ويقال) ان العسب (ماؤه) ومعنى النهى على هذا النهى عن
أخذ ثمنه (ويقال) العسب (أجره ضرابه) ولا تقدير في الحديث على هذا التفسير (فيحرم
ثمن ماؤه) والبيع باطل (وكذا) يحرم (أجرته في الأصح) ومقابله يجوز الاستئجار (و) نهى
(عن) بيع (حبل الحبله ، وهو) بفتح المهملة والموحدة (نتاج النتاج بأن يبيع نتاج النتاج)
بأن يقول بعثك ماثلده بنت هذه البقرة مثلا (أو) يبيع شيئا (ثمن إلى نتاج النتاج) بأن يقول
بعثك الدار مؤجلا ثمنها إلى أن تلد بنت هذه الناقة ، وهذا هو الثاني من المنهيات الباطلة (و) نهى
(عن) بيع (الملاقيح ، وهي ما في البطون) من الأجنة ، وهذا هو الثالث من المنهيات الباطلة

وَالضَّامِينَ وَهِيَ مَا فِي أَصْلَابِ الْفَعُولِ ، وَالْمَلَأَسَةِ : بِأَنْ يَلْمَسَ ثَوْبًا مَطْوِيًّا ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَاهُ ، أَوْ يَقُولَ إِذَا لَمَسْتُهُ فَقَدْ بَعَثْتُكَ ، وَالْمُنَايَذَةُ بِأَنْ يَجْعَلَ النَّبَذَ يَبْعًا ، وَيَبْعُ الْحَصَاةَ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ بَعْتُكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ هَذِهِ الْحَصَاةُ عَلَيْهِ أَوْ يَجْعَلَ الرَّمْيَ يَبْعًا ، أَوْ بَعْتُكَ وَلَكَ الْخِيَارُ إِلَى رَمِيهَا ، وَعَنْ يَبْعَتَيْنِ فِي يَبْعَةٍ بِأَنْ يَقُولَ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ هَذَا أَوْ الْفَتْنِ إِلَى سَنَةٍ أَوْ بَعْتُكَ ذَا الْعَبْدِ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي ذَارَكَ بِكَذَا ، وَعَنْ يَبْعٍ وَشَرْطٍ كَيَبْعٍ بِشَرْطٍ يَبْعُ أَوْ قَرْضٍ ، وَلَوْ اشْتَرَى زَرْعًا بِشَرْطٍ أَنْ يَحْصُدَهُ الْبَائِعُ ، أَوْ ثَوْبًا وَيَخِيْطُهُ فَلَا صَحَّ بَطْلَانُهُ ، وَيُسْتَقْبَلُ صُورٌ كَالْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ أَوْ بِشَرْطٍ قَطْعِ الثَّمَرِ أَوْ الْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ الْمَعْنِيَاتِ لِثَمَنِ فِي الذَّمَّةِ وَالْإِشْهَادِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ الشُّهُودِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ يَرَهْنِ أَوْ لَمْ يَتَكْفَلَ

(و) نَهَى عَنْ بَيْعِ (الضَّامِينَ) جَمْعُ مَضْمُونٍ (وهي ما في أصلاب الفعول) من الماء ، وهذا هو الرابع (و) نَهَى عَنْ بَيْعِ (المَلَأَسَةِ) بِأَنْ يَلْمَسَ ثَوْبًا مَطْوِيًّا ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَاهُ) اكْتِفَاءً بِلَمَسِهِ عَنْ رُؤْيِيهِ (أَوْ يَقُولَ إِذَا لَمَسْتُهُ فَقَدْ بَعَثْتُكَ) اكْتِفَاءً بِلَمَسِهِ عَنِ الصِّفَةِ ، وَهَذَا هُوَ الْخَامِسُ (و) نَهَى عَنْ بَيْعِ (الْمُنَايَذَةِ) مِنَ النَّبَذِ وَهُوَ الطَّرْحُ (بِأَنْ يَجْعَلَ النَّبَذَ يَبْعًا) فَيَقُولُ أَنْبَذَ إِلَيْكَ ثَوْبِي بِعَشْرَةٍ فَيَأْخُذُهُ الْآخَرُ اكْتِفَاءً بِالنَّبَذِ عَنِ الصِّفَةِ ، وَهَذَا هُوَ السَّادِسُ (و) نَهَى عَنْ (بَيْعِ الْحَصَاةِ) بِأَنْ يَقُولَ لَهُ بَعْتُكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ هَذِهِ الْحَصَاةُ عَلَيْهِ أَوْ يَجْعَلَ الرَّمْيَ يَبْعًا (أَوْ يَجْعَلُهُ قَاطِعًا لِلْخِيَارِ) بِأَنْ يَقُولَ (بَعْتُكَ وَلَكَ الْخِيَارُ إِلَى رَمِيهَا) وَهَذَا هُوَ السَّابِعُ (و) نَهَى (عَنْ يَبْعَتَيْنِ فِي يَبْعَةٍ : بِأَنْ يَقُولَ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ تَقْدَا أَوْ الْفَتْنِ إِلَى سَنَةٍ) نَقْذَ بِأَيِّهَا شِئْتَ (أَوْ بَعْتُكَ ذَا الْعَبْدِ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي ذَارَكَ بِكَذَا ، وَ) هُوَ بَاطِلٌ لِلنَّهْيِ (عَنْ بَيْعِ وَشَرْطٍ) فَهُوَ (كَبَيْعِ بِشَرْطٍ يَبْعُ أَوْ قَرْضٍ) كَأَنْ يَبِيعَهُ دَارَهُ بِشَرْطٍ أَنْ يَقْرُضَهُ مَائَةً (وَلَوْ اشْتَرَى زَرْعًا بِشَرْطٍ أَنْ يَحْصُدَهُ) بِضَمِّ الْمَادِّ (الْبَائِعِ أَوْ ثَوْبًا وَيَخِيْطُهُ) لَأَفْرَقَ بَيْنَ أَنْ يَصْرَحَ بِالشَّرْطِ أَوْ يَأْتِيَ بِهِ عَلَى صُورَةِ الْإِخْبَارِ (فَالْأَصَحُّ بَطْلَانُهُ) أَيْ الشَّرَاءُ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى شَرْطِ عَمَلٍ فِيهِ لَمْ يَمْلِكْهُ الْمُشْتَرِي الْآنَ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُهُ بِعَشْرَةٍ وَاسْتَأْجَرْتُكَ لَتَحْصُدَ بِخَمْسَةِ صَحَّ الْبَيْعُ دُونَ الْإِجَارَةِ ، وَهَذَا هُوَ الثَّامِنُ مِنَ الْمُنْهَاتِ الْبَاطِلَةِ وَبِهِ تَمَّ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ (وَيُسْتَقْبَلُ) مِنَ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ وَشَرْطٍ (صُورٌ : كَالْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ أَوْ بِشَرْطِ قَطْعِ الثَّمَرِ) وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا (أَوْ) بِشَرْطِ (الْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ الْمَعْنِيَاتِ) بِأَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ لِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ ، وَالرَّهْنُ مُشَاهِدًا أَوْ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ السَّلَمِ ، وَالْكَفِيلُ مُشَاهِدًا أَوْ مَعْرُوفًا بِالْإِسْمِ وَالنَّسَبِ ، وَتَكُونُ تِلْكَ الثَّلَاثَةُ (لِثَمَنِ) أَوْ مَبِيعِ (فِي الذَّمَّةِ) وَأَمَّا الثَّمَنُ أَوْ الْمَبِيعُ الْمَعْنِي فَاشْتِرَاطُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِيهِ يَبْطُلُ الْعَقْدُ ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ الْمَرْهُونُ غَيْرُ الْمَبِيعِ فَإِنْ شَرَطَا رَهْنَهُ لَمْ يَصَحَّ . فَإِنْ رَهْنَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ بِلَا شَرْطٍ صَحَّ (و) بِشَرْطِ (الْإِشْهَادِ) عَلَى الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ (وَلَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ الشُّهُودِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ بِشَرْطِ كَالرَّهْنِ (فَإِنْ لَمْ يَرَهْنِ أَوْ لَمْ يَتَكْفَلَ

المتين فالبائع الخيار، ولو باع عبدا بشرط إعتاقه فالشهور صحة البيع والشرط، والأصح أن للبائع مطالبة المشتري بالإعتاق، وأنه لو شرط مع العتق الولاء له أو شرط تدييره أو كتابته أو إعتاقه بعد شهر لم يصح البيع، ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد يبيح أو مالاغرض فيه كشرط أن لا يأكل إلا كذا صح ولو شرط وصفا يقصد: ككون العبد كاتباً، أو الدابة حاملاً، أو لبونا صح، وله الخيار إن أخلف، وفي قول يبطل العقد في الدابة، ولو قال بعثكها وتحملها بطل في الأصح، ولا يصح بيع الحمل وحده، ولا الحامل دونه، ولا الحامل بحره، ولو باع حاملاً مطلقاً دخل الحمل في البيع.

[فصل] ومن النهي عنه مالا يبطل الرجوعه : إلى معنى يقترب به كبيع حاضر لباد بأن يقدم غريب بمحتاج نعم الحاجة إليه لبيعه يسير يومه فيقول بلدي : انركه :

المعين) أو لم يشهد من شرط عليه (فالبائع الخيار) ان شرطه، وللمشتري ان فاق الشروط من جهة البائع وهو على الفور ولا يقوم غير المعين مقامه (ولو باع عبدا بشرط إعتاقه فالشهور صحة البيع، والشرط) ومقابل للشهور لا يصحان، وقيل يصح البيع ويبطل الشرط (والأصح أن للبائع مطالبة المشتري بالإعتاق) وان كان الحق لله، ومقابل الأصح ليس له المطالبة (وأنه لو شرط مع العتق الولاء) أي للبائع (أو شرط تدييره أو كتابته أو إعتاقه بعد شهر لم يصح البيع) ومقابل الأصح يصح البيع ويبطل الشرط (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد يبيح، أو مالاغرض فيه كشرط أن لا يأكل إلا كذا) كهرية (صح) العقد فيهما (ولو شرط) البائع (وصفا يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو لبونا) أي ذات لبن (صح) العقد مع الشرط (وله الخيار ان أخلف، وفي قول يبطل العقد في الدابة) بالشرط لا بالخلف. وأما مالا يقصد بل هو من العيوب كالزنا فهو من البائع بيان للعيب، ومن المشتري رضا به فلا خيار بقوته (ولو قال بعثكها) أي الدابة (وجلها بطل في الأصح) البيع لجملة الحمل المجهول مبيعا بخلاف مالوقال بعثكها بشرط كونها حاملاً فان البيع صحيح، ومقابل الأصح يصح البيع (ولا يصح بيع الحمل وحده، ولا) بيع (الحامل دونه ولا) بيع (الحامل بحر) ولا بيع الحامل برقيق لغير مالك الأم (ولو باع حاملاً مطلقاً) من غير تعرض لدخول أو عدمه (دخل الحمل في البيع) تبعاً لها.

[فصل] فيما نهى عنه من البيوع نهياً لا يقتضى البطلان (ومن المنهى مالا يبطل) النهى فيه البيع (لرجوعه) أي النهى (إلى معنى يقترب به) أي العقد لا إلى ذاته، فجميع صوره يصح فيها البيع ويحرم إلا في صورتين الأخيرتين (كبيع حاضر لباد: بأن يقدم غريب بمحتاج ثم الحاجة إليه) كطعام (لبيعه بسعريومه) أي حالا (فيقول) له (بلدي) أو غيره (انركه)

عِنْدِي لِأَبِيْعَهُ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى ، وَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ : بِأَنْ يَتَلَقَّى طَائِفَةً يَحْمِلُونَ مَتَاعًا إِلَى
الْبَلَدِ فَيَسْتَرِيهِ قَبْلَ قُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّعْرِ ، وَلَهُمُ الْخِيَارُ إِذَا عَرَفُوا الثَّنَ ، وَالسُّومَ
عَلَى سَوْمٍ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّنِ ، وَالتَّبَعِ عَلَى بَيْعِ غَيْرِهِ
قَبْلَ لُزُومِهِ بِأَنْ يَأْمُرَ الْمُشْتَرِي بِالْفَسْخِ لِيَبِيْعَهُ مِثْلَهُ ، وَالشَّرَاءُ عَلَى الشَّرَاءِ بِأَنْ يَأْمُرَ
الْبَائِعُ بِالْفَسْخِ لِيَسْتَرِيهِ ، وَالنَّجَشُ بِأَنْ يَزِيدَ فِي الثَّنِ لَابَرُغْبَةٍ بَلْ لِيَتَخَذَعَ غَيْرُهُ ،
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا خِيَارَ ، وَيَبْعُ الرُّطْبَ وَالْعِنَبَ لِعَامِرٍ فَالْمُرُ ، وَيَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ
وَالْوَلَدِ حَتَّى يُمَيِّزَ ، وَفِي قَوْلٍ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَإِذَا فُرِّقَ يَبْيَعُ أَوْ هِبَةً بَطْلًا فِي الْأَطْهَرِ ،
وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبُونَ :

عندي (أو عند غيره) (لأبيعه على التدرج) (بأعلى) من بيعه حالا ، فالعنى
الذى حرم لأجله هو التضييق فارشاد الحاضر إلى التأخير هو الذى حرم . وأما لو طلب الآتى بالشئ
من الحاضر ذلك أو كان المصنف لا تتم الحاجة إليه فلا يحرم ذلك ، ولو قدم البادى يريد الشراء
فتعرض له حاضر يريد أن يشتري له رخيصا حرم أيضا ، والحاضر ساكن الحاضرة ، وهى المدن
والقرى ، والبادى ساكن البادية وهى خلاف الحاضرة ، والتعبير به جرى على الغالب ، وإلا فالمراد
أى شخص (وتلقى الركبان بأن يتلقى) شخص (طائفة يحملون متاعا إلى البلد فيستريه)
منهم (قبل قدومهم) البلد (ومعرفتهم بالسعر) فيعصى بالشراء ويصح (ولهم الخيار إذا عرفوا الثمن)
وهو على الفور . وأما إذا قدموا البلد ولو لم يعرفوا أو اشتراه بسعر البلد فلا خيار لهم (والسوم
على سوم غيره ، وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) بالتراضى كأن يقول شخص لمن يريد
شراء شئ . بمن استقر عليه الرضا أنا أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو مثله بأقل منه : وإذا كان ذلك
قبل استقرار الثمن أو لم يصرح المالك بالإجابة فلا حرمة (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) أى
البيع . بأن يكون فى زمن خيار المجلس أو الشرط (بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله) بأقل
من ثمنه (والشراء على الشراء بأن يأمر البائع بالفسخ) فى زمن الخيار (ليشتره) أى المبيع
بأكثر من ثمنه ، والأمر بالفسخ ليس بشرط بل المدار أن يعرض عليه سلعة مثله بأرخص أو
أجود منها بمثل الثمن (والنجش بأن يزيد فى الثمن) للشئ المعروض للبيع (لالرغبة ، بل ليخدع
غيره ، والأصح أنه لا خيار) للمشتري ، ومقابلته له الخيار (وبيع الرطب والعنب) ونحوهما مما
يتخمر (لعاصر الخمر) أى لمتخذها لذلك يقينا أو ظنا قويا ، فإن توهم كره (ويحرم التفريق بين
الأم والولد) الرقيقين (حتى يميز) فلو كانا لساكنين أو كان أحدهما حرا فلا حرمة فى التفريق
وكذلك بعد التمييز ، وهو من سبع سنين . إلى ما فوق (وفى قول حتى يبلغ) وأما بعد البلوغ فخاير
من غير خلاف . وأما البهائم فيجوز التفريق بينها إذا استغنت عن اللبن لكن يكره ، ويجوز
بالبيع للولد (وإذا فرق) بين الولد وبين من يحرم التفريق بينه وبينه (ببيع أو هبة بطلا
فى الأطهر) ومقابلته لا يبطل ، وألحق الغزالي التفريق بالسفر بالتفريق بالبيع وطرده فى التفريق بين
الزوجة وولدها وإن كانت حرة بخلاف المطلقة لا مكان محبتها له (ولا يصح بيع العربون) الأفضح

بأن يشتري ويُعطيه دراهم لتكون من الثمن إن رضى السلعة ، وإلا فهبة .

[فصل] باع خلا وسحرا أو عبده وخرا أو وعبد غيره أو مشتركا بغير إذن الآخر صح في ملكه في الأظهر ، فيتخير المشتري إن جهل ، فإن أجاز فيخصته من المسمى باعتبار قيمتهما ، وفي قول بجمعه ، ولا خيار للبائع ، ولو باع عبده فتلف أحدهما قبل قبضه لم يفسخ في الآخر على المذهب ، بل يتخير ، فإن أجاز فبالخصه قطعا ، ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كإجارة وبيع أو سلم صح في الأظهر ، ويوزع المسمى على قيمتهما ، أو يبيع ونكاح صح النكاح ، وفي البيع والصدقات القولان ، وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعثك ذا بكذا ، وذا بكذا ، وتعدد البائع وكذا بتعدد المشتري في الأظهر ،

فيه فتح العين والراء وهو (بأن يشتري) مبيعا (ويعطيه دراهم لتكون من الثمن إن رضى السلعة وإلا) بأن لم يرضها (فتكون) هبة (للبائع ، فإذا حصل العقد بذلك الصفقة كان باطلا .

[فصل] في تفریق الصفقة وتعددتها (باع) في صفقة واحدة (خلا وخرا أو عبده وسحرا أو وعبد غيره أو مشتركا بغير إذن) الشريك (الآخر صح في ملكه في الأظهر) ومقابلته يطل فيهما (فيتخير المشتري إن جهل) الحال ، فإن كان عالما فلا خيار له (فإن أجاز) البيع أو كان عالما بالحال (فبخصته) أي المملوك له (من المسمى باعتبار قيمتهما) بتقدير أن الجر خل والمبنة مذكاة والحر رقيق ، فإذا كانت قيمتهما ثلثمائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فخصته من المسمى خمسون (وفي قول بجمعه) أي المسمى (ولا خيار للبائع) لأنه المفروض حيث باع مالا يملكه (ولو باع عبده فتلف أحدهما قبل قبضه لم يفسخ في الآخر على المذهب بل يتخير) المشتري (فإن أجاز فبالخصه قطعا) ولا يجري فيه القول الثاني في سابقه ، والطريق الثاني يفسخ في الآخر (ولو جمع في صفقة) عقدين (مختلفي الحكم كإجارة وبيع) كأن يقول : أجرتك داري سنة وبعثك عبدي بعشرة دنانير ، والإجارة تخالف البيع في الأحكام فإنه يلزم فيها التأقيت ويضرب في البيع (أو) إجارة و (سلم) كأن يقول أجرتك داري سنة وبعثك صاع قمح في ذمتي سلم بكذا ، فالسلم يخالف الإجارة من حيث أنه يلزم في السلم قبض العوض في المجلس دونها (صحا) في الأظهر ، ويوزع المسمى على قيمتهما (أي قيمة المبيع والمؤجر أو قيمة المؤجر والمسلم فيه ، ومقابل الأظهر بطلان) (أو بيع ونكاح) ومستحق الثمن والمهر واحد كقوله زوجتك بنتي وبعثك عبدها وهي في حجره (صح النكاح) لأنه لا يفسد بفساد الصداق (وفي البيع والصدقات القولان) السابقان أظهرهما محتمل ، ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل ، والثاني بطلانها ويوجب مهر المثل (وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعثك ذا بكذا وذا بكذا) فيقبل فيهما والمشتري يرد أحدهما بالعيب (وتعدد البائع) كبعثك هذا بكذا ، والمبيع مشترك بينهما فيقبل فيهما ، وله رد نصيب أحدهما بالعيب (وكذا بتعدد المشتري) كبعثكما هذا بكذا (في الأظهر) ومقابلة

وَلَوْ وَكَلَاهُ أَوْ وَكَلَهَا فَلَا صَحَّ اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ .

باب الخيار

يَثْبُتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ : كَالصَّرْفِ وَالطَّعَامِ بِطَعَامٍ وَالتَّوَلِيَةِ وَالتَّشْرِيكِ وَصَلَحِ الْمَعَاوَضَةِ ، وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قُلْنَا الْمَلِكُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوْ مَوْقُوفٌ فَلَهُمَا الْخِيَارُ ، وَإِنْ قُلْنَا لِلْمُشْتَرِي تَخْيِيرَ الْبَائِعِ دُونَهُ ، وَلَا خِيَارَ فِي الْإِبْرَاءِ وَالتَّسْكَاكِ وَالْهَبَةِ بِلَا ثَوَابٍ ، وَكَذَا ذَاتُ الثَّوَابِ وَالشُّفْعَةِ وَالْإِجَارَةِ وَالْمَسَاقَاةَ وَالصَّدَاقَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَنْقُطِعُ بِالتَّخَايُرِ بَأَنٍ يَخْتَارُ الزُّومَ فَلَوْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا سَقَطَ حَقُّهُ وَبَقِيَ لِلْآخَرِ ، وَبِالتَّفَرُّقِ :

لَا تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّهِ (وَلَوْ وَكَلَاهُ) أَيْ وَكَلَ اثْنَانِ وَاحِدًا (أَوْ وَكَلَهُمَا) أَيْ وَكَلَ وَاحِدٌ اثْنَيْنِ (فَلَا صَحَّ اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ) إِذْ هُوَ الْعَاقِدُ فَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَعْتَبَرُ الْمُوَكَّلُ .

باب الخيار

وهو طلب خبر الأمرين من إمعناء النقد أو فسخه ، والأصل في البيع الزوم إلا أن الشارع أثبت فيه الخيار رفقا بالتعاقدين ، وهو نوعان : خيار تشه وخيار نقيصة ، وقد بدأ بالأول فقال (يثبت خيار المجلس في أنواع البيع) أي في أفراد ما يعتبر في الشرع أنه بيع ولو كان بغير لفظه ، ثم أشار إلى بعض الأفراد بقوله (كالصرف) وهو بيع النقد بالنقد (و) بيع (الطعام بطعام) وقد تقدم (والسلم والتولية والتشريك وصلاح المعاوضة) وسيأتي جميع ذلك في أبوابه ، واحتراز بصلاح المعاوضة عن صلاح الحليطة فلا خيار فيه ، وكذلك صلاح المعاوضة إن كان على منفعة لا خيار فيه (ولو اشترى من يعتق عليه) من أصوله أو فروعه (فإن قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف) وسيأتي أن هذا هو الأظهر (فلهما) أي للبائع والمشتري (الخيار) لأنه لا مانع منه (وإن قلنا) الملك في زمن الخيار (للمشتري تخيير البائع دونه) أي المشتري لأن مقتضى ملكه أن لا يتمكن من إزالة الملك بالفسخ ، وعلى كل لا يحكم بعقده حتى يلزم العقد فيقيد بأنه عتق من حين الشراء (ولا خيار في الإبراء والتسكاح والهبة بلا ثواب) لأنها ليست يبيع (وكذا ذات الثواب) والمعتمد أنها إذا كانت بثواب معلوم فهي من أفراد البيع ويثبت فيها الخيار (و) كذا (الشفعة) لا يثبت فيها الخيار (و) كذا (الإجارة) لا يثبت فيها (والمساقاة والصداق) فلا يثبت الخيار في جميع هذه المسائل الخمس (في الأصح) ومقابلها يثبت (وينقطع) خيار المجلس (بالتخاير بأن يختار الزوم) أي العقد كأن يقول اخترنا العقد أو أمضيناه (فلو اختار أحدهما سقط حقه وبقى) حق الخيار (للآخر) ولو اختار أحدهما الفسخ انفسخ العقد ، ولو اختار الآخر الزوم ولو أجازا في الربوي قبل القبض بطل وإن تقابضا في المجلس (و) يبطل خيار المجلس (بالتفرق

يبدنهما ، فلو طال مكثهما أو قاما وتمشيا منازل دام خيارهما ، ويُعتبر في التفرق ،
العرف ، ولو مات في المجلس أو جنّ فالأصحّ انتقاله إلى الوارث والولي ، ولو تنازعا في
التفرق أو الفسخ قبله صدق الثاني .

[فصل] لهما ولأحدهما شرط الخيار في أنواع البيع إلا أن يشترطا القبض
في المجلس كبريى وسلم ، ولما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على ثلاثة أيام ،
وتحسب من العقد ، وقيل من التفرق ، والأظهر أنه إن كان الخيار للبائع فملك
المبيع له ، وإن كان للمشتري فله ، وإن كان لهما فموقوف ، فإن تم البيع بأن أنه
للمشتري من حين العقد وإلا للبائع ، ويحصل الفسخ والإجازة بلفظ يدل عليهما :
كفسخت البيع ورفعتُه واسترجعت المبيع ، وفي الإجازة : أجزته وأمضيته ووطه البائع
وإعتاقه فسخ ، وكذا يمه وإجارته وتزويجه في الأصح .

يبدنهما) عن مجلس العقد (فلو طال مكثها أو قاما وتمشيا منازل دام خيارهما) ويحصل التفرق
بأن يفارق أحدهما الآخر من المجلس ولو ناسيا أو جاهلا (ويعتبر في التفرق العرف) فما يعمده
الناس تفرقا يلزم به العقد ، ومالا فلا (ولو مات في المجلس أو جنّ فالأصحّ انتقاله) أي الخيار (إلى
الوارث) في الأولى (والولي) في الثانية (ولو تنازعا في التفرق) كأن قال أحدهما تفرقنا وأنكر
الآخر وأراد الفسخ (أو) في (الفسخ قبله) أي التفرق بأن حصل التفرق وقال أحدهما فسخته
قبله وأنكر الآخر (صدق الثاني) بيمينه فيصدق الأول في عدم التفرق والثاني في عدم الفسخ .
[فصل] في خيار الشرط . (لهما) أي العاقدان (ولأحدهما شرط الخيار) على الآخر له
أولأجنبي أولموكله مع موافقة الآخر على ذلك ، ويثبت ذلك (في أنواع البيع) فلا يشرع في
غيره كالإبراء والنكاح . وأما أفراد البيع فيصنع فيها خيار الشرط (إلا أن يشترطا القبض في المجلس
كبريى وسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيه لأحد (وإنما يجوز) شرط الخيار (في مدة معلومة)
متصلة بالعقد (لا تزيد على ثلاثة أيام) فلو زاد عليها بطل العقد ، وكذلك لو شرطها من العقد
(وتحسب) المدة (من العقد ، وقيل) تحسب (من التفرق) أو التخزين ، ولأحد العاقدان الفسخ
في غيبة صاحبه (والأظهر أنه إن كان الخيار للبائع فملك المبيع) مع توافقه كلين في مدة الخيار (له وإن
كان للمشتري فله ، وإن كان لهما فموقوف فإن تم البيع بأن أنه) أي الملك (للمشتري من حين العقد ،
والا) بأن لم يتم (فللبائع) كأنه لم يخرج من ملكه . ومقابل الأظهر الملك للمشتري مطلقا ، وقيل
للبائع مطلقا (ويحصل الفسخ) للعقد (والإجازة) له (بلفظ يدل عليهما كفسخت البيع ورفعتُه
واسترجعت المبيع ، وفي الإجازة أجزته وأمضيته) والفسخ يرفع العقد من حينه لامن أصله (ووطه
البائع) الأمة المبيعة (واعتاقه) الرقيق المبيع في زمن الخيار (فسخ) أي متضمن للفسخ ومقدمات
الجماع ليست فسخا (وكذا بيعه) للمبيع (وإجارته وتزويجه) ورهنه المقبوض فسخ (في الأصح)

والأصح أن هذه التصرفات من المشتري إجازة ، وأن العرض على البيع والتوكيل فيه ليس فسخاً من البائع ولا إجازة من المشتري .

[فصل] للمشتري الخيار بظهور عيب قديم كخصاء رقيق وزناه وسرقته وإباقه وتوابعه في الفرائش وبخره وصنائه وجراح الدابة وعضها وكل ما ينقص العين أو القيمة نقصاً بقوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه سواء قارن العقد أم حدث قبل القبض ، ولو حدث بعده فلا خيار إلا أن يستند إلى سبب متقدم كقطعه بجناية سابقة فينبه الرد في الأصح ، بخلاف موته بمرض سابق

ومقابلة لا يكتفي في الفسخ بذلك (والأصح أن هذه التصرفات) أي الوطاء وما بعده (من المشتري) في زمن الخيار له (إجازة) للشراء ، ومقابل الأصح لا يكتفي في الإجازة بذلك (و) الأصح (أن العرض) للبيع (على البيع والتوكيل فيه ليس فسخاً من البائع ولا إجازة من المشتري) ومقابل الأصح أن ذلك فسخ وإجازة .

[فصل] في خيار النقص (للمشتري الخيار بظهور عيب قديم) أي موجود عند العقد أو حدث قبل القبض ولو قدر المشتري على إزالته وفوات الغرض المقصود كالعيب ، فلو اشترى عبداً كاتباً ثم نسي الكتابة عند البائع ثبت الخيار للمشتري . وأما العيب فهو (نكصاء رقيق) أو غيره من ذكور الحيوان (وزناه وسرقته وإباقه) أي هربه فسك منها برده ، وإن لم يتكرر ولو تاب (و) كذلك (بوله في الفرائش) أن خالف العادة كأن كان لسبع سنين ، ومحله إذا كان يبول عند البائع ثم استمر كذلك عند المشتري . أما إذا لم يستمر عند المشتري فليس له الرد (وبخره) وهو ثن النفس الناشئ من تغير المعدة (وصنائه) أي تغير ريحه وعيوب الرقيق لا تكاد تنحصر (وجراح الدابة) أي امتناعها على ركبها (وعضها) وقلة أكلها بخلاف الآدمي (وكل) بالجر عطفاً على خصاء (ما ينقص العين) المبيعة من العيوب (أو القيمة نقصاً بقوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه) فقوله نقصاً بقوت الخ يرجع إلى العين ، واحترازه عما لو بان به قطع فلقه يسيرة من ساقه أو وركه ، وقوله إذا غلب راجع إلى العين والقيمة فاحتراز به في العين عن مثل قلع الأسنان في الكبير ، وفي القيمة عن مثل الثوب في الأمة الكبيرة ، فسك ذلك ليس عيباً برده فكان الأولى أن يقدم القيمة فيقول وكل ما ينقص القيمة أو العين الخ يرجع كل قيد إلى ما هو له ، وهذا ضابط عام يشمل سائر العيوب التي يرد بها المبيع (سواء قارن) العيب (العقد أم حدث) بعده لكن (قبل القبض) للبيع (ولو حدث) العيب (بعده) أي القبض (فلا خيار) في الرد به (إلا أن يستند إلى سبب متقدم) يجعله المشتري (كقطعه) أي المبيع (بجناية سابقة) على القبض (فيثبت الرد في الأصح) ومقابلة لا يثبت ويرجع بالأرض ، وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن (بخلاف موته) أي المبيع (بمرض سابق) على القبض جهله المشتري فلا يثبت له استرجاع الثمن ، بل له أرض المرض ، وهو ما بين قيمته صحيحاً ومريضاً

فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قُتِلَ بِرَدَّةٍ سَابِقَةٍ ضَمِنَهُ الْبَائِعُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ يَبْرَأُ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ بِالْحَيَوَانِ لَمْ يَقْلَعْهُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَلَهُ مَعَ هَذَا الشَّرْطِ الرَّدُّ بِعَيْبٍ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ عَمَّا يَحْدُثُ لَمْ يَصَحِّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ هَلَكَ الْمُبِيعُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي أَوْ أَعْتَقَهُ ثُمَّ عَلِمَ الْعَيْبَ رَجَعَ بِالْأَرْضِ ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ ثَمَنِهِ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ نِسْبَةُ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنَ الْقِيَمَةِ لَوْ كَانَ سَلِيمًا ، وَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ أَقَلِّ قِيَمَتِهِ مِنْ يَوْمِ التَّبَيُّعِ إِلَى الْقَبْضِ ، وَلَوْ تَلَفَ الثَّمَنُ دُونَ الْمُبِيعِ رَدَّهُ وَأُخِذَ مِثْلُ الثَّمَنِ أَوْ قِيَمَتُهُ ، وَلَوْ عَلِمَ الْعَيْبَ بَعْدَ زَوَالِ مِلْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ فَلَا أَرْضَ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ عَادَ لِلْمَلِكِ فَلَهُ الرَّدُّ ، وَقِيلَ إِنْ عَادَ بِغَيْرِ الرَّدِّ بِعَيْبٍ فَلَا رَدَّ ، وَالرَّدُّ عَلَى الْقَوْرِ فَلْيُيَادَرُ عَلَى الْعَادَةِ ، فَلَوْ عَلِمَهُ وَهُوَ يُصَلِّي أَوْ يَأْكُلُ ،

(فِي الْأَصَحِّ) ومقابله يثبت له استرجاع الثمن ، وهذا كله في المرض الخوف . أما غيره فلا يرجع بشيء . (ولو قتل) المبيع (بردة سابقة) على القبض جهلها المشتري (ضمنه البائع) بجميع الثمن (في الأصح) ومقابله لا يصح منه ، بل الردة عيب يثبت الأرض فؤنة تجهيزه على الأصح في مسألة المرض . تلتزم المشتري ، وفي مسألة الردة تلتزم البائع ، وعلى غير الأصح بالعكس (ولو باع) حيوانا أو غيره (بشرط براءته من العيوب) في المبيع (فالأظهر أنه يبرأ عن كل عيب باطن بالحيوان لم يعلمه) البائع (دون غيره) أي العيب المذكور فلا يبرأ عن عيب يعبر الحيوان كالتياب مطلقا ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أم لا ، ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه ، ومقابل الأظهر يبرأ عن كل عيب ، وقيل لا يبرأ مطلقا (وله) أي المشتري (مع هذا الشرط الرد بعيب حدث) بعد العقد ، و (قبل القبض ، ولو شرط البراءة عما يحدث) قبل القبض (لم يصح) الشرط (في الأصح) ومقابله يصح (ولو هلك المبيع عند المشتري أو أعتقه ثم علم العيب رجع بالأرض ، وهو) أي الأرض (جزء من ثمنه) أي المبيع (نسبتته) أي الجزء (إليه) أي الثمن (نسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان سليما) إليها لا بد من ذكر هذا لتستوفي النسبة الثانية المنسوب والمنسوب إليه فإذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص إليها العشر فالأرض عشر الثمن (والأصح اعتبار أقل قيمة) أي المبيع (من يوم البيع إلى القبض) ومقابل الأصح اعتبار قيمته وقت البيع (ولو تلف الثمن دون المبيع) ثم اطلع المشتري على عيب به ، و أراد رده (رده وأخذ مثل الثمن) ان كان مثليا (أو قيمته) ان كان متقوما ، ويعتبر أقل قيمة من وقت البيع إلى وقت القبض (ولو علم) المشتري (العيب) بالمبيع (بعد زوال ملكه) عنه (إلى غيره فلا أرض) له (في الأصح ، فان عاد للملك) إليه (فلا رد ، وقيل ان عاد) المبيع إليه (بغير الرد بعيب) بأن اشتراه أو وهب له (فلا رد) له (والرد) بالعيب (على القور) فيبطل بالتأخير بغير عذر (فليبادر) صريده (على العادة) في حقه (فلا علمه وهو يصلي أو يأكل) أو وهو في الحمام

فَلَهُ تَأْخِيرُهُ حَتَّى يَفْرُغَ ، أَوْ أَيْلًا فَحَتَّى يُصْبِحَ ، فَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ بِالْبَلَدِ رَدَّهُ عَلَيْهِ
بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ أَوْ عَلَى وَكِيلِهِ ، وَلَوْ تَرَكَهُ وَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ . فَهُوَ آكِدٌ ، وَإِنْ
كَانَ غَائِبًا رَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْفَسْخِ إِنْ أَتَتْهُ حَتَّى
يُنْهِيهُ إِلَى الْبَائِعِ أَوْ الْحَاكِمِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ لَمْ يَلْزِمُهُ التَّلَفُّظُ بِالْفَسْخِ فِي
الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ تَرْكُ الْأَسْتِعْمَالِ ، فَلَوْ اسْتَعْدَمَ الْعَبْدُ أَوْ تَرَكَ عَلَى الدَّابَّةِ سَرَجَهَا أَوْ
إِكْفَاهَا بَطْلَ حَقِّهِ ، وَيُعْذَرُ فِي رُكُوبِ جَوْحٍ يَفْسُرُ سَوْقَهَا وَقَوْدَهَا ، وَإِذَا سَقَطَ رَدُّهُ
بِتَقْصِيرٍ فَلَا أَرُشَ ، وَلَوْ حَدَّثَ عَنْدهُ عَيْبٌ سَقَطَ الرَّدُّ قَهْرًا ، ثُمَّ إِنْ رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ رَدَّهُ
لِلْمُشْتَرِي أَوْ قَبِضَ بِهِ ، وَإِلَّا فَلْيَضْمُ لِلْمُشْتَرِي أَرُشَ الْحَادِثِ إِلَى الْمُبِيعِ وَيَرُدُّ أَوْ يَقْرُمُ الْبَائِعُ
أَرُشَ الْقَدِيمِ وَلَا يَرُدُّ ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَحَدِهِمَا فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحَّ . لِإِجَابَةِ مَنْ طَلَبَ
الْإِنْسَاكَ ، وَيَجِبُ أَنْ يُعْلِمَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ عَلَى الْفَوْرِ بِالْحَادِثِ لِيَخْتَارَ ،

(فله تأخيرته حتى يفرغ) وكذا لو علمه ، وقد دخل وقتها فاشتغل بها (أو) علمه (ليلا ليلتي
يصبح ، فإن كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيله ، أو على وكيله ولو تركه) أي البائع أو وكيله
(ورفع الأمر إلى الحاكم فهو آكد) وإذا جاء إلى الحاكم لا يدعي بل يفسخ ثم يطلب غريمه
ليرد عليه (وإن كان) البائع (غائبا رفع) الأمر (إلى الحاكم) ولا يؤخر لقدمه فيدعي
شراء ذلك من فلان الغائب بمن معلوم قبضه ، ثم ظهر العيب وأنه فسخ البيع ويقوم بذلك بينة في
وجه مسخر ينسبه الحاكم ندبا ويحلفه على ذلك ، ويحكم بالرد ويبقى الثمن دينا عليه يقضيه من
ماله ، فإن لم يكن له سوى المبيع باعه فيه (والأصح أنه يلزمه الإشهاد على الفسخ إن أمكنه)
فحق ذهب المشتري إلى من رد عليه من البائع أو وكيله أو الحاكم وجب عليه الإشهاد في طريقه
إذا لقي من يشهده ولو عدلا ، وغاية وجوب الإشهاد وصوله إلى المردود عليه أو الحاكم فقلوه (حتى
ينهي إلى البائع أو الحاكم) إشارة إلى ذلك ، ومتى وجد الشهود وأشهد سقط عنه الانتهاء في ذلك
الوقت (فإن عجز عن الإشهاد) على الفسخ (لم يلزمه التلفظ بالفسخ) من غير سامع (في
الأصح) ومقابله يلزمه (ويشترط) في الرد (ترك الاستعمال ، فلا يستخدم العبد) ولو ببنى
خفيف كاسقنى (أو ترك على الدابة سرجها أو إكفها بطل حقه) من الرد (ويعذر في ركوب
جوح يفسر سوقها وقودها) فإن لم يفسر لم يعذر في الركوب (وإذا سقطرده بتقصير فلا أرش
ولو حدث) بالمبيع (عنده) أي المشتري (عيب) ثم اطلع على عيب قديم (سقط الرد قهرا) أي الرد
القهرى (ثم إن رضى به) أي المبيع (البائع) معيبا (رده) عليه (المشتري) بلا أرش للحادث (أو وقع
به) بلا أرش عن القديم (والا) بأن لم يرض به البائع معيبا (فليضم المشتري أرش الحادث إلى المبيع
ويرد أو يفرم البائع أرش القديم ، ولا يرد) المشتري (فإن اتفقا على أحدهما فذاك) ظاهر (والا)
بأن تنازعا فطلب المشتري الرد مع أرش الحادث والبائع الإبقاء مع أرش القديم (فالأصح إجابة من
طلب الإنساک) مع أرش القديم (ويجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث ليختار)

فَإِنْ أُخِّرَ إِعْلَامُهُ بِلَا عُدْرٍ فَلَا رَدَّ وَلَا أَرشَ ، وَلَوْ حَدَّثَ عَيْبٌ لَا يُعْرَفُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ
كَكْسَرٍ بَيْضٍ وَرَانِجٍ وَتَقْوِيرٍ بِطِيخٍ مَدُودٍ رَدَّ وَلَا أَرشَ عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ أُمِكنَ
مَعْرِفَةُ الْقَدِيمِ بِأَقْلٍ مِمَّا أَحْدَثَهُ فَكَسَائِرُ الْعُيُوبِ الْحَادِثَةِ .

[فَرَعٌ] اشْتَرَى عَبْدَيْنِ مَعْيَيْنَيْنِ صَفْقَةً رَدَّهَ ، وَلَوْ ظَهَرَ عَيْبٌ أَحَدَهُمَا رَدَّهَ
لَا الْعَيْبَ وَحْدَهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدَ رَجُلَيْنِ مَعْيَا فَلَهُ رَدُّ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا ،
وَلَوْ اشْتَرَاهُ فَلَا أَحَدَهُمَا الرَّدُّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدَمِ الْعَيْبِ صَدَقَ الْبَائِعُ
بِتَيْبِنِهِ عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ ، وَالزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ كَالسَّيِّئِ تَنْتَجِعُ الْأَصْلَ ، وَالْمُنْفَصِلَةُ
كَالْوَلَدِ وَالْأَجْرَةِ لَا تَنْتَجِعُ الرَّدُّ ، وَهِيَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ رَدَّ بَعْدَ الْقَبْضِ وَكَذَا قَبْلَهُ فِي
الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا فَانْفَصَلَ رَدُّهُ مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ ،

شَيْئًا بِمَامَرَةٍ (فإن أخر إعلامه بلا عذر فلا رد ولا أرش) ولو كان الحادث قريب الزوال حكى ورمد
فأخر ليزول عذر (ولو حدث) بالمبيع (عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر بيض) نعام (و)
قرب (رانج) وهو بكسر النون الجوز الهندي (وتقوير بطيخ مدود) بكسر الواو بعضه (رد)
ما ذكر فقها (ولا أرش عليه) للحادث. (في الأظهر) ومقابله رد ، لكن مع الأرش ، وقيل
لا يرد أصلا ، وحمل الخلاف إذا كان له قيمة بعد العيب . أما مالاقيمة له كالبيض المذر والبطيخ
المعفن فيتعين فيه فساد البيع (فإن أمكن معرفة القديم بأقل مما أحدثه) المشتري كتقوير البطيخ
الحامض إن أمكن معرفة جوضة بغير شيء فيه (فكسائر العيوب الحادثة) فيما تقدم فيها .

(فرع : اشترى عبدين معينين صفقة ردهما) بعد ظهور العيب معا ولا يرد واحدا ذيق واحدا (ولو ظهر
عيب أحدهما ردهما لا للعيب وحده في الأظهر) ومقابله له رده وأخذ قسطه من الثمن (ولو اشترى
عبد رجلين معييا) بأن تعددت الصفقة بتعدد البائع (فله رد نصيب أحدهما ، ولو اشترياه) بأن
تعددت بتعدد المشتري (فلا أحدهما الرد في الأظهر ، ولو اختلغا في قدم العيب) بأن ادعاه المشتري
وأنكره البائع (صدق البائع بيمينه) ويحلف (على حسب) أي مثل وطبق (جوابه) فإن
قال في جوابه ليس له الرد على العيب الذي ذكره ، أو لا يلزمني قبوله حلف على ذلك ، ولا يكلف
التعرض لعدم العيب وقت القبض (والزيادة المتصلة) بالمبيع أو الثمن (كالسمن) وتعلم الصنعة
(تنتج الأصل) في الرد (و) الزيادة (المنفصلة كالولد والأجرة لا تمنع الرد ، وهي) من المبيع
(للمشتري) ومن الثمن للبائع (إن رد) كل منهما (بعد القبض) للمبيع أو الثمن (وكذا)
إن رده (قبله) ووجدت تلك الزيادة بعد العقد (في الأصح) بناء على أن الفسخ يرفع العقد
من حينه ، ومقابل الأصح لا يأخذها بناء على أن الفسخ يرفع العقد من أصله فلا تدخل الزيادة في
ملك صاحب العقد (ولو باعها حاملا) وهي معيبة (فانفصل) الجمل (رده معها في الأظهر) بناء
على أن الجمل يعلم ويقابل بقسط من الثمن ، ومقابل الأظهر لا يرد ، ولو حدث الجمل في ملكه لم ينتج

وَلَا يَمْنَعُ الرَّدَّ إِلَّا سِتْعْدَامُ وَوُطْءُ الثَّيِّبِ ، وَاقْتِضَاؤُ الْبِكْرِ بَعْدَ الْقَبْضِ نَقْصٌ حَدَثَ ، وَقَبْلَهُ جِنَايَةٌ عَلَى الْمُبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ :

[فصل] النَّصْرِيَّةُ حَرَامٌ تُثْبِتُ الْخِيَارَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَقِيلَ يَمْتَدُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ رَدَّ بَعْدَ تَلَفِ اللَّبَنِ رَدَّ مَعَهَا صَاعٌ تَمْرٍ ، وَقِيلَ يَكْفِي صَاعُ قُوتٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الصَّاعَ لَا يَخْتَلِفُ بِكَثْرَةِ اللَّبَنِ ، وَأَنَّ خِيَارَهَا لَا يَخْتَصُّ بِالنَّعْمِ بَلْ يَنْعَمُ كُلُّ مَا كُوِلَ وَالْجَارِيَّةُ وَالْأَتَانُ ، وَلَا يَرُدُّ مَعَهُمَا شَيْئًا ، وَفِي الْجَارِيَّةِ وَجْهٌ ، وَحَبْسُ مَاءِ الْقَنَاقَةِ ، وَالرَّحَا الْمُرْسَلُ عِنْدَ الْبَيْعِ ، وَتَحْمِيرُ الْوَجْهِ ، وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَتَجْعِيدُهُ يُثْبِتُ الْخِيَارَ ، لَا يَطْلُخُ تَوْبُهُ تَحْيِيلًا لِكِتَابَتِهِ فِي الْأَصَحِّ .

أَمَهُ فِي الرَّدِّ بَلْ هُوَ لَهُ يَأْخُذُهُ إِذَا انفصل وله حبس أمه حتى تضع (ولا يمنع الرد الاستعداد ووطء الثيب واقتضاؤ البكر بعد القبض) الاقتضاؤ بالقاف زوال البكارة ، وهو مبتدأ خبره قوله (نقص حدث) فيمنع الرد كسائر العيوب الحادثة سواء كان من المشتري أو غيره إلا ان كان بزواج سابق (وقوله) أى زوال البكارة قبل القبض (جنابة على المبيع قبل القبض) فيفضل فيه فان كان من المشتري فلا رد له بالعيب واستقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمتها أو من غيره وأجاز هو البيع فله الرد بالعيب ، ثم ان كان زوالها من البائع أو بزواج سابق ، أو با فة مباحية فهدر ، أو من أجنبي فعليه الأرض ان زالت منه بغير ووطء ، أو به وهي زانية ، والا لزمه مهر بكر مثلها ، ويكون للمشتري .

[فصل] في التعرير الفعلي (النصرية) وهي أن يترك البائع حلب المبيع مدة قبل بيعه ليوم كثره لبنه (حرام) للتدليس (ثبت الخيار) للجاهل بها إذا علم ، وهو (على الفور ، وقيل يمتد) الخيار (ثلاثة أيام) من العقد ولومع العلم باقرار البائع أو بيئته ، وإذا علم المشتري بها وأراد الرد بعد الحلب (فان رد بعد تلف اللبن رد معها صاع تمر) وان زادت قيمته ، وكذا رد ذلك لو لم يتلف اللبن ، ولكن لم يراضيا (وقيل يكفي صاع قوت) ويتعين الغالب ، وعلى المعتمد من تعين التمر لوتراضيا على غيره من قيمة أو مثلي جاز ، وكذا لوتراضيا على عدم رد شيء أصلا ، فان تعذر التمر فقيمتها بالمدينة (والأصح أن الصاع لا يختلف بكثرة اللبن ، و) (الأصح أن خيارها) أى النصرية (لا يختص بالنعم) وهي الابل والبقر والغنم (بل يعم كل ما كُوِلَ والجارية والأتان) وهي الأتني من الجر الأهلية ، ومقابل الأصح يختص بالنعم (و) لكن ان ثبت الخيار فيهما (لارد معهما شيئا) بدل اللبن (وفي الجارية وجه) أنه رد معها صاع تمر ، وظاهر كلامهم أن رد الصاع جار في كل ما كُوِلَ ولو أربنا ومشله وهو المعتمد (وحبس ماء القناة والرحى المرسل عند البيع وتحمير الوجه وتسويد الشعر وتجعيده) وهو ما فيه التواء واقتباس ، وهو يدل على القوة (ثبت الخيار) لما فيه من التدليس (لا يطلخ توبه) أى الرقيق بمداد (تحيلا لكتابته) فلا رد له (في الأصح) ومقابله يثبت الخيار بذلك .

باب

المبيع قبل قبضه من ضمان البائع ، فإن تلف انفسخ البيع وسقط الثمن ، ولو أبرأه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الأظهر ولم يتغير الحكم ، وإن تلف المشتري قبضه إن علم ، وإلا فقولان : كأكل المالك طعامه المقصوب ضيقاً ، ولذهب أن إن تلف البائع كتلفه ، والأظهر أن إن تلف الأجنبي لا يفسخ ، بل يتخير المشتري بين أن يجيز ويفرم الأجنبي أو يفسخ فيفرم البائع الأجنبي ، ولو تعيب قبل القبض فرضيه أخذه بكل الثمن ، ولو عيبه المشتري فلا خيار أو الأجنبي فإلخيار ، فإن أجاز غرم الأجنبي الأرض ، ولو عيبه البائع فالذهب بثبوت إلخيار لا التفريم ، ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه ، والأصح أن يبيعه البائع كغيره ، وأن الإجارة والرهن والهبة كالبيع ، وأن الاعتاق بخلافه ، والثمن المعين كالمبيع .

باب : في حكم المبيع قبل قبضه وبعده

(المبيع قبل قبضه من ضمان البائع) ومعنى كونه من ضمانه هو ما فصله بقوله (فان تلف) بأقفة سماوية (انفسخ البيع وسقط الثمن) ان كان في الذمة وان كان معيناً وجب رده ، ويجب أيضاً مؤن تجهيزه على البائع وخرج بالتلف مالوطل أو غصب فانه يثبت إلخيار للمشتري (ولو أبرأه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الأظهر ، ولم يتغير الحكم) ومقابلته يبرأ فلا يفسخ به البيع (وإن تلف المشتري) للبيع (قبض ان علم) أنه المبيع حالة اتلافه كأكله (والا) أى . وان لم يعلم المشتري أنه المبيع (فقولان كأكل المالك طعامه المقصوب ضيقاً) للغاصب جاهلاً بأنه طعامه فقيه قولان هل يبرأ الغاصب بذلك أم لا ؟ الأرجح منهما أنه يبرأ ، وقضية ذلك هنا أنه يصير قابضاً للبيع بالاتلاف (والمذهب ان اتلاف البائع كتلفه) بأقفة سماوية فيفسخ به البيع ويسقط الثمن عن المشتري وقيل انه يتخير المشتري فان فسخ سقط الثمن وان أجاز غرم البائع القيمة (والأظهر أن اتلاف الأجنبي) المبيع قبل قبضه (لا يفسخ) البيع (بل يتخير المشتري بين أن يجيز ويفرم الأجنبي أو يفسخ فيفرم البائع الأجنبي) ومقابل الأظهر أن البيع يفسخ (ولو تعيب قبل القبض) بأقفة سماوية (فرضيه أخذه بكل الثمن ، ولو عيبه المشتري فلا خيار) له فيمتنع بسببه الرد القهرى بالعيوب القديمة (أو عيبه الأجنبي فإلخيار) ثابت للمشتري بتعيبه (فان أجاز غرم الأجنبي الأرض ولو عيبه البائع فالذهب بثبوت إلخيار) للمشتري (لا التفريم) فلا يثبت وقيل يثبت مع التفريم (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) وان أذن البائع في قبض الثمن (والأصح أن يبيعه للبائع كغيره) فلا يصح ومقابلته يصح كبيع المقصوب من الغاصب (و) الأصح (أن الإجارة والرهن والهبة) وكذا الاقراض والصدقات (كالبيع) فلا يصح جنيع ذلك قبل القبض (و) الأصح (أن الاعتاق) من المشتري للبيع (بخلافه) فيكون صحيحاً ولو كان البائع . حق الحبس (والثمن المعين) نقداً أو غيره (كالبيع) قبل قبضه فيأتي فيه

فَلَا يَبِيعُهُ الْبَائِعُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ فِي يَدِ غَيْرِهِ أَمَانَةٌ كَوَدِيعَةٍ وَمُشْتَرِكٌ وَقَرَضٌ وَمَرْهُونٌ بَعْدَ انْفِكَاسِهِ وَمَوْرُوثٌ وَبَاقٍ فِي يَدِ وَلِيِّهِ بَعْدَ رُشْدِهِ ، وَكَذَا عَارِيَةٌ وَمَأْخُودٌ بِسُومٍ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَلَا الْأَعْتِيَاضُ عَنْهُ ، وَالْجَدِيدُ جَوَازُ الْأَسْتِبْدَالِ عَنِ الثَّمَنِ ، فَإِنْ اسْتَبْدَلَ مُوَافِقًا فِي عِلَّةِ الرِّبَا كَدَرَاهِمٍ عَنْ دَنَائِيرٍ اشْتَرَطَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي الْمَجْلِسِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّعْيِينُ فِي الْعَقْدِ وَكَذَا الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ إِنْ اسْتَبْدَلَ مَالًا يُؤَافِقُ فِي الْعِلَّةِ كَثَوْبٍ عَنْ دَرَاهِمٍ ، وَلَوْ اسْتَبْدَلَ عَنِ الْقَرَضِ وَاقِيمَةٍ الْمُتَلَفِ جَازٌ ، وَفِي اشْتِرَاطِ قَبْضِهِ فِي الْمَجْلِسِ مَاسَبَقٌ ، وَبَيْعُ الدِّينِ لِغَيْرِهِ مَنْ عَلَيْهِ بَاطِلٌ فِي الْأَظْهَرِ بِأَنْ اشْتَرَى عَبْدٌ زَيْدٌ بِمِائَةِ لُحَى عَلَى عَمْرٍو وَلَوْ كَانَ لَزِيدٌ وَعَمْرٍو دَيْنَانِ عَلَى شَخْصٍ فَبَاعَ زَيْدٌ عَمْرًا دَيْنَهُ بِدَيْنِهِ بَطْلٌ قَطْعًا ،

جميع ماس (فلا يبيعه البائع قبل قبضه) ولا يتصرف فيه بكل تصرف ، فلو أبدل البيع بالتصرف لكان أشمل (وله بيع ماله) وكذا جميع التصرفات وهو (في يد غيره أمانة كوديعه ومشارك) فيصح تصرفه في المشترك قبل قسمته (وقراض ومرهون بعد انفكاسه) أما قبلة فلا يصح ومنه الرهن الشرعي كثوب عند صباغ وإن لم يتم عمله (وموروث وبقا في يد وليه بعد رشده وكذا) له بيع ماله ، وهو في يد غيره (عارية ومأخوذ بسوم) وهو ما يأخذه من يريد الشراء ليتأمله أيحبه أم لا (ولا يصح بيع المسلم فيه) قبل قبضه (ولا الاعتياض عنه) هو أعم مما قبله (والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) الذي في الذمة وكان مما لا يشترط قبضه في المجلس وإلا فلا يصح رأس مال مسلم (فإن استبدل موافقا في علة الربا كدراهم عن دنانير) كأن باع بقرة بعشرين دينارا وأراد أن يدفع بدلها خمسمائة درهم (اشترط قبض البدل في المجلس) فإن أراد في المثال المذكور أن يدفع بدل الدنانير بيتا مثلا فلا يشترط قبضه في المجلس (والأصح أنه لا يشترط التعيين) للبدل : أي تشخيصه (في العقد) كما لو تصارفا في الذمة ، ومقابل الأصح يشترط التعيين (وكذا) لا يشترط (القبض في المجلس) أن استبدل مالا يوافق في العلة كثوب عن دراهم) كما تقدم في المثال الذي ذكرناه ، فعمل أن المبيع لا يجوز الاستبدال عنه وكذا الثمن المعين ويجوز عن الثمن الذي في الذمة أن لم يشترط قبضه في المجلس ، فالسلم لا يجوز فيه الاستبدال عن الثمن ولا عن الثمن (ولو استبدل عن القرض) بمعنى المقرض (وقيمة المتلف) وكذا كل دين ليس بتمن ولا ممن (جاز ، وفي اشتراط قبضه) أي البدل (في المجلس) وتعيينه (ماسبق) من كونه مخالفا في علة الربا أم لا (وبيع الدين لغير من عليه باطل في الأظهر) ومقابله يصح ، وهو المعتمد لكن يشترط قبض العوضين في المجلس وذلك (بأن اشترى عبد زيد بمائة له على عمرو) فلا يصح على الأول ، وعلى المعتمد يصح لكن بشرط قبض العبد والمائة في المجلس (ولو كان لزيد وعمرو دينان على شخص فباع زيد عمرا دينه بدينه بطل قطعا) اتفق الجنس أو اختلف . أما بيعه

وَقَبْضُ الْمُتَمَكِّنِ لِلْمُشْتَرِي وَتَمَكُّنُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ بِشَرْطِ فَرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةِ الْبَائِعِ فَإِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْعَاقِدَانِ الْمَبِيعَ اعْتَبِرَ مَضِيٌّ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْمُضِيَّ إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ وَقَبْضُ الْمَنْقُولِ تَحْوِيلُهُ فَإِنْ جَرَى الْبَيْعُ بِمَوْضِعٍ لَا يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ كَفَى نَقْلُهُ إِلَى حَيْزٍ وَإِنْ جَرَى فِي دَارِ الْبَائِعِ لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الْبَائِعِ فَيَكُونُ مُعِيرًا لِلْبَقْعَةِ .

[فرع] لِلْمُشْتَرِي قَبْضُ الْمَبِيعِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُوجَّلاً أَوْ سَلَمَهُ ، وَإِلَّا فَلَا يَشْتَقِلُّ بِهِ ، وَلَوْ بَيْعَ الشَّيْءِ تَقْدِيرًا كَثُوبٍ وَأَرْضٍ ذُرْعًا وَحِنْطَةٍ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا اشْتَرَطَ مَعَ النُّقْلِ ذُرْعُهُ أَوْ كَيْلُهُ أَوْ وَزَنُهُ : مِثَالُهُ بِعْتُكَهَا كُلَّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ أَوْ : عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَصْعٍ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ طَعَامٌ مُقَدَّرٌ عَلَى زَيْدٍ وَلَعَمْرٍو عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَلْيَسْكُنْ لِنَفْسِهِ ثُمَّ يُكَيْلُ لِعَمْرٍو ، فَلَوْ قَالَ أَقْبِضْ مِنْ زَيْدٍ مَالِي عَلَيْهِ لِنَفْسِكَ فَفَعَلَ فَالْقَبْضُ فَاسِدٌ .

[فرع] قَالَ الْبَائِعُ : لَا أَسْلَمُ الْمَبِيعَ حَتَّى أَقْبِضَ ثَمَنَهُ ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ مِثْلَهُ

لَمْ يَحِلَّ عَلَيْهِ فَيَصَحِّحُ . ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْقَبْضِ ، فَقَالَ (وَقَبْضُ الْعَقَارِ) وَهُوَ الْأَرْضُ وَالنَّخْلُ وَالْأَبْنِيَّةُ (تَحْلِيَّتُهُ لِلْمُشْتَرِي وَتَمَكُّنُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ) فِيهِ (بِشَرْطِ فَرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةِ الْبَائِعِ) وَالْقَبْضُ بِمَعْنَى اقْبَاضِ الْبَائِعِ وَالتَّخْلِيَةِ فَعَلَهُ فَصَحَّ الْإِخْبَارُ (فَإِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْعَاقِدَانِ الْمَبِيعَ) وَحَضُورُهُمَا لَيْسَ بِشَرْطٍ (اعْتَبِرَ) فِي الْقَبْضِ (مَضِيٌّ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْمُضِيَّ إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ) سَوَاءٌ كَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَمْ لَا ، وَلَا يَتَعَبَّرُ نَفْسُ الْمُضِيَّ ، وَلَا يَفْتَقَرُ إِلَى إِذْنِ الْبَائِعِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَتَعَبَّرُ بِمَضِيِّ الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ (وَقَبْضُ الْمَنْقُولِ) مِنْ حَيَوَانَ وَغَيْرِهِ (تَحْوِيلُهُ ، فَإِنْ جَرَى الْبَيْعُ) وَالْمَبِيعُ (بِمَوْضِعٍ لَا يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ) بِأَنْ اخْتَصَّ بِالْمُشْتَرِي أَوْ لَمْ يَخْتَصَّ بِأَحَدٍ (كَفَى) فِي قَبْضِهِ (نَقْلُهُ) مِنْ حَيْزٍ (إِلَى حَيْزٍ) آخَرَ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ (وَإِنْ جَرَى) الْبَيْعُ وَالْمَبِيعُ (فِي دَارِ الْبَائِعِ لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ) النُّقْلُ فِي قَبْضِهِ (إِلَّا بِإِذْنِ الْبَائِعِ ، فَيَكُونُ) الْبَائِعُ (مُعِيرًا لِلْبَقْعَةِ) .

[فرع : لِلْمُشْتَرِي قَبْضُ الْمَبِيعِ] اسْتِقْلَالًا (إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُوجَّلاً ، أَوْ) حَالًا (وَسَلَمَهُ) لِمُسْتَحَقِّهِ (وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَ حَالًا وَلَمْ يَسَلِّمْهُ (فَلَا يَسْتَقِلُّ بِهِ) بَلْ لَا بَدَّ مِنْ إِذْنِ الْبَائِعِ فِيهِ (وَلَوْ بَيْعَ الشَّيْءِ) تَقْدِيرًا كَثُوبٍ وَأَرْضٍ ذُرْعًا وَحِنْطَةٍ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا اشْتَرَطَ (فِي قَبْضِهِ) مَعَ النُّقْلِ ذُرْعُهُ أَوْ كَيْلَهُ أَوْ وَزَنَهُ (أَوْعَدَهُ) إِنْ كَانَ يَعِدُّ (مِثَالَهُ بِعْتُكَهَا) أَيْ الصَّبْرَةَ (كُلَّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ ، أَوْ) بِعْتُكَهَا بِخُمْسَةِ مِثْلًا (عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَصْعٍ) لَكِنْ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي شَيْءٌ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ الْكَيْلَ وَصْفًا ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَوَقَّفَ الْقَبْضُ عَلَى الْكَيْلِ (وَلَوْ كَانَ لَهُ طَعَامٌ مُقَدَّرٌ) كَعَشْرَةِ أَصْعٍ (عَلَى زَيْدٍ وَلَعَمْرٍو عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَلْيَسْكُنْ لِنَفْسِهِ) مِنْ زَيْدٍ (ثُمَّ يَكَيْلُ لِعَمْرٍو) وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْكَيْلِ الْأَوَّلِ (فَلَوْ قَالَ) مَنْ لَهُ الدِّينُ لِمَدِينَةٍ (أَقْبِضْ مِنْ زَيْدٍ مَالِي عَلَيْهِ لِنَفْسِكَ فَفَعَلَ فَالْقَبْضُ فَاسِدٌ) لَا تَحَادُ الْقَابِضُ وَالْمَقْبُضُ وَضَمْنُهُ الْقَابِضُ .

[فرع : قَالَ الْبَائِعُ لَا أَسْلَمُ الْمَبِيعَ حَتَّى أَقْبِضَ ثَمَنَهُ . وَقَالَ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ مِثْلَهُ] أَيْ لَا أَسْلَمُهُ حَتَّى

أَجْبَرَ الْبَائِعُ ، وَفِي قَوْلِ الْمُشْتَرَى ، وَفِي قَوْلِ لَا إِجْبَارَ ، فَمَنْ سَلَّمَ أَجْبَرَ صَاحِبَهُ ، وَفِي قَوْلِ يُجْبَرَانِ . قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا سَقَطَ الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ وَأَجْبَرَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْبَائِعُ أَجْبَرَ الْمُشْتَرَى إِنْ حَضَرَ الثَّمَنُ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ مُعْصِرًا فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ بِالْفَلَسِ ، أَوْ مُوسِرًا وَمَالَهُ بِالْبَلَدِ أَوْ بِمَسَافَةِ قَرِيبَةٍ حُجِرَ عَلَيْهِ فِي أَمْوَالِهِ حَتَّى يُسَلَّمَ ، فَإِنْ كَانَ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يُكَلَّفِ الْبَائِعُ الصَّبْرَ إِلَى إِحْضَارِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ لَهُ الْفَسْخُ فَإِنْ صَبَرَ فَلِلْحَجَرِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَلِلْبَائِعِ حَبْسُ مَبِيعِهِ حَتَّى يَقْبِضَ ثَمَنَهُ إِنْ خَافَ فَوْتَهُ بِلَا خِلَافٍ ، وَإِنَّمَا الْأَقْوَالُ إِذَا لَمْ يَخَفْ فَوْتَهُ وَتَنَازَعَا فِي مَجْرَدِ الْإِبْتِدَاءِ .

باب التولية والاشراك والمراجعة

اشْتَرَى شَيْئًا ثُمَّ قَالَ لِعَالِمٍ بِالثَّمَنِ وَلَيْتَكَ هَذَا الْعَقْدَ قَلِيلَ لَزِمَهُ مِثْلُ الثَّمَنِ ، وَهُوَ بَيْعٌ فِي شَرْطِهِ وَتَرْتِبِ أَحْكَامِهِ ،

أَقْبَضَ الْمُبِيعَ وَتَرَافَعَا إِلَى حَاكِمٍ (أَجْبَرَ الْبَائِعَ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (وَفِي قَوْلِ الْمُشْتَرَى ، وَفِي قَوْلِ لَا إِجْبَارَ) وَعَلَيْهِ يَنْعَمُ الْحَاكِمُ مِنَ التَّخَاصُّصِ (فَمَنْ سَلَّمَ) أَوَّلًا (أَجْبَرَ صَاحِبَهُ ، وَفِي قَوْلِ يُجْبَرَانِ) فَيُلْزِمُ الْحَاكِمُ كُلًّا مِنْهُمَا بِإِحْضَارِ مَا عَلَيْهِ إِلَيْهِ ، أَوْ إِلَى عَدْلٍ ، فَإِذَا فَعَلَا سَلَّمَ الثَّمَنُ لِلْبَائِعِ وَالْمُبِيعُ لِلْمُشْتَرَى (قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا سَقَطَ الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ) سِوَاهُ كَانَ الثَّمَنُ نَقْدًا أَمْ عَرْضًا (وَأَجْبَرَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْبَائِعُ أَجْبَرَ الْمُشْتَرَى إِنْ حَضَرَ الثَّمَنُ ، وَإِلَّا) أَيْ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الثَّمَنُ (فَإِنْ كَانَ) الْمُشْتَرَى (مُعْصِرًا فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ بِالْفَلَسِ ، أَوْ مُوسِرًا وَمَالَهُ بِالْبَلَدِ . أَوْ بِمَسَافَةِ قَرِيبَةٍ حُجِرَ عَلَيْهِ فِي) الْمُبِيعِ (وَفِي جَمِيعِ) (أَمْوَالِهِ حَتَّى يُسَلَّمَ) الثَّمَنُ (فَإِنْ كَانَ) مَالَهُ (بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يُكَلَّفِ الْبَائِعُ الصَّبْرَ إِلَى إِحْضَارِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ لَهُ الْفَسْخُ) وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَجَرٍ ، وَمُقَابِلِ الْأَصْحِ لَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ (فَإِنْ صَبَرَ) الْبَائِعُ إِلَى إِحْضَارِ الْمَالِ (فَالْحَجَرُ) يَضْرِبُ عَلَى الْمُشْتَرَى (كَذَا ذَكَرْنَا) فِي جَمِيعِ أَمْوَالِهِ (وَالْبَائِعُ) حَبْسُ مَبِيعِهِ حَتَّى يَقْبِضَ ثَمَنَهُ (الْحَالَةُ) (إِنْ خَافَ فَوْتَهُ بِإِخْلَافٍ ، وَإِنَّمَا الْأَقْوَالُ) السَّابِقَةُ (إِذَا لَمْ يَخَفْ فَوْتَهُ وَتَنَازَعَا فِي مَجْرَدِ الْإِبْتِدَاءِ) وَكَذَلِكَ الْمُشْتَرَى بِالنِّسْبَةِ لِلثَّمَنِ . أَمَّا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ .

باب التولية والاشراك والمراجعة

وَبَدَأَ بِالتَّوْلِيَةِ ، فَقَالَ إِذَا (اشْتَرَى) شَخْصٌ (شَيْئًا) بِمِثْلِي (ثُمَّ قَالَ) بَعْدَ قَبْضِهِ (لِعَالِمٍ بِالثَّمَنِ) قَدَرًا وَصِفَةً بِإِعْلَامِ الْمُشْتَرَى أَوْ غَيْرِهِ (وَلَيْتَكَ هَذَا الْعَقْدَ قَبْلَ) كَقَوْلِهِ قَبْلَتَهُ أَوْ تَوَلِيَتَهُ (لَزِمَهُ مِثْلُ الثَّمَنِ) جَنْسًا وَقَدَرًا وَصِفَةً . أَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ بِعَرْضٍ فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ التَّوْلِيَةِ إِلَّا مَعَ مَنْ مَلَكَ ذَلِكَ الْعَرْضَ إِلَّا إِذَا ذَكَرَ مَا قَامَ عَلَيْهِ بِهِ وَقَالَ وَلَيْتَكَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ (وَهُوَ) أَيْ عَقْدُ التَّوْلِيَةِ (بِيعَ فِي شَرْطِهِ) كَالْقَابِضِ فِي الرُّبُوعِ وَالْقَدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ (وَتَرْتِبِ أَحْكَامَهُ) مِنْ تَجْدِيدِ نَشْغَةِ

لكن لا يحتاج إلى ذكر الثمن ، ولو حط عن المولى بعض الثمن انحط عن المولى ، والإشراك في بعضه كالتولية في كذا إن بين البعض ، ولو أطلق صح و كان مناصفة ، وقيل لا ، ويصح بيع المراجعة بأن يشتري بمائة ثم يقول بعثك بما اشتريت وربح درهم لكل عشرة أو ربح ده بزيادة ، والمعاطة كعت بما اشتريت وحط ده بزيادة ، ويحط من كل أحد عشر واحد ، وقيل من كل عشرة ، وإذا قال بعث بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن ، ولو قال بما قام على دخل مع ثمنه أجرة الكيال والدلال والحارس والقصار والرفاء والصباغ وقيمة الصبغ وسائر المون المودة للاسترباح ، ولو قصر بنفسه أو كال أو حمل أو تطوع به شخص لم تدخل أجرته ، وليتلف ثمنه أو ما قام به فلو جهله أحدهما بطل على الصحيح ، وليصدق البائع في قدر الثمن ، والأجل والشراء بالعرض وتبين العيب الحادث عنده ، فلو قال بمائة فبان يتسعين فالأظهر أنه يحط الزيادة وربحها ،

إذا كان المبيع شققا مشفوعا عنه الشفع في العقد الأول (لكن لا يحتاج) عقد التولية (إلى ذكر الثمن) بل يكفي العلم به (ولو حط) بضم الحاء (عن المولى) بكسر اللام (بعض الثمن) بعد التولية (انحط) هذا البعض (عن المولى) فبطل اللام ، فان كان الحط قبل التولية لم تصح التولية إلا بالباق (والإشراك في بعضه) أي المشتري (كالتولية في كله) في جميع ما مر من الشروط والأحكام (إن بين البعض) بأن صرح بالمنافسة أو غيرها (ولو أطلق صح وكان مناصفة ، وقيل لا) يصح (ويصح بيع المراجعة بأن يشتري) شيئا (بمائة ثم يقول) لغیره العالم بذلك (بعثك بما اشتريت) أي بثمنه (وربح درهم لكل عشرة ، أو ربح ده بزيادة) وهو فارسي بمعنى ما قبله فيقبل (و) يصح بيع (المعاطة كعت بما اشتريت وحط ده بزيادة) فيقبل (ويحط من كل أحد عشر واحد) كما أن الربح في المراجعة واحد من أحد عشر (وقيل) يحط (من كل عشرة) واحد فالمحطوط منه على الأول عشرة وعلى الثاني أحد عشر (وإذا قال : بعث بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد (ولو قال بما قام على دخل مع ثمنه أجرة الكيال والدلال والحارس والقصار والرفاء والصباغ وقيمة الصبغ وسائر المون المودة للاسترباح) كأجرة الجال والمكان (ولو قصر بنفسه أو كال أو حمل أو تطوع به شخص لم تدخل أجرته) مع الثمن (وليعلم) أي المتبايعان (ثمنه) أي المبيع (أو ما قام به ، فلو جهله أحدهما بطل) أي لم يصح البيع (على الصحيح) ومقابلته بصح (وليصدق البائع) وجوبا (في قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد (و) في (الأجل) لأن بيع المراجعة مبنى على الأمانة (و) يجب أن يصدق في (الشراء بالعرض) فيذكر أنه اشتراه بعرض قيمته كذا (و) في بيان (العيب) القديم ، و (الحادث عنده) بأفة أو جنابة ، ولا يكفي تبين العيب فقط ، ويذكر كل ما يختلف به العرض (فلو قال بمائة فبان يتسعين فالأظهر أنه يحط الزيادة وربحها) لكذبه ،

وَأَنَّهُ لَا خِيَارَ لِلْمُسْتَرَى ، وَلَوْ زَعَمَ أَنَّهُ مِائَةٌ وَعَشْرَةٌ وَصَدَقَهُ الْمُسْتَرَى لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ صَحَّتْ : وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ كَذَبَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَافْلَطَ وَجْهًا مُحْتَمَلًا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ وَلَا يَنْتَهِي ، وَلَهُ تَحْلِيلُ الْمُسْتَرَى أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ بَيَّنَّ فَلَهُ التَّحْلِيلُ ، وَالْأَصَحُّ سَمَاعُ يَنْتَهِي .

باب الأصول والثمار

قَالَ يَنْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضُ أَوِ السَّاحَةِ أَوِ الْبُقْعَةِ وَفِيهَا بِنَاءٌ وَشَجَرٌ ، فَلَمَّا ذَهَبَ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ دُونَ الرِّهْنِ ، وَأَصُولُ الْبَقْلِ الَّتِي تَبْقَى سَنَتَيْنِ كَالْقَتِّ وَالْمُنْدَبَا كَالشَّجَرِ ، وَلَا يَدْخُلُ مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً كَحِنْطَةِ وَشَعِيرٍ وَسَائِرِ الزَّرْعِ ، وَيَصِحُّ بَيْعُ الْأَرْضِ الْمَزْرُوعَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلِلْمُسْتَرَى الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَهُ ، وَلَا يَمْنَعُ الزَّرْعُ دُخُولَ الْأَرْضِ فِي يَدِ الْمُسْتَرَى وَضَمَانَهُ إِذَا حَصَلَتِ التَّخْلِيَةُ فِي الْأَصَحِّ ،

والعقد صحيح ، ومقابل الأظهر لا يحط شيء (و) الأظهر (أنه لا خيار للمستري) ومقابل له الخيار ، وقيل للبائع أيضا (ولو) قال البائع اشتريته بمائة وباعه مرابحة ثم (زعم أنه) أي الثمن (مائة) وعشرة ، وصدقة المشتري لم يصح البيع في الأصح . قلت : الأصح صحته ، والله أعلم) وللبيع الخيار ولا تثبت العشرة المذكورة (وان كذبه) أي البائع المشتري (ولم يبين) البائع (للفلظ وجها محتملا لم يقبل قوله ولا ينته) وله تحليف المشتري أنه لا يعرف ذلك في الأصح) ومقابل لا يحلف (وان بين) لفظه وجها محتملا (فله التحليف) كما سبق (والأصح) على التحليف (سماع ينته) التي يقيمها بدعواه ، ومقابل لا تسمع .

باب

في بيان بيع (الأصول والثمار) وغيرهما ، والأصول الشجر والأرض ، والثمار جمع ثمر ، وهو جمع ثمرة (قال : ينتك هذه الأرض أو الساحة) وهي الفضاء بين الأبنية (أو البقعة وفيها بناء وشجر) . فالذهب أنه يدخل في البيع (البناء والشجر الرطب (دون الرهن) أي إذا قال رهنك هذه الأرض فلا يدخل فيها ما ذكر ، وقيل لا يدخل فيهما (وأصول البقل التي تبقى) في الأرض (سنتين) أو أكثر أو أقل وتجز مرارا (كالقت) وهو علف البهائم المعروف بالبرسيم (والهندبا) بالمد والقصر مع كسر الدال ، أو تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى كالترجس (كالشجر) فتدخل في البيع دون الرهن (ولا يدخل) في بيع الأرض (ما يؤخذ دفعة كحِنْطَةِ وَشَعِيرٍ وَسَائِرٍ) أي باقي (الزروع) كالقنطريون والجزر (ويصح بيع الأرض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل في بيعها (على المذهب) وقيل يبطل (وللمشتري الخيار ان جهله) أي الزرع بأن سبقت رؤيته للأرض قبل البيع ونحدث الزرع بينهما ، فان كان عالما بالزرع فلا خيار له (ولا يمنع الزرع دخول الأرض في يد المشتري ، وضمانه إذا حصلت التخلية) وأما ما فيها من الزرع فلا يدخل في ضمانه (في الأصح)

وَالْبَذْرُ كَالزَّرْعِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لِلْمُشْتَرِي مُدَّةَ بَقَاءِ الزَّرْعِ ، وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا مَعَ
بَذْرٍ أَوْ زَرْعٍ لَا يُعْرَدُ بِالْبَيْعِ بَطْلٌ فِي الْجَمِيعِ ، وَقِيلَ فِي الْأَرْضِ قَوْلَانِ ، وَيَدْخُلُ
فِي بَيْعِ الْأَرْضِ الْحِجَارَةُ الْمَخْلُوقَةُ فِيهَا ، دُونَ الْمَدْفُونَةِ ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ عَلِمَ ،
وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ النُّقْلُ ، وَكَذَا إِنْ جَهِلَ وَلَمْ يَضُرَّ قَلْعُهَا ، وَإِنْ ضُرَّ فَلَهُ الْخِيَارُ ، فَإِنْ أَجَازَ
لَزِمَ الْبَائِعَ النُّقْلُ وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ ، وَفِي وَجُوبِ أَجْرَةِ الْمَثَلِ مُدَّةُ النُّقْلِ أَوْجُهُ . أَفْضَلُهَا
تَجِبُ إِنْ نَقَلَ بَعْدَ الْقَبْضِ لَأَقْبَلُهُ ، وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ وَالْحِيطَانُ ،
وَكَذَا الْبِنَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَفِي بَيْعِ الْقَرْيَةِ الْأَبْنِيَّةُ وَسَاحَاتُ مُحِيطِهَا السُّورُ ، لَا لِلزَّرْعِ
عَلَى الصَّحْبِ ، وَفِي بَيْعِ الدَّارِ الْأَرْضُ ، وَكُلُّ بِنَاءٍ حَتَّى تَمَامِهَا ، لَا الْمَنْقُولُ كَالدَّلْوِ وَالْبَكْرَةِ
وَالسَّرِيرِ ، وَتَدْخُلُ الْأَبْوَابُ الْمَنْصُوبَةُ وَحِلَّتُهَا وَالْإِبَّانَاتُ وَالرَّفُّ وَالسُّلَمُ الْمُسَرَّانِ ، وَكَذَا

ومقابلته يمنع الزرع من قبضها (والبذر) الذي لا نبات لنباته ويؤخذ دفعة لا يدخل في بيع
الأرض (كالزراع) والمشتري الخيار ان جهله وتضرره ويبيى إلى أوان الحصاد (والأصح) أنه
لا أجره للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجازه ومقابل الأصح له الأجرة ، وكذا لا أجره
لو كان عالما من غير خلاف (ولو باع أرضا مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع) أى لا يصح بيعه وحده
وسياتى (بطل) البيع (فى الجميع) أى فى الأرض والبذر أو الزرع المذكورين (وقيل فى الأرض
قولان) البطلان أو الصحة بجميع الثمن ، والزرع الذى لا يصح بيعه وحده هو الذى يكون فى
الأرض أو مستورا بسنبله ، والبذر الذى لا يفرد بالبيع هو الذى لم يره أو تغير بعد رؤيته أو امتنع
أخذه (ويدخل فى بيع الأرض الحجارة المخلوقة) أو المثبتة (فيها دون المدفونة) فيها كالكنوز
(ولا خيار للمشتري ان علم) الحال ولو ضرر قلعا كسائر العيوب (ويلزم البائع النقل) للأشجار
المدفونة (وكذا) لأخيار للمشتري الأرض التى فيها الحجارة المدفونة (ان جهل) الحال (ولم
يضر قلعا) سواء ضرر تركها أم لا (وان ضرر) قلعا بأن نقصت به الأرض أو أخرج التفرغ
لمدة مثلها أجرة (فله الخيار . فان أجاز) البيع (لزم البائع النقل وتسوية الأرض) بأن يعيد
التراب المزال مكانه ، ولا يلزمه تحصيل تراب غيره (وفى وجوب أجرة المثل مدة النقل أوجه أهمها
تجب ان نقل بعد القبض لاقبله) ومقابل الأصح لا يجب مطلقا ، وقيل يجب مطلقا (ويدخل فى
بيع البستان) عند الإطلاق (الأرض والشجر والحيطان) وكذا البناء) الذى فيه (على
المذهب) وقيل لا يدخل (و) يدخل (فى بيع القرية) عند الإطلاق (الأبنية وساحات يحيط
بها السور لا المزارع) والأشجار التى حولها (على الصحيح) ومقابلته تدخل ، وقيل ان قال
بمقوقها دخلت وإلا فلا (و) يدخل (فى بيع الدار الأرض وكل بناء) من علو وسفل (حتى
جامها ، لا المنقول كالنمل والبكرة والسري) غير المسور والمدفن (وتدخل الأبواب المنصوبة
وحلقها) والنصب ليس قيما بل كل ما يتوقف عليه نفع كباب مخاروع (والابانات) المثبتة ، وهى بكر
الهمزة وتشديد الجيم ما يغسل فيها (والرّف والسلم) بفتح اللام (المسمران ، وكذا) يدخل فى بيع

الأسفل من حجرى الرحي على الصحيح والأعلى ، ويفتح غلق مثبت في الأصح ،
وفي بيع الدابة نعلها ، وكذا ثياب العبد في بيعه في الأصح . قلت : الأصح لا تدخل
ثياب العبد ، والله أعلم .

[فرع] باع شجرة دخل عروقها وورقها ، وفي ورق الثوب وجهه ، وأغصانها إلا
اليابس ، ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع ، وبشرط الإبقاء ، والإطلاق يقتضى
الإبقاء ، والأصح أنه لا يدخل الغرس لكن يستحق منفعة ما بقيت الشجرة . ولو كانت
يايسة لزم المشتري القلع ، ونمرة النخل المبيع إن شرطت للبائع أو المشتري محمل به ،
وإلا فإن لم يتأخر منها شيء فهي للمشتري ، وإلا فللبائع ، وما يخرج ثمرة بلا نور :
كتين وعنب إن برز ثمرة فللبائع وإلا فالمشتري ، وما خرج في نوره ثم سقط
كشمش وتفاح فالمشتري إن لم تنعقد الثمرة ، وكذا إن انعقدت ولم يتناثر النور
في الأصح وبعد التناثر

الدار (الأسفل من حجرى الرحي على الصحيح) ومقابله لا يدخل (و) يدخل (الأعلى) أياضاً من
الجرجير (ومفتاح غلق) بفتح الهمزة يفتح به الباب (مثبت في الأصح) ومقابله لا يدخل (و) يدخل
(في بيع الدابة نعلها) لا مقودها وسرجها (وكذا) تدخل (ثياب العبد) التي عليه وقت عقد
البيع (في الأصح . قلت : الأصح لا تدخل ثياب العبد) في بيعه (والله أعلم) ولو ما يستر عورته .
[فرع : باع شجرة] رطبة (دخل عروقها وورقها ، وفي ورق الثوب وجهه) أنه لا يدخل (و)
دخل (أغصانها . لا اليابس) فلا يدخل (ويصح بيعها بشرط القلع) وتدحل العروق
(أو القطع) ولا تدخل (وبشرط الإبقاء ، والإطلاق يقتضى) في الشجرة الرطبة (الإبقاء ،
والأصح أنه) أى الحال والشأن (لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء موضع غرسها
(لكن يستحق) المشتري (منفعة) أى المغرس فيجب على مالكه أن يمكنه منه
(ما بقيت الشجرة) ومقابل الأصح يدحل المغرس في البيع حتى له بيعه بعد قلعها (ولو
كانت) الشجرة المبيعة (يايسة لزم المشتري القلع) فإن شرط إبقاؤها بطل البيع (ونمرة النخل
المبيع إن شرطت للبائع أو المشتري محمل به) سواء كانت قبل التأخير أو بعده (وإلا) بأن لم
تشرط لواحد (فإن لم يتأخر منها شيء فهي للمشتري ، وإلا) بأن تأخر منها شيء (فهي للبائع)
والتأخير تشقيق طلع الأنثا وذو طلع الذكور فيه والعادة الاكتفاء بتأخير البعض ، والباقي يتشقق
بنفسه وينبت ريع الذكور إليه (وما يخرج ثمرة بلا نور) بفتح النون : أى زهر (كتين
وعنب إن برز ثمرة) أى ظهر (فللبائع ، وإلا) بأن لم يبرز (فالمشتري ، وما خرج في نوره ثم
سقط) نوره (كشمش) بكسر ميميه (وتفاح فالمشتري إن لم تنعقد الثمرة ، وكذا) للمشتري
(إن انعقدت ولم يتناثر النور في الأصح) ومقابله يقول هى للبائع بعد الانعقاد (وبعد التناثر

للبائع ، ولو باع نخلات بستان مطلعة وبعضها مؤجرة فللبائع ، فإن أفرد ما لم يؤجر
فللمشتري في الأصح ، ولو كانت في بساتين فالأصح أفراد كل بستان بمحكيه . وإذا
بيعت الثمرة للبائع ، فإن شرط القطع لزمه ، وإلا فله تركها إلى الجداد ، ولكل
منهما السقي إن انتفع به الشجر والثمر ، ولا منع للآخر ، وإن ضررها لم يجز إلا
برضاها ، وإن ضرر أحدهما وتنازعا ففسخ العقد إلا أن يسامح المتضرر ، وقبل لطالب
السقي أن يستقي ، ولو كان الثمر يمتص رطوبة الشجر لزم البائع أن يقطع أو يستقي .
[فصل] يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقا ، وبشرط قطعه ، وبشرط إبقائه ،
وقبل الصلاح إن بيع منفردا عن الشجر ، لا يجوز إلا بشرط القطع وأن يكون المقطوع
مستفعا به لا ككثيري ، وقيل إن كان الشجر للمشتري جاز بلا شرط . قلت : فإن
كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع لا يجيب الوفاء به ، والله

للبائع ، ولو باع نخلات بستان مطلعة بكسر اللام : أي خرج طلعا (وبعضها) من حيث الطلع
لأمن جهة ذاتها ولا من جهة جريدها (مؤجر فللبائع) طلعا جميعه كما تقدم (فإن أفرد ما .
يؤجر) بالبيع (فللمشتري) طلعه (في الأصح) ومقابلها هو للبائع ، وهذا كله إذا اتحد النوع
(ولو كانت) النخلات المذكورة (في بساتين) أي المؤجرة في بستان ، وغيرها في آخر (فالأصح
أفراد كل بستان بحكمه) ومقابل الأصح هنا كالبستان الواحد (وإذا بقيت الثمرة للبائع) بشرط
أو غيره (فإن شرط القطع لزمه) وفاء بالشرط (وإلا) بأن أطلق أو شرط الإبقاء (فله تركها
إلى الجداد) ثم إذا جاء وقته أخذها على حسب المعتاد ، والجداد بفتح الجيم والدالين القطع
(ولكل منهما) أي المتبايعين (السقي إن انتفع به الشجر والثمر) أو أحدهما (ولا منع للآخر)
منه (وإن ضررها لم يجز إلا برضاها) أي المتبايعين (وإن ضرر أحدهما) أي ضرر الشجر
ونفع الثمر أو العكس (وتنازعا) أي المتبايعان (فسخ العقد) والفاسخ له أحد العاقدين (إلا
أن يسامح المتضرر) فلا فسخ (وقيل لطالب السقي) منهما (أن يسقي) ولا يبالى بضرر الآخر (ولو
كان الثمر يمتص رطوبة الشجر لزم البائع أن يقطع) ثمرته (أو يسقي) الشجر دفعا لضرر المشتري .
[فصل] في بيان بيع الثمر والزرع (يجوز بيع الثمر بعد بدو) أي ظهور (صلاحه مطلقا ،
وبشرط قطعه ، وبشرط إبقائه) وفي الإطلاق وشرط الإبقاء يقي إلى أو أن الجداد (وقبل الصلاح
إن بيع منفردا عن الشجر لا يجوز إلا بشرط القطع وأن يكون المقطوع مستفعا به) كحصرم فلا يجوز
فيما لا ينتفع به شرط القطع أم لا ، ولا فيما ينتفع به ولم يشترط القطع حالا (لا ككثيري) فإنه لا ينتفع
بها قبل بدو صلاحها ، وشرط المبيع كما تقدم أن ينتفع به (وقيل إن كان الشجر للمشتري) والثمر
للبائع كأن أوصى بالثمره لآنسان فباعها لصاحب الشجر (جاز بلا شرط) ولكن الفتوى على
الأول (قلت : فإن كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع) كما هو المعتاد (لا يجيب الوفاء به ، والله

أَعْلَمُ ، وَإِنْ بَاعَ مَعَ الشَّجَرِ جَازَ بِلَا شَرْطٍ ، وَلَا يَجُوزُ بِشَرْطٍ قَطْعِهِ ، وَيَحْرُمُ بَيْعُ
الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا بِشَرْطٍ قَطْعِهِ ، فَإِنْ بَاعَ مَعَهَا أَوْ بَعْدَ اسْتِدَادِ الْحَبِّ
جَازَ بِلَا شَرْطٍ ، وَيُشْتَرَطُ لِبَيْعِهِ وَيَبْعِ الثَّمَرِ بَعْدَ بَدْءِ الصَّلَاحِ ظُهُورُ الْقَبُودِ : كَتَيْنِ
وَعَنْبٍ وَشَعِيرٍ ، وَهَذَا لَا يَرَى حَبَّهُ كَالْحِنْطَةِ وَالْعَدَسِ فِي السَّنْبِلِ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ دُونَ
سُنْبُلِهِ وَلَا مَعَهُ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا بَأْسَ بِكُلِّهِ لَا يَزَالُ إِلَّا عِنْدَ الْأَكْلِ ، وَمَالَهُ كَأَمَانٍ
كَالْجُوزِ وَاللُّوزِ وَالْبَقْلَاءِ يُبَاعُ فِي قَشَرِهِ الْأَسْفَلِ ، وَلَا يَصِحُّ فِي الْأَعْلَى ، وَفِي قَوْلِهِ يَصِحُّ
إِنْ كَانَ رَطْبًا ، وَبَدْءُ صِلَاحِ الثَّمَرِ ظُهُورُ مَبَادِي النَّضْجِ وَالْحَلَاوَةِ فِيمَا لَا يَتَكَوَّنُ ، وَفِي
غَيْرِهِ بَأْنُ يَأْخُذُ فِي الْحُمَةِ أَوْ السَّوَادِ ، وَيَكْفِي بَدْءُ صِلَاحِ بَعْضِهِ وَإِنْ قَلَّ ، وَلَوْ بَاعَ ثَمَرَةً
بُسْتَانٍ أَوْ بَسَاتِينَ بَدَأَ صِلَاحُ بَعْضِهِ فَقَلَى مَا سَبَقَ فِي التَّأْيِيرِ ، وَمَنْ بَاعَ مَا بَدَأَ صِلَاحَهُ لَزِمَهُ
سَقِيهِ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ وَبَعْدَهَا ، وَيَتَصَرَّفُ مُشْتَرِيهِ

أَعْلَمُ ، وَإِنْ بَاعَ (مع الشجر جاز بلا شرط) لقطعه (ولا يجوز بشرط قطعه) لأن فيه
حجرا على المالك في ملكه (ويحرم بيع الزرع الأخضر في الأرض) ولا يصح إذا لم يبدأ صلاحه
(إلا بشرط قطعه) فإن باعه من غير شرط أو بشرط الإبقاء لم يصح البيع (فإن بيع) الزرع المذكور
(معها) أي الأرض (أو) وحده (بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط) ولو كان الاشتداد في
البعض (ويشترط لبيعه) أي الزرع (وبيع الثمر بعد) بدؤ (الصلاح ظهور المقصود) ليكون
مربيا (كتين وعنب) وكل ما لا يكامل له (وشعير) لظهوره في سنبله (وما لا يرى حبه كالخطة
والعدس) بفتح الدال حالة كونهما (في السنبل لا يصح بيعه دون سنبله) لاستتاره (ولامعه)
أي السنبل (في الجديد) لأن المقصود منه مستتر بما ليس من صلاحه ، والقديم يجوز (ولا
بأس بكامل) بكسر الكاف : وعاء الشيء (لا يزال إلا عند الأكْلِ) كالتيمان من كل ما بقاؤه فيه
من مصلحته (وماله كإمان كالجوز واللوز والباقلا) أي القول (يباع في قشره الأسفل) لأن
بقاؤه فيه من مصلحته (ولا يصح في الأعلى) فلا يصح بيع مثل القول الأخضر (وفي قول
يصح إن كان رطبا) لتعلق الصلاح به (و بدؤ صلاح الثمر ظهور مبادي النضج والحلاوة فيما
لا يتلون) متعلق بظهور (وفي غيره) وهو ما يتلون : أي بدؤ الصلاح فيه (بأن يأخذ في
الحمة) كالبلح (أو السواد) كالأجاص ، وفي الحبوب اشتدادها (ويكفي بدؤ صلاح بعضه وإن
قل) لصحة بيع كله فيجوز بيع ثمرة أشجار التحد نوعها إذا بدأ صلاح حبة واحدة منها (ولو
باع ثمرة بستان أو بساتين بدأ صلاح بعضه) واتحد جنسه (فعلى ما سبق في التأخير) فيتبع ما لم
يبدأ صلاحه ما يبدأ صلاحه في البستان ، والمعتمد في البساتين أو البساتين عدم التبعية فلا بد
شرط القطع في ثمر الآخر (ومن باع ما بدأ صلاحه) من ثمر أو زرع (لزمه سقيه قبل التخلية
ويغدها) قدر ما يجوبه ويسلم من التلف (ويتصرف مشتريه) أي مشتري ما بدأ صلاحه

بَعْدَهُ ، وَلَوْ عَرَضَ مَهْلِكٌ بَعْدَهَا كَبُرِدَ فَالْجَدِيدُ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرَى ، فَلَوْ تَعَبَّ
بِتَرْكِ الْبَائِعِ السَّقَى فَلَهُ الْخِيَارُ ، وَلَوْ بَاعَ قَبْلَ صَلَاحِهِ بِشَرْطِ قَطْعِهِ وَلَمْ يُقَطَعْ حَتَّى هَلَكَ
فَأَوْلَى بِكَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرَى ، وَلَوْ بَاعَ ثَمَرٌ يَغْلِبُ تَلَاخُفُهُ وَاجْتِلَاطُ حَادِثِهِ بِالْمَوْجُودِ
كَتَيْنٍ وَقَتَاءَ لَمْ يَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْمُشْتَرَى قَطْعَ ثَمَرِهِ ، وَلَوْ حَصَلَ الْاجْتِلَاطُ
فِيمَا يَنْدُرُ فِيهِ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ لَا يَنْفَسَخُ الْبَيْعُ بَلْ يَتَعَبَّرُ الْمُشْتَرَى ، فَإِنْ سَمَحَ لَهُ الْبَائِعُ بِمَا
حَدَثَ سَقَطَ خِيَارُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا بِصَافِيَةٍ وَهِيَ لِلْمُحَاقَلَةِ ،
وَلَا الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِثَمَرٍ وَهُوَ الْمَزَابِنَةُ ، وَيُرْخَصُ فِي الْعَرَايَا ، وَهُوَ بَيْعُ الرُّطْبِ
عَلَى النَّخْلِ بِثَمَرٍ فِي الْأَرْضِ أَوْ الْعِنَبِ فِي الشَّجَرِ بِزَيْبٍ ، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ،
وَلَوْ زَادَ فِي صَفَقَتَيْنِ جَازَ ، وَيَشْتَرِطُ التَّقَابُضُ بِتَسْلِيمِ الثَّمَرِ كَيْلًا ، وَالتَّخْلِيَةُ فِي النَّخْلِ ،
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي سَائِرِ الثَّمَارِ ،

(بعدها) أى التخلية فهى قبض له (ولو عرض مهلك بعدها) أى التخلية (كبرد) أوح (فالجديد
أنه من ضمان المشتري) حيث جعلنا التخلية قبضا له ، واقدم هو من ضمان البائع ، ومحل الخلاف
إذا كانت الآفة سماوية ، أما إذا كانت مثل السرقة فلا خلاف أنه من ضمان المشتري (فلو تعيب)
ماوجب سقيه (بترك البائع السقى) أى المشتري (الخيار ، ولو بيع) ثمر (قبل صلاحه بشرط قطعه
ولم يقطع حتى هلك فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم يشترط قطعه بعد بدو الصلاح (ولو بيع
ثمر) أو زرع بعد بدو الصلاح (يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بالموجود كتين وقتاء لم يصح)
البيع (إلا أن يشترط على المشتري قطع ثمره) أو زرعه خوفا من الاختلاط المانع من التسليم .
وأما إذا لم يغلب الاختلاط فيصح البيع من غير شرط (ولو حصل الاختلاط فيما يندر فيه) قبل التخلية
(فالأظهر أنه لا يفسخ البيع بل يتخير المشتري) بين الفسخ والاجازة ، ومقابل الأظهر يفسخ (فإن
سمح له البائع بما حدث سقط خياره) ويمسكه بالأعراض عنه (في الأصح) ومقابل لا يسقط خياره
بمساحة البائع (ولا يصح بيع الحنطة في سنبلها بصافية) من التبن (وهو المحاقلة ، ولا) بيع (الرطب على
النخل ثمر ، وهو المزابنة) وهما قد نهى عنهما في السنة ، إذا المقصود من البيع في المحاقلة مستر بما ليس من
صلاحه ، وهى أيضا من باب مدّ عجرة ودرهم ، وفي المزابنة المائلة غير معلومة (ويرخص في العرايا ،
وهو بيع الرطب على النخل) خرصا (ثمر في الأرض) كيلا (أو العنب في الشجر) خرصا (بزيب)
على الأرض كيلا ، وهذا مستثنى من حرمة المزابنة ، لكن (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير
الجفاف بمثله ، ويكفى النقص عن الخمسة بما ينطلق عليه اسم النقص ولو بيع مد (ولو زاد) على
مادونها (في صفتين) كل منهما دونها (جاز) وتعدد الصفقة بتعدد العقد والمشتري والبائع
(ويشترط التقابض) في المجلس (بتسليم الثمر) أو الزيب الى البائع (كيلا ، والتخلية في)
رطب (النخل) أو عنب الكبر (والأظهر أنه لا يجوز) بيع العرايا (في سائر الثمار) كالخوخ

وَأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْفُقَرَاءِ .

باب اختلاف المتبايعين

إِذَا اتَّفَقَا عَلَى مَعَّةِ الْبَيْعِ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّتِهِ كَقَدَرِ الثَّمَنِ ، أَوْ صِفَتِهِ أَوْ الْأَجَلِ أَوْ قَدَرِهِ أَوْ قَدَرِ الْمُبِيعِ وَلَا بَيِّنَةَ تَحَالُفًا ، فَيَخْلِفُ كُلُّهُمَا عَلَى نَقْيِ قَوْلِ صَاحِبِهِ وَإِثْبَاتِ قَوْلِهِ ، وَيُبْدَأُ بِالْبَائِعِ ، وَفِي قَوْلِ الْمُشْتَرِي ، وَفِي قَوْلِ يَتَسَاوَيَانِ فَيَتَخَيَّرُ الْحَاكِمُ ، وَقِيلَ يُقَرَّعُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَكْفِي كُلَّ وَاحِدٍ يَمِينٌ تَجْمَعُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا ، وَيُقَدَّمُ النَّفْيُ فَيَقُولُ مَا بَعْتُ بِكَذَا وَلَقَدْ بَعْتُ بِكَذَا ، وَإِذَا تَحَالَفَا فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسَخُ ، بَلْ إِنْ تَرَاضِيَا وَإِلَّا فَيَفْسَخَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ ، وَقِيلَ إِنَّمَا يَفْسَخُهُ الْحَاكِمُ ، ثُمَّ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْمُبِيعِ فَإِنْ كَانَ وَقْفَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ مَاتَ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّلَفِ فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ ، وَإِنْ تَعَيَّبَ رَدَّهُ مَعَ أَرْضِيهِ .

واللوز ، ومقابل الأظهر يجوز (و) الأظهر (أنه) أي بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) بل يجري في الأغنياء ، ومقابله يختص .

باب: اختلاف المتبايعين

(إذا اتفقا على معة البيع) وكذا غيره من العقود (ثم اختلفا في كفيته كقدر الثمن) كماله أو تسعين (أو صفته) كصحيح أو مكسرة (أو الأجل) كأن أثبتته المشتري ونفاه البائع (أو قدره) كشهري وشهري (أو قدر المبيع) كهذا العبد . وقال المشتري : هو ونوب مثلا (ولا يئنه) لأحدهما (تحالفا) ولو في زمن الخيار (فيحلف كل على نقي قول صاحبه وإثبات قوله ، ويبدأ في اليمين (بالبائع) ندبا (وفي قول بالمشتري ، وفي قول يتساويان فيتخير الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما (والصحيح أنه يكفي كل واحد) منهما (يمين تجمبع نفيا) لقول صاحبه (وإثباتا) لقوله (ويقدم النقي) ندبا (فيقول) البائع والله (ما بعْتُ بِكَذَا) ولقد بعْتُ بِكَذَا) ويقول المشتري ، والله ما اشتريت بِكَذَا ، ولقد اشتريت بِكَذَا (وإذا تحالفا فالصحيح أن العقد لا يفسخ) بنفس التحالف (بل إن تراضيا) على ما قاله أحدهما أقرَّ العقد (وإلا) بأن استمر نزاعهما (فيفسخانه ، أو أحدهما أو الحاكم ، وقيل إنما يفسخه الحاكم) فلا يفسخ أحدهما ، ومقابل الصحيح أنه يفسخ بالتحالف (ثم على المشتري رد المبيع) وزوائده المتصلة دون المنفصلة ولو قبل القبض (فإن كان وقفه أو أعتقه أو باعه أو) تعلق به حق لازم كأن (كاتبه ، أو) تلف كأن (مات لزمه قيمته) إن كان متقوما ، ومثله إن كان مثليا ونجب قيمته (يوم التلف في أظهر الأقوال) ومقابله قيمة يوم القبض ، وفيل أقل القيمتين يوم العقد ويوم القبض ، وقيل أقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف (وإن تعيب رده مع أرضه) وهو

وَإِخْتِلَافُ وَرَثَتِهِمَا كَهُمَا ، وَلَوْ قَالَ بِعْتُكَ بِكَذَا فَقَالَ وَهَبْتَنِي فَلَا تَخَالِفْ بَلْ يَحْلِفُ كُلُّ كَلٍّ عَلَى نَفْيِ دَعْوَى الْآخَرِ ، فَإِذَا حَلَفَا رَدَّهُ مُدْعَى الْهَبَةِ بِزَوَائِدِهِ ، وَلَوْ ادَّعَى بَيْعَ النَّبِيعِ وَالْآخَرُ فَسَادُهُ فَلَا صَحَّ تَصْدِيقُ مُدْعَى الصَّحَّةِ بِبَيْعِهِ ، وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَبَاءَ بَعْدَ مَعِيبٍ لِرَدِّهِ فَقَالَ الْبَائِعُ لَيْسَ هَذَا لِلْبَيْعِ صُدِّقَ الْبَائِعُ بِبَيْعِهِ ، وَفِي مِثْلِهِ فِي السَّلَامِ يُصَدِّقُ الْمُسْلِمُ فِي الْأَصَحِّ

بَابُ

الْعَبْدُ إِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التَّجَارَةِ لَا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْتَرَدُّهُ الْبَائِعُ سَوَاءَ كَانَ فِي يَدِهِ الْعَبْدُ أَوْ سَيِّدُهُ ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ تَعَلَّقَ السَّيِّدُ بِذِمَّتِهِ أَوْ فِي يَدِ السَّيِّدِ فَلِلْبَائِعِ تَضَمُّنُهُ ، وَلَهُ مَطَالِبَةُ الْعَبْدِ بَعْدَ الْعِتْقِ ، وَاقْتِرَاضُهُ كَثِيرًا ، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْإِذْنِ ، فَإِنْ أُذِنَ فِي نَوْعٍ لَمْ يَتَجَاوِزْهُ ، وَلَيْسَ لَهُ

مانقص من قيمته (واختلاف ورثتهما كهما) أى كاختلافهما فيما مر (ولو قال بعْتُكَ بِكَذَا ، فَقَالَ بَلْ وَهَبْتَنِي فَلَا تَخَالِفْ) لأنهما لم يتفقا على عقد واحد (بل يحلف كلٌّ على نفي دعوى الآخر) فقط كسائر الدعاوى (فإذا حلف رَدَّهُ مدعى الهبة بزوائده) سواء كانت متصلة أم منفصلة (ولو ادَّعَى) أحدهما (صحة البيع والآخر فساده ، فالأصح تصديق مدعى الصحة بيمينه) ومقابله يصدق مدعى الفساد ، ولو اشترى عبداً وقبضه (فباء بعد معيب لِرَدِّهِ ، فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع بيمينه ، وفي مثله في السلم) بأن يقبض المسلم المؤدَّى عن المسلم فيه ثم يأتي بمعيب لِرَدِّهِ ، فيقول المسلم إليه ليس هذا هو المقبوض (يصدق المسلم في الأصح) بيمينه أن هذا هو المقبوض ، ومقابل الأصح يصدق المسلم إليه كالبيع .

بَابُ: فِي مَعَامَلَةِ الرِّقِيقِ

(العبد ان لم يؤذن له في التجارة لا يصح شراؤه بغير إذن سيده في الأصح) ومقابله يصح لتعلق الثمن بالذمة ولا يهر لسيدة فيها (و) على المعتمد (يستردّه) أى المبيع (البائع سواء كان في يد العبد أو سيده) ويسترد السيد الثمن إذا أداه الرقيق من ماله (فان تلف في يده) أى العبد (تعلق الضمان بذمته) فيطالب به بعد العتق لثبوته برضا مالكة . وأما ما يتلفه العبد أو يتلف تحت يده بغير رضا مالكة فيتعلق الضمان برقبته (أو) تلف المبيع (في يد السيد ، فللبائع تضمينه وله مطالبة العبد بعد العتق ، واقتراضه) أى العبد (كشرائه) في جميع ماسر وكذا سائر عقود المعاوضات ماعدا النكاح . أما هو فلا يصح (وان أُذِنَ لَهُ) سيده (في التجارة تصرف بحسب الاذن) ان كان بالغاً رشيداً (فان أُذِنَ) له (في نوع) كالتياب (لم يتجاوزهُ) ويستفيد بالاذن في التجارة ما هو من لوازمها كالرد بالعيب والخاصة (وليس له) بالاذن في

نِكَاحٌ وَلَا يُوجَرُ نَفْسُهُ ، وَلَا يَأْذَنُ لِعَبْدِهِ فِي تِجَارَةٍ ، وَلَا يَتَصَدَّقُ وَلَا يَعْمَلُ سَيِّدُهُ وَلَا يَنْزِلُ بِإِيقَاعِهِ وَلَا يَصِيرُ مَأْذُونًا لَهُ بِسُكُوتِ سَيِّدِهِ عَلَى تَصَرُّفِهِ ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِدُيُونِ الْمَاعْمَلَةِ ، وَمَنْ عَرَفَ رَقَّ عَبْدٍ لَمْ يُعَامِلْهُ حَتَّى يَفْلِمَ الْإِذْنَ بِسَمَاعِ سَيِّدِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ أَوْ شُيُوعِ بَيْنِ النَّاسِ ، وَفِي الشُّيُوعِ وَجْهٌ ، وَلَا يَكْفِي قَوْلُ الْعَبْدِ ، فَإِنْ بَاعَ مَأْذُونٌ لَهُ وَقَبِضَ الثَّمَنَ فَتَكَلَّفَ فِي يَدِهِ فَخَرَجَتْ السَّلْعَةُ مُسْتَحَقَّةً رَجَعَ الْمُشْتَرَى بِبَدْلِهَا عَلَى الْعَبْدِ ، وَلَهُ مُطَالَبَةُ السَّيِّدِ أَيْضًا ، وَقِيلَ لَا ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ فِي يَدِ الْعَبْدِ وَفَلَا فَلَا ، وَلَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَقَبِضَ مُطَالَبَةُ السَّيِّدِ بِثَمَنِهَا هَذَا الْخِلَافُ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ دِينَ التَّجَارَةِ بِرَقَبَتِهِ ، وَلَا بِذِمَّةِ سَيِّدِهِ بَلْ يُؤَدَّى مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ ، وَكَذَا مِنْ كَسْبِهِ بِاصْطِيَادٍ وَنَحْوِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ بِتَمْلِيكِ سَيِّدِهِ فِي الْأَظْهَرِ .

التجارة (نكاح ، ولا) أن (يُوجر نفسه) بغير إذنه ، وله أن يوجر مال التجارة (و) كذلك (لا يأذن لعبده) الذي اشتراه للتجارة (في تجارة ، و) كذلك (لا يتصدق) بل كل تبرع كالمهبة والعارية لا يصح منه . (ولا يعامل سيده) ولا رقيقه المأذون له في التجارة (ولا ينزل بإيقاعه) عن الإذن له في التجارة (ولا يصير) العبد (مأذونًا له بسكوت سيده على تصرفه ويقبل إقراره) أي العبد (بديون المعاملة) وتؤدي مما سيأتي (ومن عرف رقب عبدا لم يعامله) أي لم تجز له معاملته (حتى يعلم الإذن بسماع سيده أو بينة أو شيوخ بين الناس ، وفي الشيوخ وجه) أنه لا يكفي (ولا يكفي قول العبد) أنا مأذون لي في التجارة (فإن باع مأذون له وقبض الثمن فتلف في يده فخرجت السلعة مستحقة رجع المشتري ببذلها) أي بدل ثمنها فهو على حذف مضاف (على العبد) ولو بعد العتق ، لأنه المباشر للعقد (وله) أي المشتري (مطالبة السيد أيضا) لأن العقد له ، ومن غرم مهما لا يرجع على الآخر (وقيل لا) يطالب السيد (وقيل إن كان في يد العبد وفاء فلا) يطالب السيد ، والا يطالب (ولو اشترى) المأذون له . (سلعة ففي مطالبة السيد ثمنها هذا الخلاف ، ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أي المأذون له لأنه ثبت برضا مستحقة (ولا بذمة سيده) وإن اعتقه ، ولا يلزم من مطالبة السيد بدل الثمن التالف في يد العبد كما مر ثبوته في ذمته (بل يؤدي) دين التجارة (من مال التجارة ، وكذا من كسبه) أي العبد الحاصل قبل الحجر عليه (بالاصطياد ونحوه) كالاحتطاب (في الأصح) ومقابلته لا يؤدي من الكسب ، وعلى الأول إن بقي بعد الأداء شيء من الدين يكون في ذمة العبد فيطالب به بعد العتق ، وكذا لا يؤدي من كسبه بعد الحجر (ولا يملك العبد بتمليك سيده في الأظهر) الجديد ، لأنه مملوك فأشبهه البهيمة ، والتقديم يملك ملكا صغيفا يملك السيد اتراعة منه .

كتاب السلم

هُوَ بَيْعٌ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ يُشْتَرَطُ لَهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ أُمُورٌ : أَحَدُهَا تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ فَلَوْ أُطْلِقَ ثُمَّ عَيَّنَ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ جَازَ ، وَلَوْ أَحَالَ بِهِ وَقَبَضَهُ الْمُحَالُ فِي الْمَجْلِسِ فَلَا ، وَلَوْ قَبَضَهُ وَأَوْدَعَهُ الْمُسْلِمُ جَازَ ، وَيَجُوزُ كَوْنُهُ مَنفَعَةً ، وَتَقْبِضُ بَقْبِضِ الْعَيْنِ ، وَإِذَا فُسِّخَ السَّلْمُ وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقٍ اسْتَرَدَّهُ بَعِيْنُهُ ، وَقِيلَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ بَدَلِهِ إِنْ عَيَّنَ فِي الْمَجْلِسِ دُونَ الْقَبْضِ ، وَرُؤْيَا رَأْسِ الْمَالِ تَكْفِي عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ .

الثَّانِي كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ دَيْنًا فَلَوْ قَالَ أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ هَذَا الثَّوبَ فِي هَذَا الْعَبْدِ فَلَيْسَ بِسَلْمٍ ، وَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعًا فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا صِفَتُهُ كَذَا يَهْدِيهِ الدَّرَاهِمُ فَقَالَ بَعْتُكَ انْعَقَدَ بَيْعًا ،

كتاب السلم

وَيُقَالُ لَهُ السَّلْمُ (هُوَ بَيْعٌ) شَيْءٌ (مَوْصُوفٌ فِي الذِّمَّةِ) بِلَفْظِ السَّلْمِ ، فَيُخْتَصُّ بِهَذَا اللَّفْظِ عَلَى الْأَصَحِّ (يُشْتَرَطُ لَهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ) الْمَتَوَقَّفُ صَحَّتْ عَلَيْهَا غَيْرُ الرُّؤْيَا (أُمُورٌ) سِتَّةٌ (أَحَدُهَا) تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ (وَهُوَ الثَّمَنُ) فِي الْمَجْلِسِ (أَيْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ قَبْلَ لُزُومِهِ ، فَلَوْ تَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ سَعْلَاهُ مَوْجِلًا وَإِنْ سَمَّاهُ فِي الْمَجْلِسِ يَبْطُلُ) فَلَوْ أُطْلِقَ (فِي الْعَقْدِ كَأَسَلَمْتُ إِلَيْكَ دِينَارًا فِي ذِمَّتِي فِي كَذَا) ثُمَّ عَيَّنَ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ جَازَ ، وَلَوْ أَحَالَ (الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ) (بِهِ) أَيْ رَأْسَ الْمَالِ (وَقَبْضَهُ) الْمُحَالُ (وَهُوَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ) (فِي الْمَجْلِسِ فَلَا) يَجُوزُ (وَلَوْ قَبَضَهُ) الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ (وَأَوْدَعَهُ الْمُسْلِمُ جَازَ) وَكَذَا يَجُوزُ لَوْرَدُهُ إِلَيْهِ عَنْ دَيْنِهِ (وَيَجُوزُ كَوْنُهُ) أَيْ رَأْسَ الْمَالِ (مَنفَعَةً) مَعْلُومَةً (وَتَقْبِضُ بَقْبِضِ الْعَيْنِ) فَلَوْ قَالَ أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ مَنفَعَةً نَفْسِي فِي التَّعْلِيمِ شَهْرًا فِي كَذَا فَخِيَ أَقْبَضَ نَفْسَهُ اِمْتَنَعَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا (وَإِذَا فُسِّخَ السَّلْمُ) بِسَبَبٍ يَقْضِيهِ كَانَتْ قَطَاعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ عِنْدَ حُلُولِهِ (وَرَأْسُ الْمَالِ) بَاقٍ اسْتَرَدَّهُ بَعِيْنُهُ (وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ) إِبْدَالُهُ (وَقِيلَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ بَدَلِهِ إِنْ عَيَّنَ فِي الْمَجْلِسِ دُونَ الْعَقْدِ) أَمَّا إِذَا كَانَ تَالِفًا ، فَانَّهُ يَسْتَرَدُّ بَدَلَهُ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ (وَرُؤْيَا رَأْسِ الْمَالِ) الْمَثْلِيَّةُ (تَكْفِي عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَانْكَفَى ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ بِالْكَيْلِ أَوِ الْوَزْنِ أَمَّا رَأْسُ الْمَالِ الْمُنْقُومُ فَتَكْفِي رُؤْيَا عَنْ مَعْرِفَةِ قِيَمَتِهِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ ، فَلَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ ثَوْبًا مَعِينًا فِي كَذَا فَرُؤْيَا تَكْفِي عَنْ مَعْرِفَةِ أَنَّهُ يَسَاوِي مِنَ الْقِيَمَةِ كَذَا (الثَّانِي) مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوطَةِ (كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ دَيْنًا) لِأَنَّهُ حَقِيقَتُهُ لَا تَحْتَقِقُ بِغَيْرِ الدَّيْنِ فَغَرَادُهُمْ بِالْشَّرْطِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ جُزْءًا مِنَ الْحَقِيقَةِ (فَلَوْ قَالَ : أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ هَذَا الثَّوبَ فِي هَذَا الْعَبْدِ فَلَيْسَ بِسَلْمٍ) لِاتِّفَاءِ الدَّيْنِ (وَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعًا) لِاخْتِلَالِ اللَّفْظِ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَنْعَقِدُ نَظَرًا لِلْعَيْنِ (وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا صِفَتُهُ كَذَا يَهْدِيهِ الدَّرَاهِمُ فَقَالَ بَعْتُكَ انْعَقَدَ بَيْعًا) اِعْتِبَارًا بِاللَّفْظِ فَتَأْتِي فِيهِ أَحْكَامُهُ فَلَا يُشْتَرَطُ

وَقِيلَ سَلَامًا . الثَّالِثُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ بِمَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ أَوْ يَصْلُحُ ، وَلِحْدِهِ
مُؤَنَّةٌ اشْتَرَطَ بَيَانُ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ . وَإِلَّا فَلَا ، وَيَصِحُّ حَالًا وَمَوْجَلًا ، فَإِنْ أَطْلُقَ انْعَقَدَ حَالًا ،
وَقِيلَ لَا يَنْعَقِدُ ، وَيَشْتَرِطُ الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ ، فَإِنْ عَيَّنَ شَهْرًا أَوْ الْفَرَسَ أَوْ الرُّومَ جَازَ ،
وَإِنْ أَطْلُقَ حُلَّ عَلَى الْمَدَالِي ، فَإِنْ انْكَسَرَ شَهْرٌ حُسِبَ الْبَاقِي بِالْأَهْلَةِ وَنَمَّ الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ ،
وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ تَأْجِيلِهِ بِالْبَعِيدِ وَجَادَى ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ .

[فصل ٥] يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ عِنْدَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ ، فَإِنْ
كَانَ يَوْجَدُ بِسَلْبٍ آخَرَ صَحَّ إِنْ اعْتِيدَ نَقْلُهُ لِلْبَيْعِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا يَمُومُ فَانْقَطَعَ
فِي مَحَلِّهِ لَمْ يَنْتَسِخْ فِي الْأَظْهَرِ ، فَيَتَخَيَّرُ الْمُسْلِمُ بَيْنَ فَسْخِهِ ، وَالصَّبْرِ حَتَّى يَوْجَدَ ، وَلَوْ عَلِمَ
قَبْلَ الْمَحَلِّ انْقِطَاعَهُ عِنْدَهُ فَلَا خِيَارَ قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومَ الْقَدَرِ كَيْلًا

قبض ثمنه في المجلس ، وتكفي الحوالة به وعليه وغير ذلك (وقيل) ينعقد (ساما) نظرا للمعنى
فتأتى فيه شروطه (الثالث) من الأمور المشروطة مانع منه قوله (المذهب أنه إذا أسلم بموضع
لا يصلح للتسليم ، أو يصلح ويحل) أى المسلم فيه (مؤنة اشترط بيان محل التسليم) المسلم فيه (والا)
بأن يصلح للتسليم ولم يكن لجهة مؤنة (فلا) يشترط ، ويتعين مكان العقد للتسليم ، ولو عين غيره
تعين ، وكذا يتعين موضع العقد في السلم الحال ، والمراد بموضع العقد تلك الجهة لأنفس موضع العقد
(ويصح) السلم (حالا وموجلا) بأن يصرح بهما (فان أطلق انعقد حالا ، وقيل لا ينعقد ،
ويشترط) في المؤجل (العلم بالأجل) فلا يجوز بما يختلف كالحصاد (فان عين) العاقدان (شهر
العرب أو الفرس أو الروم جاز) لأنها معلومة مضبوطة (وان أطلق) الشهر فلم يقيد به برى ولا
غيره (حل على الهلال) بأن يقع العقد في أوله (فان) أجل بأشهر ، و (انكسر شهر حسب
الباقى) بعد الأول المنكسر (بالأهلة ، ونم الأول ثلاثين) مما بعدها . نعم لو وقع العقد في اليوم
الأخير من الشهر اكتفى بالأشهر بعده بالأهلة ، وألغى اليوم (والأصح صحة تأجيله بالبعد وجادى)
وربيع (ويحمل على الأول) من ذلك ، ومقابل الأصح لا يصح العقد .

[فصل ٦] في بقية الشروط (يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند وجوب التسليم)
وذلك في السلم الحال بالعقد ، وفي المؤجل بحلول الأجل ، فان أسلم في منقطع عند ذلك لم يصح ، وهذا
شرط في البيع ، وانما ذكره ليفرح عليه قوله (فان كان يوجد ببلد آخر صح) السلم فيه (ان اعتيد
نقله) منه (للبيع ، وإلا) بأن لم يعتد نقله للبيع بأن نقل نادرا أو للهدية (فلا) يصح السلم فيه ولا
تعتبر هنا مسافة القصر (ولو أسلم فيما ييم) وجوده (فانقطع في محله) بكسر الحاء : أى وقت
محاوله (لم ينفسخ في الأظهر) ومقابله ينفسخ كتلف المبيع قبل القبض ، والمراد بانقطاعه أن
لا يوجد أصلا أو يوجد بمسافة قصر أو بأكثر من ثمن مثله ، بخلاف ما إذا غلا سعره فانه يحصله
(فيتخير المسلم بين فسخه والصبر حتى يوجد ، ولو علم قبل محل انقطاعه عنده فلا خيار قبله في
الأصح) ومقابله الخيار (و) يشترط (كونه) أى المسلم فيه (معلوم القدر كيلا) فيما يكال

أَوْ وَزْنًا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرْعًا ، وَيَصِحُّ الْمَكِيلُ وَزْنًا وَعَكْسُهُ ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِي مِائَةِ صَاعٍ حِنْطَةً عَلَى أَنْ وَزْنُهَا كَذَا لَمْ يَصِحَّ ، وَيَشْتَرِطُ الْوَزْنُ فِي الْبَطِيخِ وَالْبَاذَنْجَانِ وَالْقِثَاءِ وَالسُّفْرَجَلِ وَالرُّمَانِ ، وَيَصِحُّ فِي الْجَوْزِ وَاللُّوزِ بِالْوَزْنِ فِي نَوْعٍ يَقِلُّ اخْتِلَافُهُ ، وَكَذَا كَيْلًا فِي الْأَصْحِ ، وَيَجْمَعُ فِي اللَّبَنِ بَيْنَ الْعَدِّ وَالْوَزْنِ ، وَلَوْ عَيْنَ مِكْيَالًا فَسَدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَادًا ، وَإِلَّا فَلَا فِي الْأَصْحِ ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِي تَمْرٍ قَرِيبةً صَغِيرَةً لَمْ يَصِحَّ ، أَوْ عَظِيمَةً صَحَّ فِي الْأَصْحِ ، وَمَعْرِفَةُ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغَرَضُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا ، وَذِكْرُهَا فِي الْعَقْدِ عَلَى رَجُلٍ لَا يُوَدَّى إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ ، فَلَا يَصِحُّ فِيهَا لَا يَنْضَبُطُ : مَقْصُودُهُ كَالْمُخْتَلِطِ الْمَقْصُودِ الْأَرْضَ كَانَ كَهَرِيسَةٍ وَمَعْجُونٍ وَغَالِيَةٍ وَخُفٍّ وَتَرِيَاقٍ مَخْلُوطٍ ، وَالْأَصْحُ مَحْتَهُ فِي الْمُخْتَلِطِ الْمُنْضَبُطِ كَهَتَابِيٍّ وَخَزٍّ ،

(أَوْ وَزْنًا) فِي مَا يوزن (أَوْ عَدًّا) فِي مَا يعد (أَوْ ذَرْعًا) فِي مَا يذرع (وَيَصِحُّ الْمَكِيلُ) أَي سَلَمُهُ (وَزْنًا وَعَكْسُهُ) أَي مَا يوزن يَصِحُّ السَلَمُ فِيهِ كَيْلًا إِنْ عَدَّ الْمَكِيلُ فِيهِ ضَابِطًا (لَوْ أَسْلَمَ فِي مِائَةِ صَاعٍ حِنْطَةً عَلَى أَنْ وَزْنُهَا كَذَا لَمْ يَصِحَّ) لِعِزَّةِ الْوُجُودِ (وَيَشْتَرِطُ الْوَزْنُ فِي الْبَطِيخِ وَالْبَاذَنْجَانِ وَالْقِثَاءِ وَالسُّفْرَجَلِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ (وَالرُّمَانِ) وَمَا شَبِهَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْضَبُطُ الْمَكِيلُ وَلَا يَكْفِي فِيهَا الْعَدُّ لِكَثْرَةِ التَّفَاوُتِ (وَيَصِحُّ) السَلَمُ (فِي الْجَوْزِ وَاللُّوزِ بِالْوَزْنِ فِي نَوْعٍ يَقِلُّ اخْتِلَافُهُ) بِغَلْظِ قُشُورِهِ وَرَقَّتِهَا بِخِلَافِ مَا يَكْثُرُ اخْتِلَافُهُ بِذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ السَلَمُ فِيهِ وَلَكِنْ الْمُعْتَمَدُ سَلَمُهُ وَلَوْ كَثُرَ اخْتِلَافُهُ بِذَلِكَ وَزْنًا (وَكَذَا كَيْلًا فِي الْأَصْحِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَصِحُّ السَلَمُ فِيهِ كَيْلًا ، وَعَمَلُ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ الْجَوْزِ الْهِنْدِيِّ . أَمَّا هُوَ فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ الْوَزْنُ جُزْمًا (وَيَجْمَعُ فِي اللَّبَنِ) بِكَسْرِ الْبَاءِ (بَيْنَ الْعَدِّ وَالْوَزْنِ) نَدْبًا فَالْوَاجِبُ فِيهِ الْعَدُّ ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَذْكُرَ الطَّوْلَ وَالْعَرْضَ وَالتَّخَانَةَ لِكُلِّ لَبَنَةٍ وَأَنَّهُ مِنْ طِينٍ مَعْرُوفٍ (وَلَوْ عَيْنَ مِكْيَالًا فَسَدَ) السَلَمُ (إِنْ لَمْ يَكُنْ) هَذَا السَّكِيلُ الْمَعِينُ (مُعْتَادًا) كَهَذَا السَّكُوزِ (وَإِلَّا) بَأَنْ كَانَ مُعْتَادًا بَأَنْ عَرَفَ قَدْرَ مَا يَصِحُّ (فَلَا) يَفْسُدُ السَلَمُ (فِي الْأَصْحِ) وَيَلْفُو تَعْيِينَهُ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحِ يَفْسُدُ (لَوْ أَسْلَمَ فِي تَمْرٍ قَرِيبةً صَغِيرَةً) أَي فِي قَدْرٍ مَعْلُومٍ مِنْهُ (لَمْ يَصِحَّ ، أَوْ عَظِيمَةً صَحَّ) وَيَتَعَيَّنُ (فِي الْأَصْحِ) وَمُقَابِلُهُ يَفْسُدُ (و) يَشْتَرِطُ (مَعْرِفَةُ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغَرَضُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا) وَيَنْضَبُطُ بِهَا الْمَسْلَمُ فِيهِ وَلَيْسَ الْأَصْلُ عَدْمُهَا ، فَأَمَّا مَا يَتَسَامَحُ بِإِهْمَالِهَا وَلَا تَسْتَوْجِبُ اخْتِلَافَ غَرَضٍ كَالسَّمَنِ لِلرَّقِيقِ فَلَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهَا وَكَذَلِكَ مَا لَا يَنْضَبُطُ بِهَا وَمَا الْأَصْلُ عَدْمُهَا كَكُونَ الرَّقِيقِ كِتَابًا (و) يَشْتَرِطُ (ذِكْرُهَا فِي الْعَقْدِ) مُتَّصِلَةً بِهِ لِأَقْبَلِهِ وَلَا بَعْدَهُ وَيَذْكُرُهَا (عَلَى وَجْهِه لَا يُوَدَّى إِلَى عِزَّةِ) أَي قَلَّةِ (الْوُجُودِ ، فَلَا يَصِحُّ فِيهَا لَا يَنْضَبُطُ كَالْمُخْتَلِطِ الْمَقْصُودِ الْأَرْكَانِ) الَّتِي لَا تَنْضَبُطُ (كَهَرِيسَةٍ وَمَعْجُونٍ وَغَالِيَةٍ) هِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ مَسَكٍ وَعَيْبَرٍ وَعُودٍ وَكَافُورٍ (وَخُفٍّ) لِاسْتِمَالِهَا عَلَى الظَّهَارَةِ وَالْبَطَانَةِ وَالْحَشْوِ ، وَالْعِبَارَةُ تَضِيْقُ عَنِ الْوَقَاءِ يَذْكُرُ أَطْرَافَهَا وَانْعِطَافَاتِهَا (وَتَرِيَاقٍ مَخْلُوطٍ) أَمَّا إِذَا كَانَ شَيْئًا وَاحِدًا فَيَصِحُّ فِيهِ السَلَمُ (وَالْأَصْحُ مَحْتَهُ) أَي السَلَمُ (فِي الْمُخْتَلِطِ الْمُنْضَبُطِ) الْأَجْزَاءِ (كَهَتَابِيٍّ) نَوْعٍ مِنَ الثِّيَابِ مَرْكَبٌ مِنْ قُطْبَيْنِ وَحَرِيرٍ (وَخَزٍّ) نَوْعٍ مَرْكَبٌ مِنْ إِبْرِيمٍ وَصُوفٍ ، وَمَعْنَى

وَجَبْنٍ وَأَقِطٍ وَشَهْدٍ ، وَخَلٍّ تَمْرٍ أَوْ زَيْبٍ ، لَا الْخُبْزِ فِي الْأَصَحِّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، وَلَا يَصِحُّ فِيمَا يَنْدُرُ وَجُودُهُ كُلُّهُمُ الصَّيْدُ بِمَوْضِعِ الْعِزَّةِ ، وَلَا فِيمَا لَوْ اسْتَقْصَى وَصْفُهُ عِزُّ وَجُودُهُ كَاللَّوْلُو الْكِبَارِ وَالْيَوَاقِيتِ وَجَارِيَةٍ وَأَخْتَهَا أَوْ وَلَدَهَا .

[فرع] يَصِحُّ فِي الْحَيَوَانِ فَيَشْتَرِطُ فِي الرَّقِيقِ ذِكْرُ نَوْعِهِ كَثْرَتُهُ كَيْ وَلَوْنُهُ كَأَبْيَضٍ ، وَيَصِفُ بَيَاضُهُ بِسَمَرَةٍ أَوْ شُقْرَةٍ ، وَذُكُورَتِهِ وَأُنُوثَتِهِ ، وَسِنُّهُ وَقَدُّهُ طَوْلًا وَقَصْرًا ، وَكُلُّهُ عَلَى التَّقْرِيبِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ ذِكْرُ السَّكَلِ وَالسَّنِّ وَنَحْوِهِمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي الْأَبْلِ وَالْخَيْلِ وَالْبَقَالِ وَالْجَمِيرِ الذُّكُورَةُ وَالْأُنُوثَةُ ، وَالسِّنُّ وَاللَّوْنُ وَالنَّوْعُ ، وَفِي الطَّيْرِ النَّوْعُ وَالصَّغَرُ وَكِبَرُ الْجُمُوعِ ، وَفِي اللَّحْمِ لَحْمُ بَقَرٍ ، أَوْ ضَائِنٍ أَوْ مَغْزٍ ذَكَرٍ خَصِيٍّ رَضِيعٍ مَعْلُوفٍ أَوْ ضِدِّهَا مِنْ فَعْنَدٍ أَوْ كَتِفٍ أَوْ جَنْبٍ ، وَيُقْبَلُ عَظْمُهُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَفِي الثِّيَابِ الْجِنْسُ وَالطَّوْلُ وَالْعَرَضُ وَالْعِلَظُ وَالِدَقَّةُ وَالصَّفَاقَةُ وَالرَّقَّةُ وَالنُّعْمَةُ

الانضباط أن يعرف العاقدان وزن كل من الجزئين (وجبن وأقط) كل منهما فيه مع اللبن مالح ومنفحة (وشهد) مركب من عسل وشمع (وخل تمر أوزيب) وهو يحصل باختلاطها بماء ، ومقابل الأصح في السبعة ينفي الانضباط فيها (لا الخبز) أي لا يصح السلم فيه (في الأصح عند الأكثرين) لعدم ضبط ناره ، ومقابل الأصح يصح (ولا يصح) السلم (فيما ندر وجوده كلهم الصيد بموضع العزة) أي الندور (ولا فيما لو استقصى وصفه عز وجوده كاللؤلؤ الكبار واليواقيت) إذ لا بد من التعرض للحجم والوزن والشكل والصفاء ، واجتماع هذه الأمور نادر (وجارية وأختها أوولدها) لندور وجودها .

[فرع : يصح] السلم (في الحيوان) كما يصح القرض فيه (فيشترط في الرقيق) عند السلم فيه . (ذكر نوعه كتركه ولونه كأبيض ، ويصف بياضه بسمرة أو شقرة) وإذا لم يختلف لون الصنف كزنبق لم يجب ذكره (وذكورته وأنوثته) أي أحدهما (وسنة وقده) أي قامته (طولا وقصرا) فيذكر واحدا من ذلك (وكله) أي الوصف والسق والقصد (على التقريب) لا التحديد فيضرب (ولا يشترط ذكر السكحل) بفتح الكاف والحاء ، وهو سوان يعالجفون العين من غير كحل (و) لا (السمن ونحوهما في الأصح) ومقابله يشترط التعرض لذلك (و) يشترط (في الأبل والخيول والغنم والجمير الذكورة والأنثوة والسق واللون والنوع) أي ذكر هذه الأمور فنقول في النوع من نتاج بني فلان مثلا (و) يشترط (في الطير النوع والصغر وكبر الجثة) والسق ان عرف (و) يشترط (في اللحم لحم بقر) عراب أو جواميس (أو ضأن أو معز ذكر خصي رضيع مملوف أو ضدها) أي ضد ما ذكر (من نغذ أو كتف أو جنب ، ويقبل عظمه على العادة) عند الإطلاق (و) يشترط (في الثياب الجنس) كقطن (والطول والعرض والغلظ والدقة والصفاقة) وهي انضمام بعض الخيوط إلى بعض في النسيج (والرقة) ضد الصفاقة (والنعومة

والخشونة ، ومطلقة يحمل على الخلم ، ويجوز في المقصور ، وما يصح غزله قبل النسخ كالبرود ، والأقيس صحته في المصبوغ بقده . قلت : الأصح منعه ، وبه قطع الجمهور ، والله أعلم ، وفي الشر كونه ونوعه وبلده ، وصغر الحبات وكبرها وعنته وخدائته ، والحنطة وسائر الحبوب كالتمر ، وفي العسل جبل أو بلدي صيفي ، أو خريفي أبيض أو أصفر ، ولا يشترط العتيق والحدائث ، ولا يصح في المطبوخ والمشوي ، ولا يضر تأثير الشمس ، والأظهر منعه في رؤوس الحيوان ، ولا يصح في مختلف كبرمة معمولة وجلد وكوز وطس وققم ومنازة وطنجير ونحوها ، ويصح في الأسطال المربعة وفيما صب منها في قالب ، ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة في الأصح ، ويحمل مطلقه على الجيد ، ويشترط معرفة العاقدين الصفات ، وكذا غيرهما في الأصح .

[فصل] لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه

والخشونة ومطلقة (أي الثوب عن القصر وعدمه (يحمل على الخلم) دون المقصور (ويجوز) السلم (في المقصور وما يصح غزله قبل النسخ كالبرود ، والأقيس صحته في المصبوغ بعده) أي النسخ (قلت : الأصح منعه ، وبه قطع الجمهور) لأن الصبغ بعده يستد الفرج فلا تظهر معه الصفقة (والله أعلم ، و) يشترط (في التمر لونه) كأبيض أو أحمر (ونوعه) كعقلى (وبلده وصغر الحبات وكبرها) أي أحدهما (وعنته) بكسر العين وضما : أي قدمه (وحدائته ، والحنطة وسائر الحبوب كالتمر) في الشرط المذكورة (و) يشترط (في العسل جبل أو بلدي صيفي أو خريفي أبيض أو أصفر) لتفاوت الغرض بذلك (ولا يشترط العتيق والحدائث ، ولا يصح) السلم (في المطبوخ والمشوي) لأن تأثير النار فيهما لا ينضب ، ويصح في كل مادخلته نار مضبوطة كالصابون والسكر (ولا يضر تأثير الشمس) في العسل ووه وكذا النار الخفيفة التي للتصفية (والأظهر منعه) أي السلم (في رؤوس الحيوان) لاشتغالها على أجزاء مختلفة ، ومقابل الأظهر يجوز بشرط أن تكون منقاة من الشعر ونحوه موزونة (ولا يصح في مختلف) أجزاءه (كبرمة معمولة) وهي القدر ، واحترز بالمعمولة عن المصبوبة في قالب ، وهو قيد في كل ما يذكر بعده غير الجلد (وجلد وكوز ومنازة وطنجير) وهو الست (ونحوها) كالأباريق (ويصح في الأسطال المربعة) لعدم اختلافها (وفيما صب منها) أي المذكورات (في قالب) بفتح اللام أفصح من كسرها (ولا يشترط) فيما يسلم فيه (ذكر الجودة والرداءة في الأصح ، ويحمل مطلقه) منهما (على الجيد) ومقابل الأصح يشترط ذكر واحد منهما (ويشترط) مع ماصر مع اشتراط كون الأوصاف معروفة في نفسها (معرفة العاقدين الصفات) فلا جهلاها أو أحدهما لم يصح (وكذا غيرهما) أي معرفة عدلين غير العاقدين (في الأصح) ليرجع إليهما ، ومقابلة لا يشترط معرفة غيرهما .

[فصل] في أداء غير المسلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه (لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه

غَيْرَ جَنْسِهِ وَنَوْعِهِ ، وَقِيلَ يَجُوزُ فِي نَوْعِهِ وَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ ، وَيَجُوزُ أَرَادَ مِنْ الْمَشْرُوطِ
وَلَا يَجِبُ ، وَيَجُوزُ أَجُودَ ، وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَحْضَرَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ فَاُمْتَنَعَ الْمُسْلِمُ
مِنْ قَبُولِهِ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ بِأَنْ كَانَ حَيَوَانًا أَوْ وَقْتُ غَارَةٍ لَمْ يُجْبَرْ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ لِلْمُؤَدَّى
غَرَضٌ صَحِيحٌ كَفَكَتْ رَهْنُ أُجْبِرَ ، وَكَذَا لِحَرْدِ غَرَضِ الْبَرَاءَةِ فِي الْأَنْظَرِ ، وَلَوْ
وَجَدَ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ لَمْ يُلْزَمُهُ الْأَدَاءُ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ
مُؤْنَةً ، وَلَا يُطَالَبُ بِقِيَمَتِهِ لِلْحَيَاوَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ قَبُولِهِ هُنَاكَ لَمْ يُجْبَرْ
إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤْنَةً ، أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ مَخُوفًا ، وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ إِجْبَارُهُ .

[فصل] الْأَقْرَاضُ مَتَدُوبٌ ، وَصِيغَتُهُ أَقْرَضْتُكَ أَوْ أَسْلَفْتُكَ أَوْ خَذَهُ بِمِثْلِهِ ، أَوْ
مَلَكَتْكَ عَلَى أَنْ تَرُدَّ بَدَلَهُ ، وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ ،

غَيْرَ جَنْسِهِ (كالبر عن الشعر (ونوعه) كالتمر البرني عن المعلى (وقيل يجوز في نوعه و)
لكن (لا يجب قبوله ، ويجوز أَرَادَ مِنْ الْمَشْرُوطِ ، وَ) لِحَكْنِ (لا يجب قبوله ، ويجوز)
إِعْطَاءِ (أجود) صفة من المشروط (ويجب قبوله في الأصح) ومقابلته لا يجب (ولو أحضره
قبل محله) أى وقت حواله (فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بأن كان حيوانا) يحتاج لمؤنة
(أو وقت غارة لم يجبر) على قبوله (وإلا) بأن لم يكن للمسلم غرض صحيح (فان كان للمؤدى
غرض صحيح كفكت رهن) أو لبراءة ضامن (أجبر) المسلم على القبول (وكذا) يجبر المسلم
(لِحَرْدِ غرض البراءة) أى براءة ذمة المسلم إليه (فى الأنظر) وكذا لا لغرض ، ومقابل الأنظر
لا يجبر للمنة (ولو وجد المسلم المسلم إليه بعد المحل فى غير محل التسليم) وهو مكانه المتعين بالعقد
أو الشرط (لم يلزمه الأداء ان كان لنقله) من محل التسليم (مؤنة) ولم يتحملها . أما إذا لم
يكن لنقله مؤنة كدراهم أولها وتحملها المسلم فانه يلزمه الأداء (ولا يطالبه بقيمته للحياولة على
الصحيح) ولكن للمسلم الفسخ واسترداد رأس المال ، ومقابل الصحيح يطالبه للحياولة بينه وبين
حقه (وإن امتنع) المسلم (من قبوله هناك) أى فى غير مكان التسليم وقد أحضره فيه (لم
يجبر) على قبوله (ان كان لنقله) إلى مكان التسليم (مؤنة ، أو كان الموضع مخوفا ، والا) بأن لم يكن
لنقله مؤنة ولا كان الموضع مخوفا (فالأصح إجباره) على قبوله .

[فصل] فى القرض ، وهو بفتح القاف فى اللغة بمعنى القطع . وفى الاصطلاح يطلق على
الشيء المقرض ، وعلى الاعطاء ، ويسمى سلفا (الاقراض) بمعنى الاعطاء والتملك للشيء على أن
يرد بده (مندوب) إليه ، وقد يجب لعارض الاضطرار ، وقد يحرم إذا ظن أنه يصرفه فى معصية .
وأركانها صيغة وعاقدة ومعقود عليه ، وبدأ بالأول فقال (وصيغته أقرضتك أو أسلفتك أو خذ به مثله
أو ملكتك على أن ترد بده) وهذا كله صيغ للإيجاب من المقرض ، ولو اقتصر على ملكتك
فهو هبة (ويشترط قبوله) أى الاقراض (فى الأصح) ويشترط فى القبول الموافقة فى المعنى ،
والالتماس من المقرض يقوم مقام القبول ، ومقابل الأصح لا يشترط القبول ، وكذا الإيجاب . قيل إنه

وفي القرض أهلية التبرع ، ويجوز إقراض ما يئسلم فيه إلا الجارية التي تحل للمقترض في الأظهر . ومالا يئسلم فيه لا يجوز إقراضه في الأصح ، ويرد المثل في المثل ، وفي المتقوم المثل صورة ، وقيل القيمة ولو ظفر به في غير محل الإقراض والنقل مؤنة طالبة بقيمة بلد الإقراض ، ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة ، ولو رد هكذا بلا شرط فحسن ، ولو شرط مكسرا عن صحيح أو أن يقرضه غيره لنا الشرط ، والأصح أنه لا يفسد العقد ، ولو شرط أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقترض غرض ، وإن كان كزمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر في الأصح ، وله شرط رهن وكبيل ، ويملك القرض بالقبض ، وفي قول بالتصرف ، وله الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله في الأصح ،

ليس بشرط (و) يشترط (في القرض) زيادة عما مر في البيع (أهلية التبرع) فلا يصح من المحجور عليه بصبا أو سفه ، ولا يشترط في القرض إلا أهلية المعاملة (ويجوز إقراض ما يئسلم فيه) أي في نوعه . فإذا قال أقرضتك ألفا وقبل ثم نفرتا ثم سلم اليه ألفا قبل طول الفصل صح . أما لو عين الألف فقال هذه الألف فلا يضر طول الفصل (إلا الجارية التي تحل للمقترض) فلا يجوز إقراضه (في الأظهر) ومقابله يجوز . وأما التي لا تحل للمقترض كالمجوسية والمحرّم فيعجز إقراضها (وما لا يئسلم فيه) كالذي يندر وجوده أو لا ينضبط (لا يجوز إقراضه في الأصح) ومقابله يجوز كالبيع ، وعلى الأصح يستثنى الخبز فيعجز إقراضه وزنا ، وقيل وعدا ، وكذا الخبزة (ويرد المثل في المثل ، وفي المتقوم) كالثوب والحيوان رد (المثل صورة) وينبني اعتبار ما فيه من المعاني كالصنعة في الرقيق وفراشه الدابة والا اعتبر مع الصورة مراعاة القيمة (وقيل) رد في المتقوم (القيمة ، ولو ظفر) القرض (به) أي المقترض (في غير محل الإقراض ، والنقل) من محله إلى غيره (مؤنة طالبة بقيمة بلد الإقراض) لجواز الاعتياض عنه بخلاف السلم (ولا يجوز) الإقراض في النقد وغيره (بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة) وكذا كل ما جرت نفعا للمقترض ويفسد بذلك العقد على الصحيح (ولو رد) المقترض (هكذا) أي زائدا (بلا شرط فحسن) بل مستحب (ولو شرط) أن رد (مكسرا عن صحيح أو أن يقرضه غيره لنا الشرط ، والأصح أنه لا يفسد العقد) ومقابله يفسد (ولو شرط أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقترض غرض) فيصح العقد ولا يلزم الأجل لسكن يندب الوفاء به (وإن كان) للمقترض غرض في الأجل (كزمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر) لما فيه من جرد المنفعة للمقترض فيفسد العقد (في الأصح) ومقابله العقد صحيح ويلغو الشرط (وله) أي المقترض (شرط رهن وكفيل) وأشهدا وقرار به عند حاكم (ويملك) المقترض (القرض) أي المقترض (بالقبض) وإن لم يتصرف فيه (وفي قول) يملك (بالتصرف) المزيل للملك (وله) أي المقترض (الرجوع في عينه مادام باقيا) في ملك المقترض (بحاله) لم يتعلق به حق رهن أو كتابة أو جناية (في الأصح) ومقابله ليس له الرجوع في عينه

كتاب الرهن

لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْإِجَابِ وَقَبُولٍ ، فَإِنْ شُرِطَ فِيهِ مُقْتَضَاهُ كَتَقَدَّمَ الرُّهْنُ بِهِ أَوْ مَصْلَحَةُ الْعَقْدِ كَالْإِشْهَادِ أَوْ مَالًا غَرَضَ فِيهِ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَإِنْ شُرِطَ مَا يَضُرُّ الرُّهْنُ بَطَلَ الرُّهْنُ ، وَإِنْ نَفَعَ الرُّهْنُ وَضُرَّ الرَّاهِنُ كَشُرِطِ مَنَعَتِهِ لِلرُّهْنِ بَطَلَ الشَّرْطُ ، وَكَذَا الرُّهْنُ فِي الْأُظْهَرِ ، وَلَوْ شُرِطَ أَنْ تَحْدُثَ زَوَائِدُهُ مَرَهُونَةً فَلَا أَظْهَرَ فُسَادَ الشَّرْطِ ، وَالْأَمْرُ مَتَى فَسَدَ الْعَقْدُ ، وَشُرْطُ الْعَاقِدِ كَوْنُهُ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ فَلَا يَرْتَهِنُ الْوَلِيُّ مَالَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَلَا يَرْتَهِنُ لِمَا إِلَّا لِنُضْرُورَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ ، وَشُرْطُ الرُّهْنِ كَوْنُهُ عَيْنًا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمَشَاعِ وَالْأَمْ دُونَ وَلَدِهَا وَعَكْسِيهِ ، وَعِنْدَ

بل للمقترض أن يؤدي حقه من موضع آخر (والله أعلم) ولورده المقترض بعينه لزم المقترض قبوله . نعم ان تقصده قبوله مع الأرض أو مثله سلبا .

كتاب الرهن

هو لغة الثبوت والدوام ، وشرعا جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه (لا يصح الا بإيجاب وقبول) أو ما يقوم مقامهما كالبيع (فان شرط فيه) أى الرهن (مقتضاه كتقدم المرتين به) أى المرهون عند تراحم القراء (أو) شرط فيه (مصلحة العقد كالإشهاد) به (أو) شرط (مالا غرض فيه) كأن لا يأتى كل المرهون كذا (صح العقد) ولغا الشرط الأخير (وإن شرط ما يضر المرتين) كأن لا يبيعه إلا بعد شهر مثلا (بطل الرهن) أى عقده (وإن فقع المرتين وضرب الراهن كشرط منفعته للمرتين بطل الشرط وكذا الرهن) أى عقده (فى الأظهر) ومقابله يبطل الشرط ويصح العقد (ولو شرط أن تحدث زوائده) أى المرهون (مرهونة فالأظهر فساد الشرط) ومقابله لا يفسد بل يعمل به (و) الأظهر (أنه متى فسد) الشرط (فسد العقد) ومقابله يفسد الشرط لا غير كما تقدم (وشرط العاقد كونه مطلق التصرف) بأن يكون من أهل التبرع مختارا (فلا يرهن الولي) أبا أو غيره (مال الصبي والمجنون ولا يرتهن لهما) والسفيه كالصبي (إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة) فيجوز له الرهن والارتهان ، فيجوز أن يرهن مال الصبي لضرورة المؤنة ليوفى من ريع ينتظر ، وأن يرتهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا لضرورة نهب ، وأن يرهن ما يساوى مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسبته وهو يساوى مائتين (وشرط الرهن) أى المرهون (كونه عينا) يصح بيعها فلا يصح رهن دين ولو عمن هو عليه (فى الأصح) ومقابله يصح رهنه ، ولا يصح رهن منفعة بلا خلاف (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره ، ولا يحتاج إلى إذن الشريك (و) يصح رهن (الأم دون ولدها وعكسه) أى رهنه دونها (وعند

الحاجة يُبَاعَانِ ، وَيُوزَعُ الثَّمَنُ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ تَقُومَ الْأُمُّ وَحْدَهَا ثُمَّ مَعَ الْوَلَدِ فَالْزَائِدُ قِيمَتُهُ ، وَرَهْنُ الْجَائِي وَالْمُرْتَدَّ كَيْفِيْعِيًّا ، وَرَهْنُ الْمُدَبَّرِ وَالْمَعْلُوقِ عِثْقُهُ بِصِفَةٍ يُمْكِنُ مَنَبَقُهَا حُلُولُ الدِّينِ بِاطِلٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ رَهْنٌ مَا يَسْرِعُ فُسَادُهُ ، فَإِنْ أَسْكَنَ تَجْفِيفُهُ كَرُطْبٍ فَعَلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ رَهْنُهُ بِدَيْنٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ أَوْ شَرَطَ بَيْعُهُ وَجَعَلَ الثَّمَنَ رَهْنًا صَحَّ ، وَيُبَاعُ عِنْدَ خَوْفِ فُسَادِهِ وَيَكُونُ ثَمَنُهُ رَهْنًا ، وَإِنْ شَرَطَ مَنَعَ بَيْعُهُ لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَسَدَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ يَفْسُدُ قَبْلَ الْأَجْلِ صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ رَهْنٌ مَالًا يَسْرِعُ فُسَادُهُ فَطَرَأَ مَاعَرَضُهُ لِلْفُسَادِ كَحَنْطَةِ ابْتَلَتْ لَمْ يَنْقَسِحِ الرِّهْنُ بِحَالٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَعِيرَ شَيْئًا لِرَهْنَتِهِ ، وَهُوَ فِي قَوْلٍ عَارِيَّةٍ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ ضَمَانُ دَيْنٍ فِي رَقَبَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ فَيُسْتَرْطَضُ ذِكْرُ جِنْسِ الدِّينِ وَقَدْرِهِ وَصِفَتِهِ ، وَكَذَا الرِّهْنُونَ عِنْدَهُ فِي الْأَصَحِّ ،

الحاجة) إلى توفية الدين من ثمن المرهون (بياعان) معا (ويوزع الثمن) هليهما (والأصح أن تقوم الأم وحدها) إذا كانت هي المرهونة فتقوم موصوفة بكونها ذات ولد ، فإذا قيل قيمتها مائة حفظ (ثم) تقوم (مع الولد) فاذا قيل قيمتهما مائة وخمسون (فالزائد) وهو خمسون قيمته فيوزع الثمن على هذه النسبة (ورهن الجائي والمرتد كييعهما) وتقدم أنه لا يصح بيع الجائي المتعلق برقبته مال ، وأنه يصح بيع المرتد (ورهن المدبر) وهو المتعلق عتقه بموت سيده (والمعلق عتقه بصفة يمكن سيقها حلول الدين) المرهون به (باطل على المذهب) وقيل أنه يجوز (ولو رهن ما يسرع فسادُهُ ، فإن أمكن تجفيفه كَرُطْبٍ) يجيئ تمرا (فعل ، وإلا) بأن لم يمكن تجفيفه كالبقول ينظر (فإن رهنه بدَيْنٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ) بزمن يسع بيعه (أو) يحل بعد فسادِهِ - لكن (شرط بيعه وجعل الثمن رهنًا صَحَّ) الرهن في تلك الصور (وبياع) المرهون (عند خوف فسادهِ ويكون ثمنه رهنًا) بلا إنشاء عقد (وإن شرط منع بيعه لم يصح) الرهن (وإن أطلق) بأن لم يشترط واحدا (فسد) الرهن (في الأظهر) ومقابله يصح وبيع عند تعرضه للفساد (وإن لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل الأجل صَحَّ) الرهن المطلق (في الأظهر) ومقابله يفسد (وإن رهن مالا يسرع فسادُهُ فطَرَأَ مَاعَرَضُهُ لِلْفُسَادِ كَحَنْطَةِ ابْتَلَتْ لَمْ يَنْقَسِحِ الرهن بحال) وإن تعدد تجفيفها ، ويجوز الرهن حينئذ على البيع وجعل الثمن رهنًا مكانه (ويجوز أن يستعير شيئًا لِرهنه) بدينه (وهو) أي عقد الاستعارة بعد قبض المرتهن له (في قول عارِيَّةٍ) أي باقٍ عليها لم يخرج عنها من جهة المعير إلى ضمان الدين في ذلك الشيء ، وإن كان يباع فيه (والأظهر أنه ضمان دين) من المعير (في رَقَبَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ) المرهون (فيشترط) على هذا (ذكر جنس الدين) من ذهب وفضة (وقدرة وصفته) ومنها الحلول والتأجيل (وكذا المرهون عنده في الأصح) فيشترط ذكره ، ومقابله لا يشترط ، وأما على قول العارِيَّةِ فلا يشترط شيء من ذلك

فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ فَلَا ضَمَانَ وَلَا رُجُوعَ لِلْمَالِكِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُرْتَهِنِ ، فَإِذَا حَلَّ الدَّيْنُ أَوْ كَانَ حَالًا رُوجِعَ الْمَالِكُ لِلْبَيْعِ ، وَيُبَاعُ إِنْ لَمْ يَقْبَضِ الدَّيْنُ ثُمَّ يَرْجَعُ الْمَالِكُ بِمَا يَبِيعُ بِهِ .

[فصل] شَرَطُ الْمَرْهُونِ بِهِ كَوْنُهُ دَيْنًا ثَابِتًا لَازِمًا فَلَا يَصِحُّ بِالْعَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ وَالْمُسْتَعَارَةِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا بِمَا سَيَقْرَأُ ، وَلَوْ قَالَ أَقْرَضْتُكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَارْتَهَنْتُ بِهَا عَبْدَكَ فَقَالَ اقْتَرَضْتُ وَرَهَنْتُ أَوْ قَالَ بَعْتُكَ بِكَذَا وَارْتَهَنْتُ الثَّوبَ بِهِ فَقَالَ اشْتَرَيْتُ وَرَهَنْتُ صَحٌّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ بِتَجَوُّمِ الْكِتَابَةِ وَلَا بِجَعْلِ الْجَعَالَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ ، وَقِيلَ يَجُوزُ بَعْدَ الشَّرُوعِ ، وَيَجُوزُ بِالْثَمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ ، وَبِالدَّيْنِ رَهْنٌ بَعْدَ رَهْنٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَهْنَهُ الْمَرْهُونُ عِنْدَهُ بَدَلَيْنِ آخَرَ فِي الْجَلِيدِ ، وَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِقَبْضِهِ

ومتى خالف ما عينه له بطل الرهن (فلو تلف) المرهون (في يد المرتهن فلا ضمان) على المرتهن ولا على الراهن على القول بأنه ضمان (ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتهن) وله قبض القبض الرجوع (فإذا حل الدين أو كان حالاً روجع المالك للبيع) فقد يريده فداؤه (وبيع ان لم يقبض الدين) من جهة المالك أو الراهن وان لم يأذن المالك (ثم يرجع المالك) على الراهن (بما يبيع به) المرهون سواء يبيع بقيمته أم بأكثر أم بأقل بقدر يتغابن الناس بمثله .

[فصل] في شروط المرهون به (شروط المرهون به كونه ديناً) فلا يصح الرهن بالعين كالمدود ومال القراض والمعار ، ولابد أن يكون الدين (ثابتاً) فلا يصح بغيره كنفقة زوجته في القدر (لازماً) وأما غير اللازم كمال الكتابة فلا يصح الرهن به ، ولابد أن يكون الدين معلوماً للعاقدين (فلا يصح بالعين المغضوبة والمستعارة) إذ لا دينية فيهما (في الأصح) ومقابلته يصح كضمانهما (ولا بما سيقرضه) لأنه غير ثابت (ولو قال: أقرضتك هذه الدراهم وارتهنت بها عبدك، فقال اقترضت ورهنت، أو قال بعته بكذا وارتهنت الثوب به، فقال اشتريت ورهنت صح في الأصح) ومقابلته لا يصح (ولا يصح بتجور الكتابة، ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ) لأنه وإن كان ديناً لكنه غير ثابت (وقيل يجوز بعد الشروع) في العمل وإن لم ينته . أما بعد الفراغ فلا خلاف في صحته (ويجوز) الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لأنه آيل للزوم ، ولا يباع المرهون في الثمن ما لم تمض مدة الخيار فدخل تحت قوله لازماً بتجوز ، ولا فوق في الدين بين المستقر كدين القرض ، وغير المستقر كالأجرة قبل الانتفاع في إجارة العين . أما الأجرة في إجارة الذمة فلا يصح الرهن بها ، لأنه يلزم قبضها في المجلس كزأس مال السلم ، ويصح بالمنفعة في إجارة الذمة لا في إجارة العين (و) يجوز (بالدين) الواحد (رهن بعد رهن ، ولا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدین آخر) كما يقع كثيراً أن يرهن يته مثلاً على ألف دينار ثم يحتاج إلى ألف أخرى فيستقرضها من رب الدين الأول ويجعل البيت رهناً بها أيضاً فلا يصح الرهن الثاني وتكون الألف الثانية بغير رهن (في الجديد) وإن وفي بالدينين وفي القديم يجوز (ولا يلزم) الرهن من جهة الراهن (الاقبضه

مِنْ يَصِحُّ عَقْدُهُ. وَتَجْرَى فِيهِ النِّيَابَةُ لَكِنْ لَا يَسْتَنْبِئُ الرَّاهِنَ وَلَا عَبْدَهُ ، وَفِي
 الْمَأْذُونِ لَهُ وَجْهٌ ، وَيَسْتَنْبِئُ مُكَاتِبَهُ ، وَلَوْ رَهْنٌ وَدِيعَةٌ عِنْدَ مُودِعٍ أَوْ مَقْضُوبًا عِنْدَ غَاصِبٍ
 لَمْ يَلْزَمْ مَا لَمْ يَمُضِ زَمَنُ إِمْكَانِ قَبْضِهِ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ إِذْنِهِ فِي قَبْضِهِ وَلَا يُبْرئُهُ
 ارْتِهَانُهُ عَنِ الْغَضَبِ ، وَيُبْرئُهُ الْإِدَاعُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْصُلُ الرَّجُوعُ عَنِ الرَّهْنِ قَبْلَ
 الْقَبْضِ بِتَصَرُّفٍ يُزِيلُ الْمَلِكَ كَهَيْئَةِ مَقْبُوضَةٍ وَبِرَهْنٍ مَقْبُوضٍ وَكِتَابَةٍ وَكَذَا تَدْبِيرُهُ فِي
 الْأَظْهَرِ ، وَبِإِحْبَالِهَا ، لَا الْوَطْءَ وَالتَّزْوِيجَ ، وَلَوْ مَاتَ الْعَاقِدُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ جُنَّ أَوْ تَحَمَّرَ
 الْعَصِيرُ أَوْ أَبَقَ الْعَبْدُ ، لَمْ يَبْطُلِ الرَّهْنُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ الْقَبْضُ تَصَرُّفٌ يُزِيلُ
 الْمَلِكَ ، لَكِنْ فِي إِعْتَاقِهِ أَقْوَالٌ أَظْهَرُهَا يَنْفُذُ مِنَ الْمُوسِرِ وَيَغْرُمُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ عَقْبِهِ رَهْنًا ، وَإِذَا
 لَمْ تُنْفَذْ فَأَنْفَكَ لَمْ يَنْفُذْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ وَهُوَ رَهْنٌ فَكَالِإِعْتَاقٍ ،

من يصح عقده) فيجوز للراهن قبل القبض الرجوع ، وكذلك بعد القبض إذا وقع من غير
 رشيد كصبي وسفيه (وتجري فيه) أى القبض وكذلك الاقباض (النيابة لكن لا يستنبئ)
 المرتهن في القبض (الراهن) ولا وكيله (ولا عبده) أى الراهن (وفى) عبده (المأذون له
 وجه) أنه يصح أن يستنبئه المرتهن (ويستنبئ مكاتبه) أى الراهن لأنه كالأجنبي (ولو رهن
 ودِيعَةٌ) له (عند مودع أو مقضوباً) منه (عند غاصب) له أو مؤجراً عند مستأجر (لم يلزم)
 الرهن (ما لم يمض زمن إمكان قبضه) أى الموهون ، وابتداء الزمن من وقت الاذن فيه لا العقد
 (والأظهر اشتراط إذنه) أى الراهن (في قبضه) ومقابل الأظهر لا يشترط (ولا يبرئه ارتهانه)
 أى الغاصب (عن الغصب) فلا يرتفع عنه الضمان (ويبرئه) عن الغصب (الايذاء) فلو
 غصب ثوباً ثم أودعه صاحبه عنده فتلف فلا يضمنه ، بخلاف ما إذا رهنه عنده فتلف فانه يضمنه
 (في الأصح) ومقابله لا يبرئه الايداع كالرهن (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف
 يزيل الملك كهبة مقبوضة) وبيع واعتاق (وبرهن مقبوض وكتابة) والمعتمد أن الهبة وإن
 لم تقبض ، وكذا الرهن رجوع ، ولا فرق في الكتابة بين الصحيحة والفسادة (وكذا تدبيره)
 يحصل به الرجوع (في الأظهر) ومقابله لا يحصل به رجوع (و) يحصل الرجوع (بإحبالها) أى
 الأمة الموهونة قبل القبض (لا الوطء) لها وإن أنزل (و) لا (التزويج) ولا الاجارة (ولومات
 العاقد) الراهن أو المرتهن (قبل القبض أوجن أو تخمر العصير أو أبق العبد لم يبطل الرهن
 في الأصح) ومقابله يبطل في جميع ذلك ، وعلى الأصح يرتفع حكم الرهن للعصير إذا تخمر ويعود
 عند تخلله (وليس للراهن المقبض تصرف) مع غير المرتهن بغير إذنه (يزيل الملك) كالهبة
 والبيع . أما معه أو بإذنه فيصح (لكن في اعتاقه أقوال : أظهرها ينفذ) الاعتاق (من الموسر)
 بقيمة الموهون أو الدين فتى أيسر بأقلهما نفذ عنقه (ويغرم قيمته يوم عتقه رهناً) من غير عقد
 (وإذا لم تنفذ) لاعتساره (فانفك) الرهن ببراء مثلاً (لم ينفذ في الأصح) ومقابله ينفذ (ولو
 علقه) أى عتق الموهون ، (بصفة) كقدوم زيد مثلاً (فوجدت وهو رهن فكالاعتاق) فان

أَوْ بَعْدَهُ نَفَذَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا رَهْنَهُ لِغَيْرِهِ ، وَلَا التَّزْوِيجَ وَلَا الْإِجَارَةَ إِنْ كَانَ الدِّينُ
حَالًا أَوْ يَحِلُّ قَبْلَهَا ، وَلَا الْوَطْءَ ، فَإِنْ وَطِئَ قَالُوا لُدُّهُ ، وَفِي نَفْذِ الْأَسْتِيلَادِ أَقْوَالُ الْإِعْتِقَاقِ ،
فَإِنْ لَمْ تُنْفِذْهُ فَأَنْفَكَ نَفَذَ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ مَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ غَرِمَ قِيمَتُهَا رَهْنًا فِي الْأَصَحِّ ،
وَلَهُ كُلُّ انْتِفَاعٍ لَا يَنْقُصُهُ كَالْكُوبِ وَالسَّكَنِ ، لَا الْبِنَاءَ وَالْفِرَاسَ ، فَإِنْ قُلَّ لَمْ يَقْلَعْ قَبْلَ
الْأَجْلِ وَبَعْدَهُ إِنْ لَمْ تَفِ الْأَرْضُ بِالدِّينِ وَزَادَتْ بِهِ ، ثُمَّ إِنْ أَسْكَنَ الْإِنتِفَاعُ بِغَيْرِ اسْتِرْدَادٍ
لَمْ يَسْتَرِدَّ وَإِلَّا فَيَسْتَرِدُّ ، وَيُشْهَدُ إِنْ أَتَيْتُهُ ، وَلَهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ مَانِعَتُهُ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ
تَصَرُّفِ الرَّاهِنِ ، فَإِنْ تَصَرَّفَ جَاهِلًا بِرُجُوعِهِ فَكَتَصَرَّفَ وَكَيْلَ جَهْلٍ عَزَلَهُ ،

كان موسرا نفذ العتق وإلا فلا (أو) وجدت (بعده) أي فسكاه الرهن (نفذ) العتق (على
الصحيح) ومقابله يقول التعليق باطل كالتجوير فلا ينفذ (ولا) يصح (رهنه) أي المرهون (لغيره)
أي المرتن ، وأما الرهن عنده فتقدم الخلاف فيه (ولا التزويج) للأمة المرهونة من غيره ، فلو
زوّج الأمة المرهونة ولو تزوجها الأول كان العقد باطلا . أما زواجها للمرتن فصحيح ، وكذا الرجعة
مهيضة (ولا الإجارة) من غيره (ان كان الدين حالا أو يحلّ قبلها) أي قبل انقضاء مدتها .
أما إذا كان يحلّ بعدها أو معها فتصح الإجارة (ولا الوطء) للمرهونة . وأما بقية التمتع فتجوز
إذا أمن الوطء (فان وطئ) ولو مع علمه بالتحريم (فالولد سر) نسيب (وفي نفوذ الاستيلاد
أقوال الاعتقاد) السابقة ، وأظهرها نفوذه من الموسر دون المعسر (فان لم تنفذه) بأن كان معسرا
(فانفك) الرهن من غير بيع (نفذ) الاستيلاد بخلاف الاعتقاد (في الأصح) وإذا انفك
بالباع فعدت إلى ملكه نفذ الاستيلاد (فلو مات) الأمة التي أولدها الرهن (بالولادة غرم قيمتها)
لتكون (رهنًا) مكانها من غير انشاء (في الأصح) ومقابله لا يغرم لبعده إضافة الهلاك إلى الوطء
(وله) أي الراهن (كل انتفاع لا ينقصه) أي المرهون (كالركوب والسكنى) وإذا أخذ الراهن
المرهون للانتفاع الجائز فتلّف في يده من غير تقصير لم يضمنه (لا البناء والغراس) وله زراعة
ما يدركه قبل حلول الدين أو معه ان لم ينقص الزرع قيمة الأرض (فان فعسل) البناء والغراس
(لم يقلع قبل الأجل وبعده) يقلع (ان لم تف الأرض بالدين وزادت به) أي القلع ولم يأذن
الراهن في بيعه معها ، أما إذا وفّ قيمة الأرض بالدين أو لم تزد بالقلع أو أذن الراهن في بيعه مع
الأرض فلا يقلع بل يباع مع الأرض في الأخيرين (ثم ان أمكن الانتفاع) بالمرهون بما أراد
الراهن (بغير استرداد) له كأن يرهن رقيقا له صعة تحياطة يمكنه أن يعملها عند المرتن (لم
يسترد) من المرتن لأجل عملها (وإلا) أي ان لم يمكن الانتفاع به بغير استرداد كركوب الدابة
أو سكنى دار (فيسرد ويشهد) المرتن على الراهن بالاسترداد للانتفاع (ان اتهمه) شاهدين أو
رجلا وامرأتين ، فان وثق لم يشهد (وله) أي الراهن (بأذن المرتن مامعناه) من الوطء وغيره
ويبطل الرهن بالاعتقاد وما في معناه (وله) أي المرتن (الرجوع) عن الاذن (قبل تصرف
الراهن ، فان تصرف جاهلا برجوعه فككتصرف وكيل جهل عزله) من موكله ، وسيأتي أن

وَلَوْ أُوذِنَ فِي بَيْعِهِ لِيُعْجَلَ الْمُؤَجَّلُ مِنْ مَمْنَعِهِ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ ، وَكَذَا لَوْ شَرَطَ رَهْنُ الثَّمَنِ فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] إِذَا لَزِمَ الرَّهْنُ فَالْيَدُ فِيهِ لِلْمُرْتَهِنِ وَلَا تُزَالُ إِلَّا لِلانْتِفَاعِ كَمَا سَبَقَ وَلَوْ شَرَطًا وَضَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ جَازٍ ، أَوْ عِنْدَ اثْنَيْنِ وَنَصًّا عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى حِفْظِهِ أَوْ الْإِنْفِرَادِ بِهِ فَذَلِكَ ، وَإِنْ أُطْلِقَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ مَاتَ الْعَدْلُ أَوْ فُسِقَ جَعَلَهُ حَيْثُ يَتَقَفَّانِ ، وَإِنْ تَشَاحَا وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَتَسَحَّقَ بَيْعُ الرَّهْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَيُقَدَّمُ الْمُرْتَهِنُ بِثَمَنِهِ وَيَبِيعُهُ الرَّاهِنُ أَوْ وَكِيلُهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ تَأْذُنٌ أَوْ تَبَرُّيٌّ ، وَلَوْ طَلَبَ الْمُرْتَهِنُ بَيْعَهُ فَأَبَى الرَّاهِنُ أَلْزَمَهُ الْقَاضِي قَضَاءَ الدِّينِ أَوْ بَيْعَهُ ، فَإِنْ أَصَرَ بَاعَهُ الْحَاكِمُ ، وَلَوْ بَاعَهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ إِنْ بَاعَ بِخَصْرَتِهِ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَبِيعَهُ الْعَدْلُ جَازٌ ، وَلَا يُشْتَرَطُ مَرَاجَعَةُ الرَّاهِنِ فِي الْأَصَحِّ ،

الأصح عدم نفوذ تصرفه (ولو أذن) المرتهن (في بيعه) أي الموهون بشرط ، وهو (ليجبل المؤجل من ثمنه لم يصح البيع) لفساد الاذن . وأما لو أذن في بيعه وأطلق ، فإن كان الدين مؤجلا وباعه بطل الرهن ولا شيء له ، وإن كان حالا قضى من ثمنه وحل اذنه على البيع في غرضه (وكذا) يبطل البيع (لو شرط رهن الثمن) أي جعله موهونا مكانه (في الأظهر) وإن كان الدين حالا ومقابل الأظهر يصح البيع ، ويلزم الراهن الوفاء بالشرط .

[فصل] فيما يترتب على لزوم الرهن (إذا لزم الرهن) بالاقباض (فاليد فيه) أي الموهون (للمرتهن) ، ولا تزال إلا للانتفاع كما سبق ولو شرط (أي الراهن والمرتهن) (وضعه) أي الموهون (عند عدل جاز) وأما غير العدل فلا يجوز شرط وضعه عنده إذا كانا أو أحدهما يتصرفان عن الغير كوكيل ، والا جاز (أو عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه أو الانفرد به فذاك ، وإن أطلقا فليس لأحدهما الانفرد) بحفظه (في الأصح) فيجعلانه في حوز لهما ، ومقابل الأصح له الانفرد (ولو مات العدل) الموضوع عنده (أوفسق جعلاه حيث يتفقان ، وإن تشاحا) بعد فسقه فيمن يحفظه (وضعه الحاكم عند عدل) براه (ويستحق بيع الموهون عند الحاجة) لو فاء الدين (ويقدم المرتهن بثمنه) على جميع الغرماء (ويبيع الراهن أو وكيله بإذن المرتهن فإن لم يأذن) المرتهن (قال له الحاكم تأذن أو تبري) على وجه الأمر (ولو طلب المرتهن بيعه فأبى الراهن أَلْزَمَهُ الْقَاضِي قَضَاءَ الدِّينِ أَوْ بَيْعَهُ ، فَإِنْ أَصَرَ) الراهن على عدم البيع والوفاء أو المرتهن على عدم الاذن (باعه الحاكم) ووفى الدين من ثمنه (ولو باعه المرتهن بإذن الراهن فالأصح أنه إن باع بخصْرته صح) البيع (والا فلا) يصح البيع ، ومقابل الأصح يصح مطلقا ، وقيل لا يصح مطلقا (ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه) أي الموهوب (العدل) الذي شرط أن يضعه عنده (جاز) الشرط (ولا يشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصح) ومقابله تشتترط المراجعة ، وأما المرتهن

فَإِذَا بَاعَ فَالْثَمَنُ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ ، وَلَوْ تَلَفَ ثَمَنُهُ فِي يَدِ الْعَدْلِ
ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْمَرْهُونُ فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ عَلَى الْعَدْلِ ، وَإِنْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ وَالْقَرَارُ
عَلَيْهِ ، وَلَا يَبِيعُ الْعَدْلُ إِلَّا بِثَمَنِ مِثْلِهِ حَالًا مِنْ قَدِّ بَلَدِهِ ، فَإِنْ زَادَ رَاغِبٌ قَبْلَ انْقِضَاءِ
الْخِيَارِ فَلْيَفْسَخْ وَلْيَبِيعْ ، وَمُؤْنَةُ الْمَرْهُونِ عَلَى الرَّاهِنِ ، وَيُجْبَرُ عَلَيْهَا لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ عَلَى
الصَّحِيحِ ، وَلَا يُنْتَعَى رَاهِنٌ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَرْهُونِ كَنَقْدٍ وَحِجَامَةٍ ، وَهُوَ أَمَانَةٌ
فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ ، وَحُكْمُ فَاسِدِ الْعُقُودِ حُكْمُ صَحِيحِهَا فِي
الضَّمَانِ ، وَلَوْ شَرَطَ كَوْنُ الْمَرْهُونِ مَبِيعًا لَهُ عِنْدَ الْحُلُولِ فَسَدَ ، وَهُوَ قَبْلَ الْحُلُولِ أَمَانَةٌ ،
وَيُصَدَّقُ الْمُرْتَهِنُ فِي دَعْوَى التَّلْفِ بِبَيِّنَةٍ ، وَلَا يُصَدَّقُ فِي الرَّدِّ عِنْدَ الْكَثَرَيْنِ ، وَلَوْ
وُطِيَ الْمُرْتَهِنُ الْمَرْهُونَةُ بِلَا شَبْهَةٍ فَرَّانٍ ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ جَبَلْتُ تَحْرِيمَهُ إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ إِسْلَامُهُ

فیراجع لأنه ربما أُرأ (فإذا باع) العدل (فالثمن عنده من ضمان الراهن) فإذا تلف كان من
ضمانه ، ويستمر (حتى يقبضه المرتهن) ، ولو تلف ثمنه في يد العدل ثم استحق المرتهن ، فإن شاء
المشتري رجع على العدل (لو منع يده عليه) وإن شاء رجع (على الراهن والقرار عليه) فإذا
غرم العدل رجع عليه (ولا يبيع العدل) المرهون (إلا بثمن مثله حالاً من نقد بلده) كالوكيل
(فإن زاد) في الثمن (راغب) زيادة لا يتفان بمثلها (قبل انقضاء الخيار) للجلس أو الشرط
(فليفسخ) العدل البيع (وليبع) بهذه الزيادة (ومؤنة المرهون) التي يبق بها من
نفقة وسقى أشجار وغيرها (على الراهن) ويجبر عليها لحق المرتهن (فله أن يطالب الراهن
بها ، لا لحق الله ، لأنه في ذى الروح ، ولا لحق نفسه : لأن له ترك سقى الأشجار (على
الصحيح) ومقابلته لا يجبر عند الامتناع ، بل يبيع الحاكم جزءاً منه للنفقة عليه (ولا يمنع راهن
من مصلحة المرهون كمنع حجارة) ومعالجة (وهو) أى المرهون (أمانة في يد
المرتهن) لا يلزمه ضمانه إلا إذا تعدى ، فهو من ضمان راهنه (ولا يسقط تلفه شيء من دينه ،
وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان) وعدمه ، فإذا اقتضى العقد الصحيح الضمان مثل
البيع بعد التسليم والعارية ففاسده يقتضى الضمان أيضاً ، والعقد الذى صحيحه لا يقتضى الضمان مثل
الرهن والهبة لا يقتضى فاسده الضمان ، هذا إذا صدر من رشيد . وأما إذا كان من غير رشيد فإنه
يقتضى الضمان ، ولو كان صحيحه لا يقتضيه (ولو شرط كون المرهون مبيعاً له عند الحلول فسد)
أى الرهن والبيع أيضاً (وهو) أى المرهون (قبل الحل) أى وقت الحلول (أمانة) لا يضمن
لأنه مقبوض بحكم الرهن الفاسد وبعد الحلول مضمون ، لأنه مستول عليه بحكم الشراء الفاسد
(ويصدق المرتهن في دعوى التلف ببينه ولا يصدق في) دعوى (الرد) على الراهن (عند
الأكثرين ، ولو وطى المرتهن المرهونة بلا شبهة) من ظن أنها زوجته أو أمته (فزان) عليه
الحل والمهر إن أكرهها ، وزان خبر المجذوف ، والجللة جواب للو ، وهى وإن كانت لا تجاب
بالفاء لسكنهما بمعنى إن المجردة عن الزمان (ولا يقبل قوله جهلت تحريمه إلا أن يقرب إسلامه

أَوْ يَنْشَأُ بِيَادِيَّةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْمَتَاءِ ، وَإِنْ وَطِئَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ قِيلَ دَعَاؤُهُ جَهْلُ التَّخْرِيمِ فِي الْأَصَحِّ فَلَا جَدَّ ، وَيَجِبُ الْمَهْرُ إِنْ أَكْرَهَهَا ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لِلرَّاهِنِ ، وَلَوْ أَتْلَفَ الْمَرْهُونَ وَقَبِضَ بِدَلِّهِ صَادَرَتْ رَهْنًا ، وَالْخَصْمُ فِي الْبَدَلِ الرَّاهِنُ ، فَإِنْ لَمْ يُخَاصِمْ لَمْ يُخَاصِمِ الْمُرْتَهِنُ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ وَجَبَ قِصَاصُ اقْتِصَ الرَّاهِنُ وَقَاتَ الرَّهْنُ ، فَإِنْ وَجَبَ الْمَالُ بِعَفْوِهِ أَوْ بِجُنَايَةِ خَطَا لَمْ يَصِحَّ عَفْوُهُ عَنْهُ وَلَا إِبْرَاءُ الْمُرْتَهِنِ الْجَانِي وَلَا يَسْرَى الرَّهْنُ إِلَى زِيَادَتِهِ الْمُنْفَصِلَةِ كَشُمْرَةٍ وَوَلَدٍ ، فَلَوْ رَهَنَ حَامِلًا وَحَلَّ الْأَجَلَ وَهِيَ حَامِلٌ بَيْعَتْ ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ بَيْعَ مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الْبَيْعِ دُونَ الرَّهْنِ فَالْوَلَدُ لَيْسَ بِرَهْنٍ فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] جَنَى الْمَرْهُونُ قُدِّمَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ ، فَإِنْ اقْتَصَّ أَوْ بَيْعَ لَهُ بَطَلَ الرَّهْنُ ، وَإِنْ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ فَاقْتَصَّ بَطَلَ ، وَإِنْ عُقِيَ عَلَى مَالٍ لَمْ يَثْبُتْ عَلَى الصَّحِيحِ قَبِيحِي رَهْنًا ،

أَوْ يَنْشَأُ بِيَادِيَّةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعَتَاءِ (فيقبل قوله لدفع الحد ، ويجب المهر) وإن وطئ بإذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم في الأصح) ومقابلته لا يقبل ، وإذا قبل قوله (فلا جد ، ويجب) عليه (المهران أكرهها) بخلاف ما إذا طأعته . (والولد حر نسيب وعليه قيمته للراهن) لتفويته رقه عليه وإذا ملكها المرتهن بعد ذلك لا تصير أم ولد . (ولو أتلف المرهون وقبض بدله) أو لم يقبض (صار رهنا) في يد من كان الأصل في يده ، ولا يحتاج إلى إنشاء رهن (والخصم في البذل الراهن فإن لم يخاصم لم يخاصم المرتهن في الأصح) لأنه غير مالك ، ومقابل الأصح يخاصم ، لأن حقه تعلق بمافي الذمة (فالووجب قصاص اقتص الراهن وفات الرهن) لفوات محله بلا بدل (فإن وجب المال بعفوه) أي الراهن عن القصاص على مال (أو بجناية خطأ) أو شبه عمد (لم يصح عفوه) أي الراهن (عنه) لتعلق حق المرتهن به . (ولا إبراء المرتهن الجاني ولا يسرى الرهن إلى زيادته) أي المرهون (المنفصلة كشمرة وولد) بخلاف المنفصلة كسمن وتعليم صنعة فيسرى إليها (فالورهن حاملا وحل الأجل وهم حامل بيعت) مع الحمل ، لأنه رهن معها (وإن ولدته بيع معها في الأظهر) بمقابلته لا يباع (فإن كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الأظهر) بناء على أن الحمل يعلم فلا يكون رهنا لزيادته ، ويتعذر بيعها من حيث الرهنية المفضى إلى التوزيع للثمن عليها وعلى الحمل وهو لا تعلم قيمته ، ولا يمكن استثنائه من البيع فلا يباع حتى تضع ، ومقابل الأظهر تباع حاملا بناء على أن الحمل لا يعلم فيكون كالسمن .

[فصل] فِي الْجَنَانَةِ مِنَ الْمَرْهُونِ (جنى المرهون) على أجنبي جنابة تتعلق برقبته (قدّم المجنى عليه) على المرتهن (فإن اقتص أو بيع له) أي لحق المجنى عليه (بطل الرهن ، وإن جنى على سيده فاقص) المستحق (بطل) الرهن (وإن عفى على مال لم يثبت على الصحيح) لأن السيد لا يثبت له على عبده مال (فيبقى رهنا) كما كان ، ومقابل الصحيح يثبت المال ويتوصل

فَإِنْ قَتَلَ مَرْهُونًا لِسَيِّدِهِ عِنْدَهُ آخَرَ فَاقْتَصَرَ بَطْلَ الرِّهْنَانِ ، وَإِنْ وَجَبَ مَالٌ تَعَلَّقَ بِهِ
حَقُّ مَرْهُونٍ الْقَتِيلِ ، فَيُبَاعُ وَثَمَنُهُ رَهْنٌ ، وَقِيلَ يَصِيرُ رَهْنًا ، فَإِنْ كَانَ مَرْهُونَيْنِ عِنْدَ
شَخْصٍ بَدَيْنِ وَاحِدٍ نَقَصَتِ الْوَيْثَقَةُ ، أَوْ بَدَيْتَيْنِ وَفِي قَتْلِ الْوَيْثَقَةِ غَرَضٌ قُتِلَتْ ، وَلَوْ
ثَلَاثَةُ مَرْهُونٍ بِأَفَّةٍ بَطْلَ ، وَيَنْفَكُ بِفَسْخِ الْمَرْهُونِ وَالْبَرَاءَةِ مِنَ الدَّيْنِ ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ
مِنْهُ لَمْ يَنْفَكْ شَيْءٌ مِنَ الرِّهْنِ ، وَلَوْ رَهْنٌ نِصْفَ عَبْدٍ وَنِصْفَهُ بِآخَرٍ فَبَرَى مِنْ
أَحَدِهِمَا أَنْفَكَ قِسْطُهُ ، وَلَوْ رَهْنَاهُ فَبَرَى أَحَدُهُمَا أَنْفَكَ نَصِيبُهُ .

[فصل] اِخْتَلَفَا فِي الرِّهْنِ أَوْ قَدَرِهِ مُدَّتِي الرَّاهِنِ يَتِمُّنِيهِ إِنْ كَانَ رَهْنٌ تَبَرُّعٌ ، وَإِنْ
شُرْطٌ فِي بَيْعٍ تَحَاكُفَا ، وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُمَا رَهْنَاهُ عَبْدُهُمَا بِمِائَةٍ وَصَدَقَهُ أَحَدُهُمَا فَنَصِيبُ الْمُسَدِّقِ
رَهْنٌ بِخَمْسِينَ ، وَالْقَوْلُ فِي نَصِيبِ الثَّانِي قَوْلُهُ يَتِمُّنِيهِ ، وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُسَدِّقِ عَلَيْهِ ،

بِهِ إِلَى فَكِّ الرِّهْنِ ، لِأَنَّهُ يَبَاعُ فِي الْجَنَابَةِ (وَأَنْ قَتَلَ) الْمَرْهُونَ (مَرْهُونًا لِسَيِّدِهِ عِنْدَ) مَرْهُونٍ
(آخَرَ فَاقْتَصَرَ) السَّيِّدُ مِنَ الْجَانِي (بَطْلَ الرِّهْنَانِ ، وَإِنْ وَجَبَ مَالٌ) بَأَنَّ كَانَتْ الْجَنَابَةُ خَطَأً أَوْ عَنِي
عَلَيْهِ (تَعَلَّقَ بِهِ) أَيْ الْمَالُ (حَقُّ مَرْهُونٍ الْقَتِيلِ فَيُبَاعُ ، وَثَمَنُهُ رَهْنٌ ، وَقِيلَ يَصِيرُ رَهْنًا) وَلَا يَبَاعُ
هَذَا إِنْ كَانَ الْوَاجِبُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْقَاتِلِ أَوْ مِثْلَهَا ، فَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهَا يَبَاعُ مِنَ الْقَاتِلِ جُزْءٌ بِقَدْرِ
الْوَاجِبِ ، وَيَكُونُ ثَمَنُهُ رَهْنًا أَوْ صَارَ الْجُزْءُ رَهْنًا عَلَى الْخِلَافِ (فَإِنْ كَانَ) أَيْ الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ
(مَرْهُونَيْنِ عِنْدَ شَخْصٍ بَدَيْنِ وَاحِدٍ نَقَصَتِ الْوَيْثَقَةُ) كَمَا لَوَمَاتُ أَحَدِهِمَا (أَوْ) كَانَ (بَدَيْنَيْنِ)
عِنْدَ شَخْصٍ وَتَعَلَّقَ الْمَالُ بِرَقَبَةِ الْقَاتِلِ (وَفِي تَقْلِ الْوَيْثَقَةِ) بِهِ إِلَى دَيْنِ الْقَتِيلِ (غَرَضٌ) أَيْ
فَائِدَةٌ لِلرَّهْنِ كَأَنَّهُ كَانَ أَحَدُ الدَّيْنَيْنِ حَالًا وَالْآخَرُ مُؤَجَّلًا وَرَهْنٌ بِكُلِّ مِنْهُمَا عَبْدٌ يَفْنَى الْعَبْدُ الَّذِي
رَهْنٌ بِالْحَالِ عَلَى الْعَبْدِ الَّذِي رَهْنٌ بِالْمُؤَجَّلِ وَعَنَى عَلَى مَالٍ ، فَلِلْمَرْهُونِ التَّوْتِيقُ بِثَمَنِ الْقَاتِلِ لِدَيْنِ
الْقَتِيلِ الْمُؤَجَّلِ ، لِأَنَّهُ قَدْ تَوْتِيقَ لَهُ وَيَطَالِبُ بِالْحَالِ فَنِي كَانَ لِنَقْلِ الْوَيْثَقَةِ فَائِدَةٌ لِلرَّهْنِ (قُتِلَتْ)
وَالْأَفْلَا (وَلَوْ ثَلَاثَةُ مَرْهُونٍ بِأَفَّةٍ) بِمِائَةٍ (بَطْلَ) الرِّهْنِ (وَيَنْفَكُ) الرِّهْنُ (بِفَسْخِ الْمَرْهُونِ)
فَهُوَ جَائِزٌ مِنْ جِهَتِهِ ، وَلَا زِمَ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ (و) يَنْفَكُ أَيْضًا (بِالْبَرَاءَةِ مِنْ) جَمِيعِ (الدَّيْنِ ، فَإِنْ
بَقِيَ شَيْءٌ مِنْهُ لَمْ يَنْفَكْ شَيْءٌ مِنَ الرِّهْنِ . وَلَوْ رَهْنٌ نِصْفَ عَبْدٍ وَنِصْفَهُ بِآخَرٍ) فِي صَفْقَةٍ أُخْرَى
(فَبَرَى مِنْ أَحَدِهِمَا أَنْفَكَ قِسْطُهُ) وَلَوْ رَهْنَاهُ فَبَرَى أَحَدُهُمَا أَنْفَكَ نَصِيبُهُ (لَتَعَدَّدَ الصَّفَقَةُ
بِتَعَدُّدِ الْعَاقِدِ .

[فصل] فِي الْإِخْتِلَافِ فِي الرِّهْنِ (اِخْتَلَفَا) أَيْ الرَّاهِنُ وَالْمَرْهُونُ (فِي) أَصْلِ (الرِّهْنِ)
كَأَنَّهُ قَالَ رَهْنَتِي كَذَا فَانْكَرَ (أَوْ) فِي (قَدَرِهِ) أَيْ الرِّهْنُ بِعَنْ الْمَرْهُونِ كَأَنَّهُ قَالَ رَهْنَتِي
لِلْأَرْضِ بِأَشْجَارِهَا ، فَقَالَ بَلِ الْأَرْضُ فَقَطْ (مُدَّتِي الرَّاهِنِ يَتِمُّنِيهِ) وَإِنْ كَانَ الْمَرْهُونُ يَدِ الْمَرْهُونِ
وَيُسَدِّقُ (إِنْ كَانَ رَهْنٌ تَبَرُّعٌ) أَيْ لَيْسَ مَشْرُوطًا فِي بَيْعٍ (وَإِنْ شُرْطٌ فِي بَيْعٍ) وَاسْتَخْلَفَا فِي
شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ (تَحَاكُفَا) وَفُتِحَ الْبَيْعُ (لَوْ ادَّعَى أَنَّهُمَا رَهْنَاهُ عَبْدُهُمَا بِمِائَةٍ وَصَدَقَهُ أَحَدُهُمَا
فَنَصِيبُ الْمُسَدِّقِ رَهْنٌ بِخَمْسِينَ ، وَالْقَوْلُ فِي نَصِيبِ الثَّانِي قَوْلُهُ يَتِمُّنِيهِ وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُسَدِّقِ عَلَيْهِ)

وَلَوْ اُخْتَلَفَا فِي قَبْضِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ أَوْ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، وَقَالَ الرَّاهِنُ غَصَبْتُهُ
 صَدَقَ الرَّاهِنُ بِبَيْعِهِ ، وَكَذَا إِنْ قَالَ أَقْبَضْتُهُ عَنْ جِهَةِ أُخْرَى فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَقْرَأَ
 بِقَبْضِهِ ثُمَّ قَالَ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارِي عَنْ حَقِيقَةِ قَوْلِهِ تَحْلِفُهُ ، وَقِيلَ لَا يُحْلِفُهُ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ
 لِإِقْرَارِهِ تَأْوِيلًا كَقَوْلِهِ أَشْهَدْتُ عَلَى رَسْمِ الْقِبَالَةِ ، وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا جَنَى الْمَرْهُونُ وَأَنْكَرَ
 الْآخَرُ صَدَقَ الْمُنْكَرُ بِبَيْعِهِ ، وَلَوْ قَالَ الرَّاهِنُ جَنَى قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا ظَهَرَ تَصْدِيقُ
 الْمُرْتَهِنِ بِبَيْعِهِ فِي إِنْكَارِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ غَرَمَ الرَّاهِنُ لِلْمُجَنِّي عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ
 يَغْرُمُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَأَرْضِ الْجَنَابَةِ ، وَأَنَّهُ لَوْ نَكَلَ الْمُرْتَهِنُ رُدَّتْ الْيَمِينُ عَلَى
 الْمُجَنِّي عَلَيْهِ ، لَا عَلَى الرَّاهِنِ ، فَإِذَا حَلَفَ بَيْعَ فِي الْجَنَابَةِ ، وَلَوْ أَذِنَ فِي بَيْعِ الْمَرْهُونِ
 فَبَيْعَ وَرَجَعَ عَنِ الْأَذْنِ وَقَالَ رَجَعْتُ قَبْلَ الْبَيْعِ وَقَالَ الرَّاهِنُ بَعْدَهُ فَلَا أَصَحَّ تَصْدِيقُ
 الْمُرْتَهِنِ ، وَمَنْ عَلَيْهِ الْفَأَنُ بِأَحَدِهِمَا رَهْنٌ فَأَدَى الْفَأَ وَقَالَ أَدَيْتُهُ عَنْ أَلْفِ الرَّهْنِ صَدَقَ
 بِبَيْعِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا جَعَلَهُ عَمَّا شَاءَ ، وَقِيلَ يُقْسَطُ .

أى المكذب ، فان شهد معه آخر أو حلف المدعى معه ثبت رهن الجميع (ولو اختلفا في قبضه فان
 كان في يد الراهن أو في يد المرتهن ، وقال الراهن : غصبته صدق الراهن بيمينه ، وكذا) يصدق
 الراهن (ان قال أقبضته عن جهة أخرى) غير الرهن كالاجارة (في الأصح) ومقابلته يصدق
 المرتهن (ولو أقر) الراهن (بقبضه) أى المرتهن المرهون (ثم قال لم يكن إقرارى عن حقيقة
 فله تحليفه) أى المرتهن انه قبضه عن جهة الرهن (وقيل لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره تأويلا
 كقوله : أشهدت على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض ، والرسم الكتابة ، والقبالة الورقة التى يكتب
 فيها الحق المقر به ، فعنى عبارته أن قض المرتهن لم يحصل حقيقة ، وانما شهدت على الورقة قبل
 حصوله فإقرارى كان على ما شهدت به قبل حصول الحقيقة (ولو قال أحدهما جنى المرهون) بعد
 القبض (وأنكر الآخر صدق المنكر بيمينه) لأن الأصل عدم الجنابة (ولو قال الراهن) بعد
 القبض (جنى قبل القبض) وأنكر المرتهن (فالأظهر تصديق المرتهن بيمينه في إنكاره) الجنابة
 (والأصح أنه إذا حلف) المرتهن (غرم الراهن للمجنى عليه) لأنه حال بينه وبين حقه ،
 ومقابل الأصح لا يغرم (و) الأصح (أنه يغرم الأقل من قبضه العبد وأرض الجنابة) ومقابلته
 يغرم الأرض بالتام ما بلغ (و) الأصح (أنه لو نكل المرتهن ردت اليمين على المجنى عليه) لأن
 الحق له (لأعلى الراهن) ومقابل الأصح ترد عليه (فإذا حلف) المردود عليه منهما (بيع)
 العمد (في الجنابة) ان استغرقت قيمته ، والايبيع بقدرها ، ولا يكرن الباقي زهنا ولا خيار للمرتهن في
 نسخ البيع المشروط فيه (ولو أذن) المرتهن (في بيع المرهون فبيع ورجع عن الأذن وقال رجعت
 قبل البيع . وقال الراهن بعده ، فالأصح تصديق المرتهن) ومقابل يصدق الراهن (ومن عليه
 ألفان بأحدهما رهن فأدّى ألفا . وقال أدبته عن ألف الرهن صدق بيمينه) لأنه أعلم بقصدته (وان
 لم ينو شيئا جعله عما شاء) منهما (وقيل يقسط) عليهما بالسوية .

[فصل] مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعَلَّقَ بِتَرَكْتِهِ تَعْلَقَهُ بِالْمَرْهُونِ ، وَفِي قَوْلِ كَتَمْتُقِ الْأَرْضِ بِالْجَانِي ، فَقَلَى الْأَظْهَرِ يَسْتَوِي الدِّينُ الْمُسْتَعْرِقُ وَغَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ تَصَرَّفَ الْوَارِثُ وَلَا دَيْنٌ ظَاهِرٌ فَظَهَرَ دَيْنٌ بِرَدِّ مَبِيعٍ بَعِيبٍ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي فُسَادُ تَصَرُّفِهِ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَقْضِ الدِّينَ فَسَخَ ، وَلَا خِلَافٌ أَنَّ لِلْوَارِثِ إِمْسَاكَ عَيْنِ التَّرَكَةِ وَقَضَاءَ الدِّينِ مِنْ مَالِهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَعَلُّقَ الدِّينِ بِالتَّرَكَةِ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِزَوَائِدِ التَّرَكَةِ كَكَسْبٍ وَتَنَاجٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كتاب التفليس

مَنْ عَلَيْهِ دُيُونٌ حَالَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَالِهِ يُحْجَرُ عَلَيْهِ بِسُؤَالِ الْغُرَمَاءِ ، وَلَا حَجَرَ بِالْمُؤَجَّلِ .

[فصل] فِي تَعَلُّقِ الدِّينِ بِالتَّرَكَةِ (مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعَلَّقَ بِتَرَكْتِهِ تَعْلَقَهُ بِالْمَرْهُونِ) فَيَمْنَعُ تَصَرُّفَ الْوَارِثِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا وَلَا يَنْفَذُ (وَفِي قَوْلِ كَتَمْتُقِ الْأَرْضِ بِالْجَانِي ، فَعَلَى الْأَظْهَرِ) الَّذِي هُوَ كَتَمْتُقِ الدِّينِ بِالْمَرْهُونِ (يَسْتَوِي الدِّينُ الْمُسْتَعْرِقُ وَغَيْرُهُ) فِي رَهْنِ التَّرَكَةِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ إِنْ كَانَ الدِّينُ أَقَلَّ تَعَلَّقَ بِقَدْرِهِ مِنَ التَّرَكَةِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِهَا ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ خَاصٌّ بِالْأَظْهَرِ مَعَ أَنَّهُمْ حَكَمُوا عَلَى مَقَابِلِهِ أَيْضًا ، فَالْصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ فَعَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَقَدْ أَجَابُوا عَنِ الْمَصْنُفِ بِأَنَّ الْخِلَافَ مَعَ التَّرَجُّيحِ الْمَذْكُورِ خَاصٌّ بِالْأَظْهَرِ ، وَهُوَ إِنْ جَرَى عَلَى خِلَافِ الْأَظْهَرِ لَكِنْ يَعْكُسُ التَّرَجُّيحُ ، فَعِنْدَ مَنْ يَقُولُ يَتَعَلَّقُ بِالتَّرَكَةِ تَعَلَّقَ الْأَرْضُ بِالْجَانِي الْأَرْجَحُ عِنْدَهُ إِنْ كَانَ الدِّينُ أَقَلَّ تَعَلَّقَ بِقَدْرِهِ ، فَلِذَلِكَ خَصَّصَ الْمَصْنُفُ التَّفْرِيعَ بِالْأَظْهَرِ (وَلَوْ تَصَرَّفَ الْوَارِثُ وَلَا دَيْنٌ ظَاهِرٌ فَظَهَرَ دَيْنٌ) أَيْ طَرَأَ (بِرَدِّ مَبِيعٍ بَعِيبٍ) أَتْلَفَ الْبَالِغُ ثَمَنَهُ فَالْدِّينُ هُنَا لَمْ يَكُنْ خَفِيًّا ثُمَّ ظَهَرَ بِلِ طَرَأَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَتَقْدَمَ سَبَبُهُ (فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي فُسَادُ تَصَرُّفِهِ) أَيْ الْوَارِثُ ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ يَنْبَغِي فُسَادُ التَّصَرُّفِ (لَكِنْ إِنْ لَمْ يَقْضِ الدِّينَ فَسَخَ) تَصَرُّفُهُ ، وَلَوْ بَقِيَ مِنَ التَّرَكَةِ مَا بَقِيَ بِهِ فَلَا فَسَخَ (وَلَا خِلَافٌ أَنَّ لِلْوَارِثِ إِمْسَاكَ عَيْنِ التَّرَكَةِ وَقَضَاءَ الدِّينِ مِنْ مَالِهِ) وَلَوْ كَانَ الدِّينُ أَكْثَرَ مِنَ التَّرَكَةِ . فَقَالَ الْوَارِثُ أَخَذَهَا بِقِيَمَتِهَا : وَأَرَادَ الْغُرَمَاءُ يَبْعُهَا لِتَوْقَعِ زِيَاةٍ أَجِيبَ الْوَارِثُ (وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَعَلُّقَ الدِّينِ بِالتَّرَكَةِ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ) وَمَقَابِلُ الصَّحِيحِ يَمْنَعُ (فَلَا يَتَعَلَّقُ) الدِّينُ (بِزَوَائِدِ التَّرَكَةِ كَكَسْبٍ وَتَنَاجٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهَا حَدَثَتْ لِي مَالِكِ الْوَارِثِ .

كتاب التفليس

هُوَ لَفْظُ النَّدَاءِ عَلَى الشَّخْصِ بِصِفَةِ الْإِفْلَاسِ ، وَشَرْعًا إِقَاعُ وَصْفِ الْإِفْلَاسِ مِنَ الْحَاكِمِ عَلَى الشَّخْصِ بِمَنْعِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ (مَنْ عَلَيْهِ دُيُونٌ) أَوْ دَيْنٌ لَادِيٍّ لِأَزْمَةٍ (حَالَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَالِهِ يَحْجَرُ عَلَيْهِ) وَجُوبًا فِي مَالِهِ (بِسُؤَالِ الْغُرَمَاءِ) فَلَا يَحْجَرُ بِدَيْنِ اللَّهِ كَزَكَاةٍ وَنَذْرٍ ، وَلَا بِدَيْنِ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ كُنْجُومُ الْكِتَابَةِ (وَلَا يَحْجَرُ بِالْمُؤَجَّلِ) وَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَلَا يَحْجَرُ إِلَّا الْحَاكِمُ فَيَجِبُ

وَإِذَا حُجِرَ بِحَاكِلِهِ لَمْ يَحِلَّ الْبُؤْجُلُ فِي الْأُظْهِرِ ، وَلَوْ كَانَتْ الدُّيُونُ بِقَدْرِ الْمَالِ فَإِنْ كَانَ
 كَسُوبًا يَنْفَقُ مِنْ كَسْبِهِ فَلَا حَجَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَسُوبًا وَكَانَتْ نَفَقَتُهُ مِنْ مَالِهِ فَكَذَا
 فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُحَجَرُ بِغَيْرِ طَلَبٍ فَلَوْ طَلَبَ بَعْضُهُمْ وَدَيْنُهُ قَدَرُهُ يُحَجَرُ بِهِ حَجَرٌ ، وَإِلَّا
 فَلَا ، وَيُحَجَرُ بِطَلَبِ الْفُلَسِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِذَا حُجِرَ تَعَلَّقَ حَقُّ الْغُرْمَاءِ بِمَالِهِ ، وَأَشْهَدُ
 عَلَى حَجَرِهِ لِيُخَذَرَ ، وَلَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ فَقِي قَوْلٍ يُوقِفُ تَصَرُّفَهُ ، فَإِنْ فَضَّلَ ذَلِكَ
 عَنِ الدِّينِ نَفَذَ وَإِلَّا لَفَا ، وَالْأُظْهِرُ بَطْلَانُهُ فَلَوْ بَاعَ مَالَهُ لَغُرْمَائِهِ بِدَيْنِهِمْ بَطَلٌ فِي الْأَصَحِّ ،
 وَلَوْ بَاعَ سَلَسًا أَوْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ فَالصَّحِيحُ حُجَّتُهُ وَيَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِ ، وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ
 وَطَلَاقُهُ وَخُلْعُهُ وَاقْتِصَاصُهُ وَإِسْقَاطُهُ ، وَلَوْ أَقْرَعَ بَيْنَ أَوْ دَيْنٍ وَجَبَ قَبْلَ الْحَجَرِ فَلَا أُظْهِرُ قَبُولَهُ
 فِي حَقِّ الْغُرْمَاءِ ، وَإِنْ أَسْنَدَ وَجُوبَهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْحَجَرِ بِمَعَامَلَةٍ أَوْ مُطْلَقًا لَمْ يُقْبَلْ فِي حَقِّهِمْ ، وَإِنْ
 قَالَ عَنْ جِنَايَةٍ قَبْلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهُ أَنْ يَرُدَّ بِالْعَيْبِ مَا كَانَ اشْتَرَاهُ إِنْ كَانَتْ النِّبْطَةُ فِي

عليه أن يحجر بسؤال الغرماء أو الغريم بأن يقول حجرت بالفلس أو منعتني من التصرف (وإذا
 حجر بحال لم يحل المؤجل في الأظهر) ومقابله يحل . ولو جن المديون لم يحل دينه (ولو كانت الديون
 بقدر المال . فإن كان كسوبا ينفق من كسبه فلا حجر) بل يلزمه الحاكم بقضائها ، فإن امتنع باع
 عليه أو أكرهه (وإن لم يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فكذا) لا يحجر عليه (في الأصح)
 ومقابله يحجر (ولا يحجر بغير طلب) من الغرماء (فلو طلب بعضهم ودينه قدر يحجر به) بأن
 زاد على ماله (حجر ، والا) بأن لم يزد على ماله (فلا ، ويحجر بطلب المفلس) بأن ثبت الدين
 بدعوى الغرماء والبينة أو الإقرار ثم يطلب المديون الحجر ، وليس له طلب بغير ذلك (في الأصح)
 ومقابله لا يحجر بطلبه أصلا (فإذا حجر) عليه (تعلق حق الغرماء بماله) عينا كان أو دينا
 أو منفعة كتعلق الرهن فلا ينفذ فيه تصرفه ولا تزاجهم فيه الديون الحادثة (وأشهد) الحاكم ندبا
 (على حجره ليخذره) من معاملته (ولو باع أو وهب أو أعتق) أو أجز أو وقف (ففي قول يوقف تصرفه :
 فإن فضل ذلك عن الدين) لارتفاع القيمة أو إبراء بعض الغرماء (نفذ ، وإلا) بأن لم يفضل (لفا . والأظهر
 بطلانه) في الحال (فلو باع ماله لغرمائه بدنيهم) من غير إذن القاضي (بطل) لجواز أن يكون
 له غريم آخر (في الأصح) ومقابله يصح ، أما باذن القاضي فيصح (ولو) تصرف في ذمته
 كان (باع سلسا أو اشترى في الذمة ، فالصحيح حجة ويثبت) المبيع والتمن (في ذمته ، ويصح
 نكاحه وطلاقه وخلعه واقتصاصه) أي استيفاءه القصاص (واسقاطه) أي القصاص ولو مجانا
 (ولو أقرع بين أودين وجب قبل الحجر) عليه بمعاملة (فالأظهر قبوله في حق الغرماء) ومقابل
 الأظهر لا يقبل (وإن أسند وجوبه إلى ما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقا) بأن لم يقيده بمعاملة ولا غيرها
 (لم يقبل في حقهم) فلا يزاجهم ، وأما في حقه فيطالب به بعد فك الحجر (وإن قال) في إقراره
 بالدين الذي وجب بعد الحجر انه (عن جنابة قبل في الأصح) فزاجهم المجنى عليه ، ومقابل الأصح
 هو كما لو قال عن معاملة (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراه) قبل الحجر (إن كانت النبطة في

الرد ، والأصح تعدي الحجر إلى ما حدث بعده بالأصطيد والوصية والشراء إن صححناه ،
وأنه ليس لبائعه أن يفسخ ، ويتعلق بعين متاعه إن علم الحال ، وإن جهل فله ذلك ،
وأنه إذا لم يمكن التعلق بها لا يزاحم الغرماء بالثمن .

[فصل] يبادر القاضى بعد الحجر ببيع ماله وقسمه بين الغرماء ، ويقدم ما يخاف
فساده ، ثم الحيوان ثم المنقول ثم العقار : وليس بحضرة المفلس وغرمائه كل شيء
في سوقه بثمن مثله حالاً من نقد البلد ، ثم إن كان الدين غير جنس النقد ولم
يرض الغريم إلا بجنس حقه اشترى ، وإن رضى جاز صرف النقد إليه إلا في السلم ، ولا
يسلم مبيعاً قبل قبض ثمنه وما قبضة قسمه بين الغرماء إلا أن يقسم لقلته فيؤخره
ليجتمتع ، ولا يكلفون بيئته بأن لا غريم غيرهم ، فلو قسم فظهر غريم شارك
بالحصة ،

(الرد) فيجوز له حينئذ الرد (والأصح تعدي الحجر إلى ما حدث بعده بالأصطيد والوصية والشراء)
في الذمة (إن صححناه) أى الشراء ، وهو الراجح ، ومقابل الأصح لا يتعدى الحجر إلى ما ذكر
(و) الأصح (أنه ليس لبائعه) أى المفلس (أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه إن علم الحال)
لتقصيره (وإن جهل فله ذلك) ومقابل الأصح له ذلك مطلقاً ، وقيل ليس له ذلك مطلقاً (و) الأصح
(أنه إذا لم يمكن التعلق بها) أى بعين ماله (لا يزاحم الغرماء بالثمن) لأنه دين حادث بعد الحجر
برضا مستحقة ، ومقابل الأصح يزاحم .

[فصل] فيما يفعل في مال المحجور عليه بالمفلس (يبادر القاضى بعد الحجر ببيع ماله وقسمه
بين الغرماء) على نسبة ديونهم (ويقدم) في البيع (ما يخاف فساد) كالقول والفواكه (ثم
الحيوان ثم المنقول ثم العقار) وهذا هو الغالب في المصلحة فإن اقتضت غير ذلك فوضت لاجتهاد
الحاكم (وبيع) ندباً (بحضرة المفلس وغرمائه كل شيء في سوقه) فلو باع في غير سوقه بثمن
مثله جاز وإنما يبيع (بثمن مثله حالاً من نقد البلد) وجوباً . نعم إن رضى المفلس والغرماء بالبيع
نسبة وبغير نقد البلد جاز (ثم إن كان الدين) من (غير جنس النقد) الذى يبيع به (ولم يرض
الغريم إلا بجنس حقه اشترى) له (وإن رضى جاز صرف النقد إليه إلا في السلم) ويجوز بمنزلة
يجوز الاعتياض عنه كالمنفعة الواجبة في اجارة الذمة فكل ذلك لا يجوز صرف النقد إليه وإن رضى
بل لا بد من تحصيل المسلم فيه والمنفعة (ولا يسلم مبيعاً قبل قبض ثمنه) فإن فعل ضمن (وما قبضه)
الحاكم من ثمن أموال المفلس (قسمه) تدريجاً (بين الغرماء) فإن طلبوا وجب ذلك (إلا أن
يعسر لقلته فيؤخره ليجتمع) ما يسهل قسمته ويلزمه أن يقرضه أميناً موسراً فإن فقد أودعه ثقة
ترضيه الغرماء ولا يرضعه عنده (ولا يكلفون) أى الغرماء (بيئته بأن لا غريم غيرهم . فلو قسم فظهر
غريم) يح ادخاله في القسمة (شارك بالحصة) ولم تنقض القسمة فلو قسم ماله ، وهو خمسة عشر

وَقِيلَ تَنقِضُ الْقِسْمَةَ ، وَلَوْ خَرَجَ شَيْءٌ بِأَعَهُ قَبْلَ الْحَجْرِ مُسْتَحَقًّا وَالثَّمَنُ تَأْلَفُ فَكَدِينِ
 ظَهَرَ ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ شَيْءٌ بِأَعَهُ الْحَاكِمُ قَدَّمَ الْمُشْتَرِيَ بِالثَّمَنِ ، وَفِي قَوْلِ يُحَاصُّ
 الْغُرْمَاءُ ، وَيُنْفِقُ كُلُّ مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ حَتَّى يُقَسِّمَ مَالَهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَعْنِيَ بِكَسْبٍ ، وَيُبَاعُ
 مَسْكَنُهُ وَخَادِمُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ احتَاجَ إِلَى خَادِمٍ لَزِمَاتِهِ وَمَنْعِيهِ ، وَيُتْرَكُ لَهُ
 دَسْتُ نَوْبٍ يَلِيقُ بِهِ ، وَهُوَ قَيْصُ وَسْرَاوِيلُ وَعِمَامَةٌ وَمَكْعَبٌ ، وَيُزَادُ فِي الشَّتَاءِ جُبَةٌ ،
 وَيُتْرَكُ لَهُ قُوْتٌ يَوْمَ الْقِسْمَةِ لِمَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَنْ يَكْتَسِبَ
 أَوْ يُؤْجَرَ نَفْسُهُ لِبَقِيَةِ الدِّينِ ، وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ إِجَارَةِ أُمِّ وَلَدِهِ وَالْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ
 عَلَيْهِ ، وَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ مُسِيرٌ أَوْ قَسَمَ مَالَهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ
 وَأَنْسَكُرُوا فَإِنْ لَزِمَهُ الدِّينُ فِي مُعَامَلَةٍ مَالٍ كَثِيرًا أَوْ قَرْضٍ فَعَلَيْهِ الْبَيْئَةُ ، وَإِلَّا فَيُصَدَّقُ
 بِيَمِينِهِ فِي الْأَصَحِّ ،

على غريمين لأحدهما عشرون ، وللآخر عشرة فأخذ الأول عشرة والآخرة ثم ظهر دغريم له
 ثلاثون رجوع على كل منهما بنصف مأخذ (وقيل تنقض القسمة) كما لو ظهر وارث (ولو خرج
 شيء بأعه) المفسر (قبل الحجر مستحقا والثمن) المقبوض (تألف فكدنين ظهر) وحكمه ما سبق
 فبشارك المشتري الغرماء من غير نقض القسمة ، وخرج بقوله والثمن تألف ماذا كان باقيا فانه يرده
 (وان استحق شيء بأعه الحاكم قدّم المشتري بالثمن) على باقي الغرماء (وفي قول بحاص الغرماء)
 به كسائر الديون (وينفق) الحاكم من مال المفسر عليه (و) على من عليه نفقته (من زوجة
 وقريب (حتى يقسم ماله) وكذا جميع المأون من كسوة ومسكن ، وينفق على الزوجة نفقة المعسر
 (إلا أن يستغنى) المفسر (بكسب) لائق به فلا ينفق عليه ولا عليهم من ماله (ويباع مسكنه
 وخادمه في الأصح وان احتاج الى خادم لزماته ومنعه) فيباعان ويحصلان له بالكراء . ومقابل
 الأصح يقيان للاحتاج اذا كانا لائقين (ويترك له) أى المفسر ، وكذا لمن عليه نفقته (دست
 نوب يليق به) حال فلسه ، فان لم يكن موجودا اشترى (وهو قيص وسراويل وعمامة ومكعب)
 أى مداس (ويُزاد في الشتاء جبة) محشوة أوماني معناها ويترك للعالم كتبه (ويترك له قوت يوم
 القسمة لمن عليه نفقته) والمراد اليوم بليته (وليس عليه بعد القسمة أن يكتسب أو يؤجر نفسه
 لبقية الدين) إلا ان وجب الدين بسبب عصى به كاتلاف مال الغير فيلزمه الكسب للخروج من
 المعصية (والأصح وجوب اجارة أم ولد والأرض الموقوفة عليه) لبقية الدين فيؤجران مرة
 بعد أخرى الى البراءة وينفق عليه وعلى من يمونه من أجرتهما (واذا ادعى) المدين (أنه معسر
 أو قسم ماله بين غرمائه وزعم أنه لا يملك غيره وأنسكروا) مازعه (فان لزمه الدين في معاملة مال
 كشرائه أو قرض فعليه البيئة) بما ادعاه من الاعسار أو انه لا يملك غيره (وإلا) بأن لزمه الدين
 لافي معاملة مال ولم يعرف له مال (فيصدق بيئته في الأصح) سواء لزمه باختياره كضمان أم لا

وَتَقْبَلُ بَيِّنَةُ الْأَعْسَارِ فِي الْحَالِ، وَشَرَطُ شَاهِدِهِ خَبْرَهُ بَاطِنُهُ، وَلَيْقُلَ هُوَ مُبْتَسِرٌ، وَلَا يُمْحَضُ
النَّفْيُ كَقَوْلِهِ : لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ، وَإِذَا ثَبَتَ إِعْسَارُهُ لَمْ يَجْزُ حَبْسُهُ وَلَا مَلَازِمَتُهُ ، بَلْ
يُمْهَلُ حَتَّى يُوسِرَ ، وَالْقَرِيبُ الْعَاجِزُ عَنْ بَيِّنَةِ الْأَعْسَارِ يُوَكَّلُ الْقَاضِي بِهِ مَنْ يَبْتَغِي
عَنْ حَالِهِ ، فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِعْسَارُهُ شَهِدَ بِهِ .

[كَهْل] مَنْ بَاعَ وَلَمْ يَقْبِضِ الثَّمَنَ حَتَّى حُجِرَ عَلَى الْمُشْتَرَى بِالْفَلَسِ فَلَهُ فَسْخُ
الْبَيْعِ وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ خِيَارُهُ عَلَى الْقَوْرِ ، وَأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْفَسْخُ
بِالْوَطْءِ وَالْإِعْتَاقِ وَالْبَيْعِ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي سَائِرِ الْمَعَاوِضَاتِ كَالْبَيْعِ ، وَلَهُ شُرُوطٌ مِنْهَا كَوْنُ
الثَّمَنِ حَالًا ، وَأَنْ يَتَعَذَّرَ حُصُولُهُ بِالْإِفْلَاسِ ، فَلَوْ امْتَنَعَ مِنْ دَفْعِ الثَّمَنِ مَعَ يَسَارِهِ أَوْ هَرَبَ
فَلَا فَسْخَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ الْفَرَمَاءُ لَا تَفْسُخُ وَتَقْدَمُكَ بِالثَّمَنِ فَسَلَهُ الْفَسْخُ ،

اختياره كأثر جنابة ، ومقابل الأصح لا يصدق إلا بينة . وأما من عرف له مال فلا يصدق إلا بينة
(وتقبل بينة الأعسار في الحال) من غير مضي مدة يحبس فيها ليختبر حاله (وشروط شاهده)
وهو اثنان (خبرة باطنه) أي المعسر بجوار أو معاملة أو مرافقة ولو بدعوى الشاهد ذلك ان شهد
بالأعسار . وأما ان شهد بالتلف للمال فلا يحتاج لذلك (وليقل) شاهد الأعسار (هو معسر ولا
يمحض النفي كقوله لا يملك شيئاً) بل يقول انه عاجز الجيز الشرعي عن وفاء شيء من هذا الدين
(وإذا ثبت الإعسار لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يمهل حتى يوسر) بخلاف من لم يثبت إعساره
فيجوز حبسه وملازمته . نعم الأصل لا يحبس بدين ولده ، وكذلك المريضة والمخدرة وابن السبيل
بل يوكل بهم (والغريب العاجز عن بينة الأعسار) والمراد به من لا يعرف حاله (يوكل القاضي
به) وهو في الحبس (من يبحث عن حاله فإذا غلب على ظنه إعساره شهد به) ثلثا يتخذ في الحبس .

[فضل] في الرجوع على المقتل في المعاملة معه (من باع ولم يقبض الثمن حتى حُجِرَ على المشتري
بالفلس) والمبيع باق (فله) أي البائع (فسخ البيع واسترداد المبيع) ولا يحتاج إليه الحاكم بل
يفسخ بنفسه (والأصح أن خياره) أي الفسخ (على الفور) ومقابله على التراخي (و) الأصح
(أنه لا يحصل الفسخ بالوطء) للأئمة المبيعة (والاعتاق والبيع) بل تلغو هذه التصرفات ومقابله
يحصل بواحد منها (وله) أي الشخص (الرجوع في سائر المعاوزات) التي (كالبيع) وهي
المضنة كالاجارة والقرض . فإذا أجره داراً بأجرة جالة ولم يقبضها حتى حُجِرَ عليه فله الرجوع في الدار
(وله) أي للرجوع في البيع (شروط : منها كون الثمن حالاً) فلا يصح الرجوع حال وجود الأجل
ولو اشترى بمو أجل وحل قبل الحجر أو بعده جازله الفسخ (و) منها (أن يتعذر حصوله) أي الثمن
(بالإفلاس ، فلو) انتفى الإفلاس و (امتنع من دفع الثمن مع يساره أو هرب) عطف على استع
(فلا فسخ) لعدم الإفلاس (في الأصح) ومقابله يثبت الرجوع ، ولو كان بالثمن وهن ينفى أو
ضامن ملء لم يفسخ بالإفلاس (ولو قال الفرما لا تفسخ وتقدمك بالثمن فله الفسخ) لما في التقديم

وَكُونُ الْمَبِيعِ بَاقِيًا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي ، فَلَوْ فَاتَ أَوْ كَانَتْ الْعَبْدَةُ فَلَا رُجُوعَ ، وَلَا يَمْنَعُ
 التَّزْوِيجُ ، وَلَوْ تَعَيَّبَ بِآفَةٍ أَخَذَهُ نَاقِصًا ، أَوْ ضَارَبَ بِالثَّنِّ أَوْ بِجَنَائِيَةِ أَجْنَبِيٍّ أَوْ الْبَائِعِ
 فَلَهُ أَخْذُهُ ، وَيُضَارَبُ مِنْ تَمَكُّدٍ يَفْسِدُ نَقْصُ الْقِيَمَةِ ، وَجَنَائِيَةُ الْمُشْتَرِي كَآفَةٍ فِي الْأَصَحِّ ،
 وَلَوْ تَلَفَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ ثُمَّ أَفْلَسَ أَخَذَ الْبَاقِيَ وَضَارَبَ بِحِصَّةِ التَّالِفِ فَلَوْ كَانَ قَبْضُ بَعْضِ
 الثَّنِّ رَجَعَ فِي الْجَدِيدِ فَإِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَتُهُمَا وَقَبْضُ نِصْفِ الثَّنِّ أَخَذَ الْبَاقِيَ بِبَاقِي الثَّنِّ ،
 وَفِي قَوْلٍ يَأْخُذُ نِصْفَهُ بِنِصْفِ بَاقِي الثَّنِّ وَيُضَارَبُ بِنِصْفِهِ ، وَلَوْ زَادَ الْمَبِيعُ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً
 كَسَمَنِ وَصَنَعَةٍ فَازَ الْبَائِعُ بِهَا ، وَالْمُنْفَعِلَةُ كَالثَّمَرَةِ ، وَالْوَلَدُ لِلْمُشْتَرِي ، وَيَرْجِعُ الْبَائِعُ
 فِي الْأَصْلِ ، فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا وَبَدَلَ الْبَائِعُ قِيَمَتَهُ أَخَذَهُ مَعَ أُمِّهِ ، وَإِلَّا فَيُكَاوَنُ ،
 وَتُصْرَفُ إِلَيْهِ حِصَّةُ الْأُمِّ ، وَقِيلَ لَا رُجُوعَ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الرُّجُوعِ دُونَ الْبَيْعِ
 أَوْ عَكْسَهُ فَلَا صَحَّ تَعْدَى الرُّجُوعُ إِلَى الْوَلَدِ ،

من المنة (و) منها (كون المبيع) أو نحوه (بأقيا في ملك المشتري ، فلو فات) ملكه بأن مات
 أو عتق أو وهب (أو كان العبد فلا رجوع) فليس للبائع فسخ هذه النصرة (ولا يمنع)
 الرجوع (التزويج) ولا الإجارة (ولو تعيب بآفة) مماوية (أخذه) البائع (ناقصا أو ضارب)
 مع الغرماء (بالثمن ، أو بجناية أجنبي) تضمن جنايته (أو البائع) بعينه القبض (فله أخذه
 ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري فلو كانت قيمته سلما مائة ومعيها
 تسعين ضارب بعشر الثمن . أما الأجنبي الذي لا تضمن جنايته كالخربي ، وكذا البائع قبل القبض
 فكالآفة (وجناية المشتري كآفة في الأصح) ومقابله أنها بجناية الأجنبي (ولو تلف أحد
 العبدين ثم أفلس أخذ الباقي وضارب بحصة التالف) وكذا لو تلف أحدهما بعد الإفلاس بل لو
 بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في بعضه مكن منه (فلو كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد ،
 فإن تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي بباقي الثمن) ويكون ما قبضه في مقابلة التالف
 (أو في قول يأخذ نصفه) أي الباقي (بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون
 المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي ، والقديم لا يرجع بل يضارب (ولو زاد المبيع زيادة
 متصلة كسمن و) تعلم (صنعة فاز البائع بها) من غير شيء (والمنفصلة كالثمره والولد) الحادتين بعد
 البيع (للمشتري ، ويرجع البائع في الأصل) دونها (فإن كان الولد صغيرا) لم يميز (وبذل البائع
 قيمته أخذه مع أمه ، وإلا) بأن لم يندلها (فبإعان) أي الأم وابنها (وتصرف إليه حصة الأم)
 وحصة الولد للغرماء حذرا من التفريق (وقيل لا رجوع) إذا لم يندل القيمة بل يضارب (ولو
 كانت) الدابة (جاملا عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب : أي حاملا عند البيع دون
 الرجوع بأن انفصل قبله (فالأصح تعدى الرجوع إلى الولد) ومقابل الأصح فيهما يرجع في الأم
 دون الحمل ، ولو كانت حاملا عندهما يرجع فيهما من غير خلاف ، ولو حدث بينهما وانفصل فاز به

وَاسْتَتَارَ الثَّمَرُ بِسَكْبَائِهِ وَظَهَرَهُ بِالتَّأْيِيرِ قَرِيبٌ مِّنَ اسْتِتَارِ الْجَنِينِ وَاقْتِصَالِهِ ، وَأَوَّلَى بَعْدَى
الرُّجُوعِ ، وَلَوْ غَرَسَ الْأَرْضَ أَوْ بَنَى ، فَإِنْ اتَّفَقَ الثَّرَمَاءُ وَالْمُفْلِسُ عَلَى تَقْرِيفِهَا قَعَلُوا وَأَخَذَهَا ،
وَإِنْ امْتَنَعُوا لَمْ يُجْبَرُوا ، بَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَيَتَمَلَّكَ الْغِرَاسَ وَالْبِنَاءَ بِقِيَمَتِهِ ، وَلَهُ أَنْ
يَقْلَعَ وَيَضْمَنَ أَرْضَ النِّقْصِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا ، وَيَبْقَى الْغِرَاسُ
وَالْبِنَاءُ لِلْمُفْلِسِ ، وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ حِنْطَةً فَخَلَطَهَا بِمِثْلِهَا أَوْ دُونَهَا فَلَهُ أَخْذُ قَدْرِ الْمَبِيعِ مِنَ
لِلْمَخْلُوطِ ، أَوْ بِأَجُودَ فَلَا رُجُوعَ فِي الْمَخْلُوطِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ طَحَنَهَا أَوْ قَصَرَ الثُّوبَ فَإِنْ لَمْ
تَزِدِ الْقِيَمَةَ رَجَعَ ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُفْلِسِ ، وَإِنْ زَادَتْ فَلَا أَظْهَرَ أَنَّهُ يُبَاعُ ، وَالْمُفْلِسُ مِنْ ثَمَنِهِ
يُنِسَبُ مَا زَادَ ، وَلَوْ صَبَّغَهُ بِصَبْغٍ فَإِنْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ قَدْرَ قِيَمَةِ الصَّبْغِ رَجَعَ ، وَالْمُفْلِسُ
شَرِيكَ بِالصَّبْغِ ، أَوْ أَقَلُّ فَالنِّقْصُ عَلَى الصَّبْغِ ، أَوْ أَكْثَرُ فَلَا صَحَّحُ أَنْ الزِّيَادَةُ لِلْمُفْلِسِ ،
وَلَوْ اشْتَرَى

المشتري ظمسة أربعة أحوال (واستتار الثمر بكسبه) وهو أوعية الطلع (وظهوره بالتأخير)
وهو تشقق الطلع (قريب من استتار الجنين واقصاله) فإذا كانت الثمرة على النخيل المبيع عند
البيع غير مؤبرة وعند الرجوع مؤبرة ، فهي كالحل عند البيع المنفصل قبل الرجوع فيتعدى الرجوع
إليها (و) هي (أولى بتعدى الرجوع) إليها من الحل لأنها مشاهدة ، ويأتي فيها الأحوال الأربعة
في الحل (ولو غرس) أي المشتري (الأرض أو بنى) فيها ثم أفلس واختار البائع الرجوع في
الأرض (فإن اتفق الثراء والمفلس على تقريفيها) من البناء والغراس (فعلاوا) ونجس تسوية
الحفر وغرامة أرض النقص من مال المفلس (وأخذها) البائع (وإن امتنعوا) من القلع (لم
يجبروا ، بل له) أي البائع (أن يرجع) في الأرض (ويتملك الغراس والبناء بقيمته ، وله أن
يقلع ويضمن أرض النقص ، والأظهر أنه ليس له أن يرجع فيها ، ويبقى الغراس والبناء للمفلس)
لنقص قيمتهما بعدم المقر ، ومقابل الأظهر له ذلك (ولو كان المبيع حنطة فخلطها بمثلها أو دونهما فله
أخذ قدر المبيع من المخلوطة ، أو) خلطها (بأجود فلا رجوع في المخلوطة في الأظهر) بل يضارب
بالمثل فقط (ولو طحنها) أي الحنطة المبيعة (أو قصر الثوب . فإن لم تزد القيمة) بما فعله
(رجع) البائع (ولا شيء للمفلس وإن زادت فلا يظهر أنه) أي المبيع (يباع ، والمفلس من ثمنه
بنسبة ما زاد) فإذا كانت قيمة الثوب خمسة وبلغ بالقصارة ستة فللمفلس سدس الثمن ، ومقابل
الأظهر لا شيء للمفلس . والبائع أخذه ودفع الزيادة (ولو صبغه) أي المشتري (بصبغة . فإن زادت
القيمة قدر قيمة الصبغ) كأن تكون قيمة الثوب أربعين والصبغ درهمين فصارت قيمة
الثوب بعد الصبغ ستة (رجع) البائع (والمفلس شريك بالصبغ) فكل الثوب للبائع وكل
الصبغ للمفلس (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ وسعر الثوب بحاله (فالنقص على
الصبغ ، أو) زادت (أكثر) من قيمة الصبغ كأن صار الثوب في المثال المتقدم يساوي ثمانية
(فلا يصح أن الزيادة) كلها (للمفلس) ومقابل الزيادة للبائع ، وقيل توزع عليهما (ولو اشترى

مِنْهُ الصَّبْغُ وَالثَّوْبُ رَجَعَ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ لَا تَزِيدَ قِيَمَتُهُمَا عَلَى قِيَمَةِ الثَّوْبِ فَيَكُونُ فَاقِدًا
لِلصَّبْغِ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُمَا مِنْ اثْنَيْنِ فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتُهُ مَقْبُوعًا عَلَى قِيَمَةِ الثَّوْبِ فَصَاحِبُ
الصَّبْغِ فَاقِدٌ ، وَإِنْ زَادَتْ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الصَّبْغِ اشْتَرَاكَ ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيَمَتِهَا فَالْأَصَحُّ
أَنَّ الْمَفْلِسَ شَرِيكَ لَهَا بِالزِّيَادَةِ .

باب الحجر

مِنْهُ حَجَرُ الْمَفْلِسِ لِحَقِّ الْفُرْمَاءِ ، وَالرَّاهِنِ لِلرَّهْنَيْنِ ، وَالْمَرِيضِ لِلْوَرَثَةِ ، وَالْعَبْدِ
لِسَيِّدِهِ ، وَالْمُرْتَدِّ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَلَهَا أَبْوَابٌ : وَمَقْصُودُ الْبَابِ حَجَرُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُبْدَّرِ ،
فَبِالْمَجْنُونِ تَنْسَلِبُ الْوَلَايَاتُ ، وَاعْتِبَارُ الْأَقْوَالِ ، وَيرْتَفِعُ بِالْإِفَاقَةِ ، وَحَجَرُ الصَّبِيِّ
يَرْتَفِعُ بِبُلُوغِهِ وَرَشِيدًا ، وَبِالْبُلُوغِ بِاسْتِكْمَالِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً ، أَوْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ ،
وَوَقْتُ إِسْكَانِهِ اسْتِكْمَالُ تِسْعِ مِائَتِينَ ، وَنَبَاتُ الْعَانَةِ يَنْتَفِي فِي الْحَكْمِ بِبُلُوغِ وَلَدِ الْكَافِرِ .

منه الصبغ والثوب (وصبغه به (رجع) البائع (فيهما) أى في الثوب بصبغه (إلا أن لا تزيد
قيمتها على قيمة الثوب) بأن ساوت أو نقصت (فيكون فاقدا للصبغ) فيضارب بئنه مع الرجوع
في الثوب . وأما إذا زادت فيرجع فيهما ، فان كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس شريك
بها (ولو اشتراها) أى الثوب والصبغ (من اثنين ، فان لم تزد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب) قبل
الصبغ بأن ساوت أو نقصت (فصاحب الصبغ فاقد) فيضارب بئنه (وان زادت بقدر قيمة الصبغ
اشتركا) في الرجوع (وان زادت على قيمتهما فالأصح أن المفلس شريك لهما بالزيادة) على قيمتهما .

باب الحجر

هو لغة المنع ، وشرعا المنع من التصرفات المالية (منه حجر المفلس) أى الحجر عليه (لحق الفرما
والراهن للرهن) في العين المرهونة (والمرضى الورثة) فيما زاد على الثلث (والعبد لسيد ، والمرتد
للمسلمين) أى لحقهم (ولها أبواب ، ومقصود الباب حجر المجنون والصبي والمبدر) وهذا النوع لمصلحة
المحجور عليه (فبالمجنون تنسلب الولايات) الشرعية كولاية النكاح والقضاء والإيصال (واعتبار
الأقوال) له وعليه في الدين والدنيا كالإسلام والأقرار . وأما الأفعال فغناها هو معتبر كالإحبال والاتلاف ،
ومنها ما هو غير معتبر كالصدقة والهدية (ويرتفع) حجر المجنون (بالإفاقة) من الجنون من غير
إحتياج إلى فك (وحجر الصبي) يسلب الولايات واعتبار الأقوال إلا في المميز فيعتبر قوله في إذن
الدخول والهدية ، و (يرتفع ببلوغه رشيدا) فان بلغ غير رشيد زال حجر الصبا وأعقبه حجر السفه
من غير ضرب قاض (والبلوغ باستكمال خمس عشرة سنة) قرية تحديدية (أو خروج المني)
لوقت إمكانه ، ووقت إمكانه استكمال تسع سنين (قرية تحديدية) (ونبات) شعر (العانة) الحسن
يقضى الحكم ببلوغ ولد الكافر) ومن جهل إسلامه ، وهو ليس بلوغا حقيقيا بل دليل له ، ولهذا

لَا لِلْإِسْلَامِ فِي الْأَصْحَ ، وَتَزِيدُ الْمَرْأَةَ حَتْفًا وَحَبْسًا ، وَالرُّشْدُ مَسْلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ ،
فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ الْعَدْلَةَ ، وَلَا يُبْذَرُ بَأَن يُصَيِّحَ الْمَالَ بِاحْتِمَالِ غَيْبٍ فَاحِشٍ فِي الْمَعَامَلَةِ
أَوْ رَمِيهِ فِي بَحْرٍ أَوْ إِنْفَاقِهِ فِي مُحَرَّمٍ ، وَالْأَصْحَ أَنَّ صَرْفَهُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ
وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِحَالِهِ لَيْسَ بِتَبْذِيرٍ ، وَيُخْتَبَرُ رُشْدُ الصَّبِيِّ وَيَخْتَلِفُ
بِالْمَرَاتِبِ ، فَيُخْتَبَرُ وَلَدُ التَّاجِرِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْمَاكِسَةِ فِيهَا ، وَلَدُ الزَّرَّاعِ بِالزَّرْعَةِ
وَالنَّقْعَةِ عَلَى الْقَوَامِ بِهَا ، وَالْمُحْتَرِفُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِحِرْفَتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَزْلِ
وَالْقَطْنِ ، وَصَوْنِ الْأَطْعَمَةِ عَنِ الْهَرَّةِ وَنَحْوِهَا ، وَيُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ الْإِخْتِبَارِ مَرَّتَيْنِ
أَوْ أَكْثَرَ ، وَوَقْتُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَقِيلَ بَعْدَهُ ، فَقَلَى الْأَوَّلُ الْأَصْحَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَقْدُهُ ، بَلْ
يُمْتَحَنُ فِي الْمَاكِسَةِ ، فَإِذَا أَرَادَ الْعَقْدَ الْوَلِيُّ ، فَلَوْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ دَامَ الْحَجَرُ ،
وَلِإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا انْفَكَّ بِنَفْسِ الْبُلُوغِ .

لَوْلَمْ يَحْتَمِمْ وَشَهِدَ اثْنَانِ أَنَّ عَمْرَهُ دُونَ خَمْسِ عَشْرَةَ لَمْ يَحْكَمْ بِبُلُوغِهِ بِالْأَنَابَةِ (لَا لِلْإِسْلَامِ) فَلَا يَكُونُ
عِلَامَةً عَلَى بُلُوغِهِ لسهولة مراجعة آيائه (وتزيد المرأة) على الأشياء المارة (حيضا) لو قُتِلَ إِمَّاكَانَهُ
(وَحَبْلًا ، وَالرُّشْدُ مَسْلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ) جَمِيعًا حَتَّى فِي وَلَدِ الْكَافِرِ يَعْتَبَرُ مَا هُوَ صَالِحٌ عِنْدَهُمْ فِي
الدِّينِ وَالْمَالِ (فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ الْعَدْلَةَ) مِنْ كَبِيرَةٍ أَوْ إِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ وَلَمْ تَقْلُبْ طَاعَاتِهِ
عَلَى مَعَاصِيهِ ، وَهَذَا هُوَ صَالِحُ الدِّينِ ، ثُمَّ يَنْبَغِي إِصْلَاحُ الْمَالِ بِقَوْلِهِ (وَلَا يُبْذَرُ بَأَن يُصَيِّحَ الْمَالَ
بِاحْتِمَالِ غَيْبٍ فَاحِشٍ فِي الْمَعَامَلَةِ) وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمَلُ (أَوْ رَمِيهِ) أَيْ الْمَالِ (فِي بَحْرٍ أَوْ إِنْفَاقِهِ فِي
مُحَرَّمٍ) وَلَوْ صَغِيرَةٍ (وَالْأَصْحَ أَنَّ صَرْفَهُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ) كَالْعَتَقِ (وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ
الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِحَالِهِ لَيْسَ بِتَبْذِيرٍ) وَمُقَابِلُ الْأَصْحَ يَكُونُ مُبْدِرًا إِنْ بَلَغَ مَفْرُطًا فِي الْإِنْفَاقِ (وَيُخْتَبَرُ
رُشْدُ الصَّبِيِّ) فِي الدِّينِ بِفَعْلِ الْوَأَجِبَاتِ وَتَجَنُّبِ الْمَحْظُورَاتِ وَتَوَقُّقِ الشُّبُهَاتِ (وَ) أَمَّا فِي الْمَالِ فَانَّهُ
(يَخْتَلِفُ) (الْمَرَاتِبِ) فَيُخْتَبَرُ وَلَدُ التَّاجِرِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْمَاكِسَةِ فِيهَا) وَهِيَ طَلَبُ النِّقْصَانِ
عَمَّا طَلَبَهُ الْبَائِعُ . وَطَلَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا يَبْذُلُهُ الْمُشْتَرِي ، وَلَا يَقَعْدُ هُوَ بَلْ بَعْدُ مَا كَسَتْهُ يَقَعْدُ وَلِيهِ .
(وَ) يُخْتَبَرُ (وَلَدُ الزَّرَّاعِ بِالزَّرْعَةِ وَالنَّقْعَةِ عَلَى الْقَوَامِ بِهَا) وَهَمُ الدِّينِ اسْتَوْجَرُوا لِمَصَالِحِ الزَّرْعِ
كَالْحَرْثِ وَالْحَصْدِ (وَ) يُخْتَبَرُ (الْمُحْتَرِفُ) أَيْ صَاحِبُ الصَّنَاعَةِ (بِمَا يَتَعَلَّقُ بِحِرْفَتِهِ) أَيْ حِرْفَةٍ
أَبِيهِ وَأَقَارِبِهِ (وَ) يُخْتَبَرُ (الْمَرْأَةُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَزْلِ وَالْقَطْنِ) مِنْ حِفْظِ وَغَيْرِهِ (وَصَوْنِ الْأَطْعَمَةِ
عَنِ الْهَرَّةِ وَنَحْوِهَا) كَالْفَأْرَةِ وَالسَّجَاجَةِ (وَيُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ الْإِخْتِبَارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ) حَتَّى يَغْلِبَ
عَلَى الظَّنِّ أَنَّ فِعْلَهُ لَيْسَ اتِّفَاقًا (وَوَقْتُهُ) أَيْ الْإِخْتِبَارُ (قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَقِيلَ بَعْدَهُ ، فَقَلَى الْأَوَّلُ)
وَهُوَ أَنَّهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ (الْأَصْحَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَقْدُهُ) وَمُقَابِلُهُ أَنَّهُ يَصِحُّ (بَلْ) يَسْلُمُ إِلَيْهِ الْمَالُ ، (وَ) يُمْتَحَنُ
فِي الْمَاكِسَةِ ، فَإِذَا أَرَادَ الْعَقْدَ عَقْدَ الْوَلِيِّ (لَاهُو لِبَطْلَانِ تَصَرْفِهِ) (فَلَوْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ) لِاجْتِلَالِ
صَالِحِ الدِّينِ كَأَغْلَبِ النِّسَاءِ لَتَرَكَهُمُ الصَّلَاةُ فِي هَذَا السَّنِ أَوْ الْمَالِ (دَامَ الْحَجَرُ) عَلَيْهِ فَيَتَصَرْفُ
فِي مَالِهِ مَنْ كَانَ يَنْصَرِفُ فِيهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ (وَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا انْفَكَّ) الْحَجَرُ عَنْهُ (بِنَفْسِ الْبُلُوغِ)

وَأُعْطِيَ مَالَهُ ، وَقِيلَ يَسْتَرْطُ فَكَ الْقَاضِي ، فَلَوْ بَذَرَ بَعْدَ ذَلِكَ حُجْرَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ
يَعُودُ الْحَجْرُ بِلاَ إِعَادَةٍ ، وَلَوْ فُسِّقَ لَمْ يُحْجَرَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ
طَرَأَ فَوَلِيَّهُ الْقَاضِي ، وَقِيلَ وَلِيَّهُ فِي الصَّغَرِ وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ فَوَلِيَّهُ وَلِيَّهُ فِي الصَّغَرِ ، وَقِيلَ
الْقَاضِي ، وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ وَلَا إِعْتَاقٌ وَهَبَةٌ وَنِكَاحٌ
بِفَيْزِرٍ إِذْنٍ وَلِيَّهُ ، فَلَوْ اشْتَرَى أَوْ اقْتَرَضَ وَقَبِضَ وَتَلَفَ الْمَأْخُوذُ فِي يَدِهِ أَوْ أَثْلَفَهُ
فَلَا ضَمَانَ فِي الْحَالِ ، وَلَا بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ ، سِوَاهُ عِلْمِ حَالِهِ مِنْ عَامِلِهِ أَوْ جَهْلٍ ، وَيَصِحُّ
بِإِذْنِ الْوَلِيِّ نِكَاحُهُ ، لَا التَّصَرُّفُ الْمَالِي فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِدَيْنٍ قَبْلَ الْحَجْرِ
أَوْ بَعْدَهُ ، وَكَذَا بِإِثْلَافِ الْمَالِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَصِحُّ بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ ، وَطَلَاقُهُ وَخُلْعُهُ
وظَهَارُهُ وَنَفِيُّهُ النَّسَبَ بِلِعَانٍ ، وَحُكْمُهُ فِي الْعِبَادَةِ كَالرَّشِيدِ لَكِنْ لَا يُفَرِّقُ الزَّكَاةَ
بِنَفْسِهِ ، وَإِذَا أَحْرَمَ بِحُجَجٍ فَرَضِي أُعْطِيَ الْوَلِيُّ كِمَايَتَهُ لِيَتَّقَى يُنْفِقُ عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ ، وَإِنْ
أَحْرَمَ بِتَطَوُّعٍ وَزَادَتْ مَوْتُهُ سَفَرَهُ عَنْ نَفَقَتِهِ الْمَعُودَةِ ،

وَأُعْطِيَ مَالَهُ ، وَقِيلَ يَسْتَرْطُ فَكَ الْقَاضِي ، فَلَوْ بَذَرَ بَعْدَ ذَلِكَ حُجْرَ (عليه)
لَاغِيهِ ، وَيَسْتَحِبُّ لِلْقَاضِي إِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ أَمْرَهُ إِلَى الْأَبِّ وَالْجَدِّ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنَا فإلى أَقَارِبِهِ
(وقيل يعود الحجر بلا إعادة) كالحجرون (ولوفسق) بعد بلوغه رشيداً (لم يحجر عليه في الأصح)
ومقابله يحجر (ومن حجر عليه لسفه) أى سوء تصرف (طراً فوليّه القاضى ، وقيل وليه في
الصغر ، ولو طراً جنون فوليّه وليه في الصغر) وهو الأب ثم الجد (وقيل) وليه (القاضى ،
ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء) ولو في الذمة (ولا إعتاق و) لا (هبة)
منه ، أما الهبة له فيصح قبوله لها (و) لا (نكاح) يقبله لنفسه (بغير إذن وليه) وأما باذنه
فيصح (فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ في يده ، أو أثلفه فلا ضمان في الحال ولا
بعد فكّ الحجر سواء علم حاله من عامله أو جهل) وعدم الضمان ظاهراً ، وأما باطناً فيلزمه
بعد فكّ الحجر ، وهذا إذا تعامل مع رشيد ، وأما إذا تعامل مع غيره ، فإنه يعضمه (ويصح
بإذن الولي نكاحه ، لا التصرف المالى) كالبيع والشراء (في الأصح) فلا يصح بيعه بإذن وليه
ومقابل الأصح يصح (ولا يصح إقراره بدَيْن) أسند وجوبه إلى ما (قبل الحجر أو بعده ، وكذا
بإثْلَافِ الْمَالِ فِي الْأَظْهَرِ) ومقابله يقبل ، ومحل الخلاف في عدم المطالبة بحسب الظاهر . وأما باطناً
فيجب عليه بعد فكّ الحجر أدائه إذا كان صادقا (ويصح) إقراره (بالحد والقصاص
و) يصح (طلاقه وخلعه) لزوجته ، ولو بدون المهر (وظهاره ونفيه النسب بِلِعَانٍ) ولما
ولده أُمته بحلف (وحكمه في العبادَةِ كَالرَّشِيدِ ، لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) نعم إن أذن له
الولي وعين المدفوع إليه صح صرفه (وإذا أحرم بحج فرض) ولو بذر (أعطى الولي كفايته
لثقة ينفق عليه في طريقه) ولو بأجرة (وإن أسرم بتطوع وزادت مؤنة سفره عن نفقته المعهودة)

فَلَوْلَى مَنَعُهُ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَمُحْصَرٍ فَيَتَحَلَّلُ . قُلْتُ : وَيَتَحَلَّلُ بِالصَّوْمِ إِنْ قُلْنَا لَيْتَمَ
الْإِحْصَارُ بَدَلًا ، لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْمَالِ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ كَسْبٌ قَدَّرَ زِيَادَةَ الْمُؤَنَةِ
لَمْ يَحْزَرْ مَنَعُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] وَلِيُّ الصَّبِيِّ أَبُوهُ ثُمَّ جَدُّهُ ثُمَّ وَصِيَّتُهُ ثُمَّ الْقَاضِي ، وَلَا تَلِي الْأُمُّ فِي الْأَصَحِّ ،
وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ بِالْمَصْلَحَةِ ، وَيُبْنِي دُورَهُ بِالطَّيْنِ وَالْأَجْرُ لَا اللَّيْنِ وَالْجِصَّ ، وَلَا يَبِيعُ
عَقَارَهُ إِلَّا لِلْحَاجَةِ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ ، وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ بِعَرْضٍ وَنَسِئَةٍ لِلْمَصْلَحَةِ ، وَإِذَا بَاعَ
نَسِئَةً أَشْهَدَ وَارْتَهَنَ بِهِ ، وَيَأْخُذُ لَهُ بِالشُّعْعَةِ أَوْ يَتْرُكُ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ ، وَيُرْكَى مَالُهُ ،
وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِذَا ادَّعَى بَعْدَ بُلُوغِهِ عَلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ بَيْعًا بِلا مَصْلَحَةٍ صُدَّقَا
بِالْيَمِينِ ، وَإِنْ ادَّعَاهُ عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ صُدِّقَ هُوَ بِبَيْعِيهِ .

في المحصر (فلولى منعه) من الانعام (والمذهب أنه كمحصر فيتحلل . قلت : ويتحلل بالصوم ان
قلنا لم الاحصار بدل) وهو الأظهر (لأنه ممنوع من المال ، ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة
المؤنة لم يحزم منعه ، والله أعلم) وأما إذا أحرم بتطوع قبل الحجر ثم حصر عليه قبل انعامه فإنه كالواجب .
[فصل] فيمن يلى الصبي وكيف تصرفه في ماله (وللى الصبي أبوه ثم جده) أبوأبيه
وتسكنى عدالتهم الظاهرة (ثم وصيهما) أى وصى من تأخر موته منهما (ثم القاضى) أوأمينه
(ولاتلى الأم في الأصح) ومقابله تلى بعد الأب والجد ، وتقدم على وصيهما (ويتصرف) له
(الولى بالمصلحة) وجوبا ، فالتصرف الذى لاخبر فيه ولاشتر ممنوع منه ، ويجب على الولى حفظ
مال الصبي عن أسباب التلف واستناده قدر ماأنا كله المؤن ان أمكن ، وإذا كان للصبي أوالسفيه
كسب يلق به أجبره الولى على الاكتساب (ويبنى دوره بالطين والأجر) أى الطوب المحرق
(لااللين) أى الطوب الذى لم يحرق (والجص) الجبس أوالجير ، واختار كثير من الأصحاب
جواز البناء على عادة البلد كيف كان (ولا يبيع عقاره الا الحاجة) كنفقة وكسوة (أو غبطة
ظاهرة) كأن يرغب فيه شريك أوجار بأكثر من ثمن مثله ، وهو يجد مثله ببعض ذلك الثمن
(وله بيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة) التى يراها فيها (وإذا باع نسيئة أشهد) وجوبا على
البيع (وارتهن به) أى بالثمن رهنا وافيا ، فان لم يفعل ذلك ضمن وبطل البيع (ويأخذ له بالشفعة
أو يترك بحسب المصلحة) التى رآها ، ولو ترك الولى الأخذ مع الغبطة ثم كمل المحجور عليه كان له
الأخذ (وبزكى ماله وينفق عليه بالمعروف) فى طعام وكسوة ، فان قرأ ثم ، وان أسرف أثم وضمن
ولأجرة للولى ولانفقة فى مال محجوره الا ان كان فقيرا وشغل بسببه عن الاكتساب فله
أخذ الأقل من الأجرة والنفقة (فإذا ادعى بعد بلوغه على الأب والجد بيعا) لماله ولو عقارا
(بلا مصلحة صدقا باليمين ، وان ادعاه على الوصى والأمين) أى منصوب القاضى (صدق هو
بيمينه) للهمة فى حقهما .

باب الصلح

هُوَ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا يَجْرِي بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ ، وَهُوَ تَوْعَانٍ : أَحَدُهُمَا صَلَاحٌ عَلَى إِقْرَارٍ ، فَإِنْ جَرَى عَلَى عَيْنٍ غَيْرِ الدَّعَاةِ فَهُوَ بَيْعٌ بِلَفْظِ الصَّلَاحِ تَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُهُ كَالشُّفْعَةِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَمَنْعُ تَصَرُّفِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَاشْتِرَاطُ التَّقَابُضِ إِنْ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ الرُّبَا ، أَوْ عَلَى مَنَفْعَةٍ فَإِجَارَةٌ تَثْبُتُ أَحْكَامُهَا ، أَوْ عَلَى بَعْضِ الْعَيْنِ الدَّعَاةِ فَهِيَ لِبَعْضِهَا لِصَاحِبِ الْيَدِ فَتَثْبُتُ أَحْكَامُهَا ، وَلَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الْبَيْعِ ، وَالْأَصَحُّ مَحْتَهُ بِلَفْظِ الصَّلَاحِ ، وَلَوْ قَالَ مِنْ غَيْرِ سَبَقِي خُصُومَةٍ صَالِحِي عَنْ دَارِكَ بِكَذَا فَأَلْصَحُّ بِطِلَانِهِ ، وَلَوْ صَالَحَ مِنْ دَيْنٍ عَلَى عَيْنٍ صَحَّ ، فَإِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرُّبَا اشْتَرَطَ قَبْضُ الْعَوَضِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ الْعَوَضُ عَيْنًا لَمْ يَشْتَرَطْ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ دَيْنًا اشْتَرَطَ تَعْيِينُهُ فِي الْمَجْلِسِ ، وَفِي قَبْضِهِ الْوُجْهَانِ ، وَإِنْ صَالَحَ مِنْ دَيْنٍ عَلَى بَعْضِهِ فَهُوَ إِبْرَاءٌ عَنْ بَاقِيهِ ،

باب الصلح

هو لغة قطع النزاع ، وشرعا عقد يحصل به ذلك (هو قسمان . أحدهما يجري بين المتداعيين وهو نوعان : أحدهما صلح على إقرار ، فإن جرى على عين غير الدعاة) كأن ادعى زيد على عمرو دارا فأقر له بها وصالحه عنها بثوب مثلا (فهو بيع) للعين الدعاة (بلفظ الصلح ثبت فيه) أي في هذا الصلح (أحكامه) أي البيع (كالشفعة والرّد بالعيب ومنع تصرفه) . في المصالح عليه (قبل قبضه واشتراط التقابض إن اتفقا) أي المصالح عنه والمصالح عليه (في علة الربا) وغير ذلك مما مر في البيع (أو) جرى الصلح من العين (على منفعة فإجارة ثبت أحكامها) أي الإجارة ، وإذا صالحه من العين على منفعتها فإجارة (أو) جرى الصلح (على بعض العين الدعاة) كنصفها (فبعضها) الباقي (لصاحب اليد فتثبت أحكامها) أي الهبة من اشتراط القبول وغيره (ولا يصح) الصلح في هذه (بلفظ البيع) لعدم الثمن (والأصح محته بلفظ الصلح) ويسمى صلح حطيطة ، كما يسمى الأول صلح معاوضة ، ومقابلته لا يصح (ولو قال من غير سبق خسومة : صالحني عن دارك بكذا) فأجابه (فألصح بطلانه) إذ لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة ، ومقابلته يصح (ولو صالح من دين) يجوز الاعتياض عنه لا كإس سلم (على عين صح ، فإن توافقا) أي الدين والعين (في علة الربا) كالصلح عن فضة بذهب (اشترط قبض العوض في المجلس ، والا) أي إن لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه لا يقيد كونه عينا كالصلح عن مائة درهم فضة دين بأردب قمح مثلا (فإن كان العوض عينا) كالمثال المذكور (لم يشترط قبضه في المجلس في الأصح) ومقابلته يشترط (أو) كان العوض (دينًا) كما صحتك عن السراهم التي في ذمتك بكذا (اشترط تعيينه في المجلس ، وفي قبضه الوجهان) أحدهما لا يشترط (وإن صالح من دين على بعضه فهو إبراء عن باقيه) فتأني فيه أحكامه ، ولا يشترط قبض الباقي

وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ وَالْحَطِّ وَتَحْوِيهِمَا ، وَبِلَفْظِ الصِّلَحِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ صَالَحَ مِنْ حَالٍ عَلَى مُؤَجَّلٍ مِثْلِهِ أَوْ عَكْسَ لَفَا ، فَإِنْ تَجَلَّ الْمُؤَجَّلُ صَحَّ الْأَدَاءُ ، وَلَوْ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى تَخْصِيَةِ مُؤَجَّلَةٍ بَرَى مِنْ تَخْصِيَةٍ وَبَقِيَتْ تَخْصِيَةُ حَالَةٍ ، وَلَوْ عَكْسَ لَفَا . النَّوعُ الثَّانِي : الصِّلَحُ عَلَى الْإِنْكَارِ ، فَيَبْطُلُ إِنْ جَرَى عَلَى نَفْسِ الْمُدْعَى ، وَكَذَا إِنْ جَرَى عَلَى بَعْضِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ : صَالِحِي عَلَى الدَّارِ الَّتِي تَدْعِيهَا لَيْسَ إِقْرَارًا فِي الْأَصَحِّ . الْقِسْمُ الثَّانِي : يَجْرِي بَيْنَ الْمُدْعَى وَالْأَجْنَبِيِّ : فَإِنْ قَالَ ، وَكَلَّنِي الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الصِّلَحِ وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَكَ صَحَّ ، وَلَوْ صَالَحَ لِنَفْسِهِ وَالحَالَةُ هَذِهِ صَحَّ وَكَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ ، وَإِنْ كَانَ مُنْكَرًا وَقَالَ الْأَجْنَبِيُّ هُوَ مُبْطَلٌ فِي إِنْكَارِهِ فَهُوَ شِرَاءٌ مَغْضُوبٌ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ قُدْرَتِهِ عَلَى انْتِزَاعِهِ وَعَدَمِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ هُوَ مُبْطَلٌ لَفَا الصِّلَحُ .

فِي الْمَجْلَسِ (وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ وَالْحَطِّ وَتَحْوِيهِمَا) كَالْوَضْعِ (وَ) يَصِحُّ (بِلَفْظِ الصِّلَحِ فِي الْأَصَحِّ) كَصَالِحَتِكَ عَنِ الْأَلْفِ الَّتِي فِي ذِمَّتِكَ بِخَمْسِمِائَةٍ أَوْ بِهَذِهِ الْخَمْسِمِائَةِ ، وَيَشْتَرِطُ الْقَبُولُ ، وَلَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الْبَيْعِ (وَلَوْ صَالَحَ مِنْ حَالٍ عَلَى مُؤَجَّلٍ مِثْلِهِ أَوْ عَكْسَ) بَأَنْ صَالَحَ مِنْ مُؤَجَّلٍ عَلَى حَالٍ مِثْلِهِ (لَفَا) الصِّلَحُ (فَإِنْ تَجَلَّ الْمُؤَجَّلُ صَحَّ الْأَدَاءُ) وَسَقَطَ الْأَجَلُ ، لَكِنْ إِنْ ظَنَّ الْمُؤَدِّي صِحَّةَ الصِّلَحِ لَمْ يَسْقُطِ الْأَجَلُ وَاسْتَدْرَكَ الْمَجْلُ (وَلَوْ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى تَخْصِيَةِ مُؤَجَّلَةٍ بَرَى مِنْ تَخْصِيَةٍ وَبَقِيَتْ تَخْصِيَةُ حَالَةٍ ، وَلَوْ عَكْسَ) بَأَنْ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى تَخْصِيَةِ حَالَةٍ (لَفَا) الصِّلَحُ وَبَقِيَتْ عَلَيْهِ الْعَشْرَةُ مُؤَجَّلَةٌ (النَّوعُ الثَّانِي : الصِّلَحُ عَلَى الْإِنْكَارِ فَيَبْطُلُ إِنْ جَرَى عَلَى نَفْسِ الْمُدْعَى) كَأَنْ يَدْعَى عَلَيْهِ دَارًا فَيُصَالِحُهَا عَلَيْهَا بِأَنْ يَجْعَلَهَا لِلْمُدْعَى أَوْ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، وَكَذَا عَلَى غَيْرِ الْمُدْعَى كَأَنْ يَدْعَى عَلَيْهِ دَارًا فَيُنْكَرُهَا فَيَتَصَالَحُ عَلَى ثَوْبٍ أَوْ دِينَ كُلِّ ذَلِكَ بَاطِلٌ (وَكَذَا) يَبْطُلُ (إِنْ جَرَى) الصِّلَحُ (عَلَى بَعْضِهِ) أَيْ الْمُدْعَى كَنَصْفِ الدَّارِ فَيَبْطُلُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ يَصِحُّ (وَقَوْلُهُ) بَعْدَ إِنْكَارِهِ (صَالِحِي عَلَى الدَّارِ الَّتِي تَدْعِيهَا لَيْسَ إِقْرَارًا فِي الْأَصَحِّ) فَيَكُونُ الصِّلَحُ بَعْدَ هَذَا الْإِلْتِمَاسِ صِلَحَ إِنْكَارٍ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَجْعَلُ قَوْلَهُ الْمَذْكُورَ إِقْرَارًا (الْقِسْمُ الثَّانِي يَجْرِي بَيْنَ الْمُدْعَى وَالْأَجْنَبِيِّ ، فَإِنْ قَالَ) الْأَجْنَبِيُّ (وَكَلَّنِي الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الصِّلَحِ . وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَكَ) بِهِ فِي الظَّاهِرِ أَوْ فِيهِ بَيْنٌ وَبَيْنُهُ (صَحَّ) الصِّلَحُ بَيْنَهُمَا (وَلَوْ صَالَحَ لِنَفْسِهِ وَالحَالَةُ هَذِهِ) أَيْ إِنْ الْأَجْنَبِيُّ قَائِلٌ بِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ لَكَ بِالْمُدْعَى (صَحَّ) الصِّلَحُ لِلْأَجْنَبِيِّ ، وَإِنْ لَمْ تَجْرِ مَعَهُ حَصُومَةٌ (وَكَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ) بِلَفْظِ الشِّرَاءِ (وَإِنْ كَانَ) الْمُدْعَى عَلَيْهِ (مُنْكَرًا . وَقَالَ الْأَجْنَبِيُّ هُوَ مُبْطَلٌ فِي إِنْكَارِهِ) فَصَالِحِي لِنَفْسِي ، فَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى بِهِ عَيْنًا (فَهُوَ شِرَاءٌ مَغْضُوبٌ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ قُدْرَتِهِ عَلَى انْتِزَاعِهِ) فَيَصِحُّ (وَعَدَمِهَا) فَلَا يَصِحُّ (وَإِنْ لَمْ يَقُلْ هُوَ مُبْطَلٌ لَفَا الصِّلَحُ) سِوَا صَالِحٍ لِنَفْسِهِ أَمْ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَرَفَّعْ لَهُ بِمِلْكِهِمَا ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُدْعَى بِهِ دِينَ . وَقَالَ الْأَجْنَبِيُّ لِلْمُدْعَى وَكَلَّنِي الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِمِصْلَحَتِكَ عَلَى نِصْفِ الْمُدْعَى أَوْ عَلَى هَذَا الثَّوْبِ مِنْ مَالِهِ فَصَالِحُهُ صَحَّ لِلْوَكْلِ ، وَإِنْ صَالَحَهُ الْأَجْنَبِيُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِنَفْسِهِ أَوْ حَالَةِ الْإِنْكَارِ بَعَيْنٍ أَوْ دِينَ فِي ذِمَّتِهِ فَلَا يَصِحُّ ، لِأَنَّهُ ابْتِغَاءُ دِينَ فِي ذِمَّةٍ غَيْرِهِ .

[فصل] الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة ، ولا يشرع فيه جناح ولا ساباط يضرهم ، بل يشترط ارتفاعه بحيث يمر تحته منتصباً ، وإن كان تمر الفرسان والقوافل قليلاً فله يضر بحيث يمر تحته المحمل على البعير مع أخشاب المظلة ، ويحرم الصلح على إشراع الجناح ، وأن يبنى في الطريق دكة ، أو يفرس شجرة ، وقيل إن لم يضر جاز ، وغير النافذ يحرم الإشراع إليه لغير أهله ، وكذا يلتصق أهله في الأصح للأرضاء الباقين ، وأهله من نفذ باب داره إليه ، لا من لاصقه جداره ، وهل الاستحقاق في كلهما لكلهم أم تختص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره ؟ وجهان أحدهما الثاني ، وليس لغيرهم فتح باب إلى الاستطراق ، وله فتحة إذا سمره في الأصح ، ومن له فيه باب ففتح آخر أبعد من رأس الدرب فليس كأنه منه ، فإن كان أقرب إلى رأسه ولم يسد الباب القديم فكذلك ، وإن سده فلا منع ، ومن له داران تفتحان إلى دربين مسدودين ،

[فصل] في التزام على الحقوق المشتركة (الطريق النافذ) وهو الشارع (لا يتصرف فيه فيما يضر المارة) في مهورهم ضرراً دائماً ، فيمنع من وقوف الدواب دائماً أمام حوائط العلافين . (ولا يشرع) أي يخرج (فيه جناح) أي روشن (ولا ساباط) أي سقفة على حائطين والطريق بينهما (يضرهم) كل منهما (بل يشترط ارتفاعه) أي كل منهما (بحيث يمر تحته) الماشي (منتصباً) وفوق رأسه الجولة العالية ولا يظلم الطريق (وإن كان) الطريق (تمر الفرسان والقوافل قليلاً فله يضر بحيث يمر تحته المحمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية (على البعير مع أخشاب المظلة) بكسر الميم فوق المحمل (ويحرم الصلح على إشراع الجناح) بشيء ، وإن كان مع الامام (و) يحرم (أن يبنى في الطريق دكة) بفتح الدال : أي مسطبة (أو يفرس شجرة) ولو بفناء داره ، أو كانت الدكة دعامة لجداره (وقيل إن لم يضر) ذلك المارة (جاز) ولا يضر بحجج الطين في الطريق ولا رمي حجارة العمارة إذا بقي مقدار المرور للناس (و) الطريق (غير النافذ يحرم الإشراع) للجناح (إليه لغير أهله ، وكذا لبعض أهله في الأصح إلا أرضاً الباقين) ومقابل الأصح يجوز بغير رضاهم أن لم يضر (وأهله من نفذ باب داره إليه لا من لاصقه جداره) من غير نفوذ بابه (وهل الاستحقاق في كلهما) أي الطريق (لكلهم ، أم تختص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره ؟ وجهان أحدهما الثاني) لأن ذلك القدر هو محل تردده ، وماعداه هو فيه كالأجنبي (وليس لغيرهم فتح باب إليه للاستطراق) إلا برضاهم (وله فتحة إذا سمره في الأصح) ومقابل له ذلك (ومن له فيه باب ففتح آخر أبعد من رأس الدرب) من بابه الأصلي (فليس كأنه منه) أي لكل منهم سواء سد الأول أم لا (فإن كان أقرب إلى رأسه ولم يسد الباب القديم فكذلك) أي لشركائه المنع (وإن سده فلا منع ومن له داران تفتحان إلى دربين مسدودين ،

أَوْ مَسْدُودٍ وَشَارِعٍ فَفَتَحَ بَابًا بَيْنَهُمَا لَمْ يُنْتَجِعْ فِي الْأَصَحِّ ، وَحَيْثُ مُنِعَ فَفَتَحَ الْبَابَ
فَصَالَحَهُ أَهْلُ الدَّرَبِ بِمَالٍ صَحَّ ، وَبِحُجُورٍ فَفَتَحَ الْكُؤَاتِ ، وَالْجِدَارُ بَيْنَ الْمَالِكَيْنِ قَدْ
يُخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا ، وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ ، فَالْمُخْتَصُّ لَيْسَ لِلْآخَرِ وَضَعُ الْجُدُوعِ عَلَيْهِ يَغْيِرُ
إِذْنُ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا يُجْبَرُ الْمَالِكُ ، فَلَوْ رَخِيَ بِلا عَوْضٍ فَهُوَ إِعَارَةٌ ، لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ
الْبِنَاءِ عَلَيْهِ ، وَكَذَا بَعْدَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَائِدَةُ الرُّجُوعِ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ أَنْ يَبْقِيَهِ بِأَجْرَةٍ أَوْ
يَقْلَعَ وَيَغْرَمَ أَرْضَ قَعِهِ وَقِيلَ قَائِدَتُهُ طَلَبُ الْأَجْرَةِ قَطَطَ ، وَلَوْ رَخِيَ بَوْضَعِ الْجُدُوعِ
وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِمَا بِعَوْضٍ فَإِنْ أَجَرَ رَأْسَ الْجِدَارِ لِلْبِنَاءِ فَهُوَ إِجَارَةٌ ، وَإِنْ قَالَ بَعْتُهُ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ
أَوْ بَعْتُهُ حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ فَلَا صَحَّ أَنْ هَذَا الْعَقْدُ فِيهِ شَوْبُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ ، فَإِذَا بَنَى فَلَيْسَ
لِلْمَالِكِ الْجِدَارُ نَقْضُهُ بِحَالٍ ، وَلَوْ أَنَّهُدَّمَ الْجِدَارَ فَأَعَادَهُ مَالِكُهُ فَلَا مَشْتَرَى إِعَادَةِ الْبِنَاءِ ، وَسِوَاهُ
كَانَ الْإِذْنُ بِعَوْضٍ أَوْ بغيرِهِ يُشْتَرَطُ بَيَانُ قَدْرِ الْمَوْضِعِ لِلْبَنَى عَلَيْهِ طَوْلًا وَعَرْضًا ، وَتَمَكُّ
الْجُدْرَانِ وَكَيْفِيَّتُهَا وَكَيْفِيَّةُ السَّقْفِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ أِذْنٌ فِي الْبِنَاءِ عَلَى أَرْضِهِ كَفَى

أو مسدود وشارع ففتح بابا بينهما لم ينتج في الأصح (وحيث منع فتح الباب فصالحه
أهل الدرب بمال صح) بخلاف اشراع الجناح (ويجوز) للمالك (فتح الكؤات) في الدرب
النافذ وغيره ، وهي جمع كوة فتفتح الكاف الطافة ، ولا فرق بين كونها عالية أم لا ، وإن كشفت
جاره (والجدار بين المالكين) لبناء من (قد يختص به أحدهما ، وقد يشتركان فيه ، فالمختص)
به أحدهما (ليس للآخر وضع الجذوع) أي الخشب (عليه بغير إذن في الجديد ولا يجبر المالك) له أن
امتنع من وضعها والتقديم يجوز ذلك ويجبر المالك عليه (فلورضى بلا عوض فهو إعارة له الرجوع
قبل البناء عليه ، وكذا بعده في الأصح) ومقابله لارجوع له بعد البناء (وقائدة الرجوع تحييره
بين أن يبقيه بأجرة أو يقطع) ذلك (ويغرم أرض قصه) وهو ما بين قيمته قائما ومقاولا ، وليس
له التملك لتلك بقيمته (وقيل فائدته طلب الأجرة فقط) لا القلع (ولورضى بوضع الجذوع والبناء
عليها بعوض ، فإن أجر رأب الجدار للبناء فهو إجارة) لكن لا يشترط فيها بيان المدة ، لأنه يراد
للدوام فلم يشترط فيه التأقيت (وإن قال بعت له البناء عليه ، أو بعت حق البناء عليه ، فالأصح أن
هذا العقد فيه شوب بيع) لكونه مؤبدا (و) شوب (إجارة) إذ المستحق به منفعة ، وحكم
البناء على الأرض أو السقف كذلك (فإذا بنى) بعد هذا العقد (فليس للمالك الجدار نقضه بحال)
لأجماع ولا مع دفع أرض قصه (ولو أنهدم الجدار فأعاده ماله) باختياره إذ لا يلزمه ذلك
(فلمشتري) أي المستحق (إعادة البناء) ولو لم يبنه المالك وأراد صاحب الجذوع إعادته لبنى
عليه كان له ذلك (وسواء كان الإذن) في وضع البناء (بعوض أو بغيره يشترط) أن قدر الموضع
البنى عليه طولا وعرضا وسمك (بفتح السين) الجدران وكيفية (أي الجدران ، أي مجوفة
أم منضدة) وكيفية السقف المحمول عليها (أهو قبو أم خشب) ولو أذن في البناء على أرضه كفى

يَكُنْ قَدْرَ تَحْلٍ الْبِنَاءِ ، وَأَمَّا الْجِدَارُ الْمَشْتَرَكُ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا وَضْعُ جُدُوْعِهِ عَلَيْهِ بِمَسِيرِ إِذْنٍ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَدَا فِيهِ وَتَدَا أَوْ يَفْتَحَ كَوَّةً إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَلَهُ أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَيْهِ وَيَسْتَنْدَ مَتَاعًا لَا يَضُرُّ ، وَلَهُ ذَلِكَ فِي جِدَارِ الْأَجَنِيِّ وَلَيْسَ لَهُ إِجْبَارُ شَرِيكِهِ عَلَى الصَّارَةِ فِي الْجَدِيدِ ، فَإِنْ أَرَادَ إِعَادَةَ مُنْهَدِمٍ بِآلَةٍ لِنَفْسِهِ لَمْ يُمْنَعْ ، وَيَكُونُ الْمَعَادُ مِلْكَةً يَضَعُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ وَيَنْقُضُهُ إِذَا شَاءَ ، وَلَوْ قَالَ الْآخَرُ لَا تَنْقُضُهُ وَأَغْرَمَ لَكَ حِصَّتِي لَمْ تَلْزَمْهُ إِجَابَتُهُ ، وَإِنْ أَرَادَ إِعَادَتَهُ بِنَقْضِهِ الْمَشْتَرَكِ فَلِلْآخَرِ مَنَعُهُ ، وَلَوْ تَعَاوَنَا عَلَى إِعَادَتِهِ بِنَقْضِهِ عَادَ مُشْتَرَكًا كَمَا كَانَ ، وَلَوْ انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا وَشَرَطَ لَهُ الْآخَرُ زِيَادَةً جَازَةً : وَكَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُصَالِحَ عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ وَالْقَاءِ الثَّلْجِ فِي مِلْكِهِ عَلَى مَالٍ ، وَلَوْ تَنَازَعَا جِدَارًا بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا فَإِنْ اتَّصَلَ بَيْنَهُمَا بِحِثِّ يُعْلَمُ أَنَّهُمَا بَنِيَا مَعًا فَلَهُ الْبَيْدُ ،

بيان قدر عمل البناء (ولم يجب ذكر سمكها وكيفيته) (وأما الجدار المشترك فليس لأحدهما وضع جُدُوْعِهِ عليه بغير إذن) من الآخر (في الجديد) والقديم له ذلك (وليس له أن يتدفيه وتدا) بكسر التاء فيهما (أو يفتح) فيه (كوة إلا بإذنه) أو علمه برضاه (وله أن يستند إليه ويستند متاعا لا يضر ، وله ذلك في جدار الأجنبي) بل له ذلك وإن منعه المالك (وليس له إجبار شريكه على العمارة في الجديد) والقديم له ذلك ، نعم لو كانوا شركاء في وقف وطلب أحدهم أجبر الباقيون (فإن أراد إعادة منهدم بآلة لنفسه لم يمنعه ويكون المعاد ملكه) ولا يلزمه أجره حصته شريكه من الأس ، وإذا صار ملكه (يضع عليه ما شاء وينقضه إذا شاء) ولا حق لغيره فيه (ولو قال الآخر لا تنقضه وأغرم لك حصتي) أي قيمة ما يخصني (لم تلزمه إجابته) على الجديد . وأما على القديم فيلزمه (وإن أراد إعادة بنقضه المشترك فللآخر منعه) كسائر الأعيان المشتركة (ولو تعاونا على إعادة بنقضه عاد مشتركا كما كان) قبل إعادة (ولو انفرد أحدهما وشرط له الآخر زيادة) أي بعقد إجارة أو جعالة (جاز ، وكانت) تلك الزيادة (في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فإذا كان مشتركا بينهما بالنصف وانهدم واتفقا على أن يعيده أحدهما بنقصه ويكون له الثلثان ، فالسدس الزائد في نظير عمله بطريق الجعالة أو الإجارة ، ولا بد أن تكون تلك الزيادة في العروة والنقص حالا ، لأن الأعيان لا تؤجل (ويجوز أن يصالح على إجراء الماء والقاء الثلج في ملكه) أي المصالح معه (على مال) كأن يصالحه على أن يجري ماء المطر من هذا السطح على سطحه المجاور له لينزل إلى الطريق ، وأن يجري ماء النهر في أرضه ليصل إلى أرض المصالح ، وأن يلقي الثلج من هذا السطح إلى أرضه ، وهو صلح بمعنى الإجارة ، وافترقه الجهل بقدر ماء المطر والثلج (ولو تنازعا جدارا بين ملكيهما ، فإن اتصل بينهما أحدهما بحيث يعلم أنهما) أي الجدار وملك أحدهما (بنيا معا) كأن دخل نصف لبنات كل منهما في الآخر (فله اليد) عليه فيحلف ويحكم له به

وَالْأُفْلَهُمَا ، فَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا يَتَنَّهُ قَضَى لَهُ ، وَإِلَّا حَلَفَا ، فَإِنْ حَلَفَا أَوْ تَكَلَّفَا جُلَّ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا قَضَى لَهُ ، وَلَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَيْهِ جُذُوعٌ لَمْ يَرْجِعْ ، وَالسَّقْفُ بَيْنَ عُلُوِّهِ وَسُفْلِ غَيْرِهِ كَجِدَارٍ بَيْنَ مِلْسَكَيْنِ فَيَنْظُرُ أَيْمَكُنْ إِحْدَاهُ بَعْدَ الْاُضْوَاءِ فَيَكُونُ فِي يَدَيْهَا ، أَوْ لَا فَلِصَاحِبِ السَّقْفِ ؟ .

باب الحوالة

يُشْتَرَطُ لَهَا رِضَا الْمَحِيلِ وَالْمَحْتَالِ ، لَا الْمَحَالِ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تَصِحُّ عَلَى مَنْ لَادَيْنَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ تَصِحُّ بِرِضَا ، وَتَصِحُّ بِالَّذِينَ الْأَازِمِ ، وَعَلَيْهِ ، وَالْمَثَلِيُّ وَكَذَا الْمُتَقَوِّمُ فِي الْأَصَحِّ ، وَبِالثَّمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ ، وَعَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ،

الأن تقوم بينة بخلافه (والا) أى وان لم يتصل بينانه كما ذكر بأن اتصل بينهما أو انفصل عنها (فلها) اليد عليه (فإن أقام أحدهما بينة) أنه له (قضى له) به (والا) أى وان لم يكن لأحدهما بينة أو أقامها كل منها (حلفا) أى حلف كل منهما للآخر على النصف الذى يسلم له فيقول : والله لا تستحق من النصف الذى فى يدي شيئا (فإن حلفا) كما ذكر (أو تكلا) عن اليدين (جعل بينهما) بظاهر اليد (وان حلف أحدهما قضى له) بالكل (ولو كان لأحدهما عليه جذوع لم يرجع) بذلك ، لأنها قد تكون باعارة أو اجارة ، فإذا انحلفا بقيت الجذوع بحالها (والسقف بين علوه) أى الشخص (وسفل غيره كجدار بين ملسكين فينظر أيمكن احداه بعد العلو) بأن يكون السقف عاليا فيثقب وسط الجدار ويحدث السقف (فيكون فى يدهما ، أو لا) يمكن احداه بعد العلو كالعقد الذى لا يمكن احداه وسط الجدار بعد اعلاؤه (فليصاحب السفل) يكون لاتصاله بينانه .

باب الحوالة

بفتح الحاء أفصح من كسرهما : هى لغة التحويل والانتقال . وشرعا عقد يقتضى انتقال دين من ذمة الى أخرى ، ويسن قبولها على ملىء (يشترط لها رضا المحيل والمحتال ، لا المحال عليه فى الأصح) ومقابله يشترط ، ولا يظهر الرضا الا بالعقد ، ولا يتعين لفظ الحوالة بل هو وما يؤدى معناه كنقلت حقت الى فلان (ولا تصح حلى من لادين عليه ، وقيل تصح برضاه ، وتصح بالدين اللازم) وهو مالا خيار فيه ، ولا بد أن يجوز الاعتياض عنه كالثمن (وعليه) كذلك ، وان اختلف الدينان فلا تصح بالعين ، ولا بما لا يجوز الاعتياض عنه كدين السلم فلا تصح الحوالة به ولا عليه (والمثلى) كالنقود والحبوب (وكذا المتقوم) كالعبد والثوب (فى الأصح) ومقابله لا تصح فى المتقوم (و) تصح (بالثمن فى مدة الخيار) بأن يحيل المشتري البائع على انسان (وعليه) بأن يحيل البائع الباع على المشتري (فى الأصح) لأنه آيل الى لزوم ، ويبطل الخيار بالحوالة ، ومقابل الأصح

وَالْأَصَحُّ مَحْمَدٌ حَوَالَةُ الْمُسْكَنْبِ سَيِّدُهُ بِالنَّجْمِ ، دُونَ حَوَالَةِ السَّيِّدِ عَلَيْهِ ، وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ
بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ قَدْرًا وَصِفَةً ، وَفِي قَوْلِهِ تَصِحُّ بِأَبْلِ الدِّيَةِ وَعَلَيْهَا ، وَيُشْتَرَطُ تَسَاوِيهَا
جِنْسًا وَقَدْرًا ، وَكَذَا حُلُولًا وَأَجَلًا وَحِجَّةً وَكُسْرًا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَبْرَأُ بِالْحَوَالَةِ الْمُحِيلُ عَنْ
دَيْنِ الْمُحْتَالِ ، وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ عَنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ،
فَإِنْ تَعَذَّرَ بِفُلْسٍ أَوْ حَبْدٍ وَخَلَفٍ وَنَحْوِهِمَا : لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمُحِيلِ فَإِنْ كَانَ مُفْلِسًا عِنْدَ
الْحَوَالَةِ وَجِبِلَهُ الْمُحْتَالُ فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَقِيلَ لَهُ الرُّجُوعُ إِنْ شَرِطَ يَسَارُهُ ، وَلَوْ أَحَالَ
الْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ فَرْدَ الْمَبِيعِ بَعِيْبَ بَطَلَتْ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ الْبَائِعُ بِالْثَمَنِ فَوَجِدَ الرَّدَّ لَمْ
تَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحَالَ بِثَمَنِهِ ، ثُمَّ اتَّفَقَ الْمَتْبَاعَانِ وَالْمُحْتَالُ عَلَى
حُرِّيَّتِهِ ، أَوْ ثَبَتَتْ بَيِّنَةٌ بَطَلَتْ الْحَوَالَةُ ، وَإِنْ كَذَّبَهُمَا الْمُحْتَالُ وَلَا بَيِّنَةَ حَلْفَاهُ عَلَى
نَفْيِ الْعِلْمِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَالَ مِنَ الْمُشْتَرِي ،

لا يصحان (والأصح محمداً حوالته المسكن سيدته بالنجم) على انسان لوجود الزوم من جهة
السيد والمحال عليه (دون حوالته السيد) غيره (عليه) أي المسكن ، لأن الكتابة جائزة من
جهة المسكن ، ومقابل الأصح تصح (ويشترط العلم) أي علم المحيل والمحتمل (بما يحال به وعليه
قدرا) كجائز (وصفة) معتبرة في السلم (وفي قول تصح بابل الدية وعليها) والأظهر المنع للجهل
بصفقتها (ويشترط تساويها) أي المحال به وعليه (جنسا) فلا تصح بالدرهم على الدنانير
(وقدرا) فلا تصح بخمسة على عشرة ، ويصح أن يحيل بخمسة على خمسة من العشرة (وكذا
حلولاً وأجلاً) وقدر الأجل (وحجة وكسراً في الأصح) ومقابله ان كان النفع فيه للمحتال جاز ،
والأفلا ، ولا يعتبر اتفاقهما في الرهن ولا في الضمان (ويرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال ، والمحال
عليه عن دين المحيل ، ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه) ومعنى صيرورته في ذمته أنه لزم
الذمة ، ويكون الذي انتقل إليه المحتال غير الذي كان له (فان تعذر بفلس أو جند) منه الدين
أو الحواله (وحلف) على ذلك (ونحوهما) كحوت (لم يرجع) المحتال (على المحيل ، فلو كان
مفلساً عند الحواله وجهله المحتال فلا رجوع له) لأنه مقصر بترك البحث (وقيل له الرجوع ان
شرط يساره) لاختلاف الشرط (ولو أحال المشتري) البائع (بالثمن فرد المبيع بعيب بطلت في
الأظهر) لارتفاع الثمن ، ومقابله لا تبطل (أو) أحال (البائع) على المشتري (بالثمن فوجد
الرد) للمبيع (لم تبطل على المذهب) سواء أقبض المحتال المال أم لا ، والطريق الثاني طرد القولين
في المسئلة قبلها (ولو باع عبداً وأحال بثمنه . ثم اتفق المتبايعان والمحتال على حريته أو ثبتت بيينة
بطلت الحواله) لأنه بان أن لا ثمن فبرد المحتال مأخذه على المشتري ، ويبقى حقه في ذمة البائع كما
كان (وان كذبهما المحتال) في الحرية (ولا يثبت حلفاه على نفى العلم) بها ، فيقول والله لأعلم
حريته (ثم يأخذ المال من المشتري) ويرجع المشتري به على البائع ، فان نكل المحتال عن

وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَعْقُ عَلَيْهِ وَكَلْتِكَ لِنَقْبِضَ لِي ، وَقَالَ الْمُسْتَعْقُ أَهْلَتْنِي ، أَوْ قَالَ أَرَدْتُ بِقَوْلِي : أَهْلَتِكَ أَلَوْ كَالَّة ، وَقَالَ الْمُسْتَعْقُ بَلْ أَرَدْتُ الْحَوَالَةَ صَدَقَ الْمُسْتَعْقُ عَلَيْهِ بِتَمْيِينِهِ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ ، وَإِنْ قَالَ أَهْلَتِكَ فَهَلْ وَكَلْتَنِي صَدَقَ الثَّانِي بِتَمْيِينِهِ .

باب الضمان

شَرَطُ الضَّامِنِ : الرُّشْدُ ، وَضَمَانُ مُعْجُورٍ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ كَثِيرٍ أَمْ ، وَضَمَانُ قَبِيلٍ بِقَبِيلٍ إِذَنْ سَيِّدُهُ بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ بِإِذْنِهِ ، فَإِنْ عَيْنٌ لِلْأَدَاءِ كَسْبُهُ أَوْ غَيْرُهُ قَضَى مِنْهُ ، وَإِلَّا فَلَا صَحِّحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ تَعَلَّقَ بِمَا فِي يَدِهِ وَمَا يَكْسِبُهُ بَعْدَ الْإِذْنِ ، وَإِلَّا فَمَا يَكْسِبُهُ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ قَبُولُهُ وَرِضَاهُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ قَطْعًا ، وَلَا مَعْرِفَتُهُ فِي الْأَصَحِّ ،

الضَّامِنُ حَلْفُ الْمُشْتَرَى عَلَى الْحَرِيَّةِ ، وَتَبَيَّنَ بَطْلَانُ الْحَوَالَةِ (وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَعْقُ عَلَيْهِ) وَهُوَ الْهَيْلُ لِلْمُسْتَعْقِ ، وَهُوَ الْمُحْتَمَلُ (وَكَلْتِكَ لِنَقْبِضَ لِي . وَقَالَ الْمُسْتَعْقُ أَهْلَتْنِي ، أَوْ قَالَ) الْأَوَّلُ (أَرَدْتُ بِقَوْلِي : أَهْلَتِكَ الْوَكَالَةَ . وَقَالَ الْمُسْتَعْقُ : بَلْ أَرَدْتُ الْحَوَالَةَ صَدَقَ الْمُسْتَعْقُ عَلَيْهِ) وَهُوَ الْهَيْلُ (بِمِثْلِهِ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ) بِتَمْدِيقِ الْمُسْتَعْقِ بِمِثْلِهِ (وَأَنْ قَالَ) الْمُسْتَعْقُ هَلِيهِ (أَهْلَتِكَ فَقَالَ) الْمُسْتَعْقُ (وَكَاتَبَنِي صَدَقَ الثَّانِي بِمِثْلِهِ) وَيُظْهَرُ أَثَرُ التَّرَاعُ عِنْدَ الْفُلْسِ الْهَالِ عَلَيْهِ ، وَمَتَى حَلْفُ الْمُسْتَعْقِ انْدَفَعَتِ الْحَوَالَةُ وَيَأْخُذُ حَقُّهُ مِنَ الْآخَرِ .

باب الضمان

هَوَافَةُ الْإِتِّزَامِ ، وَشَرْعًا التَّزَامُ حَقٌّ ثَابِتٌ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ ، أَوْ أَحْضَارٍ مِنْهُ هُوَ عَلَيْهِ ، أَيْ هَيْلٍ مَضْمُونَةٍ وَيُقَالُ لِلْعَقْدِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ ذَلِكَ (شَرَطُ الضَّامِنِ الرُّشْدُ) الْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ الْجُبْرِ عَلَيْهِ وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ وَالِاخْتِيَارِ ، فَلَا يَصَحُّ مِنَ الْعَبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّقِيفِ وَالْمُكَاتِبِ وَالْمُسْكِرِ (وَضَمَانُ مُعْجُورٍ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ كَثِيرٍ أَمْ) بَثْمَنٌ فِي ذِمَّتِهِ ، وَالْأَصَحُّ مَحْتَهُ فَيُطَالَبُ بِمَا ضَمَنَهُ بَعْدَ فِكِّ الْجُبْرِ عَنْهُ (وَضَمَانُ عَبْدٍ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ يَصَحُّ ، وَيُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ وَالْبَسَارِ (وَيَصَحُّ بِإِذْنِهِ) حَتَّى عَنْ السَّيِّدِ (فَإِنْ عَيْنٌ لِلْأَدَاءِ كَسْبُهُ أَوْ غَيْرُهُ قَضَى مِنْهُ ، وَالْأَصَحُّ) بِأَنْ اقْتَصَرَ السَّيِّدُ عَلَى الْإِذْنِ (فَلَا صَحِّحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ تَعَلَّقَ بِمَا فِي يَدِهِ وَمَا يَكْسِبُهُ بَعْدَ الْإِذْنِ ، وَالْأَصَحُّ) أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا (فِيمَا) أَيَّ فَيَتَعَلَّقُ غَرَمُ الضَّمَانِ بِمَا (يَكْسِبُهُ) بَعْدَ الْإِذْنِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ فِي الْقَسَمَيْنِ يَتَّبِعُ بِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ (وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ) أَيَّ أَنْ يَعْرِفَ الضَّامِنُ مُسْتَعْقَ الْإِذْنِ ، وَوَكِيلَهُ الْعَامَّ مِثْلَهُ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ قَبُولُهُ) أَيَّ الْمَضْمُونِ لَهُ (وَ) لَا (رِضَاهُ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَشْتَرِطُ الرِّضَا تَمُّ الْقَبُولِ لَفْظًا ، وَقَيْسِلُ يَشْتَرِطُ الرِّضَا دُونَ الْقَبُولِ (وَلَا يَشْتَرِطُ رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ) وَهُوَ الْمَدِينُ (قَطْعًا) مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ (وَلَا مَعْرِفَتُهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَشْتَرِطُ الْمَعْرِفَةَ

(وَشَرَطُ)

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَضْمُونِ كَوْنُهُ ثَابِتًا ، وَصَحِّحَ الْقَدِيمُ ضَمَانَ مَا سَيَجِبُ ، وَالْمَذْهَبُ بِحَقِّ ضَمَانِ الدَّرَكِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ لِلْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِنْ خَرَجَ الْمُبِيعُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعْيَبًا أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ الصَّنِيعَةِ ، وَكَوْنُهُ لَازِمًا ، لَا كَنْجُومٍ كِتَابَةً ، وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ فِي الْأَصَحِّ ، وَضَمَانُ الْجُمْلِ كَالرَّهْنِ بِهِ ، وَكَوْنُهُ مَقْلُوبًا فِي الْجَدِيدِ ، وَالْإِبْرَاءُ مِنَ الْمَجْهُولِ بَاطِلٌ فِي الْجَدِيدِ إِلَّا مِنْ إِبْلِ الدِّيَةِ ، وَيَصِحُّ ضَمَانُهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ ضَمِنْتُ مَالَكَ عَلَى زَيْدٍ مِنْ دَرَاهِمٍ إِلَى عَشْرَةٍ فَلَا أَصَحَّ مَعْتَهُ ، وَأَنَّهُ يَكُونُ ضَامِنًا لِعَشْرَةٍ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لِنِسْفَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] الْمَذْهَبُ بِحَقِّ كِفَالَةِ الْبَدَنِ ، فَإِنْ كَفَلَ بَدَنُ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ لَمْ يُشْتَرَطِ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِ ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ عَمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ ،

(وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَضْمُونِ) وَهُوَ الدِّينُ (كَوْنُهُ) حَقًّا (ثَابِتًا) فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَا لَمْ يَجِبْ كِنْفَقَةِ مَا بَعْدَ الْيَوْمِ لِلزَّوْجَةِ وَمَا سَيَقْرُضُهُ لِفُلَانٍ ، وَالْحَقُّ الثَّابِتُ يَشْمَلُ الْأَعْيَانِ وَالْهَيَوَانَاتِ (وَصَحِّحَ الْقَدِيمُ ضَمَانَ مَا سَيَجِبُ) كَأَعْطَى لِفُلَانٍ كَذَا وَعَلَى ضَمَانِهِ (وَالْمَذْهَبُ بِحَقِّ ضَمَانِ الدَّرَكِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِهَا ، وَهُوَ الْمَطَالِبَةُ (بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ لِلْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِنْ خَرَجَ الْمُبِيعُ مُسْتَحَقًّا) لِغَيْرِ الْبَائِعِ (أَوْ مَعْيَبًا) وَرَدِّهِ الْمَشْتَرِي (أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ الصَّنِيعَةِ) الَّتِي وَزَنَ بِهَا ، فَهَذَا ضَمَانُ حَقِّ لَمْ يَنْبَغِ ، لَكِنْ جَوَّزَ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَفِي قَوْلِهِ هُوَ بَاطِلٌ ، وَكَيْفِيَّةُ ضَمَانِ الدَّرَكِ بِالْثَّمَنِ أَنْ يَقُولَ لِلْمُشْتَرِي ضَمِنْتُ لَكَ عَهْدَةَ الثَّمَنِ أَوْ دَرَكَهُ أَوْ يَقُولُ لِلْبَائِعِ ضَمِنْتُ لَكَ عَهْدَةَ الْمُبِيعِ إِنْ خَرَجَ الثَّمَنُ مُسْتَحَقًّا (وَكَوْنُهُ) أَيُّ الْمَضْمُونِ دَيْنًا (لَازِمًا لَا كَنْجُومٍ كِتَابَةً) فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا وَالْدِّينُ الْإِزْمُ يَشْمَلُ الْمُسْتَقَرَّ وَغَيْرَ الْمُسْتَقَرِّ كَالرَّهْنِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَثَمَنِ الْمُبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ (وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ آيِلٌ إِلَى الْإِزْمِ ، وَمُقَابِلُهُ لَا يَصِحُّ (وَضَمَانُ الْجُمْلِ) فِي الْجَعَالَةِ (كَالرَّهْنِ بِهِ) وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّهْنُ بِهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ وَيَصِحُّ بَعْدَ الْفَرَاغِ (وَكَوْنُهُ) أَيُّ الدِّينِ الْمَضْمُونِ (مَعَاوِمًا فِي الْجَدِيدِ) جَنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ ، وَصَحِّحَ الْقَدِيمُ بِشَرَطِ أَنْ تَتَأْتِيَ الْإِحَاطَةُ بِهِ كَضَمِنْتُ لَكَ مَا عَلَى فُلَانٍ (وَالْإِبْرَاءُ مِنَ الْمَجْهُولِ) جَنْسُهُ أَوْ قَدْرُهُ أَوْ صِفَتُهُ (بَاطِلٌ فِي الْجَدِيدِ) وَصَحِّحَ الْقَدِيمُ (إِلَّا مِنْ إِبْلِ الدِّيَةِ) فَيَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً الصِّفَةُ (وَيَصِحُّ ضَمَانُهَا فِي الْأَصَحِّ) كَالْإِبْرَاءِ ، وَمُقَابِلُهُ لَا يَصِحُّ (وَلَوْ قَالَ ضَمِنْتُ مَالَكَ عَلَى زَيْدٍ مِنْ دَرَاهِمٍ إِلَى عَشْرَةٍ ، فَلَا أَصَحَّ مَعْتَهُ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَصِحُّ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَكُونُ ضَامِنًا لِعَشْرَةٍ) إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا (قُلْتُ : الْأَصَحُّ لِنِسْفَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَقِيلَ لِنَهَانِيَةِ .

[فصل] فِي كِفَالَةِ الْبَدَنِ (الْمَذْهَبُ بِحَقِّ كِفَالَةِ الْبَدَنِ) فِي الْجُمْلَةِ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي مَنَعُهَا فِي الْحُدُودِ ، وَهِيَ الْإِزْمُ احْتِضَارُ الْمَكْفُولِ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ ، وَفِي قَوْلِهِ لَا نَصَحَ (فَإِنْ كَفَلَ بَدَنُ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ لَمْ يُشْتَرَطِ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِ ، د) لَكِنْ (يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ) أَيُّ الْمَالِ (عَمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ) فَلَا تَصَحُّ الْكِفَالَةُ

وَالْمَذْهَبُ بِبَيْدَنِ مِنْ عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ لِأَدَمِي كَقِصَاصٍ وَخَدَرٍ قَدْ تَبَّ ، وَشَمَهَا فِي مَحْدُودِ
 اللَّهُ تَعَالَى . وَتَصَحُّحُ بَيْدَنِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمَحْبُوسٍ وَغَائِبٍ وَمَيِّتٍ لِيُخْضِرَهُ . فَيُشْهِدُهُ عَلَى
 حُضُورِهِ ، ثُمَّ إِنْ عَيَّنَ مَكَانَ التَّسْلِيمِ تَصَيَّنَ وَإِلَّا فَكَأَنَّمَا ، وَيَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِتَسْلِيمِهِ فِي
 مَكَانِ التَّسْلِيمِ بِإِلْحَائِلٍ كَمُتَغَلَّبٍ ، وَإِنْ بَانَ بِحَضْرَةِ الْمَكْفُولِ بِهِ وَيَقُولُ سَلَّمْتُ نَفْسِي عَنْ
 جِهَةِ الْكَفِيلِ ، وَلَا يَكْفِي بِمَجْرَدِ حُضُورِهِ ، فَإِنْ غَابَ لَمْ يَلْزَمْ الْكَفِيلُ إِخْضَارُهُ إِنْ
 جَهِلَ مَكَانَهُ ، وَلَا فَيَلْزَمُهُ ، وَيُمْهِلُ مُدَّةَ ذَهَابٍ وَإِيَابٍ ، فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَحْضُرْهُ جَبَسَ ،
 وَقِيلَ إِنْ غَابَ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يَلْزَمُهُ إِخْضَارُهُ ، وَإِلَّا صَحَّ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَدُفِنَ
 لَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ بِالْمَالِ ، وَأَنَّهُ لَوْ شَرِطَ فِي الْكِفَالَةِ أَنَّهُ يَفْرَمُ الْمَالَ إِنْ فَاتَ التَّسْلِيمُ
 بَطَلَتْ ، وَأَنَّهَا لَا تَصَحُّحُ بِغَيْرِ رِضَا الْمَكْفُولِ

[فصل] يَشْتَرِطُ فِي الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ لَفْظُ يَشْعُرُ بِالْإِثْمِ كَصَيِّفْتُ دَيْنَكَ عَلَيْهِ
 أَوْ تَحْمَلْتُهُ أَوْ تَقْلَدْتُهُ أَوْ تَكْفَلْتُ بِبَيْدَنِ ، أَوْ أَنَا بِالْمَالِ أَوْ بِإِخْضَارِ الشَّخْصِ ضَامِنٌ
 أَوْ كَفِيلٌ أَوْ زَعِيمٌ أَوْ ،

بَيْدَنِ الْمَكَاتِبُ لِلنَّجُومِ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا (وَالْمَذْهَبُ صَحَّتْهَا بَيْدَنِ مِنْ عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ لِأَدَمِي كَقِصَاصٍ
 وَخَدَرٍ قَدْ تَبَّ) وَتَعْزِيرٌ ، وَفِي قَوْلِ لَا تَصَحُّحُ (و) الْمَذْهَبُ (مَنْعَهَا فِي مَحْدُودِ اللَّهِ تَعَالَى) كَحَدِّ الْخَبَرِ
 وَالزَّنَا (وَتَصَحُّحُ بَيْدَنِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) بِإِذْنِ الْوَلِيِّ إِذَا اسْتَحَقَّ إِحْضَارُهُمَا لِلْجُلُوسِ الْحَكَمِ (وَمَحْبُوسٍ
 وَغَائِبٍ) بِإِذْنِهِمَا ، وَيَلْزَمُ الْغَائِبُ حُضُورَهُ مَعَ الْكَفِيلِ وَإِنْ كَانَ فَوْقَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ (و) بَيْدَنِ
 (مَيِّتٍ) قَبْلَ دَفْنِهِ وَقَبْلَ تَغْيِيرِهِ وَلَمْ يَلْزَمْ نَقْلُ مَنْ بَلَدٍ لآخر (لِيَحْضُرَهُ فَيُشْهِدَ عَلَى صُورَتِهِ) إِذَا تَحْمَلُ
 الشَّهَادَةَ كَذَلِكَ وَلَمْ يَعْرِفْ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ وَيَشْتَرِطُ إِذْنُ الْوَارِثِ (ثُمَّ إِنْ عَيَّنَ) الْكَفِيلُ (مَكَانَ
 التَّسْلِيمِ تَعَيَّنَ ، وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ (فَكَأَنَّمَا) يَتَّعِنْ (وَيَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِتَسْلِيمِهِ فِي مَكَانِ التَّسْلِيمِ)
 أَيْ وَزَمَانِهِ ، وَلَا يَبْرَأُ بِتَسْلِيمِهِ فِي شَيْءٍ مِمَّا وَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ التَّسْلِيمُ (بِلَا حَائِلٍ كَمُتَغَلَّبٍ) يَنْجِ الْمَكْفُولُ
 لَهُ عَنْهُ (وَبَانَ بِحَضْرَةِ الْمَكْفُولِ بِهِ) فِي مَكَانِ التَّسْلِيمِ (وَيَقُولُ) لِلْمَكْفُولِ لَهُ (سَلَّمْتُ نَفْسِي عَنْ جِهَةِ
 الْكَفِيلِ ، وَلَا يَكْفِي بِمَجْرَدِ حُضُورِهِ) عَنْ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ (فَإِنْ غَابَ لَمْ يَلْزَمْ الْكَفِيلُ إِخْضَارَهُ إِنْ جَهِلَ
 مَكَانَهُ) وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ (وَالَا) بِأَنْ عِلْمَ مَكَانِهِ (فَيَلْزَمُهُ) إِحْضَارُهُ وَلَوْ فَوْقَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ بِشَرِطِ
 أَمْنِ الطَّرِيقِ وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى مَنْ يَمْنَعُهُ (وَيُمْهِلُ مُدَّةَ ذَهَابٍ وَإِيَابٍ) عَلَى الْعَادَةِ (فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَحْضُرْهُ
 جَبَسَ) إِنْ لَمْ يُوَدِّ الدِّينَ (وَقِيلَ إِنْ غَابَ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يَلْزَمُهُ إِخْضَارُهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَدُفِنَ)
 أَوْ هَرَبَ أَوْ تَوَارَى (لَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ بِالْمَالِ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يُطَالَبُ . وَأَمَّا الْعُقُوبَةُ فَلَا يُطَالَبُ
 بِهَا جُزْأً ، وَالْدَفْنُ لَيْسَ بِشَرِطٍ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَوْ شَرِطَ فِي الْكِفَالَةِ أَنَّهُ يَفْرَمُ الْمَالَ إِنْ فَاتَ التَّسْلِيمُ
 بَطَلَتْ) وَمُقَابِلُهُ يَصَحُّ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهَا لَا تَصَحُّحُ بِغَيْرِ رِضَا الْمَكْفُولِ) أَوَّلِيهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ تَصَحُّحُ .
 [فصل] فِي بَيَانِ الصِّغَةِ (يَشْتَرِطُ فِي الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ لَفْظُ يَشْعُرُ بِالْإِثْمِ كَصَيِّفْتُ دَيْنَكَ عَلَيْهِ
 أَوْ تَحْمَلْتُهُ أَوْ تَقْلَدْتُهُ أَوْ تَكْفَلْتُ بِبَيْدَنِ أَوْ أَنَا بِالْمَالِ أَوْ بِإِخْضَارِ الشَّخْصِ ضَامِنٌ أَوْ كَفِيلٌ أَوْ زَعِيمٌ أَوْ

جَمِيلٌ ، وَلَوْ قَالَ أَوْدَى الْمَالُ أَوْ أَخْضِرَ الشَّخْصَ فَهُوَ وَعْدٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيلُهُمَا بِشَرْطٍ ، وَلَا تَوْقِيتُ الْكَفَالَةِ ، وَلَوْ نَجَّزَهَا وَشَرَطَ تَأْخِيرَ الْإِحْضَارِ شَهْرًا جَازًا ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ الْحَالِ مُؤَجَّلًا أَجَلًا مَعْلُومًا ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ الْمُؤَجَّلِ حَالًا ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّجْعِيلُ ، وَلِلْمُسْتَحَقِّ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِشَرْطٍ بَرَاءَةُ الْأَصِيلِ ، وَلَوْ أَبْرَأَ الْأَصِيلَ بَرَى الضَّامِنَ ، وَلَا عَكْسَ ، وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا حَلٌّ عَلَيْهِ دُونَ الْآخَرِ ، وَإِذَا طَالَبَ الْمُسْتَحَقُّ الضَّامِنَ فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ بِالْأَدَاءِ إِنْ صَمِنَ بِإِذْنِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُطَالَبُهُ قَبْلَ أَنْ يُطَالَبَ ، وَلِلضَّامِنِ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ وَجِدَ إِذْنَهُ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ ، وَإِنْ ائْتَقَى فِيهِمَا فَلَا ، وَإِنْ أَذِنَ فِي الضَّمَانِ فَقَطْ رَجَعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا عَكْسَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَدَّى مُكْسِرًا عَنْ صَاحِبٍ أَوْ صَالِحٍ عَنْ مَائَةٍ يَثُوبَ قِيمَتُهُ خَمْسُونَ فَلَا أَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِمَا غَرِمَ ، وَمَنْ أَدَّى دِينَ غَيْرِهِ

جَمِيلٌ (أَوْ قِيلَ أَوْ عَلَى مَا عَلَى فُلَانٍ) (وَلَوْ قَالَ أَوْدَى الْمَالُ أَوْ أَخْضِرَ الشَّخْصَ فَهُوَ وَعْدٌ) بِالْإِلتِزَامِ لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءَ بِهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيلُهُمَا) أَيْ الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ (بِشَرْطٍ) كَذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ ضَمِنْتَ مَا عَلَى فُلَانٍ أَوْ تَكَفَّلْتَ بِيَدِهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَجُوزُ (وَلَا تَوْقِيتُ الْكَفَالَةِ) نَحْوُ أَنَا كَفِيلُ بَرِيدِ شَهْرٍ (وَلَوْ نَجَّزَهَا) أَيْ الْكَفَالَةَ (وَشَرَطَ تَأْخِيرَ الْإِحْضَارِ شَهْرًا جَازًا) نَحْوُ أَنَا كَفِيلُ بَفُلَانٍ أَحْضَرَهُ بَعْدَ شَهْرٍ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ الْحَالِ مُؤَجَّلًا أَجَلًا مَعْلُومًا) وَيُثَبِّتُ الْأَجَلَ فِي حَقِّ الضَّامِنِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَصِحُّ الضَّمَانُ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ الْمُؤَجَّلِ حَالًا) وَمُقَابِلُهُ لَا يَصِحُّ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّجْعِيلُ) وَمُقَابِلُهُ يَلْزَمُهُ (وَلِلْمُسْتَحَقِّ) أَيْ الْمَضْمُونِ لَهُ (مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ) بِالْإِذْنِ اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا أَوْ يُطَالَبُ أَحَدُهُمَا بَعْضُهُ وَالْآخَرُ بِبَاقِيهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ) الضَّمَانُ (بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ) مِنَ الدِّينِ ، وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ الضَّمَانُ وَالشَّرْطُ (وَلَوْ أَبْرَأَ) الْمُسْتَحَقُّ (الْأَصِيلَ بَرَى الضَّامِنَ وَلَا عَكْسَ) أَيْ لَوْ أَبْرَأَ الْمُسْتَحَقُّ الضَّامِنَ لَمْ يَبْرَأِ الْأَصِيلَ (وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا) وَالِدَيْنِ مُؤَجَّلٍ (حَلٌّ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمَيْتِ (دُونَ الْآخَرِ) فَلَا يَحُلُّ عَلَيْهِ (وَإِذَا طَالَبَ الْمُسْتَحَقُّ الضَّامِنَ) بِالِدَيْنِ (فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ بِالْأَدَاءِ) لِلدِّينِ الْمَضْمُونِ (إِنْ صَمِنَ بِإِذْنِهِ) كَمَا أَنَّهُ يَغْرُمُهُ إِذَا غَرِمَ . وَأَمَّا إِذَا ضَمِنَ بغيرِ إِذْنِهِ فَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَتُهُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيْ الضَّامِنُ (لَا يُطَالَبُهُ) أَيْ الْأَصِيلُ (قَبْلَ أَنْ يُطَالَبَ) هُوَ بِالِدَيْنِ ، وَمُقَابِلُهُ لَهُ الْمُطَالَبَةُ بِتَخْلِيصِهِ (وَلِلضَّامِنِ) الْغَارِمِ (الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ وَجَدَ الْإِذْنَ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ) وَإِنْ ائْتَقَى (فِيهِمَا) أَيْ الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ (فَلَا) رَجُوعَ (وَإِنْ أَذِنَ فِي الضَّمَانِ فَقَطْ رَجَعَ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَرْجِعُ (وَلَا عَكْسَ فِي الْأَصَحِّ) أَيْ لَا رَجُوعَ فِيهَا إِذَا ضَمِنَ بغيرِ الْإِذْنِ وَأَدَّى بِالْإِذْنِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَرْجِعُ (وَلَوْ أَدَّى مُكْسِرًا عَنْ صَاحِبٍ أَوْ صَالِحٍ عَنْ مَائَةٍ يَثُوبَ قِيمَتُهُ خَمْسُونَ) فَلَا أَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِمَا غَرِمَ (وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَرْجِعُ بِالصَّحَّاحِ وَالْمَائَةِ) (وَمَنْ أَدَّى دِينَ غَيْرِهِ

بِلاَ ضَمَانٍ وَلَا إِذْنٍ فَلَا رُجُوعَ ، وَإِنْ أَذِنَ بِشَرْطِ الرُّجُوعِ رَجَعَ ، وَكَذَا إِنْ أَذِنَ مُطْلَقًا فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ مُصَاحَفَتُهُ عَلَى غَيْرِ جِنْسِ الدِّينِ لَا تَمْنَعُ الرُّجُوعَ ، ثُمَّ إِنَّمَا يَرْجِعُ الضَّامِنُ وَالْمُؤَدَّى إِذَا أَشْهَدَا بِالْأَدَاءِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ ، وَكَذَا رَجُلٌ لِيُخْلِفَ مَقْعَهُ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ فَلَا رُجُوعَ إِنْ أَدَّى : فِي غَيْبَةِ الْأَصِيلِ وَكَذِبِهِ ، وَكَذَا إِنْ صَدَّقَهُ فِي الْأَصَحِّ فَإِنَّ صَدَقَهُ الْمُضْنُونَ لَهُ أَوْ أَدَّى بِحَضْرَةِ الْأَصِيلِ رَجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ .

كتاب الشركة

هِيَ أَنْوَاعٌ : شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ كَشَرِكَةِ الْحَمَالَيْنِ ، وَسَائِرُ الْمُعْتَرَفَةِ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا مَعَ اتِّفَاقِ الصَّنْعَةِ أَوْ اخْتِلَافِهَا . وَشَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا وَعَلَيْهِمَا مَا يَفْرَضُ مِنْ غَرَمٍ . وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ بِأَنْ يَشْتَرِكَ الْوُجْهَانِ لِيَتَنَاقَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمُؤْجَلٍ

بِلاَ ضَمَانٍ وَلَا إِذْنٍ فَلَا رُجُوعَ) لَهُ عَلَيْهِ (وَأَنْ أَذِنَ) لَهُ فِي الْأَدَاءِ ، (بِشَرْطِ الرُّجُوعِ رَجَعَ ، وَكَذَا إِنْ أَذِنَ مُطْلَقًا) هُنَّ شَرْطُ الرُّجُوعِ رَجَعَ (فِي الْأَصَحِّ) إِذَا أَدَّى بِقَصْدِ الرُّجُوعِ ، وَمُقَابِلِ الْأَصَحِّ لِأَرْجِعَ (وَالْأَصَحُّ أَنْ مُصَاحَفَتُهُ) عَلَى غَيْرِ جِنْسِ الدِّينِ لَا تَمْنَعُ الرُّجُوعَ (لَأَنَّ قَصْدَ الْأَذْنِ الْبَرَاءَةُ وَقَدْ حَصَلَتْ ، وَمُقَابِلِ الْأَصَحِّ تَمْنَعُ) (ثُمَّ إِنَّمَا يَرْجِعُ الضَّامِنُ وَالْمُؤَدَّى) بِالْأَذْنِ (إِذَا أَشْهَدَا بِالْأَدَاءِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ) عَدُولًا (وَكَذَا رَجُلٌ لِيُخْلِفَ مَعَهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لِأَرْجِعَ فِي ذَلِكَ (فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ) الضَّامِنُ بِالْأَدَاءِ وَأَنْكَرَ رَبُّ الدِّينِ أَوْ سَكَتَ (فَلَا رُجُوعَ إِنْ أَدَّى فِي غَيْبَةِ الْأَصِيلِ وَكَذِبَهُ وَكَذَا إِنْ صَدَّقَهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَرْجِعُ عِنْدَ تَصَدِّيقِهِ (فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُضْمُونُ لَهُ) وَكَذِبَهُ الْأَصِيلَ (أَوْ أَدَّى بِحَضْرَةِ الْأَصِيلِ) مَعَ تَكْذِيبِ الْمُضْنُونَ لَهُ (رَجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ) أَيْ الرَّاجِعُ مِنَ الْوُجْهَيْنِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ، وَالْمُؤَدَّى بِالْأَذْنِ كَالضَّامِنِ فِيهَا ذَكَرَ .

كتاب الشركة

هِيَ بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَحُكِّي فَتَحَ الشَّيْنِ مَعَ كَسْرِ الرَّاءِ لَفَةً : الْاِخْتِلَافُ عَلَى الشُّبُوحِ ، وَشَرْعًا ثُبُوتُ الْحَقِّ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ لِاثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى وَجْهِ الشُّبُوحِ (هِيَ أَنْوَاعُ شَرِكَةِ الْأَبْدَانِ كَشَرِكَةِ الْحَمَالَيْنِ وَسَائِرِ الْمُعْتَرَفَةِ) كَالْحَيَاطِينَ (لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا مَعَ اتِّفَاقِ الصَّنْعَةِ أَوْ اخْتِلَافِهَا) كَالْحَيَاطِ وَالرِّفَاءِ (وَشَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ) بِفَتْحِ الْوَاوِ بِأَنْ يَشْتَرِكَا (لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا بِأَمْوَالِهِمَا وَأَبْدَانِهِمَا مِنْ غَيْرِ خَلْطٍ لِلْأَمْوَالِ) وَعَلَيْهِمَا مَا يَفْرَضُ مِنْ غَرَمٍ (وَلَوْ بَغَيْرِ الشَّرِكَةِ كَغَضَبِ (وَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ بِأَنْ يَشْتَرِكَ الْوُجْهَانِ لِيَتَنَاقَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمُؤْجَلٍ) أَيْ يَشْتَرِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَيْئًا

لَهَا ، فَإِذَا بَاعَا كَانَ الْفَاضِلُ عَنِ الْأَثْمَانِ بَيْنَهُمَا ، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ بَاطِلَةٌ ، وَشَرَكَةُ الْعَيْنَانِ صَحِيحَةٌ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهَا لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى اشْتِرَاكِنَا لَمْ يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ : وَفِيهَا أَهْلِيَّةُ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلُ ، وَتَصَحُّهُ فِي كُلِّ مِثْلٍ دُونَ الْمُتَقَوِّمِ ، وَقِيلَ تَخْتَصُّ بِالنَّقْدِ الْمَضْرُوبِ ، وَيُشْتَرَطُ خَلَطُ الْمَالَيْنِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزَانِ ، وَلَا يَكْفِي الْخَلْطُ مَعَ اخْتِلَافِ جِنْسٍ ، أَوْ صِفَةٍ كَصِحَاحٍ وَمُسْكِرَةٍ هَذَا إِذَا أُخْرِجَا مَالَيْنِ وَعَقْدًا ، فَإِنْ مَلَكََا مُشْتَرَكًا بَارِثٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرَهُمَا وَأُذِنَ كُلٌّ لِلْآخَرِ فِي التَّجَارَةِ فِيهِ تَمَّتِ الشَّرَكَةُ ، وَالْحِيلَةُ فِي الشَّرَكَةِ فِي الْعُرُوضِ أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضَ عَرَضِهِ يَبِيعُ عَرَضَ الْآخَرِ وَيَأْذَنُ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي قَدْرِ الْمَالَيْنِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِقَدَرِهَا عِنْدَ الْعَقْدِ ، وَيَسْلُطُ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى التَّصَرُّفِ بِلَا ضَرَرٍ فَلَا يَبِيعُ نَسِيئَةً وَلَا يَبْغِي نَقْدَ الْبَسَلَةِ وَلَا يَفْنِي : فَاجْتَنِبْ

بَيْنَ مُؤَجَّلٍ ، وَيَكُونُ الْمُبْتَاعُ (لَهَا ، فَإِذَا بَاعَا كَانَ الْفَاضِلُ عَنِ الْأَثْمَانِ) رَجْعًا (بَيْنَهُمَا ، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ بَاطِلَةٌ) لِعَدَمِ وَجُودِ الشَّرْطِ الَّتِي تَأْتِي ، وَلَمَّا فِيهَا مِنَ الْفُرْقِ (وَشَرَكَةُ الْعَيْنَانِ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ (صَحِيحَةٌ) وَهِيَ أَنْ يَشْتَرَا فِي مَالٍ لَهَا لِيَتَجَرَا فِيهِ (وَيُشْتَرَطُ فِيهَا) أَيْ فِي شَرَكَةِ الْعَيْنَانِ (لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ) فَيَأْذَنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ (فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى اشْتِرَاكِنَا لَمْ يَكْفِ) فِي الْإِذْنِ ، فَلَا يَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ فِي مَالِ الْآخَرِ (فِي الْأَصَحِّ ، وَ) يَشْتَرَطُ (فِيهَا أَهْلِيَّةُ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلُ) إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكِيلًا عَنِ الْآخَرِ (وَتَصَحُّهُ فِي كُلِّ مِثْلٍ) كَالدِّرَاهِمِ وَالدينارينِ وَالْحُبُوبِ (دُونَ الْمُتَقَوِّمِ) كَالثِّيَابِ إِذَا لَا يُمْكِنُ خَلْطُهَا (وَقِيلَ تَخْتَصُّ بِالنَّقْدِ الْمَضْرُوبِ) مِنَ الدِّرَاهِمِ وَالدينارينِ (وَيُشْتَرَطُ خَلَطُ الْمَالَيْنِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزَانِ) وَيَكُونُ الْخَلْطُ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَا يَكْفِي بَعْدَهُ وَلَوْ فِي الْمَجْلَسِ (وَلَا يَكْفِي الْخَلْطُ مَعَ اخْتِلَافِ جِنْسٍ) كَدِرَاهِمٍ وَدينارينِ (أَوْ صِفَةٍ كَصِحَاحٍ وَمُسْكِرَةٍ) وَخِطَّةٍ حَرَاءٍ وَبِضَاءٍ (هَذَا) أَيْ اشْتِرَاطُ الْخَلْطِ (إِذَا أُخْرِجَا مَالَيْنِ وَعَقْدًا ، فَإِنْ مَلَكََا مُشْتَرَكًا) مِمَّا تَصَحُّ فِيهِ الشَّرَكَةُ أَوَّلًا كَالْعُرُوضِ (بَارِثٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا وَأُذِنَ كُلٌّ مِنْهُمَا) (لِلْآخَرِ فِي التَّجَارَةِ فِيهِ تَمَّتِ الشَّرَكَةُ . وَالْحِيلَةُ فِي الشَّرَكَةِ فِي الْعُرُوضِ) كَالثِّيَابِ (أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضَ عَرَضِهِ يَبِيعُ عَرَضَ الْآخَرِ وَيَأْذَنُ) بَعْدَ التَّقَابُضِ (لَهُ فِي التَّصَرُّفِ) إِذَا مَأْمَنَ جُزْءًا إِلَّا وَهُوَ مُشْتَرِكٌ فَأَحَدُهُمَا بِمَجْرَدِ مَبَايعِ بَعْضِ عَرَضِهِ يَبِيعُ عَرَضَ الْآخَرِ يَحْصُلُ الْغَرَضُ ، وَلَكِنْ كَأَنَّ الثَّانِي يَبِيعُ الثَّمَنَ فَلِذَلِكَ عِبَرُ بِكُلِّ (وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي قَدْرِ الْمَالَيْنِ) بَلْ تَثْبُتِ الشَّرَكَةُ مَعَ تَفَاوُثِهَا (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِقَدَرِهَا عِنْدَ الْعَقْدِ) أَيْ بِقَدَرِ كُلِّ مِنَ الْمَالَيْنِ أَهْوَى النِّصْفِ أَمْ غَيْرِهِ إِذَا أُمْكِنَ مَعْرِفَتُهُ مِنْ بَعْدِ كَأَنَّ كَانَ بَيْنَهُمَا مَالٌ مُشْتَرَكٌ كُلُّ مِنْهُمَا جَاهِلٌ بِقَدَرِ نَصِيبِهِ فَأُذِنَ كُلُّ لِلْآخَرِ فِي التَّصَرُّفِ فِي نَصِيبِهِ فَيَصِحُّ ، وَبِمَرَاةِ الْحِسَابِ يَعْلَمُ مَا لِكُلِّ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَشْتَرَطُ الْعِلْمُ قَبْلَ الْإِذْنِ (وَيَسْلُطُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى التَّصَرُّفِ) إِذَا وَجَدَ الْإِذْنَ (بِلَا ضَرَرٍ فَلَا يَبِيعُ نَسِيئَةً ، وَلَا يَبْغِي نَقْدَ الْبَلَدِ وَلَا يَفْنِي فَاجْتَنِبْ) فَلَوْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ فِي نَصِيبِ

وَلَا يُسَافِرُ بِهِ وَلَا يُنْضِجُهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، وَلِكُلِّ فُسْخَةٍ مَتَى شَاءَ ، وَيَنْعَزِلَانِ عَنِ التَّصَرُّفِ
بِفُسْخِهِمَا ، فَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا عَزَلْتُكَ أَوْ لَا تَتَصَرَّفْ فِي نَصِيبِي لَمْ يَنْعَزِلِ الْعَازِلُ ،
وَتَنْفُسُخُ بَيِّتٍ أَحَدُهُمَا وَيَجْنُونَهُ وَيَاغْمَانِيهِ ، وَالرَّيْبُ وَالْخُسْرَانُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ تَسَاوِيًا
فِي الْعَمَلِ أَوْ تَفَاوُتًا ، فَإِنْ شَرَطَا خِلَافَهُ فَسَدَ الْعَقْدُ فَيَرْجِعُ كُلُّهُ عَلَى الْآخِرِ بِأَجْرَةِ عَمَلِهِ
فِي مَالِهِ ، وَتَنْفُذُ التَّصَرُّفَاتِ ، وَالرَّيْبُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ ، وَيَدُ الشَّرِيكِ يَدُ أَمَانَةٍ ، فَيُقْبَلُ
قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالْخُسْرَانِ وَالتَّلَفِ ، فَإِنْ ادَّعَاهُ بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ مُطْلَبٍ بَيِّنَةٍ بِالسَّبَبِ ، ثُمَّ
يُصَدَّقُ فِي التَّلَفِ بِهِ ، وَلَوْ قَالَ مَنْ فِي يَدِي الْمَالُ هُوَ لِي ، وَقَالَ الْآخَرُ مُشْتَرِكٌ أَوْ بِالْعَكْسِ
صُدِّقَ صَاحِبُ الْيَدِ ، وَلَوْ قَالَ اقْتَسَمْنَا وَصَارَ لِي صُدُّقُ الْمُنْكَرِ ، وَلَوْ اشْتَرَى وَقَالَ
اشْتَرَيْتُهُ لِلشَّرِكَةِ أَوْ لِنَفْسِي وَكَذَبَهُ الْآخَرُ صُدِّقَ الْمُشْتَرِي .

كتاب الوكالة

شريكه (ولا يسافر به) أي المال المشترك ، فان سافر ضمن (ولا يضيعه) بضم الياء وسكون الباء :
أي يدفعه لمن يعمل فيه متبرعا فان فعل ضمن (بغير إذن) من شريكه ، فان أذن في شيء من ذلك
جاز (ولكل) من الشريكين (فسخه) أي عقد الشركة (متى شاء ، وينعزلان عن التصرف
بفسخهما) أي فسخ كل منهما (فان قال أحدهما) للآخر (عزلتك أولا تتصرف في نصيبي)
الغزل المخاطب و (لم ينعزل العازل) فيتصرف في نصيب المغزول (وتنفسخ بموت أحدهما وبجذونه
وياغمائه) وعلى ولي الوارث والمجنون استثنائهما عند الغبطة فيها (والربح والخسران على قدر
المالين ، تساويا في العمل أو تفاوتا ، فان شرطا خلافه فسد العقد فيرجع كل على الآخر بأجرة عمله في
ماله) أي الآخر (وتنفذ التصرفات) منها لوجود الإذن (والربح على قدر المالين ويد الشريك
يد أمانة ، فيقبل قوله في الرد) أي رد نصيب شريكه إليه (و) في (الخسران ، و) في (التلف)
انه ادعاه بلا سبب ، أو بسبب خفي (فان ادعاه) أي التلف (بسبب ظاهر) كحريق وجمل (مطلوب
بينة بالسبب ، نعم) بعد إقامتها (يصدق في التلف به ، ولو قال من في يده المال هو لي وقال
الآخر) هو (مشترك أو بالعكس) أي قال من في يده المال هو مشترك . وقال الآخر ، لي
(صديق صاحب اليد) بيمينه (ولو قال) صاحب اليد (اقتسمنا وصار) ماني يدي (لي) وقال
الآخر بل مشترك (صدق المنكر) بيمينه (ولو اشترى) أحدهما شيئا . (وقال اشتريته للشركة
أو لنفسي وكذبه الآخر) بأن عكس ما قاله (صدق المشتري) بيمينه

كتاب الوكالة

هي بفتح الواو وكسرهما لفة التخييض ، وشرعا تفويض شخص ماله ففعله مما يقبل النيابة الى غيره

شَرَطُ الْمُوَكَّلِ حِجَّةً مُبَاشَرَتِهِ مَا وَكَّلَ فِيهِ عَلَيْكَ أَوْ وَلَايَةً ، فَلَا يَصِحُّ تَوَكُّلُ صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ وَلَا الْمَرَأَةِ وَالْمُحْرَمِ فِي النِّكَاحِ ، وَيَصِحُّ تَوَكُّلُ الْوَلِيِّ فِي حَقِّ الطِّفْلِ ، وَيُسْتَتْنَى تَوَكُّلُ الْأَعْمَى فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَيَصِحُّ ، وَشَرَطُ الْوَكِيلِ حِجَّةً مُبَاشَرَتِهِ التَّصَرُّفَ لِنَفْسِهِ ، لَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَكَذَا الْمَرَأَةُ وَالْمُحْرَمُ فِي النِّكَاحِ لَكِنِ الصَّحِيحُ اعْتِمَادُ قَوْلِ صَبِيٍّ فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ دَارٍ وَإِصَالِ هَدِيَّةٍ ، وَالْأَصَحُّ حِجَّةُ تَوَكُّلِ عَبْدٍ فِي قَبُولِ نِكَاحٍ وَمَنْعُهُ فِي الْإِجَابِ ، وَشَرَطُ الْمُوَكَّلِ فِيهِ أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُوَكَّلُ : فَلَوْ وَكَّلَ بَيْعَ عَبْدٍ سَيِّئِ الْمَالِ ، وَطَلَّقَ مَنْ سَيِّئِ كَيْفِهَا بَطُلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلنِّيَابَةِ ، فَلَا يَصِحُّ فِي عِبَادَةِ إِلَّا الْحَجَّ ، وَتَفَرُّقَ زَكَاةٍ ، وَذَبْحِ أُخْيَةٍ ، وَلَا فِي شَهَادَةٍ وَإِيلَاءٍ وَلِعَانٍ وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ ، وَلَا فِي الظَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ فِي طَرَفِي بَيْعٍ ، وَهَبَةٍ ، وَسَلَمٍ ، وَرَهْنٍ ، وَنِكَاحٍ ، وَطَلَاقٍ ، وَسَائِرِ الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ ، وَقَبْضِ الدِّيُونِ وَإِقْبَاضِهَا وَالسَّعْيِ وَالْجَوَابِ ، وَكَذَا فِي تَمَلُّكِ الْمَبَاحَاتِ كَالْأَحْيَاءِ وَالْأَمْطِيَّاتِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي

لِغَلِّهِ فِي حَيَاتِهِ (شَرَطُ الْمُوَكَّلِ حِجَّةً مُبَاشَرَتِهِ مَا وَكَّلَ فِيهِ عَلَيْكَ أَوْ وَلَايَةً فَلَا يَصِحُّ تَوَكُّلُ صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ وَلَا الْمَرَأَةِ وَالْمُحْرَمِ فِي النِّكَاحِ) أَيْ لَا تَوَكَّلِ الْمَرَأَةُ فِي زَوْجِهَا وَلَا الْمُحْرَمُ فِي زَوْجِهِ وَلَا تَزَوِّجِ مَوْلِيَتَهُ وَإِذَا وَكَلْتَ الْمَرَأَةَ وَلِهَا فِي النِّكَاحِ فَهُوَ إِذْنٌ فَيَصِحُّ عَقْدُهُ (وَيَصِحُّ تَوَكُّلُ الْوَلِيِّ فِي حَقِّ الطِّفْلِ) كَالْأَبِ وَالْجَدِّ فِي الْمَالِ وَالنِّكَاحِ وَالْوَصَى وَالْقِيمَ فِي الْمَالِ (وَيُسْتَتْنَى) مِنْ الضَّابِطِ الْمَذْكُورِ (تَوَكُّلُ الْأَعْمَى فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَيَصِحُّ) مِنْهُ مَعَ أَنَّهُ لَا تَصَحُّ مِنْهُ الْمُبَاشَرَةُ (وَشَرَطُ الْوَكِيلِ حِجَّةً مُبَاشَرَتَهُ التَّصَرُّفَ لِنَفْسِهِ ، لَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) أَيْ لَا يَصَحُّ تَوَكُّلُهُمَا (وَكَذَا الْمَرَأَةُ وَالْمُحْرَمُ فِي النِّكَاحِ) إِنْجَابًا وَقَبُولًا ، وَلَا يَصَحُّ تَوَكُّلُ الْمَرَأَةِ فِي الرَّجْعَةِ أَيْضًا (لَكِنِ الصَّحِيحُ اعْتِمَادُ قَوْلِ صَبِيٍّ فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ دَارٍ وَإِصَالِ هَدِيَّةٍ) وَدَعْوَةٍ وَلِمَةٍ وَذَبْحِ أُخْيَةٍ وَتَفَرُّقِ زَكَاةٍ ، فَكُلُّ هَذِهِ مُسْتَثْنَاءٌ مِنْ عَكْسِ الْقَاعِدَةِ (وَالْأَصَحُّ حِجَّةُ تَوَكُّلِ عَبْدٍ فِي قَبُولِ نِكَاحٍ وَمَنْعُهُ فِي الْإِجَابِ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ حِجَّتُهُ فِيهَا ، وَقَبْلُ بَعْضِهِ فِيهَا (وَشَرَطُ الْمُوَكَّلِ فِيهِ أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُوَكَّلُ) حِينَ التَّوَكُّلِ (فَلَوْ وَكَلَ بَيْعَ عَبْدٍ سَيِّئِ الْمَالِ وَطَلَّقَ مِنْ سَيِّئِ كَيْفِهَا) وَتَزَوَّجَ بَنَتَهُ إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا (بَطُلَ) أَيْ لَمْ يَصَحِّ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَصَحُّ (وَ) شَرَطُ أَيْضًا (أَنْ يَكُونَ) الْمُوَكَّلُ فِيهِ (قَابِلًا لِلنِّيَابَةِ فَلَا يَصَحُّ فِي عِبَادَةِ إِلَّا الْحَجَّ) عِنْدَ الْحِجْزِ (وَتَفَرُّقَ زَكَاةٍ وَذَبْحِ أُخْيَةٍ) وَلَا (يَصَحُّ) (فِي شَهَادَةٍ) لِأَنَّهَا كَالْعِبَادَةِ فَلَا يَتَأْتِي فِيهَا النِّيَابَةُ (وَ) لَا فِي (إِيلَاءٍ وَلِعَانٍ ، وَ) لَا فِي (سَائِرِ الْأَيْمَانِ) لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْعِبَادَةَ (وَلَا فِي الظَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَصَحُّ كَالطَّلَاقِ (وَيَصَحُّ فِي طَرَفِي بَيْعٍ وَهَبَةٍ وَسَلَمٍ وَرَهْنٍ وَنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَسَائِرِ الْعُقُودِ) كَالضَّمَانِ وَالصَّلَاحِ (وَالْفُسُوحِ) كَالْفُسُوحِ بِحِجَارِ الْمَجَاسِ وَالشَّرْطِ (وَقَبْضِ الدِّيُونِ وَإِقْبَاضِهَا) أَيْ الدِّيُونِ . وَأَمَّا الْأَعْيَانُ فَيَصَحُّ التَّوَكُّلُ فِي قَبْضِهَا لَا فِي قَبْضِهَا كَالْوَدِيعَةِ (وَ) فِي (السَّعْيِ وَالْجَوَابِ) وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْخَصَمُ (وَكَفَلًا) يَصَحُّ التَّوَكُّلُ (فِي تَمَلُّكِ الْمَبَاحَاتِ كَالْأَحْيَاءِ وَالْأَمْطِيَّاتِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي

الْأَظْهَرُ ، لَأَنِّي الْإِقْرَارُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ فِي اسْتِيفَاءِ عَقُوبَةِ آدَمِي كَقَصَاصٍ وَحْدَهُ قَذْفٍ ، وَقِيلَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ ، وَلَيْسَ كُنُ الْمُوَكَّلِ فِيهِ مَعْلُومًا مِنْ بَعْضِ أَوْجُوهٍ ، وَلَا يَشْتَرَطُ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، فَلَوْ قَالَ وَكَلَنْتُكَ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ أَوْ فِي كُلِّ أَمْرٍ أَوْ فَوَضْتُ إِلَيْكَ كُلَّ شَيْءٍ لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ قَالَ فِي بَيْعِ أَمْوَالِي وَعَيْتَنِي أَرْقَائِي صَحَّ ، وَإِنْ وَكَلَهُ فِي شِرَاءِ عَبْدٍ وَجَبَ بَيَانُ نَوْعِهِ ، أَوْ دَارٍ وَجَبَ بَيَانُ الْحَالَةِ وَالسَّكَةِ ، لِأَقْدَرِ الثَّمَنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَشْتَرَطُ مِنَ الْمُوَكَّلِ لَفْظُ يَقْتَضِي رِضَاهُ كَوَلَّيْتُكَ فِي كَذَا أَوْ فَوَضْتُهُ إِلَيْكَ أَوْ أَنْتَ وَكَيْلِي فِيهِ ، فَلَوْ قَالَ بَعِ أَوْ أَعْتَقِ حَصَلَ الْإِذْنُ ، وَلَا يَشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا ، وَقِيلَ يَشْتَرَطُ ، وَقِيلَ يَشْتَرَطُ فِي صِيغِ الْعُقُودِ كَوَلَّيْتُكَ ، دُونَ صِيغِ الْأَمْرِ كَبَعْ وَأَعْتَقِ ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهَا بِشَرْطٍ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ نَجَزَهَا ، وَشَرَطَ لِلتَّصَرُّفِ شَرْطًا جَازًا ، وَلَوْ قَالَ وَكَلَّيْتُكَ وَمَتَّى عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكَيْلِي صَحَّتْ فِي الْحَالِ فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي عَوْدِهِ وَكَيْلًا بَعْدَ الْعَزْلِ الْوَجْهَانِ فِي تَعْلِيلِهَا ، وَيَجْزِيَانِ فِي تَعْلِيلِ الْعَزْلِ .

الأظهر) ومقابله المنع ، والمالك فيها للوكيل (لا يصح التوكيل (في الإقرار في الأصح) بأن يقول وكلك لتقرّ عني لفلان بكذا ، ومقابل الأصح يصح (ويصح) التوكيل (في استيفاء عقوبة آدمي كقصاص وحسد قذف) وكذا يجوز للإمام التوكيل في حدود الله (وقيل لا يجوز) استيفاءها (إلا بحضرة الموكل ، وليكن الموكل فيه معلوماً من بعض الوجوه ، ولا يشترط علمه من كل وجه فلو قال وكلك في كل قليل وكثير ، أو في كل أموري ، أو فوضت إليك كل شيء) (لم يصح) التوكيل لما فيه من الغرر (وان قال في بيع أموال عتيق أرقائي صح) وان لم تكن أمواله معلومة (وان وكله في شراء عبد وجب بيان نوعه) كترك (أو دار وجب بيان الحالة والسكة) أي الحارة (لا قدر الثمن في الأصح) في المسألتين ، ومقابله يلزم بيان قدره (ويشترط من الموكل لفظ يقتضي رضاه ، كوكلك في كذا ، أو فوضته إليك أو أنت وكيل في فيه ، فلو قال بع أو أعتق حصل الإذن ولا يشترط القبول لفظاً ، وقيل يشترط ، وقيل يشترط في صيغ العقود كوكلك دون صيغ الأمر كبع أو أعتق) أما القبول معنى ، وهو الرضا بالوكالة فلا بد منه ، فلورّد فقال لا أقبل أو لا أفعل بطلت (ولا يصح تعليلها بشرط) كذا قدم زيد فقد وكلك (في الأصح) ومقابله يصح (فان نجزها بشرط للتصرف شرطاً جازاً) كوكلك في بيع داري وبعها بعد شهر فتصح الوكالة ولا يتصرف إلا بعد الشهر (ولو قال وكلك ومتى عزلتك فأنت وكيل في الحال في الأصح) ومقابله لا تصح (وفي عوده وكلاً بعد العزل الوجهان في تعليلها) والأصح عدم العود كما أن الأصح فساد التعليق (ويجزيان) أي الوجهان (في تعليق العزل) كقوله : إذا طلعت الشمس فأنت معزول أحدهما عدم صحته .

[فصل] الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البسلة ، ولا بتسبئة ولا بتسبن فاحش ، وهو مالا يحتمل غالبا ، فلو باع على أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن ، فإن وكله ليبيع مؤجلا وقدر الأجل فذلك ، وإن أطلق صح في الأصح ، ومحل على المتعارف في مثله ولا يبيع لنفسه وولده الصغير ، والأصح أنه يبيع لأبيه وابنه البالغ ، وأن الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع ، ولا يسلمه حتى يقبض الثمن ، فإن خالف ضمن ، وإذا وكله في شراء لا يشتري معيبا ، فإن اشتراه في الذمة وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل إن جهل العيب ، وإن علمه فلا في الأصح ، وإن لم يساوه لم يقع عنه إن علمه ، وإن جهله وقع في الأصح ، وإذا وقع للموكل فليس كل من الوكيل والموكل الرد ، وليس للوكيل أن يوكل بلا إذن إن تأتى منه ما وكل فيه ، وإن لم يتأت

[فصل] فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة والمقيدة بالبيع (الوكيل بالبيع مطلقا) أي توكلا لم يقيد بشيء (ليس له البيع بغير نقد البسلة) أي بلد البيع (ولا) يبيع (بتسبئة) وإن كان أكثر من ثمن المثل (ولا بتسبن فاحش ، وهو مالا يحتمل غالبا) كدريهين في عشرة بخلاف البسر كدريهين فيها فيصح البيع به ، والعادة هي المحكمة في القلة والكثرة (فلو باع على أحد هذه الأنواع) لم يصح (و) إذا (سلم المبيع ضمن) ويسترد ان بقي ، والا غرم الموكل من شاء من المشتري ، والوكيل قيمته وقرار الضمان على المشتري (فإن وكله ليبيع مؤجلا وقدر الأجل فذلك) ظاهر ، ولا يزيد عليه ، فإن باع بأقص منه أو حالا صح (وإن أطلق) الأجل (صح) التوكيل (في الأصح ، وحل على المتعارف في مثله) ويشترط الاشهاد ، ومقابل الأصح لأبصح (ولا يبيع) الوكيل ولا يشتري (لنفسه وولده الصغير) ولو أذن له فيه أو قدر له الثمن الموكل (والأصح أنه يبيع لأبيه وابنه البالغ) ومقابله لا يصح بيعه لهم (و) الأصح (أن الوكيل بالبيع له قبض الثمن) الحال أن لم يمنعه الموكل (و) له (تسليم المبيع) إن لم ينهه . أما إذا كان الثمن مؤجلا أو نهاه عن تسليم المبيع فليس له ذلك ، ومقابل الأصح منعه من ذلك مطلقا (ولا يسلمه) أي الوكيل وإن كان له تسليم المبيع لكن لا يسلمه (حتى يقبض الثمن ، فإن خالف ضمن) قيمته ولو في المثلى (وإذا وكله في شراء) لشيء موصوف أو معين (لا يشتري معيبا ، فإن اشتراه في الذمة) وكذا بعين مال الموكل (وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل إن جهل العيب ، وإن علمه فلا) يقع عن الموكل (في الأصح) ومقابله يقع (وإن لم يساوه لم يقع عنه) أي الموكل (إن علمه) الوكيل (وإن جهله وقع) عن الموكل (في الأصح) ومقابله لا يقع عنه (وإذا وقع للموكل) في صورتي الجهل (فليس كل من الموكل والوكيل الرد) بالعيب إلا إذا اشتري الوكيل بعين مال الموكل وكان جاهلا فليس له الرد بل للموكل فقط ، وأما إذا علم فيكون الشراء باطلا (وليس للوكيل أن يوكل بلا إذن إن تأتى منه ما وكل فيه ، وإن لم يتأت) منه ذلك

لِكَوْنِهِ لَا يَحْسَنُهُ أَوْ لَا يَلِيْقُ بِهِ فَلَهُ التَّوَكُّلُ ، وَلَوْ كَثُرَ وَعَجَزَ عَنِ الْأَثْبَاتِ بِكُلِّهِ
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَوْكُلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمُمْكِنِ ، وَلَوْ أَدْنَى فِي التَّوَكُّلِ وَقَالَ وَكُلُّ عَنْ
نَفْسِكَ فَقَالَ الثَّانِي وَكُلُّ التَّوَكُّلِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ وَانْعَزَالِهِ ، وَإِنْ قَالَ
وَكُلُّ عَنِّي فَالثَّانِي وَكُلُّ التَّوَكُّلِ ، وَكَذَا لَوْ أُطْلِقَ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : وَفِي هَاتَيْنِ
الصُّورَتَيْنِ لَا يَنْعَزِلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ وَلَا يَنْعَزِلُ بِانْعَزَالِهِ ، وَحَيْثُ جَوَزْنَا لِلْوَكِيلِ التَّوَكُّلَ
يُشْتَرَطُ أَنْ يَوْكُلَ أَمِينًا إِلَّا أَنْ يَعْيِّنَ لِلْوَكِيلِ غَيْرَهُ ، وَلَوْ وَكَّلَ أَمِينًا فَفَسَقَ لَمْ
يَمْلِكِ التَّوَكُّلُ عَزْلَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] قَالَ : يَبِيعُ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ أَوْ فِي زَمَنٍ أَوْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ تَعَيَّنَ ، وَفِي الْمَكَانِ
وَجْهٌ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ ، وَإِنْ قَالَ يَبِيعُ بِمِائَةِ كَمْ يَبِيعُ بِأَقْلٍ ، وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ
إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِالنِّهْيِ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرِ بِهَذَا الدِّينَارِ شَاةً وَوَصَفَهَا فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ
بِالصَّفَةِ ، فَإِنْ كَمْ تُسَاوِي وَاحِدَةً دِينَارًا لَمْ يَصِحَّ الشِّرَاءُ لِلْوَكِيلِ ،

(لِكَوْنِهِ لَا يَحْسَنُهُ أَوْ لَا يَلِيْقُ بِهِ فَلَهُ التَّوَكُّلُ ، وَلَوْ كَثُرَ) الموكل فيه (وعجز) الوكيل (عن الاتيان بكله ،
فالمذهب أنه يوكل فيما زاد على الممكن) بخلاف الممكن ، وقيل يوكل في الجميع ، والمراد بالعجز أنه
لا يقوم به إلا بكلفة وإذا وكل في هذه الصور فاعلم يوكل عن الموكل (ولو أذن) الموكل (في
التوكيل وقال : وكل عن نفسك ففعل فالثاني وكيل الوكيل ، والأصح أنه ينعزل) الثاني (بعزله)
أى الأول (وانعزاله) يموت أو جنون ، وقيل إن الثاني وكيل الموكل ، وبناء على هذا لا ينعزل
بعزله وانعزاله هكذا حكاية الخلاف ، لأنه يجوز بأنه وكيل الوكيل ، ثم يحكى في عزله وانعزاله الخلاف
كما فعل المصنف (وان قال) الموكل للوكيل (وكل عنى فالثاني وكيل الموكل ، وكذا لو أطلق)
بأن قال وكل ولم يقل عنى ولا عنك (في الأصح) ومقابله أنه وكيل الوكيل في هذه الصورة (قلت :
وفي هاتين الصورتين) وهما إذا قال عنى أو أطلق (لا ينزل أحدهما الآخر ولا ينعزل بانعزاله ، وحيث
جوزنا للوكيل التوكيل) عنه أو عن الموكل (يشترط أن يوكل أمينًا إلا أن يعين الموكل غيره)
أى الأمين فينبع (ولو وكل) الوكيل (أمينًا) في الصورتين السابقتين (ففسق لم يملك الوكيل
عزله في الأصح ، والله أعلم) ومقابله يملك عزله .

[فصل] فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْوَكِيلِ فِي الْوَكَلَةِ الْمَقِيْدَةِ بِأَجَلٍ (قال) الموكل للوكيل (بع لشخص
معين) كزبد (أو في زمن) معين كيوم الجمعة (أو مكان معين) كسوق كذا (تعين) ذلك
(في المكان وجه إذا لم يتعلق به غرض) صحيح أنه لا يتعين (وان قال بع بمائة لم يبع بأقل)
لأنها ولو سبعا ولو كان فمن المثل (وله أن يزيد) عليها (إلا أن يصرح بالنهي) عن الزيادة
فتمتنع (ولو قال اشترى بهذا الدينار شاة ووصفها) بصفة (فاشترى به شاتين بالصفة) المشروطة
(فإن لم يحد واحدة) منهما (دينارا لم يصح الشراء للوكيل) وان زادت قيمتهما جميعا عن الدينار

وَأَنَّ سَاوَتَهُ كُلُّ وَاحِدَةٍ فَلَا ظَهَرَ الصَّحَّةُ ، وَحُصُولُ الْمَلِكِ فِيهِمَا لِلْمُوكَّلِ ، وَلَوْ أَمَرَهُ
بِالشِّرَاءِ بِمُسَيَّرٍ فَاشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ لَمْ يَقَعْ لِلْمُوكَّلِ ، وَكَذَا عَكْسُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَتَى
خَالَفَ الْمُوكَّلُ فِي بَيْعِ مَالِهِ أَوْ الشِّرَاءِ بَيْنَهُ فَتَصَرَّفَهُ بِاطِلٍ ، وَلَوْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ وَلَمْ
يُسَمِّ الْمُوكَّلُ وَقَعَ لِلْوَكِيلِ ، وَإِنْ سَمَّاهُ فَقَالَ الْبَائِعُ : بِمَتَكَ فَقَالَ اشْتَرَيْتُ لِفُلَانٍ فَكَذَا
فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ قَالَ بَعْتُ مُوَكَّلَكَ زَيْدًا فَقَالَ اشْتَرَيْتُ لَهُ فَلَمْ يَهَبْ بِطِلَانِهِ ، وَيَدُ
الْوَكِيلِ يَدُ أَمَانَةٍ ، وَإِنْ كَانَ يَجْعَلُ فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ وَلَا يَنْعَزِلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَأَحْكَامُ
الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ دُونَ الْمُوكَّلِ فَيُعْتَبَرُ فِي الرُّوْبَةِ وَلِزُومِ الْعَقْدِ بِفَارَقَةِ الْمَجْلِسِ
وَالْتَقَابِضِ فِي الْمَجْلِسِ حَيْثُ يَشْتَرِطُ الْوَكِيلُ دُونَ الْمُوكَّلِ ، وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ طَالِبُهُ
الْبَائِعُ بِالتَّحْنِ إِنْ كَانَ دَفَعَهُ إِلَيْهِ الْمُوكَّلُ ، وَإِلَّا فَلَا إِنْ كَانَ التَّحْنُ مُعَيَّنًا ، وَإِنْ كَانَ
فِي الذِّمَّةِ طَالِبُهُ إِنْ أَنْكَرَ وَكَالَتْهُ أَوْ قَالَ لَا أَعْلَمُهَا ، وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهَا طَالِبُهُ أَيْضًا فِي الْأَصَحِّ
كَمَا يُطَالِبُ الْمُوكَّلُ ، وَيَكُونُ

(وَأَنَّ سَاوَتَهُ كُلُّ وَاحِدَةٍ ، فَلَا ظَهَرَ الصَّحَّةُ ، وَحُصُولُ الْمَلِكِ فِيهِمَا لِلْمُوكَّلِ) وليس له بيع إحداهما
ولو بدينار ليأتي به وبالأخرى ، ومقابل الأظهر يقول إن اشترى في الذِّمَّةِ فله موكل واحدة بنصف
دينار والأخرى للوكيل ، ويرد على الموكل نصف دينار وإن اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة باذن
وشاة بغير إذن فيبطل في شاة ويصح في شاة (ولو أمره بالشراء بعين) أي بشيء من ماله
معين (فاشترى في الذِّمَّةِ لم يقع للموكل) بل للوكيل (وكذا عكسه) وهو إذا قال اشترى في الذِّمَّةِ
وادفع هذا عنه فاشترى بالعين فلا يقع للموكل (في الأصح) ومقابله يقع للموكل (ومتى خالف)
الوكيل (الموكل في بيع ماله) بأن باعه على غير الوجه المأذون فيه (أو) في (الشراء بعينه)
بأن اشترى بعين ماله على وجه لم يأذن له فيه (فتصرفه باطل ، ولو اشترى في الذِّمَّةِ) غير المأذون
فيه (ولم يسم الموكل وقع للوكيل) وإن نوى الموكل (وإن سمى فقال البائع بمتك فقال اشتريت
لفلان فكذا) يقع للوكيل وتلغو التسمية (في الأصح) ومقابله يبطل العقد (وإن قال بعت
موكلك زيدا ، فقال اشتريت له ، فالذهب بطلانه) أي العقد ، وذلك في موافق الأذن لعدم
الخطاب بين المتعاقدين (ويد الوكيل يد أمانة ، وإن كان يجعل) فلا يضمن ما تلف في يده بلامعة (فإن
تعدى) بلبس ثوب مثلا (ضمن ولا ينعزل في الأصح) ومقابله ينعزل (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل
دون الموكل فيعتبر في الرُّوْبَةِ ولزوم العقد بفارقة المجلس والتقابض في المجلس حيث يشترط)
كل ربوي ورأس مال السلم (الوكيل دون الموكل ، وإذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالتمن إن كان
دفعه إليه الموكل) وله مطالبة الموكل أيضا (والا) بأن لم يدفعه إليه (فلا) يطالبه (إن كان
التمن معينا وإن كان في الذِّمَّةِ طالبه) به دون الموكل (إن أنكر وكالته ، أو قال لا أعلمها) لأنه
بحسب الظاهر يشترى لنفسه (وإن اعترف بها طالبه أيضا في الأصح كما يطالب الموكل ، ويكون

الوكيل كضامن والموكل كأصيل، وإذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري، وإن اعترف بوكالته في الأصح، ثم رجع الوكيل على الموكل. قلت: وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الأصح، والله أعلم.

[فصل] الوكالة جائزة من الجانبين فإذا عزل الموكل في حضوره أو قال رفعت الوكالة أو أبطلتها أو أخرجتك منها انعزل فإن عزله وهو غائب انعزل في الحال، وفي قول لا حتى يبلغه الخبر، ولو قال عزلت نفسي أو رددت الوكالة انعزل، وينعزل بخروج أحدهما عن أهلية التصرف بموت أو جنون وكذا إغماء في الأصح، وبخروج محل التصرف عن ملك الموكل، وإنكار الوكيل الوكالة لينسيان أو لفرض في الإخفاء ليس بعزل، فإن تعمد ولاغرض انعزل، وإذا اختلفا في أصلها أو صفتها بأن قال وكلتني في البيع نسيئة أو شراء بعشرين، فقال بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه، ولو اشترى جارية بعشرين

الوكيل كضامن والموكل كأصيل) ومقابل الأصح لا يطالب إلا الموكل، وقيل لا يطالب إلا الوكيل (وإذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري، وإن اعترف بوكالته في الأصح) ومقابل يرجع على الموكل وحده (ثم يرجع الوكيل على الموكل) بما غرمه (قلت: وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الأصح والله أعلم) ومقابل لا يرجع على الموكل.

[فصل] في أن الوكالة عقد جائز (الوكالة جائزة من الجانبين) أي من جانب الموكل ومن جانب الوكيل فلكل منهما فسخها (فإذا عزله الموكل في حضوره أو قال رفعت الوكالة أو أبطلتها أو أخرجتك منها انعزل، فإن عزله وهو غائب انعزل في الحال، وفي قول لا) ينعزل (حتى يبلغه الخبر) ولا يصدق الموكل بعد تصرف الوكيل في قوله كنت عزله إلا بيينة فينبغي له أن يشهد على عزله (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسي أو رددت الوكالة انعزل) ولا فرق بين أن يكون الموكل حاضرا أو غائبا (وينعزل بخروج أحدهما عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وإن زال عن قرب (وكذا إغماء في الأصح) ومقابل لا ينعزل به، وكذا ينعزل بخروج أحدهما عن أهلية التصرف بسفه أو حجر فلس أو ورق (و) ينعزل أيضا (بخروج محل التصرف عن ملك الموكل) بالبيع ونحوه وكذا بتأجير والإيصال به (وانكار الوكيل الوكالة لئلا ينسيان أو لفرض في الإخفاء) تخوف ظالم (ليس بعزل، فإن تعمد) إنكارها (ولاغرض انعزل) لأن الجحد حيثئذ رد (وإذا اختلفا في أصلها) بأن قال وكلتني كذا فقال ما وكلتك (أو صفتها بأن قال وكلتني في البيع نسيئة أو شراء بعشرين فقال) الموكل (بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه) وصورة ذلك أن يكون بعد التصرف، أما قبله فلا حاجة إلى اليمين لأن إنكار الموكل الوكالة عزل الوكيل (ولو اشترى) الوكيل (جارية بعشرين)

وَزَعَمَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَمَرَهُ فَقَالَ بَلْ بَعَثْتَهُ وَحَلَفَ، فَإِنْ اشْتَرَى بَعَيْنَ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَسَمَاهُ فِي
 الْعَقْدِ وَقَالَ بَعْدَهُ اشْتَرَيْتُهُ لِفُلَانٍ وَالْمَالُ لَهُ وَصَدَقَهُ الْبَائِعُ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَذَبَهُ
 حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْوَكَالَةِ، وَوَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْوَكِيلِ، وَكَذَا إِنْ اشْتَرَى فِي الذَّمِّ وَلَمْ
 يُسَمِّ الْمُوَكَّلُ وَكَذَا إِنْ سَمَاهُ وَكَذَبَهُ الْبَائِعُ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ صَدَقَهُ بَطَلَ الشَّرَاءُ،
 وَحِينَئِذٍ حُكِمَ بِالشَّرَاءِ لِلْوَكِيلِ يُسْتَحَبُّ لِلْقَاضِي أَنْ يَرْفُقَ بِالْمُوَكَّلِ لِيَقُولَ لِلْوَكِيلِ إِنْ
 كُنْتُ أَمَرْتُكَ بِعَشْرِينَ فَقَدْ بَعَثْتُكَ بِهَا، وَيَقُولُ هُوَ اشْتَرَيْتُ لِنَحْلٍ لَهُ، وَلَوْ قَالَ أَتَيْتُ
 بِالتَّصَرُّفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ صَدَقَ الْمُوَكَّلُ، وَفِي قَوْلِهِ الْوَكِيلُ، وَقَوْلُ
 الْوَكِيلِ فِي تَلَفِ الْمَالِ مَقْبُولٌ بَيِّنَةٌ وَكَذَا فِي الرَّدِّ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ يَجْعَلُ فَلَا،
 وَلَوْ ادَّعَى الرَّدَّ عَلَى رَسُولِ الْمُوَكَّلِ وَأَنْكَرَ الرَّسُولُ صَدَقَ الرَّسُولُ، وَلَا يَلْزَمُ
 الْمُوَكَّلَ تَصَدِيقُ الْوَكِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ قَالَ قَبِضْتُ الثَّمَنَ وَتَلَفَ، وَأَنْكَرَ
 الْمُوَكَّلُ صَدَقَ الْمُوَكَّلُ إِنْ كَانَ قَبْلَ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ، وَإِلَّا فَالْوَكِيلُ عَلَى الْمَذْهَبِ،

دينارا مثلاً وهي تساوي ذلك (وزعم أن الموكل أمره) بالشراء بها (فقال) الموكل (بل
 بعشرة، و) لاينة لواحد (حلف) الموكل ثم ينظر (فإن اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد)
 وقال المال له (أو) لم يسمه لكن (قال بعده اشتريته) الأولى اشتريتها: أي التجارية (لفلان
 والمال له وصدقة البائع) في ذلك أو قامت بينة بذلك (فالبيع باطل) في الصورين (وإن كذبه)
 البائع ولا بينة (حلف على نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء للوكيل) ويسلم الثمن المعين ويردّ بدله
 للموكل (وكذا) يقع الشراء له (إن اشترى في الذمة ولم يسم الموكل) في العقد بأن نواه (وكذا)
 يقع الشراء له (إن سماه وكذبه البائع في الأصح وإن صدقه بطل الشراء، وحيث حكم بالشراء
 للوكيل) مع قوله أنه للموكل (يستحب للقاضي أن يرفق بالموكل) أي يتلف به (ليقول للوكيل
 إن كنت أمرتك بعشرين فقد بعثتك بها ويقول هو اشتريت لنحلّ له) باطلاً، ولا يضرّ
 التعليق في صيغة البيع للضرورة (ولو قال) الوكيل (أتيت بالتصرف المأذون فيه، وأنكر
 الموكل صدق الموكل) بيمينه (وفي قول) يصدق (الوكيل، وقول: الوكيل في تلف المال مقبول
 بيمينه، وكذا) يقبل قوله (في الردّ) على الموكل (وقيل إن كان) وكيلاً (بجعل فلا) يقبل
 قوله في الردّ، ودعوى الجاني تسليم ما جابه إلى المستأجر له مقبول (ولو ادّعى الردّ على رسول
 الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول) بيمينه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح)
 ومقابله يلزمه، وإذا صدقه الموكل لم يغرم الوكيل (ولو قال) الوكيل (قبضت الثمن وتلف) في
 يدي (وأنكر الموكل) قبض الوكيل (صدق الموكل إن كان) الاختلاف بينهما (قبل تسليم
 المبيع، وإلا) بأن كان بعد التسليم (فالوكيل) هو المصدق (على المذهب) والطريق الثاني

وَلَوْ وَكَلَهُ بِقَضَاءِ دَيْنٍ فَقَالَ: قَضَيْتُهُ وَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ صَدُقَ الْمُسْتَحِقُّ بِبَيِّنَةٍ ،
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ الْوَكِيلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَقِيمُ الْيَتِيمِ إِذَا ادَّعَى
دَفْعَ لِلْمَالِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ وَلَا
مُودِعٍ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ لَا أَرُدُّ الْمَالَ إِلَّا بِأَشْهَادٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْفَاصِبِ وَمَنْ
لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ ذَلِكَ ، وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ وَكَّلَنِي الْمُسْتَحِقُّ بِقَبْضِ مَالِهِ عِنْدَكَ مِنْ دَيْنٍ أَوْ
عَيْنٍ وَصَدَّقَهُ قَلَّ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى وَكَالَتِهِ ، وَلَوْ قَالَ
أَحَالَنِي عَلَيْكَ وَصَدَّقَهُ وَجَبَ الدَّفْعُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : وَإِنْ قَالَ أَنَا وَارِثُهُ وَصَدَّقَهُ وَجَبَ
الدَّفْعُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب الاقرار

يَصِحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، وَإِقْرَارِ الْعَبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَاغٍ ، فَإِنْ ادَّعَى الْبُلُوغَ بِالْإِخْتِلَامِ
مَعَ الْإِمْكَانِ مُدَقَّقٌ ،

فِي الْمَصْدَقِ مِنْهُمَا الْقَوْلَانِ فِي دَعْوَى الْوَكِيلِ التَّصَرُّفِ وَأَنْكَارِ الْمُوَكَّلِ (وَلَوْ وَكَلَهُ بِقَضَاءِ دَيْنٍ فَقَالَ
قَضَيْتُهُ وَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ) قَضَاءَهُ (صَدَقَ الْمُسْتَحِقُّ بِبَيِّنَةٍ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ الْوَكِيلُ عَلَى
الْمُوَكَّلِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ) وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ بِصَدَقَ عَلَيْهِ (وَقِيمُ الْيَتِيمِ إِذَا ادَّعَى دَفْعَ الْمَالِ) إِلَيْهِ (بَعْدَ
الْبُلُوغِ يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلُهُ يَقْبَلُ قَوْلَهُ بِبَيِّنَةٍ (وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ وَلَا مُودِعٍ أَنْ يَقُولَ
بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ لَا أَرُدُّ الْمَالَ إِلَّا بِأَشْهَادٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ قَوْلُهُ مُقْبُولٌ فِي الرَّدِّ بِبَيِّنَةٍ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ
لَهُ ذَلِكَ (وَلِلْفَاصِبِ وَمَنْ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ ذَلِكَ) أَيْ التَّأْخِيرَ إِلَى الْأَشْهَادِ (وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ)
لَمَنْ عِنْدَهُ مَالٌ لِمُسْتَحِقٍّ (وَكُلَّنِي الْمُسْتَحِقُّ بِقَبْضِ مَالِهِ عِنْدَكَ مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ وَصَدَّقَهُ) مَنْ عِنْدَهُ
الْمَالُ (فَلَهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ) الدَّفْعُ (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى وَكَالَتِهِ) وَقِيلَ يُلْزَمُهُ الدَّفْعُ
بِلا بَيِّنَةٍ (وَلَوْ قَالَ) لَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ (أَحَالَنِي) مُسْتَحَقَّهُ (هَلِيكَ وَصَدَّقَهُ وَجَبَ الدَّفْعُ فِي الْأَصَحِّ)
وَمُقَابِلُهُ لَا يَجِبُ (قُلْتُ : وَإِنْ قَالَ) لَمَنْ عِنْدَهُ حَقٌّ لِمُسْتَحِقٍّ (أَنَا وَارِثُهُ) الْمُسْتَفْرَقُ لَتَرْكِهِ (وَصَدَّقَهُ)
مَنْ عِنْدَهُ الْحَقُّ (وَجَبَ الدَّفْعُ) إِلَيْهِ (عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَقِيلَ لَا يَجِبُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ
إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى إِرْثِهِ .

كتاب الاقرار

هُوَ الثَّبُوتُ ، مِنْ قَرَأَ إِذَا ثَبِتَ ، وَشَرَعًا إِخْبَارٌ بِحَقٍّ لغيره عليه (يَصِحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ)
أَيُّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ غَيْرِ الْمَجْبُورِ عَلَيْهِ ، وَيُتَبَرَّكُ أَيْضًا الْإِخْتِلَامُ (وَإِقْرَارُ الْعَبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَاغٍ ، فَإِنْ
ادَّعَى الْبُلُوغَ بِالْإِخْتِلَامِ) وَكَذَا لَوْ أُطْلِقَ (مَعَ الْإِمْكَانِ) بِأَنْ يُلْغَ مِنَ السَّقِّ تِسْعَ سَنِينَ (صَدَقَ)

وَلَا يُحْلَفُ ، وَإِنْ ادَّعَاهُ بِالسِّنِّ طُولِبَ بَيِّنَةٌ ، وَالسَّفِيهُ وَالْمُنْفِسُ سَبَقَ حُكْمُ إِقْرَارِهِمَا ،
وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الرَّقِيقِ بِمُوجِبِ عُقُوبَةٍ ، وَلَوْ أَقْرَأَ بَدِينٍ جَنَابَةً لَا تُوجِبُ عُقُوبَةً فَكَذَبَهُ
السَّيِّدُ تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ دُونَ رَقَبَتِهِ ، وَإِنْ أَقْرَأَ بَدِينٍ مُعَامَلَةً لَمْ يُقْبَلْ عَلَى السَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ
مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ ، وَيُقْبَلُ إِنْ كَانَ ، وَيُؤَدَّى مِنْ كَسْبِهِ وَمَا فِي يَدِهِ ، وَيَصِحُّ إِقْرَارُ
الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ لِأَجْنَبِيٍّ ، وَكَذَا لِوَارِثٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ أَقْرَأَ فِي صِحَّتِهِ بَدِينٍ ،
وَفِي مَرَضِهِ لِآخَرَ لَمْ يُقَدِّمِ الْأَوَّلُ ، وَلَوْ أَقْرَأَ فِي صِحَّتِهِ أَوْ مَرَضِهِ وَأَقْرَأَ وَارِثُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ
لِآخَرَ لَمْ يُقَدِّمِ الْأَوَّلُ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ مُسْكِرِهِ ، وَيَشْتَرُطُ فِي الْمَقْرَأِ لَهُ أَهْلِيَّةُ
اسْتِحْقَاقِ الْمَقْرَأِ بِهِ ، فَلَوْ قَالَ لِهَذِهِ الدَّابَّةِ عَلَى كَذَا فَلَنُؤْ ، فَإِنْ قَالَ بِسَبَبِهَا لِمَالِكِهَا
وَجَبَّ ، وَلَوْ قَالَ لِحِمْلِ هِنْدٍ كَذَا يَارِثُ أَوْ وَصِيَّةٌ لَزِمَتْ ، وَإِنْ أَسْنَدَهُ إِلَى جِهَةٍ لَا تُمْسِكُنْ
فِي حَقِّهِ فَلَنُؤْ ، وَإِنْ أَطْلَقَ صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِذَا كَذَّبَ الْمَقْرَأُ لَهُ الْمَقْرَأُ تَرَكَ الْمَالُ فِي
يَدِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ رَجَعَ الْمَقْرَأُ فِي حَالِ

ولا يحلف (وإن كان في خصومة (وإن ادَّعاه بالسِّنِّ) بأن قال استكملت خمس عشرة سنة
(طوبى بيته ، والسفيه والمنفيس سبق حكم إقرارهما) في باقى الحجر والتفليس (ويقبل إقرار
الرقيق بموجب عقوبة) كقصاص وشرب خمر (ولو أقر بدين جنابة لا توجب عقوبة) أى حدثاً
بجنابة الخطأ وانلاف المال (فكذب السيد) فى ذلك (تعلق بذمته دون رقبته) يتبع به إذا
عتق وإن صدقه السيد تعلق برقبته (وإن أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد إن لم يكن مأذوناً
له فى التجارة) بل يتعلق بذمته وإن صدقه السيد (ويقبل) على السيد (إن كان) مأذوناً له
فى التجارة (ويؤدى من كسبه وما فى يده) ولا يقبل على السيد ما لا يتعلق بالتجارة كالقرض
(ويصح إقرار المريض بمرض الموت لأجنبي) بحال غيبنا أو ديناً (وكذا) يقبل إقراره (لو ارث
على المذهب) وفى قول لا يصح ، ومحل الخلاف فى الصحة ، وأما الحرمة عند قصد الحرمان فلا
شك فيها ، وكذا عدم حلّ المقر به للمقر له (ولو أقر فى محنته بدين) لانسان (وفى مرضه لآخر
لم يقدم الأول ، ولو أقر فى محنته أو) فى (مرضه) بدين لانسان (وأقر وارثه بعد موته لآخر لم يقدم
الأول فى الأصح) ومقابله يقدم الأول (ولا يصح إقرار مكرم) على الإقرار ، ويقبل قوله فى
الأكراه مع قرينة (ويشترط فى المقر له أهلية استحقاق المقر به ، فلوقال لهذه الدابة على كذا فلنؤ ،
فلو قال) على (بسببها لمالكها) كذا (وجب) وحل على أنه اكترها مثلاً (ولو قال لجل
هند) على (كذا يارث) عن أبيه مثلاً (أو وصية) له من فلان (لزمت) ذلك (وإن
أسنده إلى جهة لا تملك فى حقه) كقوله أقرضنى أو باعنى (فلنؤ) لقطع بكذبه (وإن أطلق)
الإقرار فلم يعقبه بشئ (صح فى الأظهر) ومقابله لا يصح (وإذا كذب المقر له المقر) بحال
(ترك المال فى يده فى الأصح) ومقابله ينزع عنه المال كمن لم يملكه (فإن رجع المقر فى حال

تَكْذِيبِهِ وَقَالَ غَلِطْتُ قَبْلَ قَوْلِهِ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] قَوْلُهُ لَزِيدٍ كَذَا صِغَةُ إِقْرَارٍ ، وَقَوْلُهُ عَلَيَّ وَفِي ذِمَّتِي لِلدَّيْنِ ، وَمَعْنَى وَعِنْدِي لِلْعَيْنِ ، وَلَوْ قَالَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ فَقَالَ زَيْنٌ أَوْ خُذْ أَوْ زِنْهُ أَوْ خُذْهُ أَوْ أَخْتِمْ عَلَيْهِ أَوْ اجْعَلْهُ فِي كَيْسِكَ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ ، وَلَوْ قَالَ بَلَى أَوْ نَعَمْ أَوْ صَدَقْتَ أَوْ أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ أَوْ قَضَيْتَهُ أَوْ أَنَا مُقَرَّبٌ بِهِ فَهُوَ إِقْرَارٌ ، وَلَوْ قَالَ أَنَا مُقَرَّبٌ أَوْ أَنَا أَقْرَبُ بِهِ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ ، وَلَوْ قَالَ أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا فَقَالَ : بَلَى أَوْ نَعَمْ فَإِقْرَارٌ ، وَفِي نَعَمْ وَجْهٌ ، وَلَوْ قَالَ : أَقْضِ الْأَلْفَ الَّتِي لِي عَلَيْكَ فَقَالَ نَعَمْ أَوْ أَقْضِيَ غَدًا أَوْ أَهْلِي يَوْمًا أَوْ حَتَّى أَقْعُدَ أَوْ أَفْتَحَ الْكَيْسَ أَوْ أَجِدَ فَإِقْرَارٌ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] يَشْتَرِطُ فِي الْمُقَرَّبِ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقَرَّبِ ، فَلَوْ قَالَ : دَارِي أَوْ ثَوْبِي أَوْ زَيْنِي الَّتِي عَلَى زَيْدٍ لَعَمْرُؤُ فَهُوَ لَعَمْرُؤُ ، وَلَوْ قَالَ هَذَا لِفُلَانٍ وَكَانَ مِلْكِي إِلَى أَنْ أَقَرَّرْتُ بِهِ فَأَوَّلُ كَلَامِهِ إِقْرَارٌ وَآخِرُهُ لَعَمْرُؤُ ، وَلَيْسَ الْمُقَرَّبُ بِهِ فِي يَدِ الْمُقَرَّبِ لَيْسَلًا بِالْإِقْرَارِ لِلْمُقَرَّبِ لَهُ ،

تَكْذِيبِهِ (أَيْ الْمُقَرَّبَ لَهُ) (وَقَالَ غَلِطْتُ) فِي الْإِقْرَارِ (قَبْلَ قَوْلِهِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَصِحُّ ، وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا رَجَعَ الْمُقَرَّبُ عَنِ التَّكْذِيبِ ، فَلَوْ قَالَ بَعْدَ التَّكْذِيبِ لَكَانَ أَشْمَلًا .

[فصل] فِي الصِّغَةِ (قَوْلُهُ : لَزِيدٍ كَذَا صِغَةُ إِقْرَارٍ ، وَقَوْلُهُ : عَلَيَّ وَفِي ذِمَّتِي لِلدَّيْنِ) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ (وَمَعْنَى وَعِنْدِي لِلْعَيْنِ) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَيَحْمِلُ عَلَى عَيْنٍ لَهُ بِيَدِهِ ، وَالْأَوَّلُ عَلَى دَنٍّ ، فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ وَتَلَفَتْ قَبْلَ بَيْعِهِ (وَلَوْ قَالَ : لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ ، فَقَالَ زَيْنٌ أَوْ خُذْ أَوْ زِنْهُ أَوْ خُذْهُ أَوْ أَخْتِمْ عَلَيْهِ أَوْ اجْعَلْهُ فِي كَيْسِكَ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ) لِأَنَّهُ لِلْإِسْتِهْزَاءِ (وَلَوْ قَالَ : بَلَى أَوْ نَعَمْ أَوْ صَدَقْتَ أَوْ أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ أَوْ قَضَيْتَهُ أَوْ أَنَا مُقَرَّبٌ بِهِ فَهُوَ إِقْرَارٌ) وَإِنْ وَجَدْتَ قَرِينَةً تَصْرِفُهُ لِلْإِسْتِهْزَاءِ كَالضَّحْكِ وَالتَّجَبُّعِ (وَلَوْ قَالَ أَنَا مُقَرَّبٌ) وَلَمْ يَقُلْ بِهِ (أَوْ أَنَا أَقْرَبُ بِهِ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ) لِأَنَّ الثَّانِي وَعْدٌ ، وَالْأَوَّلُ يَحْتَمِلُ الْإِقْرَارَ بِوَحْدَانِيَةِ اللَّهِ مَثَلًا (وَلَوْ قَالَ : أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا ؟ فَقَالَ بَلَى أَوْ نَعَمْ فَاقْرَارٌ ، وَفِي نَعَمْ هُجْ) أَنَّهُ لَيْسَ بِإِقْرَارٍ ، لِأَنَّ مَقْضَى اللَّفْظِ أَنْ نَعَمْ تَصْدِيقٌ لِلنَّبِيِّ بِخِلَافِ بَلَى فَانْهَارَ لَدَى النَّبِيِّ ، وَلَكِنْ بِالْإِقْرَارِ مِثْلُ الْعَرَفِ (وَلَوْ قَالَ أَقْضِ الْأَلْفَ الَّتِي لِي عَلَيْكَ ، فَقَالَ نَعَمْ ، أَوْ أَقْضِيَ غَدًا أَوْ أَهْلِي يَوْمًا أَوْ حَتَّى أَقْعُدَ أَوْ أَفْتَحَ الْكَيْسَ أَوْ أَجِدَ) أَيْ الْمَفْتَاحَ مَثَلًا (فَاقْرَارٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَيْسَ صَرِيحًا فِيهِ .

[فصل] فِي بَقِيَّةِ شُرُوطِ أَرْكَانِ الْإِقْرَارِ (يَشْتَرِطُ فِي الْمُقَرَّبِ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقَرَّبِ) حِينَ يَخْرُجُ (فَلَوْ قَالَ : دَارِي أَوْ ثَوْبِي أَوْ دِينِي الَّتِي عَلَى زَيْدٍ لَعَمْرُؤُ ، فَهُوَ لَعَمْرُؤُ) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَنْفَقُ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ الْمُقْتَضِيَةَ لِلْمَلِكِ (وَلَوْ قَالَ هَذَا لِفُلَانٍ وَكَانَ مِلْكِي إِلَى أَنْ أَقَرَّرْتُ بِهِ فَأَوَّلُ كَلَامِهِ إِقْرَارٌ وَآخِرُهُ لَعَمْرُؤُ) فَيَطْرَحُ الْآخِرُ وَيُؤْخَذُ بِالْأَوَّلِ (وَلَيْسَ الْمُقَرَّبُ بِهِ فِي يَدِ الْمُقَرَّبِ لَيْسَلًا بِالْإِقْرَارِ لِلْمُقَرَّبِ لَهُ ،

فَلَوْ أَقْرَ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ ثُمَّ صَارَ عَمِلَ بِمَقْتَضَى الْأَقْرَارِ ، فَلَوْ أَقْرَ بِحَرِيَّةٍ مَبْدُ فِي يَدِ
غَيْرِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ حَكِيمٌ بِحَرِيَّةٍ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ قَالَ هُوَ خَرُّ الْأَصْلِ فَشِرَاؤُهُ اقْتِدَاءٌ ،
وَإِنْ قَالَ أَعْتَقَهُ فَاقْتِدَاءٌ مِنْ جِهَتِهِ وَيَبِيعُ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَيَتَبَيَّنُ فِيهِ
الْخِيَارَانِ لِلْبَائِعِ فَقَطْ ، وَيَصِحُّ الْأَقْرَارُ بِالْمَبْهُولِ فَإِذَا قَالَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ
بِكُلِّ مَا يَتِمُّوْلُ وَإِنْ قُلَّ ، وَلَوْ فَسَّرَهُ بِمَا لَا يَتِمُّوْلُ لَكِنَّهُ مِنْ جَنْبِهِ كَعَبَةِ حِنْطَةٍ ،
أَوْ بِمَا يَحِلُّ اقْتِنَاؤُهُ كَكَلْبٍ مُعَلِّمٍ وَسِرْجَيْنِ قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُقْبَلُ بِمَا لَا يَتِمُّوْلُ
كَخَنَازِيرٍ وَكَلْبٍ لَا نَفْعَ فِيهِ ، وَلَا بِبَيَادَةٍ وَرَدَّ سَلَامٍ ، وَلَوْ أَقْرَ بِمَالٍ عَظِيمٍ أَوْ كَبِيرٍ
أَوْ كَثِيرٍ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِمَا قُلَّ مِنْهُ ، وَكَذَا بِالسُّتُولَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا يَكْتَلِبُ وَجَلَدٍ
مَيْتَةً ، وَقَوْلُهُ لَهُ كَذَا كَقَوْلِهِ شَيْءٌ ، وَقَوْلُهُ شَيْءٌ شَيْءٌ أَوْ كَذَا كَذَا كَمَا لَوْ لَمْ يُكْرَرْ
وَلَوْ قَالَ شَيْءٌ وَشَيْءٌ أَوْ كَذَا وَكَذَا وَجَبَ شَيْئَانِ ، وَلَوْ قَالَ كَذَا دِرْهَمًا أَوْ رَفَعَ
الدَّرْهَمَ أَوْ جَرَّهُ لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا بِالنَّصْبِ وَجَبَ
دِرْهَمَانِ ، وَأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ أَوْ جَرَّ فِدْرَهَمٌ ، وَلَوْ حَذَفَ

فَلَوْ أَقْرَ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ ثُمَّ صَارَ عَمِلَ بِمَقْتَضَى الْأَقْرَارِ) بَأَنْ يَسْلَمَ لِلْقَرِّ لَهُ فِي الْحَالِ (فَلَوْ أَقْرَ بِحَرِيَّةٍ
عَبْدٍ فِي يَدِ غَيْرِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ حَكِيمٌ بِحَرِيَّةٍ) وَرَفَعَ يَدَهُ عَنْهُ (ثُمَّ إِنْ كَانَ قَالَ) فِي صِغَةِ الْأَقْرَارِ
(هُوَ خَرُّ الْأَصْلِ فَشِرَاؤُهُ اقْتِدَاءٌ) لَهُ مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي وَيَبِيعُ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ (وَإِنْ) كَانَ (قَالَ)
أَعْتَقَهُ (وَهُوَ يَسْتَرْقِ ظُلْمًا) (فَاقْتِدَاءٌ مِنْ جِهَتِهِ) أَيْ الْمُشْتَرِي (وَيَبِيعُ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ عَلَى
الْمَذْهَبِ) عَمَلًا بِزَعَمِ كُلِّ مَذْهَبٍ ، وَقِيلَ يَبِيعُ مِنَ الْجَهْنَيْنِ ، وَقِيلَ اقْتِدَاءٌ مِنْهُمَا (فَيَتَبَيَّنُ فِيهِ الْخِيَارَانِ)
خِيَارُ الْمَجْلَسِ وَالشَّرْطِ (لِلْبَائِعِ فَقَطْ) دُونَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مِنْ جِهَتِهِ اقْتِدَاءٌ (وَيَصِحُّ الْأَقْرَارُ بِالْمَبْهُولِ ،
فَإِذَا قَالَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِكُلِّ مَا يَتِمُّوْلُ وَإِنْ قُلَّ) كَفَلَسَ (وَلَوْ فَسَّرَهُ بِمَا لَا يَتِمُّوْلُ لَكِنَّهُ
مِنْ جَنْبِهِ كَعَبَةِ حِنْطَةٍ أَوْ بِمَا يَحِلُّ اقْتِنَاؤُهُ كَكَلْبٍ مُعَلِّمٍ وَسِرْجَيْنِ قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَقْبَلُ
فِيهِمَا (وَلَا يَقْبَلُ) تَفْسِيرُهُ (بِمَا لَا يَقْبَلُ كَخَنَازِيرٍ وَكَلْبٍ لَا نَفْعَ فِيهِ) مِنْ صَيْدٍ وَنَحْوِهِ (وَلَا) يَقْبَلُ
تَفْسِيرُهُ (بِبَيَادَةٍ) لِمَرِيضٍ (وَلَا) (وَرَدَّ سَلَامٍ ، وَلَوْ أَقْرَ بِمَالٍ عَظِيمٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ كَثِيرٍ قُبِلَ
تَفْسِيرُهُ بِمَا قُلَّ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يَتِمُّوْلُ (وَكَذَا) يَقْبَلُ تَفْسِيرُهُ (بِالسُّتُولَةِ فِي الْأَصَحِّ)
وَمُقَابَلُهُ لَا يَقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِهَا لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِلُّ بِمَالٍ (وَقَوْلُهُ) أَيْ الْقَرِّ (لَهُ) عَلَى (كَذَا كَقَوْلِهِ) لَهُ
عَلَى (شَيْءٍ) فَيَقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِمَا صَرَّحَ فِيهِ (وَقَوْلُهُ) لَهُ عَلَى (شَيْءٍ شَيْءٌ أَوْ كَذَا كَذَا كَمَا لَمْ يَكْرَرْ ،
وَلَوْ قَالَ شَيْءٌ وَشَيْءٌ أَوْ كَذَا وَكَذَا وَجَبَ شَيْئَانِ) مُتَّفَقَانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ (وَلَوْ قَالَ) لَهُ عَلَى (كَذَا
دِرْهَمًا أَوْ رَفَعَ الدَّرْهَمَ أَوْ جَرَّهُ) أَوْ سَكَنَهُ (لَزِمَهُ دِرْهَمٌ) أَمَّا الرِّفْعُ وَالْجَرُّ فَلَحْنٌ ، وَلَا يَضُرُّ فِي
الْأَقْرَارِ (وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا بِالنَّصْبِ) عَلَى التَّمْيِيزِ (وَجَبَ دِرْهَمَانِ) وَفِي قَوْلِ
يَلْزِمُهُ دِرْهَمٌ (وَلَا) الْمَذْهَبُ (أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ أَوْ جَرَّ فِدْرَهَمٌ) وَقِيلَ يَلْزِمُهُ فِي كُلِّ دِرْهَمَانِ (وَلَوْ حَذَفَ

الواو قدرهم في الأجر ، ولو قال ألف ودرهم قيل تفسير الألف بغير الدراهم ،
ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع دراهم على الصحيح ، ولو قال الدراهم التي
أقررت بها ناقصة الوزن ، فإن كانت دراهم البلد تامة الوزن فالصحيح قبوله إن
ذكره متصلا ، ومنعه إن فصله عن الإقرار ، وإن كانت ناقصة قيل إن وصله ، وكذا
إن فصله في النص ، والتفسير بالمغشوشة كهُوَ بالناقصة ، ولو قال له على من درهم إلى
عشرة لزمه تسعة في الأصح ، وإن قال درهم في عشرة ، فإن أراد المعية لزمه أحد
عشر ، أو الحساب فعشرة وإلا قدرهم .

[فصل] قال : له عندي سيف في غمد أو ثوب في صندوق لا يلزمه الظرف ، أو
غمد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب لزمه الظرف ، وأبعد على رأسه عمامة لم
تَلْزِمه العمامة على الصحيح ، أو دابة يسرجها أو ثوب مطرز لزمه الجميع ، ولو قال
في ميراث أبي ألف فهو إقرار على أبيه بدين ، ولو قال في ميراثي من أبي ألف فهو وعد
هبة ، ولو قال له على درهم درهم لزمه درهم ، فإن قال ودرهم لزمه درهمان ،

الواو قدرهم في الأحوال (الثلاث النصب والرفع والجور) ولو قال له على (ألف ودرهم قبل
تفسير الألف بغير الدراهم) من المال كألف فلس (ولو قال) له على (خمسة وعشرون درهما
فالجميع دراهم على الصحيح) وقيل الخمسة باقية على الإبهام (ولو قال الدراهم التي أقررت بها
ناقصة الوزن) عن دراهم الاسلام (فإن كانت دراهم البلد) الذي أقر به (تامة الوزن فالصحيح
قبوله إن ذكره متصلا) بإقرار (ومنعه إن فصله عن الإقرار) كالأستثناء ، ومقابل الصحيح
يقبل مطلقا ، وقيل لا يقبل مطلقا (وإن كانت) دراهم البلد (ناقصة) عن الدرهم الشرعي ،
وهو ستة دنانير (قبل) قوله (إن وصله ، وكذا إن فصله في النص) وفي وجه لا يقبل (والتفسير
بالمغشوشة كهو بالناقصة) ففيها التفصيل السابق . (ولو قال له على من درهم إلى عشرة لزمه تسعة
في الأصح) ومقابلة عشرة ، وقيل ثمانية (وإن قال) له على (درهم في عشرة ، فإن أراد
المعية لزمه أحد عشر أو) أراد (الحساب فعشرة ، وإلا) بأن لم يرد المعية والحساب ، بل أراد
الظرف أو لم يرد شيئا (فدرهم) لأنه المتيقن .

[فصل] في بيان أنواع من الإقرار إذا (قال له عندي سيف في غمد) بكسر الغين ، ومثله
فص في خاتم (أو ثوب في صندوق) بضم الصاد (لا يلزمه الظرف ، أو غمد فيه سيف أو صندوق
فيه ثوب لزمه الظرف وحده) عملا باليقين (أو عبد على رأسه عمامة لم تَلْزِمه العمامة على
الصحيح) ومقابلة تَلْزِمه (أو دابة يسرجها أو ثوب مطرز لزمه الجميع ، ولو قال) له (في ميراث أبي
ألف فهو إقرار على أبيه بدين ، ولو قال) له (في ميراثي من أبي ألف فهو وعد هبة ، ولو قال
له على درهم درهم لزمه درهم) جملا على التأكيذ (فإن قال) له على درهم (ودرهم لزمه درهمان)

وَلَوْ قَالَ لَهُ دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ لَزِمَهُ بِالْأَوَّلَيْنِ دِرْهَمَانِ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ تَأْكِيدَ الثَّانِي لَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ ، وَإِنْ نَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ لَزِمَهُ ثَالِثٌ ، وَكَذَا إِنْ نَوَى تَأْكِيدَ الْأَوَّلِ أَوْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ أَقْرَأَ بِمَنْهُمْ كَثِيرٌ وَثَوْبٌ وَطُولٌ بِالْبَيَانِ فَاِئْتَنَعَ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُحْبَسُ ، وَلَوْ بَيْنَ وَكَذَبَهُ الْقَرُّ لَهُ فَلْيَبْنَ وَلْيَدْعُ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقْرِ فِي نَفْيِهِ ، وَلَوْ أَقْرَأَ لَهُ بِأَلْفٍ ثُمَّ أَقْرَأَ لَهُ بِأَلْفٍ فِي يَوْمٍ آخَرَ لَزِمَهُ أَلْفٌ فَقَطْ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْقَدْرُ دَخَلَ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ ، فَلَوْ وَصَفَهَا بِصِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ أَوْ اسْتَدَّهَا إِلَى جِهَتَيْنِ أَوْ قَالَ قَبِضْتُ يَوْمَ السَّبْتِ عَشْرَةً ثُمَّ قَالَ قَبِضْتُ يَوْمَ الْأَحَدِ عَشْرَةً لَزِمَا ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ خَيْرٍ أَوْ كَلْبٍ أَوْ أَلْفٍ قَضَيْتُهُ لَزِمَهُ الْأَلْفُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ إِذَا سَلَّمَهُ سَلَّمْتُ قَبْلَ عَلَى الْمَذْهَبِ وَجَبَلُ ثَمَنًا ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ لَا يَلْزِمُ لَزِمَهُ ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ ثُمَّ جَاءَ بِأَلْفٍ وَقَالَ أَرَدْتُ بِهِ هَذَا وَهُوَ

لاقتضاء العطف المغيرة (ولو قال له) على (درهم ودرهم لزمه بالأولين درهمان . وأما الثالث فإن أراد به تأكيد الثاني لم يجب به شيء ، وإن نوى) به (الاستثناء لزمه ثالث ، وكذا) يلزمه ثالث (إن نوى) به (تأكيد الأول) لمنع العطف التأكيد (أو أطلق) بأن لم ينو به شيئاً (في الأصح) ومقابله لا يلزمه في الإطلاق ثالث (ومنى أقرأ بهم كشيء وثوب وطول بالبيان فامتنع فالصحيح أنه يحبس) ومقابله لا يحبس (ولو بين) المبهم بما يقبل (وكذبه المقر له فليبن وليدع ، والقول قول المقر في نفيه) ، فلو قال له على شيء ثم فسره بمائة درهم فقال المقر له أنه مائة دينار وادعى بها يحلف المقر أنه ليس له عليه مائة دينار ويبطل إقراره ، وإن قال المقر له بل هو مائتا درهم حلف المقر أنه ليس له عليه إلا مائة درهم وثبتت المائة (ولو أقرأ له بألف) في يوم (ثم أقرأ له بألف) في يوم آخر لزمه ألف فقط ، إن اختلف القدر) كأن أقرأ بألف ثم بخمسمائة أو بالعكس (دخل الأقل في الأكثر فلو وصفها بصفتين مختلفتين) كصحاح ومكسرة (أو استدّها إلى جهتين) كبيع وقرض (أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الأحد عشرة لزمنا) أي القدران في الصور الثلاث ، ولا يدخل أحدهما في الآخر (ولو قال له على ألف من ثمن خير أو كلب أو ألف قضيته لزمه الألف في الأظهر) عملاً بأول الإقرار وإنهاء لآخره ، ومقابل الأظهر لا يلزمه عملاً بآخره (ولو قال له على ألف (من ثمن عبد لم أقبضه إذا سلمه) أي العبد) سلمت قبل على المذهب وجعل ثمنًا) أي أجرى عليه أحكامه حتى لا يجبر على التسليم إلا بعد القبض وقيل لا يقبل (ولو قال له على ألف إن شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب) لأنه علقه بالمشيئة ومشية الله لا تنعم ، والطريق الثاني يجري فيه القولين في قوله له على ألف من ثمن خير (ولو قال له على ألف لا يلزمه) (لزمه) لأنه غير منتظم فلا يبطل الإقرار به (ولو قال له على ألف ثم جاء بألف وقال أردت هذا وهو

ودیعة فقال المقر له لی علیه ألف آخر صدق المقر فی الأظهر بیمنه ، فإن كان قال فی ذمتی أو دینا صدق المقر له علی المذهب . قلت : فإذا قبلنا التفسیر بالودیعة فالأصح أنها أمانة فيقبل دعواه التلّف بعد الإقرار ودعوى الرد ، وإن قال له عندي أو می ألف صدق فی دعوى الودیعة والرد والتلف قطعاً ، والله أعلم ، ولو أقر ببيع أو هبة وإقباض ثم قال كان فاسداً وأقررت لظنی الصحة لم يقبل ، وله تحلیف المقر له ، فإن نكل حلف المقر وبرئ ، ولو قال هذیه الدار لزيد بل لعمر أو غصبتها من زيد بل من عمرو سلمت لزيد ، والأظهر أن للمقر يفرم قيمتها لعمر بالاقرار ، ويصح الاستثناء إن اتصل ولم يستغرق ، فلو قال له علی عشرة إلا تسعة إلا ثمانية لزمه تسعة ، ويصح من غیر الجنس كالف إلا ثوباً ، ويبيّن بثوب قيمته دون ألف ، ومن المعین كهذیه الدار له إلا هذا البيت ، أو هذیه الدار لهم له إلا ذا الدرهم ، وفي المعین وجه شاذ .

ودیعة فقال المقر له لی علیه ألف آخر (غیر ألف الودیعة) صدق المقر فی الأظهر بیمنه) فيحلف أنه لا يلزمه تسليم ألف آخر إليه وأنه ما أراد باقراره إلا هذه ، ومقابل الأظهر أنه يصدق المقر له بیمنه أن له علیه ألفاً آخر (فإن كان قال) فی الاقرار الماضي (فی ذمتی أو دینا صدق المقر له علی المذهب) وقيل القول قول المقر (قلت : فإذا قبلنا التفسیر بالودیعة فالأصح أنها أمانة فيقبل دعواه) أى المقر (التلّف بعد الاقرار ودعوى الرد) بعده شأن الودائع (وإن قال له عندي أو می ألف صدق فی دعوى الودیعة والرد والتلف قطعاً ، والله أعلم) لأن می وعند مشعران بالأمانة (ولو أقر ببيع أو هبة وإقباض ثم قال كان فاسداً وأقررت لظنی الصحة لم يقبل) قوله بفساده (وله تحلیف المقر له فإن نكل حلف المقر) أنه كان فاسداً (وبرئ) من البيع والهبة : أى حكم بطلانها (ولو قال هذه الدار لزيد بل لعمر أو غصبتها من زيد بل من عمرو سلمت لزيد ، والأظهر أن المقر) بعد تسليمها لزيد (يفرم قيمتها لعمر بالاقرار) لحلولته بيّنه وبين ملكه ، ومقابل الأظهر لا يفرم (ويصح الاستثناء) فی الاقرار وغيره (ان اتصل) بالمستثنى منه بحيث يعدّ معه كلاماً واحداً عرفاً ، فلا يضر الفصل بسكتة تنفس ، بخلافه بكلام أجنبى ولو سيرا أو سكوت طویل (ولم يستغرق) الاستثناء المستثنى منه ، فإن استغرقة كله على خمسة إلا خمسة فباطل (فلو قال له علی عشرة إلا تسعة إلا ثمانية لزمه تسعة) لأن الاستثناء من النفي اثبات وعكسه ، فاللعن هنا إلا تسعة لا تلزم إلا ثمانية تلزم ويضاف إليها الواحد الباقي من العشرة (ويصح من غیر الجنس كالف إلا ثوباً ويبيّن بثوب قيمته دون ألف) فإن بين بثوب قيمته ألف يطل الاستثناء (و) يصح الاستثناء (من المعین كهذیه الدار له إلا هذا البيت أو هذه الدراهم له إلا ذا الدرهم ، وفي المعین وجه شاذ) أنه لا يصح

قُلْتُ : لَوْ قَالَ هُوَ لَاءَ الْعَبْدِ لَهُ إِلَّا وَاحِدًا قَبْلَ وَرَجَعَ فِي الْبَيَانِ إِلَيْهِ ، لَكُنْ عَالِمًا إِلَّا
 وَاحِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَنَى صَدَقَ بِيَمِينِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 [فصل] أَقَرَّ بِنَسَبٍ إِنْ أُلْحَقَهُ بِنَفْسِهِ اشْتَرَطَ لِيَصَحَّحَ أَنْ لَا يُكَذِّبَهُ الْحَسُّ وَلَا
 الشَّرْعُ بِأَنْ يَكُونَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَنْ يُصَدِّقَهُ الْمُسْتَلْحَقُ إِنْ كَانَ أَهْلًا
 لِلتَّصْدِيقِ ، فَإِنْ كَانَ بَالِغًا فَكَذِّبَهُ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَّ صَغِيرًا ثَبَتَ ،
 فَلَوْ بَلَغَ وَكَذَّبَهُ لَمْ يَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ أَنْ يَسْتَلْحَقَّ مَيِّتًا صَغِيرًا ، وَكَذَا كَبِيرًا
 فِي الْأَصَحِّ ، وَيَرْتَبِعُهُ ، وَلَوْ اسْتَلْحَقَّ اثْنَانِ بَالِغًا ثَبَتَ لِمَنْ صَدَّقَهُ ، وَحُكْمُ الصَّغِيرِ بَأْتِي فِي
 الْقَيْطِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَوْ قَالَ لَوْلَدَ أُمِّي هَذَا وَلَدِي ثَبَتَ نَسَبُهُ ، وَلَا يَثْبُتُ
 الْإِسْتِيلَادُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ وَلَدِي وَلَدَتُهُ فِي مِلْكِي ، فَإِنْ قَالَ عُلِقَتْ بِهِ فِي
 مِلْكِي ثَبَتَ الْإِسْتِيلَادُ ، فَإِنْ كَانَتْ فِرَاشًا لَهُ لُحِقَهُ بِالْفِرَاشِ ، مِنْ غَيْرِ اسْتِلْحَاقٍ ، وَلَئِنْ
 كَانَتْ مَرْوَجَةً فَالْوَلَدُ لِلزَّوْجِ ،

الاستثناء منه (قلت : لو قال هو لاء العبد له إلا واحدا قبل ورجع في البيان إليه) لأنه أعرف (فإن
 ماتوا إلا واحدا وزعم أنه المستثنى صدق بيمينه على الصحيح ، والله أعلم) ومقابله لا يصدق للثمة .
 [فصل] في الإقرار بالنسب ، وهو القرابة ، إذا (أقر بنفسه أن أحقه بنفسه) كهذا ابني (اشترط
 لصحته أن لا يكذبه الحس) بأن يكون في سن يمكن أن يكون منه ، فإن كان في سن لا يتصور أن
 يكون منه بطل الإقرار (ولا) يكذبه (الشرع) ونكذبه (بأن يكون معروف النسب من غيره
 وأن يصدق المستلحق) بفتح الحاء (أن كان أهلا للتصديق) بأن يكون مكفلا (فإن كان بالغا
 فكذبه لم يثبت إلا بينة) وكذا لو سكت عن التكذيب والتصديق ، فإن لم تكن له بينة حلفه ، فإن لم
 يحلف حلف هو وثبت نسبه (وإن استلحق صغيرا ثبت) نسبه بالشروط المارة ماعدا التصديق
 (فلو بلغ وكذبه لم يبطال) نسبه (في الأصح) ومقابله يبطال (ويصح أن يستلحق ميئا صغيرا
 وكذا كبيرا في الأصح) ومقابله لا يصح لفوات التصديق (و) على صحة الاستلحاق (برئه) أي
 الميت المستلحق ولا نظر للثمة (ولو استلحق اثنان بالغا ثبت) نسبه (لمن صدقه) منهما ، فإن لم
 يصدق واحدا منهما عرض على القاتل كما يأتي (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان (بأني في)
 كتاب (القيط إن شاء الله تعالى ، ولو قال لولد أمتي) غير المزوجة والمستفرشة (هذا ولدي ثبت
 نسبه) عند اجتماع الشروط (ولا يثبت الاستيلاد في الأظهر) لاحتمال أنه أولها بنكاح ثم ملكها
 ومقابل الأظهر يثبت (وكذا) لا يثبت الاستيلاد (لو قال ولدي ولدته في ملكي) لاحتمال أن
 يكون قد أحلها قبل الملك (فإن قال علق به في ملكي ثبت الاستيلاد ، فإن كانت الأمة) (فراشا
 له) بأن أقر بوطنها (لحقه) الولد (بالفرش من غير استلحاق وإن كانت مملوكة فالولد للزوج

وَأَسْتَلْحَقُّ السَّيِّدَ بَاطِلٌ ، وَأَمَّا إِذَا أُلْحِقَ النَّسَبَ بغيرِهِ كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي فَيُثَبِّتُ نَسَبُهُ
 مِنَ الْمُلْحَقِ بِهِ بِالشَّرْطِ السَّابِقِ ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُلْحَقِ بِهِ مَيِّتًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ
 لَا يَكُونَ نَفَاهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَقْرِّ وَارِثًا حَاضِرًا ، وَالْأَصَحُّ أَنْ الْمُسْتَلْحَقَّ لَا يَرِثُ
 وَلَا يُشَارِكُ الْمَقْرَّ فِي حَصَّتِهِ ، وَأَنْ الْبَالِغَ مِنَ الْوَرِثَةِ لَا يَنْفَرِدُ بِالْإِقْرَارِ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ أَحَدُ
 الْوَارِثِينَ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ وَمَاتَ وَلَمْ يَرْتَهُ إِلَّا الْمَقْرُّ ثَبَتَ النَّسَبُ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ ابْنُ حَاضِرٍ
 بِأَخِيهِ الْمَجْهُولِ فَأَنْكَرَ الْمَجْهُولُ نَسَبَ الْمَقْرِّ لَمْ يُوْثَرْ فِيهِ ، وَيُثَبِّتُ أَيْضًا نَسَبُ الْمَجْهُولِ ،
 وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَارِثُ الظَّاهِرُ يَحْجِبُهُ الْمُسْتَلْحَقُّ كَأَخٍ أَوْ ابْنٍ لِلْمَيِّتِ ثَبَتَ النَّسَبُ
 وَلَا إِرْثَ .

واستلحاق السيد باطل لا اعتبار به (وأما إذا أُلْحِقَ النَّسَبَ بغيره كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي فَيُثَبِّتُ نَسَبُهُ
 مِنَ الْمُلْحَقِ بِهِ) إذا كان رجلاً كالأب والجد فيما ذكر . وأما إذا كان امرأة فلا يصح استلحاق
 وارثها بها وإنما يثبت ذلك (بالشروط السابقة) فيها إذا أُلْحِقَ بنفسه (ويشترط) أيضاً (كون
 الملحق به ميتاً) فلا يلحق بالحي ولو مجنوناً (ولا يشترط أن لا يكون) الميت (نفاه) أي المستلحق
 (في الأصح) فلو كان الميت نفاه بلعان مثلاً واستلحقه الوارث صح ، ومقابل الأصح لا يصح
 (ويشترط كون المقر) في الحاق النسب بغيره (وارثاً حاضراً) لتركه الملحق به واحداً كان أو أكثر
 فلو مات عن ابنين وأقرَّ بثلث ثبت نسبه وورث ، ويعتبر موافقة الزوج والزوجة (والأصح) فيما
 إذا أقرَّ أحد الحاضرين بثلث وأنكره الآخر (أن المستلحق لا يرث ولا يشارك المقر في حصته)
 ظاهراً . وأما باطننا فيلزمه أن يشاركه في حصته ، ومقابل الأصح يشارك المقر في حصته ظاهراً أيضاً
 (و) الأصح (أن البالغ) العاقل (من الورثة لا ينفرد بالإقرار) ل ينتظر بلوغ الصغير فإذا بلغ
 ووافق ثبت النسب ، ومقابل الأصح ينفرد به وبحكم بثبوت النسب احتياطاً (و) الأصح (أنه لو أقرَّ
 أحد الوارثين) الحاضرين بثلث (وأنكره الآخر ومات ولم يرثه إلا المقر ثبت النسب) وإن لم يجدد
 إقراره بعد الموت ، ومقابل الأصح لا يثبت (و) الأصح (أنه لو أقرَّ ابن حائز بأخوة مجهول فأنكر
 المجهول نسب المقر) بأن قال أنا ابنه ولست أنت ابنه (لم يؤثر فيه) إنكاره (ويثبت أيضاً نسب
 المجهول) ومقابل الأصح يؤثر فيحتاج المقر إلى بيينة على نسبه ، وقيل لا يثبت نسب المجهول (و)
 الأصح (أنه إذا كان الوارث الظاهر يحجبه المستلحق) بفتح الحاء (كأخٍ أقرَّ ببن للميت ثبت
 النسب) للابن (ولا يرث) له ، ومقابل الأصح لا يثبت النسب أيضاً ، وقيل يثبتان .

كتاب العارية

شَرَطُ الْمُعِيرِ حَقُّ تَبَرُّعِهِ ، وَمِلْكُهُ لِلنَّفْعَةِ فَيُعِيرُ مُسْتَأْجِرٌ لَا مُسْتَعِيرٌ عَلَى الصَّحِيحِ ،
وَأَن يَسْتَنْدِبَ مَنْ يَسْتَوْفِي النِّفْعَةَ لَهُ ، وَالْمُسْتَعَارُ كَوْنُهُ مُنْتَفَعًا بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، وَتَجُوزُ
إِعَارَةُ جَارِيَةٍ لِلْخِدْمَةِ امْرَأَةً أَوْ مُحَرَّمٍ ، وَيُكْرَهُ إِعَارَةُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ ، وَالْأَصَحُّ
اِشْتِرَاطُ لَفْظِ كَأَعْرَنْتُكَ أَوْ أَعْرِئَنِي ، وَيَكْفِي لَفْظُ أَحَدِهِمَا مَعَ فِعْلِ الْآخَرِ ، وَلَوْ قَالَ
أَعْرَنْتُكَ لِتَعْلِفَهُ أَوْ لِتُعِيرَنِي فَرَسَكَ فَهُوَ إِعَارَةٌ فَاسِدَةٌ تُوجِبُ أَجْرَةَ الْمِثْلِ ، وَمُؤْنَةُ
الرَّذِّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ لَا بِاسْتِعْمَالِ صَنِيعِهَا ، وَإِنْ لَمْ يُفْرِطْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ
مَا يَنْتَحِقُ أَوْ يَنْسَحِقُ بِاسْتِعْمَالٍ ، وَالثَّلَاثُ

كتاب العارية

بتشديد الياء وتخفيف . وهي لغة اسم لما يعار ، وشرعاً اسم للعقد المقيد بما يأتي (شرط المعير صحة
تبرعه) فلا تصح من صبي وسفيه ومفلس ومكاتب ولا من مكره (و) شرط للمعير أيضاً (ملكه
المنفعة) ولو بوصية (فيعير مستأجر لاستعير على الصحيح) لأنه غير مالك للمنفعة وإنما أبيع
له الانتفاع ، ومقابل الصحيح يعير فتسكني عنده الإباحة (وله) أي المستعير (أن يستندب من يستوفي
المنفعة له) كأن يركب الدابة المستعارة زوجته أو خادمه لكن بشرط أن يكون من يستندبه مثله أو
دونه (و) شرط (المستعار كونه منتفعاً به) انتفاعاً مباحاً يقصد ، فلا يعار الجار الزمن ولا آلات
الملاهي ولا النقدان . نعم إن قصد في التقدين التزين بهما أو الضرب على طبعها صحت الإعارة
ولابد أن يكون الانتفاع حاصلًا (مع بقاء عينه) فلا يعار المطعوم ، لأن الانتفاع به باستهلاكه
(وتجوز إعارة جارية لخدمة امرأة أو) ذكر (محرم) الجارية ، فلا تجوز إعارتها لرجل غير محرم
ومثل الجارية الأمهدة لمن يخشى عليه منه ، وكذا العبد للمرأة ، ومتى لم تجز فسدت (ويكره إعارة
عبد مسلم لكافر) كراهة تنزيه (والأصح اشتراط لفظ كأعرتك أو أعرئني ، ويكفي لفظ أحدهما مع
فعل الآخر) ومقابل الأصح لا يشترط اللفظ ، فلورآه حافياً فأعطاه فعلا فعند من لا يشترط اللفظ
هو عارية ، وعند من يشترطه إباحة (ولو قال أعرتك) أي الفرس (لتعلفه أو لتعيرني
فرسك فهو إجارة فاسدة) لجهالة العلف في الأولى والغرض في الثانية (توجب أجرة المثل) إذا
مضى بتسديد قبضه زمن مثله أجرة ، والعين ليست مضمونة ، ونفقة المستعار على المالك (ومؤنة
الرذ) للعارية (على المستعير) بخلاف الوديعة (فان تلفت) العين المستعارة (لا باستعمال)
مأذون فيه (ضمنها وإن لم يفرط) واستثنى من ذلك مسائل : منها ما لو استعار الفقيه كتاباً موقوفاً
على طائفة هو منهم وتلف فلا يضمه (والأصح أنه) أي المستعير (لا يضمن ما يمتنع) أي
يتلف بالكلية (أو ينسحق) أي ينقص (باستعمال) مأذون فيه ، ومقابل يضمن (والثالث)

بِضْمَنِ الْمُنْحَقِّ ، وَالْمُسْتَعِيرُ مِنْ مُسْتَأْجِرٍ لَا يَضْمَنُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ تَلَفَتْ دَابَّتُهُ فِي يَدِهِ
وَكِيلٍ بَعَثَهُ فِي شُغْلِهِ أَوْ فِي يَدٍ مِنْ سَلَمَتِهَا إِلَيْهِ لِيَرْوِضَهَا فَلَا ضَمَانَ ، وَلَهُ الْإِثْنَانُ بِحَسَبِ
الْإِذْنِ ، فَإِنْ أَعَارَهُ لِرِزَاعَةٍ حِنْطَةٍ زَرَعَهَا وَمِثْلَهَا إِنْ لَمْ يَنْهَ ، أَوْ لِشَعِيرٍ لَمْ يَزْرَعْ
مَافَوْقَهُ كَحِنْطَةٍ ، وَلَوْ أَطْلَقَ الرِّزَاعَةَ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَيَزْرَعُ مَا شَاءَ ، وَإِذَا اسْتَعَارَ لِبْنَاءِ
أَوْ غِرَاسٍ فَلَهُ الزَّرْعُ وَلَا عَكْسٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَفْرُسُ مُسْتَعِيرُ لِبْنَاءٍ وَكَذَا
الْعَكْسُ ، وَأَنَّهُ لَا تَصِحُّ إِعَارَةُ الْأَرْضِ مُطْلَقَةً ، بَلْ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ نَوْعِ الْمَنْفَعَةِ .

[فصل] لِكُلِّ مِنْهُمَا رَدُّ الْعَارِيَةِ مَتَى شَاءَ إِلَّا إِذَا أَعَارَ لِدَفْنٍ فَلَا يَرْجِعُ حَتَّى
يَنْدَرِسَ أَثَرُ الدَّفْنِ وَإِذَا أَعَارَ لِلْبِنَاءِ أَوْ الْغِرَاسِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَدَّةً ثُمَّ رَجَعَ إِنْ كَانَ
شَرَطَ الْقَلْعَ حِجَابًا لَوَمَهُ ، وَإِلَّا

من الأقوال (بضم المنحَق) دون المنسحق (والمستعير من مستأجر) إجازة صحيحة (لا يضمن)
الثالث (في الأصح) ومقابلته يضمن ، فان كانت الإجازة فاسدة ضمنا معا والقرار على المستعير
(ولو تلفت دابته في يد وكيل) له (بعثه في شغله ، أو) تلفت (في يد من سلمها إليه ليروضها)
أى يعلمها المشى من غير تقييد منهما (فلا ضمان) على واحد منهما (وله) أى المستعير (الانتفاع)
بالمعار (بحسب الإذن) ولو أعاره دابة ليركبها لموضع معين فله ركوبها عند العود وان لم يصرح
به بخلاف الإجازة (فان أعاره) أرضا (لرعاية حنطة) مثلا (زرعها ومثلها) أو دونها في
الضرر (ان لم ينه) عن غيرها ، فان نهاه لم يكن له زرع (أو) أعاره أرضا (لشعير لم يزرع
مافوقه حنطة) فان خالف وزرع مالمس له كان للمعير قلعه حجابا (ولو أطلق الزراعة) أو الإذن
فيها (صح) عقد الإعارة (في الأصح) ، ويزرع ماشاء (عما اعتيد زرعها ولو نادرا) (وإذا
استعار لبناء أو غراس فله الزرع) ان لم ينه لأنه أخف (ولا عكس) أى إذا استعار لزرع فلا
يبنى ولا يفرس (والصحيح أنه لا يفرس مستعير لبناء ، وكذا العكس) أى لا يبنى مستعير لغراس
لاختلاف الضرر ، ومقابل الصحيح يجوز ما ذكر ، لأن كلا منهما للتأيد (و) الصحيح (أنه
لا تصح إعارة الأرض مطلقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة) من زرع أو غيره ، ومقابل الصحيح
نصح ، ولا يضر الجهل لأنه يحتمل فيها ما لا يحتمل في الإجازة .

[فصل] في بيان أن عقد العارية من العقود الجائزة (لكل منهما) أى المعير والمستعير
(رد العارية متى شاء) وان كانت مؤقتة والمدة باقية (إلا إذا أعار) أرضا (لدفن فلا يرجع
حتى يندرس أثر المدفون) بأن يصير ترابا (وإذا أعار للبناء أو الغراس ولم يذكُر مدة) بأن
أطلق (ثم رجع) بعد أن بنى المستعير أو غرس (إن كان) المعير (شرط القلع حجابا) أى
بلا أرض لنقصه (لزمه) أى المستعير قلعه . فان امتنع فالمعير القلع ، وكذا لو شرط القلع من غير
تعرض لكونه حجابا أم لا ، وأما لو شرط القلع مع غرامة الأرض فيلزمه (وإلا) أى ان لم يشرط

فَإِنْ اخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقَلْعَ ، وَلَا يَلْزِمُهُ تَسْوِيَةُ الْأَرْضِ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ تَلْزِمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يَقْلَعْ مَجَانًا ، بَلِ الْمَعِيرُ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يَبْقِيَهِ بِأَجْرَةٍ أَوْ يَقْلَعْ وَيَضْمَنَ أَرْضَ النَّقْصِ ، قِيلَ أَوْ يَتَمَلَّكُهُ بِقِيَمَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يَقْلَعْ مَجَانًا إِنْ بَذَلَ الْمُسْتَعِيرُ الْأَجْرَةَ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَبْذُلْهَا فِي الْأَصَحِّ ، ثُمَّ قِيلَ يَبِيعُ الْحَاكِمُ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا وَتَقْسَمُ بَيْنَهُمَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُعْرِضُ عَنْهُمَا حَتَّى يَخْتَارَا شَيْئًا ، وَلِلْمَعِيرِ دُخُولُهَا وَالِاتِّفَاعُ بِهَا ، وَلَا يَدْخُلُهَا الْمُسْتَعِيرُ بِغَيْرِ إِذْنٍ لِلتَّفَرُّجِ ، وَبِجُوزِ السَّقَى وَالِإِسْلَاحِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِكُلِّ بَيْعٍ مِلْكُهُ ، وَقِيلَ لَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ بَيْعُهُ لثَلَاثٍ ، وَالْعَارِيَةُ الْمُؤَقَّتَةُ كَالْمُطْلَقَةِ ، وَفِي قَوْلٍ لَهُ الْقَلْعُ فِيهَا مَجَانًا إِذَا رَجَعَ ، وَإِذَا أَعَارَهُ لِزُرَاعَةٍ وَرَجَعَ قَبْلَ إِدْرَاكِ الزَّرْعِ فَالصَّحِيحُ أَنْ عَلَيْهِ الْإِبْقَاءُ إِلَى الْحَصَادِ ، وَأَنْ لَهُ الْأَجْرَةَ ، فَلَوْ عَيَّنَ مُدَّةً وَلَمْ يَدْرِكْ فِيهَا لِتَقْصِيرِهِ بِتَأْخِيرِ الزَّرَاعَةِ قَلْعَ مَجَانًا ،

عليه القلع (فان اختار المستعير القلع قلع) بلا أرض (ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح . قلت : الأصح تلزمه ، والله أعلم) فيلزمه إذا قلع رد الأرض إلى ما كانت عليه ليرة كما أخذ (وان لم يختار) المستعير القلع (لم يقلع) المعير (مجانا بل للمعير الخيار بين أن يقيه بأجرة) أي أجرة مثله (أو يقلع ويضمن أرض نفسه) وهو قدر التفاوت ما بين قيمته قائما ومقاولا (قيل أو يملكه) بعقد (بقيمته) مستحق القلع ، والمعتمد تخيره بين الحصاد الثلاث (فان لم يختار) أي المعير واحدة من الحصاد المذكورة (لم يقلع مجانا إن بذل) أي أعطى (المستعير الأجرة) للأرض (وكذا ان لم يبذلها في الأصح) لأن المعير مقصر بترك الاختيار ، ومقابل الأصح يقلع لأنه بعد الرجوع لا يجوز الانتفاع بالأرض مجانا (ثم) على الأصح (قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها وتقسم بينهما ، والأصح أنه) أي الحاكم (يعرض عنهما حتى يختارا شيئا) أي يختار المعير ما له اختياره ويوافقه المستعير (وللمعير دخولها والانتفاع بها) في مدة المنازعة (ولا يدخلها المستعير بغير إذن) من المعير (للتفرج) وهو لفظ مولد (ويجوز) الدخول (للسقي والاصلاح) له أو للبناء (ولكل) من المعير والمستعير (بيع ملكه) من صاحبه وغيره (وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث ، والعارية المؤقتة كالمطلقة) فيما تقدم من الأحكام إذا انتهت المدة أو رجع المعير (وفي قول له القلع فيها مجانا إذا رجع) بعد المدة ، وهو بعدها لا يحتاج إلى رجوع فكان الأولى التعبير بالانتهاء دون الرجوع (وإنما أعار لزراعة ورجع قبل إدراك الزرع ، فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد) لأن له أمدا ينتظر ، بخلاف البناء والغراس ، ومقابل الصحيح له أن يقلع ويفرم أرض النقص ، وقيل له تملكه بالقيمة (و) الصحيح (أن له الأجرة) من وقت الرجوع إلى الحصاد (ولو عين) المعير (مدة) للزراعة (ولم يدرك) الزرع (فيها لتقصيره) أي المستعير (بتأخير الزراعة قلع) المعير (مجانا) ويلزمه أيضا تسوية الأرض ، أما إذا لم يحصل منه تقصير فانه

وَلَوْ تَحَمَّلَ السَّيْلُ بَذْرًا إِلَى أَرْضِهِ فَتَبَتَ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى قَلْعِهِ ، وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً وَقَالَ لِمَالِكِهَا أَعْرَئِيهَا فَقَالَ بَلْ أُجْرَتُكَهَا ، أَوْ اخْتَلَفَ مَالِكُ الْأَرْضِ وَزَارِعُهَا كَذَلِكَ فَالْمُصَدِّقُ الْمَالِكُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ : أَعْرَئَنِي ، وَقَالَ بَلْ غَصَبْتَ مِنِّي ، فَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ فَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى الضَّمَانِ ، لَسَكِنَ الْأَصَحُّ أَنَّ الْعَارِيَّةَ تُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ ، لَا بِأَقْصَى الْقِيَمِ ، وَلَا بِيَوْمِ الْقَبْضِ ، فَإِنْ كَانَ مَا يَدْعِيهِ الْمَالِكُ أَكْثَرَ حَلْفٍ لِلزَّيَادَةِ .

كتاب الغصب

هُوَ : الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُدْوَانًا ، فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً أَوْ جَلَسَ عَلَى فَرَّاشٍ فَغَاصِبٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ ، وَلَوْ دَخَلَ دَارَهُ وَأَزْجَحَ عَنْهَا أَوْ أَرْجَحَهُ وَقَهَرَهُ عَلَى الدَّارِ وَلَمْ يَدْخُلْ فَغَاصِبٌ ، وَفِي الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَاحِدٌ ، وَلَوْ سَكَنَ بَيْتًا وَمَنَعَ الْمَالِكَ مِنْهُ دُونَ بَاقِي الدَّارِ

يكون كما لو أعار مطلقا فيبقى إلى الحصاد بالأجرة (ولو حمل السيل بذرا) لغيره (إلى أرضه قُتِبَتْ) فيها (فهو) أى النابت (لصاحب البذر ، والأصح أنه) أى المالك (يجبر على قلعهِ) أى النابت ، ومقابلهُ لا يجبر لعدم تعديهِ (ولو ركب دابة) لغيره (وقال لمالكها أعرتنيها ، فقال) له مالِكها (بل أجرتكها) مدةً بكذا (أو اختلف مالِك الأرض وزارعها كذلك فالْمُصَدِّقُ المالك على المذهب) فيصدق في استحقاق الأجرة بيمينه لا في عقد الإجارة ، وقيل يصدق الراكب والزارع ، وقيل يصدق المالك في الأرض دون الدابة (وكذا لو قال أعرتني وقال) المالك (بل غصبت مني ، فإن تلفت العين) بما يوجب ضمان العارية (فقد اتفقا على الضمان) لأن كلا من الغصوب والمستعار مضمون (لكن الأصح أن العارية تضمن بقيمة يوم التلف ، لا بأقصى القيم ولا بيوم القبض ، فإن كان ما يدعيه المالك) بالغصب (أكثر حلف للزيادة) وأما المتفق عليه فيأخذه بلا يمين .

كتاب الغصب

(هو) لغة أخذ الشيء ظلما ، وشرعا (الاستيلاء على حق الغير عدوانا) أى بغير حق ، والحق يشمل المال وغيره كالكلب وجلد الميتة ، ولذلك عدل إليه المصنف ولم يعبر بمال ، والغصب من الكبائر وإن لم يبلغ الغصوب نصاب سرقة (فلوركب دابة أو جلس على فراش) لغيره (فغاصب وإن لم ينتقل) ذلك ، وسواء حضر المالك أم غاب (ولو دخل داره) أى دار غيره (وأزجحه عنها) أى أخرجها منها (أو أرحجه وقهره على الدار) بأن أخرجها منها (ولم يدخل فغاصب) للدار وما فيها من المنقولات وإن لم يمنع صاحبه من نقله . (وفي الثانية وجه واحد) أنه ليس بغاصب ، وهو في غاية الضعف (ولو سكن بيتا) من الدار (ومنع المالك منه دون باقي الدار

فَغَاصِبٌ لِلْبَيْتِ قَطْعٌ ، وَلَوْ دَخَلَ بِقَصْدِ الْإِسْتِيلَاءِ وَلَيْسَ الْمَالِكُ فِيهَا فَغَاصِبٌ ، وَإِنْ كَانَ وَلَمْ يَرْجِعْهُ فَغَاصِبٌ لِنُصْفِ الدَّارِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا لَا يَعُدُّ مُسْتَوِيًّا عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ ، وَعَلَى الْغَاصِبِ الرَّدُّ ، فَإِنْ تَلَفَ عِنْدَهُ ضَمْنُهُ ، وَلَوْ أَتْلَفَ مَالًا فِي يَدِ مَالِكِهِ ضَمْنُهُ ، وَكَوَفَّتِحَ رَأْسَ زِقٍ مَطْرُوحٍ عَلَى الْأَرْضِ فَعَرَجَ مَا فِيهِ بِالْفَتْحِ ، أَوْ مَنْصُوبٍ فَسَقَطَ بِالْفَتْحِ وَخَرَجَ مَا فِيهِ ضَمْنٌ ، وَإِنْ سَقَطَ بِعَارِضٍ رِيحٍ لَمْ يَضْمَنْ ، وَلَوْ فَتَحَ قَفْصًا عَنْ طَائِرٍ وَهَيَّجَهُ فَطَارَ ضَمْنُهُ ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْفَتْحِ فَلَا يُظْهِرُ أَنَّهُ إِذَا طَارَ فِي الْحَالِ ضَمْنٌ ، وَإِنْ وَقَفَ ثُمَّ طَارَ فَلَا ، وَالْأَيْدَى الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ أَيْدَى ضَمَانٍ ، وَإِنْ جَهِلَ صَاحِبُهَا الْغَضَبُ ، ثُمَّ إِنْ عِلِمَ فَكَغَاصِبٍ مِنْ غَاصِبٍ فَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَاتِلِفٌ عِنْدَهُ ، وَكَذَا إِنْ جَهِلَ وَكَانَتْ يَدُهُ فِي أَصْلِهَا يَدَ ضَمَانٍ كَالْعَارِيَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ يَدَ أَمَانَةٍ كَوَدِيعَةٍ فَالْقَرَارُ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَمَتَى أَتْلَفَ الْآخِذُ مِنَ الْغَاصِبِ مُسْتَقِلًّا بِهِ فَالْقَرَارُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا ،

فغاصب للبيت فقط ، ولو دخل (الدار) بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب (ها) ، وإن كان ضعف الداخل وفوى المالك ، وأما إن دخل لأعلى قصد الاستيلاء بل بقصد التفرج فليس بغاصب (وإن كان) المالك فيها (ولم يرجعه فغاصب لنصف الدار إلا أن يكون) الداخل (ضعيفاً لا يعدُّ مستوياً على صاحب الدار) فلا يكون غاصباً لشيء منها (وعلى الغاصب الرد) للغصوب فوراً ، وإن تسكف أضعاف قيمته (فإن تلف عنده) بأقعة أو إتلاف (ضمنه) حيث يكون مالا ، ثم استطرد المصنف مسائل ليست من الغصب إنما فيها الضمان بأسباب أخرى . فقال (ولو أتلف مالا في يد ماله كضمنه) وخرج بالإتلاف التلف فلا يضمن به كمالو سخر دابة ومعها ماله كمالها فتلفت (ولو فتح رأس زق) وهو القربة (مطروح على الأرض فخرج ما فيه بالفتح) وتلف (أو) زق (منصوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه) وتلف (ضمن) لأنه إما باشر الإتلاف أو نشأ عن فعله (وإن سقط) الزق بعد فتحه (بعارض ريح لم يضمن ، ولو فتح قفصاً عن طائر وهيجه فطار ضمن ، وإن اقتصر على الفتح فالأظهر أنه إن طار في الحال ضمن ، وإن وقف ثم طار فلا) ومقابل الأظهر يضمن مطلقاً ، وقيل لا يضمن مطلقاً (والأيدى المترتبة على يد الغاصب) كالشارى منه والمستأجر والراهن (أيدى ضمان وإن جهل صاحبها الغصب) وكانت يده أمانة في الأصل ولم يتلفه (ثم إن علم) من ترتبت يده على يد الغاصب الغصب (فكغاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان مائلِف عنده) فلا يرجع على الأول إن غرم ، ويرجع الأول عليه إن غرم (وكذا إن جهل) الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) والبيع والقرض فيستقر عليه ضمان مائلِف عنده (وإن كانت يد أمانة كودية فالقرار على الغاصب) فيما تلف عند المودع ونحوه (ومتى) أتلف الآخذ من الغاصب مستقلاً به (أي الإتلاف بأن لم يحمله عليه الغاصب) فالقرار عليه مطلقاً (أي سواء كانت يده يد ضمان أو أمانة ، وأما إن حمله عليه الغاصب لغرض نفسه كذبح الشاة وطحن

وإن سَمَلَهُ الْغَاصِبُ عَلَيْهِ يَأْنُ قَدَّمَ لَهُ سَلَامًا مَغْضُوبًا ضِيَاةً فَأَكَلَهُ فَكَذًا فِي الْأَظْهَرِ ،
وَعَلَى هَذَا لَوْ قَدَّمَهُ لِمَالِكِهِ فَأَكَلَهُ بَرَى الْغَاصِبُ .

[فصل] تَضَمَّنُ نَفْسُ الرَّقِيقِ بَقِيَّتَهُ تَلَفٌ أَوْ أُتْلِفَ تَحْتَ يَدٍ عَادِيَةٍ ، وَأَبْعَاضُهُ الَّتِي لَا يَتَقَدَّرُ أَرْشُهَا مِنَ الْحَرِّ بِمَا تَقْصُ مِنْ قِيَمَتِهِ ، وَكَذَا الْمَقْدُورَةُ إِنْ تَلَفَتْ ، وَإِنْ أُتْلِفَتْ فَكَذًا فِي الْقَدِيمِ ، وَعَلَى الْجَدِيدِ تَتَقَدَّرُ مِنَ الرَّقِيقِ ، وَالْقِيَمَةُ فِيهِ كَالَّذِي فِي الْحَرِّ ، فَنِي يَدِهِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ ، وَسَاوَرُ الْحَيَوَانِ بِالْقِيَمَةِ ، وَغَيْرُهُ مِثْلِيٌّ وَمُنْقُومٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لِلْمِثْلِيِّ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ وَجَازَ السَّلْمُ فِيهِ ، كَاءٌ وَتُرَابٌ وَنَحَاسٌ وَتَبَرٌ وَمِسْكٌ وَكَافُورٌ وَطُطْنٌ وَعَنْبٌ وَدَقِيقٌ ، لَا غَالِيَةً وَمَعْجُونٌ فَيُضْمَنُ لِلْمِثْلِيِّ بِمِثْلِهِ تَلَفٌ أَوْ أُتْلِفَ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَالْقِيَمَةُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُتَعَدِّرَ أَقْصَى قِيَمَتِهِ مِنْ وَقْتِ النُّصْبِ إِلَى تَعَدُّرِ الْمِثْلِ ،

الخطبة فالقرار عليه أو لغرض التلف فذكره بقوله (وإن جهله الغاصب عليه) بأن قدّم له طعاما مغسوبا ضيافة فأكله فكذا (أي القرار على الآكل) (في الأظهر) ومقابلته على الغاصب (وعلى هذا) أي الأظهر (لو قدّمه لمالكه فأكله) جاهلا بأنه طعامه (برى الغاصب) ويبرأ أيضا بعارته أو يبيعه أو إقراضه ولكن لا يبرأ إذا عدّ المغسوب مستهلكا كالمهريسة ، فإن الغاصب يملكه بذلك وينقل بدله لذمته ، فالأكل له مثلا إنما أكل مال الغاصب لا مال نفسه .

[فصل] في بيان ما يضمن به المغسوب (تضمن نفس الرقيق بقيمته) بالغة ما بلغت . (تلف أو أتلف تحت يد عادية) أي ضامنة ولو بغير غصب (و) تضمن (أبعاضه التي لا يتقدّر أَرْشُهَا مِنَ الْحَرِّ) لو أتلفت كالبيكار والزال (بما نقص من قيمته) تلفت أو أتلفت (وكذا) تضمن الأبعاض (المقدرة) كاليد والرجل (إن تلفت) بأفة سملوية (وإن أتلفت) بجناية (فكذا) تضمن بما نقص من قيمته (في القديم ، وعلى الجديد تتقدّر من الرقيق ، والقيمة فيه كالدبة في الحرّ في) قطع (يده) ولو مكانيا (نصف قيمته) إذا كان الجاني غير الغاصب . أما الغاصب فيلزمه أكثر الأمرين من أَرْشِهِ وَنِصْفُ قِيَمَتِهِ (و) يضمن (سائر) أي باقي (الحيوان) بغير الآدمي (بالقيمة) تلف أو أتلف ، وتضمن أجزأه بما نقص من قيمته ، وهذا كله في غير الغاصب . أما هو فيضمن ما ذكر بأقصى قيمه من حين الغصب إلى حين التلف (وغيره) أي الحيوان قسمان (مثلي ومنقوم) بكسر الواو وفتحها (والأصح أن المثلي ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه) نخرج ما يباع بالعدّ كالحيوان أو بالفرع كالثياب وما يوزن لكن لا يجوز السلم فيه كالعالية والمعجون فليس ذلك بمثلي ، والمثلي (كاء وتُرَابٌ وَنَحَاسٌ وَتَبَرٌ) وهو الذهب الخارج من المعدن الخالص من ترابه (ومِسْكٌ وَكَافُورٌ وَطُطْنٌ) ولو بحبه (وعَنْبٌ وَدَقِيقٌ لَإِغَالِيَةٍ وَمَعْجُونٌ) فيضمن المثلي بمثله تلف أو أتلف . فإن تعذر المثل بآئن لم يرجع بمحل الغصب ولا حوله (فالقيمة ، والأصح أن الاعتبار أقصى قيمه) جمع قيمة (من وقت الغصب إلى تعذر المثل) والبراد أقصى قيم المثل لا المغسوب ولو

وَلَوْ قُلَّ لِلْمَغْضُوبِ الْمِثْلُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَلَمَّا لَكَ أَنْ يُكَافَهُ رَدُّهُ وَأَنْ يُطَالَبَهُ بِالْقِيَمَةِ فِي الْحَالِ ، فَإِذَا رَدَّهُ رَدَّهَا ، فَإِنْ تَلَفَ فِي الْبَلَدِ الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ طَالِبُهُ بِالْمِثْلِ فِي أَى الْبَلَدَيْنِ شَاءَ ، فَإِنْ فَقَدَ الْمِثْلَ غَرَمَهُ قِيَمَةُ أَكْثَرِ الْبَلَدَيْنِ قِيَمَةً ، وَلَوْ ظَفَرَ بِالْعَاصِبِ فِي غَيْرِ بَلَدٍ التَّلَفِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَامُؤَنَةً لِنَقْلِهِ كَالنَّقْدِ فَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالْمِثْلِ وَإِلَّا فَلَا مُطَالَبَةَ بِالْمِثْلِ بَلْ يُقَرَّمُ قِيَمَةُ بَلَدِ التَّلَفِ ، وَأَمَّا الْمَنْقُومُ فَيُضْمَنُ بِأَقْصَى قِيَمِهِ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى التَّلَفِ ، وَفِي الْإِتْلَافِ بِلَا غَضَبٍ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ ، فَإِنْ جَنَى وَتَلَفَ بِسَرَايَةٍ فَالْوَاجِبُ الْأَقْصَى أَيْضًا ، وَلَا تُضْمَنُ الْخُرُوجُ وَلَا تُرَاقُ عَلَى ذِمِّي إِلَّا أَنْ يُظْهِرَ شُرْبَهَا أَوْ بَيْعَهَا ، وَتُرَدُّ عَلَيْهِ إِنْ بَقِيََتِ الْعَيْنُ وَكَذَا الْمُعْتَرَمَةُ إِذَا غُصِبَتْ مِنْ مُسْلِمٍ . وَالْأَصْنَامُ وَالْآلَاتُ الْمَلَاهِي لَا يَجِبُ فِي إِبْطَالِهَا شَيْءٌ ، وَالْأَصْحُ أَنَّهُ لَا تُكْسَرُ الْكُسَرُ الْفَاحِشُ ، بَلْ تُفْصَلُ لِنَعُودِهَا قَبْلَ التَّالِيفِ ، فَإِنْ عَجَزَ الْمُسْكِرُ عَنْ رِعَايَةِ هَذَا الْحَدِّ لَمُنَعَ صَاحِبُ الْمُسْكِرِ أَبْطَالَهُ كَيْفَ تَبَسَّرَ ،

لأنه بعد تلفه لا تعتبر الزيادة الحاصلة فيه (ولو نقل المغضوب المثل إلى بلد آخر فلا مال لك أن يكلفه رده) إلى بلده (و) له (أن يطالبه بالقيمة في الحال) ان كان بمسافة بعيدة (فإذا رده) أى المغضوب (ردها) أى القيمة ان كانت باقية وإلا فبدلها (فان تلف في البلد المنقول إليه طالبه بالمثل في أى البلدين شاء) وله المطالبة به في أى موضع وصل اليه في طريقه (فان فقد المثل غرمه) المالك (قيمة أكثر البلدين قيمة) بل يطالبه بأكثر قيم البقاع التي وصل اليها المغضوب (ولو ظفر بالعاصب في غير بلد التلف ، فالصحيح أنه ان كان لامؤنة لنقله كالتقد فله مطالبة بالمثل وإلا) بأن كان لنقله مؤنة (فلا مطالبة) له (بالمثل) ولا للعاصب تكليفه قبوله (بل يفرمه قيمة بلد التلف) ومقابل الأصح له المطالبة بالمثل مطلقا ، وقيل ان كانت قيمة ذلك البلد مثل قيمة بلد التلف طالبه بالمثل وإلا فلا (وأما المنقوم فيضمن بأقصى قيمه من الغضب إلى التلف) ولا عبء بلزيادة بعد التلف (وفي الاتلاف بلا غضب) يضمن (بقيمة يوم التلف . فان جنى) على المأخوذ بلا غضب (وتلف بسراية فالواجب الأقصى أيضا) فإذا جنى على بهيمة مأخوذة بالسوم وقيمتها مائة ثم هلكت بالسراية وقيمتها خمسون وجب عليه مائة (ولا تضمن الخمر) لمسلم ولا ذمى (ولا تراق على ذمى إلا أن يظهر شربها أو بيعها) والظاهر هو الاطلاع عليه من غير تجسس فتراق عليه حينئذ (وترد عليه) إذا لم يظهرها وجوبا (ان بقيت العين ، وكذا المحترمة إذا غضبت من مسلم) ترد عليه ، وهى التي عصرت لا بقصد الخرية (والأصنام والآلات الملهي لا يجب في إبطالها شيء) لأنها محرمة الاستعمال (والأصح أنها لا تكسر الكسر الفاحش بل تفصل لتعود كما قبل التأليف) ومقابلته تنكسر حتى تنهى إلى حد لا يمكن اتخاذ آلة محرمة منه (فان عجز المنكر عن رعاية هذا الحد لمنع صاحب المنكر) منه (أبطله كيف تبسر) إبطاله ،

وَتُضْمَنُ مَنْفَعَةُ الدَّارِ وَالْعَبْدِ وَنَحْوِهَا بِالتَّقْوِيَةِ وَالْفَوَاتِ فِي يَدٍ عَادِيَةٍ ، وَلَا تُضْمَنُ مَنْفَعَةُ الْبُضْعِ إِلَّا بِتَقْوِيَةٍ ، وَكَذَا مَنْفَعَةُ بَدَنِ الْحُرِّ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا نَقَصَ الْمَنْصُوبُ بِغَيْرِ اسْتِعْمَالِ وَجَبَّ الْأَرْضُ مَعَ الْأَجْرَةِ ، وَكَذَا لَوْ نَقَصَ يَدٍ بِأَنْ يَلِيَ الثَّوبُ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] ادَّعى تلفه وأنكر المالك صدق الغاصب يمينه على الصحيح ، فإذا حلف غرمه المالك في الأصح ، ولو اختلفا في قيمته أوفى الثياب التي على العبد المنصوب أو في عيب خلقي صدق الغاصب يمينه ، وفي عيب حادث يصدق المالك يمينه في الأصح ، ولو ردّه ناقص القيمة لم يلزمه شيء ، ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخص درهما ثم لبسه فصارت نصف درهم فردّه لزمه خمسة ، وهي قسط التالف من أقصى القيم . قلت : ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فتلف أحدهما

ويشترك في جواز إزالة هذا المنكر الرجل والمرأة ولو أرقاه وفسقه (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما) مما يستأجر كالدابة (بالتقويت) كأن يسكن الدار ويستخدم العبد ويركب الدابة (و) تضمن أيضا (بالفوات في يد عادية) بأن لم يفعل ذلك كإغلاق الدار مثلا وتضمن بأجرة المثل (ولا تضمن منفعة البضع إلا بتقويت) بأن وطئ الجارية ، ولا تضمن بفوات ، لأن اليد في البضع للمرأة (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن إلا بتقويت لا بالفوات (في الأصح) ومقابله تضمن بالفوات ، فلو حبس الحر لا يضمن أجرته على الأصح ، وأما لو قهره على العمل فيضمن أجرته (وإذا نقص المنصوب بغير استعمال) كسقوط يد العبد بأفة مساوية (وجب الأرض) للنقص (مع الأجرة) للفوات (وكذا) يجب الأرض مع الأجرة (لو نقص به) أي الاستعمال (بأن يلى الثوب) باللبس (في الأصح) ومقابله يجب أكثر الأمرين من الأجرة والأرض .

[فصل] في اختلاف المالك والغاصب (ادّعى تلفه) أي المنصوب (وأنكر المالك) ذلك (صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) ومقابله يصدق المالك (فإذا حلف) الغاصب (غرمه المالك) بدل المنصوب (في الأصح) ومقابله لا يفرمه لبقاء العين في زعمه (ولو اختلفا) أي الغاصب والمالك (في قيمته) بعد الاتفاق على هلاكه (أو) اختلفا (في الثياب التي على العبد المنصوب) كأن ادّعى كل أنها له (أو) اختلفا (في عيب خلقي) كأن قال الغاصب كان عديم اليد ، وقال المالك حدث ذلك عندك (صدق الغاصب بيمينه) في المسائل الثلاث (وفي) الاختلاف في (عيب حادث) بعد تلفه عند الغاصب ، كأن قال كان سارقا وأقطع (يصدق المالك بيمينه في الأصح) ومقابله يصدق الغاصب (ولو ردّه ناقص القيمة) بسبب الرخص (لم يلزمه شيء ، ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخص درهما ثم لبسه فصارت نصف درهم فردّه لزمه خمسة ، وهي قسط التالف من أقصى القيم) لأن الناقص باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمته أكثر ما كانت من الغصب إلى التلف ، وهي في المثال خمسة (قلت : ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فتلف أحدهما

وَرَدَّ الْآخَرَ وَقِيمَتُهُ دِرْهَمَانِ أَوْ أَتْلَفَ أَحَدُهُمَا غَضَبًا أَوْ فِي يَدِ مَالِكِهِ لَزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ
 فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ حَدَّثَتْ نَقَصٌ يَسْرِي إِلَى التَّلْفِ بِأَنْ جَعَلَ الْحِنْطَةَ هَرِيَسَةً
 فَكَالتَّلْفِ ، وَفِي قَوْلٍ يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ وَلَوْ جَنَى الْمَغْصُوبُ فِتْعَةً بِرَقَبَتِهِ مَالٌ لَزِمَ
 الْغَاصِبَ تَخْلِيصُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيمَتِهِ وَالْمَالِ ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ غَرَمَهُ الْمَالِكُ ، وَلِلْجَنِيِّ
 عَلَيْهِ تَفْرِيمُهُ وَأَنْ يَتَمَلَّقَ بِمَا أَخَذَهُ الْمَالِكُ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَلَوْ رَدَّ
 الْعَبْدَ إِلَى الْمَالِكِ فَبِيعَ فِي الْجَنَائِزَةِ رَجَعَ الْمَالِكُ بِمَا أَخَذَهُ لِلْجَنِيِّ عَلَيْهِ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَلَوْ
 غَضِبَ أَرْضًا فَتَقَلَّ ثَرَابُهَا أَجْبَرَهُ الْمَالِكُ عَلَى رَدِّهِ أَوْ رَدِّ مِثْلِهِ وَإِعَادَةَ الْأَرْضِ كَمَا كَانَتْ ،
 وَلِلنَّاقِلِ الرَّدُّ وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْهُ الْمَالِكُ إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ ، وَإِلَّا فَلَا يَرُدُّهُ بِلَا إِذْنٍ
 فِي الْأَصَحِّ ، وَيُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَا حَفْرُ الْبُيُوتِ وَطَمُّهَا ،

وردة الآخر وقيمته درهمان ، أو أتلف (أحدهما غضبا) له في يده (أو
 في يد ماله) والقيمة لها والباقي ما ذكر (لزمه ثمانية في الأصح ، والله أعلم) خمسة للتالف
 وثلاثة لأرض ما حصل من التفريق ، ومقابل الأصح يلزمه درهمان (ولو حدث) في المغصوب
 (نقص يسري إلى التلف بأن) هي بمعنى كأن (جعل الحنطة) المغصوبة (هريسة) أو
 خلط الزيت أو البراهم بمثلها فلا بد في هذا النقص من فعل الغاصب ، وأما لو حصل بنفسه كما لو
 تعفن الخبز فالواجب رده لمالكه مع الأرض (فكالتلف) فليس تلفا حقيقيا فيملكه الغاصب
 ملكا مراعى فلا يجوز له التصرف فيه حتى يرد بدله من مثل أو قيمة (وفي قول يردّه مع أرض
 النقص) وفي قول يتخير بين الأمرين ، وفي قول يتخير المالك بينهما ، واختاره السبكي (ولو
 جنى) الرقيق (المغصوب فتعلق برقبته مال لزم الغاصب تخليصه بالأقل من قيمته والمال ، فإن
 تلف) الرقيق الجاني (في يده) أي الغاصب (غرمه المالك) أقصى قيمة (وللجني عليه
 تفريمه) أي الغاصب . لأن جنابة المغصوب مضمونة عليه (وأن يتعلق بما أخذه المالك) من
 الغاصب بقدر حقه (ثم) إذا أخذ المجني عليه حقه من تلك القيمة (يرجع المالك) بما أخذه
 منه (على الغاصب . ولو ردّ العبد) الجاني (إلى المالك فبيع في الجنابة رجع المالك) بما أخذه
 المجني عليه على الغاصب (لأن الجنابة حصلت حين كان مضمونا عليه) (ولو غضب أرضا فنقل
 ترابها أجبره المالك على رده) إلى محله (أو ردّ مثله) ان كان تالفا (و) أجبره على (إعادة
 الأرض كما كانت) قبل النقل من ارتفاع أو انخفاض (وللناقل الرد وان لم يطالبه المالك ان كان
 له فيه) أي في الرد (غرض) كأن ضيق ملكه أو الشارع (وإلا) بأن لم يكن له في الرد
 غرض . كأن نقله من أحد طرفيها إلى الآخر (فلا يردّه بلا إذن في الأصح) ومقابل له الرد
 (ويقاس بما ذكرنا) من نقل التراب بالكشط (حفر البئر وطمها) فعليه الطم بترابها ان بقي
 وبمثله ان تلف ان أمره المالك هو إلا فان كان له غرض في الطم استقل به ، وإلا فلا في الأصح

وَإِذَا أَعَادَ الْأَرْضَ كَمَا كَانَتْ وَلَمْ يَبْقَ نَقْصٌ فَلَا أَرْضَ لَسِكْنٍ عَلَيْهِ أَجْزَةُ الْمَثَلِ لِلْمُدَّةِ
الْإِعَادَةِ ، وَإِنْ بَقِيَ نَقْصٌ وَجِبَ أَرْضُهُ مَعَهَا ، وَلَوْ غَضِبَ زَيْتًا وَنَحْوَهُ وَأَغْلَاهُ فَتَقَصَّتْ عَيْنُهُ
دُونَ قِيَمَتِهِ رَدَّهُ وَأَزِمَهُ مِثْلُ الذَّاهِبِ فِي الْأَصْحَ ، وَإِنْ تَقَصَّتِ الْقِيَمَةُ فَقَطَّ لَزِمَهُ الْأَرْضُ ،
وَإِنْ تَقَصَّتْ غَرِمَ الذَّاهِبُ وَرَدَّ الْبَاقِيَ مَعَ أَرْضِهِ إِنْ كَانَ نَقْصُ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ ، وَالْأَصْحَ
أَنْ السَّمَنَ لَا يَجْبُرُ نَقْصَ هُزَالٍ قَبْلَهُ ، وَأَنْ تَذَكَّرَ صَنْعَةً نَسِيَهَا يَجْبُرُ النِّسْيَانَ ، وَتَعْلَمُ
صَنْعَةً لَا يَجْبُرُ نِسْيَانَهُ أُخْرَى قَطْعًا ، وَلَوْ غَضِبَ عَصِيرًا فَتَخَمَّرَ ثُمَّ تَحَلَّلَ فَلَا أَصْحَ أَنْ
أَخْلَلَ لِلْمَالِكِ ، وَطَلَى أَضَاعَ الْأَرْضُ إِنْ كَانَ أَخْلَلَ أَنْقَصَ قِيَمَةً ، وَلَوْ فَصَبَ خَمْرًا
فَتَحَلَّلَتْ ، أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ فَدَبَقَهُ فَلَا أَصْحَ أَنْ أَخْلَلَ وَالْجِلْدَ لِلْمَقْصُوبِ مِنْهُ .

[فصل] زِيَادَةُ الْمَقْصُوبِ إِنْ كَانَتْ أَثَرًا مَخْصَا كَقَصَارَةِ فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ بِسَبَبِهَا ،
وَالْمَالِكِ تَكْلِيفُهُ رَدَّهُ كَمَا كَانَ إِنْ أَشْكَنَ ،

(وَإِذَا أَعَادَ الْأَرْضَ كَمَا كَانَتْ وَلَمْ يَبْقَ نَقْصٌ فَلَا أَرْضَ لَسِكْنٍ عَلَيْهِ أَجْزَةُ الْمَثَلِ لِلْمُدَّةِ الْإِعَادَةِ ، وَإِنْ بَقِيَ
نَقْصٌ وَجِبَ أَرْضُهُ مَعَهَا) أَيْ "الْأَجْزَةُ" (وَلَوْ غَضِبَ زَيْتًا وَنَحْوَهُ) كَسَمْنٍ (وَأَغْلَاهُ فَتَقَصَّتْ عَيْنُهُ دُونَ
قِيَمَتِهِ) كَأَنْ غَضِبَ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ مِنْ سَمْنٍ ، ثُمَّ أَخْلَاهَا فَحَصَلَ مِنْهَا ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ وَقِيَمَتُهَا وَاحِدَةٌ
(رَدَّهُ) أَيْ الْمَقْلَى (وَلَزِمَهُ مِثْلُ الذَّاهِبِ) وَهِيَ الرُّطْلَانُ اللَّذَانِ أَكْتَبَتْهُمَا النَّارُ (فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابِلُهُ
لَا يَلْزِمُهُ جِبَرُ النَقْصِ (وَإِنْ تَقَصَّتْ) بِالْإِغْلَاءِ (الْقِيَمَةُ فَقَطَّ لَزِمَهُ الْأَرْضُ ، وَإِنْ تَقَصَّتْ) أَيْ الْعَيْنُ وَالْقِيَمَةُ
(غَرِمَ الذَّاهِبُ وَرَدَّ الْبَاقِيَ مَعَ أَرْضِهِ إِنْ كَانَ نَقْصُ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ) مِنْ نَقْصِ الْعَيْنِ كَمَا إِذَا كَانَ
الْمَقْصُوبُ رُطْلًا يُسَاوِي دَرَاهِمًا فَصَارَ بِالْإِغْلَاءِ إِلَى نِصْفِ رُطْلٍ يُسَاوِي أَقْلَ مِنْ نِصْفِ دَرَاهِمٍ فَيَلْزِمُهُ
رَدُّ نِصْفِ رُطْلٍ وَتَمَامِ نِصْفِ دَرَاهِمٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَقْصُ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ فَلَا أَرْضَ (وَالْأَصْحَ أَنْ
السَّمَنَ) الطَّارِئُ عِنْدَ الْغَاصِبِ (لَا يَجْبُرُ بَقْصَ هُزَالٍ) حَصَلَ (قَبْلَهُ) عِنْدَهُ كَأَنْ غَضِبَ جَارِيَةً
سَمِينَةً فَهَزَلَتْ عِنْدَهُ فَتَقَصَّتْ قِيَمَتُهَا ثُمَّ سَمِنَتْ فَعَادَتْ قِيَمَتُهَا فَانْ يَرُدُّهَا وَأَرْضُ نَقْصِ الْهَزَالِ عِنْدَهُ
وَلَا يَجْبُرُ النَقْصَ بِالسَّمَنِ الطَّارِئِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحَ يَجْبُرُ (وَ) الْأَصْحَ (أَنْ تَذَكَّرَ صَنْعَةً نَسِيَهَا)
الْمَقْصُوبِ عِنْدَ الْغَاصِبِ (يَجْبُرُ النِّسْيَانَ) فَلَا يَلْزِمُهُ أَرْضُ النِّسْيَانِ وَمُقَابِلُهُ لَا يَجْبُرُ كَالسَّمَنِ (وَتَعْلَمُ
صَنْعَةً) عِنْدَ الْغَاصِبِ (لَا يَجْبُرُ نِسْيَانَهُ) صَنْعَةً (أُخْرَى) عِنْدَهُ (قَطْعًا ، وَلَوْ غَضِبَ عَصِيرًا فَتَخَمَّرَ
ثُمَّ تَحَلَّلَ فَلَا أَصْحَ أَنْ أَخْلَلَ لِلْمَالِكِ ، وَعَلَى الْغَاصِبِ الْأَرْضُ إِنْ كَانَ أَخْلَلَ أَنْقَصَ قِيَمَةً) مِنَ الْعَصِيرِ ،
وَمُقَابِلُهُ يَلْزِمُهُ مِثْلُ الْعَصِيرِ وَيُعْطِيهِ الْخَلَّ أَيْضًا (وَلَوْ غَضِبَ خَمْرًا فَتَحَلَّلَتْ أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ فَدَبَقَهُ فَلَا أَصْحَ
أَنْ أَخْلَلَ وَالْجِلْدَ لِلْمَقْصُوبِ مِنْهُ) وَمُقَابِلُهُ هُمَا لِلْغَاصِبِ .

[فصل] فِيمَا يَطْرَأُ عَلَى الْمَقْصُوبِ مِنْ زِيَادَةٍ وَغَيْرِهَا (زِيَادَةُ الْمَقْصُوبِ إِنْ كَانَتْ أَثَرًا مَخْصَا
كَقَصَارَةٍ) لَثُوبٍ وَطَعْنٍ لِحَنَطَةٍ (فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ بِسَبَبِهَا) لَتَعْدِيهِ (وَالْمَالِكِ تَكْلِيفُهُ رَدَّهُ) أَيْ
الْمَقْصُوبِ (كَمَا كَانَ إِنْ أَشْكَنَ) كَرَدِّ النِّسْيَانِ سَبَالِكَ بِخِلَافِ مَا لَا يُمْكِنُ كَالْقَصَارَةِ فَلَيْسَ لَهُ أَجْبَارُهُ

وَأَرْضُ النِّقْصِ ، وَإِنْ كَانَتْ غِنَاءً : كَيْفَاءَ وَغَيْرَاسٍ كُلُّهُ الْقَلْعُ ، وَإِنْ صَبَغَ الثَّوْبَ بِصَبْغٍ
 زَائِلٍ فَضَلُّهُ أَجْبَرُ عَلَيْهِ فِي الْأَصْبَحِ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ، فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتَهُ فَلَا شَيْءَ لِلْفَاصِبِ
 فِيهِ ، وَإِنْ نَقَصَتْ لَزِمَهُ الْأَرْضُ ، وَإِنْ زَادَتْ اشْتَرَاكَ فِيهِ ، وَلَوْ خَلَطَ الْمَقْصُوبُ بِغَيْرِهِ
 وَأَمَكَّنَ التَّيْيِيزُ لَزِمَهُ ، وَإِنْ شَقَّ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَالتَّالِيفِ فَلَهُ تَقْرِيمُهُ ، وَالْفَاصِبُ
 أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ غَيْرِ الْخُلُوطِ ، وَلَوْ غَضِبَ خَشِيَةً وَبَنَى عَلَيْهَا أُخْرِجَتْ ، وَلَوْ أَدْرَجَتْهَا فِي
 سَفِينَةٍ فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ مَعْصُومِينَ ، وَلَوْ وَطِئَ الْمَقْصُوبَةُ عَالِمًا
 بِالتَّحْرِيمِ حُدًّا ، وَإِنْ جَهِلَ فَلَا حُدَّ ، وَفِي الْحَالَتَيْنِ يَجِبُ لِلزَّوْجِ إِلَّا أَنْ تَطَاوَعَهُ فَلَا يَجِبُ عَلَى
 الصَّحِيحِ ، وَعَلَيْهَا الْحُدُّ إِنْ عَلِمَتْ ، وَوَطِئَ الْمَشْتَرَى مِنَ الْفَاصِبِ كَوَطِئَهُ فِي الْحُدِّ وَالْمَهْرِ ،
 فَإِنْ غَرَمَهُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْفَاصِبِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ أُخْبِلَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ قَالُوا لَهُ
 رَقِيقٌ غَيْرُ نَسِيبٍ ،

(وأرض النقص) ان نقص عما كان قبل الزيادة (وان كانت) الزيادة (عينا كبناء وغراس
 كلف القلع) لها وأرض النقص ان كان واعادتها كما كانت وأجرة المثل ان مضت مدة لمثلها أجرة
 (وان صبغ) الفاصب (الثوب) المقصوب (بصبغه) وكان عينا (وأمكن فعله أجبر عليه في
 الأصح) ومقابله لا يجبر (وان لم يمكن) فعله (فان لم تزد قيمته) أى الثوب بالصبغ (فلا شيء
 للفاصب فيه ، وان نقصت) قيمته (لزومه الأرض ، وان زادت) قيمته (اشتركا فيه ، ولو خلط المقصوب
 بغيره وأمكن التمييز لزومه ، وان شق) عليه كأن خلط محنة ببيضاء بسمواه (فان تعذر) كأن خلط
 الزيت بالزيت (فالمذهب أنه كالتاليف) فيملكه الفاصب ملكا مراميا ، فلا يتصرف فيه حتى يؤدي
 بدله للمالك ، وقيل يكون مشتركا ، وعلى كونه ملكا (فله) أى المقصوب منه (تقريمه) أى
 الفاصب (وللفاصب أن يعطيه من غير الخلوط) وله أن يعطيه منه ان خلطه بمثله أو أجود منه (ولو
 غضب خشيته وبني عليها أخرجت) أى يلزمه إخراجها وردّها الى مالكها ، ولو غرم عليها أضعاف
 قيمتها ولا يكون البناء عليها اتلافا (ولو أدرجها في سفينة فكذلك إلا أن يخاف تلف نفس أو مال
 معصومين) فانها لا تنزع ويصبر الى أن تصل الى الشط وتؤخذ القيمة للحياولة . وخرج بالمعصومين
 نفس الحر في ماله (ولو وطئ) الفاصب الأمة (المقصوبة عالما بالتحريم حد) لأنه زنا (وان
 جهل) تحريمه (فلا حد ، وفي الحالين يجب المهر) لكن في حالة الجهل يجب مهر واحد وان تكاثر
 الوطء ، وفي حالة العلم يتعدد (إلا أن تطاوعه) عالمة بالتحريم (فلا يجب) لها مهر (على
 الصحيح) وعليها الحد ان علمت (بالتحريم ، ويجب عليه أرض البكارة ولو طاعت) (ووطء
 المشتري من الفاصب كوطئه في الحد والمهر) وأرض البكارة ان كانت بكرا (فان غرمه) أى
 المهر (لم يرجع به) المشتري (على الفاصب في الأظهر) ومقابله يرجع ان جهل الفاصب (وان
 أخبل) الفاصب أو المشتري منه الأمة (عالما بالتحريم قالوا له رقيق غير نسيب) لأنه من زنا

وَأَنْ جَهْلٌ فَخَرُّ نَسِيبٌ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ ، وَيَرْجِعُ بِهَا الْمُشْتَرَى عَلَى
الْغَاصِبِ ، وَلَوْ تَلَفَ الْمَغْضُوبُ عِنْدَ الْمُشْتَرَى وَغَرِمَهُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ ، وَكَذَا لَوْ تَغَيَّبَ عِنْدَهُ
فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يَرْجِعُ بِغُرْمٍ مَنفَعَةٍ اسْتَوْفَاهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَرْجِعُ بِغُرْمٍ مَا تَلَفَ
عِنْدَهُ وَبِأَرْضٍ تَقْضِي بَنَائِهِ وَغَرَّاسِهِ إِذَا تَقْضَى فِي الْأَصَحِّ ، وَكُلُّ مَا لَوْ غَرِمَهُ الْمُشْتَرَى
رَجَعَ بِهِ لَوْ غَرِمَهُ الْغَاصِبُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرَى ، وَمَا لَا فَيْرَجِعُ . قُلْتُ :
وَكُلُّ مَنْ انْبَنَتْ يَدُهُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ فَكَالْمُشْتَرَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب الشفعة

لَا تَنْبُتُ فِي مَقُولٍ ، بَلْ فِي أَرْضٍ وَمَا فِيهَا مِنْ بَنَاءٍ وَشَجَرٍ تَبْنًا وَكَذَا ثَمَرٌ لَمْ يُؤْبَرْ
فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا شُعْعةٌ فِي جُجْرَةٍ بُنِيَتْ عَلَى سَقْفٍ غَيْرِ

(وان جهل) التحريم (خو نسيب وعليه قيمته) لسيده الأمة بتقدير رقه (يوم الانفصال) حيا
(ويرجع بها المشتري على الغاصب) وان انفصل ميتا بغير جناية فلا قيمة عليه أو بجناية فعلى
الجاني ضمانه ، وللمالك تضمين الغاصب (ولو تلف المغضوب عند المشتري وغرمه) لمالكه (لم يرجع
به) أى بما غرمه على الغاصب (وكذا) لا يرجع (لو تعيب عنده) بأقفة وغرم الأرض (في
الأظهر) ومقابله يرجع . وأما إذا كان بفعله فلا يرجع قطعا (ولا يرجع بغرم منفعة استوفاهها)
كالسكنى (في الأظهر) ويرجع بغرم ما تلف عنده (من المنافع بغير اسيفاه (و) يرجع (بأرض
تقضى بنائه وغراسه إذا تقضى) من جهة مالك الأرض (في الأصح) في المسألتين (وكل ثما)
أى شئ (لو غرمه المشتري يرجع به) على الغاصب كاجرة المنافع الفاتئة تحت يده (لو غرمه
الغاصب لم يرجع به على المشتري ، ومالا) أى وكل ما لو غرمه المشتري لا يرجع به على الغاصب كالمنافع
التي استوفاهها لو غرمه الغاصب ابتداء (فيرجع) به على المشتري (قلت : وكل من انبت يده على
يد الغاصب) وكانت يده يد ضمان كالسقام والمستعير (فكالشترى) فيما تقدم من الأحكام (والله
أعلم) وقد تقدم ذلك أول الباب .

كتاب الشفعة

هى بضم الشين واسكان الفاء لغة الضم . وشرا حق تملك قهرى ينبت للشريك القديم على
الحادث فيما ملك بموضع (لا تنبت في منقول) كالحيوان والياب (بل في أرض وما فيها من بناء)
وتوابعه من أبواب منصوبة ورفوف مسورة ومقاييع غلق مثبت (و) من (شجر تبعا) وأما إذا
باع أرضا وفيها شجرة جافة شرطا دخولها في البيع فلا يكون فيها شفعة لعدم دخولها في البيع تبعا
بل بالشريط (وكذا) يدخل في الشفعة (تمر لم يؤبر) عند البيع أو الأخذ (في الأصح) ومقابله
لاشفعة فيه : وأما المؤبر عند البيع فلاشفعة فيه اتفاقا (ولاشفعة في شجرة بنيت على سقف غير

مُشْتَرِكٍ ، وَكَذَا مُشْتَرِكٍ فِي الْأَصْح ، وَكُلُّ مَا تَوْقِيسٌ بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ كَحَمَامٍ
وَرَحَى لَشُعْةٍ فِيهِ فِي الْأَصْح ، وَلَا شُعْةٌ إِلَّا لِشَرِيكَ ، وَلَوْ بَاعَ دَارًا وَلَهُ شَرِيكَ فِي
بِمَرَّهَا فَلَا شُعْةَ لَهُ فِيهَا ، وَالصَّحِيحُ ثُبُوتُهَا فِي الْمَرَّةِ إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي طَرِيقٌ آخَرُ إِلَى
الدَّارِ ، أَوْ أَمَكَّنَ فَتَحَ بَابَ إِلَى شَارِعٍ وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنَّمَا تَثْبُتُ فِيهَا مُلْكُ مُعَاوَضَةٍ
بِمِلْكٍ لَازِمًا مُتَأَخِّرًا عَنْ مِلْكِ الشَّيْءِ كَمُبَيِّعٍ وَمَهْرٍ وَعَوَاضٍ خُلِعَ وَصَلَحَ دَمٍ ، وَنَجُومٍ
وَأُجْرَةٍ وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمَ ، وَلَوْ شَرِطَ فِي الْبَيْعِ الْخِيَارَ لَهَا أَوْ لِلْبَائِعِ لَمْ يُؤْخَذَ بِالشُّعْةِ
حَتَّى يَنْقَطِعَ الْخِيَارُ ، وَإِنْ شَرِطَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ يُؤْخَذُ إِنْ قُلْنَا لِلْمَلِكِ
لِلْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَلَا ،

مُشْتَرِكٍ) بَأَن اخْتَصَ بِهِ أَحَدُهُمَا أَوْ أَجْنَبِي (وَكَذَا) إِذَا بَنِيَ عَلَى سَقْفٍ (مُشْتَرِكٍ فِي الْأَصْح)
إِذَا السَّقْفُ لَا بُدَّ لَهُ ، وَمُقَابِلُهُ يَقُولُ : هُوَ كَالْأَرْضِ (وَكُلُّ مَا لَوْ قَسِمَ بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ مِنْهُ
كَحَمَامٍ وَرَحَى) أَيْ طَاحُونَةٌ صَغِيرَةٌ لَا يَجِيءُ مِنْهَا طَاحُونَتَانِ أَوْ حَامَانِ (لَا شُعْةٌ فِيهِ فِي الْأَصْح)
وَمُقَابِلُهُ يَثْبُتُ دَفْعًا لَضَرَرِ الشَّرِكَةِ (وَلَا شُعْةٌ إِلَّا لِشَرِيكَ) فِي عَيْنِ الْعَقَارِ بِخِلَافِ الْجَارِ وَالشَّرِيكَ
فِي الْمَنَفْعَةِ بِوَصِيَّةٍ (وَلَوْ بَاعَ دَارًا وَلَهُ شَرِيكَ فِي بِمَرَّهَا) فَقَطُّ التَّابِعُ لَهَا بَأَن كَانَ دَرَبًا غَيْرَ نَافِذٍ (فَلَا
شُعْةَ لَهُ فِيهَا) أَيْ الدَّارِ (وَالصَّحِيحُ ثُبُوتُهَا فِي الْمَرَّةِ إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي طَرِيقٌ آخَرُ إِلَى الدَّارِ أَوْ أَمَكَّنَ
فَتَحَ بَابَ إِلَى شَارِعٍ) أَوْ إِلَى مِلْكِهِ (وَإِلَّا) بَأَن لَمْ يُمْكِنَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ (فَلَا) تَثْبُتُ فِيهِ ، وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ
تَثْبُتُ فِيهِ ، وَالْمُشْتَرِي هُوَ الْمَضَرُّ بِنَفْسِهِ . وَقِيلَ لَا تَثْبُتُ مَطْلَقًا مَا دَامَ فِي اتِّخَاذِ الْأَمْرِ عَسْرٌ أَوْ مُؤْنٌ لَهَا
وَقَعَّ (وَإِنَّمَا تَثْبُتُ) الشُّعْةُ (فِيهَا مِلْكٌ) أَيْ فِي شَيْءٍ مِلْكُهُ الشَّرِيكَ بِالْحَادِثِ (بِمُعَاوَضَةٍ) فَلَا
تَثْبُتُ فِيهَا مِلْكٌ بِغَيْرِ مُعَاوَضَةٍ كَالْهَبَةِ وَالْأَرِثِ وَالْوَصِيَّةِ (مِلْكًا لَازِمًا) سَيَأْتِي مَا يَحْتَزُّ عَنْهُ بِالْإِذْمِ
(مُتَأَخِّرًا) سَبَبُهُ (عَنْ) سَبَبِ (مِلْكِ الشَّيْءِ كَمُبَيِّعٍ وَمَهْرٍ وَعَوَاضٍ خُلِعَ) الْمُعَاوَضَةُ إِمَامُحْمَدٌ ،
وَهِيَ الَّتِي تَقْسِدُ بِضَادِ الْمُقَابِلِ ، وَذَلِكَ كَالْمُبَيِّعِ . وَإِمَامُغَيْرٌ مَحْضَةٌ : وَهِيَ الَّتِي لَا تَقْسِدُ بِذَلِكَ بِمَثَلِ الْمَهْرِ
وَعَوَاضِ الْخُلْعِ فَانْهَمَا إِذَا قَسِدَ الْمُسَمَّى فِيهِمَا بَأَن كَانَ نَجَسًا مِثْلًا يَرْدَالِي مِثْلًا فَتُشَارُ بِتَعَدُّدِ الْمَثَالِ إِلَى
تَعْمِيمِ الْمُعَاوَضَةِ (و) عَوَاضٍ (وَصَلَحَ دَمٍ) فِي جَنَابَةِ الْعَمْدِ بَأَن اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ قَصَاصٌ وَلَهُ شَقَصٌ
دَارَ فَصَالِحٌ صَاحِبُ الدَّمِ عَنْ الْقَصَاصِ بِهَذَا الشَّقَصِ ، فَلِلشَّرِيكَ الشُّعْةُ . وَأَمَّا لَوْ كَانَ عَوَاضٌ صَالِحٌ
مِنْ جَنَابَةِ خَطَاءٍ أَوْ شَبَهٍ عَمْدٍ فَلَا يَصِحُّ ، لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ فِيهَا لِالْبَلِّ ، وَلَا يَصِحُّ الصَّلَحُ عَنْهَا لِجَهَالَةِ
صِفَاتِهَا (وَنَجُومٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى مَبْيَعٍ ، وَذَلِكَ كَأَن كَاتِبَ السَّيِّدِ عَبْدَهُ عَلَى دِينَارٍ وَنَمَفَ عَقَارَ
مَوْصُوفِينَ فَإِذَا مَلَكَ الْعَبْدُ نِصْفَ عَقَارِ بَنَاتِكَ الصِّفَةِ وَدَفَعَهُ لِسَيِّدِهِ فَلِلشَّرِيكَ أَخْذَهُ بِالشُّعْةِ (وَأُجْرَةٍ
وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمَ) هُمَا مَعْطُوفَانِ أَيْضًا عَلَى مَبْيَعٍ كَأَن جَعَلَ شَقَصَ دَارِ أُجْرَةٍ أَوْ رَأْسِ مَالٍ سَلَمَ
فَلِلشَّرِيكَ هَذَا الشَّقَصُ الشُّعْةُ (وَلَوْ شَرِطَ فِي الْبَيْعِ الْخِيَارَ لَهَا) أَيْ الْمُبْتَاعِينَ (أَوِ الْبَائِعَ لَمْ يَأْخُذْ بِالشُّعْةِ
حَتَّى يَنْقَطِعَ الْخِيَارُ) وَإِنْ شَرِطَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ يُؤْخَذُ (بِالشُّعْةِ) (إِنْ قُلْنَا لِلْمَلِكِ لِلْمُشْتَرِي)
وَهُوَ الرَّاجِحُ (وَإِلَّا) بَأَن قُلْنَا لِلْمَلِكِ لِلْبَائِعِ أَوْ مَوْقُوفٍ (فَلَا) يُؤْخَذُ بِالشُّعْةِ ، أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى

كَلَوْ وَجَدَ الْمُشْتَرِي بِالشَّيْءِ عَيْبًا وَأَرَادَ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ وَأَرَادَ الشَّفِيعُ أَخْذَهُ وَبَرَضَى
بِالْعَيْبِ فَلَا ظَهَرَ لِإِجَابَةِ الشَّفِيعِ ، وَلَوْ اشْتَرَى اثْنَانِ دَارًا أَوْ بَقْعَةً فَلَا شُعْطَةً لِأَحَدِهِمَا
عَلَى الْآخَرِ ، وَلَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي شَرِكٌ فِي الْأَرْضِ فَلَا صَحَّ أَنْ الشَّرِيكَ لَا يَأْخُذُ
كُلَّ الْمِيعَةِ بَلْ حِصَّتُهُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ فِي التَّمْلِكِ بِالشُّعْطَةِ حُكْمُ حَاكِمٍ وَلَا إِخْضَارُ الثَّمَنِ
وَلَا حُضُورُ الْمُشْتَرِي ، وَيَشْتَرِطُ لَفْظُ مِنَ الشَّفِيعِ كَتَمَلَّكَتُ أَوْ أَخَذْتُ بِالشُّعْطَةِ ، وَيَشْتَرِطُ
مَعَ ذَلِكَ : إِمَّا تَسْلِيمَ الْعَوْضِ إِلَى الْمُشْتَرِي فَإِذَا تَسَلَّمَ أَوْ أَلْزَمَهُ الْقَاضِي التَّسَلَّمَ مَلَكَ الشَّيْءُ
الشَّفِيعَ . وَإِمَّا رَضَى الْمُشْتَرِي بِكَوْنِ الْعَوْضِ فِي ذِمَّتِهِ . وَإِمَّا قَضَاهُ الْقَاضِي لَهُ بِالشُّعْطَةِ إِذَا
حَضَرَ مَجْلِسَهُ وَأَثْبَتَ حَقَّهُ فَيَمْلِكُ بِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَتَمَلَّكَ شَيْئًا لَمْ يَرَهُ الشَّفِيعُ
عَلَى الْمَذْهَبِ .

[فصل] إِنْ اشْتَرَى بِمِثْلِي أَخْذَهُ الشَّفِيعُ بِمِثْلِهِ ، أَوْ بِمَنْقُومٍ فَبَقِيَّتُهُ يَوْمَ الْبَيْعِ ،
وَقِيلَ يَوْمَ اسْتِقْرَارِهِ بِانْقِطَاعِ الْخِيَارِ ، أَوْ بِمَوْجَلٍ ، فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ

مفهوم قيد الزوم فيما تقدم وأن في مفهومه تفصيلا (ولو وجد المشتري بالنقص) هو اسم للقطعة من
الشيء (عيبا وأراد رده بالعيب وأراد الشفيع أخذه ويرضى بالعيب ، فلا يظهر إجابة الشفيع)
ومقابل الأظهر إجابة المشتري (ولو اشترى اثنان) معا (دارا أو بعضها فلا شفعة لاحدهما على
الآخر ، ولو كان للمشتري شرك [أى نصيب (في الأرض) مثلا كأن تكون بين ثلاثة أثلاثا
فباع أحدهم نصيبه لأحد شريكه (فالأصح أن الشريك لا يأخذ كل المبيع) بالشفعة (بل) يأخذ
(حصته) وهى السدس فى المثال المذكور ، ومقابل الأصح يأخذ المبيع جميعه (ولا يشترط فى التملك)
أى فى ثبوته (بالشفعة حكم حاكم ولا إحصار الثمن ولا حضور المشتري) ولارضاه (و) لكن
(يشترط لفظ من الشفيع كتملكت أو أخذت بالشفعة ، ويشترط مع ذلك) أى اللفظ المذكور
(أما تسليم العوض الى المشتري ، فإذا تسلمه أو ألزمه القاضى التسلم) حيث امتنع منه أو قبضه القاضى
عنه (ملك الشفيع الشقص) لأنه وصل الى حقه (وأما رضى المشتري بكون العوض فى ذمته
وأما قضاء القاضى له بالشفعة) أى ثبوت حقه (إذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فى الشفعة ،
واختار التملك (فيملك به) أى القضاء ، ولكن لا يكون له أن يتسلم الشقص حتى يؤدى الثمن
ويشترط أيضا أن يكون الثمن معلوما للشفيع والتملك بالقضاء (فى الأصح) ومقابل لا يملك به لأنه
لم يرض بذمته (ولا يملك شقصا لم يره الشفيع على المذهب) بناء على منع بيع الغائب ، وقيل بملكه
[فصل] فيما يؤخذ به الشقص (ان اشترى) شخص شقصا (بمثل) كبر وقد (أخذه
الشفيع بمثله) أن تيسر والا فبقيته (أو بمَنْقُومٍ) كثوب (فبقيته يوم البيع ، وقيل) تعتبر
قيمه (يوم استقراره) أى البيع وذلك (بانقطاع الخيار ، أو) اشترى (بمَوْجَلٍ) فلا يظهر أنه

مُخَيَّرَ بَيْنَ أَنْ يُجْعَلَ وَيَأْخُذَ فِي الْحَالِ أَوْ يُصْبَرَ إِلَى الْمَجْلُ وَيَأْخُذَ ، وَلَوْ بَيْعَ شَقْصٍ وَغَيْرِهِ
أَخْذَهُ بِحَصَّتِهِ مِنَ الْقِيَمَةِ ، وَيُؤْخَذُ الْمَهْورُ بِمَهْرٍ مِثْلَهَا وَكَذَا عَوْضُ الْخُلْعِ ، وَلَوْ
اشْتَرَى بِحِزَافٍ وَتَلَفَ امْتِنَعَ الْأَخْذُ ، فَإِنْ عَيَّنَ الشَّفِيعُ قَدْرًا وَقَالَ الْمُشْتَرَى لَمْ يَكُنْ
مَقْلُومَ الْقَدْرِ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ، وَإِنْ ادَّعَى غِلْمَهُ وَلَمْ يُعَيِّنْ قَدْرًا لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ فِي
الْأَصَحِّ ، وَإِذَا ظَهَرَ الثَّمَنُ مُسْتَحَقًّا ، فَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا بَطَلَ الْبَيْعُ وَالشَّفْعَةُ ، وَإِلَّا أُبْدِلَ
وَبَقِيَ ؛ وَإِنْ دَفَعَ الشَّفِيعُ مُسْتَحَقًّا لَمْ تَبْطُلْ شَفْعَتُهُ إِنْ جَهِلَ ؛ وَكَذَا إِنْ عِلِمَ فِي الْأَصَحِّ ؛
وَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرَى فِي الشَّقْصِ كَبَيْعٍ وَوَقْفٍ وَإِجَارَةٍ صَحِيحٍ ، وَلِلشَّفِيعِ نَقْضُ مَا لَا شَفْعَةَ
فِيهِ كَالْوَقْفِ ، وَأَخْذُهُ ، وَبِتَخَيَّرِهِ فِيمَا فِيهِ شَفْعَةٌ كَبَيْعٍ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِالْبَيْعِ الثَّانِي
أَوْ يَنْقُضَهُ أَوْ يَأْخُذَ بِالْأَوَّلِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمُشْتَرَى وَالشَّفِيعُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ صَدَّقَ الْمُشْتَرَى
وَكَذَا لَوْ أَنْكَرَ الشَّرَاءَ أَوْ كَوَّنَ الطَّالِبُ شَرِيكًا ،

أى الشفيع (مخبر بين أن يجعل) الثمن (ويأخذ في الحال أو يصبر إلى المجل) بكسر الحاء
(ويأخذ) بعد ذلك ولا يسقط حقه بالتأخير (ولو بيع شقص وغيره) مما لا شفعة فيه صفقة واحدة
(أخذه بحصته) أى بمثل حصته (من القيمة) والمراد أخذه بقدر حصته من الثمن باعتبار
القيمة وقت البيع ، فإذا كان الثمن مائة ، وقيمة الشقص ثمانين ، وقيمة المضموم إليه عشرين
أخذ الشقص بأربعة أخماس الثمن (ويؤخذ) الشقص (المهور) أى الذى أعطى مهرًا
لامرأة (بمهر مثلها وكذا) يؤخذ بمهر المثل (عوض الخلع ، ولو اشترى بجواز) أى غير معلوم
القدر (وتلف) قبل العلم بقدره (امتنع الأخذ) بالشفعة (فإن عين الشفيع قدرا) كأن قال
للمشتري اشتريت به مائة (وقال المشتري لم يكن) الثمن (معلوم القدر حلف على نفي العلم) بقدره
وسقطت الشفعة (وإن ادعى) الشفيع (علمه) أى المشتري بالثمن (ولم يعين قدرا لم تسمع
دعواه في الأصح) ومقابلته تسمع ويحلف المشتري أنه لا يعلم قدره (وإذا ظهر الثمن) الذى دفعه
المشتري في الشقص (مستحقا) لغيره (فإن كان معينا) كأن اشترى بهذه الألف (بطل
البيع) أى تبين بطلانه (والشفعة ، والا) بأن اشترى بألف في ذمته ودفع مما فيها غرض المدفوع
مستحقا (أبدل) المدفوع (وبقيا) أى البيع والشفعة (وإن دفع الشفيع) ثمنا (مستحقا
لم تبطل شفعته إن جهل) كونه مستحقا (وكذا إن علم في الأصح) ومقابلته تبطل إن كان الثمن
معينا (وتصرف المشتري في الشقص) المشفوع (كبيع ووقف وإجارة صحيح وللشفيع نقض ما لا
شفعة فيه) مما لا يستحق به الشفعة لو وجد ابتداء (كالوقف) والإجارة (وأخذه) بالشفعة (وبتخير)
الشفيع (فما فيه شفعة كبيع بين أن يأخذ بالبيع الثانى أو ينقضه ويأخذ بالأول) فقد يكون الثمن
في الأول أقل أو أسهل منه في الثانى (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن صدق المشتري)
بيمينه (وكذا) يصدق المشتري بيمينه (لو أنكر الشراء أو) أنكر (كون الطالب شريكا)

فَإِنْ اعْتَرَفَ الشَّرِيكَ بِالْبَيْعِ فَلَا صَحَّ بُبُوتُ الشُّعَةِ ، وَيُسَلَّمُ الثَّمَنُ إِلَى الْبَائِعِ إِنْ لَمْ
يَعْتَرَفْ بِقَبْضِهِ وَإِنْ اعْتَرَفَ فَهَلْ يُتْرَكُ فِي يَدِ الشَّفِيعِ أَمْ يَأْخُذُهُ الْقَاضِي وَيَحْفَظُهُ ؟
فِيهِ خِلَافٌ سَبَقَ فِي الْإِقْرَارِ نَظِيرُهُ ، وَلَوْ اسْتَحَقَّ الشُّعَةُ جَمْعٌ أَخَذُوا عَلَى قَدَرِ
الْحِصَصِ ، وَفِي قَوْلِ عَلَى الرُّؤُوسِ ، وَلَوْ بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نِصْفَ حِصَّتِهِ لِرَجُلٍ ثُمَّ
بَاقِيَهَا لِأَخْرَ فَالشُّعَةُ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ عَفَا عَنْ
النِّصْفِ الْأَوَّلِ شَارَكَهُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ فِي النِّصْفِ الثَّانِي ، وَإِلَّا فَلَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ
عَفَا أَحَدُ شَفِيعَيْنِ سَقَطَ حَقُّهُ ، وَتَحْيَرُ الْآخَرُ بَيْنَ اخْتِذِ الْجَمِيعِ وَتَرْكِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ
الِاقْتِصَارُ عَلَى حِصَّتِهِ ، وَأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا اسْقَطَ بَعْضَ حَقِّهِ سَقَطَ كُلُّهُ ، وَلَوْ حَضَرَ أَحَدُ
شَفِيعَيْنِ فَلَهُ اخْتِذُ الْجَمِيعِ فِي الْحَالِ ، فَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ شَارَكَهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ تَأْخِيرَ
الْأَخْذِ إِلَى قُدُومِ الْغَائِبِ ، وَلَوْ اشْتَرَا نِصْفًا فَلِلشَّفِيعِ اخْتِذُ نَصِيبِهِمَا وَنَصِيبِ أَحَدِهِمَا ،
وَلَوْ اشْتَرَى وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ فَلَهُ اخْتِذُ حِصَّةِ أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَطْلَهُ أَنَّ
الشُّعَةَ عَلَى الْفَوْرِ ،

أَوْ كُونَ مُلْكُهُ مَقْدَمًا عَلَى مُلْكِهِ (فان اعترف الشريك) وهو البائع (بالبيع) للمشتري المنكر
للشراء (فالأصح نبوت الشفعة) لطالب النقص (ويسلم الثمن إلى البائع ان لم يعترف بقبضه)
من المشتري (وان اعترف فهل يترك في يد الشفيع أم يأخذه القاضي ويحفظه ؟ فيه خلاف سبق
في الاقرار نظيره) في قوله : إذا كذب المقر له المقر ترك المال في يده في الأصح (ولو استحق
الشفعة جمع أخذوا على قدر الحصص) من الملك (وفي قول) أخذوا (على) قدر (الرؤوس
ولو باع أحد الشريكين نصف حصته لرجل ثم) باع (باقيها لآخر فالشفعة في النصف الأول للشريك
القديم) وقد يفو (والأصح أنه ان عفا عن النصف الأول شاركه المشتري في النصف الثاني ، والا)
بأن لم يعف (فلا) يشارك المشتري الأول الشريك القديم ، ومقابل الأصح يشاركه مطلقا ، وقيل
لا يشاركه مطلقا ، ولا يتصور هذا إلا ان كان العفو بعد البيع الثاني . فلو كان قبله اشتركا قطعاً أو أخذ
قبله انتفت قطعاً (والأصح أنه لو عفا أحد شفعين سقط حقه وتخير الآخر بين أخذ الجميع وتركه ،
وليس له الاقتصار على حصته) لئلا تتبع الصفقة على المشتري ، ومقابله يسقط حق العاني وغيره
كالقصاص (وأن الواحد إذا أسقط بعض حقه سقط كله) ومقابل لا يسقط منه شيء ، وقيل يسقط
ما أسقطه ويبقى الباقي (ولو حضر أحد شفعين) وغاب الآخر (فله) أي الحاضر (أخذ الجميع
في الحال فإذا حضر الغائب شاركه) لو شاء (والأصح أن له تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب)
لعذره ، ومقابل ليس له التأخير (ولو اشترى شقصا) من واحد (فللشفيع أخذ نصيبهما ونصيب
أحدهما) فقط (ولو اشترى واحد من اثنين فله) أي الشفيع (أخذ حصة أحد البائعين في
الأصح) ومقابل ليس له ذلك (والأظهر أن الشفعة) بعد علم الشفيع بالبيع (على الفور)

فَإِذَا عَلِمَ الشَّيْخُ بِالْبَيْعِ فَلْيُبَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ ، فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ غَائِبًا عَنْ بَلَدِ الْمُشْتَرَى
أَوْ خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ فَلْيُوكَلْ إِنْ قَدَرَ ، وَإِلَّا فَلْيَشْهَدْ عَلَى الطَّلَبِ ، فَإِنْ تَرَكَ الْقَدُورَ
عَلَيْهِ مِنْهُمَا بَطَلَ حَقُّهُ فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ أَوْ حَتَمٍ أَوْ طَعَامٍ فَلَهُ الْإِتِمَامُ ،
وَلَوْ أَخَّرَ وَقَالَ لَمْ أَصْدُقِ الْمَخْبِرَ لَمْ يُعَذَّرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ ، وَكَذَا ثِقَةٌ فِي الْأَصَحِّ ،
وَيُعَذَّرُ إِنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ ، وَلَوْ أَخْبَرَ بِالْبَيْعِ بِالْفِ قَرَنَكَ فَبَانَ بِخُسْبَانَةٍ
بَقِيَ حَقُّهُ ، وَإِنْ بَانَ بِأَكْثَرِ بَطَلَ ، وَلَوْ لَقِيَ الْمُشْتَرَى فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، أَوْ قَالَ بَارَكَ اللَّهُ فِي
صَفَقَتِكَ لَمْ يَبْطُلْ ، وَفِي الدُّعَاءِ وَجْهٌ ، وَلَوْ بَاعَ الشَّيْخُ حَصَّتَهُ جَاهِلًا بِالشُّعْطَةِ فَلَا صَحَّ بَطْلَانُهَا .

كتاب القراض

القَرَضُ وَالْمُضَارَبَةُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالًا لِيَتَجَرَّ فِيهِ وَالرَّجْعُ مُشْرَكَ ، وَيُشْتَرَطُ

لِصِحَّتِهِ

وَالْفُورِيَّةُ إِنْ مَهِى فِي الطَّلَبِ وَإِنْ تَأَخَّرَ التَّمَلُّكُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ تَمَّتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَقِيلَ مَدَّةُ تَسَعِ التَّأَمُّلِ
فِي الْمُبَيْعِ ، وَقِيلَ عَلَى التَّأْيِيدِ مَا لَمْ يَرْضَ الشَّيْخُ (فَإِذَا عَلِمَ الشَّيْخُ بِالْبَيْعِ فَلْيُبَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ) فَيَرْجِعُ
فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَرَفِ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فَهُوَ عَلَى شَفَعَتِهِ (فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا) مَرْضًا يَمْنَعُ مِنَ الْمَطَالِبَةِ
(أَوْ غَائِبًا عَنْ بَلَدِ الْمُشْتَرَى) غِيبةً تَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَبَاشَرَةِ الطَّلَبِ (أَوْ خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ فَلْيُوكَلْ)
فِي طَلَبِهَا (إِنْ قَدَرَ) عَلَى التَّوَكُّلِ (وَالَا) بَانَ عَجْزٌ عَنِ التَّوَكُّلِ (فَلْيَشْهَدْ عَلَى الطَّلَبِ) لَهَا
عَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلًا وَامْرَأَتَيْنِ (فَإِنْ تَرَكَ الْقَدُورَ عَلَيْهِ مِنْهُمَا) أَى مِنَ التَّوَكُّلِ وَالشَّهَادَةِ (بَطَلَ حَقُّهُ
فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَبْطُلُ (فَلَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ أَوْ حَتَمٍ أَوْ طَعَامٍ فَلَهُ الْإِتِمَامُ) وَلَا يَكْلَفُ الْقَطْعُ
وَلَا الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَقَلِّ عَجْزٍ فِي الصَّلَاةِ (وَلَوْ أَخَّرَ وَقَالَ لَمْ أَصْدُقِ الْمَخْبِرَ لَمْ يُعَذَّرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ وَكَذَا
ثِقَةٌ) وَلَوْ امْرَأَةٌ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يُعَذَّرُ فِي إِخْبَارِ الْوَاحِدِ (وَيُعَذَّرُ إِنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يُقْبَلُ
خَبَرُهُ) كَفَاسِقٍ وَصَبِيٍّ وَلَمْ يُعْتَقَدْ صَدَقَهُ (وَلَوْ أَخْبَرَ بِالْبَيْعِ بِالْفِ قَرَنَكَ فَبَانَ بِخُسْبَانَةٍ بَقِيَ حَقُّهُ)
لَأَنَّ التَّرِكَ لَيْسَ زَهْدًا بَلْ خُبْرٌ تَبَيَّنَ كَذِبُهُ (وَإِنْ بَانَ بِأَكْثَرِ بَطَلَ) حَقُّهُ (وَلَوْ لَقِيَ الْمُشْتَرَى فَسَلَّمَ
عَلَيْهِ أَوْ قَالَ لَهُ (بَارَكَ اللَّهُ) لَكَ (فِي صَفَقَتِكَ لَمْ يَبْطُلْ) حَقُّهُ (وَفِي الدُّعَاءِ وَجْهٌ) أَنَّهُ يَبْطُلُ
بِهِ حَقُّهُ (وَلَوْ بَاعَ الشَّيْخُ حَصَّتَهُ جَاهِلًا بِالشُّعْطَةِ فَلَا صَحَّ بَطْلَانُهَا) لَزُولِ سَبَبِهَا ، وَمُقَابِلُهُ لَا يَبْطُلُ
لَوْ جُودَ السَّبَبُ حِينَ الْبَيْعِ .

كتاب القراض

بِكَسْرِ الْقَافِ مِنَ الْقَرْضِ بِمَعْنَى الْقَطْعِ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا الْمُضَارَبَةُ ، وَلِذَاكَ جُمِعَ الْمُصْتَفَى بَيْنَهُمَا
بِقَوْلِهِ (الْقَرَضُ وَالْمُضَارَبَةُ أَنْ يَدْفَعَ) أَى الْمَالُكَ (إِلَيْهِ) أَى الْعَامِلُ (مَالًا لِيَتَجَرَّ فِيهِ وَالرَّجْعُ
مُشْرَكَ) بَيْنَهُمَا : أَى عَقْدٌ يَقْتَضِي الدَّفْعَ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ الْقَرَضَ اسْمٌ لِلْعَقْدِ الْمَذْكُورِ (وَيُشْتَرَطُ لَصِحَّتُهُ

كَوْنُ الْمَالِ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ خَالِصَةً ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى يَدَيْهِ وَمَغْشُوشٍ
وَعَرُوضٍ وَمَقْلُومًا مَعِينًا ، وَقِيلَ يَجُوزُ عَلَى إِحْدَى الصَّرَتَيْنِ ، وَمُسَلَّسًا إِلَى الْعَامِلِ فَلَا يَجُوزُ
شَرْطُ كَوْنِ الْمَالِ فِي يَدِ الْمَالِكِ ، وَلَا عَمَلِهِ مَعَهُ ، وَيَجُوزُ شَرْطُ تَحْمِيلِ غُلَامٍ الْمَالِكِ مَعَهُ
عَلَى الصَّحِيحِ ، وَوُظَيْفَةُ الْعَامِلِ التَّجَارَةُ وَتَوَابِعُهَا كَنَشْرِ الثِّيَابِ وَطَيِّبِهَا ، فَلَوْ قَارَضَهُ
لِشْتَرَى حِنْطَةً فَيَطْطَحُ وَيَحْبِزُ ، أَوْ غَزَلَ يَنْسِجُهُ وَيَبِيعُهُ فَفَسَدَ الْقَرَضُ ، وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ شِرَاءَ مَتَاعٍ مُعَيَّنٍ أَوْ نَوْعٍ يَنْدُرُ وَجُودُهُ ، أَوْ مُعَامَلَةً شَخْصٍ ، وَلَا
يَشْتَرَطُ بَيَانُ مَدَّةِ الْقَرَضِ ، فَلَوْ ذَكَرَ مَدَّةً وَمَنَعَهُ التَّصَرُّفَ بَعْدَهَا فَفَسَدَ ، وَإِنْ مَنَعَهُ
الشِّرَاءَ بَعْدَهَا فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَشَرَطُ اخْتِصَاصِهَا بِالرَّبْحِ وَاشْتِرَا كُهَا فِيهِ ، وَلَوْ قَالَ
قَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ كُلَّ الرَّبْحِ لَكَ فَقَرَضُ فَاسِدٌ ، وَقِيلَ قَرَضُ صَحِيحٌ وَإِنْ قَالَ كُلُّهُ لِي
فَقَرَضُ فَاسِدٌ ، وَقِيلَ لِإِبْضَاعٍ ، وَكَوْنُهُ مَقْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ ، فَلَوْ قَالَ عَلَى أَنْ لَكَ فِيهِ شَرِكَةٌ
أَوْ أَصِيبًا فَفَسَدَ ، أَوْ يَبْنِنَا فَلَا أَصَحَّ

كون المال دراهم ، أو دنانير خالصة فلا يجوز على تبر وحلى ومغشوش (من الدراهم والدنانير
(وعروض) مثلية أو متقومة ، ولا بد أن يكون المال المذكور (معلوماً) فلا يجوز على مجهول
القدر ، وأن يكون (معيناً) فلا يجوز على ما في ذمته أو ذمة غيره (وقيل يجوز على إحدى
الصرتين) المتساويتين في القدر والجنس والصفة (و) أن يكون (مساماً إلى العامل فلا يجوز
شرط كون المال في يد المالك ولا عمله) أى المالك (معه) أى العامل (ويجوز شرط عمل غلام
المالك معه على الصحيح) ومقابلته لا يجوز (ووظيفة العامل التجارة وتوابعها) مما جرت العادة
أن يتولاه بنفسه (كنشر الثياب وطيبها) وذرعها (فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويحبز
أو غزلاً ينسجه ويبيعه فسد القراض) لأن هذه الأعمال ليست أعمال تجارة بل حرفة يستأجر
عليها (ولا يجوز أن يشترط عليه شراء متاع معين) كهذه الحنطة مثلاً (أو نوع يندر وجوده أو
معاملة شخص) بعينه إذا المتاع المعين قد لا يربح ، والتادر قد لا يجده ، والشخص المعين قد لا يعامله
(ولا يشترط بيان مدة القراض ، فلو ذكر مدة ومنعه التصرف بعدها) أو البيع (فسد) العقد
(وإن منعه الشراء بعدها) فقط (فلا) يفسد (في الأصح) بأن أطلق القراض ولم يؤقته ، وإتمامه
الشراء بعد شهر مثلاً (ويشترط اختصاصهما بالربح) فلا يجوز شرط شيء منه لثالث (واشترى كهما
فيه) فلا يختص به أحدهما (ولو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض فاسد ، وقيل قراض
صحيح) نظراً للمعنى (وإن قال) المالك (كله لى فقراض فاسد) ولا يستحق العامل أجرة في
هذه ، بخلاف الأولى (وقيل ابضاع) أى توكيل بلا جعل ، والابضاع بعث المال مع من يتجر
فيه متبرعاً (و) يشترط (كونه) أى الاشتراك في الربح (معلوماً بالجزئية) كالنصف والربع (فلو
قال) قارضتك (على أن لك فيه شركة أو نصيباً فسد) للجهل بقدر الربح (أو يبننا فلا يصح

الصَّحَّةُ ، وَيَكُونُ نِصْفَيْنِ ، وَلَوْ قَالَ لِي النِّصْفُ فَسَدَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ قَالَ لَكَ النِّصْفُ صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ شَرَطَ لِأَحَدِهِمَا عَشْرَةَ أَوْ رُبْعَ صِنْفٍ فَسَدَ .

[فصل] بِشَرْطِ الْإِجَابِ وَقَبُولِ ، وَقِيلَ يَكْفِي الْقَبُولُ بِالْفِعْلِ ، وَشَرْطُهُمَا كَوْنُ كِلِ وَمُوكِلٍ ، وَلَوْ قَارَضَ الْعَامِلُ آخَرَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ لِشَارِكَةٍ فِي الْعَمَلِ وَالرَّيْحِ لَمْ يَجْزُ فِي الْأَصَحِّ ، وَبَغِيرِ إِذْنِهِ فَاسِدٌ ، فَإِنْ تَصَرَّفَ الثَّانِي فَتَصَرَّفَ غَاصِبٌ ، فَإِنْ أَشْدَى فِي الذِّمَّةِ وَقَلْنَا بِالْجَدِيدِ فَالرَّيْحُ لِلْعَامِلِ الْأَوَّلِ فِي الْأَصَحِّ ، وَعَلَيْهِ لِلثَّانِي أَجْرُهُ ، وَقِيلَ هُوَ لِلثَّانِي ، وَإِنْ اشْتَرَى بَعِينَ مَلَأَ الْقِرَاضُ فَبَاطِلٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَارَضَ الْوَاحِدُ اثْنَيْنِ مُتَفَاضِلًا وَمُتَسَاوِيًا ، وَالْإِثْنَانِ وَاحِدًا وَالرَّيْحُ بَعْدَ نَصِيبِ الْعَامِلِ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْمَالِ ، وَإِذَا فَسَدَ الْقِرَاضُ نَفَذَ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ وَالرَّيْحُ لِلْمَالِكِ ، وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرَةٌ مِثْلَ عَمَلِهِ إِلَّا إِذَا قَالَ قَارَضْتُكَ وَجَمِيعُ الرَّيْحِ لِي فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَتَصَرَّفُ الْعَامِلُ مُحْتَاطًا لَا يَفْبَنُ وَلَا نَيْسِيَّةً بِلَا إِذْنٍ ، وَلَهُ الْبَيْعُ بِعَرَضٍ ،

(الصحة ، ويكون نصفين) ومقابله لا يصح (ولو قال لي النصف) وسكت عن جانب العامل (فسد في الأصح) ومقابله يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وإن قال لك النصف صح على الصحيح ولو شرط لأحدهما عشرة أَوْ رُبْعَ صِنْفٍ) من ملأ القراض (فسد) لاتقاء العلم بالجزئية .

[فصل] في أحكام القراض (يشترط) لصحة القراض (إيجاب) كقارضتك (وقبول) متصل بالإيجاب (وقيل يكفي القبول بالفعل) إن كانت صيغة الإيجاب بلفظ الأمر تكذب (وشرطهما) أي المالك والعامل (كوكيل وموكل) في شرطهما (ولو قارض العامل) شخصا (آخر بإذن المالك لشاركه) ذلك الآخر (في العمل والريخ لم يجز في الأصح) ومقابله يجوز (وبغير إذنه فاسد . فإن تصرف الثاني فتصرف غاصب) فيضمن ما تصرف فيه (فإن اشترى في الذممة) وسلم الثمن من مال القراض . (وقلنا بالجديد) وهو أن الريخ كله للغاصب (فالريخ للعامل الأول في الأصح وعليه للثاني أجرته ، وقيل هو للثاني) من العاملين (وإن اشترى بعين مال القراض فباطل) شراؤه (ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا) فيما شرط لهما من الريخ (و) يجوز أن يقارض (الاثنان واحدا) يكون (الريخ بعد نصيب العامل بينهما) أي المالكيين (بحسب المال ، وإذا فسد القراض نفذ تصرف العامل) للإذن فيه (والريخ للمالك ، وعليه للعامل أجره مثل عمله) وإن لم يكن ريخ (إلا إذا قال قارضتك وجميع الريخ لي) وقبل العامل (فلا شيء له في الأصح) ومقابله له أجره المثل (ويتصرف العامل محتاطا) في تصرفه كالوكيل (لا) يتصرف (بفبن) فاحش في بيع أو شراء (ولا نسيئة بلا إذن) من المالك في الفبن والنسيئة فإن أذن جاز ، ويجب الاشهاد في البيع نسيئة (وله البيع بعرض) وأما بغيره فقد البلد فلا يجوز

وله الرد بعيب تقتضيه مصلحة، فإن اقتضت الإمساك فلا في الأصح، والمالك الرد، فإن اختلفا عمل بالمصلحة، ولا يعامل المالك، ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال، ولا من يتيق على المالك بغير إذنه، وكذا زوجه في الأصح، ولو قل لم يقع للمالك، ويقع للعامل إن اشترى في الذمة، ولا يسافر بالمال بلا إذن، ولا ينفق منه على نفسه حضرا، وكذا سفر في الأظهر، وعليه فعل ما يعتاد: كطى الثوب ووزن الخفيف كذهب ومسك لا الأمتعة الثقيلة، ونحوه، ومالا يلزمه له الاستئجار عليه، والأظهر أن العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور، ونحو الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة من مال القراض يقوز بها المالك، وقيل مال قراض، والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح ما أمكن ومجبور به، وكذا لو تلف بعضه بأفة أو غضب أو سرقة بعد تصرف العامل في الأصح،

(وله الرد بعيب تقتضيه) أى الرد (مصلحة) وإن رضى المالك (فإن اقتضت الإمساك فلا) برده العامل (في الأصح) ومقابل له الرد كالوكيل (ولمالك الرد) حيث جاز للعامل الرد (فإن اختلفا) أى المالك والعامل في الرد والإمساك (عمل بالمصلحة) ويتولى الحاكم ذلك (ولا يعامل) العامل (المالك) بمال القراض (ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال) ورجحه فإن فعل لم يقع الزائد لجهة القراض (ولا) يشتري (من يعتق على المالك) كاتبه (بغير إذنه وكذا زوجه) لا يشتره بغير إذنه ذكر كان أو أنثى (في الأصح) ومقابل له شراء زوجه (ولو فعل) العامل مأمع منه (لم يقع للمالك ويقع) الشراء (للعامل إن اشترى في الذمة) فإن اشترى بعين مال القراض لم يصح (ولا يسافر بالمال بلا إذن) فإن سافر بلا إذن ضمن، فإن أذن له جاز بحسب الإذن (ولا ينفق منه على نفسه حضرا، وكذا سفر في الأظهر) ومقابل ينفق منه ما يزيد بسبب السفر (وعليه) أى العامل (فعل ما يعتاد) فعله من أمثاله (كطى الثوب ووزن الخفيف كذهب ومسك لا الأمتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (و) لا (نحوه) بالرفع عطفًا على الأمتعة: أى ليس عليه وزن الأمتعة الثقيلة ولا نحو الوزن كالجل (وما لا يلزمه له الاستئجار عليه) من مال القراض (والأظهر أن العامل يملك حصته من الربح بالقسمة) للمال (لا بالظهور) للربح حتى لو هلك شيء من المال بعد الظهور حسب من الربح، ومقابل الأظهر يملك بالظهور ملكا غير مستقر لا ينسلط عليه بالتصرف لاحتمال الخسران (ونحو الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة) كل منها (من مال القراض يقوز بها المالك، وقيل مال قراض) ويحرم على المالك والعامل وطه جارية القراض (والنقص الحاصل بالرخص) أو العيب أو المرض (محسوب من الربح ما أمكن) الحساب منه (ومجبور به، وكذا لو تلف بعضه) أى مال القراض (بأفة) بماويه (أو غضب أو سرقة بعد تصرف العامل) فيه بالبيع والشراء (في الأصح) ومقابل لا يجبر

وإن تلف قبل تصرفه فن رأس المال في الأصح .

[فصل] لكل قسمة ، ولو مات أحدهما أو جن أو أغني عليه انسخ ، ويلزم المالك الاستيفاء إذا فسح أحدهما ، وتنفيض رأس المال إن كان عرضاً ، وقيل لا يلزمه التنفيض إذا لم يكن ربح ، ولو استرد المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال إلى الباقي ، وإن استرد بعد الربح فالمسترد شائع ربحاً ، ورأس مال مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرين فالربح سدس المال فيكون المسترد سدسه من الربح فيستقر للعامل المشروط منه وباقيه من رأس المال ، وإن استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لو ربح ، بعد ذلك ، مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشرين فرجع العشرين حصة المسترد ، ويعود رأس المال إلى خمسة وسبعين ، ويصدق العامل بيمينه في قوله : لم أربح ، أو لم أربح إلا كذا ، أو اشتريت هذا للقرض أولى ،

الربح (وإن تلف قبل تصرفه فن رأس المال) لامن الربح (في الأصح) ومقابله من الربح .
[فصل] في بيان أن القرض جائز من الطرفين (لكل) منهما (قسمة) أي عقد القراض متى شاء (ولو مات أحدهما أو جن أو أغني عليه انسخ) عقد القراض ، وللعامل إذا مات المالك أو جن الاستيفاء والتنفيض بغير إذن الورثة والولي (ويلزم العامل الاستيفاء) لدين مال القراض (إذا فسح أحدهما) يلزم العامل أيضاً (تنفيض رأس المال إن كان) عند الفسخ (عرضاً) وطلب المالك تنفيذه سواء كان في المال ربح أم لا (وقيل لا يلزمه التنفيض إذا لم يكن ربح ، ولو استرد المالك بعضه) أي مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال إلى الباقي) بعد المسترد (وإن استرد بعد الربح فالمسترد شائع ربحاً ورأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد) المالك من ذلك (عشرين فالربح سدس المال فيكون المسترد) وهو العشرون (سدسه) بالرفع وهو ثلاثة وثلاث كائن (من الربح) فيستقر للعامل المشروط منه (وهو درهم وثلاثان إن شرط له النصف فله أخذها بما في يده) (وباقيه) أي المسترد ، وهو ستة عشر وثلاثان (من رأس المال) فيعود رأس المال إلى ثلاثة وعشرين وثلاث فلو فرض عوده إلى عشرين لا يسقط ما استقر له ، وهو درهم وثلاثان (وإن استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لو ربح بعد ذلك ، مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد) المالك (عشرين فرجع العشرين) وهي خمسة (حصة المسترد) ويعود رأس المال إلى خمسة وسبعين (فلو باع عشرين قسمت الخمسة بينهما على حسب ما شرطاه) (ويصدق العامل بيمينه في قوله لم أربح أو لم أربح إلا كذا أو اشتريت هذا للقرض أولى) لأنه مأبون

أَوْ لَمْ تَنْهَيْ عَنْ شِرَاءِ كَذَا ، وَفِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ ، وَدَعْوَى التَّلْفِ ، وَكَذَا دَعْوَى
الرَّذَةِ فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَشْرُوطِ لَهُ تَحَالُفًا ، وَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ .

كتاب المساقاة

تَصِحُّ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، وَلِصَبِيٍّ وَبَحْنُونٍ بِالْوِلَايَةِ ، وَمَوْرِدُهَا النَّخْلُ وَالْعِنَبُ ،
وَجَوَزُهَا الْقَدِيمُ فِي مَأْكُلِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ ، وَلَا تَصِحُّ الْمُخَابَرَةُ وَهِيَ : عَمَلُ الْأَرْضِ
بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَالْبَذَرُ مِنَ الْعَامِلِ ، وَلَا الْمَزَارَعَةُ وَهِيَ : هَذِهِ الْعَامِلَةُ ، وَالْبَذَرُ
مِنَ الْمَالِكِ ، فَلَوْ كَانَ بَيْنَ النَّخْلِ بِيَاضٍ صَحَّتِ الْمَزَارَعَةُ عَلَيْهِ مَعَ الْمَسَاقَاةِ عَلَى النَّخْلِ
بِشَرْطِ اتِّحَادِ الْعَامِلِ وَعُسْرِ أَفْرَادِ النَّخْلِ بِالسَّقْيِ ، وَالْبِيَاضُ بِالْعِمَارَةِ ، وَالْأَصْحُ أَنَّهُ
يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَفْضَلَ بَيْنَهُمَا وَأَنْ لَا يُقَدَّمَ الْمَزَارَعَةُ ، وَأَنْ كَثِيرَ الْبِيَاضِ كَقَلِيلِهِ ،
وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ ،

(أَوْ) قَالَ الْعَامِلُ (لَمْ تَنْهَيْ عَنْ شِرَاءِ كَذَا ، وَ) يَصْدُقُ (فِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ وَدَعْوَى التَّلْفِ وَكَذَا)
يَصْدُقُ فِي (دَعْوَى الرَّذَةِ) لِمَالِ الْقِرَاضِ (فِي الْأَصْحِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَصْدُقُ كَالْمُرْتَهَنِ (لَوْ اخْتَلَفَا)
أَيُّ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ (فِي) الْقَدْرِ (الْمَشْرُوطِ) أَيُّ الْعَامِلِ (تَحَالُفًا) كَاخْتِلَافِ الْمَتَابِعِينَ فِي قَدْرِ
الْثَمَنِ (وَلَهُ) أَيُّ الْعَامِلِ (أَجْرَةُ الْمِثْلِ) لَعَمَلِهِ بِالْقَالَةِ مَا بَلَغَتْ .

كتاب المساقاة

وَحَقِيقَتُهَا أَنْ يَعْمَلَ غَيْرُهُ عَلَى نَخْلٍ أَوْ شَجَرٍ غَنَبٍ لِيَتَعَهَّدَهُ بِالسَّقْيِ وَالتَّرِيَةِ عَلَى أَنْ الثَّمَرَةُ لَهَا
(تَصِحُّ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ) لِنَفْسِهِ (وَلِصَبِيٍّ وَبَحْنُونٍ بِالْوِلَايَةِ وَمَوْرِدُهَا النَّخْلُ وَالْعِنَبُ وَجَوَزُهَا
الْقَدِيمُ فِي سَائِرِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ) كَالْتَيْنِ وَالتَّفَاحِ ، وَالْجَدِيدِ الْمَنْعِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا فَسَاقٍ عَلَيْهَا
تَبَعًا (وَلَا تَصِحُّ الْمُخَابَرَةُ ، وَهِيَ عَمَلُ) الْعَامِلِ فِي (الْأَرْضِ يَبْعُضُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَالْبَذَرُ مِنَ الْعَامِلِ ،
وَلَا الْمَزَارَعَةُ ، وَهِيَ هَذِهِ الْعَامِلَةُ وَالْبَذَرُ مِنَ الْمَالِكِ ، فَلَوْ كَانَ بَيْنَ النَّخْلِ بِيَاضٍ) أَيُّ أَرْضٍ خَالِيَةٍ
مِنَ الزَّرْعِ وَغَيْرِهِ ، وَكَذَا بِجَانِبِهِ (صَحَّتِ الْمَزَارَعَةُ عَلَيْهِ مَعَ الْمَسَاقَاةِ عَلَى النَّخْلِ) أَوِ الْعِنَبِ (بِشَرْطِ
اتِّحَادِ الْعَامِلِ) أَيُّ أَنْ يَكُونَ عَامِلَ الْمَزَارَعَةِ هُوَ عَامِلُ الْمَسَاقَاةِ (وَعُسْرِ أَفْرَادِ النَّخْلِ بِالسَّقْيِ وَالْبِيَاضِ
بِالْعِمَارَةِ) أَيُّ الزَّرَاعَةِ ، فَإِنْ أُمِكنَ لِمَجْزِ الْمَزَارَعَةِ (وَالْأَصْحُ أَنَّهُ يَشْتَرَطُ) فِي عَقْدِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ
(أَنْ لَا يَفْضَلَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ (بَيْنَهُمَا) بَلْ يَوْفَى بِهَا عَلَى الْإِتِّصَالِ (وَأَنْ لَا يُقَدَّمَ الْمَزَارَعَةُ) عَلَى
الْمَسَاقَاةِ (وَ) الْأَصْحُ (أَنْ كَثِيرَ الْبِيَاضِ كَقَلِيلِهِ) فِي صَحَّةِ الْمَزَارَعَةِ (وَ) الْأَصْحُ (أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ
تَسَاوِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ) فِي الْمَزَارَعَةِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْرَطَ لِلْعَامِلِ نِصْفُ الثَّمَرِ وَرُبْعُ

وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَابَرَ تَبَعًا لِلْمَسَاقَاةِ ، فَإِنْ أَفْرَدَتْ أَرْضٌ بِالْمَزَارَعَةِ فَالْمَلِكُ ، وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرُهُ عَمَلُهُ وَدَوَابُّهُ وَالْآلَتِ ، وَطَرِيقُ جَعْلِ الْغَلَّةِ لَهَا ، وَلَا أَجْرَةَ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ بِنِصْفِ الْبَذْرِ لِيُزْرَعَ لَهُ النِّصْفُ الْآخَرُ وَيُعِيرَهُ نِصْفَ الْأَرْضِ أَوْ يَسْتَأْجِرَهُ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَنِصْفِ مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ لِيُزْرَعَ النِّصْفُ الْآخَرُ فِي النِّصْفِ الْآخَرِ مِنَ الْأَرْضِ .

[فصل] يُشْتَرَطُ تَخْصِصُ الثَّمَرِ بَيْنَهُمَا ، وَاشْتِرَاكُهُمَا فِيهِ ، وَالْعِلْمُ بِالنَّصِيبَيْنِ بِالْجُزْئِيَّةِ كَالْقَرَضِ ، وَالْأَظْهَرُ صِحَّةُ الْمَسَاقَاةِ بَعْدَ ظُهُورِ الثَّمَرِ لَكِنْ قَبْلَ بَدْءِ الصَّلَاحِ ، وَلَوْ سَاقَاهُ عَلَى وَدَى لِيُعْرِسَهُ وَيَكُونَ الشَّجَرُ لَهَا لَمْ يَجْزَ ، وَلَوْ كَانَ مَغْرُوسًا وَشَرَطَ لَهُ جُزْءًا مِنَ الثَّمَرِ عَلَى الْعَمَلِ فَإِنْ قَدَّرَ لَهُ مَدَّةٌ يُثْمِرُ فِيهَا غَالِبًا صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقِيلَ إِنْ تَعَارَضَ الْإِحْتِمَالَانِ صَحَّ ، وَلَهُ مُسَاقَاةُ شَرِيكِهِ فِي الشَّجَرِ إِذَا شَرَطَ لَهُ زِيَادَةً عَلَى حِصَّتِهِ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَشْرَطَ عَلَى الْعَامِلِ مَا لَيْسَ مِنْ جَنْسِ أَعْمَالِهَا ، وَأَنْ يَنْفَرِدَ بِالْعَمَلِ وَالْيَدِ فِي الْحَدِيقَةِ ،

الزرع مثلا (و) الأصح (أنه لا يجوز أن يخابر تبعا للمساواة ، فان أفردت أرض بالمزارعة فالملك ، وعليه للعامل أجرة) مثل (عمله ، و) عمل (دوابه وآلاته) ولو أفردت أرض بالخبرة فالملك للعامل لأنه يتبع البذر ، وعليه للمالك أجرة مثل الأرض (وطريق جعل الغلة لهما ولا أجرة أن يستأجره بنصف البذر) شائعا (ليزرع له النصف الآخر ويعيره نصف الأرض) شائعا ويعلم من ذلك أنه يصح إعارة المشاع (أو يستأجره بنصف البذر) شائعا (ونصف منفعة الأرض ليزرع النصف الآخر في النصف الآخر من الأرض) فيكونان شريكين في الزرع على المناصفة ، ولا أجرة لأحدهما على الآخر .

[فصل] فيما يشترط في عقد المساواة (يشترط تخصيص الثمر بينهما) أى المالك والعامل فلا يجوز شرط بعضه كغيرهما (واشتركا فيهما فيه) فلا يجوز شرط كله لأحدهما (والعلم بالنصيبين بالجزئية) وإن قل (كالقراض) في جميع ما سبق (والأظهر صحة المساواة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح) أما بعده فلا يجوز (ولو ساقاه على ودى) بفتح الواو وكسر الدال وتشديد التحتية : صفارا النخل (ليغرسه ويكون الشجر لهما لم يجز ، ولو كان) الودى (مغروسا وشرط له جزء من الثمر على العمل ، فان قدر له مدة يثمر فيها غالبا صح . وإلا) بأن قدر مدة لا يثمر فيها غالبا (فلا) تصح (وقيل إن تعارض الاحتمالان) في الأعمار وعدمه (صح) العقد (وله مساواة شريكه إذا) استقل بالعمل (و) شرط له زيادة على حصته (فإذا كان لكل منهما النصف مثلا يشترط أن له الثلثين ليكون السدس في مقابلة عمله) ويشترط أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أعمالها (التى جرت عادة العامل بها) (و) يشترط (أن ينفرد) العامل (بالعمل) فلو شرط عمل للمالك معه فسد (و) يشترط أن ينفرد العامل (باليد في الحديقة) فلو شرط كونها في

ومعرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر ، ولا يجوز التوقيت بإدراك الثمر في الأصح ، وصيغتها : ساقيتك على هذا النخل بكذا أو سلمته إليك لتتعهده ، ويشترط القبول دون تفصيل الأعمال ، ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب ، وعلى العامل ما يحتاج إليه لإصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهري وإصلاح الأجابين التي يثبت فيها الماء وتلقيح وتنحية حشيش وقضبان مضررة ، ونعريش جرت به عادة وكذا حفظ الثمر وجداده وتجهيفه في الأصح ، وما قصد به حفظ الأصل ، ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر نهري جديد قتل المالك ، والمساقاة لازمة ، فلو هرب العامل قبل الفراغ وأتمه المالك متبرعا بقي استحقاق العامل ، وإلا استأجر الحاكم عليه من يثمه ، فإن لم يقدر على الحاكم فليشهد على الاتفاق إن أراد الرجوع ، ولو مات وخلف تركته أتم الوارث العمل منها ، وله أن يتم العمل بنفسه أو بماله ،

يد المالك أو يدهما لم يصح (و) يشترط (معرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر) إلى مدة تبقى فيها العين (ولا يجوز التوقيت بإدراك الثمر في الأصح) والمواد بالادراك الجداد (وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا أو سلمته إليك لتتعهده) بكذا ، فالولم يذكر بكذا الذي هو العوض لم يصح (ويشترط القبول) لفظا (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط التعرض له (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) فيها (وعلى العامل ما يحتاج إليه لإصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة) ولا يقصد به حفظ الأصل (كسقي) إن لم يشرب بهرقه (وتنقية نهري) من الطين ونحوه (واصلاح الأجابين التي يثبت فيها الماء) وهي الحفر حول الشجر (وتلقيح) للنخل ، وهو وضع شيء من طلع الذكور في طلع الأنثى (وتنحية حشيش) مضر (و) تنحية (قضبان مضررة ونعريش جرت به عادة) وهو أن ينصب أعوادا ويظللها ويرفع العنب عليها (وكذا) عليه (حفظ الثمر) من الطير والسرقات (وجداده) أي قطعه (وتجهيفه في الأصح) راجع للسائل الثالث ، ومقابل له ليس عليه ذلك لأنها بعد الكمال (و) كل (ما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر نهري جديد فعلى المالك) فالو شرطه على العامل فسد العقد وكذا ما على العامل لو شرطه على المالك (والمساقاة لازمة ، فلو هرب العامل قبل الفراغ) من العمل (وأتمه المالك متبرعا بقي استحقاق العامل ، وإلا) بأن لم يتبرع عنه لاهو ولا أجني (استأجر الحاكم عليه) بعد رفع الأسماء إليه (من يثمه) من مال العامل ولو عقارا فإن لم يكن له مال اقترض عليه من المالك أو غيره ووفى من نصيبه (فإن لم يقدر) المالك (على الحاكم فليشهد على الاتفاق إن أراد الرجوع) بما يعمل أو ينفقه (ولو مات وخلف تركته أتم الوارث العمل منها ، وله أن يتم العمل بنفسه أو بماله) ويستحق المشروط فإن لم يخلف تركته لم يقترض عليه لأن ذمته خربت ولا تنسخ

وَلَوْ ثَبَّتْ خِيَانَةُ عَامِلٍ ضَمَّ إِلَيْهِ مُشْرِفٌ ، فَإِنْ لَمْ يَتَحَفَّظْ بِهِ اسْتَوْجِرَ مِنْ مَالِ الْعَامِلِ ؛
وَلَوْ خَرَجَ الثَّمَرُ مُسْتَحَقًّا فَلِلْعَامِلِ عَلَى الْمَسَاقِ أَجْرُهُ الْمَثْلُ .

كتاب الاجارة

شَرَطُهَا كِبَائِعُ وَمُشْتَرٍ ، وَالصَّيْفَةُ أَجْرُكَ هَذَا أَوْ أَكْرَيْتُكَ أَوْ مَلَكَتُكَ مَنَافِعُهُ
سَنَةً يَكْذًا فَيَقُولُ : قَبِلْتُ أَوْ اسْتَأْجَرْتُ أَوْ اكْتَرَيْتُ ، وَالْأَصَحُّ انْقَادُهَا بِقَوْلِهِ : أَجَرْتُكَ
مَنْفَعَتَهَا ، وَمَنْفَعَتُهَا بِقَوْلِهِ : بِعَتِكَ مَنْفَعَتَهَا ، وَهِيَ قِسْمَانِ : وَارِدَةٌ عَلَى عَيْنٍ كَأَجَارَةِ الْعَقَارِ وَدَابَّةٍ أَوْ
شَخْصٍ مُعَيَّنِينَ ، وَعَلَى الذِّمَّةِ كَاسْتِئْجَارِ دَابَّةٍ مَوْصُوفَةٍ ، وَبِأَنْ يُلْزِمَ ذِمَّتُهُ خِيَاطَةَ أَوْ بِنَاءً ،
وَلَوْ قَالَ : اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَعْمَلَ كَذَا فَأَجَارَةُ عَيْنٍ ، وَقِيلَ ذِمَّةٌ ، وَيَشْتَرِطُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ
تَسْلِيمُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ ،

بعوت المالك (ولو ثبتت خيانة عامل ضم اليه مشرف) الى أن يتم العمل ولا تزال يده (فان لم
يتحفظ به) أى المشرف (استوجر من مال العامل) من يتم العمل وأزيلت يده (ولو خرج
الثمر مستحقا) لغير المساق (فللعامل على المساق أجره المثل) لعمله إذا عمل جاهلا بالحال ، فان كان
علما فلا شيء له .

كتاب الاجارة

هى بثلبت الهزمة لغة الأجرة . وشرا عقدا على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل والاباحة
يعوض معلوم (شرطها) أى المؤجر والمستأجر (كبائع ومشتري) نعم يصح من الكافر استئجار
المسلم اجارة ذممة ، وكذا اجارة عين ولكن يؤمر بإزالة ملكه عن المنافع بأن يؤجره لمسلم
(والصيغة : أجرتك هذا أو أكريتك أو ملكتك منافع سنة يكذا ، فيقول : قبلت أو استأجرت أو
اكريت) وأجر على وزن ضارب لاعلى وزن أكرم ، وسنه مفعول فيه لفعل محذوف : أى .
وانتفع سنة لا ظرف لأجرتك (والأصح انقادها بقوله أجرتك منفعتها) سنة مثلا (ومنعها
بقوله بعتك منفعتها) لأن البيع وضع للملك الأعيان ، والأجارة مورها المنافع (وهى) أى الاجارة
(قسمان : واردة على عين) أى على منفعة متعلقة بعين (كاجارة العقار) وهى لا تكون فى الذمة
مادام العقار كاملا (ودابة أو شخص معين) الثانية بعد أو تجوز إذا قصد التنويع (وعلى
الذمة) أى على منفعة متعلقة بالذمة (كاستئجار دابة موصوفة ، وبأن يلزم ذمته خياطة أو بناء)
أو غير ذلك ، ويقول الآخر قلت (ولو قال استأجرتك لتعمل) لى (كذا فاجارة عين) لاضافتها
إلى المخاطب (وقيل) إجارة (ذمة) لأن المقصود حصول المنفعة من جهة المخاطب (ويشترط
فى إجارة الذمة تسليم الأجرة فى المجلس) لأنها سلم فى المنافع ، فلا يجوز فيها التأخير ولا الاستبدال

وإجارة العين لا يشترط ذلك فيها ، ويجوز فيها التخييل والتأجيل إن كانت في الذمة
 وإذا أطلقت، تعطلت ، وإن كانت معينة ملكت في الحال ، ويشترط كون الأجرة
 معلومة فلا تصح بالعمارة والعلف ولا ليشترط بالجلد ويطعن ببعض الدقيق أو بالنخالة ،
 ولو استأجرها لترضع رقيقا يتغذى في الحال جاز على الصحيح ، وكون للنفقة
 مقومة ، فلا يصح استئجار بيع على كلمة لا تنقب وإن روجت السلعة ، وكذا
 دراهم ودنانير للترزين ، وكتب لصيد في الأصح ، وكون المؤجر قادرا على تسليمها ،
 فلا يصح استئجار آبق ومغصوب وأعمى للحفظ ، وأرض للزراعة لأماء لها دائم ، ولا
 يكفها المطر المعتاد ، ويجوز إن كان لها ماء دائم ، وكذا إن كفها المطر المعتاد أو مله
 الثلوج المجتمعة ، والغالب حصولها في الأصح ،

عنها ولا الحوالة بها ولا عليها (وإجارة العين لا يشترط ذلك) أى تسليم الأجرة (فيها) في المجلس
 (ويجوز) في الأجرة (فيها) أى إجارة العين (التخييل والتأجيل إن كانت) تلك الأجرة
 (في الذمة) فإن كانت معينة لم يجوز فيها التأجيل (وإذا أطلقت) أى الإجارة (نجحت) الأجرة
 فتسكون حالة (وإن كانت) الأجرة (معينة) أو مطلقة أو في الذمة (ملكت في الحال) بالعدد
 منكمراعى بمعنى أنه كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بان أن المؤجر استقر ملكه من
 الأجرة على ما يقابل ذلك (ويشترط كون الأجرة) التى في الذمة (معلومة) جنسا وقدر وصفة ،
 فإن كانت معينة كفت مشاهدتها ، وإذا شرطنا العلم (فلا تصح بالعمارة) كأجرتك الدار بما
 تحتاج إليه من العمارة (و) لا تصح إجارة دابة شهرا مثلا يحتاج إليه من (العلف ، ولا) إجارة
 سلاح (ليشترط) النشأة (بالجلد) الذى عليها (ولا) طحان على أن (يطحن) البر (ببعض
 الدقيق) منه (أو بالنخالة) للجهل بالأجرة في جميع ذلك (ولو استأجرها لترضع رقيقا ببعضه
 في الحال جاز على الصحيح) ولا أثر لكون عملها يقع في مشترك ، ولو كانت الإجارة ببعضه بعد
 الفطام لم تصح جزما (و) يشترط (كون المنفعة مقومة) أى لها قيمة يحسن بذل المال في مقابلتها
 (فلا يصح استئجار بيع على كلمة لا تنقب) قائلها (وإن روجت السلعة) أما ما يحصل فيه النقص
 من الكلمات كما في بيع الثياب فيصح الاستئجار عليه ويلحق بما ذكر الاستئجار ، لأقامة الصلاة
 بخلاف الأذان فيصح الاستئجار له (وكذا دراهم ودنانير للترزين وكتب لصيد) ونحوه كحراسة
 ماشية (في الأصح) وأما الخلى فتجوز إجارته (و) يشترط في المنفعة أيضا (كون المؤجر قادرا
 على تسليمها) فيصح للاستأجر أن يؤجر (فلا يصح استئجار آبق ومغصوب) لغير من هما
 في يده (و) لا (أعمى للحفظ) إذا كانت إجارة عين (و) لا (أرض للزراعة لأماء لها دائم ولا يكفها
 للمطر المعتاد) ولا تسقى بماء غالب الحصول (ويجوز) استئجارها للزراعة (إن كان لها ماء دائم
 وكذا إن كفها المطر المعتاد أو ماء الثلوج المجتمعة ، والغالب حصولها في الأصح) ومقابلته لا يجوز

والإمتناع الشرعي كالحنسي ، فلا يصح استئجار لقلع سن صحبة ، ولا حاضي
 لخدمة مسجد ، وكذا منكوحة لرضاع أو غيره بغير إذن الزوج في الأصح ،
 ويجوز تأجيل المنفعة في إجارة الذمة كالزمت ذمتك الحمل إلى مكة أول شهر
 كذا ، ولا يجوز إجارة عين لمنفعة مستقبل ، فلو أجزر السنة الثانية لستاجر الأولى
 قبل انقضاء جاز في الأصح ، ويجوز كراه العقب في الأصح ، وهو أن يؤجر دابة
 رجلا ليركبها بنصف الطريق أو رجلين ليركب هذا أياما ، وذا أياما ويمن البعضين ،
 ثم يقتسمان .

[فصل] يشترط كون المنفعة معلومة ، ثم تارة تقدر برمان كذار سنة ، وتارة بعمل
 كدابة إلى مكة ، وكخيطة ذا الثوب ،

لعدم الوثوق ، ويجوز استئجار الأرض للزراعة قبل انحسار الماء عنها ، وإن سترها عن الرؤية
 (والامتناع الشرعي كالحنسي فلا يصح استئجار لقلع سن صحبة) لحرمة قلعتها ، وأما العلية ، وكذا
 المستحق قلعتها في القصاص فيجوز الاستئجار لقلعتها (ولا) استئجار مسامة (حاض) أو نساء إجارة
 عين (لخدمة مسجد) لاقتضاء الخدمة المكث والتردد ، أما الكافرة فيصح استئجارها ، وكذا
 إجارة الذمة للمسامة (وكذا) لا يصح استئجار (منكوحة) أي منووجة (لرضاع أو غيره
 بغير إذن الزوج في الأصح) لأن أوقاتها مستغرقة بحق الزوج (ويجوز تأجيل المنفعة في إجارة
 الذمة كالزمت ذمتك الحمل إلى مكة أول شهر كذا) أي مسهل الشهر ، فهو كالتأجيل بالفترة
 (ولا يجوز) ولا يصح (إجارة عين لمنفعة مستقبل) كإجارة هذه الدار السنة المستقبلية (فلو
 أجزر) المالك (السنة الثانية لستاجر الأولى قبل انقضاءها جاز في الأصح) لاتصال المدين مع
 اتحاد المستاجر ، ومقابل الأصح لا يجوز كما لو أجزرها لغيره (ويجوز كراه العقب) أي النوب جمع
 عقبة بضم العين (في الأصح ، وهو أن يؤجر) المالك (دابة رجلا ليركبها بعض الطريق)
 ويركب هو البعض الآخر تناوبا كأن يركب أحدهما نصف الطريق ويركب الثاني النصف الآخر
 (أو) يؤجرها (رجلين ليركب هذا أياما وذا أياما وبين البعضين) في الصورتين (ثم يقتسمان)
 أي المكسرى والمكسرى أو الرجلان على الوجه المبين أو المعتاد الذي ليس فيه ضرر على الدابة ولا
 على الماشي ، ومقابل الأصح المنع في الصورتين في إجارة العين والذمة ، وقيل المنع في إجارة العين
 دون الذمة ، وقيل المنع في الصورة الأولى دون الثانية .

[فصل] في بيان شروط المنفعة (يشترط كون المنفعة معلومة) عينا وصفة وقدرًا سواء
 كانت إجارة عين أو منفعة فلا يصح إيجار مدة غير مقدرة وماله منافع يجب بيان المراد منها (ثم
 تارة تقدر) المنفعة (بزمان كدار سنة) معينة متصلة بالعقد (وتارة) تقدر (بعمل) من غير
 مدة (كدابة) للركوب (إلى مكة ، وكخيطة ذا الثوب) المعين ، فالدابة والخيط في إجارة العين

فَلَوْ جَمَعَهُمَا فَاسْتَأْجَرَهُ لِيَخْطِطَهُ بِيَاضِ النَّهَارِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُقَدَّرُ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ بِمُدَّةٍ ، أَوْ تَعْلِيمِ سُورَةٍ ، وَفِي الْبِنَاءِ يُبَيِّنُ الْمَوْضِعَ وَالطُّولَ وَالْعَرْضَ وَالسَّنَكَ وَمَا يُدْنِي بِهِ إِنْ قُدِّرَ بِالْعَمَلِ ، وَإِذَا صَلَحَتِ الْأَرْضُ لِبِنَائِهِ وَزِرَاعَتِهِ وَغَرَسَ اشْتَرَطَ تَعْيِينَ الْمُنْعَةِ ، وَيَكْفِي تَعْيِينَ الزَّرَاعَةِ عَنْ ذِكْرِ مَا يُزْرَعُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ لَتَنْتَفِعَ بِهَا بِمَا شِئْتَ صَحَّ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ إِنْ شِئْتَ فَازْرَعْ وَإِنْ شِئْتَ فَاغْرِسْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ دَابَّةٍ لِرُكُوبِ مَعْرِفَةِ الرَّاكِبِ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ وَصْفٍ تَامٍّ ، وَقِيلَ لَا يَكْفِي الْوَصْفُ ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ مِنْ مَحْمَلٍ وَغَيْرِهِ إِنْ كَانَ لَهُ ، وَلَوْ شَرَطَ تَحْمِلَ الْمَعَالِيْقِ مُطْلَقًا فَسَدَ الْعَقْدُ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لَمْ يُسْتَحَقَّ ، وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ تَعْيِينَ الدَّابَّةِ ، وَفِي اشْتِرَاطِ رُؤْيَيْهَا الْخِلَافُ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ ، وَفِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ ذِكْرُ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالذِّكُورَةِ أَوْ الْأُنثَوَةِ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا

يجوز فيها التقدير بالمدة وبالعمل (فلو جمعهما) أي المدة والعمل (فاستأجره ليخططه بياض النهار لم يصح في الأصح) ومقابله يصح ، لأن المدة للتجمل (ويقدر تعليم القرآن بمدة) إذا كان لتعليم ما يسمى قرآنا ، وأما إذا كان لتعليم كله فلا يصح (أو تعليم سور) ويشترط علم المتعاقدين بما يقع العقد على تعليمه (وفي البناء) أي الاستئجاره (يبين الموضع) للجدار (والطول والعرض والسك) بفتح السين : أي الارتفاع (و) يبين (ما يبنى به) الجدار من طين أو جبر ولبن أو آجر (إن قدر بالعمل) فإن قدر بالزمن لم يحتاج إلى بيان ما ذكر (وإذا صلحت الأرض لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين المنفعة ، ويكفي تعيين الزراعة عن ذكر ما يزرع) كقوله : أجزتكما لتزرعها أو للزراعة فيصح (في الأصح) ويزرع ماشاء ، ومقابله لاتصح ، لأن ضرر الزرع مختلف (ولو قال لتنتفع بها بما شئت صح) ويضع ماشاء لكن بشرط عدم الاضرار (وكذا لو قال إن شئت فازرع وإن شئت فاغرس) فإنه يصح (في الأصح) ويتخير المستأجر بينهما ، ومقابله لا يصح للإجماع (ويشترط في إجارة دابة لركوب معرفة الراكب بمشاهدة أو وصف تام) لجنته بأن يصفه حتى يعلم مقدار وزنه (وقيل لا يكفي الوصف) بل لابد من المشاهدة (وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل وغيره إن كان له) أي المكثري ، وذكر في الإجارة ولم يبارد عرف (ولو شرط حمل المعاليق) جمع معلوق بضم الميم ، وهو ما يعلق على البعير كقصعة وقدر (مطلقا) من غير رؤية ولإوصاف (فسد العقد في الأصح) لاختلاف الناس فيها ، ومقابله يصح ويحمل على الوسط المعتاد (وإن لم يشترطه) أي حمل المعاليق (لم يستحق ، ويشترط في إجارة الدابة إجارة العين تعيين الدابة ، وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والأظهر الاشتراط فلا يصح أن يؤجره إحدى الدابتين (و) يشترط (في إجارة الذمة) لركوب دابة (ذكر الجنس والنوع والذكورة أو الأنوثة) لاختلاف الأغراض بذلك (ويشترط فيهما) أي إيجارتي العين

يَتَّكِنُ. قَدَرِ السَّيْرِ كُلِّ يَوْمٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالطَّرِيقِ مَنَازِلُ مَضْبُوطَةٌ فَيُنْزِلُ عَلَيْهَا ، وَيَجِبُ فِي الْإِجَارِ لِلْعَمَلِ أَنْ يَعْرِفَ الْمَحْمُولُ ، فَإِنْ حَصَرَ رَأَهُ وَامْتَحَنَهُ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ فِي ظَرْفٍ ، وَإِنْ غَابَ قُدْرَ يَكِيلٍ أَوْ وَزْنٍ ، وَجِنْسُهُ لِاجْنَسِ الدَّابَّةِ ، وَصِفَتُهَا إِنْ كَانَتْ إِجَارَةً ذِمَّةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ زُجَاجًا وَنَحْوَهُ .

[فصل] لَا تَصِحُّ إِجَارَةُ مُسْلِمٍ لِلْجَاهِدِ وَلَا عِبَادَةٍ تَجِبُ لَهَا نِيَّةٌ إِلَّا حَجٌّ وَتَفَرُّقٌ زَكَاةٌ ، وَتَصِحُّ لِتَجْهِيْزِ مَيِّتٍ وَدَفْنِهِ ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ ، وَلِحَضَانَةِ وَإِرْضَاعِ مَعَا ، وَلِأَحَدِهِمَا فَقَطْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَسْتَنْبَعُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، وَالْحَضَانَةُ حِفْظُ صَبِيٍّ وَتَعَهُدُهُ بِفَسْلِ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ وَثِيَابِهِ وَدَهْنِهِ وَكَلْبِهِ وَرَبِطِهِ فِي الْمَهْدِ وَتَحْرِيكِهِ لِيَنَامَ وَنَحْوَهَا ،

والذمة (بيان قدر السير كل يوم) إن كان قدرا تطبيقه الدابة (إلا أن يكون بالطريق منازل مضبوطة فينزل) قدر السير (عليها ، ويجب في الإيجار للحمل أن يعرف المحمول ، فإن حضر رآه وامتنحه بيده إن كان في ظرف) نخميناً لوزنه (وإن غاب قدر بكيل أو وزن ، و) يعرف (جنسه) لاختلاف تأثيره في الدابة ، فإن ذكر تقديره بالوزن . وقال مما شئت أغنى عن معرفة الجنس بخلاف الكيل ، وإن قال لتحمل عليها ماشئت لم يصح (لاجنس الدابة ولا صفتها) فلا تجب معرفتهما (إن كانت إجارة ذمة) والتأجير للحمل بخلاف الركوب (إلا أن يكون المحمول زجاجاً ونحوه) تخوف فلا بد من معرفة جنس الدابة وصفها صيانه له ، وفي معنى ذلك أن يكون في الطريق وحل أو طين . أما إجارة عين دابة لحمل فلا بد من رؤيتها وتعيينها .

[فصل] في الاستئجار للقرب ، ولما كان الأصل في الإجارة أن تحصل المنفعة فيها للمستأجر والقرب يحصل نفعها لفاعلها للاستأجر تعرض المصنف للإجارة عليها ، فقال (لا تصح إجارة مسلم للجهاد) لأنه يقع عنه ، وأما الذي فيصح للامام استجاره (ولا) تصح إجارته (لعبادة تجب لها نية) كالصلاة والصوم فلا يقوم فعل الأجير لها مقام فعل المستأجر (إلا حج) أو عمرة عن ميت أو عاجز (وتفرقة زكاة) وكذا كل ما تدخله النيابة من العبادة كالصوم عن الميت والأضحية (وتصح) الإجارة (لتجهيز ميت ودفنه ، وتعليم القرآن) أو بعضه ونحو ذلك مما هو فرض كفاية وليس بشائع على العموم ، فإن تجهيز الميت في الأصل يختص بالتركة ، وكذا تعليم القرآن يختص بمال المتعلم (و) تصح إجارة المرأة (لحضانه وإرضاع معاً) ولأحدهما فقط ، والأصح أنه لا يستنبع أحدهما الآخر (والاستئجار على الإرضاع يقدر بالذمة فقط ، ويجب تعيين الرضيع بالمشاهدة أو بالوصف وتعيين موضع الإرضاع ، وعلى المرضعة أن تأكل وتشرب كل ما يكثر اللبن ، ولا تكثرى تكليفها بذلك ومنعها عما يضر باللبن (والحضانه حفظ صبي) أو صبية (وتعهده بفصل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه) بالفتح اسم للفعل ، وأما بالضم فاسم للدهان ، وهو على الأب (وكلمه وربطه في المهد) وهو سرير الرضاعة (وتحريكه لينام ونحوها) مما يحتاج إليه الرضيع

ولو استأجر لهما فاقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانة ، والأصح
أنه لا يجب جبر وخيط وكحل على وراق وخياط وكحال قلت : صحح الرافي في الشرح
الرجوع فيه إلى العادة ، فإن اضطربت وجب البيان وإلا فتبطل الإجارة ، والله أعلم .
[فصل] يجب تسليم مفتاح الدار إلى المكثري ، وعمارتها على المؤجر ، فإن
بادر وأصلحها ، وإلا فالمكثري الخيار ، وكسح الثلج عن السطح على المؤجر ، وتنظيف
بجرفة الدار عن ثلج وكناسة على المكثري ، وإن أجرة دابة لركوب قسلي المؤجر
إكاف وبرذعة وحزام وثفر وبرة وخطام ، وعلى المكثري حمل ومظلة ووطاء
وغطاء وتوابعها ، والأصح في السرج اتباع العرف ، وظرف المحمول على المؤجر في
إجارة الذمة ، وعلى المكثري في إجارة العين ، وعلى المؤجر في إجارة الذمة الخروج
مع الدابة لتعهدهما ،

وهذه هي الحضانة الكبرى . والارضاع : وهو أن تلقمه ثديها بعد وضعه في حجرها وتعصره عند
الحاجة يسمى الحضانة الصغرى (ولو استأجر لهما فاقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع
دون الحضانة) فلا يفسخ العقد فيها ، ولو أتى باللبن من موضع آخر ولم يتضرر الولد جاز (والأصح
أنه لا يجب جبر وخيط وكحل على وراق) أى ناسخ . أما بيع الورق فيقال له كاشدى (و) لا على
(خياط و) لا (كحال) فى استجارهم لذلك (قلت : صحح الرافي فى الشرح الرجوع فيه) أى
المذكور (إلى العادة) للناس (فان اضطربت وجب البيان وإلا) وإلا لم يبين (فتبطل الإجارة
وإنه أعلم) وهذا الخلاف إن كان العقد على الذمة ، فان كان على العين لم يجب غير الفعل .
[فصل] فيما يجب على مكثري دار أو دابة (يجب تسليم مفتاح الدار إلى المكثري) فان
لم يسلمه فالمكثري الخيار ، وإذا تسلمه فهو فى يده أمانة فلا يضمنه بلا تقريط (وعمارتها) أى
الدار (على المؤجر ، فان بادر وأصلحها وإلا فالمكثري الخيار) إن نقصت المنفعة (وكسح) أى
رفع (الثلج عن السطح على المؤجر وتنظيف عرصة الدار) وهى بقعة بين الأبنية ليس فيها بناء
(عن ثلج وكناسة على المكثري) إن حصل فى دوام المدة (وإن أجرة دابة لركوب) إجارة
عين أو ذمه (فعلى المؤجر إكاف وبرذعة وحزام وثفر) بثلاثة وفاء مفتوحة : ما يجعل تحت ذنب
الدابة (وبرة) بضم الموحدة وتخفيف الراء : حلقة تجعل فى أتب البعير (وخطام) بكسر الخاء :
خيط يشد فى البرة (وعلى المكثري حمل ومظلة ووطاء) ما يفرش فى المحمل (وغطاء) ما يغطي به
(وتوابعها) كالحبل الذى يشده المحمل على البعير (والأصح فى السرج) للفرس (اتباع
العرف وظرف المحمول على المؤجر) للدابة (فى إجارة الذمة ، وعلى المكثري فى إجارة العين)
إذ ليس عليه إلا تسليم الدابة بأكافها (وعلى المؤجر فى إجارة الذمة الخروج مع الدابة لتعهدهما ،

وَإِعَانَةُ الرَّكَّابِ فِي رُكُوبِهِ وَنُزُولِهِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ ، وَرَفْعُ الْحِمْلِ وَحِطُّهُ ، وَشَدُّ الْحِمْلِ وَحَلُّهُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ بَيْنَ الْمُسْكِرِ وَالْدَّابَّةِ ، وَتَنْفِيسُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ بِتَلْفِ الدَّابَّةِ ، وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا خِيَارَ فِي إِجَارَةِ الدِّمَةِ ، بَلْ يُلْزِمُهُ الْإِبْدَالُ ، وَالطَّعَامُ الْمَحْمُولُ لِيَوْمٍ كَلِّ يَبْدُلُ إِذَا أُكِلَ فِي الْأُظْهِرِ .

[فصل] يَصِحُّ عَقْدُ الْإِجَارَةِ مَدَّةً تَبْقَى فِيهَا الْعَيْنُ غَالِبًا ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَزِيدُ عَلَى سَنَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ ثَلَاثِينَ ، وَلِلْمُسْكِرِ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ بِنَفْسِهِ وَبِفَيْرِهِ فَيُرَكَّبُ وَيُسَكَّنُ مِثْلَهُ ، وَلَا يُسَكَّنُ حَدًّا أَوْ قَصَارًا ، وَمَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ كَدَارٌ وَدَابَّةٌ مُعَيَّنَةٌ لَا يَبْدُلُ ، وَمَا يُسْتَوْفَى بِهِ كَثُوبٌ وَصَبِيٌّ عَيْنٌ لِلْخِيَاطَةِ وَالْإِرْتِضَاعِ يَجُوزُ إِبْدَالُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَدُ الْمُسْكِرِ عَلَى الدَّابَّةِ وَالثُّوبِ يَدُ أَمَانَةٍ مَدَّةُ الْإِجَارَةِ وَكَذَا بَعْدَهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ رَبَطَ دَابَّةً اكْتَرَاهَا لِحِمْلٍ أَوْ رُكُوبٍ وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا لَمْ يَضْمَنْ ،

(و) عليه (إعانة الركاب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة) وتراعى العادة فيبيع البعير للضعيف والمرأة ويقرب الدابة من موضع مرتفع ، وعليه الوقوف لينزل الركاب لقضاء الحاجة والطهارة وصلاة الفرض (و) على المؤجر أيضا (رفع الحمل وحطه وشد الحمل وحله ، وليس عليه) أي المؤجر (في إجارة العين إلا التخلية بين المسكر والدابة) أي التمكين من الانتفاع بها فليس عليه إعانته في ركوب ولا حمل ولا حط (وتنفس إجارة العين بتلف الدابة ويثبت الخيار بينهما) المؤثر في المنفعة أثرًا يظهر به تفاوت في الأجرة (ولا خيار في إجارة الدمة) بعيب الدابة (بل يلزمه) أي المؤجر (الإبدال) وكذا لا يفسخ بتلفها (والطعام المحمول) لا يصل بل (ليؤكل يبدل إذا أكل في الأظهر) ومقابله لا يبدل ، لأن العادة في الزاد أن لا يبدل .

[فصل] في الزمن الذي تقدر به الإجارة (يصح عقد الإجارة مدة تبقى فيها العين) المؤجرة (غالبا) وذلك المدة يرجع فيها إلى أهل الخبرة فتؤجر الدار ثلاثين سنة والدابة عشر سنين وهكذا (وفي قول لا يزداد على سنة ، وفي قول) على (ثلاثين) لافرق في ذلك بين الوقف وغيره إلا إذا شرط الواقف شرطا فيتبع (وللمسكر استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره) كما يجوز أن يؤجر ويعبر ما استأجره لغيره (فيركب) في استئجار دابة للركوب مثله في الضخامة وغيرها (ويسكن) في الدار (مثله ولا يسكن) إذا كان بزايا مثلا (حدادا ولا قصارا وما يستوفى منه) المنفعة (كدار ودابة معينة لا يبدل ، وما يستوفى به) المنفعة (كثوب وصبي عين) الأول (للخياطة ، و) الثاني لأجل (الارتضاع يجوز إبداله) بمثله (في الأصح) وإن لم يرض الأخير ، وكذا المستوفى فيه كالطريق الذي استأجر الدابة لركوبها فيه يجوز إبداله (ويد المسكر على الدابة والثوب) وغيرها (يد أمانة مدة الإجارة) فلا يضمن ما تلف بلا تقصير (وكذا بعدها) إذا لم يستعملها (في الأصح) كالمدع (ولو ربط دابة اكترها لحمل أو ركوب ولم ينتفع بها) وكلفت (لم يضمن

إِلَّا إِذَا انْهَدَمَ عَلَيْهَا اضْطَبِلَ فِي وَقْتٍ لَوْ انْتَفَعَ بِهَا لَمْ يُصِبْهَا الْمَدَمُ ، وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ
فِي يَدِ أَجِيرٍ بِلَا تَعَدٍّ كَثُوبٍ اسْتَوْجَرَ لِحَيَاتِهِ أَوْ صَبَغِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالْيَدِ
بِأَنْ قَعَدَ الْمُسْتَأْجِرُ مَعَهُ أَوْ أَحْضَرَهُ مِنْزِلَهُ ، وَكَذَا إِنْ انْفَرَدَ فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ ، وَالثَّالِثُ
يَضْمَنْ الْمُسْتَشْرِكُ ، وَهُوَ مَنْ التَّزَمَ عَمَلًا فِي ذِمَّتِهِ ، لَا الْمُنْفَرِدُ ، وَهُوَ مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ مُدَّةً
مُعَيَّنَةً لِعَمَلٍ وَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى قَصَّارٍ لِيَقْصُرَهُ أَوْ خِيَّاطٍ لِيَخِيْطَهُ فَعَلَّ وَلَمْ يَذْكُرْ
أَجْرَهُ فَلَا أَجْرَ لَهُ ، وَقِيلَ لَهُ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِذَلِكَ الْعَمَلِ فَلَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقَدْ
يُسْتَحْسَنُ ، وَلَوْ تَعَدَّى الْمُسْتَأْجِرُ بِأَنْ ضَرَبَ الدَّابَّةَ أَوْ كَبَحَهَا فَوْقَ الْعَادَةِ أَوْ أَرَكَبَهَا
أَثْقَلَ مِنْهُ أَوْ أَسْكَنَ حَدَادًا أَوْ قَصَّارًا ضَمِنَ الْعَيْنَ ، وَكَذَا لَوْ اكْتَرَى لِحَمَلٍ مِائَةَ رِطْلٍ
مِنْ حِنْطَةٍ فَحَمَلَ مِائَةَ شَعِيرًا أَوْ عَكْسَ أَوْ لِعَشْرَةِ أَقْفِزَةٍ شَعِيرٍ فَحَمَلَ حِنْطَةً دُونَ
عَكْسِهِ ، وَلَوْ اكْتَرَى لِمِائَةِ فَحَمَلَ مِائَةَ وَعَشْرَةَ لَزِمَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلزِّيَادَةِ ، وَإِنْ تَلَقَتْ
بِذَلِكَ ضَمِنَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا مَعَهَا ، فَإِنْ كَانَ ضَمِنَ قِسْطَ الزِّيَادَةِ ، وَفِي قَوْلٍ نِصْفَ الْقِيَمَةِ ،

إِلَّا إِذَا انْهَدَمَ عَلَيْهَا اضْطَبِلَ فِي وَقْتٍ لَوْ انْتَفَعَ بِهَا (لَمْ يَصِبْهَا الْمَدَمُ) فَانْهَدَمَ فَانْهَدَمَ حِينَئِذٍ
(وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ فِي يَدِ أَجِيرٍ بِلَا تَعَدٍّ) مِنْهُ (كَثُوبٍ اسْتَوْجَرَ لِحَيَاتِهِ أَوْ صَبَغِهِ) لَمْ يَضْمَنْ
إِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالْيَدِ بِأَنْ قَعَدَ الْمُسْتَأْجِرُ مَعَهُ أَوْ أَحْضَرَهُ مِنْزِلَهُ ، وَكَذَا إِنْ انْفَرَدَ (بِأَنْ اتَّقَى مَا ذَكَرَ
فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ لَا يَضْمَنْ) (فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ) وَمُقَابِلُهُ يَضْمَنْ كَالْمُسْتَأْجِرِ (وَالثَّالِثُ) مِنْ الْأَقْوَالِ
(يَضْمَنْ) الْأَجِيرُ (الْمُسْتَشْرِكُ ، وَهُوَ مَنْ التَّزَمَ عَمَلًا فِي ذِمَّتِهِ) كَعَادَةِ الْحَيَّاطِينَ (لَا الْمُنْفَرِدُ ، وَهُوَ
مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ مُدَّةً مُعَيَّنَةً لِعَمَلٍ) لَغَيْرِهِ لَا يُمْكِنُهُ التَّزَامُ مِثْلُهُ لِآخِرٍ ، وَالْقَصْدُ كَوْنُهُ أَوْ قَعْدَ الْجَارَةِ عَلَى
نَفْسِهِ سِوَاهُ قَدَرِهَا بِمُدَّةٍ أَوْ بِعَمَلٍ (وَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى قَصَّارٍ لِيَقْصُرَهُ أَوْ خِيَّاطٍ لِيَخِيْطَهُ فَعَلَّ وَلَمْ يَذْكُرْ
أَجْرَهُ فَلَا أَجْرَ لَهُ ، وَقِيلَ لَهُ) أَجْرُهُ مِثْلُ (وَقِيلَ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِذَلِكَ الْعَمَلِ فَلَهُ وَالْأَفْلَا ، وَقَدْ
يُسْتَحْسَنُ) هَذَا الْوَجْهَ ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ (وَلَوْ تَعَدَّى الْمُسْتَأْجِرُ بِأَنْ ضَرَبَ الدَّابَّةَ أَوْ كَبَحَهَا
فَوْقَ الْعَادَةِ أَوْ أَرَكَبَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ أَوْ أَسْكَنَ حَدَادًا أَوْ قَصَّارًا ضَمِنَ الْعَيْنَ) أَيْ دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ وَالْقَوَارِ
عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ الثَّانِي إِنْ عَلِمَ الْحَالُ (وَكَذَا) يَصِيرُ ضَامِنًا (لَوْ اكْتَرَى) دَابَّةً (لِحَمَلٍ مِائَةَ رِطْلٍ
مِنْ حِنْطَةٍ فَحَمَلَ) عَلَيْهَا (مِائَةَ شَعِيرًا أَوْ عَكْسَ) بِأَنْ اكْتَرَاهَا لِحَمَلٍ مِائَةَ رِطْلٍ شَعِيرٍ فَحَمَلَ مِائَةَ
رِطْلٍ مِنْ قَحْ ، لِأَنَّ الْحِنْطَةَ أَثْقَلُ فَيَجْتَمِعُ ثَقُلُهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَالشَّعِيرُ أَخْفَ فَيَأْخُذُ مِنْ ظَهْرِ
الدَّابَّةِ أَكْثَرَ ، فَالضَّرَرُ مُخْتَلَفٌ (أَوْ) اكْتَرَاهَا (لِعَشْرَةِ أَقْفِزَةٍ شَعِيرٍ فَحَمَلَ حِنْطَةً) فَانْهَدَمَ يَصِيرُ
ضَامِنًا ، لِأَنَّهَا أَثْقَلُ (دُونَ عَكْسِهِ) لَخِفَةِ الشَّعِيرِ مَعَ اسْتَوَائِهِمَا فِي الْحِجْمِ (وَلَوْ اكْتَرَى لِمِائَةِ فَحَمَلَ
مِائَةَ وَعَشْرَةَ لَزِمَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلزِّيَادَةِ) وَإِنْ تَلَفَتْ بِذَلِكَ ضَمِنَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا مَعَهَا ، فَإِنْ كَانَ
مَعَهَا (ضَمِنَ قِسْطَ الزِّيَادَةِ ، وَفِي قَوْلٍ نِصْفَ الْقِيَمَةِ) لِأَنَّ التَّلَفَ بِمَضْمُونٍ وَغَيْرِهِ فَتَوَزَعُ الْقِيَمَةُ

وَلَوْ سَلَّمِ الْمِائَةَ وَالْعَشْرَةَ إِلَى الْمُؤَجِّرِ ، فَعَمَلَهَا جَاهِلًا ضَمِنَ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ وَزَنَ
 الْمُؤَجِّرُ وَتَحَلَّ فَلَا أَجْرَةَ لَزِيَادَةٍ ، وَلَا ضِمَانَ إِنْ تَلَفَتْ ، وَلَوْ أَعْطَاهُ ثَوْبًا لِيَخِيْطَهُ فَنَخَاطَهُ قِبَاءً
 وَقَالَ أَمْرٌ تَنِي بَقْطَعِهِ قِبَاءً فَقَالَ : بَلَّ قَيْصًا ، فَلَا ظَهْرُ تَصْدِيقِ الْمَالِكِ بِيَمِينِهِ ، وَلَا أَجْرَةَ
 عَلَيْهِ ، وَكَلَى الْخِيَاطُ أَرْضَهُ النَّقْصَ .

[فصل] لَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِمُذَرِّ كَتَعَذَّرَ وَقُدَّ سَحَامٍ وَسَفَرٍ وَمَرَضٍ مُسْتَأْجِرٍ دَابَّةً
 لِسَفَرٍ ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لَزِرَاعَةٍ فَزَرَعَ فَهَلَكَ الزَّرْعُ بِجَانْحَةٍ فَلَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ وَلَا حُطُّ
 شَيْءٍ مِنَ الْأَجْرَةِ ، وَتَنْفَسِخُ بِمَوْتِ الدَّابَّةِ وَالْأَجِيرِ الْمُعَيَّنِينَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْمَاضِي فِي
 الْأَظْهَرِ ، فَيَسْتَقِرُّ قِسْطُهُ مِنَ الْمُسَمَّى ، وَلَا تَنْفَسِخُ بِمَوْتِ الْعَاقِدِينَ وَمَتَوَلَّى الْوَقْفِ ، وَلَوْ أُجِرَ
 الْبَطْنُ الْأَوَّلَ مَدَّةً وَمَاتَ قَبْلَ تَمَامِهَا ، أَوْ الْوَلِيُّ

بِالْقِسْطِ أَوْ السُّوِيَةِ (وَلَوْ سَلَّمَ الْمِائَةَ وَالْعَشْرَةَ إِلَى الْمُؤَجِّرِ فَعَمَلَهَا جَاهِلًا) بِالزِّيَادَةِ كَأَن قَالَهُ هِيَ مِائَةٌ
 كَاذِبًا فَصَدَّقَهُ فَتَلَفَتْ (ضَمِنَ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَفِيهَا يَضْمِنُهُ الْقَوْلَانِ . وَالطَّرِيقُ الثَّانِي فِي
 ضِمَانِهِ قَوْلًا تَعَارَضَ الْفَرُورُ وَالْمُبَاشَرَةُ ، وَإِنْ حَلَّهَا عَلِمًا بِالزِّيَادَةِ فَحُكْمُهُ كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ (وَلَوْ وَزَنَ
 الْمُؤَجِّرُ وَحَلَّ فَلَا أَجْرَةَ لِلزِّيَادَةِ) بَلْ لِلْمُسْتَأْجِرِ مَطْلَابَةُ الْمُؤَجِّرِ بِرَدِّهَا إِلَى الْمَتَوَلَّى مِنْهُ (وَلا ضِمَانَ إِنْ
 تَلَفَتْ) بِذَلِكَ الدَّابَّةِ (وَلَوْ أَعْطَاهُ ثَوْبًا لِيَخِيْطَهُ فَنَخَاطَهُ قِبَاءً وَقَالَ أَمْرٌ تَنِي بَقْطَعِهِ قِبَاءً فَقَالَ) الْمَالِكُ
 (بَلَّ) أَمْرُكَ بَقْطَعِهِ (قَيْصًا ، فَلَا ظَهْرَ تَصَادِيقِ الْمَالِكِ بِيَمِينِهِ) فَيَحْلِفُ أَنَّهُ مَا أَدَّاهُ لَهُ فِي قِطْعِهِ
 قِبَاءً ، وَمُقَابَلُهُ يَصْدَقُ الْخِيَاطُ بِيَمِينِهِ (وَلَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ) أَيُّ الْمَالِكِ إِذَا حَلَّهَا (وَعَلَى الْخِيَاطِ أَرْضُ
 النَّقْصِ) وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ مِمَّا حَلَّهَا وَمَقْطُوعًا ، أَوْ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ مَقْطُوعًا قَيْصًا وَمَقْطُوعًا قِبَاءً وَجِهَانًا .
 [فصل] فِيمَا تَنْفَسِخُ بِهِ الْإِجَارَةُ (لَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِعَذَرٍ) طَرَأَ لِلْمُؤَجِّرِ أَوْ مُسْتَأْجِرٍ ، فَالْأَوَّلُ
 مِثْلُ مَرَضٍ حَدَثَ لِلْمُؤَجِّرِ دَابَّةً أَعْجَزَهُ عَنْ خُرُوجِهِ مَعَهَا ، وَهُوَ لَا زَمَ حَيْثُ كَانَتْ الدَّابَّةُ غَيْرَ مَعِينَةٍ
 وَالثَّانِي (كَتَعَذَّرَ وَقُدَّ سَحَامٍ) عَلَى مُسْتَأْجِرٍ (وَسَفَرٍ) عَرَضَ لِلْمُسْتَأْجِرِ دَارَ (وَمَرَضٍ) مُسْتَأْجِرِ
 دَابَّةٍ لِسَفَرٍ) لِأَنَّ الْاسْتِنَابَةَ فِي كُلِّ مَمْكَنَةٍ (وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لَزِرَاعَةٍ فَزَرَعَ فَهَلَكَ الزَّرْعُ بِجَانْحَةٍ ،
 فَلَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ وَلَا حُطُّ شَيْءٍ مِنَ الْأَجْرَةِ) وَلَوْ تَلَفَتْ نَفْسُ الْأَرْضِ بِجَانْحَةٍ أَبْطَلَتْ قُوَّةَ الْإِبْنَانِ
 انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ فِي الْمَدَّةِ الْبَاقِيَةِ (وَتَنْفَسِخُ) الْإِجَارَةُ (بِمَوْتِ الدَّابَّةِ وَالْأَجِيرِ الْمُعَيَّنِينَ فِي)
 الزَّمَنِ (الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْمَاضِي) إِذَا كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ وَلِئَلَّا أَجْرُهُ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ تَنْفَسِخُ
 فِيهِ أَيْضًا ، وَعَلَى الْأَظْهَرِ (فَيَسْتَقِرُّ قِسْطُهُ) أَيُّ الْمَاضِي (مِنَ الْمُسَمَّى) مُوزَعًا عَلَى قِيَمَةِ النِّقْطَةِ
 لِأَعْلَى الزَّمَانِ (وَلَا تَنْفَسِخُ) الْإِجَارَةُ (بِمَوْتِ الْعَاقِدِينَ) وَلَا أَحَدَهُمَا (وَلا بِمَوْتِ) (مَتَوَلَّى)
 أَيُّ نَازِلٍ (الْوَقْفِ) وَلَوْ أُجِرَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ) مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمُ الْبَيْنِ (مَدَّةً وَمَاتَ) الْبَطْنُ الْمُؤَجِّرِ
 (قَبْلَ تَمَامِهَا) وَشَرَطَ الْوَاقِفَ لِكُلِّ بَطْنٍ النَّظَرَ فِي حُصْنِهِ مَدَّةً اسْتَحْتَمَلَهُ قَطُّ (أَوْ) أُجِرَ (الْوَلِيُّ)

صَبِيًا مَدَّةً لَا يَبْلُغُ فِيهَا بِالسِّنِّ قَبْلَ الْإِحْتِلَامِ فَلَا مَصَحَّ أَنْفَسَاخُهَا فِي الْوَقْفِ لَا الصَّبِيَّ ،
وَأَنَّهَا تَنْفَسَخُ بِإِهْدَامِ الدَّارِ ، لِأَنْتِطَاعِ مَاءِ أَرْضِ اسْتَوْجِرَتْ لِرِزَاعَةٍ ، بَلْ يَثْبُتُ
الْخِيَارُ ، وَغَضَبُ الدَّابَّةِ وَإِبَاقُ الْعَبْدِ يُثْبِتُ الْخِيَارَ ، وَلَوْ أَكْرَى جَمَالًا وَهَرَبَ وَتَرَكَهَا
عِنْدَ الْمُسْكَتَرِيِّ رَاجِعَ الْقَاضِي لِيَمُونَهَا مِنْ مَالِ الْجَمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ مَالًا اقْتَرَضَ
عَلَيْهِ ، فَإِنْ وَثِقَ بِالْمُسْكَتَرِيِّ دَفْعَهُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا جَعَلَهُ عِنْدَ ثِقَةٍ ، وَلَهُ أَنْ يَبِيعَ مِنْهَا قَدْرَ
النَّفَقَةِ ، وَلَوْ أُذِنَ لِلْمُسْكَتَرِيِّ فِي الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِهِ لِرَجْعِ جَارٍ فِي الْأَطْهَرِ ، وَمَتَى قَبِضَ
الْمُسْكَتَرِيُّ الدَّابَّةَ أَوْ الدَّارَ وَأَمْسَكَهَا حَتَّى مَضَتْ مَدَّةُ الْإِجَارَةِ اسْتَقَرَّتِ الْأَجْرَةُ وَإِنْ لَمْ
يَنْتَفِعْ ، وَكَذَلِكَ أَسْكَنَى دَابَّةً لِرُكُوبٍ إِلَى مَوْضِعٍ وَقَبْضَهَا وَمَضَتْ مَدَّةُ إِمْكَانِ
السَّيْرِ إِلَيْهِ ، وَسَوَاءٌ فِيهِ إِجَارَةُ الْعَيْنِ وَالذِّمَّةِ إِذَا سَلَّمَ الدَّابَّةَ الْمُوصُوفَةَ وَتَسْتَقَرُّ فِي الْإِجَارَةِ
الْفَاسِدَةِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ بِمَا يَسْتَقَرُّ بِهِ الْمُسَمَّى فِي الصَّحِيحَةِ ، وَلَوْ أَكْرَى عَيْنًا مَدَّةً وَلَمْ
يُسَلِّمْهَا حَتَّى مَضَتْ أَنْفَسَخَتْ ، وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ مَدَّةً وَأَجَرَ لِرُكُوبٍ إِلَى مَوْضِعٍ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا

صبيًا مدّة لا يبلغ فيها بالسّن قبل الاحتلام (وهو رشيد) (فالأصح انفساخها) أي الاجارة فيما
بقي من المدّة (في الوقف) لأن الوقف انتقل استحقاقه لغيره ، ولا نيابة له عنه (لا) في (الصبي)
فلا تنفسخ ، ومقابل الأصح بالعكس (و) الأصح (أنها تنفسخ) في المستقبل (بإهدام الدار)
كلها ، ولو بفعل المستأجر (لا انتطاع ماء أرض استوجرت لزراعة) فلا تنفسخ الاجارة (بل يثبت
الخيار) للعيب وهو على التراخي (وغضب الدابة وإباق العبد) بغير تفریط من المستأجر (يثبت
الخيار) وإذا فسخ انفسخ فيما بقي من المدّة (ولو أكرى جمالا وهرب وتركها عند المسكترى
راجع القاضي ليمونها من مال الجمال ، فان لم يجد له مالا اقترض عليه) القاضي (فان وثق بالمسكترى
دفعه إليه ، والا) بأن لم يثق (جعله عند ثقة وله أن يبيع منها قدر النفقة) عليها (ولو أذن للمسكترى
في الانفاق من ماله ليرجع جاز في الأطهر) ومتى أنفق بغير إذن الحاكم مع الامكان لم يرجع (ومتى
قبض المسكترى الدابة او الدار وأمسكها حتى مضت مدّة الاجارة استقرت الأجرة) عليه (وان
لم ينتفع) لتلف المنافع تحت يده (وكذا لو اكرى دابة لركوب الى موضع) معين (وقبضها
ومضت مدّة إمكن السير إليه) تستقرّ عليه الأجرة (وسواء فيه إجارة العين والذمة إذا سلم
المؤجر) الدابة الموصوفة) للمستأجر ، وهو قيد في إجارة الذمة ، فان لم يسلمها لم يستحق الأجرة (وتستقر
في الاجارة الفاسدة أجرة المثل) سواء كانت أكثر من المسمى أم لا (بما يستقر به المسمى في
الصحيحة) لكن لابد من القبض الحقيقي هنا فلا يكفي العرض (ولو أكرى عينا مدّة ولم يسلمها
حتى مضت انفسخت) تلك الاجارة (ولو لم يقدر مدّة وأجر) دابة (لركوب الى موضع ولم يسلمها

حَتَّى مَضَتْ مَدَّةُ السَّيْرِ فَلَا صَحَّ أَنَّهَا لَا تَنْفَسُ ، وَلَوْ أُجِرَ عَبْدُهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ فَلَا صَحَّ أَنَّهَا لَا تَنْفَسُ ، وَإِنَّهُ لَا خِيَارَ لِلْعَبْدِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى سَيِّدِهِ بِأَجْرَةٍ مَا بَعْدَ الْعَيْقِ ، وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْتَأْجَرَةِ لِلْمُكْتَبَرِ ، وَلَا تَنْفَسُ الْإِجَارَةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَاعَهَا لغيره جَازَ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا تَنْفَسُ .

كتاب إحياء الموات

الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُعْمَرَ قَطُّ إِنْ كَانَتْ بِلَادَ الْإِسْلَامِ فَلِلْمُسْلِمِ - يَمْلِكُهَا بِالْإِحْيَاءِ ، وَلَيْسَ هُوَ لِذِمِّيٍّ ، وَإِنْ كَانَتْ بِلَادَ كُفَّارٍ فَلَهُمْ إِحْيَاؤُهَا ، وَكَذَا لِلْمُسْلِمِ إِنْ كَانَتْ يَمَّا لَا يَذُبُّونَ الْمُسْلِمِينَ عَنْهَا ، وَمَا كَانَ مَعْمُورًا فَلِمَالِكِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ قَالَ ضَائِعٌ ، وَإِنْ كَانَتْ جَاهِلِيَّةً فَلَا أَظْهَرَ أَنَّهُ يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ ، وَلَا يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ حَرِيمٌ مَعْمُورٌ ، وَهُوَ مَا تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ لِتَنَامٍ .

حتى مضت مدة (السير) إليه (فالأصح أنها لا تنفس) لأنها متعلقة بالمنفعة للأزمان فلم يتغير الاستيفاء ولا خيار للمكترى (ولو أجزع عبده ثم أعتقه ، فالأصح أنها لا تنفس الإجارة وأنه لا خيار للعبد) في فسخ الإجارة (والأظهر أنه يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق) ومقابلته يرجع بأجرة مثله ، وهذا بخلاف ما إذا علق عتقه بصفة ، ثم أجزعه مدة فوجدت الصفة في أثناء المدة ، فإنه يعقق وتنفس الإجارة (ويصح بيع) العين (المستأجرة للمكترى ولا تنفس الإجارة في الأصح) فيملك العين مسلوقة بالمنفعة ، ويجب عليه الأجرة للبايع (ولو باعها لغيره) أي غير المكترى (جاز في الأظهر ولا تنفس) الإجارة ، بل تستوفى مدتها وتبقى في يد المستأجر إلى انقضائها ، وللمكترى الخيار إن لم يعلم .

كتاب إحياء الموات

أي عمارة الأرض التي لم تعمر ، شبهت بإحياء الموتى ، فالأرض إما مملوكة أو محبوسة على حقوق عامة أو خاصة أو منفكة عن ذلك ، وهي الموات (الأرض التي لم تعمر قط) أي ولم تكن حريماً لعاصم (إن كانت ببلاد الإسلام فللمسلم يملكها بالإحياء) وإن لم يأذن له الإمام ، وإن كان الهبي صبياً (وليس هو) أي الإحياء (لذمي وإن كانت) تلك الأرض (ببلاد الكفار فلهم إحيائها ، وكذا للمسلم إن كانت مما لا يذبون المسلمين عنها) أي يدفعون ، فإن ذبهم عنها فليس لهم إحيائها (وما كان معموراً) من بلاد الإسلام (فمالكه) أن عرف (فإن لم يعرف والعمارة إسلامية يقال ضائع) لأنه لمسلم أو ذمي (وإن كانت جاهلية) بأن كانت عليه آثار عماراتهم (فالأظهر أنه يملك بالإحياء ، ولا يملك بالإحياء جريم معمور وهو) أي الحريم (ماتمس الحاجة إليه لتنام

الِاتِّفَاعِ ، فَحَرِيمُ الْقَرْيَةِ النَّادِي ، وَمُرْتَكَضُ الْخَيْلِ ، وَمُنَاخُ الْإِبِلِ ، وَمَطْرَحُ الرَّمَادِ وَنَحْوُهَا ، وَحَرِيمُ الْبَيْتِ فِي الْمَوَاتِ مَوْقِفُ النَّازِحِ ، وَالْحَوْضُ ، وَالذُّوْلَابُ ، وَبُحْتَمُجُ الْمَاءِ ، وَمُتَرَدَّدُ الدَّابَّةِ ، وَحَرِيمُ الدَّارِ فِي الْمَوَاتِ مَطْرَحُ رَمَادٍ وَكُنَاسَةٍ وَنَلِيجٍ ، وَعَمْرٌ فِي صَوْبِ الْبَابِ ، وَحَرِيمُ آبَارِ الْقَنَاةِ مَالُو حُفَرٍ فِيهِ نَقَصَ مَائُهَا أَوْ خِيفَ الْإِنْهِيَارُ ، وَالْدارُ الْمُخْفُوفَةُ بِدُورٍ لِأَحْرِمِ لَهَا ، وَيَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ ، فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ دَارَهُ الْمُخْفُوفَةَ بِمَا كُنَ حَمَامًا وَإِصْطَبِلًا ، وَحَانُوتُهُ فِي الْبَرَازِينِ حَانُوتٌ حَدَادٍ إِذَا اخْتَلَطَ وَأَحْكَمَ الْجُدْرَانِ ، وَيُجُوزُ إِحْيَاءُ مَوَاتٍ الْحَرَمِ دُونَ عَرَقاتٍ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : وَمُرْدَلْفَةُ وَمَنَى كَعْرَفَةٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَخْتَلِفُ الْإِحْيَاءُ بِحَسَبِ الْغَرَضِ فَإِنْ أَرَادَ مَسْكَنًا اشْتَرَطَ تَحْوِيطَ الْبُقْعَةِ وَسَقْفَ بَعْضِهَا وَتَعْلِيقَ بَابٍ ، وَفِي الْبَابِ وَجْهٌ أَوْ زُرِّيَّةٌ دَوْلَبٌ فَتَحْوِيطٌ لِأَسْقَفٍ ، وَفِي الْبَابِ الْخِلَافُ ، أَوْ

الِاتِّفَاعِ (بالمعمور) (حريم القرية النادى) وهو المكان الذى يجتمعون فيه للحديث (وممرتكض الخيل) بفتح الكاف مكان إجرائها إذا كانوا خيالة (ومناخ الإبل) بضم الميم وهو الموضع الذى تنام فيه (ومطرح الرماد) والقمامات (ونحوها) كمرأح غنم وسيل ماء (وحريم البيت فى الموات موقف النازح والحوض) بالرفع عطف على موقف ، وكذا ما بعده ، والمراد به ما يصب النازح فيه ما يخرج من الماء (والذوLAB ومجتمع الماء) الذى يطرح فيه ما يخرج من الحوض لسقى الزرع والماشية (ومتردد الدابة ، وحريم الدار فى الموات مطرح رماد وكناسة ونلج وعمر فى صوب الباب) والمراد بصوب الباب جهته ، ولكن لا يستحق قبالة الباب على امتداد الموات بل لغيره إحياءه إذا تركه عمرًا (وحريم آبار القناة مالو حفر فيه نقص ماؤها أو خيف الانهيار ، والدار المخفوفة بدور لأحريم لها ، ويتصرف كل واحد فى ملكه على العادة) وإن تضرر به جاره (فان تعدى) بأن جاوز العادة فى التصرف (ضمن) ما تعدى فيه (والأصح أنه يجوز) للشخص (أن) يتخذ داره المخفوفة بما كن حمامًا وإصطبلًا وحانوته فى البرازين حانوت حداد إذا اختلط وأحكم الجدران) إحكامًا يلبق بما يقصده . ومقابل الأصح المنع (ويجوز إحياء موات الحرم دون عرقات فى الأصح) وإن كانت من غير الحرم ، ومقابل الأصح إن ضيق امتنع وإلا فلا (قلت : ومردلفة ومنى كعرفة ، والله أعلم) فلا يجوز إحياءهما فى الأصح ، ومثلهما كل ما يتعلق به حق عام كالطرق وموارد الماء (ويختلف الإحياء بحسب الغرض) والرجوع فيه إلى العرف (فان أراد مسكنًا اشترط تحويط البقعة) بأجر أو غيره على حسب العادة (و) اشترط (سقف بعضها وتعليق باب ، وفى الباب وجه) أنه لا يشترط (أو) أراد إحياء أرض (زربية دواب) أو نحوها (فتحويط لأسقف) فلا يشترط فى إحياء الزربية (وفى الباب الخلاف) السابق (أو) أراد

مَرْزَعَةً فَيَجْمَعُ التُّرَابَ حَوْلَهَا وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ وَتَرْتِيبُ مَاءِ لَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا الْمَطَرُ ،
 الْمُعْتَادُ ، لَا الزَّرَاعَةُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ بُسْتَانًا فَيَجْمَعُ التُّرَابَ ، وَالتَّحْوِيطُ حَيْثُ جَرَتْ الْعَادَةُ
 بِهِ وَهَيْئَةُ مَاءٍ ، وَيُسْتَرْطُ الْغَرَسُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْ شَرَعَ فِي عَمَلِ إِحْيَاءٍ وَلَمْ يُتِمَّهُ
 أَوْ أَعْلَمَ عَلَى بُقْعَةٍ بِنَصَبِ أَحْجَارٍ أَوْ غُرَزٍ خَشَبًا فَتَحَجَّرَ ، وَهُوَ أَحَقُّ بِهِ لَكِنْ الْأَصَحُّ
 أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ آخَرُ مَلَكَهُ ، وَلَوْ طَالَتْ مُدَّةُ التَّحَجُّرِ قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ :
 أَخِي أَوْ ائْتَرِكْ ، فَإِنْ اسْتَمَهَلَ أَهْلُ مُدَّةٍ قَرِيبَةٍ ، وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ مَوَاتًا صَارَ أَحَقُّ بِإِحْيَائِهِ
 كَالْمُتَحَجَّرِ ، وَلَا يُقْطَعُ إِلَّا قَادِرًا عَلَى الْإِحْيَاءِ ، وَقَدَرًا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَكَذَا التَّحَجُّرُ ، وَالْأَظْهَرُ
 أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَحْمِيَ بُقْعَةَ مَوَاتٍ لِرَعْيِ نَفْسٍ جَزِيَّةٍ وَصَدَقَةٍ وَضَالَّةٍ وَضَعِيفٍ عَنِ النُّجْعَةِ ،
 وَأَنَّ لَهُ نَقْضَ مَا حَمَاهُ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا يَحْمِي لِنَفْسِهِ .

[فصل] . مَنْفَعَةُ الشَّارِعِ الْمُرُورُ ، وَبِحُجُوزِ الْجُلُوسِ بِهِ ،

(مَرْزَعَةُ جَمْعُ التُّرَابِ حَوْلَهَا وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ) بِطَلْمٍ الْمُنْخَفِضِ (وَتَرْتِيبُ مَاءِ لَهَا) بِشَقِّ سَاقِيَةٍ
 وَنَحْوِهَا (إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ لَا الزَّرَاعَةُ فِي الْأَصَحِّ) فَلَا يَسْتَرْطُ فِي إِحْيَائِهَا (أَوْ) أَرَادَ
 إِحْيَاءَ الْمَوَاتِ (بِبُسْتَانٍ جَمْعُ التُّرَابِ) يَسْتَرْطُ (وَالتَّحْوِيطُ حَيْثُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ وَهَيْئَةُ مَاءٍ
 وَيُسْتَرْطُ الْغَرَسُ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ لَا يَسْتَرْطُ (وَمَنْ شَرَعَ فِي عَمَلِ إِحْيَاءٍ وَلَمْ يُتِمَّهُ أَوْ أَعْلَمَ) أَيْ
 جَعَلَ لَهُ عِلَامَةَ الْعِمَارَةِ (عَلَى بُقْعَةٍ بِنَصَبِ أَحْجَارٍ أَوْ غُرَزٍ خَشَبًا فَتَحَجَّرَ) لِذَلِكَ الْمَحَلِّ (وَهُوَ أَحَقُّ
 بِهِ) مِنْ غَيْرِهِ فَيَكُونُ مُسْتَحَقًّا لَهُ دُونَ غَيْرِهِ (لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ) أَيْ بَيْعُ أَحَقِّيَةِ
 الْإِخْتِصَاصِ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ) شَخْصٌ (آخَرُ مَلَكَهُ) وَإِنْ عَصَى بِذَلِكَ (وَلَوْ
 طَالَتْ مُدَّةُ التَّحَجُّرِ قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ : أَخِي أَوْ ائْتَرِكْ) مَا تَحَجَّرَتْهُ حَتَّى يَقْدَمَ عَلَى إِحْيَائِهِ غَيْرُكَ (فَإِنْ
 اسْتَمَهَلَ أَهْلُ مُدَّةٍ قَرِيبَةٍ) وَتَقْدِيرُهَا إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ (وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ مَوَاتًا صَارَ أَحَقُّ بِإِحْيَائِهِ
 كَالْمُتَحَجَّرِ) هَذَا إِذَا لَمْ يَقْطَعْهُ لِمَلِكٍ رَقَبَتَهُ ، وَأَمَّا إِذَا أَقْطَعَهُ لِذَلِكَ فَيَمْلِكُهُ (وَلَا يَقْطَعُ) . الْإِمَامُ
 (إِلَّا قَادِرًا عَلَى الْإِحْيَاءِ ، وَ) يَكُونُ الْمَقْطَعُ (قَدَرًا يَقْدِرُ عَلَيْهِ) لَوْ أَرَادَ إِحْيَاءَهُ (وَكَذَا التَّحَجُّرُ)
 أَيْ لَا يَتَحَجَّرُ الْإِنْسَانُ إِلَّا قَدَرًا يَقْدِرُ عَلَى إِحْيَائِهِ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ حَرَمٌ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لِلْإِمَامِ
 أَنْ يَحْمِيَ) أَيْ يَمْنَعُ عَامَّةَ الْمُسْلِمِينَ (بُقْعَةَ مَوَاتٍ لِرَعْيِ نَفْسٍ جَزِيَّةٍ) وَهِيَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ
 بِدَلَالَةٍ عَنْ نَقْدِ الْجَزِيَّةِ (وَ) لِرَعْيِ نَفْسٍ (صَدَقَةٍ وَضَالَّةٍ ، وَ) لِرَعْيِ نَفْسٍ شَخْصٍ (ضَعِيفٍ عَنِ النُّجْعَةِ)
 وَهِيَ الْإِبَاعَةُ فِي طَلَبِ الْمَرْعَى ، فَلِلْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ النَّاسَ مِنْ رَعْيِ بُقْعَةٍ لِنَفْسٍ (وَ) الْأَظْهَرُ
 (أَنَّ لَهُ) أَيْ الْإِمَامَ (نَقْضَ مَا حَمَاهُ) وَكَذَا حَتَّى غَيْرِهِ إِلَّا حَتَّى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 (لِلْحَاجَةِ) أَيْ عِنْدَهَا بِأَنَّ ظَهَرَ الْمَصْلُحَةُ فِي نَقْضِ الْحَيِّ ، وَمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ الْمَنْعِ (وَلَا يَحْمِيَ)
 الْإِمَامُ (لِنَفْسِهِ) وَلَيْسَ لغيرِهِ أَنْ يَحْمِيَ

[فصل] فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْمَنَافِعِ الْمُشْتَرَكَةِ (مَنْفَعَةُ الشَّارِعِ الْمُرُورِ) فِيهِ (وَبِحُجُوزِ الْجُلُوسِ بِهِ)

لِاسْتِرَاحَةٍ وَمُعَامَلَةٍ وَنَحْوِهَا إِذَا لَمْ يُضَيَّقْ عَلَى الْمَارَّةِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ ،
وَلَهُ تَظْلِيلُ مَقْعَدِهِ بِيَارِيَّةٍ وَغَيْرِهَا ، وَلَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ اثْنَانِ أَقْرَعُ ، وَقِيلَ يُقَدِّمُ الْإِمَامُ
بِرَأْيِهِ ، وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِلْمُعَامَلَةِ ثُمَّ فَارَقَهُ تَارِكًا لِلْجُرْفَةِ أَوْ مُنْتَقِلًا إِلَى غَيْرِهِ بَطَلَ
حَقُّهُ ، وَإِنْ فَارَقَهُ لِيَعُودَ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا أَنْ تَطُولَ مُفَارَقَتُهُ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ مُعَامَلَاوُهُ عَنْهُ
وَيَأْتُونَ غَيْرَهُ ، وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يُنْفِي فِيهِ وَيُقْرَى كَالْجَالِسِ فِي شَارِعِ
لِلْمُعَامَلَةِ ، وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِصَلَاةٍ لَمْ يَصِرْ أَحَقَّ بِهِ فِي غَيْرِهَا ، فَلَوْ فَارَقَهُ لِحَاجَةٍ لِيَعُودَ
لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ إِزَارَهُ ، وَلَوْ سَبَقَ رَجُلٌ
إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ رِبَاطٍ مُسَبَّلٍ أَوْ فُقِيهِ إِلَى مَدْرَسَةٍ ، أَوْ صُوفِيٍّ إِلَى خَانِقَاهُ لَمْ يُزْعَجْ ،
وَلَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ لِشِرَاءِ حَاجَةٍ وَنَحْوِهِ ،

[فصل] الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ ، وَهُوَ مَا خَرَجَ بِإِلَاحِاجٍ كَنِفِطٍ وَكِبْرِيتٍ وَقَارٍ وَمُؤْمِيَاءَ

وَبِرَامٍ وَأَحْجَارٍ رَحَى لَا يَمْلِكُ بِالْأَحْيَاءِ ،

لِاسْتِرَاحَةٍ وَمُعَامَلَةٍ وَنَحْوِهَا) كَانْتِظَارِ رَفِيقٍ (إِذَا لَمْ يُضَيَّقْ عَلَى الْمَارَّةِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ)
فِي ذَلِكَ ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ وَلَا لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ يَرْفُقُ بِالشَّارِعِ عَوْضًا (وَلَهُ) أَيْ الْجَالِسِ (تَظْلِيلُ
مَقْعَدِهِ) أَيْ مَكَانَ قَعُودِهِ (بِيَارِيَّةٍ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ نَوْعٌ يَنْسُجُ مِنَ الْخُوصِ (وَغَيْرِهَا) عَمَّا لَا يَضُرُّ
بِالْمَارَّةِ (وَلَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى مَكَانٍ مِنَ الشَّارِعِ (اثْنَانِ أَقْرَعُ) بَيْنَهُمَا (وَقِيلَ يَقَدِّمُ الْإِمَامُ
بِرَأْيِهِ ، وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِلْمُعَامَلَةِ) مِثْلًا (ثُمَّ فَارَقَهُ تَارِكًا لِلْجُرْفَةِ أَوْ مُنْتَقِلًا إِلَى غَيْرِهِ بَطَلَ
فَارَقَهُ لِيَعُودَ) إِلَيْهِ (لَمْ يَبْطُلْ) حَقُّهُ (إِلَّا أَنْ تَطُولَ مُفَارَقَتُهُ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ مُعَامَلَاوُهُ عَنْهُ وَيَأْتُونَ
غَيْرَهُ) فَيَبْطُلُ حَقُّهُ ، وَإِنْ تَرَكَ فِي مَكَانِهِ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ (وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يَبْقَى فِيهِ
وَيُقْرَى) شَيْئًا مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ (كَالْجَالِسِ فِي شَارِعٍ لِلْمُعَامَلَةِ) فِي التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ وَمِثْلُ مَنْ
يُقْرَى مِنْ تَلْقَى مِنَ الطَّلَابِ (وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ) أَيْ الْمَسْجِدِ (لِصَلَاةٍ لَمْ يَصِرْ أَحَقَّ بِهِ فِي) صَلَاةٍ
(غَيْرِهَا) وَأَمَّا تِلْكَ الصَّلَاةُ فَهِيَ أَحَقُّ بِهِ فِيهَا وَلَوْ صَبَا (فَلَوْ فَارَقَهُ) قَبْلَ الصَّلَاةِ (لِحَاجَةٍ) كَقَضَاءِ
حَاجَةٍ (لِيَعُودَ) بَعْدَهَا (لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ إِزَارَهُ) لَكِنْ
إِذَا أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ فِي غَيْبِهِ سَدَّ الصَّفَّ مَكَانَهُ (وَلَوْ سَبَقَ رَجُلٌ إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ رِبَاطٍ مُسَبَّلٍ أَوْ) سَبَقَ
(فُقِيهِ إِلَى مَدْرَسَةٍ أَوْ صُوفِيٍّ إِلَى خَانِقَاهُ) بَعْدَ إِذْنِ النَّازِرِ (لَمْ يُزْعَجْ) وَلَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ لِشِرَاءِ
حَاجَةٍ وَنَحْوِهِ) كَصَلَاةٍ ، وَأَمَّا إِذَا خَرَجَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَيَبْطُلُ حَقُّهُ .

[فصل] فِي أَحْكَامِ الْأَعْيَانِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْأَرْضِ (الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ ، وَهُوَ مَا خَرَجَ بِإِلَاحِاجٍ)
أَيْ عَمَلٍ (كَنِفِطٍ) بَكْسَرِ النَّوْنِ وَفَتْحِهَا وَإِسْكَانِ الْفَاءِ اسْمٌ لِدَهْنٍ يَبْلُغُ الْمَاءَ (وَكِبْرِيتٍ) يَكْسُرُ
أَوَّلَهُ (وَقَارٍ) وَهُوَ الزَّيْتُ (وَمُؤْمِيَاءَ) بِالْمَدِّ ، وَحِكْيُ الْقَصْرِ مَضْمُومُ الْأَوَّلِ : شَيْءٌ يَلْقِيهِ الْمَاءُ فِي
بَعْضِ السَّوَاهِلِ فَيُجْمَدُ كَالْقَارِ (وَبِرَامٍ) حَجَرٌ يَعْمَلُ مِنْهُ الْقَدِيرُ (وَأَحْجَارٌ رَحَى لَا يَمْلِكُ بِالْأَحْيَاءِ

وَلَا يَنْبَغُ فِيهِ اخْتِصَاصٌ بِتَحْجَرٍ وَلَا إِقْطَاعٍ ، فَإِنْ ضَاقَ نَيْلُهُ قُدِّمَ السَّابِقُ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ
 فَإِنْ طَلَبَ زِيَادَةً فَلَا صَحَّ إِزْعَاجُهُ ، فَلَوْ جَاءَ مَا أُفْرِغَ فِي الْأَصْحَ ، وَالْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ
 وَهُوَ مَا لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِعِلَاجٍ كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَحَدِيدٍ وَنَحَاسٍ لَا يَمْلِكُ بِالْحَفْرِ وَالْعَمَلِ فِي
 الْأَظْهَرِ ، وَمَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَظَهَرَ فِيهِ مَعْدِنٌ يَاطِنُ مَلَكُهُ ، وَالْيَاكَةُ الْمُبَاحَةُ مِنَ الْأَوْدِيَةِ ،
 وَالْعَيُونُ فِي الْجِبَالِ يَسْتَوِي النَّاسُ فِيهَا ، فَإِنْ أَرَادَ قَوْمٌ سَقَى أَرْضِيهِمْ مِنْهَا فَضَاقَ سُقَى
 الْأَعْلَى فَلَا أَعْلَى وَحَسَّ كُلُّ وَاحِدٍ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ
 ارْتِفَاعٌ وَانْخِفَاضٌ أُفْرِدَ كُلُّ طَرَفٍ بِسُقَى ، وَمَا أُخِذَ مِنْ هَذَا الْمَاءِ فِي إِنْاءٍ مُلِكَ عَلَى
 الصَّحِيحِ ، وَحَافِرُ بئرِ بَمَوَاتٍ لِلْأَرْتِفَاقِ أَوَّلَى بِمَآئِهَا حَتَّى يَرْتَحِلَ ، وَالْمَحْفُورَةُ لِلتَّمْلِكِ
 أَوْ فِي مِلْكٍ يَمْلِكُ مَآوِهَا فِي الْأَصْحَ ، وَسِوَاهُ مَلَكُهُ أَمْ لَا لَا يَلْزَمُهُ بَدَلٌ مَافَضَلَ عَنْ حَاجَتِهِ
 لَزَرَ ، وَيَجِبُ لِمَاشِيَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ،

ولا يثبت فيه اختصاص بتحجر ولا إقطاع (فان ضاق نيله) أي الجاصل منه
 (قدم السابق بقدر حاجته ، فان طلب زيادة فالأصح إزعاجه) إن روجع عن الزيادة (فلو جاء
 معاً أفرغ في الأصح) ومقابلته يقدم الامام من براه بالاحتداد (والمعدن الباطن ، وهو ما لا يخرج
 إلا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الأظهر) كالمعدن الظاهر ومقابلته
 يملك كالموات (ومن أحيا مواتاً فظهر فيه معدن باطن ملكه) ومع ملكه لا يجوز له بيعه . وأما
 إذا كان عالماً بأن في هذه البقعة معدناً فأحياها فالراجح عدم ملكه لفساد القصد (والمياه المباحة
 من الأودية) كالنيل والفرات (والعيون في الجبال يستوي الناس فيها) فلا يجوز لأحد تحجيرها
 ولا للامام إقطاعها ، والمراد بالمباحة مالا مالك لها (فان أراد قوم سقى أراضيهم منها فضاق) الماء
 عنهم (سقى الأعلى فالأعلى وحس كل واحد) منهم (الماء حتى يبلغ الكعبين) قال الماوردي :
 ليس التقدير بالكعبين في كل الأزمان والبلدان ، لأنه مقدر بالحاجة والحاجة تختلف ، والمراد بالأعلى
 المحي أولاً ، وأما إذا لم يصدق بأن كان يكفي جميعهم فيرسل كل منهم الماء في قناته إلى أرضه (فان
 كان في الأرض الواحدة) ارتفاع وانخفاض أفرد كل طرف بسقى (فلا يزيد في المستغلة على
 للكعبين) وما أخذ من هذا الماء المباح (في إناء ملك على الصحيح) ومقابلته لا يملك بذلك
 بل يكون أولى به من غيره (وحافر بئر بموات للارتفاق) لا للتملك (أولى بمائها) من غيره
 (حتى يرتحل) أما بعد ارتحاله فهي كالمحفورة للارة يستون فيها ، فان عاد فهو كغيره ، وأما قبل ارتحاله
 فما فضل عنه فليس له منع غيره عنه للشرب لا للزرع (والمحفورة للتملك) أولى ملك يملك ماؤها
 في الأصح) ومقابلته لا يملك (وسواء ملكه) على الصحيح (أم لا) على مقابله (لا يلزمه بدل
 مافضل عن حاجته لزرع ، ويجب لماشية على الصحيح) ومقابلته لا يجب لماشية ، وقيل يجب للزريع

وَالْقَنَاةُ الْمُشْتَرَكَةُ يُقْسَمُ مَاؤُهَا بِنَصَبِ خَشَبَةٍ فِي عَرْضِ النَّهْرِ فِيهَا تُقَبُّ مُتَسَاوِيَةً أَوْ مُتَفَاوِتَةً عَلَى قَدَرِ الْحِصَصِ ، وَلَهُمُ الْقِسْمَةُ مَبَاهِأَةً .

كتاب الوقف

شَرَطُ الْوَاقِفِ صِحَّةُ : عِبَارَتِهِ وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ ، وَالْمَوْقُوفِ دَوَامُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، لَامَطْعُومٌ وَرِيحَانٌ ، وَيَصِحُّ وَقْفُ عَقَارٍ وَمَنْقُولٍ وَمُشَاعٍ ، لَاعِبِدٍ وَثَوْبٍ فِي الذِّمَّةِ ، وَلَا وَقْفُ حُرٍّ نَفْسُهُ ، وَكَذَا مُسْتَوْلَدَةٌ وَكَلْبٌ مُعَلَّمٌ وَأَحَدٌ عَبْدِيهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَقَفَ بِنَاءٌ أَوْ غِرَاسًا فِي أَرْضٍ مُسْتَأْجَرَةٍ لَهَا فَلَا أَصَحُّ جَوَازُهُ فَإِنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ أَوْ جَمْعٍ اشْتَرِطَ إِمَّا كَانَ تَمْلِيكِيهِ فَلَا يَصِحُّ عَلَى جَنَيْنٍ

والمراد بالماشية الحيوانات المحترمة (والقناة المشتركة) بين جماعة (يقسم ماؤها) عند ضيقه عنهم (بنصب خشبة في عرض النهر) الذي نصب فيه (فيها تقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص) من القناة (ولهم) أى الشركاء (القسمة مهابأة) وهي أمر يراضون عليه كأن يسقى كل منهم يوما أو أكثر على حسب نصيبه .

كتاب الوقف

هو لغة الحبس ، يقال وقفت كذا ، وهي أفصح من أوقفت : أى حبسته ، وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود (شرط الوقف صحة عبارته) فيصح من الكافر إذا كان رشيدا ولولمسجد ، ولا يصح من الصبي والمجنون (وأهلية التبرع) فلا يصح من السفية والمفلس والمكاتب (و) شرط (الموقوف دوام الانتفاع به) انتفاعا مباحا مقصودا ، فخرج المطعوم كما سيأتى ووقف آلات الملاهي ووقف الدراهم والدنانير للزينة وشرطه أيضا كونه عينا لامنفعة مملوكة تقبل النقل فلا يصح وقف أم الولد (لامطعوم وريحان) فلا يصح وقفهما لاستهلاك المطعوم بالأكل وقرب فناء الريحان (ويصح وقف عقار) كأرض (ومنقول) ككتاب وحصير (ومشاع) من عقار ومنقول (لاعبد وثوب في الذمة) فلا يصح وقفهما لعدم الملك (ولا وقف حر نفسه) لأن الحر لا يملك نفسه (وكذا مستولدة وكلب معلم) لعدم الملك في الكلب والمستولدة لا تقبل النقل (وأحد عبديه) مملوهم (في الأصح) ومقابله صحته في الثلاثة (ولو وقف بناء أو غراسا في أرض مستأجرة لهما فالأصح جوازه) فإن قلع البناء أو الغراس وبقى منتفعا به فهو وقف كما كان والافه وملك للموقوف عليه ، ومقابل الأصح المنع (فإن وقف على معين واحد أوجع اشترط إمكان تمليكه) بأن يكون موجودا في الخارج (فلا يصح) الوقف (على جنين)

وَلَا عَلَى الْعَبْدِ لِنَفْسِهِ ، فَلَوْ أَطْلَقَ الْوَقْفَ عَلَيْهِ فَهُوَ وَقَفَ عَلَى سَيِّدِهِ ، وَلَوْ أَطْلَقَ الْوَقْفَ عَلَى
 بِهِيمَةٍ لَنَا ، وَقِيلَ هُوَ وَقَفَ عَلَى مَالِكِهَا وَيَصِحُّ عَلَى ذِمِّي ، لِأَمْرَتَيْ وَحَرِيٍّ وَنَسَبِهِ
 فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى جِهَةٍ مَعْصِيَةٍ كَعِمَارَةِ الْكُنَائِسِ فَبَاطِلٌ . أَوْ جِهَةٍ قُرْبَةٍ
 كَالْفُقَرَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْمَسَاجِدِ ، وَالْمَدَارِسِ صَحَّ أَوْ جِهَةٍ لَا تَظْهَرُ فِيهَا الْقُرْبَةُ كَالْأَغْنِيَاءِ صَحَّ
 فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْفِظِ ، وَصَرِيحُهُ وَقَفْتُ كَذَا أَوْ أَرْضِي مَوْفُوفَةً عَلَيْهِ ، وَالتَّسْبِيلُ
 وَالتَّحْيِيسُ صَرِيحَانِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ قَالَ تَصَدَّقْتُ بِكَذَا صَدَقَةً مُحَرَّمَةً أَوْ مَوْفُوفَةً أَوْ
 لِاتِّبَاعٍ وَلَا تُؤْهَبُ فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ : تَصَدَّقْتُ فَقَطَّ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَإِنْ
 قَوَى إِلَّا أَنْ يُضَيَّفَ إِلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ وَيَنْوَى ، وَالْأَصَحُّ أَنْ قَوْلُهُ حَرَمْتُهُ أَوْ أَبَدْتُهُ لَيْسَ
 بِصَرِيحٍ ، وَأَنْ قَوْلُهُ جَعَلْتُ الْبَقْعَةَ مَسْجِدًا تَصِيرُ بِهِ مَسْجِدًا ، وَأَنْ الْوَقْفَ عَلَى مُعَيَّنٍ
 يَشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولُهُ ،

لعدم صحة ملكه ، ولا على ميت (ولا على العبد لنفسه ، فلا يطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده)
 ويصح الوقف على الأرقاء الموقوفين لخدمة الكعبة مثلا (ولواطلق الوقف على بهيمة لنا ، وقيل
 هو وقف على مالكها ويصح على ذمي) معين كزبد الذي لكن بشرط أن لا يظهر قصد معصية
 فان ظهر كأن كان خادم كنيسة فلا يصح (لا) على (مرندو حري ، و) لا يصح وقف الشخص على
 (نفسه) ومثل وقفه على نفسه ماله ووقف على الفقراء وشرط أن يأخذ معهم من ريع الوقف (في
 الأصح) ومقابلته يصح في الثلاث (وان وقف على جهة معصية كعمارة الكنائس) (لتعبد) (فباطل)
 فان كانت لزول المنارة ولو من غير المسلمين صح (أوجهة قرية كالفقراء والعلماء والمساجد
 والمدارس صح ، أوجهة لا تظهر فيها القرية كالأغنياء صح في الأصح) ومقابلته لا يصح فالشرط على
 المعتمد عدم ظهور المعصية لا ظهور القرية (ولا يصح إلا بلفظ) من ناطق ، ولكن إذا بنى مسجدا
 في موات ونوى جعله مسجدا فانه يصير مسجدا ولا يحتاج الى لفظ ، وكذلك المدارس والربط
 (وصريحه وقف كذا) على كذا (أو أَرْضِي مَوْفُوفَةً عَلَيْهِ ، وَالتَّسْبِيلُ وَالتَّحْيِيسُ) أى المشتق
 منهما . (صريحان على الصحيح) ومقابلته هما كئنايتان (ولو قال تَصَدَّقْتُ بِكَذَا صَدَقَةً مُحَرَّمَةً
 أَوْ مَوْفُوفَةً أَوْ لِاتِّبَاعٍ وَلَا تُؤْهَبُ فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ) وهو صريح بغيره ، ومقابل الأصح هو كناية
 (وقوله : تَصَدَّقْتُ فَقَطَّ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَإِنْ نَوَى إِلَّا أَنْ يُضَيَّفَ إِلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ) كالفقراء (وينوى)
 الوقف فتكون صيغته صيغة وقف من الكنايات (والأصح أن قوله حَرَمْتُهُ أَوْ أَبَدْتُهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ)
 بل هو كناية ، ومقابلته هو صريح (و) الأصح (أن قوله جَعَلْتُ الْبَقْعَةَ مَسْجِدًا) وان لم يقل
 لله (تصير به مسجدا) ومقابلته لا تصير مسجدا بذلك لعدم ذكر شيء من ألفاظ الوقف (و) الأصح
 (أن الوقف على معين يشترط فيه قبوله) متصلا بالإيجاب ، ولا يشترط القبض ، فلوقال وقف كذا على

وَلَوْ رَدَّ بَطَلَ حَقُّ شَرْطِنَا الْقَبُولَ أَمْ لَا ، وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ هَذَا سَنَةً فَبَاطِلٌ ، وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي أَوْ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ نَسَلِهِ وَلَمْ يَزِدْ فَلَا ظَهَرَ حَقُّ الْوَقْفِ فَإِذَا انْقَرَضَ الْمَذْكُورُ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ يَبْقَى وَقَفًا ، وَأَنْ مَصْرُفُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى الْوَأَقِفِ يَوْمَ انْقِرَاضِ الْمَذْكُورِ ، وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْأَوَّلِ كَوَقَفْتُهُ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ لِي فَاَلْمَذْهَبُ بِطِلَانِهِ ، أَوْ مُنْقَطِعِ الْوَسْطِ كَوَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ رَجُلٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَاَلْمَذْهَبُ بِحَقَّتِهِ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى وَقَفْتُ فَلَا ظَهَرَ بِطِلَانِهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ كَقَوْلِهِ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَقَدْ وَقَفْتُ ، وَلَوْ وَقَفْتُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا وَقَفْتُ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُوجَرَ اتَّبَعَ شَرْطُهُ ، وَأَنَّهُ إِذَا اشْرَطَ فِي وَقْفِ الْمَسْجِدِ اخْتِصَاصَهُ بِطَائِفَةٍ كَالشَّافِعِيَّةِ اخْتِصَاصُ كَالْمَدْرَسَةِ وَالرِّبَاطِ ، وَلَوْ وَقَفْتُ عَلَى شَخْصَيْنِ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَتَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَا صِحَّ الْمَنْصُوصُ أَنْ نَصِيْبُهُ يُصْرَفُ إِلَى الْآخَرِ

أَوْلَادِ زَيْدٍ بَطُلًا بَعْدَ بَطُلٍ اشْتَرَطَ قَبُولَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ ، وَكَذَا مِنْ بَعْدِهِ ، وَقِيلَ لَا يَشْتَرِطُ قَبُولُ مَنْ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَإِنْ ارْتَدَّ بَرْدَهُمْ ، وَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى جِهَةِ عَامَةِ كَالْفُقَرَاءِ أَوْ مَسْجِدٍ فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْقَبُولُ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَهَبَ لِلْمَسْجِدِ فَانْهَ لَا يَدَّ مِنْ قَبُولِ نَازِلِهِ وَقَبْضِهِ (وَلَوْ رَدَّ) الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْمَعِينُ (بَطَلَ حَقُّ شَرْطِنَا الْقَبُولَ أَمْ لَا) وَلَوْ رَجَعَ بَعْدَ الرَّدِّ لَمْ يَحْدِلْ (وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ هَذَا سَنَةً فَبَاطِلٌ) فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَمَا بِضَاهِيهِ كَالْمَقَرَّةِ ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ ذَلِكَ فِيهِمَا فَانْه يَتَأَيَّدُ وَيُلْفَوُ التَّائِيْتُ (وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي أَوْ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ نَسَلِهِ وَلَمْ يَزِدْ فَلَا ظَهَرَ حَقُّ الْوَقْفِ) وَيُسَمَّى مُنْقَطِعَ الْآخَرِ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرُ بِطِلَانِهِ (فَإِذَا انْقَرَضَ الْمَذْكُورُ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ يَبْقَى وَقَفًا) وَمُقَابِلُهُ يَرْتَفِعُ وَيَعُودُ مِلْكَ (وَ) إِذَا بَقِيَ وَقَفًا فَلَا ظَهَرَ (أَنْ مَصْرُفُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى الْوَأَقِفِ يَوْمَ انْقِرَاضِ الْمَذْكُورِ) وَيَخْتَصُّ بِالْفُقَرَاءِ قَرَابَةَ الرَّحِمِ لِأَلَا ارْتَدَّ فِيَقْدَمُ ابْنُ الْبَنَاتِ عَلَى ابْنِ الْعَمِّ (وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْأَوَّلِ كَوَقَفْتُهُ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ لِي) ثُمَّ لِلْفُقَرَاءِ (فَاَلْمَذْهَبُ بِطِلَانِهِ) وَقِيلَ صَحِيحٌ (أَوْ) كَانَ (مُنْقَطِعَ الْوَسْطِ كَوَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ رَجُلٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَاَلْمَذْهَبُ بِحَقَّتِهِ) وَيَصْرَفُ بَعْدَ أَوْلَادِهِ لِلْفُقَرَاءِ لِأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَأَقِفِ (وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى) قَوْلِهِ (وَقَفْتُ) وَلَمْ يَذْكُرْ مَصْرُفًا (فَلَا ظَهَرَ بِطِلَانِهِ) وَمُقَابِلُهُ يَصْحَحُ وَيَصْرَفُ مَصْرَفُ مُنْقَطِعِ الْآخَرِ (وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ كَقَوْلِهِ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَقَدْ وَقَفْتُ) كَذَا عَلَى كَذَا (وَلَوْ وَقَفْتُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ) أَوْ بِشَرْطٍ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ شَاءَ وَيَخْرُجَ مِنْ شَاءَ (بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلُهُ يَصْحَحُ وَيُلْفَوُ الشَّرْطُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا وَقَفْتُ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُوجَرَ) أَصْلًا أَوْ لَا يُوجَرَ إِلَّا سَنَةً (اتَّبَعَ شَرْطُهُ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَتَّبِعُ شَرْطَهُ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ إِذَا اشْرَطَ فِي وَقْفِ الْمَسْجِدِ اخْتِصَاصَهُ بِطَائِفَةٍ كَالشَّافِعِيَّةِ اخْتِصَاصُ) أَيَّ اتَّبَعَ شَرْطَهُ (كَالْمَدْرَسَةِ وَالرِّبَاطِ) فَانْه إِذَا اشْرَطَ اخْتِصَاصَهُمَا اتَّبَعَ جُزْأَهُ وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ الْمَسْجِدُ لَا يَخْتَصُّ (وَلَوْ وَقَفْتُ عَلَى شَخْصَيْنِ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَتَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَا صِحَّ الْمَنْصُوصُ أَنْ نَصِيْبُهُ يَصْرَفُ إِلَى الْآخَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ .

[فصل] قوله : وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْكُلِّ وَكَذَا لَوْ زَادَ مَا تَنَاسَلُوا أَوْ بَطْنَا بَعْدَ بَطْنٍ ، وَلَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ مَا تَنَاسَلُوا ، أَوْ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي الْأَعْلَى فَلَا عَلَى الْأَوَّلِ فَلَا أَوَّلَ فَهُوَ لِلتَّرْتِيبِ ، وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْأَوَّلِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الذَّرِّيَّةِ وَالنَّسْلِ وَالْعَقَبِ وَأَوْلَادِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَلَى مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيَّ مِنْهُمْ ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مَوَالِيهِ وَلَهُ مُعْتَقٌ وَمُعْتَقٌ قِيمَ بَيْنَهُمَا ، وَقِيلَ يَبْطُلُ ، وَالصَّغَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى جُمْلٍ مَعْطُوفَةٍ تُعْتَسَرُ فِي الْكُلِّ كَوَقَفْتُ عَلَى مُنْتَاجِي أَوْلَادِي وَأَحْفَادِي وَإِخْوَتِي ، وَكَذَا الْمُتَأَخِّرَةُ عَلَيْهَا ، وَالِاسْتِثْنَاءُ إِذَا عُطِفَ بِإِوَاءٍ : كَقَوْلِهِ عَلَى أَوْلَادِي وَأَحْفَادِي وَإِخْوَتِي الْمُحْتَاجِينَ أَوْ إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ بَعْضُهُمْ .

[فصل] الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَلِكَ فِي رَقَبَةِ الْمُوقِفِ يَنْتَقِلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى

[فصل] فِي أَحْكَامِ الْوَقْفِ اللَّفْظِيَّةِ (قوله) أَيِ الْوَاقِفِ (وقفت على أولادي وأولاد أولادي يقتضي التسوية) فِي الْإِعْطَاءِ وَالْمَقْدَارِ (بين الكل) وهو جميع أفراد الأولاد وأولادهم ذكرهم وأنثاهم (وكذا) يسوي بين الكل (لوزاد) قوله (ماناسلوا) فكأنه قال وعلى أعقابهم ماناسلوا (أو) زاد قوله (بطنا بعد بطن) أو نسلا بعد نسل فكل ذلك يقتضي التسوية ، لأن بعد ثاني بمعنى مع (ولو قال : على أولادي ، ثم أولاد أولادي ، ثم أولادهم ماناسلوا ، أو على أولادي وأولاد أولادي الأعلى فالأعلى ، أو الأول فالأول فهو للترتيب) فلا يأخذ بطن وهناك بطن أقرب منه (ولا يدخل أولاد الأولاد في الوقف على الأولاد في الأصح) ومقابله يدخلون (ويدخل أولاد البنات في الوقف على الذرية والنسل والعقب وأولاد الأولاد إلا أن يقول على من ينتسب إليّ منهم) فلا يدخل أولاد البنات ، وهذا في الرجل . وأما المرأة فيدخل أولاد البنات وإن قالت ذلك (ولو وقف على مواليه وله معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها (قسم بينهما) نصفين (وقيل يبطل) لما فيه من الاجمال (والصفة المتقدمة على جمل معطوفة) لم يخلها كلام طويل (تعتبر في الكل كوقفت على محتاجي أولادي وأحفادي وإخوتي وكذا) الصفة (المتأخرة عليها) أي عنها (والاستثناء) يعودان إلى الكل (إذا عطف بإو كقوله) في مثال الصفة المتأخرة (وقفت على أولادي وأحفادي وإخوتي المحتاجين) وفي مثال الاستثناء (أو إلا أن يفسق بعضهم) فالشرط في عودهما للجميع العطف بالواو وأن لا يخلل كلام طويل . وأما أن عطف بهم مثلا أو تخلل بينهما كلام طويل عاد ما ذكر من الصفة والاستثناء إلى الأخير فقط ، ولكن اعتمدوا أنه لا يتقيد عودهما إلى الجميع بالعطف بالواو ، بل لو كان العطف بهم علما إلى الجميع أيضا كما هو القاعدة من اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في جميع المتعلقات .

[فصل] فِي أَحْكَامِ الْوَقْفِ الْمَعْنَوِيَّةِ (الأظهر أن الملك في رقبة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى) وفسر

أَيُّ يَنْفَكُ عَنْ اخْتِصَاصِ الْأَدَمِيِّ ، فَلَا يَكُونُ لِلْوَاقِفِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، وَمَنَافِعُهُ مِلْكُ
 لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ يَسْتَوْفِيهَا بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ بِإِعَارَةٍ وَإِجَارَةٍ ، وَيَمْلِكُ الْأَجْرَةَ وَقَوْلَانَهُ
 كَشْرَفٍ وَصُوفٍ وَلَبَنٍ ، وَكَذَا الْوَلَدُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالثَّانِي يَكُونُ وَقَفًا ، وَلَوْ مَاتَتِ الْبَيْمَةُ
 اخْتَصَصَ بِجَلَدِهَا ، وَلَهُ مَهْرُ الْجَارِيَةِ إِذَا وَطِئَتْ بِشَبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ إِنْ مَحْنَاهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ ،
 وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ الْمَوْقُوفِ إِذَا أَتْلَفَ بَلَّ يَشْتَرِي بِهَا عَبْدٌ لِيَكُونَ وَقَفًا
 مَكَانَهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَبَعْضُ عَبْدٍ ، وَلَوْ جَفَتِ الشَّجَرَةُ لَمْ يَنْقُطِعِ الْوَقْفُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، بَلَّ
 يُنْتَفَعُ بِهَا جَذْعًا ، وَقِيلَ تَبَاعُ ، وَالثَّمَنُ كَقِيَمَةِ الْعَبْدِ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ بَيْعِ حُصْرِ الْمَسْجِدِ
 إِذَا بَلَيْتَ وَجُدُوهُ إِذَا انْكَسَرَتْ وَلَمْ تَصْلَحْ إِلَّا لِلْإِحْرَاقِ ، وَلَوْ انْهَدَمَ مَسْجِدٌ وَتَعَذَّرَتْ
 إِعَادَتُهُ لَمْ يُبْعَ بِحَالِهِ .

الانتقال بقوله (أي ينفك عن اختصاص آدمي) والجميع الموجودات له سبحانه ملكا (فلا يكون
 للواقف ولا للموقوف عليه) وإن قال بكل جماعة (ومنافعه) أي الموقوف على معين (ملك للموقوف عليه
 يستوفيها بنفسه وبغيره بإعارة وإجارة) ولكن لا يؤثر إلا إذا كان ناظرا ، أو أذن له الناظر ، فإن كان
 الوقف على جهة لم يملك الموقوف عليه المنفعة بل الانتفاع . وأما الواقف فلا ينتفع بشيء من الوقف إلا
 إذا كان مسجدا أو بئرا أو مقبرة (ويملك) الموقوف عليه (الأجرة وقولان) الحاصلة بعد الوقف
 (كشرعة وصوف ولبن ، وكذا الولد) الحادث بعد الوقف بملكه الموقوف عليه (في الأصح ، و)
 القول (الثاني يكون وقفا) تبعاً لأمره . وأما الحل الموجود عند الوقف فهو وقف كالصوف (ولو
 ماتت البهيمة) الموقوفة (اختص بجلدها) فإن اندبغ عاد وقفا (وله) أي الموقوف عليه (مهر
 الجارية إذا وطئت بشبهة أو نكاح إن محنناه) أي نكاحها (وهو الأصح) إذا زوجها الحاكم
 بأذن الموقوف عليه وكان الزوج غير الواقف والموقوف عليه (والمذهب أنه) أي الموقوف عليه
 (لا يملك قيمة العبد) الموقوف (إذا أتلف) تعديا . وأما إذا تلف تحت يد غير ضامنة فلا ضمان
 على من تلف في يده بلا تعدد كالكتب الموقوفة إذا تلفت في يد مستعيرها بلا تعدد (بل يشتري
 بها عبد ليكون وقفا مكانه ، فإن تعذر فبعض عبد) والجارية كالعبد ، ولا يجوز شراء عبد بقيمة
 الجارية ولا عكسه (ولو جفت الشجرة) أو قلعهما ريج (لم ينقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع
 وقفها ابتداء (بل ينتفع بها جذعا) بإجارة مثلا (وقيل تباع والثلث كقيمة العبد) على ما سبق
 فيه ، فإن لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها صارت للواقف أو للموقوف عليه قولان ، وكل من صارت
 له ينتفع بها لا ينحو بيع بل بإحراق مثلا (والأصح جواز بيع حصر المسجد إذا بليت وجذوعه إذا
 انكسرت ولم تصلح إلا للإحراق) فتحصيل قليل من ثمنها يعود إلى الوقف أولى من ضياعها
 (ولو انهدم مسجد وتعذر إعادته لم يبع بحال) لا مكان الصلاة فيه وتصرف غلة وقفه لأقرب
 المساجد إليه إن لم يتوقع عوده والاحتفظ .

[فصل] إن شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره أتيسر ، وإلا فالنظر للقاضي على المذهب ، وشرط الناظر العدالة والكفاية ، والاهتمام إلى التصرف ، وتوظيفته العبارة والإجارة وتحصيل الغلة وقسمتها ، فإن فوض إليه بعض هذه الأمور لم يتعده ، وللواقف عزل من ولاه ، ونصب غيره ، إلا أن يشترط نظره حال الوقف ، وإذا أجز الناظر فزادت الأجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة لم يفسخ العقد في الأصح ،

كتاب الهبة

التملك بلا عوض هبة ، فإن ملك محتاجا لثواب الآخرة فصدقة ، فإن قلته إلى مكان الموهوب له إكراما له فهديّة ، وشرط الهبة إيجاب وقبول لفظا ، ولا يشترط مكان في الهدية على الصحيح ،

[فصل] في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر (إن شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره أتبع) ولا يشترط قبول الناظر لفظا ، بل هو كالوكيل (والا) أى إن لم يشترط لأحد (فالنظر للقاضي على المذهب) وقيل للواقف ، وقيل للموقوف عليه ، وقيل للقاضي (وشرط الناظر العدالة والكفاية) وهى قدرته على التصرف فيما هو ناظر عليه ، وهى عين قوله (والاهتمام إلى التصرف) فيغنى أحدهما عن الآخر (وتوظيفته العبارة والإجارة وتحصيل الغلة وقسمتها) على مستحقها (فإن فوض إليه بعض هذه الأمور لم يتعده) ولو شرط الواقف الناظر شيئا من الرعي جاز ، وإن زاد على أجرة مثله (وللواقف عزل من ولاه ونصب غيره) مكانه (إلا أن يشترط) الواقف لشخص (نظره حال الوقف) فليس له عزله ولو كصلحة كما ليس لغيره ذلك (وإذا أجز الناظر فزادت الأجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة لم يفسخ العقد في الأصح) ومقابلته يفسخ إذا كانت الزيادة لها وقع ، والطالب ثقة ، والوقف أمانة في يد الموقوف عليه ، فإن استعمله في غير ماوقف له ضمنه .

كتاب الهبة

تقال لما يعم الهدية والصدقة ، ولما يقابلها (التملك بلا عوض) تطوعا في حال الحياة (هبة) تفرج بالتملك العارية والضيافة ، وبنى العوض ما فيه عوض كالبيع ، وبالحياة الوصية (فإن ملك محتاجا) شيئا بلا عوض (لثواب الآخرة فصدقة) ويكتفى في الصدقة أحد الأمرين : إما الاحتياج ، وإما قصد ثواب الآخرة ، فلو ملك غنيا بقصد الثواب كان صدقة (فإن قلته) بنفسه أو بغيره (إلى مكان الموهوب له إكراما له فهديّة) فقط إذا فقد قصد الثواب وإن وجد فصدقة وهدية (وشرط الهبة إيجاب وقبول) مع التواصل المعتاد ، ومن صرح بالإيجاب وهبتك ومنحكك ، ومن صرح القبول قبلت ورضيت (ولا يشترط أن أى الإيجاب والقبول) في الهدية على الصحيح

بَلْ يَكْفِي الْبَيْتُ مِنْ هَذَا وَالْقَبْضُ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ قَالَ : أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ فَإِذَا مِتُّ فِيهِ
لَوَرَّثْتُكَ فِيهِ هِبَةً ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَعْمَرْتُكَ فَكَذَا فِي الْجَدِيدِ ، وَلَوْ قَالَ فَإِذَا مِتُّ
كَادَتْ إِلَيَّ فَكَذَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ : أَرَقَبْتُكَ أَوْ جَعَلْتُهَا لَكَ رُقْبِي : أَيْ إِنْ مِتُّ
يَكْبَلُ كَادَتْ إِلَيَّ ، وَإِنْ مِتُّ قَبْلَكَ اسْتَقَرَّتْ لَكَ فَالْمَذْهَبُ طَرْدُ الْقَوْلَيْنِ الْجَدِيدِ وَالْقَدِيمِ ،
وَمَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ هِبَتُهُ ، وَمَالًا كَجَهُولٍ وَمَقْصُوبٍ وَضَالٍّ فَلَا إِلَّا حَبْنِي حِنْطَةً وَنَحْوَهَا ،
وَهِبَةُ الدِّينِ لِلدِّينِ إِبْرَاهِيمَ ، وَلَيْسَ بِرِوَاطِلَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُمْلِكُ مَوْهُوبٌ إِلَّا بِقَبْضِ
بِإِذْنِ الْوَاهِبِ ، فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا بَيْنَ الْهَبَةِ وَالْقَبْضِ قَامَ وَارثُهُ مَقَامَهُ ، وَقِيلَ يَنْفَسِخُ
الْعَقْدُ ، وَيُسْنَى لِلْوَالِدِ الْعَدْلُ فِي عَطِيَّةِ أَوْلَادِهِ بِأَنْ يَسُوَّى بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَقِيلَ
كَقِسْمَةِ الْإِرْثِ ، وَلِلْأَبِ الرُّجُوعُ فِي هِبَةٍ وَلَدِهِ ،

بل يكفي البعث من هذا أي المهدى (والقبض من ذاك) أي المهدى إليه ، ومقابل الصحيح
يشترطان . وأما الصدقة فلا اشتراط فيها بخلاف (ولو قال : أعمرتك هذه الدار) أي جعلتها لك
عمرك (فإذا مت) بفتح التاء (فهي لورثتك فهي هبة) حكما فيعتبر فيها الإيجاب والقبول
(ولو اقتصر على أعمرتك فكذا) هي هبة (في الجديد) والقديم بطلانه (ولو قال) على
الجديد أعمرتكما (فإذا مت عادت إلى فكذا) هي هبة (في الأصح) ويلغو ذكر الشرط ،
ومقابله يبطل العقد كالقديم (ولو قال أرقبتك) هذه الدار (أوجعلتها لك رقبى) وفسر المصنف
ذلك بقوله (أي إن مت قبلي عادت إلي ، وإن مت قبلك استقرت لك ، فالْمَذْهَبُ طَرْدُ الْقَوْلَيْنِ ، الْجَدِيدِ
وهو الصحة ويلغو الشرط (والقديم) وهو عدم الصحة ، ومقابل المذهب القطع بالبطلان (و)
كل (ما جاز بيعه جاز هيبته ، ومالا) يجوز بيعه (كجهول ومقصوب وضال فلا) تجوز هيبته (إلا
حبني حنطة ونحوها) من المحقرات فانهما لا يجوز بيعهما ونحو هيبتهما وكذلك الثمار قبل بدو
الصلاح تجوز هيبتهما من غير شرط القطع بخلاف البيع (وهبة الدين للدين إبراهيم) له منه (و)
هيبته (لغيره باطلة في الأصح) ومقابلها صحيحة كبيعته لغير من هو عليه (ولا يملك موهوب إلا
بقبض) صحيح ، وهو ما كان (بإذن الواهب) فلا قبض بلا إذن لم يملكه ، ودخل في ضمانه
(فلو مات أحدهما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه) أي وارث الواهب في الإذن في القبض
ووارث المتهب في القبض (وقيل يفسخ العقد ، ويسن للوالد العدل في عطية أولاده) لينتفي
العقود والتحاسد . وذلك (بأن يسوى بين الذكر والأنثى) فإذا ترك ذلك كان مكروها ، وقيل
يحرم ترك العدل (وقيل) أن العدل يكون بأن يقسم بينهم (كقسمة الارث) فيفضل الذكر
على الأنثى ، ومحل الكراهة عند الاستواء في الحاجة أو عدمها ، والافلا كراهة ، ويسن للولد أن
يسوى بين والده إذا وهب لهما شيئا (وللأب الرجوع في هبة ولده) الشاملة للهبة والصدقة

وَكَذَا لِسَائِرِ الْأُصُولِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَشَرْطُ رُجُوعِهِ بَقَاءُ الْمَوْهُوبِ فِي سُلْطَانَةِ الْمُتَّهَبِ فَيَمْتَنِعُ بِبَيْعِهِ وَوَقْفِهِ ، لَا بَرَهَنَهُ وَهَبَتِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَتَعْلِيْقَ عَقْدِهِ وَتَزْوِيجَهَا وَزِرَاعَتَهَا ، وَكَذَا الْإِجَارَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ وَعَادَ لَمْ يَرْجِعْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ زَادَ رَجَعَ فِيهِ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ لَا الْمُفْصَلَةِ ، وَيَحْصُلُ الرُّجُوعُ بِرَجْعَتٍ فِيهَا وَهَبَتْ أَوْ اسْتَرْجَعَتْهُ أَوْ رَدَّتْهُ إِلَى مِلْكِي أَوْ بَقَضَتْ الْهَبَةَ ، لَا يَبْتَعِدُ وَوَقْفِهِ ، وَهَبَتِهِ وَإِعْتَاقِهِ وَوَقْفَهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا رُجُوعَ لِغَيْرِ الْأُصُولِ فِي هَبَةٍ مُقَيَّدَةٍ بِغَنَى الثَّوَابِ ، وَمَتَى وَهَبَ مُطْلَقًا فَلَا ثَوَابَ لَإِنْ وَهَبَ لِدُونِهِ ، وَكَذَا لِأَعْلَى مِنْهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلِنَظِيرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ وَجَبَ فَهُوَ قِيَمَةُ الْمَوْهُوبِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ يَذْبُ فَهُوَ الرُّجُوعُ ، وَلَوْ وَهَبَ بِشَرْطِ ثَوَابٍ مَعْلُومٍ فَلَا أَظْهَرَ مِنْهُ الْعَقْدُ ، وَيَكُونُ بَيْعًا عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ مَجْهُولٍ

(وكذا لسائر الأصول على المشهور) ومقابله لارجوع لغير الأب (وشروط رجوعه بقاء الموهوب في سلطنة) أي ولاية (المتب) وهو الولد ، فلو جنى الموهوب أو أفلس المتب وحجر عليه لم يمكن الوالد من الرجوع ، ويمتنع في صور ذكر المصنف بعضها بقوله (فيمتنع ببيعته ورققه) وعقده (لابرهنه وهبته قبل القبض وتعليق عقده وتزويجها) أي الجارية الموهوبة (وزراعتها) أي الأرض فلا يمتنع الرجوع بشيء من ذلك (وكذا الاجارة) لا تمنع الرجوع (على المذهب) ومقابله قول الامام ان لم يصح بيع المؤجر ، ففي الرجوع تردد (ولو زال ملكه) أي الولد (وعاد لم يرجع) أي الأصل (في الأصح) ومقابله يرجع (ولو زاد) الموهوب (رجع) الأصل (فيه زيادته المنصلة) كسمن (لا) الزيادة (المنفصلة) كالولد الحارث والكسب (ويحصل الرجوع برجعت فيها وهبت أو استرجعته أو رددته إلى ملكي أو قبضت الهبة) وكل هذه صرائح ، ويحصل بالكتابة كآخذته ، لكن مع النية (لا) يحصل الرجوع (ببيعته) أي بيع الأصل ما وهبه لابنه (ووقفه وهبته واعتاقه ووطنها في الأصح) راجع للخمس صور ، ومقابله يحصل بكل منها (ولا رجوع لغير الأصول في هبة مقيدة بنفي الثواب) أي العوض (ومتى وهب مطلقا) عن تقييده بثواب وعدمه (فلا ثواب) أي لا عوض (ان وهب لدونه) في المرتبة (وكذا لأعلى منه) كهبة الغلام لأستاذه فلا ثواب (في الأظهر) ومقابله يجب الثواب (و) كذا ان وهب (لنظيره) فلا ثواب (على المذهب) والطريق الثاني طرد القولين السابقين ، والهدايا في ذلك كالهبة . وأما الصدقة فتواهبها عند الله فلا يجب فيها العوض مطلقا (فان وجب) في الهبة ثواب بأن قلنا بالرجوع (فهو قيمة الموهوب) أي قدرها ولو مثليا (في الأصح) يوم القبض ، ومقابله ما يعتد ثوابا (فان لم يشبهه الرجوع) في الهبة ان بقيت ويبدلها ان تلفت (ولو وهب بشرط ثواب معلوم) كوهبتك هذا على أن تثبني (فالأظهر صحة العقد ويكون بيعا على الصحيح) فتثبت فيه أحكام البيع من الشفعة وغيرها ، ومقابله يكون هبة نظرا إلى اللفظ (أو) بشرط ثوابه (مجهول) كوهبتك

فَالْمَذْهَبُ بِطَلَانِهِ ، وَلَوْ بَعَثَ هَدِيَّةً فِي ظَرْفٍ فَإِنْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِرَدِّهِ كَقَوْمِ صَرَّةٍ تَمُرُّ
فَهُوَ هَدِيَّةٌ أَيْضًا ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا فِي أَكْلِ الْمَدِيَّةِ مِنْهُ إِنْ اقْتَضَتْهُ الْعَادَةُ .

كتاب اللقطة

يُسْتَحَبُّ الْإِلْتِقَاطُ لِإِثْنَيْ بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ ، وَقِيلَ يَجِبُ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ لِغَيْرِ وَائِقٍ ،
وَيُجُوزُ فِي الْأَمْسَاحِ ، وَيُكْرَهُ لِفَاسِقٍ ، وَلِلْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ ،
وَأَنَّهُ يَصِحُّ اتِّقَاطُ الْفَاسِقِ وَالصَّبِيِّ وَالذَّيْفِيِّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ الْأُظْهَرُ أَنَّهُ يُنْزَعُ مِنَ
الْفَاسِقِ وَيُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَأَنَّهُ لَا يُعْتَمَدُ تَقْرِيفُهُ ، بَلْ يُفْهَمُ إِلَيْهِ رَقِيبٌ ، وَيُنْزَعُ الْوَلِيُّ
لِقَطْعَةِ الصَّبِيِّ وَيَعْرِفُ وَيَتَمَلَّكُهَا لِلصَّبِيِّ إِنْ رَأَى ذَلِكَ حَيْثُ يَجُوزُ الْإِقْتِرَاضُ لَهُ ، وَتَضَمُّنُ
الْوَلِيِّ إِنْ قَصَرَ فِي انْتِزَاعِهِ

هذا العبد بشوب (فالذهب بطلانه) أى العقد (ولو بعث هدية في ظرف ، فان لم تجر العادة برده
كقَوْمِ صَرَّةٍ تَمُرُّ) وهى وعاء النمر (فهو هدية أيضا ، والا) بأن جرت العادة برده الظرف أو اضطربت
(فلا) يكون هدية بل أمانة (ويحرم استعماله) أى الظرف (الا في أكل الهدية منه ان
اقتضته العادة) ويكون عارية حيثئذ .

كتاب اللقطة

بضم اللام وفتح القاف : هى لغة ما وجد على تطلب ، وشرعا ما وجد في موضع غير مملوك من
مال أو اختصاص ضائع من ماله وليس بمحرز ولا تمتنع ببقوته ولا يعرف الواجد ماله (يستحب
الالتقاط لواثى بأمانة نفسه) فيكره له ترك الالتقاط (وقيل يجب) عليه الالتقاط صيانة للمال عن
الضياع ، وهو ظاهر ان تحقق الضياع وتعين للأخذ (ولا يستحب لغير واثق) بأمانة نفسه في
المستقبل (و) لكن (يجوز) له الالتقاط (في الأصح) ومقابلته لا يجوز خشية الاستهلاك ،
ويحرم عليه الالتقاط ان علم من نفسه الحياة (ويكره لفاسق) ان التقط للملك ، ويحرم للحفظ
(والمذهب أنه لا يجب الاشارة على الالتقاط) لكن يسر ، وقيل يجب . والطريق الثانى : القطع
بالأول (و) المذهب (أنه يصح التقاط الفاسق والصبي والذمي في دار الاسلام) والمراد بالصحة
أن أحكام اللقطة نثبت له فلا ينافى كون الالتقاط مكروها للفاسق ابتداء ولا تكرار . وأما التقاط
الذمي يدار الحربي فلا يجوز عليه حكما (ثم الأظهر أنه) أى الملتقط (ينزع من الفاسق ويوضع عند
عدله) ومقابلته لا ينزع (و) الأظهر (أنه لا يعتمد تعريفه بل يفهم اليه رقيب) خشية من التفريط ،
ومقابلته يعتمد من غير رقيب (وينزع الولي) وجوبا (لقطة الصبي ويعرف) هو اللقطة
(ويملكها للصبي ان رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له ، ويضمن الولي ان قصر في انتزاعه) أى

حتى تلفت في يد الصبي ، والأظهر بطلان التقاط العبد ولا يعتد بتعريفه فلو أخذه سيده منه كان التقاطاً . قلت : المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة ، ومن بعضه حر ، وهي له وليسيده ، فإن كانت مهايأة فلصاحب النوبة في الأظهر ، وكذا حكم سائر النادر من الأكساب والمؤمن إلا أرض الجنابة ، والله أعلم .

[فصل] الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع بقوة كبير و فرس أو بدو كآرنب وظفي ، أو طيران كحمام إن وجد بمفازة فلقاضى التقاطه للحفظ وكذا الغيرة في الأصح ، ويجوز التقاطه للملك ، وإن وجد بقرية فالأصح جواز التقاطه للملك ، وما لا يمتنع منها كشاة يجوز التقاطه للملك في القرية والمفازة ، ويتخير أخذه من مفازة فإن شاء عرفه وتملكه أو باعه وحفظ ثمنه وعرفها ثم تملكه أو أكله وغرم قيمته إن ظهر مالكه ، فإن أخذ من العمران فله الخصلتان إلا وليان لا الثالثة في الأصح ،

الملتقط (حتى تلف في يد الصبي) أو تلفه ، فإن لم يقصر ضمن الصبي بالانلاف لابلتلف (والأظهر بطلان التقاط العبد) إذا لم يأذن له فيه السيد ولم ينه ، ومقابلته يصح ويكون لسيده (و) إذا أبطلنا التقاطه (لا يعتد بتعريفه ، فلو أخذه سيده منه كان التقاط) له (قلت : المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة) كالحر (و) كذلك المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) وبعضه رقيق (وهي) أى اللقطة (له وليسيده) ان لم تكن مهايأة (فإن كانت مهايأة فلصاحب النوبة في الأظهر) ومقابلته تكون بينهما (وكذا حكم سائر النادر من الأكساب) الحاصلة للبعض كالوصية والهبة (و) حكم النادر من (المؤمن) كأجرة طبيب فالأكساب لمن حصلت في نوبته ، والمؤمن على من وجد سببها في نوبته (إلا أرض الجنابة) الموجودة من البعض أو عليه فلا يختص بصاحب النوبة ، بل يكون بينهما (والله أعلم) وإذا لم تكن مهايأة فبشركان في جميع ذلك .

[فصل] في بيان حكم الملتقط (الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع) كالذئب ، وامتناعه : إما بقوة كبير و فرس ، أو بدو كآرنب وظفي ، أو طيران كحمام إن وجد بمفازة (وهي الصحراء) فلقاضى التقاطه للحفظ على مالكه لا للملك (وكذا لغيره) أى القاضى (في الأصح) ومقابلته لا يجوز لغيره (ويجوز التقاطه) أى الحيوان الممتنع (للملك) فلا يسوغ لأحد أن يلمقطه لذلك (وإن وجد بقرية ، فالأصح جواز التقاطه للملك) ومقابلته المنع كالمفازة (وما لا يمتنع منها) أى من صغار السباع (كشاة يجوز التقاطه للملك في القرية والمفازة) ويتخير أخذه (أى ما لا يمتنع من مفازة) بين ثلاث خصال (فإن شاء عرفه وتملكه) وينفق عليه مدة التعريف (أو باعه) بأذن الحاكم إن وجد (وحفظ ثمنه وعرفها) أى اللقطة التى باعها (ثم تملكه) أى الثمن (أو أكله وغرم قيمته إن ظهر مالكه) ثم يعرفها بعد الأكل (فإن أخذ من العمران فله الخصلتان الأوليان) وهما الامساك والبيع (لا الثالثة) وهى الأكل (في الأصح) ومقابلته

وَيَجُوزُ أَنْ يُلْتَقِطَ عَبْدًا لَا يُمَيِّزُ ، وَيُلْتَقِطُ غَيْرَ الْحَيَوَانِ ، فَإِنْ كَانَ يَسْرِعُ فَسَادُهُ كَهَرِيسَةٍ
 فَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَعَرَفَهُ لِيَتَمَلَّكَ تَمَنُّهُ وَإِنْ شَاءَ تَمَلَّكَهُ فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ ، وَقِيلَ إِنْ
 وَجَدَهُ فِي عُمُرَانٍ وَجَبَ الْبَيْعُ ، وَإِنْ أَمَكَّنْ بَقَاؤُهُ بِعِلَاجٍ كَرُطْبٍ يَتَجَفَّفُ ، فَإِنْ
 كَانَتِ الْغِلْطَةُ فِي بَيْعِهِ بَيْعٌ ، أَوْ فِي تَجْفِيفِهِ وَتَبَرُّعِهِ الْوَاجِدُ جَفْفُهُ ، وَإِلَّا يَبِيعُ بَعْضُهُ
 لِيَتَجَفَّفَ الْبَاقِي ، وَمَنْ أَخَذَ لِقِطَةً لِلْحِفْظِ أَبَدًا فَهِيَ أَمَانَةٌ ، فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْقَاضِي لَزِمَهُ
 الْقَبُولُ وَلَمْ يُوْجِبِ الْأَكْثَرُونَ التَّعْرِيفَ ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ ، فَلَوْ قَصَدَ بَعْدَ ذَلِكَ خِيَانَةً
 لَمْ يَصِرْ ضَامِنًا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ أَخَذَهُ بِقَصْدِ الْخِيَانَةِ فَضَامِنٌ ، وَلَيْسَ لَهُ بَعْدَهُ أَنْ يُعَرِّفَ
 وَيَتَمَلَّكَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنْ أَخَذَ لِيُعَرِّفَ وَيَتَمَلَّكَ فَأَمَانَةٌ مُدَّةُ التَّعْرِيفِ ، وَكَذَا
 بَعْدَهَا مَا لَمْ يَخْتَرْ التَّمَلُّكَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُعَرِّفُ جِنْسَهَا وَصِفَتَهَا وَقَدْرَهَا وَعِفَاقَهَا وَوِكَاءَهَا
 ثُمَّ يُعَرِّفُهَا فِي الْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَنَحْوِهَا سَنَةً عَلَى الْعَادَةِ : يُعَرِّفُ أَوَّلًا كُلَّ
 يَوْمٍ طَرَفِي النَّهَارِ ثُمَّ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً ثُمَّ كُلَّ أُسْبُوعٍ ،

له الأكل (ويجوز أن يلتقط عبدا لا يميز) في زمن أمن أو نهب بل قد يجب الالتقاط ان تعين
 طريقا لحفظ روحه ، ولا يجوز التقاط المميز في الأمن (و) أن (يلتقط غير الحيوان ، فان كان)
 مما (يسرع فساده كهريسة ، فان شاء باعه وعرفه) أى المبيع (ليشترك تمته) بعد التعريف (وان
 شاء تملكه في الحال وأكله) وغرم قيمته (وقيل ان وجدته في عمران وجب البيع) وامتنع
 الأكل ، وإذا جوزنا الأكل فأكل وجب التعريف في العمران بعده (وإن أمكن بقاؤه) أى
 ما يسرع فساده لكن (بعلاج كرطب يتجفف ، فان كانت الغلطة في بيعه بيع) جيعه باذن الحاكم
 ان وجدته (أو في تجفيفه وتبرعه الواجد جففه ، وإلا بيع بعضه لتجفيف الباقي ، ومن أخذ لقطه
 للحفظ أبدا فهي أمانة) في يده (فان دفعها إلى القاضى لزمه القبول ، ولم يوجب الأكثرون
 التعريف والحالة هذه) وهى أخذ اللقطة للتعريف ، ورجع الامام والغزالي وجوبه ، وهو المعتمد
 (فلو قصد بعد ذلك) الأخذ للحفظ (خيانة لم يصير ضامنا في الأصح) ومقابلته بصير (وان أخذ
 بقصد خيانة فضامن ، وليس له بعده أن يعرف ويملك) مادام مصرا ، فلو عاد إلى الأمانة ليعرف
 ويملك جاز وخرج عن الضمان (على المذهب) وقيل له ذلك (وان أخذ ليعرف ويملك) بعد
 التعريف (فأمانة مدّة التعريف ، وكذا بعدها ما لم يختار التملك في الأصح) ومقابلته تصير مضمونة عليه
 مادام غرم التملك مطردا (ويعرف) الملتقط من المعرفة ، وهى العلم ، وهذه المعرفة سنة ، وقيل واجبة
 وتسكون عقب الأخذ (جنسها) أى اللقطة من نقد أو غيره (وصفها) من صحاح أو غيرها (وقدرها
 وعفاها وكاءها) بكسر الواو والمد : الخيط الذى تربط به (ثم يعرفها) من التعريف وهو
 واجب (فى الأسواق وأبواب المساجد ونحوها) من المجامع (سنة) من يوم التعريف (على
 العادة) زمانا ومكانا (يعرف أولا كل يوم طرفي النهار ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع) مرة

ثم كل شهر، ولا تكفي سنة متفرقة في الأصح. قلت: الأصح تكفي، والله أعلم ولا يلزمه مؤنة التعريف إن أخذ لحفظ، بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترض على المالك، وإن أخذ لتملك لزمته، وقيل إن لم يملك فعلى المالك، والأصح أن الحقيق لا يعرف سنة بل زمنا يظن أن فاقده يعرض عنه غالبا.

[فصل] إذا عرف سنة لم يملكها حتى يختاره بلفظ كتبتك، وقبل تكفي النية، وقيل يملك بمضي السنة، فإن تملك فظهر المالك وانقضا على رد عينها فذاك، وإن أرادها المالك وأراد الملتقط العدول إلى بدلها أوجب المالك في الأصح، وإن تلفت غرم مثلها أو قيمتها يوم التملك، وإن نقصت بعيب فله أخذها مع الأرض في الأصح، وإذا ادعاه رجل ولم يصفها ولا بيئته لم تدفع إليه، وإن وصفها وظن صدقة جاز الدفع إليه، ولا يجب على المذهب، فإن دفع فأقام آخر بيئته بها حوت.

(ثم كل شهر) مرة بحيث لا ينسى أن الأخير تكرر الأول (ولا تكفي سنة متفرقة في الأصح) وعلى هذا إذا قطع التعريف مدة استأنف (قلت: الأصح تكفي) السنة المتفرقة (والله أعلم) وعلى هذا لا بد أن يبين زمان الوجدان (ولا يلزمه مؤنة التعريف إن أخذ لحفظ، بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترض على المالك، وإن أخذ لتملك لزمته) مؤنة التعريف سواء تملكها أم لا (وقيل إن لم يملك فعلى المالك، والأصح أن الحقيق) وهو ما يظن أن فاقده لا يكثر أسفه ولا يطول طلبه له (لا يعرف سنة بل زمنا يظن أن فاقده يعدل عنه غالبا) ويختلف ذلك باختلاف المال، ومقابل الأصح يكفي التعريف مرة، وقيل لا يجب تعريف الحقيق أصلا.

[فصل] فيما تملك به اللقطة (إذا عرف سنة لم يملكها حتى يختاره) أي التملك (بلفظ كتبتك) ما التقطه (وقيل تكفي النية) أي تجدد قصد التملك (وقيل يملك بمضي السنة، فإن تملك فظهر المالك) لها (وانقضا على رد عينها فذاك) ظاهر (وإن أرادها المالك وأراد الملتقط العدول إلى بدلها أوجب المالك في الأصح) كالقرض، ومقابله يجاب الملتقط لأنه تملكها ويردها مع زوائدها المتصلة، وكذا المنفصلة قبل التملك. أما المنفصلة بعده فهي للملتقط (وإن) جاء المالك وقد (تلف غرم مثلها) إن كانت مثلية (أو قيمتها) إن كانت متقومة (يوم التملك) لها. أما التلف قبل التملك فلا تفرط فلا ضمان فيه على الملتقط (وإن) جاء وقد (نقصت بعيب) حدث بعد التملك (فله) أي المالك (أخذها مع الأرض في الأصح) ومقابلها لا أرض، وله الرجوع إلى بدلها سليمة (وإذا ادعاه رجل ولم يصفها ولا بيئته) له كالشاهد والعين (لم تدفع إليه وإن وصفها) مدعيها (وظن) ملتقطها (صدقه جاز) له (الدفع إليه) جزا (ولا يصح على المذهب) وفي وجهه يجب (فإن دفع) اللقطة لو اصفها (فأقام آخر بيئته بها حوت).

إِلَيْهِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ عِنْدَهُ فَلِصَاحِبِ الْبَيْتَةِ تَضَمُّنُ الْمَلْقَطِ ، وَالْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ وَالْقَرَارِ عَلَيْهِ
قُلْتُ : لَا تَحِلُّ لِقَطْعَةِ الْحَرَمِ لِلتَّمْلِكِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَجِبُ تَعْرِيفُهَا قَطْعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كتاب اللقيط

التَّقَاتُ الْمَنْبُودُ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَيَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنَّمَا تَنْبُتُ وَلَايَةُ
الْإِلْقَاطِ بِسُكَّانٍ خُرَ مُسْلِمٍ عَدْلٍ رَشِيدٍ ، وَلَوْ التَّقَطَّ عَبْدٌ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ انْتَزَعَ مِنْهُ ،
فَإِنْ عَلِمَهُ فَأَقْرَعَهُ عِنْدَهُ أَوْ التَّقَطَّ بِإِذْنِهِ فَالسَّيِّدُ الْمَلْقَطُ ، وَلَوْ التَّقَطَّ صَبِيٌّ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ مَحْجُورٌ
عَلَيْهِ أَوْ كَافِرٌ مُسْلِمًا انْتَزَعَ مِنْهُ ، وَلَوْ أَرَادَ دَحْمَ اثْنَانِ عَلَى أَخْذِهِ جَعَلَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ مَنْ
يَرَاهُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا ، وَإِنْ سَبَقَ وَاحِدٌ فَالْتَقَطَهُ مُنْعَ الْآخَرُ مِنْ مُزَاجَتِهِ ، وَإِنْ
التَّقَطَّ مَعَ وَهْمَا أَهْلٍ ، فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يُقَدَّمُ غَنَى عَلَى فَقِيرٍ وَعَدْلٌ عَلَى مُسْتَوْرٍ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا
أَقْرَعَ ، وَإِذَا وَجَدَ بَلَدِيٌّ لَقِيَطًا بِبَلَدٍ فَلَيْسَ لَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَادِيَةٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ نَقْلَهُ إِلَى
بَلَدٍ آخَرَ ، وَأَنَّ

إليه ، فإن تلفت عنده فلصاحب البيت تضمين الملقط ، و) مطالبة (المدفوع إليه) اللقطة (والقرار
عليه) لتلفه في يده (قلت : لا تحل لقطة الحرم للتملك على الصحيح) ومقابلته تحل (ويجب
تعريفها) عند التقاطها للحفظ (قطعاً) من غير خلاف (والله أعلم) .

كتاب اللقيط

فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ ، وَيُقَالُ لَهُ مَنْبُودٌ ، وَهُوَ الْآدَمِيُّ الصَّغِيرُ الْمَطْرُوحُ (التَّقَاتُ) أَيْ أَخَذَ
(الْمَنْبُودُ فَرَضُ كِفَايَةٍ) فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْمَنْبُودِ إِلَّا وَاحِدٌ لَزِمَهُ أَخْذُهُ (وَيَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى
التَّقَاتِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجِبُ (وَإِنَّمَا تَنْبُتُ وَلَايَةُ الْإِلْقَاطِ لِلْمُسْلِمِ حَرِّ مُسْلِمٍ) إِنْ كَانَ
الْقَيْطُ مُحْكُومًا بِإِسْلَامِهِ (عَدْلٍ رَشِيدٍ) مُسْتَقْنَى عَنْهُ بِعَدْلٍ ، وَمُرَادُهُ الْعَدْلُ الظَّاهِرُ أَوِ الْبَاطِنُ (وَلَوْ
التَّقَطَّ عَبْدٌ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ انْتَزَعَ مِنْهُ) وَهَذَا مُحْتَزٌّ حَرِّ الْحِ (فَإِنْ عَلِمَهُ فَأَقْرَعَهُ عِنْدَهُ أَوْ التَّقَطَّ بِإِذْنِهِ
فَالسَّيِّدُ الْمَلْقَطُ ، وَلَوْ التَّقَطَّ صَبِيٌّ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ) بِسَفِهِ (أَوْ كَافِرٌ مُسْلِمًا انْتَزَعَ مِنْهُ)
وَالْمُنْتَزِعُ هُوَ الْحَاكِمُ . وَأَمَّا الْوَلَدُ الْمُحْكُومُ بِكُفْرِهِ فَلَا يَنْتَزِعُ (وَلَوْ أَرَادَ دَحْمَ اثْنَانِ عَلَى أَخْذِهِ جَعَلَهُ الْحَاكِمُ
عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا ، وَإِنْ سَبَقَ وَاحِدٌ فَالْتَقَطَهُ مُنْعَ الْآخَرُ مِنْ مُزَاجَتِهِ) وَإِنْ التَّقَطَّ
مَعَ وَهْمَا أَهْلٍ (لَا لِقَاطَهُ) فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يُقَدَّمُ غَنَى عَلَى فَقِيرٍ (فَإِنَّ اسْتَوَيَا) فِي الصَّفَاتِ (أَقْرَعَ ، وَإِذَا
وَجَدَ بَلَدِيٌّ لَقِيَطًا بِبَلَدٍ فَلَيْسَ لَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَادِيَةٍ) وَلَا فَرْقَ فِي السَّفَرِ بِهِ لِلنَّقْلَةِ وَغَيْرِهَا (وَالْأَصَحُّ أَنَّ
لَهُ نَقْلَهُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ) سِوَاهُ كَانَتْ وَطَنُ الْمَلْقَطِ أَمْ لَا ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَمْتَنِعُ كَمَا تَقَدَّمَ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّ)

لِلْغَرِيبِ إِذَا التَّقَطَّ بِبَلَدٍ أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى بَلَدِهِ ، وَإِنْ وَجَدَهُ بِبَادِيَةٍ فَلَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَلَدِهِ ،
وَإِنْ وَجَدَهُ بِدَوَىٍّ بِلَدٍ فَكَالْحَضَرِيِّ ، أَوْ بِبَادِيَةٍ أَقْرَبَ يَدَيْهِ ، وَقِيلَ إِنْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ
لِلنَّجْعَةِ لَمْ يُقَرَّ ، وَنَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ الْعَامِّ كَوَقْفٍ عَلَى الْقَطَاءِ ، أَوْ الْخَاصِّ وَهُوَ مَا اخْتَصَّ بِهِ
كَشْيَابٍ مَلْفُوفَةٍ عَلَيْهِ وَمَفْرُوشَةٍ تَحْتَهُ وَمَا فِي جَيْبِهِ مِنْ دَرَاهِمٍ وَغَيْرِهَا وَمَهْدِهِ وَدَنَانِيرَ
مَنْشُورَةٍ فَوْقَهُ وَتَحْتَهُ ، وَإِنْ وَجِدَ فِي دَارٍ فَهِيَ لَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ مَدْفُونٌ تَحْتَهُ وَكَذَا يُبَايَ
وَأَمْتَعَةٌ مَوْضُوعَةٌ بِقُرْبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهِ
مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَامَ الْمُسْلِمُونَ بِكِفَايَتِهِ قَرْضًا ، وَفِي قَوْلِ نَفَقَةٍ ، وَلِلتَّقِيطِ
الِاسْتِقْلَالِ بِحِفْظِ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي قَطْعًا .

[فصل] إِذَا وَجِدَ لِقِيطَ بَدَارِ الْإِسْلَامِ وَفِيهَا أَهْلُ ذِمَّةٍ أَوْ بَدَارٍ فَتَحَوُّهَا وَأَقْرَبُهَا
بِيَدِ كُفَّارٍ صُلَحًا أَوْ بَعْدَ مِلْكِهَا بِحِزْبِيَّةٍ ، وَفِيهَا مُسْلِمٌ حَكِيمٌ بِإِسْلَامِ الْقِيطِ .

للغريب إذا التقط ببلد أن ينقله إلى بلده (ومقابلته لا ، لضياح النسب) وإن وجدته ببادية فله نقله إلى بلد ، وإن وجدته بدوى ببلد فكالخضري (فلا ينقله إلى البادية (أو ببادية أقرب يديه)
وإن كان أهل حبلته ينتقلون (وقيل إن كانوا ينتقلون للنجعة لم يقر) لأن فيه تضييعا لنسبه
(ونفقته) أي اللقيط (في ماله العام كوقف على القطاء ، أو الخاص) ويقدم على العام (وهو
ما اختص به كشياب ملفوفة عليه ومفروشة تحته ، وما في جيبه من دراهم وغيرها ومهده) وهو
سريره الذي هو فيه (ودنانير منشورة فوقه وتحتة ، وإن وجد في دار فهي له) ولا يحكم له بستان
وجد فيه (وليس له مال مدفون تحته) ولو فيه رقعة مكتوب فيها أن الدين له (وكذا يُبَايَ
وأمتعة موضوعة بقربه) ليست له (في الأصح) ومقابلته أنه لا يعرف له مال فلا ظهْر أنه ينفق
عليه من بيت المال (من سهم المصالح ، ومقابلته يقترض عليه (فإن لم يكن) في بيت المال شيء
(قام المسلمون بكفايته قرضا) حتى يثبت لهم الرجوع بما أنفقوا (وفي قول) يقوم المسلمون
بكفايته (نفقة) لارجوع لهم بها (وللتقط الاستقلال بحفظ ماله) أي اللقيط (في الأصح) ومقابلته
يحتاج إلى إذن القاضي (ولا ينفق عليه منه إلا بإذن القاضي قَطْعًا) بلا خلاف ، فإن لم يجد
الحاكم أنفق وأشهد وجوبا فإن لم يشهد ضمن .

[فصل] في الحكم بإسلام الرقيق وكفره (إذا وجد لقيط بدار الإسلام) بأن سكنها المسلمون
(و) إن كان (فيها أهل ذمة) أو معاهدون (أو) وجد لقيطا (بدار فتحوها) أي المسلمون
وأقربوها بيسد كفار صلحا (أي على جهته) (أو) أقربها المسلمون بيسد كفار (بعد ملكها
بحزبية وفيها مسلم) في صورتين يمكن كون اللقيط منه (حكم بإسلام اللقيط) في الصور الثلاث ،

وَأِنْ وَجِدَ بَدَارَ كُفْرٍ فَكَافِرٌ إِنْ لَمْ يَسْكُنْهَا مُسْلِمٌ ، وَإِنْ سَكَنَهَا مُسْلِمٌ كَأَسِيرٍ وَتَاجِرٍ
مُسْلِمٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ بِالْدارِ فَأَقَامَ ذِمِّيًّا بَيْنَةً يَنْسِبُ لِحَقِّهِ وَتَبِعَهُ فِي
الْكُفْرِ ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الدَّعْوَى فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ فِي الْكُفْرِ ، وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ
الصَّبِيِّ بِمِجْهَتَيْنِ أُخْرَيْنِ لَا تَفْرَضَانِ فِي لَقِيطٍ : إِحْدَاهُمَا الْوِلَادَةُ ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ
مُسْلِمًا وَقَتَ الْعُلُوقِ فَهُوَ مُسْلِمٌ ، فَإِنْ بَلَغَ وَوَصَفَ كُفْرًا فَرْتَدَّ ، وَلَوْ عَلِقَ بَيْنَ كَافِرَيْنِ
ثُمَّ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ، فَإِنْ بَلَغَ وَوَصَفَ كُفْرًا فَرْتَدَّ ، وَفِي قَوْلِ كَافِرٍ أَصْلِيٍّ .
الثَّانِيَةُ إِذَا سَبَى مُسْلِمٌ طِفْلًا تَبِعَ السَّابِي فِي الْإِسْلَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ ، وَلَوْ سَبَاهُ
ذِمِّيٌّ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُ صَبِيِّ مُمَيَّرٍ اسْتِقْلَالًا عَلَى الصَّحِيحِ .
[فصل] إِذَا لَمْ يُقَرَّرَ اللَّقِيطُ بِرِقٍّ فَهُوَ حُرٌّ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ أَحَدُهُ بَيْنَةً بِرَقٍّ ، وَإِنْ
أَقَرَّ بِهِ لِشَخْصٍ فَصَدَقَهُ قُبُلٌ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ إِقْرَارُ بَحْرِيَّةٍ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ أَنْ
لَا يَسْبِقَ تَصَرُّفٌ يَقْتَضِي نَقْضَهُ حُرِّيَّةَ كَيْسَعٍ وَنِكَاحٍ ،

لأن البدار دار إسلام حينئذ (وان وجد) اللقيط (بدار كفار) وهي دار الحرب (فكافر إن
لم يسكنها مسلم) واجتياز المسلم بها كسكنائها (وان سكنها مسلم كأسير وتاجر) يمكن أن يكون ولده
(فمسلم في الأصح ، ومن حكم بإسلامه بالدار فأقام ذمي بينة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر) وارتفع
ماظنناه من إسلامه (وان اقتصر على الدعوى) بأنه ابنه ولم يقيم بينة (فالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ فِي
الْكُفْرِ) وان لحقه في النسب ، وقيل يتبعه فيه كالنسب (ويحكم بإسلام الصبي بمجتهتين أخريين
لا تفرضان في لقيط إحداهما الولادة ، فإذا كان أحد أبويه مسلما وقت العلوق فهو) أي
الصبي ولو أتي (مسلم) وان ارتد أبواه بعد العلوق (فان بلغ ووصف كفرا فرتد ، ولو علّق
بين كافرين ثم أسلم أحدهما) قبل بلوغه (حكم بإسلامه) حالا ، وفي معنى الأبوين الأجساد
والجندات المعروفون ولو غير وارثين ، والمرتد ككافر (فان بلغ ووصف) بعد بلوغه (كفرا
فرتد ، وفي قول كافر أصلي . للثانية إذا سبي مسلم طفلا) أو مجنونا (تبع السابي في الاسلام)
فيحكم بإسلامه ظاهرا وبلطنا (إن لم يكن معه أحد أبويه) ومعنى كون أحد أبوي الطفل معه
أن يكونا في جيش واحد وغنيمة واحدة وان اختلف سابيها (ولو سباه ذمي لم يحكم بإسلامه
في الأصح) ومقابله يحكم بإسلامه (ولا يصح إسلام صبي مميز استقلالاً على الصحيح) ومقابله
يصح إسلامه حتى يرث من قريبه المسلم .

[فصل] فيما يتعلق برق اللقيط وحريته (إذا لم يقر اللقيط برق فهو حرّ إلا أن يقيم أحد
بينته برقه) وتعرض لسبب الملك (وان أقربه) أي الرق (لشخص فصدقه قبل ان لم يسبق
إقرار ببحرية) وأما لو كلفه المقر له أو سبق منه إقرار ببحرية فلا يقبل إقراره (والمذهب أنه
لا يشترط) في صحة الإقرار بالرق (أن لا يسبق) منه (تصرف يقتضي نقضه حرية كبيع ونكاح

بَلْ يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ فِي أَصْلِ الرِّقِّ وَأَحْكَامِهِ الْمُسْتَقْبَلَةِ لَا الْمَاضِيَةِ الْمُضَرَّةَ بِغَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ لَزِمَهُ دَيْنٌ فَأَقْرَبَ رِقِّ وَفِي يَدِهِ مَالٌ قُبِي مِنْهُ ، وَلَوْ ادَّعَى رَقَّهُ مَنْ لَيْسَ فِي يَدِهِ بَلَا بَيِّنَةٍ لَمْ يُقْبَلْ ، وَكَذَا إِذَا ادَّعَاهُ الْمَلْتَقِطُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ رَأَيْنَا صَغِيرًا مُمَيَّرًا أَوْ غَيْرَهُ فِي يَدٍ مَنْ يَسْتَرْقُهُ وَلَمْ يُعْرِفْ اسْتِنَادَهَا إِلَى الْإِلْتِقَاطِ حَكَمَ لَهُ بِالرِّقِّ ، فَإِنْ بَلَغَ وَقَالَ أَنَا حُرٌّ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بَيِّنَةٌ ، وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِرَقِّهِ عَمِلَ بِهَا . وَيَشْتَرِطُ أَنْ تَتَعَرَّضَ لِلْبَيِّنَةِ لِسَبَبِ الْمَلِكِ ، وَفِي قَوْلٍ يَكْفِي مُطْلَقُ الْمَلِكِ ، وَلَوْ اسْتَلْحَقَّ الْقَيْطُ حُرٌّ مُسْلِمٌ لِحَقِّهِ وَصَارَ أَوْلَى بِتَرْبِيَّتِهِ ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَّهُ عَبْدٌ لِحَقِّهِ ، وَفِي قَوْلٍ يُشْتَرِطُ تَصَدِيقُ سَيِّدِهِ ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَّتْهُ امْرَأَةٌ لَمْ يَلْحَقْهَا فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ اثْنَانِ لَمْ يَقْدَمْ مُسْلِمٌ وَحُرٌّ عَلَى ذِمِّيٍّ وَعَبْدٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ فَيَلْحَقُ مِنَ الْحَقِّ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ أَوْ تَحْيِيرٌ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا أَوْ أَحَقَّهُ يَهُمَا أَمْرٌ بِالْإِنْتِسَابِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى مَنْ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا ، وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ سَقَطْنَا فِي الْأَظْهَرِ .

بل بعد التصرف بشيء من ذلك - يقبل إقراره في أصل الرق وأحكامه المستقبلية - فباله وعليه (لا) الأحكام (الماضية المضرة بغيره) فلا يقبل إقراره بالنسبة لها (في الأظهر) ومقابلته يقبل ، ثم فرع على الأظهر المذكور بقوله (فلَوْلَزِمَهُ دَيْنٌ فَأَقْرَبَ رِقِّ وَفِي يَدِهِ مَالٌ قُبِي مِنْهُ) ولا يجعل للقر له إلا ما فصل عن الدين (ولو ادَّعَى رَقَّهُ مَنْ لَيْسَ فِي يَدِهِ بَلَا بَيِّنَةٍ لَمْ يُقْبَلْ ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَاهُ الْمَلْتَقِطُ فِي الْأَظْهَرِ) ومقابلته يقبل ويحكم له بالرق (ولو رَأَيْنَا صَغِيرًا مُمَيَّرًا أَوْ غَيْرَهُ فِي يَدٍ مَنْ يَسْتَرْقُهُ بِادِّعَاةِ رَقِّهِ) ولم يعرف استنادها إلى الالتقاط (ولا غيره) (حكم له بالرق) عملاً بالبدل ويجلف وجوباً (فان بلغ وقال أنا حرٌّ لم يقبل قوله في الأصح) إلا ببينة (وله تحليف السيد ، ومقابلته يقبل) (ومن أقام بينة برقه) من ملقط وغيره (عمل بها ، ويشترط أن تتعرض البينة لسبب الملك) كارت وشراء (وفي قول يكفي مطلق الملك) ويكفي رجل وامرأتان (ولو استلحق اللقيط حرٌّ مسلم لحقه وصار أولى بتربيته) من غيره (وإن استلحقه عبد لحقه ، وفي قول يشترط تصديق سيده) فيه (وإن استلحقته امرأة لم يلحقها في الأصح) إلا ببينة وإن كانت خلية ، ومقابل الأصح يلحقها (أو) استلحق اللقيط (اثنتان لم يقدم مسلم وحرٌّ على ذمي وعبد ، فان لم تكن بينة عرض) اللقيط مع المدينين (على القائف فيلحق من أحقه به ، فإن لم يكن قائف أو تحير أو نفاه عنهما أو أحقه بهما أمر بالانتساب بعد بلوغه إلى من يميل طبعه إليه منهما) فلا يكفي مجرد التبشهي (ولو أقامتا بئنتين متعارضتين سقطتا في الأظهر) وعرض على القائف ، ومقابل الأظهر لا يسقطان ، وترجع إحداها بقول القائف .

كتاب الجعالة

هي كقولُه : من ردَّ آبي فله كذا ، ويشترط صيغة تدلُّ على العمل بعوض ملتزم
فلو عمل بلا إذن أو إذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له ، ولو قال أجنبي : من ردَّ
عبد زيد فله كذا استحققه الرادُّ على الأجنبي ، وإن قال : قال زيد : من ردَّ عبدي
فله كذا وكان كاذباً لم يستحق عليه ولا على زيد ، ولا يشترط قبول العامل وإن
عينه ، وتصحَّ على عمل مجهول ، وكذا معلوم في الأصح ، ويشترط كون العمل معلوماً ،
فلو قال : من ردَّ فله ثوب أو أرضيه فسد العقد ، وللو أدَّ أجره مثله ، ولو قال من
يلد كذا فردّه من أقرب منه فله قسطه من الجعل ، ولو اشترك اثنان في ردّه اشتركا
في الجعل ، ولو التزم جعلاً لمعين فشاركه غيره في العمل إن قصد إعانتته

كتاب الجعالة

بتثليث الجيم لغة : اسم لما يجعل للإنسان على فعل شيء ، وشرطاً التزام عوض معلوم على عمل
معين أو مجهول (هي كقولُه من ردَّ آبي فله كذا) واحتمل إيهام العامل فيها ، لأن الراغب ربما
لا يهتدي إلى الراغب في العمل (ويشترط صيغة تدلُّ على) إذن في (العمل بعوض ملتزم ،
فلو عمل بلا إذن أو إذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له ، ولو قال أجنبي : من ردَّ عبد زيد فله
كذا استحق) فلا يشترط في الملتزم كونه مالكا فلذلك استحقه (الرادُّ على الأجنبي ، وإن قال)
الأجنبي (قال زيد : من ردَّ عبدي فله كذا وكان كاذباً لم يستحق) العامل (عليه) أي الأجنبي
(ولا على زيد) . إن كذب القائل ، وإن صدقه استحق العامل على زيد إن كان الأجنبي ثقة
وإلا فلا (ولا يشترط قبول العامل) لفظاً (وإن عينه ، وتصحَّ على عمل مجهول) كردَّ آبي
وهو مختص بمبايعة عمله ، فإن سهل تعين ضبطه ، ففي بناء حائط يبين طوله وعرضه وارتفاعه
وموضعه وما يبنى عليه (وكذا) تصحَّ الجعالة على عمل (معلوم في الأصح) ومقابلته المنع
استغناء بالاجارة (ويشترط كون الجعل معلوماً) بخلاف العمل (فلو قال من ردَّ) أي آبي
(فله ثوب أو أرضيه فسد العقد ، وللو أدَّ أجره مثله) لأنه عمل طامعا (ولو قال) من ردَّ (من
يلد كذا) فله كذا بناء على صحة الجعالة في المعلوم (فردّه من أقرب منه فله قسطه من الجعل)
المشروط إن كان مهيحاً ، ومن أجره المثل إن كان غير ذلك ، ولو ردّه من أبعد فلا شيء له في البعد
(ولو اشترك اثنان في ردّه اشتركا في الجعل) على عدد الرؤوس (ولو التزم جعلاً لمعين) كقولُه
زيد : إن رددته فلك دينار (فشاركه) أي المعين (غيره في العمل إن قصد) المشارك (إعانتته

فَلَهُ كُلُّ الْجُعْلِ ، وَإِنْ قَصَدَ الْعَمَلُ لِلْمَالِكِ فَلِلْأَوَّلِ قِسْطُهُ ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُشَارِكِ بِحَالٍ ،
وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ ، فَإِنْ فُسِّخَ قَبْلَ الشَّرُوعِ أَوْ فُسِّخَ الْعَامِلُ بَعْدَ الشَّرُوعِ
فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِنْ فُسِّخَ الْمَالِكُ بَعْدَ الشَّرُوعِ فَعَلَيْهِ أَجْرُهُ الْمَثْلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْمَالِكِ
أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ فِي الْجُعْلِ قَبْلَ الْفَرَاغِ وَقَائِدُهُ بَعْدَ الشَّرُوعِ وَجُوبُ أَجْرَةِ الْمَثْلِ ، وَكَوْنُ
مَاتِ الْآتِقِ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ أَوْ هَرَبَ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ ، وَإِذَا رَدَّهُ فَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ لِقَبْضِ
الْجُعْلِ ، وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ إِذَا أَنْكَرَ شَرْطَ الْجُعْلِ أَوْ سَمِعَهُ فِي رَدِّهِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ
الْجُعْلِ تَحَالَفَا .

كتاب الفرائض

يُبْدَأُ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيِّتِ بِمَوْنَةٍ تَجْهِيْزُهُ

فله (أى للمعين وهو زيد مثلا) كل الجعل ، وان قصد للشارك (العمل للمالك فلا قول) أى المعين
(قسطه) أى النصف (ولا شيء للشارك بحال) أى فى حال من أحوال قصده (ولكل منهما) أى
الجاعل والعامل (الفسخ) فهى عقد جائز من الجانبين (قبل تمام العمل ، فان فسخ) أى العقد
(قبل الشروع) من المالك بقوله فسيخت العقد مثلا أو العامل المعين بقوله أبطلت العقد أو
رددته (أو فسخ العامل) سواء كان معينا أو غير معين (بعد الشروع فلا شيء له ، وان
فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجره المثل فى الأصح) ومقابله لا شيء عليه (وللمالك أن يزيد
وينقص فى الجعل قبل الفراغ) من العمل (وقائده بعد الشروع وجوب أجره المثل) له سواء علم
بالنداء الثانى أم لا (ولومات الآتى فى بعض الطريق) قبل تسليمه لسيده (أو هرب) ولو بعد
دخوله دار سيده قبل أن يتسلمه (فلا شيء للعامل) والجعل إنما يستحق بتمام العمل (وإذا
رده فليس له حبسه لقبض الجعل) ولا لما أنفق عليه (ويصدق المالك إذا أنكر شرط الجعل
أو) أنكر (سعيه) أى سعى العامل (فى رده) كأن قال جاء العبد بنفسه أو جاء به غيرك
(فان اختلفا) أى الجاعل والعامل (فى قدر الجعل) أو جنسه وصفته (تحالفا) كما مر فى
البيع ، ويبدأ هنا بالمالك ، وللعامل أجره المثل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

كتاب الفرائض

أى مسائل قسمة الموارث ، وهى فى الأصل جمع فريضة بمعنى مفروضة : أى مقدرة ، لأن
الغرض لغة هو التقدير . وشرعا : نصيب قدره الشارع للوارث ، وهذا لا يكون إلا فيما فيه من التلثان
وسدسان كأبوين و بنتين . وأما فيما فيه تعصيب كإبى فلا يشمل التعبير بالفرائض تلك المسائل فغلبت
وأريد من الفرائض ما يشمل القسمين (يبدأ من تركه لميت) وجوبا (بموثة تجهيزه) بالمعروف

فَالْأَبَوَانِ وَالْإِبْنُ وَالْبِنْتُ وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ، وَلَوْ قُدُّوا كُلُّهُمْ فَأَصْلُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَوْرَثُ ذَوُو الْأَرْحَامِ وَلَا يَرُدُّ عَلَى أَهْلِ الْفَرَضِ، بَلِ الْمَالُ إِبْتِغَاءُ الْمَالِ، وَأَقْنَى الْمُتَأَخَّرُونَ: إِذَا لَمْ يَنْتَظِمِ أَمْرُ بَيْتِ الْمَالِ بِالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْفَرَضِ غَيْرَ الزَّوْجَيْنِ مَافَضَلَ عَنْ فُرُوشِهِمْ بِالنِّسْبَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا صُرِفَ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَهُمْ مَنْ سِوَى الْمَذْكُورِينَ مِنَ الْأَقَارِبِ، وَهُمْ عَشْرَةُ أَصْنَافٍ: أَبَوَالْأُمِّ وَكُلُّ جَدٍّ وَجَدَّةٍ سَاقِطِينَ وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبَنُو الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَالْعَمِّ لِلْأُمِّ وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ وَالْأَخْوَالِ وَالْخَالَاتِ وَالْمُدُلُونَ بِهِمْ.

[فصل] الفروض المقدَّرة في كتاب الله تعالى ستة: النصف فرض خمسة: زوج ثم تخلف زوجته ولداً ولاً ابناً، وبنتاً أو بنتاً ابناً أو أختاً لأبوين أو لأبٍ

الميتة أو جميعهم إلا الزوج فإنه الميت وورث منهم ما ينسب بقوله (فالأبوان والابن والبنت وأحد الزوجين) وهو الزوج حيث الميت الزوجة، أو هي حيث الميت الزوج وحجب الباقي (ولو قدوا كلهم، فأصل المذهب أنه لا يورث ذوو الأرحام، و) أصل المذهب أيضاً فيما إذا وجد بعضهم ولم يستغرق أنه (لا يردُّ على أهل الفرض، بل المال) كله في قدومهم أو الباقي في فقد بعضهم بعد الفروض (لبيت المال) سواء انتظم أمه أم لا (وأقنى المتأخرون: إذا لم ينتظم أمر بيت المال) لكون الإمام غير عادل (بالردِّ على أهل الفرض غير الزوجين) ويرد (ما فضل عن فروضهم بالنسبة) لسهام من يرد عليه، ففي بنت وأُم يبقى بعد إخراج فرضيهما اثنان من ستة فيردان عليهما بنسبة سهامهما، ونسبة سهم الأم وهو واحد لنصيب البنت وهو ثلاثة الربع، فلا تُرم ربع الاثنين وهو نصف سهم والباقي للبنت، فتصح من اثني عشر وترجع بالاختصار الحارِبة، ثلاثة للبنت وواحد للأم وهكذا (فإن لم يكونوا) بأن لم يوجد أحد من ذوى الفروض (صرف) المال (إلى ذوى الأرحام) على جهة الميراث فينزل كل فرع منزلة أصله الذي يدل به إلى الميت ويقدم منهم الأسبق إلى الوارث لا إلى الميت (وهم من سوى المذكورين) بالارث (من الأقارب وهم عشرة أصناف أبوالأُم وكل جد وجدَّة ساقطين) كأبي أبي الأم وأُم أبي الأم (وأولاد البنات) للصلب والأبوين (وبنات الأخوة) لأبوين أو لأب أو لأم (وأولاد الأخوات) كذلك (وبنو الأخوة للأم) وكذا بناتهم (والعم) بالرفع (للأم وبنات الأعمام) لأبوين أو لأب أو لأم وكذا بنو الأعمام لأم (والعمات) بالرفع (والأخوال والخالات والمُدلون بهم) أي العشرة، فمن انفرد منهم حاز جميع المال ذكرنا كان أو أنثى ولا يسمى عصبة.

[فصل] في الفروض وذوئها (الفروض المقدَّرة في كتاب الله تعالى) للورثة (ستة) النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس (النصف فرض خمسة) فرض (زوج لم تخلف زوجته ولداً ولا ولد ابناً) وارثاً (و) فرض (بنت أو بنت ابناً، أو أخت لأبوين أو لأب

مُنْفَرِدَاتٍ . والرُّبُعُ فَرَضُ زَوْجٍ لَزَوْجَتِهِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ وَزَوْجَتِهِ لَيْسَ لَزَوْجِهَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا . وَالثَّنَّ فَرَضُهَا مَعَ أَحَدِهَا . وَالثَّلَاثُ فَرَضُ بَنَتَيْنِ فَصَاعِدًا وَبَنَتَى ابْنٍ فَأَكْثَرُ وَأَخْتَيْنِ فَأَكْثَرُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ . وَالثَّلَاثُ فَرَضُ أُمٍّ لَيْسَ لِمَتَّيْهَا وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، وَفَرَضُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَدْ يُفَرَضُ لِلْجَدَّةِ مَعَ الْإِخْوَةِ . وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ : أَبٍ وَجَدَّةٍ لِمَتَّيْهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ وَأُمٍّ لِمَتَّيْهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ وَجَدَّةٍ ، وَلَيْسَتْ ابْنٍ مَعَ بِنْتٍ صُلْبٍ وَلَا اخْتٍ أَوْ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ مَعَ اخْتٍ لِأَبَوَيْنِ وَلَوْ أَحَدٍ مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ .

[فصل] الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَالزَّوْجُ لَا يَحْجُبُهُمْ أَحَدٌ وَابْنُ الْإِبْنِ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا الْإِبْنُ أَوْ ابْنُ ابْنٍ أَقْرَبُ مِنْهُ وَالْجَدَّةُ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا مُتَوَسِّطٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّيْتِ ، وَالْأَخُ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ ، وَلِأَبٍ يَحْجُبُهُ هُوَ لَاهُ ، وَأَخُ لِأَبَوَيْنِ ، وَلِأُمٍّ يَحْجُبُهُ أَبٌ وَجَدَّةٌ وَوَلَدُ ابْنٍ ، وَابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ سِتَّةٌ : أَبٌ وَجَدَّةٌ وَابْنٌ وَابْنَةُ

مُنْفَرِدَاتٍ ، والرُّبُعُ فَرَضُ زَوْجٍ لَزَوْجَتِهِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ (و) فَرَضُ (زَوْجَةٍ لَيْسَ لَزَوْجِهَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، وَالثَّنَّ فَرَضُهَا) أَيْ الزَّوْجَةُ (مَعَ أَحَدِهَا) أَيْ الْوَلَدُ وَوَلَدُ الْإِبْنِ الْوَارِثُ (وَالثَّلَاثُ فَرَضُ بَنَتَيْنِ فَصَاعِدًا) بِالنَّصَبِ عَلَى الْخَالِ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُهُ وَلَا غَيْرُ الْفَاءِ وَثَمَ : أَيْ ذَاهِبًا عَدَدَ الْبَنَتَيْنِ إِلَى حَالَةِ الصُّعُودِ (و) فَرَضُ (بَنَتَى ابْنٍ فَأَكْثَرُ) فَرَضُ (أَخْتَيْنِ فَأَكْثَرُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، وَالثَّلَاثُ فَرَضُ أُمٍّ لَيْسَ لِمَتَّيْهَا وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ) وَلَوْ عَجُوزَيْنِ بغيرهما كَأَخَوَيْنِ لِأُمٍّ مَعَ جَدَّةٍ ، فَانْهَمَا يَحْجُبَانِ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ (وَفَرَضُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَدْ يُفَرَضُ) (الثَّلَاثُ) (لِلْجَدَّةِ مَعَ الْإِخْوَةِ) فَمَا إِذَا نَقَصَ عَنْهُ بِالْقَاسِمَةِ كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَلَاثُ إِخْوَةٍ فَأَكْثَرُ (وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ : أَبٍ وَجَدَّةٍ لِمَتَّيْهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ (و) فَرَضُ (أُمٍّ لِمَتَّيْهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ (و) فَرَضُ (جَدَّةٍ) لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ (و) يُفَرَضُ السُّدُسُ أَيْضًا (لِبْنَتِ ابْنٍ مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ ، (و) يُفَرَضُ أَيْضًا (لِاخْتٍ) لِأَبٍ (أَوْ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ مَعَ اخْتٍ لِأَبَوَيْنِ وَلَوْ أَحَدٍ مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ) ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى .

[فصل] فِي الْحَبِّ ، وَهُوَ لَفْظُ الْمَنْعِ . وَشَرَعًا مَنَعَ مِنْ قَامَ بِهِ سَبَبُ الْإِرْثِ بِالسَّكِينَةِ أَوْ مِنْ أَوْفَرِ حَظِّهِ . وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ حَبِّ حَرَمَانٍ ، وَالثَّانِي حَبِّ تَقْصَانِ (الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَالزَّوْجُ لَا يَحْجُبُهُمْ أَحَدٌ وَابْنُ الْإِبْنِ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا الْإِبْنُ أَوْ ابْنُ ابْنٍ أَقْرَبُ مِنْهُ) كَابْنِ ابْنِ ابْنٍ (وَالْجَدَّةُ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا الْمُتَوَسِّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّيْتِ) مِنْ أَبٍ أَوْ جَدَّةٍ أَقْرَبُ مِنْهُ (وَالْأَخُ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ) وَإِنْ سَقَطَ (و) الْأَخُ (لِأَبٍ يَحْجُبُهُ هُوَ لَاهُ) الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ (وَأَخُ لِأَبَوَيْنِ) وَيَحْجُبُ أَيْضًا بِنْتَ وَأَخْتَ شَقِيقَةٍ وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِأَنَّهُ بَصْدَدٌ مِنْ يَحْجُبُ بِمُفْرَدِهِ (و) الْأَخُ (لِأُمٍّ يَحْجُبُهُ أَبٌ وَجَدَّةٌ وَوَلَدُ ابْنٍ) وَلَوْ أُنْثَى (وَوَلَدُ ابْنٍ) وَابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ سِتَّةٌ : أَبٌ وَجَدَّةٌ وَابْنٌ وَابْنَةُ

وَأَخَ لَأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ ، وَلِأَبٍ يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ وَابْنُ الْأَخِ لَأَبَوَيْنِ ، وَالْعَمُّ لَأَبَوَيْنِ
يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ وَابْنُ أَخٍ لِأَبٍ ، وَلِأَبٍ يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ ، وَعَمُّ لَأَبَوَيْنِ ، وَابْنُ عَمِّ لَأَبَوَيْنِ
يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ ، وَعَمُّ لِأَبٍ ، وَلِأَبٍ يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ وَابْنُ عَمِّ لَأَبَوَيْنِ ، وَالْمُعْتَقُ يَحْجُبُهُ
عَصَبَةُ النَّسَبِ ، وَالْبَنْتُ وَالْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ لَا يَحْجُبِينَ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ يَحْجُبُهَا ابْنُ أَوْ بِنْتَانِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَنْ يَصْصِيهَا ، وَالْجَدَّةُ لِلْأُمِّ لَا يَحْجُبُهَا إِلَّا الْأُمُّ ، وَلِلْأَبِ يَحْجُبُهَا الْأَبُ أَوْ
الْأُمُّ ، وَالْقُرْبَى مِنْ كُلِّ جِهَةٍ تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْهَا ، وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ كَأُمِّ أُمِّ تَحْجُبُ
الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ كَأُمِّ أَبِي ، وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ لَا تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ
الْأُمِّ فِي الْأَظْهَرِ وَالْأَخْتُ مِنَ الْجِهَاتِ كَالْأَخِ ، وَالْأَخَوَاتُ الْخُلُصُ لِأَبٍ يَحْجُبُهُنَّ
أَيْضًا أُخْتَانِ لَأَبَوَيْنِ وَالْمُعْتَقَةُ كَالْمُعْتَقِ ، وَكُلُّ عَصَبَةٍ يَحْجُبُهُ أَصْحَابُ فُرُوضٍ مُسْتَفْرَقَةٌ .
[فصل] الْإِبْنُ يَسْتَفْرِقُ الْمَالَ وَكَذَا الْبَنُونَ ، وَلِبْنَتِ النِّصْفِ ، وَلِلْبَنَتَيْنِ فَصَاعِدَا
الثَّلَاثَانِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ بَنُونَ وَبَنَاتٌ فَالْمَالُ لَهُمْ لِلَّذِي كَرِهَ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ،

وَأَخَ لَأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ ، وَابْنُ الْأَخِ (لأب يحجبه هَوْلَاءُ) الستة (وابن الأخ لأبوين والعم لأبوين
يحجبه هَوْلَاءُ) السبعة (وابن أخ لأبٍ ، و) العم (لأب يحجبه هَوْلَاءُ) الثمانية (وعم لأبوين
وابن عم لأبوين يحجبه هَوْلَاءُ) التسعة (وعم لأبٍ ، و) ابن العم (لأب يحجبه هَوْلَاءُ) العشرة
(وابن عم لأبوين والمعتق يحجبه عَصَبَةُ النَّسَبِ ، والبنت والأُم والزوجة لا يحجبين ، وبنت الابن
يحجبها ابن أو بنتان إذا لم يكن معها) أي بنت الابن (من يَصْصِيهَا) سواء كان في درجتها كأخيها
أو أسفل منها كابن عمها (والجدَّة للأُم لا يحجبها إِلَّا الأُم ، و) الجدَّة (لأب يحجبها الأب
أو الأُم ، والقُرْبَى مِنْ كُلِّ جِهَةٍ تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْهَا) سواء أدلت بها أم لم تدل بها كأُمِّ أبٍ وأمِّ
أبي أبٍ ، فلا تَرِثُ الْبُعْدَى مع وجود القُرْبَى (والقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ كَأُمِّ أُمِّ تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ
جِهَةِ الْأَبِ كَأُمِّ أَبِي ، والقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ) كأُمِّ أبٍ (لا تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ)
كَأُمِّ أُمِّ (في الْأَظْهَرِ) بل يكون السدس بينهما نصفين ، ومقابلته تحجبها (والأخت من الجهات)
أَي الشَّقِيقَاتِ أَوَّلًا لِأَبٍ أَوَّلًا (كالأخ) فيما يحجب به فتحجب الشقيقة بالأب والابن وابن الابن ولأبٍ
بهَوْلَاءُ وبالأخ الشقيق ولأُمِّ بَابٍ وَجَدَ وَوَلَدَ وَفَرَعَ ابْنُ وَارِثٍ (والأخوات الْخُلُصُ) أي التي لم
يكن معهن ذكر للآلِ هُنَّ (لأب يحجبهن أَيْضًا أُخْتَانِ لَأَبَوَيْنِ ، والمُعْتَقَةُ كَالْمُعْتَقِ) في حِجْبِهِ
(وكل عَصَبَةٍ) ممن يحجب لا كالابن (يحجبه أَصْحَابُ فُرُوضٍ مُسْتَفْرَقَةٌ) للتركة كزوج وأم وأخ
لأُمِّ وعم ، فلا شَيْءَ لِلْعَمِّ لِحِجْبِهِ بِمُسْتَفْرَاقِ الْفُرُوضِ .

[فصل] فِي بَيَانِ إِرْثِ الْأَوْلَادِ انْفِرَادًا وَاجْتِمَاعًا (الابن يستغرق المال وكذا البنون ، والنصف
والبنيتان فصاعدا الثلثان ، ولو اجتمع بنون وبنات ، فالمال لهم - للذكر مثل حظ الأنثيين -

وأولاد الابن إذا انفردوا كأولاد الصلب ، فلو اجتمع الصنفان ، فإن كان من ولد الصلب ذكر حجب أولاد الابن ، وإلا فإن كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن الله كور أو الله كور والإناث ، فإن لم يكن إلا أنثى أو إناث فلها أبو هن السدس ، وإن كان للصلب بنتان فصاعدا أخذتا الثلثين والباقي لولد الابن الله كور أو الله كور والإناث ، ولا شيء للإناث الخالص إلا أن يكون أسفل منهن ذكر فيعصبن ، وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد الصلب وكذا سائر النازل ، وإنما يعصب الله كور النازل من في درجته ويعصب من فوقه إن لم يكن لها شيء من الثلثين .

[فصل] الأب يرث بفرض إذا كان معه ابن أو ابن ابن ، ويتعصب إذا لم يكن ولد ولا ولد ابن ، وبهما إذا كان بنت أو بنت ابن له السدس فرضا والباقي بدت فرضيهما بالعصوبة ، وللأم الثلث أو

وأولاد الابن إذا انفردوا كأولاد الصلب ، فلو اجتمع الصنفان) أى أولاد الصلب وأولاد الابن (فإن كان من أولاد الصلب ذكر حجب أولاد الابن ، وإلا) بأن لم يكن ذكر (فإن كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن . الذكور أو الذكور والإناث) للذكر مثل حظ الأنثيين (فإن لم يكن) من أولاد الابن (إلا أنثى أو إناث ، فلها أو هن السدس) تسكئة الثلثين (وإن كان للصلب بنتان فصاعدا أخذتا الثلثين والباقي لولد الابن الذكور) بالسوية (أو الذكور والإناث) للذكر مثل حظ الأنثيين (ولا شيء للإناث الخالص) من ولد الابن مع بنتي الصلب (إلا أن يكون أسفل منهن ذكر فيعصبن) في الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين (وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد الصلب وكذا سائر النازل) من كل درجة نازلة مع كل درجة عالية (وإنما يعصب الذكور النازل من في درجته) كأخته وبنت عمه ، وأما النازلة عنه فانه يسقطها (ويعصب من فوقه) كبنات عمه (إن لم يكن لها شيء من الثلثين) كبنات صلب وبنت ابن وابن ابن ابن فيعصبها له مثل حظها ولولاه لسقطت ، فإن كان لها شيء من الثلثين لم يعصبها كبنات وبنت ابن وابن ابن ابن ، فتأخذ السدس وله هو الثلث .

[فصل] في بيان إرث الأب والجدة والأم في حالة (الأب يرث بفرض) وهو السدس (إذا كان معه ابن أو ابن ابن) وارث (ويتعصب إذا لم يكن ولد ولا ولد ابن) سواء أ كان وحده أم معه صاحب فرض كدرجة (و) يرث (بهما إذا كان بنت) مفردة أو معها أخرى (أو بنت ابن) مفردة أو مع بنت أو بنت ابن أخرى (له السدس فرضا والباقي بعد فرضيهما) أى الأب والبنت أو بنت الابن (بالعصوبة) فيأخذ ما بقيت الفروض في هذه المسائل (وللأم الثلث أو

السدس في الحالين السابقين في الفروض ولها في مستلقي زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد الزوج أو الزوجة ، والجدة كالأب إلا أن الأب يسقط الإخوة والأخوات والجدة يقاسمهم إن كانوا لأبوين أو لأب ، والأب يسقط أم نفسه ولا يسقطها الجدة والأب في زوج أو زوجة وأبوين يرث الأم من الثلث إلى ثلث الباقي ولا يرثها الجدة ، وللجدة السدس وكذا الجدات وترث منهن أم الأم وأمهات المدليات بإثبات خالص ، وأم الأب وأمهاتها كذلك وكذا أم أبي الأب وأم الأجداد فوقه وأمهاتهن على المشهور ، وضابطه كل جدة أدلت بمحض إناث أو ذكور أو إناث إلى ذكور ترث ، ومن أدلت بذكر بين أنثيين فلا .

[فصل] الإخوة والأخوات لأبوين إن انقرضوا ورثوا كأولاد الصلب وكذا إن كانوا لأب إلا في المشرق كذا ، وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين ، فيشارك الأخ

السدس في الحالين السابقين في الفروض ، ولها في مسألتي زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد الزوج أو الزوجة) لاثنتي جميع المال ، ففي المسألة الأولى يأخذ الزوج النصف ولها ثلث الباقي ، وأقل عدد له نصف صحيح وثلث ما بقي ستة ، فهي تأخذ واحدا والأب اثنتين والزوجة ثلاثة ، وللزوجة في الثانية الربع ، فهي من أربعة واحد للزوجة وواحد للأم واثان للأب ، ويقال لهاتين المسألتين الفراوان (والجدة كالأب) عند عدمه (إلا أن الأب يسقط الإخوة والأخوات) لميت (والجدة يقاسمهم إن كانوا لأبوين أو لأب ، والأب يسقط أم نفسه ولا يسقطها الجدة) أي لا يسقط أم نفس الأب لأنها زوجته . ولكن يسقط أم نفسه فلا ترث معه (والأب في زوج أو زوجة وأبوين يرث الأم من الثلث إلى ثلث الباقي ولا يرثها الجدة) بل تأخذ معه الثلث كاملا (وللجدة السدس وكذا الجدات) هلن السدس ، فلو مات وترك أم أم أب وأم أم أم وأم أبي أب اشتركن في السدس (وترث منهن أم الأم وأمهات المدليات بإثبات خالص) كأم أم الأم وإن علت (وأم الأب وأمهاتها كذلك) أي المدليات بإثبات خالص (وكذا أم أبي الأب وأم الأجداد فوقه وأمهاتهن على المشهور وضابطه) أي إرث الجدات والوراثات هو (كل جدة أدلت) أي وصلت إلى الميت (بمحض إناث) كأم أم الأم (أو ذكور) كأم أبي الأب (أو إناث إلى ذكور) كأم أم الأب (ترث ، ومن أدلت بذكر بين أنثيين) كأم أبي الأم (فلا) ترث كما لا يرث الذكر الذي أدلت به .

[فصل] في ميراث الحواشي (الإخوة والأخوات لأبوين إن انقرضوا) عن أولاد الأب (ورثوا كأولاد الصلب) للذكر الواحد أولا كتر جميع المال وللأنثى النصف وهكذا (وكذا إن كانوا لأب) أي ورثوا كما ذكر (إلا في المشرق) بفتح الراء المشددة : أي المشترك فيها بين الشقيق وولدي الأم ، ويجوز العكس (وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين) فأكثر (فيشارك الإخ

وَلَدَى الْأُمِّ فِي الثَّلَاثِ وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الْأَخِ أَخٌ لِأَبٍ سَقَطَ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ الصَّفَتَانِ فَكَاجْتِمَاعِ
أَوْلَادِ صُلْبٍ وَأَوْلَادِ ابْنَةٍ إِلَّا أَنْ بَنَاتِ الْإِبْنِ يُعَصَّبْنَ مَنْ فِي دَرَجَتَيْنِ أَوْ أَسْفَلَ ، وَالْأَخْتُ
لَا يُعَصَّبُ إِلَّا أَخُوهَا ، وَلِلْوَاحِدِ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوِ الْأَخَوَاتِ لِأُمِّ السُّدُسِ ، وَلِلْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا
الثَّلَاثُ سِوَا ذُكُورِهِمْ وَإِنَانِهِمْ وَالْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ مَعَ ابْنَاتٍ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ
عَصَبَةُ كَالْإِخْوَةِ ، فَتُسْقِطُ أَخْتُ لِأَبَوَيْنِ مَعَ ابْنَتِ الْأَخَوَاتِ لِأَبٍ ، وَبَنُو الْإِخْوَةِ لِأَبَوَيْنِ
أَوْ لِأَبٍ كُلٌّ مِنْهُمْ كَأَبِيهِ اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا لَكِنْ يَخَالِفُونَهُمْ فِي أَنَّهُمْ لَا يَرُدُّونَ الْأُمَّ إِلَى
السُّدُسِ وَلَا يَرْتُونَ مَعَ الْجَدِّ وَلَا يُعَصَّبُونَ أَخَوَاتِهِمْ وَاسْتَقْطُونَ فِي الْمَشْرَكَةِ ، وَالْعَمُّ
لِأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ كَأَخٍ مِنَ الْجِهَتَيْنِ اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا. وَكَذَا فَيَأْسُ بَنَى الْعَمِّ وَسَائِرُ عَصَبَةِ
النَّسَبِ ، وَالْعَصَبَةُ مَنْ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْمُجْتَمِعِ كُلِّ تَوْرِيثِهِمْ ،

ولدى الأم في الثالث (وتسمى هذه المسألة أيضا بالحارية ، وأصل المسألة ستة ، وتصح من ثمانية
عشر (ولو كان بدل الأخ) لأبوين (أخ لأب سقط) فليس كالأخ لأبوين في الإرث في هذه
المسألة (ولو اجتمع الصفتان) أى الأشقاء وأولاد الأب (فكا اجتماع أولاد صلب وأولاد ابنة)
فإن كان من الأشقاء ذكر حجب أولاد الأب وهكذا في جميع ما تقدم (إلا أن بنت الابن
يعصبون من في درجتين أو أسفل والأخت) من الأب (لا يعصبها إلا أخوها) فلا يعصبها ابن
أخيها ، فليست كبنت الابن في هذه المسألة (وللواحد من الإخوة أو الأخوات لأم السدس
والاثنين فصاعدا الثلث سواء ذكورهم وإناثهم) وقد أشار فيما تقدم إلى العصبه بغيره كاجتماع البنات
مع البنين ، فأراد هنا أن يشير إلى العصبه مع غيره فقال (والأخوات لأبوين أو لأب مع البنات
وبنات الابن عصبه كالأخوة) ثم بين فائدة كونها عصبه بقوله (فسقطت أخت لأبوين) اجتمعت
(مع البنت) أو بنت الابن الإخوة و (الأخوات لأب وبنو الإخوة لأبوين ، أو لأب كل منهم
كأبيه اجتماعا وانفرادا) فيستغرق الواحد أو الجع منهم المال عند الانفراد ويأخذ ما بقى الفروض
(لكن يخالفونهم) أى آباؤهم (في أنهم لا يردون الأم إلى السدس) بخلاف آباؤهم (ولا يرتون
مع الجد) بل يسقطون به (ولا يعصبون أخواتهم) إذ هم من ذوى الأرحام (ويسقطون في
المشركة) بخلاف آباؤهم الأشقاء (والعلم لأبوين ولأب كأخ من الجهتين اجتماعا وانفرادا) فمن
انفرد منهم أخذ المال وإلا أخذ الباقي بعد الفروض ، وإذا اجتمعا سقط العلم لأب بالعلم لأبوين
(وكذا قياس بنى العم) من الأبوين ولأب (وسائر) أى باقى (عصبه النسب) كبنى بنى العم
وبنى بنى الإخوة (والعصبه) ويسمى به الواحد والجع والمذكر والمؤنث (من ليس له سهم مقدر
من الجمع على توريثهم) ويدخل في ذلك الأب والجد وكل مذكور من الرجال إلا الزوج والأخ
للأم وكل مذكور من النساء ذات فرض إلا العتقة ، وقيد بالجمع على توريثهم ليخرج ذوالأرحام
ولكن الصحيح في توريثهم مذهب أهل التزويل فيتأى أن يكونوا عصبه ، ثم أشار إلى حكم

فِيرِثُ الْمَالُ أَوْ مَا فَضَلَ بَعْدَ الْفُرُوضِ .

[فصل] مَنْ لَا عَصَبَةَ لَهُ يَنْسَبُ لَهُ مُعْتَقٌ قَالَهُ أَوْ الْفَاضِلُ عَنِ الْفُرُوضِ لَهُ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِعَصَبَتِهِ بِنَسَبِ الْمُتَعَصِّبِينَ بِأَنْفُسِهِمْ لَا لِإِثْنِهِ وَأَخْتِهِ ، وَتَرْتِيبِهِمْ كَتَرْتِيبِهِمْ فِي النَّسَبِ لَكِنْ الْأَظْهَرُ أَنَّ أَخَا الْمُعْتَقِ وَابْنَ أَخِيهِ يُقَدِّمَانِ عَلَى جَدِّهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ فَلِمُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَذَلِكَ ، وَلَا تَرِثُ امْرَأَةٌ بَوْلَاهُ إِلَّا مُعْتَقَهَا أَوْ مُنْتَمِيًا إِلَيْهِ يَنْسَبُ أَوْ وَلَاءً .

[فصل] إِذَا اجْتَمَعَ جَدُّ وَإِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ وَمُقَاسَمَتُهُمْ كَأَخٍ ، فَإِنْ أَخَذَ الثَّلَاثَ فَالْبَاقِي لَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ سُدُسِ التَّرَكَّةِ وَثُلْثُ الْبَاقِي وَالْمُقَاسَمَةُ ، وَقَدْ لَا يَبْقَى شَيْءٌ كِبَيْتَيْنِ وَأُمٍّ وَزَوْجٍ فَيَفْرَضُ لَهُ سُدُسٌ وَيُزَادُ فِي الْعَوْلِ ، وَقَدْ يَبْقَى

العصبة ، فقال (فیرث المال) إذا انفرد (أو ما فضل بعد الفروض) إن كان معه ذوو فروض .
[فصل] فی الارث بالولاء (من لا عصبه له بنسب وله معتق فإله) كله (أو الفاضل عن الفروض له رجلا كان) المعتق (أو امرأة ، فإن لم يكن) أي يوجد معتق (فلعصبته) أي المعتق (بنسب المتعصبين بأنفسهم) كابنه وأخيه (لالفته وأخته) ولو مع أخويهما (وترتيبهم) أي عصبه المعتق (كترتيبهم فی النسب) فيقدم ابن المعتق ثم ابن ابنه ثم أبوه وهكذا (لكن الأظهر أن أخا المعتق وابن أخيه يقدمان على جده ، فإن لم يكن له) أي المعتق (عصبه فلعقب المعتق ، ثم عصبته) أي عصبه معتق المعتق (كذلك) أي على الترتيب المار في عصبه المعتق (ولا تراث امرأة بولاه إلا معتقها) بفتح الناء من أعتقه (أو منتميا إليه بنسب) كابنه ، وإن سفل (أو ولأه) كعقبه .

[فصل] فی ميراث الجد مع الاخوة (إذا اجتمع جد وإخوة وأخوات لأبوين أو لأب) وأما إن كانوا لأم فيسقطون به (فإن لم يكن معهم ذو) أي صاحب (فرض فله الأكثر من ثلث المال ومقاسمتهم كأخ) والمقاسمة خير له من ثلث المال فيما إذا كانوا دون مثليه كأخ أو أخ وأخت ، والثلث خير له فيما إذا كانوا أكثر من مثليه كأخوين وأخت ، ويستوى الأمران فيما إذا كانوا مثليه كأخوين أو - مع أخوات (فإن أخذ) الجد (الثلث فالباقي لهم) للذكر مثل حظ الأنثيين (وإن كان) معهم ذوفرض كأن كان لليت بنات أو بنات ابن أو جدة أو أحد الزوجين (فله الأكثر من سدس التركة وثلث الباقي) بعد الفرض (و) من (المقاسمة) بعد الفرض (وقد لا يبقى) بعد الفرض (شيء كبنتين وأُمٍّ وزوج) مع جد وإخوة ، فالمسألة أصلها من اثني عشر للبنتين الثلثان ثمانية ، وللأم السدس اثنان ، وللزوج الربع ثلاثة فعول بواحد ويبقى الجد (فيفرض له سدس) اثنان (ويزاد في العول) إلى خمسة عشر (وقد يبقى) للجد بعد

دُونِ سُدُسٍ كَبْنَتَيْنِ وَزَوْجٍ فَيَفْرَضُ لَهُ وَتَمَالُ ، وَقَدْ يَبْقَى سُدُسٌ كَبْنَتَيْنِ وَأُمٌّ
 فَيَفُوزُ بِهِ الْجَدُّ ، وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَلَوْ كَانَ مَعَ الْجَدِّ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ
 لِأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ فَحُكْمُ الْجَدِّ مَاسَبَقٌ وَيُعَدُّ أَوْلَادُ الْأَبَوَيْنِ عَلَيْهِ أَوْلَادُ الْأَبِّ فِي الْقِسْمَةِ ،
 فَإِذَا أَخَذَ حِصَّتَهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي أَوْلَادِ الْأَبَوَيْنِ ذَكَرٌ فَالْبَاقِي لَهُمْ وَسَقَطَ أَوْلَادُ الْأَبِّ ،
 وَإِلَّا فَتَأْخُذُ الْوَاحِدَةُ إِلَى النِّصْفِ وَالثَّانِيانِ فَصَاعِدًا إِلَى الثَّلَاثِينَ ، وَلَا يُفْضَلُ عَنْ
 الثَّلَاثِينَ شَيْءٌ ، وَقَدْ يُفْضَلُ عَنِ النِّصْفِ فَيَكُونُ لِأَوْلَادِ الْأَبِّ وَالْجَدِّ مَعَ أَخَوَاتِ كَأَخٍ
 فَلَا يُفْرَضُ لَهُنَّ مَعَهُ إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ
 فَلَا زَوْجَ نِصْفٍ

الفرض (دون سدس كبتين وزوج) مع جد وإخوة فالمسألة من اثني عشر: للبنين الثلاثين ثمانية
 وللزوج الربع ثلاثة يبقى للجد سهم ، وهو أنقص من السدس (يفرض له) سدس (وتعال)
 المسألة بواحد (وقد يبقى) للجد (سدس كبتين وأم) مع جد وإخوة ، فالمسألة من ستة : للبنين
 أربعة وللأم واحد ويبقى واحد (فيفوز به الجد وتسقط الإخوة في هذه الأحوال) الثلاثة (واو)
 كان مع الجد إخوة وأخوات لأبوين ولأب فحكم الجد ماسبق) من خير الأمرين أو الأمور (و)
 لكن (يعتد أولاد الأبوين عليه أولاد الأب في القسمة) أي يدخلونهم في العدة إذا كانت القسمة
 خيرا له (فاذا أخذ) الجد (حصته ، فإن كان في أولاد الأبوين ذكر فالباقى لهم) للذكر مثل
 حظ الأنثيين (وسقط أولاد الأب) لحجبهم بالشقيق ، ففي جد وأخ شقيق وأخ لأب المقاسمة خيرا له
 من الثلث لكن يعد الشقيق الأخ للأب ، فالمسألة من ثلاثة ، يعطى الجد واحدا ويأخذ الشقيق
 الاثنين ولا يعطى أخاه شيئا وإن عده على الجد (وإلا) أي وإن لم يكن في أولاد الأبوين ذكر
 بل إناث (فتأخذ الواحدة) منهن ما خصها مع الجد بالقسمة (إلى) تكملة (النصف) ان
 وجدته وترك ما زاد إلى أولاد الأب ، فإن لم تجده اقتصرت على ما فضل ، ففي جد وشقيقة وأخ لأب
 هي من خمسة ، وتصح من عشرة : للجد أربعة وطاخسة يفضل واحد للأخ من الأب ، وفي جد
 وأم وزوجة وشقيقة وأخ لأب هي من اثني عشر ، وتصح من ستة وثلاثين : للام السدس ستة ،
 وللزوجة الربع تسعة يبقى واحد وعشرون المقاسمة وثلاث الباقي مستويان للجد ، وهي سبعة وخير
 من السدس وهو ستة فيأخذ الجد سبعة يبقى أربعة عشر تأخذهم الشقيقة ، وهي أنقص من
 النصف ولا يفضل للأخ للأب شيء (و) تأخذ الشقيقتان (الثلاثان فصاعدا) ما خصهما مع الجد
 بالقسمة (إلى) تكملة (الثلاثين) إن وجدنا ذلك ، فإن لم تجدا اقتصرتا على الناقص (ولا
 يفضل عن الثلثين شيء ، وقد يفضل عن النصف ، فيكون لأولاد الأب والجد مع أخوات كأخ
 فلا يفرض لهن معه) كما لا يفرض لهن مع الأخ (إلا في الأكدرية) نسبة إلى أكدر ، وهو
 السائل عنها (وهي زوج وأم وجد وأخت لأبوين أو لأب) وهي من حصة (فلازوج نصف)

وَاللَّامُ ثَلَاثٌ وَالْجَدُّ سُدْسٌ وَالْأَخْتُ نِصْفٌ فَنَعْمَلُ ثُمَّ يَنْتَسِمُ الْجَدُّ وَالْأَخْتُ نِصْفَيْهِمَا
أَثَلَاثًا لَهُ الثَّلَاثَانِ ،

[فصل] لَا يَتَوَارَثُ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ وَلَا يَرِثُ مَرْثَةٌ وَلَا يُوْرَثُ وَيَرِثُ الْكَافِرُ الْكَافِرَ
وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا ، لَكِنْ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا تَوَارَثَ بَيْنَ حَرْبِيٍّ وَدِيْمِيٍّ ، وَلَا يَرِثُ ثَنٌ
فِيهِ رِقٌّ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يُوْرَثُ ، وَلَا قَاتِلٌ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُضْمَنْ وَرِثَ ،
وَلَوْ مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بِنَفْسٍ أَوْ هَدَمَ أَوْ فِي غُرْبَةٍ مَعًا أَوْ جِهْلٍ أَسْبَقَهُمَا لَمْ يَتَوَارَثَا وَمَالُ
كُلِّ لِبَاقِي وَرَثَتِهِ ، وَمَنْ أُسِرَ أَوْ قُتِلَ وَانْقَطَعَ خَبَرُهُ تَرَكَ مَالَهُ حَتَّى تَقُومَ بَيْتُهُ بِمَوْتِهِ
أَوْ تَمُضِيَ مَدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ فَوْقَهَا فَيَجْتَهِدُ الْقَاضِي وَيَحْكُمُ بِمَوْتِهِ ثُمَّ
يُعْطَى مَالُهُ مِنْ يَرثُهُ وَقَدْ حُكِمَ ، وَلَوْ مَاتَ مِنْ يَرثُهُ الْمَقْذُودُ وَقَفْنَا حِصَّتَهُ وَعَمَلْنَا
فِي الْحَاضِرِينَ بِالْأَسْوَأِ ،

ثَلَاثَةٌ (وَاللَّامُ ثَلَاثٌ) اِثْنَانِ (وَالْجَدُّ سُدْسٌ) وَهُوَ وَاحِدٌ (وَالْأَخْتُ نِصْفٌ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ
لَعَدَمِ مَنْ يَحْجِبُهَا عَنْهُ (فَنَعْمَلُ) بِثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ (ثُمَّ يَنْتَسِمُ الْجَدُّ وَالْأَخْتُ نِصْفَيْهِمَا) وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
(أَثَلَاثًا لَهُ الثَّلَاثَانِ) وَهِيَ الثَّلَاثُ فَتَنْكَسِرُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى مَخْرَجِ الثَّلَاثِ فَاضْرِبْ ثَلَاثَةً فِي تِسْعَةٍ تَبْلُغُ
سَبْعًا وَعَشْرِينَ ، وَمِنْهَا تَصَحَّحَ فَيَأْخُذُ الزَّوْجُ تِسْعَةً وَالْأُمُّ سِتَّةً يَبْقَى اثْنَا عَشَرَ يَأْخُذُ الْجَدُّ ثَمَانِيَةً
وَالْأَخْتُ أَرْبَعَةً .

[فصل] فِي مَوَانِعِ الْارْثِ وَمَا يَتَّبِعُهَا (لَا يَتَوَارَثُ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ) هَذَا أَحَدُ الْمَوَانِعِ ، وَهُوَ اخْتِلَافُ
الدِّينِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَلَاءِ وَالنِّسْبِ (وَلَا يَرِثُ مَرْثَةٌ) مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ مَرْتَدًّا مِنْهُ (وَلَا يُوْرَثُ)
فَلَا يَرِثُهُ غَيْرُهُ بَلْ يَكُونُ مَالُهُ فَيُنَازِلُ لَيْتَ الْمَالِ (وَيَرِثُ الْكَافِرُ الْكَافِرَ وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا) كَيُودِيٍّ
مَنْ نَصَرَانِيٍّ وَعَكْسَهُ (لَكِنْ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا تَوَارَثَ بَيْنَ حَرْبِيٍّ وَدِيْمِيٍّ) لَانْقِطَاعِ الْمَوَالَةِ بَيْنَهُمَا ،
وَمُقَابِلِ الْمَشْهُورِ يَتَوَارَثَانِ (وَلَا يَرِثُ مَنْ فِيهِ رِقٌّ) وَلَوْ مَبْعُضًا (وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ)
إِذَا مَاتَ (يُوْرَثُ) فَيَرِثُهُ قَرِيبُهُ الْحُرُّ وَزَوْجَتُهُ وَلَا شَيْءَ لِسَيِّدِهِ ، وَالْقَدِيمُ لَا يُوْرَثُ وَمَا لِمَلِكِهِ
لِسَيِّدِهِ (وَلَا) يَرِثُ (قَاتِلٌ) سِوَاءَ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا أَمْ غَيْرَهُ مَضْمُونًا أَمْ لَا وَلَوْ لِمَصْلُحَةٍ كَالضَّرْبِ
نَادِيًّا (وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُضْمَنْ) نِصْفٌ أَوَّلُهُ كَالْقَتْلِ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا (وَرِثُ) الْقَاتِلِ (وَرِثُ) مِنْ مَوَانِعِ الْارْثِ
أَيْضًا لِإِنْهَامِ وَقْتِ الْمَوْتِ خَفِيفًا (لَوْ مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بِنَفْسٍ أَوْ هَدَمَ أَوْ فِي غُرْبَةٍ مَعًا أَوْ جِهْلٍ أَسْبَقَهُمَا
لَمْ يَتَوَارَثَا) أَيْ لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ (وَمَا لِكُلِّ لِبَاقِي وَرَثَتِهِ ، وَمَنْ أُسِرَ أَوْ قُتِلَ وَانْقَطَعَ خَبَرُهُ
تَرَكَ مَالَهُ حَتَّى تَقُومَ بَيْتُهُ بِمَوْتِهِ ، أَوْ تَمُضِيَ مَدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ فَوْقَهَا فَيَجْتَهِدُ الْقَاضِي
وَيَحْكُمُ بِمَوْتِهِ) وَلَا تَنْقُضُ هَذِهِ الْمَدَّةَ (ثُمَّ يُعْطَى مَالُهُ مِنْ يَرِثُهُ وَقَدْ حُكِمَ) بِمَوْتِهِ فَمَنْ مَاتَ فَبَلْ
فَالْجَدُّ وَلَوْ بِالْحِظَّةِ لَمْ يَرِثْ مِنْهُ شَيْئًا (وَلَوْ مَاتَ مِنْ يَرِثُهُ الْمَقْذُودُ وَقَفْنَا حِصَّتَهُ) حَتَّى يَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ
هَذِهِ الْمَوْتِ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا (وَعَمَلْنَا فِي الْحَاضِرِينَ بِالْأَسْوَأِ) فَمَنْ يَسْقُطُ لَا يُعْطَى شَيْئًا وَمَنْ يَنْقُصُ مِنْهُمْ

وَلَوْ خَلَفَ خَلَا يَرِثُ أَوْ قَدْ يَرِثُ عَمِلَ بِالْأَخْوَاطِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ ، فَإِنْ انفصلَ حياً
لَوَقْتُ يُسَلِّمُ وَجُودَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَرِثَ ، وَإِلَّا فَلَآ ، بَيَانُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ سِوَى الْحَمْلِ
أَوْ كَانَ مَنْ قَدْ يَحْجِبُهُ وَقِفَ الْمَالُ ، وَإِنْ كَانَ مَنْ لَا يَحْجِبُهُ وَلَهُ مُقَدَّرٌ أُعْطِيَهُ عَائِلاً
إِنْ أَمَكْنَ عَوْلَ كَرَوَجَةٍ حَامِلٍ وَأَبَوَيْنِ لَهَا مُنْ وَلَهُمَا سُدُسَانِ عَائِلَاتٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ مُقَدَّرٌ كَأَوْلَادٍ لَمْ يُعْطَوْا ، وَقِيلَ أَكْثَرُ الْحَمْلِ أَرْبَعَةٌ فَيُعْطَوْنَ الْيَقِينُ ، وَالْخُنْثَى
الْمُسْكَلُ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ إِرْثُهُ كَوَلَدِ أُمِّ وَمُعْتَقٍ فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَيُعْمَلُ بِالْيَقِينِ فِي حَقِّهِ
وَحَقِّ غَيْرِهِ وَيُوقَفُ لِلْمُسْكَوْكَ فِيهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ، وَمِنْ اجْتِمَاعٍ فِيهِ جِهَتَا فَرَضٍ
وَتَصِيبِ كَرَوَجٍ هُوَ مُعْتَقٌ أَوْ ابْنُ عَمٍّ وَرِثَ بِهِمَا . قُلْتُ : فَلَوْ وَجَدَ فِي نِكَاحٍ

بِحَيَاتِهِ قَدَّرَ فِيهِ حَيَاتُهُ أَوْ بِمَوْتِهِ قَدَّرَ فِيهِ مَوْتُهُ ، فَتِلَا لَو مَاتَ امْرَأَةٌ وَلَهَا زَوْجٌ مَقْضٍ وَأَخْتَانُ وَعَمٌّ ،
فَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ حَيًّا سَقَطَ الْعَمُّ لَاسْتِغْنَاءَ الْفُرُوضِ التَّرَكَّةَ فَيَقْدَرُ فِي حَقِّهِ بَقَاؤُهُ ، وَبِتَقْدِيرِ بَقَاؤِهِ تَعْلَى
الْأَخْتَانُ أَرْبَعَةً مِنْ سَبْعَةٍ ، وَبِتَقْدِيرِ مَوْتِهِ يَعْطِيَانِ اثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَيَقْدَرُ فِي حَقِّهِمَا بَقَاؤُهُ ، لِأَنَّهُ أَسْوَأُ
(وَلَوْ خَلَفَ خَلَا يَرِثُ) بِكُلِّ تَقْدِيرٍ بَعْدَ انفصاله كَحَمْلِ زَوْجَتِهِ (أَوْ قَدْ يَرِثُ) عَلَى تَقْدِيرِ دُونَ
تَقْدِيرِهَا إِذَا مَاتَ امْرَأَةٌ وَلَهَا زَوْجٌ وَأَخْتٌ شَقِيقَةٌ وَحَمْلٌ مِنْ أَيْهَا الْمَيِّتِ مِنْ غَيْرِ أَجْمَا ، فَهَذَا الْحَمْلُ
لَوْ كَانَ أَتَى يَرِثُ السَّدَسَ ، وَلَوْ كَانَ ذَكَراً لَارِثٌ لَاسْتِغْرَاقَ التَّرَكَّةَ بِالْفُرُوضِ ، وَهُوَ أَخْ لَأَبٍ (عَمِلَ
بِالْأَخْوَاطِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ) قَبْلَ انفصاله عَلَى مَا سَيَأْتِي (فَإِنْ انفصلَ حَيًّا لَوَقْتُ يَعْلَمُ وَجُودَهُ عِنْدَ
الْمَوْتِ وَرِثَ وَإِلَّا) بِأَنَّهُ انفصلَ مَيِّتًا أَوْ حَيًّا لَوَقْتُ لَا يَعْلَمُ وَجُودَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ (فَلَا) يَرِثُ (بَيَانُهُ)
أَنْ يُقَالَ (إِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ سِوَى الْحَمْلِ ، أَوْ كَانَ مَنْ قَدْ يَحْجِبُهُ) الْحَمْلُ (وَقِفَ الْمَالُ) إِلَى أَنْ
يَنْفَصَلَ (وَإِنْ كَانَ) أَيْ وَجَدَ (مَنْ لَا يَحْجِبُهُ) الْحَمْلُ (وَلَهُ) سَهْمٌ (مُقَدَّرٌ أُعْطِيَهُ عَائِلاً إِنْ
أَمَكْنَ عَوْلَ كَرَوَجَةٍ حَامِلٍ وَأَبَوَيْنِ لَهَا مُنْ وَلَهُمَا) أَيْ الْأَبَوَيْنِ (سُدُسَانِ عَائِلَاتٍ) أَيْ الثَّمَنِ
وَالسَّدَسَانِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْحَمْلَ بَنَاتَانِ فَتَعُولُ الْمَسْئَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ إِلَى سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ فَتُعْطَى
الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةٌ وَالْأَبَوَانِ ثَمَانِيَةٌ وَيُوقَفُ الْبَاقِي (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ كَأَوْلَادٍ لَمْ يُعْطَوْا) شَيْئاً
حَتَّى يَنْفَصَلَ بَنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْحَمْلَ لَا يَتَقَدَّرُ بَعْدُ (وَقِيلَ أَكْثَرُ الْحَمْلِ أَرْبَعَةٌ فَيُعْطَوْنَ) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ
الْأَوْلَادُ (الْيَقِينُ) فَيُوقَفُ مِيرَاثُ أَرْبَعَةٍ ذَكَورٍ وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي (وَالْخُنْثَى الْمُسْكَلُ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ
إِرْثُهُ) بِذَكَورَتِهِ وَأَتَوَثَّتْ (كَوَلَدِ أُمِّ وَمُعْتَقٍ فَذَلِكَ) ظَاهِرٌ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ نَصِيبُهُ (وَإِلَّا) بِأَنَّهُ اخْتَلَفَ
(فَيُعْمَلُ بِالْيَقِينِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ ، وَيُوقَفُ الْمُسْكَوْكَ فِيهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ) كَأَنَّ مَاتَ الْمَرْأَةَ وَتَرَكَتْ
زَوْجاً وَأَبَاوَلَا . الْخُنْثَى : لِلْأَبِ السَّدَسُ اثْنَانِ ، وَلِلزَّوْجِ الرُّبْعُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْخُنْثَى النِّصْفُ سِتَّةٌ ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي
وَهُوَ وَاحِدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَبِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ (وَمِنْ اجْتِمَاعٍ فِيهِ جِهَتَا فَرَضٍ وَتَصِيبِ كَرَوَجٍ هُوَ مُعْتَقٌ
أَوْ ابْنُ عَمٍّ وَرِثَ بِهِمَا) فَيَأْخُذُ النِّصْفَ بِالزَّوْجِيَّةِ وَالْآخَرَ بِالْوِلَاةِ أَوْ بِنُوعَةِ الْعَمِّ (قُلْتُ فَلَوْ وَجَدَ فِي نِكَاحٍ

للمجوس أو الشبهة بنت هي أخت ورثت بالبوة ، وقيل بهما ، والله أعلم ، ولو اشترك
اثنان في جهة عصوبة وزاد أحدهما بقرابة أخرى كابني عم أحدهما أخ لأم فله
السدس والباقي بينهما ، فلو كان متهما بنت فلها نصف والباقي بينهما سواء ، وقيل
يختص به الأخ ، ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورث بأقواهما فقط ، والقوة بأن تحجب
إحداهما الأخرى أو لا تحجب أو تكون أقل حجبا فالأول كبت هي أخت لأم بأن يطأ
مجوس أو مسلم شبهة أمه فتلد بنتا ، والثاني كأم هي أخت لأب بأن يطأ بنته فتلد
بنتا ، والثالث كأم هي أخت بأن يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولدا فالأولى أم
أمه وأخته .

[فصل] إن كانت الورثة عصابات قسم المال بالسوية إن تمحضوا ذكورا أو إناثا ،
فإن اجتمع الصنفان قدر كل ذكر أنثيين وعدد رؤوس

المجوس أو الشبهة بنت هي أخت (بأن وطئ بنته خلفت بنتا ثم ماتت الكبرى عن تلك البنت
فهى بنت وأخت لأب (ورثت بالبوة ، وقيل بهما ، والله أعلم) فتستغرق المال إذا انفردت ،
وهذا استدراك بأن جهة التعصيب قد لا يورث بها ، فإن هذه يصدق عليها أنها بنت وأخت ، البوة
والاخوة عصبية (ولو اشترك اثنان في جهة عصوبة ، وزاد أحدهما بقرابة أخرى كابني عم أحدهما
أخ لأم فله السدس) فرضا (والباقي بينهما) سواء بالعصوبة (فلو كان متهما بنت فلها نصف
والباقي بينهما سواء) لأن البنت تحجب اخوة الأم (وقيل يختص به) أى الباقي (الأخ) لأن
عصوبته ترجح بالاخوة (ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورث بأقواهما فقط ، والقوة بأن تحجب إحداها
الأخرى أو) بأن (لا تحجب) بالبناء للمفعول إحداها أصلا والأخرى قد تحجب (أو) بأن
(تكون) إحداها (أقل حجبا فالأول) وهو حجبا إحداها الأخرى (كبت هي أخت لأم بأن يطأ
مجوس أو مسلم شبهة أمه فتلد بنتا) فترث هذه البنت من أبيها بالبنتية لا بالأخوية لأم ، لأن اخوة
الأم ساقطة بالبنت (والثاني) وهو أن لا تحجب أحدهما أصلا (كأم هي أخت لأب بأن يطأ
من ذكر (بنته فتلد بنتا) فترث الوالدة منها بالأخوية دون الأخوة ، لأن الأم لا تحجب أصلا
بخلاف الأخت (والثالث) وهو أن تكون إحداها أقل حجبا (كأم هي أخت) لأب (بأن
يطأ) من ذكر (هذه البنت الثانية فتلد ولدا فالأولى) نسبتها لهذا الولد (أم أمه وأخته)
لأبيه ، فإذا مات الولد ورثت منه البنت الأولى بالجدوة دون الأخوة ، لأن الجدوة لا تحجب إلا بالأم
بخلاف الأخت .

[فصل] فى أصول المسائل وما يعول منها (إن كانت الورثة عصابات قسم المال) بينهم
(بالسوية إن تمحضوا ذكورا) كالأبناء أو الأعمام (أو إناثا) كالثلاث معقات (وإن اجتمع)
من النسب (الصنفان قدر كل ذكر أنثيين) وأما من الولاء فعلى قدر حصصهم (وعدد رؤوس

لِقُسُومِ عَلَيْهِمْ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ذُو فَرَضٍ أَوْ ذَوَا فَرَضَيْنِ مُتَمَائِلَيْنِ
فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ مَخْرَجِ ذَلِكَ الْكَسْرِ فَمَخْرَجُ النِّصْفِ اثْنَانِ وَالثُّلُثِ ثَلَاثَةٌ وَالرُّبْعِ أَرْبَعَةٌ
وَالسُّدُسِ سِتَّةٌ وَالْثَمْنِ ثَمَانِيَةٌ وَإِنْ كَانَ فَرَضَانِ مُخْتَلِفَا الْمَخْرَجِ ، فَإِنْ تَدَاخَلَ مَخْرَجَاهُمَا
فَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ أَكْثَرُهُمَا كَسْدُسٍ وَثُلُثٍ ، وَإِنْ تَوَافَقَا ضُرِبَ وَفْقُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ ،
وَالْحَاصِلُ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ كَسْدُسٍ وَثَمْنٍ فَأَصْلُ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرُونَ ، وَإِنْ تَبَايَنَّا ضُرِبَ كُلُّ
فِي كُلٍّ وَالْحَاصِلُ الْأَصْلُ كَثُلْتُ وَرُبْعٌ فَأَصْلُ اثْنَا عَشَرَ فَأَلْأَصُولُ سَبْعَةٌ : اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ
وَأَرْبَعَةٌ وَسِتَّةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَاثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَالَّذِي يَقُولُ مِنْهَا السِّتَّةُ إِلَى سَبْعَةٍ
كَزَوْجٍ وَأَخْتَيْنِ ، وَإِلَى ثَمَانِيَةٍ كَهَمٍّ وَأُمٍّ ، وَإِلَى تِسْعَةٍ كَهَمٍّ وَأَخٍ لِأُمٍّ ، وَإِلَى عَشْرَةٍ
كَهَمٍّ وَآخِرَ لِأُمٍّ ، وَإِلَى اثْنَا عَشَرَ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ كَزَوْجَةٍ وَأُمٍّ وَأَخْتَيْنِ ، وَإِلَى خَمْسَةِ
عَشَرَ كَهَمٍّ وَأَخٍ لِأُمٍّ ،

المقسوم عليهم أصل المسألة (أى يسمى بذلك (وإن كان فيهم) أى الورثة (ذو فرض أو
ذو فرضين متماثلين) فى المخرج (فالمسألة) التى فيها ذلك الكسر يكون أصلها (من مخرج ذلك الكسر)
والمخرج أقل عدد يصح منه ذلك الكسر (فمخرج النصف اثنان ، والثالث ثلاثة ، والرابع أربعة ،
والسدس ستة ، الثمن ثمانية ، وإن كان) فى المسألة (فرضان مختلفا المخرج ، فان تداخل
مخرجاهما فأصل المسألة أكثرهما كسدس وثلاث) كما إذا مات عن أم وأخ لأم وعم ، فالأم لها
الثلاث ، والأخ لأم له السدس ، ومخرجه يشمل مخرج الثلث ، فأصل المسألة ستة (وإن) كان فى
المسألة فرضان و (توافقا) بجزء من الأجزاء (ضرب وفق أحدهما فى الآخر ، والحاصل أصل المسألة
كسدس وثمان) كما إذا مات عن أم وزوجة وابن (فالأصل أربعة وعشرون) حاصل ضرب وفق
أحدهما فى الآخر (وإن) كان فى المسألة فرضان و (تباينا ضرب كل) منهما (فى كل ، والحاصل)
من الضرب (الأصل كثلث وربيع) كما إذا مات عن أم وزوجة وأخ لأبوين فيضرب ثلث الأم
فى ربع الزوجة لتباينهما (فالأصل اثنا عشر ، فالأصول) أى مخارج الفروض مفردة ومركبة
(سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون ، والذي يقول منها) ثلاثة
(الستة) تقول (الى سبعة كزوج وأختين) فالزوج له النصف ومخرجه اثنان والأختان الثلثان
ومخرجه ثلاثة وبينهما تباين فيضرب ثلاثة فى اثنين بستة وهو أصل المسألة وتقول الى سبعة فعالت
بسدسها وقص لكل واحد سبع مانطق له به (و) تقول الستة (الى ثمانية كههم) أى
الزوج وأختين (وأم) لها السدس ، فيزاد عليها سهم فتقول بمثل ثلثها (و) تقول الستة
(الى تسعة كههم) أى زوج وأختين وأم (وأخ لأم) له السدس (وإلى عشرة كههم وآخراً لم)
فتقول بمثل ثلثها فعالت الستة أربع مرات (والاثنا عشر) تقول (الى ثلاثة عشر كزوج
وأم وأختين) فتقول بنصف سدسها (و) تقول (الى خمسة عشر كههم) أى المذكورين (وأخ لأم

وَالِى سَبْعَةَ عَشَرَ كَهْمُ وَآخِرَ لَامٍ ، وَالْأَرْبَعَةُ وَالْعِشْرُونَ إِلَى سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ كَيْفَتَيْنِ
وَأَبَوَيْنِ وَزَوْجَةٍ ، وَإِذَا تَمَاطَلَتِ الْعِدَدَانِ فَذَلِكَ وَإِنْ اخْتَلَفَا وَفِي الْأَكْثَرِ بِالْأَقْلِ
مَرَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ فَتَدَاخِلَانِ كَثَلَانِ مَعَ سِتَّةٍ أَوْ تِسْعَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يُتَبَيَّنْ إِلَّا عَدَدُ
ثَلَاثٍ فَتَتَوَافَقَانِ بِجُزْئِهِ كَأَرْبَعَةٍ وَسِتَّةٍ بِالنِّصْفِ ، وَإِنْ لَمْ يُتَبَيَّنْ إِلَّا وَاحِدٌ تَبَايَنَّا
كَثَلَانِ وَأَرْبَعَةٍ ، وَالتَّدَاخِلَانِ مُتَوَافِقَانِ ، وَلَا عَكْسَ .

[فرع] إِذَا عُرِفَتْ أَصْلُهَا وَانْقَسَمَتِ السَّهَامُ عَلَيْهِمْ فَذَلِكَ ، وَإِنْ انْكَسَرَتْ عَلَى
صِنْفٍ قُوبِلَتْ بِعَدَدِهِ ، فَإِنْ تَبَايَنَّا ضُرِبَ عَدَدُهُ فِي الْمَسْئَلَةِ بِعَوْلِهَا إِنْ عَالَتْ ، وَإِنْ تَوَافَقَا
ضُرِبَ وَفَقِيَ عَدَدُهُ فِيهَا قَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ ، وَإِنْ انْكَسَرَتْ عَلَى صِنْفَيْنِ قُوبِلَتْ سَهَامُ
كُلِّ صِنْفٍ بِعَدَدِهِ ، فَإِنْ تَوَافَقَا رُدَّ الصَّنْفُ إِلَى وَقْفِهِ ، وَإِلَّا تَرَكَ ، ثُمَّ إِنْ تَمَاطَلَتِ عَدَدُ
الرُّوُوسِ ضُرِبَ أَحَدُهُمَا فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ بِعَوْلِهَا ، وَإِنْ تَدَاخَلَا ضُرِبَ أَكْثَرُهُمَا ، وَإِنْ
تَوَافَقَا ضُرِبَ وَفَقِيَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ ثُمَّ الْحَاصِلُ فِي الْمَسْئَلَةِ ، وَإِنْ تَبَايَنَّا

والى سبعة عشر كهم وآخراً لأم ، والأربعة والعشرون (الى سبعة وعشرين كفتين وأبوين
وزوجة) وغير هذه الثلاثة لا عول فيها (وإذا تماثل العددين فذاك) ظاهر ، ويكتفى بأحدهما
(وإن اختلفا وفي الأقل مرتين فأكثر فتدخالان كثلان مع ستة أو تسعة) أو خمسة
عشر ، فإن كلا منها يقضى بإسقاط الثلاثة ، ولا يبقى منه شيء (وإن لم يقفهما إلا عدد ثالث فتوافقان
بجزئه) أى الثالث (كأربعة وستة) بينهما موافقة (بالنصف) لأنها يقفهما الاثنان ، وهو
مخرج النصف (وإن لم يقفهما إلا واحد) ولا يسمى عدداً (تباينا كثلان وأربعة) يقفهما الواحد
فقط (والتدخالان متوافقان) كثلان وستة فانهما متدخالان ومتوافقان بالثلث (ولا عكس)
أى ليس كل متوافق متدخالاً ، فقد يكونان متوافقين ولا يدخل أحدهما فى الآخر .

[فرع] فى تصحيح المسائل (إذا عرفت أصلها) أى المسئلة (وانقسمت السهام عليهم)
أى الورثة (فذاك) ظاهر (وإن انكسرت على صنف) منهم (قوبلت) أى سهامه (بعده
فإن تباينا) أى السهام والرهوس (ضرب عدده فى المسئلة بعولها إن عالت وإن رافقا) أى سهام
الصنف مع عدد رهوسه (ضرب وفق عدده فيها) أى فى أصل المسئلة (قما بلغ صحت منه)
فاذا مات عن أم وأربعة أعمام هى من ثلاثة ، للأم واحد واثنان على أربعة تنكسر لبعدهما
متوافقان بالنصف ، فيضرب اثنان فى ثلاثة بستة منها تصح (وإن انكسرت) تلك السهام (على
صنفين قوبلت سهام كل صنف بعده ، فإن توافقا) أى السهام والعدد (رد النصف الى وقفه
والا) بأن تباين السهام والعدد (ترك) الصنف المبين (ثم) بعد ذلك (إن تماثل عدد
الرهوس ضرب أحدهما) أى العددين المتماثلين (فى أصل المسئلة بعولها إن عالت وإن تداخلا
ضرب أكثرهما ، وإن توافقا ضرب وفق أحدهما فى الآخر ، ثم الحاصل فى المسئلة ، وإن تباينا

ضرب أحداهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة ، فما بلغ نصيب منه ، ويُقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة ، ولا يزيد الانكسار على ذلك ، فإذا أردت معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فاضرب نصيبه من أصل المسئلة فيما ضربته فيها فما بلغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف ،

[فرع] مات عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة فإن لم يرب الثاني غير الباقيين وكان إرثهم منه كإرثهم من الأول جعل كأن الثاني لم يكن وقسم بين الباقيين كاخوة وأخوات أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين ، وإن لم ينحصر إرثه في الباقيين أو انحصر واختلف قدر الاستحقاق فصحح مسئلة الأول ثم مسئلة الثاني ثم انقسم نصيب الثاني من مسئلة الأول على مسئلته فذلك ، وإلا فإن

ضرب أحدهما في الآخر ، ثم الحاصل في المسئلة فما بلغ نصيب منه (وحاصل ذلك أن بين سهم الصنفين وعددهما توافقا وتباينا وتوافقا في أحدهما وتباينا في الآخر ، فهذه ثلاثة أحوال وإن بين عددهما تماثلا وتداخلًا وتوافقًا وتباينًا ، فهذه أربعة وثلاثة في أربعة بائني عشر ، وقد تعرض الشراح لأمثلتها وفيها طول فأعرضنا عنها (ويقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة ولا يزيد الانكسار على ذلك) أي أربعة أصناف (فإذا أردت معرفة نصيب كل صنف من الورثة (من مبلغ المسئلة فاضرب نصيبه) أي الصنف (من أصل المسئلة فيما ضربته فيها ، فما بلغ فهو نصيبه ، ثم تقسمه على عدد الصنف) .

[فرع] في المناسحات (مات عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة) تركته (فإن لم يرث) الميت (الثاني غير الباقيين ، وكان إرثهم منه كإرثهم من الأول جعل كأن الثاني لم يكن) من ورثة الأول (وقسم) المتروك (بين الباقيين كاخوة وأخوات) لغير أم (أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) فكأن الذين ماتوا بعد الأول لم يكونوا ، فلو مات عن أربعة بنين وأربع بنات ثم مات منهم ابن وليس له ورثة غيرهم ، فالمسئلة الأولى من اثني عشر عدد الرؤوس لكل ذكر سهمان ، ولكل أنثى سهم ، والثانية من عشرة ، وكأن الميت الأول لم يخلف غيرهم ، وهكذا لو مات بعد ذلك أنثى أو ذكر (وإن لم ينحصر إرثه في الباقيين) لأن الوارث غيرهم أولًا لأن غيرهم يشاركهم فيه (أو انحصر واختلف قدر الاستحقاق) لهم من الميت الأول والثاني (فصحح مسئلة الأول ، ثم مسئلة الثاني ، ثم انقسم نصيب الثاني من مسئلة الأول على مسألته فذلك) ظاهر لا يحتاج لعمل آخر ، فإذا ماتت المرأة عن زوج واختين لغير أم ثم ماتت إحدى الاختين عن أختها وبنت ، فالمسئلة الأولى من ستة وتقول إلى سبعة ونصيب الأختين أربعة بنوب الميتة منها لثان ومساالتها من إثنين ينقسم عليهما (وإلا) ينقسم نصيب الثاني من الأول على مسألته (فإن

كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ ضُرِبَ وَفْقُ مَسْئَلَتِهِ فِي مَسْئَلَةِ الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا كُلُّهَا فِيهَا مَا بَلَغَ مَحْتَأَ مِنْهُ ، ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِيهَا ضُرِبَ فِيهَا ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي نَصِيبِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلَى أَوْ فِي وَشْدِهِ إِنْ كَانَ يَتَنَ مَسْئَلَتِهِ وَنَصِيبِهِ وَفْقُ .

كتاب الوصايا

تَصِحُّ وَصِيَّةُ كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرٍّ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا وَكَذَا مُجْبُورٍ عَلَيْهِ بِسَفَرٍ

كَانَ بَيْنَهُمَا (أَى مَسْئَلَةُ الثَّانِي وَنَصِيبِهِ) مُوَافَقَةٌ ضُرِبَ وَفْقُ مَسْأَلَتِهِ فِي مَسْئَلَةِ الْأَوَّلِ) كَجَدَّتَيْنِ وَثَلَاثَ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ، ثُمَّ مَاتَتِ الْأَخْتُ لِأُمٍّ عَنْ أُخْتٍ لِأُمٍّ هِيَ الشَّقِيقَةُ وَعَنْ أُخْتَيْنِ لِأَبٍ وَعَنْ أُمٍّ أُمٌّ هِيَ إِحْدَى الْجَدَّتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى ، الْمَسْئَلَةُ الْأَوَّلَى مِنْ سِتَّةٍ وَتَصِحُّ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، وَالثَّانِيَةِ مِنْ سِتَّةٍ ، وَنَصِيبُ الْأَخْتِ الَّتِي مَاتَتْ مِنَ الْأَوَّلَى اثْنَانِ يُوَافِقَانِ مَسْأَلَتَهَا بِالنِّصْفِ فَتَضْرِبُ نِصْفَ مَسْأَلَتِهَا ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ فِي الْأَوَّلَى تَبْلُغُ سِتًّا وَثَلَاثِينَ ، ثُمَّ نَقُولُ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي ثَلَاثَةٍ ، فَلِكُلِّ جَدَّةٍ مِنَ الْأَوَّلَى سَهْمٌ يَضْرِبُ فِي ثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةً ، وَلِلْجَدَّةِ الَّتِي وَرَثَتْ مِنَ الثَّانِيَةِ وَاحِدٌ يَضْرِبُ فِي نَصِيبِهَا مِنَ الْأَوَّلَى ، وَهُوَ وَاحِدٌ بِوَاحِدٍ ، وَلِلْأَخْتِ لِلْأَبِ بْنِ فِي الْأَوَّلَى سِتَّةٌ مِنْهَا فِي ثَلَاثَةٍ ثَمَانِيَةٌ عَشْرٌ وَلِهَا مِنَ الثَّانِيَةِ سَهْمٌ فِي وَاحِدٍ بِوَاحِدٍ ، وَلِلْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ مِنَ الْأَوَّلَى سَهْمَانِ فِي ثَلَاثَةٍ سِتَّةٌ وَلِلْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأَبِ مِنَ الثَّانِيَةِ أَرْبَعَةٌ فِي وَاحِدٍ بِأَرْبَعَةٍ (وَإِلَّا) بَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ بَلْ مَبَايِنَةٌ فَقَطَّضَتْ (كُلُّهَا) أَى الثَّانِيَةِ (فِيهَا) أَى الْأَوَّلَى (فَمَا بَلَغَ مَحْتَأَهُ ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِيهَا ضُرِبَ فِيهَا) مِنْ وَفْقِ الثَّانِيَةِ أَوْ كُلُّهَا (وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي نَصِيبِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلَى أَوْ) مَضْرُوبًا (فِي وَفْقِهِ إِنْ كَانَ يَتَنَ مَسْأَلَتِهِ وَنَصِيبِهِ وَفْقُ) فَإِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ عَنْ زَوْجَةٍ وَثَلَاثَةِ بَنِينَ وَبَنَاتٍ ثُمَّ مَاتَتِ الْبَنَاتُ عَنْ أُمَّ وَثَلَاثَ إِخْوَةٍ وَهُمْ الْبَاقُونَ مِنَ الْأَوَّلَى الْمَسْئَلَةُ الْأَوَّلَى مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، وَالثَّانِيَةِ تَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ وَنَصِيبُ مَيِّتِهَا مِنَ الْأَوَّلَى سَهْمٌ لِأَبِهَا فِي مَسْأَلَتِهِ فَتَضْرِبُ فِي الْأَوَّلَى تَبْلُغُ مِائَةً وَأَرْبَعَةً وَأَرْبَعِينَ لِلزَّوْجَةِ مِنَ الْأَوَّلَى سَهْمٌ فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ثَمَانِيَةً عَشَرَ ، وَمِنْ الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةٌ فِي وَاحِدٍ ثَلَاثَةً ، وَلِكُلِّ ابْنٍ مِنَ الْأَوَّلَى سَهْمَانِ فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ ، وَمِنْ الثَّانِيَةِ خَمْسَةٌ فِي وَاحِدٍ خَمْسَةً .

كتاب الوصايا

جَمْعُ وَصِيَّةٍ ، فَعِلَةٌ بِمَعْنَى الْعَيْنِ الْمَوْصَى بِهَا ، وَبِمَعْنَى الْعَقْدِ ، وَهِيَ هَذَا الْمَعْنَى لِنَفْسِ الْإِبْصَالِ مِنَ وَصِي الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ وَصَلَهُ بِهِ ، لِأَنَّ الْمَوْصَى وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاهُ بِأَخْرَجَتْ ، وَهِيَ فِي اللُّغَةِ تَمَّ التَّبَرُّعُ الْمُنَافِ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْوَصَايَا بِالْعَهْدِ إِلَى مَنْ يَقُومُ عَلَى مِنْ بَعْدِهِ ، وَلَكِنْ الْفُقَهَاءُ خَصَّصُوا الْوَصِيَّةَ بِالتَّبَرُّعِ وَالْوَصَايَا بِالْعَهْدِ ، وَلَا تَتَحَقَّقُ الْوَصِيَّةُ إِلَّا بِمَوْصٍ وَمَوْصِيٍّ لَهُ وَمَوْصِيٍّ بِهِ وَصِيْفَةٍ ، وَبَدَأَ بِالْمَوْصِي فَقَالَ (تَصِحُّ وَصِيَّةُ كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرٍّ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا) وَلَوْ حُرًّا (وَكَذَا مُجْبُورٍ عَلَيْهِ بِسَفَرٍ) تَصِحُّ وَصِيَّتُهُ

عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا يَجُوزُ وَمُعْنَى عَلَيْهِ وَصِي ، وَفِي قَوْلِ تَصَحُّحٍ مِنْ صَبِي مُخْتَبِرٍ ، وَلَا رَقِيقٍ ، وَقِيلَ إِنْ عَتَقَ ثُمَّ مَاتَ مَحْتٌ ، وَإِذَا أَوْصَى لِجِهَةٍ عَامَّةٍ فَالشَّرْطُ أَنْ لَا تَكُونَ مَعْصِيَةً كِمَارَةً كَنِيْسِيَّةً ، أَوْ لِشَخْصٍ فَالشَّرْطُ أَنْ يُتَصَوَّرَ لَهُ الْمَلِكُ فَتَصَحُّحُ الْحَمْلِ وَتَنْفُذُ إِنْ انفَصَلَ حَيًّا وَعِلْمٌ وَجُودُهُ عِنْدَهَا بِأَنْ انفَصَلَ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ انفَصَلَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ ، وَالْمَرْأَةُ فِرَاشُ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ لَمْ يَسْتَحِقْ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِرَاشًا وانْفَصَلَ لِأَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ فَكَذَلِكَ أَوْ لِذَوْنِهِ اسْتَحَقَّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدٍ فَاسْتَمَرَ رِقَّهُ فَالْوَصِيَّةُ لِسَيِّدِهِ ، فَإِنْ عَتَقَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي فَلَهُ ، وَإِنْ عَتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ قَبِلَ بَنِي عَلَى أَنْ الْوَصِيَّةَ بِهَمْ تَمْلِكُ ، وَإِنْ أَوْصَى لِذَاتِهِ وَقَصَدَ تَمْلِيْكَهَا أَوْ أَطْلَقَ فَبَاطِلَةٌ ، وَإِنْ قَالَ لِيُصْرَفَ فِي عِلْفِهَا فَالْمَنْقُولُ يَحْتَكُ ، وَتَصَحُّحُ لِعِمَارَةٍ مَسْجِدٍ وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ ،

(على المذهب) وقيل لا تصح للحجر عليه (لا يجنون ومعنى عليه وصي) فلا تصح وصيتهم لعدم التكليف (وفي قول تصح من صبي مميز) وأما غير المميز فلا خلاف في عدم صحة وصيته (ولارقيق) لعدم الحرية (وقيل إن) أوصى في حال رقه ثم (عتق ثم مات محت) وصيته ، ثم شرع في الموصي له فقال (وإذا أوصى لجهة عامة ، فالشرط أن لا تكون معصية كعمارة كنيسة) للتعبد فيها ، وسواء أوصى بما ذكر مسلم أم كافر ، بل قيل إن الوصية ببناء الكنيسة من المسلم ردة ، وإذا انتفت المعصية محت الوصية ولو لم تظهر فيها القرابة كالوصية للأغنياء (أو) أوصى (لشخص) أى معين (فالشرط) مع عدم المعصية (أن يتصور له الملك) عند موت الموصي فلا تصح لبيت ، ولو قال أوصيت بما لى لله صبح وصرف في وجوه الخير فلا يشترط في الوصية ذكر الموصي له إنما إذا ذكره اشترط فيه ما ذكر (فتصح لجل) موجود ولو نطفة (وتنفذ إن انفصل حيا وعلم وجوده عندها بأن انفصل لذنون ستة أشهر) منها (فإن انفصل لسته أشهر فأكثر) منها (والمرأة فراش زوج أوسيد لم يستحق) الموصي به لاحتمال حدوثه بعد الوصية (فإن لم تكن) المرأة (فراشا وانفصل لأكثر من أربع سنين فكذلك أولدونه) أى دون الأكثر ، وهو الأربع فأقل (استحق في الأظهر) كما يثبت النسب ، ومقابل الأظهر لا يستحق لاحتمال العاوق من وطء شبهة (وإن أوصى لعبد فاستمر رقه) إلى موت الموصي . (فالوصية لسيده ، فإن عتق قبل موت الموصي فله ، وإن عتق بعد موته ثم قبل بنى على أن الوصية به تملك) إن قلنا بالموث بشرط القبول ، وهو الأظهر أو بالموث فقط فهي للعتيق ، وإن قلنا بالقبول فالعتيق (وإن أوصى لذاته وقصد تملكها أو أطلق فباطلة) لأنها لا تملك (وإن قال ليصرف في علفها فالمنقول محتها) لأن علفها على مالكها فهو المقصود فيشرط قبوله (وتصح) الوصية (لعمارة مسجد) موجود ومثله المدرسة والرباط (وكذا إن أطلق) كأوصيت له بكذا (في الأصح)

وَيُحْمَلُ عَلَى عِمَارَتِهِ وَمَصَالِحِهِ ، وَلِدَيْهِ ، وَكَذَا حَرْبِيٌّ وَمُرْتَدٌّ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَاتِلٌ فِي الْأَظْهَرِ
وَلِوَارِثٍ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ أَجَازَ بَاقِيَ الْوَرِثَةِ ، وَلَا عِبْرَةَ بِرَدِّهِمْ وَإِجَازَتِهِمْ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي ،
وَالْعِبْرَةُ فِي كَوْنِهِ وَارِثًا يَوْمَ الْمَوْتِ ، وَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ وَارِثٍ بِقَدْرِ حَصَّتِهِ أَفْوً ، وَيَبِينُ هِيَ
قَدْرُ حَصَّتِهِ صَحِيحَةً وَتَنْقَرُ إِلَى الْإِجَازَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَصَحُّ بِالْحَمْلِ ، وَيُشْتَرَطُ انْفِصَالُهَا حَيًّا
لَوْ قَتَلَ يُعْلَمُ وَجُودُهُ عِنْدَهَا ، وَبِالْمَنَافِعِ وَكَذَا بِشَرَّةٍ أَوْ حَمْلٍ سَيَخْدُ ثَانٍ فِي الْأَصَحِّ ،
وَبِأَحَدٍ عَبْدِيٍّ وَبِنَجَاسَةٍ يَحِلُّ الْإِئْتِنَاعُ بِهَا كَكَلْبٍ مُعْلَمٍ وَزَيْلٍ وَخَيْرٍ مُعْتَرَمَةٍ ، وَلَوْ
أَوْصَى بِكَلْبٍ مِنْ كِلَابِهِ أُعْطِيَ أَحَدَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَلْبٌ لَفَتَ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ
مَالٌ وَكِلَابٌ وَوَصَّى بِهَا أَوْ بِنَقِصِهَا فَلَا صَحَّ نَفُوذُهَا ، وَإِنْ كَثُرَتْ وَقَلَّ الْمَالُ ، وَلَوْ أَوْصَى
بِطَبْلٍ وَلَهُ طَبْلٌ لَمْ يَوْصَ بِطَبْلٍ يَحِلُّ الْإِئْتِنَاعُ بِهِ كَطَبْلٍ حَرْبٍ ،

ومقابلته تبطل لأنه لا يملك (ويحمل) الإطلاق (على عمارته ومصالحه) والكعبة في ذلك كالسجدة
والكسوة لها كالعمارة (و) تصح (لذمي) بما يصحّ تملكه له (وكذا حربي ومرتد) معينان
وأما إذا قال أوصيت لأهل الحرب والمرتدين فلا تصحّ (في الأصح) ومقابلته المنع (وقائل) كأن
يوصي لإنسان فيقتله (في الأظهر) ومقابلته المنع (و) تصحّ (لوارث في الأظهر إن أجاز باقي
الورثة) المطلقين التصرف ، ومقابل الأظهر بطلانها وإن أجازوا (ولا عبرة بردهم وإجازتهم في
حياة الموصي ، والعبرة في كونه) أي الموصي له (وارثًا) أو غير وارث (يوم) أي وقت (الموت)
فلو أوصى لأخيه فحدث له ولد قبل موته صحّت بخلاف العكس (والوصية لكل وارث بقدر
حصته) شائعا (لغو ، وبعين هي قدر حصته) كأن أوصى لأحد ابنه بعد قيمته ألف وللآخر بدار
قيمتها ذلك ولا يملك غيرهما (صحيحة ، و) لكن (تفتقر إلى الإجازة في الأصح) ومقابلته
لا تنفقر (وتصحّ) الوصية (بالجمل) الموجود (ويشترط انفصاله حيال الوقت يعلم وجوده عندها)
أي الوصية . أما إذا انفصل ميتا فتبطل الوصية إذا كان حل بهيمة سواء كان بجناية أم لا ، وكذا
حل الأمة إذا انفصل بلا جناية . أما حل الأمة إذا انفصل بجناية فتنفذ في بدله (و) تصحّ الوصية
(بالمنافع) وحدها كما تصحّ بالعين دون المنفعة (وكذا) تصحّ (بثمرة أو حل سيحدثان في الأصح)
فتصحّ بالمعدوم ، ومقابل الأصحّ لا تصحّ (و) تصحّ (ب) المبهمة (أحد عبديه ، و) تصحّ
(بنجاسة يحلّ الانتفاع بها ككلب معلم) ومثله القابل للتعليم (و) تصحّ (بنحو (زبل) مما
ينتفع به (وخرمعتمة) وهي ما عسرت لا يقصد الخربة (ولو أوصى بكلب من كلابه أعطى أحدها)
والخربة للوارث (فإن لم يكن له كلب) عند موته (لفت) وصيته (ولو كان له مال وكلاب ووصى
بها) أي الكلاب (أو بعضها ، فالأصحّ نفوذها) أي الوصية (وإن كثرت) الكلاب (وقلّ
المال) لأنه خير منها إذ لا قيمة لها ، ومقابل الأصحّ لا تنفذ إلا في ثلثها (ولو أوصى بطبل وله
طبل هو) نال كسوبة التي يقال لها في عرفنا الدر بكة (وطبل يحلّ الانتفاع به كطبل حرب) وهو

وَحَجَّيجٌ حُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي ، وَلَوْ أَوْصَى بِطَبْلِ اللَّهِ لَفَتَ إِلَّا إِنْ صَلَحَ لِلْحَرْبِ أَوْ حَجَّيجٌ
 [فصل] يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوصَى بِأَكْثَرِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ ، فَإِنْ زَادَ وَرَدَ الْوَارِثُ بَطُلَتْ
 فِي الزَّائِدِ ، وَإِنْ أَجَازَ فَأَجَازَتْهُ تَنْفِيذٌ ، وَفِي قَوْلِ عَطِيَّةٍ مُبْتَدَأَةٌ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْزِّيَادَةِ لَفَوْ ،
 وَيُقْتَبَرُ الْمَالُ يَوْمَ الْمَوْتِ ، وَقِيلَ يَوْمَ الْوَصِيَّةِ ، وَيُقْتَبَرُ مِنَ الثُّلْثِ أَيْضًا عِتْقُ عَتَقَ
 بِالْمَوْتِ ، وَتَبَرَّعَ يُهْجَرُ فِي مَوْضِعِهِ : كَوَقْفٍ وَهَبَةٍ وَعَتَقٍ وَإِبْرَاءٍ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ تَبَرَّعَاتُ
 مُتَعَلِّقَةٍ بِالْمَوْتِ وَهَجَزَ الثُّلْثُ فَإِنْ تَمَحَّضَ الْعِتْقُ أَفْرَعٌ ، أَوْ غَيْرُهُ قُسْطُ الثُّلْثِ ، أَوْ هُوَ وَغَيْرُهُ
 قُسْطٌ بِالْيَمِينَةِ ، وَفِي قَوْلٍ يُقَدِّمُ الْعِتْقُ ، أَوْ مُنْجِزَةٌ قَدَّمَ الْأَوَّلُ فَلَا أَوَّلَ حَتَّى يَتِمَّ الثُّلْثُ
 فَإِنْ وَجِدَتْ دَفْعَةٌ وَاتَّحَدَ الْجَنَسُ كَعِتْقِ عَبِيدٍ أَوْ إِبْرَاءِ جَمْعٍ أَفْرَعٌ فِي الْعِتْقِ وَقُسْطٌ فِي
 غَيْرِهِ ، وَإِنْ اِخْتَلَفَ وَتَصَرَّفَ وَكَلَاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عِتْقٌ قُسْطٌ ، وَإِنْ كَانَ قُسْطٌ ،
 وَفِي قَوْلٍ يُقَدِّمُ الْعِتْقُ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَبْدَانِ ،

ما يضرب للتمويل (و) طبل (حجاج) ما يضرب به للإعلام بالنزول والارتحال (حلت) أى
 الوصية (على الثاني) وهو ما يحل الانتفاع به ، ولو لم يكن له إلا ما لا يصلح لفت (ولو أوصى بطبل
 اللهو لفت) لأنه معصية (إلا إن صلح لحرب أو حجاج) ولو بتغيير .
 [فصل] في الوصية بزائد على الثلث (يلغى) أى يندب (أن لا يوصى بأكثر من ثلث
 ماله ، فإن زاد ورد الوارث) الخصاص (بطلت في الزائد) أما إذا لم يكن له وارث خاص ، فالوصية
 بالزائد لبقوله لأنه حق المسلمين (وإن أجاز فأجازته تنفيذ) لتصرف الموصى (وفي قول عطية
 مبتدأة) من الوارث فيعتبر فيها شروطها (والوصية بالزيادة) على هذا القول (لغو . ويعتبر المال)
 أى التركة الموصى بثلاثها (يوم الموت ، وقيل يوم الوصية ، ويعتبر من الثلث) الذى يوصى به (أيضا
 عتق عتق بالموت وتبرع تبرع في مرضه) الذى مات فيه (كوقف وهبة وعتق وإبراء) وأما لو
 استولاه الأمة في مرض موته فليس تبرعا ، بل يحسب من رأس التركة (وإذا اجتمع تبرعات
 متعلقة بالموت وهجَزَ الثلث) عنها (فإن تمحَّضَ العتق) كأن قال إذا مات فأنتم أحرار (أفرع)
 بينهم ، فمن خرجت قرعته عتق منه ما يوفى الثلث ولا يعتق من كل بعينه (أو) تمحَّضَ (غيره
 قسط الثلث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار ، فالأوصى لزيد بمائة ولبكر بخمسين ولعمرو
 بخمسين وثلاث ماله مائة أعطى الأول خمسين وكل من الآخرين خمسة وعشرين (أو) اجتمع
 (هو) أى عتق (وغيره) كأن أوصى بعتق سالم ولزيد بمائة (قسط) الثلث عليهما (بالقيمة ،
 وفي قول يقدم العتق) لقوته (أو) اجتمع تبرعات (منجزة) كأن أعطى ووقف وصديق
 (قدم الأول فالأول حتى يتم الثلث ، فإن وجدت) التبرعات (دفعة واتحد الجنس كعتق عبيد
 أو إبراء جمع أفرع في العتق) خاصة (وقسط في غيره) بالقيمة (وإن اختلف) جنس التبرعات
 (وتصرف) فيها دفعة (وكلاه ، فإن لم يكن فيها عتق قسط) الثلث على السكل (وإن كان)
 فيما تصرف فيه الوكلاء عتق (قسط) الثلث أيضا (وفي قول يقدم العتق ، ولو كان له عبدان

قَطَّ سَالِمٌ وَغَانِمٌ قَالَا : إِنَّا أَعْتَقْتُ غَانِمًا فَسَالِمٌ حُرٌّ ثُمَّ أَعْتَقَ غَانِمًا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ هَتَقَ
وَلَا إِقْرَاعَ ، وَلَوْ أَوْصَى بَعَيْنٍ حَاضِرَةٍ هِيَ ثُلُثُ مَالِهِ وَبَاقِيهِ غَائِبٌ لَمْ تُدْفَعْ كُلُّهَا إِلَيْهِ
فِي الْحَالِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَنْسَلِطُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الثُّلُثِ أَيْضًا .

[فصل] إِذَا ظَنَّنَا الْمَرَضَ مَخُوفًا لَمْ يَنْفُذْ تَبَرُّعٌ زَادَ عَلَى الثُّلُثِ ، فَإِنْ بَرَأَ نَفَذَ . وَإِنْ
ظَنَّنَاهُ غَيْرَ مَخُوفٍ قَاتَ فَإِنْ جُمِلَ عَلَى النُّجَاءِ نَفَذَ ، وَإِلَّا فَمَخُوفٌ ، وَلَوْ شَكَّكُنَا
فِي كَوْنِهِ مَخُوفًا لَمْ يَنْبَغِ إِلَّا بِطَبِيبَيْنِ حُرَّيْنِ عَدْلَيْنِ ، وَمِنْ الْمَخُوفِ قَوْلُنَجٍ ، وَذَاتُ جَنْبٍ
وَرُعَافٌ دَائِمٌ وَإِسْهَالٌ مُتَوَاتِرٌ وَدَقٌّ ، وَابْتِدَاءُ فَالِجٍ وَخُرُوجُ طَعَامٍ غَيْرِ مُسْتَحِيلٍ أَوْ
كَانَ يَخْرُجُ بِشِدَّةٍ وَوَجَعٌ ، أَوْ مَعَهُ دَمٌ ، وَحُمَّى مُطَبَّقَةٌ أَوْ غَيْرُهَا إِلَّا الرَّيْبَ ، وَالْمَذْهَبُ
أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْمَخُوفِ أَمْرُ كُفَّارٍ اعْتَادُوا قَتْلَ الْأَسْرَى ، وَالتَّحَامُ قِتَالُ بَيْنِ مُتَكَافَيْنِ ،
وَتَقْدِيمُ لِقَاصٍ أَوْ رَجْمٍ ، وَاضْطِرَابُ رِيحٍ ، وَهَيْجَانُ مَوْجٍ فِي رَاكِبٍ سَفِينَةٍ وَطَلْقُ

فقط : سالم وغانم ، فقال إن أعتقت غانمًا فسالم حر . ثم أعتق غانمًا في مرض موته هتق (غانم
(ولا إقراع) وهذه الصورة مستثناة من الإقراع (وله أوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقيه
غائب لم تدفع) أي العين (كلها إليه في الحال) لاختمال تلف الغائب (والأصح أنه لا ينسلط
على التصرف في الثلث أيضا) من تلك العين .

[فصل] فِي بَيَانِ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ وَالْمَلْحَقِ بِهِ (إِذَا ظَنَّنَا الْمَرَضَ مَخُوفًا) أَيْ يَخَافُ مِنْهُ الْمَوْتُ
لَا نَادِرًا (لَمْ يَنْفُذْ تَبَرُّعٌ زَادَ عَلَى الثُّلُثِ) بَلْ هُوَ مَوْقُوفٌ (فَإِنْ بَرَأَ نَفَذَ) لَتَيْنِ هَدَمَ الْحُجْرَ
(وَإِنْ ظَنَّنَاهُ غَيْرَ مَخُوفٍ قَاتَ) مِنْهُ (فَإِنْ جُمِلَ) الْمَوْتُ مِنْ هَذَا الْمَرَضِ (عَلَى النُّجَاءِ) كَأَن
مَاتَ وَبِهِ وَجَعٌ عَيْنٍ (نَفَذَ) التَّبَرُّعَ (وَإِلَّا) أَيْ إِنْ لَمْ يَجْمَعْ عَلَى النُّجَاءِ : كَالسَّهَالِ يَوْمَ
(فَمَخُوفٌ) أَيْ نَبِينَا بِاتِّصَالِهِ بِالْمَوْتِ أَنَّهُ مَخُوفٌ (وَلَوْ شَكَّكُنَا فِي كَوْنِهِ مَخُوفًا لَمْ يَنْبَغِ إِلَّا بِطَبِيبَيْنِ
حُرَّيْنِ عَدْلَيْنِ ، وَمِنْ الْمَخُوفِ قَوْلُنَجٍ) بَضْمُ الْقَافِ وَفَتْحُ الْإِلَامِ وَكُسْرُهَا ، وَهُوَ أَنَّ يَنْعَقِدَ الطَّعَامُ
فِي بَعْضِ الْأَمْعَاءِ فَلَا يَنْزِلُ وَيَصْعَدُ الْبَخَارُ إِلَى الدِّمَاغِ فَيُؤَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ (وَذَاتُ جَنْبٍ) وَهِيَ
قُرُوحٌ تَحْدُثُ فِي دَاخِلِ الْجَنْبِ بِوَجَعٍ شَدِيدٍ (وَرُعَافٌ دَائِمٌ وَإِسْهَالٌ مُتَوَاتِرٌ) أَيْ مُتَابِعٌ (وَدَقٌّ)
بِكُسْرِ الدَّالِ ، وَهُوَ دَاءٌ يَصِيبُ الْقَلْبَ (وَابْتِدَاءُ فَالِجٍ) وَهُوَ اسْتِرْخَاءُ أَحَدِ شِقَى الْبَدَنِ طَوْلًا (وَخُرُوجُ
طَعَامٍ) حَالُ كَوْنِهِ (غَيْرِ مُسْتَحِيلٍ أَوْ كَانَ يَخْرُجُ بِشِدَّةٍ وَوَجَعٍ) مَعَ الْإِسْهَالِ (أَوْ) لَا بِشِدَّةٍ
وَوَجَعٍ (دَ) لَكِنْ (مَعَهُ دَمٌ) مِنْ عَضْوِ شَرِيفٍ كَسَبَدٍ (وَحُمَّى مُطَبَّقَةٌ) بِفَتْحِ الْبَاءِ : أَيْ
لَازِمَةٌ (أَوْ غَيْرُهَا) أَيْ غَيْرِ الْمَطْبَقَةِ وَهِيَ أَنْوَاعٌ (إِلَّا الرَّيْبَ) وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي يَوْمًا وَتَقْلَعُ يَوْمَيْنِ
فَلَيْسَتْ مَخُوفَةً (وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْمَخُوفِ أَمْرُ كُفَّارٍ اعْتَادُوا قَتْلَ الْأَسْرَى ، وَالتَّحَامُ قِتَالُ بَيْنِ
مُتَكَافَيْنِ ، وَتَقْدِيمُ لِقَاصٍ أَوْ رَجْمٍ ، وَاضْطِرَابُ رِيحٍ وَهَيْجَانُ مَوْجٍ فِي رَاكِبٍ سَفِينَةٍ ، وَطَلْقُ

حامل ، وبعد الوضع مالم تنفصل المشيمة ، وصيغتها أو صيغته له بكذا أو اذفوا إليه أو أعطوه بعد موتى أو جعلته له أو هو له بعد موتى ، فلو اقتصر على هو له فإقرار إلا أن يقول هو له من مالى فيكون وصية ، وتنقذ بكتابة ، والكتابة كناية ، وإن أوصى لغير معين كالفقراء لزم الموت بلا قبول ، أو لمعين اشترط القبول ، ولا يصح قبول ولا رد في حياة الوصى ، ولا يشترط بعد موته الفور ، فإن مات الوصى له قبله بطلت ، أو بعده فيقبل وارثه ، وهل يملك الوصى له بموت الوصى أم يقبوله أم موقوف ، فإن قيل بأن أنه ملك بالموت وإلا بأن للوارث ، أقوال أظهرها الثالث ، وعليها تبنى الثمرة ، وكسب عبد حصلا بين الموت والقبول ، ونفقة وفطرنه ، ونطالب الوصى له بالنفقة إن توقف في قبوله ورده .

[فصل] إذا أوصى بشاة تناول صغيرة الجنة وكبيرتها سليمة ومعينة ضأناً ومزاً وكذا ذكر في الأصح .

حامل ، وبعد الوضع مالم تنفصل المشيمة ، وهي الخلاص ، وقيل لا تلحق تلك الأمور بالخوف لأن بدن الإنسان لم يصبه شيء (وصيغتها) وهي الركن الرابع (أوصيت له بكذا أو اذفوا إليه) بعد موتى كذا (أو أعطوه بعد موتى) كذا (أو جعلته له أو هو له بعد موتى) وهذه كلها صرائح (فلو اقتصر على) قوله (هو له فإقرار إلا أن يقول هو له من مالى فيكون وصية) لكنه من الكنايات (وتنقذ) الوصية (بكتابة) مع النية كعبدى هذا لزيد (والكتابة كناية) فإذا كتب لزيد كذا بعد موتى ونوى به الوصية صحت (وإن أوصى لغير معين كالفقراء لزم الموت بلا قبول ، أو لمعين) كزيد (اشترط القبول) كالحبة (ولا يصح قبول ولا رد في حياة الوصى ، ولا يشترط بعد موته) أى الوصى (الفور) فى القبول (فإن مات الوصى له قبله) أى الوصى (بطلت ، أو بعده) قبل قبوله ورده (فيقبل وارثه) الوصية أو يرد (وهل يملك الوصى له) الوصية (بموت الوصى أم يقبوله أم) ملك الوصية (موقوف ، فإن قيل بأن أنه ملك) الوصية (بالموت وإلا) بأن لم يقبلها (بأن) أنها (للوارث : أقوال . أظهرها الثالث) وأهل العربية يعينون أن يؤتى بعد هل بأور ، والفقهاء كثيراً ما يستعملون هل بدل الممزة التى للتعين فيأتون بعدها بأمر (وعليها) أى الأقوال الثلاثة (تبنى الثمرة وكسب عبد حصلا بين الموت والقبول ونفقته وفطرنه) بينهما ، فعلى الأول والثالث للوصى له الفوائد وعليه المؤنة ، وعلى الثانى لا ولا (ونطالب الوصى له) بالعبد مثلاً . أى يطالبه الوارث (بالنفقة إن توقف فى قبوله ورده) فإن لم يقبل أو يرد خيره الحاكم بينهما ، فإن لم يفعل حكم بالطلاق

[فصل] فى أحكام الوصية (إذا أوصى بشاة تناول) اسم الشاة (صغيرة الجنة وكبيرتها سليمة ومعينة ضأناً ومزاً) بفتح العين وتسكن (وكذا ذكر) يفتاؤه اسم الشاة (فى الأصح)

لَا سَخْلَةَ وَعَنَاقٌ فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ قَالَ أَعْطَوْهُ شَاةً مِنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمَ لَهُ لَنَتَّ ، وَإِنْ قَالَ
 مِنْ مَالِي اشْتَرَيْتُ لَهُ ، وَالْجَمْلُ وَالنَّاقَةُ يَتَنَاوَلَانِ الْبُخَائِصَ وَالْعَرَابِ ، لَا يَتَنَاوَلَانِ الْآخَرَ ،
 وَالْأَصْحَ تَنَاوُلٌ بِعَبْرٍ نَاقَةً ، لَا بَقَرَةً تَوَرًا ، وَالتَّوَرُ لِدَرْ كَرٍ ، وَالْمَذْهَبُ حُلُّ الدَّابَّةِ عَلَى فَرَسٍ
 وَبَغْلٍ وَحِمَارٍ ، وَيَتَنَاوَلُ الرِّقِيقُ صَغِيرًا وَأُنْثَى وَمَعِيًا وَكَافِرًا وَعُكُوسَهَا ، وَقِيلَ إِنْ أَوْصَى
 بِإِعْتَاكِ عَبْدٍ وَجَبَ الْمُجْزَى كَفَارَةً ، وَلَوْ أَوْصَى بِأَحَدٍ رَقَبَةٍ قَاتُوا أَوْ قَتَلُوا قَبْلَ
 مَوْتِهِ بَطَلَتْ ، وَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ تَعَيَّنَ ، أَوْ بِإِعْتَاكِ رَقَابٍ ثَلَاثَ ، فَلَنْ يَهْزَ ثَلَاثُ
 عَنْهُمْ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَى شِقْصٌ بِلَا نَفِيسَتَانِ بِهِ ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَنْفُسِ رَقَبَتَيْنِ
 شَيْءٌ فَلِلْوَرْتَةِ ، وَلَوْ قَالَ ثَلَاثِي لِّلْعَتَى اشْتَرَى شِقْصٌ ، وَلَوْ وَصَّى لِجَمَلِيهَا فَأَتَتْ بَوَلَّتَيْنِ
 فَلَهُمَا ، أَوْ بِحَيٍّ وَمَيِّتٍ فَكُلُّهُ لِّلْعَتَى فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ حَتَمٌ ذَكَرًا
 أَوْ قَالَ أَنْتِي فَلَهُ كَذَا فَوَلَدَتْهُمَا لَفَتْ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ يَبِطْنِيهَا ذَكَرٌ فَوَلَدَتْهُمَا
 اسْتَحَقَّ الذَّكَرُ ، أَوْ وَلَدَتْ ذَكَرَيْنِ فَلَا أَصْحَ صَحَّتْ ،

لأنه إسم جنس ، وليست التاء فيه للتأنيث بل للوحدة ، ومقابله لا يتناولها للعرف (لا سخله) وهي
 ولد الضأن والعز مالم تبلغ سنة (وعناق) وهي الأنثى من ولد المعز كذلك فلا يشملها اسم
 الشاة (في الأصح) ومقابله يتناولها (ولو قال أعطوه شاة من غنمي ولا غنم له) عند الموت
 (لفت) وصيته (وإن قال) أعطوه شاة (من مالي) ولا غنم له عند موته (اشترت له)
 شاة بأى صفة كانت عمامة (والجل والناقة يتناولان البخائص) وهي صنف من الجمال طويل
 الأعناق (والعرب ، لأحدهما الآخر) فلا يتناول الجمل الناقة ولا عكسه (والأصح) تناول بعير
 ناقة (ومقابله المنع) (لابقرة تورا) لأن اللفظ للأنثى (والثور) يصرف (للكر) فلا يتناول
 البقرة (والمذهب حمل الدابة) إذا أوصى بها (على) ما يمكن ركوبه من (فرس وبغل وحمار)
 ولو ذكر ، فإن لم يكن له شيء منها عند موته بطلت (ويتناول الرقيق) إذا أوصى به (صغيرا وأنثى)
 ومعيبا وكافرا وعكوسها ، وقيل إن أوصى بإعتاق عبد وجب المجزى كفارة ، ولو أوصى بأحد رقبته
 فماتوا أوقتلوا (كلهم) (قبل موته) أى الموصى (بطلت) الوصية (وان بقي واحد تعين أو)
 أوصى (بإعتاق رقاب ثلث ، فإن عجز ثلثه عنهن فالذهب أنه لا يشتري) مع رقبتي (شقص)
 من رقبة (بل) يشتري (نفيستان به) أى عما أوصى به (فإن فضل عن أنفس رقبتي
 شيء) من الموصى به (فلورثة ، ولو قال ثلثي للعنق اشترى شقص) إن لم يقدر على التكميل
 (ولو وصى لجملا) بشئ (فأنت بولدين) ذكرين أو أنثيين أو مختلفين (فلهما) بالسوية
 (أو بحى وميت فكله لى في الأصح) ومقابله له نصه والباقي للورثة (ولو قال إن كان حاكم
 ذكر أو أنثى فله كذا فولدتها) أى ذكر أو أنثى (لفت) وصيته (ولو قال إن كان يبطنها ذكر)
 فله كذا (فولدتها) أى ذكر أو أنثى (استحق الذكر ، أو ولدت ذكرين فالأصح صحتها) ومقابله

وَيُطِيعُ الْوَارِثُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، وَلَوْ وَصَّى لِجَارِ بَيْنَ دَارَيْنِ كُلِّ جَانِبٍ ،
وَالْعُلَمَاءُ أَصْحَابُ عُلُومِ الشَّرْعِ مِنْ تَفْسِيرٍ ، وَحَدِيثٍ وَفَقْهِ ، لَامَقْرِيٍّ وَأَدِيبٍ وَمُعَبَّرٍ
وَطَبِيبٍ ، وَكَذَا مُتَكَلِّمٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، وَيَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْفُقَرَاءِ الْمَسَاكِينُ
وَعَكْسُهُ ، وَلَوْ تَجَمَّعَا شُرَكَاءَ نِصْفَيْنِ ، وَأَقْلُ كُلِّ صِنْفٍ ثَلَاثَةٌ ، وَلَهُ التَّفْضِيلُ ،
أَوْ زَيْدٌ وَالْفُقَرَاءُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَأَحَدِهِمْ فِي جَوَازِ إِعْطَائِهِ أَقْلٌ مُتَمَوِّلٌ لَكِنْ لَا يُحْرَمُ ،
أَوْ لَجَمْعٍ مُعَيَّنٍ غَيْرِ مُنْخَصِرٍ كَالْعُلُوبَةِ صَحَّتْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، أَوْ لِأَقْرَبِ
زَيْدٍ دَخَلَ كُلُّ قَرَابَةٍ وَإِنْ بَعْدَ إِلَّا أَصْلًا وَفَرَعًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تَدْخُلُ قَرَابَةُ أُمِّ
فِي وَصِيَّةِ الْعَرَبِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْعِبْرَةُ بِأَقْرَبِ جَدٍّ يُنْسَبُ إِلَيْهِ زَيْدٌ ، وَتَعْدُ أَوْلَادُهُ قَبِيلَةً ،

بطلانها (د) على صحتها (عطية) أى الوصى به (الوارث من شاء منهما) وقيل يوزع عليهما
(ولو وصى لجيرانه فلا ترابين دارا من كل جانب) يصرف على عدد الدور وتقسم حصص كل دار على
عدد سكانها (والعلماء) فى الوصية لهم (أصحاب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معاني الكتاب
العزیز وما أريد به وهو بحر لاسا حل له (وحديث) والمراد به معرفة معانيه ورجاله وطرقه ومبانيه
وعلمه وما يحتاج إليه (وفقه) والمراد به معرفة الأحكام الشرعية نصا واستنباطا (لامقري)
أى عالم بالروايات ورجالها (وأديب) والمراد به النحاة واللغويون (ومعبر) وهو العالم
بتأويل الروايات (وطبيب) وهو العالم بالطب فليسوا من علماء الشرع (وكذا متكلم عند
الأكثرين) وقيل يدخل فى علماء الشرع ، ومال إليه الرافعي ، والذي حققه السبكي أنه إن أريد
بعلم الكلام العلم بالله و صفاته وما يجوز وما يستحيل لبرء على المبتدعة ويميز الاعتقاد الصحيح من
الفاقد ، فهذا من أجل العلوم الشرعية ، وأما إن أريد به المتوغل فى الشبه والغوص على
طريق أهل الفلسفة أو التكلم فى الاطيات على طريق الحكماء فذلك هو المذموم (ويدخل فى
وصية الفقراء المساكين وعكسه ، ولو جمعهما شرك) به بينهما (نصفين ، وأقل كل صنف) من
العلماء والفقراء والمساكين (ثلاثة ، وله) أى الوصى (التفضيل) بين آحاد كل صنف (أو)
أوصى (لزيد والفقراء فالذهب أنه) أى زيدا (كأحدهم فى جواز إعطائه أقل متموِّل لكن
لا يحرم) وإن كان غنيا كما يجوز حرمان بعضهم ، لأنه لا يجب استيعابهم (أو) وصى (لجمع
معين غير منحصر كالعلوية صحت) هذه الوصية (فى الأظهر) ومقابله البطلان (وله الإقتصار
على ثلاثة ، أو) وصى (لأقارب زيد دخل كل قرابة) له (وإن بعد) ويلزم استيعابهم إن
انحصروا ، وإلا جاز الإقتصار على ثلاثة (إلا أصلا وفرعا) فلا يدخلان فى الأقارب (فى الأصح)
ويدخل الأجداد والأحفاد ، ومقابله دخول الأصل والفرع فى الأقارب (ولا تدخل قرابة أم) فى
الوصية للأقارب (فى وصية العرب) لأنهم لا يعتدونها قرابة (فى الأصح) ومقابله تدخل كالجمع
وهو المتمد (والعبرة) فيما ذكر (بأقرب جد ينسب إليه زيد وتعد أولاده قبيلة) فيرتقى فى بنى

وَيَدْخُلُ فِي أَقْرَبِ أَقَارِبِهِ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ ، وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُ ابْنِ حَلَى أَبٍ وَأَخٍ عَلَى جَدِّهِ
وَلَا يُرْجَعُ بِذِكْرِ وَرَثَةٍ بَلْ يَسْتَوِي الْأَبُ وَالْأُمُّ وَالْإِبْنُ وَالْبَنْتُ وَيُقَدَّمُ ابْنُ
الْبَنْتِ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ ، وَلَوْ أَوْصَى لِأَقْرَبِ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ وَرَثَتُهُ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] تَصِحُّ بِمَنَافِعِ عَبْدٍ وَدَارٍ وَغَلَّةِ حَانُوتٍ ، وَيَمْلِكُ الْمُوصَى لَهُ مَنَفْعَةُ الْعَبْدِ ،
وَأَكْسَابُهُ الْمُعْتَادَةِ وَكَذَا مَهْرَهَا فِي الْأَصَحِّ ، لِأَوْلَادِهَا فِي الْأَصَحِّ ، بَلْ هُوَ كَالْأُمِّ مَنَفْعَتُهُ
لَهُ ، وَرَقَبَتُهُ لِلْوَارِثِ ، وَلَهُ إِعْتَاقُهُ ، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفْعَتِهِ مَدَّةً وَكَذَا أَبَدًا فِي
الْأَصَحِّ ، وَبَيِّنُهُ إِنْ لَمْ يُؤَبَّدْ كَالْمُسْتَأْجِرِ ، وَإِنْ أَبَدَ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَصِحُّ بِنَفْعِهِ لِلْمُوصَى لَهُ
دُونَ غَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ تُقْتَبَرُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ كُلِّهَا مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفْعَتِهِ أَبَدًا ، وَإِنْ
أَوْصَى بِهَا مَدَّةً قَوْمٌ بِمَنَفْعَتِهِ ثُمَّ مَسْلُوبًا تِلْكَ الْمَدَّةُ ، وَيُحْسَبُ النَّاقِصُ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَتَصِحُّ
بِحُجَّةٍ تَطَوُّعٍ فِي الْأَظْهَرِ ،

الْأَعْمَامُ إِلَيْهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ فَوْقِهِ أَوْ مِنْ فِي دَرَجَتِهِ (وَيَدْخُلُ فِي أَقْرَبِ أَقَارِبِهِ) أَيْ الْمُوصَى (الْأَصْلُ)
مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ (وَالْفَرْعُ) مِنْ ابْنٍ وَبَنْتٍ ، وَالْمُرَادُ دُخُولُهُمْ فِي الْجُمْلَةِ ، وَأَمَّا فِي التَّقْدِيمِ فَقَدْ نَبِهَ عَلَيْهِ
بِقَوْلِهِ (وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُ ابْنِ) الْمُرَادُ بِهِ الْفَرْعُ وَلَوْ سَقَطَ ، فَيَشْمَلُ الْبَنْتُ (عَلَى أَبٍ ، وَأَخٍ عَلَى جَدِّ)
وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَسْتَوِي بَيْنَهُمَا (وَلَا يُرْجَعُ بِذِكْرِ وَرَثَةٍ ، بَلْ يَسْتَوِي الْأَبُ وَالْأُمُّ وَالْإِبْنُ وَالْبَنْتُ
وَيُقَدَّمُ ابْنُ الْبَنْتِ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُ فِي الدَّرَجَةِ (وَلَوْ أَوْصَى لِأَقْرَبِ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ
وَرَثَتُهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَدْخُلُونَ ، ثُمَّ يَبْطُلُ نَصِيبُهُمْ ، وَيَصِحُّ الْبَاقِي لِغَيْرِ الْوَرَثَةِ .

[فصل] فِي أَحْكَامِ الْوَصِيَّةِ الْمَعْنُويَةِ (تَصِحُّ) الْوَصِيَّةُ (بِمَنَافِعِ عَبْدٍ وَدَارٍ وَغَلَّةِ حَانُوتٍ) مُؤَقَّتَةً
وَمُؤَبَّدَةً ، وَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي التَّأْيِيدَ (وَيَمْلِكُ الْمُوصَى لَهُ مَنَفْعَةُ الْعَبْدِ) الْمُوصَى بِهَا (وَأَكْسَابُهُ
الْمُعْتَادَةِ) بِخِلَافِ النَّادِرَةِ كَالْهَبَةِ وَاللَّقْطَةِ ، فَتَكُونُ لِمَالِكِ الْعَيْنِ (وَكَذَا) يَمْلِكُ (مَهْرَهَا) أَيْ
الْأُمَّةَ الْمُوصَى بِمَنَفْعَتِهَا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَقُولُ هُوَ لِمَالِكِ الْعَيْنِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ طَوُّهَا
إِنْ كَانَتْ عَنْ يَحْيَى (لَا وَلَدَهَا فِي الْأَصَحِّ) بَلْ هُوَ كَالْأُمِّ مَنَفْعَتُهُ لَهُ وَرَقَبَتُهُ لِلْوَارِثِ) وَمُقَابِلُهُ يَمْلِكُهُ
الْمُوصَى لَهُ كَالْمَوْقُوفَةِ (وَلَهُ) أَيْ الْوَارِثُ (إِعْتَاقُهُ) أَيْ الْعَبْدَ الْمُوصَى بِمَنَفْعَتِهِ وَتَبْقَى الْوَصِيَّةُ بَعْدَ
الْعَتَقِ بِجَاهِلِهَا (وَعَلَيْهِ) أَيْ الْوَارِثُ (نَفَقَتُهُ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفْعَتِهِ مَدَّةً ، وَكَذَا أَبَدًا عَلَى الْأَصَحِّ)
وَمُقَابِلُهُ يَقُولُ هِيَ عَلَى الْمُوصَى لَهُ (و) لِلْوَارِثِ (بِيعَهُ) أَيْ الْمُوصَى بِمَنَفْعَتِهِ (إِنْ لَمْ يُؤَبَّدْ) الْمُوصَى
بِالْمَنَفْعَةِ (كَالْمُسْتَأْجِرِ ، وَإِنْ أَبَدَ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَصِحُّ بِيَعِهِ لِلْمُوصَى لَهُ دُونَ غَيْرِهِ) وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ مُطْلَقًا
(و) الْأَصَحُّ أَيْضًا (أَنَّهُ يُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ كُلِّهَا) رَقَبَتُهُ وَمَنَفْعَتُهُ (مِنْ الثَّلَاثِ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفْعَتِهِ
أَبَدًا) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يُعْتَبَرُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ (وَإِنْ أَوْصَى بِهَا) أَيْ مَنَفْعَةُ الْعَبْدِ (مَدَّةً قَوْمٌ
بِمَنَفْعَتِهِ ، ثُمَّ) قَوْمٌ (مَسْلُوبًا تِلْكَ الْمَدَّةُ ، وَيَحْسَبُ النَّاقِصُ مِنَ الثَّلَاثِ) فَلَوْ قَوْمٌ بِمَنَفْعَتِهِ بِمِائَةِ وَبَدَلُونَهَا
تِلْكَ الْمَدَّةَ بِنِصْفَيْنِ فَالْوَصِيَّةُ بِمِثْرَيْنِ (وَتَصِحُّ بِحُجَّةٍ تَطَوُّعٍ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَصِحُّ النِّيَابَةُ فِي النِّفْلِ

وَيُحْجُ مِنْ بَلَدِهِ أَوْ لِيَقَاتِ كَمَا قَيَّدَ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَمِنَ لِيَقَاتِ فِي الْأَصَحِّ، وَحَبَّةُ الْأَمْلَامِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، فَإِنْ أَوْصَى بِهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ الثُّلُثِ عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ بِهَا فَمِنَ رَأْسِ الْمَالِ، وَقِيلَ مِنَ الثُّلُثِ، وَيُحْجُ مِنَ لِيَقَاتِ، وَلِلْأَجَنِيِّ أَنْ يُحْجَ عَنْ اللَّيْتِ بِفَيْتْرِ إِذْنِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَيُؤَدَّى الْوَارِثُ عَنْهُ الْوَاجِبَ الْمَالِيَّ فِي كَسْفَارَةِ مُرْسِيَّةٍ، وَيُطْعِمُ وَيَكْسُو فِي الْخَيْرَةِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَغْتَنِي أَيْضًا، وَأَنَّ لَهُ الْأَدَاءَ مِنْ مَالِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ قَرَكَةً، وَأَنَّهُ يَقَعُ عَنْهُ لَوْ تَبَرَّعَ أَجَنِيٌّ بِطَعْمٍ أَوْ كِسْوَةٍ، لَا إِعْتَانِي فِي الْأَصَحِّ، وَتَنْفَعُ اللَّيْتُ صَدَقَةً وَدُعَاةً مِنَ وَارِثٍ وَأَجَنِيٍّ.

[فصل] لَهُ الرَّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ وَعَنْ بَعْضِهَا يَقُولُ : نَقَضْتُ الْوَصِيَّةَ أَوْ أَبْطَلْتُهَا أَوْ رَجَعْتُ فِيهَا أَوْ قَسَخْتُهَا أَوْ هَذَا لِوَارِثِي وَيَبْنِعُ وَإِعْتَاقِي وَإِصْدَاقِي وَكَذَا هِبَةٍ أَوْ رَهْنٍ مَعَ قَبْضٍ وَكَذَا ذُوْنُهُ ،

فلا تصح الوصية به (ويصح) بالبناء للجهول (من بلده أو الميقات كما قيد) الموصى (وإن أطلق فمن الميقات في الأصح) ومقابلة من بلده (وبهجة الاسلام) تحسب (من رأس المال ، فإن أوصى بها من رأس المال أو الثلث عمل به) فتزاحم في الثانية الوصايا (وإن أطلق الوصية بها فمن رأس المال ، وقبيل من الثلث ، ويصح من الميقات ، وللأجنبي أن يحج عن الميت) حجة الاسلام (بغير إذنه) أي الوارث (في الأصح) ومقابلة لابتدئ من إذنه (ويؤدق الوارث عنه) أي عن الميت (الواجب المالي) كعتق من التركة (في كفارة مرتبة) وهي كفارة الوقاع في رمضان والظهار والقتل (ويطلع ويكسوف) الكفارة (الخيرة) وهي كفارة اليمين ونذر البجاج وتحريم عين الأمة أو الزوجة (والأصح أنه يعتق أيضا) في الخيرة كالمرتبة (و) الأصح (أن له الأداء من ماله إذا لم تكن تركة) سواء العتق وغيره ، ومقابل الأصح لا ، بعد العباداة عن النيابة ، وإذا كانت تركة جازله الأداء أيضا ، فهو قيد لاثبات الخلاف (و) الأصح (أنه يقع عنه) أي عن الميت (لو تبرع أجنبي بطعام أو كسوة) ومقابلة لا يقع (لإعتاق) فلا يقع عنه لو تبرع به أجنبي (في الأصح) ومقابلة يقع كغيره (وتنفع الميت صدقة) عنه ووقف مثلاً (ودعاء من وارث وأجنبي) كما ينفعه مافعله من ذلك في حياته ولا ينفعه غير ذلك من صلاة وقراءة ، ولكن المتأخرون على نفع قراءة القرآن ، وينبغي أن يقول : اللهم أوصل ثواب ماقرأناه لفلان ، بل هذا لا يخص بالقراءة ، فكل أعمال الخير يجوز أن يسأل الله أن يجعل مثل ثوابها للميت ، فإن المتصدق عن الميت لا ينقص من أجره شيء .

{ فصل [في الرجوع عن الوصية (له) أى الموصى (الرجوع عن الوصية وعن بعضها بقوله قضت الوصية أو أبطلتها أو رجعت فيها أو فسختها أو هذا لورثي) بعد موتي مشيرا إلى الموصى به (و) يحصل الرجوع أيضا (ببيع وإعتاق وإصااق) وكذا كل التصرفات اللازمة الناجزة (وكذا هبة أو رهن مع قبض) في كل منهما رجوع (وكذا بونه) أى يكون ذلك رجوعا ولو

في الأصح ، وبوصية بهذه التصرفات ، وكذا توكيل في بيعه وعرضه عليه في الأصح ، وخلط حنطة معينة رجوع ، ولو وصى بصاع من صبرة فخلطها بأجود منها فرجوع أو بمثلها ، فلا ، وكذا بأردأ في الأصح وطحن حنطة وصى بها وبذرهما وعجن دقيق وغزل قطن ونسج غزل وقطع ثوب قبيصاً وبناء وغراس في عرصة رجوع .

[فصل] يسن الإيصاء بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الأطفال ، وشرط الوصي تكليفه وحرية وعدالة وهداية إلى التصرف في الموصى به وإسلامه لكن الأصح جواز وصية ذمي إلى ذمي ، ولا يضر العمى في الأصح ، ولا تشتراط الذكورة ، وأم الأطفال أولى من غيرها ، وينعزل الوصي بالفسق وكذا القاضى في الأصح لا الإمام الأعظم ، ويصح الإيصاء في قضاء الديون ، وتنفيذ الوصية من كل خير مكلف ويستترط في أمر الأطفال مع هذا :

من غير قبض (في الأصح) ومقابله ، لا (و) يحصل الرجوع (بوصية بهذه التصرفات) فيما أوصى به ، فإذا أوصى بعتق زيد ثم أوصى أن يوهب مثلاً لعمر وكان ذلك رجوعاً عن الوصية بعته (وكذا توكيل في بيعه) أى الموصى به (وعرضه عليه) أى البيع ، وكذا الرهن والهبة (في الأصح) ومقابله لا يكون رجوعاً ، لأنه قد لا يحصل (وخلط حنطة معينة) وصى بها (رجوع ، ولو وصى بصاع من صبرة) معينة (فخلطها بأجود منها فرجوع ، أو بمثلها فلا ، وكذا بأردأ في الأصح) ومقابله يقول هو رجوع (وطحن حنطة وصى بها وبذرهما وعجن دقيق وغزل قطن ونسج غزل وقطع ثوب قبيصاً وبناء وغراس في عرصة رجوع) عن الوصية لزوال الاسم والأشعار بالأعراض .

[فصل] في الوصاية ، وهى العهد إلى من يقوم بأمر أطفاله وتنفيذ وصاياه وقضاء ديونه من بعده (يسن الإيصاء بقضاء الدين) وكذا كل الحقوق (وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الأطفال) ونحوهم (وشرط الوصي : تكليف وحرية وعدالة) فلا تجوز الوصاية لصبي ومجنون ورقيق وفالو (وهداية إلى التصرف في الموصى به) فلا يصح لمن لا يهتدى لذلك لسفه أو مرض أو هرم (وإسلام) فلا يصح الإيصاء من مسلم لذمي (لكن الأصح جواز وصية ذمي إلى ذمي) فيما يتعلق بأولاده الكفار بشرط كونه عدلاً في دينه ، ومقابل الأصح المنع (ولا يضر العمى) في الوصي (في الأصح) لأنه متمكن من التوكيل ، ومقابله يضر (ولا تشتراط الذكورة ، وأم الأطفال أولى من غيرها) عند اجتماع الشروط فيها (وينعزل الوصي بالفسق ، وكذا) القاضى في الأصح (ومقابله لا ينعزل كالامام (لا الامام الأعظم) فلا ينعزل بالفسق) ويصح الإيصاء في قضاء الديون ، وتنفيذ الوصية من كل خير مكلف (كذا في أكثر النسخ تنفذ من غيرها ، فهو معطوف على يصح ، ويتعلق بهما الجار والمجرور بعده ، والغرض بيان الموصى ، لا النص على صحة الوصية بقضاء الديون ، لأنها قد است (ويشترط) في الموصى (في أمر الأطفال مع هذا) المذكور

أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَيْسَ لَوَصِيٍّ إِيصَاءٌ فَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِيهِ جَازَ لَهُ فِي الْأَطْهَرِ ،
وَلَوْ قَالَ : أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ إِلَى بُلُوغِ ابْنِي أَوْ قُدُومِ زَيْدٍ فَإِذَا بَلَغَ أَوْ قَدِمَ فَهُوَ الْوَصِيُّ
جَازٌ ، وَلَا يَجُوزُ نَصَبُ وَصِيٍّ وَالْجَدُّ حَتَّى بِصِفَةِ الْوَلَايَةِ ، وَلَا الْإِيصَاءُ بِتَزْوِيجِ طِفْلٍ
وَبَيْتٍ ، وَلَفْظُهُ أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ أَوْ فَوَضْتُ وَنَحْوُهَا ، وَيَجُوزُ فِيهِ التَّوَقُّيْتُ وَالتَّعْلِيْقُ ،
وَيُسْتَرْطُ بِيَكُنْ مَا يَوْصِي فِيهِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ لَنَا ، وَالْقَبُولُ وَلَا يَصِحُّ فِي
حَيَاتِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَصَّى اثْنَيْنِ لَمْ يَنْفَرِدْ أَحَدُهُمَا إِلَّا إِنْ صَرَّحَ بِهِ ، وَلِلْمَوْصِيِّ
وَالْوَصِيِّ الْعَزْلُ مَتَى شَاءَ ، وَإِذَا بَلَغَ الطِّفْلُ وَنَازَعَهُ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ صَدَقَ الْوَصِيُّ ،
أَوْ فِي دَفْعِ إِلَيْهِ يَدَ الْبُلُوغِ صَدَقَ الْوَلَدُ

كتاب الوديعة

من الحرية والتكليف (أن يكون له ولاية عليهم) مبتدأة من الشرع ، فثبت للأب والجد
لا لغيرهما (وإيس لوصي إيصاء) إلى غيره (فان أذن له فيه) أي الإيصاء عن نفسه أو عن
الموصي (جاز في الأطهر) فإذا قال الموصي للوصي أوص بركتي فلانا فأوصى صح ، ومقابل
الأطهر لا يصح (ولو قال أوصيت إليك إلى بلوغ ابني أو) إلى (قدوم زيد ، فإذا بلغ أو قدم
فهو الوصي جاز) هذا الإيصاء (ولا يجوز) للأب (نصب وصي) على الأطفال (والجد
حتى بصفة الولاية) عليهم ، ويجوز له نصب وصي لقضاء الديون مع وجود الجد (ولا يجوز
(الإيصاء بتزويج طفل وبت) مع وجود الجد وعدمه (ولفظه) أي الإيصاء (أوصيت إليك أو فوضت
ونحوها ، ويجوز فيه التوقيف والتعليق) نحو أوصيت إليك سنة أو إذا جاء فلان فهو وصي (ويشترط
بيان ما يوصي فيه) من قضاء الديون أو النظر في أمر الأطفال (فان اقتصر على أوصيت إليك
لغاً ، و) يشترط (القبول ، ولا يصح) القبول (في حياته) أي الموصي (في الأصح) ومقابل
يصح (ولو وصي اثنين لم ينفرد أحدهما) بالتصرف (إلا ان صرح به) أي الأفراد ، كأن
يقول أوصيت إلى كل منكما ، وإذا تعين اجتماعهما واستقل أحدهما لم يصح تصرفه وضمن ما أنفق
(وللموصي والوصي العزل متى شاء) . ومعنى عزل الموصي رجوعه عن الوصاية (وإذا بلغ الطفل)
رشيداً (ونازعه) الوصي (في الإنفاق عليه صدق الوصي) بيمينه في القدر اللائق (أو) نازعه
(في دفع) المال (إليه بعد البلوغ صدق الولد) بيمينه ، والأب والجد مثل الوصي .

كتاب الوديعة

هي لغة : الشيء الموضوع عند غيره صاحبه للحفظ ، وشرعاً تطلق على الإيداع ، وهو توكل في

مَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا ، وَمَنْ قَدَرَ وَلَمْ يَتَّقِ بِأَمَانَتِهِ كَرِهَ ، فَإِنْ وَثَّقَ اسْتَحَبَّ ، وَشَرَطُهَا شَرْطُ مُوَكَّلٍ وَوَكِيلٍ ، وَيَشْتَرِطُ صِغَةُ الْمُوَدَّعِ كَاسْتَوْدَعْتُكَ هَذَا أَوْ اسْتَحْفَظْتُكَ أَوْ أَنْبَتُكَ فِي حِفْظِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْقَبُولُ لَفْظًا وَيَكْفِي الْقَبْضُ ، وَلَوْ أَوْدَعَهُ صَبِيٌّ أَوْ جُنُونٌ مَالًا لَمْ يَقْبَلْهُ ، فَإِنْ قَبِلَ ضَمِنَ ، وَلَوْ أَوْدَعَهُ صَبِيًّا مَالًا فَتَلَفَ عِنْدَهُ لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ ضَمِنَ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ كَصَبِيٍّ وَتَرْفَعِ بِمَوْتِ الْمُوَدَّعِ أَوِ الْمُوَدَّعِ وَجُنُونِهِ وَإِعْمَائِهِ ، وَلَهُمَا الْإِسْتِرْدَادُ وَالرَّدُّ كُلُّ وَقْتٍ ، وَأَصْلُهَا الْأَمَانَةُ ، وَقَدْ تَصِيرُ مَضْمُونَةً بِعَوَارِضٍ : مِنْهَا أَنْ يُودَّعَ غَيْرُهُ بِلا إِذْنٍ وَلَا عُدْرٍ ، فَيَضْمَنُ ، وَقِيلَ إِنْ أَوْدَعَهُ الْقَاضِي لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِذَا لَمْ يَزَلْ يَدُهُ عَنْهَا جَازَتْ الْإِسْتِمَاعَةُ بِمَنْ يَحْمِلُهَا إِلَى الْحَرْزِ أَوْ يَضَعُهَا فِي خِزَانَةِ مُشْتَرِكَةٍ ، وَإِذَا أَرَادَ سَفَرًا فَلْيُرَدِّ إِلَى الْمَالِكِ أَوْ وَكِيلِهِ ، فَإِنْ فَقَدَهَا فَالْقَاضِي ، فَإِنْ فَقَدَهُ فَأَمِينٌ ، فَإِنْ دَفَعَهَا بِمَوْضِعٍ

حفظ شيء ، عاوك أو عختص ، وتطلق أيضا على العين المودعة (من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها) إذا لم يعلم المالك بحاله وإلا فلا تعريم (ومن قدر ولم يتق بأمانته) في المستقبل (كره) له قبولها (فان وثق استحب) له قبولها (وشروطها) أي المودع والمودع (شرط موكل ووكيل ، ويشترط صيغة المودع كاستودعتك هذا ، أو استحفظتك ، أو أنبتك في حفظه) وهذه صرائح ، وتنعقد بالسكينة مع النية تحذره ، والذي اعتمده الرملي اعتبار اللفظ من أحد الجانبين مع اللفظ من الآخر أو الفعل منه ولو متراخيا (والأصح أنه لا يشترط القبول لفظا ، ويكفي القبض) لها ، ولا يشترط في المنقول نقله ، بل لو قال الوديع قبلت أودعه كفي (ولو أودعه صبي أو مجنون مالا لم يقبله ، فان قبل) وقبض (ضمن) كالغاص ، لكن لو خاف هلاكه فأخذه حسبه صونا له لا يضمن (ولو أودع صبي مالا فتلف عنده) ولو بغير يبط (لم يضمن ، وإن أتلفه ضمن ما أتلفه) (في الأصح) ومقابل له لا يضمن (والمحجور عليه بسفه كصبي) في أحكامه ، والعبد كالصبي إلا إذا تلف عنده بغير يبط فيضمن (وترفع) الوديعة (بموت المودع) بكسر الدال (أو المودع) بفتحها (وجنونه وإعماؤه) وبزل الوديع نفسه (ولهما الاسترداد والرّد) أي للمودع الاسترداد ، وللوديع الرّد (كل وقت وأصلها) أي موضوعها (الأمانة) سواء كانت تجعل أم لا ، فلا أودعه بشرط يخالف موضوعها بطلت (وقد تصير مضمونة) على الوديع (بعوارض : منها أن يودع غيره) ولو قاضيا (بلاذن) من المودع (ولا عذر فيضمن ، وقيل أن أودع القاضي الأمين) لم يضمن ، وإذا لم يزل يده عنها جازت الاستعانة بمن يحملها) معه (إلى الحرز أو يضعها في خزانة مشتركة) بينه وبين الغير (وإذا أراد) الوديع (سفرا فليرد) ها (إلى المالك أو وكيله ، فان فقدتها فالقاضي) إذا كان أمينا ويلزمه القبول والاشهاد على نفسه (فان فقدته فأمين) يأتمنه المودع (فان دفنها بموضع

وسافر ضمن ، فإن أعلم بها أمينا يسكن الموضع لم يضمن في الأصح ، ولو سافر بها ضمن
إلا إذا وقع حريق أو غارة وعجز عن بدفعها إليه كما سبق ، والحريق والغارة في
البقعة واشراف الحرز على الخراب أعذار كالسفر ، وإذا مرض مريضاً مخوفاً فليزدها
إلى المالك أو وكيله ، وإلا فالحاكم أو أمين أو يوصى بها ، فإن لم يفعل ضمن ،
إلا إذا لم يتمكن بأن مات فجأة ، ومنها إذا نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في
الحرز ضمن ، وإلا فلا ، ومنها أن لا يدفع متلفاتها ، فأز أو دعه دابة فترك علفها ضمن ،
فإن نهاه عنه فلا على الصحيح ، وإن أعطاه المالك علفها مئة ، وإلا فيراجعه
أو وكيله ، فإن فقد فالحاكم ، ولو بعثها مع من يسقيها لم يضمن في الأصح ، وعلى
المودع تعريض ثياب الصوف للرّيح كيلا يفسدها الدود ، وكذا لبسها عند حاجتها ،
ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور وتلفت بسبب العدول فيضمن ، فأز فكل لا ترقد
على الصندوق فرقد وانكسر يثقله وتلف ما فيه ضمن ، وإن تلف بغيره فلا على الصحيح

وسافر ضمن (ولو حزا) فإن أعلم بها أمينا يسكن الموضع الذي دفنت فيه (لم يضمن في الأصح)
ومقابلته يضمن (ولو سافر بها) من حضر (ضمن) وإن كان الطريق أمنا (إلا إذا وقع حريق
أو غارة وعجز عن بدفعها إليه كما سبق) فلا يضمن ، ومجرد العجز بجواز السفر بها (والحريق والغارة
في البقعة واشراف الحرز على الخراب أعذار كالسفر) في جواز الإيداع (وإذا مرض) المودع (مرضاً
مخوفاً فليزدها إلى المالك أو وكيله) إن كان (وإلا فالحاكم أو أمين أو يوصى بها) والمراد الترتيب ،
لا التخيير (فإن لم يفعل ضمن إلا إذا لم يتمكن بأن مات فجأة) فلا يضمن (ومنها) أي من
حوادث الضمان (إذا نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في الحرز ضمن ، وإلا) أي وإن
لم تكن دونها بأن كانت مثلها أو أحز منها (فلا) يضمن (ومنها أن لا يدفع متلفاتها فلو أودعه
دابة فترك علفها) يسكون اللام (ضمن ، فإن نهاه) المالك (عنه فلا) يضمن بتركه (على
الصحيح) وإن عصى ، ومقابلته يضمن (وإن أعطاه المالك علفاً) بفتح اللام (علفها منه ، وإلا
فيراجعه أو وكيله فإن فقد فالحاكم) يراجعه ليقترض على المالك أو يؤجرها أو يبيع جزءاً منها
ليؤمنها (ولو بعثها مع من يسقيها) مثلاً (لم يضمن في الأصح) ومقابلته يضمن (وعلى المودع
بفتح الدال) تعريض ثياب الصوف (ونحوه) للرّيح كيلا يفسدها الدود ، وكذا (عليه) لبسها
عند حاجتها (فإن لم يفعل ففسدت ضمن) ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور ، وتلفت بسبب
العدول فيضمن فلو قال : لا ترقد على الصندوق فرقد وانكسر يثقله وتلف ما فيه ضمن وإن تلف
بغيره (كسرقة) فلا يضمن (على الصحيح) لأنه زاد خبراً ولم يأت التلف بما جاء به ، ومقابل

وَكَذَ الْوَقَالَ لَا تَقْبَلْ عَلَيْهِ قُفْلَيْنِ فَأَقْلَبْهُمَا ، وَلَوْ قَالَ ارْبِطِ الدِّرَاهِمَ فِي كُمِكَ فَأَسْكَبْهَا فِي يَدِهِ فَتَلَفَتْ فَلَمْ يَذْهَبْ أَنَّهَا إِنْ ضَاعَتْ بِنَوْمٍ وَنَسْيَانٍ يَضْمَنُ ؛ أَوْ بِأَخْذٍ غَاصِبٍ فَلَا وَلَوْ جَعَلَهَا فِي جَيْبِهِ بَدَلًا عَنِ الرِّبْطِ فِي الْكُمِّ لَمْ يَضْمَنْ وَبِالْعَكْسِ يَضْمَنْ ، وَلَوْ أَعْطَاهُ دِرَاهِمَ بِالسُّوقِ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ الْحِفْظِ فَرَبَطَهَا فِي كُمِّهِ وَأَسْكَبَهَا بِيَدِهِ أَوْ جَعَلَهَا فِي جَيْبِهِ لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ أَسْكَبَهَا بِيَدِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ أَخَذَهَا غَاصِبٌ وَيَضْمَنْ إِنْ تَلَفَتْ بِغَفْلَةٍ أَوْ نَوْمٍ ، وَإِنْ قَالَ أَحْفَظْهَا فِي الْبَيْتِ فَلْيَمِضْ إِلَيْهِ وَيُحْزِرْهَا فِيهِ ، فَإِنْ أُخْرِجَ بِلا عَذْرَاضٍ ، وَمِنْهَا أَنْ يُضَيِّعَهَا بِأَنْ يَضَعَهَا فِي غَيْرِ حِرْزٍ مِثْلِهَا ، أَوْ يَدُلَّ عَلَيْهَا سَارِقًا أَوْ مِنْ بُصَايِرِ الْمَالِكِ ، فَلَوْ أَكْرَهَهُ ظَالِمٌ حَتَّى سَلَّمَهَا إِلَيْهِ فَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُهُ فِي الْأَصَحِّ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى الظَّالِمِ ، وَمِنْهَا أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا بِأَنْ يَلْبَسَ أَوْ يَرْكَبَ خِيَانَةً ، أَوْ يَأْخُذَ الثَّوبَ لِيَلْبَسَهُ أَوْ الدِّرَاهِمَ لِيُنْفِقَهَا فَيَضْمَنْ ، وَلَوْ نَوَى الْأَخْذَ وَلَمْ يَأْخُذْ لَمْ يَضْمَنْ عَلَى الصَّحِيحِ ،

الصحيح يضمن (وكذا) لا يضمن (لو قال لا تقبل عليه) أي الصندوق (قفلين فأقلبهما) لأنه زاد استيظا ، والقول الثاني يضمن (ولو قال اربط الدراهم في كحك فأسكبها في يده فتلفت فالذهب أنها إن ضاعت بنوم ونسيان) بمعنى أو (ضمن أو بأخذ غاصب فلا) يضمن (ولو جعلها في جيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن) إلا إذا كان واسعا غير مزور (وبالعكس) أي أمره بوضعها في الجيب فربطها (يضمن ، ولو أعطاه دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها في كفه وأسكبها بيده أو جعلها في جيبه) الضيق أو المزور (لم يضمن) أما إذا كان الجيب واسعا غير مزور فإنه يضمن (وان أسكبها بيده لم يضمن ان أخذها غاصب ويضمن ان تلفت بغفلة أو نوم ، وان) دفع إليه دراهم بالسوق ، و (قال أحفظها في البيت فليمض إليه) فورا (ويحزرها فيه ، فان أخر بلا عذر ضمن) وينبغي أن يرجع إلى العرف فإنه يختلف بنفاة الوديعة وطول التأخير وضدهما (ومنها أن يضييعها بأن يضعها في غير حوز مثلها) ولو قصد بذلك إخفاءها (أو يدل عليها سارقا أو من يصادر المالك) فيها ولو مكرها على ذلك (فلو أكرهه ظالم حتى سلمها إليه فللمالك تضمينه) أي الوديعة (في الأصح ثم يرجع) الوديعة (على الظالم) ومقابل الأصح ليس له تضمينه ، بل يطالب الظالم ، وأما لو أخذها الظالم من غير تسليم الوديعة فالضمان على الظالم ليس إلا (ومنها أن ينتفع بها: بأن يلبس) الثوب (أو يركب) الدابة (خيانة) أي بلا عذر فيضمن ، وأما إذا كان لعذر كأن ركب الدابة الجموح لبقائها أو لبس الثوب لدفع البرد فلا ضمان (أو يأخذ الثوب) من محله (ليلبسه أو الدراهم) من محلها (لينفقها) غير ظان أنها ملكه (فيضمن) وان لم يلبس ولم يتفق عينها إذا تلفت وأجرتها إذا مضى عليها زمن لئله أجرة كالغاصب ولا يبرأ إلا بالرد إلى المالك (ولو نوى الأخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح) ومقابل يضمن

وَلَوْ خَلَطَهَا بِمَالِهِ وَلَمْ تَتَمَيَّزْ ضَمِنَ ، وَلَوْ خَلَطَ دَرَاهِمَ كَيْسَيْنِ لِلْمُودِعِ ضَمِنَ فِي الْأَصَحِّ ،
وَمَتَى صَارَتْ مَضْمُونَةٌ بِانْتِفَاعٍ وَغَيْرِهِ ثُمَّ تَرَكَ الْخِلْيَانَةَ لَمْ يَبْرَأْ ، فَإِنْ أَهْدَتْ لَهُ الْمَالِكُ
اسْتِثْنَاءًا بَرِيَ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَتَى طَلَبَهَا الْمَالِكُ لَزِمَهُ الرَّدُّ بِأَنْ يُحْلِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، فَإِنْ
أَخْرَجَ بِلَا عَذْرِ ضَمِنَ ، وَإِنْ ادَّعَى تَلَفَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا أَوْ ذَكَرَ خَفِيًّا كَسْرِ قَرَقَةٍ صُدِّقَ
بِئَمِينِهِ ، وَإِنْ ذَكَرَ ظَاهِرًا كَعَرِيقٍ ، فَإِنْ عُرِفَ الْحَرِيقُ وَعُمُومُهُ صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ ، وَإِنْ
عُرِفَ دُونَ عُمُومِهِ صُدِّقَ بِئَمِينِهِ ، وَإِنْ جُهِلَ طَوْلِبَ بَيْنَتُهُ ، ثُمَّ يُحْلَفُ عَلَى التَّلَفِ بِهِ ،
وَإِنْ ادَّعَى رَدَّهَا عَلَى مَنْ ائْتَمَنَهُ صُدِّقَ بِئَمِينِهِ ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ كَوَارِثِهِ أَوْ ادَّعَى وَارِثُ
الْمُودِعِ الرَّدَّ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ أَوْدَعَ عِنْدَ سَفَرِهِ أَمِينًا فَأَدَّعَى الْأَمِينُ الرَّدَّ عَلَى الْمَالِكِ طَوْلِبَ
كُلِّ بَيْنَتَةٍ ، وَحُجُودُهَا بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ مُضْمَنٌ .

ويأثم بتلك النية وإن لم يضمن (ولو خلطها بماله ولم يتميز ضمن) فإن تميزت بسكة أو علامة لم
يضمن (ولو خلط دراهم كيسين للمودع ضمن في الأصح) ومقابلته لا يضمن (ومتى صارت)
الوديعة (مضمونة بانتفاع وغيره) مما صرت (ثم ترك الخيانة لم يبرأ) من الضمان (فإن أهدت
له المالك استثناء) كقوله أبرأتك من ضمانها (برى في الأصح) ومقابلته لا يبرأ حتى يردها إليه
(ومتى طلبها المالك لزمه الرد) إذا كان أهلاً للقبض ، لا صبياً ومحجوراً عليه ، والمراد بالرد (بأن
يُحْلِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا) لا بأن يحملها إليه (فإن أخر بلا عذر ضمن) والعذر كالصلاة والأكل
(وإن ادَّعَى تلفها ولم يذكُر سبباً أو ذكر سبباً) سبباً (خفياً كسرقة صدق بيمينه) ولا يلزمه بيان السبب
(وإن ذكر) سبباً (ظاهراً كعريق) ، فإن عرف الحريق وعمومه صدق بلا يمين ، وإن عرف
دون عموم صدق بيمينه ، وإن جهل (ما ادَّعاه) طولب بينة ثم يحلف على التلف به (ولا يكلف
البينة على التلف به) (وإن ادَّعَى ردها على من ائتمنه) من مالك وحاكم (صدق بيمينه ، أو)
ادَّعَى الرد (على غيره) أي غير من ائتمنه (كوارثه ، أو ادَّعَى وارث المودع) بفتح اللام (الرد)
منه (على المالك ، أو أودع عند سفره أميناً فأدَّعَى الأمين الرد على المالك طولب كل) مما ذكر
(بينة) بالرد على من ذكر . أما إذا ادَّعَى الوارث الرد من مورثه على المالك فيصدق بيمينه
(وجحودها) بلا عذر (بعد طلب المالك) لها (مضمن) تكليفاته ، ولو لم يطلبها المالك ولكن
قال لي عندك وديعة فأنكر لم يضمن .

كتاب قسم الفى والغنيمة

الفى : مال حصل من كفار بلا قتال ، وإيجاف خيل وركاب كجزية وعشر تجارة ، وما جلا عنه خوفاً ومال مرند قتل أو مات وذمى مات بلا وارث فيخمس ، وخمسة : أحدها مصالح المسلمين كالشورى والقضاء والعلماء يقدم الأهم ، والثاني بنو هاشم والمطلب يشترك الفنى والفقير والنساء ويفضل الذكركلارث ، والثالث البتائى ، وهو صغير لأب له ، ويشترط فقره على المشهور ، والرابع والخامس المساكين وابن السبيل ، ويمم الأصناف الأربعة المتأخرة ، وقيل يخص بالحاصل فى كل ناحية من فيها منهم ، وأما الأخماس الأربعة فالأظهر أنها للمرتزقة ، وهم الأجناد المرسلون للجهاد فيضع الإمام ديواناً ، وينصب لكل قبيلة أو جماعة عربفاً ،

كتاب قسم الفى والغنيمة

(الفى : مال حصل) لنا (من كفار بلا قتال وإيجاف) أى اسراع (خيل ، و) لاسير (ركاب) أى إبل ونحوها كغفال وجبر ، فنى حصل المال بأحد هذه الأشياء اتى عنه اسم الفى فالشرط فيه انتفاء كل واحد ، وذلك (كجزية وعشر تجارة) من كفار (وما جلا) أى تفرقوا (عنه خوفاً) من المسلمين (ومال مرند قتل أو مات) على رده (وذمى مات بلا وارث ، فيخمس) جميعه خمسة أقسام متساوية (وخمسة) أى الفى (خمسة : أحدها مصالح المسلمين كالشورى) أى سدها وتخصيها ، جمع نفع وهى مواضع الخوف من أطراف بلاد المسلمين (و) أرزاق (القضاء والعلماء) وكل ما فيه مصلحة عامة للمسلمين كعملى القرآن ، وكذلك العاجز عن الكسب مع الفقر (يقدم الأهم) فالأهم وجوبا ، وأهمها الشورى (والثاني بنو هاشم والمطلب يشترك الفنى والفقير والنساء) فى خمس الخمس (و) لكن (يفضل الذكر) على الأنثى (كلارث . الثالث البتائى) جمع يتيم (وهو صغير لأب له) . وهو مسلم ، ولو ابن زنا (ويشترط فقره على المشهور) ومقابله لا يشترط (والرابع والخامس : المساكين وابن السبيل) وسأقى بينهما ، ويشترط فى ابن السبيل الفقر (ويمم) الامام (الأصناف الأربعة المتأخرة) بالعتاء وجوبا ، ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف (وقيل يخص بالحاصل فى كل ناحية من فيها منهم) كالزكاة (وأما الأخماس الأربعة ، فالأظهر أنها للمرتزقة ، وهم الاجناد المرسلون للجهاد) بتعيين الامام ، وأما المتأخرة وهم الذين يغزون إذا نسطوا فانما يعطون من الزكاة (فيضع الامام) لهم (ديواناً) وهو دفتر الذى يكتب فيه أسماؤهم وقدر أعطياتهم (وينصب لكل قبيلة أو جماعة عربفاً) ليجمعهم عند الحاجة ويعرفه بأحوالهم

وَيَبْعَثُ عَنْ حَالِ كُلِّ وَاحِدٍ وَصِيَالِهِ وَمَا يَكْفِيهِمْ ، فَيُعْطِيهِمْ كِفَايَتَهُمْ وَيُقَدِّمُ فِي إثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ
وَالْإِعْطَاءِ قُرَيْشًا ، وَهُمْ وَلَدُ النَّضْرِ بْنِ كَيْلَانَةَ ، وَيُقَدِّمُ مِنْهُمْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبِ ثُمَّ عَبْدِ شَمْسٍ
ثُمَّ نَوْفَلٍ ثُمَّ عَبْدُ الْمُزَيِّ ثُمَّ سَائِرُ الْبُطُونِ الْأَقْرَبِ فَأَلْأَقْرَبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، ثُمَّ الْأَنْصَارِ ، ثُمَّ سَائِرُ الْعَرَبِ ، ثُمَّ الْعَجَمَ وَلَا يُثْبِتُ فِي الدِّيَوَانِ أَعْمَى وَلَا زِمْنَا
وَلَا مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلزَّوْرِ ، وَلَوْ مَرَضَ بَعْضُهُمْ أَوْ جُنَّ وَرُجِيَ زَوَالُهُ أُعْطِيَ ، فَإِنْ لَمْ يَرْجَعْ
فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُعْطَى ، وَكَذَا زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهَا إِذَا مَاتَ فَتُعْطَى الزَّوْجَةُ حَتَّى تَنْكِحَ وَالْأَوْلَادُ
حَتَّى يَسْتَقِلُّوا ، فَإِنْ فَضَلَتِ الْأَخْطَأُ الْارْبَعَةَ عَنْ حَاجَاتِ الْمَرْتَزِقَةِ وَرُزْعَ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ
مَوْتِهِمْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ بَعْضُهُ فِي إِصْلَاحِ الثَّغُورِ وَالسَّلَاحِ وَالْكِرَاعِ ،
هَذَا حُكْمُ مَنْقُولِ النَّبِيِّ ، فَأَمَّا عَقَارُهُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُجْعَلُ وَقْفًا ، وَتُقَسَّمُ غَلَّتُهُ كَذَلِكَ .
[فصل] فِي الْغَنِيمَةِ : مَا لَمْ يَحْصَلْ مِنْ كُفَّارٍ بِقِتَالٍ وَإِجَافٍ ، فَيُقَدِّمُ مِنْهُ السَّلْبُ

(ويبعث) الامام (عن حال كل واحد وصياله وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم) من سائر المؤمنين ،
ويراعى حاله في مسروقه وضدها ، ويزاد ان زادت له زوجة أو ولد (ويقدم) تدب (في اثبات الاسم
والاعطاء قرينا) على غيرهم (وهم ولد النضر بن كبلان) أحد أجداده صلى الله عليه وسلم
(ويقدم منهم) أي قرين (بنى هاشم والمطلب) ثم (بنى) (عبد شمس) ثم (بنى) (نوفل) ثم (بنى
(عبد المزي) قبيلة أم المؤمنين : خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (ثم سائر البطون
الأقرب فالأقرب إلى رسول الله ﷺ) ثم (بعد قرين) (الأنصار) ثم سائر العرب ثم العجم ،
ولا يثبت في الديوان أعشى ولا زمنا ولا من لا يصلح للزور (كذا قطع) (ولو مرض بعضهم أو جن
ورجى زواله أعطى) كصحيح (فان لم يرج فالأظهر أنه يعطى) أيضا ، ولكن يعطى كفايته
وكفاية مونه على حسب الحالة الراهة ويمحى اسمه من الديوان (وكذا) تعطى (زوجته
وأولاده إذا مات فتعطى الزوجة حتى تنكح والأولاد حتى يستقلوا) . بكسب ونحوه (فان فضلت)
بتشديد الضاد مع فتح الفاء : أي زادت (الأخماس الأربع) عن حاجات المرتزقة ورزق (الفاضل
عليهم على قدر مؤنتهم) لأنه حقهم (والأصح أنه يجوز أن يصرف بعضه) أي الفاضل (في
إصلاح الثغور والسلاح والكراع) ومقابل الأصح لا يجوز ، والكراع : هي الخيل (هذا حكم منقول
النبي ، فأما عقاره فالمذهب أنه يجعل وقفا) أي ينشئ الامام وقفه (وتقسّم غلته) كل سنة
(كذلك) أي مثل قسمة المنقول المأثرة .

[فصل] فِي الْغَنِيمَةِ : الْغَنِيمَةُ : مَا لَمْ يَحْصَلْ (لنا) (من كفار) حريين (بقتال وإجاف)
بغير أوركاب ولو بعد انهزامهم ، وكذلك ما أخذ من دارهم سرقة أو لقطه ، وأما ما حصله أهل الذمة
من أهل الحرب بقتال فليس بغنيمة ولا يوزع من أيديهم (فيقدم منه) أي مال الغنيمة (السلب)

لِلْقَاتِلِ وَهُوَ ثِيَابُ الْقَتِيلِ وَالْخُفُّ وَالرَّانُ وَالْأَلَاتُ الْحَرْبُ كَدِرْعٍ وَسِلَاحٍ وَمَرْكُوبٍ
وَسَرَجٍ وَجِلَامٍ وَكَذَا سِوَارٌ وَمِنْطَقَةٌ وَخَاتَمٌ وَنَفَقَةٌ مَعَهُ وَجَنِيْبَةٌ مُقَادُّ مَعَهُ فِي الْأَظْهَرِ ،
لَا حَقِيْبَةَ مُشْدُوْدَةٍ عَلَى الْفَرَسِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ بِرُكُوبٍ غَرَرٍ يَكْفِي بِهِ شَرُّ
كَافِرٍ فِي حَالِ الْحَرْبِ ، فَلَوْ رَمَى مِنْ حِصْنٍ أَوْ مِنَ الصَّفِّ أَوْ قَتَلَ نَائِمًا أَوْ أُسِيرًا أَوْ قَتَلَهُ
وَقَدْ انْهَزَمَ الْكُفَّارُ فَلَا سَلْبَ ، وَكَفَايَةُ شَرِّهِ أَنْ يُزِيلَ امْتِنَاعَهُ بِأَنْ يَفْقَأَ عَيْنَيْهِ أَوْ يَقَطَعَ
يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، وَكَذَا لَوْ أَسْرَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يُخَمَّسُ
السَّلْبُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَبَعْدَ السَّلْبِ تُخْرَجُ مَوْئِنَةُ الْحِفْظِ وَالنَّقْلِ وَغَيْرُهُمَا ثُمَّ يُخَمَّسُ الْبَاقِي
فَخُمُسُهُ لِأَهْلِ خُمُسِ النَّفْلِ يُقَسَّمُ كَمَا سَبَقَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ النَّفْلَ يَكُونُ مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ
الْمُرْصَدِ لِلْمَقَالِحِ إِنْ نَفَلَ مِمَّا سَيُعْتَمُ فِي هَذَا الْقِتَالِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُنْفَلَ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ
الْحَاصِلِ عِنْدَهُ ، وَالنَّفْلُ زِيَادَةٌ يَشْتَرِطُهَا الْإِمَامُ أَوْ الْأَمِيرُ لِيَنْ يَفْعَلَ مَا فِيهِ نِكَايَةٌ
الْكُفَّارِ وَيَجْتَهِدُ فِي قَدْرِهِ ، وَالْأَخْفَى الْأَرْبَعَةُ عَقَارُهَا وَمَتَقُولُهَا لِلْعَانِيْنَ ، وَهُمْ مَنْ
حَضَرَ الْوُقْعَةَ بِنِيَّةِ الْقِتَالِ وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ ،

بالتحريك (للقاتل) المسلم . وأما الذي فلا يستحق السلب (وهو) أى السلب (ثياب القاتل
والخف والزان) وهو ما يلبس للساق (وآلات الحرب كدروع وسلاح ومركوب وسرج وجام ،
وكذا سوار ومنطقة) وهى ما يشد بها الوسط (وخاتم ونفقة معه وجنيبة تقادمه فى الأظهر لاحقية)
وهو الوعاء يجمع فيه المتاع كالخرج (مشدودة على الفرس على المذهب ، وإنما يستحق) السلب
بركوب غرر يكفى به (أى ركوب الغرر (شر كافر فى حال الحرب) قيود ثلاثة ، ثم فرع عليها قوله
(فلورمى من حصن أو من الصف أو قتل) كافرا (نائما أو أسيرا أو قتله وقد انهزم الكفار فلا
سلب) له ، لأنه فى مقابلة المخاطرة بالنفس ، وهى منتفية فى ذلك (وكفاية شره أن يزىل امتناعه
بأن يفقأ عينيه أو يقطع يديه ورجليه ، وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه فى الأظهر) ومقابله
لا يستحق السلب (ولا يخمس السلب على المشهور) ومقابله يخمس (وبعد السلب تخرج مؤنة الحفظ والنقل
وغيرهما) من المؤن اللازمة (ثم يخمس الباقي) بعد السلب ، والمؤن المذكورة خمسة أخماس متساوية
(لنفسه) أى الباقي (لأهل خمس النى . يقسم كما سبق) بعد إفرازه بقرعة وبعد قسمة ماله للعانيين
(والأصح أن النفل يكون من خمس الخس المرصد للمصالح) ومقابله يكون من أصل الغنيمة ، هذا
كله (إن نفل) أى جعل النفل (مما سيغنم فى هذا القتال ، ويجوز أن ينفل من مال المصالح
الحاصل عنده) فى بيت المال (والنفل زيادة) على سهم الغنيمة (يشترطها الإمام أو الأمير
لمن يفعل ما فيه نكابة الكفار) كالمهجوم على قلعة أو الدلالة على الوصول إليها (ويجتهد فى
قدره) بحسب قلة العمل وكثرته (والأخماس الأربعة عقارها ومتقولها للعانيين ، وهم) أى العانمون
(من حضر الواقعة) ولو فى أثناءها (بنية القتال وإن لم يقاتل) وكذا لو حضر بغير نية القتال وقاتل

وَلَا شَيْءَ لِمَنْ حَصَرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ ، وَفِيمَا قَبْلَ حِيَاظَةِ الْمَالِ وَجْهٌ ، وَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ
بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَالْحِيَاظَةُ فَحَقُّهُ لِوَارِثِهِ وَكَذَا بَعْدَ انْقِضَاءِ وَقَبْلَ الْحِيَاظَةِ فِي الْأَصَحِّ ،
وَلَوْ مَاتَ فِي الْقِتَالِ فَلَمْ يَهَبْ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَجِيرَ لِسِيَّاسَةِ الدُّوَابِّ
وَحِفْظِ الْأَمْنَةِ ، وَالتَّاجِرِ وَالْمُخْتَرِفِ يُسَهَّمُ لَهُمْ إِذَا قَاتَلُوا ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ ، وَلِلْفَارِسِ
ثَلَاثَةٌ ، وَلَا يُعْطَى إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ، لَا لِبَعِيرٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَا
يُعْطَى لِفَرَسٍ مُعْجَفٍ وَمَالًا غَنَاءَ فِيهِ ، وَفِي قَوْلٍ يُعْطَى إِنْ لَمْ يُعْلَمْ نَهَى الْأَمِيرُ عَنْ
إِحْضَارِهِ ، وَالْعَبْدُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَرْأَةُ وَالذَّمِيُّ إِذَا حَضَرُوا فَلَهُمُ الرِّضْخُ وَهُوَ دُونَ سَهْمٍ يَجْتَهِدُ
الْإِمَامُ فِي قَدْرِهِ ، وَمَحَلُّهُ الْأَخْنَاسُ الْأَرْبَعَةُ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : إِنَّمَا يُرَضِّخُ لِدَقِيقِ حَضَرٍ بِلَا
أَجْرَةٍ ، وَبِإِذْنِ الْإِمَامِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(ولا شيء لمن حصر بعد انقضاء القتال) ولو قبل حيازة المال (وفيما قبل حيازة المال وجه) أنه
يعطى (ولو مات بعضهم بعد انقضائه والحيازة فحقه لوارثه ، وكذا) لو مات (بعد الانقضاء وقبل
الحيازة في الأصح) ومقابل له ، بناء على أنها تلك بالانقضاء مع الحيازة (ولو مات في) أثناء (القتال
فالمذهب أنه لا شيء له) ولو بعد حيازة المال (والأظهر أن الأجير) الذي أجر عنه مدة معينة
(لسياسة الدواب وحفظ الأمتعة والتاجر والمخترف) كالنحال (يسهم لهم إذا قاتلوا) ومقابل الأظهر
لا ، وأما من وردت الاجارة على ذمته أو بغير مدة كحياطة ثوب فيعطى وإن لم يقاتل ، والأجير للجهاد
إن كان مسلحاً بالأجرة ولا يستحق السهم (وللراجل سهم ، ولل فارس ثلاثة) سهم له ، ولل فرس اثنان
والمراد بالفارس من حضر بفارس وإن لم يقاتل عليه (ولا يعطى إلا لفارس واحد) وإن كان معه
أكثر (عربياً كان) الفرس (أو غيره ، لا لبغير ولا بشيره) كالبعغل والفيال (ولا يعطى لفارس معجف)
أي شديد الهزال (وما لا غناء) بالفتح والمد : أي نفع (فيه) كأهزم (وفي قول يعطى إن لم يعلم
نهى الأمير عن إحضاره) بأن لم يمه الأمير أو سمى ولم يعلم (والعبد والصبي والمرأة والذمي إذا
حضرُوا فلهم الرضخ ، وهو دون سهم يجتهد الإمام في قدره) ويفاوت على قدر نفع المرضخ له
بخلاف سهم الغنيمة (ومحله) أي الرضخ (الأخناس الأربعة في الأظهر) ومقابل له من أصل الغنيمة
(قلت : إنما يررضخ لذمي حضر بلا أجرة وإذن الإمام على الصحيح ، والله أعلم) فإن كان بأجرة
فلا شيء له غيرها وكذا إن حضر بلا إذن الإمام .

كتاب قسم الصدقات

الْفَقِيرُ : مَنْ لَمْ يَلَمْ لَهُ وَلَا كَسَبَ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرَ مَسْكَنَةً وَثِيَابَهُ وَمَالَهُ الْغَائِبُ فِي مَرَحَلَتَيْنِ ، وَالْمَوْجِلُ وَكَسَبُ لَا يَلِيقُ بِهِ ، وَلَوْ اشْتَغَلَ بِعِلْمٍ وَالْكَسْبُ يَمْنَعُهُ فَقِيرٌ ، وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالنَّوَائِلِ فَلَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الزَّمَانَةُ وَلَا التَّعَفُّفُ عَنْ الْمَسْئَلَةِ عَلَى الْجَدِيدِ ، وَالْكَفَى بِنَفَقَةِ قَرِيبٍ أَوْ زَوْجٍ لَيْسَ فَقِيرًا فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَسْكِينُ : مَنْ قَدَرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسَبَ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ . وَالْعَامِلُ سَاعٍ وَكَاتِبٌ وَقَاسِمٌ وَحَاشِرٌ يَجْمَعُ ذَوِي الْأَمْوَالِ ، لَا الْقَاضِي وَالْوَالِي وَالْمُؤَلَّفَةُ مَنْ أَسْلَمَ وَنَيْتُهُ ضَعِيفَةٌ أَوْ لَهُ شَرَفٌ يَتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامَ غَيْرِهِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ . وَالرَّقَابُ الْمَكَاتِبُونَ .

كتاب قسم الصدقات

أَيُّ الزُّكُوتِ عَلَى مُسْتَحَقِّهَا (الْفَقِيرُ مَنْ لَمْ يَلَمْ لَهُ وَلَا كَسَبَ يَقَعُ) جَمِيعُهُمَا (مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ) وَهِيَ مَا لَا يَلْتَمِسُهُ مِنْهُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِحَالِهِ وَحَالِ مَنْ فِي نَفَقَتِهِ ، وَذَلِكَ كَأَن يَحْتَاجَ لِعَشْرَةِ وَلَا يَجِدُ إِلَّا أَرْبَعَةً (وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرَ مَسْكَنَةً وَثِيَابَهُ) وَكَذَا كَتَبَهُ وَآلَهُ ، وَكَذَا حَقَّقَهُ لَا يَجِدُ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ فِيهَا (وَ) كَذَا لَا يَمْنَعُهُ أَيْضًا (مَالَهُ الْغَائِبُ فِي مَرَحَلَتَيْنِ ، وَ) دِينَهُ (الْمُجْجِلُ وَكَسَبُ لَا يَلِيقُ بِهِ) أَيْ بِحَالِهِ وَمَرْوَدِهِ وَلَوْ حَالًا ، فَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الْأَخْذَ مِنَ الزَّكَاةِ بِإِمَامِ الْفَقْرِ (وَلَوْ اشْتَغَلَ بِعِلْمٍ) شَرَعِي (وَالْكَسْبُ يَمْنَعُهُ) مِنْ اشْتَغَالِهِ (فَقِيرٌ) فَيَسْتَغْلُ بِهِ وَيَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَكَذَا بِتَعَلُّمِ الْقُرْآنِ أَوْ تَعْلِيمِهِ (وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالنَّوَائِلِ) وَمِلَازِمَةِ الْحُلُوفِ (فَلَا) يَكُونُ فَقِيرًا (وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ) أَيْ فَقِيرُ الزَّكَاةِ (الزَّمَانَةُ) وَهِيَ الْعَاهَةُ الْمُسْتَدِيمَةُ (وَلَا التَّعَفُّفُ عَنْ الْمَسْئَلَةِ عَلَى الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمُ بِشَرْطِهَا (وَالْكَفَى بِنَفَقَةِ قَرِيبٍ) وَاجِبٌ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ (أَوْ زَوْجٍ لَيْسَ فَقِيرًا) وَلَا مَسْكِينًا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ هُوَ فَقِيرٌ لِاحْتِيَاجِهِ ، وَلَكِنْ عَمَلُ الْخِلَافِ إِذَا أُمِكنَ الْأَخْذُ ، وَالْإِفْجُوزُ الْأَخْذُ بِالْخِلَافِ ، وَالزَّوْجَةُ إِعْطَاءُ زَوْجِهَا مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ (وَالْمَسْكِينُ : مَنْ قَدَرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسَبَ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ) كَنٌ يَحْتَاجُ إِلَى عَشْرَةٍ وَلَا يَجِدُ إِلَّا سَبْعَةً مِثْلًا (وَالْعَامِلُ سَاعٍ) وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ (وَكَاتِبٌ) يَكْتَبُ مَنْ أُعْطِيَ وَمَا يَدْفَعُ لِلْمُسْتَحَقِّينِ (وَقَاسِمٌ وَحَاشِرٌ) وَهُوَ مَنْ (يَجْمَعُ ذَوِي الْأَمْوَالِ) أَوْ ذَوِي السَّهْمَانِ (لَا الْقَاضِي وَالْوَالِي) فَلَا حَظَّ لَهُمْ فِي الزَّكَاةِ بِعَمَلِهِمْ (وَالْمُؤَلَّفَةُ : مَنْ أَسْلَمَ وَنَيْتُهُ ضَعِيفَةٌ أَوْ) أَسْلَمَ ، وَلَكِنْ (لَهُ) شَرَفٌ يَتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامَ غَيْرِهِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ (وَقِيلَ لَا يُعْطَوْنَ . وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسْلَمْ وَبَرَجَى إِسْلَامَهُ فَلَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ قَطْعًا لِكُفْرِهِ ، وَكَذَا مَنْ أَلْؤَلَّفَةُ مِنْ يِقَاتِلُ مَنْ يَلِيهِ مِنَ الْكُفَرِ أَوْ مَانِي الزَّكَاةِ (وَالرَّقَابُ الْمَسْكَاتِبُونَ) كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ فَيَدْفَعُ إِلَيْهِمْ مِنْ

وَالْفَارِمُ إِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَنَصِبَةٍ أُعْطِيَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ يُعْطَى إِذَا تَابَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ دُونَ حُلُولِ الدِّينِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ حُلُولِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ أُعْطِيَ مَعَ الْغَنَى ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ غَنِيًّا بِتَقْدِيرِ فَلَا . وَسَبِيلُ اللَّهِ تَمَالَى عَزَاةً لَا فَيَ ، لَمْ يَفِضْطَوْنَ مَعَ الْغَنَى . وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْشَى سَفَرِهِ أَوْ مُجْتَازٌ ، وَشَرْطُهُ الْحَاجَةُ وَعَدَمُ الْمَنَصِبَةِ ، وَشَرْطُ أَخْذِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْإِسْلَامُ وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا وَكَذَا مَوْلَاهُمْ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] مِنْ طَلَبِ زَكَاةٍ وَعِلْمِ الْإِمَامِ اسْتِحْقَاقَهُ أَوْ عَدَمَهُ عَمِلَ بِعِلْمِهِ ، وَإِلَّا فَإِنْ أَدْعَى فَقَرًا أَوْ مَسْكِينَةً لَمْ يُكَلَّفْ بَيِّنَةٌ ، فَإِنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ وَادَّعَى تَلَفَهُ كَلَّفَ ، وَكَذَا إِنْ أَدْعَى عِيَالًا فِي الْأَصَحِّ ، وَيُعْطَى غَارِي وَابْنُ سَبِيلٍ بِقَوْلِهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا اسْتُرِدَّ ، وَيُطَالَبُ عَامِلٌ وَمُكَاتَبٌ وَغَارِمٌ بِبَيِّنَةٍ ، وَهِيَ : إِخْبَارُ عَدْلَيْنِ ،

غَيْرُ زَكَاةٍ سَيَدُهُمْ مَا يُؤَدُّونَ بِهِ النُّجُومَ (وَالْفَارِمُ إِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَنَصِبَةٍ) مِنْ طَاعَةِ أَوْ مَبَاحٍ (أُعْطِيَ) وَمِثْلُهُ مِنْ زَكَاةِ الدِّينِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ بخلاف المستدين في مَعْصِيَةِ كَالْخَرِّ (قُلْتُ : الْأَصَحُّ يُعْطَى إِذَا تَابَ) لِأَنَّ التَّوْبَةَ قَطَعَتْ حَكْمَ مَاقِبِلِهَا (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ) أَيْ الْمُسْتَدِينَ بِأَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى وِفَاءِ مَا اسْتَدَانَهُ بِأَنْ يَمْلِكَ قَدْرَ كِفَايَتِهِ ، وَلَوْ قَضَى دَيْنَهُ عَمَامَةً لَا يَعُودُ مَسْكِينًا فَهَذَا لَا يُعْطَى ، وَأَمَّا لِعَادِ مَسْكِينًا فَانَّهُ يُعْطَى (دُونَ حُلُولِ الدِّينِ) فَلَا يَشْتَرُطُ (قُلْتُ : الْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ حُلُولِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ) اسْتَدَانَ (لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ) أَيْ لِإِحْلَالِ بَيْنِ الْقَوْمِ كَأَنْ يَخَافَ فِتْنَةً بَيْنَ شَخْصَيْنِ أَوْ جَمَاعَتَيْنِ فِي أَمْرِ فَيُسْتَدِينَ مَا يَسْكُنُ بِهِ الْفِتْنَةَ (أُعْطِيَ مَعَ الْغَنَى) إِنْ كَانَ الدِّينَ بَاقِيًا (وَقِيلَ إِنْ كَانَ غَنِيًّا بِتَقْدِيرِ فَلَا) يُعْطَى . أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الدِّينَ بَاقِيًا فَانَّهُ لَا يُعْطَى ، وَكَذَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَنْ ضَمِنَ وَلِزَمَهُ دِينَ إِنْ شَرُطَ إِعْسَارُهُ هُوَ وَالْعُسُومُونَ (وَسَبِيلُ اللَّهِ : عَزَاةً لَا فَيَ هَلَمْ) أَيْ لَيْسَ لَهُمْ اسْمٌ فِي دِيْوَانِ الْمُرْتَزَقَةِ (فَيَفِضْطَوْنَ مَعَ الْغَنَى) بخلاف المرتزقة (وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْشَى سَفَرِهِ) مَبَاحٌ مِنْ مَحَلِّ الزَّكَاةِ (أَوْ مُجْتَازٌ) أَيْ مَارَبَهُ (وَشَرْطُهُ الْحَاجَةُ وَعَدَمُ الْمَنَصِبَةِ) بِسَفَرِهِ (وَشَرْطُ أَخْذِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ : الْإِسْلَامُ) فَلَا تَدْفَعُ لِكَافِرٍ (وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا) وَلَوْ انْقَطَعَ عَنْهُمْ خُسُوفُ الْخُسُوفِ (وَكَذَا مَوْلَاهُمْ) أَيْ عِتْقَاهُمْ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَجُوزُ لِلْوَالِي أَخْذَهَا .

[فصل] فِي مَقْتَضَى صَرْفِ الزَّكَاةِ وَصِفَةِ مَنْ يَأْخُذُ مِنْهَا (مِنْ طَلَبِ زَكَاةٍ وَعِلْمِ الْإِمَامِ اسْتِحْقَاقَهُ ، أَوْ عَدَمَهُ عَمِلَ بِعِلْمِهِ ، وَالْأَصَحُّ) أَيْ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الدَّافِعُ اسْتِحْقَاقَ الْمُرِيدِ وَلَا عَدَمَهُ (فَإِنْ أَدْعَى) مَرِيدَ الْأَخْذِ (فَقَرًا أَوْ مَسْكِينَةً لَمْ يُكَلَّفْ بَيِّنَةٌ) لِعُسْرِهَا (فَإِنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ) يَمْنَعُ أَخْذَ الزَّكَاةِ (وَادَّعَى تَلَفَهُ كَلَّفَ) الْبَيِّنَةُ وَهِيَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ (وَكَذَا إِنْ أَدْعَى عِيَالًا) يُكَلَّفُ الْبَيِّنَةَ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يُكَلَّفُ (وَيُعْطَى غَارِي وَابْنُ سَبِيلٍ بِقَوْلِهِمَا) بِلَا بَيِّنَةٍ وَلَا عَيْنٍ (فَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا اسْتُرِدَّ) مِنْهُمَا مَا أَخْذَاهُ (وَيُطَالَبُ عَامِلٌ وَمُكَاتَبٌ وَغَارِمٌ بِبَيِّنَةٍ ، وَهِيَ إِخْبَارُ عَدْلَيْنِ)

وَيُعْنَى عَنْهَا الْإِسْتِغَاثَةُ ، وَكَذَا تَصَدِيقُ رَبِّ الدِّينِ وَالسَّيِّدِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُعْطَى الْفَقِيرُ
وَالْمُسْكِينُ كِفَايَةً سَنَةً . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ كِفَايَةُ الْعُمُرِ
الْغَالِبِ فَيَسْتَرَى بِهِ عَقَارًا يَسْتَفِيْلُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْمُكَاتِبُ وَالْفَارِمُ قَدَرُ دِينِهِ ، وَابْنُ
السَّبِيلِ مَا يُوَصِّلُهُ مَقْصِدَهُ أَوْ مَوْضِعَ مَالِهِ ، وَالْفَارِزُ قَدَرُ حَاجَتِهِ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ ذَاهِبًا
وَرَاجِعًا وَمُقِيمًا هُنَاكَ وَفَرَسًا وَسِلَاحًا ، وَيَصِيرُ ذَلِكَ مِلْكًا لَهُ ، وَيَهَيِّئُ لَهُ وَلِابْنِ السَّبِيلِ
مَرْكُوبَ إِنْ كَانَ السَّفَرُ طَوِيلًا أَوْ كَانَ ضَعِيفًا لَا يُطِيقُ الْمَشْيَ ، وَمَا يَنْقُلُ عَلَيْهِ الزَّادَ وَمَتَاعَهُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدَرًا يَمْتَدُّ مِثْلُهُ تَحْمَلُهُ بِنَفْسِهِ ، وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ يُعْطَى بِأَحَدَاهُمَا
فَقَطُّ فِي الْأَطْلَهَرِ .

[فصل] يَجِبُ اسْتِيعَابُ الْأَصْنَافِ إِنْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَهَنَّاكَ عَامِلٌ ، وَإِلَّا فَالْقِسْمَةُ عَلَى
سَبْعَةٍ فَإِنْ قُبِدَ بَعْضُهُمْ قَبْلَى الْمَوْجُودِينَ ، وَإِذَا قَسَمَ الْإِمَامُ اسْتَوْعَبَ مِنَ الزُّكُوتِ
الْحَاصِلَةِ عِنْدَهُ أَحَادَ كُلِّ صِنْفٍ ، وَكَذَا يَسْتَوْعِبُ الْمَالِكُ إِنْ انْتَحَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فِي الْبَلَدِ

بصفة الشهود (ويعنى عنها الاستفاضة) بين الناس (وكذا تصديق رب الدين) في الغارم
(و) تصديق (السيد) في المكاتب (في الأصح) ومقابله لا يعنى لاحتمال المواطأة (ويعطى الفقير
والمسكين كفاية سنة . قلت : الأصح المنصوص وقول الجمهور) يعطى كل منهما (كفاية العمر
الغالب) . وفسر ذلك بقوله (فيستري به عقارا يستفيله) ويستفنى به عن الزكاة (والله أعلم) فان
وصل إلى العمر الغالب أعطى كفاية سنة (و) يعطى (المكاتب والغارم قدر دينه) فقط (و) يعطى
(ابن السبيل ما يوصله مقصده ، أو) ما يوصله (موضع ماله) ان كان له مال في طريقه (و) يعطى
(الفارز قدر حاجته نفقة وكسوة) لنفسه وعياله (ذاهبا وراجعا ومقما هناك) في موضع الفوز أو قل
مبداً يظن إقامته فيها (و) يعطى (فرسا وسلاحا ، ويصير ذلك ملكا له) فلا يسترد منه إذا رجع
(ويهيأ له ولابن السبيل مركوب إن كان السفر طويلا أو) كان قصيرا لكن (كان) كل منهما (ضعيفا
لا يطيق المشى) فيعطى الفارز مركوبا غير فرس الحرب (و) يهيأ لهما (ما ينقل عليه) كل منهما
(الزاد ومتاعه) من دابة أو مركب (إلا أن يكون) المتاع (قدرا يمتد مثله حمله بنفسه) فلا يهيأ
له ذلك (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كالفقر والغرم (يعطى بأحدهما فقط في الأطهر)
ومقابله يعطى بهما .

[فصل] فِي حَكْمِ اسْتِيعَابِ الْأَصْنَافِ (يَجِبُ اسْتِيعَابُ) أَيْ تَعْمِيمُ (الْأَصْنَافِ) الْخَمَانِيَّةُ وَلَوْ
بِزَكَاةِ الْفَطْرِ (إِنْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَهَنَّاكَ عَامِلٌ ، وَإِلَّا فَالْقِسْمَةُ عَلَى سَبْعَةٍ ، فَإِنْ قُبِدَ بَعْضُهُمْ قَبْلَى الْمَوْجُودِينَ)
مِنْهُمْ نَقِسِمُ بِهِمْ بِالسُّوِيَّةِ (وَإِذَا قَسَمَ الْإِمَامُ اسْتَوْعَبَ مِنَ الزُّكُوتِ الْحَاصِلَةِ عِنْدَهُ أَحَادَ كُلِّ صِنْفٍ ،
وَكَذَا يَسْتَوْعِبُ الْمَالِكُ) أَحَادَ كُلِّ صِنْفٍ وَجُوبًا (إِنْ انْتَحَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فِي الْبَلَدِ) بِأَنْ يَسْهَلَ ضَبْطُهُمْ

وَوَفِي يَوْمِ الْمَالِ ، وَإِلَّا فَيَجِبُ إِعْطَاؤُهُ ثَلَاثَةً ، وَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ ، لَا بَيْنَ
 أَحَادِ الصَّنَفِ ، إِلَّا أَنْ يُقَسَّمِ الْإِمَامُ فَيَحْرُمَ عَلَيْهِ التَّفْضِيلُ مَعَ تَسَاوِيِ الْحَاجَاتِ ، وَالْأَظْهَرُ
 مَنَعَ كُلِّ الزَّكَاةِ وَلَا عُدَمَ الْأَصْنَافِ فِي الْبَلَدِ وَجِبَ النَّقْلُ أَوْ بَعْضُهُمْ وَجُوزْنَا النَّقْلَ
 وَجِبَ ، وَإِلَّا فَيُرَدُّ عَلَى الْبَاقِينَ ، وَقِيلَ يُنْقَلُ ، وَشَرَطُ السَّاعِي كَوْنُهُ حُرًّا عَدْلًا قَبِيحًا
 بِأَبْوَابِ الزَّكَاةِ ، فَإِنْ عَيْنٌ لَهُ أَخَذَ وَدَفَعَ لَمْ يَشْتَرِطِ الْفَقْرُ وَلَيْسَ شَهْرًا لِأَخْذِهَا ،
 وَيُسَنُّ وَسَمِ نَعْمَ الصَّدَقَةُ وَالْفِيءُ فِي مَوْضِعٍ لَا تَكْثُرُ شَعْرُهُ ، وَيُكْرَهُ فِي الْوَجْهِ . قُلْتُ :
 الْأَصَحُّ يَحْرُمُ ، وَبِهِ جَزَمَ الْبَغَوِيُّ ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ لَنْ فَاعِلُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 [فصل] صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ سُنَّةٌ : وَتَحِلُّ لِنَفْسٍ ، وَكَافِرٍ ، وَدَفَعَهَا سِرًّا ، وَفِي رَمَضَانَ ،
 وَلِقَرِيبٍ وَجَارٍ أَفْضَلُ ، وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ وَكَلَهُ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ
 حَتَّى يُؤَدِّيَ مَا عَلَيْهِ . قُلْتُ :

ومعرفة عددهم (ووفى بهم) أى بحاجتهم (المال ، وإلا) بأن لم ينحصروا أو لم يف بهم المال
 (فيجب إعطاء ثلاثة) من كل صنف (وتجب التسوية بين الأصناف) وإن كانت حاجة بعضهم
 أشد (لا بين أحاد الصنف إلا أن يقسم الإمام ، فيحرم عليه التفضيل مع تساوى الحاجات) وأما المالك
 فلا يحرم عليه عند ذلك ، بل يستحب (والأظهر منع نقل الزكاة) من بلد الوجوب ، ومقابلته
 الأجزاء ، وكل ذلك في غير الإمام أما هو فيجوز له النقل (ولو عدم الأصناف في البلد) الذي وجبت
 فيه الزكاة (وجب النقل) إلى أقرب البلاد لبلد الوجوب (أو) عدم (بعضهم) أى الأصناف
 (وجوزنا النقل) مع وجودهم (وجب) نقل نصيب الصنف المعدوم إلى ذلك الصنف بأقرب البلاد
 (وإلا) بأن لم يجوز النقل (فيرد على الباقيين - وقيل ينقل ، وشروط الساعي كونه حراً عدلاً) في
 الشهادات (قبحها بأبواب الزكاة ، فإن عين له أخذ ودفع لم يشترط الفقه) فقط وتعتبر باقي الشروط
 إلا الحرية والذكورة (وليعلم) الإمام (شهراً لأخذها) لينهياً أرباب الأموال لدفعها ، والمستحقون
 لأخذها (ويسنّ وسَمِ نَعْمَ الصَّدَقَةُ وَالْفِيءُ) وكذلك البغال والخيول والحمير ، والوسم التأثير
 بالكسب بالنار (في موضع) صلب ظاهر (لا يكثر شعره) والأولى في الغنم آذانها ، وفي غيرها أغذائها
 (ويكره) الوسم (في الوجه) . قلت الأصح يحرم ، وبه جزم البغوي ، وفي صحيح مسلم لعن فاعله ،
 والله أعلم) وأما الأدنى فيحرم وسمه ويجوز كيه لحاجة بقول أهل الخبرة .

[فصل] في صدقة التطوع (صدقة التطوع سنة) ما لم يستعن بها أخذها على محرم ، وإلا حرمت
 (وتحل لنفس) ويكره له أخذها ، وتحرم عليه أن أظهر الفاقة ، والمراد بالنفس : الذي يحرم عليه أخذ الزكاة
 (و) تحل للشخص (كافر) ما لم تكن من أنحية تطوع (ودفعها سرا) إلا إن كان ممن يقتدى به
 وأخلص (وفي رمضان ولقريب وجار أفضل) من دفعها لغير من تقدم (ومن عليه دين أو وله من تلزمه
 نفقته يستحب أن لا يتصدق حتى يؤدى ما عليه) فيكون الصدق في حقته خلاف الأولى (قلت :

الاصح تحرير صدقته بما يحتاج اليه لنفقة من تلزمه نفقته أو لدين لا يرجوه وفاء ،
والله أعلم ، وفي استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته أوجه : أحدها إن لم يشق عليه
الصبر استحباب ، وإلا فلا .

كتاب النكاح

هو مستحب لمحتاج اليه يجد أهله ، فإن فقد ما استحباب تركه ، وبكسر شهوته
بالصوم ، فإن لم يحتاج كره إن فقد الأهبة ، وإلا فلا ، لكن العبادة أفضل . قلت :
فإن لم يتعبه فالنكاح أفضل في الأصح ، فإن وجد الأهبة وبه علة كهرم أو مرض
دائم أو تعين كره ، والله أعلم ، ويستحب دينه بكر .

الاصح تحرير صدقته بما يحتاج اليه لنفقة من تلزمه نفقته (وكذا ما يحتاجه لنفسه ولم يصبر على الاضاعة
(أو) يحتاجه (لدين لا يرجوه وفاء) لو تصدق (والله أعلم) ومثل الصدقة الضيافة . وأما إذا صبر
على الاضاعة فله التصديق بما يحتاجه لنفسه (وفي استحباب الصدقة بما) أى بكل ما (فضل عن
حاجته) أى كفايته وكفاية من تلزمه نفقته يومه وليته (أوجه : أحدها إن لم يشق عليه الصبر
استحب ، وإلا فلا) يستحب بل يكره . أما الصدقة ببعض مفضل فستحب مطلقا صبر أم لا ، والمثل
بالصدقة حرام بطلها .

كتاب النكاح

هو لغة الضم والجمع . وشرعا عقد يتضمن إباحة وطه بلفظ إنكاح أو تزويج أو تزوجه ، والعرب
تطلقه وتريد منه تارة الوطء ، وتارة العقد ، ولكنه عندنا حقيقة في العقد مجاز في الوطء (هو) أى
التزوج بمعنى القبول (مستحب لمحتاج اليه) بأن تنوق نفسه إلى الوطء (يجد أهله) وهى المهر
ونفقة يوم وكسوة فصل (فان فقد ما استحباب تركه ، وبكسر شهوته بالصوم) فهو بضعف قوة
الشهوة ، ولا يقطعها بنحو كافور فيكره أن أمكنه إعادة شهوته ، ويحرم إن قطعها (فان لم يحتاج
اليه بأن لم تنق اليه نفسه) كره إن فقد الأهبة ، وإلا (بأن لم يفقد الأهبة) فلا يكره (لكن
العبادة) أى التخلي لها (أفضل) من النكاح إذا كان يقطعها عنها (قلت : فان لم يتعب) ثاقده
الحاجة واجد الأهبة (فالنكاح أفضل) من تركه (فى الأصح) ومقابل تركه أفضل (فان وجد
الأهبة وبه علة كهرم) وهو كبر السن (أو مرض دائم أو تعين كره ، والله أعلم) والمرأة كالرجل
فى هذا التفصيل واحتياجها النفقة بمنزلة الأهبة للرجل (ويستحب دينه) أى تفعل الطاعات وطا
عفة عن المحرمات لافاقة ، بل قال بعضهم إن نكاح الكافرة أولى من نكاح مسلمة تاركة للصلاة
إنهاب بعض الأئمة الى ردتها ، والمرادة لا يصح نكاحها بخلاف الكافرة الأصلية (بكر) أى

نَسِيئَةٌ لَيْسَتْ قَرَابَةً قَرِيبَةً ، وَإِذَا قَصَدَ نِكَاحَهَا سُنَّ نَظَرُهُ إِلَيْهَا قَبْلَ الْخِطْبَةِ وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ ، وَلَهُ تَسْكِيرُ نَظَرِهِ وَلَا يَنْظُرُ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ ، وَيَحْرُمُ نَظَرُ خَلْيٍ بِالْغِيَةِ إِلَى عَوْرَةِ حُرَّةٍ كَبِيرَةٍ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ وَكَذَا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا عِنْدَ خَوْفِ فِتْنَةٍ ، وَكَذَا عِنْدَ الْأَمْنِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَنْظُرُ مِنْ مَحْرَمِهِ بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ، وَيَحِلُّ مَاسِوَاهُ ، وَقِيلَ مَا يَبْدُو فِي الْمَهْنَةِ فَقَطْ ، وَالْأَصَحُّ حَلُّ النَّظَرِ بِالشَّهْوَةِ إِلَى الْأَمَةِ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ، وَإِلَى صَغِيرَةٍ إِلَّا الْفَرْجَ ، وَأَنْ نَظَرَ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدَتِهِ وَنَظَرَ تَمَسُّوحٌ كَالنَّظَرِ إِلَى مَحْرَمٍ ، وَأَنْ الْمُرَاهِقَ كَالْبَالِغِ وَيَحِلُّ نَظَرُ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ،

غير مدخول بها (نسبية) أي طيبة الأصل معروفة لا بنت فاسق ولا لقيطة لا يعرف لها أب (ليست قرابة قريبة) بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة ، وهي أولى من الأجنبية (وإذا قصد نكاحها) ورجا إجابته (سنَّ نظره إليها قبل الخطبة) وبعد العزم على النكاح (وان لم تأذن) هي ولاوليا (وله تسكير نظره) ان احتاج (ولا ينظر) من الحرة (غير الوجه والكفين) ظهرا وبطنا . وأما غير الحرة فينظر إلى ماعدا ما بين السرة والركبة (ويحرم نظر خل) أي غير محبوب (بالغ) ولو شغحا (إلى عورة حرة) والمراد بعورتها ماعدا الوجه والكفين (كبيرة) وهي من بلغت حدا تستهي فيه (أجنبية) وهي من ليست من المحارم (وكذا وجهها وكفيها عند خوف فتنة) تدعو إلى الاختلاء بها وكذا إذا كان يتلذذ بالنظر المجرد (وكذا) يحرم النظر إليها (عند الأمن) من الفتنة وعدم الشهوة (على الصحيح) ومقابلته لا يحرم ، وظاهر كلامه أنها ليس بعورة ، وإنما ألحقا بها في تحريم النظر ، وإطلاقة الكبيرة يشمل العجوز التي لا تستهي ، وصوت المرأة ليس بعورة (ولا ينظر من محرمه) بنسب أو رضاع ما (بين سرة وركبة) أي يحرم ذلك (ويحل) نظر (ماسواه) من غير شهوة فيحل نظر السرة والركبة من المحرم (وقيل) إنما يحل نظر (ما يبدو في المهنة فقط) وهي الخدمة ، وذلك هو الوجه والرأس والعنق واليد إلى المرفق والرجل إلى الركبة (والأصح حل النظر بلا شهوة إلى الأمة إلا ما بين سرة وركبة) فلا يحل ، ومقابلته يحرم إلا ما يبدو في المهنة ، وقيل يحرم نظرها كلها كالحرة وهو المعتمد (و) الأصح حل النظر (إلى صغيرة) لا تستهي ، ومقابلته يقول هي كالاناث (إلا الفرج) فلا يحل نظره ، وجوز القاضى ، وفرج الصغير كفرج الصغيرة . وقال المتولى : يجوز أن ينظر إلى التمييز (و) الأصح (أن ينظر العبد إلى سيده) العفيفة (ونظر تمسوح) وهو مقطوع الذكر والأنثيين إلى أجنبية (كالنظر إلى محرم) فيحل نظرها إليها بلا شهوة إلى ماعدا ما بين السرة والركبة ، ومقابل الأصح يحرم نظرها كغيرها (و) الأصح (أن المراهق) وهو من قارب الحلم في نظره للأجنبية (كالبالغ) ومقابل الأصح له النظر كالمحرم (ويحل تذاكر رجل إلى رجل إلا ما بين سرة وركبة) ولومن ابن ، ونقل القاضى عن علي رضي الله عنه :

وَيَحْرُمُ نَظْرُ أَمْرَدٍ بِشَهْوَةٍ . قُلْتُ : وَكَذَا يَغْيِرُهَا فِي الْأَصْحِ الْمَنْصُوصِ ، وَالْأَصْحُ حِنْدَةُ الْمُحْتَشِمِينَ أَنَّ الْأُمَّةَ كَالْحُرَّةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْمَرْأَةُ مَعَ امْرَأَةٍ كَرَجُلٍ وَرَجُلٍ ، وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ نَظْرِ ذِمِّيَّةٍ إِلَى مُسْلِمَةٍ ، وَجَوَازُ نَظْرِ الْمَرْأَةِ إِلَى بَدَنِ أُجْنَبِيٍّ مِثْلَ مَا يَنْتَبِهُ سُرِّيَّةً وَرُكْبَتَهُ إِنْ لَمْ تَخَفْ فِتْنَةً . قُلْتُ : الْأَصْحُ التَّحْرِيمُ كَهَوِّ إِلَيْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَنَظَرُهَا إِلَى تَحْرِمِهَا كَعَكْسِهِ ، وَمَتَى حَرَّمَ النَّظْرُ حَرَّمَ الْمَسَّ ، وَمُبَاحًا لِلْفُسْخِ وَحِجَامَةٍ وَعِلَاجٍ . قُلْتُ : وَيُبَاحُ النَّظْرُ لِلْأَمَلَةِ وَشَهَادَةٍ ، وَتَعْلِيمٍ وَتَحْوِيٍّ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلِلزَّوْجِ النَّظْرُ إِلَى كُلِّ بَدَنِيٍّ .

[فصل] تَحِيلُ خِطْبَةِ خَلِيَّةٍ عَنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ ،

الْفِتْنَةُ فِي الْجَمَامِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ (وَيَحْرُمُ نَظْرُ أَمْرَدٍ بِشَهْوَةٍ) وَلَا يَخْتَصُّ بِالْأَمْرَدِ ، بَلِ الْمَحَارِمُ وَالرِّجَالُ يَحْرُمُ النَّظْرُ إِلَيْهِمْ بِشَهْوَةٍ (قُلْتُ : وَكَذَا يَغْيِرُهَا) وَإِنْ أَمِنَ الْفِتْنَةَ (فِي الْأَصْحِ الْمَنْصُوصِ) فَهُوَ كَالْمَرْأَةِ ، وَلَكِنْ أَنْكَرُوا عَلَى الْمَصْنُوفِ نِسْبَةَ هَذَا الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فَهُوَ مِنْ اخْتِيَارَاتِهِ (وَالْأَصْحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْأُمَّةَ كَالْحُرَّةِ) فِي حُرْمَةِ النَّظْرِ إِلَيْهَا لِأَفْرَقَ بَيْنَهُمَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْمَرْأَةُ) الْبَالِغَةُ (مَعَ مَرْأَةٍ) فِي النَّظْرِ (كَرَجُلٍ وَرَجُلٍ) فَيَجُوزُ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْفِتْنَةِ إِلَى مَا عَدَا مَا يَبِينُ السَّرَّةَ وَالرَّكْبَةَ ، وَيَحْرُمُ مَعَ الشَّهْوَةِ وَخَوْفِ الْفِتْنَةِ (وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ نَظْرِ ذِمِّيَّةٍ) أَيْ كَافِرَةٍ (إِلَى مُسْلِمَةٍ) نَحْوُ مَا يَبْدُو عِنْدَ الْمُهَنْتَةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحِ يَقُولُ هِيَ مَعَهَا كَالرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ (وَ) الْأَصْحُ (جَوَازُ نَظْرِ الْمَرْأَةِ إِلَى بَدَنِ أُجْنَبِيٍّ مِثْلَ مَا يَنْتَبِهُ سُرِّيَّةً وَرُكْبَتَهُ إِنْ لَمْ تَخَفْ فِتْنَةً) وَلَمْ تَنْظُرْ بِشَهْوَةٍ (قُلْتُ : الْأَصْحُ التَّحْرِيمُ) فَيَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَسْتَرَّ مَا يَحِلُّ أَنْ الْمَرْأَةُ تَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْهُ (كَهَوِّ إِلَيْهَا) أَيْ كَنَظَرِهِ إِلَيْهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَنَظَرُهَا إِلَى عَمَرِهَا كَعَكْسِهِ) أَيْ كَنَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى مُحَرَّمِهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ غَيْرَ عَوْرَتِهِ فِي الصَّلَاةِ (وَمَتَى حَرَّمَ النَّظْرُ حَرَّمَ الْمَسَّ) لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْهُ فِي إِثَارَةِ الشَّهْوَةِ ، فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ذَلِكَ نَحْذَرُ الرَّجُلَ بِالْحَائِلِ ، وَجَوَازُ مَنْ فَوْقَ أَرْزَاقِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً وَلَمْ تَكُنْ شَهْوَةً (وَمُبَاحًا) أَيْ الْمَسَّ وَالنَّظْرَ (لِفُسْخٍ وَحِجَامَةٍ وَعِلَاجٍ) وَلَوْ فِي فَرْجٍ ، فَيُبَاحُ لِلرَّجُلِ مَدَاوِةَ الْمَرْأَةِ إِنْ لَمْ تَقْنِ امْرَأَةً فِي ذَلِكَ وَكَانَ مَعَ وَجُودِ مَنْ يَمْنَعُ الْخُلُوءَ (قُلْتُ : وَيُبَاحُ النَّظْرُ) مِنَ الْأَجْنَبِيِّ (لِمُعَامَلَةٍ) كَبَيْعٍ (وَشَهَادَةٍ) حَتَّى يَجُوزَ النَّظْرُ إِلَى الْفَرْجِ لِلشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانَا (وَتَعْلِيمٍ) فَيَجُوزُ النَّظْرُ لِلْأَمْرَدِ وَالْمَرْأَةِ لِتَعْلِيمِ وَاجِبٍ أَوْ مُنْدُوبٍ أَوْ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ مِنَ الصَّنَائِعِ (وَتَحْوِيٍّ) أَيْ الْمَذْكُورَاتِ كَمَا كَمْ يَرِيدُ تَحْلِيلَ امْرَأَةٍ أَوْ الْحُكْمَ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ مَنْ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ (بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَكُلُّ مَا حَرَّمَ نَظَرَهُ مُتَصِلًا حَرَّمَ نَظَرَهُ مُنْفَصِلًا كَشَعْرَةِ عَانَةِ (وَلِلزَّوْجِ النَّظْرُ إِلَى كُلِّ بَدَنِيٍّ) أَيْ زَوْجَتِهِ وَلَوْ الْفَرْجَ وَلَكِنْ يَكْرَهُ النَّظْرَ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ مَنَظَرٍ ، وَالْحُلُّ فِي حَالِ الْحَيَاةِ ، وَأَمَّا بَعْدَ الْمَوْتِ فَهُوَ وَهْيُ كَالْمَحْرَمِ .

[فصل] فِي الْخِطْبَةِ بِكُسْرِ الْخَاءِ ، وَهِيَ : التَّمَاسُ الْخَاطِبُ النَّسَكَاحُ مِنْ جِهَةِ الْمَخْطُوبَةِ (تَحِيلُ خِطْبَةَ خَلِيَّةٍ عَنْ نِكَاحٍ وَهَذِهِ) وَعَنِ جَمِيعِ الْمَوَانِعِ تَعْرِيفًا وَتَصْرِيحًا ، فَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ أَرْبَعُ حُرُمٍ

لَا تَصْرِحُ لِمُعْتَدَةٍ ، وَلَا تَعْرِضُ لِرَجْعَتِهِ ، وَبِحَلِّ تَعْرِضُ فِي عِدَّةٍ وَفَاءٍ وَكَذَا لِبَائِنٍ فِي الْأُظْهَرِ ، وَتَحْرُمُ خُطْبَةٌ عَلَى خُطْبَةٍ مِنْ صُرْحٍ بِإِجَابَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ وَلَمْ يَرُدَّ ، لَمْ تَحْرُمْ فِي الْأُظْهَرِ ، وَمِنْ اسْتِثْنَاءٍ فِي خَاطِبٍ ذَكَرَ مَسَاوِيَهُ بِصِدْقٍ ، وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ خُطْبَةِ قَبْلِ الْخُطْبَةِ وَقَبْلَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ خُطِبَ الْوَلِيُّ فَقَالَ الزَّوْجُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِيلَتْ صَحَّ الشَّكَاخُ عَلَى الصَّحِيحِ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ لَا يُسْتَحَبُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ طَالَ الذِّكْرُ الْفَاصِلُ لَمْ يَصِحَّ .

[فصل] إِنَّمَا يَصِحُّ الشَّكَاخُ بِإِجَابٍ ، وَهُوَ زَوْجُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ ، وَقَبُولُ : بَأَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ زَوَّجْتُ أَوْ نَكَحْتُ أَوْ قِيلَتْ نِكَاحَهَا

أَنْ يَخْطُبَ خَامِسَةً (لَا) بِحَلِّ (تَصْرِحُ لِمُعْتَدَةٍ) رَجْعِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ بَائِنًا أَوْ فِي عِدَّةٍ وَفَاءٍ (وَلَا تَعْرِضُ لِرَجْعِيَّةٍ) وَالتَّصْرِحُ مَا يَقْطَعُ بِالرَّغْبَةِ فِي النِّكَاحِ كَأَرِيدُ زَوَاجَكَ ، وَالتَّعْرِضُ مَا يَحْتَمِلُ الرَّغْبَةَ وَعَدَمَهَا كَقَوْلِهِ أَنْتَ جَمِيلَةٌ أَوْ رُبِّ رَاغِبٌ فِيكَ (وَبِحَلِّ تَعْرِضُ فِي عِدَّةٍ وَفَاءٍ) وَلَوْ حَامِلًا (وَكَذَا لِبَائِنٍ) بِطَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ (فِي الْأُظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَتَحْرُمُ خُطْبَةٌ عَلَى خُطْبَةٍ مِنْ صُرْحٍ بِإِجَابَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ) مَعَ ظُهُورِ الرِّضَا لِأَحْيَاءٍ ، وَاعْرَاضُهُ وَاعْرَاضُ الْمُجِيبِ مِثْلُ الْإِذْنِ ، وَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ صُرْحٌ بِإِجَابَتِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ الثَّانِي بِهَا أَوْ بِالْحَرَمَةِ (فَإِنْ لَمْ يَجِبْ وَلَمْ يَرُدَّ) بِأَنْ سَكَتَ عَنِ التَّصْرِيحِ لِلْخَاطِبِ بِإِجَابَةٍ أَوْ رَدٍّ (لَمْ تَحْرُمْ فِي الْأُظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ تَحْرُمُ (وَمِنْ اسْتِثْنَاءٍ فِي خَاطِبٍ) أَوْ مَخْطُوبَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ يَرِيدُ الْاجْتِمَاعَ عَلَيْهِ لِنَحْوِ مَعَامَلَةٍ (ذَكَرَ) الْمُسْتَشَارَ وَجَوَابَ (مَسَاوِيَهُ) أَيَّ عِيُوبِهِ (بِصِدْقٍ) إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ عَنْ صِحَّتِهِ إِلَّا بِذِكْرِهَا ، فَإِنْ انْدَفَعَ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَسَاوِيَةِ كَقَوْلِهِ لَا نَصَاحَةَ حَرَمَ ذِكْرُهَا ، وَتَجِبُ النَّصِيحَةُ أَيْضًا بِذِكْرِ الْمَسَاوِيَةِ إِذَا عُلِمَ إِرَادَةُ اجْتِمَاعِهِ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَشِرْهُ (وَيُسْتَحَبُّ) لِلْخَاطِبِ (تَقْدِيمُ خُطْبَةٍ) بِضَمِّ الْخَاءِ ، وَهِيَ كَلَامٌ مُفْتَتِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ مُحْتَمِلٌ بِالْوَصِيَّةِ وَالِدَعَاءِ (قَبْلَ الْخُطْبَةِ) بِكسر الْخَاءِ ، وَهِيَ الْخَمَاسُ التَّزْوِيجُ (و) تَقْدِيمُ خُطْبَةٍ أُخْرَى (قَبْلَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ خُطِبَ الْوَلِيُّ) فَقَالَ الزَّوْجُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِيلَتْ (نِكَاحَهَا) (صَحَّ النِّكَاحُ) مَعَ تَحْلُلِ الْخُطْبَةِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَصِحُّ (بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ) الذِّكْرُ (قُلْتُ : الصَّحِيحُ لَا يُسْتَحَبُّ) ذَلِكَ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ . فَإِنْ طَالَ الذِّكْرُ الْفَاصِلُ) بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ عَرَفَا (لَمْ يَصِحَّ) النِّكَاحُ .

[فصل] فِي أَرْكَانِ النِّكَاحِ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ : صِغَةُ وَزُوجَةٍ وَشَاهِدَانِ وَزَوْجٌ وَوَلِيٌّ وَهِيَ الْعَاقِدَانِ وَبَدَأُ بِالْأَوَّلِ ، فَقَالَ (إِنَّمَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِإِجَابٍ ، وَهُوَ) قَوْلُ الْوَلِيِّ (زَوَّجْتُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ) ابْنَتِي مَثَلًا (وَقَبُولٍ) وَهُوَ (أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ زَوَّجْتُ) بِهَا (أَوْ نَكَحْتُ) عَا (أَوْ قِيلَتْ نِكَاحَهَا

أَوْ تَزَوَّجَهَا ، وَيَصِحُّ تَقْدِيمُ لَفْظِ الزَّوْجِ عَلَى الْوَلِيِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ
الْإِنْكَاحِ ، وَيَصِحُّ بِالْمَجْمُوعَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا بِكِنَايَةِ قَطْعًا ، وَلَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَ فَقَالَ
قَبِلْتُ لَمْ يَنْعَقِدْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قَالَ : زَوَّجْنِي فَقَالَ زَوَّجْتُكَ أَوْ قَالَ الْوَلِيُّ تَزَوَّجَهَا
فَقَالَ تَزَوَّجْتُ صَحَّ ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ ، وَلَوْ بَشَّرَ بِوَلَدٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ أَنْثَى فَقَدْ
زَوَّجْتُكُمَا ، أَوْ قَالَ إِنْ كَانَتْ بِنْتِي طَلَّقْتُ وَاعْتَدْتُ فَقَدْ زَوَّجْتُكُمَا فَالْمَذْهَبُ بِطَلَانِهِ
وَلَا تَوْقِيْتُهُ ، وَلَا نِكَاحُ الشَّغَارِ ، وَهُوَ زَوَّجْتُكُمَا عَلَى أَنْ تَزَوَّجَنِي بِنْتِكَ وَبُضْعُ كُلِّ
وَاحِدَةٍ صَدَاقُ الْأُخْرَى فَيَقْبَلُ ، فَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الْبُضْعَ صَدَاقًا فَلَا أَصَحُّ الصَّحَّةُ ، وَلَوْ
سَمَّيَا مَا لَا مَعَ جَعَلَ الْبُضْعَ صَدَاقًا بَطَلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِمُحَضَّرَةٍ شَاهِدَيْنِ ،
وَشَرْطُهُمَا حُرِّيَّةٌ وَذُكُورَةٌ وَعَدَالَةٌ وَتَسْمَعُ وَبَصَرٌ ، وَفِي الْأَعْمَى وَجْهٌ ،

أَوْ تَزَوَّجَهَا (ولا بد من ذكر المفعول في الجانبين) (ويصح تقديم لفظ الزوج على) لفظ (الولي)
فيقول الزوج زوجني ابنتك فيقول الولي زوجتكها (ولا يصح) عقد النكاح (إلا بلفظ التزويج
أو الانكاح) دون الهبة أو التملك (ويصح بالمجمعة) وإن أحسن العربية (في الأصح) ومقابله
لا يصح اعتبارا باللفظ الوارد فيجب الصبر إلى أن يتعلمه ، وحمل الخلاف إذا فهم كل من العاقدين
كلام الآخر والا فلا يصح (لا بكناية قطعا) في الصيغة كأحلتك ابنتي . أما في المعقود عليه كزوجتك
بنتي ونوبا معينة فانه يصح (ولو قال) الولي (زوجتك فقال) الزوج (قبلي) واقتصر عليه
(لم ينعقد على المذهب) وفي قول ينعقد بذلك (ولو قال زوجني) بنتك الخ (فقال) الولي له
(زوجتك) إلى آخره (أو قال الولي تزوجها) أي ابنتي (فقال تزوجت) الخ (صح) النكاح
وإن لم يقبل الزوج بعد ذلك (ولا يصح تعليقه) كذا طلعت الشمس فقد زوجتك ابنتي (ولو بشر
بولد فقال) لآخر (إن كان اتى فقد تزوجتكها ، أو قال إن كانت بنتي طلقت واعتدت فقد تزوجتكها)
وكانت أذنت لأبيها في زواجها (فالذهب بطلانه) أي النكاح في المنور المذكورة (ولا) يصح
(توقيته) أي النكاح بمدة معلومة أو مجهولة (ولا) يصح (نكاح الشغار) بكسر الشين
(وهو) قول الولي (زوجتكها) أي ابنتي مثلا (على أن تزوجني بنتك و بضع كل واحدة)
منهما (صدق الأخرى فيقبل) ذلك ويقول تزوجت بنتك وزوجتك بنتي على ما ذكرت (فإن
لم يجعل البضع صداقا) . بأن قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك فقبل (فالأصح الصحة)
لأنه ليس فيه إلا شرط عقد في عقد ، وذلك لا يفسد النكاح ، ومقابل الأصح لا يصح (ولو سميا
مالا مع جعل البضع صداقا) كقوله و بضع كل منهما وألف صدق الأخرى (بطل) عقد كل
منهما (في الأصح) ومقابله يصح (ولا يصح) النكاح (إلا بمحضرة شاهدين ، وشروطهما حربة)
فلا ينعقد بمن فيه رق (وذكرورة) فلا ينعقد بالنساء ولا برجل وامرأتين (وعدالة) ولو ظاهرة
فلا ينعقد بفاسقين (وسمع) فلا ينعقد بأصم (وبصر) فلا ينعقد بأعمى (وفي الأعمى وجه)

وَالْأَصَحُّ انْقَادُهُ بِإِبْنِي الزَّوْجَيْنِ وَعَدُوَّيْهِمَا ، وَيَنْقَدُ بِمَسْتَوْرِي الْعِدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ ،
لَا مَسْتَوْرٍ إِلَّا سَلَامَ وَالْحُرِّيَّةِ ، وَلَوْ بَانَ فَسَقُ الشَّاهِدُ عِنْدَ الْقَدْرِ فَبَادِلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ،
وَأَمَّا يَبِينُ بَيِّنَةٌ أَوْ اتِّفَاقُ الزَّوْجَيْنِ ، وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ كُنَّا فَاسِقَيْنِ ، وَلَوْ
اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ وَأَنْكَرَتِ فُرُقَ بَيْنَهُمَا ، وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِلَّا
فَكُلُّهُ ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ حَيْثُ يُعْتَبَرُ رِضَاهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ .

[فصل] لَا تَزَوِّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا بِإِذْنِ ، وَلَا غَيْرَهَا بِوَكَالَةٍ ، وَلَا تَقْبَلُ نِكَاحًا
لِأَحَدٍ ، وَالْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ بِلاَ وَلى يُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ ، لَا الْحَدَّ ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْوَلِيِّ
بِالنِّكَاحِ إِنْ اسْتَقَلَّ بِالْإِنْشَاءِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ بِالنِّكَاحِ
عَلَى الْجَدِيدِ ، وَلِلْأَبِ تَزْوِيجُ الْبِكْرِ صَغِيرَةٍ ،

بَانْقَادِ النِّكَاحِ بِهِ (وَالْأَصَحُّ انْقَادُهُ بِإِبْنِي الزَّوْجَيْنِ وَعَدُوَّيْهِمَا) وَمُقَابَلُهُ لَا يَنْقَدُ (وَيَنْقَدُ بِمَسْتَوْرِي
الْعِدَّةِ) وَهَمَّا الْمَعْرُوفَانِ بِهَا ظَاهِرًا بِدُونِ تَرْكِهٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَدَّ
مِنَ الْعِدَّةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ (لَا مَسْتَوْرٍ إِلَّا سَلَامَ وَالْحُرِّيَّةِ) بِأَنْ يَكُونَ بِجَهَةِ يَخْتَلَطُ بِهَا الْكَفَّارُ وَالْمَسَاهُونُ
وَالْأَحْوَارُ وَالْأَرْقَاءُ فَلَا يَنْقَدُ النِّكَاحُ بِأَحَدٍ مِنْهَا إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ إِسْلَامِهِ وَحُرِّيَّتِهِ بِطَانًا (وَلَوْ بَانَ فَسَقُ
الشَّاهِدُ عِنْدَ الْعَقْدِ فَباطِلٌ) أَيْ نَبِينَ بِطَلَانِهِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ يَكْتَفِي بِالسَّيْرِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَلَا يَضُرُّ
التَّبَيُّنُ بَعْدَ ذَلِكَ (وَأَمَّا يَبِينُ) فَسَقُ الشَّاهِدِ (بَيِّنَةٌ) يَقُومُ بِهِ حِسْبَةٌ أَنَّهُ كَانَ فَاسِقًا عِنْدَ الْعَقْدِ
(أَوْ اتِّفَاقُ الزَّوْجَيْنِ) عَلَى فَسَقِهِ بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّهِمَا كَرَجُوعٍ بِهِمْ مِثْلُ . أَمَّا لَو اتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ لَأَسْقَطَ
التَّحْلِيلَ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمَا عِنْدَ الْقَاضِي (وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ كُنَّا فَاسِقَيْنِ) عِنْدَ الْعَقْدِ لِأَنَّ الْحَقَّ
إِسْلَامُهُمَا (وَلَوْ اعْتَرَفَ بِهِ) أَيْ بِالْفَسَقِ (الزَّوْجُ وَأَنْكَرَتِ فُرُقَ بَيْنَهُمَا) وَهِيَ فِرْقَةٌ فَسَخَ لَا تَنْقُصُ
عِنْدَ الطَّلَاقِ (وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِلَّا) بِأَنْ دَخَلَ (فَكُلُّهُ) لِأَنَّ حَكْمَ اعْتِرَافِهِ
مَقْصُورٌ عَلَيْهِ (وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ) بِالنِّكَاحِ (حَيْثُ يُعْتَبَرُ رِضَاهَا) بِأَنْ تَكُونَ
غَيْرَ مَجْبُورَةٍ (وَلَا يُشْتَرَطُ) وَيَكْفِي إِقْرَارُهَا وَإِخْبَارُ الْوَلِيِّ أَوْ غَيْرِهِ مَعَ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ .

[فصل] فِي عَاقِدِ النِّكَاحِ (لَا تَزَوِّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا بِإِذْنِ) وَلَا بِغَيْرِهِ سِوَاهِ الْإِجْبَابِ وَالْقَبُولِ (وَلَا)
تَزَوِّجُ (غَيْرَهَا بِوَكَالَةٍ) عَنِ الْوَلِيِّ (وَلَا تَقْبَلُ نِكَاحًا لِأَحَدٍ) بِوَلَايَةٍ وَلَا وَكَالَةٍ (وَالْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ
بِلَا وَلى) كَتَزْوِيجِهَا نَفْسَهَا أَوْ بِوَلِيِّهَا بِلاَ شَهَادَةٍ (يُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ) لِفَسَادِ النِّكَاحِ فَلَا يُجِبُّ الْمَسْمُومُ
(لَا) يُوجِبُ الْوَطْءُ الْمَذْكُورَ (الْحَدَّ) لَشَبْهِهِ اخْتِلَافَ الْعِلْمَاءِ ، وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا لَمْ يَقْتَرَفْ فِي هَذِهِ نِكَاحًا
لَهَا إِلَى مُحَلٍّ (وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْوَلِيِّ) عَلَى مَوْلِيَتِهِ (بِالنِّكَاحِ إِنْ اسْتَقَلَّ بِالْإِنْشَاءِ) وَقَدْ اِلْتِفَاقًا ، بِأَنْ
كَانَ مَجْبُورًا وَالزَّوْجُ كَفَّهَ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِلًّا (فَلَا) يَقْبَلُ إِقْرَارُهُ عَلَيْهَا (وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ
الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ) الْحُرَّةِ بَكْرًا كَانَتْ أَوْ ثِيَابًا (بِالنِّكَاحِ) مِنْ زَوْجٍ وَلَوْ غَيْرَ كَفَّهَ صَدَقَهَا (عَلَى
الْجَدِيدِ) وَإِنْ كَذَبَهَا الْوَلِيُّ وَالشَّاهِدَانِ ، وَفِي الْقَدِيمِ عَدَمُ الْقَبُولِ (وَلِلْأَبِ تَزْوِيجُ الْبِكْرِ صَغِيرَةٍ

أَوْ كَبِيرَةً بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَيُسْتَحَبُّ اسْتِئْذَانُهَا ، وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجٌ ثَلَاثًا إِلَّا بِإِذْنِهَا ، فَإِنْ
كَانَتْ صَغِيرَةً لَمْ يُزَوَّجْ حَتَّى تَبْلُغَ ، وَالْجَدُّ كَالْأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ ، وَسَوَاءٌ زَالَتْ الْبِكَارَةُ
بِوَطْءٍ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ ، وَلَا أَثَرُ لِرِزْوَالِهَا بِلَا وَطْءٍ كَسَقَطَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ عَلَى حَاشِيَةِ
النَّسَبِ كَخَالٍ وَعَمٍّ لَا يُزَوَّجُ صَغِيرَةً بِحَالٍ ، وَتَزَوَّجُ الثَّيِّبُ الْبَالِغَةُ بِصَرِيحِ الْإِذْنِ ،
وَيَكْفِي فِي الْبِكْرِ سُكُونُهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمُعْتَقُ ، وَالسُّلْطَانُ كَالْأَخِ ، وَأَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ
أَبٌ ثُمَّ جَدٌّ ثُمَّ أَبُوهُ ثُمَّ أَخٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ثُمَّ عَمٌّ ثُمَّ سَائِرُ الْعَصَبَةِ
كَالْإِرْثِ ، وَيُقَدَّمُ أَخٌ لِأَبَوَيْنِ عَلَى أَخٍ لِأَبٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يُزَوَّجُ ابْنُ بَيْنَوَةٍ ، فَإِنْ
كَانَ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ أَوْ مُعْتَقًا أَوْ قَاضِيًا زَوْجَ بَدٍّ ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ نَسِيبُ زَوْجٍ لِلْمُعْتَقِ ثُمَّ
عَصَبَتُهُ ، كَالْإِرْثِ ، وَيُزَوَّجُ عَتِيقَةُ الْمَرْأَةِ مِنْ بَرٍّ زَوْجُ الْمُعْتَقَةِ مَا دَامَتْ حَيَّةً ، وَلَا يُعْتَبَرُ
إِذْنُ الْمُعْتَقَةِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِذَا مَاتَتْ زَوْجَ مَنْ لَهُ الْوَلَاءُ ، فَإِنْ فُتِلَ الْمُعْتَقُ وَعَصَبَتُهُ
زَوْجُ السُّلْطَانِ ، وَكَذَا يُزَوَّجُ

أَوْ كَبِيرَةً بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَيُسْتَحَبُّ اسْتِئْذَانُهَا) أى السكيرة (وليس له تزويج ثيب إلا بإذنها ، فان
كانت صغيرة لم تزوج حتى تبلغ ، والجدة كالأب عند عدمه) أو عدم أهليته (وسواء) فيها ذكر في
الثيب (زالت البكارة بوطء حلال أو حرام) كالزنا (ولا أثر لريزوالها بلا وطء كسقطه في الأصح)
فهى كالسكر من جهة الاجبار ، ومقابل الأصح هى كالثيب (ومن على حاشية النسب) أى فيها
(كاخ وهم لا يزوج صغيرة بحال) أى بكرا كانت أو ثيبا ولا مجنونة ولو كبيرة (وتزوج الثيب
البالغة بصريح الإذن) للأب أو غيره (ويكفى في البكر) البالغة إذا استؤذنت (سكوتها) بالنسبة
للسكاح . وأما بالنسبة للمهر فلا بد من التصريح (في الأصح) ومقابل لا يكفي لمن على حاشية النسب
(والمعنى والسلطان كالأخ) فيما تقدم من الأحكام فلا يزوج الصغيرة بحال (وأحق الأولياء) بالتزويج
(أب ثم جد) أبواب (ثم أبوه ، ثم أخ لأبوين أو لأب ثم ابنه ، وإن سفل ، ثم عم) لأبوين أو لأب
ثم ابنه (ثم سائر العصبة) من القرابة (كالإرث ، ويقدم أخ لأبوين على أخ لأب في الأظهر) وكذا
ابن الأخ والم وابن ، ومقابل هم سواء (ولا يزوج ابن بينوة ، فان كان ابن ابن عم أو معتقا أو
قاضيًا زوج به) فلا نصرة البنوة (فان لم يوجد) من الأولياء (نسيب) أى ذو نسب (زوج
المعتق) الرجل (ثم عصبته) بحق الولاء (كالإرث ، ويزوج عتيقة المرأة) إذا فقد ولي العتيقة من
النسب (من يزوج المعتقة مادامت حية) فيزوجها الأب ، ثم الجد ، ثم بقية الأولياء برضا العتيقة
(ولا يعتبر إذن المعتقة في الأصح) ومقابل يعتبر (فإذا مات) أى المعتقة (زوج) العتيقة (من
له الولاء) من عصباتها ، ففي حياتها كان يقدم أبوها وبعدها يقدم ابنها ، ثم ابنه على ترتيب عصبه
الولاء (فان فقد المعتق وعصبته زوج السلطان) المرأة التى فى محل ولايته (وكذا زوج) السلطان

إِذَا عَضَلَ الْقَرِيبُ وَالْمُعْتَقُ ، وَإِنَّمَا يَحْصِلُ الْعَضْلُ إِذَا دَعَتْ بِاللَّيْنَةِ عَاقِلَةً إِلَى كُفٍّ ، وَامْتَنَعَ وَلَوْ عَيَّنَتْ كُفُّوا ، وَأَرَادَ الْأَبُ غَيْرَهُ فَلَهُ ذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] لَاوَلَايَةَ لِرَقِيقٍ وَصَبِيٍّ وَبُحْنُونٍ وَمُخْتَلٍ النَّظَرِ بِهِرَمٍ أَوْ خَبَلٍ ، وَكَذَا مُحْجُورٍ عَلَيْهِ بَسْفُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَتَى كَانَ الْأَقْرَبُ يَبْتَضِي هَذِهِ الصِّفَاتِ قَالُوا لَايَةً لِلْأَبْعَدِ ، وَالْإِغْمَاءِ إِنْ كَانَ لَايَدُومُ غَالِبًا اُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ ، وَإِنْ كَانَ يَدُومُ أَيْلَامًا اُنْتَظَرُ ، وَقِيلَ لِلْأَبْعَدِ ، وَلَا يَقْدَحُ الْعَمَى فِي الْأَصَحِّ ، وَلَاوَلَايَةَ لِلنَّاسِقِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَبِلَى الْكَافِرِ الْكَافِرَةِ ، وَإِحْرَامُ أَحَدِ الْعَاقِدِينَ أَوْ الزَّوْجَةِ يَمْنَعُ هَيْئَةَ النِّكَاحِ ، وَلَا يَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ فِي الْأَصَحِّ ، فَيَزُوجُ السُّلْطَانُ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ ، لَا الْأَبْعَدُ . قُلْتُ : وَلَوْ أُحْرِمَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ فَعَقِدَ وَكَيْلَهُ الْحَلَالُ لَمْ يَصِحَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ غَابَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَرَحَلَتَيْنِ زَوْجِ السُّلْطَانِ ، وَدُونَهُمَا لَا يَزُوجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ فِي الْأَصَحِّ ،

(إذا عضل أى امتنع من التزويج (القریب) ولو مجبرا (والمعتق) فيزوج الحاكم ، ولا تنتقل للأبعد إذا كان العضل دون ثلاث ، فإن كان ثلاثا زوج الأبعد) (وإنما يحصل العضل إذا دعت بالغة عاقلة إلى كفه وامتنع) الولي من تزويجه ، فإن دعت إلى غير كفه ، كان له الامتناع (ولو عينت كفوا وأراد الأب غيره فله ذلك في الأصح) لأنه أكل نظرا منها ، ومقابله يلزمه إجابتها إعفافا لها .

[فصل] في موانع ولاية النكاح (لا ولاية لرقيق) ولو مبعضا ، ويجوز كون الرقيق وكَيْلًا في القبول دون الإيجاب (و) لا (صبي ومجنون ومختل النظر بهرم) وهو كبر السن (أو خبل) وهو فساد العقل (وكذا محجور عليه بسفه على المذهب) وقيل بلى ، وتوكيله كتوكيل الرقيق فيصح في القبول دون الإيجاب (ومتى كان الأقرب ببعض هذه الصفات فالولاية للأبعد) لافرق في ذلك بين النسب والولاء ، فإن زال المانع عادت الولاية (والاعتماد إن كان لايدوم غالبا انتظر إفاقته وإن كان بدوم أيلاما انتظره وقيل الولاية للأبعد) كالمجنون (ولا يقدر العمى في الأصح) ومقابله يقدر لأنه يؤثر في الشهادة فأشبهه الصغر (ولا ولاية للناسق) غير الامام الأعظم مجبرا كان أولا (على المذهب) بل تنتقل الولاية للأبعد ، وقيل بلى وإذ اناب زوج في الحال ولا ينتظر استبرأؤه (وبلى الكافر الكافرة) الأصلية ولو اختلفت عقيدتهما أو كان الزوج مسما (وإحرام أحد العاقدین أو الزوجة يمنع هية النكاح ولا ينقل الولاية للأبعد) (في الأصح) ومقابله ينقل كالمجنون ، وإذا لم ينقلها (فيزوج السلطان عند إحرام الولي لا الأبعد . قلت : ولو أحرم الولي أو الزوج) بعد توكيله في التزويج (فعقد وكيله الحلال لم يصح ، والله أعلم) لأن الموكل لا يملكه فقرعه أولى (ولو غاب) الولي (الأقرب إلى مرحلتين) ولا وكيل له (زوج السلطان) أى سلطان يلدها أو نائبه لا الأبعد (ودونهما) أى المرحلتين (لا يزوج إلا بإذنه في الأصح) فراجع ليحضر أو يوكل ، ومقابل الأصح

وَالْمُجْبِرُ التَّوَكُّيلُ فِي التَّزْوِيجِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الزَّوْجِ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَيَحْتَاطُ الْوَكِيلُ فَلَا يُزَوِّجُ غَيْرَ كُفَاءٍ ، وَغَيْرُ الْمُجْبِرِ إِنْ قَالَتْ لَهُ وَكُلُّ وَكُلٍّ ،
وَإِنْ نَهَتْهُ فَلَا ، وَإِنْ قَالَتْ : زَوِّجْنِي فَلَهُ التَّوَكُّيلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَكُلَّ قَبْلَ اسْتِثْنَائِهَا
فِي النَّكَاحِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَيْقُلْ وَكِيلُ الْوَلِيِّ زَوَّجْتُكَ بِنْتِ فُلَانٍ ، وَلَيْقُلْ
الْوَلِيُّ لَوْ كِيلُ الزَّوْجِ زَوَّجْتُ بِنْتِي فُلَانًا ، فَيَقُولُ وَكِيلُهُ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لَهُ ، وَيَلْزَمُ
الْمُجْبِرُ تَزْوِيجَ مَحْنُونَةٍ بِالْفَقْدِ وَبِحُجُونِ ظَهَرَتْ حَاجَتُهُ ، لَا صَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ ، وَيَلْزَمُ الْمُجْبِرُ
وغيرَهُ إِنْ تَصَيَّنَ إِبَاجَةً مُلْتَمَسَةَ التَّزْوِيجِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ كَاخَوْقَ فَسَأَلَتْ بَعْضُهُمْ
لِزْمَةِ الْإِبَاجَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَا فِي دَرَجَةٍ اسْتَحَبَّ أَنْ يَزَوِّجَهَا أَقْفَهُمْ
وَأَسْنَهُمْ بِرِضَاهُمْ فَإِنْ تَشَاحُوا أَفْرَعٌ ، فَلَوْ زَوِّجَ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ وَقَدْ أُذِنَتْ
لِكُلِّ مِنْهُمْ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ زَوِّجَهَا أَحَدُهُمْ زَيْدًا وَآخَرَ عَمْرًا ،

بِزَوْجِ السُّلْطَانِ (وَالْمُجْبِرُ التَّوَكُّيلُ فِي التَّزْوِيجِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَلَا يَشْتَرَطُ) فِي جَوَازِ التَّوَكُّيلِ (تَعْيِينِ
الزَّوْجِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَشْتَرَطُ تَعْيِينَ (وَيَحْتَاطُ الْوَكِيلُ) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ (فَلَا يَزَوِّجُ غَيْرَ كُفَاءٍ) ،
وَلَا كُفَاؤًا طَلَبَ أَكْفَاءَ مِنْهُ (وَالْمُجْبِرُ إِنْ نَالَتْ لَهُ وَكُلَّ وَكُلٍّ ، وَإِنْ نَهَتْهُ عَنِ التَّوَكُّيلِ) مَعَ إِذْنِهَا لَهُ
فِي التَّزْوِيجِ (فَلَا) بَوَكُلٍ (وَإِنْ قَالَتْ) لَهُ (زَوِّجْنِي) وَلَمْ تَعْرِضْ لِلتَّوَكُّيلِ بِنَهْيٍ وَلَا غَيْرِهِ (فَلَهُ
التَّوَكُّيلُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا بَوَكُلٍ (وَلَوْ وَكُلَّ قَبْلَ اسْتِثْنَائِهَا فِي النَّكَاحِ لَمْ يَصِحَّ) تَوَكُّيلُهُ
(عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ يَصِحَّ (وَلَيْقُلْ وَكِيلُ الْوَلِيِّ) لِلزَّوْجِ (زَوَّجْتُكَ بِنْتِ فُلَانٍ) وَإِذَا لَمْ
تَعْرِفْ بِذَلِكَ لَا بَدَّ مِنْ رَفْعِ نِسْبَتِهَا حَتَّى تَتِمَّ (وَلَيْقُلْ الْوَلِيُّ لَوْ كِيلُ الزَّوْجِ زَوَّجْتُ بِنْتِي فُلَانًا) مُوَكَاتٍ
(فَيَقُولُ وَكِيلُهُ : قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لَهُ) فَإِنْ تَرَكَ لَفْظُهُ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ الشُّهُودُ فِي الْأَوَّلَى
التَّوَكُّيلَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ إِذَا عَلِمَهَا الشُّهُودُ وَالْوَلِيُّ ، وَإِلَّا فَلَا بَدَّ مِنَ التَّصْرِيحِ (وَيَلْزَمُ الْمُجْبِرُ تَزْوِيجَ
مَحْنُونَةٍ بِالْفَقْدِ) مُحْتَاجَةٍ (وَبِحُجُونِ) بِالْفَقْدِ (ظَهَرَتْ حَاجَتُهُ) لِلنَّكَاحِ ، فَإِنْ تَقَطَّعَ جَنُونُهُمَا لَمْ يَزَوِّجَا
حَتَّى يَفِيقَا وَيَأْذَنَا ، فَالْإِذْنُ لَهُ مُرْطَانٌ : الْبَالُغُ ، وَالْإِحْتِيَاجُ (لِلصَّغِيرَةِ وَصَغِيرٍ) فَلَا يَلْزَمُ الْمُجْبِرُ تَزْوِيجَهُمَا
(وَيَلْزَمُ الْمُجْبِرُ وَغَيْرَهُ إِنْ تَعَيَّنَ) كَاخٍ وَاحِدٍ (إِبَاجَةً مُلْتَمَسَةَ التَّزْوِيجِ) الْبَالِغَةُ إِنْ دَعَتْ إِلَى كُفَاءٍ ،
فَإِنْ امْتَنَعَ أُمُّ (فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ كَاخَوْقَ) أَوْ أَعْمَامُ مُسْتَوِينَ (فَسَأَلَتْ بَعْضُهُمْ) التَّزْوِيجَ (لِزْمَةِ
الْإِبَاجَةِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ الْمَنْعُ لَا مَكَانَهُ بِغَيْرِهِ (وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاءُ فِي دَرَجَةٍ) أَشْقَاءُ كَاخَوْقَ أَوْلَابٍ وَأُذِنَتْ
لِكُلِّ مِنْهُمْ (اسْتَحَبَّ أَنْ يَزَوِّجَهَا أَقْفَهُمْ) بِيَابِ الْإِنْسَاكِاحِ (و) بَعْدَهُ أَوْرَعُهُمْ ، وَبَعْدَهُ (أَسْنَهُمْ
بِرِضَاهُمْ) أَيْ الْبَالِقِينَ (فَإِنْ تَشَاحُوا) بِأَنْ قَالَ كُلُّ أَنَا أَزْوَاجٌ (أَفْرَعٌ) بَيْنَهُمْ (فَلَوْ زَوِّجَا) عَمَّا (غَيْرُ
مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ وَقَدْ أُذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ) أَنْ يَزَوِّجَهَا (صَحَّ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ ، وَلَوْ
زَوِّجَهَا أَحَدُهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقْتَرِعُوا بِأَنْ هَجَمَ وَعَقْدَ صَحَّ جُزْأً (وَلَوْ زَوِّجَهَا أَحَدُهُمْ زَيْدًا وَآخَرَ عَمْرًا)

فَإِنْ عُرِفَ السَّابِقُ فَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَإِنْ وَقَعَ مِمَّا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ وَالْعِيَّةُ فَبَاطِلَانِ ،
وَكَذَا لَوْ عُرِفَ سَبْقُ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَتَّعَيْنِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ سَبَقَ مُعَيَّنٌ ثُمَّ اشْتَبَهَ
وَجَبَّ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَتَّبَعَ ، فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ زَوْجٍ عِلْمَهَا بِسَبْقِهِ سَمِعَتْ دَعْوَاهُمَا بِنَاءً عَلَى
الْجَدِيدِ ، وَهُوَ قَبُولُ إِقْرَارِهَا بِالنِّكَاحِ ، فَإِنْ أَنْكَرَتْ حُلْفَتُ ، وَإِنْ أَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا
ثَبَتَ نِكَاحُهُ وَتَمَتَّاعُ دَعْوَى الْآخَرِ ، وَتَحْلِيلُهَا لَهُ يُبْنِي عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيمَنْ قَالَ :
هَذَا لِيَزِيدَ بَلَى لِعَمْرٍو هَلْ يَغْرُمُ لِعَمْرٍو إِنْ قُلْنَا نَعَمْ فَنَعَمْ ، وَلَوْ تَوَلَّى طَرَفٌ عَقْدِي فِي
تَزْوِيجِ بِنْتِ ابْنِهِ بِابْنِ ابْنِهِ الْآخَرَ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَزُوجُ ابْنُ الْعَمِّ نَفْسَهُ بَلَى
يَزُوجُهُ ابْنَ عَمِّ فِي دَرَجَتِهِ ، فَإِنْ فَقَدَ الْقَاضِي نِكَاحَ مَنْ لَأُولَى لَهَا
زَوْجُهُ مِنْ فَوْقِهِ مِنَ الْوَلَاةِ أَوْ خَلِيفَتُهُ ، وَكَمَا لَا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ لَا يَجُوزُ أَنْ
يُوكِّلَ وَكِيلًا فِي أَحَدِهِمَا أَوْ وَكِيلَيْنِ فِيهِمَا فِي الْأَصَحِّ .

وقد أذنت لكل منهم وكل من الزوجين كفته (فإن عرف السابق فهو الصحيح وإن وقع مامعا أو جهل
السبق والعيبة فباطلان ، وكذا لو عرف سبق أحدهما ولم يتعين) بأن لم ترج معرفته فباطلان (على
المذهب) وقيل يوقف الأمر حتى يتبين (ولو سبق معين ثم اشتبه) بالآخر (وجب التوقف حتى
يتبين) السابق فلا يحل لأحدهما الاستمتاع بها ولا فكاح غيرهما إلا بدينوتها منهما بطلاق أو
موت وتنقض عتتها (فإن ادعى كل زوج علمها بسبقه) أي سبق نكاحه معيناً (سمعت دعواهما
بناء على الجديد ، وهو قبول إقرارها بالنكاح) وأما إذا ادعى كل زوج على الآخر فلا نسمع ، وأما
على القديم فلا نسمع عليها (فإن أنكرت حلفت) بالبناء للجهول على نفي العلم لكل يميناً (وإن
أقرت لأحدهما ثبت نكاحه) بإقرارها (وسماع دعوى) الزوج (الآخر) عليها (وتحليلها له
يبنى على القولين فيمن قال هذا لزيد بل لعمر ، هل يغرم لعمر ؟ إن قلنا نعم) وهو أظهر
القولين هناك (فنعلم) أي فنسمع الدعوى هنا للزوج الآخر ، وله التحليف رجاء أن تقر فيغرمها مهر
المثل وإن لم تحصل له الزوجية (ولو تولى طرفي عقد في تزويج بنت ابنه بابن ابنه الآخر صح في
الأصح) ومقابله لا يصح لأن خطاب الإنسان مع نفسه لا ينظم ، وعلى الصحة لابد من إيجاب
وقبول وكون ابلاً مجبراً ، فلو كانت بنت ابنه ثيباً بالغة وأذنت لم يصح (ولا يزوج ابن العم نفسه
بل يزوجه ابن عم في درجته ، فإن فقد) من في درجته كأن كان شقيقاً وبعه ابن عم لأب (فالقاضي)
ولا تنقل للأبعد (فلو أراد القاضي نكاح من لأولى لها زوجه من فوقه) كالسلطان (من الولاية
أو خليفته) أي القاضي (وكما لا يجوز لواحد تولى الطرفين لا يجوز أن يوكل وكيلا في أحدهما)
ويتولى هو الطرف الآخر (أو وكيلين فيهما) أي واحداً في الإيجاب وآخر في القبول (في الأصح)
ومقابله يجوز لانقاده بأربعة

[فصل] زَوْجَهَا أَوْلَىٰ غَيْرَ كُفٍّ بِرِضَاهَا أَوْ بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ الْمُسْتَوِينَ بِرِضَاهَا وَرِضَا الْبَاقِينَ صَحَّ ، وَلَوْ زَوْجَهَا الْأَقْرَبُ بِرِضَاهَا فَلَيْسَ لِلْأَبَدِ اعْتِرَاضٌ ، وَلَوْ زَوْجَهَا أَحَدُهُمْ بِهِ بِرِضَاهَا دُونَ رِضَاهُمْ لَمْ يَصِحَّ ، وَفِي قَوْلٍ يَصِحُّ ، وَلَهُمُ الْفَسْخُ ، وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ بِكُرًا صَغِيرَةً أَوْ بِالْغَةِ غَيْرَ كُفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا فَقِي الْأَظْهَرُ بَاطِلٌ ، وَفِي الْآخِرِ يَصِحُّ ، وَلِلْبَالِغَةِ الْخِيَارُ ، وَلِلصَّغِيرَةِ إِذَا بَلَغَتْ ، وَلَوْ طَلَبَتْ مَنْ لِأَوْلَىٰ لَهَا أَنْ يُزَوَّجَهَا السُّلْطَانُ بِغَيْرِ كُفٍّ فَقَدْ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ . وَخِصَالُ السَّكْفَاءِ : سَلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُنْتَبَةِ لِلْخِيَارِ وَحُرِّيَّةٌ ، فَالْزَّيْقُ لَيْسَ كُفُّوا لِحُرَّةٍ ، وَالْعَتِيقُ لَيْسَ كُفُّوا لِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ ، وَتَنْسَبُ ، فَالْمَجْمَعِيُّ لَيْسَ كُفٍّ عَرَبِيَّةٌ ، وَلَا غَيْرُ قُرَشِيٍّ قُرَشِيَّةٌ ، وَلَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ هَاشِمِيَّةٌ ، وَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْمَجْمَعِ كَالْعَرَبِ ،

[فصل] فِي السَّكْفَاءِ ، وَهِيَ بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ : لُغَةُ النَّسَائِيِّ وَالتَّعَادُلُ . وَشَرَعًا أَمْرٌ يَجِبُ عَدَمُهُ عَارًا ، وَهِيَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ بَلْ حَقٌّ لِلرَّأَةِ وَالْوَلِيِّ فَلَهُمَا اسْقَاطُهَا ، فَإِذَا (زَوْجَهَا أَوْلَى) الْمُنْفَرِدُ كَأَبٍ (غَيْرَ كُفٍّ بِرِضَاهَا أَوْ بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ الْمُسْتَوِينَ بِرِضَاهَا وَرِضَا الْبَاقِينَ) يَمُنُّ فِي دَرَجَتِهِ غَيْرَ كُفٍّ (صَحَّ) التَّزْوِيجُ خِفْتُ رِضَا فَلَاعْتِرَاضٌ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الرَّشِيدَةُ وَالسَّفِيهَةُ ، وَلَكِنْ يَكْرَهُ التَّزْوِيجُ حَيْثُ (وَلَوْ زَوْجَهَا الْأَقْرَبُ بِرِضَاهَا فَلَيْسَ لِلْأَبَدِ اعْتِرَاضٌ وَلَوْ زَوْجَهَا أَحَدُهُمْ) أَى الْمُسْتَوِينَ (بِهِ) أَى غَيْرَ السَّكْفَاءِ (بِرِضَاهَا دُونَ رِضَاهُمْ لَمْ يَصِحَّ) التَّزْوِيجُ . نَعَمْ لَوْ خَالَعَهَا الزَّوْجُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ كُفٍّ ثُمَّ زَوَّجَهَا أَحَدَهُمْ بِهِ بِرِضَاهَا دُونَ رِضَا الْبَاقِينَ فَانْهَ يَصِحُّ لِرِضَاهُمْ بِهِ أَوَّلًا (وَفِي قَوْلٍ يَصِحُّ ، وَلَهُمُ الْفَسْخُ ، وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ بِكُرًا صَغِيرَةً أَوْ بِالْغَةِ غَيْرَ كُفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا فَقِي الْأَظْهَرُ بَاطِلٌ ، وَفِي الْآخِرِ يَصِحُّ ، وَلِلْبَالِغَةِ الْخِيَارُ) فَوَرَأَ (وَلِلصَّغِيرَةِ إِذَا بَلَغَتْ وَلَوْ طَلَبَتْ مَنْ لِأَوْلَىٰ لَهَا أَنْ يُزَوَّجَهَا السُّلْطَانُ بِغَيْرِ كُفٍّ فَقَدْ لَمْ يَصِحَّ) تَزْوِيجُهُ (فِي الْأَصَحِّ) ذِمَّتُهُ يَصِحُّ كَأَوْلَى الْخِصَالِ ، وَاعْتَمَدَ الْبَلْتِغِي (وَخِصَالُ السَّكْفَاءِ) أَى الصِّفَاتُ الْمَعْتَبَرَةُ فِيهَا خَمْسَةٌ : أَوَّلُهَا (سَلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُنْتَبَةِ لِلْخِيَارِ) الَّتِي سَيَأْتِي ذِكْرُهَا ، فَهِيَ شَيْءٌ مِنْهَا لَيْسَ كُفُّوا لِمَنْ هِيَ سَلِيمَةٌ عَنْهَا (وَثَانِيهَا) حُرِّيَّةٌ ، فَالزَّيْقُ (لَيْسَ كُفُّوا لِحُرَّةٍ) وَلَوْ عَتِيقَةً (وَالْعَتِيقُ لَيْسَ كُفُّوا لِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ) وَلَيْسَ مِنَ الرِّقِ أَحَدٌ أَبَاهُ أَوْ أَبَا أَقْرَبَ كُفُّوا لَخِلَافِهِ ، وَالرِّقُ فِي الْأَمْهَاتِ لَا يُؤْثَرُ ، وَتَوَقَّفَ السَّبْكِيُّ فِيهَا ذِكْرَهُ الْمَصْنُفُ ، وَقَالَ لَمْ يُسَاعِدْ عَلَيْهِ عَرَفٌ وَلَا دَلِيلٌ ، فَكَثِيرًا مَا تَفْتَخَرُ حُرَّةُ الْأَصْلِ بِمَنْ مِثْلُ الرِّقِ أَوْ مِثْلُ أَحَدِ آبَائِهِ بِأَنْ صَارَ مَلِكًا أَوْ أَمِيرًا (وَثَالِثُهَا) نَسَبٌ (بِأَنْ تَنْسَبُ الْمَرْأَةُ إِلَى مَنْ تَشْرَفُ بِهِ بِالْظُّرِّ إِلَى مَنْ يَنْسَبُ الزَّوْجُ إِلَيْهِ) فَالْمَجْمَعِيُّ (أَبَا) (لَيْسَ كُفٍّ عَرَبِيَّةٌ) (أَبَا) (وَلَا غَيْرُ قُرَشِيٍّ) مَكَافَا (قُرَشِيَّةٌ) وَلَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَمَطْلَبِي (كُفُّوا) (لَهَا) (وَمَطْلَبِي) كُفٍّ هَاشِمِيَّةٌ إِلَّا إِذَا كَانَتْ شَرِيفَةً فَلَا يَكْفَاهَا إِلَّا شَرِيفٌ ، وَغَيْرُ قُرَشِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ (وَالْأَصَحُّ) اعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْمَجْمَعِ كَالْعَرَبِ (وَهِيَ قَابِلَةٌ لِأَعْتَبَرُ فِيهِمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْتَنُونَ بِحِفْظِ الْأَنْسَابِ وَلَا يَكْفَاهُ مِنْ

وَعِفَّةٌ فَلَيْسَ فَاسِقٌ كَفءٌ عَفِيفَةٌ ، وَحِرْفَةٌ فَصَاحِبُ حِرْفَةٍ دَنِيئَةٌ ، لَيْسَ كَفءٌ أَرْفَعُ مِنْهُ ، فَكَذَّاسٌ وَحِجَّامٌ وَحَارِسٌ وَرَاعٍ وَقِيمٌ الْحَمَامُ لَيْسَ كَفءٌ بِنْتِ خَيْطٍ ، وَلَا خَيْطٌ بِنْتِ تَاجِرٍ أَوْ بَزَّازٍ ، وَلَا هُمَا بِنْتُ عَالِمٍ وَقَاضٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْبَسَارَ لَا يُعْتَبَرُ ، وَأَنَّ بَعْضَ الْخِصَالِ لَا يُقَابَلُ بِبَعْضٍ ، وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ابْنِهِ الْمُسْفِيرِ أُمَةً ، وَكَذَا مَعِيَّةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَجُوزُ مَنْ لَا تَكْفِيفُهُ يَبْقَى الْخِصَالُ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] لَا يَزُوجُ مَجْنُونٌ صَغِيرًا وَكَذَا كَبِيرًا إِلَّا لِلْحَاجَةِ فَوَاحِدَةً ، وَلَهُ تَزْوِيجُ صَغِيرٍ قَاقِلٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ، وَيَزُوجُ لِلْمَجْنُونَةِ أَبًا أَوْ جَدًّا إِنْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَةٌ ، وَلَا تُشْتَرَطُ الْحَاجَةُ وَسِوَاهَا صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً ثَيِّبًا وَبَكْرًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَجَدَّ لَمْ تَزُوجْ فِي صِغَرِهَا ، فَإِنْ بَلَغَتْ زَوَّجَهَا السُّلْطَانُ فِي الْأَصَحِّ لِلْحَاجَةِ ،

أَسْلَمَ أَقْدَمُ مِنْهُ فِي الْإِسْلَامِ (و) رَابِعُهَا (عِفَّةٌ) وَهِيَ الدِّينُ وَالصَّلَاحُ (فَلَيْسَ فَاسِقٌ كَفءٌ عَفِيفَةٌ) فَلَا يُتَدَعَى مَعَ السُّنَةِ كَالْفَاسِقِ مَعَ الْعَفِيفَةِ ، وَالْعِفَّةُ وَالْفَسَقُ يُعْتَبَرَانِ فِي الزَّوْجَيْنِ لِأَيِّ الْآبَاءِ (و) خَامِسُهَا (حِرْفَةٌ) وَهِيَ بِكَسْرِ الْحَاءِ صِنَاعَةٌ يَرْتَقِي مِنْهَا (فَصَاحِبُ حِرْفَةٍ دَنِيئَةٌ لَيْسَ كَفءٌ أَرْفَعُ مِنْهُ) وَالْحِرْفَةُ الدَّنِيئَةُ مَا دَلَّتْ مَلَاسِيئُهَا عَلَى الْخَطَايَا الْمُرُوءَةِ (فَكَذَّاسٌ وَحِجَّامٌ وَحَارِسٌ وَرَاعٍ وَقِيمٌ الْحَمَامُ لَيْسَ كَفءٌ بِنْتِ خَيْطٍ وَلَا خَيْطٌ بِنْتِ تَاجِرٍ أَوْ بَزَّازٍ) بِنْتُ (بَزَّازٍ وَلَا هُمَا) أَيْ التَّاجِرِ وَالْبَزَّازِ (بِنْتُ عَالِمٍ وَقَاضٍ) فَتَرَاجَى الْعَادَةُ فِي الْحِرْفِ وَالصَّنَائِعِ ، وَالْعِبْرَةُ فِي الْعَالَمِ بِالصَّلَاحِ أَوِ السُّلْطَانِ دُونَ الْفَاسِقِ ، وَكَذَا الْقَاضِي وَإِلَّا فَبَعْضُهُمْ كَقَرِيبِ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ فَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَالْنَّظَرُ فِي حَقِّ الْآبَاءِ دِينًا وَسِيرَةً وَحِرْفَةً مِنْ حَيْثُ النِّسْبُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْبَسَارَ لَا يُعْتَبَرُ) فِي خِصَالِ الْكَفَاءَةِ ، وَمُقَابَلُهُ يُعْتَبَرُ وَرَجْعُهُ الْأَذْرَعِي ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْجِبَالُ وَلَا السَّلَامَةُ مِنْ عَيْبٍ آخَرَ مُنْفَرَدًا كَالْعَمِي (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ بَعْضَ الْخِصَالِ الْمُهْتَبَرَةِ لَا يُقَابَلُ بِبَعْضٍ) أَيْ لَا تُجِيرُ قِيَمَةُ بَعْضِهَا ، فَلَا تَزُوجُ سَلِيمَةً مِنَ الْعَيُوبِ دَنِيئَةً بِمُهَيْبٍ نَسِيبٍ (وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَةً) بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ (وَكَذَا مَعِيَّةٌ) كَبْرَاءً لَا يَزُوجُهَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَفِي قَوْلِ بَعْضٍ وَيُثَبَّتُ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَ (وَيَجُوزُ) لِلأَبِ أَنْ يَزُوجَ الصَّغِيرَ (مَنْ لَا تَكْفِيفُهُ يَبْقَى) الْخِصَالُ كَذَنْبٍ وَحِرْفَةٍ وَيُثَبَّتُ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجُوزُ .

[فصل] فِي تَزْوِيجِ الْمَجْجُورِ عَلَيْهِ (لَا يَزُوجُ مَجْنُونٌ صَغِيرًا) بِخِلَافِ الْعَاقِلِ الصَّغِيرِ (وَكَذَا) لَا يَزُوجُ مَجْنُونٌ (كَبِيرًا إِلَّا لِلْحَاجَةِ) كَأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِمَنْ يَخْدُمُهُ (فَوَاحِدَةً) يَزُوجُهَا بِهَا الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ السُّلْطَانُ دُونَ الْوَصِيِّ وَبَاقِي الْعَصْبَةِ (وَلَهُ) أَيْ الْوَلِيُّ مِنْ أَبٍ وَجَدَّ دُونَ سِوَاهُمَا (تَزْوِيجُ صَغِيرٍ عَاقِلٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ) إِنْ رَأَى الْوَلِيُّ مَصْلَحَةً (وَيَزُوجُ الْمَجْنُونَةَ أَبًا أَوْ جَدًّا إِنْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَةٌ) فِي تَزْوِيجِهَا (وَلَا تُشْتَرَطُ الْحَاجَةُ) بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ (وَسِوَاءِ) فِي جَوَازِ التَّزْوِيجِ (صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً) ثَيِّبًا وَبَكْرًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَجَدَّ لَمْ تَزُوجْ فِي صِغَرِهَا ، فَإِنْ بَلَغَتْ زَوَّجَهَا السُّلْطَانُ فِي الْأَصَحِّ (لَكِنْ) بِمَرَاجَعَةِ أَقَارِبِهَا نَدْبًا وَمُقَابَلِ الْأَصَحِّ يَزُوجُهَا الْقَرِيبَ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ وَتَزُوجُ (لِلْحَاجَةِ) لِلنِّسَاقِ

لَا لِمَصْلَحَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ لَا يَسْتَقِلُّ بِنِكَاحٍ بَلْ يَنْكِحُ بِإِذْنِ
وَلِيِّهِ أَوْ يَقْبَلُ لَهُ الْوَلِيُّ ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ وَعَيْنَ امْرَأَةً كَمْ يَنْكِحُ غَيْرَهَا ، وَيَنْكِحُهَا
بِمَهْرِ الْمَثَلِ أَوْ أَقَلِّ ، فَإِنْ زَادَ فَالْمَشْهُورُ صَحَّةُ النِّكَاحِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ مِنَ الْمَسْمُوعِ ، وَلَوْ
قَالَ انْكِحْ بِأَلْفٍ وَلَمْ يُعَيِّنْ امْرَأَةً نَكَحَ بِالْأَقَلِّ مِنَ أَلْفٍ وَمَهْرٍ مِثْلِهَا ، وَلَوْ أَطْلَقَ
الْإِذْنَ فَالْأَصَحُّ صَحَّتْهُ ، وَيَنْكِحُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ مَنْ تَلَقَّى بِهِ ، فَإِنْ قَبِلَ لَهُ وَلِيٌّ اشْتَرَطَ
إِذْنَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَقْبَلُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ فَأَقَلِّ ، فَإِنْ زَادَ صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ ، وَفِي
قَوْلِ يَبْطُلُ ، وَلَوْ نَكَحَ السَّفِيهَ بِإِذْنِ قَبَاطِلٍ ، فَإِنْ وَطِئَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، وَقِيلَ
مَهْرٌ مِثْلُ ، وَقِيلَ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ ، وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِفَلَسٍ يَصِحُّ نِكَاحُهُ ، وَمَوْثُنُ النِّكَاحِ
فِي كَسْبِهِ ، لَا فِيمَا مَعَهُ ، وَنِكَاحُ عَبْدٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ ، وَإِذْنُهُ صَحِيحٌ ، وَلَهُ إِطْلَاقُ
الْإِذْنِ ، وَلَهُ تَقْيِيدُهُ بِامْرَأَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ بَلَدٍ ، وَلَا يَعْدِلُ عَمَّا أَذِنَ فِيهِ ،

بظهور علامات الشهوة عليها (للمصلحة) كتوفر المأوى فلا تزوج لذلك (في الأصح) ومقابله
تزوج لذلك (ومن حُجِرَ عليه بسفه لا يستقل بنكاح ، بل ينكح بادن وليه أو يقبل له الولي)
بإذنه ، والمراد بالولي الأب ثم الجد إن بلغ سفيا ، والقاضي أو منصوبه إن طرأ السفه (فإن أذن
له الولي) (وعين امرأة لم ينكح غيرها وينكحها بمهر المثل أو أقل ، فإن زاد) عليه (فالمشهور
صحة النكاح بمهر المثل) أي بقدره من المسمى المعين ، ومقابل المشهور بطلان النكاح (ولو قال
انكح بألف ولم يعين امرأة نكح بالأقل من ألف ومهر مثلها) فإذا نكح امرأة بألف وهو أكثر
من مهر مثلها صح النكاح بمهر المثل ولغا الزائد ، فإن كان الألف مهر مثلها أو أقل صح بالمسمى
فإن زاد على الألف ومهر مثلها أكثر بطل النكاح (ولو أطلق الإذن فالأصح صحته) أي الإذن
ومقابله لا يصح (وينكح بمهر المثل من تلقى به) فلو نكح شريفة يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح
(فإن قبل له وليه اشترط إذنه) أي السفه (في الأصح) ومقابله لا يشترط (ويقبل بمهر المثل
فأقل ، فإن زاد صح النكاح بمهر المثل ، وفي قول يبطل ، ولو نكح السفه بالإذن فباطل) ومحله
إذا لم ينته إلى خوف العنت والافصح نكاحه (فإن وطئ) فيه رشيدة (لم يلزمه شيء) لاحد
ولا مهر ، ولا يضر جهلها بحاله ويلحقه الولد . وأما غير الرشيدة فيلزمه مهر مثلها (وقيل) يلزمه
(مهر مثل ، وقيل أقل متمول) يندفع به خلو النكاح عن شيء (ومن حُجِرَ عليه بفلس يصح
نكاحه ومؤن النكاح في كسبه) بعد النكاح (لا فيما معه) فإن لم يكن له كسب ففي ذمته
(ونكاح عبد بلا إذن سيده باطل) ولو معصا (وبإذنه) إن كان معترا الإذن (صحيح)
وإن كان السيد امرأة (وله) أي السيد (إطلاق الإذن وله تقييد بامرأة أو قبيلة أو بلد ولا يعدل
عما أذن) له (فيه) فإن عدل لم يصح النكاح ، وإن قدر له السيد مهرًا فزاد عليه ، أو زاد على

والأظهر أنه ليس للسيد إجبار عبده على النكاح ولا عكسه ، وله إجبار أمته بأى صفة كانت ، فإن طلبت لم يلزمه تزويجها ، وقيل إن حرمت عليه لزومه ، وإذا تزوجها فالأصح أنه بالملك لا بالولاية فيزوج مسلم أمته الكافرة وفاسق ومكاتب ، ولا يزوج ولي عبده صبي ، ويزوج أمته فى الأصح .

باب ما يحرم من النكاح

تحريم الأمهات ، وكل من ولدته أو ولدت من ولدك فهي أمك ، والبنات ، وكل من ولدتها أو ولدت من ولدها فبناتك . قلت : والمخلوقة من زناه تحل له ، ويحرم على المرأة ولدها من زنا ، والله أعلم ، والأخوات وبنات الإخوة والأخوات ،

مهر المثل عند الاطلاق ، فالزائد فى ذمته يقع به إذا عتق (والأظهر أنه ليس للسيد إجبار عبده على النكاح) ومقابله له إجباره (ولا عكسه) أى ليس للعبد إجبار سيده ولو مبعضا (وله) أى السيد (إجبار أمته بأى صفة كانت) من بكاره وثيوبة وصغر وكبر ، نعم لا يصح إجبارها على التزوج معيب كأجنم وأبرص ، والمبعدة والمكاتبه ليس له إجبارها على الزواج (فإن طلبت) من السيد التزوج (لم يلزمه تزويجها ، وقيل إن حرمت عليه لزمه) التزوج إعفاها (وإذا تزوجها) أى السيد أمته (فالأصح أنه بالملك لا بالولاية فيزوج مسلم أمته الكافرة) بخلاف المكاتب فليس له أن يزوج أمته المسامة (و) يزوج (فاسق) أمته (ومكاتب) كتابة صحيحة أمته لكن بأذن سيده ، ولو كان تزويج الأمة بالولاية لم يكن هؤلاء أن يزوجوا (ولا يزوج ولي عبده صبي) ومجنون (ويزوج) الولي (أمته) إذا ظهرت الغبطة (فى الأصح) ومقابله لا يزوجها ، لأنها قد تنقص قيمتها ، وربما هلك بالجل ، وأمة المحجور عليها يزوجها ولي السيدة بأذنها الصريح وإن كانت بكرا .

باب ما يحرم من النكاح

والمراد من التحريم عدم الصحة ، والمقصود ذكر موانع النكاح ، وهى ثلاثة : القرابة والمصاهرة والرضاع ، وبدأ بالأول فقال (تحريم الأمهات ، و) هى (كل من ولدتك) فهي أمك حقيقة (أو ولدت من ولدك) ذكرنا كان أو أنثى فقتل أم الأب ، وإن هلت ، وأم الأم كذلك (فهي أمك) مجازا (و) تحريم (البنات) جمع بنت (و) هى (كل من ولدتها) فبناتك حقيقة (أو ولدت من ولدها) ذكرنا كان أو أنثى كبنت ابن وبنت بنت وإن نزلنا (فبناتك) مجازا (قلت : والمخلوقة من زناه تحل له) ولكن يكره ، وقيل تحرم عليه (ويحرم على المرأة ولدها من زنا ، والله أعلم) فاتهم أجمعوا على أنه برئها كما أجمعوا على أن البنت لا تزني أباه من زنا (و) تحريم (الأخوات) جمع أخت ، وهى كل من ولدها أبواك أو أحدهما (و) تحريم (بنات الإخوة ، و) بنات (الأخوات)

وَالْعَمَاتُ وَالْخَالَاتُ ، وَكُلُّ مَنْ هِيَ أُخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَكَ فَعَمَّتُكَ ، أَوْ أُخْتُ أَنْثَى وَلَدَتِكَ
فَخَالَتُكَ ، وَيَحْرُمُ هَؤُلَاءِ السَّبْعُ بِالرَّضَاعِ أَيْضًا ، وَكُلُّ مَنْ أَرْضَعْتِكَ أَوْ أَرْضَعْتَ مِنْ
أَرْضَعْتِكَ أَوْ مِنْ وَلَدِكَ أَوْ وَلَدَتْ مُرَضِعَتَكَ أَوْ ذَا لَبَنِهَا فَأُمُّ رَضَاعٍ ، وَقِسِ الْبَاقِي ،
وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ مَنْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ وَنَافِلَتَكَ ، وَلَا أُمُّ مُرَضِيعَةٍ وَلَدِكَ وَبَنَتُهَا وَلَا أُخْتُ
أَخِيكَ : مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَهِيَ أُخْتُ أَخِيكَ لِأَيِّكَ لِأُمِّهِ وَعَكْسُهُ ، وَتَحْرُمُ
زَوْجَةُ مَنْ وَلَدَتْ أَوْ وَلَدَكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَأُمَّهَاتُ زَوْجَتِكَ مِنْهُمَا وَكَذَا بَنَاتُهَا إِنْ
دَخَلَتْ بِهَا ، وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِمِلْكٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا وَحَرُمَتْ عَلَى آبَائِهِ
وَأَبْنَائِهِ ، وَكَذَا الْمُوْطُوءَةُ بِشِبْهِةٍ فِي حَقِّهِ ، قِيلَ أَوْ حَقُّهَا ، لَا الزَّيْنِي بِهَا ،

من جميع الجهات (و) تحرم (العمات) من كل جهة (والخالات) كذلك (و) أشار لصابط
العمة بقوله (كل من هي أخت ذكر ولدك فعمتك) فتشمل أخت أبيك ، وهي العمة حقيقة
وأخت جدك من جهة أبيك أو أمك ، وهي العمة مجازا ، وأشار لصابط الخالة بقوله (أو أخت أبي
ولدك) بلا واسطة فخالتك حقيقة ، أو بواسطة خالة أمك (فخالتك) مجازا (ويحرم هؤلاء
السبع بالرضاع أيضا ، و) صابط أمك من الرضاع أنها (كل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك
أو) أرضعت (من ولدك) بواسطة أو غيرها (أو ولدت مرضعتك) بواسطة أو غيرها (أو) ولدت
(ذا) أي صاحب (لبنها فأم رضيع ، وقس الباقي) من السبع (ولا يحرم عليك من أرضعت أخاك)
أو أختك ، ولو كانت من نسب حرم ، لأنها إما أم أو موطوءة أب (و) لامن أرضعت (نافلتك)
وهو ولد ولدك ولو كانت أم نسب حرم ، لأنها إما بنتك أو امرأة ابنك (ولا أم مرضعة ولدك و)
لا (بنتها) ولو كانت المرضعة أم نسب كانت موطوءة فكحرم أمها وبنتها ، فهذه الأربعة يحرم
في النسب ولا يحرم في الرضاع (ولا) يحرم عليك (أخت أخيك من نسب أو رضاع) متعلق
بأخت (وهي) في النسب (أخت أخيك لأبيك لأمه) أي الأخ (وعكسه) أي أخت أخيك
لأمك لأبيه . ثم شرع في المصاهرة ، فقال (وتحرم) عليك (زوجة من ولدت) بواسطة أو غيرها
دخول بها أم لا (أو) زوجة من (ولدك) بواسطة أو غيرها (من نسب أو رضاع) راجع لهما
معها (وأمهات زوجتك) بواسطة أو غيرها (منهما) أي من نسب أو رضاع ، فمن أرضعت زوجتك
أو أمها أو جدتها حرم عليك (وكذا بناتها) أي زوجتك بواسطة أو غيرها بنسب أو رضاع
(ان دخلت بها) أي الزوجة في عقد صحيح أو فاسد (ومن وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها
وبناتها وحرمات) هي (على آبائه وأبنائه) تحريما مؤبدا (وكذا الموطوءة بشبهة في حقه)
كأن ظنها زوجته أو أمته أو وطئ بفاسد شراء أو نكاح سواء كانت كما ظن أم لا (قيل أوحقها)
بأن ظنته زوجها مع علمه بالخال ، فيكتفي بقيام الشبهة من أحد الجانبين ، وعلى كل فوطه الشبهة
لا يفيد إلا التحريم لا المحرمية فلا يجوز له النظر والخلاوة بأم الموطوءة بشبهة وبنتها (لا المراتي بها)

وَلَيْسَتْ مُبَاشِرَةً بِشَهْوَةِ كَوَظِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمٌ بِفَسْوَةٍ قَرِيبَةٍ كَبِيرَةٍ
 نَكَحَ مِنْهُنَّ ، لَا بِمَحْصُورَاتٍ ، وَلَوْ طَرَأَ مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمٍ عَلَى نِكَاحٍ قَطَعَهُ كَوَظُهُ زَوْجَةً
 أُبَيَّةً بِشَبْهَةٍ ، وَبِحُرْمٍ جَمْعُ الْمَرَأَةِ وَأُخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا مِنْ رِضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ ، فَإِنْ جَمَعَ
 بِعَقْدٍ بَاطِلٍ ، أَوْ مُرْتَبًا فَالثَّانِي ، وَمَنْ حَرَّمَ جَمْعُهُمَا بِنِكَاحٍ حَرَّمَ فِي الْوُطْءِ بِمِلْكِهِ ،
 لَا بِمِلْكُهَا ، فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً حَرَّمَ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرَّمَ الْأَوَّلَى كَبَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ
 كِتَابَةٍ لَا خِيَضَ وَإِحْرَامٍ ، وَكَذَا رَهْنٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ مَلَكَهَا ثُمَّ نَكَحَ أُخْتَهَا أَوْ
 عَكَسَ حَلَّتِ الْمُنْكَوْحَةُ دُونَهَا ، وَلِلْعَبْدِ امْرَأَتَانِ ، وَلِلْحُرِّ أَرْبَعٌ قَطُّ ، فَإِنْ نَكَحَ خَمْسًا
 مَعَ بَطْلَانٍ أَوْ مُرْتَبًا فَالْخَامِسَةُ ، وَتَحِلُّ الْأُخْتُ ، وَالْخَامِسَةُ فِي عِدَّةٍ بَائِنٍ لَارْجِعِيَّةٍ ، وَإِذَا
 طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا أَوْ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ ، وَتَغِيْبَ بِقَبْلِهَا حَشْفَتَهُ أَوْ
 قَدْرَهَا ، بِشَرْطِ الْإِنْتِشَارِ ، وَصِحَّةِ النِّكَاحِ ،

فَلَا يَنْبَغُ بَزَاها حُرْمَةُ الْمَصَاهِرَةِ فَلِذَا نِكَاحُ أُمِّ مَنْ زَنَى بِهَا وَبَنَاتِهَا (وَلَيْسَتْ مُبَاشِرَةً بِشَهْوَةٍ)
 بِشَبْهَةٍ (كَوَظُهُ فِي الْأَظْهَرِ) فَلَا يَجِبُ التَّحْرِيمُ ، فَمَنْ رَأَى عَلَى فَرَّاشِهِ امْرَأَةً فَظَنَّا امْرَأَتَهُ فَقَبَّلَهَا
 مِثْلًا فَلَا تَحْرُمُ عَلَى أُبَيِّهِ وَابْنِهِ ، وَمَقَابِلُ الْأَظْهَرِ تَحْرُمُ (وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمٌ مِنْ مَحَارِمِهِ) بِفَسْوَةٍ
 قَرِيبَةٍ كَبِيرَةٍ (غَيْرِ مَحْصُورَاتٍ) (نَكَحَ مِنْهُنَّ) مَنْ شَاءَ وَلَا يَسْتَوْعِبُهُنَّ (لَا بِمَحْصُورَاتٍ) فَانَّهُ
 لَا يَنْكَحُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ ، فَلَوْ خَالَفَ وَتَزَوَّجَ لَمْ يَصِحَّ ، وَالْمَحْصُورُ مَا سَهَلَ عَلَيْهِ بِمَجَرَّدِ النَّظَرِ ، وَمَا عَسَرَ عَلَى
 النَّاطِرِ عَلَيْهِ إِذَا اجْتَمَعَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ هُوَ غَيْرُ مَحْصُورٍ (وَلَوْ طَرَأَ مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمٍ عَلَى نِكَاحٍ قَطَعَهُ
 كَوَظُهُ زَوْجَةً أُبَيَّةً بِشَبْهَةٍ) فَيَنْفَسَخُ بِهِ نِكَاحُهَا (وَيَحْرُمُ جَمْعُ الْمَرَأَةِ وَأُخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا مِنْ
 رِضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ ، فَإِنْ جَمَعَ بِعَقْدٍ بَاطِلٍ) (أَوْ مُرْتَبًا فَالثَّانِي) بَاطِلٌ دُونَ الْأَوَّلِ (وَمَنْ
 حَرَّمَ جَمْعَهُمَا بِنِكَاحٍ حَرَّمَ) جَمْعَهُمَا (فِي الْوُطْءِ بِمِلْكِهِمَا) كَشُرَاءِ أُخْتَيْنِ فَانَّهُ جَائِزٌ وَلَا يَتَيَمَّنُ
 لِلْوُطْءِ (فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً) مِنْهُمَا (حَرَّمَ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرَّمَ الْأَوَّلَى) بِمَحْرَمٍ (كَبَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ)
 أَوْ زَوَاجٍ (أَوْ كِتَابَةٍ) صَحِيحَةٍ ، فَإِنْ وَطِئَ الثَّانِيَةَ قَبْلَ ذَلِكَ أُمِّهِ وَلَمْ تَحْرُمِ الْأَوَّلَى (لَا خِيَضَ
 وَإِحْرَامٍ) وَرَدَّةً (وَكَذَا رَهْنٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ يَكْفِي الرِّهْنُ كَالْتَزْوِيجِ (وَلَوْ مَلَكَهَا ثُمَّ نَكَحَ
 أُخْتَهَا أَوْ عَكَسَ) أَوْ نَكَحَ امْرَأَةً ثُمَّ مَلَكَ أُخْتَهَا مِثْلًا (حَلَّتِ الْمُنْكَوْحَةُ دُونَهَا) أَوْ الْمَاوَكَةُ ،
 وَلَوْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً (وَلَمْ يَحِلَّ) لِلْعَبْدِ امْرَأَتَانِ . وَلِلْحُرِّ أَرْبَعٌ فَقَطُّ ، فَإِنْ نَكَحَ خَمْسًا (مَا) أَوْ بِعَقْدٍ
 (بَطْلَانٍ أَوْ مُرْتَبًا فَالْخَامِسَةُ) لِلْحُرِّ ، وَالثَّلَاثَةَ لِلْعَبْدِ (وَتَحِلُّ الْأُخْتُ) وَنَحْوُهَا (وَالْخَامِسَةُ فِي عِدَّةٍ
 بَائِنٍ لَارْجِعِيَّةٍ) فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا (وَإِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا) سِوَاهُ أَوْ قَعَمَتْ مَعَهُ أَوْ مُرْتَبًا
 (أَوْ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ) كَذَلِكَ (لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ) زَوْجًا غَيْرَهُ (وَتَغِيْبَ بِقَبْلِهَا) لِغَيْرِهِ
 كَدَبَرِهَا (حَشْفَتَهُ أَوْ قَدْرَهَا) مَنْ فَاقَهَا (بِشَرْطِ الْإِنْتِشَارِ) بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ وَلَوْ صَعِيفًا حَتَّى لَوَادَخَلَ
 "سَلِيمٌ ذَكَرَهُ بِأَصْبَعِهِ بَلَا أَنْتِشَارَ لَمْ تَحِلَّ (وَلَا بَدَةَ مِنْ) (صِحَّةِ النِّكَاحِ) فَلَا يَحِلُّ الرِّهْنُ فِي النِّكَاحِ

وَكَوْنُهُ يَمْنَنُ يُمَكِّنُ جَمَاعَهُ ، لِأَطْفَالٍ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمْ ، وَلَوْ نَكَحَ بِشَرْطٍ إِذَا وَطِئَ طَلَّقَ
أَوْ بَاتَتْ أَوْ فَلَا نِكَاحَ بَطَلَ ، وَفِي التَّطْلِيقِ قَوْلٌ .

[فصل] لَا يَنْكَحُ مَنْ يَمْلِكُهَا أَوْ بَعْضُهَا ، وَلَوْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا بَطَلَ نِكَاحُهَا ،
وَلَا تَنْكَحُ مَنْ تَمْلِكُهَا أَوْ بَعْضُهَا ، وَلَا الْحُرُّ أُمَّةً غَيْرَهُ إِلَّا بِشَرْطٍ : أَنْ لَا يَكُونَ تَحْتَهُ
حُرَّةٌ تَصْلُحُ لِلإِسْتِمْتَاعِ ، قِيلَ وَلَا غَيْرُ صَالِحَةٍ ، وَأَنْ يَعْجَزَ عَنْ حُرَّةٍ تَصْلُحُ ، قِيلَ أَوْ لَا
تَصْلُحُ ، فَلَوْ قَدَّرَ عَلَى غَائِبَةٍ حَلَّتْ لَهُ أُمَّةٌ إِنْ لَحِقَهُ مُشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي قَصْدِهَا أَوْ خَافَ زِنًا
مُدَّتَهُ ، وَلَوْ وَجَدَ حُرَّةً يَمْوُجِّلُ أَوْ يَدُونُ مَهْرَ مِثْلٍ فَلَا صَحَّ حِلُّ أُمَّةٍ فِي الْأَوَّلَى ،
دُونَ الثَّانِيَةِ ، وَأَنْ يَخَافَ زِنًا ، فَلَوْ أَمَكَّنَهُ تَسْرِيَةً فَلَا خَوْفَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِسْلَامُهَا ، وَتَحْلِيلُ
لِحُرِّ وَعَبْدٍ كِتَابِيَّيْنِ أُمَّةً كِتَابِيَّةً عَلَى

الفاقد وملك العيين (وكونه) أى الزوج (ممن يمكن جماعه ، لاطفالا على المذهب فيهم) وفى
وجه يحصل التحليل بلا انتشار ، وفى قول يكفى الوطء فى النكاح الفاسد ، وفى وجه يكفى جماع الطفل
(ولو نكح) الثانى (بشرط إذا وطئ طلق أو بات) منه (أو فلا نكاح) بينهما وشرط
ذلك فى صلب العقد (بطل) أى لم يصح النكاح ، فان نوطأ للعاقدان على شئ من ذلك ثم
عقدا بذلك القصد بلا شرط صح النكاح ، ولكن بكرهاة (وفى التطليق قول) ان شرطه
لا يبطل ، ولكن يبطل الشرط والمسمى ويجب مهر المثل .

[فصل] فيما يمنع النكاح من الرق (لا ينكح من يملكها) كلها (أو بعضها) ولو مكاتبه
(ولو ملك زوجته أو بعضها بطل نكاحه) أى انفسح (ولا تنكح) المرأة (من يملكه)
كله (أو بعضه) فلو ملكت زوجها أو بعضه انفسح النكاح (ولا) ينكح (الحر أمة غيره
إلا بشروط) أربعة (أن لا يكون تحت حرة تصلح للإستمتاع) بها (قيل ولا غير صالحة) كأن
تكون صغيرة فوجود الحرمة يمنع تزوج الأمة (و) الشرط الثانى (أن يعجز عن حرة تصلح
للإستمتاع ، وعجزه لفقدتها أو فقد صداقها أو لم ترض إلا بزيادة عن مهر مثلها أو لم ترض بنكاحه) (قيل
أولا تصلح) كصغيرة (فلو قدر على غائبة حلت له أمة ان لحقه مشقة ظاهرة فى قصدها أو خاف زنا
مدته) أى مدة قصد الحرمة ، فان لم يخف شيئا من ذلك لم تحل له الأمة ووجب السفر (ولو وجد
حرة) ترضى (بمؤجل أو بدون مهر مثل فلا يصح حل أمة فى الأولى) لأن ذمتها تصير مشغولة ،
وقد لا يصدق رجاءه ، ومقابل الأصح لا تحل (دون الثانية) لقدرته على نكاح حرة ، ومقابل
الأصح تحل الأمة للثمة فى الحرمة (و) الشرط الثالث (أن يخاف زنا) بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه
فان لم يخف لم تحل له الأمة حتى لو خاف الزنا بأمة بعينها لجنبها فليس له أن يتزوجها (فلو أمكنه تسري)
بأمة فى ملكه أو يشتريها ولا يقدر على مهر حرة (فلا خوف) من الزنا ، ولا يصح نكاح الأمة
حينئذ (فى الأصح) فلا ضرورة إلى إرقاق ولده ، ومقابلته تحل (و) الشرط الرابع (إسلامها)
أى الأمة ، فلا يحل لمسلم نكاح الأمة الكتابية (وتحل لحر وعبد كتابيين أمة كتابية على

الصحيح ، لا يثبت مسلم في الشهور ، ومن بعضها رقيق كرقبة ، ولو نكح حر أمة بشرطه ثم ، أيسر أو نكح حرة لم تنسخ الأمة ، ولو جمع من لا تحل له الأمة حرة وأمة بعقد بطلت الأمة ، لا الحرة في الأظهر .

[فصل] يحرم نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية ، وتحل كتابية لكن نكح حرة كذا ذمية على الصحيح ، والكتابية يهودية أو نصرانية لا تمتسكة بالزبور وغيره ، فإن لم تكن الكتابية إسرائيلية فالأظهر حلها إن علم دخول قومها في ذلك الدين قبل نسخيه وتحريمه ، وقيل يكفي قبل نسخيه ، والكتابية المنكوحة

(الصحيح) ومقابل المنع (لا تحل أمة كتابية) (لعدم مسلم في المشهور) لأن المانع كفرها ، ومقابل له نكاحها لتساويهما في الرقة (ومن بعضها رقيق كرقبة) فلا تنكح إلا بالشروط السابقة . نعم هي مقدمة على الكاملة الرقة (ولو نكح حرة أمة بشرطه) أي شروط نكاح الأمة (ثم أيسر أو نكح حرة) بعد بساره (لم تنسخ الأمة) أي نكاحها (ولو جمع من لا تحل له الأمة) بأن لم توجد فيه شروط نكاحها (حرة وأمة بعقد) كأن يقول له شخص : زوجتك أمي وبنتي (بطلت الأمة) أي نكاحها (لا الحرة في الأظهر) من قوله تفريق الصفة ، ومقابل الأظهر تبطل الحرة أيضا ، ولو جمعها من تحل له الأمة بعقد : كأن رضيت الحرة بتأجيل المهر بطلت الأمة قطعاً ، وأما الحرة فصها طريقان : أرجحهما أنه على القولين وولد الأمة المنكوحة رقيق لمالكها .

[فصل] في نكاح من تحل ومن لا تحل من الكافرات (يحرم نكاح من لا كتاب لها كوثنية) وهي عابدة الوثن . والوثن ما كان مصوراً وغير مصور . والصنم ما كان مصوراً (ومجوسية) وهي تابدة النار فليس لها كتاب متيقن (وتحل كتابية لكن نكح حرة) ليست مدار الاسلام (وكذا ذمية على الصحيح) ومقابل لا نكحها (والكتابية يهودية أو نصرانية ، لا تمتسكة بالزبور وغيره) كصنف إبراهيم وشيث فلا يحل نكاحها ، وإن أقرت بالجزية (فإن لم تكن الكتابية إسرائيلية) بأن لم تكن من ذرية يعقوب عليه السلام (فالأظهر حلها إن علم دخول قومها في ذلك الدين) أي أول من ندين منهم (في ذلك الدين) أي دين موسى أو عيسى عليهما السلام (قبل نسخيه وتحريمه) ومقابل الأظهر المنع ، ولو علم ذلك لعدم النسب (وقيل يكفي) دخولهم في ذلك الدين (قبل نسخيه) سواء دخلوا بعد تحريمه أم قبله ، فمن علم أن قومها دخلوا في دينهم بعد بعثة محمد ﷺ أو في دين اليهود بعد بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام ، أو شك في ذلك لا تحل ، وكذا لا تحل ذبايحهم ، وأما الاسرائيلية فالشرط أن لا يعلم أن آباءها دخلوا في ذلك الدين بعد بعثة محمد ﷺ سواء تحقق ذلك أم شك فيه ، وهل يرجع في كونهم من بني إسرائيل أو دخلوا في الدين قبل نسخيه إلى قولهم ، أو لا بد من بينة عادلة ؟ خلاف اعتماد بعض المتأخرين أنه لا بد في نكاح من البينة ، وعليه فتزوج الكتابيات في وقتنا متعذر أو متعسر (والكتابية المنكوحة

كَمْسَامَةٍ فِي نَفَقَةٍ وَقَسَمٍ وَطَلَاقٍ ، وَتَجْبِرُ عَلَى غَسْلِ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ وَكَذَا جَنَابَةٍ وَتَرْكِ
 أَكْلِ خَنَزِيرٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَجْبِرُ هِيَ وَمُسْلِمَةٌ عَلَى غَسْلِ مَا نَجَسَ مِنْ أَعْضَائِهِمَا ، وَتَحْرُمُ
 مُتَوَلِّدَةً مِنْ وَثْنِيٍّ وَكِتَابِيَّةٍ ، وَكَذَا عَكْسُهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ خَالَفَتِ السَّامِرَةُ الْيَهُودَ ،
 وَالصَّابِثُونَ النَّصَارَى فِي أَسْلِ دِينِهِمْ حَرُمْنَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ
 يُقَرَّ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ لَمْ تَحِلَّ لِمُسْلِمٍ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ كَوْحَتِهِ فَكَرْدَةٌ
 مُسْلِمَةٌ ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ ، وَفِي قَوْلٍ أَوْ دِينُهُ الْأَوَّلُ ، وَلَوْ تَوَسَّنَى لَمْ يُقَرَّ ، وَفِيمَا
 يُقْبَلُ الْقَوْلَانِ ، وَلَوْ تَهَوَّدَ وَثْنِيٌّ أَوْ تَنَصَّرَ لَمْ يُقَرَّ ، وَيَتَعَيَّنُ الْإِسْلَامُ كَمُسْلِمٍ ارْتَدَّ ،
 وَلَا تَحِلُّ مُرْتَدَّةٌ لِأَحَدٍ ، وَلَوْ ارْتَدَّ زَوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ دُخُولِ تَنْجِزَاتِ الْفَرْقَةِ
 أَوْ بَعْدَهُ وَقَفَتْ ، فَإِنْ جَعَلَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ ، وَإِلَّا فَالْفَرْقَةُ مِنَ الرَّدَّةِ ، وَيَحْرُمُ
 الْوَطْءُ فِي التَّوَقُّفِ وَلَا حَدٌّ .

كَمْسَامَةٍ فِي نَفَقَةٍ وَقَسَمٍ وَطَلَاقٍ) وغيرها بخلاف التوارث (وتجبر على غسل حيض ونفاس) لتوقف
 حل الوطء عليه (وكذا جنابة) تجبر على غسلها (وترك أكل خنزير في الأظهر) ومقابله لإجبار
 لأنه لا يمنع الاستمتاع ، والمسامية مثل الكتانية في غسل الجنابة أو ليس فيها خلاف (وتجبر هي
 ومسامة على غسل ما نجس من أعضائهما) وكذا الثوب ، وله منع الكتانية من شرب ما سكر ومن
 كل ما يتأذى من رائحته كالمسامة (وتحرم متولدة من وثني) أو مجوسى (وكتانية ، وكذا
 عكسه) أى متولدة من كثنائى ووثنية أو مجوسية (في الأظهر) ومقابله تحل ، لأنها تنسب
 للأب ، وهذا فى صغيرة أو مجنونة ، فان بلغت عاقلة ثم تبعت دين الكثنائى منهما لحقت به فيحل
 نكاحها (وان خالفت السامرة) هم طائفة تعد من اليهود (اليهود ، والصابثون) وهم فرقة تعد
 من النصارى (النصارى فى أصل دينهم) أى أصول دينهم التى يكفر من خالفها (حرمن ، وإلا)
 أى إن لم يخالفوهم فى ذلك سواء وافقوهم فى الفروع أم لا (فلا) يحرم لأنهم مستدعة (ولو تهود
 نصراني أو عكسه) أى تنصر يهودى (لم يقرب) فى ديار الاسلام بالجزية (فى الأظهر) ومقابله
 يقرب (فان كانت امرأة) تهودت بعد تنصرها أو عكسه (لم تحل لمسلم ، فان كانت منكوحته)
 أى المسلم (فكردة مسلحة) وسيأتى حكمها (ولا نقل منه إلا الاسلام ، وفى قول أو دينه الأول)
 يعنى نحن لانأمره إلا بالاسلام ، فان عاد إليه أو إلى دينه الأول كففتنا عنه (ولو توثن) يهودى
 أو نصراني (لم يقرب ، وفيما يقبل) منه (القولان) السابقان (ولو تهود وثني أو تنصر لم يقرب ،
 ويتعين الاسلام كمسلم ارتد) فانه يتعين فى حقه الاسلام ، وإلا قتل حالا (ولا تحل مرتدة لأحد)
 للمسلم ولا لكافر (ولو ارتدت زوجان أو أحدهما قبل دخول تنجيزات الفرقة) بينهما (أو بعده)
 أى الدخول (وقفت ، فان جمعهما الاسلام فى العدة دام النكاح ، وإلا) بأن لم يجمعهما (فالفرقة
 من الردة ، ويحرم الوطء فى التوقف ولا حد) للشبهة ، وتجب العدة منه ، وهما عدتان من شخص

باب نكاح المشرک

أَسْلَمَ كِتَابِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ وَتَحْتَهُ كِتَابِيَّةٌ دَامَ نِكَاحُهُ أَوْ وَثْنِيَّةٌ أَوْ مَجْرُوسِيَّةٌ فَتَحَلَّفَتْ قَبْلَ دُخُولِ تَنْجِزِ الْفُرْقَةِ ، أَوْ بَعْدَهُ وَأَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ دَامَ نِكَاحُهُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهِ وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَأَصَرَ فَكَفَّكَهِ ، وَلَوْ أَسْلَمَا مِمَّا دَامَ النِّكَاحُ ، وَالْمَعِيَّةُ بِآخِرِ اللَّفْظِ ، وَصَحِيحُهُ : أَدْمَنَّا لَا تَضُرُّ مُقَارَنَةَ الْمُفْسِدِ لَهُوَ زَائِلٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ وَكَانَتْ بِحَيْثُ تَحُلُّ لَهُ الْآنَ ، وَإِنْ بَقِيَ الْمُفْسِدُ فَلَا نِكَاحَ فَيَقْرَأُ فِي نِكَاحِ بِلَا دَلِيلٍ وَشُهُودٍ ، وَفِي عِدَّةٍ هِيَ مُنْقَضِيَّةٌ حِينَئِذٍ الْإِسْلَامَ ، وَمَوْقِفٌ إِنْ اعْتَقَدُوهُ مُؤَبَّدًا ، وَكَذَا لَوْ قَارَنَ الْإِسْلَامَ عِدَّةً شُبَّهَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لِأَنَّ نِكَاحَ مُحْرَمٍ ، وَلَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ أَحْرَمَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَهُوَ مُحْرَمٌ أَقْرَبُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ نَكَحَ حُرَّةً وَأَمَةً وَأَسْلَمُوا تَعَيَّنَتِ الْحُرَّةُ وَانْدَفَعَتِ الْأَمَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ ،

ولكن إن جمعهما الإسلام في العدة سقطتا .

باب نكاح المشرک

وهو السكافر على أى ملة كان كتابيا أو غيره (أسلم كتابي أو غيره) كمجوسى (وتحت كتابية) أو عدد يجوز له (دام نكاحه ، أو) أسلم وتحت (وثنية أو مجوسية) أو غيرها من كل كافرة لا يجوز للإسلام العقد عليها (فتخلط) عن الإسلام (قبل دخول تنجيز الفرقة أو بعده) أى بعد دخول بها (وأسلمت في العدة دام نكاحه .) بأن أصرت على كفرها إلى انقضائها (فالفرقة) حاصلة بينهما (من إسلامه ، ولو أسلمت وأصر) الزوج على كفره (فكعكسه) وهو ما لو أسلم وأصر ، وقد علم حكمه (ولو أسلمامعا دام النكاح ، والمعية بآخر اللفظ) بأن يقرن آخر كلمة من إسلامه بآخر كلمة من إسلامها (وحيث أدمننا) النكاح (لا تضرر مقارنة العقد) الواقع في السكفر (لمفسد هو زائل عند الإسلام) واعتقدوا صحته (وكانت) تلك الزوجة (بحيث تحل له الآن) لو ابتدأ نكاحها (وإن بقي المفسد فلا نكاح) يدوم ، وكذا إذا زال واعتقدوا بطلانه . ثم فرغ على المفسد الزائل عند الإسلام بقوله (فيقر في نكاح بلاولى وشهود) وبلا إذن ثيب (و) يقر في نكاح وقع (في عدة) للغير (هي منقضية عند الإسلام) وأما إذا لم تنقض فيفرق بينهما (و) على نكاح (مؤقت إن اعتقدوه مؤبدا) أما إذا اعتقدوه مؤقتا فلا ، كل ذلك ، لأنه لا مفسد عند الإسلام . ونكاحها الآن جائز (وكذا لو قارن الإسلام عدة شبهة) بعد العقد كأن أسلم فوطئت زوجته بشبهة ثم أسلمت وهي في العدة فلا يؤثر ذلك في النكاح (على المذهب) وقيل لا يقر عليه (لانكاح محرم) بنسب أو رضاع فلا يقر عليه (ولو أسلم ثم أحرم ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم أقرو) النكاح (على المذهب) وقيل لا يقر كما لا يجوز نكاح المحرم (ولو نكح حرة وأمته) الثلاثة (تعينت الحرة واندفعت الأمة على المذهب) وفي قول لا تندفع

وَنِكَاحُ الْكَافِرِ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقِيلَ فَاسِيدٌ ، وَقِيلَ إِنَّ أَسْلَمَ وَقُرَّرَ تَبَيُّنًا مَحْتَهُ
وَالْأَفْلَا ، فَقَالَى الصَّحِيحُ لَوْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ثُمَّ أَسْلَمَ تَحَلَّى إِلَّا بِمَحَلٍّ ، وَمَنْ قُرَّرَتْ فَلَهَا
الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ . وَأَمَّا الْفَاسِدُ كَهَمَرٍ ، فَإِنْ قَبَضَتْهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَلَا شَيْءَ لَهَا ، وَإِلَّا
فَهَرٌ مِثْلٍ ، وَإِنْ قَبَضَتْ بَعْضَهُ فَلَهَا قِسْطُ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَمَنْ أُنْدَفَعَتْ بِإِسْلَامِ
بَعْدَ دُخُولٍ فَلَهَا الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ إِنْ صَحَّ نِكَاحُهُمْ ، وَإِلَّا فَهَرٌ مِثْلٍ أَوْ قَبْلَهُ وَصَحَّ ،
فَإِنْ كَانَ الْإِنْدِفَاعُ بِإِسْلَامِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا ، أَوْ بِإِسْلَامِهِ فَتَنْصِفُ مُسَمَّى إِنْ كَانَ صَحِيحًا ،
وَالْأَفْلَا فَتَنْصِفُ مَهْرَ مِثْلٍ ، وَلَوْ تَرَافَعَ إِلَيْنَا ذِمِّيٌّ وَمُسْلِمٌ وَجَبَ الْحُكْمُ ، أَوْ ذِمِّيَّانِ وَجَبَ
فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَقَرَّرَ هُمَا عَلَى مَا تَقَرَّرَ كَوْنُ أَسْلَمَا ، وَتُبْطِلُ مَا لَا تُقَرَّرُ .
[فصل] أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ وَأَسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَوْ

(ونكاح الكفار صحيح) جزأ من غير خلاف إذا استجمع شروط الاسلام ، وحكمهم بصحته
رخصة من الله تعالى إن اختل فيها شرط (على الصحيح ، وقيل فاسد) ولكن لا يفرق بينهم
لو ترافعوا إلينا رعاية للعهد (وقيل إن أسلم وقُرَّرَ تبيننا محته ، وإلا فلا ، فعلى الصحيح) وهو الحكم
بصحته أنكحتهم (لو طلق) الكافر زوجته (ثلاثاً ثم أسلم لم تحل إلا بمحلل) وهذا لا يأتي
إلا إذا قلنا بصحة أنكحتهم ، وأما إذا قلنا بفسادها فلا (ومن قُرَّرَتْ) على النكاح (فلها
المسمى الصحيح ، وأما الفاسد كهمر ، فإن قبضته قبل الاسلام فلا شيء لها ، وإلا) أي وإن
لم تقبضه قبل الاسلام (فهو مثل ، وإن قبضت بعضه) أي المسمى الفاسد (فلها قسط ما بقي
من مهر مثل) لا ما بقي من المسمى (ومن اندفعت بإسلام) منها أو من زوجها (بعد دخول
فلها المسمى الصحيح إن صح نكاحهم ، وإلا) أي وإن لم تصححه (فهو مثل ، أو) اندفعت
بإسلام (قبله) أي قبل دخول (وصحيح) أي نكاحهم (فإن كان الاندفاع بإسلامها فلا شيء
لها) لأن الفرقه من قبلها (أو) كان الاندفاع (بإسلامه فتصنف مسمى إن كان صحيحاً ، وإلا)
بأن لم يكن صحيحاً كهمر (فتصنف مهر مثل ، ولو ترافع إلينا ذممي ومسلم وجب الحكم) بينهما
بشرعنا ، وكذا إذا طلب الحكم واحد منهما (أو) ترافع إلينا (ذميان) ولم نشترط في عقد الزمة
الالتزام أحكامنا (وجب) علينا الحكم بينهما (في الأظهر) ومقابله لا يجب بل يتخير ، وأما بين
المعاهدين فلا يجب ، ولو اشترط التزام أحكامنا في عقد الزمة وجب جزأ من غير خلاف ، وكذا
يجب بين من اختلفت ملتتهما كيهودي ونصراني (وتقرَّهم على ما تقرَّ) هم عليه (لو أسلموا
وتبطل ما لا تقر) فلو نكح بلاولي ولا شهود وترافعوا إلينا قررنا النكاح وحكمنا بالنفقة ، ولو
نكح مجرمي محرماً وترافعوا في النفقة أبطلنا النكاح ولا نفقة .

[فصل] في حكم زوجات الكافر بعد إسلامه (أسلم وتحتة أكثر من أربع) من الزوجات
(وأسلمن معه) قبيل الدخول أو بعده (أو) أسلمن (في العدة) بعد الدخول (أو)

كُنْ كِتَابِيَّاتٍ لَزِمَهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ ، وَيَنْدَفِعُ مَنْ زَادَ ، وَإِنْ أَسْلَمَ مَعَهُ قَبْلَ دُخُولِهِ أَوْ
 فِي الْعِدَّةِ أَرْبَعٌ فَقَطَّ تَعَيَّنَ ، وَلَوْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُمٌّ وَبَنَتُهُمَا كِتَابِيَّتَانِ أَوْ أَسْلَمْنَا فَإِنْ دَخَلَ
 بِهِمَا حُرْمَتًا أَبَدًا ، أَوْ لَا يَوَاحِدَةٍ تَعَيَّنَتِ الْبِنْتُ ، وَفِي قَوْلٍ يَتَخَيَّرُ ، أَوْ بِالْبِنْتِ تَعَيَّنَتْ ، أَوْ
 بِالْأُمِّ حُرْمَتًا أَبَدًا ، وَفِي قَوْلٍ تَبَقَّى الْأُمُّ أَوْ ، وَتَحْتَهُ أُمَةٌ أَسْلَمَتْ مَعَهُ ، أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَقْرَبَ إِنْ
 حَلَّتْ لَهُ الْأُمَةُ ، وَإِنْ تَخَلَّفَتْ قَبْلَ دُخُولِ تَنْجُزِ الْفُرْقَةِ ، أَوْ إِمَاءًا وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ
 أَوْ فِي الْعِدَّةِ اخْتَارَ أُمَةٌ إِنْ حَلَّتْ لَهُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِهِنَّ ، وَإِلَّا انْدَفَعْنَ ،
 أَوْ حُرَّةً وَإِمَاءًا وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ تَعَيَّنَتْ وَانْدَفَعْنَ ، وَإِنْ أَصْرَتْ فَاقْتَضَتْ
 عَلَيْهَا اخْتَارَ أُمَةٌ ، وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَعَتَقْنَ ثُمَّ أَسْلَمْنَ فِي الْعِدَّةِ فَسَكَحَرَاتٍ فَيَخْتَارُ
 أَرْبَعًا ، وَالْإِخْتِيَارُ اخْتَرْتُكَ أَوْ قَرَرْتُ نِكَاحَكَ أَوْ أَمْسَكْتُكَ أَوْ ثَبَّتُكَ ، وَالطَّلَاقُ
 اخْتِيَارٌ ، لَا الظَّهَارُ وَالْإِبْلَاءُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيقُ اخْتِيَارٍ وَلَا فَسْخَرٍ ، وَلَوْ حَصَرَ
 الْإِخْتِيَارُ فِي خَمْسٍ انْدَفَعَ مَنْ

لم يسلمن لكن (كُنْ كِتَابِيَّاتٍ) يحل له نكاحهن (لزِمَهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ) ولو بهما
 سرتين (ويَنْدَفِعُ) باختياره نكاح (مَنْ زَادَ) عن الأربع (وإن أسلم معه قبل دخول أو
 في العدة أربع فقط تعين) وانْدَفَعَ نكاح من زاد (ولو أسلم وتحتَهُ أُمٌّ وبنتها كتابيتان أو أسلمنا)
 مع الزوج (فإن دخل بهما حرمتا أبداً) لأن وطء كل واحدة يحرم الأخرى (أولاً بواحدة
 تعينت البنت) وانْدَفَعَتِ الْأُمُّ لحرمتها بالعقد على بنتها (وفي قول يتخير) بينهما بناء على فساد
 أنكحة الكفار (أو) دخل (بالبنت تعينت) وحرمت الأم (أو) دخل (بالأم حرمتا أبداً
 وفي قول تبقى الأم) وتندفع البنت بناء على فساد أنكحتهم (أو) أسلم وتحتَهُ (أمة أسامت
 معه ، أو في العدة أقرت إن حلت له الأمة) حينئذ بوجود الشروط (وإن تخلفت قبل دخول)
 أو لم تحل له عند اجتماع المسلمين (تنجوز الفرقة أو) أسلم وتحتَهُ (إماء وأسلمن معه ، أو في
 العدة اختار أمة إن حلت له عند اجتماع إسلامه وإسلامهن ، وإلا) بأن لم يحل له نكاح الأماء
 (انْدَفَعْنَ) جميعاً (أو) أسلم وتحتَهُ (حرّة وإماء أسلمن معه أو في العدة تعينت) الحرّة (وانْدَفَعْنَ ،
 وإن أصرت) أي الحرّة على الكفر ولم تكن كتابية (فاقضت عدتها اختار أمة) إن كان
 ممن يحل له نكاح الأمة (ولو أسلمت) أي الحرّة (وعتقن ثم أسلمن في العدة فسكحرات) وأما
 إذا تأخر عتقهن عن إسلامهن فيستمر حكم الإماء عليهن (فيختار أربعا) ممن ذكرن (والاختيار)
 أي ألفاظه (اخترتك ، أو قررت نكاحك أو أمسكتك أو ثبتك) وألفاظ الفسخ كفسخت نكاحها
 أو رفعت (والطلاق احتيار) للنكاح (لا الظهار والإبلاء) فليس كل منهما باختيار (في الأصح)
 ومما بهما كالطلاق (ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ ، ولو حصر الاختيار في خمس انْدَفَعَ مَنْ

زَادَ ، وَعَلَيْهِ التَّمْيِينُ وَتَقَدُّهُنَّ حَتَّى يَخْتَارَ ، فَإِنْ تَرَكَ الْإِخْتِيَارَ حُبْسَ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ اعْتَدَتْ حَامِلٌ بِهِ ، وَذَاتُ أَشْهُرٍ وَغَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ ، وَذَاتُ أَقْرَاءَ بِالْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْرَاءِ وَأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ ، وَيُوقَفُ نَصِيبُ زَوَاجَاتٍ حَتَّى يَصْطَلِحْنَ .

[فصل] أَسْلَمَ مَعَ اسْتَمْرَتْ النِّفَقَةُ ، وَلَوْ أَسْلَمَ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَلَا ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا لَمْ تَسْتَحِقْ لِمُدَّةِ التَّخْلُفِ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَوْ أَسْلَمَتْ أَوَّلًا فَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ أَصْرَتْ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ حَتَّى الصَّبْحِ ، وَإِنْ ارْتَدَّتْ فَلَا نَفَقَةَ ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ ، وَإِنْ ارْتَدَّتْ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ .

باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد

وَجَدَّ أَحَدُ زَوْجَيْنِ بِالْآخَرِ جُنُونًا أَوْ جُدَامًا ،

زَادَ ، وَعَلَيْهِ النِّعْيَانِ لِمَادُونِ الْحِسِّ (و) عَلَيْهِ (تَفَقُّهُنَّ حَتَّى يَخْتَارَ ، فَإِنْ تَرَكَ الْإِخْتِيَارَ) ١١ فُوقِ الْأَرْبَعِ (حُبْسَ) فَإِنْ سَأَلَ الْإِنْتِظَارَ أَهْمِلْ ثَلَاثًا ، فَإِنْ أَصْرَتْ عَلَى الْحُبْسِ عَزَرَ بِمَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ ضَرْبٍ وَغَيْرِهِ (فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ) أَى الْإِخْتِيَارِ (اعْتَدَتْ حَامِلٌ بِهِ) أَى بَوَاضِ الْجَمَلِ (و) اعْتَدَتْ (ذَاتُ أَشْهُرٍ ، وَغَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ ، وَ) اعْتَدَتْ (ذَاتُ أَقْرَاءَ بِالْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْرَاءِ وَأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ) فَإِنْ مَضَتْ الْأَقْرَاءُ قَبْلَ تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ أَكْتَمَتْهَا وَابْتَدَأُوهَا مِنَ الْمَوْتِ ، وَإِنْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ وَالْعَشْرُ قَبْلَ تَمَامِ الْأَقْرَاءِ أَعْتَمَتْ الْأَقْرَاءَ ، وَابْتَدَأُوهَا مِنْ جَبْنِ إِسْلَامِهَا إِنْ أَسْلَمَ مَعَ أَوْ مِنْ إِسْلَامِ السَّابِقِ (وَيُوقَفُ نَصِيبُ زَوَاجَاتٍ حَتَّى يَصْطَلِحْنَ) فَيُقَسَّمُ الْمَوْقُوفُ عَلَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِتْفَاقُ .

[فصل] فِي حُكْمِ مَوْنِ الزَّوْجَةِ إِذَا أَسْلَمَتْ مَعَ زَوْجِهَا أَوْ ارْتَدَّتْ (أَسْلَمَ مَعَ اسْتَمْرَتْ النِّفَقَةُ) وَغَيْرِهَا مِنْ بَقِيَةِ الْمَوْنِ (لَوْ أَسْلَمَ وَأَصْرَتْ) وَهِيَ غَيْرُ كِتَابِيَةٍ (حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَلَا) نَفَقَةَ لَهَا (وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا) أَى الْعِدَّةِ (لَمْ تَسْتَحِقْ لِمُدَّةِ التَّخْلُفِ) شَيْئًا (فِي الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمِ تَسْتَحِقُّ (لَوْ أَسْلَمَتْ أَوَّلًا فَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ أَصْرَتْ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهَا أَدَّتْ فَرْضًا مُضِيْقًا فَلَا يَمْنَعُ النِّفَقَةَ (وَإِنْ ارْتَدَّتْ فَلَا نَفَقَةَ) لَهَا زَمَنُ الرَّدَّةِ (وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ) فَلَمْ تَسْتَحِقْ مِنْ وَقْتِ الْإِسْلَامِ (وَإِنْ ارْتَدَّتْ فَلَهَا) عَلَيْهِ (نَفَقَةُ الْعِدَّةِ) وَلَوْ ارْتَدَّتْ مَعَ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا .

باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد

وَمَا يَذْكُرُ مَعَهَا (وَجَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخَرِ جُنُونًا) وَإِنْ تَقَطَّعَ ، وَهُوَ زَوَالُ الشُّعُورِ مِنْ الْقَلْبِ مَعَ بَقَاءِ الْحَرَكَةِ وَالْقُوَّةِ فِي الْأَعْضَاءِ (أَوْ سَبْدَانَا) وَهُوَ عِلَّةٌ يَحْمُرُ مِنْهَا الْعَضْوُ ثُمَّ يَسْوَدُ ثُمَّ يَنْتَانُ

أَوْ بَرَصًا ، أَوْ وَجَدَهَا رَتْقًا أَوْ قَرْنًا أَوْ وَجَدَتْهُ عَيْنِيَا أَوْ مَجْنُونًا نَبَتَ الْخِيَارُ فِي فُسْخِ
النِّكَاحِ ، وَقِيلَ إِنْ وَجَدَ بِهِ مِثْلَ عَيْنَيْهِ فَلَا ، وَلَوْ وَجَدَهُ خُنْفَى وَارْضًا فَلَا فِي الْأُظْهَرِ ،
وَلَوْ حَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ تَخَيَّرَتْ إِلَّا عُتَّةً بَعْدَ دُخُولٍ ، أَوْ بِهَا تَخَيَّرَ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا خِيَارَ
لِوَلِيِّ بَحَاثٍ ، وَكَذَا بِمُقَارِنِ جَبِّ وَعُتَّةٍ ، وَيَتَخَيَّرُ بِمُقَارِنِ جُنُونٍ ، وَكَذَا جُذَامٍ
وَبَرَصٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَالْفُسْخُ قَبْلَ دُخُولِ يُسْقِطُ الْمَهْرَ ، وَبَعْدَهُ
الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ مَنْ فُسِخَ بِمُقَارِنِ أَوْ بِحَاثٍ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوُطْءِ جَهْلُهُ الْوَاطِئِ ،
وَالْأَمْرُ إِنْ حَدَّثَ بَعْدَ وَطْءٍ ، وَلَوْ انْفُسَخَ بِرَدَّةٍ بَعْدَ وَطْءٍ فَلَمْ يُسَمَّ ، وَلَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ
بَعْدَ الْفُسْخِ بِالْمَهْرِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ فِي الْجَدِيدِ ، وَيَشْتَرِطُ فِي الْعُتَّةِ رَفْعُ إِلَى حَاكِمٍ ،
وَكَذَا سَائِرُ الْعُيُوبِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَثْبُتُ الْعُتَّةُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِثَبْتِهِ عَلَى إِقْرَارِهِ ، وَكَذَا
بَيِّنَتُهَا بَعْدَ نَكْوَلِهِ فِي الْأَصَحِّ ،

(أَوْ بَرَصًا) وهو بياض شديد يقع بالجلد ويذهب دمويته ، ويشترط فيهما الاستحكام بخلاف الجنون
(أَوْ وَجَدَهَا رَتْقًا أَوْ قَرْنًا) والأول انسداد محل الجماع بلغم ، والثاني انسداده بعظم (أَوْ وَجَدَتْهُ
عَيْنِيَا) وهو العاجز عن الوطء في القبل (أَوْ مَجْنُونًا) وهو مقطوع جيع الذكر (نَبَتَ) لواجد
العيب (الْخِيَارُ فِي فُسْخِ النِّكَاحِ) لكن بعد ثبوته عند القاضي (وَقِيلَ إِنْ وَجَدَ بِهِ مِثْلَ عَيْنَيْهِ)
من الجذام أو البرص (فَلَا) خيار (وَلَوْ وَجَدَهُ خُنْفَى وَارْضًا فَلَا) خيار له (فِي الْأُظْهَرِ) ومقابلته
له الخيار لفترة الطبع منه ، أما المشكل فنيكاحه بطل (وَلَوْ حَدَّثَ بِهِ) أي الزوج (عَيْبٌ تَخَيَّرَتْ)
قبل الدخول وبعده (إِلَّا عُتَّةً) حدثت به (بَعْدَ دُخُولٍ) فلا يتخير بها (أَوْ) حدثت (بِهَا)
عيب (تَخَيَّرَ) الزوج قبل الدخول وبعده (فِي الْجَدِيدِ) وفي القديم لا يتخير لتمكنه من الخلاص
بالطلاق (وَلَا خِيَارَ لِوَلِيِّ بَحَاثٍ) بالزوج من العيب (وَكَذَا بِمُقَارِنِ جَبِّ وَعُتَّةٍ ، وَيَتَخَيَّرُ)
الولي (بِمُقَارِنِ جُنُونٍ) للزوج ، وإن رضيت الزوجة (وَكَذَا جُذَامٍ وَبَرَصٍ) مقارنان يتخير
الولي بكل منهما (فِي الْأَصَحِّ) ومقابلته لا يتخير (وَالْخِيَارُ) بهذه العيوب (عَلَى الْفَوْرِ) في
علم طالب ورفع الأمر إلى الحاكم : ولو ادعى جهل الفور قبل (وَالْفُسْخُ) منه أو منها (قَبْلَ دُخُولِ)
يسقط المهر ، و (الْفُسْخُ) بعده (أَيْ الدُّخُولُ) (الْأَصَحُّ) أنه يجب به (مَهْرٌ مِثْلُ مَنْ فُسِخَ بِمُقَارِنِ)
للعقد (أَوْ بِحَاثٍ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوُطْءِ جَهْلُهُ الْوَاطِئِ) أما إذا علمه ووطئ فلا يتأق له الفسخ (وَالْمُسَمَّى)
إن حدث بعد وطء (وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ) يجب المسمى مطلقاً ، وقيل مهر المثل مطلقاً (وَلَوْ انْفُسَخَ)
بردّة بعد وطء فلمسمى ، ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من غرّاه (مَنْ وَلِيَ أَوْ زَوْجَةٌ)
(فِي الْجَدِيدِ) وفي القديم يرجع به للتدليس (وَيَشْتَرِطُ فِي الْعُتَّةِ رَفْعُ إِلَى حَاكِمٍ) جزماً (وَكَذَا)
سائر العيوب (لَا بَدَّ فِيهَا مِنْ الرِّفْعِ) (فِي الْأَصَحِّ) ومقابلته لا ، بل لسلك منهما الانفرد بالفسخ
(وَتَثْبُتُ الْعُتَّةُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ ، وَكَذَا بَيِّنَتُهَا بَعْدَ نَكْوَلِهِ فِي الْأَصَحِّ) وجاز لها الحلف

وَإِذَا ثَبَّتَ ضَرْبَ الْقَاضِي لَهُ سَنَةً ، يَطْلُبُهَا ، فَإِذَا تَمَّتْ رَفَعَتْهُ إِلَيْهِ فَإِنْ قَالَ وَطِئْتُ
حُلْفَ ، فَإِنْ نَكَلَ حُلْفَتُ فَإِنْ حَلَفْتُ أَوْ أَقْرَ اسْتَقَلْتُ بِالْفَسْخِ ، وَقِيلَ يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ
الْقَاضِي أَوْ فَسْخِ ، وَلَوْ اعْتَزَلْتَهُ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ حُبِسَتْ فِي الْمَدَّةِ لَمْ تُحْسَبْ ، وَلَوْ رَضِيَتْ
بَعْدَهَا بِهِ بَطَلَ حَقُّهَا ، وَكَذَا لَوْ أَجَلْتَهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ نَكَحَ وَشَرَطَ فِيهَا إِسْلَامَ
أَوْ فِي أَحَدِهَا نَسَبٌ أَوْ حُرِّيَّةٌ أَوْ غَيْرُهَا ، فَأَخْلَفَ فَلَاظْهُرُ بِحَقِّ النَّكَاحِ ، ثُمَّ إِنْ بَانَ
خَيْرًا بِمَا شَرَطَ فَلَا خِيَارَ ، وَإِنْ بَانَ دُونَهُ فَلَهَا الْخِيَارُ ، وَكَذَا لَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ ظَنَّهَا
مُسْلِمَةً أَوْ حُرَّةً فَبَانَ كِتَابِيَّةٌ أَوْ أَمَةٌ وَهِيَ تَحِلُّ لَهُ فَلَا خِيَارَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ أُذِنَتْ
فِي تَزْوِيجِهَا بِمَنْ ظَنَّنَتْهُ كَفُوفًا فَبَانَ فَسَقَتْهُ أَوْ دَنَاءَةٌ نَسَبٍ وَحِرْفَتِهِ فَلَا خِيَارَ لَهَا . قُلْتُ :
وَلَوْ بَانَ مَعِيًّا أَوْ عَبْدًا فَلَهَا الْخِيَارُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَتَى

لأنها تعرف ذلك بالقرائن ، ومقابل الأصح لا يرد اليمين عليها ويكتفى بنكوله (وإذا ثبتت) عنة
الزوج (ضرب القاضي له سنة) وابتدأوها من ضرب القاضي ، لامن ثبوت السنة ، وإما ضرب
(بطلبها) أي الزوجة ، ويكتفى قولها : أنا طالبة حتى يوجب الشرع (فإذا تمت) السنة ولم يأت
(رفعه) ثانيا (إليه) أي القاضي (فإن قال وطئت حلف) فيصدق بيمينه ، ولو كانت بكرا وشهرا
أربع نسوة ببقائها بكارتها فالتقول قولها (فإن نكل) عن اليمين (حلفت) هي أنه لم يطأها (فإن
حلفت أو أقر استقلت بالفسخ) لكن إنما تفسخ بعد قول القاضي لها ثبتت العنة (وقيل يحتاج
الفسخ) إلى إذن القاضي أو فسغه ، ولو اعزله أو مرضت أو حبست في المدّة لم تحسب (هذه
السنة بل تستأنف سنة أخرى) (ولو رضيت بعدها) أي السنة (به) أي بالمقام مع الزوج (بطل
حقها) من الفسخ (وكذا) يبطل حقها (لو أجلته مدّة أخرى) (على الصحيح) ومقابلها
لا يبطل (ولو نكح وشروط) بالبناء للجهول (فيها) أي الزوجة (إسلام أو) شرط (في أحدهما)
أي الزوج والزوجة (نسب أو حرّية أو غيرها) من صفات الكمال كبكارة (فأخلف) بالبناء
للجهول : أي المشروط (فالأظهر صحة النكاح) ومقابلها يبطل ، لأن تبدل الصفات كتبدل العين
(ثم إن بان خيرا مما شرط) فيه كأن شرط أنها كتابية فبانت مسلمة (فلا خيار ، وإن بان دونه)
أي المشروط : كأن شرطت أنه حرّ فبان عبدا ، وهي حرة (فلا خيار) وأما إذا ساواها في خلف
شرط النسب أو الحرّية بأن كانت أمة وشرطت أنه حرّ فبان عبدا ، فالعتمد أنه لا خيار لها (وكذا
له) الخيار (في الأصح) إذا فات المشروط بأنقص ، ومقابل الأصح لا خيار له لتسكنه من الفسخ
بالطلاق (ولو ظنها) بلا شرط (مسلمة أو حرة فبانت كتابية أو أمة) وهي تحلّ له فلا خيار في
الأظهر . ومقابلها له الخيار (ولو أذنت في تزويجها بمن ظنته ككفوا فبان فسقه أو دناءة نسبه
وحرفته فلا خيار لها) لتقصيرها (قلت : ولو بان معيّا) بعيب مما تقدّم (أو عبدا) وهي حرة
(فلا خيار) في المستثنين (والله أعلم) ولكن المعتمد أنه لا خيار لها في المسئلة الثانية (ومتى

فُسِّخَ بِخُلْفٍ فَحَكَمَ الْمَهْرَ وَالرَّجُوعَ بِهِ عَلَى الْغَارِ مَاسَبَقَ فِي الْعَيْبِ ، وَالْمَوْثُرُ تَقْرِيرٌ
قَارَنَ الْعَقْدَ ، وَلَوْ غَرَّ بِحُرِّيَّةِ أُمَةٍ وَصَحْنَاءُ فَالْوَلَدُ قَبْلَ الْمِلْمِ حُرٌّ ، وَعَلَى الْمَقْرُورِ
قِيمَتُهُ لِسَيِّدِهَا وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْغَارِ ، وَالتَّقْرِيرُ بِالْحُرِّيَّةِ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْ سَيِّدِهَا بَلْ مِنْ
وَكِيلِهِ أَوْ مِنْهَا ، فَإِنْ كَانَ مِنْهَا تَعَلَّقَ الْفَرَمُ بِذِمَّتِهَا ، وَلَوْ انْفَصَلَ الْوَلَدُ مَيْتًا بِلَا جُنَايَةَ
فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، وَمَنْ عَتَقَتْ تَحْتَ رَقِيقٍ أَوْ مَنْ فِيهِ رَقٌّ تَخَيَّرَتْ فِي فُسْخِ النِّسَاحِ ،
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ ، فَإِنْ قَالَتْ جَهَلْتُ الْعَتَقَ صَدَقَتْ بِبَيِّنَةٍ إِنْ أُمِكنَ : بَأَن كَانَ
لِلْمُعْتَقِ غَائِبًا ، وَكَذَا إِنْ قَالَتْ جَهَلْتُ الْخِيَارَ بِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ فَسَّخَتْ قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا
مَهْرَ ، وَبَعْدَهُ بِعَتَقٍ بَعْدَهُ وَجَبَ الْمُسَمَّى ، أَوْ قَبْلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَقِيلَ الْمُسَمَّى ، وَلَوْ عَتَقَ
بَعْضُهَا أَوْ كُتِبَتْ أَوْ عَتَقَ عَبْدٌ تَحْتَهُ أُمَةٌ فَلَا خِيَارَ

[فصل] يَلْزَمُ الْوَلَدَ إِعْصَافُ

فسخ بخلف ، حكم المهر والرجوع به على الغار ماسبق في العيب أي الفسخ به وهو أنه إن
كان قبل الدخول فلامهر ، وإن كان بعد الدخول فمهر المثل على الأصح ، ولا يرجع بما غرمه على الغار
(و) التقرير (المؤثر) في الفسخ بخلف الشرط (تقرير قارن العقد) بوقوعه في صلبه على
وجه الاشتراط كقوله زوجتك هذه البكر بخلاف ما إذا قارنه ، لا على وجه الاشتراط أوتقدمه (ونو
غريته بخرية أمة وصحناء) وهو القول الأظهر ، وحصل بينهما ولد (فالولد) الحاصل (قبل العلم)
بأنها أمة (حر) سواء فسخ العقد أو أجازته (وعلى المقرور قيمته) يوم الولادة (لسيدها ويرجع
بها) أي قيمة الولد (على الغار) له . وأما بعد الولد الحاصل بعد العلم فهو رقيق (والتقرير
بالحرية لا يتصور من سيدها ، بل من وكيله أو منها ، فإن كان منها تعلق الفرم بذمتها) فتطالب به
إذا عتقت ، وهذا كله إذا انفصل الولد حياً (ولو انفصل الولد ميتاً بلا جناية فلا شيء فيه) وأما
إذا انفصل بجناية ، فعلى الجاني غرة لوارثه ، ويضمنه المقرور لسيد الأمة بعشر قيمتها (ومن عتقت
تحت رقيق) كله (أو من فيه رق تخيرت في فسخ النكاح) وعدمه مالم يمتق الزوج قبل اختيارها
أو يمت ، وإذا عتقت تحت حر أو عتقا بها فلا خيار ، وهذا الفسخ لا يحتاج لحاكم (والأظهر أنه
على الفور) ومقابله يمتد ثلاثة أيام (فإن قالت : جهلت العتق صدقت بيمينها إن أمكن) ادعاء
الجهل (بأن كان المعتق غائباً ، وكذا إن قالت : جهلت الخيار به) أي العتق (في الأظهر)
ومقابله يطل خيارها بذلك (فإن فسخت قبل وطء فلامهر) وإن كان حقاً للسيد (وبعد بعتق
بعده) أي الوطء (وجب المسمى ، أو) بعتق (قبله) بأن لم تعلم بعتقها إلا بعد التمكن (فمهر
مثل ، وقيل) يجب (المسمى) ومهرها لسيدها سواء كان المسمى أم مهر المثل (ولو عتق
بعضها أو كوتبت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار) لأنه في الأخيرة يمكنه الخلاص بالطلاق ، وفيما
قبلها لم يزل فيها أحكام الرق .

[فصل] في الاعفاف ومن يجب له (يلزم الولد) الحر الموصى ذكراً كان أو أنثى (اعفاف

الأب والأجداد على المشهور: بأن يعطيه مهر حرّ، أو يقول: انكح وأعطيك المهر، أو ينكح له بإذنه ويمنّهر أو يملكه أمة أو تمنّها ثم عليه مؤنتها، وليس للأب تعيين النكاح دون التسرّي ولا رفعة، ولو اتفقا على مهر فتعنيها للأب، ويجب التجديد إذا ماتت أو انفسخ برّد أو فسخه بعيب، وكذا إن طلق بعذر في الأصح، وإنما يجب إعفاف فاقد مهر محتاج إلى نكاح، ويصدق إذا ظهرت الحاجة بلا عيب، ويحرم عليه وطء أمة ولده، والمذهب وجوب مهر لأحد، فإن أحبل فالولد حرّ نسيب، فإن كانت مستولدة للابن لم تعبر مستولدة للأب، وإلا فالأظهر أنها نصير، وأن عليه قيمتها مع مهر، لا قيمة ولد في الأصح، ويحرم نكاحها، فلو ملك زوجة والده الذي لا تحل له الأمة

(الأب) الحرّ المفسر (والأجداد) من الجهتين إذا كانوا بالصفات المذكورة (على المشهور) ومقابله لا يلزمه. وأما الولد الرقيق وكذا المفسر فلا يلزمه، وكذا لا يلزمه إعفاف الأصول من الإناث وكذا لا يلزمه إعفاف الأصول من الذكور الأرقاء أو المومنين. والاعفاف (بأن يعطيه) أي الأصل (مهر حرّ) تعفه (أو يقول) له (انكح وأعطيك المهر أو ينكح له بأذنه ويمنّهر) (أو يملكه أمة) تحل له (أو تمنّها) فلا يزوجه مجوزا شوها، أو معية لأنها لا تعفه (ثم عليه) أي الولد (مؤنتها) أي الوالد ومن أعفه بها (وليس للأب تعيين النكاح دون التسرّي) ولا يحكمه (ولا) تعيين (رفعة) بجمال أو شرف بل التعيين للولد (ولو اتفقا) أي الولد والوالد (على مهر فتعنيها) أي المنكوحة (للأب، ويجب التجديد إذا ماتت أو انفسخ برّد) منها (أو فسخه) الأب (بعيب) فيها (وكذا) يجب التجديد (إن طلق بعذر) كشقاق أو رية (في الأصح) ومقابله المنع، وأما إن طلق بغير عذر فلا يجب (وإنما يجب إعفاف) الأصل بشرطين: الأول بما ذكره بقوله (فاقد مهر) أو بمن أمة، والثاني مذكور في قوله (محتاج إلى النكاح) بأن تنوق نفسه إلى الوطء، وإن لم يخف زنا (ويصدق) الأصل (إذا ظهرت الحاجة) للنكاح (بلا عيب، ويحرم عليه وطء أمة ولده) ذكرًا كان أو أنثى (والمذهب وجوب مهر لأحد) ويجب أيضا أرش بكرة، ويجب تعزيره على ذلك لحق الله، ولحق الولد، وقيل يجب الحد (فإن أحبل) الأب أمة ولده (فالولد حرّ نسيب، فإن كانت) الأمة (مستولدة للابن لم تعبر مستولدة للأب) بإحباها (وإلا) بأن لم تكن مستولدة للابن (فالأظهر أنها نصير) مستولدة للأب الحرّ، ومقابله لا نصير (و) الأظهر (أن عليه قيمتها مع مهر) فالقيمة للاستيلاد، والمهر للإيلاج (لا قيمة ولد) فليست على الأب (في الأصح) ومقابله يجب، وإذا انفصل الولد ميتا فلا خلاف في عدم وجوب قيمته (ويحرم) على الأب (نكاحها) أي أمة ولده لماله في ماله دين الاعفاف، فهي كالشركة (فلو ملك زوجة والده الذي لا تحل له الأمة) حين الملك كأن

لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهِ مُكَاتَّبَةٍ ، فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتَّبٌ زَوْجَةً سَيِّدِهِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ مَهْرًا وَنَفَقَةً فِي الْجَدِيدِ ، وَهُمَا فِي كَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ الْمُعْتَادِ وَالنَّادِرِ ، فَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ فَقِيمًا بِيَدِهِ مِنْ رِبْحٍ وَكَذَا رَأْسِ مَالٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَأْذُونًا لَهُ فَتَى ذِمَّتِهِ ، وَفِي قَوْلِ قَلَى السَّيِّدِ ، وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ وَيَفُوتُ الْإِسْتِمْتَاعُ ، وَإِذَا لَمْ يُسَافِرْ لَزِمَتْهُ تَخْلِيَّتُهُ لَيْلًا لِلْإِسْتِمْتَاعِ وَيَسْتَعْدِمُهُ نَهَارًا إِنْ تَكَفَّلَ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ وَإِلَّا فَيُخْلِيهِ لِكَسْبِهِمَا فَإِنْ اسْتَعْدِمَهُ يَلَا تَكَفَّلُ لَزِمَتْهُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِ وَكُلِّ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ ، وَقِيلَ يَلْزِمُهُ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ ، وَلَوْ نَكَحَ فَاسِدًا وَوُطِئَ فَهَرُ مِثْلٍ فِي ذِمَّتِهِ ، وَفِي قَوْلِ فِي رَقَبَتِهِ ، وَإِذَا زَوَّجَ أُمَّتُهُ اسْتَعْدِمَهَا نَهَارًا وَسَلَّمَهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا ،

أَيْسَرُ بِسَيِّدِهِ وَلَدَهُ (لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ يَغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَيْسَ مَالِكُ الْوَلَدِ مَالِكُ الْوَالِدِ فِي رَفْعِهِ النِّكَاحِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَنْفَسَخُ كَمَا لَوْ مَلَكَهَا الْآبُ ، فَعَلَى الْأَصَحِّ وَلَدُهُ مِنْهَا رَقِيقٌ ، وَلَا يَتَّقَى عَلَى السَّيِّدِ لِأَنَّهُ أَخُوهُ (وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهِ مُكَاتَّبَةٍ) لِمَا لَهُ فِي رَقَبَتِهِ وَمَالُهُ مِنْ شَبْهَةٍ بِالْتَّجْبِيزِ (فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتَّبٌ زَوْجَةً سَيِّدِهِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَوْ مَلَكَهَا السَّيِّدُ ، وَمُقَابِلُهُ يَقُولُ : مَالِكُ الْمُسْكَاتَّبِ كَمَالِكِ الْوَلَدِ .

[فصل] فِي نِكَاحِ الرَّقِيقِ مِنْ عَبْدٍ أَوْ أُمَةٍ (السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ مَهْرًا وَنَفَقَةً فِي الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمِ يَضْمَنُهَا (وَهَمَّا فِي كَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ الْمُعْتَادِ) كَالْحَاصِلِ بِالْخُرْفَةِ (وَالنَّادِرِ) كَالْحَاصِلِ بِالْهَبَةِ . أَمَّا الْحَاصِلُ قَبْلَ النِّكَاحِ وَلَوْ بَعْدَ الْإِذْنِ فِيهِ فَيَخْتَصُّ بِهِ السَّيِّدُ (فَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ فَقِيمًا بِيَدِهِ مِنْ رِبْحٍ) سِوَاهُ الْحَاصِلِ قَبْلَ النِّكَاحِ وَبَعْدَهُ (وَكَذَا رَأْسَ مَالٍ) بِيَدِهِ فَيُجْبَانُ فِيهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَأْذُونًا فِي ذِمَّتِهِ) يَطْلُبُ بَهُمَا بَعْدَ هَتَقِهِ إِنْ رَصِيتَ بِالْمَقَامِ مَعَهُ (وَفِي قَوْلِ) هُمَا (عَلَى السَّيِّدِ ، وَلَهُ) أَيْ السَّيِّدُ (الْمُسَافَرَةُ بِهِ وَيَفُوتُ الْإِسْتِمْتَاعُ) بِالزَّوْجَةِ عَلَيْهِ ، وَالْعَبْدُ اسْتِصْحَابُهَا ، وَعَلَى السَّيِّدِ تَخْلِيَّتُهُ مَعَهَا ، فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ مَعَهُ بَعْدَ طَلْبِهَا كَانَتْ نَاشِئَةً (وَإِذَا لَمْ يُسَافِرْ) السَّيِّدُ بَعْدَهُ (لَزِمَتْهُ تَخْلِيَّتُهُ لَيْلًا لِلْإِسْتِمْتَاعِ) بِزَوْجَتِهِ عَلَى حَسَبِ الْعَادَةِ (وَيَسْتَعْدِمُهُ) السَّيِّدُ (نَهَارًا إِنْ تَكَفَّلَ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ) وَهُوَ مُوسَّرٌ (وَإِلَّا فَيُخْلِيهِ لِكَسْبِهِمَا) ، وَإِنْ اسْتَعْدِمَهُ يَلَا تَكَفَّلُ لَزِمَتْهُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِ (لِتِلْكَ الْمُدَّةِ) (وَمِنْ) (كُلِّ) الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ ، وَقِيلَ يَلْزِمُهُ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ (وَإِنْ زَادَتْ عَلَى أَجْرَةِ الْمَثَلِ) (وَلَوْ نَكَحَ) الْعَبْدُ (فَاسِدًا) لَعَدِمَ إِذْنُ سَيِّدِهِ مِثْلًا (وَوُطِئَ) زَوْجَتَهُ (فَهَرُ مِثْلٍ فِي ذِمَّتِهِ) لِأَنَّهُ لَزِمَتْهُ بِرَضَا مُسْتَحَقَّةِ (وَفِي قَوْلِ) قَدِيمٍ يَجِبُ (فِي رَقَبَتِهِ) وَلَا حَسَدَ إِنْ وَطِئَ قَبْلَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا (وَإِذَا زَوَّجَ) السَّيِّدُ (أُمَّتُهُ اسْتَعْدِمَهَا نَهَارًا) أَيْ لَهُ ذَلِكَ (وَسَلَّمَهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا) وَجُوبًا عَلَى حَسَبِ الْمُعْتَادِ مِنْ

وَلَا نَفَقَةً عَلَى الزَّوْجِ حِينَئِذٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَخْلَى فِي دَارِهِ يَتْنًا وَقَالَ لِلزَّوْجِ تَخْلَوْ بِهَا
فِيهِ لَمْ يَلْزَمُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلسَّيِّدِ السَّفَرُ بِهَا وَلِلزَّوْجِ مُحِبَّتُهَا ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ السَّيِّدَ
لَوْ قَتَلَهَا أَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ دُخُولِ مَقْطَعِ مَهْرُهَا ، وَأَنَّ الْحُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَ
الْأَمَةُ أُجْنَبِيٌّ أَوْ مَاتَتْ فَلَا سَكَا لَوْ هَلَكْنَا بَعْدَ دُخُولِ ، وَلَوْ بَاعَ مُزَوَّجَةً فَلَمْ يَرْ لِبَائِعِ
فَإِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ دُخُولِ فَنُصْفُهُ لَهُ ، وَلَوْ زَوَّجَ أُمْتَهُ بِمَهْرٍ لَمْ يَجِبْ مَهْرُ .

كتاب الصداق

يُسَنُّ تَسْمِيَتُهُ فِي الْعَقْدِ ، وَيَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ ، وَمَا صَحَّ مَبِيعًا صَحَّ صَدَاقًا ، وَإِذَا
أَصْدَقَهَا عَيْنًا قَتَلَتْ فِي يَدِهِ ضَمِنَهَا ضَمَانٌ عَقْدٍ ، وَفِي قَوْلِ ضَمَانَ يَدٍ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ
لَهَا بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَإِنْ

فَرَاغَ الْخِدْمَةِ ، وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ الْخُلُوعُ بِهَا وَالنَّظَرُ لِمَا بَيْنَ مَرَّتَيْهَا وَرَكْبَتَيْهَا (وَلَا نَفَقَةَ عَلَى الزَّوْجِ حِينَئِذٍ
فِي الْأَصَحِّ) لِعَدَمِ التَّحْكِينِ التَّامِّ ، وَمُقَابِلَةِ تَجِبِ ، وَقِيلَ يَجِبُ شَطْرُهَا (وَلَوْ أَخْلَى) السَّيِّدُ (فِي دَارِهِ
يَتْنًا وَقَالَ لِلزَّوْجِ تَخْلَوْ بِهَا فِيهِ) وَلَا أُخْرِجُهَا (لَمْ يَلْزَمُهُ) أَيْ الزَّوْجُ إِجَابَتَهُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ
يَجِبُ السَّيِّدُ (وَلِلسَّيِّدِ السَّفَرُ بِهَا) وَإِنْ مَنَعَ الزَّوْجُ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا (وَلِلزَّوْجِ مُحِبَّتُهَا) لِيَسْتَمْتِعَ بِهَا
فِي وَقْتِ الْإِسْتِمْتَاعِ (وَالْمَذْهَبُ أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَتَلَهَا أَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا) أَوْ ارْتَدَّتْ (قَبْلَ دُخُولِ سَقَطَ
مَهْرُهَا ، وَ) الْمَذْهَبُ (أَنَّ الْحُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَ الْأَمَةُ أُجْنَبِيٌّ أَوْ مَاتَتْ) قَبْلَ دُخُولِ (فَلَا)
يَسْقُطُ مَهْرُهَا (كَمَا لَوْ هَلَكْنَا) أَيْ الْحُرَّةَ وَالْأَمَةَ (بَعْدَ دُخُولِ) فَإِنَّ الْمَهْرَ لَا يَسْقُطُ (وَلَوْ بَاعَ) السَّيِّدُ
أَمَةً (مُزَوَّجَةً فَلَمْ يَرْ) الْمُسَمَّى (لِلْبَائِعِ ، فَإِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ دُخُولِ فَنُصْفُهُ لَهُ) أَيْ الْبَائِعِ (وَلَوْ زَوَّجَ
أُمْتَهُ بَعْدَهُ لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ) وَلَا نُصْفُهُ .

كتاب الصداق

هُوَ بَفَتْحِ الصَّادِ وَكَسْرِهَا : ائْتَمَ لَهَا وَجِبَ بِسَكَاحٍ أَوْ وَطءٍ أَوْ تَقْوِيتِ بَضْعٍ قَهْرًا (يُسَنُّ تَسْمِيَتُهُ
فِي الْعَقْدِ) وَأَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ ، وَأَنْ لَا يَزِيدَ عَنْ خَمْسِمِائَةٍ ، وَأَنْ لَا يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى يَدْفَعَ
إِلَيْهَا مِنْهُ شَيْئًا (وَيَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ) مَعَ الْكَرَاهَةِ (وَمَا صَحَّ) كَوْنُهُ (مَبِيعًا) وَلَوْ قَلِيلًا يَتِمُّوْلُ
(صَحَّ صَدَاقًا) وَمَا لَفَلَا ، فَإِنَّ عَقْدَ بِمَا لَا يَتِمُّوْلُ فَسَدَتِ التَّسْمِيَةُ وَرَجَعَ لَهُ الْمَثَلُ (وَإِذَا أَصْدَقَهَا
عَيْنًا قَتَلَتْ فِي يَدِهِ ضَمِنَهَا ضَمَانٌ عَقْدٍ) وَهُوَ مَا يَضْمَنُ بِالْمُقَابِلِ ، وَهُوَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَضْمَنُ ذَلِكَ
الْعَيْنَ تَلَفَتْ أَمْ لَمْ تَلَفْ فَلَا دَعَا لِلتَّقْيِيدِ بِالتَّلَفِ (وَفِي قَوْلِ ضَمَانَ يَدٍ) وَهُوَ مَا يَضْمَنُ بِالْمَثَلِ فِي الْمَثَلِ
وَالْقِيَمَةِ فِي الْمَقْوَمِ (فَعَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ لَهَا بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ) كَالْبَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ (وَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ)
بِأَقْرَبِ سَهَادَةٍ (وَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ) لِانْفِسَاخِ عَقْدِ الصَّدَاقِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِخِلَافِهِ عَلَى الثَّانِي (وَإِنْ

أَتْلَفَتْهُ قَبَاضَةً ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ تَحَيَّرَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ فَسَخَتِ الصَّدَاقَ أَخَذَتْ مِنْ الزَّوْجِ مَهْرَ مِثْلِ وَإِلَّا غَرِمَتْ التَّالِفَ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ الزَّوْجُ ، فَكَتَلَفَهُ وَقِيلَ كَأَجْنَبِيٍّ ، وَلَوْ أَصْدَقَ عَبْدَيْنِ فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَبْضِهِ انْفُسَخَ فِيهِ لَافِي الْبَاقِي عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَمَّا الْخِيَارُ ، فَإِنْ فَسَخَتْ فَهَرُ مِثْلُ ، وَإِلَّا فَحَصَةُ التَّالِفِ مِنْهُ ، وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ تَحَيَّرَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ فَسَخَتْ فَهَرُ مِثْلُ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ ، وَالْمَنَافِعُ الْفَائِتَةُ فِي يَدِ الزَّوْجِ لَا يَضْمَنُهَا ، وَإِنْ طَلَبَتْ التَّسْلِيمَ فَاِمْتَنَعَ ضَمَانَ الْعَقْدِ ، وَكَذَا الَّتِي اسْتَوْفَاها بِرُكُوبٍ وَنَحْوِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَمَّا حَبَسَ نَفْسَهَا لِتَقْبِضِ الْمَهْرَ الْمَعِينِ وَالْحَالِ لَا الْمُؤَجَّلِ ، فَلَوْ حَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا حَبْسَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمُ حَتَّى تُسَلِّمَ فَنِي قَوْلٍ يُجْبَرُ هُوَ ، وَفِي قَوْلٍ لَا إِجْبَارَ ، فَمَنْ سَلَّمَ أُجْبِرَ صَاحِبُهُ ، وَالْأَظْهَرُ يُجْبَرُ إِنْ فَيَوْمَ يَوْمِهِ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَتَوَمَّرُ بِالْمُسْكِينِ ،

أَتْلَفَتْهُ أَيِ الزَّوْجَةِ (قَبَاضَةً) عَلَى الْقَوْلَيْنِ (وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ تَحَيَّرَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ) بَيْنَ فُسْخِ الصَّدَاقِ وَإِبْقَائِهِ (فَإِنْ فَسَخَتِ الصَّدَاقَ أَخَذَتْ مِنَ الزَّوْجِ مَهْرَ مِثْلٍ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَبَدَلَ الصَّدَاقِ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ عَلَى الثَّانِي (وَإِلَّا) بَأَنَّهُ لَمْ تَقْضِهَا (غَرِمَتْ التَّالِفَ) الْمِثْلَ أَوْ الْقِيَمَةَ ، وَقِيلَ إِنَّهَا لَا تَحْيَرُ (وَإِنْ أَتْلَفَهُ الزَّوْجُ فَكَتَلَفَهُ) بِأَقْفِ سَمَاوِيَةٍ (وَقِيلَ كَأَجْنَبِيٍّ) أَيِ كَانَتْ لِفِيهِ (وَلَوْ أَصْدَقَ) هُمَا (عَبْدَيْنِ) فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا (بِأَقْفِ سَمَاوِيَةٍ) (قَبْلَ قَبْضِهِ) انْفُسَخَ (عَقْدُ الصَّدَاقِ) فِيهِ لَافِي الْبَاقِي عَلَى الْمَذْهَبِ (مِنْ خِلَافِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ) وَلَمَّا الْخِيَارُ ، فَإِنْ فَسَخَتْ فَهَرُ مِثْلُ ، وَإِلَّا فَحَصَةُ التَّالِفِ مِنْهُ (أَيِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ) هَذَا كُلُّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْعَقْدِ وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْيَدِ فَلَا يَنْفُسَخُ الصَّدَاقُ ، وَلَمَّا الْخِيَارُ ، فَإِنْ فَسَخَتْ رَجَعَتْ لِقِيَمَةِ الْعَبْدَيْنِ ، وَإِنْ أَجَازَتْ الْبَاقِي رَجَعَتْ إِلَى قِيَمَةِ التَّالِفِ (وَلَوْ تَعَيَّبَ) الصَّدَاقَ بِأَقْفِ أَوْ بِجَنَابَةِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ (قَبْلَ قَبْضِهِ) كَعَمَى الْعَبْدِ (تَحَيَّرَتْ) الزَّوْجَةُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ لَا تَحْيَرُ فَلَهَا الْأَرْضُ (فَإِنْ فَسَخَتْ فَهَرُ مِثْلُ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ) هَذَا ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي إِنْ فَسَخَتْ رَجَعَتْ إِلَى بَدَلِ الصَّدَاقِ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ ، وَإِنْ أَجَازَتْ فَلَهَا أَرْضُ الْعَيْبِ (وَالْمَنَافِعُ الْفَائِتَةُ فِي يَدِ الزَّوْجِ لَا يَضْمَنُهَا ، وَإِنْ طَلَبَتْ) الزَّوْجَةُ مِنْهُ (التَّسْلِيمَ) فَاِمْتَنَعَ (عَلَى) قَوْلِ (ضَمَانِ الْعَقْدِ) كَمَا لَوْ اتَّفَقَ ذَلِكَ مِنَ الْبَائِعِ . وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ ضَمَانِ الْيَدِ فَيَضْمَنُهَا مِنْ وَقْتِ الْاِمْتِنَاعِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ (وَكَذَا) الْمَنَافِعُ (الَّتِي اسْتَوْفَاها) بِرُكُوبٍ وَنَحْوِهِ) لَا يَضْمَنُهَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ يَضْمَنُهَا بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ (وَلَمَّا حَبَسَ نَفْسَهَا) لِتَقْبِضِ الْمَهْرَ الْمَعِينِ وَالْحَالِ لَا الْمُؤَجَّلِ (فَلَا تَحْبِسُ نَفْسَهَا) بِسَبِيهِ (فَلَوْ حَلَّ) الْمُؤَجَّلُ (قَبْلَ التَّسْلِيمِ) فَلَا حَبْسَ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَهَا الْحَبْسُ (وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمُ حَتَّى تُسَلِّمَ ، فَنِي قَوْلٍ يُجْبَرُ هُوَ ، وَفِي قَوْلٍ لَا إِجْبَارَ ، فَمَنْ سَلَّمَ أُجْبِرَ صَاحِبُهُ ، وَالْأَظْهَرُ يُجْبَرُ إِنْ فَيَوْمَ يَوْمِهِ بَوَضَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَتَوَمَّرُ بِالْمُسْكِينِ ،

فَإِذَا سَلَّمْتَ أَعْطَاكَ الْمَدْلُ الْمَهْرَ ، وَلَوْ بَادَرْتَ فَسَكَنْتَ طَالِبَتُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُ امْتَنَعَتْ
 حَتَّى يُسَلَّمَ ، وَإِنْ وَطِئَ فَلَا ، وَلَوْ بَادَرَ فَسَلَّمَ فَلْتُسَكَّنَ ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ بِلَا عُدْرٍ
 اسْتَرَدَّ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يُجْبَرُ ، وَلَوْ اسْتَمَهَلَتْ لِنَتَنَظَّفَ وَنَحْوِهِ أَمَهَلَتْ مَا يَرَاهُ قَاضٍ ، وَلَا
 يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِأَلَيْنَ قَطْعِ حَيْضٍ ، وَلَا تُسَلَّمُ صَغِيرَةٌ وَلَا مَرِيضَةٌ حَتَّى يَزُولَ مَانِعُ
 وَطْءٍ ، وَيَسْتَقِرَّ الْمَهْرُ بِوَطْءٍ ، وَإِنْ حُرِّمَ كَحَائِضٍ ، وَبِمَوْتِ أَحَدِهِمَا لَا بِخُلُوعٍ فِي الْجَدِيدِ .
 [فصل] نَكَحَهَا بِخَمْرِ أَوْ حُرٍّ أَوْ مَغْضُوبٍ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ قِيَمَتُهُ ، أَوْ
 بِمَمْلُوكٍ وَمَغْضُوبٍ بَطُلَ فِيهِ ، وَصَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ وَتَخَيَّرَ ، فَإِنْ فَسَخَتْ فَهَرُ
 مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ قِيَمَتُهُمَا ، وَإِنْ أَجَازَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْمَغْضُوبِ مِنْ مَهْرٍ مِثْلُ
 بِحَسَبِ قِيَمَتِهِمَا ، وَفِي قَوْلٍ تَقْنَعُ بِهِ ، وَلَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَ بِنْتِي وَبِعْتُكَ ثَوْبَهَا بِهَذَا الْعَبْدِ صَحَّ
 النِّكَاحُ وَكَذَا الْمَهْرُ وَالْبَيْعُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُوزَعُ الْعَبْدُ عَلَى الثَّوْبِ وَمَهْرٍ مِثْلُ ، وَلَوْ نَكَحَ

فَإِذَا سَلَّمْتَ أَعْطَاكَ الْعَدْلُ الْمَهْرَ ، وَلَوْ بَادَرْتَ فَسَكَنْتَ طَالِبَتُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُ امْتَنَعَتْ حَتَّى يُسَلَّمَ ، وَإِنْ وَطِئَ
 فَلَا ، وَلَوْ بَادَرَ فَسَلَّمَ فَلْتُسَكَّنَ (وَجُوبًا) فَإِنْ امْتَنَعَتْ بِلَا عُدْرٍ اسْتَرَدَّ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يُجْبَرُ (وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا
 بِالرَّاجِحِ إِنَّهُ لَا يُجْبَرُ فَلَا يَسْتَرَدُّ) (وَلَوْ اسْتَمَهَلَتْ لِنَتَنَظَّفَ وَنَحْوِهِ) كَالزَّالَةِ شَعْرَ عَانَةٍ (أَمَهَلَتْ مَا يَرَاهُ
 قَاضٍ ، وَلَا يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، لِأَلَيْنَ قَطْعِ حَيْضٍ) أَوْ نَقَاسٍ فَلَا تَمُوتُ لِنَاكَ (وَلَا تُسَلَّمُ صَغِيرَةٌ وَلَا مَرِيضَةٌ
 حَتَّى يَزُولَ مَانِعُ وَطْءٍ) وَيَحْرُمُ وَطْءُ مَنْ لَا تَحْتَمِلُ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ (وَيَسْتَقِرُّ الْمَهْرُ بِوَطْءٍ) وَلَوْ فِي الدَّهْرِ
 (وَإِنْ حُرِّمَ كَحَائِضٍ ، وَ) يَسْتَقِرُّ أَيْضًا (بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا) قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا يَسْتَقِرُّ بِمَبَاشَرَةٍ فَيَمُوتُونَ
 الْفَرْجَ (لَا بِخُلُوعٍ فِي الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمَ يَسْتَقِرُّ بِخُلُوعٍ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ حَسَى
 كَرْتِي ، وَلَا شَرْعِي سَكِينُ .

[فصل] فِي الصَّدَاقِ الْفَاسِدِ (نَكَحَهَا بِخَمْرِ أَوْ حُرٍّ أَوْ مَغْضُوبٍ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ
 قِيَمَتُهُ) أَيْ مَا ذَكَرَ بِأَنْ يَقْدَرَ الْخُرْعُ صَبْرًا وَالْحَرْقُ قِيَقًا وَالْمَغْضُوبُ مَمْلُوكًا ، وَإِذَا كَانَ الْمَقْدَرُ بِهِ مِثْلًا وَجَبَ
 مِثْلُهُ ، فَرَادَهُ بِالْقِيَمَةِ الْبَدَلِ (أَوْ) نَكَحَهَا (بِمَمْلُوكٍ وَمَغْضُوبٍ بَطُلَ فِيهِ وَصَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ)
 مِنْ قَوْلِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ (وَتَخَيَّرَ) هِيَ بَيْنَ فسخِ الصَّدَاقِ وَإِبْقَائِهِ (فَإِنْ فَسَخَتْ فَهَرُ مِثْلُ ، وَفِي
 قَوْلٍ قِيَمَتُهُمَا) أَيْ بَدَلُهَا مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ (وَإِنْ أَجَازَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْمَغْضُوبِ مِنْ مَهْرٍ
 مِثْلُ بِحَسَبِ قِيَمَتِهِمَا) فَلَوْ كَانَتْ قِيَمَتُهُمَا مَائَتَيْنِ بِالسُّوِيَةِ فَلَهَا عَنِ الْمَغْضُوبِ نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ (وَفِي
 قَوْلٍ تَقْنَعُ بِهِ) أَيْ الْمَمْلُوكُ ، وَلَا شَيْءَ لَهَا مَعَهُ (وَلَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَ بِنْتِي وَبِعْتُكَ ثَوْبَهَا) مِثْلًا (بِهَذَا
 الْعَبْدِ صَحَّ النِّكَاحُ ، وَكَذَا الْمَهْرُ وَالْبَيْعُ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ بِطَلَانِهِمَا وَوَجُوبُ مَهْرِ الْمِثْلِ (وَيُوزَعُ
 الْعَبْدُ) أَيْ قِيَمَتُهُ (عَلَى) قِيَمَةِ (الثَّوْبِ وَمَهْرٍ مِثْلُ) فَلَوْ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ مِائَةً وَقِيَمَةُ الثَّوْبِ مِائَةً
 فَنِصْفُ الْعَبْدِ عَنِ الثَّوْبِ وَنِصْفُهُ صَدَاقٌ يَرْجِعُ الزَّوْجُ فِي نِصْفِهِ لَوْ طُلِقَ قَبْلَ الدَّخُولِ (وَلَوْ فَسَخَ)

بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ لَا يَبِهَا أَوْ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ أَلْفًا فَلِذَلِكَ فَسَادُ الصَّدَاقِ وَوُجُوبُ مَهْرِ الْمَثَلِ ،
وَلَوْ شَرَطَ خِيَارًا فِي النِّكَاحِ بَطْلَ النِّكَاحِ ، أَوْ فِي الْمَهْرِ فَلَا ظَهْرَ حِجَّةٍ النَّكَاحِ لَا الْمَهْرِ
وَسَائِرُ الشُّرُوطِ إِنْ وَافَقَ مُقْتَضَى النِّكَاحِ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ لَنَا ، وَصَحَّ النَّكَاحُ
وَالْمَهْرُ ، وَإِنْ خَالَفَ وَلَمْ يَخْلُ بِمَقْصُودِهِ الْأَصْلِي كَشَرَطِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ لَا نَفَقَةَ
لَهَا صَحَّ النَّكَاحُ وَفَسَدَ الشَّرْطُ ، وَالْمَهْرُ وَإِنْ أَخْلَ كَانَ لَا يَطَأُ أَوْ يُطَلَّقُ بَطْلَ
النِّكَاحِ ، وَلَوْ نَكَحَ نِسْوَةً بِمَهْرٍ فَلَا ظَهْرَ فَسَادُ الْمَهْرِ ، وَلِكُلِّ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَلَوْ نَكَحَ
لِطْفَلٍ بِفَوْقِ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ أَنْكَحَ بِنْتًا لَارْشِيدَةٍ أَوْ رَشِيدَةً بَكْرًا بِلَا إِذْنٍ بِدُونِهِ فَسَدَ
النِّسَاءُ ، وَالْأَظْهَرُ حِجَّةُ النَّكَاحِ بِمَهْرٍ مِثْلٍ ، وَلَوْ تَوَافَقُوا عَلَى مَهْرٍ كَانَ سِرًّا وَأَعْلَنُوا زِيَادَةً
فَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ مَا عَقَدَ بِهِ ، وَلَوْ قَالَتْ لَوْلِيَّهَا زَوْجِي بِأَلْفٍ فَتَقَصَّ عَنْهُ بَطْلَ النَّكَاحِ ،
قَالُوا أَطْلَقْتَ فَتَقَصَّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ بَطْلَ ، وَفِي قَوْلٍ يَصِحُّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ حِجَّةُ
النِّكَاحِ فِي الصُّورَتَيْنِ بِمَهْرٍ لِمَثَلٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

امرأة (بألف على أن لا يهبها) ألفا (أو على أن يعطيه ألفا فالْمَذْهَبُ فسادُ الصَّدَاقِ) لأنه جعل بعض
ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة (ووجوب مهر المثل) وقيل بالصحة في مسألة الاعطاء (ولو
شرط) أحد الزوجين (خيارا في النكاح بطل النكاح ، أو في المهر فالأظهر صحة النكاح لا المهر)
بل يفسد ، ويجب مهر المثل . ومقابل الأظهر يصح ، ويشبه الخيار (وسائر الشروط) أي باقيها
الواقعة في النكاح (إن وافق) الشرط فيها (مقتضى) عقد (النكاح) كشرط القسم أو النفقة
(أو) لم يوافق ، ولكنه (لم يتعلق به غرض) كشرط أن لا تأكل إلا كذا (لفا) الشرط
في الصورتين (وصحَّ النكاح والمهر ، وإن خالف) الشرط مقتضى عقد النكاح (ولم يخل
بمقصوده الأصلي) وهو الوطء (كشرط أن لا يتزوج عليها أو لا نفقة لها صحَّ النكاح وفسد
الشرط) سواء كان لها أو عليها (والمهر) فيرجع إلى مهر المثل (وإن أخل) الشرط بمقصود
النكاح (كأن) شرط (أن لا يطأ) ها (أو أن يطلقها) بطل النكاح (وفي قول يصح ،
ويلغو الشرط ، ومن لا تحتل الوطء في الحال لسفر أو هزل إذا شرط فيها ذلك لا يضر) (ولو نكح
نسوة) معا (بمهر ، فالأظهر فساد المهر ، ولكل مهر مثل) ومقابل الأظهر يصح ويوزع على
مهور أمثلهن (ولو نكح) الولي (لطفل بفوق مهر مثل) من ماله (أو أنكح بنتا لارشيدة)
كالصغيرة (أورشيدة بكرا بلا إذن) في النقص (بدونه) أي مهر المثل (فسد المسمى) كله
(والأظهر صحة النكاح بمهر مثل) ومقابله لا يصح (ولو توافقا على مهر كان سِرًّا وأعلنوا زيادة ،
فالْمَذْهَبُ وجوب ما عَقَدَ بِهِ) اعتبارا بالعقد (ولو قالت) وشيدة (لوليها) غير المجرى (زوجني بألف
فتقص عنه بطل النكاح ، فلو أطلقت) بأن سكنت عن المهر (فتقص عن مهر مثل بطل)
النكاح (وفي قول يصح بمهر مثل . قلت : الأظهر صحة النكاح في الصورتين بمهر المثل ، والله أعلم)

[فصل] قالت رشيده: زوجني بلامهر فزوج ونفي المهر أو سكت فهو تفويض صحيح، وكذا لو قال سيد أمة زوجتك بلامهر، ولا يصح تفويض غير رشيده، وإذا جرى تفويض صحيح فالأظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد، فإن وطئ فمهر مثل، ويُعتبر بحال العقد في الأصح، ولها قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض مهرًا، وحبس نفسها ليفرض، وكذا لتسليم المفروض في الأصح، ويُشترط رضاها بما يفرضه الزوج لا عليها بقدر مهر المثل في الأظهر، ويجوز فرض مؤجل في الأصح، وفوق مهر مثل، وقيل لا إن كان من جنسه، ولو امتنع من الفرض أو تنازعا فيه فرض القاضي نقد البلد حالًا. قلت: ويفرض مهر مثل ويُشترط علمه به، والله أعلم، ولا يصح فرض أجنبي من ماله في الأصح، والفرض الصحيح كسمى فينشطر بطلاق قبل وطء،

كسائر الأسباب المفسدة للصداق.

[فصل] في التفويض، وهو جعل الأمر إلى غيره، ويطلق على الأعمال، ومنه لاتصلح الناس فوضى (قالت رشيده) لوليها (زوجني بلامهر فزوج ونفي المهر أو سكت، فهو تفويض صحيح) وسيأتي حكمه، ويقال للمرأة مفوضة بكسر الواو وفتحها (وكذا لو قال سيد أمة زوجتك بلامهر) أو سكت عن ذكر المهر (ولا يصح تفويض غير رشيده، وإذا جرى تفويض صحيح) على حسب ما تقدم (فالأظهر أنه لا يجب شيء) من المال (بنفس العقد) ومقابله يجب مهر المثل (فإن وطئ فهو مثل، ويعتبر بحال العقد في الأصح) ومقابله بحال الوطء، والمعتمد أن العتد الأكثر من العقد إلى الوطء أو الموت (ولها قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض مهرًا، وحبس نفسها ليفرض وكذا) لها حبس نفسها (لتسليم المفروض في الأصح) كالسمى في الصقد، ومقابل الأصح ليس لها (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) إن نقص عن مهر مثل (لاعلمها) حيث تراضا (بقدر مهر المثل في الأظهر) ومقابله يشترط لأن المفروض بدل عنه (ويجوز فرض مؤجل) بالتراضي (في الأصح) ومقابله لا يجوز لأنه بدل عن مهر المثل، وليس للأجل فيه مدخل (و) يجوز فرض مهر (فوق مهر مثل، وقيل لا) يجوز (إن كان من جنسه) فإن كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته عنه جاز قطعا (ولو امتنع) الزوج (من الفرض) لها (أو تنازعا فيه) أي المفروض: أي كم يفرض (فرض القاضي نقد البلد حالًا) لا مؤجلا ولا بغير نقد البلد وإن رضيت، بذات (قلت: ويفرض مهر مثل) بلا زيادة ولا نقص (ويشترط علمه به، والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص (ولا يصح فرض أجنبي من ماله في الأصح) ومقابله يصح كما يؤدي الصداق عن الزوج بغير إذنه (والفرض) أي المفروض (الصحيح كسمى) في العقد (فينشطر بطلاق قبل وطء) سواء كان الفرض من الزوجين أو الحالك. أما الفرض الفاسد كعهر فلا يتشتر

وَلَوْ طَلَّقَ قَبْلَ فَرِيضٍ وَوَطءَ فَلَا تُشْطِرُ ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُمَا لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] مَهْرُ الْمِثْلِ : مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا ، وَرُكْنُهُ الْأَعْظَمُ نَسَبٌ ، فَيَرَاغَى أَقْرَبُ مَنْ تُنْسَبُ إِلَى مَنْ تُنْسَبُ إِلَيْهِ ، وَأَقْرَبُهُنَّ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ ثُمَّ بَنَاتُ أَخٍ ثُمَّ عَمَّاتُ كَذَلِكَ فَإِنْ قُدِرَ نِسَاءُ الْعَصْبَةِ أَوْ لَمْ يُنْكَحَنَّ أَوْ جُهْلَ مَهْرُهَا فَارْحَامُ كَجَدَّاتٍ وَخَالَاتٍ ، وَيُعْتَبَرُ سِنٌ وَعَقْلٌ وَيَسَارٌ وَبَكَارَةٌ وَثِيْبَةٌ وَمَا اخْتَلَفَ بِهِ غَرَضٌ ، فَإِنْ اخْتَصَّتْ بِفَضْلِ أَوْ نَقَصٍ زَيْدٍ أَوْ نَقَصٍ لَاتِقٍ بِالْحَالِ ، وَلَوْ سَأَحَتِ وَاحِدَةً لَمْ تَجِبْ مُوَافَقَتُهَا ، وَلَوْ خَفَضْنَ لِلْعَشِيرَةِ فَقَطَّ اعْتَبِرَ ، وَفِي وَطءِ نِكَاحٍ فَاسِدٍ مَهْرٌ مِثْلُ يَوْمِ الْوُطءِ ، فَإِنْ تَكَرَّرَ فَهَرَفِي أَعْلَى الْأَحْوَالِ . قُلْتُ : وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطءُ بِشَبْهَةٍ وَاحِدَةٍ فَهَرَفَ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ جِنْسُهَا تَعَدَّدَ الْمَهْرُ ، وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطءُ مَغْضُوبَةٍ أَوْ مُكْرَهَةٍ

به مهر المثل (ولو طلق قبل فرض ووطء فلا تشطير) أى لا يجب لها شيء من المهر (وإن مات أحدهما قبلهما) أى الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الأظهر) قلت : الأظهر وجوبه ، والله أعلم (لأنه كالوطء في تقرير المسمى ، فكذا في إيجاب مهر المثل .

[فصل] في ضابط مهر المثل (مهر المثل ما يرغب به في مثلها) عادة (وركنه الأعظم نسب) في النسبية (فيراغى أقرب من تنسب) من نساء العصبه (إلى من تنسب) هذه المرأة (إليه) كالأخت وبنات الأخ والعمة وبنات العم لاجلدة والخالة . وأما إذا كانت غير نسبية فيراغى فيها الصفات الآتية (وأقربهن أخت لأبوين ثم لأب ، ثم بنات أخ) لأبوين ، ثم لأب (ثم عمات كذلك) أى لأبوين ثم لأب (فإن فقد نساء العصبه) أى لم يوجدن ، أما لو متن اعتبرن كالحيات (أولم ينكحن أو) ينكحن ، لكن (جهل مهرهن فأرحام) لها يعتبر مهرها بهن (كجدات وخالات) فيقدم من نساء الأرحام الأم ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأخوال (ويعتبر سن وعقل ويسار وبكارة وثيوبة ، وما اختلف به غرض) كالعلم والشرف (فإن اختصت واحدة) (بفضل أو نقص زيد) في مهرها (أو نقص) منه (لاتق بالحال) أى حال المرأة المطلوب مهرها بحسب ما يراه الحاكم (ولو ساحت واحدة) منها (لم تجب) على الباقيات (موافقتها ، ولو خفضن) في المهر (للعشيرة) أى الأقارب (فقط اعتبر) ذلك في المطلوب مهرها بالنسبة لمن ذكر (و) يجب (في ووطء نكاح فاسد مهر مثل يوم الوطء ، فإن تكرر) الوطء (فهو) (و) (في أعلى الأحوال) التي للوطء حال وطئها (قلت : ولو تكرر ووطء بشبهة واحدة) كأن طلق الموطوءة زوجته أو أمته (فهو) واحد (فإن تعدد جنسها) أى الشبهة كأن وطئها بنكاح فاسد ، ثم فارقها ، ثم وطئها بظن أنها أمته (تعدد المهر . ولو كرر ووطء مغضوبة أو مكروهة

كَأَنَّا تَكَرَّرَ الْمَهْرُ ، وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطءُ الْأَبِ وَالشَّرِيكِ وَسَيِّدِ مُكَاتَبَةِ قَهْرٍ ،
وَقِيلَ مَهْرٌ ، وَقِيلَ إِنَّ اتِّحَادَ الْمَجْلِسِ قَهْرٌ ، وَإِلَّا فَهُرٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] الْفَرْقَةُ قَبْلَ وَطءِ مِنْهَا أَوْ بِسَبْيِهَا كَفَسْخِ بِعِيَّتِهَا تَسْقِطُ الْمَهْرَ ، وَمَا لَا
كَطَلَّاقٍ وَإِسْلَامِهِ وَرِدَّتِهِ وَلِعَانِهِ وَإِرْضَاعِ أُمِّهِ أَوْ أُمِّهَا يُسْطَرُّهُ ، ثُمَّ قِيلَ : مَعْنَى التَّشْطِيرِ
أَنَّ لَهُ خِيَارَ الرَّجُوعِ ، وَالصَّحِيحُ عَوْدُهُ بِنَفْسِ الطَّلَاقِ ، فَلَوْ زَادَ بَعْدَهُ قَوْلُهُ ، وَإِنْ طَلَّقَ
وَالْمَهْرُ تَأَلَّفَ فَخِصْفٌ بَدَلَهُ مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةٍ ، وَإِنْ تَعَيَّبَ فِي يَدِهَا ، فَإِنْ قَنَعَ بِهِ
وَلَا فَنِصْفُ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا ، وَإِنْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهَا قَوْلُهُ نِصْفُهُ نَاقِضًا لِاخْتِيَارِ ، فَإِنْ قَابَ
بِجَنَابَةٍ وَأَخَذَتْ أَرْضَهَا فَلَا صَحَّحُ أَنَّ لَهُ نِصْفَ الْأَرْضِ ، وَلَهَا زِيَادَةُ مُنْفَصِلَةٍ ، وَلَهَا خِيَارُ
فِي مُتَصِلَةٍ ، فَإِنْ شَعَتْ فَخِصْفُ قِيَمَةٍ بِإِزْيَادَةٍ ،

على زنا تكرر المهر) فيجب لكل وطء مهر ، ولا بد أن تكون المغسوبة مكرهة أو اختصت بها
الشبهة ، لأن المطاوعة بنى والبني لامهر لها (ولو تكرر وطء الأب) جارية ابنه (و) وطء
(الشريك) الأمة المشتركة (و) وطء (سيد مكاتبه) له (مهر) واحد (وقبل مهر)
بعدد الوطآت (وقيل ان اتحد المجلس مهر ، والا فهو مهر ، والله أعلم) وحيث اتحد المهر في الوطآت
روعى أعلى أحوالها .

[فصل] فيما يسقط المهر وما يشطره (الفرقة قبل وطء) وكانت الفرقة حاصلة (منها) أى
من جهتها كإسلامها أو ردتها أو فسخا بعيبه قبل الدخول (أو بسببها كفسخ بعيبها تسقط المهر)
المسمى والمفروض ومهر المثل (ومالا) أى التى لا تكون منها ولا بسببها (كطلاق) وخلع
(وإسلامه وردته ولعانه وإرضاع أمه) أو ابنته لها (أو) إرضاع (أمها) له وهو صغير (يشطره)
أى ينصف المهر (ثم قيل معنى التشطير أن له) أى الزوج (خيار الرجوع) ان شاء رجع وتلكه
وان شاء تركه ، ولا يدخل في ملكه بنفس الفرقة (والصحيح عودته) أى نصف الصداق (بنفس
الطلاق ، فلوزاد) الصداق (بعده) أى الطلاق (فله) النصف في الزيادة ان عاد إليه
النصف ، والكل ان عاد الصداق إليه (وان طلق والمهر تالف) بعد قبضه (فنصف بدله) له
(من مثل) فى المثل (أو قيمة) فى المتقوم (وإن تعيب فى يدها) قبل الفراق (فان قنع به)
الزوج معيبا فلا أرض (والا) بأن لم يقنع (فنصف قيمته سليما) ان كان متقوما ونصف مثله
ان كان مثليا (وان تعيب قبل قبضها) بأففة وقنعت به (فله نصفه ناقضا بلا خيار ، فان عاب)
أى صار ذا عيب (بجناية) من أجنبي (وأخذت أرضها) أو عفت (فالأصح أن له نصف
الأرض) مع نصف العين ، ومقابله لاشئ له (ولها زيادة منفصلة) حدثت بعد الاصداق . وقبل
الطلاق كشمرة ، ويختص الرجوع بنصف الأصل (ولها خيار فى) زيادة (متصلة) كسمن
(فان شععت) فيها (فنصف قيمة) للمهر بأن يقوم بلا زيادة ، ويعطى الزوج نصفه (بلا زيادة)

وإن سمحت لزمه القبول ، وإن زاد ونقص ككبر عبد وطول نخلة وتعمير
صنعة مع برص ، فإن اتفقا بنصف العين ، وإلا فنصف قيمة ، وزراعة الأرض
نقص ، وحرثها زيادة ، وحمل أمة وبهيمة زيادة ونقص . وقيل البهيمة زيادة ،
وإطلاع نخل زيادة متصلة ، وإن طلق وعليه ثمر مؤبر لم يلزمها قطعه ، فإن قطعت
تعين نصف النخل ، ولو رضى بنصف النخل وتبقى الثمر إلى جداده أجبرت إلى
الأصح ، ويصير النخل في يديها ، ولو رضيت به فله الامتناع والقيمة ، ومتى ثبت
خيار له أو لها لم يملك نصفه حتى يختار ذو الاختيار ، ومتى رجع بقيمة اعتبر الأقل
من يوجب الإصداق والقبض ، ولو أصدق تعليم قرآن وطلق قبله ، فالأصح تعذر
تعليمه ، ويجب مهر مثل بعد وطء ، ونصفه قبله ، ولو طلق وقد زال ملكها عنه
فنصف بدله ، فإن كان زال ،

عليه (وإن سمحت لزمه القبول) للزيادة (وإن زاد) المهر (ونقص ككبر عبد) فزادت قوته
بالكبر ونقص الرغبة فيه (وطول نخلة) طولاً يؤدي إلى قلة ثمرها (وتعمير صنعة مع) حدوث
نحو (برص ، فإن اتفقا) أي الزوجان (بنصف العين) فذلك (والافنصف قيمة) للمعين خالية
عن الزيادة والنقص (وزراعة الأرض نقص وحرثها زيادة ، وحمل أمة وبهيمة زيادة ونقص) أما
الزيادة فلتوقع الولد ، وأما النقص ففي الأمة للضعف وخطر الولادة ، وفي البهيمة لضعف قوتها
ورداء لحم المأكولة (وقيل البهيمة) أي جملها (زيادة) بلا نقص (وإطلاع نخل زيادة متصلة)
وقد تقدم حكمها (وإن طلق وعليه ثمر مؤبر) بأن تشق طلعها (لم يلزمها قطعه) أي قطعها
فتستحق إبقاءه إلى الجداد (فإن قطعت تعين نصف النخل) حيث لم يمتد زمن ولم يحدث به نقص
في النخل (ولو رضى بنصف النخل وتبقى الثمر إلى جداده أجبرت في الأصح ، ويصير النخل في
يديها) ومقابل الأصح لا تجبر (ولو رضيت به فله الامتناع) منه (والقيمة) أي طلبها ، لأن
حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر إلا برضاها (ومتى ثبت خياره) بسبب نقص الصداق
(أو لها) بسبب زيادته (لم يملك نصفه حتى يختار ذو الاختيار) وهذا الخيار ليس على الفور
إعما إذا طلبه الزوج كلفت اختيار أحدهما (ومتى رجع بقيمة) المهر هلاك الصداق (اعتبر
الأقل من) قيمة المهر (يوجب الإصداق والقبض) وما بينهما (ولو أصدقها) تعليم قرآن (طأ
بنفسه وفي تعليمه كلفة ومثله حديث وخط وشعر (وطلق قبله) أي التعليم (فالأصح تعذر
تعليمه) لأنها صارت محرمة عليه ، ولا يجوز خلوة بها ولا تأمن وقوع ذلك في أثناء التعليم ، ومقابل
الأصح لا يتعذر بل يعلمها من وراء حجاب في غير خلوة (ويجب مهر مثل بعد وطء ونصفه قبله ،
ولو طلق وقد زال ملكها عنه) أي الصداق يبيع أو غيره (فنصف بدله) من مثل أو قيمة . وأما
إذا لم يزل ملكها عنه فيرجع في عينه إن لم يحصل فيه زيادة ونحوها (فإن كان زال) المهر عن

وَقَدْ تَعَلَّقَ بِالْمَيْثُورِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَهَبَتْهُ لَهُ ثُمَّ طَلَّقَ فَلَا أَظْهَرُ أَنَّ لَهُ نِصْفَ بَدَلِهِ ، وَعَلَى هَذَا
لَوْ وَهَبَتْهُ النَّصْفَ فَلَهُ نِصْفُ الْبَاقِي وَرُبْعُ بَدَلِ كُلِّهِ ، وَفِي قَوْلِ النَّصْفِ الْبَاقِي ، وَفِي
قَوْلِ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ بَدَلِ نِصْفِ كُلِّهِ أَوْ نِصْفِ الْبَاقِي وَرُبْعِ بَدَلِ كُلِّهِ ، وَلَوْ كَانَ دَيْنًا
فَأَبْرَأَتْهُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَيْسَ لَوْلَى عَفْوٌ عَنْ صَدَاقٍ عَلَى الْجَدِيدِ .

[فصل] لُطْأَةُ قَبْلِ وَطْءِ مُتَعَةٍ إِنْ لَمْ يَجِبْ شَطْرُ مَهْرٍ ، وَكَذَا لِمَوْطُوءَةٍ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَفُرْقَةُ لَا سَبَبِيَّهَا كَطَّلَاقٍ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَنْقُصَ عَنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، فَإِنْ تَنَازَعَا قَدَّرَهَا
الْقَاضِي بِنَظَرِهِ مُعْتَبِرًا حَالَهُمَا ، وَقِيلَ حَالُهُ ، وَقِيلَ حَالُهَا ، وَقِيلَ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ .

[فصل] اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ مَهْرٍ أَوْ صِفَتِهِ تَحَالُفًا ، وَيَتَحَالَفُ وَارِثُهُمَا أَوْ وَارِثُ وَاحِدٍ

ملكها (وعاد تعلق) حق الزوج (بالعين) فسكانه لم يزل (في الأصح) ومقابله لا يتعلق
(ولو وهبته له ثم طلق) قبل الدخول (فالأظهر أن له نصف بدله) من مثل أوقية ، ومقابله
لا شيء له (وعلى هذا) الأظهر (لو وهبته النصف) ثم طلق قبل الدخول (فله نصف الباقي)
وهو الربع (وربع بدل كله ، وفي قول) له (النصف الباقي ، وفي قول يتخير بين بدل نصف
كله ، أو نصف الباقي ورابع بدل كله) فرجوع الزوج بالنصف لاختلاف فيه ، إنما الخلاف في كيفية
الرجوع به (ولو كان) المهر (دينًا) على زوجها (فأبرأته) منه ، ثم طلقها قبل الدخول (لم يرجع
عليها على المذهب) وقيل فيه خلاف الهبة (وليس لولي عفو عن صداق) لوليته (على الجديد)
وفي القديم له ذلك .

[فصل] في أحكام المتعة ، وهي بضم الميم : المراد بها مال يجب على الزوج دفعه لامرأته
المفارقة بشروط تأتي (المطلقة قبل وطء متعة أن لم يجب) لها (شطر مهر) بأن كانت مفوضة ولم
يفرض لها شيء (وكذا) تجب المتعة (لموطوءة في الأظهر) وإن وجب لها المهر ، لأنه في مقابلة
ما استوفاه من البضع فإباحاش الطلاق لم يجبر بشيء فوجب لها المتعة دفعًا له ، ومقابل الأظهر لامتعة
لها (وفرقة لا سببها) بأن كانت من الزوج . دونه أو من أجنبي كوطء أبيه لها بشبهة حكم هذه
الفرقة (كطلاق) فتجب بها المتعة سواء كانت قبل الدخول ولم يجب لها شطر أم بعد الدخول
بخلاف الفرقة بسببها كزنتها (ويستحب أن لا تنقص) المتعة (عن ثلاثين درهما) ويسن
أن لا تبلغ نصف مهر المثل (فإن تنازعا قَدَّرَهَا الْقَاضِي بِنَظَرِهِ) أي اجتهداه (معتبرا حالهما)
من يسار الزوج وصفات الزوجة (وقيل) يعتبر (حاله) فقط (وقيل حالها) فقط (وقيل
أقل متمول) فلا يجب تقديرها بشيء .

[فصل] في التحالف عند التنازع في المهر (اختلفا) أي الزوجان (في قدر مهر) بأن
قال عقد بألف وقالت : بل بألفين (أو في صفته) بأن قال بألف درهم ، وقالت بألف دينار ، أو قال
بنوئل وقالت بحال ولاينة (تحالفا) كتحالف المتبايعين (ويتحالف وراثتهما أو وراث واحد

وَالْآخَرُ مُنْ يَفْسُخَ الْمَهْرُ ، وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً فَأَنْكَرَهَا تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرًا مِثْلَ فَاَقْرَ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ فَلَا أَصَحَّ تَكْلِيفُهُ الْبَيَانَ ، فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَزَادَتْ تَحَالُفًا ، وَإِنْ أَمَرَ مُنْكَرًا حَلَفَتْ وَقَضَى كَمَا ، وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ زَوْجٌ وَوَلَّى صَغِيرَةً أَوْ بَجْنُونَةً تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَتْ نَكَحْنِي يَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ ، وَيَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَتَبَتَ الْعَقْدَانِ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِيَمِينِهِ لَزِمَهُ الْفَنَانُ ، فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَأْ فِيهَا أَوْ فِي أَحَدِهَا صَدَقَ بِيَمِينِهِ وَسَقَطَ الشَّطْرُ ، وَإِنْ قَالَ كَانَ الثَّانِي تَجْدِيدًا لَفِظَ لَا عَقْدًا لَمْ يُقْبَلْ .

[فصل] وَلِيَمَّةُ الْعُرْسِ سُنَّةٌ ، وَفِي قَوْلٍ أَوْ وَجْهِ وَاجِبَةٌ ، وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا فَرَضٌ عَيْنٌ ، وَقِيلَ كِفَايَةً ، وَقِيلَ سُنَّةٌ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ أَوْ تُسَنُّ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَخْصُ الْأَغْنِيَاءُ وَأَنْ يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ أَوْ لَمْ تَكُنْ ثَلَاثَةً لَمْ تَجِبْ فِي الثَّانِي ، وَتُنْكَرُ فِي الثَّلَاثِ ،

وَالْآخَرُ) لَكِنِ الزَّوْجَانِ يَحْلِفَانِ عَلَى الْبَتِّ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَدَارَتَاهُمَا يَحْلِفَانِ عَلَى الْبَتِّ فِي الْإِثْبَاتِ وَنَفْيِ الْعِلْمِ فِي النَّفْيِ ، فَيَقُولُ وَارِثُ الزَّوْجِ : وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَنَّ مَوْرَثِي نَكَحَهَا بِأَلْفٍ وَإِنَّمَا نَكَحَهَا بِخَمْسِمِائَةٍ ، وَيَقُولُ وَارِثُهَا : وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ نَكَحَ مَوْرَثِي بِخَمْسِمِائَةٍ وَإِنَّمَا نَكَحَهَا بِأَلْفٍ (ثُمَّ) بَعْدَ التَّحَالُفِ (يَفْسُخُ الْمَهْرَ) الْمُسَمًّى (وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ) وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا ادَّعَتْهُ (وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً فَأَنْكَرَهَا تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ بِصَدَقِ الزَّوْجِ بِمِثْلِهِ ، وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ (وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرًا مِثْلُ) لَعَدِمَ تَسْمِيَةً صَحِيحَةً (فَاَقْرَ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الْمَهْرَ) بِأَنْ نَفَاهُ فِي الْعَقْدِ (أَوْ سَكَتَ) عَنْهُ (فَالْأَصَحُّ تَكْلِيفُهُ الْبَيَانَ) لِمِثْلِ (فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَزَادَتْ) عَلَيْهِ (تَحَالُفًا) ، وَإِنْ أَمَرَ مُنْكَرًا حَلَفَتْ وَقَضَى لَهَا) بِهِ ، وَمُقَابَلُ الْأَصَحِّ لَا يَكْفِي بَيَانَ مَهْرٍ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِمِثْلِهِ ، وَقِيلَ قَوْلُهَا بِمِثْلِهِ (وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ زَوْجٌ وَوَلَّى صَغِيرَةً أَوْ بَجْنُونَةً تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا تَحَالُفَ لَأَنَا لَوْ حَلَفْنَا الْوَلَى لِأَبْتِنَا بِمِثْلِهِ حَقٌّ غَيْرُهُ (وَلَوْ قَالَتْ نَكَحْنِي يَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَيَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَتَبَتَ الْعَقْدَانِ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِيَمِينِهِ لَزِمَهُ الْفَنَانُ ، فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَأْ فِيهَا أَوْ فِي أَحَدِهَا صَدَقَ بِمِثْلِهِ وَسَقَطَ الشَّطْرُ) مِنَ الْأَلْفَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا (وَإِنْ قَالَ : كَانَ الثَّانِي تَجْدِيدًا لَفِظَ لَا عَقْدًا لَمْ يُقْبَلْ) قَوْلُهُ وَلَمْ تَحْلِفْهَا عَلَى نَفْيِ مَدْعَاهُ .

[فصل] فِي الْوَلِيَّةِ ، وَهِيَ تَقَعُ عَلَى كُلِّ طَعَامٍ يَتَّخِذُ لِسُرُورِ حَادِثٍ ، لَكِنِ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْعُرْسِ أَشْهُرُ (وَلِيَّةُ الْعُرْسِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ (سُنَّةٌ) مُؤَكَّدَةٌ ، وَأَقْلَاهَا لِلتَّمَكُّنِ شَاءَ ، وَغَيْرُهُ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ وَلَوْ مَشْرُوبًا (وَفِي قَوْلٍ أَوْ وَجْهِ وَاجِبَةٌ) عَيْنًا (وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا) أَيْ وَلِيَّةُ الْعُرْسِ (فَرَضٌ) عَيْنٌ ، وَقِيلَ كِفَايَةً ، وَقِيلَ سُنَّةٌ (وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الْوَلَائِمِ ، فَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا سُنَّةٌ) (وَإِنَّمَا تَجِبُ) الْإِجَابَةُ (أَوْ تُسَنُّ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَخْصُ الْأَغْنِيَاءُ) لِقَنَاهُمْ ، بَلْ يَمُ عَشِيرَتُهُ ، أَوْ جِيرَانُهُ ، أَوْ أَهْلُ حَقِّقَتِهِ ، وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ ، وَمِنَ الشَّرْطِ أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُسَلِّمًا (و) مِنَ الشَّرْطِ (أَنْ) يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ أَوَّلَ ثَلَاثَةٍ لَمْ تَجِبْ فِي الثَّانِي وَتُنْكَرُ فِي الثَّلَاثِ) لَكِنِ لَوْلَمْ يَكُنْ

وَأَنْ لَا يُخَضِرُهُ يَخُوفٍ أَوْ طَمَعٍ فِي جَاهِهِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ نَمٌّ مَنْ يَتَأَذَّى بِهِ أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ مُجَالَسَتُهُ وَلَا مُنْكَرٌ فَإِنْ كَانَ يَزُولُ بِحُضُورِهِ فَلْيَحْضُرْ ، وَمِنْ الْمُنْكَرِ فِرَاشُ حَرِيرٍ وَصُورَةُ حَيَوَانٍ عَلَى سَقْفٍ أَوْ حِجَارٍ أَوْ وَسَادَةٍ أَوْ سِنَرٍ أَوْ ثَوْبٍ مَلْبُوسٍ ، وَيَجُوزُ مَا عَلَى أَرْضٍ وَبَسَاطٍ وَمُخَدَّةٌ وَمَقْطُوعُ الرَّأْسِ وَصُورَةُ شَجَرٍ ، وَيَحْرُمُ تَصْوِيرُ حَيَوَانٍ ، وَلَا تَسْقُطُ إِجَابَةُ بِصَوْمٍ ، فَإِنْ شَقَّ عَلَى الدَّاعِي صَوْمٌ نَفْلٍ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ ، وَيَأْكُلُ كُلُّ الصَّيْفِ بِمَا قُدِّمَ لَهُ بِلَا لَفْظٍ وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا بِالْأَكْلِ ، وَلَهُ أَخَذُ مَا يَعْلَمُ رِضَاهُ بِهِ ، وَيَحِلُّ نَثْرُ سُكَّرٍ وَغَيْرِهِ فِي الْأَمْلَاقِ ، وَلَا يُكْرَهُ فِي الْأَصْحَى ، وَيَحِلُّ التَّنَاقُطُ ، وَتَرْكُهُ أَوْلَى .

استيعاب معارفه في اليوم الأول لصغر منزله أو لكثرة الناس ، وجبت الاجابة (و) منها (أن لا يخضره) أى يدعوه (لخوف) منه (أو طمع في جاهه) بل للتودد والتقرب ، ومنها أن يعين المدعو بنفسه أو نائبه ، وأن لا يعتذر المدعو وقبل الداعي عذره ، وأن لا يسبق الداعي غيره وأن لا يغلب على الظن أن في مال الداعي شبهة ، فان وجد شيء من ذلك سقط الوجوب (و) منها (أن لا يكون نم) أى في موضع الدعوة (من يتأذى) المدعو (به أو لا يليق به مجالسته) كالأراذل (و) أن لا يوجد نم (منكر) تكبر أو ملامه (فان كان يزول بحضوره فليحضر) إجابة للدعوة وإزالة للمنكر (ومن المنكر فراش) أى فرش (حرير) أو غيره مما يحرم فرش كفضوب وجلود نمور (وصورة حيوان على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبة (أو ستر) معلق (أو ثوب ملبوس) بحضور الشخص محل فيه شيء من ذلك حرام (ويجوز ما) أى صورة حيوان (على أرض وبساط ومخدة) يتسكأ عليها ، فكل ما كانت على محل يمتن جاز الحضور فيه ، ومن ذلك الصور على الدراهم والدنانير لأنها مما يمتن بالاستعمال (و) يجوز صرّفع (مقطوع الرأس) وصور شجر) ونحوه مما لا روح فيه (ويحرم تصوير حيوان) ولو على هيئة لا يعيش معها أو من طين أو من خلابة . قال الرملي : ويصح بيعها ، ولا يحرم التفرّج عليها ولا استدامتها ، وخالفه الزبادى في الطين والخلابة فحرمهما ، فلم من ذلك أن نفس التصوير حرام ، والمصور إن كان على هيئة لا يعيش معها أو عمتها جاز اتخاذه ، وإلا فلا (ولا تسقط إجابة بصوم) فان شق على الداعي صوم نفل فالفطر (له) (أفضل) من إتمام الصوم ولو آخر النهار ، وإن لم يشق فالصوم له أفضل . أما صوم الفرض ولو موسعاً فلا يجوز الخروج منه (ويأكل الضيف مما قدم له بلا لفظ) من مالك الطعام (ولا يتصرف فيه إلا بأكل) لا يبيع وغيره ، فلا يعطى سائلاً إلا إن علم الرضا من مالكه (وله) أى الضيف (أخذ ما يعلم رضاه) أى الضيف (به) والمراد بالعلم ما يشمل الظن (ويحل نثر سكر) وهو رمية مفرقا (وغيره) كدراهم ودنانير (في الاملاك) بكسر الهمزة : ولية عقد النكاح ، وكذا في سائر الولائم (ولا يكره) النثر (في الأصح) وقيل يكره ، وقيل يستحب (ويحل التناقط . و) لكن (تركه أولى) كالتنثر ، ويكره أخذه من الهواء ، ومن بسط شجره ووقع فيه شيء ملكه ، ومن لم يسقط ووقع فيه لم يملكه . لكن هو أحق به .

كتاب القسم والنشوز

يُخْتَصُّ الْقَسْمُ بِزَوَاجَاتٍ ، وَمَنْ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِ نِسْوَتِهِ لَزِمَهُ عِنْدَ مَنْ بَقِيَ ، وَلَوْ
أَعْرَضَ عَنْهُنَّ أَوْ عَنِ الْوَاحِدَةِ لَمْ يَأْتُمْ ، وَيُسْتَعَبُّ أَنْ لَا يُعْطَلْنَ ، وَتُسْتَحَقُّ الْقَسْمُ
مَرِيضَةٌ وَرَتْقَاهُ وَحَائِضٌ وَنَفْسَاءُ ، لَا نَاشِئَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِمَسْكَنِ دَارَ عَلَيْهِنَّ فِي يَوْمَيْنَّ ،
وَلِنْ انْفَرَدَ فَلَا فُضْلَ الْمَضِيِّ إِلَيْهِنَّ ، وَلَهُ دُعَاؤُهُنَّ ، وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ ذَهَابِهِ إِلَى بَعْضٍ وَدُعَاؤُهُ
بَعْضٍ ، إِلَّا لِنَرِيضٍ كَقُرْبِ مَسْكَنِ مَنْ مَضَى إِلَيْهَا أَوْ خَوْفِ عَلَيْهَا ، وَيَحْرُمُ أَنْ يُقِيمَ بِمَسْكَنِ
وَاحِدَةٍ وَيَدْعُوهُنَّ إِلَيْهِ ، وَأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ ضَرَّتَيْنِ فِي مَسْكَنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ، وَلَهُ أَنْ
يُرْتَبَ الْقَسْمُ عَلَى لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا ، وَالْأَصْلُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَبَعٌ ، فَإِنْ عَمِلَ
لَيْلًا وَسَكَنَ نَهَارًا كَحَارِيصٍ فَعَكْسُهُ ،

كتاب القسم والنشوز

القسم بفتح القاف وسكون السين مصدر بمعنى العدل بين الزوجات . والنشوز الخروج عن
الطاعة (يختص القسم بزواج) أى وجوب القسم لا يتجاوز الزوجات إلى الاماء وإن كن مستولات
ففى تعددت الزوجات ولو كن غير حواثر وجب القسم بينهما ، وإنما يجب فى الحالة التى بينها المصنف
بقوله (ومن بات عند بعض نسوته لزمه) المبيت (عند من بقى) والمراد من المبيت الصيرورة
عند بعضهن ، ولا يلزمه ذلك ابتداء ولا بعد تمام دورهن كإقال (ولو أعرض عنهن) ابتداء أو
بعد استكمال الدور (أو عن الواحدة) التى ليس تحتها غيرها (لم يأت) وليس لهن الطلب لأن
فى داعية الطبع ما يفتى عن إيجابه (ويستعيب أن لا يعطلن) بأن يبيت عندهن أو عندها
ويحصنها ويحصنهن ، ويستعيب أن يبيتا فى فراش واحد إذا لم يكن عذر (وتستحق القسم
مريضة ورتقاء وحائض ونفساء) لأن المقصود منه الأئس للاستمتاع ، ولا يستحق القسم من
لا تحب نفقته كصغيرة لا تطيق الوطء ، و (لانشئة) بخروجها عن طاعة الزوج كأن خرجت من
مسكنه بغير إذنه أو لم تفتح له الباب (فان لم ينفرد) الزوج عن نسائه (بمسكن دار عليهن فى
يومتين ، وإن انفرد) بمسكن (فالأفضل المضى إليهن ، وله دعاؤهن) إلى مسكنه وعليهن الاجابة ،
ومن امتنع فهى ناشئة الا اذا كانت ذات قدر لم تعتد البروز فيلزمه الذهاب إليها (والأصح تحريم
ذهابه الى بعض ودعاء بعض) منهن لمسكنه (إلا لغرض كقرب مسكن من مضى إليها أو خوف
عليها) ككونها جيلة دون الأخرى أو حصل تراض أو قرعة (ويحرم أن يقيم بمسكن واحدة
ويدهوهن) أى الباقيات (إليه) ولورضين بذلك جاز (و) يحرم (أن يجمع بين ضرتين
فى مسكن) أى بيت (إلا برضاها) فيجوز الجمع ، ولو اشتملت دار على سيجرات مفردة المرافق
جاز إسكانهن فيها من غير رضاهن (وله أن يرتب القسم على ليلة ويوم قبلها أو بعدها) وهو
أولى (والأصل الليل ، والنهار تبع ، فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس فعكسه) فيكون النهار

وَلَيْسَ لِلأَوَّلِ دُخُولٌ فِي نَوْبَةٍ عَلَى أُخْرَى لَيْلًا إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَثَرَتْ فِيهَا الْخَوْفُ ، وَحِينَئِذٍ
 إِنْ طَالَ مُكْنَتُهُ قَضَى ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَهُ الدُّخُولُ نَهَارًا لَوْ ضَعُفَ مَتَاعٌ وَنَحْوُهُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ
 لَا يَطُولَ مُكْنَتُهُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْبَضُ إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ وَأَنْ لَهُ مَا سَوَى وَطءٍ مِنْ
 اسْتِمْتَاعٍ ، وَأَنَّهُ يَقْبَضُ إِنْ دَخَلَ بِلا سَبَبٍ ، وَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي الْأَقَامَةِ نَهَارًا ، وَأَقْلُّ
 نَوْبِ الْقِسْمِ لَيْلَةٌ وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَيَجُوزُ ثَلَاثًا ، لَا زِيَادَةَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَالصَّحِيحُ وَجُوبُ
 قُرْعَةٍ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ وَلَا يُفْضَلُ فِي قَدَرِ نَوْبَةٍ لَكِنْ لِحُرْمَةِ مِثْلِ أَمَةٍ ،
 وَتَخْتَصُّ بِكَرٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ زِفَافٍ بِسَبْعٍ بِلا قِضَاءٍ ، وَثِيْبٌ بِثَلَاثٍ ، وَيُسَنُّ تَخْيِيرُهَا
 بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلا قِضَاءٍ ، وَسَبْعٍ بِقِضَاءٍ ، وَمَنْ سَافَرَتْ وَحْدَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَنَاشِزَةٌ ، وَإِذْنُهُ
 لِفَرْضِهِ يَقْبَضُ لَهَا ، وَلِفَرْضِهَا لَا فِي الْجَدِيدِ ، وَمَنْ سَافَرَ لِنُقْلَةٍ حَرَّمَ أَنْ يَسْتَصْحِبَ بَعْضُهُنَّ ،

فِي حَقِّهِ أَصْلًا ، وَاللَّيْلُ تَبَعٌ (وَلَيْسَ لِلأَوَّلِ) أَي مِنْ لَيْلِهِ أَصْلُ (دُخُولٍ) وَلَوْ لِحَاجَةٍ كَعِيَادَةٍ (فِي
 نَوْبَةٍ عَلَى أُخْرَى) مِنَ الزَّوْجَاتِ (إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَثَرَتْ فِيهَا الْخَوْفُ) وَخَوْفُ النَّهْبِ وَالْحَرِيقِ (وَحِينَئِذٍ)
 أَي حِينَ الدُّخُولِ لِضَرُورَةٍ (إِنْ طَالَ مُكْنَتُهُ) عَرَفَا (قَضَى) مِنْ نَوْبَةِ الدُّخُولِ عَلَيْهَا مِثْلَ مُكْنَتِهِ
 (وَالْإِلا) بِأَنْ لَمْ يَطُلْ (فَلَا) يَقْبَضُ ، وَإِذَا دَخَلَ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ أَثِمَ وَإِنْ لَمْ يَطُلْ الْمَكْنَتُ (وَلَهُ الدُّخُولُ
 نَهَارًا لَوْ ضَعُفَ مَتَاعٌ وَنَحْوُهُ) كَتَعْرِيفِ خَيْرٍ (وَيَنْبَغِي) إِذَا دَخَلَ نَهَارًا (أَنْ لَا يَطُولَ مُكْنَتُهُ) فَإِنْ طَالَ
 وَجِبَ الْقِضَاءُ إِذَا كَانَ فَوْقَ الْحَاجَةِ (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْبَضُ إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ) وَإِنْ طَالَ زَمَنُ
 الْحَاجَةِ ، وَمَقَابِلُهُ يَقْبَضُ إِذَا طَالَ (و) الصَّحِيحُ (أَنْ لَهُ مَا سَوَى وَطءٍ مِنْ اسْتِمْتَاعٍ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَجُوزُ ،
 وَأَمَّا الْوَطءُ فَلَا يَجُوزُ (و) الصَّحِيحُ (أَنَّهُ يَقْبَضُ إِنْ دَخَلَ بِلا سَبَبٍ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَقْبَضُ (وَلَا تَجِبُ
 تَسْوِيَةٌ فِي) قَدَرِ (الْأَقَامَةِ نَهَارًا) وَأَقْلُّ نَوْبِ الْقِسْمِ لَيْلَةٌ (لَيْلَةٌ فَلَا يَجُوزُ تَبْعِيضُهَا) (وَهُوَ أَفْضَلُ)
 مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا (وَيَجُوزُ ثَلَاثًا ، لَا زِيَادَةَ عَلَى الْمَذْهَبِ) بِغَيْرِ رِضَاهُنَّ ، وَقِيلَ تَجُوزُ الزِّيَادَةُ إِلَى سَبْعٍ
 وَقِيلَ مَا لَمْ تَبْلُغْ أَوْ بَعْدَ أَشْهُرٍ (وَالصَّحِيحُ وَجُوبُ قُرْعَةٍ) بَيْنَ الزَّوْجَاتِ (لِلْإِبْتِدَاءِ) بِوَاسِعَةٍ مِنْهُنَّ
 عِنْدَ عَدَمِ رِضَاهُنَّ ، فَيَبْدَأُ بِمَنْ خَرِبَتْ قُرْعَتُهَا ثُمَّ يَعِيدُهَا لِمَنْ يَنْبَغِي بِهَا ، وَهَكَذَا إِلَى الرَّابِعَةِ فَإِذَا تَمَّتْ
 رَاعَى التَّرْتِيبَ (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ) بَيْنَهُنَّ (وَلَا يُفْضَلُ فِي قَدَرِ نَوْبَةٍ) أَي يَحْرَمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ (لَكِنْ
 لِحُرْمَةِ مِثْلِ أَمَةٍ) وَلَا تَسْتَحِقُّ الْأَمَةُ الْقِسْمَ إِلَّا إِذَا سَامَتْ لَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا (وَتَخْتَصُّ بِكَرٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ
 زِفَافٍ) وَهُوَ حُلُّ الْعُرُوسِ لَزَوْجِهَا (بِسَبْعٍ بِلا قِضَاءٍ) لِلْبَاقِيَاتِ (و) تَخْتَصُّ (ثِيْبٌ بِثَلَاثٍ)
 لَزَوَالِ الْحِشْمَةِ بَيْنَهُمَا (وَيُسَنُّ تَخْيِيرُهَا) أَي الثِّيْبِ (بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلا قِضَاءٍ وَسَبْعٍ بِقِضَاءٍ) لَهَا ،
 فَإِذَا لَمْ تَخْتَرْ السَّبْعَ لَمْ يَقْبَضْ لِلْبَاقِيَاتِ إِلَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ (وَمَنْ سَافَرَتْ) مِنْهُنَّ (وَحْدَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ
 فَنَاشِزَةٌ) فَلَا قِسْمَ لَهَا (وَإِذَا ذَنَّهُ لِفَرْضِهِ يَقْبَضُ لَهَا ، وَلِفَرْضِهَا) كَحُجٍّ (إِلَّا) يَقْبَضُ لَهَا (فِي الْجَدِيدِ ،
 وَمَنْ سَافَرَ لِنُقْلَةٍ حَرَّمَ أَنْ يَسْتَصْحِبَ بَعْضُهُنَّ) دُونَ بَعْضٍ وَلَوْ بِقُرْعَةٍ ، بَلْ يَنْقَلِبْنَ أَوْ يَطْلُقُهُنَّ ، وَلَا

وفي سائر الأسفار الطويلة وكذا القصيرة في الأصح يستصحب بعضهم بقرعة ،
ولا يقضي مدة سفره ، فإن وصل المتعبد وصار مقيما قضى مدة الإقامة ، لا الرجوع في
الأصح ، ومن وهبت حقها لم يلزم الزوج الرضا ، فإن رضى وهبت لمعينة بات
عندها ليلتيهما ، وقيل يولييهما ، أو لمن سوى ، أو له كله التخصيص ، وقيل يسوي .
[فصل] ظهرت أمارات نشوزها وعظما بلا هجر ، فإن تحقق نشوز ولم
تكرر وعظ وهجر في المضجع ، ولا يضرب في الأظهر . قلت : الأظهر يضرب ،
والله أعلم ، فإن تكرر ضرب ، فلو منعها حقا كقسم ونفقة الزمة القاضى توفيته ،
فإن أساء خلقه وآذاها بلا سبب نهاه ، فإن عاد عززه ، وإن قال كل إن صاحبه
متعبد تعرف القاضى الحال بثقة ينسبها

يجوز تركهن (وفي سائر الأسفار الطويلة ، وكذا القصيرة في الأصح يستصحب بعضهم بقرعة)
وإذا خرجت القرعة لواحدة فليس له الخروج بغيرها وله تركها ، ومقابل الأصح لا يستصحب
بعضهن بقرعة في القصير ، فان فعل قضى (د) إذا سافر بالقرعة ببعضهن (لا يقضى) للباقيات
(مدة سفره) فان خرج ببعضهن من غير قرعة عصي (فان وصل المقصد وصار مقيما قضى مدة
الإقامة) ان ساكن المصحوبة (لا) مدة (الرجوع) بعد الإقامة فلا يقضيها (في الأصح)
ومقابلها يقضيها لأنه سفر جديد من غير قرعة (ومن وهبت) من الزوجات (حقها) من القسم
لغيرها (لم يلزم الزوج الرضا) فله أن يبيت عندها في ليلتها (فان رضى وهبت لمعينة بات عندها
ليلتيهما) كل ليلة في وقتها متصلتين أو منفصلتين (وقيل) في المنفصلتين (يولييهما) بأن يقدم
ليلة الواهبة على وقتها ويصلها بليلة الموهوبة ، أو يقدم ليلة الموهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواهبة
وكذا له التأخير في الصورتين (أو) وهبت (لمن سوى) ينيق فتجعل الواهبة كأن لم تكن (أو)
وهبت (له فله التخصيص) لواحدة بنوبة الواهبة (وقيل يسوي) ينيق ولا يخص .

[فصل] في حكم الشقاق بين الزوجين (ظهرت أمارات نشوزها) بالفعل كأن يجد منها
إعراضا ، أو القول كأن نكله بخشن من القول (وعظما) ندبا (بلا هجر) ولا ضرب (فان
تحقق نشوز ولم يتكرر وعظ وهجر في المضجع) بكسر الجيم : أى الفراش . وأما في الكلام فلا
يجوز فوق ثلاثة أيام لهما ولا لغيرها (ولا يضرب في الأظهر . قلت : الأظهر يضرب) أى يجوز
له ذلك (والله أعلم) وإنما يجوز الضرب إن أفاد في ظنه ، وإلا فلا يجوز (فان تكرر ضرب)
ضربا غير مبرح ، والأولى له العفو ، ويتحقق النشوز بالخروج من المنزل بغير إذن الزوج وبمنعه
من الاستمتاع لاشتمه ، بل تأثم به وتستحق التأديب فله تأديبها (فلو منعها حقا كقسم ونفقة
الزمة القاضى توفيته) إذا طلبته (فان أساء خلقه وآذاها) بضرب أو غيره (بلا سبب) ولا
يقبل قولها فيه إلا بيينة (نهاه) عن ذلك ولا يزوره (فان عاد) وطلبت تعزيره (عززه) بما
يليق به (وإن قال كل) من الزوجين (إن صاحبه متعبد تعرف القاضى الحال بثقة يغيرها)

وَمَنْعُ الظَّالِمِ ، فَإِنْ اشْتَدَّ الشَّقَاؤُ بَثَّتْ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ، وَهَمَّا وَكِيلَانِ
 لَهَا ، وَفِي قَوْلِ مُؤَلِّكَيْنِ مِنَ الْحَاكِمِ ، فَتَلَّى الْأَوَّلَ يُشْتَرَطُ رِضَاُهَامَا فَيَوْكُلُ حَكْمَهُ
 بِطَلَاكِ وَقَبُولِ عَوَضٍ خُلْعٍ ، وَتَوَكُّلُ حَكْمَهَا بِبَذْلِ عَوَضٍ وَقَبُولِ طَلَاكِ بِهِ .

كتاب الخلع

هُوَ فَرْقَةُ عِيُوضٍ بِلَفْظِ طَلَاكِ أَوْ خُلْعٍ شَرْطُهُ زَوْجٌ يَصِيحُ طَلَاقَهُ ، فَلَوْ خَالَعَ
 عَبْدٌ أَوْ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ بِسَفَرٍ صَحَّ ، وَوَجَبَ دَفْعُ الْعَوَضِ إِلَى مَوْلَاهُ وَوَلِيِّهِ ، وَشَرْطُ
 قَابِلِهِ إِطْلَاقُ تَصَرُّفِهِ فِي الْمَالِ ، فَإِنْ اخْتَلَعَتْ أَمَةٌ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ مَالِهِ

بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَالِثِهِ يَكُونُ جَارًا لَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَرَّ أَسْكَنْهُمَا فِي جَنْبِ ثَقَّةٍ يَتَعَرَفُ حَالَهُمَا ثُمَّ يَنْهِيهِ
 إِلَيْهِ (وَ) إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَالُ (مَنَعَ الظَّالِمَ) مِنْهُمَا بَنَى أَوْ تَعَزَّرَ (فَإِنْ اشْتَدَّ الشَّقَاؤُ) أَى الْخِلَافُ
 بَيْنَهُمَا (بَثَّتْ) الْقَاضِي (حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا) فَالْبَيْتُ وَاجِبٌ . وَأَمَّا كَوْنُهُمَا مِنْ أَهْلِهِمَا
 فَمُسْتَحَبٌّ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا نَظَرَا فِي أَمْرِهِمَا ، فَيُصَلِّحَانِ أَوْ يُطْلِقَانِ (وَهَمَّا وَكِيلَانِ لَهَا) أَى عَنْهُمَا
 (وَفِي قَوْلِ) هُمَا حَاكِمَانِ (مُؤَلِّكَيْنِ مِنَ الْحَاكِمِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يُشْتَرَطُ رِضَاُهَا) بَيْعَتِ الْحَاكِمَيْنِ
 وَيَشْتَرَطُ فِيهِمَا الْعَدَالَةُ لِأَنَّ الذِّكْرَ (فَيُؤَكِّلُ) الزَّوْجَ (حَكْمَهُ بِطَلَاكِ وَقَبُولِ عَوَضٍ خُلْعٍ وَتَوَكُّلِ)
 الزَّوْجَةِ (حَكْمَهَا بِبَذْلِ عَوَضٍ وَقَبُولِ طَلَاكِ) أَى الْعَوَضِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي يُشْتَرَطُ فِي الْحَاكِمَيْنِ
 الذِّكْرَ ، وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَاُ الزَّوْجَيْنِ بَيْنَهُمَا ، وَيَحْكُمَانِ بِمَا بَرِيَانُهُ مَصْلَحَةٌ مِنَ الْجَمْعِ وَالتَّفَرِيقِ ،
 وَيُلْزَمُ كُلَا مِنَ الْحَاكِمَيْنِ أَنْ يَحْتَاطَ .

كتاب الخلع

بِضْمِ الْخَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ (هُوَ) لَفْظٌ : أَنْزَعَ . وَشَرْعًا (فَرْقَةُ) بَيْنِ الزَّوْجَيْنِ (بِعَوَضٍ)
 مَقْصُودٍ رَاجِعٍ لِحُجَّةِ الزَّوْجِ (بِلَفْظِ طَلَاكِ) أَى بِأَيِّ لَفْظٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَلَوْ كُنْيَانِي (أَوْ خُلْعٍ) كَقَوْلِهِ :
 خَالَعْتُكَ عَلَى كَذَا فَتَقَبَّلَ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَوَضُ غَيْرَ مَقْصُودٍ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ، وَكَذَا إِذَا كَانَ
 رَاجِعًا لِقُبْرِ الزَّوْجِ ، وَلِلْخُلْعِ حَكْمُ الطَّلَاكِ مِنْ كَوْنِ الْأَصْلِ فِيهِ الْكَرَاهَةُ ، وَتَمْلِكُ الْمَرْأَةُ بِهِ نَفْسَهَا
 فَلَا تَرْجِعُ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ وَيُخْلَصُ مِنْ وَقُوعِ الطَّلَاكِ الثَّلَاثِ ، فَلَوْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ أَنْ لَا يَدْخُلَ الدَّارَ
 ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا تَخَلَّعَ زَوْجَتَهُ وَدَخَلَهَا وَهِيَ مُحْتَلَّةٌ أَوْ بَعْدَ مَا عَقَدَ عَلَيْهَا مِنَ الْخُلْعِ لَمْ يَقَعْ الثَّلَاثُ
 (شَرْطُهُ) أَى الْخُلْعِ (زَوْجٌ يَصِيحُ طَلَاقَهُ) الزَّوْجُ وَكُنْ مِنْ أَرْكَانِهِ الْخِصَّةُ الَّتِي هِيَ : مُلْتَمَسٌ لِعَوَضٍ
 وَبَضْعٍ وَعَوَضٌ وَصِيفَةُ زَوْجٍ ، وَكَوْنُهُ يَصِيحُ طَلَاقَهُ شَرْطُ فِي الزَّوْجِ . (فَلَوْ خَالَعَ عَبْدٌ أَوْ مُحْجُورٌ
 عَلَيْهِ بِسَفَرٍ صَحَّ) وَلَوْ بَدُونَ إِذْنٍ وَبَدُونَ مَهْرٍ الْمَثَلِ (وَوَجِبَ دَفْعُ الْعَوَضِ إِلَى مَوْلَاهُ) أَى الْعَدِ
 (وَوَلِيِّهِ) أَى السَّفِيهِ (وَشَرْطُ قَابِلِهِ) أَى مُلْتَمَسِ الْخُلْعِ (إِطْلَاقُ تَصَرُّفِهِ فِي الْمَالِ) بِكَوْنِهِ مَكْلُفًا
 غَيْرَ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ سِوَا مَا كَانَ زَوْجَةً أَوْ أَجْنَبِيًّا (فَإِنْ اخْتَلَعَتْ أَمَةٌ بِإِذْنِ سَيِّدِ بَدَيْنِ أَوْ عَيْنِ مَالِهِ)

بانت ، وللزوج في ذمتها مهرٌ مثل في صورة العين ، وفي قولٍ قيمتها ، وفي صورة الدين لئلا يسمي ، وفي قولٍ مهرٌ مثل وإن أذن وعين عينا له أو قدر ديناً فامتنعت تعلق بالعين وبكسبها في الدين ، وإن أطلق الأذن اقتضى مهرٌ للمثل من كسبها ، وإن خالع سفيهة أو قال طلقك على ألف قبلت طلقت رجعيًا ، فإن لم تقبل لم تطلق ، وتصح اختلاف المريضة مرض الموت ، ولا يحسب من الثلث إلا زائد على مهرٍ مثل ، ودجعية في الأظهر ، لا بائن ، ويصح عوضه قليلاً وكثيراً ديناً وعيناً ومنفعة ، ولو خالع مجهول أو خمر بانت بمهرٍ مثل ، وفي قولٍ يبدل الخمر ، ولهما التوكيل ، فلو قال لو كيله : خالفها بمائة لم ينقص منها ، وإن أطلق لم ينقص عن مهرٍ مثل ، فإن نقص فيهما لم تطلق ، وفي قولٍ يقع بمهرٍ مثل ، ولو قالت :

أهي السيد (بانت) لوقوعه بعوض فاسد (وللزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين ، وفي قول قيمتها) أي بدل العين من مهر أو قيمة (وفي صورة الدين : المسمى) ويقعها به بعد العلق (وفي قوله مهر مثل ، وإن أذن) السيد لها في الاختلاع (وعين) لها (عينها) تختلج بها (أو قدر) لها (ديناً فامتنعت تعلق) الزوج (بالعين) في صورتها (وبكسبها في) صورة (الدين) فإن لم تكن مكتسبة تتبع به إذا عتقت (وإن أطلق الأذن) ولم يذكر حيناً ولا ديناً (اقتضى مهر مثل من كسبها) فلوزادت عما عينه أو عن مهر المثل في الإطلاق فلزيادة تطالب بها بعد العلق (وإن خالع سفيهة) كما هو الغالب في نساء الزمان (أو قال طلقك على ألف قبلت طلقت رجعيًا) ولغاف ذكر المال ، وإن أذن لها الولي ، ولو علق الطلاق على الإبراء أو على صحتها كأن أبرأته فقال إن صحت برأيتك فأنت طالق لم يقع (فإن لم تقبل لم تطلق) لأن الصفة تقتضي القبول فأشبهت الطلاق المعلق على صفة فلا بد من حصولها (ويصح اختلاف المريضة مرض الموت ، ولا يحسب من الثلث إلا زائد على مهر مثل) بخلاف مهر المثل فن رأس المال (و) يصح اختلاف (رجعية في الأظهر) ومقابلها لا يصح لعدم الحاجة إلى الافتداء لصيرها إلى اليئونة (لا بائن) بخلع أو غيره فلا يصح خلعه (ويصح عوضه) أي الخلع (قليلاً وكثيراً ديناً وعيناً ومنفعة ، و) يشترط في العوض شروط الثمن ، فعلى هذا (لو خالع مجهول أو خمر بانت بمهر مثل ، وفي قولٍ يبدل الخمر) وهو قدرها من العصب ، وإذا كان النجس لا يقصد كالدم فإنه يقع رجعيًا ، وشمل اليئونة في المجهول إذا لم يكن فيه تعليق . أما إذا قال إن أبرأتني من صداقتك أو دينك فأنت طالق فأبرأته وهي جاهلة به لم تطلق ، وكذا إذا كان هو جاهلاً به ، أو لزم فيه زكاة (ولهما) أي الزوجين (التوكيل) في الخلع (فلو قال) الزوج (لو كيله خالعها بمائة لم ينقص) وكيله (منها) ويجوز له الزيادة عليها (وإن أطلق) الأذن لو كيله (لم ينقص عن مهر مثل ، فإن نقص فيهما) نقصاً فاحشاً (لم تطلق وفي قولٍ يقع) الطلاق (بمهر مثل) ومثل النقصان ما لو خالع مجهول أو بغير تقدير البلد (ولو قالت :

لَوْ كَيْلَهَا : اِخْتَلَعَ بِأَلْفٍ فَاُمْتَثَلَ نَفَذَ ، وَإِنْ زَادَ فَقَالَ اخْتَلَعْتُهَا بِأَلْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا بَوَكَالْتَهَا
بَانَتْ ، وَبَلَزَ مَهْرُ مِثْلِ ، وَفِي قَوْلِ الْأَكْثَرِ مِنْهُ وَبِمَا سَمَتْهُ ، وَإِنْ أَضَافَ الْوَكِيلُ
الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهِ فَعَلَعُ أَجْنَبِيٍّ وَالْمَالُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَا ظَهْرَ أَنْ عَلَيْهَا مَا سَمَتْ وَعَلَيْهِ
الزِّيَادَةُ ، وَيَجُوزُ تَوَكِيلُهُ ذَمِيًّا وَعَبْدًا وَمَحْجُورًا عَلَيْهِ يَسْفَهُ ، وَلَا يَجُوزُ تَوَكِيلُ
مَحْجُورٍ عَلَيْهِ فِي قَبْضِ الْعَوْضِ ، وَالْأَصَحُّ هُجَّةُ تَوَكِيلِ امْرَأَةٍ يَخْلَعُ زَوْجَتَهُ أَوْ مَلَاقِيَهَا
وَلَوْ وَكَلَّاهُ رَجُلًا تَوَلَّى طَرَفًا ، وَقِيلَ الطَّرَفَيْنِ .

[فصل] الْفَرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ ، وَفِي قَوْلٍ فُسِّخَ لَا يَنْقُصُ عَدَدًا ، فَفَعَلَى الْأَوَّلِ
لَفْظُ الْفُسْخِ كِنْيَةٌ ، وَالْمُقَادَاةُ كَخُلْعٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ ، وَفِي قَوْلٍ كِنْيَةٌ
فَعَلَى الْأَوَّلِ تَوَجُّرِي يَنْفَعِرُ ذِكْرُ مَالٍ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلِي فِي الْأَصَحِّ ،

لَوْ كَيْلَهَا : اِخْتَلَعَ بِأَلْفٍ فَاُمْتَثَلَ نَفَذَ ، وَإِنْ زَادَ فَقَالَ اخْتَلَعْتُهَا بِأَلْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا بَوَكَالْتَهَا بَانَتْ ، وَيَلْزَمُهَا
مَهْرٌ مِثْلٌ (وَلَوْ كَانَ زَائِدًا عَلَى مَا سَمَتْ) (وَفِي قَوْلٍ : الْأَكْثَرُ مِنْهُ) أَيْ بِمَا سَمَاهُ الْوَكِيلُ (وَبِمَا سَمَتْهُ)
لِلْوَكِيلِ ، فَلَوْ كَانَ مَهْرُ الْمَثَلِ أَلْفَيْنِ وَأَذْنَتْ لَهُ بِأَلْفٍ وَاسْمُ الْفَاوْخِ سَمَاءٌ وَجَبَ أَلْفٌ وَخَمْسَةٌ عَلَى هَذَا
الْقَوْلِ وَالْفَقْهُ عَلَى الْأَوَّلِ (وَإِنْ أَضَافَ الْوَكِيلُ الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهِ خُلْعُ أَجْنَبِيٍّ وَالْمَالُ عَلَيْهِ) وَلَا شَيْءَ
عَلَيْهَا (وَإِنْ أَطْلَقَ) بَأَنْ لَمْ يَضْفِهِ إِلَيْهَا وَلَا إِلَيْهِ (فَلَا ظَهْرَ أَنْ عَلَيْهَا مَا سَمَتْ ، وَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ)
لَأَنَّهَا لَمْ تَرْضَ بِأَكْثَرِ مَا سَمَتْهُ (وَيَجُوزُ تَوَكِيلُهُ) أَيْ الزَّوْجِ (ذَمِيًّا) وَلَوْ فِي خُلْعٍ مِنْ مَسَامَةٍ
(وَعَبْدًا وَمَحْجُورًا عَلَيْهِ يَسْفَهُ) وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْوَلِيُّ ، مُخَالَفٌ وَكَيْلُ الزَّوْجَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَفِيهَا
إِلَّا إِذَا أَضَافَ الْمَالُ إِلَيْهَا (وَلَا يَجُوزُ) أَيْ لَا يَصِحُّ (تَوَكِيلُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ) يَسْفَهُ (فِي قَبْضِ
الْعَوْضِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ (وَالْأَصَحُّ هُجَّةُ تَوَكِيلِهِ) أَيْ الزَّوْجِ (امْرَأَةٌ يَخْلَعُ زَوْجَتَهُ أَوْ مَلَاقِيَهَا)
وَمُقَابِلُهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ بِالطَّلَاقِ (وَلَوْ وَكَلَّاهُ) أَيْ الزَّوْجَانِ (رَجُلًا) فِي الْخُلْعِ (تَوَلَّى طَرَفًا)
أَيْ أَيُّهُمَا شَاءَ ، وَالطَّرَفُ الْآخَرُ يَتَوَلَّاهُ غَيْرُهُ (وَقِيلَ) يَتَوَلَّى (الطَّرَفَيْنِ) لِأَنَّ الْخُلْعَ يَكُونُ فِيهِ
الْفَرْقَةُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ .

[فصل] فِي صِغَةِ الْخُلْعِ (الْفَرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ) يَنْقُصُ الْعَدَدُ كَالْفَرْقَةِ (وَفِي قَوْلٍ
فُسِّخَ لَا يَنْقُصُ عَدَدًا) وَيَجُوزُ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ بَعْدَ تَكْرَرِهِ مِنْ غَيْرِ حَصَرٍ إِنْ لَمْ يَنْبُذْهُ الطَّلَاقُ ،
وَالْإِنْ كَانَ طَلَاقًا جُزْأً (فَعَلَى الْأَوَّلِ) وَهُوَ أَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ (لَفْظُ الْفُسْخِ كِنْيَةٌ) عَنِ الْفَرْقَةِ
بِعَوْضٍ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ (وَالْمُقَادَاةُ كَخُلْعٍ) فِي صَرَاحَتِهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ هِيَ
كِنْيَةٌ (وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ) فَلَا يَحْتَاجُ مَعَهُ نِيَّةً (وَفِي قَوْلٍ كِنْيَةٌ) يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ، وَالْأَصَحُّ أَنْ
الْخُلْعَ وَالْمُقَادَاةَ إِنْ ذَكَرَ مَعَهُمَا الْمَالُ فَهُمَا صَرِيحَانِ ، وَإِلَّا فَكِنْيَتَانِ (فَعَلَى الْأَوَّلِ) وَهُوَ صَرَاحَةُ
الْخُلْعِ (لَوْ جَرَى بِغَيْرِ ذِكْرِ مَالٍ) مَعَ زَوْجَتِهِ وَنَوَى التَّمَسُّقَ قَبُولَهَا وَلَمْ يَنْفِ الْعَوْضَ وَقَبِلَتْ بَانَتْ
(وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلِي فِي الْأَصَحِّ) إِذَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ ، وَأَمَّا لَوْ جَرَى مَعَ أَجْنَبِيٍّ طَلَقَتْ بِجَانَا ، وَلَوْ

وَيَصِحُّ بِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النِّتَةِ وَبِالْمَجْمِيعَةِ ، وَلَوْ قَالَ بِعَمَّتِكَ نَفْسِكَ بِكَذَا فَقَالَتْ
 اشْتَرَيْتُ فَكِنَايَةُ خُلْعٍ ، وَإِذَا بَدَأَ بِصِغَةِ مُعَاوَضَةٍ كَطَلَقْتُكَ أَوْ خَالَعْتُكَ بِكَذَا ،
 وَقُلْنَا : الْخُلْعُ طَلَقٌ فَهُوَ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبُ تَعْلِيقٍ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا ، وَيُسْتَرْطُ
 قَبُولُهَا بِلَفْظٍ غَيْرِ مُنْفَصِلٍ ، فَلَوْ اخْتَلَفَ إِجْبَابُ وَقَبُولُ كَطَلَقْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَبِلَتْ بِأَلْفَيْنِ وَعَكْسَهُ
 أَوْ طَلَقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بِثَلَاثِ أَلْفٍ فَلَنَوُ ، وَلَوْ قَالَ بِأَلْفٍ طَلَقْتُكَ
 ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَلَا صَحَّ وَقُوعُ الثَّلَاثِ وَوُجُوبُ أَلْفٍ ، وَإِنْ بَدَأَ
 بِصِغَةِ تَعْلِيقٍ كَمَتْنِي أَوْ مَتْنِي مَا أُعْطِيتَنِي فَتَعْلِيقٌ فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَلَا يُسْتَرْطُ الْقَبُولُ
 لَفْظًا وَلَا الْإِعْطَاءُ فِي الْمَجْلِسِ ، وَإِنْ قَالَ إِنْ أَوْ إِذَا أُعْطِيتَنِي فَكَذَلِكَ لَكِنْ يُسْتَرْطُ
 الْإِعْطَاءُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَإِنْ بَدَأَتْ بِطَلَبِ طَلَاقٍ فَأَجَابَ مُعَاوَضَةً فِيهَا شَوْبُ جَمَالَةٍ فَلَهَا
 الرُّجُوعُ قَبْلَ جَوَابِهِ ، وَيُسْتَرْطُ فَوْرٌ لِحَوَايِهِ ، وَلَوْ طَلَبَتْ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ طَلَقَةً بِثَلَاثَةِ
 فَوَاحِدَةٍ بِثَلَاثَةِ ، وَإِذَا خَالَعَ أَوْ طَلَّقَ بِعَوِضٍ فَلَا رَجْعَةَ ، فَإِنْ شَرَطَهَا فَرَجْعِيٌّ وَلَا مَالَ ،

ففي الغرض فقال : خالعتك بلا عوض وقع رجعيًا (و يصح بكنايات الطلاق مع النية) من الزوجين
 للطلاق (وبالعجمية ، ولو قال) لزوجته (بعمتك نفسك بكذا ، فقالت) فورًا (اشتريت) أو
 قبلت (فكناية خلع) وأما إذا لم تقبل على الفور فلا يكون كناية (وإذا بدأ بصيغة معاوضة
 كطلقتك أو خالعتك بكذا وقلنا الخلع طلاق فهو معاوضة فيها شوب تعليق) وأما إن قلنا الخلع فسسخ
 فهو معاوضة محضة لا مدخل للتعليق فيها (و) على المعاوضة (له الرجوع قبل قبولها ، ويستترط
 قبولها بلفظ غير منفصل) بكلام أجبي فتقول قبلت أو اختلفت (فلو اختلفت إيجاب وقبول كطلقتك
 بألف فقبلت بألفين وعكسه ، أو طلقك ثلاثًا بألف فقبلت واحدة بثلاث ألف فلو) للخالفه (ولو قال
 طلقك ثلاثًا بألف فقبلت واحدة بألف ، فالأصح وقوع الثلاث ووجوب ألف ، وإن بدأ بصيغة
 تعليق) في الاثبات (كنى أو متى ما أعطيتني) كذا فانت طالقي (فتعليق) محض من جانبه
 (فلا رجوع له) قبل الاعطاء (ولا يستترط القبول لفظًا ولا الاعطاء) فورًا (في المجلس) وأما
 إذا كان التعليق بمعنى ونحوها في النفي كمتني لم تعطني فهو للفور (وإن قال إن أو إذا أعطيتني فكذلك)
 أي فتعليق لا رجوع له فيه (لكن يشترط إعطاء على الفور) في مجلس التواجب (وإن بدأت)
 أي الزوجة (بطلب طلاق فأجاب بمعاوضة) من جانبها (فيها شوب جمالية فلها الرجوع قبل جوابه
 ويستترط فور لجوابه) تغليبًا للمعاوضة من جانبها ، فإن طلق متراخيًا فلا يستحق عوضًا ، ويقع الطلاق
 رجعيًا (ولو طلبت ثلاثًا بألف فطلقت طلاقة بثلاثة فواحدة) تقع (بثلاثة) تغليبًا لشوب الجمالية ، ولو
 لم يملك عليها إلا واحدة استحق الألف (وإذا خالع أو طلق بعوض فلا رجعة) له عليها (فإن
 شرطها) أي الرجعة كخالعتك بدينار على أن لي عليك الرجعة (فرجعي ولا مال) في المستثنين

وَفِي قَوْلٍ بَأْتَنٍ بِمَهْرٍ مِثْلٍ ، وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتُ بِكَذَا وَارْتَدَّتْ فَأَجَابَ إِنْ كَانَ قَبْلَ
دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بَأْتَنَ بِالرَّدِّ ، وَلَا مَالَ ، وَإِنْ أَسَلَتْ فِيهَا
طَلَّقْتَ بِالمَالِ ، وَلَا يَصْرُ نَحْلُ كَلَامٍ يَسِيرٍ بَيْنَ إِيحَابٍ وَقَبُولٍ .

[فصل] قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، وَعَلَيْكَ أَوْ وَلِيَّكَ كَذَا ، وَلَمْ يَسْبِقْ طَلَبُهَا بِمَالٍ
وَقَعَ رَجْعِيًّا قِيلَتْ أَمْ لَا وَلَا مَالَ ، فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ مَا يُرَادُ بِطَلَّقْتُكَ بِكَذَا وَصَدَّقَتْهُ
فَكَهُوَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ سَبَقَ بَأْتَنَ بِالْمَذْكُورِ ، وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ
كَذَا فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَطَلَّقْتُكَ بِكَذَا إِذَا قِيلَتْ بَأْتَنَ وَوَجَبَ المَالُ ، وَإِنْ قَالَ إِنْ ضَمِنْتَ
لِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَضَمِنْتَ فِي الْفَوْرِ بَأْتَنَ وَلَزِمَهَا الأَلْفُ ، وَإِنْ قَالَ مَتَى ضَمِنْتَ فَقِي
ضَمِنْتَ طَلَّقْتُ ، وَإِنْ ضَمِنْتَ دُونَ الأَلْفِ لَمْ تَطْلُقْ ، وَلَوْ ضَمِنْتَ أَلْفَيْنِ طَلَّقْتُ ، وَلَوْ
قَالَ طَالِقٌ نَفْسِكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَضَمِنْتُ أَوْ عَكْسَهُ بَأْتَنَ بِأَلْفٍ ،
فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا ،

(وَفِي قَوْلٍ) يَقَعُ طَلَاقُ (بَأْتَنٍ بِمَهْرٍ مِثْلٍ) لِفَسَادِ الْعَوْضِ بِاشْتِرَاطِ الرَّجْعَةِ (وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتُ بِكَذَا
وَارْتَدَّتْ) عَقِبَهُ (فَأَجَابَ إِنْ كَانَ) الْإِزْتِدَادُ (قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ) عَلَى الرَّدِّ (حَتَّى
انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بَأْتَنَ بِالرَّدِّ وَلَا مَالَ) وَلَا طَلَاقُ (وَإِنْ أَسَلَتْ فِيهَا) أَيْ الْعِدَّةُ (طَلَّقْتَ بِالمَالِ)
المُسْمَى ، وَتَحْسَبُ الْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ طَلَاقِ (وَلَا يَصْرُ نَحْلُ كَلَامٍ يَسِيرٍ بَيْنَ إِيحَابٍ وَقَبُولٍ) فِي الْخَلْعِ
بِخِلَافِ السَّكْرِ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْمُخَاطَبِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ الْجَوَابُ أَوْ التَّسْكُمُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

[فصل] فِي الْأَلْفَاظِ الْمُرْتَبِطَةِ بِالْعَوْضِ ، إِذَا (قَالَ) لِرَجُلَةٍ (أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ ، أَوْ لِي عَلَيْكَ
كَذَا أَوْ لِي سَبَقَ طَلَبُهَا) لِلطَّلَاقِ (بِمَالٍ وَقَعَ) الطَّلَاقُ (رَجْعِيًّا قِيلَتْ أَمْ لَا ، وَلَا مَالَ) عَلَيْهَا لِلزَّوْجِ
وَهَذَا إِذَا لَمْ يَشْعُرْ فِي الْعَرَفِ اسْتِعْمَالُ هَذَا اللَّفْظِ فِي طَلَبِ الْعَوْضِ ، فَإِنْ شَاعَ فَهُوَ كَقَوْلِهِ طَلَّقْتُكَ عَلَى
كَذَا (فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ مَا يُرَادُ بِطَلَّقْتُكَ بِكَذَا وَصَدَّقَتْهُ) الزَّوْجَةُ (فَكَهُوَ فِي الْأَصَحِّ) فَتَبَيَّنَ مِنْهُ
بِذَلِكَ الْمُسَمَّى إِنْ قِيلَتْ ، فَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ لَمْ يَقَعْ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ النِّعَ (وَإِنْ سَبَقَ) طَلَبُهَا لِلطَّلَاقِ بِمِثْلِ
المَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ (بَأْتَنَ بِالْمَذْكُورِ) إِذَا قَصَدَ جَوَابَهَا ، وَأَمَّا إِذَا قَصَدَ إِقْدَاءَ الطَّلَاقِ وَقَعَ رَجْعِيًّا
(وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَطَلَّقْتُكَ بِكَذَا إِذَا قِيلَتْ) فَوْرًا (بَأْتَنَ
وَوَجَبَ المَالُ) وَقِيلَ يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ، وَلَا مَالَ ، وَلَكِنْ هَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِوَجْهِ ، فِي الْحَقِيقَةِ
لَا خِلَافَ (وَإِنْ قَالَ : إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَضَمِنْتَ فِي الْفَوْرِ بَأْتَنَ وَلَزِمَهَا الأَلْفُ) بِخِلَافِ
مَالُو أَعْطَتْهُ الأَلْفَ (وَإِنْ قَالَ مَتَى ضَمِنْتَ) فَلَا يَشْتَرِطُ فَوْرَ (فَتَمَّتْ ضَمِنْتَ طَلَّقْتُ ، وَإِنْ ضَمِنْتَ دُونَ
الأَلْفِ لَمْ تَطْلُقْ ، وَلَوْ ضَمِنْتَ أَلْفَيْنِ طَلَّقْتُ) لَوْجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَيُلْغُو الزَّائِدَ حَتَّى لَوْ قَبَضَهُ كَانَ أَمَانَةً
فِي بَدَنِهِ (وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْتُ نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا ، فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَضَمِنْتُ أَوْ عَكْسَهُ) أَيْ ضَمِنْتَ
وَطَلَّقْتَ (بَأْتَنَ بِأَلْفٍ) وَإِنْ تَأَخَّرَ تَسْلِيمُ المَالِ عَنِ الْمَجْلِسِ (فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا)

وَإِذَا عَلِقَ بِإِعْطَاءِ مَالٍ فَوَضَعَتْهُ بَيْنَ يَدَيْهِ طَلَّقَتْ ، وَالْأَصَحُّ دُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ ، وَإِنْ
قَالَ إِنْ أَقْبَضْتَنِي فَقِيلَ كَالْإِعْطَاءِ ، وَالْأَصَحُّ كَسَائِرُ التَّعَالِيقِ فَلَا يَمْلِكُكَ ، وَلَا يَشْتَرِطُ
لِلْإِقْبَاضِ مَجْلِسٌ . قُلْتُ : وَيَقَعُ رَجْعِيًّا ، وَيَشْتَرِطُ لِتَحَقُّقِ الصِّفَةِ أَخْذُهُ بِيَدِهِ مِنْهَا ، وَلَوْ
مُكْرَهَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ عَلِقَ بِإِعْطَاءِ عَبْدٍ وَوَصَفَهُ بِصِفَةٍ سَلِمَ فَأَعْطَتْهُ لَا بِالصِّفَةِ لَمْ
تُطْلَقْ أَوْ بِهَا مِيبًا فَلَهُ رَدُّهُ وَمَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ قِيمَتُهُ سَلِيمًا ، وَلَوْ قَالَ عَبْدًا طَلَّقْتُ
بِعَبْدٍ إِلَّا مَغْضُوبًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ مَلَكَ طَلَقَهُ فَقَطْ فَقَالَتْ طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا
يَا لَيْ فَطَلَّقَ الطَّلَاقَ فَلَهُ الْكُفُّ ، وَقِيلَ ثَلَاثُهُ ، وَقِيلَ إِنْ عَلِمْتَ الْحَالَ قَالَتْ ، وَإِلَّا
فَعَلْتُهُ ، وَلَوْ طَلَبْتَ طَلَقَهُ يَا لَيْ فَطَلَّقَ بِمِائَةِ وَقَعٍ بِمِائَةٍ ، وَقِيلَ يَا لَيْ ، وَقِيلَ لَا تَقَعُ ،
وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي غَدًا يَا لَيْ فَطَلَّقَ غَدًا أَوْ قَبْلَهُ بِأَنْتَ بِمَهْرٍ مِثْلُ ، وَقِيلَ فِي قَوْلٍ بِالْمُسْمَى ،

تبيين ولا مال (وإذا علق) الطلاق (باعطاء مال فوضعت بين يديه) فوراً بنية السفع عن جهة
التعليق (طلقت) بفتح اللام أفسح من ضمها (والأصح دخوله في ملكه) فقرأ وإن لم يأخذه
حيث تمكن من أخذه (وإن قال إن أقبضني) كذا فأنت طالق (ف قيل) حكمه (كالإعطاء)
في اشتراط الفورية وملك المقبوض (والأصح) أنه (كسائر التعاليق) التي لا معاوضة فيها (فلا
يملكه) أي المقبوض (ولا يشترط للإقباض مجلس . قلت : ويقع) الطلاق (رجعياً) لأن
الإقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) وهي الإقباض (أخذه بيده منها) فلا يكون
وضعه بين يديه ، وهذا الذي ذكره المصنف لا يظهر إلا لو علق على القبض بأن قال : إن قبضت
منك ، فلذا توقف فيه بعضهم وكذا في قوله (ولو مكروه ، والله أعلم) لأن فعل المكروه لاغ
فكيف يتحقق به الإقباض ، ولكن سيأتي أنه إذا علق الطلاق على فعل من يبالي ولم يقصد
حادثاً ولا منعاً أنه يحث بالفعل ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً (ولو علق بإعطاء عبد ووصفه بصفة سلم
فأعطته) عبداً (لأبلاصة لم تطلق ، أو بها) سلباً طلقت وملكه ، أو (معيباً) مع وقوع الطلاق
به (ردّه ومهر مثل ، وفي قول قيمته سلباً ، ولو قال) في تعلقه أن أعطيني (عبداً) ولم يصفه
(طلقت عبداً) أي بكلّ عبد على أي صفة (إلا مغضوباً في الأصح) ومقابله تطلق بالمغضوب
ومثله في الخلاف المكاتب والمرهون (وله) في غير المغضوب (مهر مثل) بدله ، لأنه مجهول عند
التعليق وهو لا يصح عوضاً (ولو ملك طلاقه فقط ، فقالت طلقني ثلاثاً بآلف فطلق الطلقة) التي
يملكها (فله ألف) علمت بالحال أم لا (وقيل) له (ثله) أي الألف (وقيل إن علمت الحال
قالت ، وإلا فثله ، ولو طلبت طلاقه بآلف فطلق) طلاقه (بمائة وقع بمائة ، وقيل بآلف ،
وقيل لا تقع ، ولو قالت طلقني غداً بآلف فطلق غداً أو قبله) فسد الخلع بشرط تأخير الطلاق
و (بانت بمهر مثل) قطعاً (وقيل في قول) من طريقة حاكية لقولين : بانت (بالمسمى)
والقول الآخر بمهر المثل ، والمراد بمثل المسمى ، لأن هذا الطريق يرى فساد الخلع

وإن قال: إذا دخلت الدار فأنت طالق بألف قبلت ودخلت طلقت على الصحيح بالمسمى، وفي وجه أو قول بغير مثل، ويصح اختلاع أجنبي، وإن كرهت الزوجة وهو كاختلاعها لفظاً وحكماً، ولو كملها أن يختلع له، وللأجنبي توكيلها فتتخير هي، ولو اختلع رجل وصرح بوكالتها كاذباً لم تطلق وأبوها كأجنبي فيختلع بماله، فإن اختلع بماله وصرح بوكالة أو ولاية لم تطلق، أو باستقلال فخلع بمنسوب [فصل] ادعت خلعاً فأنكره صدق يمينه، وإن قال طلقك بكذا فقالت بحائناً بآنت ولا عوض، وإن اختلعا في جنس عوضه، أو قدره ولا بينة بحائناً ووجب مهر مثل، ولو تخالعا بألف ونوباً نوباً لزم، وقيل مهر مثل، ولو

(وان قال إذا دخلت الدار) مثلاً (فأنت طالق بألف قبلت) فوراً (ودخلت) بعد قبولها (طلقت على الصحيح) ومقابله لا تطلق، لأن المعاوضة لا تقبل التعليق، وعلى الصحيح يقع الطلاق بالمسمى) ويجب تسليمه في الحال لا عند وجود التعليق عليه (وفي وجه أو قول) يقع (مهر مثل) لأن المعاوضة لا تقبل التعليق فيؤثر فساد العوض فيرجع مهر المثل (ويصح اختلاع أجنبي) مطلق التصرف (وإن كرهت الزوجة) ذلك (وهو) أي اختلاع الأجنبي (كاختلاعها) أي الزوجة (لفظاً وحكماً) في جميع مامرته فهو من جانب الزوج ابتداء معاوضة فيها شوب تعليق، ومن جانب الأجنبي ابتداء معاوضة فيها شوب جمالة، فإذا قال الزوج للأجنبي طلقت امرأتى على ألف في ذمتك فقبل، أو قال الأجنبي للزوج طلقت امرأتك على ألف في ذمتي فأجابته بآنت بالمسمى، وللزوج أن يرجع قبل قبول الأجنبي نظراً للمعاوضة، وللأجنبي أن يرجع قبل إجابة الزوج نظراً لشوب الجمالة (ولو كملها أن يختلع له) فيكون خلع أجنبي، والمال عليه (وللأجنبي توكيلها) في الاختلاع عنه (فتتخير هي) بين اختلاعها لنفسها وبين اختلاعها له (ولو اختلع رجل وصرح بوكالتها كاذباً لم تطلق) لارتباط الطلاق بلزوم المال (وأبوها كأجنبي فيختلع بماله، فإن اختلع بماله وصرح بوكالة) كاذباً (أو ولاية لم تطلق) لأنه ليس بوكيل، ولا ولي في ذلك (أو) صرح (باستقلال فخلع بمنسوب) فيقع بآنتا بمهر المثل، ومحل ما ذكر في غير الصداق، أما لو قال أبوها طلقها وأنت برىء من صداقها ففعل وقع الطلاق رجعياً ولم يبرأ.

[فصل] في الاختلاف في الخلع أو عوضه (ادعت) الزوجة (خلعاً فأنكره) الزوج ولا بينة (صدق يمينه) فإن أقامت بينة فلا بد من رجلين (وإن قال) الزوج (طلقتك بكذا، فقالت بحائناً بآنت، ولا عوض) له عليها إن حلفت على نفيه، ولها النفقة والكسوة في العدة، وترثه لو مات في العدة، ولا يرثها هو (وإن اختلعا في جنس عوضه) أدرهم أم دنانير؟ (أو قدره) سكان قال بألف فقالت بخمسائة (ولا بينة) لو ائحد منهما (تخالفاً ووجب مهر مثل، ولو تخالعا بألف) من الزبائنية مثلاً وفي البلد نوعان منها (ونوباً نوعاً لزم) المنوي (وقيل مهر مثل، ولو

قَالَ أَرَدْنَا دَنَابِيرَ قَتَالَتْ بَلَّ دَرَاهِمٍ أَوْ فُلُوسًا تَحَالَفًا عَلَى الْأَوَّلِ ، وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ
بَلٍّ تَحَالَفٍ فِي الثَّانِي ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب الطلاق

يُشْتَرَطُ لِنَفْوِذِهِ التَّكْلِيفُ إِلَّا السَّكَرَانُ ، وَيَقَعُ بِصَرِيحِهِ بِلَا نِيَّةٍ ، وَبِكُنَايَةٍ بِنِيَّةٍ ،
فَصَرِيحُهُ الطَّلَاقُ وَكَذَا الْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ عَلَى الشُّهُورِ : كَطَلَقْتُكَ وَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَمُطَلِّقَةٌ
وَيَاطَلِقُ ، لَا أَنْتِ طَالِقٌ وَالطَّلَاقُ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَرْجُمَةُ الطَّلَاقِ بِالْعَجْمِيَّةِ صَرِيحٌ
عَلَى الْمَذْهَبِ ،

قال أردنا دنابير ، قتالت بل دراهم أو فلوسا تحالفا على الأول (وهو لزوم النوى ، وقد اختلفا في
جنس العوض (ووجب مهر مثل بلا تحالف في الثاني) وهو من لا يعتبر النية (والله أعلم) ولو
اختلفت نيتاهما بأن أراد كل منهما جنسا وتصادقا على ذلك فلا فرقة لعدم صحة العقد

كتاب الطلاق

هو لغة : حلّ القيد . وشرعا حلّ عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه . وأركانه خمسة : مطلق
وصيغة وحلّ وولاية وقصد ، وقد بدأ المصنف ببيان شرط المطلق ، فقال (يشترط لنفوذه) أى
الطلاق (التكليف) فلا يصحّ من صبي ومجنون ونائم ومضى عليه (إلا السكران) المتعدّى
بسكركه فيصحّ منه مع أنه غير مكفّ ، وشمل ذلك الكافر وإن لم ينتقله حزمة شرب الخمر . وأما
غير المتعدّى كن أنكره على شرب مسكر ، أو لم يعلم أنه مسكر ، أو شرب دواء يجنبنا لحاجة فلا يتم
طلاقه . ثم ثنى المصنف ببيان الصيغة ، وهى الركن الثانى بقوله (ويقع) الدلاق (بصريحه)
وهو ما لا يحتمل غير الطلاق (بلانية) لايقاعه فلا بد فيه من لفظ يسمع ، فنية الطلاق من غير تلافى
أو بلفظ لا يسمع لاغية ، ولا بد أيضا أن يكون اللفظ مقصودا ، فالسأهى ومن سبق لسانه والنائم لا يقع
عليهم ، ولا بد أن يكون غالبا بمعناه ليخرج الأنجمى إذا لقن لفظ الطلاق وتلفظ به من غير معرفة
لمعناه فلا يقع عليه ، فإذا تلفظ به وهو عالم بمعناه مع قصد اللفظ وقع الدلاق إذا كان اللفظ صريحا ،
ولو لم يقصد به قلع النكاح بأن كان هازلا (و) يقع أيضا (بكناية) وهى ما يحتمل الطلاق
وغيره . لكن (بنية) لايقاعه بأن يقصد باللفظ قطع النكاح (فصريحه الطلاق) أى ما اشتق
منه (وكذا الفراق والسراح) بفتح السين : أى ما اشتق منهما (على المشهور) ومقابلة هما
كنائتان ، ومن الصريح الخلع والمفاداة إن ذكر المال ، وأمنلة المشتق من الطلاق (كطالقتك
وأنت طالق . ومطلقة ويطلق) ولو حذف حرف النداء والمبتدا وقال طالق لم يقع (لا أنت طلاق
والطلاق) فليسا بصريحين (فى الأصح) بل كنائتين ، ومقابلة صريحان ، ويأتى جميع ما ذكر
فى الفراق والسراح (وترجمة الطلاق بالعجمية صريح على المذهب) وقيل إنها كناية كترجمة

وَأُطْلِقْتُكَ وَأَنْتَ مُطْلَقَةٌ كِنَايَةٌ ، وَلَوْ اشْتَهَرَ لَفْظُ الطَّلَاقِ كَالْحَلَالِ أَوْ حَلَالِ اللَّهِ عَلَى حَرَامٍ فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّهُ كِنَايَةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَكِنَايَتُهُ كَأَنْتَ خَلِيَّةٌ بَرِيَّةٌ بِنْتٌ بِنْتٌ بَائِنٌ اعْتَدَى اسْتَبْرَأَ رَحِمَكَ الْخَلْقَ بِأَهْلِكَ ، حَبْلُكَ عَلَى قَارِبِكَ ، لَا أَنْدُهُ سَرِّكَ ، اعْزُبِي اعْزُبِي دَعِيْنِي وَدَعِيْنِي وَنَحْوَهَا ، وَالْإِعْتَاقُ كِنَايَةٌ طَلَاقٍ وَعَكْسُهُ ، وَلَيْسَ الْعَلَاقُ كِنَايَةً ظَهَارٍ وَعَكْسُهُ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَى حَرَامٍ أَوْ حَرَمْتِكَ وَنَوَى طَلَاقًا أَوْ ظَهَارًا حَصَلَ ، أَوْ نَوَاهَا ، تَخَيَّرَ وَثَبَتَ مَا اخْتَارَهُ ، وَقِيلَ طَلَاقٌ ، وَقِيلَ ظَهَارٌ ، أَوْ تَحْرِيمٌ عَيْنِيَا لَمْ تَحْرُمْ ، وَعَلَيْهِ كَفَارَةٌ يَمِينٍ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ رِيئَةً فِي الْأَظْهَرِ ، وَالتَّائِي لَفَوْ ، وَإِنْ قَالَهُ لِأَمْتِهِ وَنَوَى عِتْقًا ثَبَتَ ، أَوْ تَحْرِيمٌ عَيْنِيَا أَوْ لِأَيَّةٍ

الفراق والسراح (وأطلقتك وأنت مطلقة) يسكون الطاء (كناية ، ولو اشتهر لفظ للطلاق كالحلال) على حرام (أوحلال الله على حرام) أو أنت على حرام (فصرح في الأصح) عند من اشتهر عندهم (قلت : الأصح أنه كناية ، والله أعلم) ولو قال على الطلاق ، فقال بعضهم هو كناية وآخرون صريح واعتمدوه (وكنايته) أي الطلاق (كأنت خلية) أي منى (برية) همزة ومدونها (بنة) أي مقطوعة الوصلة (بنلة) أي مقطوعة النكاح (بائن) من البين ، وهو الفراق (اعتدى استبرأ رحك) لآنى طلقك (الحق بأهلك حبلك على غاربك) أي خليت سبيلك كما يخلى البعير في الصحراء ويجعل زمامه على مقدم ظهره (لأنده سربك) أي لأنهم بشأنك لأنك مطلقة ، والندة : الزجر ، والسرب بفتح السين ما رمى من المواشي ، وبكسرهما جماعة الظباء (اعزبي) أي تباعدي (اعزبي) أي كوني غريبة بلاروج (دعيني) أي اتركني (ودعيني) من الوداع (ونحوها) أي هذه الألفاظ (والاعتناق) صريحه وكنايته (كناية طلاق) فإذا قال لزوجته : أعتقتك ونوى الطلاق طلق (وعكسه) أي الطلاق صريحه وكنايته كناية متق (وليس الطلاق كناية ظهار وعكسه) أي الظهار ليس كناية طلاق ، فإذا قال لزوجته أنت طالق ونوى الظهار ، أو أنت على كظهر أبي ونوى الطلاق لم يقع مانواه ، بل ينفذ مضمون لفظه . ثم لو قال أنت على حرام كظهر أبي ، فالجموع كناية في الطلاق (ولو قال : أنت على حرام أو حرمتك ، ونوى طلاقاً أو ظهاراً حصل) مانواه (أو نواهما) أي الطلاق والظهار ولو متعاقبين (تخير وثبت ما اختاره) منها (وقيل) الواقع (طلاق ، وقيل ظهار ، أو) نوى بذلك (تحريم هينها) أو وطنها (لم تحرم) وكره منه ذلك (وعليه كفارة يمين) أي مثلها ولا تتوقف على الوطء (وكذا) لا تحرم وعليه كفارة (إن لم تكن) له (نية في الأظهر ، والثاني) أي مقابل الأظهر ، هذا القول (لغو) فلا كفارة فيه (وإن قاله) أي أنت على حرام ونحوه (لأمنته ونوى عتقاً ثبت) ولا مجال للطلاق والظهار فيها (أو تحريم عينها) أو نحوه (أو لانية) له

فَكَالزَّوْجَةِ ، وَلَوْ قَالَ . هَذَا الثَّوبُ أَوْ الطَّعَامُ أَوْ الْعَبْدُ حَرَامٌ عَلَيَّ فَلَعَنُوهُ ، وَشَرَطَ نِيَّةَ
السَّكْنَانِيَةِ اقْتِرَانَهَا بِكُلِّ اللَّفْظِ ، وَقِيلَ يَكْفِي بِأَوَّلِهِ ، وَإِشَارَةُ نَاطِقٍ بِطَلَاقٍ لَعَنُوهُ ، وَقِيلَ
كِنَايَةً ، وَيُعْتَدُ بِإِشَارَةِ أُخْرَسٍ فِي الْعُقُودِ وَالْحُلُولِ ، فَإِنْ فَهِمَ طَلَاقُهُ يَهَا كُلُّ أَحَدٍ
فَصَرِيحَةٌ ، وَإِنْ اخْتَصَّ بِهِمَا فَطَنُونَ فَكِنَايَةٌ ، وَلَوْ كَتَبَ نَاطِقٌ طَلَاقًا ، وَلَمْ يَنْوِهِ فَلَعَنُوهُ ،
وَإِنْ نَوَاهُ فَلَا ظَهْرُ وَقُوعِهِ ، فَإِنْ كَتَبَ إِذَا بَلَغَكَ كِتَابِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَإِنَّمَا تَطْلُقُ
بِإِلَافِهِ ، وَإِنْ كَتَبَ إِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي وَهِيَ قَارِئَةٌ فَقَرَأَتْهُ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ قَرِئَ عَلَيْهَا
فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَارِئَةً فَقَرِئَ عَلَيْهَا طَلَّقَتْ .

[فصل] لَهُ تَقْوِيضُ طَلَاقِهَا إِلَيْهَا ، وَهُوَ تَمْلِيكَ فِي الْجَدِيدِ فَيَشْتَرِطُ لِقُوعِهِ
تَطْلُقُهَا عَلَى الْفَوْرِ ، وَإِنْ قَالَ : طَلَّقِي يَا لَيْ فَطَلَّقَتْ بَأْتٍ وَلَزِمَهَا أَلْفٌ

(فكالزوجة) فلا تحرم وعليه كفارة (ولو) حرم غير الأضباع كأن (قال هذا الثوب أو الطعام
أو العبد حرام عليّ فلعنوا) لا كفارة فيه ، ومثل ذلك لو قال لأخيه أو صديقه أنت عليّ حرام (وشرط
نية السكناية اقترانها بكل اللفظ) فلو قارنت أوله وعزبت قبل آخره لم يقع طلاق (وقيل يكفي)
اقترانها (بأوله) والذي اعتمدوه أنه يكفي اقترانها ببعض اللفظ أوله أو وسطه أو آخره (وإشارة
ناطق بطلاق لغو) وإن فهمها كل أحد (وقيل كناية ، ويعتد بإشارة أخرس في العقود) كالبيع
والسكاح (والحلول) كالطلاق والعتيق (فإن فهم طلاقه بها) أي الإشارة (كل أحد) من
فطن وغيره (فصريحة) لا تحتاج لنية (وإن اختصّ بفهمه) أي فهم الطلاق من إشارته
(فطنون) أي أذكاء (فكناية) تحتاج لنية (ولو كتب ناطق) على ماتبت عليه الكتابة
لا كالهواء (طلاقاً) أو نحوه كالإبراء (ولم ينوه فلعنوا ، وإن نواه فلا ظهر وقوعه) لأن السكناية
طريق في إفهام المراد ، وقد اقترنت بالنية ، ومقابل الأظهر لا يقع (فإن كتب) إلى زوجته (إذا
بلغك كتابي فأنت طالق) ونوى الطلاق (فاعلمنا تطلق بيلوغه) مكتوباً ، فإن أتمحى قبل وصوله
لم تطلق ، وكذا لو أتمحى موضع الطلاق فقط (وإن كتب إذا قرأت كتابي) فأنت طالق (وهي
قارئة فقرأته) أو طالعته وفهمت ما فيه ولو موضع الطلاق (طلقت ، وإن قرئ عليها فلا) تطلق
(في الأصح) ومقابلته تطلق ، لأن القصد اطلاعها (وإن لم تكن قارئة) والزواج يعلم ذلك
(فقرأ عليها طلقت) لأن القراءة في حق الأمي محمولة على الإطلاع . أما إذا لم يعلم الزوج حالها
فلا تطلق إذا قرئ عليها .

[فصل] فِي تَقْوِيضِ الطَّلَاقِ لِلزَّوْجَةِ (له تفويض طلاقها) المنجز (إليها) أي الزوجة
البالغة العاقلة ، فلا يصح تعليقه كالأجاء الغد فطلقى نفسك ولا التفويض لصغيرة أو مجنونة (وهو
تمليك) للطلاق (في الجديد ، فيشترط لوقوعه تطبيقها على الفور) لأن التطبيق جواب للتمليك
وقبوله فور (وإن قال لها) طلقي (نفسك) بألف فطلقت (فوراً) بأت لزمتها ألف ،

وَفِي قَوْلِهِ تَوَكَّلْ ، فَلَا يُشْتَرَطُ قُوْرٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي اشْتِرَاطِ قَبُولِهَا خِلَافُ الْوَكِيلِ ،
وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ تَطْلِيلِهَا ، وَلَوْ قَالَ : إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَطَلَّقِي لَنَا عَلَى
التَّمْلِيكِ ، وَلَوْ قَالَ أَيْبِنِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ أَبَيْتُ وَنَوِيَا وَقَعَ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي
فَقَالَتْ أَبَيْتُ وَنَوْتُ ، أَوْ أَيْبِنِي وَنَوَيْ فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَقَعَ ، وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي وَنَوَيْ ثَلَاثًا
فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَنَوَيْ ثَلَاثًا ، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ ثَلَاثًا فَوَحَّدَتْ
أَوْ عَكْسَهُ فَوَاحِدَةٌ .

[فصل] مَرَّةً بِلِسَانٍ نَائِمٍ طَلَّاقٌ لَنَا ، وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ بِطَلَّاقٍ بِلَا قَصْدٍ لَنَا ، وَلَا
يُصَدَّقُ ظَاهِرًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ ، وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِيًا فَقَالَ يَاطَالِقُ وَقَصَدَ النَّدَاءَ لَمْ تُطْلَقْ ،
وَكَذَلِكَ إِنْ أُطْلِقَ فِي الْأَصَحِّ ؛ وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا طَارِقًا أَوْ طَالِيًا فَقَالَ يَاطَالِقُ وَقَالَ
أَرَدْتُ النَّدَاءَ فَالْتَفَتَ الْحَرْفُ صَدَقَ ، وَلَوْ خَاطَبَهَا بِطَلَّاقٍ هَازِلًا أَوْ لَاعِبًا ،

وَفِي قَوْلِهِ نَسَبَ لِلْقَدِيمِ إِنْ التَّفْوِيضَ (تَوَكَّلْ) لِاعْلَمِكِ (فَلَا يُشْتَرَطُ) بِنَاءٌ عَلَيْهِ (فَوَرَى
الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ يُشْتَرَطُ لِمَافِيهِ مِنْ شَائِبَةِ التَّمْلِكِ (و) عَلَى أَنَّهُ تَوَكَّلَ (فِي اشْتِرَاطِ قَبُولِهَا
خِلَافُ الْوَكِيلِ) هَلْ يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ لَفْظًا أَمْ لَا ، وَمِمَّا أَنْ الرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ (وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ)
التَّمْلِكِ وَالتَّوَكُّلِ (لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ تَطْلِيلِهَا) فَإِذَا رَجَعَ ثُمَّ طَلَّقَتْ لَمْ يَقَعْ (وَلَوْ قَالَ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ
فَطَلَّقِي) نَفْسَكَ (لَنَا عَلَى) قَوْلِ (التَّمْلِكِ) وَجَازَ عَلَى قَوْلِ التَّوَكُّلِ (وَلَوْ قَالَ) لَهَا (أَيْبِنِي
نَفْسَكَ ، فَقَالَتْ أَبَيْتُ وَنَوِيَا) أَيْ الزَّوْجَ تَفْوِيضَ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا ، وَهِيَ تَطْلِقُ نَفْسَهَا بِأَبَيْتَ (وَقَعَ)
الطَّلَاقِ (وَإِلَّا) بِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهُ أَوْ هِيَ (فَلَا) يَقَعُ (وَلَوْ قَالَ) لَهَا (طَلَّقِي) نَفْسَكَ (فَقَالَتْ
أَبَيْتُ وَنَوْتُ ، أَوْ) قَالَ (أَيْبِنِي) نَفْسَكَ (وَنَوَيْ ، فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَقَعَ) الطَّلَاقُ ، وَلَا يَصْرُخُ اخْتِلَافُ
لَفْظِهِمَا وَلَا حَذْفُ لَفْظِ الْبَفْسِ إِذَا نَوَيْتُهَا (وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي وَنَوَيْ ثَلَاثًا ، فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَنَوَيْتُ) وَقَدْ
عَلِمَتْ نِيَّتُهُ أَوْ وَقَعَ انْتِفَاقًا (ثَلَاثًا ، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ ثَلَاثَ جَلَالٍ عَلَى مَنْوِيهِ (وَلَوْ
قَالَ ثَلَاثًا فَوَحَّدَتْ أَوْ عَكْسَهُ) أَيْ قَالَ طَلَّقِي نَفْسَكَ وَاحِدَةً ، فَقَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي ثَلَاثًا (فَوَاحِدَةٌ)
تَقَعُ فِي الصَّوْرَتَيْنِ ، وَلَوْ قَالَ لَهَا طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا ، فَقَالَتْ بِلَا نِيَّةٍ طَلَّقْتُ وَقَعَ الثَّلَاثُ .

[فصل] فِي اشْتِرَاطِ الْقَصْدِ فِي الطَّلَاقِ (مَرَّةً بِلِسَانٍ نَائِمٍ طَلَّاقٌ لَنَا) إِذَا يُشْتَرَطُ فِي وَقْعِ
الطَّلَاقِ التَّكْلِيفُ (وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ بِطَلَّاقٍ بِلَا قَصْدٍ) لَلْفِظِ الطَّلَاقِ (لَنَا) كَالْحَاكِي كَلَامَ غَيْرِهِ
(وَلَا يُصَدَّقُ ظَاهِرًا) فِي دَعْوَاهُ سَبَقَ لِسَانُهُ (إِلَّا بِقَرِينَةٍ) وَلَوْ ظَنَّتْ صَدَقَهُ فَلَهَا قَبُولُ قَوْلِهِ ، وَكَذَا
الشُّهُودُ إِذَا ظَنُّوا لَهُمْ أَنْ يَمْتَنِعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ ، بَلْ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا بِمُطْلَقِ الطَّلَاقِ (وَلَوْ كَانَ
اسْمُهَا طَالِيًا ، فَقَالَ يَاطَالِقُ وَقَصَدَ النَّدَاءَ لَمْ تُطْلَقْ ، وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ) بِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا لَمْ تُطْلَقْ
(فِي الْأَصَحِّ) ، وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا طَارِقًا أَوْ طَالِيًا ، فَقَالَ يَاطَالِقُ وَقَالَ أَرَدْتُ النَّدَاءَ فَالْتَفَتَ الْحَرْفُ صَدَقَ
وَلَوْ خَاطَبَهَا بِطَلَّاقٍ هَازِلًا (الْمَزَلُ قَصْدُ عَدَمِ الْمَعْنَى (أَوْ لَاعِبًا) وَلِللَّعِبِ لَيْسَ قَصْدُ وَجُودِ الْمَعْنَى وَلَا

أَوْ وَهُوَ يَظُنُّهَا أَجْنَبِيَّةً بِأَنْ كَانَتْ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ نَكَحَهَا لَهُ وَلَيْتُهُ أَوْ وَكَيْلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ وَقَعَ ،
 وَلَوْ لَفَظَ أَعْجَبِيٌّ بِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ لَمْ يَقَعْ ، وَقِيلَ إِنْ نَوَى مَعْنَاهَا
 وَقَعَ ، وَلَا يَقَعُ طَلَاقُ مُكْرَاهٍ ، فَإِنْ ظَهَرَتْ قَرِينَةُ اخْتِيَارٍ بِأَنْ أُكْرِهَ عَلَى ثَلَاثٍ ،
 فَوَحْدَةٍ ، أَوْ صَرِيحٍ أَوْ تَعْلِيْقٍ فَكُنِيَ أَوْ نَجَزٍ ، أَوْ عَلَى طَلَقٍ فَسَرَحَ أَوْ بِالْعَكُوسِ وَقَعَ ،
 وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمَكْرَاهِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَدَ بِهِ بِوَلَايَةٍ أَوْ تَغْلِبٍ ، وَغَيْرُ الْمَكْرَاهِ
 عَنْ دَفْعِهِ بِهَرَبٍ وَغَيْرِهِ ، وَظَنُّهُ أَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ حَقَّقَهُ ، وَبَحْصُ بَيْتْخَوِيفٍ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ
 أَوْ جَبَسٍ أَوْ إِتْلَافٍ مَالٍ وَنَحْوَهَا ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ قَتْلٌ ، وَقِيلَ قَتْلٌ أَوْ قَطْعٌ أَوْ صَرْبٌ
 مَخُوفٌ ، وَلَا تُشْتَرَطُ التَّوْبَةُ بِأَنْ يَنْوِيَ غَيْرَهَا ، وَقِيلَ إِنْ تَرَكَهَا بِلاَ عَذْرِ وَقَعَ ، وَمَنْ
 أَثِمَ بِمَزِيلِ عَقْلِهِ مِنْ شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ نَفَذَ طَلَاقَهُ وَتَصَرَّفَهُ لَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلَا وَفِعْلًا عَلَى
 الْمَذْهَبِ ، وَفِي قَوْلٍ لَا ،

قصده عدمه (أو) خاطبها بطلاق (وهو يظنها أجنبية بأن كانت في ظلمة أو نكحها له وإيه أو
 وكيله ولم يعلم وقع) الطلاق ظاهراً وباطناً في جميع هذه الصور لأنه في الهزل واللعب أتى باللفظ عن
 قصد واختيار وظنه عدم الوقوع لا يؤخر ، وفي الباقي أوقع الطلاق في محله (ولولفظ أعجبي به بالعربية
 ولم يعرف معناه لم يقع ، وقيل إن نوى) به (معناها) أي العربية (وقع ، ولا يقع طلاق مكره) بغير
 حق . وأما لو كان بحق كأن تزوج امرأة وكان قد طلق أختها ولها حق قسم فطلبته فأكرهه على
 طلاق من معه ليوفيهما حقها . فهذا إكراه بحق فيقع (فإن ظهرت) من المكروه (قرينة اختيار بأن
 أكرهه على ثلاث فوجد ، أو صريح أو تعليق فكُنِيَ) ونوى (أو نجز أو على) أن يقول (طلقت
 فسرح أو بالعكوس) لهذه الصور (وقع) الطلاق في الجميع (وشروط الإكراه قدرة المكروه)
 بكسر الراء (على تحقيق ما هدد به) المكروه بالفتح تهديدا عاجلاً ظاهراً (بولاية أو تغلب ، ويجز
 المكروه) بفتح الراء (عن دفعه) أي المكروه بالكسر (بهرب وغيره) كاستغفانه (وظنه أنه
 إن امتنع) من فعل ما أكرهه عليه (حققه) أي فعل ما هدد به ، وأما إذا كان المهدد به ليس
 عاجلاً بل قال إن لم تطلقها لأقتلنك فليس بإكراه (ويحصل) الإكراه (بتخويف بضرب
 شديد أو) بـ (حبس) طويل (أو إتلاف مال ونحوها) كإخذ المال ، ويختلف ذلك باختلاف طبقات
 الناس وأحوالهم ، ومنه قول الوالد لولده : طلق امرأتك وإلا قتلت نفسي ، وكذا عكسه (وقيل
 يشترط) في الإكراه (قتل ، وقيل) يشترط (قتل أو قطع أو ضرب مخوف) أي يخاف منه الهلاك
 فالتهديد بغير ذلك لا يحصل به إكراه (ولا تشترط) في عدم وقوع الطلاق (التورية بأن ينوى
 غيرها) أي زوجته أو بنوى بالطلاق حلّ الوثائق (وقيل إن تركها بلا عذر وقع) فإن تركها
 لعمر كدهشة لم يقع جزماً (ومن أثم بمزيل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه وتصرفه له)
 كالسكاح (وعليه) كالبيع (قولا) كالسلام (وفعلاً) كقطع (على المذهب ، وفي قول لا)

وَقِيلَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ قَالَ رُبُّكَ أَوْ بَعْضُكَ أَوْ جُزْؤُكَ أَوْ كَيْدُكَ أَوْ شَعْرُكَ أَوْ ظَفْرُكَ طَالِقٌ وَقَعَ ، وَكَذَا دَمُكَ عَلَى الذَّهَبِ ، لَا فَضْلَ كَرِيقٍ وَعَرَقٍ ، وَكَذَا مَنِيٌّ وَلَبَنٌ فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ قَالَ لِقَطْوَةٍ يَمِينِ يَمِينِكَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ عَلَى الذَّهَبِ ، وَلَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ وَنَوَى تَطْلِيقَهَا طُلَّتْ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَّاقًا فَلَا ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْوِ إِضَافَتَهُ إِلَيْهَا فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ قَالَ : أَنَا مِنْكَ بَاطِنٌ اشْتَرَطَ نِيَّةَ الطَّلَاقِ ، وَفِي الْإِضَافَةِ الْوَجْهَانِ ، وَلَوْ قَالَ : اسْتَبْرَأْتُ رَجِيٍّ مِنْكَ فَلَعَوُ . وَقِيلَ إِنْ نَوَى طَلَّاقًا وَقَعَ .

[فصل] خِطَابُ الْأَجْنِبِيَّةِ بِطَلَاقٍ وَتَعْلِيْقِهِ بِنِكَاحٍ وَغَيْرِهِ لَعَوُ ، وَالْأَصْحَ صِحَّةُ تَعْلِيْقِ الْعَبْدِ ثَلَاثَةَ كَقَوْلِهِ إِنْ عَتَقْتُ أَوْ إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَيَقَعْنَ إِذَا عَتَقَ أَوْ دَخَلَتْ بَعْدَ عِتْقِهِ ، وَيَلْحَقُ رَجْمِيَّةٌ لَا مُخْتَلِئَةٌ ،

ينفذ شيء من تصرفه (وقيل) ينفذ تصرفه (عليه) كالطلاق والاقرار ، وأما إذا لم يأثم فانه لا يضح تصرفه (ولو قال) لزوجه (ربك أو بعضك أو جزؤك أو كيدك أو شعرك أو ظفرك طالق وقع) الطلاق (وكذا دمك) طالق يقع به الطلاق (على المذهب) وفي وجه لا يقع (لافضلة كريق وعرق) وبول (وكذا مني ولبن) لا يقع بهما (في الأصح) ومقابله الوقوع كالدم (ولو قال لقطوعة يمين: يمينك طالق لم يقع على المذهب) لفقدان ما يسرى منه الطلاق إلى الباقي ، وقبل إن كان من باب التعبير ببعض عن الكل وقع (ولو قال: أنا منك طالق ونوى تطليقها طلقت) لأنه مجبور عليه بسببها فيصح إضافة الطلاق إليه لازالة هذا الحجر فانصرف للطلاق بالنية (وإن لم ينو طلاقاً فلا) تطلق لعدم صراحة اللفظ بإضافته لغير محله (وكذا) لا تطلق (إن لم ينو) مع نية الطلاق (إضافته إليها في الأصح) فلا بد في وقوع الطلاق من الأمرين: نية الطلاق ونية إضافته إليها ، ومقابل الأصح تطلق وإن لم ينو الإضافة (ولو قال: أنا منك بآئن اشترط نية الطلاق وفي الإضافة) إليها (الوجهان) أحدهما الاشتراط (ولو قال: استبرأ رجي منك فلعو) وإن نوى به الطلاق لأن الكناية شرطها احتمال اللفظ للمعنى المراد (وقيل إن نوى طلاقها وقع) ويكون المعنى استبرأ رجي الرحم التي كانت لي .

[فصل] في بقية شروط أركان النكاح (خطاب الأجنبية بطلاق) كأن طالق (وتعليقه) أي الطلاق (بنكاح) كأن تزوجتها فهي طالق (وغيره) أي النكاح (لعو) فلا تطلق لأن شرط الطلاق الولاية على المحل (والأصح صحة تعليق العبد) طلقة (ثلاثة كقوله: إن عتقت ، أو إن دخلت) الدار (فأنت طالق ثلاثاً فيقعن إذا عتق) العبد (أو دخلت) زوجته الدار (بعد عتقه) وإن لم يكن مالكا للثالثة وقت التعليق ، ومقابل الأصح لا يصح التعليق كما لا يصح التنجيز فيقع عليه طلقتان (ويلحق) الطلاق (رجعية لا مختلئة) فلا يلحقها طلاق ، وإن كانت

وَلَوْ عَلَّقَهُ بِدُخُولٍ فَبَانتْ ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ دَخَلَتْ لَمْ يَقَعْ إِنْ دَخَلَتْ فِي الْبَيْنُونَةِ ،
وَكَذَا إِنْ لَمْ تَدْخُلْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَفِي ثَالِثٍ يَقَعْ إِنْ بَانتْ بِدُونِ ثَلَاثٍ ، وَلَوْ طَلَّقَ
دُونَ ثَلَاثٍ وَرَاجَعَ أَوْ جَدَّدَ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ عَادَتْ بِبَقِيَّةِ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ ثَلَاثَ عَادَتْ
بِثَلَاثٍ ، وَلِلْعَبْدِ طَلَقَتَانِ قَطْعًا ، وَلِلْحُرِّ ثَلَاثٌ ، وَيَقَعْ فِي مَرَضٍ مُوتِهِ ، وَيَتَوَارَثَانِ
فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ لَا بَاطِنَ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَرْبُتُهُ .

[فصل] قَالَ : طَلَقْتُكَ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ وَنَوَى عِدَّةً وَقَعَ ، وَكَذَا الْكِنَايَةُ ، وَلَوْ
قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَوَاحِدَةً ، وَفِيهِلَّ النُّوْيُ . قُلْتُ : وَلَوْ قَالَ
أَنْتِ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَلِلنُّوْيِ ، وَفِيهِلَّ وَاحِدَةً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ
أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَسَمَتْ قَبْلَ تَمَامِ طَالِقٍ لَمْ يَقَعْ ، أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ ،
وَقِيلَ وَاحِدَةً ، وَقِيلَ لَأَشْيءُ ،

فِي الْعِدَّةِ (وَلَوْ عَلَّقَهُ) أَيْ الطَّلَاقِ (بِدُخُولِ) الدَّارِ مِثْلًا (فَبَانتْ) بِطَلَاقٍ أَوْ قَسَخَ (ثُمَّ نَكَحَهَا)
ثُمَّ دَخَلَتْ لَمْ يَقَعْ (الطَّلَاقُ الْمَلْقُ) (إِنْ) كَانَتْ (دَخَلَتْ فِي) حَالِ (الْبَيْنُونَةِ ، وَكَذَا) لَا يَقَعْ
(إِنْ لَمْ تَدْخُلْ) فِي الْبَيْنُونَةِ بَلْ دَخَلَتْ بَعْدَ تَجْدِيدِ النِّكَاحِ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلَهُ يَقَعْ لِقِيَامِ النِّكَاحِ
فِي حَالِهِ التَّعْلِيقِ وَالدُّخُولِ (وَفِي) قَوْلِ (ثَالِثٍ يَقَعْ إِنْ بَانتْ بِدُونِ ثَلَاثٍ) بِخِلَافِهِ بِالثَّلَاثِ (وَلَوْ
طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَرَاجَعَ أَوْ جَدَّدَ) نِكَاحٌ مِنْ طَلَقِهَا (وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ عَادَتْ بِبَقِيَّةِ الثَّلَاثِ) وَلَا
يَهْمُ الزَّوْجُ مَا بَقِيَ ، بَلْ تَعُودُ بِمَا كَانَ لَهَا مِنَ الطَّلَاقِ (وَإِنْ ثَلَاثَ) الطَّلَاقِ وَجَدَّدَ نِكَاحَهَا
بَعْدَ زَوْجٍ (عَادَتْ بِثَلَاثٍ ، وَلِلْعَبْدِ طَلَقَتَانِ قَطْعًا) وَإِنْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ حُرَّةً (وَلِلْحُرِّ ثَلَاثٌ) وَإِنْ
كَانَتْ زَوْجَتَهُ أَمَةً (وَيَقَعْ) الطَّلَاقُ بِأَنْتِ أَوْ رَجْعِيًّا (فِي مَرَضٍ مُوتِهِ) كَمَا يَقَعْ فِي صَحَّتِهِ (وَيَتَوَارَثَانِ
فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ لَا) فِي عِدَّةٍ (بَاطِنٍ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَرْبُتُهُ) وَبِهِ قَالَتِ الْأُئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ ، وَأَمَّا هِيَ
لَوْ مَاتَتْ لَا يَرْتَبُهَا .

[فصل] فِي تَعَدُّهِ الطَّلَاقِ بِنِيَّةِ الْعِدَّةِ (قَالَ : طَلَقْتُكَ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ) وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ
الصَّرِيحِ (وَنَوَى عِدَّةً وَقَعَ) وَيَأْتِي فِيهِ مَامَرَةٌ فِي نِيَّةِ الْكِنَايَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ مَقَارَنَةِ النِّيَّةِ لِجَمِيعِ
الْأَلْفَاظِ أَوْ تَسْكِنِ الْمَقَارَنَةِ لِبَعْضِهِ (وَكَذَا الْكِنَايَةُ) إِذَا نَوَى فِيهَا عِدَّةً وَقَعَ (وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ
وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَوَاحِدَةً) لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ أَقْوَى مِنَ النِّيَّةِ (وَقِيلَ) يَقَعْ (الْمُنْوَى) لَا الْمَلْفُوظُ ،
وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ (قُلْتُ : وَلَوْ قَالَ أَنْتِ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَلِلنُّوْيِ) وَيَكُونُ مَعْنَى وَاحِدَةً مُنْفَرَدَةً عَنْ
الزَّوْجِ (وَقِيلَ) يَقَعْ (وَاحِدَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) خَاصِلُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ لاعتبارِ النُّوْيِ فِي جَمِيعِ
الْحَالَاتِ (وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَسَمَتْ) أَوْ أَسْلَمَتْ (قَبْلَ تَمَامِ طَالِقٍ لَمْ يَقَعْ) طَلَاقُ
(أَوْ بَعْدَهُ قَبْلًا) شُرُوعُهُ فِي قَوْلِهِ (ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ) لِأَنَّهَا كَانَتْ مُنْوِيَةً عِنْدَ لَفْظِ طَالِقٍ (وَقِيلَ وَاحِدَةً)
وَيُلْقَى قَوْلُهُ ثَلَاثًا (وَقِيلَ لَأَشْيءُ) يَقَعْ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ بِآخِرِهِ وَقَدْ مَاتَ قَبْلَ تَمَامِهِ ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ

وإن قال: أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل ثلاث ، وإلا فإن قصد تأكيدها فواحدة أو استثنافاً ثلاث ، وكذا إن أطلق في الأظهر ، وإن قصد بالثانية تأكيداً وبالثالثة استثنافاً أو عكس فثنتان ، أو بالثالثة تأكيداً الأولى ثلاث في الأصح ، وإن قال: أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيد الثاني بالثالث ، لا الأولى بالثاني ، وهذه الصور في موطوءة ، فلو قلن لغيرها فطقة بكل حال ، ولو قال لهذه إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق قدخلت فثنتان في الأصح ، ولو قال لموطوءة أنت طالق طقة مع أو معها طقة فثنتان ، وكذا غير موطوءة في الأصح ، ولو قال: طقة قبل طقة أو بعدها طقة فثنتان في موطوءة ، وطقة في غيرها ، ولو قال: طقة بعد طقة أو قبلها طقة فكذا في الأصح ، ولو قال طقة في طقة وأراد مع فثنتان أو الظرف أو الحسب أو أطلق فطقة ، ولو

إن نوى الثلاث بقوله: أنت طالق وقصد أن يحققه باللفظ ثلاث وإلا فواحدة (وإن قال: أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل [بأن يسكت فوق سكتة التنفس (ثلاث) لكنه إذا قال قصدت التأكيدها فانه يدين (وإلا) أي إن لم يتخلل فصل (فان قصد تأكيداً) أي تأكيد الأولى بالآخرين (فواحدة) تقع (أو) قصد (استثنافاً ثلاث ، وكذا إن أطلق) يقع ثلاث (في الأظهر) ومقابلته لا يقع إلا واحدة (وإن قصد بالثانية تأكيداً) للأولى (وبالثالثة استثنافاً أو عكس) بأن قصد بالثانية استثنافاً وبالثالثة تأكيداً لها (ثنتان) يقعان (أو) قصد (بالثالثة تأكيداً الأولى) وبالثانية الاستثناف (ثلاث) يقعن (في الأصح) للفصل بين المؤكد والمؤكد ومقابلته يقع ثنتان ويغفر الفصل (وإن قال: أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيد الثاني بالثالث) لتساويهما في الصيغة (لاالأول بالثاني) للتغاير بحرف العطف لكن يدين فيها بينه وبين الله تعالى (وهذه الصور) السارقة كلها (في موطوءة ، فلو قلن لغيرها فطقة بكل حال) لأنها تبين بالأولى (ولو قال لهذه) أي غير المدخول بها (إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق) بحرف العطف غير المرتب (قدخلت فثنتان) يقعان (في الأصح) ومقابلته تقع واحدة ، وأما لو عطف بحرف صرت فتقع واحدة باتفاق (ولو قال لموطوءة أنت طالق طقة مع) طقة (أو معها طقة فثنتان) يقعان معاً وقيل على الترتيب (وكذا غير موطوءة في الأصح) بناء على المعية ، ومقابلته تقع واحدة بناء على الترتيب (ولو قال) أنت طالق (طقة قبل طقة أو بعدها طقة فثنتان في موطوءة ، وطقة) فقط (في غيرها) لأنها تبين بالأولى (ولو قال) أنت طالق (طقة بعد طقة أو قبلها طقة فكذا) يقع ثنتان في موطوءة ، وواحدة فقط في غيرها (في الأصح) ومقابل الأصح لا تقع إلا واحدة لجواز أن يكون المعنى قبلها طقة مملوكة أم ثابتة ، فان قال أردت ذلك صدق بيمنه (ولو قال طقة في طقة وأراد) بني معنى (مع فثنتان، أو) أراد (الظرف أو الحسب ، أو أطلق فطقة ، ولو

قَالَ : نِصْفَ طَلْقَةٍ فِي نِصْفِ طَلْقَةٍ فَطَلْقَةٌ بِكُلِّ حَالٍ ، وَلَوْ قَالَ طَلْقَتَيْنِ وَقَصَدَ
مَعِيَةَ ثَلَاثٍ أَوْ ظَرْفًا قَوَّاحِدَةً ، أَوْ حِسَابًا وَعَرَفَهُ فَنِثْنَانِ ، وَإِنْ جَهَلَهُ وَقَصَدَ
مَعْنَاهُ فَطَلْقَةٌ ، وَقِيلَ نِثْنَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا فَطَلْقَةٌ ، وَفِي قَوْلِ نِثْنَانِ إِنْ عَرَفَ
حِسَابًا ، وَلَوْ قَالَ : بَعْضَ طَلْقَةٍ فَطَلْقَةٌ ، أَوْ نِصْفَيِ طَلْقَةٍ فَطَلْقَةٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ كُلَّ
نِصْفٍ مِنْ طَلْقَةٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ قَوْلَهُ نِصْفَ طَلْقَتَيْنِ طَلْقَةٌ ، وَثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ طَلْقَةٌ أَوْ
نِصْفَ طَلْقَةٍ وَثُلُثَ طَلْقَةٍ طَلْقَتَانِ ، وَلَوْ قَالَ نِصْفَ وَثُلُثَ طَلْقَةٍ فَطَلْقَةٌ ، وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ
أَوْ قَعْتُ عَلَيْكَ أَوْ بَيِّنْتُكَ طَلْقَةً أَوْ طَلْقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا وَقَعَّ عَلَى كُلِّ طَلْقَةٍ ،
فَإِنْ قَصَدَ تَوْزِيْعَ كُلِّ طَلْقَةٍ عَلَيْهِنَّ وَقَعَّ فِي ثَنَتَيْنِ نِثْنَانِ ، وَفِي ثَلَاثٍ وَأَرْبَعٍ
ثَلَاثٌ ، فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ بَيِّنْتُكَ بَعْضُهُنَّ لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا فِي الْأَصَحِّ . وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَمَّ
قَالَ إِلَّا أُخْرَى أَشْرَكَكَ مَعَهَا أَوْ أَنْتَ كَهَيِّ فَإِنْ نَوَى طَلَّقَتْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَكَذَا لَوْ
قَالَ آخِرُ ذَلِكَ لِأَمْرَاتِهِ .

قال : نصف طلاقة في نصف طلاقة في كل حال (من إرادة المعية أو الظرف أو الحساب أو الإطلاق
(ولو قال) أنت طالق (طلاقة في طلقين وقصد) نبي (معية فثلاث ، أو ظرفا فواحدة أو حسابا
وعرفه فثنتان) لأنهما موبجه (وإن جهله) أي الحساب (وقصد معناه) عند أهله (فطلقة)
لأن ما لا يعلم لا تصح إرادته (وقيل) الواقع في الجهل (ثنتان ، وإن لم يتو شيئا فطلقة ، وفي قول
ثنتان إن عرف حسابا) جلا عليه (ولو قال) أنت طالق (بعض طلاقة فطلقة أو نصفي طلاقة فطلقة
إلا أن يريد كل نصف من طلاقة) فيقع طلقتان (والأصح أن قوله) أنت طالق (نصف طلقين)
يقع به (طلاقة) لأن ذلك نصفهما ، ومقابل الأصح طلقتان ، ومحل الخلاف إذا لم يرد كل نصف من
طلقة ، وإلا وقعتا جزئا (و) الأصح أن قوله أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلاقة أو نصف طلاقة وثلاث
طلقة) يقع به (طلقتان) وقيل لا يقع فيهما إلا طلاقة ، إلغاء للزيادة في الأولى ، ونظرا في الثانية إلى
أن المضافين من أجزاء الطلاقة (ولو قال) أنت طالق (نصف وثلاث طلاقة فطلقة) تقع لعدم
تكرر لفظ طلاقة ، ولم يزد المجموع على ذلك (ولو قال لأربع : أوقعت عليكين أو ينسكن طلاقة أو
طلقين أو ثلاثا أو أربعا وقع على كل) منهن (طلاقة ، فإن قصد توزيع كل طلاقة عليهن وقع)
على كل منهن (في ثنتين ثنتان وفي ثلاث وأربع ثلاث) عملا بقصده (فإن قال أردت ببيِّنكن
بعضهن لم يقبل ظاهرا) ولكن يدين (في الأصح) ومقابلته يقبل لاحتمال لفظ ينسكن لذلك بخلاف
عليكن (ولو طلقها) أي إحدى زوجاته (ثم قال لأخرى أشركتك معها أو أنت كهى ، فإن
نوى) طلاقها المنجز (طلقت ، وإلا فلا) تطلق لاحتمال اللفظ لغبر الطلاق (وكذا لو قال) رجل
(آخر ذلك لامراته) كأن قال لامراته أشركتك مع مطلقه فلان ، إن نوى الطلاق طلقت وإلا فلا .

[فصل] يَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ ، وَلَا يَضُرُّ سَكَنَةُ تَنْفِيسٍ وَحْيٍ - قُلْتُ : وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَسِينِ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَشْتَرِطُ عَدَمُ اسْتِغْرَاقِهِ ، وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً فَوَاحِدَةً ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ ، أَوْ اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً فَثَلَاثٌ ، وَقِيلَ اثْنَتَانِ وَهُوَ مِنْ نَفْيِ اثْبَاتٍ وَعَكْسُهُ ، فَلَوْ قَالَ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا طَلَقَهُ فَثِنْتَانِ ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَثِنْتَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ ، وَقِيلَ طَلَقَهُ ، أَوْ خَسَا إِلَّا ثَلَاثًا فَثِنْتَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا نِصْفَ طَلَقٍ فَثَلَاثٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ وَقَصَدَ التَّغْلِيْقَ لَمْ يَقَعْ ، وَكَذَا يَمْنَعُ ائْتِقَادُ تَغْلِيْقٍ ،

[فصل] فِي الْإِسْتِثْنَاءِ (يَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ) وَهُوَ : الْإِخْرَاجُ بِأَلَا أَوْ أَحَدَى أَخَوَاتِهَا مَالُوهَا لِدُخْلِ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ ، وَمِنْهُ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ التَّغْلِيْقُ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ أَصْلَ الطَّلَاقِ ، وَالْأَوَّلُ يَرْفَعُ عَدَدَهُ ، وَشَرَعَ فِي شُرُوطِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ (بَشَرَطُ اتِّصَالِهِ) أَيْ لَفْظُ الْمُسْتَنَى بِالْمُسْتَنَى مِنْهُ (وَلَا يَضُرُّ سَكَنَةُ تَنْفِيسٍ وَحْيٍ) أَوْ تَذَكُّرُ بِخِلَافِ الْكَلَامِ الْأَجَنِيِّ وَلَوْ سَبَرَا (قُلْتُ : وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ) فَلَا يَكْفِي التَّنْفِيزُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، وَلَا بَدَأَ أَنْ يَنْوِيَ (قَبْلَ فَرَاغِ الْيَسِينِ) أَوْ لَهَا أَوْ آخِهَا أَوْ مَا بَيْنَهُمَا (فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَمُقَابَلُهُ يَكْفِي بَعْدَهُ ، وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا إِسْمَاعُ نَفْسِهِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ (وَيَشْتَرِطُ عَدَمُ اسْتِغْرَاقِهِ) الْمُسْتَنَى مِنْهُ ، فَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا لَمْ يَصَحِّ (وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً فَوَاحِدَةً) تَقَعُ وَيُلْفُو مَا حَصَلَ بِهِ الْإِسْتِغْرَاقُ وَهُوَ وَاحِدَةٌ (وَقِيلَ) يَقَعُ (ثَلَاثٌ ، أَوْ) قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ (اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً فَثَلَاثٌ) تَقَعُ (وَقِيلَ ثِنْتَانِ) فَلَا يَجْمَعُ الْمُسْتَنَى وَلَا الْمُسْتَنَى مِنْهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمُقَابَلُهُ الْجَمْعُ فِي كِلَيْهِمَا (وَهُوَ) أَيْ الْإِسْتِثْنَاءُ (مِنْ نَفْيِ اثْبَاتٍ وَعَكْسِهِ) أَيْ مِنْ اثْبَاتِ نَفْيٍ (فَلَوْ قَالَ) أَنْتِ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا طَلَقَهُ فَثِنْتَانِ) لِأَنَّهُ اسْتَنَى مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَهُوَ الثَّلَاثُ اثْنَتَيْنِ لَا يَتِمَّانِ ، وَاسْتَنَى مِنَ الْاِثْنَيْنِ الْمُنْقِضِينَ وَاحِدَةً تَقَعُ فَتَضُمُّ إِلَى الْوَاحِدَةِ الْبَاقِيَةَ ، فَيَكُونُ الْوَاقِعُ اثْنَتَيْنِ (أَوْ) قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَثِنْتَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ) لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْأَوَّلَ مُسْتَعْرِقٌ فَيُلْفَوُ ، وَالثَّانِي مُرْتَبِعٌ عَلَيْهِ فَيُلْفَوُ (وَقِيلَ طَلَقَهُ) لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ ، الثَّانِيَّ صَحِيحٌ يَعُودُ إِلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ (أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (خَسَا إِلَّا ثَلَاثًا فَثِنْتَانِ) يَقَعَانِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَعُودُ إِلَى الْمَلْفُوظِ (وَقِيلَ ثَلَاثٌ) بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَعُودُ إِلَى الْمَلُوكِ ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا الثَّلَاثَ فَيُلْفَوُ (أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا نِصْفَ طَلَقٍ فَثَلَاثٌ) تَقَعُ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ يَقَعُ ثِنْتَانِ ، لِأَنَّهُ يَجْعَلُ اسْتِثْنَاءَ الْبَعْضِ كَالْكُلِّ (وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) طَلَاقُكُ (أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ) طَلَاقُكَ (وَقَصَدَ التَّغْلِيْقَ) بِالْمَشِيئَةِ فِي الْأَوَّلَى ، وَبَعْدَهُمَا فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ فَرَاغِ الطَّلَاقِ (لَمْ يَقَعْ) الطَّلَاقُ ، لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ وَلَا عَدَمَهَا . أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ التَّغْلِيْقَ بِأَنْ قَصِدَ التَّبَرُّكَ أَوْ طَلَقَ أَوْ قَصَدَهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ فَيَقَعُ (وَكَذَا يَمْنَعُ) التَّغْلِيْقُ بِالْمَشِيئَةِ (اِئْتِقَادُ تَغْلِيْقٍ) كَأَنَّهُ

وَعَتَقَ وَيَمِينٍ وَنَذِيرٍ وَكُلٌّ تَصَرُّفٍ ، وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ ،
أَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] شَكٌّ فِي طَلَاقٍ فَلَا ، أَوْ فِي عَدَدٍ فَلَا قُلٌّ ، وَلَا يَحْتَنِي الْوَرَعُ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ
كَانَ ذَا الطَّائِرِ غُرَابًا فَأَنْتَ طَالِقٌ ، وَقَالَ آخَرُ إِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَأَمْرًا أَيْ طَالِقٌ وَجِبِلٌ لَمْ
يُحْكَمْ بِطَلَاقٍ أَجْدَرُ ، فَإِنْ قَالَهُمَا رَجُلٌ لِرُزُوجَتَيْهِ طَلَّقْتُ إِحْدَاهُمَا وَلَزِمَتْهُ الْبَحْثُ
وَالْبَيَانُ ، وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا بَعَيْنَهَا ثُمَّ جَهَلَهَا وَقِفَ حَتَّى يَذْكَرَ ، وَلَا يُطَالَبُ بَيَانٍ
إِنْ صَدَّقَتْهُ فِي الْجَهْلِ ، وَلَوْ قَالَ لَهَا وَلِأُجْنَبِيَّةٍ إِحْدَاهُمَا طَالِقٌ وَقَالَ قَصَدْتُ الْأُجْنَبِيَّةَ
قَبْلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ زَيْنَبُ طَالِقٌ ، وَقَالَ قَصَدْتُ أُجْنَبِيَّةً فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ ،
وَلَوْ قَالَ لِرُزُوجَتَيْهِ إِحْدَاهُمَا طَالِقٌ وَقَصَدَ مُبَيَّنَةً طَلَّقْتُ ، وَإِلَّا فَأَحْدَاهُمَا ، وَيَلْزَمُهُ

طالِقٌ إِنْ دَخَلَ السَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا تَطْلُقُ لَوْ دَخَلَتْ (و) يَمْنَعُ انْعِقَادُ (عَتَقَ) مِنْجَزٍ أَوْ مُعْلَقٍ
فَلَا يَعْتَقُ (و) انْعِقَادُ (يَمِينٍ) كَأَنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا فَعَلْتُ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (و) انْعِقَادُ (نَذَرِ)
كُلَّهُ عَلَى أَنْ أَنْصَدِّقَ بِكَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (و) انْعِقَادُ (كُلُّ تَصَرُّفٍ) كَبَيْعٍ وَإِقْرَارٍ وَإِجَارَةٍ (وَلَوْ
قَالَ يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ) طَلْقَةً لَصُورَةِ الدَّاءِ الْمَشْعُورِ بِحَصُولِ الطَّلَاقِ حَالَتِهِ ، وَالْحَاصِلُ
لَا يَمْلِكُ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَقَعُ (أَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) طَلَاقُكَ (فَلَا)
يَقَعُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءُ الْمَشْيِئَةِ يُوجِبُ حَصْرَ الْوُقُوعِ فِي حَالَةِ عَدَمِ الْمَشْيِئَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ
لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمَعْلَقُ بِهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَقَعُ :

[فصل] فِي الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ ، وَهُوَ إِمَّا شَكٌّ فِي أَصْلِهِ أَوْ فِي عَدَدِهِ أَوْ فِي مَحَلِّهِ (شَكٌّ) أَيْ
تَرَدُّدٌ فَيَشْمَلُ الظَّنَّ وَالْوَهْمَ (فِي) وَقَبِيحٌ (طَلَاقٍ) مِنْهُ أَوْ فِي وَجُودِ الصِّفَةِ الْمَعْلَقِ عَلَيْهَا (فَلَا)
نَحْكُمُ بِوُقُوعِهِ (أَوْ فِي عَدَدٍ) كَأَنْ شَكَّ هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلَقَتَانِ أَوْ وَاحِدَةٌ (فَلَا قُلٌّ) يَأْخُذُ بِهِ
(وَلَا يَحْتَنِي الْوَرَعُ) بِأَنْ يَحْتَاطَ وَيَأْخُذَ بِالْأَسْوَأِ (وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ ذَا الطَّائِرِ غُرَابًا فَأَنْتَ طَالِقٌ ،
وَقَالَ آخَرُ إِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَأَمْرًا أَيْ طَالِقٌ وَجِبِلٌ) الْحَالُ فِي الطَّائِرِ (لَمْ يَحْكَمْ بِطَلَاقٍ أَحَدٌ ، فَإِنْ قَالَهُمَا
رَجُلٌ لِرُزُوجَتَيْهِ طَلَّقْتُ إِحْدَاهُمَا) لَا بَعَيْنَهَا (وَلَزِمَتْهُ الْبَحْثُ) عَنِ الطَّائِرِ (وَالْبَيَانُ) لِرُزُوجَتَيْهِ إِنْ
أُمِكنَ ، فَإِنْ طَارَ وَلَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ بَحْثُ وَلَا بَيَانُ (وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا بَعَيْنَهَا ثُمَّ جَهَلَهَا) بِأَنْ
نَسِيَهَا (وَقِفَ) الْأَمْرُ مِنْ قُرْبَانٍ وَغَيْرِهِ (حَتَّى يَذْكَرَ) الْمَطْلُوقَةُ (وَلَا يُطَالَبُ بَيَانٍ) لِلدَّلِيلَةِ
(إِنْ صَدَّقَتْهُ) أَيْ الزَّوْجَتَانِ (فِي الْجَهْلِ) بِهَا (وَلَوْ قَالَ لَهَا) أَيْ لِرُزُوجَتَيْهِ (وَلَا أُجْنَبِيَّةً) إِحْدَاهُمَا
طَالِقٌ وَقَالَ قَصَدْتُ (بِالطَّلَاقِ) (الْأُجْنَبِيَّةَ قَبْلَ) قَوْلِهِ بَيِّنَةٌ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَقْبَلُ وَتَطْلُقُ
زَوْجَتَهُ (وَلَوْ قَالَ : زَيْنَبُ طَالِقٌ) وَاسْمُ زَوْجَتِهِ زَيْنَبُ (وَقَالَ قَصَدْتُ أُجْنَبِيَّةً) اسْمُهَا ذَلِكَ يَعْرِفُهَا
(فَلَا) يَقْبَلُ قَوْلَهُ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَيَدِينُ ، وَمُقَابِلُهُ يَقْبَلُ (وَلَوْ قَالَ لِرُزُوجَتَيْهِ) إِحْدَاهُمَا طَالِقٌ
(وَقَصَدَ مُبَيَّنَةً) مِنْهُمَا (طَلَّقْتُ ، وَالَا) بِأَنْ لَمْ يَقْصِدْ مُبَيَّنَةً (فَأَحْدَاهُمَا) أَيْ زَوْجَتَيْهِ تَطْلُقُ (وَيَلْزَمُهُ

الْبَيَانُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى ، وَالتَّعْيِينَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَتُعْزَلَانِ عَنْهُ إِلَى الْبَيَانِ أَوْ التَّعْيِينِ ، وَحَلِيلُهُ الْبِدَارُ بِهِمَا ، وَنَفَقَتُهُمَا فِي الْحَالِ ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِالْفُظْ ، وَقِيلَ إِنَّ كَمْ يُعَيَّنُ ، فَعِنْدَ التَّعْيِينِ ، وَالْوُطْءُ لَيْسَ بَيَانًا وَلَا تَعْيِينًا ، وَقِيلَ تَعْيِينٌ ، وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى وَاحِدَةٍ : هَذِهِ الْمُطْلَقَةُ قَبِيحَانِ ، أَوْ أَرَدْتُ هَذِهِ وَهَذِهِ أَوْ هَذِهِ بَلْ هَذِهِ حُكْمٌ بِطَلَاقِيهَا ، وَلَوْ مَاتَتْ أَوْ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ بَيَانٍ وَتَعْيِينٍ بَقِيَتْ مُطَالَبَتُهُ لَبَيَانِ الْإِرْثِ ، وَلَوْ مَاتَ فَلَا ظَهْرُ قَبُولِ بَيَانٍ وَارِثِهِ لَا تَعْيِينِهِ ، وَلَوْ قَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا فَأَمْرًا بِي طَلَّقْتُ وَإِلَّا فَعَبْدِي حُرٌّ وَجَهْلٌ مُنْعٍ مِنْهُمَا إِلَى الْبَيَانِ ، فَإِنْ مَاتَ بَلْ يُقْبَلُ بَيَانُ الْوَارِثِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، بَلْ يُقْرَعُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالرَّأَةِ ، فَإِنْ قَرَعَ عَتَقَ ، أَوْ قَرَعَتْ لَمْ تُطْلَقْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرِقُّ .

(البيان) للمطلقة (في الحالة الأولى) وهي قصد واحدة معينة (والتعيين) فوراً (في الثانية) وهي قصد واحدة مبهمه (وتعزلان) أي الزوجتان (عنه إلى البيان) في الحالة الأولى (أو التعيين) في الحالة الثانية (وعليه البدار بهما) أي البيان والتعيين ، فإن أخر بلا عذر عصى وذلك في الطلاق البائن ، أما الرجعي فلا يلزمه مادام في العدة (و) عليه أيضاً (نفقتهما في الحال) لحبسهما بحبس الزوجات (ويقع الطلاق) في المعينة والمبهمه (بالفظة) لكن هذه المعينة من اللفظ والمبهمه من التعيين فنوقع الطلاق فيه باللفظ ولا تحسب العدة إلا من التعيين (وقيل إن لم يعين) المبهمه المطلقة زماناً ثم عينها (فعند التعيين) يقع الطلاق (والوطء ليس ببياناً) لغير الموطوءة في الحالة الأولى (ولا تعييناً) في الحالة الثانية ، بل يطالب بالبيان والتعيين بعد الوطء ، فإن بين الموطوءة قبل وعليه الحد إن كان الطلاق بائناً والمهر ، وإن عين الطلاق الموطوءة قبل وعليه المهر ولا حد عليه (وقيل) الوطء (تعين) فلا يمنع من وطء أيتهما شاء (ولو قال مشيراً إلى واحدة هذه المطلقة في بيان) لها (أو) قال (أردت هذه وهذه أو هذه بل هذه حكم بطلاقهما) ظاهراً : أما في الباطن فالمطلقة من نواها ولو أنى في العطف بتم أو الفاء حكم بطلاق الأولى فقط (ولو ماتتا أو إحداهما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبتنه) أي المطلق بالبيان والتعيين (ليبان الإرث) فإذا بين أو عين لم يرث من المطلقة إن كان الطلاق بائناً ويرث من الأخرى (ولو مات) قبل البيان أو التعيين (فلا يظهر قبول بيان وارثه ، لا) قبول (تعينه) إذ هو اختيار شهوة فلا يختلف وارثه فيه (ولو قال إن كان) الطائر (غراباً فأمرأتى طالقاً ، وإلا) بأن لم يكن (فعبدى سر وجهل منع منهما) أي من الاستمتاع بالزوجة والاستخدام للعبد (إلى البيان) لتوقعه (فإن مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب بل يقرع بين العبد والمرأة) فلعلها تخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون الطلاق (فإن قرع) العبد بأن خرجت القرعة له (عتق) إن كان التعليق في الصلحة أو في مرض الموت ، وخرج من الثلث وترث المرأة (أو قرعت) المرأة بأن خرجت القرعة لها (لم تعلق ، والأصح أنه) أي العبد (لا يرق) إذا خرجت القرعة للمرأة بل يبقى على إبهامه ، ومقابل الأصح يرق .

[فصل] الطلاق: متى وبديعي، ويحرم البديعي، وهو ضربان: طلاق في حيض مسمومة، وقيل إن سألته لم يحرم، ويجوز خلعهما فيه لا أجنبي في الأصح، ولو قال أنت طالق مع آخر حيضك فسئى في الأصح، أو مع آخر طهر لم يطلها فيه فبديعي على المذهب، وطلاق في طهر وطئ فيه من قد تحبل ولم يظهر حمل، فلو وطئ حائضا وطهرت فطلعتها فبديعي في الأصح، ويحل خلعهما، وطلاق من طهر حملها، ومن طلق بدعيًا سن له الرجعة، ثم إن شاء طلق بعد طهر، ولو قال لحائض أنت طالق للبديعة وقع في الحال أو للسنة حين تطهر، أو من في طهر لم تمس فيه أنت طالق للسنة وقع في الحال، وإن مست فيه حين تطهر بعد حيض، أو للبديعة ففي الحال إن مست فيه، وإلا حين تحيض، ولو قال أنت طالق طلاق حنة أو أحسن الطلاق أو أجمله فكالسنة، أو طلاق قبيحة أو أفصح الطلاق أو أفحشه فكالبدعة،

[فصل] في الطلاق السني والبديعي (الطلاق سني وبديعي ويحرم البديعي، وهو ضربان طلاق في حيض مسمومة) أي موطوءة إلا إذا كانت حاملا وتحيض فلا يحرم طلاقها في الحيض (وقيل إن سألته لم يحرم) لرضاها بتطويل العدة (ويجوز خلعهما فيه) أي الحيض (لا أجنبي) فلا يجوز خلعه في الحيض، ومثل الحيض النفاس (في الأصح) ومقابله احتمال للإمام أنه يجوز خلعه الأجنبي (ولو قال: أنت طالق مع آخر حيضك فسئى في الأصح) لاستعقابه الشروع في العدة ومقابله بدعي (أو) قال أنت طالق (مع آخر طهر) عينه (لم يطلها فيه فبديعي على المذهب) لأنه لا يستعقب العدة، وقيل سئى (و) الضرب الثاني للبديعي (طلاق في طهر وطئ فيه من قد تحبل) لعدم صغرها ويأسها (ولم يظهر حمل) لأنه قد يندم لو ظهر حمل (فلو وطئ حائضا وطهرت فطلعتها فبديعي في الأصح) ومقابله ليس ببديعي (و) الموطوءة في الدهر (يحل خلعهما، و) يحل (طلاق من طهر حملها) وإن كانت تحيض (ومن طلق بدعيًا سن له الرجعة) ويكره له تركها، وينتهي زمن السنة بانهاء زمن البدعة، وبالرجعة يسقط الائتم من أصله (ثم إن شاء طلق بعد طهر، ولو قال لحائض: أنت طالق للبديعة وقع في الحال، أو السنة حين تطهر) ما لم يطلها في الحيض، وإلا حين تطهر بعد الحيض الآتي (أو) قال (لمن في طهر لم تمس فيه: أنت طالق للسنة وقع في الحال، وإن مست فيه) بوطء منه (حين تطهر بعد حيض أو) قال لمن في طهر أنت طالق (للبديعة في الحال) يقع (إن مست فيه، وإلا) أي وإن لم تمس، وهي مدخول بها (حين تحيض) أي ترى دم الحيض فإن انقطع لدون يوم وليلة تبين أن طلاقها لم يقع (ولو قال: أنت طالق طلاق حنة أو أحسن الطلاق أو أجمله) أو نحو ذلك (فكالسنة) أي كقوله: أنت طالق للسنة، فإن كانت في حيض لم يقع، أو في طهر لم تمس فيه وقع في الحال (أو) قال: أنت طالق (طلاق قبيحة أو أفصح الطلاق أو أفحشه فكالبدعة) أي كقوله: أنت طالق للبديعة، فإن كانت في حيض

أَوْ سُنِّيَّةً بِدْعِيَّةٍ أَوْ حَسَنَةً قَبِيحَةً وَقَعَ فِي الْحَالِ ، وَلَا يَحْزُمُ جَمْعُ الطَّلَاقِ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ ، وَفَسَّرَ بِتَفْرِيقِهَا عَلَى أَقْرَاءَ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا يَمْنٌ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَ الْجَمْعِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُدِينُ ، وَيُدِينُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ أَنْ دَخَلْتُ أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ ، وَلَوْ قَالَ نِسَائِي طَوَالِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ ، وَقَالَ أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا إِلَّا لِقَرِينَةٍ بِأَنْ خَاصَّتَهُ وَقَالَتْ تَزَوَّجْتُ فَقَالَ . كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ غَيْرَ الْخَاصَّةِ ،

[فصل] قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا أَوْ فِي غُرَّتِهِ أَوْ أَوَّلِهِ وَقَعَ بِأَوَّلِ جُزْءِهِ مِنْهُ ، أَوْ فِي نَهَارِهِ أَوْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ فَيَنْجُرُ أَوَّلِ يَوْمٍ ، أَوْ آخِرِهِ فَيَأْخِرُ جُزْءَهُ مِنَ الشَّهْرِ ، وَقِيلَ بِأَوَّلِ النِّصْفِ الْآخِرِ ، وَلَوْ قَالَ لَيْلًا إِذَا مَضَى يَوْمٌ فَيَغْرُبُ شَمْسُ غَدِهِ ، أَوْ نَهَارًا فَفِي مِثْلِ وَقْتِهِ مِنْ غَدِهِ ، أَوْ الْيَوْمِ ، فَإِنْ قَالَ نَهَارًا فَيَغْرُبُ شَمْسُهُ وَإِلَّا لَنَا ، وَرَبِّهِ

أَوْ فِي طَهْرٍ مَسْتَقِيمٍ فِي الْحَالِ ، وَالْآخِزِينَ تَحِيضُ (أَوْ) قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً (سُنِّيَّةً بِدْعِيَّةً أَوْ حَسَنَةً قَبِيحَةً وَقَعَ) الطَّلَاقُ (فِي الْحَالِ) وَيُلْغَوُ ذِكْرُ الصَّفَتَيْنِ (وَلَا يَحْزُمُ جَمْعُ الطَّلَاقِ) الثَّلَاثُ ، وَيَقَعْنَ (وَلَوْ قَالَ) لَزَوَّجْتَهُ (أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ وَفَسَّرَ) الثَّلَاثُ (بِتَفْرِيقِهَا عَلَى أَقْرَاءَ لَمْ يُقْبَلْ) ظَاهِرًا (إِلَّا مَنْ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَ الْجَمْعِ) لِلثَّلَاثِ دَفْعَةً كَالْمَالِكِيِّ فَيُقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ ظَاهِرًا (وَالْأَصَحُّ) عَلَى عَدَمِ الْقَبُولِ (أَنَّهُ يُدِينُ) فَمَا نَوَاهُ ، وَدَعْنِي التَّوَدُّعَ أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ فِيهَا يَمْنُهُ وَبَيْنَ اللَّهِ إِنْ كَانَ صَادِقًا إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الْمُنَوَّى ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَصْدُقُهُ فِي الظَّاهِرِ (وَيُدِينُ) أَيْضًا (مَنْ قَالَ) لَزَوَّجْتَهُ (أَنْتِ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ أَنْ دَخَلْتُ) الدَّارِ (أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ) طَلَّاقُكَ (وَلَوْ قَالَ: نِسَائِي طَوَالِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ) بِالْنِّبَةِ كَفَلَانَةٍ وَفَلَانَةٍ دُونَ فُلَانَةٍ (فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ) مِنْهُ ذَلِكَ (ظَاهِرًا إِلَّا لِقَرِينَةٍ بِأَنْ خَاصَّتَهُ) زَوَّجْتَهُ (وَقَالَتْ تَزَوَّجْتُ) عَلَى (فَقَالَ) مِنْكَ ذَلِكَ (كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ) أَوْ نِسَائِي طَوَالِي (وَقَالَ أَرَدْتُ غَيْرَ الْخَاصَّةِ) لِي فَيُقْبَلُ ذَلِكَ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَقْبَلُ مطلقًا ، وَقِيلَ لَا يَقْبَلُ مطلقًا .

[فصل] فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ بِالْأَوْقَاتِ (قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا أَوْ فِي غُرَّتِهِ أَوْ أَوَّلِهِ وَقَعَ) الطَّلَاقُ (بِأَوَّلِ جُزْءٍ) مِنَ اللَّيْلَةِ الْأُولَى (مِنْهُ ، أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (فِي نَهَارِهِ) أَيْ شَهْرِ كَذَا (أَوْ) أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ فَيَنْجُرُ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ تَطْلُقُ (أَوْ) قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي (آخِرِهِ فَيَأْخِرُ جُزْءَهُ مِنَ الشَّهْرِ) تَطْلُقُ (وَقِيلَ) تَطْلُقُ (بِأَوَّلِ النِّصْفِ الْآخِرِ) مِنْهُ إِذْ كُلُّهُ آخِرُ الشَّهْرِ فَيَقَعُ بِأَوَّلِهِ (وَلَوْ قَالَ لَيْلًا إِذَا مَضَى يَوْمٌ) فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَيَغْرُبُ شَمْسُ غَدِهِ) تَطْلُقُ (أَوْ) قَالَ (نَهَارًا ، فَيُثْبِتُ وَقْتَهُ مِنْ غَدِهِ) تَطْلُقُ (أَوْ) قَالَ إِذَا مَضَى (الْيَوْمُ) فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَإِنْ قَالَ نَهَارًا فَيَغْرُبُ شَمْسُهُ) تَطْلُقُ . وَإِنْ قُلَّ زَمَنُ الْبَاقِي مِنْهُ (وَالْإِلَّا) بِأَنْ قَالَ لَيْلًا (لَنَا) أَيْ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ (وَبِهِ) أَيْ بِمَا

يُقَاسُ شَهْرٌ وَسَنَةٌ ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ ، وَقَصْدُ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَالِ مُسْتَنَدًا إِلَيْهِ وَقَعَ
 فِي الْحَالِ ، وَقِيلَ لَقَوْمٍ ، أَوْ قَصْدُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ ، وَهِيَ الْآنَ مُعْتَدَّةٌ صَدَقَ يَمِينِهِ ، أَوْ
 قَالَ طَلَّقْتُ فِي نِكَاحٍ آخَرَ ، فَإِنْ عُرِفَ صَدَقَ يَمِينِهِ ، وَإِلَّا فَلَا . وَأَدَوَاتُ التَّعْلِيقِ :
 مَنْ كَمَنْ دَخَلَتْ ، وَإِنْ وَإِذَا ، وَمَتَى ، وَمَتَى مَا وَكَلَّمَا وَأَيُّ كَأَيُّ وَقَتِ دَخَلَتْ ، وَلَا
 يَنْتَضِينَ فُورًا إِنْ عُلِقَ بِإِبْطَالٍ فِي غَيْرِ خُلْعٍ إِلَّا أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شُتِ ، وَلَا تَكْرَارًا إِلَّا
 كَلَّمَا ، وَلَوْ قَالَ إِذَا طَلَّقْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَ أَوْ عُلِقَ بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ فُطْلَقَتَانِ ، أَوْ كَلَّمَا
 وَقَعَ طَلَاقٌ فَطَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَمْسُوسَةٍ وَفِي غَيْرِهَا ، طَلَّقَهُ ، وَلَوْ قَالَ وَتَحْتَهُ أَرْبَعٌ إِنْ طَلَّقْتُ
 وَاحِدَةً فَعَبْدٌ حُرٌّ ، وَإِنْ ثِنْتَيْنِ فَعَبْدَانِ ، وَإِنْ ثَلَاثًا فَثَلَاثَةٌ ، وَإِنْ أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ فَطَلَّقَ

ذكر (يقاس شهر وسنة) والشهر والسنة ، فإذا قال ليلا أو نهارا إذا مضى شهر فأنت طالق طلقت
 بمضى ثلاثين يوما ومن ليلة الحادى والثلاثين أو يومه بقدر ماسبق التعليق من ليلته أو يومه ، وإذا
 قال فى أثناء شهر إذا مضت سنة فأنت طالق طلقت بمضى أحد عشر شهرا بالأهلة مع إكمال الأول
 من الثالث عشر ثلاثين يوما ، وإذا قال إذا مضى الشهر أو قال السنة فأنت طالق طلقت بمضى
 ذلك الشهر أو تلك السنة (أو) قال (أنت طالق أمس وقصد أن يقع فى الحال مستندا إليه وقع
 فى الحال) ولغا قصد الاستناد إلى أمس (وقيل لقوم) لابقع به شئ (أو قصد أنه طلق أمس ،
 وهى الآن معتدة صدق يمينه) فى ذلك (أو قال : طلقت فى نكاح آخر) غير نكاحى هذا (فان
 عرف) نكاح سابق وطلاق فيه (صدق يمينه) فى إرادته (وإلا فلا) يصدق ويقع فى الحال
 (وأدوات التعليق من كمن دخلت) من زوجاتى البار فهى طالق (وإن وإذا ومتى ومتى ما وكلما
 وأى كأي وقت دخلت) البار فأنت طالق (ولا يقتضين فورا) فى المعلق عليه (إن علق
 بإببات) كالدخل (فى غير خلع) أما فيه فيشترط الفور فى بعضها كأن وإذا فى المعاوضة كأن
 ضمنت (إلا أنت طالق إن شئت) فانه يقتضى الفور فى المشيئة (ولا) تقتضى (تكرارا)
 فى المعلق عليه ، بل إذا وجد مرة انحلت اليمين (إلا كلما) فان التعليق بها يقتضى التكرار
 (ولو قال : إذا طلقك فأنت طالق ثم طلق أو علق بصفة فوجدت فطلقتان) واحدة بالتطبيق أو التعليق
 بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به ، فان وكل فى طلاقها ثم طلق الوكيل لم يقع غير طلاقه لأنه لم يقع
 هو طلاقا وإن خالعهما لم تقع الثانية (أو) قال (كلما وقع طلاق) عليك فأنت طالق (فطلق
 ثلثا فى ممسوسة) أى مدخول بها : واحدة بالتجزير وثلثان بالتعليق بكلمة (وفى غيرها) أى
 الممسوسة (طلقة) بآنة فلا يلحقها المعلق (ولو قال) من له عيب (وتحت أربع ان طلقت
 واحدة) منهن (فعبد) من عبيدى (حر ، وإن) طلقت (ثنتين فعبدان) حران (وإن) طلقت
 (ثلاثا فثلاثة) منهم أحرار (وإن) طلقت (أربعا) منهن (فأربعة) منهم أحرار (فطلق

أَرْبَعًا مِمَّا أَوْ مَرَّتَبًا عَتَقَ عَشْرَةً ، وَلَوْ عَاتَقَ بِكُلِّمَا خَمْسَةَ عَشَرَ عَلَى الصَّحِيحِ ،
 وَلَوْ عَاتَقَ يَتَنَفَّى فِعْلٌ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ عَاتَقَ إِنْ كَانَ كَمْ تَدْخُلِي وَقَعَ عِنْدَ الْيَأْسِ مِنَ
 الدَّخُولِ ، أَوْ بَغْيِهَا فَعِنْدَ مُغْيَى زَمَنٍ يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْ
 دَخَلْتَ أَوْ أَنْ كَمْ تَدْخُلِي يَفْتَحُ أَنْ وَقَعَ فِي الْحَالِ . قُلْتُ : إِلَّا فِي غَيْرِ نَحْوِي فَنَعْلِقُ فِي
 الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] علق بحمل فإن كان حمل ظاهر وقع ، وإلا فإن ولدت لدون ستة
 أشهر من التعليق بأن وقوعه ، أو لاكثر من أربع سنين أو بينهما ووطئت وأنكح
 حدوده به فلا ، وإلا فالأصح وقوعه ،

أرباعاً أو مرتباً عتق عشرة) منهم : واحد بطلاق الأولى واثان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق
 الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموعهم عشرة (ولو علق بكلمة) كقوله كلما طلقت واحدة من
 نسائي فعند من عبيدي حر ، وهكذا ثم طلق النسوة الأربع معا أو مرتباً (خمس عشرة عشر) يعنون
 (على الصحيح) لأن فيها عتق واحد بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية وأربعة بطلاق الثالثة
 وسبعة بطلاق الرابعة ، لأنه يصدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثنتين غير الأولين وطلاق أربع
 فالمجموع خمسة عشر ، ومقابل الصحيح ثلاثة وقيل سبعة عشر ، وقيل عشرون ، وقيل ثلاثة عشر
 (ولو علق) الطلاق (بنفي فعل ، فالذهب أنه إن علق بأن كان لم تدخل) الدار فأن طالق
 (وقع) الطلاق (عند اليأس من الدخول) للدار بأن يموت أحدهما فيحكم بوقوع الطلاق
 قبل الموت بزمن لا يسع المخاوف عليه (أو بغيرها) أي إن كاذبا (فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك
 الفعل) المعلق عليه من وقت التعليق ولم يفعل وقع الطلاق ، وقيل لا يقع فيها إلا عند اليأس ،
 وقيل يقع فيها بمضي زمن يمكن فيه الفعل (ولو قال : أنت طالق أن دخلت أو أن لم تدخل يفتح
 أن وقع في الحال) دخلت أم لا ، لأن أن المفتوحة للتأنيل (قلت : إلا في غير نحوي فتعلق في الأصح
 والله أعلم) فلا تطلق حتى ترجد الصفة ، ومقابله تطلق حالا في غير النحوي أيضا .

[فصل] في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرها (علق) الطلاق (بحمل) كقوله : إن
 كنت حاملا فأن طالق (فإن كان بها جل ظاهر وقع) العلق في الحال ، وظهور الجل بأن يتصادقا
 عليه أو تقوم به بينة رجلان (وإلا) أي وإلا يكن جل ظاهر فينظر (فإن ولدت لدون ستة أشهر
 من) حين (التعليق بأن وقوعه) لوجود الحمل حين التعليق (أو) ولدت (لاكثر من أربع
 سنين) من التعليق (أو بينهما) أي الستة أشهر والأربع سنين (وطئت) بعد التعليق (وأمكن
 حدوده) أي الحمل (به) أي الوطء بأن كان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر (فلا) يقع
 الطلاق (وإلا) بأن لم توطأ أصلا أو وطئت ولم يمكن حدوث الحمل من ذلك (فالأصح) وقوعه
 أي الطلاق ، فهي خمس صور : صورتان لا يقع فيهما الطلاق وثلاثة يقع ، ومقابل الأصح لا يقع

وإن قال إن كنت حاملاً بذكر فطلقة أو أنثى فطلقتين فولدتها وقع ثلاث ،
أو إن كان حملك ذكراً فطلقة أو أنثى فطلقتين فولدتها لم يقع شيء ، أو إن
ولدت فأنت طالق فولدت اثنين مرتباً طلقت بالأول ، وانقضت عدها بالثاني ،
وإن قال كلتا ولدت فولدت ثلاثة من حمل وقع بالأولتين طلقتان وانقضت بالثالث ،
ولا يقع به ثالثة على الصحيح ، ولو قال لأربع كلتا ولدت واحدة فصواحبهما
طوال فولدت معاً طلق ثلاثاً ثلاثاً أو مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً ، وكذا الأولى
إن بقيت عدها ، والثانية طلقة ، والثالثة طلقتين وانقضت عدهما بولادتهما ،
وقيل لا تطلق الأولى ، وتطلق الباقيات طلقة طلقة ، وإن ولدت ثنتين معاً ثم
ثنتان معاً طلقت الأوليان ثلاثاً ثلاثاً ، وقيل طلقة ، والأخريان طلقتين طلقتين ،
وتصدق بيمينها في حينها إذا علقه به ، لافي ولادتها في الأصح ،

في الصورتين الأخيرتين (وإن قال : إن كنت حاملاً بذكر فطلقة) منصوب على أنه مفعول مطلق
لعامل محذوف : أي فأنت طالق طلقة (أو أنثى فطلقتين فولدتها) معاً أو مرتباً (وقع ثلاث ، أو
قال : إن كان حملك ذكراً فطلقة أو أنثى فطلقتين فولدتها لم يقع شيء) لأن قضية اللفظ كون جميع
الحمل ذكراً أو أنثى ولم يوجد (أو) قال [إن ولدت فأنت طالق فولدت اثنين مرتباً طلقت بالأول
وانقضت عدها بالثاني) إن لحق الزوج ، وأما لو ولدتها معاً فطلق واحدة ، ولا تنقض عدها
بل تشرع فيها بعد الوضع (وإن قال : كلما ولدت) فأنت طالق (فولدت ثلاثة من حمل) مرتباً
(وقع بالأولتين طلقتان) لأن كلما تنقض التكرار (وانقضت) عدها (بالثالث ، ولا يقع به
ثالثة على الصحيح) إذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقض به العدة فلا يقارنه طلاق ، ومقابل الصحيح
تقع به طلقة ثالثة (ولو قال لأربع : كلما ولدت واحدة فصواحبهما طوال فولدت معاً طلق ثلاثاً ثلاثاً)
وعدهن جميعاً بالأقراء أو الأشهر (أو) ولدن (مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً ، وكذا الأولى) تطلق
ثلاثاً بولادة كل من صواحبه الثلاث (إن بقيت عدها) عند ولادة الرابعة ، ولا تستأنف عدة
للطلقة الثانية والثالثة ، بل تبقى على ما مضى (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الأولى (والثالثة
طلقتين) بولادة الأولى والثانية (وانقضت عدهما بولادتهما) فلا يقع عليهما طلاق بولادة من
بعدهما (وقيل لا تطلق الأولى) أصلاً (وتطلق الباقيات طلقة طلقة) بولادة الأولى (وإن
ولدت ثنتان معاً ثم ثنتان معاً طلقت الأوليان ثلاثاً ثلاثاً) طاقسة بولادة من معهما ، وطلقتين بولادة
الأخريين (وقيل) طلقت كل منهما (طلقة) فقط (والأخريان طلقتين طلقتين) بولادة كل
من الأوليين طلقة وتنقض عدهما بولادتهما (وتصدق بيمينها في حينها إذا علقه) أي الطلاق
(به) أي الحيض وكذبها ، وأما إذا صدقها فلا تحلف (لافي ولادتها) إذا علم الطلاق بها وكذبها
فالقول قوله (في الأصح) لا مكان إقامة البينة عليها ، ومقابل الأصح تصديق بيمينها في الولادة

ولا تصدق فيه في تعليق غيرها ، ولو قال إن حضناً فأنشأ طالقين فزعمتهما وكذبهما صدق بيمينه ولم يقع ، وإن كذب واحدة طلقت فقط ، ولو قال إن أو إذا أو متى طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقتها وقع المنجز فقط ، وقيل ثلاث ، وقيل لا شيء ، ولو قال : إن ظهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت بيمينك فأنت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق به في صحته الخلاف ، ولو قال : إن وطئتك مباهاً فأنت طالق قبله ثم وطئ لم يقع قطعاً ، ولو علقه بمشيتها خطاباً اشترطت على فور ، أو غيبة ، أو بمشيتها أجنبي فلا في الأصح ، ولو قال المعلق بمشيتها شئت كارهاً بقلبه وقع ، وقيل لا يقع باطناً ، ولا يقع بمشيتها صبية وصبي ، وقيل يقع بمشيتها ، ولا رجوع له قبل المشية ، ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلقة فشاء طلقة لم تطلق ،

(ولا تصدق فيه) أي الحيض (في تعليق) طلاق (غيرها) على حيضها كأن حضت ففسدتك طالق فقالت حضت وكذبها فالقول قوله (ولو قال إن حضناً فأنشأ طالقين فزعمتهما وكذبهما صدق بيمينه ولم يقع) طلاق واحدة منهما (وإن كذب واحدة طلقت فقط) إن حلفت أنها حاضت ولا تطلق المصاهرة إذ لم يثبت حيض ضررها إلا بيمينها ، واليمين لا تؤثر في حق الغير (ولو قال إن أو إذا أو متى طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثاً فطلقتها وقع المنجز فقط) ولا يقع معه المعلق لاستلزام وقوعه عدم وقوعه (وقيل) وقع (ثلاث) الطلقة المنجزة وطلقتان من المعلق (وقيل لا شيء) يقع عليه ويفسد عليه باب الطلاق فلا طريق للفارقة إلا الفسخ ، وهذه المسألة يقال لها السريجة نسبة لابن سريج (ولو قال : إن ظهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت بيمينك فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به في صحته) أي المعلق به ، وهو الظاهر وما بعده (الخلاف) فعلى الرجوع بصح ، ويلغو التعليق ، وعلى الثالث يلغوا جميعاً ، ولا يتأني الثاني (ولو قال : إن وطئتك وطئاً مباهاً فأنت طالق قبله) واحدة أو أكثر (ثم وطئ لم يقع) طلاق (قطعاً) ولا يأتي الخلاف إذ لم يفسد هنا باب الطلاق بخلاف المسألة السريجة (ولو علقه) أي الطلاق (بمشيتها خطاباً) أي وهو مخاطب لها كقوله إن شئت فأنت طالق (اشترطت) مشيتها (على فور) والمراد بالفور مجلس التواجب (أو) علق الطلاق بمشيتها (غيبة) : كزوجي طالق إن شاءت (أو) علقه (بمشية أجنبي فلا) بشرط فور (في الأصح) ومقابلته بشرط (ولو قال المعلق بمشيتها شئت كارهاً بقلبه وقع) الطلاق ظاهراً وباطناً (وقيل لا يقع باطناً ، ولا يقع) الطلاق المعلق (بمشية صبية وصبي) وإن كانا مبشرين (وقيل يقع بمبشرين) وأما غير المبشرين فلا يقع بمشيتها جزماً ، وكذا المجنون (ولا رجوع له) أي للشخص المعلق طلاقه بمشيتها غيره (قبل المشية) من ذلك الغير (ولو قال : أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلقة فشاء طلقة لم تطلق) شيئاً

وَقِيلَ تَقَعُ طَلْقَةٌ ، وَلَوْ عَاقَ بِفَعْلِهِ فَعَلَّ نَاسِيًا لِلتَّعْلِيْقِ أَوْ مُكْرَهَا لَمْ تُطْلَقْ فِي الْأَطْهَرِ ،
أَوْ يَمْتَلِ غَيْرُهُ عَمَّنْ يَبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ وَعِلْمٌ بِهِ فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَيَقَعُ قَطْعًا .

[فصل] قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَأَشَارَ بِأَصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ لَمْ يَقَعْ عَدَدٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ ، فَإِنْ
قَالَ مَعَ ذَلِكَ هَكَذَا طَلَقْتَ فِي أَصْبَعَيْنِ طَلَقَتَيْنِ وَفِي ثَلَاثٍ ثَلَاثًا ، فَإِنْ بَانَ أَرَدَتْ
بِالْإِشَارَةِ الْمَقْبُوضَتَيْنِ صَدَقَ بِيَمِينِهِ ، وَلَوْ قَالَ عَبْدٌ إِذَا مَاتَ سَيِّدِي كَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَتَيْنِ ،
وَقَالَ سَيِّدُهُ إِذَا مِتُّ فَأَنْتِ حُرٌّ فَعَقَّقَ بِهِ فَلَا صَحَّ أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ بَلْ لَهُ الرِّجْعَةُ ، وَتَجْدِيدُ
قَبْلِ زَوْجٍ ، وَلَوْ نَادَى إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ فَأَجَابَتْهُ الْأُخْرَى فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَهُوَ يَظُنُّهَا
الْمُنَادَاةُ لَمْ تُطْلَقِ الْمُنَادَاةُ وَتُطْلَقُ الْمُجِيبَةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ عُلِقَ بِأَكْلٍ رُمَانَةٍ

(وقيل تقع طلاقة ، ولو عاق (بفعله ففعل) المعنى به (ناسيا للتعليق ، أو مكرها)
على الفعل ، أو جاهلا (لم تطلق في الأطهر) ومقابلته تطلق (أو) علق الطلاق (بفعل
غيره) وقد قصد بذلك منعه أوحته ، وهو (عن يبالى بتعليقه) أى يشق عليه حننه
لنحو صداقة أو قرابة أو زوجية (وعلم) غيره (به) أى بتعليقه (فكذلك) لا
يقع الطلاق في الأطهر إذا فعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا (وإلا) بأن لم يقصد منعه أوحته أو لم يكن
يبالى بتعليقه كالسلطان أو كان يبالى ولم يعلم به (فيقع) الطلاق بفعله (قتلعا) وإن كان ناسيا
أو مكرها أو جاهلا ، لكن إذا قصد فيبالي إعلامه به ولم يعلم وفعله ناسيا أو جاهلا أو مكرها لم
تطلق ، وهذا في الأمر المستقبل . أما الأمر الماضي إذا حلف على شيء أنه لم يكن ، والحال أنه
كائن ، فإن حلف أن الأمر كذلك في ظنه أو أطلق فلا يحث ، وإن قصد أن الأمر كذلك في
الواقع حث .

[فصل] فِي الْإِشَارَةِ لِلطَّلَاقِ بِالأَصَابِعِ (قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَأَشَارَ بِأَصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ لَمْ يَقَعْ عَدَدُ
الْإِبْنِيَّةِ) لَهُ عِنْدَ قَوْلِهِ طَالِقٌ ، وَلَا عِتَابَ بِالْإِشَارَةِ (فَإِنْ قَالَ مَعَ ذَلِكَ) الْقَوْلُ لَفْظُ (هَكَذَا طَلَقْتَ
فِي) إِشَارَةِ (أَصْبَعَيْنِ طَلَقَتَيْنِ ، وَفِي) إِشَارَةِ (ثَلَاثٍ ثَلَاثًا) وَإِنْ لَمْ يَنْوِ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ هَكَذَا
لَمْ يَقُلْ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ وَإِنْ نَوَى (فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتَ بِالْإِشَارَةِ) بِالثَّلَاثِ (الْمَقْبُوضَتَيْنِ صَدَقَ
بِيَمِينِهِ) وَلَمْ يَقَعْ أَكْثَرُ مِنْ طَلَقَتَيْنِ (وَلَوْ قَالَ عَبْدٌ) لَزَوْجَتِهِ (إِذَا مَاتَ سَيِّدِي فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَتَيْنِ
وَقَالَ) لَهُ (سَيِّدُهُ إِذَا مِتُّ فَأَنْتِ حُرٌّ فَعَقَّقَ بِهِ) أَيْ بِمَوْتِ السَّيِّدِ (فَلَا صَحَّ أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ) عَلَيْهِ
الْحَرَمَةُ الْكُبْرَى (بَلْ لَهُ الرِّجْعَةُ) فِي عَدَّتِهَا (وَتَجْدِيدُ) النِّكَاحِ بَعْدَ انْقِضَائِهَا (قَبْلَ زَوْجٍ)
آخَرَ لِقَشْوَفِ الشَّارِعِ إِلَى الْعَقِّ لَجَعْلِهِ مَقْدَمًا عَلَى وَقْعِ الطَّلَاقِ وَإِنْ عُلِقَ مَعًا بِالْمَوْتِ ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ
تَحْرِمُ (وَلَوْ نَادَى إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ فَأَجَابَتْهُ الْأُخْرَى ، فَقَالَ) لَهَا (أَنْتِ طَالِقٌ وَهُوَ يَظُنُّهَا الْمُنَادَاةُ
لَمْ تَطْلُقِ الْمُنَادَاةُ وَتُطْلَقُ الْمُجِيبَةُ فِي الْأَصَحِّ) لِحُطْبِهَا ، وَمَقَابِلُهُ لَا تَطْلُقُ لَا تَنْقُضُ قَصْدُهَا . وَأَمَّا لَوْ عَلِمَ
أَنَّهَا غَيْرُ الْمُنَادَاةِ ، فَإِنْ قَصَدَ طَلَاقَهَا طَلَقَتْ أَوْ طَلَقَ الْمُنَادَاةَ طَلَقَتْ (وَلَوْ عُلِقَ) طَلَاقُهَا (بِأَكْلِ رَمَانَةٍ

وَعَلَّقَ بِنَصْفٍ فَأَكَلَتْ رُمَانَةً فَطَلَقَتَانِ وَالْحَلْفُ بِالطَّلَاقِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَثٌّ أَوْ مَنَعٌ أَوْ تَحْقِيقُ خَبَرٍ ، فَإِذَا قَالَ إِنْ حَلَفْتُ فَأَنْتِ بِطَلَاقٍ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ إِنْ لَمْ تَخْرُجِي أَوْ إِنْ خَرَجْتِ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ الْعَلْقُ بِالْحَلْفِ ، وَيَقَعُ الْآخَرُ إِنْ وَجِدَتْ صِفَتَهُ ، وَلَوْ قَالَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ جَاءَ الْحُجَّاجُ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَقَعِ الْعَلْقُ بِالْحَلْفِ ، وَلَوْ قِيلَ لَهُ اسْتَخْبَارًا أَطَلَقْتَهَا فَقَالَ نَعَمْ فَأَقْرَارُهُ بِهِ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ مَاضِيًا وَرَاجِعْتُ صَدَقَ يَمِينُهُ ، وَإِنْ قِيلَ ذَلِكَ التَّمَاسَا لِإِنْشَاءِ فَقَالَ نَعَمْ فَصَرِيحٌ وَقِيلَ كِنَايَةً .

[فصل] عَلَّقَ بِأَكْلِ رَغِيفٍ أَوْ رُمَانَةٍ قَبْلِي لِبَابَةٍ أَوْ حَبَّةٍ لَمْ يَقَعْ ، وَلَوْ أَكَلَا تَمْرًا وَخَطَطَا نَوَاهُمَا فَقَالَ إِنْ لَمْ تُتَمَيِّزِي نَوَاكِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَبَعَلْتُ كُلَّ نَوَاةٍ وَخَدَهَا لَمْ يَقَعْ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَعْيِينًا ، وَلَوْ كَانَ بِنَمِيهَا تَمْرَةً فَقَلَقَ يَبْلُعُهَا ثُمَّ يَرْمِيهَا ثُمَّ يَأْمَسُهَا كَمَا فَبَادَرَتْ مَعَ فَرَاغِهِ بِأَكْلِ بَعْضٍ وَرَمَى بَعْضٍ لَمْ يَقَعْ ،

وعلق (بنصف) من رمانة (فأكلت رمانة فطلقتان . والحلف بالطلاق) يقال لكل (ما تعلق به حث) على فعل (أو منع) منه (أو تحقيق خبر) ذكره الحالف أو غيره (فإذا قال إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثم قال إِنْ لَمْ تَخْرُجِي) فَأَنْتِ طَالِقٌ (أو إِنْ خَرَجْتِ) فَأَنْتِ طَالِقٌ (أو إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ) الطلاق (المعلق بالحلف) في هذه الأمثلة (ويقع الآخر إِنْ وَجِدَتْ صِفَتَهُ) وهي في العدة (ولو قال إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ جَاءَ الْحُجَّاجُ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَقَعِ الْعَلْقُ بِالْحَلْفِ) إذ لا حث ولا منع ولا تحقيق خبر ، بل هو محض تعليق إذا وجد المعلق عليه طلقت (ولو قيل له استخبارًا أطلقتها) أي زوجتك (فقال نعم فأقرار به) أي الطلاق فإن كان كاذبًا فهي زوجته باطنا (فإن قال أردت ماضيا وراجعت صدق يمينه ، وإن قيل) له (ذلك) القول المتقدم (التماسا لإنشاء ، فقال نعم فصريح) في الإيقاع حالا (وقيل) هو (كناية) يحتاج لنية ، وإن جهل حال السؤال فالظاهر أنه استخبار

[فصل] في أنواع من التعليق (علق) طلاق زوجته (بأكل رغيف أو رمانة فقي) بعد أكليها (لبابة) من الرغيف (أوحبة) من الرمانة (لم يقع) طلاق (ولو أكلا) أي الزوجان (تمرا وخططا نواهما ، فقال) الزوج لها (إِنْ لَمْ تَمَيِّزِي نَوَاكِي) عن نوى ما أكلته (فَأَنْتِ طَالِقٌ فَبَعَلْتُ كُلَّ نَوَاةٍ وَخَدَهَا لَمْ يَقَعْ) طلاق (إلا أن يقصد تعيينا) لنواها عن نواه فلا يتخلص بما فعلت ، بل يقع عليه الطلاق (ولو كان بِنَمِيهَا تَمْرَةً فَقَلَقَ) طلاقها (يبلعها ثم يرميها ثم يأمسها كما فبادرت مع) أي عقب (فراغه) من التعليق (بأكل بعض ورمى بعض لم يقع) طلاق ، والشرط

وَلَوْ أَنَّهُمَا بَسْرَقَةٌ فَقَالَ إِن لَّمْ تُصَدِّقْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَقَالَتْ سَرَقْتُ مَا سَرَقْتُ لَمْ تُطْلُقْ ،
 وَلَوْ قَالَ : إِن لَّمْ تُخْبِرْنِي بِعَدَدِ حَبِّ هَذِهِ الرَّمَانَةِ قَبْلَ كَسْرِهَا فَالْخُلَاصُ أَنَّ تَذَكُّرَ عَدَدِهَا
 يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ ثُمَّ تَزِيدُ وَاحِدًا وَاحِدًا حَتَّى تَبْلُغَ مَا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ ، وَالصُّورَتَانِ
 فِيمَنْ لَمْ يَقْصِدْ تَعْرِيفًا ، وَلَوْ قَالَ لِثَلَاثٍ : مَنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِعَدَدِ رَكَعَاتِ فَرَائِضِ الْيَوْمِ
 وَاللَّيْلَةِ فَقَالَتْ وَاحِدَةً سَبْعَ عَشْرَةَ ، وَأُخْرَى خَمْسَ عَشْرَةَ : أَيْ يَوْمَ جُمُعَةٍ ، وَثَلَاثَةَ إِحْدَى
 عَشْرَةَ : أَيْ لِسَافِرٍ لَمْ يَقْعْ ، وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى حَبِينٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ بَعْدَ حَبِينٍ
 طَلَّقْتَ بِمَعْيٍّ لِحَظَةٍ ، وَلَوْ عُلِّقَ بِرُؤْيَا زَيْدٍ أَوْ تَلْسِهِ وَقَدْ فُهِدَ تَنَاوُلُهُ حَيًّا وَمَيِّتًا ، بِخِلَافِ
 ضَرْبِهِ ، وَلَوْ خَاطَبَتْهُ بِمَكْرُوهِ كَيَاسَفِيهِ يَآخُسَيْسُ فَقَالَ إِن كُنْتُ كَذَاكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ
 إِن أَرَادَ مُكَافَأَتَهَا بِإِسْمَاعِ مَانَكْرَهُ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَفَهُ ، أَوْ التَّعْلِيقُ اعْتَبِرَتْ
 الصِّفَةُ ، وَكَذَا إِن لَمْ يَتَّيِدْ فِي الْأَصَحِّ ، وَالسُّفْهُ مُنَافٍ لِطُلَاقِ التَّصَرُّفِ ،

المبادرة بأحدهما ويبحث بأكل جميعها (ولو اتهمها بسرقة ، فقال ان لم تصدقيني فأنت طالق ،
 فقالت سرقت ما سرقت لم تطلق ، ولو قال ان لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانة قبل كسرها) فأنت طالق
 (فالخلاص) من اليمين (أن تذكر) له (عددا يعلم أنها) أى الرمانة (لا تنقص عنه) كناية
 (ثم تزيد واحدا واحدا حتى تبلغ ما يعلم أنها لا تزيد عليه) فتكون بخبرة بعددها (والصورتان)
 صورة السرقة وصورة الرمانة (فيمن لم يقصد تعريفا) فان قصده لم تخلص من اليمين بما ذكرته
 (ولو قال لثلاث) من زوجاته (من لم تخبرني) منكث (بعدد ركعات فرائض اليوم والليلة ،
 فقالت واحدة) منهن (سبع عشرة ، وأخرى خمس عشرة : أى) باعتبار (يوم جمعة ، وثلاثة إحدى
 عشرة : أى لسافر لم يقع) على واحدة منهن طلاق (ولو قال) لها (أنت طالق الى حين)
 أى بعد زمان (أو زمان أو بعد حين طلقت بمضى لحظة) لأن ذلك يقع على القليل والكثير
 (ولو علق) الطلاق (برؤية زيد أو لمسه وقذفه تناوله) التعليق (حيا وميتا) فيبحث برؤيتها له
 ميتا ومسا بشرته وقذفه وهو ميت ، ويكتفي في الرؤية برؤية شيء من بدنه ولو غير وجهه ، ولو كان
 المرئى في ماء صاف وزجاج بخلاف رؤية خياله في المرأة فلا تطلق بها (بخلاف ضربه) اذا علق
 الطلاق به ، كأن ضربت زيدا فأنت طالق فضربه وهو ميت فلا حث (ولو خاطبته بمكروه)
 من القول (كياسفيه ياخسيس ، فقال) لها (إن كنت كذاك فأنت طالق ان أراد) بذلك
 (مكافأتها بإسماع مانكره) أى اغاظتها بالطلاق : أى ان كنت كذلك في ذمك فأنت طالق (طلقت)
 حالا (وان لم يكن سفه أو) أراد (التعليق اعتبرت الصفة ، وكذا) تعتبر الصفة (ان لم يقصد)
 شيئا (في الأصح) بأن أطلق (والسفه مناف إطلاق التصرف) فهو صفة لا يكون الشخص معها
 صحيح التصرف كما صر في بابه ، ويطلق في العرف على بذى اللسان المواجه بما يستحي منه

وَالْخَيْسُ قِيلَ مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَاهُ ، وَنُسِبَهُ أَنْ يُقَالَ : هُوَ مَنْ يَتَعَاطَى غَيْرَ لَاتِقٍ بِهِ بِخَلَا .

كتاب الرجعة

شَرَطُ الْمُرْتَجِعِ : أَهْلِيَّةُ : النِّكَاحُ بِنَفْسِهِ ، وَلَوْ طَلَّقَ فَبُحْنَ فَلَوْلَى الرِّجْعَةُ عَلَى الصَّحِيحِ حَيْثُ لَهُ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ ، وَتَحْصُلُ بِرَاجِعَتِكَ وَرَجْعَتِكَ وَارْتِجَعَتِكَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الرَّدَّ وَالْإِنْسَاكَ صَرِيحَانِ ، وَأَنَّ التَّزْوِيجَ وَالنِّكَاحَ كِنَايَتَانِ ، وَلَيَقُلَنَّ رَدَّذْنَهَا إِلَى أَوْ إِلَى نِكَاحِي ، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ الْإِشْهَادُ فَتَصِحُّ بِكِنَايَةٍ ، وَلَا تَقْبَلُ تَعْلِيقًا ، وَلَا تَحْصُلُ بِفِعْلِ كَوَظِهِ ، وَتَحْصُلُ الرِّجْعَةُ بِمَوْطُوءَةٍ طُلُقَتْ بِلَا عَوَاضٍ لَمْ يُسْتَوْفَ عَدَدُ طَلَّاقِهَا ،

غالب الناس ، فالوجه حل كلام العامى عليه (والخيس قيل) معناه أنه (من باع دينه بدنياء) أى من ترك دينه لاشتغاله بدنياء (ويشبه أن يقال) فى معنى الخيس عرفاً (هو من يتعاطى غير لائق به بخلا) باللاتى ، بخلاف من يتعاطاه تواضعا .

كتاب الرجعة

هى بفتح الراء أفصح من كسرهما لغة : المرأة من الرجوع ، وشرعا : ردة المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن على وجه مخصوص (شرط المرتجع : أهلية النكاح بنفسه) بأن يكون بالغا عاقلا مختارا غير مرتد ، فلا تصح الرجعة فى الصبا والجنون والاكراه ولا فى حال الردة ، وتصح من السكران المتعدى ومن المحرم والسفيه والعبد ولو من غير إذن (ولو طلق بفن قلولى الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بأن يحتاج المجنون اليه ، ومن لم يجوز التوكيل فى الرجعة لم يجوز للولى فى المجنون الرجعة فهما طريقان (وتحصل) الرجعة (براجعتك ورجعتك وارتجعتك) وكلها صرائح ، وكذلك ما اشتق من مصادرها كأنه مراجعة (والأصح أن الرد والامساك صريحان) فى الرجعة أيضا ، ومقابلهما كنايةتان (و) الأصح (أن التزويج والنكاح كنايةتان) ومقابلهما صريحان (وليقل) أى المرتجع (رددتها إلى أو إلى نكاحي) حتى يكون صريحا (والجديد أنه لا يشترط الاشهاد) كما لا يشترط رضا المرأة ، والقديم يشترط (فتصح) الرجعة على الجديد (بكناية) لأنه مستقل بها كالطلاق ، ولا تصح على القديم (ولا تقبل تعليقا) ولا تأقينا كالنكاح ، فلو قال راجعتك إن شئت أو شهرا لم يصح (ولا تحصل بفعل كوطه) ومقدمائهم وإن نوى بذلك الرجعة (وتخص الرجعة بموطوءة) وأما من طلقت قبل الدخول فلا رجعة لها (طلقت بلا عوض) بخلاف من فسخ نكاحها ببيع فلا رجعة لها (لم يستوف عدد طلاقها) بخلاف من

بَاقِيَةٍ فِي الْعِدَّةِ ، تَحِلُّ لِحُلِّ ، لَأَمْرُ تَدَّةٍ ، وَإِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّةِ أَشْهُرٍ وَأَنْكَرَ صَدُقَ رَيْمِيْنِهِ ، أَوْ وَضَعَ حَمْلَ لِمُدَّةِ إِنْكَانٍ ، وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ لَا آيَسَةَ فَلَا صَحَّ تَصَدِّقُهَا بِيَمِينٍ وَإِنْ ادَّعَتْ وَلَادَةً تَأَمَّرَ فَاِمَكَانُهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَلَحْظَتَانِ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ ، أَوْ سَقَطَ مُصَوَّرٌ فِئَاثَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ ، أَوْ مَضَعَةٌ بِأَلَا صُورَةٍ فَمَاتُونَ يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ ، أَوْ انْقِضَاءُ أَقْرَاءَ ، فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَطُلِّقَتْ فِي طَهْرٍ فَأَقْلُ الْإِنْكَانِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ ، أَوْ فِي حَيْضٍ فَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ وَلَحْظَةً ، أَوْ أَمَةً وَطُلِّقَتْ فِي طَهْرٍ فَسِتَّةُ عَشَرَ يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ ، أَوْ فِي حَيْضٍ فَأَحَدٌ وَثَلَاثُونَ وَلَحْظَةً ، وَتَصَدَّقُ إِنْ لَمْ تُخَالِفْ هَادَّةً دَائِرَةً ، وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ

استوفى عدد طلاقها كالمطلقة ثلاثاً (باقية في العدة) وأما من انقضت عدتها فلا رجعة لها ، ولو خالطها مخالطة الأزواج بلا وطء ، فإن العدة لا تنقضي بالنسبة للحقوق الطلاق ولا رجعة له عليها بعد الأقراء أو الأشهر (محللٌ حلالٌ ، لا مرندة) وكذا لو ارتدت الزوج أو أسلمت وبقي هو كافراً فلا رجعة في جميع ذلك (وإذا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّةِ أَشْهُرٍ) كأن تكون آيسة (وأنكر) زوجها ذلك (صدق بيمينه) لرجوع ذلك إلى الاختلاف في وقت الطلاق ، والقول قوله فيه (أو) ادَّعَتْ (وضع حمل لمدة إمكان وهي ممن تحيض لا آيسة ، فالأصح تصديقها بيمين) ومقابلها لا تصدق إلا بينة وأما الآيسة وكذا الصغيرة فلا تصدق في دعوى الوضع . وبين مدة الامكان بقوله (وإن ادَّعَتْ ولادة) ولد (تأمَّرَ فامكانه) أي أقل مدة تمكن فيها ولادته (ستة أشهر ولحظتان من وقت) إمكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) لحظة للوطء ولحظة للوضع (أو) ولادة (سقط مصوَّرٌ فئَاثَةٌ وعشرون يوماً ولحظتان) من وقت إمكان اجتماعهما (أو) ولادة (مضغة بلا صورة) وشهد القوابل أنها أصل آدمي (فماتون يوماً ولحظتان) وهذه أقسام الحمل الذي تنقضي به العدة ، فإن ادَّعَتْ الوضع في أي قسم لأقل مما ذكر فيه لم تصدق (أو) ادَّعَتْ (انْقِضَاءَ أَقْرَاءَ ، فإن كانت حُرَّةً وطُلِّقَتْ في طهر فأقل الامكان اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان) بأن تطلق وقد بقي من طهرها لحظة وهي قرء ، ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً وهو قرء ثان ، ثم تحيض ثم تطهر مثل ذلك وهو قرء ثالث . ثم تطهر في السبعة لحظَةً ، وهي ليست من العدة ، بل لاستيقان انقضائها فلا تصلح لرجعة ولا ارث (أو) طُلِّقَتْ (في حبص فسبعة وأربعون) يوماً (ولحظة) أي أقل إمكانها ذلك بأن تطلق في آخر الحيض فتزيد على الأولى خمسة عشر يوماً مدة الطهر (أو) كانت (أمة) وطُلِّقَتْ في طهر ، فسنة عشر يوماً ولحظتان) بأن تطلق وقد بقي من الطهر لحظة فهي قرء ، ثم تحيض يوماً وليلة وتطهر خمسة عشر يوماً وهي قرء ثان ، ثم تطهر في الدم لحظة (أو) طُلِّقَتْ الأمة (في حبص فأحد وثلاثون ولحظة) بأن تطلق في آخر حبصها فتزيد على الأولى مدة الطهر خمسة عشر يوماً (وتصدق) المرأة في دعوى انقضاء عدتها بأقل مدة الامكان (إن لم تخالف عادة) لها (دائرة) بأن لم يكن لها عادة أولها ولكنها غير مستقيمة (وكذا إن خالفت) عاداتها

فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَطِئَ رَجْعِيَّتُهُ وَاسْتَأْنَفَتِ الْأَقْرَاءُ مِنْ وَقْتِ الْوَطْءِ ، رَاجِعٌ فِيهَا كَانَ بَيْتِي ، وَيَحْرُمُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا ، فَإِنْ وَطِئَ فَلَا حَدَّ ، وَلَا يُعْزَرُ إِلَّا مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ ، وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ لَمْ يُرَاجِعْ ، وَكَذَا إِنْ رَاجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَصِحُّ إِبْلَاءٌ وَظَهَارٌ وَطَّلَاقٌ وَلِعَانٌ وَبِتْوَارِثَانِ ، وَإِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضِيَّةٌ رَجْعَةً فِيهَا فَأَنْكَرَتْ ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ رَاجِعْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ فَقَالَتْ بَلِ السَّبْتُ صَدَّقَتْ بَيَمِينِهَا ، أَوْ عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَتْ انْقَضَتْ الْخَمِيسَ ، وَقَالَ السَّبْتُ صَدَّقَ بَيَمِينِهِ ، وَإِنْ تَنَازَعَا فِي السَّبْقِ بِلَا اتِّفَاقٍ فَلْأَصَحُّ تَرْجِيحُ سَبْقِ الدَّعْوَى ، فَإِنْ ادَّعَتْ الْإِنْقِضَاءَ ثُمَّ ادَّعَى رَجْعَةً قَبْلَهُ صَدَّقَتْ بَيَمِينِهَا ، أَوْ ادَّعَاهَا قَبْلَ انْقِضَائِهِ فَقَالَتْ بَعْدَهُ صَدَّقَ . قُلْتُ : فَإِنْ ادَّعَيَا مَعًا صَدَّقَتْ : ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَتَى ادَّعَاهَا وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ صَدَّقَ ، وَمَتَى أَنْكَرَتْهَا وَصَدَّقَتْ ثُمَّ اعْتَرَفَتْ قَبْلَ اعْتِرَافِهَا ،

فَادَّعَتْ مَخَالَفَتَهَا لِمَا دُونَهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَغَيَّرَ ، وَمُقَابَلُهُ لَا تَصْدُقُ لِلتَّهْمَةِ (وَلَوْ وَطِئَ رَجْعِيَّتُهُ) بِشَبْهَةِ أَوْغَيْرِهَا (وَاسْتَأْنَفَتِ الْأَقْرَاءُ) أَوِ الْأَشْهُرَ (مِنْ وَقْتِ) فُرَاقِهِ مِنْ (الْوَطْءِ رَاجِعٌ فِيهَا كَانَ بَيْتِي) مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهَا لِلْوَطْءِ ، فَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ قَرْنٍ ثَبَتَ الرَّجْعَةُ فِي قَرْنٍ وَاحِدٍ وَهَكَذَا (وَيَحْرُمُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا) حَتَّى بِالْغُلُظِّ (فَإِنْ وَطِئَ فَلَا حَدَّ) وَلَا يُعْزَرُ إِلَّا مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ (بِخِلَافِ مُعْتَقِدِ حِلِّهِ ، وَمِثْلُهُ الْمَرَاةُ ، وَبَاقِي التَّمَتُّعَاتِ كَالْوَطْءِ) (وَيَجِبُ) بِوَطْءِ الرَّجْعِيَّةِ (مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ لَمْ يُرَاجِعْ ، وَكَذَا إِنْ رَاجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَالطَّرِيقُ الثَّانِي لَا يَجِبُ كَمَا إِذَا ارْتَدَّتْ بَعْدَ الدَّخُولِ فَوَطِئَهَا وَهِيَ مَرْتَدَّةٌ ثُمَّ أَسْلَمَتْ فَانْجَبَ لَهَا مَهْرٌ (وَيَصِحُّ) مِنَ الرَّجْعِيَّةِ (إِبْلَاءٌ وَظَهَارٌ وَطَّلَاقٌ وَلِعَانٌ وَبِتْوَارِثَانِ) وَنَجِبَ لَهَا النِّفَقَةُ (وَإِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضِيَّةٌ رَجْعَةً فِيهَا فَأَنْكَرَتْ) فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ (هُوَ) رَاجِعْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ فَقَالَتْ بَلِ السَّبْتُ رَاجِعَتِي فِيهِ (صَدَّقَتْ بَيَمِينِهَا أَوْ) اتَّفَقَا (عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَتْ انْقَضَتْ الْخَمِيسَ) وَقَالَ السَّبْتُ صَدَّقَ بَيَمِينِهِ (أَنَّهَا مَا انْقَضَتْ الْخَمِيسَ) (وَإِنْ تَنَازَعَا فِي السَّبْتِ بِلَا اتِّفَاقٍ) بِأَنَّهُ انْقَضَ الزَّوْجُ عَلَى دَعْوَى أَنَّ الرَّجْعَةَ سَابِقَةٌ ، وَهِيَ عَلَى أَنَّ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ سَابِقٌ (فَلْأَصَحُّ تَرْجِيحُ سَبْقِ الدَّعْوَى) ثُمَّ يَبْقَى السَّبْقُ بِقَوْلِهِ (فَإِنْ ادَّعَتْ الْإِنْقِضَاءَ ثُمَّ ادَّعَى رَجْعَةً قَبْلَهُ صَدَّقَتْ بَيَمِينِهَا) أَنَّ عِدَّتَهَا انْقَضَتْ قَبْلَ الرَّجْعَةِ وَسَقَطَتْ دَعْوَى الزَّوْجِ (أَوْ ادَّعَاهَا) أَيِ الرَّجْعَةِ (قَبْلَ انْقِضَاءِ) لِعِدَّتِهَا (فَقَالَتْ) بَلِ رَاجِعَتِي (بَعْدَهُ) أَيِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ (صَدَّقَ) بَيَمِينِهِ أَنَّهُ رَاجِعُهَا قَبْلَ انْقِضَائِهَا (قُلْتُ : فَإِنْ ادَّعَيَا مَعًا صَدَّقَتْ) بَيَمِينِهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَإِنْ اعْتَرَفَا بِتَرْتِيبِهِمَا وَأَشْكَلَ السَّابِقُ صَدَّقَ الزَّوْجُ بَيَمِينِهِ (وَمَتَى ادَّعَاهَا وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ) بِاتِّفَاقِهِمَا وَأَنْكَرَتْ (صَدَّقَ) بَيَمِينِهِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى انْشَاءِهَا (وَمَتَى أَنْكَرَتْهَا وَصَدَّقَتْ ثُمَّ اعْتَرَفَتْ) بِهَا (قَبْلَ اعْتِرَافِهَا) لِأَنَّهَا جَعَلَتْ

وَإِذَا طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَقَالَ وَطِئْتُ فَلَی رَجْعَةٌ وَأَنْكَرْتُ صُدِّقَتْ بِيَمِينٍ ، وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ
لَهَا بِالْمَهْرِ ، فَإِنْ قَبَضَتْهُ فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا تَطَالِبَ إِلَّا بِنِصْفِهِ .

كتاب الايلاء

هُوَ : حَلْفُ زَوْجٍ يَصِيحُ طَلَّاقَهُ لِيَمْتَنِعَ مِنْ وَطْئِهَا مُطْلَقًا أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ،
وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ ، بَلْ لَوْ عُلِقَ بِهِ طَلَاقًا أَوْ عِتَقًا أَوْ قَالَ
إِنْ وَطِئْتُكَ فَاللَّهُ عَلَى صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عِتْقٍ كَانَ مُوَلِيًا ، وَلَوْ حَلَفَ أَجْنَبِيٌّ
عَلَيْهِ فَيَمِينٌ مَحْضَةٌ ، فَإِنْ نَكَحَهَا فَلَا إِيْلَاءَ ، وَلَوْ آتَى مِنْ رَتَقَاءَ ، أَوْ قَرَنَاءَ ، أَوْ آتَى
مُحِبُّوبٍ لَمْ يَصِحَّ عَلَى اللَّهِ هَبْ ، وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ،

حقاً ثم اعترفت به (وإذا طلق دون ثلاث وقال وطئت) قبل الطلاق (فلي) عليها (رجعة
وأنكرت) وطأه (صدقت بيمين) أنه ماوطئها (وهو) بدعواه وطأها (مقر لها بالمهر)
وهي لا تدعى إلا لنصفه (فان) كانت (قبضته فلا رجوع له) عليها بشيء (والا فلا تطالبه
إلا بنصف) فقط عملاً بانكارها .

كتاب الايلاء

وهو لغة الحلف . وشرعا الحلف على الامتناع من وطء الزوجة مطلقا أو أكثر من أربعة أشهر
كما قال (هو حلف زوج) خرج السيد والأجنبي (يصح طلاقه) خرج الصبي والمجنون والمكروه
(ليمتنع من وطئها مطلقا) أي امتناعا مطلقا غير مقيد بمدة (أوفوق أربعة أشهر) وأما الحلف
على الامتناع أربعة أشهر فأقل فلا يكون إيلاء وإن حرم للإيذاء ، والزيادة تصدق ولو بلحظة
كأن يقول والله لأطؤك ، أو والله لأطؤك خمسة أشهر (والجديد أنه) أي الإيلاء (لا يختص
بالحلف بالله تعالى وصفاته ، بل لو علق به) أي الوطء . (طلاقا أو عتقا) كقوله إن وطئتكَ فضررتك
طالقي أو فعبدي حر (أو قال إن وطئتكَ فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان مولى) بل
لو كان بغير حلف أصلا كقوله أنت علي كظهر أمي سنة كان مولى أيضا لأنه يمتنع من الوطء في
جميع ذلك خوف ما يترتب عليه ، والقديم أنه يختص بالحلف بالله أو صفة من صفته (ولو تلف
أجنبي عليه) أي على ترك الوطء كقوله لأجنيبة والله لأطؤك (فيمين محضة) أي خالصة من
شائبة الإيلاء (فان نكحها) بعد الحلف (فلا إيلاء) فلا تضرب له مدة ويلزمه بالوطء كفارة
يمين (ولو آلى من رتقاء أو قرناء أو آلى محبوب) أي مقطوع الذكركه (لم يصح) هذا الإيلاء
(على المذهب) لامتناع الوطء في نفسه ، والقول الثاني يصح (ولو قال والله لا وطئتكَ أربعة أشهر ،

فَإِذَا مَضَتْ فَوَاللَّهِ لَا وَطْئَتِكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَهَكَذَا مِرَارًا فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْأَصَحِّ ،
وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطْئَتِكَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ فَإِذَا مَضَتْ فَوَاللَّهِ لَا وَطْئَتِكَ سَنَةً فَإِلَّا أَنْ لِكُلِّ
حُكْمُهُ ، وَلَوْ قِيدَ بِمُسْتَبْعَدِ الْحُصُولِ فِي الْأَرْبَعَةِ كَنَزُولِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَوْلٍ ، وَإِنْ ظَنَّ حُصُولَهُ قَبْلَهَا فَلَا ، وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَأَمْلَظُهُ صَرِيحٌ وَكِتَابَةٌ ،
فَإِنْ صَرِيحُهُ تَنْيِيبُ ذِكْرِ بَفَرَجٍ وَوُطْءٍ وَجِمَاعٍ وَافْتِضَاظٍ بِكَرٍ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّ
مَلَامَسَةَ وَمُبَايَعَةَ وَمُبَاشَرَةَ وَإِتْيَانًا وَغَشْيَانًا وَقَرَبَانًا وَنَحْوَهَا كِتَابَاتٌ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ
وَطْئَتِكَ فَعَبْدِي حُرٌّ فَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ زَالَ الْإِبْلَاءُ ، وَلَوْ قَالَ فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي
وَكَانَ ظَاهِرٌ قَوْلٍ ، وَإِلَّا فَلَا ظَهَارَ وَلَا إِبْلَاءَ بَاطِنًا ، وَبِحُكْمِهِمَا ظَاهِرًا ، وَلَوْ قَالَ
عَنْ ظَهَارِي إِنْ ظَاهَرْتُ فَلَيْسَ بِمَوْلٍ حَتَّى يُظَاهَرَ ،

فَإِذَا مَضَتْ فَوَاللَّهِ لَا وَطْئَتِكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَهَكَذَا مِرَارًا فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ أُمِّمَ بِهِ دُونَ
إِمِّمِ الْإِبْلَاءِ لانتفاء موجهه من المطالبة ، ومقابله هو مولٍ إيمًا (ولو قال : والله لاوطئتكَ خمسة أشهر ،
فَإِذَا مَضَتْ فَوَاللَّهِ لَا وَطْئَتِكَ سَنَةً فَإِلَّا أَنْ لِكُلِّ) منهما (حكمه) فلها المطالبة في الشهر الخامس
بموجب الإيلاء الأول ، فإذا لم تطالب حتى مضى الخامس ، فليس لها المطالبة إلا بعد مضى أربعة
أشهر من الثاني (ولو قيد) الامتناع من الوطء (بمسئد الحصول في الأربعة كنزول عيسى صلى
الله عليه وسلم) كقوله والله لاوطئتكَ حتى ينزل عيسى عليه السلام (فقول وإن ظنَّ حصوله)
أى المقيد به (قبلها) أى الأربعة أشهر (فلا) يكون موليا كقوله في وقت الشتاء والله لاوطئتكَ
حتى ينزل المطر (وكذا لو شك) في حصول المسئد لا يكون موليا ، فلو مضت الأربعة ولم يوجد
العلق عليه لا يكون موليا لأنه لم يتحقق منه قصد المضارة أولا (في الأصح) ومقابله هو مولٍ
حيث تأخر عن الأربعة (ولفظه) أى صيغته الدالة عليه (صريح وكنية ، فمن صريحه تنيب
ذكر بفرج) كقوله والله لاأغيب ذكرك بفرجك (ووطء وجاع) كقوله والله لاأطوك أو
لأجامعك (وافتضاظ بكر) كقوله والله لاأفضك وهى بكر ، فكل ذلك صريح لايتغرنية
(والجديد أن ملازمة ومبايعة ومباشرة وإيتياناوغشياناوقربانانحوها) كالمس والافضاء (كتابان)
مفتقرة إلى نية (ولو قال : إن وطئتكَ فعبدى حرٌّ فزال ملكه عنه) كأن مات أو أعتقه (زال
الإيلاء ، ولو قال) إن وطئتكَ (فعبدى حرٌّ عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد قبل ذلك
(فقول) لأنه وإن لم يمت كفارة الظهار فعق ذلك العبد بعينه ، وتجهيل عتقه زيادة التزامها بالوطء
وهى مشقة (وإلا) بأن لم يكن ظاهرا قبل ذلك (فلا ظهار ولا إيلاء باطنا) أى فيما بينه وبين
الله (ر) لكن (يحكم بهما ظاهرا) فإذا وطئ عتق العبد عن الظهار (ولو قال) إن وطئتكَ
فعبدى حرٌّ (عن ظهاري إن ظاهرت فليس بمول) في الحال ، بل (حتى يظاهر) فإذا ظاهر

أَوْ إِنْ وَطِئْتَكَ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ قَوْلٌ ، فَإِنْ وَطِئْتَ طَلَقَتِ الضَّرَّةُ وَزَالَ الْإِيْلَاءُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ : وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكُمْ فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ جَامَعَ ثَلَاثًا قَوْلٌ مِنَ الرَّابِعَةِ ، فَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ وَطْءِ زَالِ الْإِيْلَاءِ ، وَلَوْ قَالَ : لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ قَوْلٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ قَالَ : لَا أَجَامِعُكُمْ إِلَى سَنَةٍ إِلَّا مَرَّةً فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ وَطِئَ وَبَقِيَ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ قَوْلٌ .

[فصل] يُمْنَلُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِيْلَاءِ بِلَا قَاضٍ ، وَفِي رَجْعِيَّةٍ مِنَ الرَّجْعَةِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا بَعْدَ دُخُولٍ فِي الْمُدَّةِ انْقَطَعَتْ ، فَإِذَا أَسْلَمَ اسْتَوْفَتْ ، وَمَا يَمْنَعُ الْوُطْءَ وَلَمْ يُحْلَ بِنِكَاحٍ إِنْ وَجِدَ فِيهِ لَمْ يَمْنَعْ الْمُدَّةَ كَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ وَمَرَضٍ وَجُنُونٍ ، أَوْ فِيهَا وَهُوَ حَسِيٌّ كَصَغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ ، وَإِنْ حَدَثَ فِي الْمُدَّةِ قَطْعُهَا فَإِذَا زَالَ اسْتَوْفَتْ ، وَقِيلَ تَبَنَّى ، أَوْ شَرَعِيٌّ كَعَقِيضٍ وَصَوْمٍ نَقَلَ ، وَيَمْنَعُ فَرَضٌ فِي

صار مولا (أو) قال (إن وطئتكَ فضررتكَ طالق قول) من المخاطبة (فإن وطئْتَ طلقت الضرة وزال الإيلاء) إذ لا يترتب شيء بوطنها ثانيا (والأظهر أنه لو قال لأربع: والله لا أجامعكم فليس بمول في الحال ، فإن جامع ثلاثا قول من الرابعة ، فلو مات بعضهم قبل وطء زمل الإيلاء ، ولو قال : لا أجامع كل واحدة مسكن قول من كل واحدة) منهم بمفردها ، ولو وطئ واحدة وجبت الكفارة وانحل العين (ولو قال) والله (لا أجامعكم إلى سنة إلا بصحة فليس بمول في الحال في الأظهر ، فإن وطئ (و) قد (بقي منها) أي السنة (أكثر من أربعة أشهر قول) من حيثئذ ، فإن بقي أربعة أشهر فادونها فليس بمول بل حالف ، ومقابل الأظهر هو مول في الحال .

[فصل] في أحكام الإيلاء (يمهل) المولى (أربعة أشهر) سواء الحر والرقيق وأبتدأوها (من الإيلاء بلا قاض ، و) ابتدأوها (في رجعية) آلى منها (من الرجعة) لامن الإيلاء ، وكذا لو آلى من زوجته ثم طلقها رجعيًا فإن المدّة تنقطع بالطلاق ، فإذا راجعها حسبت من الرجعة (ولو ارتد) الزوجان أو (أحدهما بعد دخول في المدّة) أي الأشهر الأربعة (انقطعت) فلا يحسب زمن الردّة منها (فإذا أسلم) المرتد (استوفت) المدّة لوجوب المولاة فيها (و) كل (ما يمنع الوطء ولم يحل بنكاح إن وجد فيه) أي الزوج (لم يمنع المدّة كصوم وإحرام ومرض وجنون) فيحسب زمن كل منها من المدّة . وأما ما يحل بالنكاح كالردة والطلاق الرجعي فلا يحسب زمنه منها (أو) وجد مانع الوطء (فيها) أي الزوجة (وهو حسي كصغر ومرض) يمنع كل منهما الوطء (منع) المدّة فلا يبتدأ بها حتى يزول (وإن حدث) مانع الوطء (في المدّة قتلها) كتنشور (فإذا زال) الحادث (استوفت) ولا تبني على ماضى (وقيل تبني) بالبناء للفعول على ماضى (أو) وجد مانع الوطء في الزوجة وهو (شرعي كحيض وصوم نفل فلا) يقطعها (ويمنع) من حسابان المدّة تلبسها بما هو (فرض) من صوم ، ويمنع الاحرام ولو نفلا (في

الأصح ، فإن وطئ في المدّة ، وإلا فلها مطالبة بأن ، بقي أو يطلق ، ولو تركت حقها فلها المطالبة بعده ، وتحصل الفينة بتغيب حسنة يقبل ، ولا مطالبة إن كان بها مانع وطء كحضي ومريض ، وإن كان فيه مانع طبيعي كمرض طويل بأن يقول : إذا قدرت فئت ، أو شرعي كإحرام فالذهب أنه يطالب بطلاق ، فإن عصى بوطء سقطت المطالبة ، وإن أبى الفينة والطلاق فالأظهر أن القاضي يطلق عليه طلاقاً ، وأنه لا يمهّل ثلاثة ، وأنه إذا وطئ بعد مطالبة لزمته كفارة يمين .

كتاب الظهار

يصح من كل

(الأصح) ومقابله لا يمنع (فإن وطئ في المدّة) انحلت الإيلاء ولا يطالب بشئ (وإلا) بأن لم يطأ فيها (فلها مطالبة بأن يعني) برجوعه للوطء (أو يطلق) إن لم يعني (ولو تركت حقها) ولم تطالب به (فلها المطالبة بعده) أي الترتك ما لم تنته المدّة (وتحصل الفينة) وهي الرجوع للوطء (بتغيب حسنة) فقط (يقبل) فلا يكفي تغيب مادونها أو تنهيهما بدبر (ولا مطالبة) للزوج بالفينة (إن كان بها) أي الزوجة (مانع وطء) شرعي أو حسي (كحضي ومريض) لا يمكن معه الوطاء (وإن كان فيه) أي الزوج (مانع) من الوطاء (طبيعي كمرض طويل) أي الزوج بالفينة باللسان أو بالطلاق إن لم يعني (بأن يقول : إذا قدرت فئت) أو طلقت (أو) كان في الزوج مانع (شرعي كإحرام ، فالذهب أنه يطالب بطلاق) ولا يطالب بالفينة ، والطريق الثاني لا يطالب بالطلاق بخصوصه ، ولكن يقال له إن فئت عصيت ، وإن طلقت ذهبت زوجتك ، وإن لم تطلق طلقنا عليك (فإن عصى بوطء سقطت المطالبة ، وإن أبى الفينة والطلاق ، فالأظهر أن القاضي يطلق عليه طلاقاً) فيقول أوقعت على فلانة عن فلان طلاقاً ، فإن كان قبل الدخول أو لم يكن له عليها غيرها وقعت بائنة وإلا فرجعية ، وإذا راجع تطلىق القاضي وقد بقي مدة الإيلاء ضربت مدة أخرى ، وإذا تزوجها بعد البينونة لم يعد الإيلاء ، ومقابل الأظهر لا يطلق عليه ، بل يحبس (و) الأظهر (أنه لا يمهّل) أياماً (ثلاثة) وجوباً بل يجوز إمهاله دونها إذا استمهّل لعذر كان كان صامماً أو جانحاً ، ومقابله يمهّل ثلاثة أيام (و) الأظهر (أنه إذا وطئ بعد مطالبة) له بالفينة (لزمه كفارة يمين) إن كانت يمينه بالله تعالى أو صفة من صفاته ، ومقابله لا يلزمه لقوله تعالى : - فان فاؤا فان الله غفور رحيم - .

كتاب الظهار

هو بكسر الظاء لغة مأخوذ من الظهور ، لأن صيغته الأصلية أن يقول الزوج لزوجته : أنت عليّ كظهر أبي . وشرعاً تشبيه الزوج لزوجته بمحرمة وهو حرام (يصح) الظهار (من كل

زَوْجٍ مُكَلَّفٍ وَلَوْ ذِيَّ وَخَصِيٍّ ، وَظَهَارُ سَكَرَانَ كَطَّلَاقِهِ ، وَصَرِيحُهُ أَنْ يَقُولَ
لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ عَلَى أَوْ مَعِيَ أَوْ عِنْدِي كَظَهَرِ أُمِّي ، وَكَذَا أَنْتِ كَظَهَرِ أُمِّي
صَرِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقَوْلُهُ : جِسْمُكَ أَوْ بَدَنُكَ أَوْ نَفْسُكَ كَبَدَنِ أُمِّي أَوْ جِسْمِهَا
أَوْ جُلَّتِهَا صَرِيحٌ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ كَيْدَهَا أَوْ بَطْنَهَا أَوْ صَدْرَهَا ظَهَارٌ ، وَكَذَا
كَعَيْنِهَا إِنْ قَصَدَ ظَهَارًا ، وَإِنْ قَصَدَ كَرَامَةً فَلَا ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ :
رَأْسُكَ أَوْ ظَهْرُكَ أَوْ يَدُكَ عَلَى كَظَهَرِ أُمِّي ظَهَارٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالتَّشْبِيهُ بِالْجُدَّةِ ظَهَارٌ ،
وَالْمَذْهَبُ طَرْدُهُ فِي كُلِّ مُحَرَّمٍ لَمْ يَطْرَأَ تَحْرِيمُهَا ، لِأَعْرَضِيَّةِ زَوْجَةِ ابْنٍ ، وَلَوْ شَبَّهَ
بِأُجْنَبِيَّةٍ وَمُطَلَّاقَةٍ وَأُخْتِ زَوْجَةٍ وَبَابٍ وَمُلَاعِنَةٍ فَلَعُو ، وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ كَقَوْلِهِ : إِنْ
ظَاهَرْتُ مِنْ زَوْجَتِي الْأُخْرَى فَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرِ أُمِّي فَظَاهَرَ صَارَ مُظَاهَرًا مِنْهَا ، وَلَوْ
قَالَ : إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْ فَلَانَةٍ وَفُلَانَةٍ أُجْنَبِيَّةٍ فَخَاطَبَهَا بِظَهَارٍ لَمْ يَصِرْ مُظَاهَرًا

زوج) فلا تصح مظاهره السيد من أمته (مكاف) فلا يصح من صبي ومجنون ، ولا بد أن
يكون مختاراً فلا يصح من مكروه (ولو) الزوج (ذي) مراده الكافر ولو حرياً (و) لو هو
(خصي) ومحبوب ومسوح وصنين (وظهار سكران كطلاقه) وتقدم صحة طلاقه فظهاره كذلك
(وصريحه أن يقول لزوجه) ولو الرجعية (أنت على أومني أومني أو عندي كظهر أمي) في
التحريم (وكذا أنت كظهر أمي صريح على الصحيح) ولا يضر حذف الصلة ، ومقابله هو كناية
لا احتمال أنت على غيري (وقوله) هنا (جسمك أو بدئك أو نفسك كبदन أمي أو جسمها أو
جلتها صريح) لكن الذي استظهره أنه لا بد في صراحته من ذكر الصلة وإلا كان كناية
(والأظهر أن قوله) أنت على (كيدها أو بطنها أو صدرها ظهار) ومقابله أنه ليس بظهار (وكذا)
قوله أنت على (كعينها إن قصد ظهاراً) بأن نوى التحريم . (وإن قصد كرامة فلا) يكون
ظهاراً (وكذا إن أطلق) لا يكون ظهاراً (في الأصح) ومقابله يحمل على الظهار (وقوله : رأسك
أو ظهرك أو يدك على كظهر أمي ظهار في الأظهر ، والتشبيه بالجدة ظهار) لأنها تسمى أما (والمذهب
طرده) أي التشبيه يقتضي للظهار (في كل محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطأ تحريمها)
على المظاهر بأن لم يمت عليها زمن كانت تحل فيه له كبنته ومرضعة أبيه وامراته التي تزوجها قبل
وجوده ، والثاني المنع (لمرضعة وزوجة ابن) لأنهما باتتا حلالاً في زمن (ولو شبه) زوجته
(بأجنبية ومطلقة وأخت زوجة وباب) للظهار (وملاعنة) له (فلعو) هذا التشبيه (ويصح
تعليقه كقوله : إن ظاهرت من زوجتي الأخرى فأنت على كظهر أمي) وهما في عصمته (فظاهر)
من الأخرى (صار مظاهراً منها) عملاً بموجب التخيير والتعليق (ولو قال : إن ظاهرت من
فلانة) فأنت على كظهر أمي (وفلانة أجنبية فخاطبها) أي الأجنبية (بظهار لم يصر مظاهراً

مِنْ زَوْجِيهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اللَّفْظَ ، فَلَوْ نَكَحَهَا وَظَاهَرَ مِنْهَا صَارَ مُظَاهِرًا ، وَلَوْ قَالَ
مِنْ فُلَانَةٍ الْأُجْنَبِيَّةِ فَكَذَلِكَ ، وَقِيلَ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا ، وَإِنْ نَكَحَهَا وَظَاهَرَ ، وَلَوْ
قَالَ : إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْهَا وَهِيَ أُجْنَبِيَّةٌ فَلَقَوْا ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ كَظَهَرَ أُمِّي وَلَمْ يَنْوِ
أَوْ نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ الظَّهَارَ أَوْ مَعَامَا أَوْ الظَّهَارَ بِأَنْتِ طَالِقٌ ، وَالطَّلَاقُ بِكَظَهَرَ أُمِّي
طَلَّقْتُ وَلَا ظَهَارَ ، أَوْ الطَّلَاقُ بِأَنْتِ طَالِقٌ ، وَالظَّهَارُ بِالْبَاقِي طَلَّقْتُ وَحَصَلَ الظَّهَارُ
إِنْ كَانَ طَلَّاقٌ رَجْعِيٌّ .

[فصل] عَلَى الْمُظَاهِرِ كَفَّارَةٌ إِذَا عَادَ ، وَهُوَ أَنْ يَمْسُكَهَا بَعْدَ ظَهَارِهِ زَمَنَ إِنْكَانِ
فُرْقَةٍ ، فَلَوْ اتَّصَلَتْ بِهِ فُرْقَةٌ بِمَوْتٍ أَوْ قَسْحٍ أَوْ طَلَّاقٍ بِأَنْ أَوْ رَجْعِيٍّ وَلَمْ يُرَاجِعْ
أَوْ جُنَّ فَلَا عَوْدَ ، وَكَذَا لَوْ مَلَكَهَا أَوْ لَاعْنَهَا فِي الْأَصَحِّ

مِنْ زَوْجَتِهِ) لانتفاء المعلق عليه شرعا (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اللَّفْظَ) فيصير مظاهرا من زوجته (فلو
نكحها) أى الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحها (صار مظاهرا) من زوجته الأولى (ولو
قال) إِنْ ظَاهَرْتُ (من فُلَانَةٍ الْأُجْنَبِيَّةِ) فزوجتي على كظهر أُمِّي (فكذلك) أى إِنْ خَاطَبَهَا
بظهار قبل نكاحها لم يصير مظاهرا من زوجته إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اللَّفْظَ أَوْ بَعْدَ نِكَاحِهَا صَارَ مُظَاهِرًا
(وَقِيلَ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا ، وَإِنْ نَكَحَهَا وَظَاهَرَ) منها لأنها ليست بأجنبية حين الظهار (وَلَوْ قَالَ : إِنْ
ظَاهَرْتُ مِنْهَا وَهِيَ أُجْنَبِيَّةٌ) فَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرَ أُمِّي (فلقوا) أى لا يكون مظاهرا من زوجته لأنه
تعليق بمستحيل (وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ كَظَهَرَ أُمِّي وَلَمْ يَنْوِ) بمجموع كلامه شيئا (أَوْ نَوَى) به
الطلاق (فقط (أَوْ الظَّهَارَ) فقط (أَوْ) نوى به (معا أَوْ) نوى (الظَّهَارَ بِأَنْتِ طَالِقٌ ،
وَالطَّلَاقُ بِكَظَهَرَ أُمِّي طَلَّقْتُ) في هذه الحالات الجنس (وَلَا ظَهَارَ) أما وقوع الطلاق فلا يبان بصريح
لفظه ، وأما عدم وقوع الظَّهَارَ فَلَا أَنْ قَوْلُهُ كَظَهَرَ أُمِّي قَاصِرٌ لَانْفِصَالِهِ عَنْ أَنْتِ وَعَدَمُ نَيْتِهِ بِلَفْظِهِ ،
وَلَفْظُ الطَّلَاقِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَى الظَّهَارِ وَعَكْسُهُ (أَوْ) نوى (الطَّلَاقَ بِأَنْتِ طَالِقٌ ، وَالظَّهَارَ بِالْبَاقِي)
وهو كظهر أُمِّي . (طَلَّقْتُ وَحَصَلَ الظَّهَارُ إِنْ كَانَ طَلَّاقٌ رَجْعِيٌّ) لَأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ يَصِحُّ الظَّهَارُ مِنْهَا ،
وَقَدْ نَوَاهُ بِكَظَهَرَ أُمِّي فَيَقْدِرُ لَهُ مَبْتَدَأٌ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَاتِنًا فَلَا ظَهَارَ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَى حَوْلِ
كَظَهَرَ أُمِّي وَنَوَى مَجْمُوعَهُ الظَّهَارَ فَظَاهَرَ أَوْ الطَّلَاقَ فَطَلَّقَ .

[فصل] فِي أَحْكَامِ الظَّهَارِ (عَلَى الْمُظَاهِرِ كَفَّارَةٌ إِذَا عَادَ) فِي ظَهَارِهِ (وَهُوَ أَنْ يَمْسُكَهَا بَعْدَ
ظَهَارِهِ زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ ، فَلَوْ اتَّصَلَتْ بِهِ) أى الظَّهَارَ (فُرْقَةٌ بِمَوْتٍ) لهما أَوْ لِأَحَدِهِمَا (أَوْ قَسْحٍ)
لِلنِّكَاحِ (أَوْ) فُرْقَةٌ بِسَبَبِ (طَلَّاقٍ بِأَنْ أَوْ رَجْعِيٍّ وَلَمْ يُرَاجِعْ أَوْ جُنَّ) عَقِبَ ظَهَارِهِ (فَلَا عَوْدَ)
وَلَا كَفَّارَةَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (وَكَذَا لَوْ) ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ الرِّقِيقَةَ ثُمَّ (مَلَكَهَا أَوْ لَاعْنَهَا) مُتَصِلًا
بِالظَّهَارِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ عَائِدًا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ يَكُونُ مُظَاهِرًا فِيهِمَا ، وَعَلَى الْأَصَحِّ إِنْمَا يَنْتَفِي

بشرط سبق القذف بظهاره في الأصح ، ولو راجع أو ارتد ، متصلاً ثم أسلم ، فالذهب
أنه عائد بالرجعة ، لا بالإسلام ، بل بهذه ، ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة ، ويحرم
قبل التكفير وطه ، وكذا لمس ونحوه بشهوة في الأظهر . قلت : الأظهر الجواز .
والله أعلم ، ويصح الظهار المؤقت مؤقتاً ، وفي قول مؤبداً ، وفي قول لغو ، فعلى الأول
الأصح أن عودته لا يحصل بامسالك بل بوطه في المدة ، ويجب التزج بمغيب الحشفة ،
ولو قال : لأربع : أنتن على كظهر أمي فظاهر منهن ، فإن أمسكن فأربع كفارات ،
وفي القديم كفارة ، ولو ظاهر منهن بأربع كلمات متوالية فعائد من الثلاث
الأول ، ولو كرر في امرأة متصلاً وقصد تأكيدها فظهار واحد ، أو استثنافاً
فالأظهر التعدد ،

العود (بشرط سبق القذف) والمرافعة للقاضي (ظهاره في الأصح ، ولو راجع) منطلقها عقب
ظهاره (أو ارتد متصلاً ثم أسلم ، فالذهب أنه عائد بالرجعة) لأن القصد منها الاستباحة (لا الإسلام)
لأن القصد منه الرجوع إلى الدين الحق فلا يكون به عائداً (بل) هو عائد (بعده) ان مضي
بعد الإسلام زمن يسع الفرقة (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة) لمن ظاهر منها بطلاق أو
غيره (ويحرم قبل التكفير وطه ، وكذا) يحرم عليه (لمس ونحوه) كالتقبلة (بشهوة في الأظهر
قلت : الأظهر الجواز ، والله أعلم) لبقاء الزوجية فهي كالحائض (ويصح الظهار المؤقت) كانت
على كظهر أمي شهراً ، ويصير ظهاراً (مؤقتاً) عملاً بالتأقيت (وفي قول) يصير ظهاراً (مؤبداً)
ويلغو التأقيت (وفي قول) المؤقت (لغو ، فعلى الأول) وهو صحته مؤقتاً (الأصح) بالرفع
(أن عودته) فيه (لا يحصل بامسالك) للرجعة (بل بوطه في المدة) فإذا وطئ في المدة سمي عائداً
ووجب الكفارة ، ومقابل الأصح العود فيه كالعود في الظهار المطلق (و) على الأصح لا يحرم
ابتداء الوطء بل تحرم استدامته ، و (يجب التزج بمغيب الحشفة) لأنه يحرم على العائد المباشرة ،
وقد حصل العود بابتداء الوطء واستمراره مباشرة وزيادة ، وأما لو لم يوطأ في المدة حتى انقضت فلا
شيء عليه وحل له الوطء ، فالظهار المؤقت يخالف المطلق في ثلاثة أمور : كون العود فيه بالوطء في
المدة ، وكون الوطء الأول حلالاً ، وكون التحريم بعد الوطء الأول يمتد إلى التكفير أو انقضاء
المدة لأنه إذا وطئ فيها وجبت عليه الكفارة وحرم عليه الوطء فيها ثانياً ، فإذا انقضت حل له الوطء
وبقيت الكفارة في ذمته (ولو قال لأربع : أنتن على كظهر أمي فظاهر منهن ، فإن أمسكن)
زمناً يسع طلاقهن (فأربع كفارات) تجب عليه في الجديد (وفي القديم كفارة) واحدة (ولو
ظاهر منهن بأربع كلمات متوالية فعائد من الثلاث الأول) فإن فارقهن أو فارق الرابعة فعليه
ثلاث كفارات (ولو كرر) لفظ الظهار (في امرأة متصلاً وقصد تأكيدها فظهار واحد) فيلزمه
كفارة واحدة إن أمسكها عقب المرات (أو) قصد (استثنافاً فالأظهر التعدد) بعدد المستأنف ،

وَأَنَّهُ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ قَائِدٌ فِي الْأَوَّلِ .

كتاب الكفارة

يُشْتَرَطُ نِيَّتُهَا لَا تَعْيِينُهَا ، وَخِصَالُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ : عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ يَلَا عَيْبَ يُخِلُّ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ فَيُجْزَى صَغِيرٌ وَأَقْرَعٌ أَعْرَجٌ يُمَكِّنُهُ تَبَاعُ مَشْيٍ ، وَأَعْوَرٌ وَأَصَمٌّ وَأَخْرَسٌ وَأَخْتَمٌ ، وَفَاقِدُ أُذُنِهِ وَأُذُنَيْهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ ، لَا زَمَنٌ وَلَا فَاقِدُ رِجْلٍ أَوْ خِنْصَرٍ وَبِنْصَرٍ مِنْ يَدٍ أَوْ أَمْلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا . قُلْتُ : أَوْ أَمْلَةً لِيَهُمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا هَرَمٌ عَاجِزٌ ، وَمَنْ أَكْثَرُ وَقْتِهِ بِمَجْنُونٍ وَمَرِيضٍ لَا يَرْجَى ، فَإِنْ بَرَأَ بَانَ الْإِجْزَاءُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُجْزَى شِرَاهُ قَرِيبٍ بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ ، وَلَا أُمٌ وَلَدٍ وَذِي كِتَابَةٍ صَحِيحَةٍ ، وَيُجْزَى مُدَبَّرٌ وَمُعَلَّقٌ بِصَفَةٍ ، فَإِنْ أَرَادَ جَعْلَ الْعِتْقِ الْمَلْقَ كَفَّارَةً لَمْ

ومقابله لا يتعدد (و) الأظهر (أنه بالمرّة الثانية قائد في) الظهار (الأول) ومقابله ليس بهائد حتى يفرغ ، وأما لو أطلق فلم ينوتا كيدا ولا استثناء ، فالأظهر الاتحاد .

كتاب الكفارة

أَي جَفْسِهَا لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِكَفَّارَةِ الظَّهَارِ (يُشْتَرَطُ نِيَّتُهَا) بِأَنْ يَنْوِيَ الْعِتْقَ أَوْ الصَّوْمَ أَوْ الْإِطْعَامَ عَنْ الْكَفَّارَةِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرْضِيَّةِ وَلَا قَرْنُهَا بِالْفِعْلِ ، بَلْ نَكُنِي عِنْدَ عَوْلِ الْمَالِ (لَا تَعْيِينُهَا) بِأَنْ تَقِيدَ بِظَهَارٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَخِصَالُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ) ثَلَاثَةٌ : إِحْدَاهَا (عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) فَلَا يُجْزَى كَافِرٌ (بِلَا عَيْبٍ) فِيهَا (يُخِلُّ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ) هُوَ مَنْ عَطَفَ الْمُرَادُفَ ، وَاشْتَرَطَ ذَلِكَ لِيُقِيمَ بِكِفَايَتِهِ وَيَتَفَرَّغَ لِعَمَلِ الْأَحْوَارِ (فَيُجْزَى صَغِيرٌ) وَلَوْ ابْنُ يَوْمٍ (وَأَقْرَعٌ) وَهُوَ مَنْ لَا بَنَاتَ بِرَأْسِهِ (أَعْرَجٌ) هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَاظِفِ (يُمَكِّنُهُ تَبَاعُ مَشْيٍ) بِأَنْ يَكُونَ عَرَجُهُ غَيْرَ شَدِيدٍ (وَأَعْوَرٌ) هُوَ لَا يُخِلُّ (وَأَصَمٌّ) وَهُوَ فَاقِدُ السَّمْعِ (وَأَخْرَسٌ) يَفْهَمُ الْإِشَارَةَ وَتَفْهَمُ عَنْهُ (وَأَخْتَمٌ) فَاقِدُ السَّمْعِ (وَفَاقِدُ أُذُنِهِ وَأُذُنَيْهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ) لِأَنَّهُ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ بِخِلَافِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ (لَا زَمَنٌ) كَأَشَلِ الرَّجُلِ مَثَلًا (وَلَا فَاقِدُ رَجُلٍ أَوْ خِنْصَرٍ وَبِنْصَرٍ مِنْ يَدٍ) فَفَقْدُهُمَا مِنْ يَدَيْنِ لَا يَضُرُّ (أَوْ) فَاقِدُ (أَمْلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا) كَالسَّبَابَةِ وَالْوَسْطَى (قُلْتُ : أَوْ) فَاقِدُ (أَمْلَةٍ لِيَهُمَا) فَيَضُرُّ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لَتَعْطِلَ مَنْفَعَتُهَا (وَلَا) يُجْزَى (هَرَمٌ عَاجِزٌ) عَنْ الْعَمَلِ (وَلَا مِنْ أَكْثَرِ وَقْتِهِ بِمَجْنُونٍ) بِخِلَافِ مَنْ هُوَ فِي أَكْثَرِهَا عَاقِلٌ فَيُجْزَى (و) لَا (مَرِيضٌ لَا يَرْجَى) بَرءَ عِلَّتِهِ (فَإِنْ بَرَأَ بَانَ الْإِجْزَاءُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا لِيُخْتَلِلَ النِّيَّةُ وَقْتُ الْإِعْتِقِ (وَلَا يُجْزَى شِرَاهُ قَرِيبٍ) يَتَّقَى عَلَيْهِ بِأَنْ كَانَ أَصْلًا أَوْ فِرْعَا (بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ ، وَلَا) عِتْقَ (أُمٍّ وَلَدٍ) لَا (ذِي كِتَابَةٍ صَحِيحَةٍ ، وَيُجْزَى مُدَبَّرٌ وَمُعَلَّقٌ) عَنْقَهُ (بِصَفَةٍ ، فَإِنْ أَرَادَ جَعْلَ الْعِتْقِ الْمَلْقَ) بِهَا (كَفَّارَةً) عِنْدَ حَصُولِهَا (لَمْ

يُجْزَى، وَلَهُ تَعْلِيْقُ عِتْقِ الْكَفَّارَةِ بِصِفَةٍ، وَإِعْتَاقُ عَبْدَيْهِ عَنْ كَفَّارَتَيْهِ عَنْ كُلِّ نِصْفٍ
ذَا وَنِصْفُ ذَا، وَلَوْ أُعْتِقَ مُعْسِرٌ نِصْفَيْنِ عَنْ كَفَّارَةٍ فَلَا صَحَّ الْإِجْرَاهُ إِنْ كَانَ بَاقِيَهُمَا
حُرًّا، وَلَوْ أُعْتِقَ بِعَوْضٍ لَمْ يُجْزَ عَنْ كَفَّارَةٍ، وَالْإِعْتَاقُ بِمَالٍ كَطَّلَاقٍ بِهِ، فَلَوْ قَالَ أُعْتِقَ
أُمُّ وَلَدِكَ عَلَى أَلْفٍ فَأَعْتَقَ نَفَذَ وَلِزِمَهُ الْعَوْضُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: أُعْتِقَ عَبْدُكَ عَلَى كَذَا
فَأَعْتَقَ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ قَالَ: أُعْتِقَهُ عَنِّي عَلَى كَذَا فَتَلَّ عَتَقَ عَنِ الطَّالِبِ وَعَلَيْهِ
الْعَوْضُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ عَقِبَ لَفْظِ الْإِعْتَاقِ ثُمَّ يَتَّقِي عَلَيْهِ، وَمَنْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ
بَنَةً فَأَصْلًا عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ نَفَقَةً وَكُسُورَةً وَسُكْنً وَأَتَانًا لَا بَدَّ مِنْهُ لَزِمَهُ
الْعَتَقُ وَلَا يَجِبُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ وَرَأْسِ

يُجْزَى) كَانَ يَقُولُ أَوَّلًا لِعَبْدِهِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ . ثُمَّ يَقُولُ لَهُ ثَانِيًا إِنْ دَخَلْتَهَا فَأَنْتَ حُرٌّ
عَنْ كَفَّارَتِي فَيَعْتَقُ عِنْدَ دُخُولِهَا بِالضَّغَةِ لَاعَنِ الْكَفَّارَةَ (وَلَهُ تَعْلِيْقُ عِتْقِ الْكَفَّارَةِ بِصِفَةٍ) كَقَوْلِهِ
إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ عَنْ كَفَّارَتِي، فَإِذَا دَخَلَهَا عَتَقَ عَنْ الْكَفَّارَةِ، إِعْمَالُ شَرْطٍ فِي الْمَعْلُوقِ عِنْتَهُ
أَنْ يَكُونَ وَقْتُ التَّعْلِيْقِ بِصِفَةِ الْأَجْزَاءِ، فَإِذَا قَالَ لِمُسْكَبٍ مِثْلًا ذَلِكَ عَتَقَ عِنْدَ الصَّفَةِ لَاعَنِ الْكَفَّارَةَ
(و) يُجْزَى (إِعْتَاقُ عَبْدَيْهِ عَنْ كَفَّارَتَيْهِ عَنْ كُلِّ) مِنْهُمَا (نِصْفٍ ذَا وَنِصْفٍ ذَا) لِتَخْلِيصِ
الرَّقَبَتَيْنِ مِنَ الرِّقِّ (لَوْ أُعْتِقَ مُعْسِرٌ نِصْفَيْنِ) لَهُ مِنْ عَبْدَيْنِ (مِنْ كَفَّارَةٍ، فَلَا صَحَّ الْأَجْزَاءُ إِنْ
كَانَ بَاقِيَهُمَا حُرًّا) لِحُصُولِ الْقَصُودِ، وَمُقَابِلَةِ الْمَنْعِ مُطْلَقًا كَمَا فِي الْأَنْصَحِيَّةِ (لَوْ أُعْتِقَ بِعَوْضٍ) بِأَخْذِهِ
(لَمْ يُجْزَ عَنْ كَفَّارَةٍ) سِوَاهُ كَانَ الْعَوْضُ عَلَى الْعَبْدِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ . ثُمَّ اسْتَطَرَدَّ الْمَصْنِفُ حُكْمَ الْإِعْتَاقِ
عَلَى عَوْضٍ، فَقَالَ (وَالْإِعْتَاقُ بِمَالٍ كَطَّلَاقٍ بِهِ) فَيَكُونُ مِنَ الْمَالِكِ مَعَاوِضَةً فِيهَا شُوبُ تَعْلِيْقٍ
وَمِنْ الْمُسْتَدْعَى مَعَاوِضَةً فِيهَا شَائِبَةٌ جَعَالَةً كَمَا مَرَّ فِي الْخُلْعِ (فَلَوْ قَالَ) شَخْصٌ لِسَيِّدٍ أَوْ وَلَدٍ (أُعْتِقَ
أُمُّ وَلَدِكَ عَلَى أَلْفٍ) مِثْلًا (فَأَعْتَقَ) فَوْرًا (نَفَذَ وَلِزِمَهُ) أَيْ الْمُلْتَمَسُ (الْعَوْضُ) وَيَكُونُ
اِفْتِدَاءً مِنَ الْمُسْتَدْعَى، فَأَوْ أَعْتَقَهَا بِعَدْوَلٍ، فَصَلَّ وَقَعَ الْعَتَقُ عَنِ الْمَالِكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُلْتَمَسِ (وَكَذَا
لَوْ قَالَ: أُعْتِقَ عَبْدُكَ عَلَى كَذَا) كَأَنْتَ وَلَمْ يَلَّ عَنْكَ وَلَا عَنِّي (فَأَعْتَقَ) فَوْرًا نَفَذَ وَلِزِمَهُ الْعَوْضُ
(فِي الْأَصَحِّ) وَيَكُونُ اِفْتِدَاءً، وَمُقَابِلَةً لِأَيِّزِمَهُ لَامُكَّانَ قَوْلِ الْمَالِكِ فِي الْعَبْدِ بِخِلَافِ أُمِّ الْوَلَدِ، بَلْ
لَوْ تَلَّ فِيهَا لَمْ يَصِحَّ اِفْتِدَاءً وَلَمْ يَلِزِمَهُ شَيْءٌ (وَإِنْ قَالَ: أُعْتِقَهُ عَنِّي عَلَى كَذَا فَعَمَلٌ) فَوْرًا (عَتَقَ
عَنِ الطَّالِبِ) حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَنَوَاهَا أَجْزَاءُ (وَعَلَيْهِ الْعَوْضُ) الْمُسَمَّى إِنْ كَانَ مَالًا وَقِيَمَةً
الْعَبْدِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَالٍ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيْ الطَّالِبُ (يَمْلِكُهُ) أَيْ الْمَطْلُوبُ إِعْتَاقَهُ (عَقِبَ لَفْظِ
الْإِعْتَاقِ) الْوَاقِعُ مِنَ الْمَالِكِ (ثُمَّ يَتَّقِي عَلَيْهِ) بَعْدَ الْمَالِكِ، وَمُقَابِلَةً يَتَّقِ الْمَالِكُ وَالْإِعْتَاقُ مَعًا . ثُمَّ
أَخَذَ الْمَصْنِفُ فِي بَيَانِ مَنْ يَلِزِمُهُ الْعَتَقُ عَنْ الْكَفَّارَةِ، فَقَالَ (وَمَنْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ بَنَةً فَأَصْلًا عَنْ
كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ نَفَقَةً وَكُسُورَةً وَسُكْنً وَأَتَانًا لَا بَدَّ مِنْهُ لَزِمَهُ الْعَتَقُ) بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَلِكْ مَا ذَكَرَ،
وَقَدَّرَ هَذِهِ الْأُمُورَ بِالْعَمْرِ الْغَالِبِ وَبَعْدَهُ سَنَةٌ بَسَنَةً (وَلَا يَجِبُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ) وَهِيَ الْعَقَارُ (وَرَأْسِ

مَالٍ لَا يُفْضَلُ دَخْلُهُمَا عَنْ كِفَايَتِهِ ، وَلَا مَسْكَنٌ وَعَبْدٌ فَيَسْتَبِينَ أَلْفَهُمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا شِرَاءٌ بِسَبْنٍ ، وَأُظْهِرُ الْأَقْوَالَ اعْتِبَارُ التَّسَارُّ بِوَقْتِ الْأَدَاءِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ عِثْقِ صَامٍ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ بِالْهَلَالِ بِنِيَّةٍ كَفَّارَةٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّةُ التَّابِعِ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ بَدَأَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرِ حُسْبِ الشَّهْرِ بِمَذَّةٍ بِالْهَلَالِ وَأَتَمَّ الْأَوَّلَ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثِينَ ، وَيَقُوتُ التَّابِعُ بِقَوَاتِ يَوْمٍ بِلَا عُذْرِ وَكَذَا بِمَرَضٍ فِي الْجَدِيدِ ، لَا يَحْجِزُ وَلَا كَذًا جُنُونٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ أَوْ مَرَضٍ قَالَ الْأَكْثَرُونَ لَا يَرْجِي زَوَالُهُ ، أَوْ لَحَقَهُ بِالصَّوْمِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ أَوْ خَافَ زِيَادَةَ مَرَضٍ كَفَرُوا بِإِطْعَامِ سِتِينَ مِسْكِينًا أَوْ قَتِيرًا لَا كَافِرًا ، وَلَا هَاشِمِيًّا وَمُطَلِبِيًّا سِتِينَ مَدًّا ، مِمَّا يَكُونُ فِطْرَةً .

مال) التجارة (لا يفضل دخلهما عن كفايته) لمن تازمه مؤنته لتحصيل عبد بعته ، فان فضل عن ذلك ازمه بيعهما لتحصيل العبد (ولا) بيع (مسكن وعبد فَيَسْتَبِينَ أَلْفَهُمَا) بأن يجد ثمن المسكن مسكنا يكفيه وعبدا بعته ، و ثمن العبد عبدا يخدمه وآخر بعته فلا يجب بيعهما حيث ألفهما (في الأصح) ومقابلته يجب ، وأما لو لم يألفهما فيجب قطعا (ولا) يجب (شراء بضع) وإن قل بل يصبر حتى يجد من بعته ثمن المثل ولا يعدل إلى الصوم (وأظهر الأقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم به الاعتناق (بوقت الأداء) ومقابلته بوقت الوجوب ، وقيل بأى وقت من وقته الوجوب والأداء (فان عجز عن عتق صام شهرين متتابعين) فلو تكلف الاعتناق أجزاءه ، ويعتبر الشهران (بالهلال) ويكون صومهما (بنية كفارة) من الليل لكل يوم (ولا يشترط نية التتابع في الأصح) اكتفاء بالتتابع الفعلي ، ومقابلته يشترط (فان بدأ في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الأول من الثالث ثلاثين) يوما (ويقوت التتابع بقوات يوم بلا عذر) ولو اليوم الأخير كما إذا نسي النية ليلا (وكذا) يقوت التتابع (بمرض) مسوغ للفطر (في الجديد) وفي القديم لا يقطع المرض التتابع (لا) يزول التتابع (بحيض) ومثله النفاس . وطروء الحيض ، والنفاس إنما يتصور في كفارة قتل لاظهار ، لأن المرأة لا يتصور منها ظهار (وكذا جنون) لا يزول به التتابع (على المذهب) وقيل كالمرض يزول به التتابع (فان عجز عن صوم) أو ولاء (بهرم أو مرض . قال الأكثرون) من الأصحاب يشترط في المرض أنه (لا يرجي زواله) وقال الأقلون : لابد من تقييد المرض بكونه يدوم شهرين ، وأطلق جمع المرض من غير تفرقة بين رجاء زواله وعدمه (أو) لم يعجز ولكن (لحقه بالصوم مشقة شديدة) تبيح التيمم ، ومن ذلك شدة الشبق للجماع : وإن كان لا يجوز ترك صوم رمضان لأجله (أو خاف) من الصوم (زيادة مرض كفر باطعام ستين مسكينا أو فقيرا) والمواد تمليكهم فلا يكفي التغذية ولا التعشية (لا) يكفي تمليكهم (كافرا ولا هاشميا و) لا (مطلبيا) ولا من تازمه نفقته ، ويصرف لهم (ستين مدا) لكل واحد مد (مما يكون فطرة) فتخرج من غالب قوت بلد المسكر فلا يحزى لنحو الدقيق ، وإذا عجز عن جمع الخصال بقيت الكفارة في ذمته

كتاب اللعان

يُسَبِّقُهُ قَذْفٌ ، وَصَرِيحُهُ الزَّانَا كَقَوْلِهِ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ : زَنَيْتَ أَوْ زَنَيْتِ أَوْ يَزَانِي أَوْ يَزَانِيَّةٌ ، وَالرَّمْيُ بِالْإِلَاجِ حَشْفَةٌ فِي فَرْجٍ مَعَ وَصْفِهِ بِتَحْرِيمٍ أَوْ دُبُرٍ صَرِيحًا وَزَنَاتٌ فِي الْجَبَلِ كِنَايَةٌ ، وَكَذَا زَنَاتٌ قَطُّ فِي الْأَصَحِّ ، وَزَنَيْتَ فِي الْجَبَلِ صَرِيحٌ ، فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ يَافَاجِرُ يَافَاسِقُ ، وَلَهَا يَاحَيِثُ ، وَأَنْتِ تُحَيِّينَ الْخُلُوءَةَ ، وَلِقُرَشِي يَابْتَغِي ، وَلِزَوْجَتِهِ لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءَ كِنَايَةٌ ، فَإِنْ أَنْكَرَ إِزَادَةَ قَذْفٍ صَدَقَ بَيِّنَتُهُ ، وَقَوْلُهُ يَا ابْنَ الْحَلَالِ ، وَأَمَّا أَنَا فَلَسْتُ بِزَانٍ ، وَنَحْوُهُ تُعْرِضُ لَيْسَ بِقَذْفٍ وَإِنْ نَوَاهُ ، وَقَوْلُهُ زَنَيْتَ بِكَ إِقْرَارٌ ،

إلى أن يقدر على شيء منها ، ويحرم عليه الوطء حتى يكفر .

كتاب اللعان

هو لغة المباحدة ، وشرعا كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطم فراشه وألحق العار به أو إلى نفي ولد ، لأنه لا بد أن يسبق اللعان قذف كما قال (يسبقه قذف) أو نفي ولد ، والقذف هو الرمي بالزنا على جهة التعيير ، واللعان قد يكون لنفي الولد (وصريحه) أي القذف للرجل أو المرأة (الزنا كقوله لرجل أو امرأة زنت أو زنت) بفتح التاء وكسرهما (أو يازاني أو يازانية) على جهة التعيير ، وأما لو شهد عليه بالزنا مع تمام النصاب فلا يكون قذفا ، وكذا لو قطع بكذبه كما إذا قال لابنة سنة يازانية (والرمي بالإلاج حشفة في فرج مع وصفه) أي الإلاج (بتحريم أو) الرمي بالإلاج حشفة في (دبر صريحان) خبر المبتدأ والمعطوف عليه ، ولكن العطف بأو وهي للتقسيم فكان الأولى أفراد الخبر ، ولا يكون الإلاج في الفرج صريحا إلا مع وصفه بالسحريم بخلافه في الدبر فإنه لا يكون إلا حراما (وزنات) بالهاء (في الجبل ناية) لأنه بمعنى الصعود (وكذا زنات فقط) من غير ذكر الجبل (في الأصح) ومقابله هو صريح ، لأن الياء قد تبدل همزة (وزنت في الجبل صريح في الأصح) ومقابله هو كناية ، ولو قال يازانية في الجبل كان كناية (وقوله) لرجل (يافاجر يافاسق ، ولها) أي لامرأة (ياحيثة وأنت تحيين الخلوّة ولقرشي يابغي) قوم ليسوا بعرب ينزلون البطائح بين العراقيين سموها نبطا لاستنباطهم الماء : أي غنمهم عليه (ولزوجته لم أجده عذراء) أي بكرا (كناية) لاحتماله القذف وغيره (فان أنكر) في الكناية (إرادة قذف) بها (صدق بيمينه ، وقوله) لغيره (يابن الحلال ، وأما أنا فلست بزنان ونحوه) كما هي ليست يازانية وما أحسن اسمك في الجيران (تعريض ليس بقذف ، وإن نواه) فلا يجد ولا يعزر ، لأن اللفظ لا يحتمله ، وما يفهم منه فهو من قرائن الأحوال لا من اللفظ (وقوله) لامرأة (زنت بك إقرار

بِزْنًا وَقَذْفٍ ، وَلَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ بِأَزَانِيَةٍ فَقَالَتْ زَنَيْتُ بِكَ أَوْ أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَقَذَفَ
وَكَايَنِي ، فَلَوْ قَالَتْ : زَنَيْتُ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَقِرَّةٌ وَقَاذِفَةٌ ، وَقَوْلُهُ زَنَى فَرَجُكَ أَوْ
ذَكَرَكَ قَذْفٌ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ قَوْلَهُ بِذَلِكَ وَعَيْنُكَ ، وَلَوْلَا لَيْدِهِ لَسْتَ مِنِّي أَوْ لَسْتَ
ابْنِي كِنَايَةً ، وَلَوْلَا غَيْرُهُ لَسْتَ ابْنُ فَلَانٍ صَرِيحٌ إِلَّا لَمُنْفَى بِلَعَانٍ ، وَيُحَدِّثُ قَاذِفُ
مُحْصَنٍ ، وَيُعَزَّرُ غَيْرُهُ ، وَالْمُحْصَنُ مُسَكَّلٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ عَقِيفٌ عَنْ وَطْءٍ يُحَدِّثُ بِهِ ، وَتَبْطُلُ
الْعِفَّةُ بِوَطْءٍ مُحْرَمٍ مِمَّا لَوْ كَفَى عَلَى الْمَذْهَبِ ، لِأَزْوَاجَتِهِ فِي عِدَّةِ شُبْهَةِ وَأَمَةٍ وَلَدِهِ وَمَنْكُوحَتِهِ
بِلَا وَلِيٍّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ زَنَى مَقْدُوفٌ سَقَطَ الْحَدُّ ، أَوْ ارْتَدَّ فَلَا ، وَمَنْ زَنَى مَرَّةً ثُمَّ
صَلَحَ لَمْ يُكَلِّمْ مُحْصَنًا ، وَحَدُّ الْقَذْفِ يُورَثُ وَيَسْقُطُ بِغَيْرِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَرْتَهُ كُلُّ
الْوَرَثَةِ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ

بِزْنًا) على نفسه (وقذف) لمن خاطبها (ولو قال لزوجه بأزانية، فقالت) له (زنت بك أو
أنت أزنى مني فقاذف) لها (وكاينة) في قذفه فتصدق بيمينها في عدم نية القذف (فلو قالت
زنت وأنت أزنى مني فقرة) على نفسها بالزنا (وقاذفة) لزوجه فتحد للقذف والزنا (وقوله
زنى فرجك أو ذكرك) بفتح الكاف أو كسرهما (قذف، والمذهب أن قوله) زنت (يدك
وعينك، و) أن قوله (لولده) اللاحق به (لست مني أو لست ابني كناية) في قذف أمه،
فإن قصد القذف كان قاذفا وإلا فلا. وقيل إنه صريح (و) أن قوله (لولده غيره لست ابن فلان
صريح) في قذف أم المخاطب، وقيل إنه كناية (إلا) إذا قال ذلك (لمنفى بلعان) فلا يكون
صريحا في قذف أمه مادام لم يستلحقه الملاعن (ويحد قاذف محسن، ويعزر غيره) وهو قاذف
غيره (والمحسن) الذي يحد قاذفه (مكلف) ومنه السكران المتعدى (حر) فالرقيق ليس بمحسن
(مسلم) خرج الكافر، ومنه المرتد (عقيف عن وطء يحد به) بأن لم يوطأ أصلا أو ووطئ وطئا
لا يحد به كوطء الشريك الأمة المشتركة (وتبطل العفة) التي اشترطناها (بوطء محرم مما لوكة) له
كأخته وعالته (على المذهب) وقيل لا تبطل العفة به بناء على أنه لا يوجب الحد (لا) تبطل
بوطء (زوجته في عدة شبهة وأمة ولده ومنكوحته بلا ولي) أو بلا شهود (في الأصح) ومقابلته
تبطل بما ذكر، ولا تبطل العفة أيضا بوطء زوجته أو أمته في حيض أو إحرام أو صوم أو اعتكاف
(ولو زنى مقدوف) قبل أن يحد قاذفه (سقط الحد) عن قاذفه (أو ارتد) أو سرق أو قتل
(فلا) يسقط الحد عن قاذفه (ومن زنى) حال تكليفه (مرة ثم صلح) بأن تاب وحسن
حاله (لم يعد محصنا) أبدا فلا يحد قاذفه، وأما الصبي والمجنون إذا زنيا ثم كلا فلا تسقط حصانتهما
(وحد القذف) وتعزيره كل منهما (يورث ويسقط) كل منهما (بغفو) عن جميعه من كل
الورثة (والأصح أنه) أي حد القذف، ومثله التعزير (يرثه) أي جميعه (كل) فرد من
(الورثة) حتى الزوجين، ومقابل الأصح يستثنى الزوجين (و) الأصح (أنه لو عفا بعضهم

فَلْيَبَاقِينَ كُذُّهُ .

[فصل] لَهُ قَذْفُ زَوْجَةٍ عِلْمَ زِنَاهَا أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُؤَكَّدًا كَشِبَاعِ زِنَاهَا بِزَيْنٍ مَعَ قَرِينَةٍ بِأَنْ رَأَاهَا فِي خَلْوَةٍ ، وَلَوْ أَنَّتُ بَوْلَدٍ وَعِلْمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لَزِمَهُ نَفْيُهُ ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ إِذَا لَمْ يَطَّأْ أَوْ وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطءِ أَوْ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ ، فَلَوْ وَلَدَتْهُ لِمَا بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَسْتَبْرَأْ بِحَيْضَةِ حَرَمِ النَّفْيِ ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ حَلَّ النَّفْيِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَطِئَ وَعَزَلَ حَرَمٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ عِلْمُ زِنَاهَا وَاخْتِبَلَّ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَمِنْ الزَّانَا حَرَمِ النَّفْيِ ، وَكَذَا الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ عَلَى الصَّحِيحِ .

[فصل] اللَّعَانُ قَوْلُهُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ هَذِهِ مِنَ الزَّانَا ، فَإِنْ غَابَتْ سَمَاهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا ،

فَلْيَبَاقِينَ) مِنْهُمْ (كُلُّهُ) أَيْ اسْتِغْنَاءُ جَمِيعِهِ ، وَمُقَابَلُهُ يَسْقُطُ جَمِيعُهُ .

[فصل] فِي قَذْفِ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ (لَهُ) أَيْ الزَّوْجِ (قَذْفُ زَوْجَةٍ عِلْمُ زِنَاهَا) أَيْ تَحَقُّقُهُ بِأَنْ رَأَاهَا تَزْنِي (أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُؤَكَّدًا كَشِبَاعِ زِنَاهَا بِزَيْنٍ مَعَ قَرِينَةٍ بِأَنْ رَأَاهَا فِي خَلْوَةٍ) أَوْ أَخْبَرَهُ مِنْ يَثْقُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا . أَمَّا مَجْرَدُ الاسْتِفَاضَةِ أَوْ الْقَرِينَةِ فَلَا يَجُوزُ الْاعْتِمَادُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا (وَلَوْ أَنَّتُ بَوْلَدٍ وَعِلْمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لَزِمَهُ نَفْيُهُ) لِأَنَّهُ اسْتِلْحَاقٌ مِنْ لَيْسَ مِنْهُ حَرَامٌ كَمَا يَحْرَمُ نَفْيُ مَنْ هُوَ مِنْهُ (وَإِنَّمَا يَعْلَمُ) أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ (إِذَا لَمْ يَطَّأْ) زَوْجَتَهُ أَصْلًا (أَوْ) وَطِئَهَا وَلَكِنْ (وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطءِ ، أَوْ) لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْهُ (فَلَوْ وَلَدَتْهُ لِمَا بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطءِ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْهُ (وَلَمْ يَسْتَبْرَأْ بِحَيْضَةِ حَرَمِ النَّفْيِ) لِلْوَلَدِ ، وَلَا عِبْرَةَ بَرِيَّةٍ يَجِدُهَا فِي نَفْسِهِ (وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ حَلَّ النَّفْيِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُ الْأَصَحِّ إِنْ رَأَى بَعْدَ الْإِسْتِبْرَاءِ قَرِينَةَ الزَّانَا الْمُسِيحَةَ لِلْقَذْفِ أَوْ يَقْنَهُ وَمَضَى بَعْدَهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ وَجِبَ النَّفْيُ ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ ، فَالْعِبْرَةُ فِي حِسَابِ الْمُدَّةِ مِنْ رُؤْيَا قَرِينَةِ الزَّانَا لِأَمْنِ الْإِسْتِبْرَاءِ (وَلَوْ وَطِئَ) زَوْجَتَهُ (وَعَزَلَ) عَنْهَا بِأَنْ نَزَعَ وَقْتُ الْإِنْزَالِ ثُمَّ أَمَتَ بَوْلَدَ (حَرَمِ) نَفْيِهِ (عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ عِلْمُ زِنَاهَا وَاحْتَمَلُ) عَلَى السَّوَاءِ (كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَمِنْ الزَّانَا) بِأَنْ لَمْ يَسْتَبْرَأْ بَعْدَ وَطِئِهِ (جَرَمِ النَّفْيِ ، وَكَذَا) يَجْرَمُ (الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ يَجُوزُ انْتِقَامًا مِنْهَا

[فصل] فِي كَيْفَةِ اللَّعَانِ (اللَّعَانُ قَوْلُهُ) أَيْ الزَّوْجِ (أَرْبَعُ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ هَذِهِ) أَيْ زَوْجَتَهُ إِذَا كَانَتْ حَاضِرَةً (مِنَ الزَّانَا) وَلَا يَحْتَاجُ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى تَسْمِيَّتِهَا (فَإِنْ غَابَتْ) عَنِ الْبَلَدِ أَوْ مَجْلِسِ اللَّعَانِ (سَمَاهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا) عَنْ غَيْرِهَا (وَالْخَامِسَةُ) مِنْ كَلِمَاتِ اللَّعَانِ (أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا)

وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرُهُ فِي الْكَلِمَاتِ قَلِيلٌ وَإِنْ أُلُوْلَهُ الَّذِي وَلَدَتْهُ أَوْ هَذَا أُلُوْلَهُ مِنْ زَنًا لَيْسَ مِنِّي . وَتَقُولُ هِيَ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنَا ، وَالْخَامِيسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيهِ ، وَلَوْ بَدَّلَ لَفْظُ شَهَادَةٍ بِمُخْلِيفٍ وَنَحْوِهِ أَوْ غَضَبٍ بِلَعْنٍ وَعَكْسُهُ أَوْ ذِكْرًا قَبْلَ تَمَامِ الشَّهَادَاتِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَمْرُ الْقَاضِي ، وَيُلْقَنُ كَلِمَاتِهِ ، وَأَنْ يَتَأَخَّرَ لِعَانُهَا عَنْ لِعَانِهِ ، وَيُبْلَغُ عَنْ أُخْرَسٍ بِإِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ ، وَيَصِحُّ بِالْمَجْمُوعَةِ ، وَفِيمَنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ وَجْهَهُ ، وَيُعْلَظُ بِزَمَانٍ ، وَهُوَ بَعْدَ عَصْرِ جُمُعَةٍ وَمَكَانٍ وَهُوَ أَشْرَفُ بَلَدِهِ ، فِيمَكَّةَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ ، وَالْمَدِينَةِ عِنْدَ الْمَنْبَرِ ، وَبَيْتِ الْمَدِينِ عِنْدَ الصَّخْرَةِ ، وَغَيْرِهَا عِنْدَ مَنْبَرِ الْجَامِعِ ، وَحَائِضُ بِيَابِ الْمَسْجِدِ ، وَذِيئِي فِي بَيْعَةٍ وَكَنِيسَةٍ ، وَكَذَا بَيْتُ نَارِ مَجُوسِيٍّ فِي الْأَصَحِّ ، لَا يَتَّيْتُ أَصْنَامَهُ وَثَنِي ، وَجَمَعَ أَقْلَهُ أَوْ بَعَثَهُ ، وَالتَّغْلِيظَاتُ سُنَّةٌ لَا فَرَضٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَبُسْنٌ

فيقول الملاحن على لعنة الله الخ (وإن كان) ثم (ولد ينفيه) عنه (ذكره في الكلمات) الخمس (فقال : وإن الولد الذي ولدته) إن كان غائبا (أو هذا الولد) إن كان حاضرا (من زنا ليس مني ، وتقول هي) بعد تمام لعان الزوج (أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رمانني به من الزنا ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيه ، ولو بدل لفظ شهادة بخلف ونحوه أو غضب بلعن وعكسه أو ذكر) أي اللعن والغضب (قبل تمام الشهادات لم يصح في الأصح) ومقابله يصح ، وقيل لا يصح أن يؤتى باللعن بدل الغضب ، ويصح عكسه (ويشترط فيه) أي اللعان (أمر القاضي) به ، ومثله المحكم حيث لا ولد (و) أمره بأن (يلقي كلماته) فيقول قل كذا (وأن يتأخر لعانها عن لعانه) ولا تشتط الموالة بينهما (ويلاعن أخرس بإشارة مفهومة أو كتابة) لأنهما في حقه كالناطق ، فإن لم يكن له واحد منها لم يصح قذفه ولا لعانه (ويصح) اللعان (بالجمية) مع معرفة العربية (وفيمن عرف العربية وجه) أنه لا يصح لعانه بغيرها (ويغلظ بزمان وهو بعد عصر جمعة) فإن كان في غير يومها فبعد عصر يومه (ومكان ، وهو أشرف) مواضع (بلدة فمكة) أي فاللعان بها يكون (بين الركن والمقام) ويسمى الحطيم ، وأشرف مواضعها البيت وما يتبعه من الحجر ، ولكن لما صين عن ذلك جعل في الحطيم (و) اللعان في (المدينة) يكون (عند المنبر) مما يلي القبر الشريف (و) اللعان في (بيت المقدس عند الصخرة و) في (غيرها عند منبر الجامع ، و) تلاعن (حائض بباب المسجد ، وذئبي في ببيعة وكنيسة ، وكذا بيت نار مجوسي في الأصح) ومقابله لا يلاعن فيه إذ ليس له حرمة (لا يات أصنام وثنى) إذ ليس له حرمة ، ودخوله معصية (و) يغلظ بحضور (جمع) من عدول بلد اللعان وصلحاته (أقله أربعة ، والتغليظات سنة لا فرض على المذهب) وقيل إن التغليظ في المسكن فرض (وبسن)

لِقَاضِي وَعَظُمَا ، وَيُبَالِغُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ ، وَأَنْ يَتَلَكَعَا قَائِمَيْنِ ، وَشَرْطُهُ زَوْجٌ يَصِحُّ طَلَاقُهُ ، وَلَوْ ارْتَدَّ بَعْدَ وَطئه فَقَذَفَ وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ لِأَعْنٍ ، وَلَوْ لَاعَنَ ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهَا صَحَّ أَوْ أَصَرَ صَافٍ يَنْتُونَةُ ، وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِ فُرْقَةٌ وَحُرْمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ ، وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ ، وَسَقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ ، وَوُجُوبُ حَدِّ زَنَاهَا ، وَاتِّفَاقُ نَسَبِ نَفَاهُ بِلِعَانِهِ ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ مُمَكِّنٍ مِنْهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ بِأَنْ وَلَدَتْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَقْدِ أَوْ طَلَّقَ فِي مَجْلِسِهِ ، أَوْ نَكَحَ وَهُوَ بِالشَّرْقِ وَهِيَ بِالْمَغْرِبِ لَمْ يَلْحَقْهُ ، وَلَهُ نَفْيُهُ مَيْتًا ، وَالنَّفْيُ عَلَى الْفَوْرِ فِي الْجَدِيدِ وَتَعَذُّرُ لِعَدِّهِ ، وَلَهُ نَفْيٌ سَمَلٍ وَاتِّظَارُ وَضْعِهِ ، وَمَنْ أَخَّرَ وَقَالَ جِهَاتُ الْوِلَادَةِ صُدِّقَ بِبَيِّنَةٍ إِنْ كَانَ ظَانِبًا ، وَكَذَا الْحَاضِرُ فِي مَدَّةٍ يُمْكِنُ جِهْلُهُ فِيهَا ، وَلَوْ قِيلَ لَهُ : مُتَّعَتْ بِوَلَدِكَ ، أَوْ جَعَلَهُ اللَّهُ لَكَ وَلَدًا صَالِحًا فَقَالَ آمِينَ أَوْ نَعَمْ تَعَذَّرَ نَفْيُهُ ، وَإِنْ قَالَ :

لِلْقَاضِي وَعَظُمَا ، وَيُبَالِغُ (الْقَاضِي فِي وَعَظُمَا) (عند الخامسة) قبل شروعهما فيها فيقول للزوج اتق الله في قولك على لعنة الله فانها موجبة ، وكذا للمرأة عند ذكر الغضب (و) يسقن لهما (أن يتلاعنا قائمين ، و) الملاعن (شرطه : زوج) فلا يصح لعان أجنبي ولو سيد أمة (يصح طلاقه) بأن يكون بالغًا عاقلًا مختارًا (ولو ارتد بعد وطئه فقذف وأسلم في العدة لأعن ، ولو لأعن) حال الردة (ثم أسلم فيها) أي العدة (صح) لعانه لتبين وقوعه حال النكاح ، وكفره لا يمنع صحته (أو أصَرَ) على ردة إلى انقضاء العدة (صَافٍ يَنْتُونَةُ) لتبين انقطاع الزوجية بالردة ، فإن كان هناك ولد ونفاه باللعان صح ، وإلا تبينا فسادَه ، ولا يندفع بلعانه حدة القذف (ويتعلق بلعانه) أي الزوج (فرقة) وهي فرقة فسخ ، وتحصل ظاهرا وباطنا (وحرمة مؤبدة) فلا يحل له بعد اللعان نكاحها ولا وطؤها بملك لو كانت أمة واشتراها (وإن أكذب نفسه) فلا يتمكن من عودهما بخلاف النسب (وسقوط الحد عنه) أي حد قذف الملاعنة ، وكذا الزاني بها إن ذكره في اللعان (و) يتعلق بلعانه أيضا (وجوب حد زناها) إن لم تلاحن (واتقاء نسب نفاه بلعانه) أي فيه (وإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ) نسب ولد (يمكن) كونه (منه ، فإن تعذر) كون الولد منه (بأن ولدته لستة أشهر) فأقل (من العقد) لاتقاء زمن الوطء والوضع (أو) ولدته لأكثر من ذلك ولكن (طلق في مجلسه) أي العقد (أو نكح وهو بالشرق وهي بالمغرب) ولم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما ، ففي جميع هذه الصور (لم يلحقه) فلا حاجة لنفيه (وله نفيه) أي الولد (ميتا) لأن النسب لا ينقطع بالموت (والنفي على الفور) بأن يأتي إلى القاضي ويقول إن الولد ليس مني بخلاف اللعان (في الجديد) والتقديم : فيه قولان يجوز إلى ثلاثة أيام أو متى شاء (ويعذر لعذره نفي جل وانتظار وضعه) لرجاء موته (ومن آخر) نفي نسب ولد (وقال جهلت الولادة صدق بيمينه إن كان غائبا) (وكذا الحاضر في مدة يمكن جهله فيها) بخلاف مالا يمكن ، كأن كانا في دار واحدة ومضى زمن يبعد الخفاء فيه (ولو قيل له متعت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا فقال آمين أو نعم) من كل ما يتضمن إقرارا (تعذر نفيه) ولحقه الولد (وإن قال) في جواب

جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا أَوْ بَارَكَ عَلَيْكَ فَلَا، وَلَهُ الْإِمَانُ مَعَ إِسْكَانِ بَيِّنَةٍ بَرَّانَهَا، وَلَمَّا لِدَفْعِ
حَدِّ الزَّوْنَا .

[فصل] لَهُ الْإِمَانُ لِنَفْسِي وَلِدِي وَإِنْ عَفَتْ عَنِ الْحَدِّ وَزَالَ النِّكَاحُ، وَلِدَفْعِ
حَدِّ الْقَذْفِ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ، وَلَا وَلَدَ، وَلِتَعْزِيرِ تَأْدِيبِ لِكُذْبِ كَقَذْفِ
طِفْلَةٍ لَا تَوَطُّأُ، وَلَوْ عَفَتْ عَنِ الْحَدِّ أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بَرَّانَهَا أَوْ صَدَّقَتْهُ وَلَا وَلَدَ أَوْ سَكَتَتْ
عَنْ طَلَبِ الْحَدِّ أَوْ جُنْتُ بَعْدَ قَذْفِهِ فَلَا إِمَانٌ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ أَبَانَهَا أَوْ مَاتَتْ ثُمَّ
قَذَّفَهَا بِزَنَائِمِ مَطْلَقٍ أَوْ مُضَافٍ إِلَى مَا بَعْدَ النِّكَاحِ لَاعَنَ إِنْ كَانَ وَلَدٌ يَلْحَقُهُ، فَإِنْ أَضَافَ
إِلَى مَا قَبْلَ نِكَاحِهِ فَلَا إِمَانٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ، وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي الْأَصَحِّ لَكِنْ لَهُ
إِنْشَاءُ قَذْفٍ وَيُلَاعِنُ، وَلَا يَصِحُّ نَفْيُ أَحَدِ تَوَمِينٍ .

ذلك (جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، أَوْ بَارَكَ عَلَيْكَ فَلَا) يتعذر نفيه (وله) أى الزوج (اللعان مع إسكان
بينة بزناها، و) يجوز (لهما) اللعان (لدفع حد الزنا) المتوجه عليها بلعانه .

[فصل] في المقصود الأصلي من اللعان، وهو نفي النسب (له) أى الزوج (اللعان لنفي
ولد) ولو من وطء شبهة (وإن عفت عن الحد) أو أقام بينة بزناها (و) إن (زال النكاح)
بطلاق أو غيره (و) له اللعان أيضا (لدفع حد القذف) عنه (وإن زال النكاح ولا ولد)
دفعاً للحد والفسق عنه فلا يجوز له الترك (و) له اللعان (للدفع) (تعزيره) أى تعزير القذف بأن
قذف زوجته الأمة أو النمية (لانتعزير تأديب لِكُذْبِ كَقَذْفِ طِفْلَةٍ لَا تَوَطُّأُ) أى لا يمكن وطؤها
فلا يلاعن لاسقاطه، وإن بلغت وطالبته (ولو عفت عن الحد أو أقام بينة بزناها أو صدقته ولا
ولد) ينفيه (أو سكتت عن الحد، أو جنت بعد قذفه) ولا ولد أيضا ينفيه (فلا لعان في الأصح)
لعدم الحاجة إليه، ومقابلته له اللعان في ذلك لفرض الفرقة (ولو أبانها أو ماتت ثم قذفها بزنا مطلق
أو مضاف إلى ما بعد النكاح لاعن إن كان ولد يلاحقه) يريد نفيه، فإن لم يكن ولد لم يلاعن
ويحتمل (فإن أضاف) زناها (إلى ما قبل نكاحه) أو إلى ما بعد البينونة (فلا لعان إن لم يكن
ولد، وكذا إن كان في الأصح) لتقصيره بذكر التاريخ، ومقابلته له اللعان (لكن له إنشاء
قذف) مطلق أو مضاف إلى حالة النكاح (ويلاعن) لنفي الولد، بل يلزمه ذلك إن علم أنه
ليس منه، ويسقط عنه بلعانه حد القذف (ولا يصح نفي أحد تومنين) لأن الله تعالى لم يجر
العادة بأن يجتمع في الرجم ولعان من ماء رجلين، فإن نفى أحدهما لحقاه، ولو نفاهما لم استلحق
أحدهما لحقه الآخر .

كتاب العدد

عِدَّةُ النِّكَاحِ ضَرَبَانِ : الأولُ مُتَعَلِّقٌ بِفُرْقَةٍ حَتَّى يَطْلُقَ أَوْ فُسَخَ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ بَعْدَ وَطْءٍ أَوْ اسْتِدْخَالٍ مَنِئِهِ ، وَإِنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ الرَّحِمِ ، لَا يَحْتَاطُ فِي الْجَدِيدِ ، وَعِدَّةُ حُرْقَةٍ ذَاتِ أَقْرَاءٍ ثَلَاثَةٌ . وَالْقَرَّةُ : الطُّهُرُ ، فَإِنْ طُلِّقَتْ طَاهِرًا انْقَضَتْ بِالطَّعْنِ فِي حَيْضَةٍ ثَالِثَةٍ ، أَوْ حَائِضًا فِي رَابِعَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ يُشْتَرَطُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ بَعْدَ الطَّعْنِ ، وَهَلْ يُحْسَبُ طُهْرٌ مَنْ لَمْ يَحِضْ قَرَّةً ؟ قَوْلَانِ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَرَّةَ انْتِقَالَ مِنْ طُهْرٍ إِلَى حَيْضٍ ، أَمْ طُهْرٌ مُخْتَوِشٌ بِدَمِينٍ ، وَالثَّانِي أَطْهُرُ ، وَعِدَّةُ مُسْتَحَاضَةٍ بِأَقْرَائِهَا الْمُرْدُودَةِ إِلَيْهَا ، وَمُسْتَحِيرَةٍ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فِي الْحَالِ ، وَقِيلَ

كتاب العدد

جمع عدّة ، وهي في الشرع اسم لعدّة تترى فيها المرأة لمعرفة براءة زوجها ، أولتفجعا على زوجها أولتعبدا (عدّة النكاح ضربان : الأول متعلق بفُرْقَةٍ حَتَّى يَطْلُقَ أَوْ فُسَخَ) بعيب أو رضاع أولعان وحرج بعدّة النكاح المرقى بها فلا عدّة عليها (وإنما تجب) العدّة إذا حصلت الفُرْقَةُ (بعدوطه) في نكاح صحيح أو فاسد أو في شبهة ، ولو من صبي تنهياً للوطء (أو) بعد (استدخال منيه) أي الزوج فلا بد أن يوجد الانزال والاستدخال في الزوجية (و) تجب العدّة بذلك ، و(إن تيقن براءة الرحم) كما في الصغير (لأنه لا يَحْتَاطُ) فلا تجب بها (في الجديد) وفي القديم تقام مقام الوطء (وعدة حرة ذات أقراء) بأن كانت تحيض (ثلاثة) من الأقراء (والقرء) بالفتح والضم (الطهر) فإن طلقت طاهراً (ربى من زمن طهرها شيء) (انقضت) عدتها (بالطعن في حيضة ثالثة) فإن لم يبق من زمن الطهر شيء : كأن علق الطلاق بأخر الطهر فتقصى عدتها بالطعن في الحيضة الرابعة (أو) طلقت (حائضاً في رابعة) تنقض ، ولا يحسب ما بقي من الحيض قرءاً (وفي قول بشرط يوم وليلة بعد الطعن) في الحيضة الثالثة أو الرابعة . ليعلم أنه حيض (وهل يحسب طهر من لم تحض) أصلاً ثم حاضت أثناء عدتها (قرءاً) أم لا ؟ (قولان : بناء على أن القرء انتقال من طهر إلى حيض ، أم) هو (طهر محتوش) بفتح الواو : أي مكثف (بدمين) أي دمي حيض أو حيض وفاس (والثاني) من البنائين (أظهر) فلا يحسب ما ذكر قرءاً (وعدة مستحاضة) غير متحيرة (بأقربائها المردودة إليها) من العادة والتمييز والأقل (و) عدة (متحيرة) لم تحفظ طهر دورها (بثلاثة أشهر في الحال) فإن بقي من الشهر الذي طلقت فيه أكثر من خمسة عشر يوماً بعد قرءاً وتعدت بعده بهالين ، فإن بقي خمسة عشر يوماً فأقل لم تحسب تلك البقية فتبتدىء من الهلال ، فإن حفظت الأدوار فإنها تعدت بثلاثة منها (وقيل) تعدت المتحيرة بما ذكر

بَعْدَ الْيَأْسِ ، وَأُمُّ وَلَدٍ وَمُسْكَبَةٍ وَمَنْ فِيهَا رِقٌّ يَرْقِي ، وَإِنْ عَمِقَتْ فِي عِدَّةٍ رَجْعَةٍ
 كَمَلَتْ عِدَّةُ حُرَّةٍ فِي الْأَطْهَرِ ، أَوْ بَيْنُونَةٍ فَأَمَّةٌ فِي الْأَطْهَرِ ، وَحُرَّةٌ لَمْ تَحِيضْ أَوْ يَبَسَتْ
 بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ طَلَّقَتْ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ فَبَعْدَهُ هِلَالَانِ ، وَتُكْمَلُ لِلْمُسْكَبَةِ ثَلَاثِينَ ، فَإِنْ
 حَاضَتْ فِيهَا وَجِبَتْ الْأَقْرَاءُ ، وَأَمَّةٌ بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ ، وَفِي قَوْلِ شَهْرَانِ ، وَفِي قَوْلِ ثَلَاثَةِ ،
 وَمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِعِلَّةٍ كَرَضَاعٍ وَمَرَضٍ تَصْبِرُ حَتَّى تَحِيضَ أَوْ تَيَأْسَ فَيَا أَشْهُرٍ ، أَوْ لَا
 لِمَلَّةٍ فَكَذَا فِي الْجَدِيدِ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَرَبُّصُ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ ، وَفِي قَوْلِ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ
 تَعْتَدُ بِأَلْأَشْهُرِ ، فَعَلَى الْجَدِيدِ لَوْ حَاضَتْ بَعْدَ الْيَأْسِ فِي الْأَشْهُرِ وَجِبَتْ الْأَقْرَاءُ ،
 أَوْ بَعْدَهَا فَأَقْوَالٌ : أَظْهَرُهَا إِنْ نُسِكَتْ فَلَا شَيْءَ إِلَّا فَلَا أَقْرَاءَ ، وَلِلْمُعْتَبَرِ يَأْبَى عَشِيرَتَهَا ،
 وَفِي قَوْلٍ : كُلُّ النِّسَاءِ . قُلْتُ : ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 [فِصْل] عِدَّةُ الْحَامِلِ بَوَضْعِهِ بِشَرْطِ نِسْبَتِهِ إِلَى ذِي

(بعد اليأس) وسياق وقت سنة (و) عدة (أم ولد ومكاتبه ومن فيها رق) وهي من ذوات
 الأقراء (يقرين ، وإن عمقت في عدة رجعة كملت عدة حرة في الأطهر) ومقابلته تتم عدة أمة
 (أو) عمقت في عدة (بينونة فأمة في الأطهر) ومقابلته تتم عدة حرة ، ولو عمقت في عدة وفاة
 فانها تتم عدة الاماء (و) عدة (حرة لم تحض) أصلا (أو يئست) من الحيض (بثلاثة أشهر)
 بالأهلة ان انطبق الطلاق على أول الشهر كأن علقه به (فان طالقت في أثناء شهر فبعده هلالان
 وتكمل المنكسر ثلاثين) يوما من الرابع (فان حاضت فيها) أي الأشهر (وجبت الأقراء)
 فلا يحسب ماضى من الطهر قرأ (و) عدة (أمة) وكل من فيها رق ولم تحض أو يئست (بشهر
 ونصف ، وفي قول شهران ، و) في (قول ثلاثة) ولو انقضت الأمة للحيض فكانتقال الحرة فيها
 حرة (ومن انقطع دمها) من حرة أو غيرها (لعلة كرضاع ومرض تصبر حتى تحيض) فتعد
 بالأقراء (أو تيأس) أي فصل إلى حسن اليأس ، وأقصاء اثنان وستون سنة (ف) تعد (بالأشهر أو)
 انقطع دمها (لاهلة ، فكذا) تصبر حتى تحيض أو تيأس (في الجديد ، وفي القديم ترَبُّصُ
 تسعة أشهر) مدة الحمل غالبا (وفي قول) من القديم ترَبُّصُ (أربع سنين) أكثر مدة الحمل ، وفي قول
 منه ستة أشهر أقل مدة الحمل (ثم تعد بالأشهر ، فعلى الجديد لو حاضت بعد اليأس في الأشهر وجبت
 الأقراء) ويتسبب ماضى قرأ (أو بعدها) أي الأشهر (فأقوال : أظهرها إن نسكحت) بضم
 أوله (فلا شيء) يجب عليها وصح النكاح (وإلا) بأن لم تنكح (فالأقراء) واجبة في عدتها
 ومقابل الأطهر فتنتقل إلى الأقراء مطلقا ، وقيل لا تنتقل مطلقا (والمعتبر) في اليأس (يأس عشيرتها
 أي أقاربها من الأبوين) (وفي قول) يأس (كل النساء . قلت : ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)
 وأظهر الأقوال أنه اثنان وستون سنة :

[فِصْل] فِي الْعِدَّةِ بَوَضْعِ الْحَمْلِ (عدة الحامل بوضعه) أي الحمل (بشرط نسبته إلى ذِي

الْعِدَّةُ وَلَوْ اِحْتِمَالًا كَمَنْفِي بِلَانٍ وَانْفِصَالٍ كُلِّهِ حَتَّى ثَانِي تَوَهُمَيْنِ ، وَمَتَى تَحَلَّلَ دُونَ
 سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَتَوَهُمَانِ ، وَتَنْقُضِي بِمِيتٍ ، لَا عِلْقَةَ ، وَبِمُضْغَةٍ فِيهَا صُورَةُ آدَمِي خَفِيَّةٌ
 أَخْبَرَ بِهَا الْقَوَائِلُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صُورَةٌ وَقُلْنِ : هِيَ أَصْلُ آدَمِي انْقَضَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ ،
 وَلَوْ ظَهَرَ فِي عِدَّةٍ أَقْرَاهُ أَوْ أَشْهُرٍ حُلُّهُ لِلزَّوْجِ اعْتَدَّتْ بِوَضْعِهِ ، وَلَوْ ارْتَابَتْ فِيهَا لَمْ
 تَنْكِحْ حَتَّى تَزُولَ الرِّيبَةُ ، أَوْ بَعْدَهَا وَبَعْدَ نِكَاحٍ اسْتَمَرَّ إِلَّا أَنْ تَلِدَ لِدُونِ سِتَّةِ
 أَشْهُرٍ مِنْ عَقْدِهِ ، أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ نِكَاحٍ فَلْتَصْبِرْ تَزُولُ الرِّيبَةُ ، فَإِنْ نَكَحَتْ فَلَمْ يَلِدْ
 عَدَمَ إِبْطَالِهِ فِي الْحَاكِمِ ، فَإِنْ عَلِمَ مُقْتَضِيهِ أَبْطَلْنَاهُ ، وَلَوْ أَبَانَهَا فَوَلَدَتْ لِأَرْبَعِ سِنِينَ لِحَقِّهِ ،
 أَوْ لِأَكْثَرٍ فَلَا ، وَلَوْ طَلَّقَ رَجْعِيًّا

الْعِدَّةُ من زوج أو غيره (ولو احتمالاً كمنفي بلغان) أما إذا لم يمكن نسبته إليه كصبي مات وامرأته
 حامل فلا تنقضي عدتها بوضع الحمل (و) بشرط (انفصال كله) أي الحمل (حتى) انفصال
 (ثاني توهمين) ثنية توهم ، وهو كل واحد من ولدين مجتمعين في حمل واحد ، فلا تنقضي العدة
 بوضع أولهما ، بل له الرجعة بعد وضعه (ومتى تحلل) بين وضعهما (دون ستة أشهر فتوهمان)
 أي بسميان بذلك ، بخلاف ما إذا انحلت بينهما ستة أشهر فأكثر ، فالثاني حمل آخر (وتنقضي) العدة
 (بميت) أي بوضعه (لا) بوضع (علقة) وهي : متى يستحيل في الرحم فيصير دماً غليظاً
 (و) تنقضي (بمضغة) وهي العلقة التي صارت قطعة لحم إنما بشرط أن يكون (فيها صورة آدمي)
 خفية أخبر بها القوایل (جمع قابلة) ، وهي التي تخلق المولود عند وضعه (فإن لم يكن) في المضغة
 (صورة) لا ظاهرة ولا خفية (و) لكن (قلن) : هي أصل آدمي انقضت على المذهب (فالشرط
 أحد أصرين : إما وجود صورة ولو خفية ، أو قول القوایل : أنها أصل آدمي (ولو ظهر في) أثناء
 (عدة أقراه أو أشهر حل للزوج اعتدت بوضعه) ولغا ما مضى (ولو ارتابت فيها) أي العدة :
 أي لم يظهر لها الحمل ، ولكن شككت أنها حامل أم لا بسبب وجود حركة مثلاً (لم تنكح) عند
 تمامها (حتى تزول الريبة) فإن نكحت فالتكاح باطل (أو) ارتابت (بعدها) أي العدة
 (وبعد نكاح) لآخر (استمر) نكاحها (إلا أن تلد لدون ستة أشهر من عقده) فإنه يحكم
 ببطلانه ، والولد للأول بخلاف ما لو ولدته لبنة أشهر فأكثر فالولد للثاني وإن أمكن كونه من
 الأول (أو) ارتابت (بعدها) أي العدة (قبل نكاح) الآخر (فلتصبر) عن النكاح وجوبا
 (لتزول الريبة ، فإن نكحت) آخر قبل زوالها (فالمذهب عدم إبطاله) أي النكاح (في الحمل
 فإن علم مقتضيه) أي البطلان بأن ولدت لدون ستة أشهر (أبطلناه) وإلا فلا يبطله ، وقيل
 في إبطاله قولان ، ولو راجعها بعد العدة وقد ارتابت في الحمل ، فإن ظهر حمل صححت الرجعة ، وإلا فلا
 (ولو أبانها فولدت لأربع سنين) فأقل (لحقه) الولد (أو لأكثر) من أربع سنين (فلا)
 يلحقه (ولو طلق رجعيًا) وقد أتت بولد ففيها بالتقدم في البائن ، وإعما تحللها فيما ذكره بقوله

حُسِبَتِ الْمُدَّةُ مِنَ الطَّلَاقِ . وَفِي قَوْلٍ مِنَ انْتِصَامِ الْعِدَّةِ ، وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ
قَوْلَتِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَأَنَّمَا لَمْ تُنْكَحْ ، وَإِنْ كَانَ لِسِتَّةٍ فَأُولَئِكَ لِلثَّانِي ، وَلَوْ
نَكَحَتْ فِي الْعِدَّةِ فَاسْدَأَ قَوْلَتِ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الْأَوَّلِ لِحَقِّهِ ، وَانْقَضَتْ يَوْمَئِذٍ ثُمَّ
تَعَتَّدَ لِلثَّانِي ، أَوْ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الثَّانِي لِحَقِّهِ ، أَوْ مِنْهُمَا عَرِضَ عَلَى قَائِفٍ ، فَإِنْ أُلْحِقَهُ
بِأَحَدِهِمَا فَكَأَنَّ الْإِمْكَانَ مِنْهُ فَقَطَّ .

[فصل] لَزِمَتْهَا عِدَّتَانِ شَخْصٍ مِنْ جِنْسٍ بَيْنَ أَنْ طَلَّقَ ثُمَّ وَطِئَ فِي عِدَّةِ أَقْرَاهُ أَوْ أَشْهُرٍ
يَاجِهَلًا أَوْ قَالِمًا فِي رَجْعِيَّةٍ تَدْخُلُهَا قِتْنَتَيْ عِدَّةٍ مِنَ الْوَطْءِ ، وَيَدْخُلُ فِيهَا بَقِيَّةُ عِدَّةِ
الطَّلَاقِ ، فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا حَمَلًا وَالْآخَرَى أَقْرَاهُ تَدْخُلُهَا فِي الْأَصَحِّ ، فَتَنْقُضِيَانِ
بِوَضْعِهِ ، وَيُرَاجَعُ قَبْلَهُ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ الْحَمْلُ مِنَ الْوَطْءِ فَلَا ،

(حُسِبَتِ الْمُدَّةُ) التي هي أربع سنين (من الطلاق ، وفي قول من انتصرام) أي فراغ (العدة)
وعلى القول الثاني إذا أنت بولدت لأكثر من أربع سنين من الطلاق ، ولكنه من انقضاء العدة
أربع سنين فأقل يلحقه بخلافه على الأول ، وحيث حكم بلحق الولد فالمرأة معتدة الى الوضع
حتى يثبت للزوج رجعتها ، وعليه لها السكنى والنفقة (ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة
أشهر) من النكاح الثاني (فكأنها لم تنكح) وحكم الولد أنه إن وضعته لأربع سنين من
إمكان العلوق من الأول لحقه أولاً أكثر لم يلحقه ، وحيث لحقه فنكاح الثاني باطل ، وإذا لم يلحقه
فالنكاح صحيح (وإن كان لسنة) من الأشهر فأكثر (فالولد للثاني) فيلحقه (ولو نكحت
في العدة فاسدا) في الواقع لافي ظن الواطئ (فولدت للإمكان من الأول) دون الثاني (لحقه
وانقضت بوضعه ثم تعتد) ثانيا (للثاني) لأن وطأ وطء شبهة (أو للإمكان من الثاني) دون
الأول كأن أنت به لأكثر من أربع سنين من الطلاق (لحقه ، أو) للإمكان (منها عرض على
قائف) وهو مسلم عدل مجرب (فإن ألحقه بأحدهما فكألا إمكان منه فقط) وإن لم يلحقه بواحد
بأن اشتبه الحال عليه ، أولم يكن قائف انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه .

[فصل] في تداخل عدتي المرأة (لزمتها عدتان شخص من جلس) واحد (بأن طلق ثم
وطئ في عدة أقراء أو أشهر جاهلا) فيما إذا كان الطلاق بائنا بأنها المطلقة بأن ظنها زوجته الأخرى
(أو عالما في رجعية) بخلاف البائن إذا وطئها علما فهو زان لآحرمه لوطئه (تداخلتا) أي
العدتان (فتيتدي عدة من الوطء ، ويدخل فيها بقية عدة الطلاق) وتكون تلك البقية واقعة
عن الجهتين ، فله الرجعة فيها للرجعية دون ما بعدها (فإن) لم تكن العدتان من جنس بئن
(كانت إحداهما حلا والأخرى أقراء) كأن طلقها وهي حامل ثم وطئها قبل الوضع (تداخلتا
في الأصح فتتقضيان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) أي الوضع سواء كان
الحمل من الوطء أم لا (وقيل إن كان الحمل من الوطء) بأن طلقها حائلا ثم وطئها فأحبها (فلا)

أَوْ لَشَخَصَيْنِ بَأَن كَانَتْ فِي عِدَّةِ زَوْجٍ أَوْ شُبْهَةٍ فَوُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاصِيدٍ
أَوْ كَانَتْ زَوْجَةً مُعْتَدَةً عَنْ شُبْهَةٍ فَطُلِقَتْ فَلَا تَدْخُلُ ، فَإِنْ كَانَ حَمْلٌ قَدِمَتْ عِدَّتُهُ ،
وَالْإِلَّا فَإِنْ سَبَقَ الطَّلَاقُ أَتَمَّتْ عِدَّتُهُ ثُمَّ اسْتَأْنَفَتْ الْآخَرَى ، وَلَهُ الرَّجْعَةُ فِي عِدَّتِهِ
فَإِذَا رَاجَعَ انْقَضَتْ وَشَرَعَتْ فِي عِدَّةِ الشُّبْهَةِ ، وَلَا يَسْتَمْتَعُ بِهَا حَتَّى تَقْضِيَهَا ، وَإِنْ
سَبَقَتْ الشُّبْهَةُ قَدِمَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ ، وَقِيلَ الشُّبْهَةُ .

[فصل] عَاشِرُهَا كَزَوْجٍ بِلَا وَطْءٍ فِي عِدَّةِ أَقْرَاهِ أَوْ أَشْهَرِ فَأَوْجُهُ : أَحْبَبُهَا إِنْ
كَانَتْ بَأْتِنَا انْقَضَتْ ، وَالْإِلَّا فَلَا ، وَلَا رَجْعَةٌ بَعْدَ الْأَقْرَاءِ وَالْأَشْهَرِ . قُلْتُ : وَيَلْحَقُهَا
الطَّلَاقُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، وَلَوْ عَاشِرُهَا أَجْنَبِيٌّ انْقَضَتْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَوْ نِكَحٌ
مُعْتَدَةٌ بِظَنِّ الصَّحَّةِ وَوُطِئَ انْقَطَعَتْ مِنْ حِينِ وَطِئٍ ، وَفِي

برجع قبل وضعه بناء على أن عدة الطلاق انقطعت بالوطء ، ومقابل الأصح أنها لا تنقضي إلا (أو)
لنهما عدتان (لشخصين بأن كانت في عدة زوج أو) في عدة وطء (شبهة فوطئت بشبهة) من
آخر (أو) وطئت في (نكاح فاسد ، أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت) بعد وطء الشبهة
(فلا تداخل ، فإن كان حمل قد تم صيدته) سواء تقدم صيد أم تأخر ، فإن كان من المطلق ثم
وطئت بشبهة انقضت عدة الحمل بوضعه ثم تعد للشبهة بالأقراء بعد نفاسها ، وله الرجعة قبل الوضع
وإن كان الحمل من وطء الشبهة أتمت بقية عدة الطلاق أو استأنفتها بعد الوضع ، وله رجعتها في تلك
البقية ولو في النفاس (وإلا) أي وإن لم يكن حمل (فإن سبق الطلاق أتمت عدته ثم استأنفت
الآخرى) وهي عدة وطء الشبهة (وله) أي المطلق (الرجعة في عدته) إن كان الطلاق رجعيًا
وتجدد النكاح إن كان بائنا (فإذا راجع) أو جدد (انقطعت وشرعت في عدة الشبهة ، ولا
يستمتع بها) الزوج بوطء ولا غيره (حتى تقضيها ، وإن سبقت الشبهة) بأن وطئت بشبهة ثم
طلقت (قدمت عدة الطلاق) في الأصح (وقيل) قدمت عدة (الشبهة) ثم تعدت
عن الطلاق

[فصل] فِي مَعَاشِرَةِ الْمُطَلَّقِ الْمُعْتَدَةِ (عاشرها كزوج) بخاوة ونوم ولو في الليل (بلا وطء
في عدة أقراء أو أشهر فأوجه: أحسنها إن كانت بائنا انقضت) عدتها بما ذكر ، ولا يؤثرونها تلك
المعاشرة (وإلا) بأن كانت رجعية (فلا) تنقض عدتها ، وإن طالت المدة (ولا رجعة بعد
الأقراء والأشهر) وإن لم تنقض بها العدة (قلت : ويلحقها الطلاق إلى انقضاء العدة) وأما إذا
وطئها ، فإن كانت بائنا فلا يمنع الوطء انقضاء العدة ، وإن كانت رجعية امتنع المضى في العدة
مادام يطؤها (ولو عاشرها أجنبي) بلا وطء (انقضت) عدتها مع معاشرتة (والله أعلم) فإن
وطئها بلا شبهة فهو زان ، أو بها فهو موجب للعدة (ولو نكح معتدة بظن الصحة) لنكاحها
(ووطئ انقطعت) عدتها (من حين وطئ) بخلاف ما إذا لم يطأ فإن العدة لا تنقطع (وفي

قَوْلُ أَوْ وَجْهٍ مِنَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ رَاجِعَ حَائِلًا ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَبْنِي
 إِنْ لَمْ يَطْلَأْ ، أَوْ حَائِلًا فَبِالْوَضْعِ . فَلَوْ وَضَعَتْ ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ
 يَطْلَأْ بَعْدَ الْوَضْعِ فَلَا عِدَّةَ ، وَلَوْ خَالَعَ مَوْطُوءَةً ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ وَطِئَ ، ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ
 وَدَخَلَ فِيهَا الْبَقِيَّةُ .

[فصل] عِدَّةُ حُرَّةٍ حَائِلٍ لَوَفَاةٍ وَإِنْ لَمْ تُوطَأْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ
 بِلَيَّالِيهَا ، وَأَمَةً نِصْفُهَا ، وَإِنْ مَاتَ عَنْ رَجْعِيٍّ انْتَقَلَتْ إِلَى وَفَاةٍ ، أَوْ بَائِنٍ فَلَا ، وَحَامِلٍ
 بِوَضْعِهِ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ ، فَلَوْ مَاتَ صَبِيٌّ عَنْ حَامِلٍ فَبِالْأَشْهُرِ ، وَكَذَا تَمْسُوحٌ إِذَا
 لَا يَبَاحِقُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَلْحَقُ بِمَجْبُوبَا بَقِي أَنْثِيَاءُ فَتَعْتَدُ بِهِ ، وَكَذَا مَسْأُولٌ بَقِيَ
 ذَكَرُهُ بِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ وَمَاتَ قَبْلَ بَيَّانٍ أَوْ تَعْيِينٍ
 فَإِنْ كَانَ لَمْ يَطْلَأْ اعْتَدْنَا لَوَفَاةٍ ، وَكَذَا إِنْ وَطِئَ ، وَهُمَا ذَوَاتَا

قول أو وجه من العقد ، ولو راجع حائلا ثم طلق استأنفت (وفي القديم)
 لا تستأنف ، بل (تبني إن لم يطلأ) بعد الرجعة (أو) راجع (حاملا) ثم طلقها (فبالوضع) تنقضي
 عدتها ، وطئها بعد رجعتها أم لا (فلو وضعت ثم طلق استأنفت ، وقيل إن لم يطلأ بعد الوضع) وكذا
 قبله (فلا عدة) عليها فتنفي الوطء في هذا الوجه مشروط فيما قبل الوضع وبعده ، فلو حذف قوله بعد
 الوضع لوفى بشرط هذا القول (ولو خالع موطوءة ثم نكحها ثم وطئ ثم طلق استأنفت) عدة
 (ودخل فيها البقية) من عدتها السابقة ، فإن لم يطلأ وطلق فانها تبني على العدة ، واعترض
 قوله : ودخل فيها البقية بأنه لم يبق عدة بعد النكاح والوطء حتى تدخل في غيرها .

[فصل] في عدة الوفاة والمقوود (عدة حرة حائل لوفاة ، وإن لم توطأ) أو كانت صغيرة
 (أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) وتعتبر الأشهر بالأهلة ويكمل المنكسر بالعدد ، ولا يعتبر هنا
 للوطء ، بخلاف فرقة الحياة (و) عدة (أمة نصفها) وهو شهران وخمسة أيام (وإن مات عن
 رجعية انتقلت إلى) عدة (وفاة ، أو) مات عن (بائن فلا) تنتقل لعدة وفاة ، ولها النفقة إن
 كانت حاملا (و) عدة وفاة عن (حامل بوضعه) أي الحمل (بشرطه السابق) وهو انفصال كله
 حتى ثلثي توأمين (فلو مات صبي) لا يولد لثله (عن حامل فبالأشهر) تعتد ، لا بالوضع (وكذا
 تمسوح) وهو المقطوع ذكره وأنثياه (إذ لا يباحقه) ولد (على المذهب) وقيل يباحقه
 (ويلحق) الولد (بمجبوبا) وهو الذي قطع جميع ذكره ، و (بقي أنثياه فتعتد) زوجته
 لوفاة إذا كانت حاملا (به) أي الوضع (وكذا مسأول) خصينته و (بقي ذكره به) يباحقه
 الولد فتتقضى بوضعه عدة الوفاة (على المذهب) وقيل لا يباحقه (ولو طلق إححدى امرأتيه)
 معينة أو مبهمه (ومات قبل بيان) للهيئة (أو تعيّن) للهيئة (فإن كان) قبل موته (لم يطلأ)
 واحدة منهما (اعتدنا لوفاة) بأربعة أشهر وعشر (وكذا إن وطئ) كلاهما (وهما ذواتا

أشهر أو أقراء ، والطلاق رجعي فإن كان بائنا اعتدت كل واحدة بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من أقرائها ، وعدة الوفاة من الموت ، والأقراء من الطلاق ، ومن غاب وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح حتى يتيقن موته أو طلاقه ، وفي القديم ترثس أربع سنين ثم تعتد لوفاة وتنكح ، فلا حكم بالقديم قاض يقض على الجديد في الأصح ، ولو نكحت بعد الترتس والعدة فبان ميتا صح على الجديد في الأصح ، ويجب الإحداد على معتدة وفاة ، لأرجعية ، ويستحب لبائن ، وفي قول يجب ، وهو ترك لبس مصبوغ لزيينة وإن خشن ، وقيل يحل ما صبغ غزله ثم نسج ، ويباح غير مصبوغ من قطن وصوف وكتان ، وكذا إبريسم في الأصح ، ومصبوغ لا يقصد لزيينة ، ويحرم حتى ذهب وفضة ، وكذا لؤلؤ في الأصح ، وطيب في بدن وثوب وطعام وكحل ،

أشهر في طلاق بائن أو رجعي (أو) هما ذواتا (أقراء والطلاق رجعي) فتعتد كل منهما عدة وفاة احتياطاً (فإن كان) الطلاق في ذوات الأقراء (بائنا اعتدت كل واحدة) منهما (بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من أقرائها) احتياطاً (وعدة الوفاة من الموت ، والأقراء من الطلاق) فلو مضى قرء أو قرآن قبل الموت اعتدت بالأكثر من عدة وفاة ، ومن قرء أو قرء (ومن غاب) عن زوجته (واقطع خبره ليس لزوجه نكاح) لغيره (حتى يتيقن موته أو طلاقه) أو تمضي مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها (وفي القديم ترثس) أي تنتظر (أربع سنين ثم تعتد لوفاة وتنكح) غيره (فلا حكم بالقديم قاض يقض) حكمه (على الجديد في الأصح) ومقابله لا يقض (ولو نكحت) زوجة المفقود (بعد الترتس والعدة فبان) الزوج (ميتا صح) نكاحها (على الجديد في الأصح) اعتباراً بما نفس الأمر ، ومقابله لا يصح ، أما إذا بان الزوج حياً بعد أن نكحت فالزوج الأول باق على زوجته لكن لا يطؤها حتى تعتد من الثاني (ويجب الإحداد على معتدة وفاة لأرجعية) فلا يجب عليها الإحداد (ويستحب) الإحداد (لبائن) بجمع أو غيره (وفي قول يجب) الإحداد عليها (وهو) أي الإحداد ، ويقال فيه الحداد (ترك لبس مصبوغ لزيينة) كالأحمر والأصفر والأخضر والأزرق الصافين (وإن خشن) المصبوغ (وقيل يحل ما صبغ غزله ثم نسج ، ويباح غير مصبوغ من قطن وصوف وكتان) وإن كان نفيساً (وكذا) يباح (إبريسم) أي حرير لم يصبغ (في الأصح) ومقابله يحرم (و) يباح (مصبوغ لا يقصد لزيينة) كالأسود وكذا الأخضر والأزرق المشبان (ويحرم حتى ذهب وفضة) ولو صغيراً كالخاتم ، وكذا يحرم الطراز على الثوب إن كبر ، وكذا إن صغر إن ركب على الثوب ، ويجوز لها لبس الحلي لئلا بكرامة لغير حاجة (وكذا) يحرم عليها (لؤلؤ في الأصح) ومقابله احتمال للإمام بعدم الحرمة (و) يحرم عليها (طيب في بدن وثوب) (في طعام وكحل ، و) يحرم

وَاسْتِحْجَالُ بِأَمْنٍ إِلَّا لِحَاكِمٍ كَرَمٍ ، وَإِسْفِيزَاجٌ ، وَدُمَامٌ ، وَخِضَابُ حِنَاءٍ ، وَنَحْوُهُ ،
وَيَحِلُّ تَجْمِيلُ فِرَاشٍ وَأَثَابٍ ، وَتَنْظِيفُ بَيْسَلٍ نَحْوِ رَأْسٍ وَقَلَمٍ وَإِزَالَةُ وَسَخٍ . قُلْتُ :
وَيَحِلُّ امْتِشَاطُ وَجْهِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ خُرُوجٌ مُحَرَّمٌ ، وَلَوْ تَرَكَتِ الْإِحْدَادَ عَصَتْ وَانْقَضَتْ
الْعِدَّةُ : سَكَالَوْ فَأَرْقَتِ الْمُسْكِنُ ، وَلَوْ بَلَّغَتْهَا الْوَفَاةُ بَعْدَ الْمُدَّةِ كَانَتْ مُنْقَضَةً ، وَلَهَا إِحْدَادٌ
عَلَى غَيْرِ زَوْجٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَتَحْرُمُ الزِّيَادَةُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] نَجَبُ سُكْنَى لِمُعْتَدَةِ طَلَاقٍ وَلَوْ بَائِنٍ ، إِلَّا نَاشِئَةً ، وَلِمُعْتَدَةِ وَفَاةٍ فِي
الْأُظْهَرِ ، وَفَسَخٌ عَلَى الذَّهَبِ ، وَتُسْكِنُ فِي مُسْكِنٍ كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْفُرْقَةِ ، وَلَيْسَ لِزَوْجٍ
وغيرِهِ إِخْرَاجُهَا ، وَلَا لَهَا خُرُوجٌ . قُلْتُ : وَلَهَا الْخُرُوجُ فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ ، وَكَذَا بَائِنٍ

عليها (اكتحال بأئمة) وهو : حجر يتخذ منه الكحل الأسود ، ويسمى الأصهباني ، وأما
الاكتحال بالأبيض فيجوز ، وبالأصفر لا يجوز (إلا) الاكتحال بأئمة أو صبر (حاجة كرمد)
فيجوز ليلًا ، وكذا نهارًا إن احتاجته (و) يحرم عليها (اسفذاج) وهو ما يتخذ من رصاص
يطلى به الوجه ليبسطه (ودمام) بضم الدال ، وهو الحرة التي يورد بها الوجه (وخضاب حناء
ونحوه) كزعفران ، ويحرم ذلك فيما يظهر من البدن ، لافبا تحت الثياب (ويحل) لها (تجميل
قراش) وهو ما ترقد أو تقعد عليه (وأثاث) وهو أمتعة البيت (وتنظيف بغسل نحو رأس وقلم)
لأظفار واستحداد وتنف شعر إبط (وإزالة وسخ) . قلت : ويحل امتشاط وحام إن لم يكن فيه
(خروج محرم) وإلا فلا يحل (ولو تركت الاحداد عصت) إن علمت حرمة الترك (وانقضت
العدة كما لو فارقت المسكن) الذي يجب عليها ملازمته فانها تعصى وتنقصى عدتها (ولو بلغت
الوفاة بعد المدّة كانت منقضية، ولها) أي المرأة (إحداد على غير زوج) من قريب أو ما يحزن
لفراقه (ثلاثة أيام) وتحرم الزيادة عليها بقصد الاحداد (والله أعلم) وأما الرجل فلا يجوز له
الاحداد على أحد : لا ثلاثة أيام ولا أقل .

[فصل] فِي سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ وَمَلَازِمَتِهَا مُسْكِنَ فِرَاقِهَا (نَجَبُ سُكْنَى لِمُعْتَدَةِ طَلَاقٍ ، وَلَوْ) كَانَتْ
طَلَاقٍ (بَائِنٍ) بِخَلْعٍ أَوْ ثَلَاثٍ ، حَامِلًا كَانَتْ أَوْ حَائِلًا ، وَلَفْظُ بَائِنٍ يَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ خَبَرًا مُبْتَدَأً بِمَحذُوفٍ
وَالنَّصْبُ خَبَرًا لِسُكْنَى الْمُحْذُوفَةِ مَعَ اسْمِهَا ، وَالْجَرُّ صِفَةُ طَلَاقٍ بِمَحذُوفٍ كَمَا قَدَّرْتُهُ جَيْثُ وَجَدَ بِصِبْطٍ
الْمُصَنَّفُ بِمَجْرُورٍ (إِلَّا نَاشِئَةً) بَأَن طَلَّقَتْ حَالِ نَشْوَرِهَا فَلَا سُكْنَى لَهَا ، وَكَذَا لَوْ نَشَرَتْ فِي أَثْنَاءِ
الْعِدَّةِ ، فَإِنْ عَادَتْ إِلَى الطَّاعَةِ عَادَتْ سُكْنَاهَا (و) نَجَبُ السُّكْنَى (لِمُعْتَدَةِ وَفَاةٍ فِي الْأُظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ
لَا سُكْنَى لَهَا كَمَا لَا نَفَقَةَ لَهَا (و) نَجَبُ أَيْضًا لِمُعْتَدَةِ (فَسَخٍ) بِعَبِّ أَوْ رَدَّةٍ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ
هِيَ كَعِدَّةِ وَفَاةٍ فِيهَا الْقَوْلَانِ (و) إِذَا وَجِبَتْ فَأَمَّا (تُسْكِنُ فِي مُسْكِنٍ) لِلزَّوْجِ (كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ
الْفُرْقَةِ) بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَلَيْسَ لِزَوْجٍ وَغَيْرِهِ إِخْرَاجُهَا ، وَلَا لَهَا خُرُوجٌ) مِنْهُ ، وَإِنْ رَضِيَ الزَّوْجُ
إِلَّا لِمُضَرٍّ كَمَا قَالَ (قُلْتُ : وَلَهَا الْخُرُوجُ فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ ، وَكَذَا بَائِنٍ) وَكَذَا كُلٌّ مِنْ لَانْفَقَةَ لَهَا

فِي النَّهَارِ لِشِرَاءِ طَعَامٍ وَبَغْزَلٍ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَا لِنَلَا إِلَى دَارِ تِجَارَةٍ لِنَزَلٍ وَخَدِيشٍ وَنَحْوِهَا بِشَرْطِ أَنْ تَرْجِعَ وَتَبِيتَ فِي بَيْتِهَا ، وَتَنْتَقِلَ مِنَ الْمَسْكَنِ لِحَوْفٍ مِنْ هُدْمٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ عَلَى نَفْسِهَا ، أَوْ تَأْذَتْ بِالْخَيْرَانِ ، أَوْ هُمْ بِهَا أَذَى شَدِيدًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ انْتَقَلَتْ إِلَى مَسْكَنِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ فَوَجِبَتِ الْعِدَّةُ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ اعْتَدَتْ فِيهِ عَلَى النَّصِّ ، أَوْ بِغَيْرِ إِذْنٍ قَبْلَ الْأَوَّلِ ، وَكَذَا لَوْ إِذْنٌ ثُمَّ وَجِبَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ ، وَلَوْ إِذْنٌ فِي الْإِنْتِقَالِ إِلَى بَلَدٍ فَكَمَسْكَنِ ، أَوْ فِي سَفَرٍ حَتَّى أَوْ تِجَارَةٍ ثُمَّ وَجِبَتْ فِي الطَّرِيقِ فَلَهَا الرُّجُوعُ وَالْمَضَى ، فَإِنْ مَضَتْ أَقَامَتْ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا ثُمَّ يَجِبُ الرُّجُوعُ لِنَعْتِدَ الْبَقِيَّةَ فِي الْمَسْكَنِ ، وَلَوْ خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الدَّارِ الْمَأْلُوفَةِ فَطَلَّقَ وَقَالَ مَا أَذْنْتُ فِي الْخُرُوجِ مُدَّقَ يَمِينِهِ ، وَلَوْ قَالَتْ : تَقَلَّتْنِي فَقَالَ : بَلَى أَذْنْتُ لِحَاجَةِ مُدَّقٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْزِلَ بَدْوِيَّةٍ وَبَيْتِهَا مِنْ شَعَرٍ كَمَنْزِلِ حَضْرِيَّةٍ ، وَإِذَا كَانَ الْمَسْكَنُ لَهُ وَيَلِيقُ بِهَا تَعَيَّنَ ،

فلها الخروج (في النهار لشراء طعام ، و) بيع (غزل ونحوه ، وكذا) لها الخروج (لبلا إلى دار تجارة لغزل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع) ، أي ماجرت به العادة (وببيت في بيتها ، وانتقل المعتدة (من المسكن) الذي كانت فيه عند انقضاء (لحوف من هدم أو غرق) على ملأها أو ولها (أو) خوف (على نفسها) تلفاً أو فاحشة (أو تأذت بالخيران ، أو) تأذى بها (هم) أذى شديداً ، والله أعلم) وأما الأذى غير الشديد فلا تنتقل له (ولو انتقلت إلى مسكن باذن الزوج فوجبت العدة) في أثناء الطريق (قبل وصولها إليه اعتدت فيه على النص) وقيل تعتد في الأول (أو) كان انتقالها من الأول (بغير إذن) من الزوج (ففي الأول) تعتد (وكذا) تعتد في الأول (لو إذن) لها في الانتقال (ثم وجبت قبل الخروج) منه (ولو إذن) لها (في الانتقال إلى بلد فكمسكن) فيما ذكر (أو) إذن لها (في سفر حج أو تجارة ثم وجبت في الطريق فلها الرجوع) إلى الأول (والمضى) في السفر (فإن مضت) لمقصدها (أقامت لقضاء حاجتها) من غير زيادة ، وإن زادت على مدة المسافرين (ثم يجيب) عليها (الرجوع لنعته البقية) من العدة (في المسكن) الذي فارقت . أما لو سافرت لنزهة أو زيارة أو سافر بها هو لحاجته فلا تزيد على إقامة المسافرين (ولو خرجت إلى غير الدار المألوفة) لها بالمسكن (فطلق وقال : ما أذنت في الخروج) وقالت هي أذنت (صدق يمينه) فيجب عليها الرجوع حالا وإن واقفها لم يجب حالا (ولو قالت تَقَلَّتْنِي) أي أذنت لي في النقلة إلى هذا الموضع فأعتدت فيه (فقال : بَلَى أَذْنْتُ لِحَاجَةِ) فارجمي فأعتدي في الأول (صدق) يمينه (على المذهب) وقيل نصدق هي يمينها (ومنزل بدوية وبيتها من) نحو (شعر) كصوف (كمنزل حضرية) في لزوم ملازمته ، ولو ارتحل الحى ارتحلت معهم (وإذا كان المسكن له ويليق بها تعين) إقامة بها به

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ إِلَّا فِي عِدَّةٍ ذَاتِ أَشْهُرٍ فَكُمُتُاجِرٌ ، وَقِيلَ بَاطِلٌ ، أَوْ مُسْتَعَارًا لَزِمَتْهَا فِيهِ ، فَإِنْ رَجَعَ الْمَعِيرُ وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرِهِ تَقِلَّتْ ، وَكَذَا مُسْتَأْجَرٌ انْقَضَتْ مَدَّتُهُ ، أَوْ لَمَّا اسْتَمَرَّتْ وَطَلَبَتْ الْأَجْرَةَ ، فَإِنْ كَانَ مَسْكَنُ النِّكَاحِ نَفِيسًا فَلَهُ النُّقْلُ إِلَى لَا تَقِي بِهَا ، أَوْ خَسِيسًا فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ ، وَلَيْسَ لَهُ مُسَاكَنْتُهَا وَلَا مُدَاخَلَتُهَا ، فَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ مُحْرَمٌ لَهَا تَحَرَّمَ ذِكْرُهُ ، أَوْ لَهُ الْأُنْتَى ، أَوْ زَوْجَةٌ أُخْرَى أَوْ أَمَةٌ أَوْ امْرَأَةٌ أُجْنَبِيَّةٌ تَجَازَى ، وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَةٌ فَسَكَنْتَهَا أَحَدُهُمَا وَالْأُخْرَى الْآخَرَى فَإِنْ اتَّحَدَتِ الْمُرَافِقُ كَطَبِخٍ وَمُسْتَرَاحٍ اشْتَرَطَ مُحْرَمٌ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُغْلَقَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ بَابٍ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَرَّةً إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى ، وَسَقِلْ وَعَلَوْ كَدَارٍ وَحُجْرَةٍ .

باب الاستبراء

يَجِبُ بِسَبْعِينَ : أَحَدُهُمَا مِلْكٌ أَمَةٌ بِشَرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ سَبْيٍ ،

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ بِغَيْرِ عَدْوٍ (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ إِلَّا فِي عِدَّةٍ ذَاتِ أَشْهُرٍ فَكُمُتُاجِرٌ) أَيْ كَيْفِيَّةً ، وَمَرَّةً صَحَّةً (وَقِيلَ) بَيْعُ مَسْكَنِهَا (بَاطِلٌ) وَأَمَّا عِدَّةُ الْحُلِّ وَالْأَقْرَابِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ فِيهَا لِلْجَهْلِ بِالْمَدَّةِ (أَوْ) كَانَ (مُسْتَعَارًا لَزِمَتْهَا فِيهِ ، فَإِنْ رَجَعَ الْمَعِيرُ وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرِهِ) الْمَثَلُ (تَقِلَّتْ) إِلَى أَقْرَبِ مَا يَوْجَدُ (وَكَذَا مُسْتَأْجَرٌ انْقَضَتْ مَدَّتُهُ) وَلَمْ يَرْضَ مَالِكُهُ بِتَجْدِيدِ أَجْرَةٍ مِثْلَ تَنْقُلُ مِنْهُ (أَوْ) كَانَ الْمَنْزِلُ مِلْكًا (لَهَا اسْتَمَرَّتْ) فِيهِ (وَطَلَبَتْ الْأَجْرَةَ) مِنَ الْمَطْلُوقِ ، وَهَذَا أَنْ تَطْلُبَ الْإِنْتِقَالَ مِنْهُ (فَإِنْ كَانَ مَسْكَنُ النِّكَاحِ نَفِيسًا فَلَهُ) أَيْ الزَّوْجُ (النُّقْلُ إِلَى لَا تَقِي بِهَا) قَرِيبٌ مِنَ الْمَسْكَنِ الْأَوَّلِ (أَوْ) كَانَ (خَسِيسًا) لَا يَلِيقُ بِهَا (فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ) مِنْ اسْتِمْرَارِهَا فِيهِ (وَلَيْسَ لَهُ) أَيْ لِلزَّوْجِ (مُسَاكَنْتُهَا وَلَا مُدَاخَلَتُهَا) فِي الدَّارِ الَّتِي تَعْتَدُ فِيهَا (فَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ مُحْرَمٌ لَهَا) وَلَوْ بِرِضَاعٍ (مِمَّنْ) وَلَوْ غَيْرَ بَالِغٍ (ذَكَرَ) لَيْسَ بِقَبِيدٍ ، بَلِ الْأُنْتَى إِذَا كَانَتْ ثَقَّةً كَأَخْتِهَا كَذَلِكَ (أَوْ) مُحْرَمٌ (لَهُ أَنْتَى أَوْ زَوْجَةٌ أُخْرَى أَوْ أَمَةٌ أَوْ امْرَأَةٌ أُجْنَبِيَّةٌ جَازٍ) مَا ذَكَرَ لَكِنْ مَعَ السُّكْرَاهَةِ وَيَعْتَبَرُ فِي الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ أَنْ يَكُونَا ثَقَّتَيْنِ ، وَفِي الْمُحْرَمِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا (وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَةٌ) وَهِيَ كُلُّ بِنَاءٍ مَحْظُوتٍ (فَسَكَنْتَهَا أَحَدُهُمَا ، وَالْآخَرُ الْآخَرَى ، فَإِنْ اتَّحَدَتِ الْمُرَافِقُ كَطَبِخٍ وَمُسْتَرَاحٍ اشْتَرَطَ مُحْرَمٌ) حَذَرًا مِنَ الْخُلُوءِ (وَإِلَّا) بَأَنْ لَمْ تَتَّحِدْ (فَلَا) يَشْتَرِطُ مُحْرَمٌ (وَيَنْبَغِي) أَيْ يَشْتَرِطُ (أَنْ يُغْلَقَ مَا بَيْنَهُمَا) أَيْ الزَّوْجَيْنِ (مِنْ بَابٍ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَرَّةً إِحْدَاهُمَا) أَيْ الْحَجْرَتَيْنِ (عَلَى الْآخَرَى ، وَسَقِلْ وَعَلَوْ كَدَارٍ وَحُجْرَةٍ) وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسْكُنَهَا الْعَاقُ .

باب الاستبراء

هُوَ بِالْمَدَّةِ : طَلَبُ الْبَرَاءَةِ . وَشَرَعًا تَرَبُّصُ الْأَمَةِ مَدَّةً بِسَبَبِ مَلَكَ التَّمْيِينِ حَدَوْنَا أَوْ رَوَالًا لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ أَوْ لِلتَّعَدُّ (يَجِبُ بِسَبْعِينَ : أَحَدُهُمَا مِلْكٌ أَمَةٌ بِشَرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ سَبْيٍ) أَيْ سَدِّ

أَوْ رَقِيٍّ بَيْعٍ أَوْ تَحَالُفٍ أَوْ إِقَالَةٍ ، وَمَنْ اسْتَبْرَأَهَا الْبَائِعُ قَبْلَ الْبَيْعِ
وَمُنْتَقِلَةً مِنْ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَغَيْرِهَا ، وَيَجِبُ فِي مَكَاتِبَةِ عَجَزَتٍ وَكَذَا مُرْتَدَّةٍ فِي الْأَصْحَ ،
لَا مَنْ خَلَتْ مِنْ صَوْمٍ وَاعْتِكَافٍ وَإِحْرَامٍ ، وَفِي الْإِحْرَامِ وَجْهٌ ، وَلَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ
اسْتَحَبَّ ، وَقِيلَ يَجِبُ ، وَلَوْ مَلَكَ مُرَوِّبَةً أَوْ مُعْتَدَةً لَمْ يَجِبْ ، فَإِنْ زَالَ وَجَبَ فِي
الْأَظْهِرِ . الثَّانِي : زَوَالُ فِرَاشٍ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بِعَتَقٍ أَوْ مَوْتِ السَّيِّدِ ،
وَلَوْ مَضَتْ مَدَّةُ اسْتِبْرَاهِ عَلَى مُسْتَوْلَدَةٍ ثُمَّ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ وَجَبَ فِي الْأَصْحَ . قُلْتُ :
وَلَوْ اسْتَبْرَأَ أَمَةً مَوْطُوءَةً فَأَعْتَقَهَا لَمْ يَجِبْ وَتَتَزَوَّجُ فِي الْحَالِ إِذَا لَا تُشَبِّهُ مَنْسُكُوحَةً ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَحْرُمُ تَزْوِيجُ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ وَمُسْتَوْلَدَةٍ قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاهِ لِثَلَاثٍ يَخْتَلِطُ الْمَاءُ ،
وَلَوْ أَعْتَقَ مُسْتَوْلَدَتَهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا بِإِلَا اسْتِبْرَاهِ فِي الْأَصْحَ ،

قِسْمَةٌ عَنْهُ (أَوْ رَقِيٍّ بَيْعٍ أَوْ تَحَالُفٍ أَوْ إِقَالَةٍ) فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَالِكِ الْقَهْرِيِّ وَالْإِخْتِيَارِيِّ (وَسِوَاهُ
بِكْرٍ ، وَمَنْ اسْتَبْرَأَهَا الْبَائِعُ قَبْلَ الْبَيْعِ وَمُنْتَقِلَةً مِنْ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَغَيْرِهَا) أَيِ الْمَذْكُورَاتِ مِنْ صَغِيرَةٍ
وَأَيْسَةٍ (وَيَجِبُ) الْإِسْتِبْرَاهُ (فِي مَكَاتِبَةِ عَجَزَتٍ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَتَشْدِيدِ ثَانِيهِ : أَيِ عَجْزِهَا السَّيِّدِ عِنْدَ
عَجْزِهَا عَنِ النَّجْوَمِ (وَكَذَا) أَمَةٍ (مُرْتَدَّةٍ) عَادَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَانَّهُ يَجِبُ اسْتِبْرَاؤُهَا (فِي الْأَصْحَ)
وَمُقَابِلُهُ لَا يَجِبُ (لَأَمِنْ خَلَتْ مِنْ صَوْمٍ وَاعْتِكَافٍ وَإِحْرَامٍ) بَعْدَ حُرْمَتِهَا عَلَى السَّيِّدِ فَلَا يَجِبُ
اسْتِبْرَاؤُهَا (وَفِي الْإِحْرَامِ وَجْهٌ) أَنَّهُ يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاهُ بَعْدَ الْحُلِّ مِنْهُ كَالرَّدَةِ (وَلَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ
اسْتَحَبَّ) لَهُ اسْتِبْرَاؤُهَا لِتَمَيُّزِ وَلَدِ الْمَلِكِ مِنْ وَلَدِ النِّسَاحِ (وَقِيلَ يَجِبُ) الْإِسْتِبْرَاهُ لِتَجَدُّدِ الْمَلِكِ
(وَلَوْ مَلَكَ مُرَوِّبَةً أَوْ مُعْتَدَةً) مِنْ زَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِ (لَمْ يَجِبْ) اسْتِبْرَاؤُهَا حَالًا (فَإِنْ زَالَ) أَيِ
أَيِ الزَّوْجَةِ وَالْعَدَّةِ (وَجَبَ) الْإِسْتِبْرَاهُ (فِي الْأَظْهِرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَجِبُ اكْتِفَاءً بِالْعَدَّةِ (الثَّانِي
زَوَالُ فِرَاشٍ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ) يَمْلِكُ يَمِينُ (أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بِعَتَقٍ) مَنْجُوزٍ (أَوْ مَوْتِ السَّيِّدِ) عَنْهَا
فَيَجِبُ عَلَيْهَا الْإِسْتِبْرَاهُ لَزَوَالِ فِرَاشِهَا . وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَوَطَّأْ فَلَا اسْتِبْرَاهُ بِعَتَقِهَا ، وَمَنْ وَطَّطَ وَلَمْ يَعْتَقِهَا
سَيِّدُهَا وَمَاتَ عَنْهَا فَانْهَ تَنْتَقِلُ لِلْوَارِثِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِبْرَاؤُهَا (وَلَوْ مَضَتْ مَدَّةُ اسْتِبْرَاهِ عَلَى مُسْتَوْلَدَةٍ
ثُمَّ أَعْتَقَهَا) سَيِّدُهَا (أَوْ مَاتَ) عَنْهَا (وَجَبَ) عَلَيْهَا الْإِسْتِبْرَاهُ (فِي الْأَصْحَ) وَلَا يَكْفِي مَاضِي
وَمُقَابِلُهُ لَا يَجِبُ (قُلْتُ : وَلَوْ اسْتَبْرَأَ أَمَةً مَوْطُوءَةً فَأَعْتَقَهَا) وَأَمَّا إِذَا مَاتَ عَنْهَا فَانْه تَنْتَقِلُ لِلْوَارِثِ
فَيَجِبُ الْإِسْتِبْرَاهُ ، نَعَمْ يَحْجُوزُ لِلْوَارِثِ تَزْوِيجُهَا لِغَيْرِهَا بِإِلَا اسْتِبْرَاهِ (لَمْ يَجِبْ) عَلَيْهَا اسْتِبْرَاهُ (وَتَتَزَوَّجُ فِي
الْحَالِ إِذَا تُشَبِّهُ مَنْسُكُوحَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) إِذَا الْمَنْسُكُوحَةُ لَوَاجِدَتْ قَبْلَ أَنْ تُطْلَقَ ، ثُمَّ طُلِقَتْ لَا بَدَّ أَنْ تَعْتَدَ
لأنه لَا يَزُولُ فِرَاشُهَا إِلَّا بِالطَّلَاقِ بِخِلَافِ الْأَمَةِ يَزُولُ فِرَاشُهَا بِالْإِسْتِبْرَاهِ حَتَّى لَوَانَتْ بَوْلًا بَعْدَهُ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ
لَمْ يَلْحَقْهُ (وَيَحْرُمُ تَزْوِيجُ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ) غَيْرِ مُسْتَوْلَدَةٍ (وَمُسْتَوْلَدَةٍ قَبْلَ اسْتِبْرَاهِ لِثَلَاثٍ يَخْتَلِطُ الْمَاءُ ،
وَلَوْ أَعْتَقَ مُسْتَوْلَدَتَهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا بِإِلَا اسْتِبْرَاهِ فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابِلُهُ : لَا ، لِأَنَّ الْإِهْتِاقَ يَقْتَضِي الْإِسْتِبْرَاهَ

وَلَوْ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ، وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ فَلَا اسْتِبْرَاءَ، وَهُوَ بَقَرَاءٌ، وَهُوَ حَيْضَةٌ كَامِلَةٌ فِي الْجَدِيدِ،
وَذَاتُ أَشْهُرٍ بِشَهْرٍ، وَفِي قَوْلٍ بِثَلَاثَةِ، وَحَامِلٌ مَسِيَّةٌ أَوْ زَالَ عَنْهَا فِرَاشُ سَيِّدٍ يَوْضَعُهُ،
وَإِنْ مَلَكَتْ بِشِرَاهِ فَقَدْ سَبَقَ أَنْ لَا اسْتِبْرَاءَ فِي الْحَالِ. قُلْتُ: يَحْصُلُ الْاسْتِبْرَاءُ
يَوْضَعُ تَحِلِّ زِنَا فِي الْأَصَحِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَوْ مَضَى زَمَنُ اسْتِبْرَاءِ بَعْدَ الْمَلِكِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ
حُسِبَ إِنْ مَلَكَ يَارُوثٌ وَكَذَا شِرَاهُ فِي الْأَصَحِّ، لَا هَيْبَةَ، وَلَوْ اشْتَرَى بِجَوْشِيَّةٍ فَحَاضَتْ
ثُمَّ أَسَلَتْ لَمْ يَكْفِ، وَيَحْرُمُ الْاسْتِمْتَاعُ بِالْمُسْتَبْرَأَةِ إِلَّا مَسِيَّةً فَيَحِلُّ غَيْرُ طَوءٍ، وَقِيلَ
لَا، وَإِذَا قَالَتْ: حِضْتُ صَدَقْتُ، وَلَوْ مَنَعَتِ السَّيِّدَ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي بِتَسَامٍ الْاسْتِبْرَاءِ
صَدَقَ، وَلَا تَصِيرُ أُمَةٌ فِرَاشًا إِلَّا بِطَوءٍ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِلْإِمْكَانِ مِنْ وَطْئِهِ لِحَقِّهِ، وَلَوْ
أَقْرَبَ بِطَوءٍ وَتَنَّى الْوَلَدَ وَادَّعَى اسْتِبْرَاءَهُ لَمْ

(ولو أعتقها أو مات) عنها (وهي مزوجة) أو معتدة (فلا استبراء) يجب عليها (وهو) أي
الاستبراء في ذات الأقراء يحصل (بقراء وهو حيضة كاملة) بعد انتقال الملك إليه (في الجديد)
فلا يكفي بقية الحيضة التي وجد السبب في أثنائها، وفي التقديم أنه الطهر (وذات أشهر) من صغيرة
وآيسة يحصل الاستبراء (بشهر، وفي قول) يحصل (ثلاثة) من الأشهر (وحامل مسية) وهي
التي ملكت بالنسبة لبالشراء (أو) أمة حامل (زال عنها فراش سيد) بعته أو موته يحصل
استبراؤها (بوضعه) أي الحلق (وان ملكت) حامل (بشراء) وهي في نكاح أو عدة
(فقد سبق أن لا استبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوالهما فلا يكون الاستبراء فيها بالوضع، بل
بعده، أو لا يجب أصلاً (قلت: يحصل الاستبراء بوضع جميل زنا) إن لم يحض قبل
وضعه حيضة فيمن تحيض أو شهر، والا كفي ذلك (في الأصح، والله أعلم) ومقابلته لا يحصل
الاستبراء بوضعه كما لا تنقضي العدة به (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك وقبل القبض حسب
زمنه) (إن ملك ياروث، وكذا شراه في الأصح) ومقابلته لا يحسب لعدم استقرار الملك (لا هبة)
جرى الاستبراء بعد عقدتها وقبل قبضها فلا يعتد به (ولو اشترى) أمة (بجوشية فخاضت) مثلاً
(ثم أسلت) بعد انقضاء ذلك أو في أثنائه (لم يكف) هذا الاستبراء (ويحرم الاستمتاع
بالمستبرأة) قبل تمام الاستبراء بطوة وغيره (الإمسية فيحلق) له منها (غير طوة، وقيل لا)
يحلق الاستمتاع في المسية أيضاً (وإذا قالت) غلوكة زمن الاستبراء (حضت صدقت، ولو
منعت السيد فقال أخبرني بنام الاستبراء صدق) حتى يحلق له وطؤها (ولا تصير أمة فراشا)
لسيدها (الإبوط) يعترف به أو يقوم به البيعة، لا بمجرد الملك ولا بخلوه ولا بوطنها فيأدون الفرج
فلا يلحقه ولدها، بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوه ويلحقه ولدها وإن لم يعترف
بالوطء (فإذا ولدت للإمكان من وطئه لحقه) الولد (ولو أقر بوطء وتنى الولد) وادعى استبراء لم

بِلَحَقِّهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ أَنْكَرْتَ الْإِسْتِبْرَاءَ حَلَفَ أَنْ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ ، وَقِيلَ
يَجِبُ تَعْرِضُهُ لِلْإِسْتِبْرَاءِ ، وَلَوْ ادَّعَتْ اسْتِيلَادًا فَأَنْكَرَ أَصْلَ الْوَطءِ وَهُنَاكَ وَلَدٌ لَمْ
يُحْلَفْ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ قَالَ : وَطِئْتُهَا وَعَزَلْتُ لِحَقِّهِ فِي الْأَصَحِّ .

كتاب الرضاع

إِنَّمَا يَنْبُتُ بِلَبَنِ امْرَأَةٍ حَيَّةٍ بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ ، وَلَوْ حَلَبَتْ فَأَوْجَرَ بَعْدَ مَوْتِهَا
حَرَمٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ جَبَنَ أَوْ نَزَعَ مِنْهُ زُبْدٌ حَرَمٌ ، وَلَوْ خُلِطَ بِمَائِعٍ حَرَمٌ إِنْ غَلَبَ ،
فَإِنْ غَلَبَ وَشَرِبَ الْكُلُّ قِيلَ أَوْ الْبَعْضُ حَرَمٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُحْرَمُ إِجَارُهُ وَكَذَا إِسْعَاطُ
عَلَى الْمَذْهَبِ ، لِأَحَقْنَةِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَشَرْطُهُ : رَضِيعٌ حَتَّى لَمْ يَبْلُغْ سَلْتَيْنِ . وَخَمْسُ رَضَعَاتٍ
وَصَبْطُهُنَّ بِالْعُرْفِ ، فَلَوْ قَطَعَ

بلحقه على المذهب (وفي قول بلحقه) فإن أنكرت الاستبراء حلف أن الولد ليس منه (وإن
لم يتعرّض للاستبراء (وقيل يجب تعريضه للاستبراء) أيضا (ولو ادَّعَتْ اسْتِيلَادًا فَأَنْكَرَ أَصْلَ الْوَطءِ
وهناك ولد لم يحلف) سيدها (على الصحيح) وكان الولد منقيا ، ومقابل الصحيح يحلف أنه ماوطئها
(ولو قال : وطئت وعزلت لحقه) الولد (في الأصح) ومقابله لا بلحقه كدعوى الاستبراء .

كتاب الرضاع

هو بفتح الراء ويجوز كسرهما لغة : اسم لمن الثدي ، وشرعا اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل
منه في معدة طفل أو دماغه (إِنَّمَا يَنْبُتُ) بالنسبة لأحكامه من تحريم النكاح وجواز النظر والخلاوة
وغيرها (بِلَبَنِ امْرَأَةٍ حَيَّةٍ بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ) قرية فلا يثبت بغير اللبن ، ولا بلبن رجل وختى وبهيمة ،
ولا بلبن جنينة ، ولا بلبن ميتة ، وقبل يحصل الرضاع بلبن الميتة ، ولا بلبن امرأة لم تبلغ السن المذكور
(وَلَوْ حَلَبَتْ) لبنها قبل موتها (فَأَوْجَرَ بَعْدَ مَوْتِهَا حَرَمٌ فِي الْأَصَحِّ) يعني أنه ككل الرضعات الخمس
بما أوجره بعد الموت (وَلَوْ جَبَنَ أَوْ نَزَعَ مِنْهُ زُبْدٌ حَرَمٌ ، وَلَوْ خُلِطَ) اللبن (بِمَائِعٍ حَرَمٌ إِنْ غَلَبَ)
على المائع (فَإِنْ غَلَبَ) بأن زالت أوصافه (وَشَرِبَ) الرضيع (الْكُلُّ) ، قيل أو البعض حَرَمٌ
فِي الْأَظْهَرِ) ومقابله لا يحرم ، والأصح أن شرب البعض لا يحرم ، ويشترط كون اللبن قدرا يمكن
أن يسقى منه خمس دفعات لو انفرد (وَيُحْرَمُ إِجَارُهُ) وهو صب اللبن في الحلق (وَكَذَا إِسْعَاطُ)
وهو صب اللبن في الأنف ليصل الدماغ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وقيل فيه قولان (لِأَحَقْنَةِ) وهو ما يدخل
في القبل أو الدبر من دواء (فِي الْأَظْهَرِ) ومقابله يحرم (وَشَرْطُهُ) أي ركنه (رَضِيعٌ حَتَّى) فلا
لتر لو وصول اللبن إلى جوف الميت (لَمْ يَبْلُغْ سَلْتَيْنِ) فإن بلغهما لم يحرم ارتضاعه . وابتدأوها من
ثيام انفصال الرضيع (وَخَمْسُ رَضَعَاتٍ) فلا يحرم أقل منها (وَصَبْطُهُنَّ بِالْعُرْفِ ، فَلَوْ قَطَعَ) الرضيع

إِعْرَاضًا تَعَدَّدَ ، أَوْ لِلَّهِو وَعَادَى الْحَالِ أَوْ تَحَوَّلَ مِنْ تَدْيٍ إِلَى تَدْيٍ فَلَا ، وَلَوْ حَلَبَ مِنْهَا دَفْعَةً
وَأَوْجَرَهُ خَمْسًا أَوْ عَكْسَهُ فَرَضَعَهُ ، وَفِي قَوْلِ خَمْسٍ ، وَلَوْ شَكَّ هَلْ خَمْسًا أَمْ أَقَلَّ أَوْ
هَلْ رَضَعَ فِي حَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدُ ؟ فَلَا تَحْرِيمَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَوْلٌ ، أَوْ وَجْهٌ ، وَتَصِيرُ الْمُرْضِعَةُ
أُمُّهُ ، وَالَّذِي مِنْهُ اللَّبَنُ أَبَاهُ ، وَتَسْرَى الْحُرْمَةُ إِلَى أَوْلَادِهِ ، وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسٌ مُسْتَوْلَدَاتٌ
أَوْ أَرْبَعٌ نِسْوَةٍ وَأُمٌّ وَلَدَ فَرَضَعَ طِفْلًا مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ صَارَ ابْنُهُ فِي الْأَصَحِّ فَيَحْرُمُ مِنْ
عَلَيْهِ لِأَنَّهُنَّ مَوْطُوَاتٌ أَبِيهِ ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْمُسْتَوْلَدَاتِ بَنَاتٌ أَوْ أَخَوَاتٌ فَلَا حُرْمَةَ
فِي الْأَصَحِّ ، وَأَبَاهُ الْمُرْضِعَةِ مِنْ نَسَبِ أَوْ رَضَاعِ أَجْدَادِ الرَّضِيعِ ، وَأُمُّهَا جَدَّاتُهُ ،
وَأَوْلَادُهَا مِنْ نَسَبِ أَوْ رَضَاعِ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ ، وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا أَخَوَالُهُ وَخَالَاتُهُ ،
وَأَبُوذِي اللَّبَنِ جَدُّهُ ، وَأَخُوهُ عَمُّهُ وَكَذَا الْبَاقِي ، وَاللَّبَنُ لِمَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ وَلَدَ تَزَكَّى بِهِ بِنِكَاحٍ أَوْ
وَطءٍ شُبْهَةٍ لِأَزْنَاهُ ، وَلَوْ نَفَاهُ يُلْعَانُ انْتَفَى اللَّبَنُ عَنْهُ ، وَلَوْ وَطِئَتْ مَنْسُكُوحةٌ بِشُبْهَةٍ ،

(إِعْرَاضًا) عَنْ التَّدْيِ (تَعَدَّدَ، أَوْ) قَطَعَهُ (لِلَّهِو وَعَادَى الْحَالِ، أَوْ تَحَوَّلَ مِنْ تَدْيٍ إِلَى تَدْيٍ فَلَا) تَعَدَّدَ
(وَلَوْ حَلَبَ مِنْهَا) لَبَنَ (دَفْعَةً وَأَوْجَرَهُ خَمْسًا) أَيِ فِي خَمْسِ مَرَّاتٍ (أَوْ عَكْسَهُ) بِأَنَ حَلَبَ
مِنْهَا فِي خَمْسٍ وَأَوْجَرَهُ الرَضِيعَ دَفْعَةً (فَرَضَعَهُ) وَاحِدَةً (وَفِي قَوْلِ خَمْسٍ، وَلَوْ شَكَّ هَلْ رَضَعَ خَمْسًا
أَمْ أَقَلَّ، أَوْ هَلْ رَضَعَ فِي حَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدَ) أَيِ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ (فَلَا تَحْرِيمَ، وَفِي الثَّانِيَةِ) وَهِيَ الشَّكُّ
فِي كَوْنِهِ فِي الْحَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدَ (قَوْلِ أَوْ وَجْهٍ) بِالتَّحْرِيمِ (وَتَصِيرُ الْمُرْضِعَةُ أُمُّهُ، وَالَّذِي مِنْهُ اللَّبَنُ)
وَهُوَ الرَّجُلُ (أَبَاهُ، وَتَسْرَى) أَيِ تَنْقَسِرُ (الْحُرْمَةُ) مِنَ الرَضِيعِ (إِلَى أَوْلَادِهِ) مِنَ النَّسَبِ أَوْ
الرَضَاعِ وَتَسْرَى إِلَى آبَائِهِ وَإِخْوَتِهِ (وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسٌ مُسْتَوْلَدَاتٌ أَوْ أَرْبَعٌ نِسْوَةٍ وَأُمٌّ وَلَدَ فَرَضَعَ
طِفْلًا مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ صَارَ ابْنُهُ فِي الْأَصَحِّ) فَقَدْ وَجَدَتْ الْأَبَوَّةُ وَلَمْ يَجِدْ الْأُمُومَةُ (فَيَحْرُمُ مِنْ عَلَيْهِ)
أَيِ الطِّفْلِ (لَأَنَّهُنَّ مَوْطُوَاتٌ أَبِيهِ) لِأَلَا كَوْنَهُنَّ أُمَمَاتٍ لَهُ، حَتَّى لَوْ كَانَ لَهَا بَنَاتٌ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ
حَالَيْنَ لَهُ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَصِيرُ ابْنُهُ (وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْمُسْتَوْلَدَاتِ بَنَاتٌ أَوْ أَخَوَاتٌ) فَرَضَعَ طِفْلًا
مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ (فَلَا حُرْمَةَ فِي الْأَصَحِّ) بَيْنَ الرَّجُلِ وَالطِّفْلِ، لِأَنَّ الْجُدُودَ لِلْأُمِّ وَالْخَوَالَ لَا يَتَبَانُ
بِدُونِ الْأُمُومَةِ وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ تَنْبَتِ الْحُرْمَةُ (وَأَبَاءُ الْمُرْضِعَةِ مِنْ نَسَبِ أَوْ رَضَاعِ أَجْدَادِ الرَّضِيعِ) فَلَوْ كَانَ
أَتَى حُرْمَ عَلَيْهِمْ نِكَاحَهَا (وَأُمَمَاتُهَا) مِنْ نَسَبِ أَوْ رَضَاعِ (جَدَّاتِهِ) فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحَهُنَّ، وَيَحِلُّ لَهُ
النَّظَرُ وَالْخُلُوءُ بِهِنَّ (وَأَوْلَادُهَا مِنْ نَسَبِ أَوْ رَضَاعِ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ، وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا) مِنْ نَسَبِ
أَوْ رَضَاعِ (أَخَوَالُهُ وَخَالَاتُهُ، وَأَبُوذِي) أَيِ صَاحِبِ (اللَّبَنِ جَدُّهُ، وَأَخُوهُ عَمُّهُ وَكَذَا الْبَاقِي) مِنْ
أَقْرَبِ صَاحِبِ اللَّبَنِ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ (وَاللَّبَنُ لِمَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ وَلَدَ تَزَكَّى) أَيِ دَرَّ اللَّبَنُ (بِهِ بِنِكَاحٍ
أَوْ وَطءٍ شُبْهَةٍ) فَلَا أَبَوَّةَ فِي الرَضَاعِ لِنَسَبِ الْوَلَدِ، فَلَوْ دَرَّ لِرَأَةِ لَبَنٍ مِنْ غَيْرِ حَبْلِ تَنْبَتِ الْأُمُومَةُ وَلَمْ
تَنْبَتِ الْأَبَوَّةُ (لِأَزْنَاهُ، وَلَوْ نَفَاهُ) أَيِ الْوَلَدِ (يُلْعَانُ) انْتَفَى (اللَّبَنُ عَنْهُ) النَّازِلُ بِهِ (وَلَوْ وَطِئَتْ مَنْسُكُوحةٌ بِشُبْهَةٍ

أَوْ وَطِئَ اثْنَانِ بِشَبْهَةٍ فَوَلَدَتْ فَالْبَيْنُ لِمَنْ لَحِقَهُ الْوَلَدُ بِتَأْنِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَا تَنْقَطِعُ نِسْبَةُ الْبَيْنِ عَنْ زَوْجٍ مَاتَ أَوْ طَلَّقَ ، وَإِنْ طَالَتْ الْمُدَّةُ أَوْ انْقَطَعَ وَتَمَادَتْ ، فَإِنْ نَكَحَتْ آخَرَ فَوَلَدَتْ مِنْهُ فَالْبَيْنُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ لَهُ ، وَقَبْلَهَا لِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقَدْ ظَهَرَ ابْنُ تَحْمِلِ الثَّانِي ، وَكَذَا إِنْ دَخَلَ ، وَفِي قَوْلِ الثَّانِي ، وَفِي قَوْلِ لَهْمَا .

[فصل] تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ أَوْ أُخْتُهُ أَوْ زَوْجَتُهُ أُخْرَى انْفَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَلِلصَّغِيرَةِ نِصْفُ مَهْرِهَا ، وَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَفِي قَوْلٍ كُلُّهُ ، وَلَوْ رَضَعَتْ مِنْ نَائِمَةٍ فَلَا غَرَمَ وَلَا مَهْرَ لِلْمُرْضِعَةِ ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْ أُمُّ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ انْفَسَخَتِ الصَّغِيرَةُ وَكَذَا الْكَبِيرَةُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَهُ نِكَاحُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، وَحُكْمُ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ وَتَقْرِيرُهُ الْمُرْضِعَةَ مَا سَبَقَ ، وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْطُوءَةً فَإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً فَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ أَرْضَعَتْ بِنْتُ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ حُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا ،

أَوْ وَطِئَ اثْنَانِ (امرأة) (بشبهة فولدت فالْبَيْنُ لِمَنْ لَحِقَهُ الْوَلَدُ) (بتأني) (بغيره) (إن أمكن كونه منهما) (أو) (لِمَنْ لَحِقَهُ الْوَلَدُ بِسَبَبٍ (غَيْرِهِ)) كَأَنْ يَحْصُرَ الْإِمَّاكُنَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا (وَلَا تَنْقَطِعُ نِسْبَةُ الْبَيْنِ عَنْ زَوْجٍ مَاتَ أَوْ طَلَّقَ وَإِنْ طَالَتْ الْمُدَّةُ أَوْ انْقَطَعَ) الْبَيْنُ (وَتَمَادَتْ) مَا دَامَ لَمْ يَحْدُثْ مَا يَحَالُ عَلَيْهِ زَوَالُ الْبَيْنِ (فَإِنْ نَكَحَتْ آخَرَ فَوَلَدَتْ مِنْهُ ، فَالْبَيْنُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ لَهُ) (أَيْ لِلْآخِرِ) (وَقَبْلَهَا) (أَيْ الْوِلَادَةِ) (يَكُونُ) (لِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقَدْ ظَهَرَ ابْنُ جِلِ الثَّانِي ، وَكَذَا إِنْ دَخَلَ) (وَقَدْ ظَهَرَ ابْنُ جِلِ الثَّانِي يَكُونُ لِلْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي) (وَفِي قَوْلِ الثَّانِي) (لَأَنَّ الْجِلَّ نَاسِخٌ حَكْمَ مَاقَلِهِ) (وَفِي قَوْلِ لَهْمَا) (مَعًا .

[فصل] فِي طَرِيقِ الرِّضَاعِ عَلَى النِّكَاحِ (تَحْتَهُ) زَوْجَةٌ (صَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهَا) الْإِرْصَاعُ الْحَرَمُ (أُمُّهُ) (أَيْ الزَّوْجُ) (أَوْ أُخْتُهُ أَوْ زَوْجَتُهُ أُخْرَى) (لَهُ) (انْفَسَخَ نِكَاحُهَا) (مِنَ الصَّغِيرَةِ وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ أَبَدًا) (وَلِلصَّغِيرَةِ) (عَلَى الزَّوْجِ) (نِصْفُ مَهْرِهَا) (الْمُسَمَّى) (وَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلٍ) (كَمَا يَغْرَمُ هُوَ النِّصْفُ) (وَفِي قَوْلِ كُلِّهِ) (وَحَلَّ غَرَمُهَا إِذَا لَمْ يَأْذَنْ لَهَا الزَّوْجُ وَإِلَّا فَلَا غَرَمَ) (وَلَوْ رَضَعَتْ مِنْ نَائِمَةٍ فَلَا غَرَمَ وَلَا مَهْرَ لِلْمُرْضِعَةِ ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْ أُمُّ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ انْفَسَخَتِ الصَّغِيرَةُ) (أَيْ نِكَاحُهَا لِأَنَّهَا صَارَتْ أُخْتُ الْكَبِيرَةِ) (وَكَذَا الْكَبِيرَةُ) (يَنْفَسَخُ نِكَاحُهَا) (فِي الْأَظْهَرِ) (وَمَقَابِلُهُ يَخْتَصُّ الْفَسْخَ بِالصَّغِيرَةِ) (وَلَهُ نِكَاحُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا) (عَلَى الْإِنْفِرَادِ) (وَحَكْمُ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ وَتَقْرِيرُهُ الْمُرْضِعَةَ) (عَلَى) (مَا سَبَقَ) (فِي إِرْضَاعِ أُمِّ الزَّوْجِ الصَّغِيرَةِ) (وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْطُوءَةً) (فَلَهَا عَلَيْهِ نِصْفُ الْمُسَمَّى ، وَلَهُ عَلَى أُمِّهَا الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ الْمَهْرِ ، وَفِي قَوْلِ كُلِّهِ) (فَإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً فَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ) (كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ لِنِسْبَتِهَا الْمَهْرَ بِكَمَالِهِ ، وَمَقَابِلُهُ لِأَنَّهُ عَلَيْهَا) (وَلَوْ أَرْضَعَتْ بِنْتُ) (زَوْجَتِهِ) (الْكَبِيرَةِ) (حُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا)

وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَتْ السَّكْبِيرَةُ مَوْطُوءَةً ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَطَلَقَهَا فَأَرْضَعَتْهَا
امْرَأَةً صَارَتْ أُمُّ امْرِئَاتِهِ ، وَلَوْ نَكَحَتْ مُطْلَقَتَهُ صَغِيرًا وَأَرْضَعَتْهُ بِلَبْنِهِ حُرِّمَتْ عَلَى
الْمُطَلَّقِ وَالصَّغِيرِ أَبَدًا ، وَلَوْ زَوَّجَ أُمُّ وَلَدِهِ عَبْدُهُ الصَّغِيرَ فَأَرْضَعَتْهُ لَبَنَ السَّيِّدِ حُرِّمَتْ
عَلَيْهِ وَعَلَى السَّيِّدِ ، وَلَوْ أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَتُهُ الْأُمَّةُ صَغِيرَةً تَحْتَهُ بِلَبْنِهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ
حُرِّمَتْمَا عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهُمَا انْفَسَخَتْ وَحُرِّمَتْ السَّكْبِيرَةُ
أَبَدًا وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ بِلَبْنِهِ ، وَإِلَّا فَرَبِيبَةً ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ
وَتَلَاثٌ صَغَائِرٌ فَأَرْضَعَتْهُنَّ حُرِّمَتْ أَبَدًا ، وَكَذَا الصَّغَائِرُ إِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ بِلَبْنِهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ
وَهِيَ مَوْطُوءَةٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ مَعَ بَإِيجَارِهِنَّ الْخَامِسَةَ انْفَسَخْنَ ، وَلَا يَحْرُمْنَ مَوْبَدًا ،
أَوْ مَرْبُوبًا لَمْ يَحْرُمْ مِنْ ، وَتَنْفَسَخُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ ، وَتَنْفَسَخُ الثَّانِيَةُ بِإِرْضَاعِ الثَّالِثَةِ ،
وَفِي قَوْلٍ لَا يَنْفَسَخُ ، وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِيمَنْ تَحْتَهُ صَغِيرَتَانِ أَرْضَعَتْهُمَا أَجْنَبِيَّةً

حيث صارت جدة لامراته (وكذا الصغيرة) حرمت أبدا (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها
صارت ربيبته ، فإن لم تكن الكبيرة موطوءة لم تحرم ، لأن الريبية شرط تجر معها الدخول فأما
(ولو كان تحت) أي في عصمته (صغيرة فطلقها فأرضعها امرأة صارت) هذه المرأة (أم
امراته) فتحرم عليه أبدا وإن حدثت أمومتها بعد النكاح (ولو نكحت مطلقته صغيرا وأرضعته
بلبنه حرمت على المطلق) حيث صارت زوجة ابنه (والصغير) لأنها أمه وامرأة أبيه (أبدا ،
ولو زوج) السيد (أم ولده عبده الصغير فأرضعته لبن السيد حرمت عليه) أي العبد أبدا لأنها أمه
(وعلى السيد) أبدا لأنها صارت زوجة ابنه من الرضاع (ولو أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَتَهُ الْأُمَّةُ صَغِيرَةً تَحْتَهُ)
أي السيد (بلبنه أو لبن غيره حرمنا) أي الموطوءة والصغيرة (عليه) أبدا لأن الأمَّة صارت
أم زوجته ، والصغيرة بنت موطوءته وبنته إن رضعت من لبنه (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعها)
أي الكبيرة الصغيرة (انفسختا وحرمت الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إن كان
الارضاع بلبنه) تحرم عليه أبدا لأنها بنته (وإلا) بأن كان الارضاع بلبن غيره (فوريبة) تحرم
عليه أبدا إن دخل بالكبيرة ، وإلا فلا (ولو كان تحتها كبيرة وتلات صغائر فأرضعتهن حرمت) أي
الكبيرة (أبدا) لأنها أم زوجة (وكذا الصغائر إن أرضعتهن بلبنه) لأنهن بناته (أو لبن غيره
وهي) أي الكبيرة (موطوءة) له لأنهن صرن ربائبه (وإلا) بأن لم يكن اللبن له ولم تكن
موطوءة له (فإن أرضعتهن مَعَ بَإِيجَارِهِنَّ الْخَامِسَةَ انْفَسَخْنَ) لصيرورتهن أخوات (ولا يحرم
مَوْبَدًا) فله تجديد نكاح من شاء منهن (أو) أرضعتهن (مَرْبُوبًا لَمْ يَحْرُمْ) مَوْبَدًا (وتنفسخ
الأولى) لاجتماعها مع أمها في نكاح (والثالثة) أي بنفسخ نكاحها لاجتماعها مع الثانية وهما
أختان (وتنفسخ الثانية بارضاع الثالثة) لأنها صارتا أختين معا (وفي قول لا ينفسخ) نكاح
الثانية بل الثالثة فقط لأن الجمع حصل لهما (ويجري القولان فِيمَنْ تَحْتَهُ صَغِيرَتَانِ أَرْضَعَتْهُمَا أَجْنَبِيَّةً

مُرْتَبَا أَيْنَفَسَخَانِ أُمِ الثَّانِيَةِ ؟

[فصل] قَالَ : هِنْدُ بِنْتِي أَوْ أُخْتِي بِرَضَاعٍ ، أَوْ قَالَتْ : هُوَ أَخِي حَرَمٌ تَنَا كَحُمَا ، وَلَوْ
قَالَ زَوْجَانِ بَيْنَنَا رَضَاعٌ مُحَرَّمٌ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَسَقَطَ الْمُسَمَى وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ
وَطِئَ ، وَإِنْ أَدْعَى رَضَاعًا فَأَنْكَرَتْ انْفَسَخَ ، وَلَهَا الْمُسَمَى إِنْ وَطِئَ ، وَإِلَّا فَنُصْفُهُ ،
وَإِنْ أَدْعَتْهُ فَأَنْكَرَ صَدَقَ بِيَمِينِهِ إِنْ زَوَّجَتْ بِرِضَاعِهَا ، وَإِلَّا فَلَا صَدَقَ تَصَدِّيقُهَا وَمَهْرٌ
مِثْلُ إِنْ وَطِئَ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهَا ، وَيُحْلَفُ مُنْكَرُ رَضَاعٍ عَلَى نَفْسِهِ عَلَيْهِ ، وَمُدَّعِيهِ
عَلَى بَتِّ ، وَيُثْبِتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَيَأْزِغُ نِسْوَةً ، وَالْإِقْرَارُ
بِهِ شَرْطُهُ رَجُلَانِ ، وَيُقْبَلُ شَهَادَةُ الرُّضْعَةِ إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةً ، وَلَا ذَكَرَتْ فِعْلَهَا ،
وَكَذَا إِنْ ذَكَرَتْ فَقَالَتْ : أَرْضَعْتُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ
مُحَرَّمٌ ، بَلْ يَجِبُ ذِكْرُ وَقْتٍ وَعَدَدٍ ، وَوُصُولُ اللَّبَنِ جَوْفَهُ ، وَيُتَرَفُّ ذَلِكَ بِمُشَاهَدَةِ
حَلَبٍ وَإِيجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قَرَأَتَيْنِ ،

مُرْتَبَا أَيْنَفَسَخَانِ أُمِ الثَّانِيَةِ) يَخْتَصُّ الْإِنْفَسَاخَ بِهَا ، وَالْأُظْهَرَ انْفَسَاخَهُمَا .

[فصل] فِي الْإِقْرَارِ بِالرِّضَاعِ (قَالَ) رَجُلٌ (هِنْدُ بِنْتِي أَوْ أُخْتِي بِرَضَاعٍ ، أَوْ قَالَتْ) امْرَأَةٌ
(هُوَ أَخِي حَرَمٌ تَنَا كَحُمَا) عَمَلًا بِإِقْرَارِهَا ، وَلَوْ رَجَعَ الْمُقَرُّ لَمْ يَقْبَلْ رَجوعُهُ (وَلَوْ قَالَ زَوْجَانِ : بَيْنَنَا
رَضَاعٌ مُحَرَّمٌ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَسَقَطَ الْمُسَمَى وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ) وَهِيَ مَعذُورَةٌ ، وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ
(وَإِنْ أَدْعَى) الزَّوْجُ (رَضَاعًا فَأَنْكَرَتْ) الزَّوْجَةُ (انْفَسَخَ) النِّسَاكِحُ بَيْنَهُمَا (وَلَهَا الْمُسَمَى إِنْ
وَطِئَ ، وَإِلَّا) بَأَن لَمْ يَطْأْ (فَنُصْفُهُ وَإِنْ أَدْعَتْهُ) أَيْ الزَّوْجَةُ (فَأَنْكَرَ صَدَقَ بِيَمِينِهِ إِنْ زَوَّجَتْ بِرِضَاعِهَا)
مِنْ عَرَفْتَهُ بَعِينَهُ ، وَإِذَا حَلَفَ اسْتَمَرَّتِ الزَّوْجِيَّةُ ظَاهِرًا ، وَعَلَيْهَا مَنَعُ نَفْسِهَا مِنْهُ مَا مَكَنَ إِنْ كَانَتْ
صَادِقَةً (وَإِلَّا) بَأَن زَوَّجَتْ بِغَيْرِ رِضَاعِهَا أَوْ أَدْنَتْ وَلَمْ تَعَيِّنِ الزَّوْجَ (فَلَا صَدَقَ تَصَدِّيقُهَا) بِيَمِينِهَا ،
وَمُقَابَلُهُ يَصَدِّقُ الزَّوْجَ بِيَمِينِهِ (وَلَهَا) فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ (مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ) جَاهِلَةٌ بِالرِّضَاعِ ثُمَّ عَلِمَتْ
(وَإِلَّا) بَأَن لَمْ يَطْأْ (فَلَا شَيْءَ لَهَا ، وَيُحْلَفُ مُنْكَرُ رَضَاعٍ عَلَى نَفْسِهِ عَلَيْهِ ، وَمُدَّعِيهِ عَلَى بَتِّ ،
وَيُثْبِتُ) الرِّضَاعَ (بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَبَارِئَةٍ نِسْوَةٍ) وَلَا يَثْبِتُ بِدُونِهِنَّ (وَالْإِقْرَارُ
بِهِ شَرْطُهُ رَجُلَانِ) وَلَا يَثْبِتُ بِغَيْرِهِمَا (وَيُقْبَلُ) فِي الرِّضَاعِ (شَهَادَةُ الرُّضْعَةِ إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةً
وَلَا ذَكَرَتْ فِعْلَهَا) بَلْ ذَكَرَتْ أَنَّ بَيْنَهُمَا رِضَاعًا مُحَرَّمًا (وَكَذَا إِنْ ذَكَرَتْ) فَعَلَهَا (فَقُلْتُ
أَرْضَعْتُهُ) فَانْهَاهَا تَقْبَلُ (فِي الْأَصَحِّ) بِخِلَافِ مَا إِذَا طَلِبْتَ الْأَجْرَةَ فَانْهَاهَا لَا تَقْبَلُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي)
فِي الشَّهَادَةِ بِالرِّضَاعِ أَنْ يَقَالَ (بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ مُحَرَّمٌ ، بَلْ يَجِبُ ذِكْرُ وَقْتٍ) وَقَعَ فِيهِ الرِّضَاعُ
(وَعَدَدٌ) بَأَن يَقُولَ : خَمْسَ رَضَاعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ (وَ) كَذَا يَجِبُ ذِكْرُ (وَصُولِ اللَّبَنِ جَوْفَهُ ،
وَيُعَرَفُ ذَلِكَ بِمُشَاهَدَةِ حَلَبٍ) بِغَيْرِ حَائِلٍ (وَإِيجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قَرَأَتَيْنِ) دَالَّةٌ عَلَى وَصُولِ اللَّبَنِ

كَالْتِقَامِ ثَدْيٍ وَمَصِّهِ وَحَرَكَةِ حَلْقِهِ بِتَجَرُّعٍ وَازْدِرَادٍ بَعْدَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُا لَبُونٌ .

كتاب النفقات

عَلَى مُوسِرٍ لَزَوْجَتِهِ كُلَّ يَوْمٍ مَدًّا طَعَامٍ ، وَمُعْسِرٍ مَدًّا ، وَمُتَوَسِّطٍ مَدًّا وَيَصِفُ ،
وَالْمَدُّ مِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثُ دِرْهَمٍ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ مِائَةٌ وَاحِدٌ وَسَبْعُونَ
وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمِسْكِينُ الزَّكَاةِ مُعْسِرٌ ، وَمَنْ فَوْقَهُ إِنْ كَانَ لَوْ
كُلَّفَ مَدَيْنَ رَجَعَ مَسْكِينًا فَتَوَسَّطَ ، وَإِلَّا فَمُوسِرٌ ، وَالْوَاجِبُ غَالِبُ قُوتِ الْبَلَدِ . قُلْتُ :
فَإِنْ اخْتَلَفَ وَجِبَ لَاتَّقِ بِهِ ، وَيُعْتَبَرُ الْبَسَارُ وَغَيْرُهُ طَوَّعَ الْفَجْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَعَلَيْهِ
تَمْلِيكُهَا حَبًّا ، وَكَذَا طَعْنُهُ وَخَبْزُهُ فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا بَدَلَ الْحَبِّ لَمْ يُجْبَرَ
الْمُتَمَتِّعُ ، فَإِنْ اعْتَنَاضَتْ

جوفه (كاللقام ثدى ومصه وحركة حلقه بتجرع وازدرداد بعد علمه بأنها) أى المرضعة (لبون)
أى ذات لبن ، فاحتفاف القرائن يفيد اليقين أو الظن القوى ، ولا يكتفى في الشهادة ذكر القرائن ،
بل يعتمد عليها ويجزم بالشهادة ، ومقابل الأصح يكتفى في الشهادة أن يقول ، يديهما رضاع محرّم .

كتاب النفقات

جمع نفقة من الاتفاق ، وهو الإخراج في الخير . وأسباب وجوبها ثلاثة : ملك النكاح ، وملك المهرين ،
وقرابة العضية ، وبدأ بالأول فقال (على موسر لزوجته كل يوم مدًا طعام ، ومعسر مدًّا ، ومتوسط مدًّا
ونصف ، والمد مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم) بناء على أن الرطل البغدادي مائة وثلاثون
درهما ، والمد رطل وثلاث (قلت : الأصح مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم) بناء على أن
رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (والله أعلم ، ومسكين الزكاة) وهو
من يقدر على مال أو كسب يقع موقعًا من كفايته ولا يكفيه (معسر) وقدرته على الكسب
لا تخرجه عن الاعسار في النفقة وإن كانت تخرجه عن استحقاق الزكاة (ومن فوقه) أى المسكين
(إن كان لو كلف مدين رجع مسكينًا فتوسط ، وإلا) بأن لم يرجع (فموسر) ويختلف ذلك
 باختلاف الأحوال من قلة العيال وكثرتهم والرخص والغلاء (والواجب) في جنس الطعام (غالب
قوت البلد) من الخنطة وغيرها (قلت : فإن اختلف) قوت البلد (وجب لائق به) أى الزوج
(ويعتبر اليسار وغيره) من (طالع الفجر) أى فجر كل يوم فينظر فيما عنده من المال ويوزع على
مؤنة بمونه في كل يوم من بقية عمره الغالب ، فإن لم يفضل عنه شيء أوفضل دون مد ونصف فمعسر
أو بلفهما فموسر ، أو مد ونصف فتوسط ، ويعتبر الفاضل من كسبه كل يوم كذلك (والله أعلم ،
وعليه تمليكها) الطعام (حبا ، وكذا) عليه (طعنه وخبزه في الأصح) ومقابله لا يلزمه ذلك
(ولو طلب أحدهما بدل الحب) من خبز أو قيمة (لم يجبر الممتنع ، فإن اعتاضت) عما وجب

جَازَ فِي الْأَصَحِّ ، إِلَّا خَبَرًا أَوْ دَقِيقًا عَلَى اللَّذْهَبِ ، وَلَوْ أَكَلَتْ مَعَهُ عَلَى الْمَادَةِ سَقَطَتْ
نَفَقَتُهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ رَشِيدَةٍ وَلَمْ يَأْذَنْ وَلِيُّهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،
وَيَجِبُ أَدَمُ غَالِبِ الْبَلَدِ كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ وَجُبْنٍ وَتَمْرٍ ، وَيَخْتَلِفُ بِالْفُصُولِ ، وَيُقَدَّرُ قَاضٍ
بِاجْتِهَادِهِ ، وَيُفَاوَتْ بَيْنَ مُوسِرٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَحْمٌ يَلِيقُ بِبَيْسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ كَمَا ذَكَرَ الْبَلَدِ ،
وَلَوْ كَانَتْ تَأْكُلُ الْخُبْزَ وَحْدَهُ وَجَبَ الْأَدَمُ ، وَكَسَوَهُ تَكْفِيهَا ، فَيَجِبُ قِيمَتُهُ ،
وَسَرَاوِيلُ وَخِجَارٌ وَمُكْمَبٌ ، وَيَزِيدُ فِي الشَّتَاءِ جُبَّةٌ ، وَجِنْسُهَا قُطْنٌ ، فَإِنْ جَرَتْ قَادَةُ
الْبَلَدِ لِثَلَاثَةِ بَكْتَانٍ أَوْ حَرِيرٍ وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ مَا تَقَعَدُ عَلَيْهِ كَزَيْلِيَّةٍ أَوْ لِبْدَةٍ أَوْ
حَصِيرٍ ، وَكَذَا فِرَاشٌ لِلنَّوْمِ فِي الْأَصَحِّ ، وَخِدَّةٌ وَلِحَافٌ فِي الشَّتَاءِ ، وَآلَةٌ تَنْظِيفٍ
كَمِشْطٍ ، وَدُهْنٌ ، وَمَا تَغْسِلُ بِهِ الرَّأْسَ ، وَمَرْتَكٌ وَنَحْوُهُ لِدَفْعِ صُنَانٍ ، لَا كَحُلٍّ
وَخِضَابٍ ، وَمَا تَزِينُ

لَهَا تَقْدِيرًا أُوْغِيرُهُ (جاز في الأصح) ومقابله لا يجوز (إلا خبرًا أو دقيقًا) فلا يجوز (على المذهب)
لما فيه من الرِّبَا ، وقيل يجوز (ولو أكلت معه كالعادة) من غير تمليك واعتياض (سقطت
نفقتها في الأصح) ومقابله لا تسقط (قلت : إلا أن تكون غير رشيدة ولم يأذن وليها) فلا تسقط
(والله أعلم) ويكون الزوج منطوقًا (ويجب) للزوجة (آدم غلب البلد كزيت وسمن وجبن وتمر ،
ويختلف) قدر الأدم (بالفصول) فيجب لها في كل فصل ما يعتاده الناس من الأدم والفاكهة
أيضًا (ويقدره قاضٍ باجتهاده ، ويفاوت بين موسر وغيره ، و) يجب لها (لحم يليق ببيساره
وإعساره كعادة البلد) ولا يتقدر بوزن ، بل يعتبر تقدير القاضي بحسب عادة البلد (ولو كانت)
عادتها (تأكل كل الخبز وحده وجب) لها (الأدم ، و) يجب لها (كسوة تكفيها) وتختلف
بإختلاف البلاد في الحر والبرد ، ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف اليسار والعسار ، ولكنهما
يؤثران في الجودة والرداءة (فيجب) لها (قميص) وهو ثوب مخيط يستر جميع البدن (وسراويل)
وهو ثوب مخيط يستر أسفل البدن ويصون العورة (وخمار) وهو ما يغطي الرأس (ومكعب)
وهو مئزر الرجل (ويزيد في الشتاء جبة) لدفع البرد بحسب العادة . فإن جرت بالوقود وجب (وجنسها
قطن ، فإن جرت عادة البلد لثله) أي الزوج لثله ، فالمدار على عادة مثلها من مثله (بكتان)
بفتح الكاف ويجوز الكسر (أو حرير وجب في الأصح) ومقابله لا يلزمه غير القطن (ويجب
ما تقعد عليه) من الفراش (كزلية) بكسر الزاي وتشديد اللام : شيء مضرب صغير (أو لبدة
أو حصير) على حسب العادة (وكذا) يجب لها (فراش للنوم في الأصح) ومقابله لا يجب بل تنام
على ما تقعد عليه نهارًا (ومخددة) بكسر الميم (ولحاف) بكسر اللام (في الشتاء) وكل ذلك بحسب العادة
(و) يجب لها (آلة تنظيف كمشط ودهن) في ترجيل شعرها (وما تغسل به الرأس) على حسب العادة
(ومرتك) أصله من الرصاص يقطع رائحة الأبط (ونحوه لدفع صنان ، لا كحل وخصاب وما تزين

به؛ ودواء مَرَضٍ، وأجره طيب وحاجم، ولها طعام أيام المرض وأدنها، والأصح وجوب أجره حمام بحسب العادة، ومن ماء غسل جاع ونفاس، لا حَيْضٍ واحتلام في الأصح، ولها آلات أكل وشرب وطبخ وكفد وقصعة وكوز وجرة ونحوها، ومسكن يُلَيِّقُ بها، ولا يشترط كونه ملكة، وعليه لمن لا يُلَيِّقُ بها خدمة نفسها لإخداها بحره أو أمة له أو مستأجرة، أو بالإنفاق على من يحبها من حر أو أمة لخدمته، وسواء في هذا مؤسر ومعسر وعبد، فإن أخذها بحرة أو أمة بأجره فليس عليه غيرها أو بأمته أنفق عليها بالملك أو بمن يحبها لزمه نفقتها، وجنس طعامها جنس طعام الزوجة، وهو مد على معسر وكذا متوسط في الصحيح، ومؤسر مد وثلاث ولها كسوة تلبيح بحالها، وكذا آدم على الصحيح، لا آلة تنظيف فإن كثرت وسخ وتآذت بقمل وجب أن ترفه، ومن تخدم نفسها في العادة إن احتاجت إلى خدمة لمرض أو زمانة وجب لإخداها،

به) من آلات الحلى فلا يجب عليه (و) لا (دواء مريض وأجره طيب وحاجم، و) يجب. لها طعام أيام المرض وأدنها) وكل ما يجب لها وهي هيحة (والأصح وجوب أجره حمام بحسب العادة) ومقابله لا يجب (و) الأصح وجوب (ومن ماء غسل جاع ونفاس) ومقابله لا يجب (لا) يجب (من ماء) (حيض واحتلام في الأصح) ومقابله يجب (و) يجب (لها آلات أكل وشرب وطبخ وكفد) بكسر القاف للطبخ (وقصعة) للكل (وكوز وجرة) للشرب (ونحوها) كغرفة (و) يجب لها (مسكن يُلَيِّقُ بها) عادة فيراعى فيه جانبها (ولا يشترط كونه ملكة، و) يجب (عليه لمن لا يُلَيِّقُ بها خدمة نفسها) بأن كانت ممن تخدم في بيت أبيها (إخداها بحرة أو أمة له) أو لها (أو مستأجرة أو بالإنفاق على من يحبها من حر أو أمة لخدمته) ولا تعيين الأثاث بل يجوز لإخداها بصبي مثلا، ولا يلزمه أكثر من خادم (وسواء في هذا) أى وجوب الإخدا (مؤسر ومعسر وعبد) كسائر المأون (فإن أخذها بحرة أو أمة بأجره عليه غيرها) أى الأجرة (أو) أخذها (بأمته أنفق عليها بالملك، أو) أخذها (بمن يحبها) حر أو أمة (لزمه نفقتها) وفطرتها (وجنس طعامها جنس طعام الزوجة، وهو مد على معسر، وكذا متوسط في الصحيح) ومقابله عليه مد وثلاث (ومؤسر مد وثلاث، ولها كسوة تلبيح بحالها) ولو على متوسط ومعسر (وكذا) يجب للخادم (أدم) من جنس آدم المخدمة، ولكن نوعه أقل (على الصحيح) ومقابله لا يجب، ويكتفى بما فضل عن آدم المخدمة (لا آلة تنظيف) فلا تجب (فإن كثرت وسخ وتآذت بقمل وجب أن ترفه) بأن تعطى ما يزيل ذلك (ومن تخدم نفسها في العادة إن احتاجت إلى خدمة لمرض أو زمانة وجب لإخداها) بما يقوم بحاجتها وإن

وَلَا إِخْدَامَ لِرَقِيقَةٍ ، وَفِي الْجَمِيلَةِ وَجْهٌ ، وَيَجِبُ فِي الْمَسْكَنِ إِمْتَاعٌ ، وَمَا يُسْتَهْلَكُ كَطَعَامُ
عَمَلِكَ ، وَتَنْتَصِرْفُ فِيهِ فَلَوْ قُتِرَتْ بِمَا يَصْرُهَا مِنْهَا ، وَمَا دَامَ نَفْعُهُ كَكِسْوَةٍ وَظُرُوفِ
طَعَامٍ وَمُسْطَرٍّ تَمْلِكُ ، وَقِيلَ إِمْتَاعٌ ، وَتُعْطَى الْكِسْوَةُ أَوَّلَ شِتَاءٍ وَصَيْفٍ ، فَإِنْ تَلَفَتْ
فِيهِ بِلَا تَقْصِيرٍ لَمْ يَبْدَلْ إِنْ قُلْنَا تَمْلِكُ ، فَإِنْ مَاتَتْ فِيهِ لَمْ تُرَدَّ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ
مُدَّةً قَدِيرَةً .

[فُصِّلَ] الْجَدِيدُ أَنَّهَا تَجِبُ بِالتَّمْكِينِ لَا الْقَدْرِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِ صُدِّقَ ، فَإِنْ لَمْ
تُكْرَمْ عَنْ عَلَيْهِ مُدَّةٌ فَلَا نَفَقَةٌ فِيهَا ، إِنْ عَرَّضَتْ وَجَبَتْ مِنْ بُلُوغِ الْخَبَرِ ، فَإِنْ غَابَتْ
تَجِبَ الْحَاكِمُ لِحَاكِمِهِ بِلَا نَفَقَةٍ لِيُعْلِمَهُ فَيَجِيءَ ، أَوْ يُوَكَّلَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَمَضَى زَمَنُ
وَصُولِهِ فَرَضَهَا الْقَاضِي ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي مَجْنُونَةٍ وَمِرَاهِقَةٍ عَرَّضُ وَلِيِّ ، وَتَسْقُطُ بِنَشُوزٍ وَلَوْ
يُجْتَمَعُ لَسِ بِلَا عُذْرٍ وَعِيَالَةٍ زَوْجٍ ،

تعدد (ولا إخدام لرقيقة) من الأزواج (وفي الجميلة وجه) يوجب إخدامها (ويجب في المسكن)
وكذا الإخدام (إمتاع) لا تملك (و) في (ما يستهلك كطعام تملك) ولو بلا صينة (وتنتصرف فيه)
بما شاءت (فلو قُتِرَتْ بما يَصْرُهَا) بأن ضيقت على نفسها (منها) زوجها (وما دام نفعه
ككسوة وظروف طعام ومسطر) وآلة تنظيف (تملك) خبر ما (وقيل إمتاع) كالسكن
(وتُعْطَى الكسوة أَوَّلَ شِتَاءٍ وَصَيْفٍ) من كل سنة (فان تلفت فيه بلا تقصير لم تبدل إن قلنا)
إنها (تملك) لأنه وفاها ما عليه . فان قلنا إمتاع أبدلت (فان ماتت فيه) أي الفصل ، أو مات هو
(لم ترد) على القول بالتمليك (ولو لم يكس) وكذا جميع ما مر غير الاسكان والإخدام (فدين)
على التملك .

[فُصِّلَ] فِي مَوْجِبِ الْمُؤْنِ وَمُسْقَاطِهَا (الجديد أنها) أي النفقة وتوابعها (تجب بالتسكين)
التام فتستحقها يوما فيوما ، فلو امتنعت لم تجب (لا القدر) فلا تجب به النفقة (فان اختلفا فيه)
أي بأن قالت مكنت وأنكر (صدق) يمينه (فان لم تفرض عليه) زوجته (مدته فلا نفقة)
لها (فيها ، وإن عرضت) عليه كأن هتت إليه إلى مسألة إليك نفسي فاختار أي وقت آتيتك
فيه (وجبت من بلوغ الخبر ، فان غاب) عن بلادها ورفعت الأمر إلى الحاكم (كتب الحاكم
لحاكم بلاده ليعلمه) الحال (فيجزي) ليقسامها (أو يوكل) من يحملها إليه ، وتجيب النفقة
من التسليم (فان لم يفعل ومضى زمن وصوله فرضها القاضي) من حين إمكان وصوله (والمعتبر في مجنونته
(ومراهقة عرض ولي) لها ، ولا اعتبار بعرضها لكن لو عرضت المراهقة نفسها على زوجها
فقسامها وصار بها إلى منزله وجبت نفقتها (وتسقط) نفقة كل يوم (بنشوز) أي خروج عن
طاعة الزوج ولو من غير مكافئة (ولو) كان النشوز (بمنع لیس) أو غيره (بلا عذر) فتسقط
نفقة اليوم وكسوة الفصل بنحو المنع من اللبس ولو لم يمنع من الوطء (وعيالة زوج) أي كبرآلته

أَوْ مَرَضٌ يَضُرُّ مَعَهُ الْوُطءُ عُدْرَةً ، وَالْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهِ بِلا إِذْنٍ نُسُوزٌ إِلَّا أَنْ يُشْرِفَ عَلَى انْهَادَامٍ ، وَسَفَرُهَا بِإِذْنِهِ مَعَهُ أَوْ لِحَاجَتِهِ لَا يُسْقِطُ ، وَلِحَاجَتِهَا يُسْقِطُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ نَشَرَتْ فَنَاقَبَ فَأَطَاعَتْ لَمْ تَحِبْ فِي الْأَصَحِّ ، وَطَرِيقُهَا أَنْ يَكْتُبَ الْحَاكِمُ سَبَقَ ، وَلَوْ خَرَجَتْ فِي غَيْبَتِهِ لَزِيَارَةٍ وَنَحْوِهَا لَمْ تَسْقُطْ ، وَالْأَظْهَرُ أَنْ لَا نَفَقَةَ لِصَغِيرَةٍ وَأَنَّهَا تَحِبُّ لِكَبِيرَةٍ عَلَى صَغِيرٍ ، وَإِحْرَامُهَا بِحَيْجٍ أَوْ عُمَرَةٍ بِلا إِذْنٍ نُسُوزٌ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا ، فَإِنْ مَلَكَ فَلَا حَتَّى تَخْرُجَ مُسَافِرَةً لِحَاجَتِهَا ، أَوْ بِإِذْنٍ فَنِي الْأَصَحِّ لَهَا نَفَقَةٌ مَا لَمْ تَخْرُجْ ، وَيَمْنَعُهَا صَوْمُ نَفْلٍ فَإِنْ أَبَتْ فَنَاشِئَةٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ قَضَاءُ لَا يَتَضَيَّقُ كَنَفْلِ فَيَمْنَعُهَا ، وَأَنَّهُ لَا مَنَعَ مِنْ تَعْجِيلِ مَكْتُوبَةٍ أَوَّلَ وَقْتٍ ، وَسَنْ رَاتِبَةٍ ، وَيَحِبُّ لِرَجْعِيَّةِ الْمُؤْنِ إِلَّا مُؤْنَةَ تَنْظُفٍ ، فَلَوْ ظَنَنْتُ حَالِيًّا فَأَنْفَقْتُهَا بَاتَ حَالِيًّا أَسْتَرْجِعَ مَا دَفَعْتُ بَلَدَ عِدَّتِهَا ،

بحيث لا تحمِلها الزوجة (أو مرض) بها (يضر معه الوطء عُدْرَةً) في منعها من وطئه فتستحق النفقة (والخروج من بيته بلا إذن) منه ولو لطاعة كحج (نُسُوزٌ إِلَّا أَنْ يُشْرِفَ) البيت (على انهدام) فخرجت فليس خروجها بنُسُوزٍ لعُدْرَتِهَا (وسفرها باذنه معه أو) وحدها (لِحَاجَتِهِ لَا يُسْقِطُ) النفقة (ولِحَاجَتِهَا يُسْقِطُ فِي الْأَظْهَرِ) ومقابلته لا تسقط (ولو نشرت فغاب فأطاعته لم تحب) نفقتها (في الأصح) ومقابلته تحب لعودها إلى الطاعة (وطريقها) في عود وجوب النفقة (أن يكتب الحاكم كما سبق ، ولو خرجت في غيبته لزيارة) لأهلها (ونحوها) كعبادة (لم تسقط) نفقتها (والأظهر أن لا نفقة لصغيرة) لا تحتمل الوطء ، ومقابلته تستحقها ، والخلاف حيث عرضت على الزوج أو سلمت له ولو كان صغيراً (و) الأظهر (أنها تحب لكبيرة على صغير) لا يتأتى منه الجماع وقد عرضت نفسها على وليه ، ومقابلته لا تحب (وإحرامها بحج أو عمرة بلا إذن نسوز) من وقت الاحرام (إن لم يملك تحليلها) مما أحرمت به بأن كان ما أحرمت به فرضاً على قول (فإن ملك) تحليلها بأن كان ما أحرمت به تطوعاً أو فرضاً على الأظهر (فلا) يكون إحرامها نسوزاً (حتى تخرج) من بيتها ، فإذا خرجت (مُسَافِرَةً لِحَاجَتِهَا) فإن سافرت وحدها باذنه سقطت ، أو معه استحقت ، أو بغير إذنه فَنَاشِئَةٌ (أو) أحرمت عما ذكر (بإذن في الأصح) لها نفقة ما لم تخرج (ومقابلته لا تحب) (ويمنعها) أي يجوز له منعها من (صوم نفل ، فإن أبَتْ فَنَاشِئَةٌ فِي الْأَظْهَرِ) وصومها حينئذ حرام ، ومقابلته لا تكون (والأصح أن قضاء لا يتضيق) بأن لم يجب فوراً كطهرها بعذر في رمضان والوقت متسع (كنفل فيمنعها) منه إلى أن يتضيق وله إلزامها الفطر ، ومقابل الأصح ليس كالنفل فلا يمنعها (و) الأصح (أنه لا منع من تعجيل مكتوبة أول وقت) ومقابلته له المنع (و) لا منع من (سَنْ رَاتِبَةٍ) وله المنع من تطويلها (ويجب لرجعية المؤن) من نفقة وكسوة وغيرها (إلا مؤنة تنظف) فلا تحب (فلو ظننت) الرجعية (حالة) فأنفق عليها (فبانت حائلة) وأقربت بانقضاء العدة (استرجع ما دفع) إليها (بعد عدتها)

وَالْحَائِلُ الْبَائِسُ يَجْلِعُ أَوْ ثَلَاثَ لَافِقَةٍ لَهَا وَلَا كِسْوَةَ ، وَتَجِبَانِ لِحَامِلٍ لَهَا ، وَفِي قَوْلِ
لِلْحَامِلِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَجِبُ لِحَامِلٍ عَنْ شُبْهَةِ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ . قُلْتُ : وَلَا نَفَقَةَ
لِمُعْتَدَةِ وَفَاقَةٍ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَنَفَقَةُ الْعِدَّةِ مُقَدَّرَةٌ كَزَمَنِ النِّكَاحِ ،
وَقِيلَ تَجِبُ الْكِفَايَةُ ، وَلَا يَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ ظُهُورِ حُلٍّ ، فَإِذَا ظَهَرَ وَجِبَ يَوْمًا يَوْمًا ،
وَقِيلَ حِينَ تَضَعُ ، وَلَا تَسْقُطُ بِمَضِيِّ الزَّمَانِ عَلَى الْمَذْهَبِ .

[فصل] أَعْسَرِيهَا فَإِنْ صَبَرَتْ صَارَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ ، وَإِلَّا قَلَبَهَا الْفَسْخُ عَلَى الْأَظْهَرِ ،
وَالْأَصَحُّ أَنْ لَا فَسْخَ بِمَنْعِ مُوسِرٍ حَضَرَ أَوْ غَابَ ، وَلَوْ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ ، فَإِنْ كَانَ
بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَهَا الْفَسْخُ وَإِلَّا فَلَا ، وَيُؤْتَمَرُ بِالْإِحْضَارِ ، وَلَوْ تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِهَا لَمْ يَلْزَمْهَا
الْقَبُولُ ، وَقُدْرَتُهُ عَلَى الْكَسْبِ كَالْأَمَالِ ، وَإِنَّمَا يُفْسَخُ بِعَجْزِهِ عَنْ نَفَقَةِ مُقْسِرٍ ، وَالْإِعْسَارُ
بِالْكِسْوَةِ كَهَوِّ النَّفَقَةِ ، وَكَذَا بِالْأَدَمِ ، وَالْمَسْكِنُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لِلْمَنْعِ

والقول قولهما في قدر مدتها بينهما (والحائل البائن بجلع أو ثلاث لافقة لها ولا كسوة ، وتجبان
لحاميل) بائن ، وهذا الواجب (لها) بسبب الحمل (وفي قول للحمل ، فعلى الأول لا يجب لحامل
عن) وطء (شبهة) فلا يجب على الواطء ولا على الزوج لو كانت منكوجة (أو نكاح فاسد)
وعلى الثاني يجب (قلت : ولا نفقة لمعتدة وفاة وإن كانت حاملا ، والله أعلم ، ونفقة العدة مقدره
كزمن النكاح) من غير زيادة ونقص (وقيل) لا تقدر بل (يجب الكفاية) فتزيد وتنقص
بحسب الحاجة (ولا يجب دفعها قبل ظهور حمل ، فإذا ظهر حملها (وجب) دفعها (يوما بيوم) وقيل
لا يجب دفعها إلا (حين تضع) فتدفع دفعة واحدة (ولا تسقط بمضى الزمان على المذهب)
وقيل تسقط إن قلنا إن النفقة للحمل .

[فصل] في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة (أعسر بها) أي نفقة الزوجة المستقبلية (فإن
صبرت) وأنفقت على نفسها (صارت دينا عليه ، وإلا) بأن لم تصبر (فلها الفسخ) بالطريق
الآتي (على الأظهر) ومقابله ليس لها ، وليس لها الفسخ بالمدة الماضية ولا بنفقة الخادم (والأصح
أن لا فسخ) للزوجة (بمنع موسر حضر أو غاب) فلا فسخ بالتعذر للمنع لتمكنها من تحصيل حقها
بالحياكم (ولو حضر وغاب ماله ، فإن كان بمسافة القصر فلها الفسخ ، وإلا) بأن كان دون
مسافة القصر (فلا فسخ) (ويؤمر بالاحضار) بسرعة (ولو تبرع رجل بها) عن زوج معسر
لم يلزمها القبول (بل لها الفسخ) (وقدرته على الكسب كالأمال) أي كقدرته على المال ، ولو
امتنع من الكسب مع قدرته عليه لم يفسخ كالموسر الممتنع (وإِنَّمَا يُفْسَخُ بِعَجْزِهِ عَنْ نَفَقَةِ مُعْسِرٍ)
فلو عجز عن نفقة موسر أو متوسط فلا فسخ (والاعسار بالكسوة كهُوَ بِالنَّفَقَةِ) والاعسار عن بعضها
الذي لا بد منه كالقميص يثبت الخيار بخلاف ما منه بده كالسراويل والنعل (وكذا) الاعسار
(بالأدم والمسكن) كهُوَ بِالنَّفَقَةِ (في الأصح) ومقابله لا فسخ بذلك (قلت : الأصح المنع) أي

في الأدم واللّه أعلم ، وفي إيساره بالمهر أقوال : أظهرها تفسخ قبل وطء بعده ،
ولا تفسخ حتى يثبت عند قاضي إيساره فيفسخه أو يأذن لها فيه ، ثم في قول ينجز
الفسخ ، والأظهر إمهاله ثلاثة أيام ، ولها التفسخ صبيحة الرابع إلا أنه يسلم نفقته ،
ولو مضى يومان بلا نفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بنت ، وقيل تستأنف ،
ولها الخروج زمن المهلة لتحصيل النفقة ، وعليها الرجوع ليلاً ، ولو رضيت بإيساره
أو نكحته عالة بإيساره فلها التفسخ بعده ، ولو رضيت بإيساره بالمهر فلا ،
ولا تفسخ لولي صغيرة ومجنونة بإيسار يهر ونفقة ، ولو أعسر زوج أمه بالنفقة
فلها التفسخ ، فإن رضيت فلا تفسخ للسيد في الأصح ، وله أن يلجئها إليه بأن لا ينق
عليها ويقول : افسخي أو جوعي .

[فصل] يلزمه نفقة الوالد ، وإن علا ، والولد وإن سفل ، وإن اختلف دينهما

منع الفسخ (في الأدم ، والله أعلم) بخلاف القوت (وفي إيساره بالمهر أقوال أظهرها تفسخ قبل
قبل وطء لابعده) ومقابله تفسخ في الحالتين ، وقيل لا تفسخ في الحالتين (ولا فسخ) بشيء .
مما ذكر (حتى يثبت عند قاضي) أو محكم (إيساره) بينة أو إقراره (فيفسخه أو يأذن لها
فيه) وليس لها التفسخ من غير رفع إلى القاضي ولو مع علمها بالعجز إلا إذا عجزت عن الرفع ،
فلها التفسخ وينفذ ظاهراً وباطناً (ثم في قول ينجز الفسخ) عند الاعسار (والأظهر إمهاله ثلاثة
أيام) وإن لم يطلب (ولها التفسخ صبيحة الرابع إلا أن يسلم نفقته) فلا تفسخ لما مضى (ولو
مضى يومان بلا نفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين الأولين (وقيل تستأنف)
مدة كاملة (ولها الخروج) من بينها (زمن المهلة) نهارة (لتحصيل النفقة) وليس له منعها
(وعليها الرجوع) إلى البيت (ليلاً) ولها منه من الاستمتاع بها نهارة ، ولا تسقط نفقتها ، وكذا
ليلاً لكن تسقط نفقتها (ولو رضيت بإيساره أو نكحته عالة بإيساره فلها التفسخ بعده) أي
بالرضا في صورتين (ولو رضيت بإيساره بالمهر فلا) فسخ لها بعد الرضا ، وكذا لو نكحته عالة
بإيساره ولم تصرح بالرضا لا تفسخ ، والفسخ بالمهر بعد الرفع إلى القاضي على الفور بلا إمهال ، فلو
أعرت سقط (ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة بإيسار يهر ونفقة) وبصيران ديناً عليه (ولو أعسر
زوج أمه بالنفقة فلها التفسخ) بذلك ، وليس للسيد منعها منه (فإن رضيت فلا فسخ للسيد
في الأصح) ومقابله له (وله) أي السيد (أن يلجئها إليه) أي الفسخ (بأن لا ينق عليها ويقول
لها) افسخي أو جوعي (دفعاً للضرر عنه

[فصل] في نفقة القريب (يلزمه) أي الشخص (نفقة الوالد وإن علا) من ذكر
وأنثى (والولد وإن سفل) من ذكر وأنثى (وإن اختلف دينهما) فتجب على المسلم نفقة الكافر

بشرط يسار المنفق بفاضل عن قوته وقوت عياله في يومه ، ويُبَاعُ فيها ما يُبَاعُ في الدين ، ويلزم كسوبا كسبها في الأصح ، ولا تجب لمالك كفايته ولا مكتسبها ، وتجب للفقير غير مكتسب إن كان زميماً أو صغيراً أو مجنوناً ، وإلا فاقوال : أحسنها تجب ، والثالث لأصل ، لا فرع . قلت : الثالث أظهر ، والله أعلم ، وهي الكفاية ، وتسقط بقواتها ، ولا تصير ديناً عليه إلا بفرض قاض أو إذنه في اقتراض لقيته أو منع ، وعليها إرضاع ولدها اللبأ ، ثم بعده إن لم يوجد إلا هي أو أجنبية وجب إرضاعه ، وإن وجدت لم تجبر الأم ، فإن رغبته وهي منكوحة أيه فله منعها في الأصح . قلت : الأصح ليس له منعها ، وصححه الأكثرون ، والله أعلم ، فإن اتفقا وطلبت أجرة مثل أجبت ، أو فوقها فلا ، وكذا إن

والعكس (بشرط يسار المنفق) من والد وولد (بفاضل عن قوته وقوت عياله في يومه) وليته التي تليه بكسب أم غيره ، فإن لم يفضل فلا شيء (ويبيع فيها) أي نفقة القريب (ما يباع في الدين) من عقار وغيره (ويلزم كسوبا) إذا لم يكن له مال (كسبها في الأصح) ومقابله لا يلزمه (ولا تجب) النفقة (لمالك كفايته ولا مكتسبها) أي قادر على كسبها (وتجب للفقير غير مكتسب إن كان زميماً) وكذا العاجز بمرض أو عي (أو صغيراً أو مجنوناً ، وإلا) بأن قدر على الكسب ولم يكتسب (فاقوال : أحسنها تجب) مطلقاً للأصل والفرع ، أو لا تجب مطلقاً (والثالث) تجب (لأصل لا فرع . قلت : الثالث أظهر ، والله أعلم ، وهي) أي نفقة القريب (الكفاية) ويعتبر حاله في سنة وزهاده ورغبته ، ويجب إشباعه ، ويجب له الأدم ومؤنة خادم إن احتاجه مع كسوة وسكني (وتسقط بقواتها) بمعنى الزمان وإن تعدى المنفق بالمنع (ولا تصير ديناً عليه إلا بفرض قاض أو إذنه في اقتراض لغية أو منع) وحاصل المعتمد أنها لا تصير ديناً إلا إذا اقترض القاضي من شخص مالا ثم أذن لمن اقترض منه أن يعطى للرب مثلاً كل يوم كذا أو أن يأذن للرب مثلاً أن يقترض مالا ويأذن له بعد القرض أن ينفق على نفسه منه كل يوم كذا ، وأما لو فرض له القاضي في ماله كل يوم كذا فلا تصير ديناً بذلك (وعليها) أي الأم (إرضاع ولدها اللبأ) بالنصر والهمز : اللبن النازل أول الولادة ، ويرجع في مدته إلى أهل الخبرة (ثم بعده) أي بعد إرضاع اللبأ (إن لم يوجد إلا هي) أي الأم (أو أجنبية وجب) على الموجود منهما (إرضاعه وإن وجدت) أي الأم والأجنبية (لم تجبر الأم ، فإن رغبته) في إرضاعه (وهي منكوحة أيه فله منعها) مع الكراهة (في الأصح . قلت : الأصح ليس له منعها ، وصححه الأكثرون ، والله أعلم) ولو لم تكن منكوحة بان كانت بائناً ، فإن لم تطلب أجرة لم ينزع منها ، وإن طلبت فهي مثل المنكوحة لو طلبت (فإن اتفقا) على أن الأم ترضعه (وطلبت أجرة مثل أجبت) وكانت أحق به (أو طلبت الأم) فوقها (أي أجرة المثل) فلا تلزمه إجابتها (وكذا إن

تَبَرَّعَتْ أَجْنَبِيَّةٌ أَوْ رَضِيَتْ بِأَقْلٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَمَنْ اسْتَوَى فَرَعَاهُ أَنْفَقًا ، وَإِلَّا فَلَا صَحَّ
 أَقْرَبُهُمَا ، فَإِنْ اسْتَوَى فَبِالْإِرْثِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالثَّانِي بِالْإِرْثِ ثُمَّ الْقُرْبِ ، وَالْوَارِثَانِ
 يَسْتَوِيَانِ ، أَمْ يُوزَعُ بِحَسَبِهِ ؟ وَجِهَانِ ، وَمَنْ لَهُ ابْنَانِ فَغَلَى الْأَبِ ، وَقِيلَ عَلَيْهِمَا
 لِيَالِغٍ ، أَوْ أَجْدَادُ وَجَدَاتٍ إِنْ أَذَلَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَلَا قُرْبَ ، وَإِلَّا فَبِالْقُرْبِ ، وَقِيلَ
 الْإِرْثُ ، وَقِيلَ بِبِلَايَةِ الْمَالِ ، وَمَنْ لَهُ أَصْلٌ وَفَرَعٌ فِي الْأَصَحِّ عَلَى الْفَرَعِ ، وَإِنْ
 بَعْدَ أَوْ مُتَحَاجُونَ يُقَدَّمُ زَوْجَتُهُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ ، وَقِيلَ الْوَارِثُ ، وَقِيلَ الْوَلِيُّ .

[فصل] الْحَضَانَةُ : حِفْظُ مَنْ لَا يَسْتَقِلُّ وَتَرْبِيَّتُهُ ، وَالْإِنَاثُ أَلْيَقُ بِهَا ، وَأَوَّلَاهُنَّ
 أُمَّ ثُمَّ أُمَّهَاتُ بَنِيهَا ، فَإِنْ بَاتَ يُقَدَّمُ أَقْرَبُهُنَّ ، وَالْجَدِيدُ يُقَدَّمُ بَعْدَهُنَّ أُمَّ أَبِي ثُمَّ أُمَّهَاتُهُنَّ
 الْمُدْلِيَّاتُ بِإِنَاثٍ ثُمَّ أُمَّ أَبِي

تَبَرَّعَتْ أَجْنَبِيَّةٌ أَوْ رَضِيَتْ بِأَقْلٍ) من أجرة المثل لا يلزمه إجابة الأم (في الأظهر) ومقابلته نجاب
 الأم (ومن استوى فرعاه) في قرب وارث ، وإن اختلفا في الذكورة والأنوثة (أنفقا) عليه
 وإن تفاوتا في اليسار (وإلا) بأن اختلفا في القرب (فالأصح أقربهما) تجب النفقة عليه وارثا
 أو غيره كابن ابن وابن بنت فتجب على ابن البنت (فان استوى) قربهما كابن ابن وابن
 بنت (فبالإرث في الأصح) فتجب على ابن الابن دون ابن البنت (والثاني) وهو مقابل قوله
 فالأصح أقربهما (بالإرث ثم القرب) فيقدم الوارث البعيد على غيره القريب (والوارثان) كابن
 وبنت هل (يستويان) في قدر الاتفاق (أم يوزع) الاتفاق بينهما (بحسبه) أي الإرث
 (وجهان) والمعتمد كونها توزع بحسب الإرث (ومن له ابوان) أي أب وأم (فغلى الأب)
 نفقته صغيرا كان أو كبيرا (وقيل عليهما) النفقة (لبالح) وأما الصغير فعلى الأب ويجعل بينهما
 أثلاثا بحسب الإرث (أو) كان للفرع (أجداد وجدات أدلى بعضهم بعض فالأقرب) منهم تلزمه
 النفقة (وإلا) بأن لم يدل (فبالقرب ، وقيل بالإرث) كاختلاف في طرف الفروع (وقيل بولاية المال)
 أي الجهة التي تنفيذها كإبى الأب وأبى الأم فتختص بإبى الأب (ومن له أصل وفرع في الأصح)
 تجب النفقة (على الفرع وإن بعد) كإبى وابن ابن (أو) له (محتاجون) ولم يقدم على
 كفايتهم (يقدم) منهم (زوجته ثم الأقرب) فالأقرب فيقدم بعدها ولده الصغير ثم أمه ثم أباه ثم
 الولد الكبير ثم جده (وقيل) يقدم (الوارث) على اختلاف السابق في الفروع والأصول (وقيل
 الولي) في الأصول .

[فصل] في الحضانة ، وهي بفتح الحاء (الحضانة : حفظ من لا يستقل) بأمور نفسه عما
 يؤذيها (وتربيته) أي تربيته بما يصلحه من طعام وشراب ونحو ذلك (والآنث أليق بها) لأنهن
 أهدي إلى التريسة من الرجال (وأولاهن) أي الأنث (أم ثم أمهات) لها (يبدلين بأنث
 يقدم) منهن (أقربهن ، والجديد تقدم بعدهن أم أب . ثم أمهات المدليات بأنث ، ثم أم أبي

أب كذلك، ثم أم أبي جد كذلك، والتقديم الأخوات والحالات عليهن وتقدم أخت
على خالة، وخالة على بنت أخ وأخت، وبنت أخ وأخت على عمه، وأخت من
أبوين على أخت من أحدهما، والأصح تقديم أخت من أب على أخت من أم، وخالة وعمه
لأب عليهما لأم، وسقوط كل جدة لأثر لا تراث دون أنثى غير محرم كبنت خالة،
وتثبت لكل ذكر محرم وارث على ترتيب الإرث، وكذا غير محرم كابن عم
على الصحيح ولا تسلم إليه مشبهة بل إلى ثقة يعنيها، فإن فقد الإرث والحرمية أو
الإرث فلا في الأصح، وإن اجتمع ذكور وإناث فالأم ثم أمهاتها ثم الأب، وقيل
تقدم عليه الخالة والأخت من الأم، ويقدم الأصل على الحاشية، فإن فقد الأصل
الأقرب، وإلا فالأنتى، وإلا فيقرع، ولا حضنة لرقيق وبجئون، وفاسق وكافر على
مسلم وناكحة غير أبي الطفل إلا عمه وابن

أب كذلك) ثم أمهاتها (ثم أم أبي جد كذلك، والتقديم) يقدم (الأخوات والحالات عليهن) أى
الذكورات من أمهات الأب والجد (وتقدم أخت) من أى جهة (على خالة، وخالة على بنت
أخ وأخت، وبنت أخ وأخت على عمه). وبنت الأخت على بنت الأخ (و) تقدم (أخت من
أبوين، على أخت من أحدهما، والأصح تقديم أخت من أب على أخت من أم، و) الأصح
تقديم (خالة وعمه لأب عليهما لأم، و) الأصح (سقوط كل جدة لأثر) كما أبى الأم (دون
أنثى غير محرم) أى الأصح أنه لا تسقط الأنثى غير المحرم (كبنت خالة) وبنت عمه وبنت الخال
والعم، فكل هؤلاء لهم الحق في الحضنة على الأصح، ومقابلته من كالحقة الساقطة (وتثبت)
الحضنة (لكل ذكر محرم وارث) كالأب والجد (على ترتيب الإرث، وكذا) لذكر وارث (غير
محرم كابن عم على الصحيح) ومقابلته لا تثبت (ولا تسلم إليه مشبهة، بل إلى ثقة يعنيها) ولو
بأجرة من ماله، فإن كان له بنت جعلت معها (فإن فقد) فى الذكر (الإرث والحرمية) كابن
خال أو عمه (أو الإرث) فقط كأبى أم وخال (فلا) حضنة (فى الأصح) ومقابلته له الحضنة (وإن
اجتمع ذكور وإناث) وتنازعوا (فالأم ثم أمهاتها ثم الأب، وقيل تقدم عليه الخالة والأخت من
الأم، ويقدم الأصل) من ذكر وأنثى (على الحاشية) كالأخ والأخت (فإن فقد)
الأصل (فالأصح) أنه يقدم (الأقرب) فالأقرب (وإلا) بأن لم يكن فيهم أقرب (فالأنثى)
مقدمة على الذكر كأخت على أخ (وإلا) بأن لم يكن فيهم أنثى مع الاستواء (فيقرع، ولا
حضنة لرقيق) ولو مبعضا (وبجئون) وإن كان الجنون متقطعا (وفاسق) ونكفى العدالة الظاهرة
(وكافر على مسلم) وحينئذ فيحضنه أقاربه المسلمون (وناكحة غير أبي الطفل) لاحضانه لها
وإن لم يدخل بها أورشى أن يكون الولد عنده (إلا) من نكحت (عمه) أى الطفل (وابن

عَمِّهِ وَابْنِ أَخِيهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ رَضِيْعًا اشْتَرَطَ أَنْ تُرَضَّعَهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِنْ كَمَلَتْ نَاقِصَةً أَوْ طَلَّقَتْ مَنْكُوحَةً حَضَنْتْ ، فَإِنْ غَابَتْ الْأُمُّ أَوْ امْتَنَعَتْ فَلْيُجَدِّدْ عَلَى الصَّحِيحِ ، هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مُمَيِّزٍ ، وَالْمُمَيِّزُ إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا جُنُونٌ أَوْ كُفْرٌ أَوْ رِقٌّ أَوْ فُسُقٌ أَوْ نَكَحَتْ فَالْحَقُّ لِلْآخِرِ ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ أُمِّ وَجَدَةٍ وَكَذَا أَخٍ أَوْ عَمٍّ أَوْ أَبٍ مَعَ أُخْتٍ أَوْ خَالَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا ثُمَّ الْآخَرُ حُوِّلَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ الْأَبُ ذَكَرَ كَرَّمَ لَمْ يَمْنَعَهُ زِيَارَةُ أُمِّهِ وَيَمْنَعُ أَنْثَى ، وَلَا يَمْنَعُهَا دُخُولُهَا عَلَيْهِمَا زَائِرَةً ، وَالزِّيَارَةُ مَرَّةٌ فِي أَيَّامٍ ، فَإِنْ مَرَضًا فَلَالُثٌ أَوْ لَى بِتَمْرٍ يَضِيحُ فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فِي بَيْتِهِ ، وَإِلَّا فَفِي بَيْتِهَا ، وَإِنْ اخْتَارَهَا ذَكَرٌ فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَ الْأَبِ نَهَارًا ، وَيُؤَدِّبُهُ وَيُسَلِّمُهُ لِمَكْتَبٍ أَوْ حِرْفَةٍ ، أَوْ أَنْثَى فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَيُزَوِّرُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَإِنْ اخْتَارَهَا أُمٌّ ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ فَلَالُثٌ أَوْ لَى ، وَقِيلَ يُفَرِّعُ ، وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا سَفَرَ حَاجَةً كَانَ الْوَلَدُ لِلْمُمَيِّزِ وَغَيْرُهُ مَعَ الْمُقِيمِ حَتَّى يَعُودَ ، أَوْ سَفَرَ ثَقَلَةً فَلَالُثٌ أَوْ لَى ،

عَمِّهِ وَابْنِ أَخِيهِ) فَلَا تَسْقُطُ حَضَانَتُهَا (فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ) الْمُحْضُونُ (رَضِيْعًا اشْتَرَطَ) فِي اسْتِحْقَاقِ الْحَاضِنَةِ (أَنْ تُرَضَّعَهُ عَلَى الصَّحِيحِ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا لَبَنٌ أَوْ امْتَنَعَتْ مِنْ إِرْضَاعِهِ فَلَا حِضَانَةَ لَهَا ، وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ لَا يَشْتَرِطُ (فَإِنْ كَمَلَتْ نَاقِصَةً) كَأَنْ أَسْلَمَتْ أَوْ تَابَتْ (أَوْ طَلَّقَتْ مَنْكُوحَةً حَضَنْتْ ، فَإِنْ غَابَتْ الْأُمُّ أَوْ امْتَنَعَتْ) وَلَا تَجِبُ إِلَّا إِذَا لَزِمَهَا نَفَقَةُ الْمُحْضُونِ (فَلِلْجَدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلُهُ تَكُونُ لِلسُّلْطَانِ يَعْنِي مَنْ تَصْلُحُ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ (هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مُمَيِّزٍ ، وَالْمُمَيِّزُ إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا جُنُونٌ أَوْ كُفْرٌ أَوْ رِقٌّ أَوْ فُسُقٌ أَوْ نَكَحَتْ فَالْحَقُّ لِلْآخِرِ) وَلَا تَخْيِيرُ (وَيُخَيَّرُ) الْمُمَيِّزُ (بَيْنَ أُمِّ وَجَدَةٍ ، وَكَذَا أَخٍ أَوْ عَمٍّ) مَعَ الْأُمِّ (أَوْ أَبٍ) وَمِثْلُهُ بَقِيَّةُ الْعَصْبَةِ وَالْعَمَّةِ (مَعَ أُخْتٍ) لِغَيْرِ أَبٍ (أَوْ خَالَةٍ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَقْتَضِي فِي الْأَوَّلِينَ الْأُمَّ ، وَفِي الْآخَرِينَ الْأَبَ (فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا) أَيْ الْأَبُورَيْنِ أَوْ مَنْ أَحَقَّ بِهِمَا (ثُمَّ) اخْتَارَ (الْآخَرَ حُوِّلَ إِلَيْهِ) وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ (فَإِنْ اخْتَارَ الْأَبُ ذَكَرٌ لَمْ يَمْنَعَهُ زِيَارَةُ أُمِّهِ ، وَيَمْنَعُ أَنْثَى) مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهَا لِتَأْلُفِ الصِّيَانَةِ (وَلَا يَمْنَعُهَا) أَيْ الْأُمُّ (دُخُولُهَا عَلَيْهِمَا زَائِرَةً ، وَالزِّيَارَةُ مَرَّةٌ فِي أَيَّامٍ) عَلَى الْعَادَةِ (فَإِنْ مَرَضًا فَلَالُثٌ أَوْ لَى بِتَمْرٍ يَضِيحُ) مِنْ الْأَبِ (غَائِلٌ وَضَى) (الْأَبُ) (بِهِ) أَيْ التَّمْرِضُ (فِي بَيْتِهِ) فَذَلِكَ (وَالْإِفْقَى بَيْتُهَا) أَيْ الْأُمُّ (وَإِنْ اخْتَارَهَا) أَيْ الْأُمُّ (ذَكَرٌ فَعِنْدَهَا لَيْلًا ، وَعِنْدَ الْأَبِ نَهَارًا يُؤَدِّبُهُ وَيُسَلِّمُهُ لِمَكْتَبٍ أَوْ) ذَى (حِرْفَةٍ ، أَوْ) اخْتَارَهَا (أَنْثَى) فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَيُزَوِّرُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَإِنْ اخْتَارَهَا أُمٌّ (فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ) وَاحِدًا مِنْهُمَا (فَالْأُمُّ أُولَى ، وَقِيلَ يُفَرِّعُ) بَيْنَهُمَا (وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا سَفَرَ حَاجَةً) كَتَجَارَةٍ (كَانَ الْوَلَدُ الْمُمَيِّزُ وَغَيْرُهُ مَعَ الْمُقِيمِ حَتَّى يَعُودَ) الْمَسَافِرُ (أَوْ) أَرَادَ أَحَدُهُمَا (سَفَرَ ثَقَلَةً ، فَلَالُثٌ أَوْ لَى) مَنْ

بِشْرَطِ أَمْنٍ طَرِيقِهِ وَالْبَلَدِ الْمَقْصُودِ ، قِيلَ وَمَسَافَةُ الْقَصْرِ ، وَتَحَارِمُ الْعَصَبَةِ فِي هَذَا كَالْأَبِ ، وَكَذَا ابْنُ قَسَمٍ لَيْدَ كَرٍ وَلَا يُعْطَى أَتَى ، فَإِنْ رَافَقَتْهُ بِنْتُهُ سَلِمَ إِلَيْهَا .

[فصل] عَلَيْهِ كِفَايَةُ رَقِيقِهِ نَفَقَةً وَكِسُوتَهُ وَإِنْ كَانَ أَهْمَى زَمَانًا وَمُدَبَّرًا وَمُسْتَوْلَدَةً مِنْ غَالِبِ قُوْتِ رَقِيقِ الْبَيْتِ وَأَدِيمِهِمْ وَكِسْوَتِهِمْ ، وَلَا يَكْفِي سَتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَيُسْنَى أَنْ يَنْكُلَهُ بِمَا يَنْتَقِمُ بِهِ مِنْ طَعَامٍ وَأَدَمٍ وَكَدَوَةٍ ، وَتَسْقُطُ بَعْضُ الزَّمَانِ ، وَيَبِيعُ الْقَاضِي فِيهَا مَالَهُ فَإِنْ قُتِلَ الْمَالُ أَمْرُهُ يَبِيعُهُ أَوْ إِعْتَاقَهُ ، وَيَجْبِرُ أُمَّهُ عَلَى إِرْضَاعِ وَلَدِهَا ، وَكَذَا غَيْرُهُ إِنْ فَضَلَ عَنْهُ ، وَفَطَمَهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَإِرْضَاعِهِ بَعْدَهُمَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهُمَا ، وَلِلْعُرَّةِ حَقٌّ فِي التَّرِيَةِ ، فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَطَمُهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ ، وَلَهُمَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَلِأَحَدِهِمَا بَعْدَ حَوْلَيْنِ ، وَلَهُمَا الزِّيَادَةُ ، وَلَا يُكَلِّفُ رَقِيقَهُ إِلَّا أَعْمَالًا يُطِيقُهَا وَيَجُوزُ مُخَارَجَتُهُ بِشَرْطِ رِضَايَهِمَا وَهِيَ : خَرَجٌ يُوَدِّيهِ كُلُّ يَوْمٍ أَوْ أُسْبُوعٍ ،

الْأَمُّ (بِشْرَطِ أَمْنٍ طَرِيقِهِ وَالْبَلَدِ الْمَقْصُودِ) لَهُ (قِيلَ وَمَسَافَةُ الْقَصْرِ) بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ بِخِلَافِ مَا دُونِهَا فَكَالْمُضْمِنِ ، وَالْأَصَحُّ لَأَفْرَقَ (وَتَحَارِمُ الْعَصَبَةَ) كَالْجَدِّ وَالْعَمِّ وَالْأَخِ (فِي هَذَا) أَى سَفَرِ النِّقْلَةِ (كَالْأَبِ) فَهَمَّ فِي ذَلِكَ أَوَّلِي مِنَ الْأُمِّ بِالْحَضَانَةِ (وَكَذَا ابْنُ عَمٍّ لَمْ يَكُنْ ، وَلَا يُعْطَى أَتَى) حَذَرًا مِنَ الْخِلَافَةِ بِهَا (فَإِنْ رَافَقَتْهُ بِنْتُهُ) الثَّقَةُ وَمِثْلُهَا بَقِيَّةُ الْحَارِمِ (سَلِمَ) الْوَلَدُ الْأَتَى (إِلَيْهَا) أَى بِنْتُهُ .

[فصل] فِي مَوْئِنِ الْمَمْلُوكِ (عَلَيْهِ كِفَايَةُ رَقِيقِهِ نَفَقَةً وَكِسُوتَهُ ، وَإِنْ كَانَ أَهْمَى زَمَانًا وَمُدَبَّرًا وَمُسْتَوْلَدَةً) لَامَكَاتِبًا لِاسْتِقْلَالِهِ ، وَتَجِبُ الْمَوْئِنَةُ (مِنْ غَالِبِ قُوْتِ رَقِيقِ الْبَيْتِ وَأَدِيمِهِمْ وَكِسْوَتِهِمْ) وَيُرَاعَى حَالُ السَّيِّدِ فَيَجِبُ مَا يَلِيقُ بِحَالِهِ (وَلَا يَكْفِي) فِي الْكِسْوَةِ الْإِقْتِنَارُ هَلِي (سَتْرُ الْعَوْرَةِ) فِي بِلَادٍ غَيْرِ مَعْتَادَةٍ فِيهَا ذَلِكَ (وَيُسْنَى أَنْ يَنْكُلَهُ) قَدْرًا يَسْتَمْدًا (بِمَا يَنْتَقِمُ بِهِ مِنْ طَعَامٍ وَأَدَمٍ وَكَدَوَةٍ) وَيُسْنَى أَنْ يَجْلِسَهُ لِيَأْكُلَ مَعَهُ (وَتَسْقُطُ بَعْضُ الزَّمَانِ ، وَيَبِيعُ الْقَاضِي فِيهَا مَالَهُ) إِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْجِيرُهُ إِنْ امْتَنَعَ (فَإِنْ قُتِلَ الْمَالُ أَمْرُهُ يَبِيعُهُ) أَوْ إِجَارَتُهُ فِي مِثْلِ أُمِّ الْوَلَدِ (أَوْ إِعْتَاقَهُ) فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَاعَهُ الْقَاضِي أَوْ أَجَرَهُ (وَيَجْبِرُ أُمَّهُ عَلَى إِرْضَاعِ وَلَدِهَا) مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ (وَكَذَا) يَجْبِرُهَا هَلِي إِرْضَاعَ (غَيْرِهِ) أَى غَيْرِ وَلَدِهَا (إِنْ فَضَلَ عَنْهُ) أَى وَلَدِهَا الْبَيْنِ (و) لَهُ سَبَبُهَا عَلَى (فَطَمَهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَ) عَلَى (إِرْضَاعِهِ بَعْدَهُمَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهُمَا) وَلَيْسَ لَهَا اسْتِقْلَالٌ بِطَعَامٍ وَلَا إِرْضَاعٍ (وَالْعُرَّةُ حَقٌّ فِي التَّرِيَةِ ، فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا) أَى الْأَبَوَيْنِ الْحَرَمَيْنِ (فَطَمَهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ) مِنْ غَيْرِ رِضَا الْآخَرِ فَإِنْ تَنَازَعَا عَمِلَ بِالْأَصَحِّ لَهُ (وَلَهُمَا) ذَلِكَ (إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَلِأَحَدِهِمَا) فَطَمَهُ (بَعْدَ حَوْلَيْنِ) مِنْ غَيْرِ رِضَا الْآخَرِ (وَلَهُمَا الزِّيَادَةُ) عَلَى الْحَوْلَيْنِ (وَلَا يَكَلِّفُ رَقِيقَهُ) وَمِثْلُهُ غَيْرُ الْأَدَمِيِّ (إِلَّا أَعْمَالًا يُطِيقُهَا) بِأَنْ لَا يَحْتَمِلَ بِهِ ضَرَرٌ لَا يَحْتَمِلُ عَادَةً (وَيَجُوزُ مُخَارَجَتُهُ بِشَرْطِ رِضَايَهِمَا) فَلَا يَدْفَعُهَا مِنَ الصِّغَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ (وَهِيَ) أَى الْمَخَارِجَةِ (خَرَجٌ) مَعْلُومٌ (يُوَدِّيهِ كُلُّ يَوْمٍ أَوْ أُسْبُوعٍ) بِمَا يَكُنْسِبُهُ ، وَلَوْ بِالْبَيْعِ أَوْ الشَّرَاءِ وَسَائِرِ الْعُقُودِ فَلَا ذَلِكَ كَالْمَأْذُونِ

وَعَلَيْهِ عُلْفٌ دَوَابٌّ وَسَقِيهَا ، فَإِنْ امْتَنَعَ أُجْبِرَ فِي الْمَأْكُولِ عَلَى بَيْعٍ أَوْ عُلْفٍ أَوْ ذَبْحٍ ،
وَفِي غَيْرِهِ عَلَى بَيْعٍ أَوْ عُلْفٍ ، وَلَا يَحْلُبُ مَاضِرٌ وَلَدَهَا ، وَمَالًا رُوحَ لَهُ كَفَنَاءٌ وَدَارٌ
لَا تَحْبِبُ عِمَارَتُهَا .

كتاب الجراح

الْفِعْلُ الْمَزْهَقُ ثَلَاثَةٌ : عَمْدٌ ، وَخَطَأٌ ، وَشِبْهُ عَمْدٍ ، وَلَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ ،
وَهُوَ قَصْدُ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا : جَارِحٌ أَوْ مُثْقَلٌ ، فَإِنْ قُتِلَ قَصْدُ أَحَدِهِمَا
يَبْأَنُ وَقَعَ عَلَيْهِ فَتَاتٌ ، أَوْ رَمَى شَجَرَةً فَأَصَابَهُ فَخَطَأٌ ، وَإِنْ قَصَدَهُمَا بِمَالٍ يَقْتُلُ
غَالِبًا فَشِبْهُ عَمْدٍ ،

(وعليه علف دوابه) المحترمة ، والعلف بالسكون المصدر ، وبالفتح ما تعلق به كالبرسيم (وسقيها)
ويقوم مقام ذلك تخليتها إن ألفت ذلك (فإن امتنع أجبر في المأكل على بيع أو علف أو ذبح
وفي غيره) أي المأكل (على بيع أو علف) فإن لم يفعل ناب الحاكم عنه (ولا يحلب) من
لبنها (ماضر ولدها) أي يحرم عليه ذلك ، وإما يحلب ما يفضل ، بل لو احتاج الولد لغير لبن أذم
وجب (وما لاروح له كفنة ودار لا تحب عمارتها) بل تندب ، ولكن يجب على الناظر عمارة
الوقف بمشرطه الواقف ، وعلى الولي عمارة مال موليه ، ويكره ترك سقي الزرع والشجر إلا إذا
أراد تجميعه لنحو وقود ، ولا تكره العمارة بقدر الحاجة وإن زادت على سبعة أذرع . وأما الزيادة
فثلاث الأولى ، وقيل مكروهة ، والله أعلم .

كتاب الجراح

هي بكسر الجيم جمع جراحة ، وجرح يجمع على جروح ، وجعلها لاختلاف أنواعها ، والقتل
العمد أكبر الكبائر بعد الكفر ، وهو يوجب العقوبة في الدنيا من جهة حق آدمي ، وفي الآخرة
من جهة حق الله تعالى (الفعل المزهق) أي القاتل للنفس (ثلاثة : عمد ، وخطأ ، وشبه عمد)
وسياتى التمييز بينها (ولا قصاص) في شيء منها (إلا في العمد ، وهو) أي العمد في النفس (قصد
الفعل) أي بمعناه اللغوي ، فيشمل السحر وشهادة الزور (و) عين (الشخص بما يقتل) أي
بالآلة تهلك (غالباً) ومن باب أولى إذا كانت تقتل قطعاً وتلك الآلة (جراح أو مثقل) فهما بالرفع
خبر مبتدأ محذوف ، أو بالجواب بدل من ما ، فالجراح كالسيف والمثقل كالخبر ، ومنها أيضاً القول كشهادة
الزور (فإن قصد أحدهما) أي الفعل أو الشخص أوهما معا (بأن وقع عليه فتات) مثال
فقد هما معا (أورمى شجرة فأصابه) مثال قصد الفعل دون الشخص . وأما قصد الشخص دون
الفعل فتعذر مثاله (نقطاً) فالمعتبر في الخطأ أحد أمرين : أن لا يقصد أصل الفعل ، أو يقصده دون
الشخص (وإن قصدهما) أي الفعل والشخص (بما لا يقتل غالباً فشبّه عمد) ويسمى أيضاً .

ومنه الضرب بسوط أو عصا ، فلو غرز إبرة بمقتل فعمد وكذا بغيره إن تورم وتألم حتى مات ، فإن لم يظهر أثر ومات في الحال فشيبه عمده ، وقيل عمده ، وقيل لاشيء ، ولو غرز فيها لا يؤلم كجلدة عقيب فلا شيء بحال ، ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب حتى مات ، فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا فعمد ، وإلا فإن لم يكن به جوع وعطش سابق فشيبه عمده ، وإن كان بعض جوع وعطش وعلم الحابس الحال فعمد ، وإلا فلا في الأظهر ، ويجب القصاص بالسبب ، فلو شهدا بقصاص فقتل ثم رجعا وقالا تعمدنا لزمهما القصاص إلا أن يعترف الولي بعمده بكذبهما ، ولو ضيف بمسموم صديقا أو مجنونا فمات وجب القصاص أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام فدية ،

خطأ عمده (ومنه الضرب بسوط أو عصا) بشرط أن يكونا خفيفين ، وأن لا يراى الضربات ، وأن لا يكون في مقتل ولا المضروب صغيرا أضعيفا ولا في حر ولا في برد ، وأن لا يشتد الألم ويبقى إلى الموت ، وإلا فهو عمده (فلو غرز إبرة بمقتل) وهو الموضع الذي إذا أصيب قتل كعين ، وأنثيين (فعمد) لأنه قصد الفعل والشخص بالة تقتل في هذا الموضع غالبا (وكذا) لو غرز إبرة (بغيره) أي المقتل (إن تورم وتألم حتى مات) والمدار على التألم إلى ١١ ت (فإن لم يظهر أثر) بأن لم يشتد الألم (ومات في الحال فشيبه عمده) كالضرب بالسوط الخفيف (وقيل عمده ، وقيل لاشيء) لاقصاص ولادية ، وإذا تأخر الموت فلا ضمان قطعا (ولو غرز) الإبرة (فيما لا يؤلم كجلدة عقيب) فمات (فلا شيء بحال) سواء مات في الحال أم بعده (ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب حتى مات) بسبب المنع (فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا فعمد) وتختلف المدة باختلاف حال المحبوس قوة وضعفا والزمان حرا وبردا ، ومنع اللغاه كمنع الأكل (وإلا) بأن لم تقض المدة المذكورة ومات (فإن لم يكن به جوع وعطش) الواو بمعنى أو (سابق فشيبه عمده ، وإن كان) به (بعض جوع وعطش وعلم الحابس الحال) وكان مجموع المديتين يقتل (فعمد ، وإلا) بأن لم يعلم (فلا) أي فليس بعمده ، بل شبه عمده (في الأظهر) ومقابله عمده (ويجب القصاص بالسبب) وهو ما يؤثر في الهلاك ولا يحصله كشهادة الزور . وأما ما يؤثر في الهلاك ويحصله فهو المباشرة كحر الرقبة . وأما ما لا يؤثر في الهلاك ولا يحصله ، بل يحصل الهلاك عنده بغيره كحرق البئر والامساك للقتل ، فالشرط والسبب والمباشرة فيهما القصاص بخلاف الشرط (فلو شهدا بقصاص) أي بتوجيهه (فقتل) المشهود عليه (ثم رجعا وقالا تعمدنا) الكذب (لزمهما القصاص) لانهما تسببا في الهلاك بما يقتل غالبا (إلا أن يعترف الولي بعمده بكذبهما) فلا قصاص عليهما بل على الولي (ولو ضف بمسموم) يقتل غالبا (صديقا أو مجنونا فمات) منه (وجب القصاص) وأما العزيز فكالباغ (أو) ضيف به (بالغا عاقلا ولم يعلم) الضيف (حال الطعام فدية) ولا قصاص لأنه تناوله باختياره

وَفِي قَوْلِ قِصَاصٍ ، وَفِي قَوْلِ لَا تَقْتُلْ ، وَلَوْ دَسَّ سِماً فِي طَعَامِ شَخْصٍ الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ
فَأَكَلَهُ جَاهِلًا فَفَعَلَى الْأَقْوَالِ ، وَلَوْ تَرَكَ الْمَجْرُوحُ عِلَاجَ جُرْحِ مُهْلِكٍ مَاتَ وَجَبَ
الْقِصَاصُ ، وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ لَا يَمُتُّ مَغْرَقًا كَتَبَسَطَ فَكُتَّ فِيهِ مُضْطَجِعًا حَتَّى هَلَكَ
فَهَدَرُ ، أَوْ مَغْرَقٍ لَا يَخْلُصُ مِنْهُ إِلَّا بِسَبَاحَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهَا أَوْ كَانَ مَكْتُوفًا أَوْ زِمِنَا
فَمَمَدٌ ، وَإِنْ مَنَعَ مِنْهَا عَارِضٌ كَرِيحٍ وَمَوْجٌ فَشَبَّهَ عَمْدٌ ، وَإِنْ أَمْسَكَتَهُ فَنَزَلَهَا فَلَا
دِيَةَ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ فِي نَارٍ يُمَكِّنُ الْخَلَاصَ مِنْهَا فَكُتَّ فِيهَا فَنِي الدِّيَةِ الْقَوْلَانِ ،
وَلَا قِصَاصَ فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَفِي النَّارِ وَجْهٌ ، وَلَوْ أَمْسَكَهُ فَقَتَلَهُ آخَرُ أَوْ حَفَرَ بِئْرًا
فَرَدَّاهُ فِيهَا آخَرُ ، أَوْ أَلْقَاهُ مِنْ شَاهِقٍ فَتَلَقَّاهُ آخَرُ فَقَدَّهْ ، فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ
وَالْمُرْدِي وَالْقَادَّ قَطُّ ، وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ مَغْرَقٍ فَالْتَقَمَهُ حُوتٌ وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي
الْأَظْهَرِ ، أَوْ غَيْرِ مَغْرَقٍ فَلَا ، وَلَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى قَتْلِ فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ ، وَكَذَلِكَ عَلَى
الْمَكْرُوفِ فِي الْأَظْهَرِ فَإِنْ وَجَبَتِ الدِّيَةُ وَرُزِعَتْ ،

(وفي قول قصاص ، وفي قول لا شيء) من قصاص أو دية . أما إذا علم الضيف حال انطعام فلا
شيء على المضيف (ولو دس سماً في طعام شخص الغالب أكله منه فأكله جاهلاً) بالخال فلان ،
(فعلى الأقوال) في المسألة قبلها (ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات وجب القصاص)
لأنه لا يجب على المجنى عليه معالجة الجناية . أما ما لا يهلك كأن فصدته فلم يعصب المجروح العرق
فمات فلا ضمان (ولو ألقاه في ماء لا يمتد مغرقاً كتبسط فكث فيه مضطجعا حتى هلك فهدر) لا قصاص
ولا دية (أو) ألقاه في ماء (مغرق لا يخلص منه إلا بسباحة فان لم يحسنها أو كان) مع إحسانها
(مكتوفاً أو زمناً) فهلك (فعمد) فيه قصاص (وأن منع منها) أي السباحة (عارض كريح
وموج فشبه عمد) تجب دية (وان أمكنته) السباحة (فتركها فلا دية في الأظهر) ومقابله
تجب (أو) ألقاه (في نار يمكن الخلاص منها فكث فيها) حتى مات (ففي الدية القولان)
في الماء ، والأظهر عدم الوجوب (ولا قصاص في الصورتين) وهما الالتقاء في الماء والالتقاء في النار
(وفي النار وجه) بوجوب القصاص (ولو أمسكه فقتله آخر أو حفر بئراً فرداه فيها آخر أو ألقاه
من شاهق فتلقاه آخر فقده) أي قطعه نصفين (فالقصاص على القاتل والمردى والقاد فقط)
دون المسك والخافر والملقى (ولو ألقاه في ماء مغرق فالتقمه حوت) ولو قبل الوصول إلى الماء
(وجب القصاص في الأظهر) ومقابله تجب الدية (أو غير مغرق) فالتقمه حوت ولم يعلم به
الملقى (فلا) قصاص ووجب دية شبه العمد (ولو أكرهه على قتل) لشخص (فعليه)
أي المسكره بالكسر (القصاص ، وكذا على المسكره) بالفتح يجب عليه القصاص (في الأظهر)
ومقابله لا قصاص عليه (فان وجبت الدية) في صورة الإكراه كأن غفا عليها (ورزعت) عليهما

فَإِنْ كَافَاهُ أَحَدُهُمَا قَطَعَ فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ أَكْرَهُ بَالِغٌ مُرَاهِقًا فَتَلَّى الْبَالِغُ الْقِصَاصُ إِنْ قُلْنَا : عَمْدُ الصَّبِيِّ : عَمْدٌ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، وَلَوْ أَكْرَهُ عَلَى رَمِي شَاخِصٍ عِلْمُ الْمَكْرِهِ أَنَّهُ رَجُلٌ وَظَنُّهُ الْمَكْرَهُ صَيِّدًا فَلَا ضَحَّ وَجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَى الْمَكْرِهِ ، أَوْ عَلَى رَمِي صَيِّدٍ فَأَصَابَ رَجُلًا فَلَا قِصَاصَ عَلَى أَحَدٍ ، أَوْ عَلَى صُعُودِ شَجَرَةٍ فَرَزَقَ فَاتَتْ فَشَبَّهَ عَمْدٌ ، وَقِيلَ عَمْدٌ ، أَوْ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ فَلَا قِصَاصَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ : اقْتُلْنِي وَإِلَّا قَتَلْتُكَ فَتَقْتَلُهُ فَاَلَّذِي لَا قِصَاصَ ، وَالْأَظْهَرُ لِأَدِيَّةٍ ، وَلَوْ قَالَ : اقْتُلْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا فَلَيْسَ بِأَكْرَاهٍ .

[فصل] وَجِدَ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعًا فَيَلَانِ مُرَاهِقَانِ مَذْفِقَانِ كَحَزَرٍ وَقَتَرٍ ، أَوْ لَا كَقَطْعِ مَضُونَيْنِ فَقَاتِلَانِ وَإِنْ أَنَاهَا رَجُلٌ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ : يَأْنُ لَمْ يَبْقَ إِبْصَارُهُ وَلُتَقِيَ وَحَرَكَةُ اخْتِيَارٍ ، ثُمَّ جَنَى آخَرَ فَلَا أَوَّلَ قَاتِلٍ ، وَيُعْرَضُ الثَّانِي ، وَإِنْ جَنَى

بالسوية (فان كافاه) أى ساوى المقتول (أحدهما فقط) كأن كان المقتول ذميا أو عبدا وأحدهما كذلك والآخر حر أو مسلم (فالقصاص عليه) دون الآخر بل عليه نصف الضمان (ولو أكره بالغ مرَاهِقًا فعلى البالغ القصاص إن قلنا عمد الصبي عمد ، وهو الأظهر) وأما إن قلنا عمده خطأ فلا قصاص لأنه شريك عظمي (ولو أكره) مكلفا (على رمي شاخص علم المكروه) بكسر الراء (أنه رجل وظنه المكروه) بفتحها (صيда فالأضح وجوب القصاص على المكروه) بكسر الراء ، ومقابله لا قصاص (أو) أكرهه (على رمي صيد فأصاب رجلا فلا قصاص على أحد) منهما (أو) أكرهه (على صعود شجرة فزلق فأت فشبه عمد) فتجب دية على عاقلة المكروه (وقيل عمد) فعليه القصاص إن كانت الشجرة مما يزلق على مثلها (أو) أكرهه (على قتل نفسه) فقتلها (فلا قصاص) عليه (في الأظهر) ومقابله يجب (ولو قال) شخص لآخر (اقتلني ، والاقتلتك فقتله ، فالذهب لا قصاص ، والأظهر) على عمده (لأدبية) أيضا ، وكذلك لو قتل والاقتلتك ، ومقابل الأظهر تجب الدية (ولو قال) لشخص (اقتل زيدا أو عمرا) والاقتلتك (فليس بأكراه) حقيقة ، فمن قتله منهما يلزمه القصاص فيه .

[فصل] في الجنابة من اثنين (وجد من شخصين معا فعلان مرَاهِقَانِ) للروح (مذفقان) أى مسرعان للقتل (كحز) للرقبة (وقد) للجنة (أولا) أى غير مذفقين (كقطع مضونين) ومات منهما (فقاتلان) يجب عليهما القصاص . وأما لو كان أحدهما مذفقا دون الآخر كان المذنب هو القاتل (وإن أنياه رجل إلى حركة مذبوح بأن لم يبق إِبْصَارُهُ وَلُتَقِيَ) هما غير متولين مضافين لما بعد الثالث (وحركة اختيار) وهى حالة اليأس التى لا يصح فيها شيء من التصرفات (ثم جنى آخر) عليه (فالأول قاتل ، ويعزب الثاني) لمتهكم جريمة الميت (وان جنى

الثاني قبل الإنهاء إليها فإن ذقت كحز بعد جرح فالثاني قاتل ، وعلى الأول قصاص
المضو أو مال بحسب الحال ، وإلا فقتلان ، ولو قتل مريضا في النزع وعيشه عيش
مذبوح وجب القصاص .

[فصل] قتل مسلما ظن كفره بدار الحرب لأقصاص ، وكذا لادية في
الأظهر ، أو بدار الإسلام وجبا ، وفي القصاص قول ، أو من عهده مؤمدا أو ذميا
أو عبدا أو ظنه قاتل أبيه فإن خلافه فالمذهب وجوب القصاص ، ولو ضرب مريضا
جهلا مرفضة ضربا يقتل المريض وجب القصاص ، وقيل لا ، ويشترط لوجوب
القصاص في القتل إسلام أو أمان ، فيهدر الحر في المرتدة ، ومن عليه قصاص كغيبه ،
والزاني المحصن إن قتله ذمى قتل به ، أو مسلم فلا في الأصح وفي القاتل بلوغ وعقل ،
والسند هب وجوبه على السكران ، ولو قال : كنت يوم القتل صبيا أو مجنونا صدق
بيمينه إن أمكن الصبا وعهد الجنون ، ولو قال : أنا صبي فلا قصاص ولا يحلف ،

الثاني قبل الإنهاء إليها ، فإن ذقت كحز بعد جرح ، فالثاني قاتل ، وعلى الأول قصاص المضو أو
مال بحسب الحال (من عهد وغيره) (وإلا) أي وإن لم يذقت الثاني أيضا ومات المجني عليه
بالجنايتين (فقتلان) بالسراية (ولو قتل مريضا في النزع وعيشه عيش مذبوح وجب) بقتله
(القصاص) لأنه قد بعش .

[فصل] في أركان القصاص في النفس (قتل مسلما ظن كفره بدار الحرب) أو بصفة
المحاربين بدارنا (لا قصاص) عليه لعنره (وكذا لادية في الأظهر) لأنه أستط حومة نفسه ،
ومقابلته نجب الدية (أو) قتل من ذكر (بدار الإسلام وجبا) أي القصاص والدية على البدل
(وفي القصاص قول) بعدم وجوبه إذا هده حريا (أو) قتل (من عهده مؤمدا أو ذميا أو
عبدا أو) من (ظنه قاتل أبيه فإن خلافه فالمذهب وجوب القصاص) وأما من لم يهده كذلك
وظنه فيجب القصاص جوما (ولو ضرب مريضا جهلا مرفضة ضربا يقتل) مثله (المريض وجب
القصاص) على الضارب (وقيل لا) يجب القصاص (ويشترط لوجوب القصاص في القتل)
أو طرفه (إسلام أو أمان) بعقد ذمة أو عهد أو أمان (فيهدر الحر في المرتدة ومن عليه
قصاص) فهو معصوم (كغيره) فإذا قتله غير المستحق اقتص منه (والزاني المحصن إن قتله
ذمى قتل به ، أو مسلم) خبر زان (فلا) يقتل به (في الأصح) ومقابلته يجب القصاص والخلاف
إذا لم يأمر الإمام قتله . وأما إذا أمر فلا قصاص قطعا (و) يشترط لوجوبه (في القاتل بلوغ
وعقل) وعصمة أيضا ، فلا قصاص على صبي ومجنون وحرق (والمذهب وجوبه على السكران)
وفي قول لا وجوب عليه (ولو قال : كنت يوم القتل صبيا أو مجنونا صدق بيمينه إن أمكن الصبا
وعهد الجنون) قبله (ولو قال أنا) الآن (صبي) وأمكن (فلا قصاص ولا يحلف) أنه

وَلَا قِصَاصَ عَلَى حَرْبِيٍّ ، وَيَجِبُ عَلَى الْمَعْنُومِ وَالْمُرْتَدِّ ، وَمُكَافَأَةٌ ، فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ
بِذِمِّيٍّ ، وَيُقْتَلُ ذِمِّيٌّ بِهِ وَبِذِمِّيٍّ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا ، فَلَوْ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ لَمْ يَسْقُطِ
الْقِصَاصُ ، وَلَوْ جَرَحَ ذِمِّيٌّ ذِمِّيًّا وَأَسْلَمَ الْجَارِحُ ثُمَّ مَاتَ لِلْجُرْحِ فَكَذَا فِي الْأَصْحَحِ ، وَفِي
الْصُّورَتَيْنِ إِنَّمَا يَقْتَصُّ الْإِمَامُ بِطَلَبِ الْوَارِثِ ، وَالْأَظْهَرُ قَتْلُ مُرْتَدِّ بِذِمِّيٍّ ، وَبِذِمِّيٍّ ،
لَا ذِمِّيٍّ بِمُرْتَدِّ ، وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِمَنْ فِيهِ رِقٌّ ، وَيُقْتَلُ قَنْ وَمُدْبِرٌ وَمُكَاتِبٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ
بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَلَوْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا ثُمَّ عَتَقَ الْقَاتِلُ أَوْ عَتَقَ بَيْنَ الْجُرْحِ وَالْمَوْتِ فَكَعْدُوثِ
الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ لَوْ قَتَلَ مِثْلَهُ لَا قِصَاصَ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ تَزِدْ حُرِّيَّةَ الْقَاتِلِ
وَجَبَ ، وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ وَحُرٍّ ذِمِّيٍّ ، وَلَا يُقْتَلُ وَلَدٌ وَإِنْ سَقَلَ وَلَا لَهُ ،
وَيُقْتَلُ بَوَالِدِيهِ ، وَلَوْ تَدَاعَا بِمَجْهُولٍ فَقَتَلَهُ أَحَدُهُمَا ، فَإِنْ أَخْلَقَهُ الْقَاتِلُ بِالْآخِرِ اقْتَصَى ،
وَالْأَوَّلَا ، وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ أَخَوَيْنِ الْآبَ وَالْآخَرَ الْأُمَّ مَرَّةً

صَحِيحٌ (وَلَا قِصَاصَ عَلَى حَرْبِيٍّ) قَتْلُ حَالِ حَوَابِثِهِ (وَيَجِبُ عَلَى الْمَعْنُومِ) بِإِسْلَامِ أَوْ أَمَانِ (وَ)
عَلَى (الْمُرْتَدِّ ، وَ) بِشَرْطِ أَيْضًا (مُكَافَأَةٌ) أَيْ مَسَاوَاةٌ لِلْقَتِيلِ بِأَنْ لَمْ يُفْضَلْهُ بِإِسْلَامٍ أَوْ أَمَانٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ
أَوْ أُصْلَبِيَّةٍ (فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِذِمِّيٍّ) أَيْ بِكَافِرٍ وَلَوْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ (وَيُقْتَلُ ذِمِّيٌّ بِهِ) أَيْ الْمُسْلِمُ
(وَبِذِمِّيٍّ) وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا (فَيُقْتَلُ يَهُودِيٌّ بِنَصْرَانِيٍّ وَعَكْسُهُ) (فَلَوْ أَسْلَمَ) الْكَافِرُ (الْقَاتِلُ)
كَافِرًا مُكَافَأَتَهُ (لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ ، وَلَوْ جَرَحَ ذِمِّيٌّ ذِمِّيًّا وَأَسْلَمَ الْجَارِحُ ثُمَّ مَاتَ لِلْجُرْحِ فَكَذَا)
لَا يَسْقُطُ الْقِصَاصُ (فِي الْأَطْمَحِ) وَمُقَابِلُهُ يَسْقُطُ (وَفِي الصُّورَتَيْنِ) وَهُمَا إِسْلَامُ الْقَاتِلِ بَعْدَ قَتْلِهِ
أَوْ جَرَحِهِ (إِنَّمَا يَقْتَصُّ لَهُ الْإِمَامُ) لَا وَارِثَهُ الْكَافِرُ ، لَكِنْ (بِطَلَبِ الْوَارِثِ) وَلَا يَفُوضُهُ إِلَيْهِ
(وَالْأَظْهَرُ قَتْلُ مَرْتَدِّ بِذِمِّيٍّ) سِوَا عَادٍ لِلْإِسْلَامِ أَمْ لَا ، وَمُقَابِلُهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ (وَبِذِمِّيٍّ) لِلتَّسَاوِيهِمَا
(لَا ذِمِّيٍّ بِمُرْتَدِّ) فَلَا يُقْتَلُ بِهِ ، وَمُقَابِلُهُ الْأَظْهَرُ يُقْتَلُ ، وَيَقْدَمُ قَتْلُ الْمُرْتَدِّ بِالْقِصَاصِ عَلَى قَتْلِهِ بِالرَّوْدَةِ
(وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِمَنْ فِيهِ رِقٌّ) وَإِنْ قُلَّ (وَيُقْتَلُ قَنْ وَمُدْبِرٌ وَمُكَاتِبٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ،
لَوْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا ثُمَّ عَتَقَ الْقَاتِلُ أَوْ عَتَقَ بَيْنَ الْجُرْحِ وَالْمَوْتِ فَكَعْدُوثِ الْإِسْلَامِ) لِذِمِّيٍّ قَتَلَ
أَوْ جَرَحَ مِثْلَهُ ثُمَّ أَسْلَمَ وَهُوَ صَدَمٌ سَقُوطُ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ وَفِي الْجُرْحِ عَلَى الْأَصْحَحِ (وَمَنْ بَعْضُهُ
حُرٌّ لَوْ قَتَلَ مِثْلَهُ لَا قِصَاصَ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ تَزِدْ حُرِّيَّةَ الْقَاتِلِ وَجَبَ) الْقِصَاصُ بِأَنْ سَاوَتْ أَوْ كَانَتْ
أَقْلَ (وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ وَحُرٍّ ذِمِّيٍّ ، وَلَا) قِصَاصَ (بِقَتْلِ وَلَدٍ) لِلْقَاتِلِ (وَإِنْ سَقَلَ)
سِوَا الْآبِ وَالْأُمِّ وَالْجَدِّ وَالْجَدَّاتِ (وَلَا) قِصَاصَ (لَهُ) أَيْ الْوَلَدِ عَلَى الْوَالِدِ كَأَنْ قَتَلَ زَوْجَةَ نَفْسِهِ
وَلَهُ مِنْهَا وَلَدٌ أَوْ زَوْجَةُ ابْنِهِ أَوْ زَوْجَةُ قَوْودِ ابْنِهِ بَعْضُهُ فَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (وَيُقْتَلُ) الْوَلَدُ
(بِوَالِدِيهِ) بِصِيفَةِ الْجَمْعِ : أَيْ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ (وَلَوْ تَدَاعَا بِمَجْهُولٍ فَقَتَلَهُ أَحَدُهُمَا ، فَإِنْ أَخْلَقَهُ
الْقَاتِلُ بِالْآخِرِ اقْتَصَى) الْآخَرُ مِنَ الْقَاتِلِ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَلْحَقْهُ بِهِ (فَلَا) يَقْتَصُّ (وَإِنْ أَخْلَقَهُ
بِأُجْنَبِيٍّ اقْتَصَى) إِنْ لَدَعَاهُ (وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ أَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ الْآبَ وَالْآخَرَ الْأُمَّ مَعًا) وَالتَّرْتِيبُ وَالْمَعْبَةُ

فَلِكُلِّ قِصَاصٍ ، وَيُقَدَّمُ بِقُرْعَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَّ بِهَا ، أَوْ مَبَادِرًا فَلِوَارِثِ الْمُقْتَصِّ مِنْهُ قَتْلُ
 الْمُقْتَصِّ إِنْ لَمْ تُورَثْ قَاتِلًا بِحَقٍّ ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَتَلَ مُرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةً ، وَإِلَّا فَقَتَلَ الثَّانِي
 فَقَطْ ، وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ ، وَلِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَلَى حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ بِاعْتِبَارِ الرُّؤُوسِ ،
 وَلَا يُقْتَلُ شَرِيكُ مُخْطِئٍ وَشِبْهِهِ عَمْدٌ ، وَيُقْتَلُ شَرِيكُ الْأَبِ ، وَعَبْدٌ شَارَكَ حُرًّا فِي مَبْدِئٍ ،
 وَذِمِّي شَارَكَ مُسْلِمًا فِي ذِمِّيٍّ ، وَكَذَا شَرِيكُ حَرْبِيٍّ ، وَقَاطِعٌ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا ، وَشَرِيكُ
 النَّفْسِ ، وَدَافِعُ الصَّائِلِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ جَرَحَهُ جُرْحَيْنِ عَمْدًا وَخَطَأً وَمَاتَ بِهِمَا أَوْ جَرَحَ
 حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا ثُمَّ أَسْلَمَ وَجَرَحَهُ ثَانِيًا فَمَاتَ لَمْ يُقْتَلْ ، وَلَوْ دَاوَى جَرَحَهُ بِسَمٍّ مُدْفَنٍ
 فَلَا قِصَاصَ عَلَى جَارِحِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ غَالِبًا فَشِبْهُهُ عَمْدٌ ، وَإِنْ قَتَلَ غَالِبًا وَعَلِمَ حَالَهُ
 فَشَرِيكٌ

زَهْوِقُ الرُّوحِ (فَلِكُلِّ) مِنْهُمَا (قِصَاصٌ) عَلَى أَخِيهِ ، هَذَا يَقْتَصُّ بِأَيِّهِ ، وَهَذَا يَقْتَصُّ بِأَمِهِ
 (وَيُقَدَّمُ) لِلْقِصَاصِ (بِقُرْعَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَّ بِهَا) أَيْ الْقُرْعَةِ (أَوْ مَبَادِرًا) بِالْقُرْعَةِ (فَلِوَارِثِ
 الْمُقْتَصِّ مِنْهُ قَتْلُ الْمُقْتَصِّ) بِالْقُرْعَةِ أَوْ الْمَبَادِرَةِ (إِنْ لَمْ تُورَثْ قَاتِلًا بِحَقٍّ) وَهُوَ الْأَصَحُّ ، فَإِنْ قَتَلْنَا
 بَتُورِيَّةً ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَحْبِبُهُ كَأَنْ يَكُونَ لِأَخِ الْمَقْتُولِ ابْنُ فَلِوَارِثِ الْقِصَاصِ ، وَإِلَّا سَقَطَ
 عَنْهُ (وَكَذَا إِنْ قَتَلَ) أَيْ الْأَخُوَانِ (مُرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةً) بَيْنَ الْأَبْرِيْنِ فَلِكُلِّ حَقِّ الْقِصَاصِ
 عَلَى الْآخَرِ (وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَتْ زَوْجِيَّةً (فَعَلَى الثَّانِي) الْقَاتِلُ لِلْأَمِّ فِي الْمِثَالِ الْقِصَاصِ (فَقَطْ)
 دُونَ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ حَقُّ الْمَقْتُولِ أَخِيرًا مِنْ قِصَاصِ الْأَوَّلِ (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ) إِذَا
 كَانَ كُلُّ مِنْهُمْ فَعَلَّ بِهِ مَا يُوْثِرُ فِي زَهْوِقِ الرُّوحِ (وَلِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَلَى حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ
 بِاعْتِبَارِ الرُّؤُوسِ) إِنْ كَانَ الْقَتْلُ بِالْجِرَاحَةِ ، وَإِنْ كَانَ بِالضَّرْبِ فَبِاعْتِبَارِ الضَّرَبَاتِ (وَلَا يُقْتَلُ
 شَرِيكُ مُخْطِئٍ وَشِبْهِهِ عَمْدٌ) وَتَجِبُ الدِّيَةُ فَيَجِبُ عَلَى عَاقِلَةٍ غَيْرِ الْمُتَعَمِّدِ نَصْفُهَا خَفِيفَةً أَوْ مُثْقَلَةً ، وَعَلَى
 الْمُتَعَمِّدِ نَصْفُهَا مُثْقَلَةً (وَيُقْتَلُ شَرِيكُ الْأَبِ) الْقَاتِلُ لِابْنِهِ عَمْدًا وَإِنْ انْتَقَى الْقِصَاصُ عَنْهُ (و)
 يُقْتَلُ (عَبْدٌ شَارَكَ حُرًّا فِي) قَتْلِ (عَبْدٍ ، وَ) يُقْتَلُ (ذِمِّيٌّ شَارَكَ مُسْلِمًا فِي) قَتْلِ (ذِمِّيٍّ وَكَذَا)
 يُقْتَلُ (شَرِيكُ حَرْبِيٍّ) فِي قَتْلِ مُسْلِمٍ (وَ) كَذَا شَرِيكُ (قَاطِعٍ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا) كَأَنْ جَرَحَهُ
 بَعْدَ الْقَطْعِ الْمَذْكُورِ غَيْرَ الْقَاطِعِ وَمَاتَ بِالْقَطْعِ وَالْجَرَحِ (وَ) كَذَا (شَرِيكُ) جَارِحِ (النَّفْسِ)
 كَأَنْ جَرَحَ الشَّخْصَ نَفْسَهُ وَجَرَحَهُ غَيْرُهُ فَمَاتَ بِهِمَا (وَ) كَذَا شَرِيكُ (دَافِعِ الصَّائِلِ فِي الْأَظْهَرِ) كَأَنْ
 جَرَحَهُ آخَرَ بَعْدَ دَفْعِ الصَّائِلِ فَمَاتَ بِهِمَا (وَلَوْ جَرَحَهُ جُرْحَيْنِ عَمْدًا وَخَطَأً) بَدَلَ مَنْ جَرَحَيْنِ (وَمَاتَ
 بِهِمَا ، أَوْ جَرَحَ حَرْبِيًّا ، أَوْ مُرْتَدًّا ثُمَّ أَسْلَمَ) الْمَجْرُوحُ (وَجَرَحَهُ) الْجَارِحُ الْأَوَّلُ (ثَانِيًا) فَمَاتَ
 بِهِمَا (أَيْ الْجُرْحَيْنِ) لَمْ يُقْتَلِ الْجَارِحُ فِي هَذِهِ الصُّورِ (وَلَوْ دَاوَى الْمَجْرُوحُ جَرَحَهُ بِسَمٍّ مُدْفَنٍ)
 أَيْ قَاتِلُ فِي الْحَالِ (فَلَا قِصَاصَ عَلَى جَارِحِهِ) فِي النَّفْسِ (وَأَنْ لَمْ يُقْتَلِ) السَّمُّ (غَالِبًا فَشِبْهُهُ
 عَمْدٌ) فَعَلَهُ ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى جَارِحِهِ (وَأَنْ قَتَلَ غَالِبًا وَعَلِمَ) الْمَجْرُوحُ (حَالَهُ فَشَرِيكُ) أَيْ فَالْجَارِحِ

جَارِحَ نَفْسِهِ ، وَقِيلَ شَرِيكَ مُخْطِئِي ، وَلَوْ ضَرَبُوهُ بِسِجَاطٍ قَتَلُوهُ ، وَضَرَبُ كُلِّ وَاحِدٍ غَيْرُ قَاتِلٍ فِي الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ أَوْجُهُ : أَحْمَحُهَا يَجِبُ أَنْ تَوَاطَشُوا ، وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مَرْتَبًا قَتَلَ بِأَوَّلِهِمْ ، أَوْ مِمَّا فِي الْقُرْعَةِ ، وَلِلْبَاقِينَ الدِّيَاتُ . قُلْتُ : فَتَلَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ عَصَى وَوَقَعَ قِصَاصًا ، وَلِلْأَوَّلِ دِيَةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] جَرَحَ حَرِييًا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ عَبْدًا نَفْسَهُ فَأَسْلَمَ وَعَتَقَ ثُمَّ مَاتَ بِالْجُرْحِ فَلَا ضَمَانَ ، وَقِيلَ تَجِبُ دِيَةٌ ، وَلَوْ رَمَاهَا فَأَسْلَمَ وَعَتَقَ فَلَا قِصَاصَ ، وَلِلدَّهْبِ وَجُوبُ دِيَةِ مُسْلِمٍ مُحَقَّقَةٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ الْجُرُوحُ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَالْنَفْسُ هَدَرٌ ، وَيَجِبُ قِصَاصُ الْجُرْحِ فِي الْأَظْهَرِ يَسْتَوْفِيهِ قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمُ ، وَقِيلَ الْإِمَامُ ، فَإِنْ اقْتَضَى الْجُرْحُ مَالًا وَجِبَ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ : مِنْ أَرْشِهِ وَدِيَةِ ، وَقِيلَ أَرْشُهُ ، وَقِيلَ هَدَرٌ ،

شَرِيكَ (جَارِحَ نَفْسَهُ) فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ فِي الْأَظْهَرِ (وقيل شريك مخطيئ) لقصد التداوى فلا قصاص عليه وإن لم يعلم المجروح حال السم فكأن لم يقتل غالباً (ولو ضربوه بسياط فقتلوه وضرب كل واحد) لو انفرد (غير قاتل في القصاص عليهم أوجه) . أحدها : يجب على الجميع . والثاني لا يجب . والثالث وهو (أحمحها يجب أن تواطشوا) أي اتفقوا ، بخلاف ما إذا وقع اتفاقاً فتجب الدية باعتبار عدد الضربات ، وبخلاف ما إذا جرحوه وجرح كل غير قاتل فيجب القصاص ولو لم يتفقوا (ومن قتل جمعا مرتباً قتل بأولهم ، أو ماعا) كأن هدم عليهم جداراً خاتوا في وقت واحد أو لم يعلم (فبالقرعة) فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين الديات) في تركته (قلت : فلو قتله غير الأول عصى ووقع قصاصاً) وكذا لو قتله غيره من خرجت له القرعة (وللأول) أو من خرجت له القرعة (دية ، والله أعلم) ولو قتلاه كلهم أساموا ووقع القتل موزعاً عليهم ورجع كل بالبقى له من الدية .

[فصل] في تغير حال المجروح من وقت الجرح إلى الموت (جرح حريراً أومرتداً أو عبداً نفسه فأسلم) الحرير أومرتداً (وعتق) العبد (ثم مات بالجرح فلا ضمان) بمال ولا قصاصاً ، (وقيل تجب دية) محققة (ولو رماها) أي الكافر والعبد (فأسلم) الكافر (وعتق) العبد ثم أصابه السهم (فلا قصاص ، والمذهب وجوب دية مسلم) اعتباراً بحال الإصابة ، وقيل لا تجب اعتباراً بحال الرمي (محققة على العاقلة) لأنها دية خطأ (ولو ارتد المجروح ومات بالسراية فالنفس هدر) لا قود فيها ولا دية (ويجب قصاص الجرح) إن كان مما يوجب القصاص (في الأظهر) ومقابله ليس فيه قصاص (يستوفيه قريبه المسلم) أي وارثه لولا الردة (وقيل) يستوفيه (الامام) لأنه لا وارث له (فإن اقتضى الجرح مالا وجب أقل الأمرين : من أرشه) أي الجرح (ودية) للنفس ، فلو قطع يده خطأ فمات مراية وجب نصف دية ، فإن قطع يديه ورجليه وجب دية النفس (وقيل أرشه) بالغا ما بلغ ، ففي المثال الأخير يجب ديهتان (وقيل هدر) تبعاً للنفس .

ولو ارتد ثم أسلم فمات بالسراية فلا قصاص ، وقيل إن قصرت الردة ونجبت
وتجيب الدية وفي قول نصفها ، ولو جرح مسلم ذمياً فأسلم أو حرّ عبداً فعتق ومات
بالسراية فلا قصاص ، وتجيب دية مسلم ، وهي لسيد العبد ، فإن زادت على قيمته فالزيادة
لورثته ، ولو قطع يد عبداً فعتق ثم مات بسراية فللسيد الأقل من الدية الواجبة
ونصف قيمته ، وفي قول الأقل من الدية وقيمه ، ولو قطع يده فعتق فجرحه آخران
ومات بسرايتهم فلا قصاص على الأول إن كان حراً ، ويجب على الآخرين

[فصل] يشترط لقصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس ، ولو وضعوا سيفاً على يده
وتحاملوا عليه دفعة فأبأنوها قطعوا ، وشجاج الرأس والوجه عشر : حارصة ، وهي ماشق
الجلد قليلاً ، ودامية تدميه ، وباضعة تقطع اللحم ، ومتلحجة تفوس فيه ، وسمحاق
تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم ، وموخجة توضح العظم ، وهاشمة تهشمه ،

(ولو ارتد ثم أسلم فمات بالسراية فلا قصاص) لتدخل الردة المهددة للنفس (وقيل إن قصرت
الردة) أي زمتها (وجب) القصاص (ونجب) على الأول (الدية) بكاملها (وفي قول نصفها
ولو جرح مسلم ذمياً فأسلم ، أو حرّ عبداً فعتق ومات بالسراية فلا قصاص) في الصورتين (ونجب
دية مسلم) حرّ (وهي) أي دية العتيق (لسيد العبد ، فإن زادت على قيمته فالزيادة لورثته)
لأنها وجبت بسبب الحرية (ولو قطع يد عبداً فعتق ثم مات بسراية فللسيد الأقل من الدية الواجبة
ونصف قيمته) وهو أرش العضو الذي تلف في ملكه (وفي قول) للسيد (الأقل من الدية
وقيمه) فيقدر موته حرّاً وموته رقيقاً ، ويجب للسيد أقل العوضين (ولو قطع) شخص (يده)
أي الرقيق (فعتق فجرحه آخران ومات بسرايتهم فلا قصاص على الأول إن كان حراً ، ويجب على
الآخرين) قصاص الطرف قطعاً ، وقصاص النفس على المذهب .

[فصل] في شروط القصاص في الأطراف والجراحات (يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء :
إليه حد ينتهي إليه كالأذن واليد والرجل (والجرح ما شرط للنفس) من كون الجاني مكلفاً ملتزماً
للاحكام غير أصل لا يجنى عليه ، وكون المجنى عليه معصوماً مكافئاً للجاني (ولو وضعوا سيفاً على
يده وتحاملوا عليه دفعة فأبأنوها قطعوا) كلهم أن تعمدوا (وشجاج الرأس والوجه) بكسر الشين
جميع شجة بفتحها ، وهي الجرح فيهما ، وفي غيرهما يسمى جرحاً لا غير (عشر حارصة وهي ماشق
الجلد قليلاً ، ودامية تدميه) أي الشق من غير سيلان دم (وباضعة تقطع اللحم) بعد الجلد
(ومتلحجة تفوس فيه) أي اللحم (وسمحاق) بسين مكسورة (تبلغ الجلدة التي بين اللحم
والعظم وموخجة توضح) أي تكشف (العظم) بحيث يعمل المروء إليه وإن لم يشاهد ، فلو غرول
إبرة في رأسه ووصلت للعظم سميت موخجة (وهاشمة تهشمه) أي تكسره سواء أوجعته أم لا

وَمُنْقَلَةٌ تَنْقُلُهُ ، وَمَأْمُومَةٌ تَبْلُغُ خَرِيطةَ الدِّمَاغِ ، وَدَامِغَةٌ تَحْرِقُهَا ، وَيَجِبُ الْقِصَاصُ
 فِي الْوَرِصَةِ فَقَطْ ، وَقِيلَ وَفِيهَا قَبْلَهَا سِوَى الْحَارِصَةِ ، وَلَوْ أَوْضَحَ فِي بَاقِي الْبَدَنِ أَوْ قَطَعَ
 بَعْضَ مَارِنٍ أَوْ أُذُنٍ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي الْأَصْحَ ، وَيَجِبُ فِي الْقَطْعِ مِنْ مَفْصِلٍ
 حَتَّى فِي أَصْلِ يَدٍ وَمَنْكَبٍ إِنْ أُمِكنَ بِلا إِجَافَةٍ ، وَإِلَّا فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ وَيَجِبُ فِي فَقْدِ
 عَيْنٍ وَقَطْعِ أُذُنٍ وَجَفْنٍ وَمَارِنٍ وَشَفَةِ وَلِسَانٍ وَذَكَرٍ وَأُنْثَيَيْنِ ، وَكَذَا أَلْيَانٍ وَشَفَرَانِ
 فِي الْأَصْحَ ، وَلَا قِصَاصَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ ، وَلَهُ قَطْعُ أَقْرَبِ مَفْصِلٍ إِلَى مَوْضِعِ الْكَسْرِ ،
 وَحُكُومَةُ الْبَاقِي ، وَلَوْ أَوْضَحَ وَهَشَمَ أَوْضَحَ وَأَخَذَ خِصَّةً أُبْعِرَةَ ، وَلَوْ أَوْضَحَ وَنَقَلَ
 أَوْضَحَ ، وَلَهُ عَشْرَةُ أُبْعِرَةٍ ، وَلَوْ قَطَعَهُ مِنَ الْكُوعِ فَلَيْسَ لَهُ التَّقَاطُ أَصَابِعِهِ ، فَإِنْ فَسَلَهُ
 عَزْرَ وَلَا غَرَمَ ، وَالْأَصْحَ أَنْ لَهُ قَطْعُ الْكَفِّ بَعْدَهُ ، وَلَوْ كَسَرَ عِضْدَهُ وَأَبَانَهُ قُطِعَ مِنَ
 الْمِرْفَقِ ، وَلَهُ حُكُومَةُ الْبَاقِي ، فَلَوْ طَلَبَ الْكُوعَ مُسَكَّنٌ

(وَمُنْقَلَةٌ تَنْقُلُهُ) مِنْ مَحَلٍّ لآخر (وَمَأْمُومَةٌ تَبْلُغُ خَرِيطةَ الدِّمَاغِ) وَهِيَ أَمُّ الرَّأْسِ (وَدَامِغَةٌ تَحْرِقُهَا) أَيْ خَرِيطةَ الدِّمَاغِ (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِي الْمَوْضِعِ فَقَطْ) لَيْسَ رَضِطُهَا (وَقِيلَ : وَفِيهَا قَبْلَهَا سِوَى الْحَارِصَةِ) فَلَا يَجِبُ فِيهَا الْقِصَاصُ (لَوْ أَوْضَحَ فِي بَاقِي الْبَدَنِ) كَالْمِصْدَرِ وَالْعُنُقِ (أَوْ قَطَعَ بَعْضَ مَارِنٍ) وَهُوَ مَا لَانَ مِنَ الْأَنْفِ (أَوْ) قَطَعَ بَعْضَ (أُذُنٍ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي الْأَصْحَ) وَإِذَا أَبَانَهَا بِالْأُولَى ، وَمِثْلُ الْأُذُنِ وَاللِّسَانِ وَالشَّفَةِ وَالْخِصَّةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحَ لَا يَجِبُ (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِي الْقَطْعِ مِنْ مَفْصِلٍ) بِفَتْحٍ مِيمَةٍ وَكَسْرٍ صَادٍ (حَتَّى فِي أَصْلِ يَدٍ) وَهُوَ مَا فَوْقَ الْوَرِكِ (وَمَنْكَبٍ) وَهُوَ مَجْمَعُ مَا بَيْنَ الْعِضْدِ وَالْكَفِّ (إِنْ أُمِكنَ) الْقِصَاصُ (بِلا إِجَافَةٍ) وَهُوَ جَرَحٌ يَنْفِذُ إِلَى جَوْفٍ (وَإِلَّا) وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِهَا (فَلَا) يَجِبُ الْقِصَاصُ (عَلَى الصَّحِيحِ) سِوَاهُ أَجَافَةِ الْجَانِي أَمْ لَا ، لِأَنَّ الْجَوَائِزَ لَا تَنْضَبُ (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ) فِي فَقْدِ عَيْنٍ وَقَطْعِ أُذُنٍ (وَجَفْنٍ) وَهُوَ غِطَاءُ الْعَيْنِ مِنْ فَوْقٍ وَمِنْ أَسْفَلٍ (وَمَارِنٍ وَشَفَةِ وَلِسَانٍ وَذَكَرٍ وَأُنْثَيَيْنِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَفَاصِلُ (وَكَذَا أَلْيَانٍ) وَهِيَ اللَّحْمَانِ النَّاتِئَانِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْفَخْذِ (وَشَفَرَانِ) بَضْمُ الشَّيْنِ ثَلَاثِيَّةٌ شَفَرٌ ، وَهُوَ حَرْفُ الْفَرْجِ الْمُحِيطُ بِهِ ، وَيَجِبُ فِيهِمَا الْقِصَاصُ (فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَلَا قِصَاصَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ ، وَلَهُ) أَيْ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فِي كَسْرِهَا مَعَ الْإِبَانَةِ (قَطْعُ أَقْرَبِ مَفْصِلٍ إِلَى مَوْضِعِ الْكَسْرِ وَحُكُومَةُ الْبَاقِي) فَلَوْ كَسَرَ ذِرَاعَهُ وَأَبَانَهُ اقْتَصَرَ فِي الْكَفِّ وَأَخَذَ الْحُكُومَةَ لِمَا زَادَ (وَلَوْ أَوْضَحَ وَهَشَمَ أَوْضَحَ) الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ الْجَانِي (وَأَخَذَ خِصَّةً أُبْعِرَةَ) عَنْ أُرْشِ الْمِشْمِ (وَلَوْ أَوْضَحَ وَنَقَلَ) الْعِظَمَ (أَوْضَحَ) الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ (وَلَهُ عَشْرَةُ أُبْعِرَةٍ) أُرْشُ التَّنْقِيلِ (وَلَوْ قَطَعَهُ مِنَ الْكُوعِ فَلَيْسَ لَهُ التَّقَاطُ أَصَابِعِهِ) وَتَرَكَ الْكَفَّ (فَإِنْ فَسَلَهُ عَزْرٌ وَلَا غَرَمَ ، وَالْأَصْحَ أَنْ لَهُ قَطْعُ الْكَفِّ بَعْدَهُ) لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّهُ ، وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَلَوْ كَسَرَ عِضْدَهُ وَأَبَانَهُ قُطِعَ مِنَ الْمِرْفَقِ) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَفْصِلٍ إِلَى مَحَلِّ الْجَنَائَةِ (وَلَهُ حُكُومَةُ الْبَاقِي) لِنَعْدَرِ الْقِصَاصَ فِيهِ (فَلَوْ طَلَبَ الْكُوعَ) لِلْقَطْعِ (مُكَنَّ) (مُكَنَّ)

في الأصح ، ولو أوجهه فذهب ضوءه أو وجهه فإن ذهب الضوء وإلا أذهب باحث
 يمكن كتقريب حديدية ضخمة من حدته ، ولو لطفة لطفة تذهب ضوءه غالبا
 فذهب لطفة مثلها ، فإن لم يذهب أذهب ، والسمع كالصريح يجب القصاص فيه
 بالسراية ، وكذا البطش والدوق والشتم في الأصح ، ولو قطع أصبعاً فتأكل غيرها
 فلا قصاص في اللئالك

باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه

لا تقطع يسار يمين ، ولا شفة سفلى بعليا وعكسه ، ولا أنملة بأخرى ، ولا زائدة
 بزائدة في محل آخر ، ولا يضرب تفاوت كبير وطول وقوة بطش في أصلي ، وكذا زائدة في
 الأصح ، ويعتبر قدر الموضع طولا وعرضا ، ولا يضرب تفاوت غلط لحم وجلد ، ولو
 أومح كل رأسه ، ورأس الشاج أصغر استوعبناه ولا نتممه من الوجه والفتا ، بل
 يؤخذ قسط الباقي من أرض الموضع لو وزع على جميعها .

منه (في الأصح) لأنه تارك لبعض حقه ، وله حكومة الساعد مع حكومة المقطوع من العضد
 (ولو أوجهه فذهب ضوءه) من عيبه (أوجهه ، فان ذهب الضوء) فذلك (وإلا أذهب بأخف
 يمكن كتقريب حديدية ضخمة من حدته) فان لم يمكن إذهاب الضوء سقط القصاص ووجب الدية
 (ولو لطفة لطفة تذهب ضوءه غالبا فذهب لطفة مثلها ، فان لم يذهب) بالطفة (أذهب) بالطريق
 المتقدم (والسمع كالصريح يجب القصاص فيه بالسراية ، وكذا البطش والدوق والشتم) يجب
 القصاص فيها بالسراية (في الأصح) ومقابلته المنع (ولو قطع أصبعاً فتأكل غيرها فلا قصاص في
 المتأكل) والذهاب بالسراية ، بل فيه الدية أو الحكومة .

باب كيفية القصاص

بكسر القاف ، مأخوذ من القص وهو التبع (ومستوفيه ، والاختلاف فيه) بين الخافي ومخفئه .
 (لا تقطع يسار) من يد ورجل وأذن وجفن ومنخر (يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسه) ولا جفن
 أعلى بعكسه (ولا أنملة) بفتح المعزة وضم الميم (بأخرى ، ولا) عضو (زائدة بزائدة في محل آخر
 ولا يضرب) عند المساواة في المحل (تفاوت كبير وطول وقوة بطش في أصلي ، وكذا) عضو (زائد)
 لا يضرب فيه التفاوت (في الأصح) ومقابلته يضرب في الزائد (ويعتبر قدر الموضع) بالمساحة (طولا
 وعرضا) لا بالجزئية ، فيقاس مثله من رأس الشاج ، ويخط عليه بسواد مشلا ويوضح بالموسى
 (ولا يضرب تفاوت غلط لحم وجلد) في قصاصها (ولو أومح كل رأسه ورأس الشاج أصغر استوعبناه
 ولا نتممه من الوجه والفتا ، بل يؤخذ قسط الباقي من أرض الموضع لو وزع على جميعها) وطريق

«إِنْ كَانَ رَأْسُ الشَّاحِ أَكْبَرَ أُخِذَ قَدْرُ رَأْسِ الْمُشْجُوجِ قَطْعًا ، وَالصَّحِيحُ أَنْ الْإِخْتِيَارَ
فِي مَوْضِعِهِ إِلَى الْجَانِي ، وَلَوْ أَوْضَحَ نَاصِيَّةً ، وَنَاصِيَّتُهُ أَصْفَرُ مُتَمِّمٌ مِنْ بَاقِي الرَّأْسِ ،
وَلَوْ زَادَ الْمُقْتَصُّ فِي مَوْضِعِهِ عَلَى حَقِّهِ لَزِمَهُ قِصَاصُ الزِّيَادَةِ ، فَإِنْ كَانَ خَطَأً أَوْ عَفَا
عَلَى مَالٍ وَجِبَ أَرْضٌ كَامِلٌ ، وَقِيلَ قَسَطٌ ، وَلَوْ أَوْضَحَ جَمْعٌ أَوْضَحَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ
مِثْلَهَا ، وَقِيلَ قَسَطُهُ ، وَلَا تُقَطَّعُ صَحِيحَةٌ بِشَلَاءٍ ، وَإِنْ رَضِيَ الْجَانِي ، فَلَوْ قُتِلَ
لَمْ يَقَعْ قِصَاصًا بَلْ عَلَيْهِ دِيَّتُهَا ، فَلَوْ سَرَى فَعَلَيْهِ قِصَاصُ النَّفْسِ ، وَتُقَطَّعُ الشَّلَاءُ
بِالصَّحِيحَةِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ أَهْلُ الْخُبْرَةِ لَا يَنْقَطِعُ الدَّمُ وَيَقْنَعُ بِهَا مُسْتَوْفِيهَا ، وَيُقَطَّعُ سَلِيمٌ
بِأَعْسَمٍ وَأَعْرَجٌ ، وَلَا أَثَرَ لِلْخُضْرَةِ أَظْفَارٍ وَسَوَادِهَا : وَالصَّحِيحُ قَطْعُ ذَاهِبَةِ الْأَظْفَارِ
بِسَلِيمَتِهَا دُونَ عَسْكَهِ ، وَالَّذِي كَرُّهُ حَقَّةٌ وَشَلَاءٌ كَالْيَدِ ، وَالْأَشْلُ : مُنْقَبِضٌ لَا يَنْبَسِطُ أَوْ
عَسْكَهُ ، وَلَا أَثَرَ لِلانْتِشَارِ وَعَدَمِهِ ، فَيُقَطَّعُ فَعْلٌ بِخَصْمِي ، وَعَيْنَيْنِ ، وَأَنْفٌ صَحِيحٌ بِأَخْنَمٍ ،
وَأُذُنٌ سَمِيعٌ بِأَصَمٍّ ، لَا عَيْنٌ صَحِيحَةٌ بِحَدَقَةِ عَمِيَاءَ ، وَلَا لِسَانٌ نَاطِقٌ

معرفته بالمساحة (وإن كان رأس الشاح أكبر أخذ منه) قدر رأس المشجوج فقط ، والصحيح
أن الاختيار في موضعه إلى الجاني) . أما إذا لم يستوجب رأس المجنى عليه فإنه يعتبر ذلك المحل
(ولو أوضح ناصية) من شخص (وناصيته أصفر) من ناصية المجنى عليه (تم من باقي الرأس)
من أي محل (ولو زاد المقتص في موضعية على حقه لزمه قصاص الزيادة ، فإن كان) الزائد (خطأ
أو عمداً ، و) عفا على مال وجب أرض كامل ، وقيل قسط) الزيادة فقط بعد توزيع الأرض
عليهما (ولو أوضحه جمع أوضح من كل واحد) موضحة (مثلها ، وقيل قسطه) منها ، وإذا
آل الأمر إلى الدية وجب على كل واحد دية كاملة (ولا تقطع) يد أو رجل (بصحبة شلاء
وإن رضى الجاني ، فلا) خالف صاحب الشلاء ، و (فعل) القطع (لم يقع قصاصاً ، بل عليه ديتها)
وله حكومة يده الشلاء (فلو سرى) القطع (فعليه قصاص النفس ، وتقطع الشلاء) بالشلاء
(بالصحبة إلا أن يقول أهل الخبرة) أي عدلان منهم (لا يقطع الدم) بحسم نار ولا غيره
فلا تقطع (ويقنع بها مستوفيا) ولا يطلب أرشاً للشالي ، فحينئذ تقطع (ويقطع) عضو (سليم
بأعسم) وهو تشنج في المرفق ، أو قصر في الساعد أو العضد (وأعرج ، ولا أثر) في القصاص
(لخصرة أظفار وسوادها) فتقطع الصحيحة بالسودة وعكسه (والصحيح قطع ذاهبة الأظفار)
خافة أو بعد وجودها (بسليمتها دون عكسه) لأن الكامل لا يؤخذ بالناقص (والذكر صحة وشلاء
كاليد) صحة وشلاء فيها صفة (و) الذكر (الأشل) منقبض لا ينبسط ، وعكسه (أي منبسط
لا ينقبض فيلزم حالة واحدة) ولا أثر للانتشار وعدمه فيقطع لخل بخصمي وعين ، و) يقطع
أنف صحيح بأخنم) وهو من فقد شمه (و) تقطع (أذن سميع بأصم) وهو من
لا يسمع (لا عين صحبة بحدقة عمياء) وإن بقي سوادها وبياضها (ولا لسان ناطق

بِأَخْرَسٍ ، وَفِي قَلْعِ السِّنِّ قِصَاصٌ ، لَا فِي كَسْرِهَا ، وَلَوْ قَلَعَ سِنَّ صَغِيرٍ لَمْ يُشْفَرْ
فَلَا ضَمَانٌ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ جَاءَ وَقْتُ نَبَاتِهَا بِأَنْ سَقَطَتِ الْبَوَاقِي وَعُدُنَ دُونَهَا وَقَالَ
أَهْلُ الْبَصَرِ : فَسَدَ الْمَنْبِتُ وَجَبَ الْقِصَاصُ ، وَلَا يُسْتَوْفَى لَهُ فِي صِغَرِهِ ، وَلَوْ قَلَعَ
سِنَّ مَشْغُورٍ فَنَبَتَتْ لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ نَقَصَتْ يَدُهُ أَصْبَعًا فَقَطَعَ
كَامِلَةً قُلُوبِهَا وَعَلَيْهِ أَرُشٌ أَصْبَعٌ ، وَلَوْ قَطَعَ كَامِلٌ نَاقِصَةً فَإِنْ شَاءَ الْقَطْعُ أَخَذَ دِيَّةَ
أَصَابِعِهِ الْأَرْبَعِ ، وَإِنْ شَاءَ لَقَطَعَهَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ حُكُومَةَ مَنَابِتِهِنَّ تَجِبُ إِنْ لَقَطَعَ ،
لَا إِنْ أَخَذَ دِيَّتَهُنَّ ، وَأَنَّهُ يَجِبُ فِي الْحَالَيْنِ حُكُومَةُ خَمْسِ السَّكْفِ ، وَلَوْ قَطَعَ كَفًّا بِلَا
أَصَابِعٍ فَلَا قِصَاصَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ كَفَّهُ مِثْلَهَا ، وَلَوْ قَطَعَ فَاقِدُ الْأَصَابِعِ كَامِلًا فَقَطَعَ
كَفَّهُ ، وَأَخَذَ دِيَّةَ الْأَصَابِعِ ، وَلَوْ شَلَّتْ أَصْبَعَاهُ فَقَطَعَ يَدًا كَامِلَةً ، فَإِنْ شَاءَ لَقَطَعَ الثَّلَاثَ
السَّالِمَةَ وَأَخَذَ دِيَّةَ أَصْبَعَيْنِ ، وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَهُ وَقَنَعَ بِهَا .
[فصل] قَدْ مَلَفُوكَ وَزَعَمَ مَوْتَهُ صُدِّقَ الْوَلِيُّ بِبَيْتِهِ

بِأَخْرَسٍ (وَبِجُوزِ عَكْسِهِ إِنْ رَضِيَ الْبَنِيُّ عَلَيْهِ) (وَفِي قَلْعِ السِّنِّ قِصَاصٌ) وَتُؤْخَذُ الْعُلْيَا بِالْعُلْيَا ،
وَالسُّفْلَى بِالسُّفْلَى (لَا فِي كَسْرِهَا) إِلَّا إِذَا امْتَكَنَ فِيهَا الْقِصَاصُ فَيَجِبُ (وَلَوْ قَلَعَ سِنَّ صَغِيرٍ لَمْ يُشْفَرْ)
بِضَمِّ الْيَاءِ وَتَكُونُ النَّاءُ وَفَتْحُ الْيَمِينِ : أَيْ لَمْ تَسْقُطْ أَسْنَانُهُ الرَّوَاضِعُ (فَلَا ضَمَانٌ فِي الْحَالِ) بِقِصَاصِ
وَلَا دِيَّةٍ (فَإِنْ جَاءَ وَقْتُ نَبَاتِهَا بِأَنْ سَقَطَتِ الْبَوَاقِي) مِنَ الْأَسْنَانِ (وَعُدُنَ دُونَهَا) أَيْ الْمَتَاعَةِ
(وَقَالَ أَهْلُ الْبَصَرِ) أَيْ الْخَبْرَةُ (فَسَدَ الْمَنْبِتُ وَجَبَ الْقِصَاصُ) حِينَئِذٍ (وَلَا يُسْتَوْفَى لَهُ) أَيْ
الصِّغَرِ (فِي صِغَرِهِ) بَلْ يَنْتَظَرُ بِالْوَفَةِ (وَلَوْ قَلَعَ) شَخْصٌ (سِنَّ مَشْغُورٍ فَنَبَتَتْ) قَبْلَ أَخْذِ مِثْلِهَا
مِنَ الْبَنَانِ (لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ عَوْدُهَا نِعْمَةٌ جَدِيدَةٌ (وَلَوْ نَقَصَتْ يَدُهُ أَصْبَعًا فَقَطَعَ
كَامِلَةً) أَصَابِعُهَا (قَطَعَ) يَدَ الْجَانِي (وَعَلَيْهِ أَرُشٌ أَصْبَعٌ) وَلَوْ قَطَعَ كَامِلٌ نَاقِصَةً ، فَإِنْ شَاءَ الْقَطْعُ
أَخَذَ دِيَّةَ أَصَابِعِهِ الْأَرْبَعِ ، وَإِنْ شَاءَ لَقَطَعَهَا) وَلَيْسَ لَهُ قَطْعُ الْيَدِ الْكَامِلَةِ (وَالْأَصَحُّ : أَنَّ حُكُومَةَ
مَنَابِتِهِنَّ تَجِبُ إِنْ لَقَطَعَ ، لِأَنَّهُ أَخَذَ دِيَّتَهُنَّ) بَلْ تَنْدَرِجُ الْحُكُومَةُ فِي الدِّيَّةِ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَجِبُ
فِي الْحَالَيْنِ) وَهِيَ سَاطِلَةُ الْقَطْعِ وَحَالَةٌ أَخَذَ الدِّيَّةِ (حُكُومَةُ خَمْسِ السَّكْفِ) الْبَاقِي ، وَمَقَابِلُهُ كُلُّ أَصْبَعٍ
تُسْتَقْبَحُ السَّكْفُ فَلَا حُكُومَةَ (وَإِنْ قَطَعَ كَفًّا بِلَا أَصَابِعٍ فَلَا قِصَاصَ) عَلَيْهِ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ
كَفَّهُ) أَيْ الْقَاتِلُ (مِثْلَهَا) فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ (وَلَوْ قَطَعَ فَاقِدُ الْأَصَابِعِ كَامِلًا فَقَطَعَ) الْمُسْتَحَقُّ
(كَفَّهُ) وَأَخَذَ دِيَّةَ الْأَصَابِعِ ، وَلَوْ شَلَّتْ) بَفَتْحِ الشَّيْنِ ، وَبِجُوزِ ضَمِّهَا (أَصْبَعَاهُ فَقَطَعَ يَدًا كَامِلَةً ،
فَإِنْ شَاءَ) الْمَجْنِي عَلَيْهِ (لَقَطَعَ الثَّلَاثَ السَّالِمَةَ وَأَخَذَ دِيَّةَ أَصْبَعَيْنِ) مَعَ ثَلَاثَةِ أَجْسَاسِ حُكُومَةِ
السَّكْفِ عَلَى الْأَصْح (وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَهُ وَقَنَعَ بِهَا) وَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ أَرُشِ الْأَصْبَعَيْنِ الشَّلَاوِيرِ .
[فصل] فِي اخْتِلَافِ وَلِيِّ الدَّمِ وَالْجَانِي (قَدْ) أَيْ قَتَلَ ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ الْقَتْلِ الشَّقْ طَوْلًا
(مَلَفُوكًا) فِي ثَوْبٍ (وَزَعَمَ مَوْتَهُ) حِينَ الْقَتْلِ وَادَّعَى الْوَلِيُّ حَيَاتَهُ (صُدِّقَ الْوَلِيُّ بِبَيْتِهِ) وَإِنْ

فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَطَعَ طَرَفًا وَزَعَمَ قَتْلَهُ فَالْمَذْهَبُ تَصْدِيقُهُ إِنْ أَنْكَرَ أَصْلَ السَّلَامَةِ فِي
عَضْوِ ظَاهِرٍ ، وَإِلَّا فَلَا ، أَوْ يَدِيَهُ وَرِجْلَيْهِ قَتَلَتْ وَزَعَمَ سِرَايَةً ، وَالْوَلِيُّ أَنْدِمَالًا مِمَّا كُنَّا
أَوْ سَبِيًّا فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُ الْوَلِيِّ ، وَكَذَا لَوْ قَطَعَ يَدَهُ وَزَعَمَ سَبِيًّا وَالْوَلِيُّ سِرَايَةً ، وَلَوْ
أَوْضَحَ مَوْضِعَيْنِ وَرَفَعَ الْحَاجِزَ وَزَعَمَهُ قَبْلَ أَنْدِمَالِهِ صَدَقَ إِنْ أَمَكَنَّ ، وَإِلَّا حَلَفَ
الْجَرِيرُ وَقَبِلَتْ أَرْشَانِ . قِيلَ : وَتَالَيْتُ .

[فصل] الصَّحِيحُ ثَبُوتُهُ لِكُلِّ وَارِثٍ ، وَيُنْتَظَرُ غَائِبُهُمْ وَكَأَلُ صَبِيهِمْ
وَمَجْنُونِهِمْ ، وَيُجَبِّسُ الْقَاتِلُ وَلَا يُحْلَى بِكَفِيلٍ ، وَلِيَتَّقُوا عَلَى مُسْتَوْفٍ ، وَإِلَّا قَرَعَهُ
يَدْخُلُهَا الْحَاجِزُ وَيَسْتَنْبِئُ ، وَقِيلَ لَا يَدْخُلُ ، وَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ قَتَلَهُ فَالْأَظْهَرُ
لَا قِصَاصَ ، وَلِلْبَاقِينَ قِسْطُ الدِّيَةِ مِنْ تَرَكَتِهِ ،

كَانَ عَلَى هَيْئَةِ الْمُسْكَنِ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلَةً بِصَدَقِ الْجَانِي (وَلَوْ قَطَعَ طَرَفًا وَزَعَمَ قَتْلَهُ)
كَشَلُّ (فَالْمَذْهَبُ تَصْدِيقُهُ) أَيِ الْجَانِي (إِنْ أَنْكَرَ أَصْلَ السَّلَامَةِ فِي عَضْوِ ظَاهِرٍ) كَالْيَدِ (وَالْأَظْهَرُ)
بِأَنِّ اعْتَرَفَ بِأَصْلِ السَّلَامَةِ أَوْ أَنْكَرَهُ فِي عَضْوِ بَاطِنٍ كَالْفَخْذِ (فَلَا) يَصْدُقُ الْجَانِي ، بَلِ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ
بِجَنِّهِ ، وَقِيلَ يَصْدُقُ الْجَانِي مطلقاً (أَوْ) قَطَعَ (يَدِيَهُ وَرِجْلَيْهِ قَتَلَتْ) الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ (وَزَعَمَ)
الْجَانِي (سِرَايَةً) فَتَجِبُ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ (وَالْوَلِيُّ) ادَّعَى (أَنْدِمَالًا مِمَّا كُنَّا) قَبْلَ مَوْتِهِ (أَوْ)
ادَّعَى (سَبِيًّا) آخَرَ كَقَتْلِهِ لِنَفْسِهِ فَتَجِبُ دِيَّتَانِ (فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُ الْوَلِيِّ) بِجَنِّهِ (وَكَذَا لَوْ)
قَطَعَ يَدَهُ (وَمَاتَ) (وَزَعَمَ) الْجَانِي (سَبِيًّا) آخَرَ لَمَوْتُ حَتَّى لَا يَلِزِمَهُ إِلَّا نِصْفُ دِيَّةٍ (وَ) زَعَمَ
(الْوَلِيُّ سِرَايَةً) مِنْ قَطْعِ الْجَانِي فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ ، فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُ الْوَلِيِّ بِجَنِّهِ (وَلَوْ أَوْضَحَ مَوْضِعَيْنِ
وَرَفَعَ الْحَاجِزَ) بَيْنَهُمَا (وَزَعَمَهُ) أَيِ الرِّفْعِ (قَبْلَ أَنْدِمَالِهِ) أَيِ الْإِضْاحِ حَتَّى يَجِبَ أَرْشُ وَاحِدٍ
وَزَعَمَ الْجَرِيرُ أَنَّ الرِّفْعَ بَعْدَ الْأَنْدِمَالِ حَتَّى يَجِبَ أَرْشُ ثَلَاثِ مَوْضِعَاتٍ (صَدَقَ) الْجَانِي (إِنْ)
أَمَكَنَّ (عَدَمَ الْأَنْدِمَالِ بِأَنِّ قَصَرَ الزَّمَنُ) (وَإِلَّا) بِأَنِّ لَمْ يُمْكِنَ (حَلَفَ الْجَرِيرُ وَثَبَتَ لَهُ أَرْشَانِ)
لِلْمَوْضِعَيْنِ : الْأُولَى ، وَالثَّانِيَّةُ (قِيلَ وَ) أَرْشُ (ثَالِثُ) لِرَفْعِ الْحَاجِزِ ، وَلَكِنْ لِمَا كَانَ حَلْفُهُ لِدَفْعِ
النَّقْصِ عَنْ أَرْشَيْنِ كَانَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَوْجِبُ أَرْشًا آخَرَ .

[فصل] فِي مُسْتَحَقِّ الْقِصَاصِ وَمُسْتَوْفِيهِ (الصَّحِيحُ ثَبُوتُهُ) أَيِ الْقِصَاصِ (لِكُلِّ وَارِثٍ)
خَاصٍّ مِنْ ذَوِي فَرْضٍ وَعَصْبَةٍ (وَيُنْتَظَرُ غَائِبُهُمْ) إِلَى حُضُورِهِ أَوْ إِذْنِهِ (وَكَأَلُ صَبِيهِمْ وَمَجْنُونِهِمْ
وَيُجَبِّسُ الْقَاتِلُ) إِلَى أَنْ يَزُولَ الْمَانِعُ (وَلَا يُحْلَى بِكَفِيلٍ وَلِيَتَّقُوا) أَيِ مُسْتَحَقِّ الْقِصَاصِ (عَلَى
مُسْتَوْفٍ) لَهُ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ (وَالْأَظْهَرُ) بِأَنِّ لَمْ يَتَّفِقُوا (قَرَعَهُ) بَيْنَهُمْ وَاجِبَةٌ (يَدْخُلُهَا الْعَاجِزُ)
عَنِ الْإِسْتِيفَاءِ (وَيَسْتَنْبِئُ) عِنْدَ خُرُوجِ الْقَرَعَةِ لَهُ (وَقِيلَ لَا يَدْخُلُ) وَهُوَ الْأَصَحُّ (وَلَوْ بَدَرَ)
أَيِ أَمْرِعَ (أَحَدَهُمْ قَتَلَهُ) أَيِ الْجَانِي (فَالْأَظْهَرُ) أَنَّهُ (لَا قِصَاصَ) عَلَيْهِ (وَالْبَاقِينَ) مِنْ
الْمُسْتَحَقِّينَ (قِسْطُ الدِّيَةِ مِنْ تَرَكَتِهِ) أَيِ الْجَانِي ، وَلِوَارِثِهِ عَلَى الْمُبَادَرِ قِسْطُ مَا زَادَ عَلَى قَدْرِ حَصْنِهِ

وَفِي قَوْلِ مِنَ الْمُبَادِرِ ، وَإِنْ بَادَرَ بَعْدَ عَفْوِ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْقِصَاصُ ، وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَنْتَلَمْ ،
وَيَحْكُمُ قَاضٍ بِهِ ، وَلَا يُسْتَوْفَى قِصَاصٌ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ اسْتَقْلَّ عَزَّرَ ، وَيَأْذُنُ
لِأَهْلِ فِي نَفْسٍ ، لَا فِي طَرَفٍ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ أُذِنَ فِي ضَرْبِ رَقَبَةٍ فَأَصَابَ غَيْرَهَا
عَمْدًا عَزَّرَ وَلَمْ يَعْزِلْهُ ، لَوْ قَالَ : أَخْطَأْتُ وَأَمْسَكَنَ عَزْلَهُ وَلَمْ يَعْزَرْ ، وَأُجْرَةُ الْجَلَادِ عَلَى
الْجَانِي عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَقْتَصُّ عَلَى الْقَوْرِ ، وَفِي الْحَرَمِ وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالرَّضِ ، وَتُحْبَسُ
الْحَامِلُ فِي قِصَاصِ النَّفْسِ أَوْ الطَّرَفِ حَتَّى تُرَضِّعَهُ اللَّبَأُ وَتُسْتَفْتَى بِغَيْرِهَا ، أَوْ فِطَامَ
حَوْلَيْنِ ، وَالصَّحِيحُ تَصْدِيقُهَا فِي حَمْلِهَا بِغَيْرِ مَخِيلَةٍ ، وَمَنْ قَتَلَ بِمُعْدَةٍ أَوْ خَنْقٍ أَوْ تَجْوِيعٍ
وَتَحْوِيهِ اقْتَصَّ بِهِ أَوْ بِسِحْرِ قَدْسِيْفٍ ، وَكَذَا خُمْرٌ وَلِوَاطٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ جَوْعٌ
كَتَبَتْهُ بِهِ فَلَمْ يَمُتْ زَيْدٌ ، وَفِي قَوْلِ السَّيْفِ ،

من الذية (وفي قول من المبادر) ومقابل الأظهر عليه القصاص (وإن بادر بعد عفو غيره)
من المستحقين (لزمه القصاص) علم بعفوه أم لا (وقيل لا) قصاص عليه (إن لم يعلم)
بعفو غيره (ويحكم قاض به) أى بنى القصاص والوابعنى أو فأحدهما كاف (ولا يستوفى
قصاص) فى نفس أو غيرها (إلا بإذن الامام) فيه ، والمراد بالامام الأعظم أو نائبه ، وكذا
القاضى لأنه يستفيد بتوليته إقامة الحدود (فإن استقلَّ عزز) ويأذن (الامام) لأهل فى نفس)
إذا طلب . وأما غير أهل كالشيخ والمرأة فبأمره أن يستنقب (لا فى طرف فى الأصح) لأنه
لا يؤمن أن يحيف (فإن أذن فى ضرب رقبة فأصاب غيرها عمدا) بأن اعترف به (عزز ولم
يعزله) ولو قال : أخطأت وأمكن عزله ولم يعزر (إن حلف أنه أخطأ) (وأجرة الجلاد) وهو
المنصوب لاستيفاء القصاص والحدود (على الجاني على الصحيح) إن لم ينصب الامام جلادا
ويرزقه من مال المصالح ، ومقابل الصحيح هى فى الحدود فى بيت المال ، وفى القصاص على المقتص
(ويقتص على القور) أى يجوز له ذلك (و) يقتص (فى الحرم) سواء التجأ إليه أم لا (وفى
الحرم والبرد والمرض ، وتجبس الحامل فى قصاص النفس أو الطرف) أوحدة القذف (حتى ترضعه)
(اللبأ) وهو اللبن أول الولادة ، وينقض النفاس أيضا (ويستغنى) ولدها (بغيرها) من
امرأة أو بهيمة (أو فطام حولين) فيؤخر الحسد إلى انقضائهما ؛ والمقصود دفع الضرر عنه
حتى لو احتاج للزيادة زيد (والصحيح تصديقها فى حملها بغير مخيلة) أى أمانة ، ومعها لا تحتاج
لبيمين ، وإذا صدقت لزم المستحق الصبر (ومن قتل بمحدد) كسيف ، أو بمثقل كحجر (أو
خنق أو تجويع ونحوه) كتغريق وتحرقيق (اقتص) منه (به) ويجوز للولى العدول إلى
السيف (أو) قتل (بسحر فبسيف) يقتل (وكذا خر ولواط) قتل الجاني بهما فيقتل بالسيف
(فى الأصح) ومقابله فى الجريوع ما ناعا كالخل ، وفى اللواط يدس فى دبره خشبة (ولو جوع
كتجويعه فلم يموت زيد) فيه حتى يموت (وفى قول السيف) يقتل به ، وهذا هو الأصح

وَمَنْ عَدَلَ إِلَى سَيْفٍ فَلَهُ ، وَلَوْ قَطَعَ فَسَرَى فَلَوْلَى حَزُّ رَقَبَتَيْهِ ، وَلَهُ الْقَطْعُ ثُمَّ الْحَزُّ ،
وَأِنْ شَاءَ أَنْتَظَرَ السَّرَايَةَ ، وَلَوْ مَاتَ بِجَائِفَةٍ أَوْ كَثُرَ عَضْدُ فَالْحَزُّ ، وَفِي قَوْلٍ كِفَعْلِهِ ، فَإِنْ
لَمْ يَمُتْ لَمْ تَزِدِ الْجَوَائِفُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ اقْتَصَصَ مَقْطُوعٌ ثُمَّ مَاتَ سِرَايَةً فَلَوْلَيْهِ حَزُّ ،
وَلَهُ عَفْوٌ بِنِصْفِ دِيَّةٍ ، وَلَوْ قُطِعَتْ يَدَاهُ فَاقْتَصَصَ ثُمَّ مَاتَ فَلَوْلَيْهِ الْحَزُّ ، فَإِنْ عَفَا فَلَا شَيْءَ
لَهُ ، وَلَوْ مَاتَ جَانِبًا مِنْ قَطْعِ قِصَاصٍ فَهَكَذَا ، وَإِنْ مَاتَا سِرَايَةً مَعًا أَوْ سَبَقَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ
تَقْدِيرَ اقْتِصَاصٍ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَلَهُ نِصْفُ الدِّيَّةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ مُسْتَحَقٌّ يَمِينٍ أَخْرَجَهَا
تَأَخَّرَ بِسَارِهِ وَقَصَدَ إِبَاحَتَهَا فَهَكَذَا ، وَإِنْ قَالَ : جَعَلْتُهَا عَنِ الْيَمِينِ وَظَنَنْتُ إِجْرَاءَهَا
فَكَذَبُهُ فَلَا أَصَحَّ لِأَقِصَاصٍ فِي الْبَسَارِ ، وَتَجِبُ دِيَّةٌ ، وَيَبْقَى قِصَاصُ الْيَمِينِ ، وَكَذَا لَوْ
قَالَ : دَهَشْتُ فَظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ ، وَقَالَ الْقَاطِعُ : ظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ .

[فصل] مُوجِبُ الْعَمْدِ الْقَوْدُ ،

(ومن عدل) هما تجوز فيه المماثلة (إلى سيف فله) رضى الجاني أم لا (ولو قطع) يده
(فسرى) القطع للنفس (فلولوى حزر رقبته) ابتداء (وله القطع ثم الحز) للرقبة حالا (وإن
شاء انتظر السراية) بعد القطع (ولو مات بجائفة أو كسر عضد) أو نحو ذلك مما لا قصاص
فيه (فالحز) فقط للولوى (وفي قول) إن للولوى أن يفعل (كفعله) وهذا هو الأصح (فإن
لم يمت) على القول الثاني (لم تزد الجوائف في الأظهر) بل تجوز رقبته ، ومقابله تزداد حتى
يموت (ولو اقتصص مقطوع) يد مثلا من قاطعه (ثم مات) بعند اقتصاصه (سراية فلوليه
حز) لرقبة القاطع (وله عفو بنصف دية ، ولو قطعت يده فاقصص) من الجاني (ثم مات)
سراية (فلوليه الحز ، فإن عفا فلا شيء له ، ولو مات جانبا من قطع قصاص فهدر ، وإن ماتا)
أى الجاني والمجنى عليه (سراية معا أو سبق المجنى عليه) أى سبق موته موت الجاني (فقد
اقتصص) بقطع يد الجاني ، والسراية بالسراية (وإن تأخر) موت المجنى عليه (فله) أى لوليه
(نصف الدية) في تركة الجاني (في الأصح) ومقابله لا شيء له (ولو قال مستحق) قصاص
(يمين) للجاني (أخرجها) أى يمينك (فأخرج يساره) عالما بعدم إجرائها (وقصد إباحتها
فهذرة) لا قصاص ولا دية فيها ، سواء علم القاطع أنها اليسار مع ظن الأجزاء أم لا (وإن قال)
المخرج (جعلتها عن اليمين وظننت أجزائها فكذبه) القاطع (فالأصح لا قصاص في اليسار)
على القاطع (وتجب دية) فيها (ويبقى قصاص اليمين) إلا إذا ظن القاطع أجزاء اليسار أو
أخذها عوضا فإنه يسقط القصاص وتجب الدية (وكذا لو قال) المخرج (دهشت فظننتها اليمين
وقال القاطع : ظننتها اليمين) فلا قصاص فيها وتجب ديتها ، ويبقى قصاص اليمين إلا إذا قال القاطع :
ظننت إباحتها أو دهشت أو علمت أنها لا تجزى فإنه يلزمه قصاص اليسار

[فصل] في موجب العمد ، وفي العفو (موجب) بفتح الجيم : أى مقتضى (العمد القود)

وَالِدِيَّةُ بِدَلٍّ عِنْدَ سُقُوطِهِ ، وَفِي قَوْلٍ أَحَدُهُمَا مُبْهِمًا ، وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لِلْوَلِيِّ عَفْوٌ عَلَى الدِّيَّةِ
بِنَسِيرِ رِضَا الْجَانِي ، وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ أُطْلِقَ الْعَفْوُ فَالْمَذْهَبُ لِادِيَّةٍ ، وَلَوْ عَفَا عَنِ الدِّيَّةِ لَنَا ،
وَلَهُ الْعَفْوُ بَعْدَهُ عَلَيْهَا ، وَلَوْ عَفَا عَلَى غَيْرِ جِنْسِ الدِّيَّةِ ثَبَتَ إِنْ قِيلَ الْجَانِي ، وَإِلَّا فَلَا ،
وَلَا يَسْقُطُ الْقَوْدُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَيْسَ لِمُجْبِرٍ فَلَسٍ عَفْوٌ عَنْ مَالٍ إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا ،
وَإِلَّا فَإِنْ عَفَا عَلَى الدِّيَّةِ ثَبَتَتْ ، وَإِنْ أُطْلِقَ فَكَمَا سَبَقَ ، وَإِنْ عَفَا عَلَى أَنْ لَا مَالَ
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ ، وَالْبَذَرُ فِي الدِّيَّةِ كَمَنْفِلِسٍ ، وَقِيلَ كَصَبِيٍّ ، وَلَوْ تَصَالَحَا عَنْ
الْقَوْدِ عَلَى مَا تَنَتَّى بَعِيرٌ لَنَا إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحُّ الصَّحَّةُ ، وَلَوْ قَالَ رَشِيدٌ :
اقْطَعْنِي فَفَعَلَ فَهَدَرٌ ، فَإِنْ سَرَى أَوْ قَالَ اقْتُلْنِي فَهَدَرٌ ، وَفِي قَوْلٍ تَجِبُ دِيَّةٌ ، وَلَوْ قُطِعَ
فَعَفَا عَنْ قَوْدِهِ وَأَرْشِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسِرْ فَلَا شَيْءٌ ، وَإِنْ سَرَى فَلَا قِصَاصَ ، وَأَمَّا أَرْشُ
الْأَعْضَى فَإِنْ جَرَى لَفْظُ وَصِيَّةٍ كَأَوْصِيَتْ لَهُ بِأَرْشِ هَذِهِ الْجَنَازَةِ فَوَصِيَّةٌ لِقَاتِلٍ ، أَوْ لَفْظُ

أَي الْقِصَاصِ (وَالِدِيَّةُ بَدَلٌ) عَنْهُ (عِنْدَ سُقُوطِهِ) بِعَفْوٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَفِي قَوْلٍ) مُوجِبِ الْعَمْدِ
(أَحَدُهُمَا مُبْهِمًا) أَي الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا فِي ضَمَنِ أَيٍّ مَعِينٍ مِنْهُمَا (وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لِلْوَلِيِّ
عَفْوٌ عَلَى الدِّيَّةِ بِغَيْرِ رِضَا الْجَانِي ، وَعَلَى الْأَوَّلِ) وَهُوَ أَنَّ مُوجِبَ الْعَمْدِ الْقَوْدُ (لَوْ أُطْلِقَ الْعَفْوُ
فَالْمَذْهَبُ لِادِيَّةٍ) لِأَنَّ الْعَفْوَ اسْقَاطُ ثَابِتٍ ، لَا إِبْتِائَ مَعْدُومٍ ، وَقِيلَ تَجِبُ (لَوْ عَفَا) الْوَلِيُّ (عَنِ
الدِّيَّةِ لَنَا) عَفْوُهُ (وَلَهُ الْعَفْوُ) عَنِ الْقِصَاصِ (بَعْدَهُ عَلَيْهَا) وَإِنْ تَرَخَّى (لَوْ عَفَا عَلَى غَيْرِ
جِنْسِ الدِّيَّةِ ثَبَتَ) وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنَ الدِّيَّةِ (إِنْ قِيلَ الْجَانِي ، وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَقْبَلْ (فَلَا) يَثْبُتَ
(وَلَا يَسْقُطُ) عَنْهُ (الْقَوْدُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَسْقُطُ (وَلَيْسَ لِمُجْبِرٍ فَلَسٍ عَفْوٌ عَنْ مَالٍ إِنْ
أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا ، وَإِلَّا) بِأَنْ أَوْجَبْنَا الْقَوْدَ بَعِيْنَهُ (فَإِنْ عَفَا عَلَى الدِّيَّةِ ثَبَتَتْ ، وَإِنْ أُطْلِقَ) الْعَفْوُ
(فَكَمَا سَبَقَ) أَنَّ الْمَذْهَبَ لِادِيَّةٍ (وَإِنْ عَفَا عَلَى أَنْ لَا مَالَ ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ) . وَقِيلَ
تَجِبُ الدِّيَّةُ (وَالْبَذَرُ) حَكْمُهُ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ (فِي الدِّيَّةِ كَمَنْفِلِسٍ) فَلَا تَجِبُ الدِّيَّةُ فِي صَوْرَتِي
عَفْوِهِ (وَقِيلَ) هُوَ (كَصَبِيٍّ) فَلَا يَصَحُّ عَفْوُهُ عَنِ الْمَالِ بِحَالٍ (لَوْ تَصَالَحَا عَنِ الْقَوْدِ عَلَى
مَا تَنَتَّى بَعِيرٌ لَنَا إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا) لَا بَعِيْنَهُ (وَإِلَّا) بِأَنْ أَوْجَبْنَا الْقَوْدَ عَيْنًا (فَالْأَصَحُّ الصَّحَّةُ ،
وَلَوْ قَالَ رَشِيدٌ) لَأَخَّرَ (اقْطَعْنِي فَفَعَلَ فَهَدَرٌ) لِقِصَاصٍ وَلَا دِيَّةٍ (فَإِنْ سَرَى أَوْ قَالَ) ابْتِدَاءً
(اقْتَاتِي) فَقَتَلَهُ (فَهَدَرٌ ، وَفِي قَوْلٍ تَجِبُ دِيَّةٌ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لِلْوَارِثِ ابْتِدَاءً (وَلَوْ قُطِعَ) عَضْوُ
مِنْ شَخْصٍ يَجِبُ فِيهِ الْقَوْدُ (فَعَفَا عَنْ قَوْدِهِ وَأَرْشِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسِرْ) بِأَنْ بَرِيٍّ (فَلَا شَيْءٌ) مِنْ
قِصَاصٍ أَوْ أَرْشٍ (وَإِنْ سَرَى) لِلنَّفْسِ (فَلَا قِصَاصَ) فِي نَفْسٍ وَلَا طَرَفٍ (وَأَمَّا أَرْشُ الْعَضْوِ
فَإِنْ جَرَى) مِنَ الْقَطْعِ (لَفْظُ وَصِيَّةٍ كَأَوْصِيَتْ لَهُ بِأَرْشِ هَذِهِ الْجَنَازَةِ فَوَصِيَّةٌ لِقَاتِلٍ) وَالْأَظْهَرُ
مَعْنَاهَا ، فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ أَجْزَا الْوَارِثِ سَقَطَ ، وَإِلَّا فَمَا يَتَحَمَّلُهُ الثَّلَاثُ (أَوْ) جَرَى (لَفْظُ

إِثْرَهُ أَوْ اسْقَاطِهِ ، أَوْ عَفْوَهُ سَقَطَ ، وَقِيلَ وَصِيَّةٌ ، وَتَجِبُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ إِلَى تَمَامِ الدِّيَةِ ،
 وَفِي قَوْلٍ إِنْ تَعَرَّضَ فِي عَفْوِهِ لِمَا يَحْدُثُ مِنْهَا سَقَطَتْ ، فَلَوْ سَرَى إِلَى عُضْوٍ آخَرَ فَاذْدَمَلَ
 ضَمِنَ دِيَةَ السَّرَايَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ لَهُ قِصَاصُ نَفْسٍ بِسَرَايَةٍ طَرَفَ لَوْ عَفَا عَنْ
 النَّفْسِ فَلَا قَطْعَ لَهُ ، أَوْ عَنِ الطَّرَفِ فَلَهُ حَرْزُ الرِّقَبَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَطَعَهُ ثُمَّ عَفَا
 عَنِ النَّفْسِ بِجَانَا ، فَإِنْ سَرَى التَّطَعُّ بِأَنْ يُطْلَانَ الْعَفْوُ ، وَإِلَّا فَيَصِحُّ ، وَلَوْ وَكَّلَ ثُمَّ
 عَفَا فَاقْتَصَّ الْوَكِيلُ جَاهِلًا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ دِيَةِ ، وَأَنَّهَا عَلَيْهِ لَا عَلَى
 مَاقِلَتِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْعَاقِي ، وَلَوْ وَجِبَ قِصَاصُ عَلَيْهَا فَتَسَكَّحَهَا عَلَيْهِ
 جَازَ وَسَقَطَ ، فَإِنْ فَارَقَ قَبْلَ الْوُطءِ رَجَعَ بِنِصْفِ الْأَرْضِ ، وَفِي قَوْلٍ بِنِصْفِ
 مَهْرٍ مِثْلٍ .

إِثْرَهُ أَوْ اسْقَاطِهِ ، أَوْ جَرَى (عَفْو) عَنْ الْجَنَايَةِ (سَقَطَ) الْأَرْضُ نَاجِزًا إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ
 (وَقِيلَ وَصِيَّةٌ) يَسْقُطُ بَعْدَ الْمَوْتِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ أَيْضًا ، فَالْخِلَافُ أَنَّهُ يَسْقُطُ نَاجِزًا أَوْ بَعْدَ
 الْمَوْتِ (وَتَجِبُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ) أَيِ أَرْضِ الْعُضْوِ الْمَعْفُوعِ عَنْهُ (إِلَى تَمَامِ الدِّيَةِ) تَعَرَّضَ فِي عَفْوِهِ
 لِمَا يَحْدُثُ أَمْ لَا (وَفِي قَوْلٍ إِنْ تَعَرَّضَ فِي عَفْوِهِ لِمَا يَحْدُثُ مِنْهَا سَقَطَتْ ، فَلَوْ سَرَى إِلَى عُضْوٍ
 آخَرَ) كَانَ قَطْعُ أَصْبَعِهِ فَعَفَا عَنْ أَرْضِهِ فَسَرَى إِلَى بَاقِي كَفِهِ (فَاذْدَمَلَ) الْقَطْعُ (ضَمِنَ دِيَةَ
 السَّرَايَةِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَضْمِنُ لِتَوَلُّدِهَا مِنْ مَعْفُوعِ عَنْهُ (وَمَنْ لَهُ قِصَاصُ نَفْسٍ بِسَرَايَةٍ)
 قَطَعَ (طَرَفَ لَوْ عَفَا) وَلِيهِ (عَنْ النَّفْسِ فَلَا قَطْعَ لَهُ ، أَوْ) هَذَا (عَنْ الطَّرَفِ فَلَهُ حَرْزُ الرِّقَبَةِ فِي
 الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَلَوْ قَطَعَهُ) الْوَلِيُّ (ثُمَّ عَفَا عَنْ النَّفْسِ بِجَانَا ، فَإِنْ سَرَى الْقَطْعُ) إِلَى
 النَّفْسِ (بِأَنْ يُطْلَانَ الْعَفْوُ ، وَالْأَظْهَرُ) بِأَنْ لَمْ يَسِرْ (فَيَصِحُّ) عَفْوُهُ (وَلَوْ وَكَّلَ) الْوَلِيُّ غَيْرَهُ (ثُمَّ
 عَفَا فَاقْتَصَّ الْوَكِيلُ جَاهِلًا ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ دِيَةِ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَجِبُ (وَ) الْأَظْهَرُ
 (أَنَّهَا عَلَيْهِ) أَيِ الْوَكِيلِ (لِأَعْلَى عَاقِلَتِهِ) وَمُقَابِلُهُ أَنَّهَا عَلَيْهِمْ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيِ الْوَكِيلِ
 (لَا يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْعَاقِي) أَيِ الْمُوَكَّلِ ، وَمُقَابِلُهُ يَرْجِعُ (وَلَوْ وَجِبَ) لِرَجُلٍ (قِصَاصُ عَلَيْهَا) أَيِ
 الْمَرَأَةِ (فَتَسَكَّحُهَا عَلَيْهِ) بِأَنْ جَعَلَهُ مُدَاقًا (جَازَ) النِّسْكَاحُ وَالصَّدَاقُ (وَسَقَطَ ، فَإِنْ فَارَقَ قَبْلَ الْوُطءِ
 رَجَعَ بِنِصْفِ الْأَرْضِ) لِتِلْكَ الْجَنَايَةِ (وَفِي قَوْلٍ) يَرْجِعُ (بِنِصْفِ مَهْرٍ مِثْلٍ) وَأَمَّا لَوْ أُوجِبَتْ
 الْجَنَايَةُ مَلَا كَالْخَطَا فَتَسَكَّحُهَا عَلَى الْأَرْضِ فَيَصِحُّ النِّسْكَاحُ دُونَ الصَّدَاقِ لِلْجَهْلِ بِالْدِّيَةِ .

كتاب الديات

فِي قَتْلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةٌ بَعِيرٍ مُثْلَةٌ فِي الْعَمْدِ : ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ،
وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً : أَيْ حَامِلًا ، وَخُمْسَةً فِي الْخَطَا : عِشْرُونَ بِنْتُ خَنَاضٍ ، وَكَذَا بَنَاتُ
لَبُونٍ وَبَنُو لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجَذَاعٍ ، فَإِنْ قَتَلَ خَطَاً فِي حَرَمٍ مَكَّةَ أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ :
ذِي الْقَعْدَةِ وَذِي الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ وَرَجَبٍ ، أَوْ مَحْرَمًا ذَا رَحِمٍ مُثْلَةٌ ، وَالْخَطَاً وَإِنْ
تَشَكَّلَتْ قَتْلُ الْعَاقِلَةِ مُؤَجَّلَةٌ ، وَالْعَمْدُ عَلَى الْجَانِي مُجْبَلَةٌ ، وَشِبْهُ الْعَمْدِ مُثْلَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ
مُؤَجَّلَةٌ ، وَلَا يُقْبَلُ مَعِيبٌ وَمَرِيضٌ إِلَّا بِرِضَاهُ ، وَيُثْبِتُ حَمْلُ الْخَلْفَةِ بِأَهْلِ خَبْرَةٍ ،
وَالْأَصَحُّ إِجْزَاؤُهَا قَبْلَ تَحْمِيسِ سِنِينَ ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ وَلَهُ إِبِلٌ فَيَسْأَلُ عَنْهَا ، وَيَقِيلُ مِنْ غَالِبِ إِبِلِ
بَلَدِهِ ، وَإِلَّا فَنَاقِلِبِ ، قَبِيلَةَ بَدْوِيٍّ ، وَإِلَّا

كتاب الديات

جَمْعُ دِيَّةٍ ، وَهِيَ الْمَالُ الْوَاجِبُ بِحِثَابَةِ عَلَى الْحُرِّ فِي نَفْسٍ أَوْ فِي مَالٍ دُونِهَا (فِي قَتْلِ الْحُرِّ)
الَّذِي (الْمُسْلِمِ مِائَةٌ بَعِيرٍ) وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مُحَقَّقُونَ
الْبَلَمُ عَلَى قَاتِلِهِ ، فَلَوْ كَانَ تَارَكَ الصَّلَاةَ كَسَلًا أَوْ زَانِيًا مُحْصَنًا وَقَتْلَهُ مُسْلِمٌ فَلَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ وَتَكُونُ
الْمِائَةُ (مُثْلَةٌ فِي) قَتْلِ (الْعَمْدِ : ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً) بِفَتْحِ الْحَاءِ
وَكُسْرِ اللَّامِ (أَيْ حَامِلًا) وَتِلْكَ الدِّيَّةُ فِي الْأَطْرَافِ أَيْضًا (وَخُمْسَةً فِي الْخَطَا : عِشْرُونَ بِنْتُ
خَنَاضٍ ، وَكَذَا بَنَاتُ لَبُونٍ وَبَنُو لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجَذَاعٍ) وَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ
وَمُؤَجَّلَةٌ وَخُمْسَةٌ (فَإِنْ قَتَلَ خَطَاً فِي حَرَمٍ مَكَّةَ ، أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ : ذِي الْقَعْدَةِ) بِفَتْحِ الْقَافِ
(وَذِي الْحِجَّةِ) بِكُسْرِ الْحَاءِ (وَالْمَحْرَمِ) بِشَدِيدِ الرَّاءِ الْمُقْتَوَحَةِ (وَرَجَبٍ ، أَوْ) قَتَلَ (مَحْرَمًا ذَا رَحِمٍ)
كَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ (مُثْلَةٌ) دِيَّةُ الْمَقْتُولِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَحْرَمُ لَيْسَ بِرَحِمٍ كَالْأُمِّ أَوْ أَسْرَافَتِهِ
وَأَخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ أَوْ كَانَ ذَا رَحِمٍ وَلَمْ يَكُنْ مَحْرَمًا كَابْنِ عَمِّهِ ، فَلَا يَجُوزُ تَثْلِيثُ الدِّيَّةِ (وَالْخَطَاً
وَإِنْ تِلْكَ) كَقَتْلِ الْمَحْرَمِ (فَعَلَى الْعَاقِلَةِ) دِيَّتُهُ (مُؤَجَّلَةٌ ، وَالْعَمْدُ) دِيَّتُهُ (عَلَى الْجَانِي مُجْبَلَةٌ
وَشِبْهُ الْعَمْدِ) دِيَّتُهُ (مُثْلَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ مُؤَجَّلَةٌ) فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ مَقْلُوظَةٍ مِنْ وَجْهِ (وَلَا
يُقْبَلُ) فِي إِبِلِ الدِّيَّةِ (مَعِيبٌ) بِمَا يَثْبُتُ رَدُّ الْعَيْبِ (وَمَرِيضٌ) وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَرِضًا (إِلَّا
بِرِضَاهُ) أَيْ الْمُسْتَحَقُّ (وَيُثْبِتُ حَمْلُ الْخَلْفَةِ بِأَهْلِ خَبْرَةٍ) أَيْ بِعَدْلَيْنِ مِنْهُمْ (وَالْأَصَحُّ إِجْزَاؤُهَا)
أَيْ الْخَلْفَةُ (قَبْلَ خَمْسِ سِنِينَ) وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ أَنَّ النَّاقَةَ لَا تَحْمِلُ قَبْلَهَا [وَمَنْ لَزِمَتْهُ] دِيَّةُ
(وَلَهُ إِبِلٌ فَيَسْأَلُ) تَوَخُّذٌ (وَقِيلَ مِنْ غَالِبِ إِبِلِ بَلَدِهِ) إِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ (وَإِلَّا) بِأَنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ إِبِلٌ (فَنَاقِلِبُ) بِالْجُرِّ : أَيْ تَوَخُّذٌ مِنْ غَالِبِ إِبِلِ (قَبِيلَةِ بَدْوِيٍّ ، وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ فِي

فَأَقْرَبَ بِلَادٍ ، وَلَا يَدُلُّهُ ، إِلَى نَوْعٍ وَاقِيَةٍ إِلَّا بِتَرَاضٍ ، وَلَوْ عُدِمَتْ فَالْقَدِيمُ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَالْجَدِيدُ قِيمَتُهَا بِنَقْدِ بَلَدِهِ ، وَإِنْ وَجِدَ بَعْضُ أَخَذَ ، وَاقِيَةُ الْبَاقِي ، وَالْمَرْأَةُ وَالْخُنْثَى كَنِصْفِ رَجُلٍ نَفْسًا وَجُرْحًا ، وَيَهُودِيٌّ وَنَصْرَانِيٌّ ثُلُثُ مُسْلِمٍ ، وَمَجُوسِيٌّ ثُلَاثَا عَشَرَ مُسْلِمٍ ، وَكَذًا وَثَنِيٌّ لَهُ أَمَانٌ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الْإِسْلَامُ إِنْ تَمَسَّكَ بِدِينٍ لَمْ يَبْدَلْ فِدْيَةُ دِينِهِ ، وَإِلَّا فَكَمَجُوسِيٌّ .

[فصل] فِي مَوْضِعَةِ الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهِ لِحُرِّ مُسْلِمٍ خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ ، وَهَاشِمَةٌ مَعَ إِبْضَاحٍ عَشْرَةٍ ، وَدُونُهُ خَمْسَةٌ ، وَقِيلَ حُكُومَةٌ ، وَمُنْقَلَةٌ خَمْسَةُ عَشَرَ ، وَمَأْمُومَةٌ ثُلُثُ الدِّيَةِ ، وَلَوْ أَوْضَحَ قَهْشَمٌ آخَرُ ، وَنَقَلَ ثَالِثٌ ، وَأَمَّ رَابِعٌ فَفَعَلَى كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ خَمْسَةٌ ، وَالرَّابِعِ تَمَامُ الثَّلَاثِ ، وَالشَّجَاجُ قَبْلَ الْمَوْضِعَةِ إِنْ عُرِفَتْ نِسْبَتُهَا مِنْهَا

البلدة أو القبيلة إلى بل يصفى الأجزاء (فأقرب بلاد) إلى موضع المؤدى فيلزمه نقلها (ولا يعدل إلى نوع) من غير الواجب (و) لا إلى (قيمة) عنه (إلا بتراض) من المؤدى والمستحق ، وتقدم في الصلح أنه لا يجوز الصلح عن إبل الدية بالتراضى للجهالة ، فلعل ما هنا إذا كانت معلومة الصفة (ولو عُدِمَتْ) إبل الدية بأن لم توجد أو وجدت بأكثر من ثمن الثقل (فالقديم) الواجب (ألف دينار ، أو اثنا عشر ألف درهم) فضة (والجديد) الواجب (قيمتها) أي الإبل بالغة ما بلغت (بنقد بلده) الغالب ، والمراد ببلد العدم الذي يجب التحصيل منه (وإن وجد بعض أخذ ، وقيمة الباقي ، والمرأة والخنثى) الحزبان دية كل منهما (كنصف) دية (رجل) حر (نفسا وجرحا ، ويهودي ونصراني ثلث مسلم) نفسا وغيرها (ومجوسي) دية (ثلثا عشر) دية (مسلم ، وكذا وثني له أمان) كدخوله لنا رسولا (والمذهب أن من لم يبلغه الإسلام أن تمسك بدين لم يبدل فدية دينة ، وإلا) بأن تمسك بدين بدل ولم يبلغه بالمخائفة ، أولم تبلغه دعوة بني أصلا (فكمجوسي) دية ، وقيل إن من لم تبلغه الدعوة دية مسلم ، ومن شك في بلوغه الدعوة ، فينبغي أن يجب فيه أحسن الديات .

[فصل] فِي مَوْجِبِ مَادُونِ النَّفْسِ (فِي مَوْضِعَةِ الرَّأْسِ) وَمِنْهَا الْعَظْمُ خَلْفَ الْأُذُنِ (أَوِ الْوَجْهِ) وَمِنْهَا مَا تَحْتَ الْمُقْبِلِ مِنَ اللَّحْيَيْنِ (لِحْرَمِ الْمُسْلِمِ) ذَكَرَ (خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ) وَلِغَيْرِهِ مِنْ أَسْرَاءٍ وَنَحْوِهَا نِصْفُ عَشْرِيَّتِهِ (وَ) فِي (هَاشِمَةٍ مَعَ إِبْضَاحٍ عَشْرَةٍ وَدُونِهِ) أَيِ الْإِبْضَاحِ (خَمْسَةٌ ، وَقِيلَ حُكُومَةٌ) وَ) فِي (مُنْقَلَةٍ) مَعَ إِبْضَاحٍ وَهَشَمٍ (خَمْسَةُ عَشَرَ ، وَ) فِي (مَأْمُومَةٍ ثُلُثُ الدِّيَةِ ، وَلَوْ أَوْضَحَ) وَاحِدٌ (مَهْشَمٌ آخَرُ ، وَقَالَ ثَالِثٌ ، وَأَمَّ رَابِعٌ ، فَعَلَى كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ خَمْسَةٌ ، وَ) عَلَى (الرَّابِعِ تَمَامُ الثَّلَاثِ) وَهُوَ عَامِيَةٌ عَشْرٌ بَعِيرًا وَثَلَاثٌ ، وَالْمَوْضِعُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ إِذَا كَانَ عَمْدًا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْخَمْسَةُ إِلَّا عِنْدَ الْعَفْوِ أَوِ الْخَطَا (وَالشَّجَاجُ) الَّتِي (قَبْلَ الْمَوْضِعَةِ) مِنْ حَارِصَةٍ وَغَيْرِهَا (إِنْ عُرِفَتْ نِسْبَتُهَا مِنْهَا) أَيِ الْمَوْضِعَةِ بِأَنَّ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ مَوْضِعَةٌ إِذَا قِيلَ بِهَا الْبَاضَةُ مَثَلًا عُرِفَ أَنَّ الْقَطْعَ

وَجَبَ قَسْطُ مِنْ أَرْضِهَا ، وَإِلَّا فَحُكُومَةُ كَجُرْحِ سَائِرِ الْبَدَنِ ، وَفِي جَانِفَةِ ثُلُثِ دِيَةِ ، وَهِيَ
 جُرْحٌ يَنْفُذُ إِلَى جَوْفِ كَبْطَنٍ وَصَدْرٍ وَثُقْرَةٍ تَحْتَ وَجْبَيْنِ وَخَاصِرَةٍ ، وَلَا يَخْتَلِفُ أَرْضُ
 مُوَضِعَةٍ بِكِبَرِهَا ، وَلَوْ أَوْضَعَ مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ وَجِلْدٌ قِيلَ أَوْ أَحَدُهُمَا فَمَوْضِعَانِ ،
 وَلَوْ انْقَسَمَتْ مُوَضِعَتُهُ عَدَا وَخَطًّا أَوْ شَمِلَتْ رَأْسًا وَوَجْهًا فَمَوْضِعَانِ ، وَقِيلَ مُوَضِعَةٌ ،
 وَلَوْ وَسَّعَ مُوَضِعَتُهُ فَوَاحِدَةً عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ غَيْرَهُ فَثِنْتَانِ ، وَالْجَانِفَةُ كَمَوْضِعَةٍ فِي
 التَّعَدُّدِ ، وَلَوْ نَفَذَتْ فِي بَطْنٍ وَخَرَجَتْ مِنْ ظَهْرِ فَجَانِفَتَانِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَوْصَلَ جَوْفُهُ
 سِنَانًا لَهُ طَرَفَانِ فَثِنْتَانِ ، وَلَا يَسْقُطُ أَرْضُهَا بِالتَّحَامِ مُوَضِعَةٍ وَجَانِفَةٍ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ فِي
 الْأُذُنَيْنِ دِيَةَ لِحُكُومَةٍ ، وَبَعْضُ يَقْسِطُهُ ، وَلَوْ أَيْبَسَهُمَا فِدْيَةً ، وَفِي قَوْلِ حُكُومَةٍ ،
 وَلَوْ قَطَعَ يَابِسَتَيْنِ لِحُكُومَةٍ ، وَفِي قَوْلِ دِيَةِ ، وَفِي كُلِّ عَيْنٍ نِصْفُ دِيَةِ ، وَلَوْ عَيْنٌ
 أَحْوَلُ وَأَعْمَشُ وَأَعْوَرٌ ، وَكَذَا مَنْ يَبِينُهُ بَيَاضٌ لَا يَنْقُصُ الضَّوْءَ ، فَإِنْ نَقَصَ قَسِطُ ،
 فَإِنْ لَمْ يَنْضِبْ لِحُكُومَةٍ ، وَفِي كُلِّ جَفْنٍ

ثلث في جميع اللحم (وجب قسط من أرضها) بالنسبة (والا) بأن لم تعرف النسبة (لحكومة)
 لا تبلغ أرض موضوعة (كجرح سائر البدن) فان فيه الحكومة (وفي جانفة ثلث دية ، وهي
 جرح ينفذ إلى جوف) أي يصل (إلى جوف) فيه قوة تحيل الغذاء أو الدواء (كبطن وصدور وثقرة نحر)
 وهي الثقرة التي في آخر العنق (وجبين وخاصرة) أي داخل ماذكر . وأما غير الجوف كالأنف
 والتم فليس في جانفته إلا حكومة (ولا يختلف أرض موضوعة بكبرها) ولا بصغرها (ولو وضع
 موضعين بينهما لحم وجلد) معا (قيل أو أحدهما فموضعان ، ولو انقسمت موضعتة عددا وخطا
 أو شملت رأسا ووجها فموضعان ، وقيل موضوعة) فلا يعد ذلك من أسباب التعدد (ولو وسع)
 الجاني (موضعتة فواحدة على الصحيح) ومقابلته تعدد (أو) وسع (غيره) أي الجاني
 الموضوعة (فثنتان ، والجائفة كموضوعة في التعدد) والاتحاد ، فلو أجافه في موضعين بينهما لحم وجلد
 فجائفتان ، ولو رفع الحاجز بينهما لجائفة ، وهكذا بقية الأحكام (ولو نفذت في بطن وخرجت من
 ظهر فجائفتان في الأصح) ومقابلته في الخارجة حكومة (ولو أوصل جوفه سنانا) هو طرف الرمح
 (له طرفان فثنتان) ان سلم الحاجز بينهما فان خرج من ظهره فأربع (ولا يسقط أرض بالتحام
 موضوعة وجائفة) لأنه في مقابلة الجزء الذاهب والألم (والمذهب أن في الأذنين دية لا حكومة)
 والمراد دية من جنى عليه (وبعض) من الأذنين (يقسطة ، ولو أيبسهما فدية ، وفي قول حكومة
 ولو قطع) أذنين (يابستين لحكومة ، وفي قول دية ، وفي كل عين نصف دية ولو عين أحول)
 وهو من في عينه خلل دون بصره (وأعمش) وهو من يسيل دمعته مع ضعف في بصره
 (وأعور) أي ذى عين واحدة (وكذا من يبينه بياض لا ينقص الضوء) يجب فيها نصف دية
 (فان نقص فقسط) ما نقص (فان لم ينضبط) النقص (لحكومة) تجب (وفي كل جفن)

رُبْعُ دِيَّةٍ ، وَلَوْ لِأَعْمَى ، وَمَارِنِ دِيَّةٍ . وَفِي كُلِّ مِنْ طَرَفَيْهِ وَالْحَاجِزِ ثَلَاثٌ . وَقِيلَ فِي الْحَاجِزِ
حُكُومَةٌ ، وَفِيهِمَا دِيَّةٌ . وَفِي كُلِّ شَفَةِ نِصْفُ دِيَّةٍ ، وَلِسَانٍ وَلَوْ لِأَلْسَنِ وَأُذُنٍ
وَأَلْتَمَعٍ وَصِنْفٍ دِيَّةٌ ، وَقِيلَ شَرْطُ الطِّفْلِ ظُهُورُ أَثَرِ نَطْقٍ بِتَحْرِيكِهِ لِبُكَاءٍ وَمَصٍّ ،
وَلِأُخْرَسٍ حُكُومَةٌ ، وَكُلُّ سِنَّةٍ لِدَكْرَةٍ مُسْلِمٍ خَمْسَةُ أَعْبَرَةٍ سَوَاءٌ أَكْثَرَ
الظَّاهِرِ مِنْهَا دُونَ السَّنَخِ أَوْ قَلَمًا بِهِ ، وَفِي سِنَّةٍ زَائِدَةٍ حُكُومَةٌ ، وَحَرَكَةُ السِّنِّ
إِنْ قُلْتَ فَكَصَحِيحَةٌ وَإِنْ بَطَلَتْ لِلنَّفْعَةِ فَحُكُومَةٌ ، أَوْ نَقَصَتْ فَأَلْصَحُ كَصَحِيحَةٍ ،
وَلَوْ قَلَعَ سِنَّةٌ صَغِيرٌ لَمْ يُنْفَرْ فَلَمْ تَعُدْ وَبَانَ فَسَادُ النَّبْتِ وَجَبَّ الْأَرْضُ ، وَالْأُظْهَرُ
أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ قَبْلَ الْبَيَانِ فَلَا شَيْءَ ، وَأَنَّهُ لَوْ قَلَعَ سِنَّةٌ مَغْشُورٌ فَهَادَتْ لَا تَسْقُطُ الْأَرْضُ ، وَلَوْ
قُلِعَتِ الْأَسْنَانُ فَبِحَسَابِهِ ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَزِيدُ عَلَى دِيَّةٍ إِنْ اتَّحَدَ جَانٌ وَجَنَانِيَّةٌ ، وَكُلُّ
يَلْحَى نِصْفُ دِيَّةٍ ، وَلَا يَدْخُلُ أَرْضُ الْأَسْنَانِ فِي دِيَّةِ اللَّحْيَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَكُلُّ يَدٍ
نِصْفُ دِيَّةٍ إِنْ

وهو غطاء العين (ربع دية ، ولو لأعمى) وبلا هذب (و) في قطع (مارن) وهو مالان من
الأنف (دية ، وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث ، وقيل في الحاجز حكومة ، وفيهما) أي الطرفين
(دية ، وفي) قطع (كل شفة نصف دية) ففي الشفتين الدية (و) في قطع (لسان) لنطق
سليم الذوق (ولو) كان اللسان (لألسن وأرت) وألتغ وطفل دية ، وقيل شرط) الدية في قطع
لسان (الطفل ظهور أثر نطق بتحرريكه) أي اللسان (لبكاء ومص) للشدوى ، فإن لم يظهر
حكومة (و) في لسان (لأخرس حكومة) ولو كان خرسه عارضا (و) في قطع (كل سن
لذكر مسلم خمسة أعبرة) وفي غيره من امرأة وكافر نصف عشر دية ، إنما شرطها أن تكون
مشغورة غير مقلقة (سواء كسر الظاهر منها دون السنخ أو قلعهما به) أي معه (وفي سن زائدة)
وهي الخارجة عن سمت الأسنان الأصلية (حكومة . وحركة السن ان قلت) بحيث لا تمنعها من
فأدية وظيفتها من المضغ (فكصحيحة ، وإن بطلت المنفعة) منها لشدة الحركة (حكومة)
تجب فيها (أو نقصت فالأصح كصحيحة) فيجب الأرض ولا أثر لضعفها (ولو قطع سن صبي لم
يشفر) أي لم تسقط رواتقه (فلم تعد) وقت أو أن عودها (وبان فساد النبات وجب) القصاص
أو (الأرض ، والأظهر أنه لو مات قبل البيان فلا شيء) على الجاني (وأنه لو قطع سن مشغور فعادت
لا تسقط الأرض ، ولو قلعت الأسنان) كلها ، وهي اثنان وثلاثون في غالب الفطرة (فبحسابه)
ففيها مائة وستون بعيرا (وفي قول لا يزيد على دية ان اتحد جان وجنانية) عليها كأن أسقطها
بضرب دواء أو بضربة من غير تحلل اندمال (و) في (كل لحى نصف دية) وهو بفتح اللام
واحد اللحيين ، وهما العظمان اللذان نبت عليهما الأسنان السفلى وملتقاهما الذقن (ولا يدخل
أرض الأسنان في دية اللحيين في الأصح) ومقابلته يدخل (و) في (كل يد نصف دية ان

قُطِعَ مِنْ كَفٍّ ، فَإِنْ قُطِعَ مِنْ قَوْفِهِ فَحُكْمُهُ أَيْضًا ، وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ ،
وَأُمْلَةُ ثَلَاثُ الْعَشْرَةِ ، وَأُمْلَةُ الْإِبْهَامِ نِصْفُهَا ، وَالرَّجْلَانِ كَالْيَدَيْنِ ، وَفِي حَامَتَيْهَا دِيَّتُهَا ،
وَحَامَتَيْهِ حُكْمُهُ ، وَفِي قَوْلِ دِيَّتِهِ ، وَفِي اثْنَيْنِ دِيَّةٌ ، وَكَذَا ذَكَرُ وَلَوْ لِصَغِيرٍ وَشَيْخٍ
وَعَيْنَيْنِ ، وَحَشَفَةٌ كَذَكَرٍ ، وَبَعْضُهَا يَقْطَعُ مِنْهَا ، وَقِيلَ مِنَ الذَّكَرِ ، وَكَذَا حُكْمُ
بَعْضِ مَارِنٍ وَحَلَمَةٍ ، وَفِي الْأَلْيَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَكَذَا شَفْرَاهَا ، وَكَذَا سَلْخُ جُلْدٍ ، إِنْ بَقِيَ حَيَاةُ
مُسْتَقَرَّةً ، وَحَزَّ غَيْرُ السَّالِخِ رَقَبَتَهُ .

[فرع] فِي الْعَقْلِ دِيَّةٌ ، فَإِنْ زَالَ بِمَرْحٍ لَهُ أَرْضٌ أَوْ حُكْمُهُ وَجَبَا ، وَفِي قَوْلٍ
يَدْخُلُ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ ، وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ فَإِنْ لَمْ يَنْتَظِمِ قَوْلُهُ وَقِيلَ فِي خَلَوَاتِهِ
قَلَهُ دِيَّةٌ بِلَا يَمِينٍ ، وَفِي السَّمْعِ دِيَّةٌ ، وَمَنْ أَذِنَ نِصْفٌ ، وَقِيلَ قِسْطُ النَّقْصِ ،
وَلَوْ أَرَالَ أُذُنَيْهِ وَسَمِعَهُ قَدَيْتَانِ ، وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ وَانْزَعَجَ لِلصَّيَاحِ فِي نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ

قطع) أى اليد ، وذكرها باعتبار أنها عضو (من) مفصل (كف) فإن قطع من فوقه لحكومة
تجب (أيضا) مع دية الكف (وفي كل) أصبع أصلية من يد أو رجل (عشرة أبعره ، و)
في كل (أملة ثلث العشرة ، و) في (أملة الإبهام نصفها ، والرجلان كاليدين) في جميع ما ذكر
فيهما (وفي حامتها) أى الأثني (ديتها ، و) في (حامتها) أى الرجل (حكومة ، وفي قول
ديته) أى الرجل كالمراة (وفي اثنين) من الرجل (دية) والمراد بهما البيضان . وأما جلدتهما
فتسمى الخصيتين (وكذا ذكر) سليم (ولو لصغير وشيخ وعينين وحشفة كذا ذكر) فيجب في
قطعها الدية (وبعضها) لو قطع يجب (بقسطه) أى البعض (منها) أى الحشفة فتقسط على
أبعاضها (وقيل من الذكر ، وكذا حكم بعض مارن وحلمة) أى يكون بقسطه من المارن
والحلمة ، وقيل بقسطه من جميع الأنف والشدى (وفي الأليين) وهما موضع القعود (الدية)
وفي أحدهما نصفها (وكذا شفرها) بضم الشين ، وهما حرفا الفرج فيهما ديتها (وكذا سلخ
جلد) فيه دية المساوخ منه (ان بقى) فيه (حياة مستقرة) بعد السلخ (وحز غير السالخ رقبته)
بعد السلخ فتجب الدية على السالخ ، والقصاص على الحاز ، وإلا فالسلخ قاتل له .

[فرع] فِي إِزَالَةِ الْمَنَافِعِ (فِي الْعَقْلِ) أى فِي إِزَالَتِهِ (دِيَّةٌ ، فَإِنْ زَالَ بِمَرْحٍ لَهُ أَرْضٌ)
مَقْدَرُ كَالْمَوْحَةِ (أَوْ حُكْمُهُ) كَالْبَاضِعَةِ (وَجَبَا) أى الدية والأرض ، أَوْ هِيَ وَالْحُكْمَةُ (وَفِي
قَوْلٍ يَدْخُلُ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ ، وَلَوْ ادَّعَى) بِالْبَاءِ لِلْجَهْلِ : أى ادَّعَى وَلِيَهُ (زَوَالَهُ) أى
العقل وأنكر الجاني (فَإِنْ لَمْ يَنْتَظِمِ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ فِي خَلَوَاتِهِ فَلَهُ دِيَّةٌ بِلَا يَمِينٍ) وَلَوْ تَقَطَّعَ جَنُونُهُ حَلْفَ
زَمَنِ إِفَاقَتِهِ ، وَإِنْ انْتَضَمَ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ حَلْفَ الْجَانِي (وَفِي السَّمْعِ) أى إِزَالَتِهِ (دِيَّةٌ ، وَ) فِي
إِزَالَتِهِ (مِنْ أَذْنٍ نِصْفٌ) مِنَ الدِّيَةِ (وَقِيلَ قِسْطُ النَّقْصِ) مِنْهُ مِنَ الدِّيَةِ (وَلَوْ أَرَالَ أُذُنَيْهِ
وَسَمِعَهُ قَدَيْتَانِ) فَلَا يَدْخُلَانِ (وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ) أى السَّمْعِ (وَانْزَعَجَ لِلصَّيَاحِ فِي نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ

مَكَاذِبُ ، وَإِلَّا حَلَفَ وَأَخَذَ دِيَّةً ، وَإِنْ نَقَصَ قَسَطُهُ إِنْ عُرِفَ ، وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ بِاجْتِهَادٍ قَاضٍ ، وَقِيلَ يُعْتَبَرُ سَمْعُ قَرْنِهِ فِي حِجَّتِهِ ، وَيُضْبَطُ التَّفَاوُتُ ، وَإِنْ نَقَصَ مِنْ أُذُنٍ سُدَّتْ وَضُبُّهُ مُنْتَهَى سَمَاعِ الْآخَرَى ثُمَّ عُكِّسَ ، وَوَجَبَ قِسْطُ التَّفَاوُتِ ، وَفِي ضَوْءِ كُلِّ عَيْنٍ نِصْفُ دِيَّةٍ ، فَلَوْ قَطَّاهَا لَمْ يَزِدْ ، وَإِنْ ادَّعَى زَوَالَهُ سُئِلَ أَهْلُ الْخُبْرَةِ ، أَوْ يُمْتَحَنُ بِتَقَرُّبِ عَقْرَبٍ أَوْ حَدِيدَةٍ مِنْ عَيْنِهِ بَغْتَةً ، وَنُظِرَ هَلْ يَنْزَعُجُ ؟ وَإِنْ نَقَصَ فَكَالسَّمْعِ ، وَفِي الشَّمِّ دِيَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَفِي الْكَلَامِ الدِّيَّةُ ، وَفِي بَعْضِ الْحُرُوفِ قِسْطُهُ ، وَالْمَوْزَعُ عَلَيْهَا ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا فِي لَفْظِ الْعَرَبِ ، وَقِيلَ لَا يَوْزَعُ عَلَى الشَّفْهِ وَالْحَلْقِيَةِ ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ بَقْضِهَا خِلَاقَةً أَوْ بِأَقْفٍ سَمَاوِيَّةٍ فَلَدِيَّةٌ ، وَقِيلَ قِسْطُهُ ، أَوْ

فَكَاذِبُ) فيحلف الجاني إن سمعه لباقي (وإلا) بأن لم ينزعج (حلف وأخذ دية) ولا بد في حلفه من التعرض لذهاب سمعه من الجناية (وان نقص) سمعه بجناية (فقسطه) أي النقص من الدية (ان عرف) قدر ما ذهب (وإلا) بأن لم يعرف قدره (فحكومة) تجب فيه (باجتهاد قاض ، وقيل يعتبر سمع قرنيه) بفتح القاف وحكى كسرهما : من له مثل سنه (في حجته ، ويضبط التفاوت) بين سمعيهما بأن يجلس قرنيه بجنبه ، وينادييهما من يرفع صوته من مسافة لا يسمعه واحد منهما ثم يقرب المنادي حتى يسمع القرن فيعرف الموضع ، ثم يرفع الصوت ويقرب إلى أن يقول المجنى عليه سمعت فيضبط ما بينهما ، ويؤخذ بنسبته من الدية (وان نقص من أذن سدت وضبط منتهى سماع الأخرى ثم عكس) بأن تسد الصحيحة ويضبط منتهى سماع الناقصة (ووجب قسط التفاوت) ويؤخذ قسطه من الدية (وفي) اذهاب (ضوء كل عين نصف دية ، فلو قطَّاهَا لَمْ يَزِدْ) على نصف الدية (وان ادَّعَى زواله) أي الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل الخبرة) أي عدلان منهم ، لأن لهم طريقا إلى معرفته ، بخلاف السمع (أو يمتحن) المجنى عليه (بتقريب عقرب أو حديد من عينه بغتة ونظر هل ينزعج) أولا ؟ فان انزعج صدق الجاني بيمينه وإلا فالجاني عليه بيمينه (وان نقص) ضوء المجنى عليه (فكالسمع) أي حكيمه كنقص السمع (وفي) إزالة (الشَّم) بجناية (دية على الصحيح) ومقابله فيه حكومة (وفي) إبطال (الكلام) بجناية على اللسان (الدية ، وفي) إبطال (بعض الحروف قسطه) إذا بقي له كلام منتظم ، وإلا فعليه كمال الدية (والموزع عليها) الدية من الحروف (ثمانية وعشرون حرفا) بإسقاط لا وجعل الألف تشمل الألف اللينة والهمزة (في لغة العرب) وفي غيرها يوزع عليها قلت أو كثرت (وقيل لا يوزع على) الحروف (الشفهية) وهي الباء والفاء والواو والميم (والحلقية) وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء ، لأن الجناية على اللسان ، وهذه ليست منه (ولو عجز عن بعضها) أي الحروف (خالقة ، أو بأقفا سماوية فدية) كماله في إبطال كلام كل منهما (وقيل قسط) من الدية بالنسبة لجميع الحروف (أو) عجز

بجناية فالذهب لا تكمل دية ، ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس
فنصف دية ، وفي الصوت دية ، فإن أبطأ معه حركة لسان فحجز عن التقطيع
والترديد فديتان ، وقيل دية ، وفي الذوق دية ، وبدرك به خلاوة وموضة ومراة
وملحة وعذوبة ، وتوزع عليهم ، فإن نقص فحكومة ، وتجب الدية في المضغ ،
وقوة إماء بكسر صلب ، وقوة حبلى وذهاب جماع ، وفي إفضائها من الزوج وغيره
دية وهو رفع ما بين مدخل ذكر وذبر ، وقيل ذكر وبول ، فإن لم يتمكن
الوطء إلا بإفضاء فليس للزوج ، ومن لا يستحق إفضاءها فأزال البكارة بغير
ذكر فأرشها ، أو بذكر لشبهة أو مكرهة فهو مثل ثيبا وأرش البكارة ،
وقيل مهر بكر ، ومستحقه لأشيء عليه ، وقيل إن أزال بغير ذكر فأرش ،
وفي البطش :

(بجناية فالذهب لا تكمل دية) في إبطال كلامه (ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو
عكس) بأن قطع ربع لسانه فذهب حروف هي نصف كلامه (فنصف دية) يجب في المستثنين
(وفي) إبطال (الصوت دية ، فإن أبطأ معه حركة لسان فحجز عن التقطيع والترديد فديتان ،
وقيل دية ، وفي) إبطال (الذوق دية) واختلف في عمله هل هو في طرف الحلقوم أو في اللسان ؟
(وبدرك به خلاوة وموضة ومراة وعذوبة ، وتوزع) الدية (عليهم) فإذا أبطأ
إدراك واحدة منهم وجب فيها خمس الدية (فإن نقص) الإدراك نقصا لا ينقذر (حكومة ،
وتجب الدية في) إبطال (المضغ) كأن يجنى على أسنانه بما يحدتها ويمنع مضغها (و) تجب
الدية في إبطال (قوة إماء بكسر صلب) أي ظهر (و) تجب الدية في إبطال (قوة حبلى)
من المرأة أو من الرجل بأن يجنى على صلبه فيصير منه لا ينقذ منه حبلى (و) تجب الدية في
(ذهاب جماع) من المجنى عليه فيبطل التلذذ بالجماع (و) تجب (في إفضائها) أي المرأة
بوطء أو غيره (من الزوج وغيره دية) أي ديتها (وهو) أي الإفضاء (رفع ما بين مدخل
ذكر وذبر) فيصير سبيل جماعها وغائطها واحدا (وقيل) رفع ما بين مدخل (ذكر و)
مخرج (بول) فيصير مسلك بولها وجماعها واحدا (فإن لم يتمكن الوطء) للزوجة (إلا
بإفضاء فليس للزوج) وطؤها (ومن لا يستحق إفضاءها) أي البكر (فأزال البكارة بغير
ذكر فأرشها) أي البكارة يلزمه بتقديرها رقيقة (أو) أرشها (بذكر لشبهة) كأن كان
النكاح فاسدا (أو مكرهة فهو مثل ثيبا وأرش البكارة) زائدا عليه (وقيل) يلزمه (مهر
بكر) ولا أرش . وأما لو أرشها بزنا فإن كانت حرة فمهر ، وإن كانت أمة وجب الأرش
(ومستحقه) أي الإفضاء ، وهو الزوج (لأشيء عليه) في إزالة بكارتها بذكر أو غيره
(وقيل : إن أزال) بكارتها (بغير ذكر فأرش) - يلزمه (وفي) إبطال (البطش) من بدى المجنى

دِيَّةٌ وَكَذَا الشَّيْءُ ، وَتَقْصِيهِمَا : حُكُومَةٌ ، وَلَوْ كَسَرَ صُلْبَهُ فَذَهَبَ مَشْيُهُ وَجَمَاعُهُ أَوْ وَمَنْبِيُّهُ
فَدِيَّتَانِ ، وَقِيلَ دِيَّةٌ .

[فرع] أزال أطرافاً ولطائف تقتضي ديات قات سريّة فدية ، وكذا لو
حرّهُ الجاني قبل اندماله في الأصح ، فإن حرّ عمداً والجنايات خطأ أو عكسه فلا تداخل
في الأصح ، ولو حرّ غيره تعددت .

[فصل] تجب الحكومة فيما لا مقدّر فيه ، وهي جزء نسبتته إلى دية النفس ،
وقيل إلى عضو الجناية نسبة نقصها من قيمته لو كان رقيقاً بصفاته ، فإن كانت
بطرف له مقدّر اشترط أن لا تبلغ مقدّره ، فإن بلغت نقص القاضي شيئاً باجتهاده ،
أو لا تقدير فيه كفخذ فإن لا تبلغ دية نفس ، ويقوم بعد اندماله فإن لم يبق
نقص اعتبر أقرب

عليه (دية وكذا المثل) أي ابطاله من الرجلين فيه دية (و) في (نقصهما) أي الطش والمثل ان
لم ينضب (حكومة ، ولو كسر صلبه) أي المجنى عليه (فذهب مشبه وجاعه ، أو) منبه (ومنه
فديتان ، وقيل دية) لانحداح الحمل .

[فرع] في اجتماع ديات كثيرة (أزال) الجاني (أطرافاً) كقطع يدين وأذنين ورجلين
(ولطائف تقتضي ديات) كإبطال سمع وبصر وشتم (قات سريّة) منها (فدية ، وكذا لو
حرّهُ الجاني) أي قطع عنقه (قبل اندماله) من الجراحة يلزمه دية (في الأصح) ومقابلته تجب
ديات ما تقدمها (فان حرّ عمداً والجنايات خطأ ، أو عكسه) كأن حرّ خطأً والجنايات عمد أو شبه
عمد (فلا تداخل في الأصح) بل يستحق الطرف والنفس ، ومقابلته تسقط الديات فيهما (ولو
حرّ غيره تعددت) الدية .

[فصل] في الجناية التي لا يتقدر أرشها (تجب الحكومة فيما لا مقدّر فيه) من الدية (وهي
جزء) من الدية (نسبة إلى دية النفس ، وقيل إلى عضو الجناية نسبة نقصها من قيمته) أي
المجنى عليه (لو كان رقيقاً بصفاته) التي هو عليها ، فإن كانت قيمته بدون الجناية عشرة وبعد
جرح يده مثلاً تسعة فالنقص العشر فيجب عشر دية النفس ، وهو عشرة ، وقيل عشر دية
العضو المجنى عليه ، وهو خمسة (فان كانت) الحكومة (لطرف) أي لأجل جراحة طرف
(له) أرش (مقدّر) كاليد (اشترط أن لا تبلغ) الحكومة (مقدّره) أي الطرف (فان
بلغته نقص القاضي شيئاً) منبه (باجتهاده) ولا يكفي خطأ أقل متمول (أو) كانت لطرف
(لا تقدير فيه كفخذ ، فإن) أي فالشرط أن (لا تبلغ) حكومته (دية نفس) ومعلوم أنها
لا تصل لاعتبار النسبة ، فالمراد أنه لا يضرب بلوغها أرش عضو مقدّر (ويقوم) المجنى عليه
(بعد اندماله) لا قبله (فان لم يبق) بعد اندماله (نقص) لا فيه ولا في القيمة (اعتبر أقرب

نَقَصَ إِلَى الْإِنْدِمَالِ ، وَقِيلَ يُقَدَّرُهُ قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ ، وَقِيلَ لَا غَرَمَ ، وَالْجُرْحُ الْمَقْدَرُ
كَمَوْضِعَةٍ يَنْبَغُهُ الشَّيْنُ حَوَالِيهِ ، وَمَالًا يَتَقَدَّرُ يُفْرَدُ بِحُكْمِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي نَفْسِ
الرَّقِيقِ قِيَمَتُهُ ، وَفِي غَيْرِهَا مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ فِي الْحُرِّ ، وَإِلَّا فَتُسَبِّتُهُ
مِنْ قِيَمَتِهِ ، وَفِي قَوْلٍ مَا نَقَصَ ، وَلَوْ قَطَعَ ذَكَرُهُ وَأُنْثِيَا فِي الْأَظْهَرِ قِيَمَتَانِ ،
وَالثَّانِي مَا نَقَصَ ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ فَلَا شَيْءَ :

باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة :

صَاحَ عَلَى صَبِيٍّ لَا يُمَيِّزُ عَلَى طَرَفِ سَطْحٍ فَوَقَعَ بِذَلِكَ قَتْلَ فِدْيَةٍ مُغْلَظَةٍ نَتَى
الْعَاقِلَةِ ، وَفِي قَوْلٍ قِصَاصٌ ، وَلَوْ كَانَ بِأَرْضٍ ، أَوْ صَاحَ عَلَى بَالِغٍ بِطَرَفِ سَطْحٍ
فَلَا دِيَةَ فِي الْأَصَحِّ ، وَشَهْرُ سِلَاحٍ كَصِيَّاحٍ ، وَمُرَاهِقٌ مُتَبَقِّظٌ كَبَالِغٍ ، وَلَوْ صَاحَ عَلَى
صَيْدٍ فَاضْطَرَبَ صَبِيٌّ وَسَقَطَ فِدْيَةُ مُحْفَفَةٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ ،

نقص إلى الاندمال ، وقيل يقدره قاض باجتهاده ، وقيل لا غرم (حينئذ ، بل الواجب التعزير
(والجرح المقدّر) أرشه (كموضعة ينبعه الشين حواليه) ولا يفرد بالحكومة (وما) أى
والجرح الذى (لا يتقدّر) أرشه كدامية (يفرد) الشين حواليه (بحكومة فى الأصح)
ومقابلته ينبع الجرح (و) يجب (فى) الجناية على (نفس الرقيق قيمته) بالغة ما بلغت ،
وإن زادت على دية الحر (و) يجب (فى) إتلاف (غيرها) أى نفس الرقيق من أطرافه ولطائفه
(ما نقص من قيمته إن لم يتقدر فى الحر ، وإلا) بأن قدرت فى الحر (فنسبته) أى
فيجب مثله نسبه من الدية (من قيمته) أى الرقيق (وفى قول) يجب (ما نقص) من
قيمه (ولو قطع ذكره وأنثياه فى الأظهر) يجب (قيمتان) كما يجب فى الحر ديتان (و)
ث (الثانى) يجب (ما نقص) من قيمته كالبهيمة (فإن لم ينقص) عنها أوزاد (فلا شئ)
يجب بقطعهما على هذا القول .

باب موجبات الدية

أى غير ما مرّ ، وهو بكسر الجيم : أى الأسباب المتقتضية لاجتباها (والعاقلة)
عطف على موجبات (والكفارة) للقتل .

(صاحب على صبي لا يميز) كأن (على طرف سطح) أو شفير نهر (فوق) بذلك الصياح (قات) منه (فدية)
أى فيه دية (مغلظة) بالثلاث (على العاقلة ، وفى قول) يجب (قصاص ، ولو كان) من صاح عليه
(بأرض أو صاح على بالغ بطرف سطح) فسقط قات (فلا دية فى الأصح) ومقابلته فى كل منها الدية
(وشهر سلاح) أى سله (كصياح) فيما ذكر (ومرَاهِقٌ مُتَبَقِّظٌ كَبَالِغٍ) فلا دية فى الأصح ، والصبي المميز
كالمرهق (ولو صاح على صيد فاضطرب صبي وسقط) ومات منه (فدية محففة على العاقلة)

وَلَوْ طَلَبَ سُلْطَانٌ مِّنْ ذِكْرَتِ بَسْوَةٍ فَأَجْهَضَتْ ضَمِينَ الْجَنِينِ ، وَلَوْ وَضَعَ صَبِيًّا فِي مَسْبَعَةٍ فَأَكَلَهُ سَبْعٌ فَلَا ضَمَانَ ، وَقِيلَ إِنَّ لَمْ يُمْكِنَهُ انْتِقَالُ ضَمِينَ ، وَلَوْ تَبَعَ بِسَيْفِهِ هَارِبًا مِنْهُ فَرَمَى نَفْسَهُ بِمَاءٍ أَوْ نَارٍ أَوْ مِنْ سَطْحٍ فَلَا ضَمَانَ ، فَلَوْ وَقَعَ جَاهِلًا لِعَمَى أَوْ ظُلْمَةٍ ضَمِينَ ، وَكَذَا لَوْ انْخَسَفَ بِهِ سَقْفٌ فِي هَرَبِهِ فِي الْأَصْحَحِ ، وَلَوْ سُلِمَ صَبِيٌّ إِلَى سَبَاحٍ لِّعَلَّمَهُ فَفَرَّقَ وَجِبَتْ دَيْتُهُ ، وَيَضْمَنُ بِحُفْرِ بئرِ عُدْوَانٍ ، لَأَفَى مِلْكِهِ وَمَوَاتٍ ، وَلَوْ حَفَرَ بِدِهْلِيْزِهِ بئرًا وَدَعَا رَجُلًا فَسَقَطَ فَلَا أَظْهَرَ ضَمَانَهُ ، أَوْ مِلْكٍ غَيْرِهِ أَوْ مُشْتَرَكٍ بِلَا إِذْنٍ فَضَمُّونَ ، أَوْ بِطَرِيقٍ ضَيِّقٍ يَضُرُّ الْمَارَّةَ فَكَذَا ، أَوْ لَا يَضُرُّ وَأُذِنَ الْإِمَامُ فَلَا ضَمَانَ ، وَإِلَّا فَإِنْ حَفَرَ لِمَصْلَحَتِهِ فَالضَّمَانُ ، أَوْ لِمَصْلَحَةِ عَامَّةٍ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَمَسْجِدُ كَطْرِيقٍ ، وَمَا تَوَلَّى مِنْ جَنَاحٍ إِلَى شَارِعٍ فَضَمُّونَ ، وَيَحِلُّ إِخْرَاجُ الْمِيَازِيبِ إِلَى شَارِعٍ ، وَالتَّالِيفُ بِهَا

ولولم يضطرب فلا دية (ولو طلب سلطان من) ذكرته بسوء فأجهضت (أي امرأة) (ذكرت بسوء فأجهضت) أي أقت جنينا فزعا منه (ضمن الجنين) بالبناء للجبهول : أي وجب ضمانه بفترة على عاقلة السلطان (ولو وضع صبيا في مسبعة) أرض كثيرة السباع (فأكله سبع فلا ضمان) عليه (وقيل ان لم يمكنه انتقال ضمن) بالقيود (ولو تبع بسيف هاربا منه فرمى نفسه بماء أو نار أو من سطح فلا ضمان) على التابع (فلو وقع) الممارب (جاهلا لعمى أو ظلمة ضمن) التابع (وكذا لو انخسف به) أي الممارب (سقفا في هروبه) ومات بذلك ضمنه التابع (في الأصح) ومقابله لا يضمن لعدم شعوره بالمهلك (ولو سلم صبي إلى سباح ليعلمه ففرق وجبت ديتة) على عاقلة السباح ، وهي دية شبه عمد ، إذا لم يقصر عمدا ، وأما إذا قصر فيجب القصاص (ويضمن بحفر بئر عدوان) كحفرها بشارع لمصلحة نفسه بغير إذن الإمام فيضمن ما تلف فيها ان كان آدميا بالدية على عاقلته ، وان كان مالا فبالعزم من ماله (لا) يضمن بحفرها (في ملكه) لعدم تعديده (د) لافي (موات) فانه كالحفر في ملكه (ولو حفر بدهلزيه) بكسر الدال (بئرا ودعا رجلا) ولم يعلم بها (فسقط) فيها جاهلا (فالأظهر ضمانه) بدية شبه العمد ، وأما لو دخل بغير إذن فوقع فلا ضمان ، ومقابله لا يضمنه (أو) حفر (بملك غيره ، أو مشترك بلا إذن) من شريكه (فضمون ، أو) حفر البئر (بطريق ضيق يضر المارة فكذا) يجب ضمان ما تلف بها (أو لا يضر) المارة لسعة الطريق (وأذن الإمام فلا ضمان) وان حفره لمصلحة نفسه (وإلا) بأن لم يأذن الإمام (فان حفر لمصلحته فالضمان ، أو لمصلحة عامة فلا) ضمان (في الأظهر) ومقابله يضمن (ومسجد كطريق) في حفر بترفيه (وما تولد من جناح) بفتح الجيم ، وهو البارز عن سمت الجدار (إلى شارع فضمون) أذن فيه الإمام أم لا (ويحل إخراج الميازيب) التي لا تضر المارة (إلى شارع) وان لم يأذن الإمام (والتالف بها) أو بما سأل من مائها

مضمون في الجديد ، فإن كان بنسبه في الجدار فسقط الخارج فكل الضمان ، وإن سقط
كله فنصفه في الأصح ، وإن بنى جداره مائلا إلى شارع فكجناح ، أو مستويا فقال
وسقط فلا ضمان ، وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه ضمن ، ولو سقط بالطريق فقتل به
شخص أو تلف مال فلا ضمان في الأصح ، ولو طرح ثوبا مات وقشور بطيخ
بطريق فمضمون على الصحيح ، ولو تعاقب سببا هلاكه فعلى الأول : بأن حفر ووضع
آخر حجرا عدوانا فقتل به ووقع العائر بها فعلى الواضع الضمان ، فإن لم يتعد الواضع
فالمقول تضمين الحافر ، ولو وضع حجرا وآخران حجرا فقتل بهما فالضمان أثلاث ،
وقيل نصفان ، ولو وضع حجرا فقتل به رجل فدرجته فقتل به آخر ضمنه
المدحرج ، ولو عثر بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق وماتا أو أحدهما فلا ضمان إن
اتسع الطريق ، وإلا فالمدحرج إهدار قاعد ونائم ، لا عائر بهما

(مضمون في الجديد) كالجناح ، والقديم لا ضمان فيه (فإن كان بعضه) أى الميزاب (في الجدار
فسقط الخارج) منه فألف شيئا (فكل الضمان) يجب - (وإن سقط) الميزاب (كله) أى
داخله وخارجه (فنصفه) أى نصف الضمان يجب لتسبب التلف من مضمون ، وهو الخارج
عن الجدار ، وغير مضمون ، وهو جزء الميزاب الداخل في الجدار (في الأصح) ومقابله يوزع
على حسب الوزن أو المساحة (وإن بنى جداره مائلا إلى شارع فكجناح) في ضمان ما تلف
به (أو) بنى جداره (مستويا فقال) إلى شارع أو ملك غيره (وسقط) فألف شيئا (فلا
ضمان ، وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه ضمن ، ولو سقط) ما بناء مستويا بعد ميله (بالطريق
فقتل به شخص ، أو تلف مال فلا ضمان) عليه (في الأصح) ومقابله عليه الضمان (ولو طرح
قمامات) جمع قامة ، وهى الكناسة (وقشور بطيخ بطريق) قتلت بذلك شيء (فمضمون على
الصحيح) ومقابله لا ضمان . وأما لو وقعت بنفسها فلا ضمان (ولو تعاقب سببا هلاك) بحيث لو
انفرد كل منهما كان مهلكا (فعلى الأول) منهما يحال الهلاك ، وذلك (بأن حفر) شخص بئرا
(ووضع آخر حجرا) على طرفه حال كون الحفر والوضع (عدوانا فقتل) بضم أوله (به) أى
الحجر (ووقع العائر بها) أى البئر فهلك (فعلى الواضع) للحجر (الضمان) فوضع الحجر سبب
أول للهلاك ، وحفر البئر سبب ثان ، فجعل الضمان على الأول (فإن لم يتعد الواضع) للحجر كان
وضعه بملكه (فالمقول تضمين الحافر) لأنه المتعدى والواضع من أهل الضمان ، بخلاف السيل
إذا زحح حجرا فليس على الحافر ضمان لأن السيل ليس مهيبا للضمان فبرى شريكه (ولو وضع حجرا
وآخران حجرا فقتل بهما) آخر فوات (فالضمان) عليهم (أثلاث ، وقيل نصفان) على الأول
نصف ، وعلى الآخرين نصف (ولو وضع) شخص (حجرا فقتل به رجل فدرجته فقتل به آخر ضمنه
المدحرج) وهو العائر (ولو عثر بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق وماتا أو أحدهما فلا ضمان) على
أحد منهما (إن اتسع الطريق ، وإلا) بأن ضاق (فالمدحرج إهدار قاعد ونائم ، لا عائر بهما)

وَضَمَانٌ وَقِفٌ لِأَقَارِبِهِ

[فصل] اصطدام ما بلا قصد فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة ، وإن قصدا فنصفها مغلظة ، أو أحدهما فليكل حكمه ، والصحيح أن على كل كفارتين ، وإن ماتا مع موكوبينهما فكذا ذلك ، وفي تركته كل نصف قيمة دابة الآخر ، وصبيان أو مجنونان ككاملين ، وقيل إن أركبهما الولي تعلق به الضمان ، ولو أركبهما أجنبي ضمنهما ودأبتين ، أو حاملان وأسقطنا فالدية كما سبق ، وعلى كل أربع كفارات على الصحيح ، وعلى عاقلة كل نصف غرتي جنينيهما ، أو عبدان فهدر أو سفيفتان فكدابتين ، والملاحان كراكبين إن كانتا لهما ، فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف ضمايه ، وإن كانتا لأجنبي لزم كلا نصف قيمتهما ، ولو أشرقت سفينة على غرق جاز طرح متاعها ، ويجب لرجاء نجاة الركب ،

فلا يهدر (وضمان واقف لاعتزبه) . فلا يضمن .

[فصل] فيما يوجب الشركة في الضمان (اصطدام بلا قصد) كاعميين (فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة ، وإن قصدا اصطدام فنصفها مغلظة) على عاقلة كل منهما لورثة الآخر (أو) قصد (أحدهما) اصطدام دون الآخر (فليكل حكمه) من التخفيف والتغليظ (والصحيح أن على كل كفارتين) إحداهما لقتل نفسه ، والأخرى لقتل صاحبه (وإن ماتا مع موكوبينهما فكذا ذلك) الحكم دية وكفارة (و) يزدان (في تركته كل نصف قيمة دابة الآخر) أى موكوبه وقد يحى التقاص في ذلك بخلاف الدية (وصبيان أو مجنونان ككاملين) إن كانا هيزين (وقيل إن أركبهما الولي تعلق به الضمان) والأصح المنع (ولو أركبهما أجنبي ضمنهما ودأبتين ، أو) اصطدم امرأتان (حاملان وأسقطنا فالدية كما سبق) من وجوب نصفها على عاقلة كل (وعلى كل) من الحاملين (أربع كفارات على الصحيح) أن الكفارة تجب على قاتل نفسه (وعلى عاقلة كل) منهما (نصف غرتي جنينيهما) نصف غرة جنينها ، ونصف غرة جنين الآخرى فلدافع أن يسلم لكل رقيقا كاملا يختص به ، وله أن يسلم لكل رقيقا مشتركا (أو) اصطدم (عبدان) وماتا (فهدر ، أو سفيفتان) وغرقنا (فكدابتين) اصطدمتا وماتا في حكمهما السابق (والملاحان) وهما المجران لهما (كراكبين) في الحكم السابق (إن كانتا) أى السفيفتان وما فيهما (لهما) ففي تركته كل منهما نصف قيمة سفينة الآخر بما فيها ، وعلى عاقلة كل نصف دية الآخر ، وفي مال كل كفارتان (فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف ضمايه ، وإن كانتا لأجنبي لزم كلا نصف قيمتهما) وهذا عند تسببهما في الاصطدام . فإن حصل بغلبة ربح فلا ضمان في الأظهر (ولو أشرقت سفينة على غرق جاز طرح متاعها) في البحر لرجاء سلامتها (ويجب) طرحه (لرجاء نجاة الركب) المحترم ووطن الملاك ، وكذلك يجب إلقاء الحيوان المحترم لنجاة

فَإِنْ طَرَحَ مَالٌ غَيْرُهُ بِلا إِذْنٍ صَمِيئُهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ قَالَ أَلْقَى مَتَاعَكَ وَطَلَى ضَمَانَهُ ، أَوْ هَلَى أُنَى ضَامِنٌ ضَمِينٌ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ قَوْلُ أَلْقَى فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا يَضْمَنُ الْمُتَمَسِّسُ خُلُوفَ غَرْقٍ ، وَلَمْ يَخْتَصْ نَفْعُ الْإِلْقَاءِ بِالْمَلْتَقَى ، وَلَوْ قَادَ حَجَرٌ مَنُجْنِيقٍ فَقَتَلَ أَحَدَ رُمَاتِهِ هُدَيْرَ قِسْطُهُ ، وَطَلَى عَاقِلَةَ الْبَاقِينَ الْبَاقَى ، أَوْ غَيْرَهُمْ وَلَمْ يَقْعِدُوهُ فَخَطَأً ، أَوْ قَصَدُوهُ فَعَمْدٌ فِي الْأَصَحِّ إِنْ غَلَبَتِ الْأَصَابَةُ .

[فصل] دِيَّةُ الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ تَلْزِمُ الْعَاقِلَةَ ، وَهُمْ عَصَبَتُهُ إِلَّا الْأَصْلَ وَالْفَرْعَ وَقِيلَ يَهْتَمُّ ابْنُ ابْنٍ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا ، وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فَنَ يَلِيهِ ، وَمُدْلٍ بِأَبَوَيْنِ ، وَالْقَدِيمُ النَّسَبِ ، ثُمَّ مُعْتَقٌ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ثُمَّ مُعْتِقُهُ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، وَإِلَّا فَمُعْتَقُ أَبِي الْجَانِي ثُمَّ عَصَبَتُهُ ثُمَّ مُعْتَقُ مُعْتَقِ الْأَبِ وَعَصَبَتُهُ وَكَذَا أَبَدًا ،

الْأَدْمِيُّ الْمُحْتَرَمُ (فإن طرح مال غيره بلا إذن) منه (ضمنه ، وإلا) بأن كان باذنه (فلا) ضمان (ولو قال) شخص لآخر (ألقى متاعك) في البحر (وعلى ضمانه ، أو على أنى ضامن) له فألقاه (ضمنه) ، وإن لم يكن للمتمس فيها شيء ولم تحصل السلامة (ولو اقتصر) المتمس (على) قوله (ألقى) متاعك وألقاه (فلا) ضمان (على المذهب) وقيل فيه الضمان (وإنما يضمن) المتمس خُلُوفَ غَرْقٍ فلو قال له في حالة الأمن : ألقى متاعك وعلى ضمانه فألقاه لم يضمن ، وأشار لشرط آخر في الضمان بقوله (ولم يختص نفع الالتقاء بالملقى) وهو مالك المتاع بأن كان معه في السفينة غيره ، وأما إذا اختص النفع به وحده فلا يجب له شيء (ولو عاد حجر منجنيق) بفتح الميم والجيم : آلة لرمي الحجارة (فقتل أحد رُمَاتِهِ هُدَيْرَ قِسْطُهُ) من دية (وعلى عاقلة الباقيين الباقي) من دية ، وهو تسعة أعشارها لو كانوا عشرة مثلاً (أو) قتل حجر المنجنيق (غيرهم) أي الرماة (ولم يقصدوه) أي الغير (خطأً ، أو قصدوه فعمد في الأصح) يوجب القصاص أو البعثة المغلظة في ما لهم (إن غلبت الإصابة) منهم ، ومقابله شبه عمد .

[فصل] في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله (دية الخطأ وشبه العمد تلزم العاقلة) لا الجاني (وهم عصبته) أي الجاني الذين يرثونه بالنسب أو الولاء إذا كانوا ذكورا مكلفين (إلا الأصل) من أب وإن علا (والفرع) من ابن وإن سفل (وقيل يعقل ابن هو ابن ابن عَمِّهَا) أو ابن معتقها (ويقدم) في تحمل الدية (الأقرب) فالأقرب على الأبعد (فإن بقي شيء) لم يبق به الأقرب (فن يليه) أي الأقرب وهكذا (و) يقدم (مدل بأبوين) على مدل بأب (والقديم النسوية) بينهما (ثم) بعد عصبه النسب (معتق ثم عصبته) من نسب غير أصل وفرع (ثم معتقه) أي معتق المعتق (ثم عصبته) كذلك (والا) بأن لم يوجد معتق ولا عصبه (فمعتق أبي الجاني ثم عصبته ثم معتق معتق الأب وعصبته ، وكذا أبداً) أي معتق الجد

وَعَتِيقُهَا بِعَقْلِهَا تَأَقَّلَتْهَا ، وَمُعْتِقُونَ كَمُعْتِقٍ ، وَكُلُّ شَخْصٍ مِنْ عَصَبَةٍ كُلِّ مُعْتِقٍ يَحْتَمِلُ مَا كَانَ يَحْتَمِلُهُ ذَلِكَ الْمُعْتِقُ ، وَلَا يَقْبَلُ عَتِيقٌ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ قُتِلَ الْعَاقِلُ أَوْ لَمْ يَقْبَلْ عَقْلَ بَيْتِ الْمَالِ عَنِ الْمُسْلِمِ ، فَإِنْ قُتِلَ فَكُلُّهُ عَلَى الْإِلْكَانِي فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَوَجَّلُ عَلَى الْعَاقِلَةِ دِيَّةً نَفْسٍ كَامِلَةً ثَلَاثَ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثٌ ، وَذِمِّي سَنَةً ، وَقِيلَ ثَلَاثًا ، وَامْرَأَةٌ سَنَتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى ثَلَاثٌ ، وَقِيلَ ثَلَاثًا ، وَتَحْتَمِلُ الْعَاقِلَةُ الْعَبْدَ فِي الْأَظْهَرِ ، فِي كُلِّ سَنَةٍ قَدْرُ ثَلَاثِ دِيَّةٍ ، وَقِيلَ فِي ثَلَاثٍ ، وَلَوْ قَتَلَ رَجُلَيْنِ فِي ثَلَاثٍ ، وَقِيلَ سِتَّةً ، وَالْأَطْرَافُ فِي كُلِّ سَنَةٍ قَدْرُ ثَلَاثِ دِيَّةٍ ، وَقِيلَ كُلُّهَا فِي سَنَةٍ ، وَأَجَلَ النَّفْسِ مِنَ الزَّهْوَقِ ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْجَنَائِيَةِ ، وَمَنْ مَاتَ فِي بَعْضِ سَنَةِ سَقَطَ ، وَلَا يَقْبَلُ فَقِيرٌ وَرَقِيقٌ وَصَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ ، وَيَقْبَلُ يَهُودِيٌّ عَنْ نَصْرَانِيٍّ وَعَكْسُهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَعَلَى الْغَنِيِّ نِصْفُ دِينَارٍ ، وَالتَّوَسُّطُ

وعصيته وهكذا (وعتيقها) أي المرأة إذا قتل (يعقله عاقلتها) ولا يضرب عليها (ومعتقون كمعتق) واحد فيها عليه كل سنة من نصف دينار أوروبعه (وكل شخص من عصبه كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) في حياته من نصف دينار أوروبعه (ولا يعقل عتيق) عن معتقه (في الأظهر) ومقابله يعقل (فإن فقد العاقل أولم يف) ما عليه بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم ، فإن فقد) أولم ينتظم أمره (فكله) أي الواجب أو الباقي منه (على الخاني في الأظهر) ومقابله لا يتحمل (وتوَجَّلُ على العاقلة دية نفس كاملة) بإسلام وحرية وذكورة (ثلاث سنين في كل سنة ثلاث ، و) تَوَجَّلُ دية (ذمي سنة ، وقيل ثلاثا ، و) تَوَجَّلُ دية (امراة) مسلمة (سنتين في) آخر (الأولى ثلاث) من دية نفس كاملة ، والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تَوَجَّلُ ديتها (ثلاثا ، وتحمل العاقلة العبد) أي الجناية عليه من الجرة ، لكن بقيته (في الأظهر) ومقابله لا تحمله : بل هي على الخاني (في كل سنة) يؤخذ من قيمته (قدر ثلاث دية) كاملة (وقيل) تؤخذ كلها (في ثلاث ، ولو قتل) شخص (رجلين في ثلاث) من السنين (وقيل ست) في كل سنة قدر سُدس دية (والأطراف) تَوَجَّلُ (في كل سنة قدر ثلاث دية) كاملة (وقيل) تؤخذ (كلها في سنة) بالغة ما بلغت (وأجل) دية (النفس من الزهوق ، و) أجل دية (غيرها من) ابتداء (الجناية) وإن كان لا يزال يبذلها إلا بعد الانتماء (ومن مات) من العاقلة (في بعض) أي في أثناء (سنة سقط) ولا يؤخذ من تركته (ولا يعقل فقير) ولو كسوبا (و) لا (رقيق ، و) لا (صبي ، و) لا (مجنون ، و) لا يعقل (مسلم عن كافر وعكسه) أي كافر عن مسلم (و يعقل يهودي عن نصراني وعكسه في الأظهر) ومقابله لا يعقل (وعلى الغني) وهو من يملك فاضلا عما يبق له في الكفاية عشرين دينارا (نصف دينار ، و) على (المتوسط) وهو من يملك فاضلا عما ذكر دون عشرين

رُبْعٌ كُلُّ سَنَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَقِيلَ هُوَ وَاجِبُ الثَّلَاثِ ، وَيُتَبَرَّانِ آخِرَ الْحَوْلِ ، وَمَنْ أَعْسَرَ فِيهِ سَقَطَ .

[فصل] مَالُ جُنَايَةِ الْعَبْدِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ، وَلِسَيِّدِهِ يَبْعُهُ لَهَا ، وَنَدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَرْشِهَا ، وَفِي الْقَدِيمِ بِأَرْشِهَا ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ مَعَ رَقَبَتِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ فَدَاهُ ثُمَّ جَنَى سَلَمَهُ لِلْبَيْعِ أَوْ فَدَاهُ ، وَلَوْ جَنَى ثَانِيًا قَبْلَ الْفِدَاءِ بَاعَهُ فِيهِمَا أَوْ فَدَاهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشَيْنِ ، وَفِي الْقَدِيمِ بِالْأَرْشَيْنِ ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ وَصَحَّحْنَاهُمَا أَوْ قَتَلَهُ فَدَاهُ بِالْأَقْلَ ، وَقِيلَ الْقَوْلَانِ ، وَلَوْ هَرَبَ أَوْ مَاتَ بَرِيءٌ سَيِّدُهُ إِلَّا إِذَا طُلِبَ فَنَمَّه ، وَلَوْ اخْتَارَ الْفِدَاءَ فَلَا صَحَّحَ أَنْ لَهُ الرُّجُوعَ وَتَسْلِيمَتَهُ ، وَيَفْدِي أُمَّ وَلَدِهِ بِالْأَقْلَ ، وَقِيلَ الْقَوْلَانِ ، وَجُنَايَاتُهَا كَوَاحِدَةٍ فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] فِي الْجَنَيْنِ غُرَّةٌ إِنْ انفصل ميتًا بِجُنَايَةٍ

دينارا (ربع) من دينار (كل سنة) من الثلاث (وقيل هو) أى ما ذكر من النصف ، أو الربع (واجب الثلاث ويعتبران) أى الفنى والنوسط (آخر الحول ، ومن أعسر فيه) أى آخر الحول (سقط) أى لم يلزمه شيء .

[فصل] فِي جُنَايَةِ الرَّقِيقِ (مَالُ جُنَايَةِ الْعَبْدِ) الْمَوْجِبَةُ لِلْمَالِ (يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ) فَيُبَاعُ وَيَصْرَفُ ثَمَنُهُ إِلَى الْجُنَايَةِ ، وَلَا يَمْلِكُهُ الْجَنَى عَلَيْهِ بِنَفْسِ الْجُنَايَةِ (وَلِسَيِّدِهِ يَبْعُهُ لَهَا) بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ (وَ) لَهُ (فِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَرْشِهَا) وَتَعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْجُنَايَةِ (وَفِي الْقَدِيمِ) يَفْدِيهِ (بِأَرْشِهَا) بِالْفَا مَابْلَغِ (وَلَا يَتَعَلَّقُ) مَالُ الْجُنَايَةِ (بِذِمَّتِهِ مَعَ رَقَبَتِهِ) فَلَا يَطْلُبُ بِمَا بَقِيَ بَعْدَ عَتَقِهِ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَتَعَلَّقُ فَيَطْلُبُ بِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ (وَلَوْ فَدَاهُ ثُمَّ جَنَى) بَعْدَ الْفِدَاءِ (سَلَمَهُ لِلْبَيْعِ أَوْ فَدَاهُ) كَمَا تَقَدَّمَ (وَلَوْ جَنَى ثَانِيًا قَبْلَ الْفِدَاءِ بَاعَهُ فِيهِمَا) أَى الْجُنَايَتَيْنِ (أَوْ فَدَاهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشَيْنِ) عَلَى الْجَدِيدِ (وَفِي الْقَدِيمِ بِالْأَرْشَيْنِ ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ) قَبْلَ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ (وَصَحَّحْنَاهُمَا) وَهُوَ الرَّاجِعُ فِي اغْتِنَاقِ الْمَوْسَرِ وَالْمَرْجُوحِ فِي الْبَيْعِ (أَوْ قَتَلَهُ فَدَاهُ) حَتْمًا (بِالْأَقْلَ) مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشِ (وَقِيلَ) فِيهِ (الْقَوْلَانِ) السَّابِقَانِ (وَلَوْ هَرَبَ) الْعَبْدُ الْجَانِي (أَوْ مَاتَ) قَبْلَ اخْتِيَارِ السَّيِّدِ الْفِدَاءَ (بَرِيءٌ سَيِّدُهُ) مِنْ عَهْدَتِهِ (إِلَّا إِذَا طُلِبَ) مِنْهُ (فَنَمَّه) فَيَصِيرُ مَخْتَارًا لِفِدَائِهِ (وَلَوْ اخْتَارَ) السَّيِّدُ (الْفِدَاءَ ، فَلَا صَحَّحَ أَنْ لَهُ الرُّجُوعَ) عَنْهُ (وَتَسْلِيمَتَهُ) لِبَيْعِ ، وَمُقَابِلُهُ يَلْزِمُهُ الْفِدَاءُ (وَيَفْدِي أُمَّ وَلَدِهِ) الْجَانِيَةُ لَزُومًا لَامْتِنَاعِ بَيْعِهَا (بِالْأَقْلَ) مِنْ قِيَمَتِهَا وَالْأَرْشِ (وَقِيلَ) فِي جُنَايَةِ أُمِّ وَلَدِهِ (الْقَوْلَانِ) السَّابِقَانِ فِي جُنَايَةِ الْقَتْلِ (وَجُنَايَاتِهَا كَوَاحِدَةٍ فِي الْأَظْهَرِ) فَيَلْزِمُهُ لِلْكُلِّ فِدَاءٌ وَاحِدٌ ، فَيَفْدِيهَا بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهَا وَالْأَرْشِ .

[فصل] فِي دِيَةِ الْجَنَيْنِ (فِي الْجَنَيْنِ) الْحَرِّ الْمُسْلِمِ (غُرَّةٌ إِنْ انفصل ميتًا بِجُنَايَةٍ) عَلَى

في حياتها أو موتها ، وكذا إن ظهر بلا انفصال في الأصح وإلا فلا ، أوحيا وبقي زمانا بلا ألم ثم مات فلا ضمان ، وإن مات حين خرج أو دام ألمه ومات فدية نفس ، ولو ألفت جنينين ففترتان ، أو يدا ففرة ، وكذا لحم قال القوابل فيه صورة خفية ، قيل أو قلن لو بقي لتصور ، وهي عبد أو أمة ، بميز سليم من عيب مبيع ، والأصح قبول كبير لم يهجز بهرم ، ويشترط بلوغها نصف عشر دية ، فإن فقدت فعمسة أبيرة ، وقيل لا يشترط ، فاللقد قيمتها ، وهي لورثة الجنين ، وعلى عاقلة الجاني ، وقيل إن تعدد فعليه ، والجنين اليهودي أو النصراني قيل كسليم ، وقيل هدر ، والأصح غرة كثلث غرة مسلم ، والرقيق عشر قيمته أمة يوم الجناية ، وقيل الإجهاض لسيدها ، فإن كانت مقطوعة ، والجنين سليم قومت سليمة في الأصح ، وتحملة العاقلة في الأظهر .

أمة مؤثرة فيه (في حياتها أو موتها) متعلق بانفصال (وكذا إن ظهر) بعض الجنين (بلا انفصال) تخرج رأسه نجب فيه غرة (في الأصح) ومقابل له لا بد من تمام الانفصال (والا) أي وإن لم يفصل ولا ظهر بالجناية على أمه (فلا) شيء فيه لعدم تحققه (أو) انفصل (حيا) وبقي زمانا بلا ألم ، ثم مات فلا ضمان (على الجاني) وإن مات حين خرج أو دام ألمه ومات فدية نفس) كاملة على الجاني ، ولو لم يبلغ ستة أشهر (ولو ألفت) امرأة بجناية (جنينين ففترتان) وهكذا ثلاثا أو أربعاً (أو) ألفت (يدا ففرة) إن ماتت عقبها أو ألفت باقية ، وإلا نصف غرة (وكذا اللحم) ألقته امرأة بحياة عليها (قال القوابل فيه صورة خفية ، قيل أو) لا صورة ، لكن (قلن) أنه (لو بقي لتصور) أي تخلق ، والمذهب لا غرة فيه حينئذ (وهي) أي الفرة (عبد أو أمة) من أي نوع (ميز) فلا يلزم قبول غير المميز . وهو من لم يباغ سبع سنين (سليم من عيب مبيع ، والأصح قبول كبير لم يهجز بهرم) ومقابل له لا يقبل بعد عشرين سنة (ويشترط بلوغها) في القيمة (نصف عشر دية) من الأب المسلم ، وهو عشر دية الأم المسلمة (فإن فقدت) الفرة (فعمسة أبيرة) بدلا عنها (وقيل لا يشترط) بلوغها ما ذكر ، وعلى هذا القول (فاللقد قيمتها) بالغة ما بلغت (وهي لورثة الجنين) على حسب ما فرضه الله تعالى (وعلى عاقلة الجاني) على الجنين (وقيل إن تعدد) الجناية على الجنين (فعليه) الفرة ، والأول يرى أن العمد لا يتصور في الجناية على الجنين : بل الخطأ أو شبه العمد (والجنين اليهودي أو النصراني : قيل بكسليم) في الفرة (وقيل هدر ، والأصح) أنه يجب فيه (غرة كثلث غرة مسلم) وهو بعير وثلاثا بعير (و) الجنين (الرقيق) فيه (عشر قيمة أمة يوم الجناية : وقيل) يوم (الإجهاض) للجنين ، وتجب (لسيدها) حيث يكون الجنين له (فإن كانت) الأم (مقطوعة) أطرافها (والجنين سليم قومت سليمة في الأصح) ومقابل له لا تقدر كذلك (وتحملة) أي العشر (العاقلة) كما تقدم لأن العاقلة تحمل العمد (في الأظهر) ولو كان الجنين مقطوع الأم تقلد

[فصل] يَجِبُ بِالْقَتْلِ كَفَّارَةٌ وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَعَبْدًا وَذِمِّيًّا وَعَامِدًا وَمُخْطِئًا وَمُتَسَبِّحًا يَقْتُلُ مُسْلِمًا وَلَوْ بَدَارَ حَرْبٍ ، وَذِمِّيًّا وَجَنِينًا وَعَبْدًا نَفْسِهِ وَنَفْسِهِ ، وَفِي نَفْسِهِ وَجْهٌ ، لَا امْرَأَةً وَصَبِيًّا حَرْبِيًّا وَبَاغٍ وَصَائِلٌ وَمُقْتَصٍ مِنْهُ ، وَعَلَى كُلِّ مَنِ الشَّرْكَاءُ كَفَّارَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَهِيَ كَظَهَارٍ لَكِنْ لَا إِطْعَامَ فِي الْأَظْهَرِ .

كتاب دعوى الدم والقسامة

يُشْتَرَطُ أَنْ يُفْصَلَ مَا بَدَّعِيهِ مِنْ عَمْدٍ وَخَطَأٍ وَانْفِرَادٍ وَشِرْكَاءٍ ، فَإِنْ أَطْلَقَ اسْتَفْصَلَهُ الْقَاضِي ، وَقِيلَ يُعْرَضُ عَنْهُ ، وَأَنْ يُعَيِّنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَلَوْ قَالَ قَتَلَهُ أَحَدُهُمْ لَا يُحْلَقُ لَهُمُ الْقَاضِي فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجْرِيَانِ فِي دَعْوَى غَضَبٍ وَسَرَقَةٍ وَإِنْلَافٍ ، وَإِنَّمَا تُسَمِّعُ مِنْ مُسْكَفٍ ،

الْأَمَّ سَلِيمَةً .

[فصل] في كفارة القتل (يجب بالقتل) عمداً كان أو شبهه أو خطأ (كفارة) ، وإن كان القاتل صبيّاً أو مجنوناً (فمنجب في مالهما) (وعبداً) فيكفر بالصوم (وذمياً) فإن لم يتيسر له العتق لا يكفر بالصوم (وعامداً ومخطئاً ومتسبباً) كالسكره لغيره ، وإنما تجب الكفارة (بقتل مسلم ولو بدار حرب وذمياً) ومستأن من (وجنين وعبد نفسه ، ونفسه ، وفي نفسه ، وجه) أنه لا يجب لها الكفارة (لا) تجب الكفارة بقتل (امرأة وصبي حربيين) وإن حرم قتلها (وباغ وصائل ومقتص منه) بقتل (وعلى كل من الشركاء) في القتل (كفارة في الأصح) ومقابله على الجميع كفارة (وهي) أي كفارة القتل (كظهار لكن لا إطعام) فيها (في الأظهر) ومقابله يطعم ستين مسكيناً .

كتاب دعوى الدم

أي القتل (والقسامة) بفتح القاف : اسم للإيمان التي تقسم على أولياء الدم (يشترط) لكل دعوى شروط : أحدها (أن يفصل ما بدَّعِيهِ من عمد وخطأ) وشبه عمد (وانفراد وشركة) وعدد الشركاء في قتل يوجب الدية (فإن أطلق) المدعى في دعواه كأن قال هذا قتل أبي (استفصله القاضي) ندباً فيقول له : كيف قتله عمداً أو غيره (وقيل يعرض عنه ، و) من شروط الدعوى (أن يعين المدعى عليه ، فلو قال قتله أحدهم) فأنكروا وطلب تحليفهم (لا يحلفهم القاضي في الأصح) للإيهام ، ومقابله يحلفهم ، ولا يختص الوجهان المذكوران بدعوى الدم فلذا قال (ويجريان في دعوى غضب وسرقة وإنلاف) ونحوها ، ومن الشروط ما تضمنه قوله (وإنما تسمع من مكلف) أي بالغ عاقل ، فلا تسمع من صبي ومجنون ، وتصح من سفيه

مُلتَزِمٌ عَلَى مُثْلِهِ ، وَلَوْ ادَّعَى انْفِرَادَهُ بِالْقَتْلِ ثُمَّ ادَّعَى عَلَى آخَرٍ لَمْ تُسْمَعْ الثَّانِيَةُ ، أَوْ عَمْدًا وَوَصَفَهُ بِغَيْرِهِ ، لَمْ يَبْطُلْ أَصْلُ الدَّعْوَى فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَثَبَّتْ الْقَسَامَةُ ، فِي الْقَتْلِ بِمَحَلِّ لَوْثٍ ، وَهُوَ قَرِينَةُ لَصِيقِ الدَّعَى بِأَنْ وَجِدَ قَتِيلٌ فِي مَحَلَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ صَغِيرَةٍ لِأَعْدَائِهِ ، أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ جَمْعٌ ، وَلَوْ تَقَابَلَ صَفَانِ لِقِتَالٍ وَانْكَشَفُوا عَنْ قَتِيلٍ ، فَإِنْ التَّحَمَّ قِتَالٌ فَلَوْثٌ فِي حَقِّ الصَّفِّ الْآخَرِ ، وَإِلَّا فَفِي حَقِّ صَفِّهِ ، وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ لَوْثٌ ، وَكَذَا عَيْبِدٌ أَوْ نِسَاءٌ ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ ، وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَصَبِيَّانِ وَكُفَّارٍ لَوْثٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ فَقَالَ أَحَدُ ابْنَيْهِ قَتَلَهُ : فَلَا نَّ وَكَذَبَهُ الْآخَرُ بَطُلَ اللَّوْثُ ، وَفِي قَوْلٍ لَا ، وَقِيلَ لَا يَبْطُلُ بِتَكْذِيبِ فَاسِقٍ ، وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَهُ زَيْدٌ وَبَجْهُولٌ ، وَقَالَ الْآخَرُ عَمَرُو قَتَلَهُ وَبَجْهُولٌ حَلَفَ كُلُّهُ عَلَى مَنْ عَيْنُهُ وَلَهُ رُبْعُ الدِّيَةِ ،

(ملتزم) لا لحكام ، فلا تسمع من حربي ليس له أمان ، ومن الشروط أن تكون الدعوى (على مثله) أي المسمى من كونه مكلفا ملتزما للأحكام ، فلا تسمع على صبي وبجنون ، فان توجه حق مالي عليهما ادعى على وليهما (ولو ادعى) على شخص (انفراده بالقتل ثم ادعى على آخر لم تسمع الثانية) ولم يمكن من العود الى الأولى إن لم يكن حكم فيها (أو) ادعى (عمدا ووصفه بغيره) من خطأ أو شبه عمد (لم يبطل أصل الدعوى) وهو دعوى القتل (في الأظهر) ومقابله يبطل (وتثبت القسامة في القتل) للنفس ، لا في غيره من جرح أو إتلاف مال (بمحل لوث ، وهو) أي اللوث (قرينة لصديق المدعى) أي تغلب على الظن أنه صادق (بأن) أي كان (وجد قتيلا في محلة) منفصلة عن البلد ولم يعرف قاتله ولا بينة يقتله (أو قرينة صغيرة لأعدائه) أو أعداء قبيلته ، بل لو لم يخاطبهم غيرهم لم تشتط العدواة (أو) وجد قتيلا (تفرق عنه جمع) كأن ازدحموا ثم تفرقوا عنه ، لكن يشترط أن يكونوا محصورين (ولو تقابل صفان لقتال وانكشفوا عن قتيلا) من أحدهما (فان التحم قتال) من بعضهم لبعض (فلوث في حق الصف الآخر ، وإلا) بأن لم يلتحم (فلوث في حق صفه ، وشهادة العدل) الواحد ولو بغير لفظ الشهادة (لوث) في القتل العمد الموجب للقصاص . وأما في الخطأ وشبه العمد فليست لوثا بل يحلف معه بمينا واحدة ويستحق المال (وكذا عبيد أو نساء) أي شهادتهم لوث ، بل قول الواحد منهم لوث (وقيل يشترط تفرقهم ، وقول فسقة وصبيان وكفار لوث في الأصح) ومقابله المنع (ولو ظهر لوث) في قتيلا (فقال أحد ابنيه قتله فلان ، وكذبه الآخر بطل اللوث) فلا يحلف المدعى (وفي قول لا) يبطل . (وقيل لا يبطل بتكذيب فاسق) والأصح أنه لا فرق . وأما إذا لم يكذبه بل قال لأعلم فلا يبطل (ولو قال أحدهما : قتله زيد وبجھول) عندي (وقال الآخر : عمرو قتله وبجھول) عندي (حلف كل على من عينه) لأنه لا تكاذب بينهما (وله ربع الدية) لاعترافه

وَلَوْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اللَّوْثَ فِي حَقِّهِ فَقَالَ لَمْ أَكُنْ مَعَ الْمُتَفَرِّقِينَ حَتَّى صُدِّقَ بِبَيْمِينِهِ ،
 وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ بِأَصْلِ قَتْلِ دُونَ عَمْدٍ وَخَطَأٍ فَلَا قَسَامَةَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُقْسَمُ فِي طَرَفٍ
 وَإِنَّا لَفِي مَالٍ إِلَّا فِي عَمْدٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَهِيَ أَنْ يَحْلِفَ الْمُدَّعَى عَلَى قَتْلِ أَدْعَاهُ خَمْسِينَ
 بَيْمِينًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ مَوَالِيهَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ تَحَلَّلَهَا جُنُونٌ أَوْ إِنْغَاءٌ بَقِيَ ، وَلَوْ
 مَاتَ لَمْ يَنْبَغِ وَارِثُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ كَانَ لِلْقَتِيلِ وَرَثَةٌ وَرُزَعَتْ بِحَسَبِ الْوَرَثِ
 وَجَبَرِ الْمُنْكَسِرُ ، وَفِي قَوْلِي يَحْلِفُ كُلُّ خَمْسِينَ ، وَلَوْ تَكَلَّ أَحَدُهُمَا خَلْفَ الْآخَرِ خَمْسِينَ ،
 وَلَوْ غَابَ يَحْلِفُ الْآخَرُ خَمْسِينَ وَأَخَذَ حَصَّتَهُ ، وَإِلَّا صَبَرَ لِلْفَائِزِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنْ يَمِينُ
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِلَا لَوْثٍ ، وَالرَّدُودَةُ عَلَى الْمُدَّعَى أَوْ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعَ لَوْثٍ ، وَالْيَمِينُ
 مَعَ شَاهِدٍ خَمْسُونَ ، وَيَجِبُ بِالْقَسَامَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَا أَوْ شِبْهِ الْعَمْدِ دِيَّةً عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَفِي
 الْعَمْدِ عَلَى الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ ، وَفِي الْقَدِيمِ قَصَاصٌ ،

بأن عليه نصف الدية وجسته منه النصف (ولو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه ، فقال لم أكن
 مع المتفرقين عنه صدق بيمينه) وعلى المدعى البينة على الأمانة التي يدعيها (ولو ظهر لوث
 بأصل قتل دون) تقييده بصفة (عمد وخطأ فلا قسامة في الأصح) بل لا بد أن يثبت كونه
 بصفة مخصوصة ، ومقابله تثبت القسامة ويحكم بالأخف وهو الخطأ (ولا يقسم في طرف وإنلاف
 مال) بل القول قول المدعى عليه بيمينه (إلا في) قتل (عبد) أو أمة مع لوث فيقسم السيد
 (في الأظهر) ومقابله لا قسامة فيه (وهي) أي القسامة (أن يحلف المدعى على قتل ادعاه)
 مع اللوث (خمسين بيميناً) فلا يسمى قسامة إلا أيمان المدعى (ولا يشترط موالاتها) أي
 الأيمان (على المذهب) وقيل تشترط (ولو تحللها جنون أو إنغاء بنى) إذا فاق (ولو مات
 لم يبن وارثه على الصحيح) ومقابله يبنى (ولو كان للقتيل ورثة وزعت) الأيمان الخمسون عليهم
 (بحسب الارث) على قدر سهامهم (وجبر المنكسر) ان لم تنقسم صحبة (وفي قول يحلف
 كل خمسين ، ولو نكل أحدهما) أي الوارثين (حلف الآخر خمسين) وأخذ حصته (ولو غاب
 أحدهما أو كان صبيًا مثلاً) حلف الآخر خمسين وأخذ حصته (في الحال) (والا) أي وان لم
 يحلف الحاضر خمسين (صبر للثائب) حتى يحضر ، وللصبي حتى يبلغ ، ويحلف ما يخصه (والمذهب
 أن يمين المدعى عليه) قتل (بلا لوث ، و) اليمين (المردودة) منه (على المدعى) بأن
 لم يكن لوث ونكل من اليمين فردت على المدعى (أو) اليمين المردودة (على المدعى عليه)
 بسبب نكول المدعى (مع لوث واليمين مع شاهد خمسون) في جميع ذلك (ويجب بالقسامة في
 قتل الخطأ أو شبه العمد دية على العاقلة) مخففة في الأول مغالطة في الثاني (وفي) قتل (العمد)
 دية (على القسم) حالة (عليه) ولا قصاص (وفي القديم قصاص) حيث يجب لو قامت به

وَلَوْ ادَّعَى عَمْدًا يَلُوثُ عَلَى ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ وَأَخَذَ ثُلُثَ الدِّيَةِ ،
فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ ، وَفِي قَوْلِ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ
فِي الْإِيمَانِ ، وَإِلَّا فَيُذَنَّبُ إِلَّا كُتِبَ بِهَا بِنَاءٌ عَلَى حُجَّةِ الْقِسَامَةِ فِي غَيْبَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ
وَهُوَ الْأَصَحُّ ، وَمَنْ اسْتَحَقَّ بَدَلَ الدَّمِ أَقْسَمَ وَلَوْ مُكَاتَبٌ لِقَتْلِ عَبْدِيهِ ، وَمَنْ ارْتَدَّ
فَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ أَقْسَامِهِ لِلْيُسْلُمِ ، فَإِنْ أَقْسَمَ فِي الرَّدَّةِ صَحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْ لَا وَارِثَ
لَهُ لَا قِسَامَةَ فِيهِ .

[فصل] إِمَّا يَثْبُتُ مُوجِبُ الْقِصَاصِ بِإِقْرَارٍ أَوْ عَدْلَيْنِ ، وَالْمَالِ بِذَلِكَ أَوْ
بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ وَثَمَيْنِ ، وَلَوْ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ لَيَقْبَلَ لِلْمَالِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ لَمْ
يُقْبَلْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ شَهِدَ هُوَ وَهَمَا بِهَا شِمَّةً قَبْلَهَا إِيضًا لَمْ يَجِبْ أَرْشُهَا عَلَى الْمَذْهَبِ
وَالْيَصْرَحُ الشَّاهِدُ بِالْمُدَّعَى ، فَلَوْ قَالَ ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ فَجَرَحَهُ فَاتَّ لَمْ يَثْبُتْ حَتَّى يَقُولَ
فَاتَّ مِنْهُ أَوْ فَتَقَلَّهُ ، وَلَوْ قَالَ ضَرَبَ رَأْسَهُ فَأَدْمَاهُ أَوْ فَاسَالَ دَمَهُ

يَبْنِي (وَلَوْ ادَّعَى عَمْدًا يَلُوثُ عَلَى ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ) وَأَنْكَرَ (أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ وَأَخَذَ ثُلُثَ
الدِّيَةِ) مِنْ مَالِهِ (فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ ، وَفِي قَوْلِ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ)
أَيُّ الْغَائِبِ (فِي الْإِيمَانِ) الَّتِي حَلَفَ لِلْحَاضِرِ (وَإِلَّا) بَأَنْ ذَكَرَهُ فِيهَا (فَيُذَنَّبُ إِلَّا كُتِبَ)
بِهَا بِنَاءٌ عَلَى حُجَّةِ الْقِسَامَةِ فِي غَيْبَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ (وَالثَّلَاثُ إِذَا حَضَرَ كَالثَّانِي) (وَمَنْ
اسْتَحَقَّ بَدَلَ الدَّمِ أَقْسَمَ) سِوَاهُ كَانَ مُسْلِمًا أَمْ كَافِرًا (وَلَوْ) هُوَ (مُكَاتَبٌ لِقَتْلِ عَبْدِيهِ)
فَيُقْسَمُ هُوَ لِأَسِيدِهِ (وَمَنْ ارْتَدَّ) بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ بَدَلَ الدَّمِ (فَالْأَفْضَلُ) أَيُّ الْأُولَى (تَأْخِيرُ أَقْسَامِهِ
لِلْيُسْلُمِ ، فَإِنْ أَقْسَمَ فِي الرَّدَّةِ صَحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ لَا يَصَحُّ (وَمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ) خَاصَّ (لِاقْسَامَةِ
فِيهِ) وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ لُوثٌ .

[فصل] فِيمَا يَثْبُتُ مُوجِبُ الْقِصَاصِ وَمُوجِبُ الْمَالِ (إِمَّا يَثْبُتُ مُوجِبٌ) بِكُسْرِ الْجِيمِ
(الْقِصَاصُ) مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحِ (بِإِقْرَارٍ أَوْ) شَهَادَةِ (عَدْلَيْنِ ، وَ) إِمَّا يَثْبُتُ مُوجِبُ (الْمَالِ)
مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحِ خَطَأً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ (بِذَلِكَ أَوْ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ) بِرَجُلٍ (وَثَمَيْنِ) لَا
بِامْرَأَتَيْنِ وَثَمَيْنِ (وَلَوْ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ لَيَقْبَلَ لِلْمَالِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ لَمْ يَقْبَلْ) وَلَا يُحْكَمُ لَهُ بِذَلِكَ
(فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ يَقْبَلُ (وَلَوْ شَهِدَ هُوَ) أَيُّ الرَّجُلِ (وَهَمَا) أَيُّ الْمُرَأَتَانِ (بِهَا شِمَّةً
قَبْلَهَا إِيضًا لَمْ يَجِبْ أَرْشُهَا) أَيُّ الْمَاشِمَةِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ الْإِيضَاحَ قَبْلَهَا مُوجِبُ الْقِصَاصِ
وَلَا يَثْبُتُ بِذَلِكَ ، وَفِي قَوْلِ يَجِبُ أَرْشُهَا (وَلِيَصْرَحُ الشَّاهِدُ بِالْمُدَّعَى) بِهِ (فَلَوْ قَالَ : ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ
فَجَرَحَهُ فَاتَّ لَمْ يَثْبُتْ) هَذَا الْقَتْلُ الْمُدَّعَى بِهِ (حَتَّى يَقُولَ فَاتَّ مِنْهُ أَوْ فَتَقَلَّهُ) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ بِمَا
يَثْبُتُ أَنَّ الْمَوْتَ مِنَ الْجَرْحِ (وَلَوْ قَالَ) الشَّاهِدُ (ضَرَبَ) الْجَانِي (رَأْسَهُ فَأَدْمَاهُ أَوْ فَاسَالَ دَمَهُ)

ثُبَّتْ دَامِيَةٌ ، وَيُسْتَرْطُ لَوْ شَهِدَ ضَرْبَهُ فَأَوْضَحَ عَظْمَ رَأْسِهِ ، وَقِيلَ يَكْفِي فَأَوْضَحَ
رَأْسَهُ ، وَجِبُّ يَكُنْ مَحَلًّا وَقَدْرُهَا لِيُمْسِكَ الْقِصَاصُ ، وَبُيِّنَتْ الْقَتْلُ بِالسَّعْرِ بِأَقْرَبِ
لَا يَبِينُهُ ، وَلَوْ شَهِدَ لَمُورَّتِهِ بِجُرْحٍ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ لَمْ تُقْبَلْ ، وَبَعْدَهُ يُقْبَلُ ، وَكَذَا
بِمَالٍ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَاقِلَةِ بِفَسْقِ شُهَدٍ قَتْلٍ بِحِمْلُونِهِ ،
وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى اثْنَيْنِ يَقْتُلُهُ فَشَهِدَا عَلَى الْأَوَّلَيْنِ يَقْتُلُهُ فَإِنْ صَدَّقَ الْوَلِيُّ الْأَوَّلَيْنِ حُكِمَ
بِهِمَا ، أَوْ الْآخَرَيْنِ أَوْ الْجَمِيعِ أَوْ كَذَبَ الْجَمِيعَ بَطَلْنَا ، وَلَوْ أَقْرَبَ بَعْضُ الْوَرْتَةِ بِغَفْوِ
بَعْضٍ سَقَطَ الْقِصَاصُ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ شَاهِدَانِ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ آلَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ لَفَتَ ،
وَقِيلَ لَوْثٌ .

ثُبَّتْ دَامِيَةٌ ، وَيُسْتَرْطُ لَمَوْخَجَةٍ (أَنْ يَقُولَ (ضَرْبَ فَأَوْضَحَ عَظْمَ رَأْسِهِ ، وَقِيلَ يَكْفِي فَأَوْضَحَ
رَأْسَهُ) مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِإِضَاحِ الْعَظْمِ (وَيَجِبُ) عَلَى الشَّاهِدِ (بَيَانُ مَحَلِّهَا وَقَدْرُهَا) بِالسَّاحَةِ
أَوْ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا (لِيُمْسِكَ) فِيهَا (الْقِصَاصُ) وَبِالسَّبَبِ لَوْ جُوبِ الدِّيةُ لَا يَحْتَاجُ لِبَيَانِ (وَبُيِّنَتْ
الْقَتْلُ بِالسَّعْرِ بِأَقْرَبِهِ) مِنَ السَّاحِرِ ، فَإِنْ قَالَ قَتَلْتُهُ بِسَحْرِي وَهُوَ يَقْتُلُ غَالِبًا فَعَمِدَ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ ،
وَإِنْ قَالَ يَقْتُلُ نَادِرًا فَشَبَّهِ عَمْدًا ، وَإِنْ قَالَ أَخْطَأْتُ مِنْ اسْمٍ غَيْرِهِ لَهُ نَفْطًا ، وَتَجِبُ الدِّيةُ عَلَيْهِ إِلَّا
أَنْ تَصَدِّقَهُ الْعَاقِلَةُ (لَا يَبِينُهُ) فَلَا يَثْبُتُ السَّعْرُ بِهَا ، لِأَنَّ قَصْدَ السَّاحِرِ وَتَأْوِيلَ سَحْرِهِ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ
الشَّاهِدُ (وَلَوْ شَهِدَ لَمُورَّتِهِ بِجُرْحٍ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ لَمْ تُقْبَلْ) شَهَادَتُهُ لِلتَّهْمَةِ (وَ) (أَى الْإِنْدِمَالِ
(يَقْبَلُ ، وَكَذَا) تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَوْ شَهِدَ لَمُورَّتِهِ (بِمَالٍ فِي مَرَضٍ مَوْتُهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا تُقْبَلُ
(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَاقِلَةِ بِفَسْقِ شُهَدٍ قَتْلٍ) صَفَتُهُ أَنَّهُمْ (بِحِمْلُونِهِ) لَسُكُونِهِ خَطَأً أَوْ شَبَّهِ عَمْدٍ .
وَأَمَّا لَوْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِفَسْقِ شُهَدِهِ (وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى اثْنَيْنِ يَقْتُلُهُ) أَى
شَخْصٍ (فَشَهِدَا) أَى الْمَشْهُودَ عَلَيْهِمَا (عَلَى الْأَوَّلَيْنِ يَقْتُلُهُ ، فَإِنْ صَدَّقَ الْوَلِيُّ الْأَوَّلَيْنِ حُكِمَ بِهِمَا)
وَلَا يَنْوَقِفُ حُكْمُ الْقَاضِي عَلَى تَصْدِيقِهِ ، بَلْ الْفَرَضُ أَنْ لَا يَكْذِبَهُمَا (أَوْ) صَدَّقَ (الْآخَرَيْنِ أَوْ
الْجَمِيعِ أَوْ كَذَبَ الْجَمِيعَ بَطَلْنَا) أَى الشَّاهِدَتَانِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ (وَلَوْ أَقْرَبَ بَعْضُ الْوَرْتَةِ بِغَفْوِ
بَعْضٍ) مِنْهُمْ عَنِ الْقِصَاصِ (سَقَطَ الْقِصَاصُ) وَبَقِيَ الدِّيةُ (وَلَوْ اخْتَلَفَ شَاهِدَانِ فِي زَمَانٍ)
لِلْقَتْلِ (أَوْ مَكَانٍ) لَهُ (أَوْ آلَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ لَفَتَ شَهَادَتُهُمَا) وَلَا لَوْثُ بَهَا (وَقِيلَ) هَذِهِ الشَّهَادَةُ
(لَوْثٌ) فَيَقْسَمُ الْوَلِيُّ وَتَثْبُتُ الدِّيةُ .

كتاب البغاة

هُمْ مُخَالِفُو الْإِمَامِ بِخُرُوجِ عَلَيْهِ وَتَرْكِ الْإِتِّبَادِ ، أَوْ مَنَعَ حَقَّ تَوْجِهِ عَلَيْهِمْ بِشَرْطِ شَوْكَةٍ لَهُمْ وَتَأْوِيلٍ ، وَمُطَاعٍ فِيهِمْ ، قَبْلَ وَإِمَامٍ مَنُصُوبٍ ، وَلَوْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأَى الْخَوَارِجَ كَتَرَكِ الْجَمَاعَاتِ وَتَكْفِيرِ ذِي كِبِيرَةٍ وَلَمْ يُقَاتِلُوا تُرْكُوا ، وَإِلَّا قَطَّاعٌ طَرِيقٍ ، وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْبُغَاةِ وَقَضَاءُ قَاضِيهِمْ فِيمَا يَقْبَلُ قَضَاءُ قَاضِيْنَا إِلَّا أَنْ يَسْتَحِلَّ دِمَانَا ، وَيُنْفِذَ كِتَابَهُ بِالْحُكْمِ وَيَحْكُمُ بِكِتَابِهِ بِسَمَاعِ الْبَيْتَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَقَامُوا حَدًّا أَوْ أَخَذُوا زَكَاةً وَخَرَجُوا وَجِزِيَةً وَفَرَقُوا سَهْمَ الْمُرْتَزِقَةِ عَلَى جُنْدِهِمْ صَحَّ ، وَفِي الْأَخِيرِ وَجْهٌ ، وَمَا أَتْلَفَهُ بَاغٍ عَلَى قَادِلٍ وَعَكْسُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قِتَالٍ ضَمِينٍ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَفِي قَوْلٍ يَضْمَنُ الْبَاغِي ،

كتاب البغاة

جمع باغ . والبنى : الظلم ومجاوزة الحد (هم) مسلمون (مخالفو الامام) ولولا جأرا (بخروج عليه) والمخرج على الأئمة وقتالهم حرام وإن كانوا فسقة ظالمين (وترك الاتقياد) له (أو) خالف الامام بسبب (منع حق توجبه عليهم) وإن لم يخرجوا عليه ، وإنما يكون المخالفون بغاة ، ونعطي لهم الأحكام الآتية من عدم القصاص بالقتل وغيره (بشرط شوكة لهم) بكثرة أو قوة بحسن بحيث يحتاج لردهم إلى الطاعة لكلفة (و) بشرط (تأويل) وشبهة يستقدون بها جواز الخروج (و) بشرط (مطاع فيهم) وإن لم يكن إماما (قيل) بشرط (إمام منصوب) فيهم (ولو أظهر قوم رأى الخوارج : كترك الجماعة وتكفير ذي كبرية ولم يقاتلوا) وهم في قبضتنا (تركوا) فلا نتعرض لهم ماداموا لم يخرجوا عن طاعة الامم (وإلا) بأن قاتلوا (فقطاع طريق) أي حكمهم حكمهم في أنهم إن قاتلوا أحدا يكافئهم قتلوا به لا أنهم قطاع حقيقة لأنهم لم يقصدوا إخافة الطريق (وتقبل شهادة البغاة) لأنهم ليسوا بفسقة لتأويلهم (و) يقبل (قضاء قاضيهما فيما يقبل) فيه (قضاء قاضينا إلا أن يستحل) القاضي أو الشاهد (دمانا) وأموالنا من غير تأويل فلا تقبل شهادتهم ولا قضاء قاضيهما (وينفذ كتابه) أي القاضي (بالحكم) فإذا كتب إلى قاضينا بما حكم به جاز له قبوله (ويحكم بكتابه بسماع البيعة في الأصح) ومقابله لا يحكم به (ولو) استولى البغاة على بلد ، و (أقاموا حدا أو أخذوا زكاة وخراجا وجزية وفرقوا سهم المرتزقة على) هم صح (ما فعلوه) وفي الأخير) وهو تفرقة سهم المرتزقة (وجه) أنه لا يقع الموقع (وما أتلفه باغ) من نفس أو مال (على عادل وعكسه) وهو ما أتلفه عادل على باغ (إن لم يكن في قتال ضمن) كل مهسما متلفه (وإلا) بأن كان الانسلاف لضرورة القتال (فلا) يضمن (وفي قول يضمن الباغي) ما أتلفه على العادل

وَالْتَأْوُلُ بِلا شَوْكَةٍ يَضْمَنُ ، وَعَكْسُهُ كِبَاغٌ ، وَلَا يُقَاتِلُ الْبَغَاةَ حَتَّى يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ أَمِينًا
فَلَيْسَ نَاصِحًا يَسْأَلُهُمْ مَا يَنْقِمُونَ ، فَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلَمَةً أَوْ شُبْهَةَ أَزَالَهَا ، فَإِنْ أَصْرُوا
نَصَحَهُمْ ثُمَّ أَذْنَهُمْ بِالْفِعَالِ ، فَإِنْ اسْتَمْتَلُوا اجْتَهَدَ وَفَعَلَ مَا رَأَاهُ صَوَابًا ، وَلَا يُقَاتِلُ
مُدِيرَهُمْ وَلَا مُنْخَنَهُمْ وَأَسِيرَهُمْ وَلَا يُطْلِقُ ، وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا وَامْرَأَةً حَتَّى تَنْقَضِيَ الْحَرْبُ
وَيَتَفَرَّقَ جَمْعُهُمْ إِلَّا أَنْ يُطِيعَ بِاخْتِيَارِهِ ، وَيُرَدُّ سِلَاحُهُمْ وَخَيْلُهُمْ إِلَيْهِمْ إِذَا انْقَضَتْ
الْحَرْبُ وَأُمِنَتْ غَائِلَتُهُمْ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي قِتَالٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، وَلَا يُقَاتَلُونَ بِعَظِيمِ كِنَارٍ
وَمَنْجَنِيْقٍ ، إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَأَنْ قَاتَلُوا بِهِ أَوْ أَحَاطُوا بِنَا ، وَلَا يُسْتَعَانُ عَلَيْهِمْ بِكَافِرٍ ، وَلَا
بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ مُدِيرِينَ ، وَلَوْ اسْتَعَانُوا عَلَيْنَا بِأَهْلِ حَرْبٍ وَأَمْتَوْهُمْ لَمْ يَنْفِذْ أَمَانُهُمْ
عَلَيْنَا ، وَنَفَذَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَعَانَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ عَالِمِينَ بِتَخْرِيمِ قِتَالِنَا انْتَقَضَ
عَهْدُهُمْ ، أَوْ مُكْرَهِينَ

(و) الباغي (المتاويل بلا شوكة يضمن) النفس والمال ولو حال القتال (وعكسه) وهو من له
شوكة ولا تأويل له : حكمه (كباغ) في عدم الضمان لضرورة القتال . وأما في الحدود إذا
أقاموها ، والحقوق إذا قبضوها فلا يعتد بها (ولا يقاتل) الامام (البغاة حتى يبعث اليهم امينا
فلما ناصحا) لهم (يسألهم ما ينقمون) أي يكرهون (فان ذكروا مظلمة) هي ان كانت
مصدرا فبفتح اللام ، وان كانت اسما لما يظلم به فبكسرها (أو شبهة أزالها ، فان أصروا)
بعد الازالة (نصحهم ، ثم) ان أصروا (أذنهم) أي أعلمهم (بالقتال) وقتالهم واجب إن
تعرضوا للحريم أو تعطل الجهاد بسببهم ، أو أخذوا من بيت المال ما ليس لهم أو امتنعوا من دفع
حق عليهم ، أو تعرضوا لخلع الامام المنعقد البيعة ، والا جاز (فان استمهلوا اجتهد وفعل ما رآه
صوابا ، ولا يقاتل مدبرهم ، ولا) يقتل (منخنهم) من أنخنه الجرح وأضعفه (و) لا
(أسيرهم ، ولا يطلق) أسيرهم ، بل يحبس (وإن كان صبيا وامرأة حتى تنقضي الحرب
ويتفرق جمعهم ، إلا أن يطيع) الأسير (باختياره) ببيعة الامام والرجوع عن البغي (ويرد)
وجوبا (سلاحهم وخيلهم اليهم إذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم) أي شرهم (ولا يستعمل)
شيء من سلاحهم وخيلهم (في قتال) وغيره (إلا لضرورة) كأن لم يجد أهل العدل إلا
سلاحهم (ولا يقاتلون بعظيم : كمنار ومنجنیق) وكل ما يعم (إلا لضرورة : كأن قاتلوا به
أو أحاطوا بنا) واضطرونا لرميهم بذلك (ولا يستعان عليهم بكافر) فيحرم الا لضرورة (ولا
بمن يرى قتلهم مدبرين) لعداوة أو اعتقاد كنفى (ولو استعانوا علينا بأهل حرب وأسروهم)
أي عقدوا لهم أمانا (لم ينفذ أمانهم علينا) فلما غنم أموالهم واسترقاقهم وكل ما يجوز مع الحربيين
(ونفذ عليهم) أمانهم (في الأصح) فلا يجوز لهم أن يعاملوهم معاملة الحربيين ، ومقابل الأصح
لا ينفذ أمانهم (ولو أعانهم أهل الذمة عالمين بتخريم قتالنا انتقض عهدهم) بذلك (أو مكروهين

فَلَا ، وَكَذَا إِنْ قَالُوا ظَنَّنَا جَوَازَهُ ، أَوْ أَنَّهُمْ يُحِقُّونَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيُقَاتِلُونَ كِبَاغَهُ .
 [فصل] شَرَطُ الْإِمَامِ : كَوْنُهُ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا حُرًّا ذَكَرًا قُرَشِيًّا مُجْتَهِدًا شُجَاعًا ذَا
 رَأْيٍ وَسَمْعٍ وَبَصِيرَةٍ وَنُطْقٍ ، وَتَنَقُّدُ الْإِمَامَةُ بِالْبَيْعَةِ ، وَالْأَصَحُّ بَيْعَةُ أَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ
 الْعُلَمَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ وَوُجُوهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَّبِعُهُمْ أَجْمَاعُهُمْ ، وَشَرَطُهُمْ صِفَةُ الشُّهُودِ ،
 وَبِاسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ ، فَلَوْ جَعَلَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ جَمْعٍ فَكَاسَتْخْلَافٍ فَيَرْتَضُونَ
 أَحَدَهُمْ ، وَبِاسْتِثْلَاءِ جَامِعِ الشُّرُوطِ ، وَكَذَا فَاسِقٌ وَجَاهِلٌ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ :
 لَوْ ادَّعَى دَفْعَ زَكَاةٍ إِلَى الْبَغَاةِ صُدَّقَ بِبَيْعِهِ ، أَوْ جَزِيَّةٍ فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا
 خَوَاجِرُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُصَدَّقُ فِي حَدِّهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بَيِّنَةٌ ، وَلَا أَثَرُ لَهُ فِي الْبَدَنِ ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَلَا) يَنْتَقِضُ (وَكَذَا إِنْ قَالُوا ظَنَّنَا جَوَازَهُ) لَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ (أَوْ) قَالُوا ظَنَّنَا (أَنَّهُمْ مُحِقُّونَ)
 لَا يَنْتَقِضُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَفِي قَوْلِ يَنْتَقِضُ (وَيُقَاتِلُونَ) مِنْ قُلْنَا لَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ (كِبَاغَهُ)
 وَلَا يَلْحَقُونَ بِالْبَغَاةِ فِي نَفْسِ الضَّحَامِ ، بَلْ يَضْمَنُونَ مَا يَتْلِفُونَهُ نَفْسًا وَمَالًا وَلَوْ قَصَاصًا .
 [فصل] فِي شُرُوطِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَمَا مَعَهُ (شَرَطُ الْإِمَامِ) الْأَعْظَمُ (كَوْنُهُ مُسْلِمًا) فَلَا
 تَصِحُّ تَوَلِيَّةُ كَافِرٍ (مُكَلَّفًا) فَلَا تَصِحُّ تَوَلِيَّةُ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ (حُرًّا) بِخِلَافٍ مِنْ فِيهِ رِقَّةٌ
 (ذَكَرًا) فَلَا تَصِحُّ تَوَلِيَّةُ امْرَأَةٍ وَخَثِيٍّ (قُرَشِيًّا) فَلَا تَصِحُّ تَوَلِيَّةُ غَيْرِ الْقُرَشِيِّ مَعَ تَبَسُّرِهِ ،
 وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ، فَلَا يَصِحُّ تَوَلِيَّةُ الْفَاسِقِ (مُجْتَهِدًا) فَإِنْ فَقَدَ الْمُجْتَهِدَ ، فَعَدَلَ جَاهِلٌ أَوَّلَى
 مِنْ عَالِمٍ فَاسِقٍ (شُجَاعًا) لَا جَبَانًا (ذَا رَأْيٍ وَسَمْعٍ وَبَصِيرَةٍ وَنُطْقٍ) وَلَا يَضُرُّ فَقْدَ شَمٍّ وَذَوْقٍ
 وَيَنْزِلُ بِالْعَمَى وَالصَّمِّ وَالْخَرَسِ ، لَا بِالْفَسَقِ (وَتَنَقُّدُ الْإِمَامَةُ بِالْبَيْعَةِ ، وَالْأَصَحُّ بَيْعَةُ أَهْلِ الْحِلِّ
 وَالْعَقْدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ وَوُجُوهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَّبِعُهُمْ أَجْمَاعُهُمْ) وَلَا يَشْتَرِطُ عَدَدُ (وَشَرَطُهُمْ
 صِفَةُ الشُّهُودِ) مِنْ الْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا (و) تَنَقُّدُ الْإِمَامَةِ أَيْضًا (بِاسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ) شَخْصًا
 عَيْنُهُ فِي حَيَاتِهِ لِيَكُونَ خَلِيفَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَيَعْبُرُ عَنْهُ بَعْدَهُ إِلَيْهِ ، وَيَشْتَرِطُ فِيهِ عَدَمُ الرَّدِّ (فَلَوْ
 جَعَلَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ جَمْعٍ فَكَاسَتْخْلَافٍ فَيَرْتَضُونَ أَحَدَهُمْ) بَعْدَ مَوْتِ الْإِمَامِ (و) تَنَقُّدُ أَيْضًا
 (بِاسْتِثْلَاءِ) شَخْصٍ (جَامِعٍ لِلشُّرُوطِ) بِقَهْرٍ وَغَلَبَةٍ (وَكَذَا فَاسِقٌ وَجَاهِلٌ فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ كَانَ
 غَاصِيًا بِذَلِكَ ، وَسَاءَ الشُّرُوطُ كَذَلِكَ مَا عَدَا الْكَافِرَ (قُلْتُ) فِيمَا لَوْ عَادَ الْبَلَدُ مِنَ الْبَغَاةِ الْبِنَا
 (لَوْ ادَّعَى) بَعْضُ أَهْلِهِ (دَفْعَ زَكَاةٍ إِلَى الْبَغَاةِ صُدَّقَ بِبَيْعِهِ) نَذْبًا (أَوْ جَزِيَّةٍ فَلَا) يَصَدَّقُ
 (عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا خَوَاجِرُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصَدَّقُ فِي حَدِّهِ) أَنَّهُ أَقِيمَ عَلَيْهِ (إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ)
 الْخُدْ (بَيِّنَةٌ ، وَلَا أَثَرُ لَهُ) أَيْ الْحَدِّ (فِي الْبَدَنِ) فَلَا يَصَدَّقُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَكَانَ الْأَوَّلَى بِهَذِهِ
 الزِّيَادَةِ كِتَابُ الْبَغَاةِ قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَى أَحْكَامِ الْإِمَامَةِ .

كتاب الردة

هي : قطع الإسلام بنية أو قول كُفْر أو فعل ، سواء قاله استهزاء أو عينا أو اعتقادا ، فمن نفى الصانع أو الرسل أو كذب رسولا أو حلل محرما بالإجماع كلزنا وعكسه ، أو نفى وجوب مجتمع عليه أو عكسه ، أو عزم على الكفر غدا أو تردد فيه كفر ، والفعل المكفر ما تمده استهزاء صريحا بالدين أو جحودا له كاللقاء مصحف بقاذورة وسجود لصنم أو شمس ، ولا تصح ردة صبي ومجنون ومكره ، ولو ارتد فجن لم يقتل في جنونه ، والمذهب صحة ردة السكران وإسلاميه ، وتقبل الشهادة بالردة مطلقا ، وقيل يجب التفصيل ، فعلى الأول لو شهدوا بردة فأنكروا حكمهم بالشهادة ،

كتاب الردة

وهي لغة : المرة من الرجوع ، وشرعا : ما ذكره المصنف بقوله (هي قطع الاسلام) ولو بالتردد ، وبحصل قطعه (بنية) كفر (أو) بسبب (قول كفر أو فعل) مكفر (سواء) في القول (قاله استهزاء أو اعتقادا) وأما من يريد تبعيد نفسه عن شيء ، فقال : لو جاءني النبي ما فعلته فليس بكفر ، وكذا من سبق لسانه إلى الكفر أو أكره عليه (فمن نفي) أي أنكر (الصانع) وهو الله تعالى (أو) نفي (الرسل) كالبراهمة القائلين بأن الله تعالى لم يرسل رسلا (أو كذب رسولا) أو نبيا أو استخف به لامن كذب عليه (أو حال محرما بالإجماع كلزنا) واللواط ، ولا بد أن يكون تحريره معلوما من الدين بالضرورة بأن يكون متواترا (وعكسه) بأن حرم حلالا بالإجماع ، وكذا من نفي مشروعية معلوم من الدين بالتواتر ، كالزنا واليسدين (أو عزم على الكفر غدا) مثلا (أو تردد فيه) أو علقه على شيء (كفر) في جميع ذلك (والفعل المكفر ما تمده) خرج به ما وقع سهوا (استهزاء صريحا) وأما نحو الاكراه أو الخوف فلا (بالدين أو جحودا له كالقاء مصحف بقاذورة) وكذلك كتب العلم الشرعي ، ولو كانت القاذورة طاهرة كالصباق (وسجود لصنم أو شمس) فكل من ذلك ناشئ عن استهزاء بالدين أو جحود له (ولا تصح ردة صبي ، و) لا (مجنون ، و) لا (مكره) وقلبه مطمئن (ولو ارتد فجن لم يقتل في جنونه) بل يحرم قتله (والمذهب صحة ردة السكران) المتعدي (و) صحة (إسلامه) عن ردة في حال سكره ثم يعرض عليه الاسلام حال الافاقة (وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) بلا تفصيل (وقيل يجب التفصيل ، فعلى الأول لو شهدوا بردة فأنكروا) المشهود عليه (حكم بالشهادة) ولا ينفعه انكاره ، بل يأتي بما يصير به مسلما ،

فَلَوْ قَالَ : كُنْتُ مُكْرَهَا وَاقْتَضَتْهُ قَرِينَةُ كَأْسَرِ كُفَّارٍ صَدَقَ يَسِينُهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ
قَالَ لَفَطَ لَفَطَ كُفْرٍ فَأَدْعَى إِسْرَاهَا صَدَقَ مُطْلَقًا ، وَلَوْ مَاتَ مَعْرُوفٌ بِالْإِسْلَامِ عَنِ ابْنَيْنِ
مُسْلِمَيْنِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا ارْتَدَّ فَمَاتَ كَافِرًا ، فَإِنَّ بَيْنَ سَبَبِ كُفْرِهِ لَمْ يَرْتَهُ ، وَنَصِيْبُهُ فِيهِ ،
وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَجِبُ اسْتِنَابَةُ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ ، وَفِي قَوْلِ نُسْتَحَبُّ
كَالْكَافِرِ ، وَهِيَ فِي الْحَالِ ، وَفِي قَوْلِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَإِنْ أَصْرًا قِتْلًا ، وَإِنْ أَسْلَمَ صَحَّ
وَتَرَكَ ، وَقِيلَ لَا يَقْبَلُ إِسْلَامُهُ إِنْ ارْتَدَّ إِلَى كُفْرٍ خَفِيَ كَرَنَادِقَةٍ وَبَاطِنِيَّةٍ ، وَلَوْلَا الْمُرْتَدُّ
إِنْ انْعَقَدَ قَبْلُهَا أَوْ بَعْدَهَا ، وَأَحَدُ أَبُوَيْهِ مُسْلِمٌ فَمُسْلِمٌ ، أَوْ مُرْتَدَّانِ فَمُسْلِمٌ ، وَفِي قَوْلِ
مُرْتَدِّ ، وَفِي قَوْلِ كَافِرٍ أَصْلِي . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ مُرْتَدُّ ، وَنَقَلَ الْعِرَاقِيُّونَ الْإِتِّفَاقَ عَلَى
كُفْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَفِي زَوَالٍ يُلْصِقُهُ عَنْ مَالِهِ بِهَا أَقْوَالٌ : أَظْهَرُهَا إِنْ هَلَكَ مُرْتَدًّا بَانَ
زَوَالُهَا ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ ، وَعَلَى

وعلى الثاني لا يحكم بها (فلو قال : كنت مكرها واقتضته قرينة ، كأسر كفار صدق بيمنه)
وهي مستحبة (وإلا) بأن لم تقتضه قرينة (فلا) يقبل قوله : ويحكم بينونة زوجاته الغير
المدخول بهن ، ويطلب بالاسلام (ولو قال) أى الشاهدان (لفظ لفظ كفر فادعى إسراها
صدق مطلقا) بقرينة ودونها لأنه لم يكذب الشهود ، ويندب أن يجحد كلمة الاسلام (ولو مات
معروف بالاسلام عن ابنين مسلمين ، فقال أحدهما) أى الابن (ارتد فمات كافرا) وأنكر الآخر
(فان بين سبب كفره) كأن قال سجد لضميم (لم يرته ونصيبه في) ليت المال (وكذا)
يكون نصيبه في (أن أطلق) ولم يبين السبب (في الأظهر) ومقابله يصرف إليه ، وقيل
يستفصل ، فان ذكر ما هو كفر كان فينا ، وان ذكر ما ليس بكفر صرف إليه ، وان لم يذكر شيئا
وقف الأمر ، وهذا هو المصنف (وتجب استنابة المرتدة والمرتدة) قبل قتلها (وفي قول
تستحب) استنابته (كالكافر ، وهي في الحال) فان تاب وإلا قتل (وفي قول) يعمل (ثلاثة
أيام) ويحبس تلك المدة (فان أصرا قتل) وجوبا : ويقتله الامام أو نائبه (وان أسلم) المرتدة
ذكرها كان أو أنثى (صح) اسلامه (وترك ، وقيل لا يقبل) أى لا يصح (إسلامه ان ارتد
إلى كفر خفي كزنادقة) وهم من لا ينتحل دينا (وباطنية) وهم القائلون بأن القرآن باطن هو
المراد منه دون ظاهره ، وهم صنف من الزنادقة (وولد المرتدة ان انعقد قبلها) أى الردة (أو
بعدها وأحد أبويه مسلم فمسلم ، أو) وأبواه (مرتدان فمسلم ، وفي قول) هو (مرتدة)
ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب (وفي قول) هو (كافر أصلي . قلت : الأظهر) هو (مرتدة)
إذا لم يكن في أصول أبويه مسلم (ونقل العراقيون الاتفاق على كفره ، والله أعلم) فان كان في
أصوله أبويه مسلم فهو مسلم تبعا له (وفي زوال ملكه) أى المرتدة (عن ماله بها) أى الردة
(أقوال : أظهرها ان هلك مرتد بان زواله بها) أى الردة (وان أسلم بان أنه لم يزل ، وعلى

الْأَقْوَالُ يُقْضَى مِنْهُ دَيْنٌ لَزِيْمَةٌ قَبْلَهَا ، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَالْأَصْحَ يُلْزِمُهُ غُرْمُ إِنْتَافِهِ فِيهَا ، وَنَفَقَةُ زَوْجَاتٍ وَوَقْفَ نِكَاحِيْنَ وَقَرِيبٍ ، وَإِذَا وَقَفْنَا مِلْكَهُ فَتَصَرُّفُهُ إِنْ اخْتَمَلَ الْوَقْفَ كَتَمْتُ وَتَذْيِيرَ وَوَصِيَّةٍ مَوْقُوفٍ ، إِنْ أَسْلَمَ نَفَذَ ، وَالْأَفْلَا ، وَيَبْعُهُ وَهَبَتْهُ وَرَهْنَتْهُ وَكِتَابَتْهُ بَاطِلَةٌ ، وَفِي الْقَدِيمِ مَوْقُوفَةٌ ، وَعَلَى الْأَقْوَالِ يُجْعَلُ مَالُهُ مَعَ عَدَلٍ ، وَأَمْتُهُ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثَقَةٍ ، وَيُؤَدَّى مَكَاتِبُهُ النُّجُومُ إِلَى الْقَاضِي .

كتاب الزنا

إِبْلَاجُ الذَّكَرِ بِفَرْجِ الْمُحَرَّمِ لِعَيْنِهِ خَالٍ عَنِ الشَّبْهَةِ مُشْتَبَى يُوجِبُ الْحَدَّ ، وَذُبْرُ ذَكَرِهِ وَأُنْثَى كَتَمُ كُلِّ الذَّهَبِ ، وَلَا حَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ وَوَطْءُ زَوْجَتِهِ وَأَمْتِهِ فِي حَيْضٍ وَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ ، وَكَذَا أَمْتُهُ الْمَرْجُوعَةُ وَالْمُعْتَدَّةُ ، وَكَذَا تَمْلُوكُ كَثِيرِ الْمُحَرَّمِ ، وَمُسْكِرُهُ

الْأَقْوَالُ يَقْضَى مِنْهُ دَيْنٌ لَزِيْمَةٌ قَبْلَهَا (بِاتْلَافٍ أَوْ غَيْرِهِ) وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَالْأَصْحَ يُلْزِمُهُ غُرْمُ إِنْتَافِهِ (فِيهَا) أَى الرَّدَّةُ (و) يُلْزِمُهُ (نَفَقَةُ زَوْجَاتٍ وَقَفَ نِكَاحِيْنَ ، وَقَرِيبٍ) وَمُقَابِلُ الْأَصْحَ لَا يُلْزِمُهُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ (وَإِذَا وَقَفْنَا مِلْكَهُ فَتَصَرُّفُهُ) الْوَاقِعُ فِي رَدَّتِهِ (إِنْ اخْتَمَلَ الْوَقْفَ) أَى قَبْلَ التَّعْلِيْقِ (كَتَمْتُ وَتَذْيِيرَ وَوَصِيَّةٍ مَوْقُوفٍ) لَزِيْمَةٌ (إِنْ أَسْلَمَ نَفَذَ ، وَإِلَّا) بِأَنْ مَاتَ مَرْتَدًّا (فَلَا) يَنْفَذُ (وَيَبْعُهُ وَهَبَتْهُ وَرَهْنَتْهُ وَكِتَابَتْهُ) وَنَحْوَهَا مِمَّا لَا يَقْبَلُ الْوَقْفَ (بَاطِلَةٌ ، وَفِي الْقَدِيمِ مَوْقُوفَةٌ) بِنَاءٍ عَلَى صِحَّةِ وَقْفِ الْعُقُودِ (وَعَلَى الْأَقْوَالِ) مِنْ زَوَالِ مِلْكِهِ أَوْ وَقْفِهِ أَوْ بَقَائِهِ (يَجْعَلُ مَالَهُ مَعَ عَدَلٍ) أَى عِنْدَهُ (وَأَمْتُهُ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثَقَةٍ) أَوْ مِنْ يَحِلُّ لَهُ الْخُلُوعُ بِهَا (وَيُؤَدَّى مَكَاتِبُهُ النُّجُومُ إِلَى الْقَاضِي) وَيَعْتَقُ بِذَلِكَ .

كتاب الزنا

هُوَ بِالْقَصْرِ لَفَةُ الْحِجَازِ ، وَبِالْمَدِّ لَفَةُ تَمِيمٍ ، وَحَقِيقَتُهُ الشَّرْعِيَّةُ (إِبْلَاجُ الذَّكَرِ) أَوْ حَشْفَتُهُ ، وَلَوْ أَشْلَتْ أَوْ غَيْرَ مَنْشَرٍ (بِفَرْجٍ) أَى قَبْلَ أُنْثَى (مُحَرَّمٍ لِعَيْنِهِ خَالٍ عَنِ الشَّبْهَةِ) الْمُسْقِطَةُ لِلْحَدِّ كَمَا بَأْنَى (مُشْتَبَى : يُوجِبُ الْحَدَّ) هُوَ خَبَرُ قَوْلِهِ إِبْلَاجٍ (وَذُبْرُ ذَكَرٍ وَأُنْثَى كَقَبْلِ) فِي إِبْجَابِ الْحَدِّ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَفِي قَوْلِهِ أَنَّهُ يَقْتُلُ بِالسِّيفِ ، وَقِيلَ يَعْزَرُ . وَأَمَّا الْمَفْعُولُ بِهِ ، فَانْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مَكْفَاً فَيَجْلَدُ وَيُعْرَبُ مَحْضَنًا أَوْ غَيْرَهُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى (وَلَا حَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ) بَلْ يَعْزَرُ (و) لِمَنْزِلِهِ بِمُحَرَّمٍ لِعَيْنِهِ عَنْ (وَطْءِ زَوْجَتِهِ وَأَمْتِهِ فِي حَيْضٍ وَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ) فَلَا حَدَّ بِهِ ، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لِأُمُورٍ عَارِضَةٍ ، وَاحْتِرَازَ بَحَالٍ عَنِ الشَّبْهَةِ نَحْمًا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ (وَكَذَا أَمْتُهُ الْمَرْجُوعَةُ وَالْمُعْتَدَّةُ) مِنْ غَيْرِهِ وَالْمَجْهُوسَةِ (وَكَذَا تَمْلُوكُهُ الْمُحَرَّمِ) بِنَسَبِ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ فَلَا حَدَّ بِوَطْءِ كُلِّ ، لِشَبْهَةِ الْمَلِكِ الْمُسَامَاةِ شَبْهَةِ الْحُلِّ (و) كَذَا لِاحْتِدَادِ بَوَاطِنِ (مُحَرَّمٍ) لِشَبْهَةِ الْإِكْرَاهِ الْمُسَامَاةِ شَبْهَةِ الْفَاعِلِ وَسُقُوطِ

في الأظهر ، وَكَذَا كُلُّ جِهَةٍ أَبَاحَهَا عَالِمٌ كَنِكَاحٍ بِلاَ شُهودٍ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا
بِوَطءٍ مَبْنِيَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا بِهَيْمَةٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُحَدُّ فِي مُسْتَأْجَرَةٍ وَمُبِيحَةٍ وَتَحْرِمُ ،
وَأِنْ كَانَ تَزْوِجُهَا ، وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ إِلَّا السَّكَرَانُ ، وَعِلْمُ تَحْرِيمِهِ ، وَتَدُّ الْمُحْصَنِ :
الرَّجْمُ ، وَهُوَ : مُكَلَّفٌ حُرٌّ ، وَلَوْ ذِي غَيْبٍ حَشَفْتُهُ بِقُبُلِي فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، لَا قَائِدَ
فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ التَّغْيِيبِ حَالِ حُرِّيَّتِهِ وَتَكْلِيفِهِ ، وَأَنَّ الْكَامِلَ الزَّانِيَ
يُنَاقِصُ مُحْصَنٌ ، وَالْبَكَرُ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَتَقْرِبُ عَامٌ إِلَى مَسَافَةِ قَصْرِ فَوْقَهَا ، وَإِذَا
عَيْنُ الْإِمَامِ جِهَةٌ فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ غَيْرِهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَقْرَبُ غَرِيبٌ مِنْ بَلَدٍ الزَّانَا إِلَى
غَيْرِ بَلَدِهِ ، فَإِنْ قَادَ إِلَى بَلَدِهِ مُنْتَبِعٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تُقْرَبُ الْمَرْأَةُ وَخَدَمُهَا فِي الْأَصَحِّ ،
بَلْ مَعَ زَوْجٍ أَوْ تَحْرِمُ ، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ فَإِنْ امْتَنَعَ بِأَجْرَةٍ

الحد في الشبهتين (في الأظهر) ومقابله عليه الحد (وكذا) لاجد في شبهة الطريق ، وهي
(كل جهة أباحها عالم كنسكاح بلاشهود) القائل به مالك ، أو بلا ولي القائل به أبو حنيفة ، وكذا
كل خلاف قوى مدركه (على الصحيح) وإن اعتقد تحريمه ، وقيل يجب الحد على معتقد التحريم
(ولا) حد (بوطء مبني في الأصح) ومقابله بحد (ولا) بوطء (بهيمة في الأظهر) بل يعز
ومقابله يقتل محصنا أو غيره ، وقيل بحد حد الزنا ، والصحيح أن الهيمة لا تدبج (ويحد في
مسأجرة) للزنا (ومبيحة) فرجها للوطء (و) في وطء (محرم وإن كان تزوجها) فالشبهة
في كل ذلك لا تسقط الحد لضعف مدركه (وشروطه) أي لإيجاب الحد (التكليف إلا السكران)
فإنه يحد وإن كان غير مكلف (وعلم تحريمه) أي الزنا ، فلا حد على من جهله لقرب العهد ، أو
بعده على المسلمين (وحد المحسن) من رجل أو امرأة (الرجم) حتى يموت (وهو) أي
المحسن (مكاف حر ولو) هو (ذي غيب) وهو بهذه الصفات (حشفته بقبل) أو وطئت الأنثى
فيه (في نكاح صحيح لا فاسد) فإن المغيب فيه غير محسن (في الأظهر) ومقابله هو محسن
(والأصح) اشتراط التغيب حال حرّيته وتكليفه (فلا يجب الرجم على من وطئ في نكاح صحيح
وهو صبي ، أو مجنون ، أو رقيق (و) الأصح (أن الكامل) من رجل وامرأة (الزاني
بناقص) هو متعلق بالكامل لا بالزاني ، يعني هو كامل وتزوج صغيرة ، أو هي كاملة وتزوج بصغير
فالكامل منهما (محسن ، والبكر الحر) وهو غير المحسن حده (مائة جلدة) ولا بد أن تكون
متوالية (وتقريب عام إلى مسافة قصر فما فوقها) لا مادونها (وإذا عين الإمام جهة فليس له)
في المغرب (طلب غيرها في الأصح) ومقابله له طلب ذلك (ويقرب غريب من بلد الزنا إلى
غير بلده ، فإن عاد إلى بلده منع) منه (في الأصح) ومقابله لا يتعرض له (ولا تقرب المرأة
الزانية (وحدها في الأصح) ومقابله تقرب ، لأنه سفر واجب (بل) تقرب (مع زوج أو محرم ولو
بأجرة) من مالها ، فإن لم يكن لها مال فعلى بيت المال (فإن امتنع) من الخروج (بأجرة

لم يُجْبَرْ في الأصح ، والعبدُ خمسون ، ويُغْرَبُ نصفَ سَنَةٍ ، وفي قولٍ سَنَةٍ ،
وفي قولٍ لا يُغْرَبُ ، ويثبتُ بَيِّنَةٌ ، أو إقرارٌ مرَّةً ، ولو أقرَّ ثم رجع سقط ، ولو قال
لا تجدونى أو هرب فلا في الأصح ، ولو شهد أربعة بزناها وأربع نسوة أنها عذراه
لم تُحَدِّهِمْ ولا قاذفها ، ولو عين شاهد زاوية لزناه والباقون غيرها لم يثبت ،
ويستوفيه الإمام أو نائبه من حرٍّ ومُبْعَضٍ ، ويستحبُّ حضورُ الإمام وشهوده ، ويحدُّ
الرقيق سيده أو الإمام ، فإن تنازعا فالأصحُّ الإمام ، وأن السيد يغربه ، وأن المكاتب
كحرٍّ ، وأن الفاسق والكافر والمكاتب يحدون عبيدهم ، وأن السيد يعزر ويستمع
البينة بالمعقوبة . والرجمُ بحدِّ وجعارة معتدلة ، ولا يحفر للرجل ، والأصحُّ استحبابه
للمرأة إن ثبتت بَيِّنَةٌ ، ولا يؤخرُ لمرضٍ وحرٍّ وبردٍ مفترطين ، وقيل يؤخرُ إن ثبتت
بإقرارٍ ويؤخرُ الجسدُ لمرضٍ ، فإن لم يرج برؤه

لم يجبر) ولا يأثم بامتناعه (في الأصح) ومقابله يجبر، وعلى الأول يؤخر تغريبها إلى أن يتيسر
(و) حد (العبد خمسون) جلدة، والمراد به كل من فيه رقة (ويغرب نصف سنة، وفي
قول سنة، وفي قول لا يغرب) لأن فيه تفويت حق السيد. (ويثبت) الزنا (بينة)
وهي أربعة شهود (أو إقرار) ولو (سرّة، ولو أقر ثم رجع سقط) الحد عنه (ولو قال)
المقرّ (لا تجدونى أو هرب) من إقامة الحد (فلا) يسقط (في الأصح) ولكن يكف عنه،
ومقابله يسقط (ولو شهد أربعة) من الرجال (بزناها وأربع نسوة أنها عذراه) أى بكر
(لم تحدّهم) للشبهة (ولا قاذفها) لقيام البينة (ولو عين شاهد زاوية) من البيت (لزناه،
(و) عين (الباقون) زاوية (غيرها لم يثبت) الحد، وحدّ الشهود والقاذف (و)
بعد ثبوت الحد (يستوفيه الإمام أو نائبه من حرٍّ ومبعض) ولو استوفاه بعض الناس لم يقع
حدًا (ويستحب حضور الإمام وشهوده) أى الزنا (ويحد الرقيق سيده أو الإمام، فإن تنازعا)
أى الإمام والسيد (فالأصح الإمام) يحدّه، ومقابله السيد، وقيل إن كان جلدًا فالسيد،
وإلا فالإمام (و) الأصح (أن السيد يغربه، وأن المكاتب كحرٍّ) فلا يقيم الحد عليه إلا
الإمام (و) الأصح (أن) السيد (الفاسق والكافر والمكاتب يحدون عبيدهم)
ومقابله لا (و) للأصح (أن السيد يعزر) رقيقه في حق الله، ومقابله لا يعزر إلا الإمام.
وأما حقوق نفسه وغيره فتتفق على جواز تغريبه فيها (و) الأصح أن السيد (يسمع البينة)
على رقيقه (بالمعقوبة) ومقابله لا (والرجم) للحصن (بحد) أى طين متعجر (وجعارة
معتدلة) أى ملء الكف (ولا يحفر للرجل) سواء ثبت زناه ببينة أم بإقرار (والأصح
استحبابه) أى الحفر (للزنا إن ثبت) زناها (بينة) لا بإقرار (ولا يؤخر) الرجم (لمرض
وحرٍّ وبردٍ مفترطين. وقيل يؤخر إن ثبت بإقرار، ويؤخر الجسد للمرض، فإن لم يرج برؤه) لزمانه

جلد لا بسوط بل بمشكال عليه مائة غصن ، فإن كان خمسون ضرب به مرتين ، وتمسه
الأغصان أو ينكس بعضها على بعض ليناله بعض الألم ، فإن برأ أجزاءه ، ولا جلد
في حرّ وبرد مغرطين ، وإذا جلد الإمام في مرض أو حرّ وبرد فلا ضمان على
النص فيقتضي أن التأخير مستحب .

كتاب حد القذف

شرط حد القاذف : التكليف إلا السكران ، والاختيار ، ويعزر المميز ، ولا
يحد بقذف الولد وإن سفل ، فالحرّ ثمانون ، والرقيق أربعون ، والمقذوف : الإحصان
وسبق في اللعان ، ولو شهد دون أربعة برأنا حدوا في الأظهر ، وكذا أربع نسوة
وعبيد وكفرة على المذهب ، ولو شهد واحد على إقراره فلا ، ولو تقاذفا فليس تقاصا ،
ولو استقل القذوف بالاستيفاء .

أو كان هزلا (جلد لا بسوط بل بمشكال) وهو الذي يكون فيه البلع (عليه مائة غصن)
يضرب به مرة (فإن كان) عليه (خمسون ضرب به مرتين وتمسه) أي المضروب (الأغصان
أو ينكس بعضها على بعض ليناله بعض الألم ، فإن برأ) بفتح الراء بعد أن ضرب بها ذكر
(أجزاءه) الضرب ولا يعاد (ولا جلد في حرّ وبرد مغرطين) أي شديدين (وإذا جلد الإمام
في مرض أو حرّ وبرد فلا ضمان على النص) . وأما إذا كان لضوا لا يحتمل السياط فضربه
فإن ضمنه (فيقتضي) النص (أن التأخير مستحب) لا واجب ، ولكنهم صححوا وجوبه
قلنا بال ضمان أم لا .

كتاب حد القذف

وهو لغة : الرمي مطلقا ، واصطلاحا : الرمي بالزنا في معرض التعبير فخرجت الشهادة به فلا حد فيها إلا
إذا قصت الشهود (شرط حد القاذف التكليف) فلا حد على صبي ومجنون (إلا السكران)
فإنه غير مكلف ، ومع ذلك يحد (والاختيار) فلا حد على مكره (ويعزر المميز) القاذف
(ولا يحد) الأصل (بقذف الولد وإن سفل) ولكنه يعزر لحق الله تعالى (فالحرّ) القاذف
حدّه (ثمانون) جلدة (والرقيق) ولو مبعوض (أربعون ، و) شرط (المقذوف الإحصان ،
وسبق) بيانه (في) كتاب (اللعان ، ولو شهد دون أربعة برأنا حدوا في الأظهر) ومقابلته
المنع ، لأنهم جاءوا شاهدين لا هاتكين (وكذا) لو شهد (أربع نسوة وعبيد وكفرة)
يحدون (على المذهب) ولو شهد أربعة بالزنا وردت شهادتهم بفسق لم يحدوا (ولو شهد واحد
على إقراره) بالزنا (فلا) حد عليه (ولو تقاذفا فليس) ذلك (تقاصا) فلا يسقط حد هذا
جلد هذا ، بل لكل منهما أن يحد الآخر (ولو استقل المقذوف بالاستيفاء) للحد من قاذفه

كتاب قطع السرقة

يُسْتَرَطُّ لَوْجُوبِهِ فِي الْمَسْرُوقِ أُمُورٌ : كَوْنُهُ رُبْعَ دِينَارٍ خَالِصًا أَوْ قِيَمَتَهُ ، وَلَوْ سَرَقَ رُبْعًا سَبِيكَةً لَا يُسَاوِي رُبْعًا مَضْرُوبًا فَلَا قَطْعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ سَرَقَ دَنَانِيرَ ظَنَّمَا فَلَوْهَا لَا تُسَاوِي رُبْعًا قُطِيعَ ، وَكَذَلِكَ تَوْبُ رَثَّ فِي جِيْبِهِ تَمَامُ رُبْعٍ جِهْلُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَخْرَجَ نَصَابًا مِنْ حِرْزٍ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ تَخَلَّلَ عِلْمُ الْمَالِكِ وَإِعَادَةُ الْحِرْزِ فَلَا إِخْرَاجُ الثَّانِي سَرِقَةً أُخْرَى ، وَإِلَّا قُطِيعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ نَقَبَ وَعَاءَ حِنْطَةٍ وَنَحَوَهَا فَأَنْصَبَ نَصَابٌ قُطِيعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ اشْتَرَا فِي إِخْرَاجِ نَصَابَيْنِ قُطِيعًا ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ سَرَقَ تَمْرًا وَخِزِيرًا وَكَلْبًا وَجِلَّةً مَيْتَةً بِلَا دَبِغٍ فَلَا قَطْعَ ، فَإِنْ بَلَغَ إِثْمَهُ الْخَمْرَ نَصَابًا قُطِيعَ عَلَى الصَّحِيحِ ،

(لم يقع الموقع) فترك حتى يراهم يحد

كتاب قطع السرقة

هي فتح السين وكسر الزاء ، ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسرها : لغة أخذ المال خفية .
وشرعا أخذه خفية ظاهرا من حوز مشبه مع الشروط الآتية (يشترط لوجوبه) أى القطع (فى المسروق أمور : كونه ربع دينار) فأكثر (خالصا أو قيمته) فالعبرة فى التقويم الذهب الخالص حتى لو سرق دراهم قومت به (ولو سرق ربعا سبيكة) أى مسبوكة (لا يساوى ربعا مضروبا فلا قطع فى الأصح) وإن سواه غير مضروب ومقابله ينظر إلى الوزن فقط ، والمعتمد ينظر إلى الوزن وبلوغ القيمة مضروبا (ولو سرق دنانير ظنهما فلو لا تساوى ربعا قطع) ولا عبرة بظنه (وكذا توب رث فى جيبه تمام ربع جهله) السارق يقطع به (فى الأصح) فالجهل بجنس المسروق لا يمنع القطع ، ومقابل الأصح يمنع (ولو أخرج نصابا من حوز مرتين ، فإن تخلل علم المالك وإعادة الحوز ، فالإخراج الثانى سرقة أخرى) فلا قطع (والا) بأن لم يتخلل ولم يعد (قطع فى الأصح) ومقابله لا قطع ، وقيل إن اشتهر هتك الحوز بين المرتين لم يقطع والاقطع (ولو نقب وعاء حنطة ونحوها) كوعاء زيت (فالنصب نصاب) أى ما يقوم بربع دينار (قطع فى الأصح) ومقابله لا قطع (ولو اشتراكا فى إخراج نصابين) من حوز (قطع ، والا) بأن كان المخرج أقل من نصابين (فلا) قطع على واحد منهما (ولو سرق خرا وخزيرا وكلبا وجلسد ميتة بلا ديبغ فلا قطع) لأنه يشترط فى المسروق أن يكون محترما (فإن بلغ إثم الخمر نصابا قطع) به (على الصحيح) ومقابله لا قطع ، لأن ما فيه مستحق الازالة فكان شبهة فى دفعه

وَلَا قَطْعَ فِي طَنْبُورٍ وَنَحْوِهِ ، وَقِيلَ إِنْ بَلَغَ مُكْسَرُهُ نِصَابًا قُطِعَ . قُلْتُ : الثَّانِي أَصَحُّ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، الثَّانِي كَوْنُهُ مِلْكًا لِغَيْرِهِ ، فَلَوْ مِلْكُهُ يَارِثُ وَغَيْرِهِ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ مِنْ
الْحِرْزِ ، أَوْ نَقَصَ فِيهِ عَنْ نِصَابٍ بِأَكْلِ وَغَيْرِهِ كَمْ يُقَطَعُ ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَى مِلْكُهُ
عَلَى النَّصِّ ، وَلَوْ سَرَقًا وَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا لَهُ أَوْ لَمَّا فَكَّذَبَهُ الْآخَرُ كَمْ يُقَطَعُ الْمُدَّعِي ،
وَقُطِعَ الْآخَرُ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزِ شَرِيكِهِ مُشْتَرَكًا فَلَا قَطْعَ فِي الْأُظْهَرِ ،
وَإِنْ قُلَّ نَصِيبُهُ . الثَّالِثُ عَدَمُ شُبْهَةٍ فِيهِ ، فَلَا قَطْعَ بِسَرَقَةِ مَالٍ أَصْلٍ وَفَرْعٍ وَسَيِّدٍ ،
وَالْأُظْهَرُ قَطْعُ أَحَدِ زَوْجَيْنِ بِالْآخَرِ ، وَمَنْ سَرَقَ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ فُرِزَ لَطَائِفَةٌ لَيْسَ
هُوَ مِنْهُمْ قُطِعَ ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْمَسْرُوقِ كَمَالٍ مَصَالِحٍ
وَكَسَدَقَةٍ وَهُوَ فَقِيرٌ فَلَا ، وَإِلَّا قُطِعَ ، وَالْمَذْهَبُ قَطْعُهُ بِبَابِ مَسْجِدٍ وَجِذْعِهِ لِاحْتِصَرِهِ ،
وَقَنَادِيلِ تُسْرَجُ ، وَالْأَصَحُّ قَطْعُهُ بِمَوْقُوفٍ ، وَأُمٌّ وَلَدٍ سَرَقَهَا نَائِمَةً أَوْ بِجُنُونَةٍ .

(ولا قطع في طنبور ونحوه) كزمار وصليب (وقيل ان بلغ مكسره نصابا قطع . قلت : الثاني أصح
والله أعلم) ومحل ان لم يقصد بالخراج التغيير ، والا فلا قطع (الثاني) من شروط المسروق
(كونه ملكا لغيره) أى السارق ، فلو سرق ما اشتراه أو وهب له ولو قبل تسليم الثمن أو بسل
قبضه لم يقطع (فلو ملكه يارث وغيره) كشرائه (قبل إخراجه من الحرز أو نقص) المسروق
(فيه) أى الحرز (عن نصاب بأكل وغيره) كاحراق (لم يقطع) في جميع ذلك (وكذا)
لا يقطع (ان ادعى) السارق (ملكه) أى المسروق (على النص) للشبهة بالنسبة للحد .
وأما المال فلا يقبل قوله فيه الإيينية (ولو سرقا وادَّعاه أحدهما له أو لمَّا فَكَّذَبَهُ الْآخَرُ لم يقطع
المدعى ، وقطع الآخر في الأصح) وأما وصدقه أو سكت ولم يكذبه فلا يقطع ، ومقابل الأصح لا يقطع
مطلقا (وان سرق من حرز شريكه مشتركا فلا قطع في الأظهر وان قلَّ نصيبه) ومقابله يقطع
(الثالث) من شروط المسروق (عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع) للسارق (و)
مال (سيد) للسارق لما في ذلك من شبهة استحقاق النفقة في العبد واتحاد مال كل في الآخرين
(والأظهر قطع أحد زوجين بالآخر) أى بسرقة ماله فيما هو محرز عنه ككونه في محل لا يجوز
له دخوله (ومن سرق مال بيت المال ان فُرِزَ لطائفة ليس هو منهم قطع) لعدم الشبهة (والا)
أى وان لم يفرز لطائفة (فلا قطع ، و) الأصح أنه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح
ولو غنيا (وكسدة وهو فقير فلا) يقطع للشبهة (والا) أى وان لم يكن له فيه حق (قطع
والمذهب قطع باب مسجد وجذعه ، لاحصره وقناديل تسرج) فيه (والأصح قطع بموقوف)
على غيره ، ومقابله لا يقطع (و) الأصح قطع بسرقة (أم) ولد سرقها (نائمة أو مجنونة)
وأما إذا سرقها وهي يقظة عاقلة فلا قطع لعدمها على الامتناع ، ومقابل الأصح لا قطع فيها مطلقا

الرابع كونه محروزا بملاحظة أو حصانة موضعه ، فإن كان بصحراء أو مسجد اشترط
دوام الحائط ، وإن كان بحصن كفى لائط معتاد ، وإصطبل حوز دواب ، لا آنية
وثياب ، وعروسة دار وصفها حوز آنية وثياب بذلة ، لآلى ونقد ، ولو نام بصحراء
أو مسجد على ثوب أو توسد متاعا فحوز ، فلو انقلب فزال عنه فلا ، وثوب ومتاع
وضعه يقربه بصحراء إن لاحظته محرز ، وإلا فلا ، وشرط الملاحظ قدرته على منع
سارق بقوة أو استغاثته ، ودار منفصلة عن العماره إن كان بها قوى يقظان حوز
مع فتح الباب وإغلاقه ، وإلا فلا ، ومتصلة حوز مع إغلاقه وحافظ ولو نائم ، ومع
فتحه ونومه غير حوز ليلا ، وكذا نهارا في الأصح ، وكذا يقظان تغفله سارق في
الأصح ، فإن خلت فالمذهب أنها حوز نهارا زمن أمن وإغلاقه ، فإن قيد شرط فلا ،
وخيمة بصحراء إن لم تشد أطنابها

(الرابع) من شروط المسروق (كونه محروزا) والاحراز يكون إما (بملاحظة) للمسروق
(أو حصانة) أى مناعة (موضعه) والمحكم في الحوز العرف ، ولا تكفى الحصانة من غير ملاحظة
(فإن كان) المسروق (بصحراء أو مسجد) اشترط دوام الحائط ، وإن كان بحصن (كفى
لحائط معتاد) في مثله (وإصطبل حوز دواب) وإن كانت نفيسة (لا آنية وثياب) فليس
الاصطبل حوزا لها (وعروسة دار) أى جهنما (وصفها حوز آنية) خسيصة (وثياب بذلة)
أى مهنة . أما النفيسة فحوزها البيوت ونحوها (لآلى ونقد) فليست العروسة والصفة حوزا لهما ،
(ولو نام بصحراء أو مسجد على ثوب أو توسد متاعا) أى وضعه تحت رأسه (فمحرز) فيقطع
سارقه (فلو انقلب) في نومه (فزال عنه فلا) يكون حينئذ محروزا (وثوب ومتاع وضعه)
أى كلا منهما (بقربه بصحراء إن لاحظته) بنظره (محرز ، وإلا) بأن لم يلاحظه (فلا)
يكون محروزا ، ويشترط مع الملاحظة أن لا يكون في الموضع ازدحام ، وأن يكون الملاحظ بحيث يراه
السارق لا في مكان خفي (وشرط الملاحظ قدرته على منع السارق بقوة أو استغاثته) فلو كان
ضعيفا وهو بصحراء مثلا لا يعد حوزا (ودار منفصلة عن العماره إن كان بها) ملاحظ (قوى
يقظان حوز) لما فيها (مع فتح الباب وإغلاقه ، وإلا) يكن بها أحد ، أو كان بها ضعيف وهى
بعيدة عن الدوث أو بها قوى نائم (فلا) تكون حوزا (و) دار (متصلة) بالعمارة
(حوز مع إغلاقه) أى الباب (و) مع (حافظ ولو) هو (نائم ، ومع فتحه ونومه غير حوز
ليلا ، وكذا نهارا في الأصح) ومقابله تكون حوزا اعتمادا على نظر الجيران (وكذا يقظان)
في دار (تغفله سارق) فليست بحوز (في الأصح) فلا قطع لتقصيره (فإن خلت) الدار
المتصلة من حافظ (فالمذهب أنها حوز نهارا زمن أمن وإغلاقه) أى الباب (فإن فقد شرط)
من الشروط الثلاثة (فلا) تكون الدار حينئذ حوزا (وخيمة بصحراء إن لم تشد أطنابها)

وَأُذِيْلَهَا فِيهِ وَمَا فِيهَا كَمَتَاعٍ بِصَحْرَاءَ ، وَإِلَّا فَعِرْزٌ بِشَرْطِ حَافِظٍ قَوِيٍّ فِيهَا وَلَوْ نَأْتَمُّ ، وَمَاشِيَةٌ أَيْ مَغْلَقَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِالْعِمَارَةِ مُحْرَزَةٌ بِلَا حَافِظٍ ، وَبِرَبِّيَّةٍ يُشْتَرَطُ تَنَافُظُهَا وَلَوْ نَأْتَمُّ ، وَإِلَّا بِصَحْرَاءَ مُحْرَزَةٌ بِحَافِظٍ يَرَاهَا ، وَمَقْطُورَةٌ يُشْتَرَطُ التَّفَاتُ قَائِدِهَا إِلَيْهَا كُلِّ سَاعَةٍ بِحَيْثُ يَرَاهَا ، وَأَنْ لَا يَزِيدَ قَطَارٌ عَلَى تِسْعَةٍ ، وَغَيْرُ مَقْطُورَةٍ لَيْسَتْ مُحْرَزَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَكَفَنٌ فِي قَبْرِ يَتِيْتٍ مُحْرَزٌ مُحْرَزٌ ، وَكَذَا بِمَقْبَرَةٍ بِطَرَفِ الْعِمَارَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا بِمَضِيعَةٍ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] يُقَطَّعُ مُوجِرُ الْحِرْزِ وَكَذَا مُعِيرُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ غَضِبَ حِرْزًا لَمْ يُقَطَّعْ مَالِكُهُ ، وَكَذَا أَجْنِيٌّ فِي الْأَصَحِّ ،

أَي حَبَالُهَا (وَتَرْخِي) هَكَذَا هُوَ بِالْيَاءِ ، وَلَعَلَّهُ عَلَى لَفَةٍ مِنْ يَجْزَمُ الْمَعْتَلُّ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ وَيَبْقَى مَعْرُوفُ الْإِصْطِلَاحِ (أَذِيْلَهَا فِيهِ) أَيِ الْخِيَمَةِ (وَمَا فِيهَا كَمَتَاعٍ بِصَحْرَاءَ) فَيُشْتَرَطُ دَوَامُ اللَّحَاقِ (وَالَا) بَأَنْ شَدَّتْ أَطْنَابُهَا وَأُرْخِيتْ أَذْيَالُهَا (حِرْزٌ بِشَرْطِ حَافِظٍ قَوِيٍّ فِيهَا وَلَوْ) هُوَ (نَأْتَمُّ) فِيهَا أَوْ بَقَرِهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ اسْبَالُهَا بِهَا فَيُعْتَبَرُ فِي نَفْسِ الْخِيَمَةِ أَسْرَانُ : حَافِظٌ ، وَشَدُّ أَطْنَابِهَا ، وَفِيهَا فِي هَذَانِ وَارِخَاءُ أَذْيَالِهَا (وَمَاشِيَةٌ) مِنْ خَيْلٍ وَغَيْرِهَا (بِأَبْنِيَّةٍ مَغْلَقَةٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْعِمَارَةِ مُحْرَزَةٌ بِحَافِظٍ ، وَبِرَبِّيَّةٍ يُشْتَرَطُ حَافِظُهَا وَلَوْ) هُوَ (نَأْتَمُّ) فَإِنْ كَانَ الْبَابُ مَفْتُوحًا اشْتَرَطُ حَافِظُهَا مُسْتَقِيقًا (وَإِلَّا بِصَحْرَاءَ مُحْرَزَةٌ بِحَافِظٍ يَرَاهَا) فَإِنْ نَامَ أَوْ غَفِلَ عَنْهَا فَمَضِيعٌ ، وَإِنْ لَمْ تَحُلْ الصَّحْرَاءُ عَنِ الْمَارِّينِ حَصَلَ الْأَحْزَانُ بِنَظَرِهِمْ (وَمَقْطُورَةٌ يُشْتَرَطُ) فِي أَحْزَانِهَا (التَّفَاتُ قَائِدُهَا إِلَيْهَا كُلِّ سَاعَةٍ بِحَيْثُ يَرَاهَا) جَمِيعُهَا ، فَإِنْ كَانَ لَا يَرَى الْبَعْضُ لِحَائِلُهَا ، فَهَذَا الْبَعْضُ غَيْرُ مُحْرَزٍ (وَ) يُشْتَرَطُ (أَنْ لَا يَزِيدَ قَطَارٌ عَلَى تِسْعَةٍ) وَالْعَمْدُ أَنَّهَا فِي الصَّحْرَاءِ لَا يَتَقَيَّدُ الْقَطَارُ بِعَدَدٍ ، وَفِي الْعِمْرَانِ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنْ يَجْعَلَ قَطَارًا وَهُوَ مَا بَيْنَ سَبْعَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ (وَغَيْرُ مَقْطُورَةٍ) بِأَنْ كَانَتْ تَسَاقُ (لَيْسَتْ مُحْرَزَةٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ مُحْرَزَةٌ بِسَاقَتِهَا الْمُنْتَهَى نَظَرُهُ إِلَيْهَا (وَكَفَنٌ) مَشْرُوعٌ (فِي قَبْرِ بَيْتِ مُحْرَزٍ) صِفَةُ بَيْتِ (مُحْرَزٍ) خَبَرَ كَفَنٍ (وَكَذَا بِمَقْبَرَةٍ بِطَرَفِ الْعِمَارَةِ) فَإِنَّهُ مُحْرَزٌ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدٌ فَهُوَ غَيْرُ مُحْرَزٍ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْكَفَنُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ فَالْقَبْرُ لَيْسَ حِرْزًا (لَا) كَفَنٌ (بِمَضِيعَةٍ) أَيِ بَقْعَةٍ خَائِفَةٍ يَبْعُدُهَا عَنِ الْعِمْرَانِ ، وَإِلَيْهَا حَارِسٌ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحْرَزٍ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ أَنَّ الْقَبْرَ مُحْرَزٌ لِلْكَفَنِ حَيْثُ كَانَ .

[فصل] فِيَا لَا يَمْنَعُ الْقَطْعُ وَمَا يَمْنَعُهُ ، وَفِيَا يَكُونُ حِرْزًا لِشَخْصٍ دُونَ آخَرٍ (يَقَطَّعُ مُوجِرُ الْحِرْزِ) بِسَرَقَتِهِ مِنْهُ مَالُ الْمُسْتَأْجِرِ (وَكَذَا) يَقَطَّعُ (مُعِيرُهُ) أَيِ الْحِرْزِ بِسَرَقَةِ مَالِ الْمُسْتَعِيرِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَقَطَّعُ ، لِأَنَّ الْغَيْرَ الرَّجُوعَ مَتَى شَاءَ (وَلَوْ غَضِبَ حِرْزًا لَمْ يَقَطَّعْ مَالُكَ) بِسَرَقَةِ مَالِ الْغَاصِبِ فِيهِ (وَكَذَا أَجْنِيٌّ) لَا يَقَطَّعُ بِسَرَقَتِهِ مِنْهُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَقَطَّعُ

وَلَوْ غَضِبَ مَالًا وَأُخْرِزَهُ بِحِرْزِهِ فَسَرَقَ الْمَالِكُ مِنْهُ مَالَ الْغَاصِبِ أَوْ أَجْنَبِيَّ الْمَغْضُوبِ فَلَا قَطْعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُقَطَّعُ مُخْتَلِسٌ وَمُنْتَهَبٌ وَجَاهِدٌ وَدِيعَةٌ ، وَلَوْ نَقَبَ وَعَادَ فِي لَيْلَةٍ أُخْرَى فَسَرَقَ قُطِعَ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : هَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ لِلْمَالِكِ النَّقْبَ ، وَلَمْ يَظْهَرْ لِلطَّارِقِينَ ، وَإِلَّا فَلَا يُقَطَّعُ قَطْعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ نَقَبَ وَأَخْرَجَ غَيْرُهُ فَلَا قَطْعَ ، وَلَوْ تَمَاوَنَّا فِي النَّقْبِ وَانْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِالْإِخْرَاجِ أَوْ وَضَعَهُ نَاقِبٌ بِقُرْبِ النَّقْبِ فَأَخْرَجَهُ أُخْرَى قُطِعَ الْمَخْرُجُ ، وَلَوْ وَضَعَهُ بِيَوْسَطِ نَقْبِهِ فَأَخَذَهُ خَارِجٌ وَهُوَ يُسَاوِي نِصَابَيْنِ لَمْ يُقَطَّعَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ رَمَاهُ إِلَى خَارِجٍ حِرْزٍ أَوْ وَضَعَهُ بِمَاءٍ جَارٍ أَوْ ظَهَرَ دَابَّةٌ سَائِرَةٌ أَوْ عَرَّضَهُ لِرِيحٍ هَابَةٍ فَأَخْرَجَتْهُ قُطِعَ ، أَوْ وَاقِفَةٌ قَشَتْ بِيَوْضِعِهِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُضْمَنُ حُرٌّ بِيَدٍ ، وَلَا يُقَطَّعُ سَارِقُهُ ، وَلَوْ سَرَقَ صَغِيرًا بِقِلَادَةٍ فَكَذَّبَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ نَامَ عَبْدٌ عَلَى بَعِيرٍ فَقَادَهُ وَأَخْرَجَهُ عَنِ الْقَافِلَةِ قُطِعَ ، أَوْ حُرٌّ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ نَقَلَ

(ولو غضب مالا وأخززه بحريزه فسرق المالك منه مال الغاصب ، أو) سرق (أجنبى) المال (المغضوب فلا قطع) على واحد منهما (فى الأصح) ومقابله يقطع كلاهما (ولا يقطع مختلس) وهو من يعتمد الحرب (و) لا (منتهب) وهو من يأخذ عيانا ويعتمد القوة (و) لا (جاهد ودبعة) أى منسكها (ولو نقب وعاد فى ليلة أخرى) قبل إعادة الحوز (فسرق قطع فى الأصح) ومقابله لا يقطع لأنه سرق بعد انتهاك الحوز (قلت : هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر أى يشهر (للطارقين ، والا) بأن علم المالك أو ظهر للطارقين (فلا يقطع قطعاً ، والله أعلم) لانتهاك الحوز (ولو نقب) شخص جندار الحوز (وأخرج غيره) المال (فلا قطع) على واحد منهما (ولو تعاونا فى النقب وانفرد أحدهما بالإخراج) لئال (أو وضعه نقيب بقرب النقب فأخرجه آخر) مع مشاركته له فى النقب ، ويفيد ذلك عطف أو وضعه على قوله : انفرد (قطع المخرج) فى الصورتين (ولو وضعه بوسط نقبه فأخذه خارج وهو يساوى نصابين) فأكثر (لم يقطع فى الأظهر) هذا الخلاف لا يجزئ الا فيما إذا تعاونا فى النقب . وأما إذا لم يتعاونا فلا قطع جزأ (ولو رماه) أى المال (إلى خارج حوز أو وضعه بماء جار) فى الحوز نفرج الماء به (أو) وضعه على (ظهر دابة سائرة) نفرجت به من الحوز (أو عرضة لريح هابة فأخرجته) منه (قطع) فى هذه الصور كلها (أو) وضعه على ظهر دابة (واقفة قشت بوضعه فلا) قطع (فى الأصح) ومقابله يقطع (ولا يضمن حرٌ بيد ولا يقطع سارقه) ولو صغيراً (ولو سرق) حرّاً (صغيراً بقلادة فكذا) لا يقطع (فى الأصح) ومقابله يقطع (ولو نام عبد على بعير) فجاء سارق (فقاده وأخرجته عن القافلة) الى مضبغة (قطع ، أو) نام (حر) ففعل به ذلك (فلا) يقطع (فى الأصح) ومقابل الأصح فى الأولى لا يقطع ، وفى الثانية يقطع (ولو نقل)

مِنْ بَيْتٍ مُغْلَقٍ إِلَى مَحَنٍ دَارِ بَابِهَا مَفْتُوحٌ قُطِعَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ مُغْلَقَيْنِ قُطِعَ ، وَبَيْتُ خَانٍ وَصَحْنُهُ كَبَيْتِي وَدَارِي فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] لَا يَقْطَعُ صَبِيٌّ وَبُحْنُونٌ وَمُسْكِرَةٌ ، وَيُقْطَعُ مُسْلِمٌ وَذِيٌّ بِمَالٍ مُسْلَمٍ وَذِيٌّ فِي مَقَاهِدِ أَقْوَالٍ : أَحْسَنُهَا إِنْ شُرِطَ قَطْعُهُ بِسَرِقَةٍ قُطِعَ ، وَإِلَّا فَلَا . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَا قُطْعَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتَثْبُتُ السَّرِقَةُ بِبَيِّنٍ لِلدَّعْيِ الْمُرْدُودَةِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ بِإِقْرَارِ السَّارِقِ ، وَاللَّذْهَبُ قَبُولُ رُجُوعِهِ ، وَمَنْ أَقَرَّ بِمَقْبُوعَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى فَالصَّحِيحُ أَنْ لِلْقَاضِي أَنْ يُعَرِّضَ لَهُ بِالرُّجُوعِ ، وَلَا يَقُولُ : ارْجِعْ ، وَلَوْ أَقَرَّ بِمَا دَعَوَى أَنَّهُ سَرَقَ مَالَ زَيْدٍ الْغَائِبِ لَمْ يَقْطَعْ فِي الْحَالِ ، بَلْ يَنْتَظَرُ حُضُورَهُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ أَنَّهُ أَكْرَهَ أُمَّةً غَائِبَةً عَلَى زِنَا حُدٍّ فِي الْحَالِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ ، فَلَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ثَبَّتَ الْمَالُ وَلَا قُطْعَ ، وَيُشْتَرَطُ ذِكْرُ الشَّاهِدِ شُرُوطَ السَّرِقَةِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ

المال (من بيت مغلق الى محن دار بابها مفتوح قطع ، والا) بأن كان الأول مفتوحا والثاني مغلقا ، أو كانا مفتوحين أو مغلقين (فلا) يقطع (وقيل ان كانا) أى باب البيت والدار (مغلقين قطع ، وبيت وخان ومجنن كبيت ، و) محن (دار في الأصح) فيفترق الحال بين أن يكون باب الخان مفتوحا أو مغلقا ، ومقابل الأصح يجب القطع بكل حال .

[فصل] في شروط السارق وفيما ثبت به السرقة (لا يقطع صبي وبُحْنُون) لعدم التكليف (ومسكره) بفتح الراء رفع القلم (ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي ، وفي) سرقة (معاهد أقوال : أحسنها ان شرط قطعه بسرقة قطع ، والا فلا) يقطع (قلت : الأظهر عند الجمهور لا قطع) مطلقا (والله أعلم) ، لأنه أشبه الحربى في عدم التزام الأحكام (وتثبت السرقة بيمين المدعى المردودة في الأصح) ومقابله لا يقطع بها ، وهو الملتزم . وأما المال فيثبت (أو بإقرار السارق) بعد الدعوى عليه ، ومع تفصيل الإقرار كاليمين (والمذهب قبول رجوعه) عن الإقرار بالسرقة بالنسبة للقطع . أما بالنسبة للغير فلا (ومن أقرَّ بمقبوعة لله تعالى) كالسرقة (فالصحيح أن للقاضي أن يعرض له بالرجوع) عما أقرَّ به كأن يقول للسارق لعلك أخذت من غير حرز . (ولا) يهرح فلا (يقول : ارجع) عنه (ولو أقرَّ) شخص (بلا دعوى أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال ، بل ينتظر حضوره) ومطلسته (في الأصح) ومقابله يقطع حالا (أو) أقرَّ (أنه أكره أمة غائبة على زنا حُدٍّ في الحال في الأصح) ومقابله ينتظر حضوره لاحتمال أن يقرَّ بأنه وقفها عليه (وتثبت) السرقة (بشهادة رجلين ، فلو شهد رجل وامرأتان) بسرقة (ثبت المال ولا قطع) على السارق ، ولا يثبت المال بشهادتهم إلا بعد دعوى (ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة) من تعيين السارق بالإشارة ، وبين المسروق ، والمسروق منه ، وكون السرقة من حرز بتعيينه أو وصفه ، وكون السارق لاشبهة له (ولو اختلف

شاهدان كقولہ : سَرَقُ بُكَرَةٍ وَالْآخِرِ عَشِيَّةً فَبَاطِلَةٌ ، وَعَلَى السَّارِقِ رَدُّ مَا سَرَقَ ، فَإِنْ تَلَفَ ضَمِيمُهُ ، وَتَقَطَّعَ يَمِينُهُ ، فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا بَعْدَ قَطْعِهَا فَرَجُلُهُ الْيُسْرَى ، وَثَالِثًا بَدُّهُ الْيُسْرَى ، وَرَابِعًا رَجُلُهُ الْيُمْنَى ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يُعَزَّرُ وَيُغْمَسُ عَمَلُ الْقَطْعِ بِزَيْتٍ أَوْ دُهْنٍ مُغْلَى ، قِيلَ هُوَ تَمِيمَةٌ لِلْحَدِّ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ حَقٌّ لِلْمَقْطُوعِ ، فَوُتِنَتْ عَلَيْهِ ، وَلِلْإِمَامِ إِهْمَالُهُ ، وَتَقَطَّعَ الْيَدُ مِنَ الْكُوعِ ، وَالرَّجُلُ مِنَ مَفْصِلِ الْقَدَمِ ، وَمَنْ سَرَقَ مِرَارًا بِلَا قَطْعٍ كُفِّتَ يَمِينُهُ ، وَإِنْ تَقَعَتْ أَرْبَعُ أَصَابِعَ . قُلْتُ : وَكَذَا لَوْ ذَهَبَتِ الْخَمْسُ فِي الْأَصْحَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتَقَطَّعَ يَدُ زَائِدَةٍ أَوْ سَبْعًا فِي الْأَصْحَى ، وَلَوْ سَرَقَ فَسَقَطَتِ يَمِينُهُ بِأَقْفَرِ سَقَطَ الْقَطْعُ ، أَوْ يَسَارُهُ فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ .

باب قاطع الطريق

هُوَ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ لَهُ شَوْكَةٌ ، لَا يَحْتَلِسُونَ ،

شاهدان بكوله) أى أحدهما (سرق بكرة، و) قول (الآخر) سرق (عشية فباطلة) هذه الشهادة بالنسبة إلى القاطع . وأما المال فإن حلف مع أحدهما أخذ الغرم (وعلى السارق رد ما سرق) إن بقي (فإن تلف ضميمه) ببده (وتقطع يمينه) أى يده اليمنى (فإن سرق ثانيا بعد قطعها فرجله اليسرى) إن برئت يده (وثالثا يده اليسرى، ورابعا رجله اليمنى، و بعد ذلك) إذا سرق . خامسا (يعزر) ولا يقتل (ويغمس عمل القطع بزيت أو دهن مغلى) بضم الميم وتفتح اللام اسم مفعول الرباعى (قيل هو) أى الغمس (تممة للحد) فيجب على الإمام فعله (والأصح أنه حق للمقطوع فوُتِنَتْ عليه) كأجرة القاطع ، إلا أن يقيم الإمام من يقيم الحدود ويرزقه من بيت المال (و) على الأصح (للإمام إهماله) نعم لو أذى ذلك لهلاكه المقطوع لا غنائه مثلا لم يجوز إهماله (وتقطع اليد من الكوع، والرجل من مفصل القدم، ومن سرق مِرَارًا بلا قطع كُفِّت يمينه) عن جميع المرات (وإن تقعت أربع أصابع . قلت : وكذا لو ذهبت الخمس في الأصح، والله أعلم) ومقابل الأصح يعدل إلى الرجل (وتقطع يد زائدة أصبا في الأصح) ومقابله يعدل إلى الرجل (ولو سرق فسقطت يمينه) ولو في قصاص (بأقفر سقط القطع) عنه ، ولا يعدل إلى الرجل (أو) سقطت (يساره فلا) يسقط قطع اليمين (على المذهب) وقيل يسقط، وحكم الرجل حكم اليد فيما ذكر .

باب قاطع الطريق

قاطع الطريق : هو البروز لأخذ مال أو لقتل أو إرعاب اعتمادا على الشوكة مع البعد عن الغوث ، فلذلك قال المصنف (هو) أى قاطع الطريق (مسلم) أو مرتدة أو ذمى (مكلف) مختار (له شوكة) أى قوة يغلب بها غيره ، فالواحد إذا توفرت فيه الشروط قاطع (لا يحتلسون)

يَعْرِضُونَ لَأَخْرِ قَافِلَةٍ يَتَمَتِدُونَ الْحَرْبَ ، وَالَّذِينَ يَغْلِبُونَ شِرْذِمَةً يَتَوَسَّعُونَ قِطَاعَ فِي حَقِّهِمْ ، لَا تَقَافِلَةٌ عَظِيمَةٌ ، وَحَيْثُ يَلْحَقُ غَوْتُ لَيْسَ بِقِطَاعٍ ، وَقَدْ الْغَوْتُ يَكُونُ لِلْبَعْدِ أَوْ لِيُغْفَرَ وَقَدْ يَغْلِبُونَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فِي بَلَدٍ فَهُمْ قِطَاعٌ ، وَلَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ قَوْمًا يُخَيِّفُونَ الطَّرِيقَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا وَلَا نَفْسًا عَزَّرَهُمْ بِحَبْسٍ وَغَيْرِهِ ، وَإِذَا أَخَذَ الْقَاطِعُ نِصَابَ السَّرِقَةِ قَطَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى وَرَجَلَهُ الْيُسْرَى ، فَإِنْ عَادَ فَيُسْرَاهُ وَيُغْنَاهُ ، وَإِنْ قَتَلَ قَتْلًا حَتْمًا ، وَإِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ مَالًا قَتْلًا ثُمَّ صَلَبَ ثَلَاثًا ثُمَّ يُنْزَلُ ، وَقَبْلَ يَبْقَى حَتَّى يَسِيلَ صَدِيدُهُ ، وَفِي قَوْلٍ يُصَلَّبُ قَلِيلًا ثُمَّ يُنْزَلُ فَيُقْتَلُ ، وَمَنْ أَعَانَهُمْ وَكَثُرَ جَمْعُهُمْ عَزَّرَ بِحَبْسٍ وَتَقْرِيبٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَقَبْلَ يَتَعَيَّنُ التَّغْرِيبُ إِلَى حَيْثُ يَرَاهُ ، وَقَتْلُ الْقَاطِعِ يُغْلَبُ فِيهِ مَعْنَى الْقِصَاصِ ، وَفِي قَوْلٍ الْحَدُّ قَتْلُ الْأَوَّلِ لَا يُقْتَلُ بَوْلَدِهِ وَذِيٍّ ، وَلَوْ مَاتَ فَدِيَّةٌ ، وَلَوْ قَتَلَ سَجْعًا قَبْلَ بَوَاحِدٍ ، وَلِلْبَاقِينَ دِيَاتٌ ، وَلَوْ عَفَا وَلِيُّهُ

يَعْرِضُونَ لَأَخْرِ قَافِلَةٍ يَتَمَتِدُونَ الْحَرْبَ (فليسوا قطعاً لعدم الشوكة) والذين يغلبون شِرْذِمَةً بِقَوَّتِهِمْ (لو قادمهم) قطعاً في حقهم ، لَا تَقَافِلَةٌ عَظِيمَةٌ (لو أخذوا منهم شيئاً ، بل هم مختلسون) وَحَيْثُ يَلْحَقُ غَوْتُ لَيْسَ بِقِطَاعٍ (الذين يغلبون) قطعاً (بل منتهبون) (وقد الغوث يكون للبعد) عن العبارة (أو لضعف) في أهلها حتى لو دخل جماعة داراً ومنعوا أهلها من الاستغاثة فهم قطعاً (وقد يغلبون) أي ذروا الشوكة (والحالة هذه) أي الضعف (في بلدة) لم يخرجوا إلى أطرافها (فهم قطعاً) لوجود الشروط فيهم (ولو علم الإمام قوماً) أو واحداً (يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا) أي نصاباً (ولا) قتالوا (نفساً عزرهم بحبس وغيره) فله العمل بعلمه (وإذا أخذ القاطع) للطريق (نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى) دفعة (فإن عاد فيسراه ويغناه) تقطعان (وإن قتل) القاطع عمداً مكافئاً (قتل حتماً) إذا قتل لأخذ المال ، ومعنى تحتمه أنه لا يسقط يعفو ولا غيره (وإن قتل وأخذ مالا) نصاباً (قتل ثم صلب) حتماً بعد غسله ونكفينه والصلاة عليه ، ويصلب (ثلاثاً) من الأيام (ثم ينزل) فإن خيف تغييره قبل الثلاث أنزل (وقيل يبقى) مصلوباً (حتى يسيل صديده ، وفي قول : يصلب) حياً (قليلاً ثم ينزل) فيقتل ، ومن أعانهم (أي قطع الطريق) (وكثر جمعهم) ولم يزد على ذلك (عزر بحبس وتغريب وغيرهما ، وقيل يتعين التغريب إلى حيث) أي مكان (يراه) الإمام (وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص) لأنه حق آدمي اجتمع مع حق الله فغلب حق الآدمي ، وهذا هو المعتمد (وفي قول الحد) وهو حق الله (فعلى الأول لا يقتل) والد (بولده ، و) لا (ذمياً) إذا كان هو مساماً ولا بمن لا يكافئه ، وعلى الثاني يقتل (ولو مات) القاطع (فدية) تؤخذ من تركته على الأول ، ولا شيء على الثاني (ولو قتل جماعاً) معاً (قتل بواحد) بقرعة (وللباقين ديات) على الأول ، وعلى الثاني يقتل بهم (ولو عفا) عن القصاص (وليه) أي

بِمَالٍ وَجِبَ وَسَقَطَ الْقِصَاصُ وَيُقْتَلُ حَدًّا ، وَلَوْ قَتَلَ بِمِثْلِهِ أَوْ بَقَطَعَ عَضُوهُ فَعَلَّ بِهِ مِثْلَهُ ،
وَلَوْ جَرَحَ فَأَنْدَمَلَ لَمْ يَتَّخِمْ قِصَاصٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَسْقُطُ عُقُوبَاتُ تَخْصُ الْقَاطِعِ بِتَوْبَتِهِ
قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، لَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَا تَسْقُطُ سَائِرُ الْحُدُودِ بِهَا فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] مَنْ لَزِمَهُ قِصَاصٌ وَقَطَعَ وَحْدَهُ قَذْفٌ وَطَالِبُوهُ جُلْدٌ ثُمَّ قُطِعَ ثُمَّ قُتِلَ ،
وَيُبَادَرُ بِقَتْلِهِ بَعْدَ قَطْعِهِ لَا قَطْعِهِ بَعْدَ جُلْدِهِ إِنْ غَابَ مُسْتَحِقُّ قَتْلِهِ ، وَكَذَا إِنْ حَضَرَ وَقَالَ
عَجَلُوا الْقَطْعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا أُخِرَ مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ حَقَّهُ جُلْدٌ فَإِذَا بَرَأَ قُطِعَ ، وَلَوْ أُخِرَ
مُسْتَحِقُّ طَرَفٍ جُلْدٌ ، وَحَلَّى مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ الصَّبْرَ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الطَّرَفَ فَإِنْ بَادَرَ قَتَلَ
فَلَمُسْتَحِقُّ الطَّرَفِ دِيَّةٌ ، وَلَوْ أُخِرَ مُسْتَحِقُّ الْجُلْدِ حَقَّهُ فَالْقِيَاسُ صَبْرُ الْآخَرَيْنِ ، وَلَوْ
اجْتَمَعَ حُدُودُ اللَّهِ تَعَالَى قُدَّمَ الْأَخْفُ فَاَلْأَخْفُ ، أَوْ عُقُوبَاتُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْأَدْمِيَيْنِ
قُدَّمَ حَدُّ قَذْفٍ عَلَى زِنَا ، وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُهُ عَلَى حَدِّ شُرْبٍ ، وَأَنَّ الْقِصَاصَ قَتْلًا وَقَطْعًا

المقتول (بمال وجب وسقط القصاص) عنه (ويقتل حدًا) وعلى الثاني العفو لغو (ولو قتل
بمقتل أو بقطع عضو فعل به مثله) على الأول ، وعلى الثاني يقتل بالسيف (ولو جرح) شخصًا
(فاندمل) الجرح (لم يتختم قصاص) في الطرف المجروح (في الأظهر) بل يتخير المجروح
بين القصاص والعفو ، ومقابل الأظهر يتختم القصاص في الطرف أيضا (وتسقط عقوبات تخص
القاطع) من تختم القتل والصلب ، ومن قطع اليد والرجل (بتوبته قبل القبرة عليه) أى الظفر
به (لا بعدها) أى القدره ، فلا تسقط تلك العقوبات عنه (على المذهب) راجع للسائلين
(ولا تسقط سائر الحدود بها) أى التوبة (في الأظهر) ومقابله تسقط كمعقوبات القاطع ، وهذا
بالنسبة لظاهر الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله فيسقط .

[فصل] فِي اجْتِمَاعِ عُقُوبَاتِ (مَنْ لَزِمَهُ) لَجَاعَةُ (قِصَاصٍ وَقَطَعَ) لَطَرَفِ آدَمِي (وَحْدَهُ)
قَذْفٍ وَطَالِبُوهُ (بِذَلِكَ) (جُلْدٌ) أَوَّلًا لِلْقَذْفِ (ثُمَّ قَطَعَ) لِقِصَاصِ الطَّرَفِ (ثُمَّ قَتَلَ) لِقِصَاصِ
النَّفْسِ (وَيُبَادَرُ بِقَتْلِهِ بَعْدَ قَطْعِهِ) وَجُوبًا (لَا قَطْعَهُ بَعْدَ جُلْدِهِ) فَلَا يُبَادَرُ بِهِ ، بَلْ يَمُحِلُ حَتَّى
يَبْرَأَ (إِنْ غَابَ مُسْتَحِقُّ قَتْلِهِ ، وَكَذَا إِنْ حَضَرَ ، وَقَالَ : عَجَلُوا الْقَطْعَ) فَأَنَا لَا نَجْعَلُهُ (فِي الْأَصَحِّ)
وَمُقَابَلَهُ نَجْعَلُ (وَإِذَا أُخِرَ مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ حَقَّهُ) وَطَلَبَ الْآخَرَانِ (جُلْدٌ) لِلْقَذْفِ (فَإِذَا بَرَأَ)
قَطَعَ (لِلطَّرَفِ ، وَلَا يُوَالَى بَيْنَهُمَا) (وَلَوْ أُخِرَ مُسْتَحِقُّ طَرَفٍ) حَقَّهُ (جُلْدٌ) لِلْقَذْفِ (وَ)
وَجِبَ (عَلَى مُسْتَحِقِّ النَّفْسِ الصَّبْرَ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الطَّرَفَ ، فَإِنْ بَادَرَ) مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ (فَقَتَلَ)
فَلَمُسْتَحِقِّ الطَّرَفِ دِيَّةٌ (فِي تَرْكَةِ الْمُقْتُولِ) (وَلَوْ أُخِرَ مُسْتَحِقُّ الْجُلْدِ حَقَّهُ فَالْقِيَاسُ صَبْرُ الْآخَرَيْنِ)
حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ (وَلَوْ اجْتَمَعَ حُدُودُ اللَّهِ تَعَالَى) كَأَنْ شَرِبَ أَوْزَنِي وَسَرَقَ وَارْتَدَّ (قُدَّمَ الْأَخْفُ
فَالْأَخْفُ ، أَوْ) اجْتَمَعَ (عُقُوبَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَدْمِيَيْنِ) كَأَنْ انْفَضَّ لِلذُّكُورَاتِ حَدُّ قَذْفٍ (قُدَّمَ)
حَدُّ قَذْفٍ عَلَى زِنَا ، وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُهُ) عَلَى حَدِّ الْقَذْفِ (عَلَى حَدِّ شُرْبٍ ، وَأَنَّ الْقِصَاصَ قَتْلًا وَقَطْعًا

كتاب الاشرية

كُلُّ شرابٍ أسكرَ كثيرُهُ حَرَمٌ قَلِيلُهُ ، وَحَدُّ شَارِبِهِ إِلَّا صَبِيًّا وَجَنُونًا وَحَرْنِيًّا وَذَمِيًّا وَمَوْجِرًا ، وَكَذَا مُكْرَهُ عَلَى شُرْبِهِ عَلَى الذَّهَبِ ، وَمَنْ جَهِلَ كَوْنَهَا حَرَمًا : لَمْ يُحَدِّ ، وَلَوْ قَرُبَ إِسْلَامُهُ فَقَالَ جَهِلْتُ تَحْرِيمَهَا لَمْ يُحَدِّ ، أَوْ جَهِلْتُ الْحَدَّ حُدِّ ، وَيُحَدُّ بِدُرْدِيِّ خَمْرٍ ، لَا يَصْبُرُ عُجْنٌ دَقِيقُهُ بِهَا ، وَمُتَجُونٌ هِيَ فِيهِ ، وَكَذَا حُقْنَةُ وَشَلُوطٍ فِي الْأَصْحَ ، وَتَنْ عَصٍ بِلَقْمَةِ أَسَاغِهَا بِخَمْرٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا ، وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُهَا لِذَوَاءٍ وَعَطَشٍ ، وَحَدُّ الْحَرِّ أَرْبَعُونَ ، وَدَقِيقُ عَشْرُونَ بِسَوِطٍ أَوْ أَيْدٍ أَوْ نِكَالٍ أَوْ أَطْرَافٍ ثِيَابٍ ، وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ سَوِطٌ ، وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ بُلُوغَهُ ثَمَانِينَ جَازَ فِي الْأَصْحَ ، وَالزِّيَادَةُ تَعْزِيرَاتٌ ، وَقِيلَ حَدٌّ ،

يُقَدَّم على الزنا) إذا كان واجبه الرجم ، فإن كان الجلد قَدِمَ على القتل

كتاب الاشرية

جمع شراب ، بمعنى مشروب (كل شراب أسكر كثيره حرم) هو د (قليله) وهذا يشمل جميع الأشرية من قبيح التمر والزبيب وغيرهما (وحد شارب) وان كان لا يسكر ، والمراد من شارب المتعاطي له ولو جامدا حيث كان أضله مائعا . وأما النبات المخدر كالخشيش والبنج فهو حرام ولكن لا حد فيه ، بل فيه التعزير ، ولا يحد إلا المكلف الملتزم للأحكام المختار العالم بان ماشر به مسكر ، فلذلك قال (إلا صبيا وجنونا وحريا وذميا وموجرا) أى مصوبا في حلقه قهرا (وكذا مكروه على شربه على الذهب ، ومن جهل كونها) أى الخمر (خرا لم يحد) للعذر ولا يلزمه قضاء الصلوات القائنة (ولو قرب إسلامه ، فقال جهلت تحريمها لم يحد) لأنه قد ينحني عليه (أو) قال (جهلت الحد حد ، ويحد بدردى خمر) وهو ما في أسفل الوعاء من التخيل (لا ينجز عُجْنٌ دَقِيقُهُ بِهَا وَمُتَجُونٌ هِيَ فِيهِ) لاستهلاكها وعدم ظهور عينها (وكذا حُقْنَةُ) بأن أدخلها دبره (وسعوط) بأن أدخلها أنفه (في الأصح) ومقابلته يحد فيها ، وقيل يحد في السعوط دون الحُقْنَةِ (ومن غص) بفتح الغين : أى شرق (بلقمة أساغها) أى أزالها (بخمر) وجوبا (ان لم يجد غيرها) ولا حد عليه (والأصح تحريمها لدواء وعطش) إذ لم يصل لحالة الاضطراب إذا لم يحد غيرها يفتى عنها ، ومقابل الأصح جواز التداوى بشرط قدر لا يسكر ، وقول طبيب عدل ، والخلاف في صرف الخمر . أما إذا اختلطت بغيرها واستهلك في فيه فيجوز إذا لم يبق غيرها مقامها (وحد الحر أربعون ، ورقيق عشرون بسوط أو أيد أو نكال أو أطراف ثياب) تقتل ثم بضرب بها (وقيل يتعين سوط ، ولو رأى الإمام بلوغه) للحر (ثمانين جاز في الأصح) ومقابل لا تجوز الزيادة (والزيادة تعزيرات) يجوز تركها (وقيل حد) فيكون حد الشرب

وَيُحَدِّثُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ ، لَا يَرِيحُ خَمْرٌ وَسُكْرٌ وَقِيَّةٌ ، وَيَكْفِي فِي إِقْرَارِهِ وَشَهَادَةِ شَرْبِ خَمْرٍ ، وَقِيلَ يَشْتَرِطُ وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ مُخْتَارٌ ، وَلَا يُحَدِّثُ حَالَ سُكْرِهِ ، وَسَوَاطُ الْحُدُودَيْنِ قَضِيبٌ وَعَصَا وَرَطْبٌ وَيَابِسٌ ، وَيُفَرِّقُهُ عَلَى الْأَعْضَاءِ إِلَّا الْمَقَاتِلَ وَالْوَجْهَ ، قِيلَ وَالرَّأْسَ وَلَا تُشَدُّ يَدُهُ ، وَلَا تُجَرَّدُ ثِيَابُهُ ، وَيُؤَالَى الضَّرْبُ بِحَيْثُ يَحْصُلُ زَجْرٌ وَتَنْكِيلٌ .

[فصل] يُعَزَّرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لِاحِدٍ لَهَا وَلَا كَفَّارَةٌ ، بِجَبَسٍ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ صَفْعٍ أَوْ تَوْبِيخٍ ، وَيَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي جَنْسِهِ وَقَدَرِهِ ، وَقِيلَ إِنْ تَعَلَّقَ بِأَدَبٍ لَمْ يَكْفِ تَوْبِيخٌ ، فَإِنْ جَلَدَ وَجَبَ أَنْ يَنْقُصَ فِي عَبْدٍ عَنْ عَشْرِينَ جَلْدَةً ، وَخَرَّ عَنْ أَرْبَعِينَ ، وَقِيلَ عَشْرِينَ ، وَيَسْتَوِي فِي هَذَا جَمِيعُ الْمَعَاصِي فِي الْأَصَحِّ ،

مخصوصا من بين سائر الحدود ، بأن يتحتم بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الامام (ويحد بإقراره أو شهادة رجلين) أنه شرب خمر (لا يريح خمر وسكر وقية ، ويكفي في إقراره وشهادة شرب خمر) ولا يحتاج أن يقول : وهو مختار عالم (وقيل يشترط وهو عالم به مختار ، ولا يحد حال سكره ، وسوط الحدود) والتعازير (بين قضيب) وهو العصن (وعصا ورطب ويابس) فيكون معشدل الجرم والرطوبة (ويفرقه على الأعضاء) فلا يجمعه في موضع (إلا المقاتل) وهي المواضع التي يخشى التلف بضربها (والوجه) فلا يضربه (قيل : والرأس) فلا يضربه (ولا تشد يده) أي المضرور ، بل ترك مطلقه يتق بها (ولا تجرد ثيابه) الخفيفة التي لا تمنع أثر الضرب (ويؤالى الضرب بحيث يحصل زجر وتنكيل) فلا يجوز أن يفرق على الأيام والساعات .

[فصل] في التعزير ، وهو لغة : التأديب ، وشرعا : تأديب على ذنب لاحد فيه ولا كفارة والتعزير بخالف الحد في أنه يختلف باختلاف الناس ، وتجوز الشفاعة فيه والعفو عنه بل يستحبان والتالف به مضمون (يعزر في كل معصية لاحد لها ولا كفارة) واستثنى من منطوقه مسائل : كما إذا صدر عن لا يعرف بالشريعة معصية صغيرة أول مرة فانه لا يعزر ، ومن مفهومه مسائل : كالمظاهر فان عليه الكفارة مع التعزير فيعزر في مثل شهادة الزور والتزوير والسب بغير قذف ، ومقدمات الزنا (بجبس أو ضرب أو صفع) وهو الضرب بجمع الكف (أو توبيخ) باللسان (ويجتهد الامام في جنسه وقدره) وعليه مراعاة الترتيب والتدرج ، فلا يرقى إلى مرتبة وهو يرى غيرها كافيا ، ولا يفعل التعزير غير الامام ، وأما ما يقع من الزوج لزوجته والولي لمولاه والسيد لعبده فتأديب لا تعزير (وقيل ان تعلق) التعزير (بأدب) لم يكف (فيه) (توبيخ) والأصح يكفي (فان جلد وجب أن ينقص في عبد عن عشرين جلدَةً ، وفي حرٍّ عن أربعين) فلا يبلغ بالتعزير أقل الحدود للشخص (وقيل) يجب أن ينقص في تعزير الحر عن (عشرين) جلدَةً (ويستوى في هذا) المذكور (جميع المعاصي في الأصح) ومقابله يعتبر بكل معصية منها

وَلَوْ عَفَا مُسْتَحِقُّ حَدٍّ فَلَا تُعْزِرُ لِلْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ تُعْزِرُ قَلَهُ فِي الْأَصَحِّ ،

كتاب الصيال وضمان الولاية

لَهُ دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ بَضْعٍ أَوْ مَالٍ ، فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ ، وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مَالٍ ، وَيَجِبُ عَنْ بَضْعٍ ، وَكَذَا نَفْسٍ قَصَدَهَا كَافِرٌ ، أَوْ بِهِيمَةٌ ، لَا مُسْلِمٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْدَّفْعُ عَنْ غَيْرِهِ كَهُو عَنْ نَفْسِهِ ، وَقِيلَ يَجِبُ قَطْعًا ، وَلَوْ سَقَطَتْ جُرَّةٌ وَلَمْ تَنْدَفِعْ عَنْهُ إِلَّا يَكْتَرِهَا ضَمِنَهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخْفِ ، فَإِنْ أُمِنَ بِكَلَامٍ وَاسْتِغْنَاءَةٍ حَرَّمَ الضَّرْبُ أَوْ يَضْرِبُ بِيَدِهِ حَرَّمَ سَوْطٌ ، أَوْ بِسَوْطٍ حَرَّمَ عَصَا ، أَوْ يَقْطَعُ عُضْوٌ حَرَّمَ قَتْلٌ ،

بِمَا يَنَاسِبُهَا مِمَّا يُوَجِبُ الْحَدَّ فَتُعْزِرُ مَقْدَمَاتُ الزَّانَا الَّتِي لَا تُوَجِبُ الْحَدَّ تَنْقُصُ عَنْ حَدِّ الزَّانَا لِأَنَّ حَدَّ الشَّرْبِ مِثْلًا ، وَهَكَذَا (وَلَوْ عَفَا مُسْتَحِقُّ حَدٍّ) عَنْهُ كَحَدِّ قَذْفٍ (فَلَا تُعْزِرُ لِلْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَهُ التَّعْزِيرُ (أَوْ) عَفَا مُسْتَحِقُّ (تَعْزِيرٌ) عَنْهُ كَسَبَ (فَلَهُ) أَيُّ الْإِمَامِ التَّعْزِيرُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَيْسَ لَهُ .

كتاب الصيال

هُوَ لَفْظٌ : الِاسْتِطَالَةُ وَالْوُتُوبُ . وَشَرْعًا : اسْتِطَالَةُ مَخْصُوصَةٍ (وَضْمَانُ الْوَلَاةِ . لَهُ) أَيُّ الشَّيْخِصِ (دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ) مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا وَلَوْ صَغِيرًا (عَلَى نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ بَضْعٍ أَوْ مَالٍ) وَإِنْ قُلَّ إِذَا كَانَ كُلُّ مَعْصُومٍ ، وَلَهُ دَفْعُ مُسْلِمٍ عَنْ ذِي وَوَالِدٍ عَنْ وَلَدِهِ (فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ) بِقَصَاصٍ وَلَا دِيَّةٍ وَلَا كَفَّارَةٍ (وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مَالٍ) لِأَرْوَحٍ فِيهِ ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لَغَيْرِ الْإِمَامِ وَتَوَاتُيهِ ، وَأَمَّا هُمْ فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الدَّفْعُ عَنْ الْأَمْوَالِ ، وَالْمَالِ الَّذِي فِيهِ رُوحٌ يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ حَتَّى لَوْ رَأَى شَخْصٌ إِنْسَانًا يَتْلَفُ حَيَوَانَ نَفْسَهُ إِنْ لَافًا مُحَرَّمًا وَجِبَ عَلَيْهِ دَفْعُهُ (وَيَجِبُ) الدَّفْعُ (عَنْ بَضْعٍ) سِوَاهُ بَضْعِ أَهْلِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَمِثْلُ الْبَضْعِ مَقْدَمَاتُهُ (وَكَذَا نَفْسٍ) لِلشَّخْصِ يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهَا إِذَا (قَصَدَهَا) كَافِرٌ (أَوْ بِهِيمَةٌ) فَلَا يَجُوزُ الِاسْتِسْلَامُ لَهَا (لَا) إِنْ قَصَدَهَا (مُسْلِمٌ) وَلَوْ عَجَنُونَا فَلَا يَجِبُ دَفْعُهُ ، بَلْ يَجُوزُ الِاسْتِسْلَامُ لَهُ ، بَلْ يَسْقُ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَجِبُ الدَّفْعُ (وَالْدَّفْعُ عَنْ) نَفْسٍ وَحَقٍّ (غَيْرِهِ) إِذَا كَانَ آدَمِيًّا مُحَرَّمًا (كَهُو عَنْ نَفْسِهِ) فَيَجِبُ حَيْثُ يَجِبُ ، وَيُنْتَفَى حَيْثُ يَنْتَفَى ، وَمِثْلُ الْوُجُوبِ إِذَا أَمِنَ الْهَلَاكُ (وَقِيلَ يَجِبُ) الدَّفْعُ عَنْ حَقٍّ غَيْرِهِ (قَطْعًا) وَلَا يَضْمَنُ وَمِثْلُ الصَّائِلِ مَنْ ارْتَكَبَ مُحَرَّمًا مِنْ شَرْبِ خَرٍّ وَغَيْرِهِ (وَلَوْ سَقَطَتْ جُرَّةٌ) وَهِيَ الْإِنَاءُ مِنَ الْفَخَّارِ (وَلَمْ تَنْدَفِعْ عَنْهُ إِلَّا بِكُسْرَاهَا) فَإِذَا كُسِرَتْ (ضَمِنَهَا فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ وَجِبَ الدَّفْعُ ، وَمُقَابَلُهُ لَا يَضْمَنُ (وَيُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخْفِ) إِنْ أُمِنَ (فَإِنْ أُمِنَ بِكَلَامٍ وَاسْتِغْنَاءَةٍ) بِالنَّاسِ (حَرَّمَ) الضَّرْبُ ، أَوْ يَضْرِبُ بِيَدِهِ حَرَّمَ سَوْطٌ ، أَوْ بِسَوْطٍ حَرَّمَ عَصَا ، أَوْ يَقْطَعُ عُضْوٌ حَرَّمَ قَتْلٌ (فَنِي غُثْلٍ

فَإِنْ أَمْسَكَ هَرَبٌ فَلَمْ يَهَبْ وَجُوبُهُ ، وَتَحْرِيمُ قِتَالِهِ وَلَوْ عَضَّتْ يَدُهُ خَلَصَهَا
بِالْأَسْهَلِ مِنْ فَكِّ خَلِيئِهِ وَضَرْبِ شِدْقَيْهِ فَإِنْ عَجَزَ فَسَلَهَا فَتَدَرَّتْ أَسْنَانُهُ فَهَدَرَتْ ، وَمَنْ
نَظَرَ إِلَى حُرْمِهِ فِي دَارِهِ مِنْ كَوَّةٍ أَوْ ثَقْبٍ عَمْدًا قَرَمَاهُ بِخَفِيفٍ كَحَصَاةٍ فَأَعْمَاهُ ، أَوْ أَصَابَ
قُرْبَ عَيْنِهِ بِفَرْحَةٍ فَفَاتَ فَهَدَرَتْ ، بِشَرْطِ عَدَمِ تَحْرِيمِ زَوْجَتِهِ لِلنَّظَرِ ، قِيلَ وَاسْتِنَارَ
الْحُرْمِ ، قِيلَ وَإِنْ نَادَى قَبْلَ رَمِيهِ ، وَلَوْ عَزَّرَ وَلِيٌّ وَوَالٍ وَزَوْجٌ وَمُعَلِّمٌ قَضَمُونَ ، وَلَوْ حَدَّثَ
مُقَدَّرًا فَلَا ضَمَانَ ، وَلَوْ ضُرِبَ شَارِبٌ بِنَعَالٍ وَثِيَابٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا أُرْبَعُونَ
سُوطًا عَلَى الْمَشْهُورِ ، أَوْ أَكْثَرُ وَجَبَ قِسْطُهُ بِالْعَدَدِ ، وَفِي قَوْلِ نِصْفِ دِيَّةٍ ، وَتَجَرِيَانِ فِي
قَازِفِ جِلْدٍ أَحَدًا وَثَمَانِينَ ، وَلَمْ يَسْتَقِلْ قَطْعُ سِلْعَةٍ إِلَّا خَوْفُهُ لَا خَطَرَ فِي تَرْكِهَا ، أَوْ الْخَطَرُ
فِي قَطْعِهَا أَكْثَرُ ، وَلِأَبٍ وَجَدَتْ قَطْعُهَا مِنْ صَبِيٍّ وَتَجَنُّونَ مَعَ الْخَطَرِ إِنْ زَادَ خَطَرُ التَّرَكِّ

إِلَى رُبْعَةٍ مَعَ إِمْكَانِ الْاِكْتِفَاءِ بِمَا دُونَهَا ضَمِنْ (فان أمكن هرب ، فالذهب وجوبه وتحريم قتال)
وقيل لا يجب ، وقيل إن يثق بنجاة به وجب ، والأفلا (ولو عضت يده خلصها بالأسهل من فك الخلية)
من غير جرح (وضرب شديقه) الواو بمعنى أو (فان عجز فسلها فتدترت) أى سقطت (أسنانه
فهدر) لاتضمن فتجب مراعاة الأخفة (ومن نظر) بالبناء للجهول (إلى حرمه) بضم أوله
وقمع ثانيه ، والمراد بهن الزوجات والاماء والمحارم (في داره من كوة) أى طاقه (أو ثقب) أى
خرق (عمدا) قيد في النظر (فرماه بخفيف كحصاة فأعماه أو أصاب قرب عينه بفرحه ففات
فهدر) لاضمان فيه ، وذلك يشمل المرأة والمراهق عند نظرهما مالا يجوز ، وأما إذا كان النظر
من باب مفتوح ومثله الشباك الواسع ، أو كان غير عمد أو كان يسمع ، ولا ينظر فلا يجوز الرمي
ولمما يجوز (بشروط عدم محرم وزوجة للناظر) فان كان له شيء من ذلك لم يجوز رمية (قيل : و)
بشروط عدم (استتار الحرم) فان كن مستترات لم يجوز الرمي (قيل : و) بشرط (إنذار قبل رمية)
والأصح عدم اشتراط ذلك (ولو عزز ولي) محجوره (ووال) من رفع إليه (وزوج) زوجته
(ومعلم) صغيرا يعلمه (فضمون) تعزيرهم ، فان كان بما يقتل غالبا فالقصاص ، وإلا فدية شبه
العمد على العاقلة (ولوحدت) الامام حدا (مقدرا) بنهر (فلاضمان) بضم أوله ، ولو ضرب شارب بنعال
وثياب (فات) (فلاضمان على الصحيح) ومقابله يضمن بناء على تعيين السوط (وكذا أربعون
سوطا) لو ضربها ففات لاضمان (على المشهور) وقيل يضمن (أو أكثر) من أربعين ففات
(وجب قسطه بالعدد) ففي إحدى وأربعين جزء من أحد وأربعين جزءا من الدية (وفي قول نصف
الدية ، ويجريان في قاذف جلد أحدا وثمانين) ففات (ولمستقل) وهو الحرف البالغ العقل (قطع
سلعة إلا مخوفة ، لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها أكثر) فيمتنع عليه القطع في هاتين الصورتين ،
ويجوز القطع في التي خطر تركها أكثر أو الترك والقطع فيها سوان (ولأن وجهه قطعها) أى
السلعة (من صبي وتجنون مع الخطر إن زاد خطر الترك) على خطر القطع ، وأما إذا استوى

لِلْإِسْلَامِ ، وَلَهُ وَالْإِسْلَامُ قَطْعُهَا بِأَخْطَرٍ ، وَفَمَنْدُ وَحِجَامَةٌ ، فَلَوْ مَاتَ بِمِائَةٍ مِنْ هَذَا
فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَتَلَ سُلْطَانٌ بِعَيْنٍ مَا مُنِعَ فِدْيَةُ مُغْلَظَةٍ فِي مَالِهِ وَمَا وَجِبَ بِمِائَةٍ
إِمَامٍ فِي حَدِّهِ أَوْ حُكْمٍ قَتَلَ عَاقِلَتَهُ ، وَفِي قَوْلٍ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَوْ حَدَّهُ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا
عَبْدَيْنِ أَوْ ذَمِّيَّيْنِ ، أَوْ مُرَاهِقَيْنِ فَإِنْ قَصَرَ فِي اخْتِبَارِهِمَا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَالْقَوْلَانِ
فَإِنْ ضَمِنَا عَاقِلَةً أَوْ بَيْتَ مَالٍ فَلَا رُجُوعَ عَلَى الذَّمِّيَّيْنِ وَالْعَبْدَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ حَجَمَ
أَوْ فَصَدَ بِإِذْنٍ لَمْ يَضْمَنْ ، وَقَتْلُ جَلَادٍ وَضَرْبُهُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ كَمَا شَرَفَ الْإِمَامَ إِنْ
جَهِلَ ظَلَمَهُ وَخَطَأَهُ ، وَإِلَّا فَالْقِصَاصُ وَالضَّمَانُ عَلَى الْجَلَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِكْرَاهًا ،
وَيَجِبُ خِتَانُ الْمَرْأَةِ بِحُزْمَةٍ مِنَ اللَّحْمَةِ بِأَعْلَى الْفَرْجِ ، وَالرَّجُلُ يَقْطَعُ مَا يُغْلَى حَشْفَتُهُ بِمَدَّةِ
الْبُلُوغِ ، وَيُنْدَبُ تَعْجِيلُهُ فِي سَابِعِهِ ، فَإِنْ ضَعُفَ عَنِ اخْتِمَالِهِ أُخِّرَ ، وَمَنْ خَتَنَهُ فِي سِنِّ
لَا يَحْتَمِلُهُ لَزِمَتْهُ قِصَاصٌ إِلَّا وَالِدًا ، فَإِنْ اخْتَمَلَهُ وَخَتَنَهُ وَبَلَغَ فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ ،
وَأُجْرَتُهُ فِي مَالِ الْمُخْتُونِ .

الأمران فلا يجوز هنا (لالسلطان ، وله) أى الولي من أب وبيد (ولسلطان قطعها بلاخطر)
أما الأجنبي فليس له (و) يجوز له أيضا (فصد وحجامة ، فلو مات) العسبي أو المجنون (بجائز
من هذا فلا ضمان في الأصح) ومقابله يضمن (ولو فعل سلطان بصبي ما منع) منه فمات
(فدية مغلظة في ماله) والأب والجد كالسلطان (وما وجب بخطأ إمام في حد أو حكم ففعل عاقلة
وفي قول في بيت المال ، ولو حدته) أى الامام (بشاهدين فبانا عبدين أو ذميين أو مرهقين ، فان
قصر في اختبارهما فالضمان عليه) فيقتص منه إن تعمد ، وإن وجب مال ففي ماله (وإلا)
بأن لم يقصر (فالقولان) في أن الضمان على عاقلة أو بيت المال (فان ضمنا عاقلة أو بيت مال
فلا رجوع على الذميين والعبد في الأصح) ومقابله له الرجوع عليهم (ومن حجج) غيره (أو
فصد) (بإذن) معتبر (لم يضمن) ما تولد منه (وقتل جلاذ وضربه بأمر الامام كباشرة الامام إن جهل
ظلمه) أى الامام (وخطأه) فيتعلق الضمان بالامام قودا وغيره (وإلا) بأن غل ظلمه أو خطأه
(فالقصاص والضمان على الجلاذ) وحده (إن لم يكن إكراه) فان كان فالضمان والقصاص عليهما
(ويجب ختان المرأة بحزء) أى بقطعه (من اللحمية) الكائنة (بأعلى الفرج) وهى فوق
ثقبه البول ، ويكفى قطع جزء ، وتقليله أفضل (و) ختان (الرجل بقطع ما يغلى حشفته) فلا يكفي
قطع بعضها (بعد البلوغ) ظرف ليجب (ويندب تعجيله) أى الختان (في سابعه) أى يوم
الولادة (فان ضعف عن احتماله) في السابع (آخر) إلى أن يحتمله (ومن ختنه في سن لا يحتمله)
فمات (لزمه قصاص) إن علم عدم احتماله (إلا والدا) وإن علا فيجب عليه دية مغلظة في
ماله (فان احتمله وختنه ولم) فمات (فلا ضمان في الأصح) ومقابله يضمن لأنه غير واجب
في الحال (وأجرته) أى الختان (في مال المختون) ذكرنا كان أو أنثى .

[فصل] مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ أَوْ دَوَابٍّ ضَمِنَ إِنْ تَلَفَهَا نَفْسًا وَمَالًا لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَلَوْ
بَالَتْ أَوْ رَأَتْ بِطَرِيقٍ فَتَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ فَلَا ضَمَانَ ، وَيَحْتَزِرُ عَمَّا لَا يُعْتَادُ
كَرْكُضٍ شَدِيدٍ فِي وَحْلِ فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ ، وَمَنْ حَمَلَ حَطْبًا عَلَى ظَهْرِهِ
أَوْ بَهِيمَةً فَحَكَ بِنَاءً فَسَقَطَ ضَمِنَهُ ، وَإِنْ دَخَلَ سَوْقًا فَتَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ ضَمِنَ إِنْ
كَانَ زِحَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَتَمَزَّقَ ثَوْبٌ فَلَا ، إِلَّا ثَوْبٌ أَعْمَى وَمُسْتَدِيرُ الْبَهِيمَةِ فَيَجِبُ
تَنْبِيهِهُ ، وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ إِذَا لَمْ يُقَصِّرْ صَاحِبُ الْمَالِ ، فَإِنْ قَصَرَ بَانَ وَضَعَهُ بِطَرِيقٍ أَوْ
عَرَّضَهُ لِلدَّابَّةِ فَلَا ، وَإِنْ كَانَتِ الدَّابَّةُ وَحْدَهَا فَأَتَلَفَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَارًا لَمْ يَضْمَنْ
صَاحِبُهَا ، أَوْ لَيْلًا ضَمِنَ ، إِلَّا أَنْ لَا يَفْرُطَ فِي رِبْطِهَا ، أَوْ خَضَرَ صَاحِبُ الزَّرْعِ وَتَهَاوَنَ فِي
دَفْعِهَا ، وَكَذَا إِنْ كَانَ الزَّرْعُ فِي حَوْطٍ لَهُ بَابٌ تَرَكَهُ مَقْنُونًا فِي الْأَصْحَى ، وَهَرَّةٌ
تُتَلَفُ طَيْرًا أَوْ طَعَامًا إِنْ عُبِدَ ذَلِكَ مِنْهَا ضَمِنَ مَالِكُهَا فِي الْأَصْحَى لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ،
وَالْأَصْحَى فِي الْأَصْحَى .

[فصل] فِي ضَمَانِ مَا تَلَفَهُ الْبَهَائِمُ (مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ أَوْ دَوَابٍّ) وَلَوْ مُسْتَعِيرًا أَوْ غَاصِبًا (ضَمِنَ)
إِنْ تَلَفَهَا نَفْسًا وَمَالًا لَيْلًا وَنَهَارًا) وَلَوْ كَانَ مَعَهَا سَائِقٍ وَقَائِدٌ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا (وَلَوْ بَالَتْ أَوْ رَأَتْ
بِطَرِيقٍ) وَلَوْ وَاقِفَةً (فَتَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ فَلَا ضَمَانَ ، وَيَحْتَزِرُ) رَاكِبُ الدَّابَّةِ (عَمَّا لَا يُعْتَادُ)
فَعَلَهُ (كَرْكُضٍ شَدِيدٍ فِي وَحْلِ) فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ (وَلَا يَضْمَنُ مَا تَوَلَّدَ مِنَ الْمَعْتَادِ ،
فَلَوْ رَكَضَهَا كَالْمَعْتَادِ وَطَارَتْ حَصَاةٌ فَأَتَلَفَتْ عَيْنَ إِنْسَانٍ لَمْ يَضْمَنْ) (وَمَنْ حَمَلَ حَطْبًا عَلَى ظَهْرِهِ أَوْ
بَهِيمَةً فَحَكَ بِنَاءً فَسَقَطَ ضَمِنَهُ ، وَإِنْ دَخَلَ سَوْقًا فَتَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ ضَمِنَ إِنْ كَانَ) هُنَاكَ
(زِحَامًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، وَتَمَزَّقَ) بِهِ (ثَوْبٌ فَلَا) يَضْمَنُهُ (إِلَّا ثَوْبٌ أَعْمَى وَمُسْتَدِيرُ الْبَهِيمَةِ فَيَجِبُ
تَنْبِيهِهِ) (أَى كُلِّ مِنْهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْبِهِهُ ضَمِنَهُ) (وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ) أَى صَاحِبُ الْبَهِيمَةِ مَا تَلَفَهُ (إِذَا
لَمْ يَقْصُرْ صَاحِبُ الْمَالِ) فِيهِ (فَإِنْ قَصَرَ بَانَ وَضَعَهُ بِطَرِيقٍ أَوْ عَرَّضَهُ لِلدَّابَّةِ فَلَا) يَضْمَنُهُ (وَإِنْ كَانَتِ
الدَّابَّةُ وَحْدَهَا فَأَتَلَفَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَارًا لَمْ يَضْمَنْ صَاحِبُهَا أَوْ لَيْلًا ضَمِنَ) نَعَمْ إِذَا رِبَطَ الدَّابَّةَ
فِي الطَّرِيقِ عَلَى بَابِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَأَتَلَفَتْ شَيْئًا فَيَلْزِمُهُ ضَمَانُهُ وَلَوْ نَهَارًا ، ثُمَّ اسْتَتْنَى مِنَ الضَّمَانِ لَيْلًا مَا تَضَمَّنَهُ
قَوْلُهُ (إِلَّا أَنْ لَا يَفْرُطَ فِي رِبْطِهَا) لَيْلًا تَفْرُجَتْ فَأَتَلَفَتْ زَرْعَ الْغَيْرِ فَلَا ضَمَانَ (أَوْ) فَرُطَ لَكِنْ
(خَضَرَ صَاحِبُ الزَّرْعِ وَتَهَاوَنَ فِي دَفْعِهَا) عَنْهُ فَأَتَلَفَتْهُ فَلَا يَضْمَنُ صَاحِبُهَا (وَكَذَا إِنْ كَانَ الزَّرْعُ
فِي حَوْطٍ لَهُ بَابٌ تَرَكَهُ) صَاحِبُهُ (مَقْنُونًا) فِي الْأَصْحَى (وَمَقَابِلُهُ يَضْمَنُ
(وَهَرَّةٌ تُلَفُّ طَيْرًا أَوْ طَعَامًا إِنْ عُبِدَ ذَلِكَ مِنْهَا ضَمِنَ مَالِكُهَا) مَا أَتَلَفَتْهُ (فِي الْأَصْحَى لَيْلًا أَوْ نَهَارًا)
وَمَقَابِلُهُ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْبُدْ رِبْطَهَا (وَإِلَّا) بَانَ لَمْ يَعْبُدْ مِنْهَا اتِّلَافٌ (فَلَا) يَضْمَنُهُ (فِي الْأَصْحَى)
وَمَقَابِلُهُ يَضْمَنُ مَا أَتَلَفَتْهُ فِي اللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ ، وَلَوْ صَارَتْ ضَارِيَةً مَفْسُودَةً فَهَلْ يَجُوزُ قَتْلُهَا فِي حَالِ

كتاب السير

كَانَ الْجِهَادُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ كِفَايَةً ، وَقِيلَ عَيْنٌ ،
وَأَمَّا بَعْدَهُ فَلِلْكَفَارِ حَالَانِ : أَحَدُهُمَا يَكُونُونَ بِلَادِهِمْ ففَرَضَ كِفَايَةً إِذَا فَتَنَهُ
مَنْ فِيهِمْ كِفَايَةً سَقَطَ الْحَرْجُ عَنِ الْبَاقِينَ وَمِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ الْقِيَامُ بِإِقَامَةِ الْحُجَّجِ
وَحَلِّ الْمَشْكَلاتِ فِي الدِّينِ ، وَبِعِلْمِ الشَّرْعِ كِتَابُ الْوَحْيِ ، وَالْفُرُوعُ بِحَيْثُ يَصْلُحُ
لِلْقَضَاءِ ، وَالْأُمُورُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَإِحْيَاءُ الْكُفَايَةِ كُلِّ سَنَةٍ بِالزِّيَارَةِ ،
وَدَفْعُ ضَرَرِ الْمُسْلِمِينَ كَكِسْوَةِ عَارٍ ، وَإِطْعَامُ جَائِعٍ إِذَا لَمْ يَنْدَفِعْ بِزَكَاةٍ ، وَبَيْتٌ مَالٍ
وَتَحْمِلُ الشَّهَادَةِ ،

سكونها ؟ وجهان : أحدهما لا يجوز ، وجوز القاضي قتلها في حال سكونها إلحاقها بالفواسق الخمس .

كتاب السير

بِكسر السين وفتح الياء جمع سيرة ، وهي الطريقة ، ومراد ذكر الجهاد وأحكامه ، وعبر عنه
بذلك لكونه متلقى من سيره وغزواته ﷺ (كان الجهاد في عهد رسول الله ﷺ) بعد
الهجرة (فرض كفاية ، وقيل عين) وأما قبل الهجرة فكان ممنوعاً منه وأموراً بالصبر على أذاهم
(وأما بعده) ﷺ (فللكفار حالان . أحدهما : يكونون ببلادهم) غير قاصدين شيئاً من بلاد
المسلمين (فرض كفاية إذا فعله من فيه كفاية) ولو من غير أهل الفرض كالنساء والمراهقين
(سقط الحرج عن الباقي) فإن تركه الكل أئماً إلا المذنبين بعذر من الأعذار الآتية ، وأقل
الجهاد مرة في السنة ، ويحصل الفرض بشحن الثغور بمن فيه كفاية وتحصينها . ثم ذكر المصنف
جمله من فروض الكفاية ، فقال (ومن فروض الكفاية القيام بإقامة الحجج) وهي البراهين
القاطعة بوجود الصانع سبحانه وصفاته وإثبات النبوات وماوردت به (وحل المشكلات في الدين)
وهي الأمور الخفية المدركة ، وكل من دخلت عليه شبهة وجب عليه السعي في إزالتها (و) من
فروض الكفاية القيام (بعلم الشرع كتنفيذ وحديث) وما يتعلق بهما من العلوم (و) القيام
بعلم (الفروع) الفقهية (بحيث يصلح للقضاء) والافتاء (و) من فروض الكفايات (الأمر
بالمعروف) من واجبات الشرع (والنهي عن المنكر) من محرماته إذا لم يخف على نفسه أو ماله
أو غيره مفسدة أعظم من مفسدة المنكر ، ولم يغلب على ظنه أن المرتكب يزيد فيها هو فيه عنادا
(و) من فروض الكفايات (إحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) مرة بأن يأتي بحج وعمره عدد
يحصل بهم الشعار (و) من الفروض أيضا (دفع ضرر المسلمين) وغيرهم من المعصومين
(ككسوة عار وإطعام جائع إذا لم يندفع) ضررهم (زكاة بيت مال) فيلزم الموسرين القيام
بذلك حيث زاد مأمعهم على كفاية سنة (و) من فروض الكفايات (تحمل الشهادة) إن حضر

وَأَدَاؤُهَا ، وَالْحِرْفُ ، وَالصَّنَائِعُ ، وَمَا تَمَّ بِهِ الْمَعَايِشُ وَجَوَابُ سَلَامٍ عَلَى جَمَاعَةٍ ، وَيُسْنُ
 ابْتِدَاؤُهُ ، لَا عَلَى قَاضِي حَاجَةٍ وَآكِلٍ ، وَفِي حَتَمٍ ، وَلَا جَوَابَ عَلَيْهِمْ ، وَلَا جِهَادَ عَلَى
 صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَامْرَأَةٍ وَمَرِيضٍ وَذِي عَرَجٍ يَتِيٍّ ، وَأَقْطَعٍ ، وَأَسْلٍ ، وَعَبْدٍ وَقَادِمٍ أَهْبَةِ
 قِتَالٍ ، وَكُلُّ عُدْرٍ مَنَعَ وَجُوبَ الْحِجِّ مَنَعَ الْجِهَادَ إِلَّا خَوْفَ طَرِيقٍ مِنْ كُفَّارٍ ،
 وَكَذًا مِنْ لُصُوصِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَالَّذِينَ الْحَالُ يُحْرِمُ سَفَرَ جِهَادٍ وَغَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِ
 غَرَمِهِ ، وَالْمَوْجِلُ لَا ، وَقِيلَ يَمْنَعُ سَفَرًا خَوْفًا ، وَيُحْرِمُ جِهَادًا إِلَّا بِإِذْنِ أَبِيهِ إِنْ كَانَ
 مُسْلِمِينَ ، لَا سَفَرٌ تَقْلُمُ فَرَضٍ عَلَيْهِ وَكَذَا كِفَايَةٌ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ أَذِنَ أَبَوَاهُ وَالْغَرِيمُ
 ثُمَّ رَجَعُوا وَجَبَ الرُّجُوعُ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الصَّفُّ ، فَإِنْ شَرَعَ فِي قِتَالِهِ حُرِّمَ الْإِنْصِرَافُ

المتحمل المشهود عليه لأن دعى (وأداؤها) عند القاضي أن تحمل جماعة ، فإن تحمل اثنان
 في الأموال ، فالأداء فرض عين عليهما (و) من فروض الكفايات أيضا (الحرف والصنائع
 وما تم به المعاش) التي بها قوام الدين والدنيا كالبيع والشراء ، فالحرفة أعم لأنها كل ما عالج به
 الإنسان أمر رزقه من صناعة تتوقف على آلة أو غيرها عما به تم المعاش فعطف ذلك على ما قبله
 من عطف المرادف (و) من فروض الكفايات (جواب سلام) من مسلم ولو ضيأ (على
 جماعة) من المسلمين المكلفين فيجزئ أن يرده أحدهم ، ولا يجوز رده الصبي ولا رده من لم
 يسمع ، وأما إذا كان المسلم عليه واحدا ، فالرّد فرض عين إلا إن كان المسلم أو المسلم عليه أثنى
 مشتهاء ولا محرومة فلا يجب الرّد ، ويجب أن يكون متصلا (ويسن ابتداءه) أي السلام على
 كل مسلم حتى على الصبي (لا على قاضي حاجة) ومجامع (وآكل ، و) من (في حاتم ، ولا جواب)
 واجب (عليهم) لكن بسن للآكل ومن في الحاتم ، ويكره لقاضي الحاجة والمجامع (ولا جهاد)
 واجب (على صبي وجنون وامرأة ومرريض وذو عرج بين) ولو في رجل واحدة (وأقطع)
 يدا ومعظم أصابعها أو رجلا (وأسل) بدا أو رجلا (وعبد وعادم أهبة قتال) من نفقة وسلاح
 (وكل عذر منع وجوب الحج منع) وجوب (الجهاد إلا خوف طريق من كفار) فلا يمنع
 وجوب الجهاد وإن منع وجوب الحج (وكذا) خوف (من لصوص المسلمين) لا يمنع وجوبه
 (على الصحيح) ومقابله يمنع لأنه قد يأتى من قتال المسلمين (والدين الحال) على موسم
 (يحرم سفر جهاد وغيره إلا بإذن غريمه) وهو صاحب الدين (والمؤجل لا) يحرم السفر وإن
 قرب الأجل (وقيل يمنع سفرا مخوفا) كالجهاد (ويحرم جهاد) بسفر وغيره (إلا بإذن أبيه
 إن كانا مسلمين ، لا سفر تَقْلُمُ فرض عين) فانه جائز بغير إذنهما (وكذا) سفره لم فرض (كفاية)
 فيجوز بغير إذنهما (في الأصح) ومقابله لما المنع كالجهاد (فإن أذن أبواه والعريم) في جهاد
 (ثم رجعوا) بعد خروجه وعلم (وجب الرجوع إن لم يحضر الصف) إلا إذا خاف على نفسه
 أو ماله أو انكسار الجيش فلا يجب (فإن شرع في قتال) ثم رجع من ذكر (حرم الانصراف)

فِي الْأَظْهَرِ . الثَّانِي يَدْخُلُونَ بِلَدَةٍ لَنَا فَيَلْزِمُ أَهْلَهَا الدَّفْعُ بِالْمُسْكِنِ ، فَإِنْ أُنْكَرَ تَأَهُبُ لِقِتَالٍ وَجِبَ الْمُسْكِنُ حَتَّى عَلَى فَقِيرٍ وَوَلَدٍ وَمَدِينٍ وَعَبْدٍ بِلَا إِذْنٍ ، وَقِيلَ إِنْ حَصَلَتْ مُقَاوَمَةٌ بِأَخْرَارِ اشْتَرَطَ إِذْنُ سَيِّدِهِ ، وَإِلَّا قُنْ قُصِدَ دَفْعُ عَنْ نَفْسِهِ بِالْمُسْكِنِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ أُخِذَ قُتِلَ ، وَإِنْ جَوَّزَ الْأَسْرَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَسْلِمَ ، وَمَنْ هُوَ ذُوْنَ مَسَافَةٍ قَصْرٍ مِنَ الْبَلَدَةِ كَأَهْلِهَا ، وَمَنْ عَلَى الْمَسَافَةِ يَلْزِمُهُمُ لِلْوَاقِفَةِ بِقَدْرِ الْكِفَايَةِ إِنْ لَمْ يَكْفِ أَهْلُهَا وَمَنْ يَلِيهِمْ . قِيلَ وَإِنْ كَفَوْا ، وَلَوْ أَسْرَوْا مُسْلِمًا فَلَا صِحَّهَ وَجُوبُ النَّهْوِ إِلَى إِيْلِهِمْ بِخِلَاصِهِ إِنْ تَوَقَّعْنَا

[فصل] يُكْرَهُ غَزْوُ بَغِيَرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ، وَيُسْنَى إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَنْ يُؤَمَّرَ عَلَيْهِمْ وَيَأْخُذَ الْبَيْعَةَ بِالثَّبَاتِ ، وَلَهُ الْإِسْتِعَانَةُ بِكُفَّارٍ تَوْمَنُ خِيَاتِهِمْ ، وَيَكُونُونَ بِحَيْثُ لَوْ انْضَمَّتْ فِرْقَتَا الْكُفْرِ قَاوَمْنَاهُمْ ، وَبَعِيدٍ بِإِذْنِ السَّادَةِ وَمُرَاهِقِينَ أَقْوِيَاءَ ، وَلَهُ بَذْلُ الْأَهْبَةِ وَالسَّلَاحِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَمِنْ مَالِهِ ، وَلَا يَصِحُّ اسْتِئْجَارُ

فِي الْأَظْهَرِ) ومقابلته يجب الانصراف ، وقيل يتخير (الثاني) من حال الكفار (يدخلون بلدة لنا ، فيلزم أهلها الدفع بالمسكن ، فان أمكن تأهب لقتال وجب المسكن حتى على فقير وولد ومدين وعبد) ومثل العبد المرأة ان تأتي منها دفاع (بلا إذن) من الأبرار ورب الدين والسيد والزوج (وقيل إن حصلت مقاومة بأحوار اشترط إذن سيده ، وإلا) بأن لم يمكن أهل البلدة التأهب (فن قصد) من المكلفين (دفع عن نفسه بالمسكن إن علم أنه إن أخذ قتل ، وإن جَوَّزَ الأسر فله أن يستسلم) وأن يدفع ، والمرأة إن علمت امتداد الأيدي إليها بالفاحشة ، فعليها الدفع وإن قتلت (ومن هو دون مسافة قصر من البلدة) التي دخلها الكفار (كأهلها) فيجب عليهم المضى إليهم (ومن على المسافة) للقصر (يلزمهم الموافقة قدر الكفاية إن لم يكف أهلها ومن يليهم) إن وجدوا زادا وصركوها (قيل وإن كفوا) أي أهل البلد ، ومن يليهم يلزم من على مسافة القصر موافقتهم (ولو أسروا مسلما ، فالأصح وجوب النهوض إليهم) وإن لم يدخلوا دارنا (لخلاصه ان توقعناه) بأن يكونوا قريبين ، ومقابل الأصح المنع .

[فصل] فيما يكره من الغزو ، ومن يحرم قتله من الكفار ، وما يجوز قتالهم به (يكروه غزو بغير إذن الإمام أو نائبه ، ويسن) للإمام أو نائبه (إذا بعث سرية) وهي طائفة من الجيش (أن يؤمر عليهم) أميراً (ويأخذ) عليهم (البينة) وهي الحلف بالله تعالى (بالثبات) على الجهاد وعدم الفرار (وله الاستعانة بكفار) من أهل الذمة وغيرهم (تؤمن خياتهم) بأن يعرف حسن رأيهم في المسابن (ويكونون بحيث لو انضمت فرقتا الكفر قواومناهم) فان زادوا بالاجتماع على الضعف لم تجز الاستعانة بهم (وبعيد بإذن السادة وصرهقين أقوياء) في قتال أو غيره كسقى ماء (وله بذل الأهبة والسلاح من بيت المال ومن ماله) فينال ثواب الاعانة (ولا يصح استئجار

مُسْلِمٍ لِلْجِهَادِ ، وَيَصِحُّ اسْتِجَارُ ذِمِّيٍّ لِلْإِمَامِ . قِيلَ وَلَيْسَ بِهِ ، وَيُكْرَهُ لِفَارِ قَتْلِ قَرِيبٍ
وَيَحْرُمُ أَشَدُّ . قُلْتُ : إِلَّا أَنْ يَسْمَعَهُ يَسْبُ اللَّهُ أَوْ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،
وَيَحْرُمُ قَتْلُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ وَخُنْثَى مُشْكَلٍ ، وَيَحِلُّ قَتْلُ رَاهِبٍ وَأَجِيرٍ وَشَيْخٍ
وَأَعْمَى وَزَمَنٍ لَا قِتَالَ فِيهِمْ وَلَا رَأْيَ فِي الْأَطْهَرِ ، فَيَسْتَرْقُونَ وَتُسَبَّى نِسَاؤُهُمْ
وَأُمُومُهُمْ ، وَيَجُوزُ حِصَارُ الْكُفَّارِ فِي الْبِلَادِ وَالْقِلَاعِ وَإِرْسَالُ الْمَاءِ عَلَيْهِمْ وَرَمِيهِمْ
بِنَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ وَتَبْيِيْهِمْ فِي غَفْلَةٍ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرٌ جَازَ ذَلِكَ عَلَى
الَّذِي هَبَ ، وَأَيُّ التَّحَمِّمْ حَرْبٌ فَتَتَرَسَّوْا بِنِسَاءٍ وَصَبِيَّانِ جَازَ رَمِيَهُمْ ، وَإِنْ دَفَعُوا بِهِمْ
عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَلَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى رَمِيهِمْ فَلَا ظَهْرَ تَرْكِهِمْ ، وَإِنْ تَتَرَسَّوْا بِمُسْلِمِينَ فَإِنْ
لَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى رَمِيهِمْ تَرَكْنَاهُمْ ، وَإِلَّا جَازَ رَمِيَهُمْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْرُمُ
الْإِنْصِرَافُ عَنِ الصَّفِّ إِذَا لَمْ يَزِدْ عَدَدُ الْكُفَّارِ عَلَى مِثْلَيْنَا إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا
إِلَى فِتْنَةٍ يَسْتَنْجِدُ بِهَا ، وَيَجُوزُ إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ فِي الْأَصَحِّ ،

مسلم للجهاد ، ويصح استجار ذمّي للامام ، قيل ولا يبره من الآحاد ، والمعتمد منع
الاستجار لغير الامام (ويكره لفار قتل قريب) له من الكفار (و) قتل (محرم) له (أشد)
سكرة (قلت : إلا أن يسمعه يسب الله) تعالى (أو رسوله ﷺ والله أعلم) فلا يكره قتله
(ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنثى مشكل) إلا اذا قاتلوا فيجوز قتلهم (ويحل قتل
راهب وأجير وشيخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأي في الأطهر) ومقابلة المنع كالنساء ، فان كان
فيهم رأي أو قتال قاتلوا بلا خلاف ، وإذا جاز قتلهم (فيسترقون ونسبوا نساؤهم و) تقم (أمومهم)
وإذا منعنا قتلهم رقوا بنفس الأمير كالنساء (ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وإرسال
الماء عليهم ورميهم بنار ومنجنيق) وما في معنى ذلك (و) يجوز تبئيرهم في غفلة وهو
الاغارة عليهم ليلا وهم غافلون (فان كان فيهم مسلم أسير أو تاجر جاز ذلك) أي الرمي بما ذكر
وغيره (على المذهب) وقيل إذا لم يضطر لذلك يحرم (ولو التحم حرب فتتسوا بنساء وصبيان)
منهم (جاز رميهم) إذا دعت ضرورة لذلك ، وتتوق من ذكر (وإن دفعوا بهم عن أنفسهم
ولم تدع ضرورة إلى رميهم ، فالأظهر تركهم) ويجوز ، والمعتمد جواز رميهم (وإن ترسوا بمسلمين)
ولو واحدا (ولم تدع ضرورة إلى رميهم تركناهم) وجوبا (وإلا) بأن دعت ضرورة إلى رميهم
(جاز رميهم في الأصح) وتتوق المسلمين بحسب الامكان ، ومقابل الأصح المنع (ويحرم الانصراف
عن الصف إذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا بأن كانوا مثلينا أو أقل) (إلا متحرفا لقتال) كأن
ينقل من مضيق إلى متسع (أو متحيزا إلى فئة يستنجد بها) فانه يجوز انصرافه (ويجوز إلى
فئة بعيدة في الأصح) حيث كان غزوه إلى العود للقتال ، ومقابل الأصح لا يجوز إلا إلى فئة قريبة

وَلَا يُشَارِكُ مُتَحَيِّزٌ إِلَى بَعِيدَةِ الْجَيْشِ فِيمَا غَنِمَ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ ، وَيُشَارِكُ مُتَحَيِّزٌ إِلَى قَرِيبَةٍ فِي الْأَصْحَ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى مِثْلَيْنِ جَازَ الْإِنْصِرَافُ إِلَّا أَنَّهُ يُحْرَمُ انْصِرَافُ مِائَةِ بَطْلٍ عَنْ مِائَتَيْنِ وَوَاحِدٍ ضَعْفَاءَ فِي الْأَصْحَ ، وَتَجُوزُ الْمُبَارَزَةُ ، فَإِنْ مَلَّهَا كَافِرٌ اسْتَجَبَ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا تَحْسُنُ يَمَنُ جَرَبَ نَفْسِهِ وَيَأْذَنُ الْإِمَامُ ، وَيَجُوزُ اِتِّلَافُ بَنَاتِهِمْ وَشَجَرِهِمْ لِحَاجَةِ الْقِتَالِ وَالظُّفْرِ بِهِمْ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَرْجُ حُصُولُهَا لَنَا ، فَإِنْ رُجِيَ نُدْبُ التَّرْكِ ، وَيَحْرُمُ اِتِّلَافُ الْحَيَوَانِ إِلَّا مَا يُقَاتِلُونَا عَلَيْهِ لِدَفْعِهِمْ أَوْ ظُفْرِ بِهِمْ أَوْ غَنَمَتَاهُ وَخِفْنَا رُجُوعَهُ إِلَيْهِمْ وَضَرَرَهُ

[فصل] نَسَاءُ الْكُفَّارِ وَصِبْيَانُهُمْ إِذَا أُسِرُوا رَقُوا ، وَكَذَا الْعَبِيدُ ، وَيَجْتَهَدُ الْإِمَامُ فِي الْأَحْرَارِ الْكَامِلِينَ ، وَيَفْعَلُ الْأَحْظَ ، لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ قَتْلِ وَمَنْ وَفْدَاهُ بِأَسْرَى أَوْ مَالٍ وَاسْتِرْقَاقٍ ، فَإِنْ خَفِيَ الْأَحْظُ حَبَسَهُمْ حَتَّى يَظْهَرَ ، وَقِيلَ لَا يَسْتَرْقُ وَثْقَى وَكَذَا عَرَبِيٌّ فِي قَوْلٍ ، وَلَوْ أُسْلِمَ أَسِيرٌ عَصَمَ دَمُهُ وَبَقِيَ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي ، وَفِي قَوْلٍ يَتَمَعُّنُ الرِّقُّ ، وَإِسْلَامُ كَافِرٍ قَبْلَ ظُفْرِ بِهِ ، يَفْعَلُ

(ولا يشارك متحيز إلى) فئة (بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقه ، و يشارك متحيز إلى) فئة (قريبة) الجيش فيما غنم بعد مفارقه (في الأصح) والمراد بقربها أن تكون بحيث يدرك غوثها المتحيز عند استغاثته ، ومقابل الأصح لا يشارك (فإن زاد) عدد الكفار (على مثلين) منا (جاز الانصراف إلا أنه يحرم انصراف مائة بطل) من المسلمين (عن مائتين وواحد ضعفاء في الأصح) ومقابل لا يحرم . اعتبارا بالعدد (وتجوز المبارزة) وهي ظهور اثنين من الصنفين للقتال (فإن طلبها كافر استجب الخروج إليه) أي لمبارزته (وانما تحسن) أي تندب المبارزة (بمن جرب نفسه) بأن عرف منها القوة والشجاعة (وبأذن الامام) أو أمير الجيش (ويجوز اتلاف بناتهم وشجرهم لحاجة القتال والظفر بهم ، وكذا إن لم يرج حصولها لنا ، فإن ربي نذب الترك ، ويحرم اتلاف الحيوان) المحترم (إلا ما يقاتلونا عليه) أو خفنا أن يركبوه كالخيل فيجوز اتلافه (لدفعهم أو ظفر بهم أو غنمناه وخفنا رجوعه إليهم وضرره) لنا فيجوز اتلافه .

[فصل] في حكم ما يؤخذ من أهل الحرب (نساء الكفار) أي النساء الكافرات (وصبيانهم) ومجانينهم (إذا أسروا رقوا) بفتح الراء : أي صاروا أرقاء بنفس السبي (وكذا العبيد) يستمر رقهم بالسبي (ويجتهد الامام في الأحرار الكاملين) إذا أسبروا (ويفعل الأحظ للمسلمين من قتل ومن) بتخيلية سبيلهم (وفداه بأسرى) للمسلمين (أو مال واسترقاق ، فإن خفي الأحظ حبسهم حتى يظهر) الأحظ (وقيل لا يسترق وثقى ، وكذا عربي) لا يجوز استرقاقه (في قول) قديم (ولو أسلم أسير عصم دمه) فيعزم قتله (وبقي الخيار في الباقي) من خصال التحجير (وفي قول يتعين الرق) بنفس الاسلام (واسلام كافر قبل ظفر به) وهو أسره (يصم

دَمَهُ وَمَالَهُ وَصِغَارَ وَلَدِهِ لِأَزْوَاجِهِ عَلَى اللَّذْهَبِ ، فَإِنْ اسْتَرْقَتْ انْقَطَعَ نِكَاحُهُ فِي الْحَالِ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا انْتَضَرَّتِ الْعِدَّةُ فَلَعَلَّهَا تَعْتِقُ فِيهَا ، وَبِحُجُوزِ إِرْقَاقِ زَوْجَتِهِ ذِمَّتِي ، وَكَذَا عَتِيقُهُ فِي الْأَصَحِّ ، لَا عَتِيقُ مُسْلِمٍ وَزَوْجَتُهُ الْحَرِّيَّةُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِذَا سَبَى زَوْجَانِ أَوْ أَحَدَهُمَا انْفَسَخَ النِّكَاحُ إِنْ كَانَا حَرْبَيْنِ قَبْلَ أَوْ رَقِيقَيْنِ ، وَإِذَا أُرِقَ وَعَلَيْهِ دِينٌ لَمْ يَسْقُطْ فَيَقْضَى مِنْ مَالِهِ إِنْ غَنِمَ بَعْدَ إِرْقَاقِهِ ، وَلَوْ اقْتَرَضَ حَرْبِيٌّ مِنْ حَرْبِيٍّ أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ قَبِلَا جُزْيَةً دَامَ الْحَقُّ ، وَلَوْ أَتْلَفَ حَرْبِيٌّ عَلَيْهِ فَأَسْلَمَا فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَالُ الْمَأْخُوذُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ قَهْرًا غَنِيمَةٌ ، وَكَذَا مَا أَخَذَهُ وَاحِدُهُ أَوْ جَمْعٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ بِسَرَقَةٍ ، أَوْ وَجَدَ كَهَيْئَتِهَا لِلْفُتُوحَةِ عَلَى الْأَصَحِّ ، فَإِنْ أُمِكنَ كَوْنُهُ مُسْلِمًا وَجِبَ تَعْرِيفُهُ ، وَلِلْفَائِزِينَ التَّبَسُّطُ فِي الْغَنِيمَةِ بِأَخْذِ الْقُوَّةِ وَمَا يَصْلُحُ بِهِ وَالْحِمِّ وَشَحْمِهِ وَكُلِّ طَعَامٍ يُنْتَادُ أَكْلُهُ عُمُومًا ، وَعَلَفُ الدَّوَابِّ تَبْنًا وَشَعِيرًا وَنَحْوَهُمَا ، وَذَبْحُ مَا كَوَّلَ لِلْعَمِيدِ ، وَالصَّحِيجُ جَوَازُ الْفَاكِهَةِ ،

دمه وماله وصغار ولده) عن النبي، واجبة كذلك، ولو كان الأب حيا، و(لا) يعصم إسلام الزوج (زوجته) عن الاسترقاق (على المذهب) وفي قول لا تسترق (فإن استرققت انقطع نكاحه في الحال) قبل الدخول أو بعده (وقيل إن كان) استرقاقها (بعد الدخول بها انتظرت العدة فلعلها تعتق فيها) والأصح عدم الفرق (وبحجوز إرقاق زوجة ذمي) إذا كانت حربية ووقعت في الأسر (وكذا عتيقه) الحربي يجوز إرقاقه (في الأصح) ومقابله المنع (لاعتيق مسلم) فلا يسرق (وزوجته الحربية) فلا تسترق إذا سببت (على المذهب) وقيل تسترق كزوجة الحربي إذا أسلم (وإذا سبى زوجان أو أحدهما انفسخ النكاح إن كانا حربين وقيل أو رقيقين) فينفسخ النكاح، ولكن الأصح لا ينفسخ (وإذا أرق) حربي (وعليه دين لم يسقط) إذا كان لغير حربي (غيقص من ماله إن غنم بعد إرقاقه) وأما ما غنم قبل إرقاقه فلا يقضى وإن لم يكن له مال حتى الدين في ذمته (ولو اقترض حربي من حربي أو اشترى منه) شيئا (ثم أسلم أو قبلا جزية) وكذا إذا أسلم أحدهما أو قبلا الجزية (دام الحق، ولو أتلف حربي عليه) أي على حربي آخر شيئا (فأسلم) أو أسلم المثل أو قبل الجزية (فلا ضمان في الأصح) ومقابله يضمن (والمال) المأخوذ من أهل الحرب قهرا غنيمة، وكذا ما أخذه واحد أو جمع من دار الحرب بسرقه) ولم يدخل بأمان (أو وجد كهينة اللقطة) فأخذه شخص فهو غنيمة (على الأصح) ومقابله هو لمن أخذه خاصة (فإن أمكن كونه) أي الملتقط (لمسلم وجب تعريفه) فإن عرفه ولم يعرفه أحد كان غنيمة (وللفائزين التمسك في الغنيمة بأخذ القوت وما يصلح به) القوت كسمن وزيت (ولحم وشحم وكل طعام ينقاد أكله عموما) أي على العموم (و) لهم (علف الدواب تبنا وشعيرا ونحوهما، و) لهم (ذبح) حيوان (ما كول للعميد، والصحيح جواز الفاكهة) رطبها ولايسها

وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ قِيَمَةُ الْمَذْبُوحِ ، وَأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ الْجَوَازُ بِمُخْتَارٍ إِلَى طَعَامٍ وَعَلَفٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَنْ لَحِقَ الْجَيْشَ بَعْدَ الْحَرْبِ وَالْحَيَازَةِ ، وَأَنْ مَنْ رَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُ بَقِيَّةٌ لَزِمَتْهُ رَدُّهَا إِلَى الْمَقْتَمِ ، وَمَوْضِعُ التَّبْسِطِ دَارُهُمْ ، وَكَذَا مَا لَمْ يَصِلْ عُمَرَانُ الْإِسْلَامَ فِي الْأَصْحَ ، وَلِقَانِمِ رَشِيدٍ وَلَوْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِفُلْسِ الْأَعْرَاضِ عَنِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَالْأَصْحُ جَوَازُهُ بَعْدَ فَرَزِ الْخُسُوفِ وَجَوَازُهُ لِحَمِيهِمْ ، وَبُطْلَانُهُ مِنْ ذِي الْقُرْبَى وَسَالِبٍ ، وَلِلْعَرَضِ كَمَنْ لَمْ يَحْضُرْ ، وَمَنْ مَاتَ فَحَقُّهُ لَوَارِثِهِ ، وَلَا تَمْلِكُ إِلَّا بِقِسْمَةٍ ، وَلَمْ تَمْلِكْ ، وَقِيلَ يَمْلِكُونَ ، وَقِيلَ إِنْ سَلِمْتَ إِلَى الْقِسْمَةِ بَانَ مِلْكُهُمْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَمْلِكُ الْعَقَارُ بِالْإِسْتِيلَاءِ كَالْمَنْقُولِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ كِلَابٌ تَنْفَعُ وَأَرَادَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يُنَازَعْ أُعْطِيَهُ ، وَإِلَّا قُسِمَتْ إِنْ أَمْسَكَ ، وَإِلَّا أَقْرِعَ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ سَوَادَ الْعِرَاقِ فَتَحَ

(وأنه لا تجب قيمة المذبح ، وأنه لا يختص الجواز بمختار إلى طعام وعلف) بل يجوز وإن لم يحتاج (وأنه لا يجوز ذلك) أي التبسط المذكور (لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة) وكذا بعد الحرب وقبل الحيازة (وأن من رجع إلى دار الإسلام ومعه بقية) عما تبسط به (لزمه ردها إلى المقتم ، وموضع التبسط دارهم) أي أهل الحرب (وكذا ما لم يصل عمران الإسلام في الأصح) ومقابله قصره على دار الحرب (ولقانم رشيد) حال إعراضه (ولو محجورا عليه بفلس الأعراض عن الغنيمة قبل قسمة) بأن يقول : أسقطت حتى من الغنيمة ، وبه يسقط حقه منها (والأصح) جوازه بعد فريز الخسوف وقبل قسمة الأخماس الأربعة ، ومقابله منعه (و) الأصح (جوازه لجميعهم) أي القانمين حيث كانوا كلين ويصرف حقهم مصرف الخسوف ، ومقابل الأصح المنع (و) الأصح (بطلانه) أي الأعراض (من ذي القرى ، وسالب) أي مستحق سلبه ، ومقابله محته منهما كالفانمين (والمعرض كمن لم يحضر) فيقسم نصيبه بين المرتزقة (ومن مات) ولم يعرض (لحقه لوارثه ، ولا تملك) الغنيمة (إلا بقسمة) يرضون بها (ولهم) بين الحيازة والقسمة (الملك) قبل القسمة (وقيل يملكون) الغنيمة قبلها بالاستيلاء ملكا ضعيفا (وقيل إن سلمت إلى القسمة بان ملكهم) بالاستيلاء (والا) بأن تلفت أو أعيرت (فلا) ملك لم فلكهم على الصحيح للغنيمة له طريقان : إما القسمة مع الرضا ، وإما ملكهم بأن يقول كل منهم اخترت ملك نصبي (و يملك العقار بالاستيلاء) على أحد الأوجه (كالمنقول) فانه يملك على القول المرجوح به . وأما على الراجح فلا يملك إلا بالقسمة أو اختيار الملك (ولو كان فيها) أي الغنيمة (كالب أو كلاب تنفع) مثل حراسة (وأراد به بعضهم ولم ينزع أعطيه ، وإلا) بأن توزع (قسمت إن أمكن ، وإلا) بأن لم يمكن (أقرع) بينهم فيها (والصحيح أن سواد العراق من إضافة اسم الجنس إلى بعضه ، لأن السواد أكبر من العراق بخمسة وثلاثين فرسخا) (فتح

عَنْوَةً وَقَسَمَ ثُمَّ بَذَلَهُ وَوَقَفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَخَرَّاجُهُ أَجْرُهُ تُوْدَى كُلُّ سَنَةٍ لِمَالِكِ
لِلْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ مِنْ عِبَادَانِ إِلَى حَدِيثَةِ الْمَوْصِلِ طُولًا ، وَمِنْ الْقَادِسِيَّةِ إِلَى حُلَوَانَ عَرْضًا .
قُلْتُ : الصَّحِيحُ أَنَّ الْبَصْرَةَ وَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي حَدِّ السَّوَادِ فَلَيْسَ لَهَا حُكْمُهَا إِلَّا
فِي مَوْضِعٍ غَرَبِيٍّ دَجَلَتِهَا وَمَوْضِعٍ شَرْقِيٍّ ، وَأَنَّ مَالِي السَّوَادِ مِنَ الدُّوْرِ وَالسَّائِكِي يَجُوزُ
بَيْنَهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَفُتِحَتْ مَكَّةُ صَلْحًا ، فَدُورُهَا وَأَرْضُهَا لِلْحَيَاةِ مِلْكٌ يُبَاعُ .

[فصل] يَصِحُّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ مُخْتَارُ أَمَانٍ حَرْبِيٍّ وَعَدِيدٌ مُحْصُورٍ نَقَطًا ، وَلَا
يَصِحُّ أَمَانُ أُسِيرٍ لِمَنْ هُوَ مَعَهُمْ فِي الْأَمْنِ ؛ وَيَصِحُّ بِكُلِّ لَفْظٍ يُفِيدُ مَقْصُودَهُ ، وَيَكْتَابُهُ
وَرِسَالَةً ، وَيَشْتَرِطُ عِلْمُ الْكَافِرِ بِالْأَمَانِ ، فَإِنْ رَدَّهُ بَطَلَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْبَلْ فِي الْأَمْنِ ،
وَتَكْفِي إِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ لِلْقَبُولِ ، وَيَجِبُ أَنْ لَا تَزِيدَ مَدَّتُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، وَفِي قَوْلٍ يَجُوزُ
مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً ، وَلَا يَجُوزُ أَمَانٌ يَضُرُّ الْمُسْلِمِينَ كَجَبَّاسُوسَ ،

عَنْوَةٌ (أَى قَهْرًا) (وقسم ثم بذله) أَى الغامضون : أَى أعطاه للامام (ووقف على المسلمين)
وقفه عمر رضى الله عنه وآجوه لأهله إجارة مؤبدة بالخروج المضروب عليه (وخرجه) المضروب
عليه (أجرة تؤدى كل سنة لمصالح المسلمين) وليس لأهله بيعه ورهنه وهبته ولهم إجارته مدة
معلومة (وهو) أَى سواد العراق (من عبادان) بالوحدة المشددة مكان قرب البصرة (إلى
حديثه الموصل) بفتح الحاء والميم (طولًا ، ومن القادسية إلى حلوان عرضًا . قلت : الصحيح
أن البصرة وإن كانت داخلة في حد السواد ، فليس لها حكمه إلا في موضع غربي دجلتها وموضع
شرقيها ، وأن مالى السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه ، والله أعلم) ومقابل الصحيح المنع
(وفتحت مكة صلحًا) لعنوة (فدورها وأرضها الحياة ملك تباع) ويكره بيعها وإيجارها ، وفتحت
مصر صلحًا ، وقيل عنوة ، وفتحت مدن الشام صلحًا وأرضها عنوة .

[فصل] فى الأمان ، وهو ترك القتل والقتال مع الكفار (يصح من كل مسلم مكلف مختار
أمان حربى) واحد (وعدد محصور) كأهل قرية (فقط) فلا يصح أمان كافر ولا غير مكلف
ولا مكره ولا أمان غير محصور (ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم) ولا لغيرهم (فى الأصح)
ومقابل يصح (وبصح) الأمان (بكل لفظ يفيد مقصوده) كأجرتك وأمنتك (وبكتامة)
ولا بد من النية معها (ورسالة) ولو مع كافر (ويشترط علم الكافر بالأمان) فإن لم يعلم فلا أمان
له (فإن) علم الكافر بالأمان ، و (رده بطل ، وكذا) يبطل (إن لم يقبل فى الأصح) ومقابل
يكفى السكوت (وتكفى إشارة مفهومة للقبول ، ويجب أن لا تزيد مدته على أربعة أشهر) فإن
زاد عليها بطل فى الزائد ولا يبطل فى الباقي (وفى قول : يجوز) أكثر منها (مالم تبلغ) مدته
(سنة ، ولا يجوز أمان يضر المسلمين كجساسوس) فشرط الأمان انتفاء الضرر لا ظهور المصلحة

وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ نَبَذُ الْأَمَانِ إِنْ لَمْ يَخَفْ خِيَانَةً ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْأَمَانِ مَالُهُ وَأَهْلُهُ
بِدَارِ الْحَرْبِ ، وَكَذَا مَامَعَهُ مِنْهُمَا فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بِشَرْطٍ ، وَالْمُسْلِمُ بِدَارِ الْحَرْبِ
إِنْ أَمْسَكَهُ إِظْهَارُ دِينِهِ اسْتَحْبَبَ لَهُ الْهِجْرَةُ ، وَإِلَّا وَجِبَتْ إِنْ أَطَاقَهَا ، وَلَوْ قَدَّرَ أُسِيرَ
عَلَى حَرَمِ تَرْتُمَةٍ ، وَلَوْ أَطْلَقُوهُ بِلاَ شَرْطٍ فَلَهُ اغْتِيَابُهُمْ ، أَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فِي أَمَانِهِ بِحَرَمٍ ، فَإِنْ
تَبِعَهُ قَوْمٌ فَلْيَدْفَعَهُمْ وَلَوْ يَقْتُلُوهُمْ ، أَوْ شَرَطُوا أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ دَارِهِمْ لَمْ يَجْزِ الْوَفَاءُ ، وَلَوْ
كَافَقَ الْإِمَامَ عَلِيًّا بَدَلًا عَلَى قَلْعَةٍ وَلَهُ مِنْهَا جَارِيَةٌ جَازَ ، فَإِنْ فَتَحَتْ بِدَلَالَتِهِ أُعْطِيَهَا ، أَوْ بغيرِهَا
فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ تَنْتَفِخْ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُتْلَقِ الْجَمْلُ بِالْفَتْحِ فَلَهُ أَجْرَةٌ
مِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَارِيَةٌ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَا شَيْءَ ، أَوْ بَعْدَ الظَّفَرِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ
وَجِبَ بَدَلٌ ، أَوْ قَبْلَ ظَفَرٍ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ بَدَلٍ ، وَهُوَ أَجْرَةٌ
مِثْلُ ، وَقِيلَ قِيَمَتُهَا .

(وليس للإمام نبذ الأمان إن لم يخف خيانة) فان خافها نبذ (ولا يدخل في الأمان) لحرب
(ماله وأهله) من زوجته وولده الصغير (بدار الحرب) فيجوز اغتنامهم (وكذا مامعه منهما)
أى من أهله وماله غير المحتاج إليه مدة اقامته في دار الاسلام (في الأصح الاشرط) اذا عقد الأمان
غير الامام ، وأما اذا عقده الامام فيدخل مامعه من غير شرط (والمسلم) المقيم (بدار الحرب ان
أمكنه اظهار دينه) ولم يخف فتنة (استحب له الهجرة) إلى دار الاسلام مالم يرج ظهور الاسلام
هناك ، فان رجاءه لأفضل أن يقيم (وإلا) أى إن لم يمكنه اظهار دينه أو ينافى فتنة (وجبت)
عليه الهجرة ولو امرأة بلا حرم (إن أطاقها) بأن يخف تلف نفس (ولو قدر أسير على هرب
لزمه) وإن أمكنه اظهار دينه (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلا وسبيا وأخذ مال (أو)
أطلقوه (على أنهم في أمانه حرم) عليه اغتيالهم (فان تبعه قوم) منهم (فليدفعهم ولو قتلهم)
كالمصائل (ولو شرطوا أن لا يخرج من دارهم) ولم يمكنه اظهار دينه (لم يجز الوفاء) بل يجب
عليه الخروج إن أمكنه (ولو عقد الامام عليا) أى كافر اشديدا (بدل على قلعة) تفتح عنوة
(وله منها جارية) معينة أو مبهمة (جاز) وأما لو عقد مسامحا فلا يصح (فان فتحت بدلالته
أعطياها) وإن لم يوجد سواها (أو بغيرها) أى دلالة (فلا) شىء له (في الأصح) ومقابله
يستحقها (فان لم تفتح فلا شىء له ، وقيل إن لم يعلق الجمل بالفتح فله أجره مثل ، فان لم يكن فيها
جارية أو كانت ولكن (ماتت قبل العقد فلا شىء) له (أو) ماتت (بعد الظفر قبل التسليم
وجب بدل) عنها (أو) ماتت (قبل ظفر فلا) بدل لها (في الأظهر) ومقابله يجب (وإن
أسلمت) بعد العقد (فالذهب وجوب بدل) وأما لو أسلمت قبل العقد فلا شىء له (وهو) أى
البدل (أجرة مثل ، وقيل قيمتها) أى الجارية ، وهو الأصح .

كتاب الجزية

صورة عقدها : أقرُّكم بدار الإسلام أو أذنت في إقامتكم بها على أن تبدلوا
جزيةً وتنفقوا لحكم الإسلام ، والأصح اشتراط ذكر قدرها ، لا كلف اللسان عن الله
تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح العقد مؤقتاً على المذهب ،
ويشترط لفظ قبول ، ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت لسمع كلام الله تعالى ، أو
رسولاً ، أو يا مان مسلم صدق وفي دعوى الأمان وجه ، ويشترط لعقد الإمام
أو نائبه ، وعليه الإجابة إذا طلبوا ، إلا جاسوساً نخافه ، ولا نعتقد إلا لليهود والنصارى
والمجوس وأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ أو شككنا في وقته وكذا زاعم
المسك بصحف إبراهيم وزبور داود صلى الله عليهما وسلم ، ومن أحد أبويه كتابي
والآخر وثني على المذهب ، ولا جزية على امرأة وخنثى ومن فيه ريق وصبي ومجنون ،
فإن تقطع جنونه قليلاً ساعة من شهر لزمته ، أو كثيراً كيوم ويوم ، فالأصح
تلفق الإفاقة ،

(كتاب عقد (الجزية) للكفار

وهي تطلق على العقد ، وعلى المال الملتزم به (صورة عقدها) أن يقول الامام أو نائبه (أقرُّكم
بدار الإسلام أو أذنت في إقامتكم بها على أن تبدلوا) أي تعطوا (جزية وتنفقوا لحكم الامام)
من حقوق الآدميين في المعاملات والتلفات وما يعتقدهون تحريمه (والأصح اشتراط ذكر قدرها)
أي الجزية ، ومقابله لا يشترط ، ويحمل على الأقل (لا كلف اللسان عن الله تعالى ورسوله صلى الله
عليه وسلم) فلا يشترط ذكره (ولا يصح العقد مؤقتاً على المذهب ، ويشترط لفظ قبول) كقبلت
أو رضيت (ولو وجد كافر بدارنا ، فقال دخلت لسمع كلام الله ، أو) دخلت (رسولاً ، أو بآمان
مسلم صدق) فلا يتعرض له (وفي دعوى الأمان وجه) أنه لا يصدق فيه (ويشترط لعقد
الامام أو نائبه) فلا يصح عقدها من غيرهما (وعليه الإجابة إذا طلبوا) عقدها (إلا) إذا
طلب عقدها من يخاف منه كأن يكون (جاسوساً نخافه) فلا يجبيه (ولا نعتقد إلا لليهود والنصارى
والمجوس وأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ) لدينه ولو بعد التبديل (أو شككنا في وقته)
أي التهود أو التنصر فلم نعرف أذخوا قبل النسخ أو بعده (وكذا زاعم المسك بصحف إبراهيم
وزبور داود صلى الله عليهما وسلم) وكذا صحف شيت وتسمى كتابا (ومن أحد أبويه كتابي
والآخر وثني على المذهب) وقيل لا يعقده (ولا جزية على امرأة وخنثى ومن فيه ريق وصبي ومجنون
فإن تقطع جنونه قليلاً ساعة من شهر لزمته أو كثيراً كيوم ويوم ، فالأصح تلفق الإفاقة) أي

فَإِذَا بَلَغَتْ سَنَةً وَجَبَتْ ، وَلَوْ بَلَغَ ابْنُ ذِيٍّ وَلَمْ يَبْدُلْ جِزْيَةَ الْحَقِّ بِمَا مَنَّهُ ، وَإِنْ بَدَّلَهَا
عَقْدَ لَهُ ، وَقِيلَ عَلَيْهِ كَجِزْيَةِ أَبِيهِ ، وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُهَا عَلَى زَمَنِ وَشَيْخِ هَرَمٍ وَأَعْمَى
وَرَاهِبٍ وَأَبِيهِرٍ وَفَقِيرٍ تَحْجَزُ عَنْ كَسْبٍ ، فَإِذَا تَمَّتْ سَنَةٌ وَهُوَ مُعْسِرٌ فَقَبِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يُوسِرَ ،
وَيُتَمَّعُ كُلُّ كَافِرٍ مِنَ اسْتِيطَانِ الْحِجَازِ ، وَهُوَ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَالْيَمَامَةُ وَقَرَاهَا ، وَقِيلَ لَهُ
الْإِقَامَةُ فِي طَرَفِ الْمَمْتَدَةِ ، وَلَوْ دَخَلَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَخْرَجَهُ وَعَزَّرَهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ
مَمْنُوعٌ ، فَإِنْ اسْتَأْذَنَ أَذِنَ إِنْ كَانَ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ كَرَسَالَةٍ وَحَلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ،
فَإِنْ كَانَ لِلتَّجَارَةِ لَيْسَ فِيهَا كَبِيرٌ حَاجَةٌ لَمْ يَأْذَنْ إِلَّا بِشَرْطِ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا ، وَلَا يُقِيمُ
إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَيُتَمَّعُ دُخُولَ حَرَمِ مَكَّةَ ، فَإِنْ كَانَ رَسُولًا خَرَجَ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ
نَائِبٍ يَسْمَعُهُ ، وَإِنْ مَرَضَ فِيهِ ثِقَلٌ ، وَإِنْ خِيفَ مَوْتُهُ ، فَإِنْ مَاتَ لَمْ يَدْفَنْ فِيهِ ،
فَإِنْ دُفِنَ نَبَشَ وَأُخْرِجَ ، وَإِنْ مَرَضَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْحِجَازِ وَعَظُمَتِ الْمَشَقَّةُ فِي ثِقَلِهِ تَرَكَ ،
وَلَا ثِقَلٌ ، فَإِنْ مَاتَ وَتَعَذَّرَ نَقْلُهُ دُفِنَ هُنَاكَ .

أَرْمَهَا (فَإِذَا بَلَغَتْ) أَرْمَنَ الْإِقَامَةَ (سنة وجبت) جزية ، ومقابل الأصح لاشئ عليه (ولو بلغ
ابن ذى ولم يبدل) أى يعط (جزية) بعد طلبنا منه (الحق بمأمنه ، وإن بدلها عقده) ولا
يكفى عقد أب (وقيل عليه كجزية أبيه) ولا يحتاج إلى عقد (والمذهب وجوبها على زمن وشيخ
هرم وأعمى وراهب وأبيهر وفقير تحجز عن كسب) وقيل في غير الفقير لاجزية عليهم (فإذا تمت
سنة وهو معسر في ذمته حتى يوسر) وهكذا حكم السنة الثانية (ويمنع كل كافر من استيطان
الحجاز) سواء كان بجزية أم لا ، والمراد من الاستيطان الإقامة (وهو) أى الحجاز (مكة والمدينة
واليمامة) وهي مدينة على أربع مراحل من مكة جهة اليمن (وقراها ، وقيل له) أى الكافر
(الإقامة في طرفه) أى الحجاز (الممتدة) بين هذه البلاد التي لم تجر العادة بالإقامة فيها (ولو
دخله) أى الحجاز كافر (بغير إذن الإمام أخرجه وعززه إن علم أنه ممنوع) منه (فإن استأذن)
كافر الإمام في دخول الحجاز (أذن له إن كان مصلحة للمسلمين كرسالة) يؤذيها (وحل ما يحتاج
إليه) من طعام ، ومتاع (فإن كان) دخوله (لتجارة ليس فيها كبير حاجة لم يأذن) له الإمام
(إلا بشرط أخذ شيء منها) وقدر المشروط راجع لرأى الإمام (و) إذا أذن في الدخول (لا يقيم
إلا ثلاثة أيام) فأقل (ويمنع) الكافر (دخول حرم مكة) ولو لمصلحة (فإن كان رسولاً
خرج إليه الإمام ، أو نائب يسمعه) ولا فرق في منع دخوله بين حال الضرورة وغيرها (فإن
مرض فيه) أى حرم مكة (ثقل ، وإن خيف موته) من الثقل (فإن مات) فيه (لم يدفن
فيه ، فإن دفن نبش وأخرج) منه إلى الحل (وإن مرض في غيره) أى غير حرم مكة (من
الحجاز وعظمت المشقة في نقله ترك ، وإلا) بأن لم تعظم المشقة فيه (نقل ، فإن مات وتعدّر نقله)
إلى الحل (دفن هناك) فإن لم يتعدّر لم يدفن ، فإن دفن ترك

[فصل] أقل الجزية دينار لكل سنة، ويستحب للإمام بما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وغنى أربعة، ولو عقدت بأكثر ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه، فإن أبوا فلا صح أنهم ناقضون، ولو أسلم ذمي أو مات بعد سنين أخذت جزيتها من تركته مقدمة على الوصايا، ويسوى بينها وبين دين آدمي على المذهب، أو في خلال سنة قسطنطيني قول لاثني، وتؤخذ باهانة فيجلس الأخذ ويقوم الذمي وبطاطي رأسه ويحنى ظهره ويقصها في الميزان، ويقبض الأخذ لحيته، ويضرب لهزمتيه، وكله مستحب، وقيل واجب، فعلى الأول أنه توكيل مسلم بالأداء وحواله عليه وأن يضمها قلت: هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطأ، والله أعلم، ويستحب للإمام إذا أمكنه أن يشرط عليهم إذا صولحوا في بلدهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين زائدا على أقل جزية، وقيل يجوز منها، وتجعل على غنى ومتوسط، لا فقير في الأصح، ويذكر عند الضيفان رجالا وفرنسا، وجنس الطعام،

[فصل] في مقدار مال الجزية (أقل الجزية دينار لكل سنة) عن كل واحد (ويستحب للإمام بما كسبه) أي مشاحصة الكافر حتى يزيد على دينار ويقاوت بينهم (حتى يأخذ من متوسط دينارين، و) من (غنى، أربعة) فإذا انعقد العقد فلا يجوز أخذ شيء زائد على ما عقد (ولو عقدت بأكثر، ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه، فإن أبوا) بذلك الزيادة (فالأصح أنهم ناقضون) للعهد فيبلغون المؤمن، ومقابل الأصح ليسوا بناقضين ويقض منهم بالدينار (ولو أسلم ذمي، أو مات بعد سنين أخذت جزيتها من تركته مقدمة على الوصايا) وسائر الديون (ويسوى بينها، وبين دين آدمي على المذهب) أو أسلم (أو مات) (في خلال سنة قسطنطيني) لما مضى (وفي قول لاثني) لما مضى (وتؤخذ) الجزية (باهانة فيجلس الأخذ، ويقوم الذمي وبطاطي رأسه ويحنى ظهره ويضعها في الميزان، ويقبض الأخذ لحيته ويضرب لهزمتيه) كسر اللام والزاي وهما جمع اللحم بين الماضغ والأذن (وكله مستحب، وقيل واجب، فعلى الأول) وهو الاستحباب (له) أي الذمي (توكيل مسلم بالأداء، و) له (حوالة) بها (عليه، و) للسلم (أن يضمها) بخلاف ذلك على القول بالوجوب (قلت: هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطأ والله أعلم) فتؤخذ كسائر الديون برفق، ويجوز فعل ذلك (ويستحب للإمام إذا أمكنه أن يشرط عليهم إذا صولحوا في بلدهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين) ولو أغنياء، وأما إذا صولحوا في بلاد ما فلا يشرط عليهم ذلك، ويكون ما ذكر (زائدا على أقل جزية، وقيل يجوز) أن تحسب الضيافة (منها) فلا بد أن يكون الضيف من أهل التي (وتجعل) الضيافة (على غنى ومتوسط، لا) على (فقير في الأصح) ومقابلته عليه أيضا (ويذكر عند الضيفان رجالا وفرنسا، وجنس الطعام)

وَالْأَدَمَ وَقَدَرُهَا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ كَذَا ، وَعَلَفَ الدَّوَابَّ ، وَمَنْزَلَ الضَّيْفَانَ مِنْ كَنِيسَةٍ
وَفَاضِلٍ مَسْكَنِ وَمَقَامَهُمْ ، وَلَا يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَوْ قَالَ قَوْمٌ : تُؤَدِّي الْجِزْيَةَ بِاسْمِ
صَدَقَةٍ لِأَجْزِيَّتِهِ فَلِلْإِمَامِ إِجَابَتُهُمْ إِذَا رَأَى ، وَيُضَعَّفُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ فَمِنْ خَمْسَةِ أْبْعَرَةٍ
شَاتَانِ ، وَخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ بِنْتًا نَحَاضٍ ، وَعِشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا ، وَمِائَتِي دِرْهَمٍ عَشْرَةَ
وُخْمَسُ الْعَشْرَاتِ ، وَلَوْ وَجِبَ بِنْتًا نَحَاضٍ مَعَ جُبْرَانٍ لَمْ يُضَعَفِ الْجُبْرَانُ فِي الْأَصَحِّ ،
وَلَوْ كَانَ بَعْضُ نِصَابٍ لَمْ يَجِبَ قِسْطُهُ فِي الْأَظْهَرِ ، ثُمَّ الْمَأْخُوذُ جِزْيَةً ، فَلَا يُوْخَذُ مِنْ مَالٍ
مَنْ لَأَجْزِيَّةٍ عَلَيْهِ .

[فصل] يَلْزَمُنَا السَّكْفُ عَنْهُمْ وَضَمَانُ مَا تَلَفْتُهُ عَلَيْهِمْ نَفْسًا وَمَالًا وَدَفْعُ أَهْلِ الْحَرْبِ
عَنْهُمْ ، وَقِيلَ إِنَّ أَنْفَرَدُوا بِيَلَدٍ لَمْ يَلْزَمُنَا الدَّفْعُ ، وَنَمْنَعُهُمْ إِحْدَاثَ كَنِيسَةٍ فِي بَلَدٍ
أَحْدَثْنَاهُ أَوْ أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ ، وَمَا فَتِيحَ عَنُوةٍ لَا يَحْدُثُونَهَا فِيهِ ، وَلَا يَقْرَءُونَ عَلَى كَنِيسَةٍ
كَانَتْ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ

وَالْأَدَمَ وَقَدَرُهَا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ (كَذَا) مِنَ الضَّيْفَانِ (كَذَا) مِنَ الْخَبْزِ وَالسَّهْنِ أَوْ الزَّيْتِ عَلَى حَسَبِ
طَعَامِهِمْ ، وَلَوْ حَذَفَ الْوَاوُ مِنْ قَوْلِهِ : وَلِكُلِّ لَكَانَ أَحْسَنَ (وَ) يَذْكُرُ (عِلْفَ الدَّوَابِّ ، وَمَنْزَلَ
الضَّيْفَانَ مِنْ كَنِيسَةٍ ، وَفَاضِلٍ مَسْكَنِ ، وَ) يَذْكُرُ (مَقَامَهُمْ) بِضَمِّ الْمِيمِ : أَيْ قَدْرَ إِقَامَةِ الضَّيْفَانِ
فِي الْحَوْلِ (وَلَا يُجَاوِزُ) الضَّيْفِ (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَوْ قَالَ قَوْمٌ) عَنْ تَعَقُّدِ طَعْمِ الْجِزْيَةِ (تُؤَدِّي
الْجِزْيَةَ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ ، لَا) بِاسْمِ (جِزْيَةٍ فَلِلْإِمَامِ إِجَابَتُهُمْ إِذَا رَأَى) ذَلِكَ وَتَجِبُ إِجَابَتُهُمْ إِذَا كَانَتْ
فِيهِ الْمَصْلَحَةُ (وَيُضَعَّفُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ فَمِنْ خَمْسَةِ أْبْعَرَةٍ شَاتَانِ) وَمِنْ عَشْرَةِ أَرْبَعَةٍ ، وَهَكَذَا
(وَ) مِنْ (خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ بِنْتًا نَحَاضٍ ، وَ) مِنْ (عِشْرِينَ دِينَارًا وَدِينَارًا ، وَ) مِنْ (مِائَتِي
دِرْهَمٍ عَشْرَةَ) مِنْ الدَّرَاهِمِ (وَخَمْسُ الْعَشْرَاتِ) فَمَا سَقَى بِلَا مَوْئِدَةٍ ، وَالْعَشْرُ فَمَا سَقَى بِهَا (وَلَوْ
وَجِبَ بِنْتًا نَحَاضٍ مَعَ جُبْرَانٍ لَمْ يُضَعَفِ الْجُبْرَانُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يُضَعَّفُ أَيْضًا (وَلَوْ كَانَ)
مَاعِثُ الْكَافِرِ (بَعْضُ نِصَابٍ لَمْ يَجِبْ قِسْطُهُ فِي الْأَظْهَرِ) كَشَاءُ مِنْ عِشْرِينَ ، وَمُقَابِلُهُ يَجِبُ قِسْطُهُ
(ثُمَّ الْمَأْخُوذُ جِزْيَةً) فَيَصْرَفُ مَصْرُفَ الْغَنَى (فَلَا يُوْخَذُ مِنْ مَالٍ مَنْ لَأَجْزِيَّةٍ عَلَيْهِ) كَصَبِيٍّ
وَمُجَنِّونَ وَامْرَأَةً بِخِلَافِ الْفَقِيرِ .

[فصل] فِي أَحْكَامِ الْجِزْيَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى مَاسَرَةٍ (يَلْزَمُنَا السَّكْفُ عَنْهُمْ) نَفْسًا وَمَالًا ، وَالْكَفَّ
عَنْ خُورِهِمْ وَسَائِرِ مَا يَقْرَءُونَ عَلَيْهِ (وَ) يَلْزَمُنَا (ضَمَانُ مَا تَلَفْتُهُ عَلَيْهِمْ نَفْسًا وَمَالًا ، وَدَفْعُ أَهْلِ
الْحَرْبِ عَنْهُمْ ، وَقِيلَ إِنَّ أَنْفَرَدُوا بِيَلَدٍ لَمْ يَلْزَمُنَا الدَّفْعُ) عَنْهُمْ ، فَإِنْ لَمْ نُدْفَعْ عَنْهُمْ فَلَا جِزْيَةَ لِمَدَّةٍ عَدَمِ
الدَّفْعِ (وَنَمْنَعُهُمْ) وَجُوبًا (إِحْدَاثَ كَنِيسَةٍ فِي بَلَدٍ أَحْدَثْنَاهُ) كَالْقَاهِرَةِ ، فَإِنْ بَوَّأَ ذَلِكَ هَدْمَ
(أَوْ أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ) كَالْمَدِينَةِ ، وَلَوْ وَجِدْتَ كُنَائِسَ فِيهَا ذَكَرَ ، وَجْهًا أَصْلَهَا بِقَيْتِ (وَمَا فَتَحَ
عَنُوةً لَا يَحْدُثُونَهَا فِيهِ ، وَلَا يَقْرَءُونَ عَلَى كَنِيسَةٍ كَانَتْ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَقْرَءُونَ (أَوْ) فَتَحَ

صُلْحًا بِشَرْطِ الْأَرْضِ لَنَا ، وَشَرْطِ إِسْكَانِهِمْ ، وَإِبْقَاءِ الْكُنَائِسِ جَازَ ، وَإِنْ أُطْلِقَ
فَالْأَصْحُ الْمَنْعُ أَوْ لَمْ تُقَرَّرْ ، وَلَمْ تُأْخِذْ فِي الْأَصْحِ ، وَيُمنَعُونَ وَجُوبًا ، وَقِيلَ نَدْبًا مِنْ رَفْعِ
بِنَاءٍ عَلَى بِنَاءٍ جَارٍ مُشْبِهٍ ، وَالْأَصْحُ الْمَنْعُ مِنَ الْمَسَاوَةِ ، وَأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا
بِمَحَلَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ لَمْ يُمنَعُوا ، وَيُمنَعُ الذِّمِّيُّ رُكُوبَ خَيْلٍ لَا حَجِيرٍ ، وَبِقَالِ نَفِيسَةٍ ، وَبِرُكْبِ
يَاكُافٍ وَرُكَابِ خَشَبٍ لِاحْدِيدٍ ، وَلَا سَرَجٍ ، وَيُلْجَأُ إِلَى أَضْيَقِ الطَّرِيقِ ، وَلَا
يُوقَرُونَ ، وَلَا يُصَدَّرُونَ فِي مَجْلِسٍ ، وَيُؤْمَرُ بِالْفِيَارِ وَالزَّنَارِ فَوْقَ الثِّيَابِ ، وَإِذَا دَخَلَ
حَامًا فِيهِ مُسْلِمُونَ أَوْ تَجَرَّدَ عَنْ ثِيَابِهِ جَعَلَ فِي عُنُقِهِ خَاتَمَ حَدِيدٍ أَوْ رِصَاصٍ وَنَحْوَهُ ،
وَيُمنَعُ مِنْ إِسْمَاعِهِ الْمُسْلِمِينَ شَرْكَاءَ ، وَقَوْلَهُمْ فِي عَزِيرٍ وَالْمَسِيحِ ، وَمِنْ إِظْهَارِ خَيْرٍ
وَحَزَنٍ وَنَاقُوسٍ وَعَبِيدٍ ، وَلَوْ شَرِطَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ فَخَالَفُوا لَمْ يَنْتَقِضِ الْعَهْدُ ، وَلَوْ
قَاتَلُوا أَوْ امْتَنَعُوا مِنَ الْجُزْيَةِ أَوْ مِنْ إِجْرَاءِ حُكْمِ الْإِسْلَامِ انْتَقَضَ ، وَلَوْ زَنَى ذِمِّيٌّ
مُسْلِمَةً أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ ، أَوْ دَلَّ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى عَوْدَةِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ فَتَنَ مُسْلِمًا
عَنْ دِينِهِ ، أَوْ طَعَنَ فِي الْإِسْلَامِ أَوْ الْقُرْآنِ ، أَوْ ذَكَرَ رَسُولَ

(صلحا بشرط الأرض لنا وشرط اسكانهم) فيها (وابقاء الكنائس جاز، وإن أطلق) الصلح
(فالأصح المنع، أو) فتح صلحا بشرط أن الأرض (لم قررت) كنائسهم (ولم الأحداث
في الأصح) ومقابلته المنع، لأن البلد تحت حكم الاسلام (ويمنعون وجوبا، وقيل ندبا من رفع
بناء على بناء جار مسلم) إذا كان مما يشاهد في السكنى لأقربا، والمراد بالجوار أهل محله
(والأصح المنع من المساواة) أيضا (و) الأصح (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن المسلمين
(لم يمنعوا) من رفع البناء (ويمنع الذمي ركوب خيل لا حجير، وبقال نفيسة، وبرك ياكاف)
بكسر الهمزة: أي برذعة (وركاب خشب، لاحديد) ونحوه (ولا سرج، ويلجأ إلى أضيق
الطريق ولا يوقرون ولا يصدرون في مجلس) فيه مسلم (ويؤمر) بالذي والذمية المكلفان
(بالفيار) بكسر المجرمة وهو أن يخط على موضع لا يعتاد الخياطة عليه ما يخالف لونه لون ثوبه
ويلبسه (و) يؤمر بشدة (الزناز) بضم المجرمة: خيط غليظ يشد في الوسط (فوق الثياب،
وإذا دخل حاما فيه مسلمون أو تجرد عن ثيابه) بين مسلمين (جعل في عنقه خاتم حديد أو
رصاص ونحوه) كالنحاس (ويمنع من إسماعه المسلمين) قولا (شركا، وقولهم في عزير
والمسيح، ومن إظهار خمر وخنزير وناقوس وعبد، ولو شرطت هذه الأمور) من أحداث كنيسة
فما بعده: أي شرط نفها (فخالفوا لم ينتقض العهد) بذلك (ولو قاتلوا) بغير شبهة (أو
امتنعوا من) أداء (الجزية أو من إجزاء حكم الاسلام) عليهم (انتقض) عهدهم (ولو زنى
ذمي بمسلمة) مع علمه بإسلامها (أو أصابها بنكاح) أي باسم نكاح (أو دلَّ أهل الحرب
على عورة المسلمين، أو فتن مسلما عن دينه، أو طعن في الاسلام أو القرآن، أو ذكر رسول

الله صلى الله عليه وسلم بسوء فالأصح أنه إن شرط انتقاض العهد بها انتقض، وإلا فلا، ومن انتقض عهده يقتل جاز دفعه، وقتاله، أو بغيره لم يجب إبلاغه مأمته في الأظهر، بل يختار الإمام فيه قتلا وريقا ومنا وفداء، فإن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق، وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم والصبيان في الأصح، وإذا اختار ذمى نبذ العهد والأحقق بدار الحرب ببلغ المأمن.

باب الهدنة

عقدها لكفار إقليم يختص بالإمام أو نائبه فيها، ولبلدة يجوز لو إلى الإقليم أيضا، وإنما تقعد لمصلحة كضعفنا بقلة عدده وأهبة أو رجاء إسلامهم أو بذل جزية، فإن لم يكن جازت أربعة أشهر لاسنة، وكذا دونها في الأظهر، ولضعف يجوز عشر سنين فقط، ومتى زاد على الجائز فقولا تفريق الصفقة، وإطلاق العقد يفسده وكذا شرط على الصحيح بأن شرط منع فك أسرا، أو ترك مائنا لهم، أو لتقعد لهم

الله صلى الله عليه وسلم بسوء فالأصح أنه إن شرط عليهم (انتقاض العهد بها انتقض، وإلا فلا) ينتقض، ومقابل الأصح ينتقض مطلقا، وقيل لا ينتقض مطلقا (ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه) بغيره (و) جاز (قتاله، أو) انتقض (بغيره) أي القتال (لم يجب إبلاغه مأمته في الأظهر، بل يختار الإمام فيه قتلا) وأسرا (ورقا، ومنا، وفداء) ومقابل الأظهر يجب إبلاغه المأمن (فإن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق) والفداء (وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم، والصبيان في الأصح) فلا يجوز سبيهم، ومقابله يبطل (وإذا اختار ذمى نبذ العهد، والأحقق بدار الحرب ببلغ المأمن) السابق.

باب الهدنة

وهي لغة المصالحة، وشرعا مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة (عقدها لكفار إقليم يختص بالإمام أو نائبه فيها) فلا يجوز عقدها من الآحاد (و) عقدها (بلدة) أي كفارها (يجوز لو إلى الإقليم أيضا) كما يجوز للإمام ونائبه (ولمّا تقعد لمصلحة كضعفنا بقلة عدده وأهبة أو رجاء إسلامهم أو بذل جزية) من غير ضعف بنا فهو عطف على كضعفنا (فإن لم يكن) ضعف (جازت) ولو بلا عوض (أربعة أشهر لاسنة، وكذا دونها) فوق أربعة أشهر (في الأظهر) ومقابله يجوز (ولضعف يجوز عشر سنين) فما دونها (فقط) فيمتنع أكثر منها (ومتى زاد على الجائز فقولا تفريق الصفقة) أظهرها يبطل في الزائد (وإطلاق العقد) عن ذكر المدة (يفسده، وكذا شرط فاسد على الصحيح بأن شرط منع فك أسرا أو ترك مائنا لهم أو لتقعد لهم

ذمة بدون دينار ، أو يدفع مال إليهم ، وتصح الهدنة على أن ينقضها الإمام متى شاء ، ومتى صحت وجب الكف عنهم حتى تنقضي أو ينقضوها بتصريح أو قتالنا ، أو مكاتبة أهل الحرب بعورة لنا ، أو قتل مسلم ، وإذا انقضت جازت الإغارة عليهم وبياتهم ، ولو نقض بعضهم ولم يشكر الباؤون بقول ولا فعل انتقض فيهم أيضا ، وإن أنكروا باعتزالهم أو إعلام الإمام ببقائهم على العهد فلا ، ولو خاف خيانتهم فله نبد عهدهم إليهم ويبلغهم المأمن ، ولا يقبض عقد الذمة بثمة ، ولا يجوز شرط رد مسلمة تأيينا منهم ، فإن شرط فسد الشرط وكذا العقد في الأصح ، وإن شرط رد من جاء مسلما أو لم يذكر رد فجاء امرأة لم يجب دفع مهر إلى زوجها في الأظهر ، ولا يرد صبي ومجنون ، وكذا عبد وحر لا عشيرة له على المذهب ، ويرد من له عشيرة طلبته إليها لا إلى غيرها إلا أن يقدر المطلب على قهر الطالب والحرب منه ، ومعنى الرد أن يحل بينه وبين طالبه ولا يجبر على الرجوع ، ولا يلزمه الرجوع ،

ذمة بدون دينار أو يدفع مال إليهم (ولم تدع ضرورة إليه فان دعت ضرورة كان خفا استصلحنا) لنا جاز بل وجب ، ولا يملكون ما يدفع إليهم (وتصح الهدنة على أن ينقضها الإمام متى شاء ومتى صحت وجب الكف عنهم) وفاء بالعهد (حتى تنقضي) مدتها (أو ينقضوها بتصريح) منهم (أو قتالنا) حيث لاشبهة لهم (أو مكاتبة أهل الحرب بعورة لنا أو قتل مسلم ، وإذا انقضت جازت الإغارة عليهم وبياتهم) في بلادهم ، فلو كانوا بدارنا بلغوا المأمن (ولو نقض بعضهم) العهد (ولم يشكر الباؤون بقول ولا فعل) بأن ساكنوهم وسكنوا (انتقض فيهم أيضا ، وإن أنكروا باعتزالهم) عنهم (أو إعلام الإمام ببقائهم على العهد فلا) ينتقض عهدهم (ولو خاف) الإمام (خيانتهم) بظهور أماره (فله نبد عهدهم إليهم) ومن غير خوف لا يجوز (ويبلغهم) بعد النبد (المأمن ، ولا ينبد عقد الذمة بثمة) أي بمجرد خلاف الهدنة (ولا يجوز) في عقد الهدنة (شرط رد مسلمة تأيينا منهم ، فإن شرط) رد المرأة (فسد الشرط) قطعا (وكذا العقد في الأصح) ومقابله لا يفسد كالنكاح لا يفسد بالشروط الفاسدة فلقوة أخلاف عبرها بالأصح ، وإن شمل ذلك قوله فيما تقدم : وكذا شرط فاسد على الصحيح ، لكنه مفروض في غير هذه الصورة ، فذلك عبره بالصحيح (وإن شرط) في عقد الهدنة (رد من جاء مسلما أو لم يذكر ردًا لجاءت امرأة) مسلمة (لم يجب دفع مهر إلى زوجها) بسبب ارتفاع النكاح بإسلامها (في الأظهر) ومقابله يجب (ولا يرد صبي ومجنون ، وكذا عبد وحر لا عشيرة له على المذهب) وقيل ردان (ويرد من له عشيرة طلبته إليها) ولو بيعت رسول منها (لا) يجوز رده (إلى غيرها إلا أن يقدر المطلب على قهر الطالب والحرب منه ، ومعنى الرد أن يحل بينه وبين طالبه ، ولا يجبر على الرجوع) إلى طالبه (ولا يلزمه الرجوع)

وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ ، وَلَنَا التَّعْرِيفُ لَهُ بِهِ لَا التَّصَرُّعُ بِهِ ، وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَرُدُّوا مَنْ
جَاءَهُمْ مُرْتَدًّا مِنَّا لَزِمَهُمُ الْوَفَاءُ فَإِنْ أَبَوْا فَقَدْ تَقَضَّوْا ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ شَرْطِ أَنْ لَا يَرُدُّوا .

كتاب الصيد والذبائح

ذِكَاةُ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ بِذَبْحِهِ فِي حَلْقٍ أَوْ لَبَّةٍ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَبِعَقْرِ
مُرْهَقٍ حَيْثُ كَانَ ، وَشَرَطُ ذَابْحٍ وَصَائِدٍ حِلُّهُمَا كَحَتِّهِ ، وَتَحِلُّ ذِكَاةُ أُمَّةٍ كِتَابِيَّةٍ ،
وَلَوْ شَارَكَ مَجْرُوسِيٌّ مُسْلِمًا فِي ذَبْحٍ أَوْ اصْطِيَادٍ حَرَمٌ ، وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبَيْنِ أَوْ سَهْمَيْنِ
فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ قَتَلَ أَوْ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةٍ مَذْبُوحٍ حَلٌّ ، وَلَوْ انْعَكَسَ أَوْ
جَرَّاهُ مَعَ أَوْ جُهِلَ أَوْ مُرْتَبَا وَلَمْ يَذْفَقْ أَحَدُهُمَا حَرَمٌ ، وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ ، وَكَذَا
غَيْرِ مُمَيَّزٍ وَجُنُونٍ وَسُكْرَانٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتُسَكَّرُهُ ذِكَاةُ أَعْمَى ، وَيَحْرُمُ صَيْدُهُ
بِرَمِيٍّ وَكَلْبٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَحِلُّ مَيْتَةُ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ ، وَلَوْ صَادَهُمَا مَجْرُوسِيٌّ ، وَكَذَا
الدُّودُ الْمُتَوَلَّدُ مِنْ طَعَامٍ كَحَلٍّ ،

إِلَيْهِ (وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ ، وَلَنَا التَّعْرِيفُ لَهُ بِهِ لَا التَّصَرُّعُ بِهِ ، وَلَوْ شَرَطَ) عَلَيْهِمْ فِي الْمَسَدَةِ (أَنْ
يَرُدُّوا مَنْ جَاءَهُمْ مُرْتَدًّا مِنَّا لَزِمَهُمُ الْوَفَاءُ ، فَإِنْ أَبَوْا فَقَدْ تَقَضَّوْا ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ شَرْطِ أَنْ لَا يَرُدُّوا)
وَلَوْ كَانَ الْمُرْتَدُّ أَمْرًا فَلَا يُلْزَمُهُمْ رَدُّهُ ، وَلَسَكَ يَفْرَمُونَ مَهْرَ الْمُرْتَدَّةِ .

كتاب الصيد

هُوَ مُصَدَّرٌ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَيْدِ (وَالذَّبَائِحُ) جَمْعُ ذَبِيحَةٍ بِمَعْنَى مَذْبُوحَةٍ (ذِكَاةُ الْحَيَوَانِ
الْمَأْكُولِ) الْمَفِيدَةُ لِحُلِّ أَكْلِهِ (بِذَبْحِهِ فِي حَلْقٍ) وَهُوَ أَعْلَى الْعُنُقِ (أَوْ لَبَّةٍ) وَهِيَ أَسْفَلُ الْعُنُقِ
(إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا) بَأَنْ لَمْ يَقْدَرْ عَلَيْهِ (فَبِعَقْرِ مُرْهَقٍ) لَارُوحٍ (حَيْثُ) أَى فِي أَى مَوْضِعٍ
(كَانَ) الْعَقَرُ (وَشَرَطُ ذَابْحٍ) وَعَاقِرُ (وَصَائِدٍ) لَغَيْرِ سَمَكٍ وَجَرَادٍ (حَلٌّ) مَنَاجَتُهُ (بِكَوْنِهِ
مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا ، وَأَمَّا سَائِرُ الْكُفَّارِ فَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُمْ) وَتَحِلُّ ذِكَاةُ أُمَّةٍ كِتَابِيَّةٍ (وَإِنْ حَرَّمَ
مَنَاجَتَهَا (وَلَوْ شَارَكَ مَجْرُوسِيٌّ) أَوْ غَيْرُهُ مِنْ لَاتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ (مُسْلِمًا فِي ذَبْحٍ أَوْ اصْطِيَادٍ حَرَمٌ ،
وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبَيْنِ أَوْ سَهْمَيْنِ ، فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ) آتَاهُ غَيْرُهُ (فَقَتَلَ) الصَّيْدُ (أَوْ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةٍ
مَذْبُوحٍ حَلٌّ) وَلَا يَقْدَحُ مَا وَجَدَ مِنَ الْمَجْرُوسِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ (وَلَوْ انْعَكَسَ) بَأَنْ سَبَقَ آلَةُ الْمَجْرُوسِيِّ
فَأَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةٍ مَذْبُوحٍ (أَوْ جَرَّاهُ مَعَ) وَحَصَلَ الْهَلَاكُ بِهِمَا (أَوْ جُهِلَ) ذَلِكَ (أَوْ مُرْتَبَا
وَلَمْ يَذْفَقْ) أَى لَمْ يَقْتُلْ سَرِيعًا (أَحَدُهُمَا حَرَمٌ) الصَّيْدُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ ،
وَكَذَا غَيْرِ مُمَيَّزٍ وَجُنُونٍ وَسُكْرَانٍ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَحِلُّ (وَتُسَكَّرُهُ ذِكَاةُ أَعْمَى ، وَيَحْرُمُ صَيْدُهُ
بِرَمِيٍّ وَكَلْبٍ فِي الْأَصَحِّ) وَأَمَّا صَيْدُ الصَّبِيِّ وَمَنْ مَعَهُ فَيَحِلُّ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَحِلُّ صَيْدُ الْأَعْمَى
(وَتَحِلُّ مَيْتَةُ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ وَلَوْ صَادَهُمَا مَجْرُوسِيٌّ) فَتَحِلُّ (وَكَذَا الدُّودُ الْمُتَوَلَّدُ مِنْ طَعَامٍ كَحَلٍّ)

وَفَاكِهَةٍ إِذَا أُسْكِلَ مَعَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَقْطَعُ بَعْضَ سَمَكَةِ حَيَّةٍ ، فَإِنْ قَتَلَ أَوْ بَلَغَ
 سَمَكَةَ حَيَّةٍ حَلَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا رَمَى صَيْدًا مَتَوَحَّشًا ، أَوْ بَعِيرًا نَدَّ ، أَوْ شَاةً شَرَدَتْ
 بِسَهْمٍ ، أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحَةً فَأَصَابَتْ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهِ وَمَاتَ فِي الْحَالِ حَلَّ ،
 وَلَوْ تَرَدَّى بِعَيْرٍ وَنَحْوَهُ فِي بئرٍ وَلَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ حُلُقُومِهِ فَكَنَادَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ
 لَا يَحِلُّ بِإِرْسَالِ الْكَلْبِ ، وَصَحَّحَهُ الرُّوْيَانِيُّ وَالشَّاشِيُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَتَى تَبَسَّرَ لِحَوْفُهُ
 بَعْدَ أَوْ اسْتِعَانَةٍ بِمَنْ يَسْتَقْبِلُهُ فَقَدُورٌ عَلَيْهِ ، وَيَكْفِي فِي النَّادِ وَالْمُتَرَدِّي جُرْحُ يَفْضِي
 إِلَى الزُّهْقِ ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ مُدَقَّفٌ ، وَإِذَا أُرْسِلَ سَهْمًا أَوْ كَلْبًا أَوْ طَائِرًا عَلَى صَيْدٍ
 فَأَصَابَهُ وَمَاتَ فَإِنْ لَمْ يَدْرِكْ فِيهِ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً ، أَوْ أَدْرَكَهَا وَتَعَذَّرَ ذَبْحُهُ بِلَا تَقْصِيرٍ
 بِأَنْ سَلَّ السَّكِينُ فَهَاتَ قَبْلَ إِمْكَانٍ أَوْ امْتَنَعَ بِقُوَّتِهِ وَمَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ حَلَّ ، وَإِنْ
 مَاتَ لِتَقْصِيرِهِ بِأَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُ سَكِينٌ أَوْ غُصْبَةٌ أَوْ نَشِبَتْ فِي الْغَمْرِ حَرَمٌ ، وَلَوْ
 رَمَاهُ فَقَدَهُ نِصْفَيْنِ حَلًا ، وَلَوْ أَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا بِجُرْحٍ مُدَقَّفٍ حَلَّ الْعُضْوُ وَالْبَدَنُ ، أَوْ
 يَنْفِرُ مُدَقَّفٌ ثُمَّ ذَبَحَهُ أَوْ

وفاكهة إذا أكل معه (ميتا يحل) (في الأصح) بخلاف أكله منفردا ، ومقابله يحل مطلقا ،
 وقيل يحرم مطلقا (ولا يقطع بعض سمكة حية) أي يكره ذلك (فإن فعل أو بلغ سمكة حية
 حل) ما ذكر (في الأصح) ومقابله لا يحل المقطوع ولا المبلوع (وإذا رمى صيدا متوحشا أو
 بعيرا ندد) أي ذهب شاردا (أو شاة شردت بسهم أو أرسل عليه جارحة فأصاب شيئا من بدنه
 ومات في الحال حل) وأما لو أدركه وفيه حياة مستقرة وأمكنه ذبحه ولم يذبحه فلا يحل (ولو
 تردى) أي سقط (بعير ونحوه في بئر ولم يمكن قطع حلقومه فكناد) أي شارد في حله بالرمي
 وبارسال الكلب في وجهه (قلت : الأصح لا يحل بإرسال الكلب ، وصححه الروياني والشاشي ،
 والله أعلم ، ومتى تبسّر لحوفه) أي الناد (بعد أو استعانة بمن يستقبله فقدر عليه) لا يحل إلا
 بالذبح (ويكفي في الناد والمتردى جرح يفضي إلى الزهوق) أي الموت (وقيل يشترط) في الرمي
 جرح (مدقف) أما إرسال الكلب فلا يشترط فيه (وإذا أرسل سهما أو كلبا أو طائرا على صيد
 فأصابه ومات) بعد ذلك (فإن لم يدرك فيه حياة مستقرة أو أدركها وتعذر ذبحه بلا تقصير) من
 الصائد (بأن) أي كأن (سل السكين فهاث قبل إمكان) لذبحه (أو امتنع بقوته ومات قبل
 القدر حل) في الجميع كما لو مات ولم يدرك حياته (وإن مات لتقصيره) أي الصائد (بأن
 لا يكون معه سكين أو غصبت) منه (أو نشبت) بفتح النون وكسر الشين : أي تعلقت (في
 الغمد) بكسر الغين ، وهو الجراب (حرم) الصيد (ولورماه) أي رماه (ففقد نصفين حلا ، ولو أبان منه
 عضوا بجرح مدقف) أي أسرع للقتل فهاث (حل العضو والبدن أو بغير مدقف ثم ذبحه أو

جَرَحَهُ جُرْحًا آخَرَ مُذَفَّقًا حَرُمَ الْمَعْوُ وَحَلَّ الْبَاقِي ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَكَّنْ مِنْ ذَبْحِهِ وَمَاتَ بِالْجُرْحِ حَلَّ الْجَمِيعُ ، وَقِيلَ يَحْرُمُ الْمَعْوُ ، وَذَكَاءُ كُلِّ حَيَّوَانٍ قَدَرَ عَلَيْهِ يَقْطَعُ كُلُّ الْخَلْقُومِ ، وَهُوَ يُخْرِجُ النَّفْسَ وَالرِّىَ وَهُوَ يَجْرَى الطَّعَامُ ، وَيُسْتَحَبُّ قَطْعُ الْوَدَجَيْنِ وَهُمَا عِرْقَانِ فِي صَفْحَتَيِ الْعُنُقِ ، وَلَوْ ذَبَحَهُ مِنْ قَفَاهُ عَصَى ، فَإِنْ أَسْرَعَ فَقَطَعَ الْخَلْقُومَ وَالرِّىَ ، وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ حَلَّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَكَذَا إِدْخَالُ سِكِّينَ بِأُذُنٍ ثَعْلَبٍ ، وَيُسَنُّ نَحْرُ إِبِلٍ وَذَبْحُ بَقَرٍ وَغَنَمٍ ، وَيَجُوزُ عَكْسُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ قَائِمًا مَقُولَ الرُّكْبَةِ وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ مُضْجَعَةً لِحَنِيهَا الْأَيْسَرِ ، وَيُتْرَكُ رِجْلُهَا الْيُمْنَى ، وَتُسَدُّ بَاقِي الْقَوَائِمِ ، وَأَنْ يُحْدَ شَفْرَتُهُ ، وَيُوجَّهَ لِلْقِبْلَةِ ذَبِيحَتُهُ ، وَأَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَقُلْ : بِاسْمِ اللَّهِ ، وَاسْمِ مُحَمَّدٍ .

[فصل] يَحِلُّ ذَبْحُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ وَجَرَحُ غَيْرِهِ

جرحه جرحاً آخر مذكفاً فات (حرم المعزو وحل الباقي ، فان لم يتسكن من ذبحه ومات بالجرح الأول (حل الجميع ، وقيل يحرم المعزو ، وذكاة كل حيوان قدر عليه) وفيه حياة مستقرة وقت ابتداء ذبحه (يقطع كل الخلقوم ، وهو يخرج النفس ، و) كل (الرى ، وهو مجرى الطعام) والشراب وتحت الخلقوم ، فلا يحل من أينت رأسه تغير القطع كبندقة أو بقى شيء من خلقومه أو صريره بغير قطع (ويستحب قطع الودجين ، وهما عرقان في صفحتي العنق) يحيطان بالخلقوم ، ولا يسن قطع ماوراء ذلك (ولو ذبحه من قفاه عصى) لتعذيبه (فان أسرع فقطع الخلقوم والرئى ، وبه حياة مستقرة حل ، وإلا) بأن انتهى إلى حركة مذبوح (فلا) يحل ، ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة بل يكفي الظن بوجودها عند الذبح مالم يتقدم ما يحال عليه الهلاك غير المرض والجوع ، وأما فلا يمنعان الحل (وكذا إدخال سكين بأذن ثعلب) فانه حرام للتعذيب ، ثم إن أسرع بقطع الخلقوم والرئى ، وبه حياة مستقرة حل ، وإلا فلا (ويسن نحر إبل) في اللبة ، وهي أسفل العنق (وذبح بقر وغنم) بقطع الخلقوم والرئى السكائين أعلى العنق (ويجوز عكسه) بأن تذبح الإبل ، وينحر نحو البقر (و) يسن (أن يكون البعير قائماً معقول الركبة) اليسرى (والبقرة والشاة مضجعة لحنيتها الأيسر ويترك رجليها اليمنى) بلا شد (وتشد باقي القوائم ، و) يسن (أن يحْد) الذابح (شفرته) بفتح الشين السكين العظيمة ، ويكره أن يحدها والبهيمة تنظر إليه (و) يسن أن (يوجهه للقبلة ذبيحته) أى مذبحها (وأن يقول) عند الذبح (بسم الله) وكذا عند إرسال السهم أو الكاب للصيد ، فلو تركها لم تحرم (و) أن (يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) عند ذلك (ولا يقل باسم الله واسم محمد) أى يحرم ذلك ، ولا يحل المذبوح للجن ولا للسلطان . نعم إن قصد في الأول الذبح لله بقصد دفع شرهم ، وفي الثانى الاستبشار بقدمه حل .

[فصل] فى آلة الذبح (يحل ذبح مقذور عليه) بقطع خلقومه ومريئه (وجرح غيره)

بِكُلِّ مُحَدَّدٍ يَجْرَحُ كَعَدِيدٍ وَنَحَاسٍ وَذَهَبٍ وَخَشَبٍ وَقَصَبٍ وَحَجَرٍ وَزُجَاجٍ إِلَّا ظِفْرًا
وَسِنًا وَسَائِرَ الْعِظَامِ ، فَلَوْ قَتَلَ بِمُثْقَلٍ أَوْ يَقْلٍ مُحَدَّدٍ كِبْنْدَقَةٍ وَسَوْطٍ وَسَهْمٍ بِلَا
نَصْلِ وَلَا حَصْدٍ أَوْ سَهْمٍ وَبُنْدَقَةٍ أَوْ جَرَحَهُ نَصْلٌ وَأَثَرَ فِيهِ عُرْضُ السَّهْمِ فِي مَرُورِهِ
وَمَاتَ بِهِمَا ، أَوْ انْخَنَقَ بِأُحْبُولَةٍ ، أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ فَوَقَعَ بِأَرْضٍ أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ
حَرَمٌ ، وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِالْهَوَاءِ فَسَقَطَ بِأَرْضٍ وَمَاتَ حَلٌّ ، وَيَحِلُّ الْأَصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ
السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ كَكَلْبٍ وَفَهْدٍ وَبَازٍ وَشَاهِينَ بِشَرْطِ كَوْنِهَا مُعْلَمَةً بِأَنْ تَنْزِجَ جَارِحَتُهُ
السَّبَاعِ بِزَجَرٍ صَاحِبِيهَا وَتَسْتَرْسِلَ بِإِرْسَالِهِ ، وَيُمْسِكُ الصَّيْدَ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ ، وَيُسْتَرْطُ
تَرْكُ الْأَكْلِ فِي جَارِحَةِ الطَّيْرِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُسْتَرْطُ تَكَرُّرُ هَذِهِ الْأُمُورِ بِحَيْثُ يَظُنُّ
تَأْدِبَ الْجَارِحَةِ ، وَلَوْ ظَهَرَ كَوْنُهُ مُعْلَمًا ثُمَّ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ لَمْ يَحِلَّ ذَلِكَ الصَّيْدُ
فِي الْأَظْهَرِ ، فَيُسْتَرْطُ تَعْلِيمُ جَدِيدٍ ، وَلَا أَثَرَ لِلْعَقِي الدَّمِ ، وَمَعْضُ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ
نَجَسٌ ، وَالْأَصْحُ أَنَّهُ لَا يَغْنَى عَنْهُ ، وَأَنَّهُ يَكْفِي غَسْلُهُ بِمَاءٍ وَتَرَابٍ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّرَ
وَيُطْرَحَ ، وَلَوْ تَحَامَلَتِ الْجَارِحَةُ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَتْهُ يَنْفَعَهَا حَلٌّ فِي الْأَظْهَرِ ،

أَيُّ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ (بِكُلِّ مُحَدَّدٍ) أَيُّ لَهُ حَدٌّ (بِجَرَحٍ) أَيُّ يَقْطَعُ (كَحَدِيدٍ وَنَحَاسٍ
وَذَهَبٍ وَخَشَبٍ وَقَصَبٍ وَحَجَرٍ وَزُجَاجٍ إِلَّا ظِفْرًا وَسِنًا وَسَائِرَ) أَيُّ بَاقِي (الْعِظَامِ) مُتَصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا
(فَلَوْ قَتَلَ بِمُثْقَلٍ) أَيُّ شَيْءٍ ثَقِيلٍ (أَوْ يَقْلٍ مُحَدَّدٍ) فَالْأَوَّلُ (كِبْنْدَقَةٍ وَسَوْطٍ وَسَهْمٍ بِلَا نَصْلِ وَلَا
حَدٍّ) وَالثَّانِي كَسَهْمٍ بِنَصْلِ قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ (أَوْ) قَتَلَ بِنَحْوِ (سَهْمٍ وَبُنْدَقَةٍ) أَيُّ أَثَرًا فِيهِ مَعًا (أَوْ جَرَحَهُ
نَصْلٌ وَأَثَرَ فِيهِ عُرْضُ السَّهْمِ فِي مَرُورِهِ وَمَاتَ بِهِمَا أَوْ انْخَنَقَ بِأُحْبُولَةٍ أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ) جَرَحَهُ (فَوَقَعَ
بِأَرْضٍ) عَالِيَةً (أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ) وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَمَاتَ (حَرَمٌ) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ،
لَأَنَّ مَوْتَهُ إِمَّا بِالثَّقَلِ أَوْ بِالشَّرَاطِكِ . أَمَّا إِذَا أَتَاهَا السَّهْمُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ ثُمَّ وَقَعَ وَمَاتَ فَانَّهُ يَحِلُّ
(لَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِالْهَوَاءِ فَسَقَطَ بِأَرْضٍ وَمَاتَ حَلٌّ) لِأَنَّ وَقُوعَهُ بِالْأَرْضِ ضَرُورِيٌّ نَفْعًا عَنْهُ فَلَا بَعْدَ
مِمَّا اشْتَرَكَ فِيهِ سَبَبَانِ (وَيَحِلُّ الْأَصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ) فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ جَرَحُهَا
(كَكَلْبٍ وَفَهْدٍ وَبَازٍ وَشَاهِينَ بِشَرْطِ كَوْنِهَا مُعْلَمَةً بِأَنْ تَنْزِجَ) أَيُّ تَقِفَ (جَارِحَةُ السَّبَاعِ بِزَجَرِ
صَاحِبِهَا وَتَسْتَرْسِلَ) أَيُّ تَهَيِّجَ (بِإِرْسَالِهِ وَيُمْسِكُ الصَّيْدَ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ) أَيُّ مِنْ لَحْمِهِ أَوْ نَحْوِهِ
(وَيُسْتَرْطُ تَرْكُ الْأَكْلِ فِي جَارِحَةِ الطَّيْرِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَشْتَرُطُ (وَيُسْتَرْطُ تَكَرُّرُ هَذِهِ الْأُمُورِ
بِحَيْثُ يَظُنُّ تَأْدِبَ الْجَارِحَةِ ، وَلَوْ ظَهَرَ كَوْنُهُ مُعْلَمًا ثُمَّ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ لَمْ يَحِلَّ ذَلِكَ الصَّيْدُ فِي الْأَظْهَرِ)
وَمُقَابَلُهُ يَحِلُّ (فَيُسْتَرْطُ تَعْلِيمُ جَدِيدٍ ، وَلَا أَثَرَ لِلْعَقِي الدَّمِ ، وَمَعْضُ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ نَجَسٌ ، وَالْأَصْحُ
أَنَّهُ لَا يَغْنَى عَنْهُ) وَمُقَابَلُهُ يَعْنِي (وَأَنَّهُ يَكْفِي غَسْلُهُ بِمَاءٍ وَتَرَابٍ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّرَ وَيُطْرَحَ) وَمُقَابَلُهُ
يَجِبُ (لَوْ تَحَامَلَتِ الْجَارِحَةُ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَتْهُ بِثِقَلِهَا) وَلَمْ تَجْرَحْهُ (حَلٌّ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَحْرَمُ

وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ سِكِّينٌ فَسَقَطَ وَانْجَرَحَ بِهِ صَيْدٌ أَوْ اخْتَكَّتْ بِهِ شَاةٌ وَهُوَ فِي يَدِهِ فَأَقْطَعَ
حُلُقُومَهَا وَغَرَبَهَا أَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ بِنَفْسِهِ فَقَتَلَ لَمْ يَحِلَّ ، وَكَذَا لَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ
فَأَغْرَاهُ صَاحِبُهُ فَزَادَ عَدُوَّهُ لَمْ يَحِلَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِإِعَانَةِ رِيحٍ حَلَّ ، وَلَوْ
أُرْسِلَ سَهْمًا لِاخْتِبَارِ قُوَّتِهِ أَوْ إِلَى غَرَضٍ فَأَعْتَرَضَهُ صَيْدٌ فَقَتَلَهُ حُرِّمٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ
رَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجَرًا أَوْ سِرْبًا ظَنَّهُ فَأَصَابَ وَاحِدَةً حُلَّتْ ، وَإِنْ قَصَدَ وَاحِدَةً
فَأَصَابَ غَيْرَهَا حُلَّتْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ غَابَ عَنْهُ الْكَلْبُ وَالصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا حُرِّمٌ ،
وَإِنْ جَرَحَهُ وَغَابَ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا حُرِّمٌ فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] يَمْلِكُ الصَّيْدُ بِضَبْطِهِ بِيَدِهِ ، وَيُجْرَحُ مَذْقَفٌ ، وَبِإِزْمَانٍ وَكَسْرٍ
جَنَاحٍ ، وَيُوقَعُ فِي شَبَكَةٍ نَصَبَهَا ، وَيُلْجَأُ إِلَى مَضِيقٍ لَا يُفْلَتُ مِنْهُ ، وَلَوْ وَقَعَ صَيْدٌ
فِي مِلْكِهِ وَصَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ بِتَوَحُّلٍ وَغَيْرِهِ لَمْ يَمْلِكْهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَقَى مِلْكُهُ لَمْ يَزَلْ
مِلْكُهُ بِإِنْفِلَاتِهِ ، وَكَذَا إِذَا رَسَّالَ الْمَالِكُ لَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ تَحَوَّلَ جَمَامُهُ إِلَى بَرْجٍ غَيْرِهِ لَزِمَهُ

وَأَمَّا لَوَّمَاتُ فُرْعَا مِنْهَا أَوْ بِشَدَّةِ الْعَدُوِّ فَلَا يَحِلُّ (وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ سِكِّينٌ فَسَقَطَ وَانْجَرَحَ بِهِ صَيْدٌ أَوْ
اخْتَكَّتْ بِهِ شَاةٌ وَهُوَ فِي يَدِهِ فَأَقْطَعَ حُلُقُومَهَا وَغَرَبَهَا أَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ بِنَفْسِهِ فَقَتَلَ لَمْ يَحِلَّ) لَعُدُّهُ
الْقَصْدَ وَالْإِسْتِرْسَالَ (وَكَذَا لَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ فَأَغْرَاهُ صَاحِبُهُ فَزَادَ عَدُوَّهُ لَمْ يَحِلَّ فِي الْأَصَحِّ)
وَلَوْ أَصَابَهُ (أَيْ الصَّيْدُ) سَهْمٌ بِإِعَانَةِ رِيحٍ حَلَّ ، وَلَوْ أُرْسِلَ سَهْمًا لِاخْتِبَارِ قُوَّتِهِ أَوْ إِلَى غَرَضٍ فَأَعْتَرَضَهُ
صَيْدٌ فَقَتَلَهُ ذَلِكَ السَّهْمُ (حُرْمٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَحْرِمُ (وَلَوْ رَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجَرًا أَوْ)
رَمَى (سِرْبٌ ظَنَّهُ) أَيْ قَطِيعًا (فَأَصَابَ وَاحِدَةً حُلَّتْ ، وَإِنْ قَصَدَ وَاحِدَةً مِنَ السَّرْبِ فَأَصَابَ
غَيْرَهَا حُلَّتْ فِي الْأَصَحِّ) لَوْ جُودَ الْقَصْدُ ، وَمُقَابَلُهُ لَا يَحِلُّ (وَلَوْ غَابَ عَنْهُ الْكَلْبُ) الَّذِي أُرْسِلَ
(وَالصَّيْدُ) قَبْلَ أَنْ يَجْرَحَهُ الْكَلْبُ (ثُمَّ وَجَدَهُ) أَيْ الصَّيْدُ (مَيْتًا حُرْمٌ) لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ بِسَبَبِ
آخَرٍ (وَإِنْ جَرَحَهُ وَغَابَ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا حُرْمٌ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَحِلُّ .

[فصل] فِيمَا يَمْلِكُ بِهِ الصَّيْدُ (يَمْلِكُ الصَّيْدُ بِضَبْطِهِ بِيَدِهِ) حَتَّى لَوْ أَخَذَهُ لِيَنْظُرَ إِلَيْهِ مِلْكُهُ
(وَ) يَمْلِكُهُ أَيْضًا (بِجُرْحٍ مَذْقَفٍ) أَيْ مُسْرِعٍ لِلْهَلَاكِ (وَبِإِزْمَانٍ وَكَسْرٍ جَنَاحٍ) بِحَيْثُ يَعْجُزُ
عَنِ الطَّيْرَانِ وَالْعَدُوِّ (وَبِوُقُوعِهِ فِي شَبَكَةٍ نَصَبَهَا) لِلصَّيْدِ فِيمَلِكُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ (وَبِالْجَأِ
إِلَى مَضِيقٍ) كَقَفْصٍ (لَا يُفْلَتُ مِنْهُ) فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى التَّفْلُتِ لَمْ يَمْلِكْهُ (وَلَوْ وَقَعَ صَيْدٌ فِي مِلْكِهِ
وَصَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ بِتَوَحُّلٍ وَغَيْرِهِ لَمْ يَمْلِكْهُ) لَكِنْ يَصِيرُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ
يَمْلِكُهُ (وَمَتَى مِلْكُهُ) أَيْ الصَّيْدُ (لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ) عَنْهُ (بِإِنْفِلَاتِهِ) فَمَنْ أَخَذَهُ لَزِمَهُ رَدُّهُ
(وَكَذَا) لَا يَزُولُ مِلْكُهُ (بِإِرْسَالِ الْمَالِكِ لَهُ فِي الْأَصَحِّ) فَلَيْسَ لغيرِهِ أَنْ يَصِيدَهُ ، وَمُقَابَلُ الْأَصَحِّ
يَزُولُ ، وَقِيلَ إِنْ قَصَدَ بِإِرْسَالِهِ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ زَالَ مِلْكُهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَعَلَى الْأَصَحِّ لَا يَجُوزُ إِرْسَالُهُ
لِهَذَا الْمَعْنَى وَلِلْغَيْرِ (وَلَوْ تَحَوَّلَ جَمَامُهُ إِلَى بَرْجٍ غَيْرِهِ) وَفِيهِ جَمَامُ لَهُ (لَزِمَهُ) أَيْ ذَلِكَ الْغَيْرُ

رَدُّهُ ، فَإِنْ اِخْتَلَطَ وَعَسَرَ التَّمْيِيزُ لَمْ يَصَحَّ بَيْعُ أَحَدِيهِمَا ، وَهَبْتُهُ شَيْئًا مِنْهُ لِثَالِثٍ ، وَيَجُوزُ لِصَاحِبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ بَاعَهُمَا وَالْعَدَدُ مَعْلُومٌ وَالْقِيَمَةُ سَوَاءٌ صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ جَرَحَ الْعَمِيدَ اثْنَانِ مُتَعَاقِبَانِ ، فَإِنْ ذُقَّتِ الثَّانِيَةُ أَوْ أَزْمَنَ دُونَ الْأَوَّلِ فَهُوَ لِلثَّانِي ، وَإِنْ ذُقَّتِ الْأَوَّلُ فَلَهُ ، وَإِنْ أَزْمَنَ فَلَهُ ، ثُمَّ إِنْ ذُقَّتِ الثَّانِيَةُ بِقَطْعِ حُلُقُومٍ وَتَرَمِيمٍ فَهُوَ حَلَالٌ ، وَعَلَيْهِ لِلْأَوَّلِ مَا نَقَصَ بِالذَّبْحِ ، وَإِنْ ذُقَّتْ لَا يَقْطَعُهَا أَوْ لَمْ يَذُقَّتْ وَمَاتَ بِالْجُرْحَيْنِ فَحَرَامٌ ، وَيَضُمُّهُ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ ، وَإِنْ جَرَحَا مَعًا وَذُقَّتَا أَوْ أَرْمَنَا فَلَهُمَا ، وَإِنْ ذُقَّتْ أَحَدُهُمَا أَوْ أَزْمَنَ دُونَ الْآخَرِ فَلَهُ ، وَإِنْ ذُقَّتْ وَاحِدَةٌ وَأَزْمَنَ آخَرُ وَجُهِلَ السَّابِقُ حُرْمٌ عَلَى الْمَذْهَبِ .

كتاب الاضحية

هِيَ سُنَّةٌ : لَا تَجِبُ إِلَّا بِالتَّزَامِ ،

(رَدُّهُ) أَنْ تَمَيَّزَ عَنْ جَامِهِ (فَإِنْ اِخْتَلَطَ) جَامُ الْبَرَجَيْنِ (وَعَسَرَ التَّمْيِيزُ لَمْ يَصَحَّ بَيْعُ أَحَدِيهِمَا وَهَبْتُهُ شَيْئًا مِنْهُ لِثَالِثٍ وَيَجُوزُ لِصَاحِبِهِ) وَتَقْتَرِفُ الْجَهْلَ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَقْتَرِفُ (فَإِنْ بَاعَهُمَا) أَيْ الْجَامَيْنِ لِثَالِثٍ (وَالْعَدَدُ مَعْلُومٌ وَالْقِيَمَةُ سَوَاءٌ صَحَّ ، وَإِلَّا) بِأَنْ جُهِلَ الْعَدَدُ أَوْ عَمِلَ وَلَمْ تَسْتَوِ الْقِيَمَةُ (فَلَا) يَصَحُّ لِلْبَيْعِ ، وَلَوْ اِخْتَلَطَ جَامُ مَلُوكٍ بِجَامِ مَبَاحٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ لَمْ يَحْرَمَ عَلَى أَحَدٍ الْأَصْطِبَادَ (وَلَوْ جَرَحَ الْعَمِيدَ اثْنَانِ مُتَعَاقِبَانِ ، فَإِنْ ذُقَّتِ الثَّانِيَةُ أَوْ أَزْمَنَ دُونَ الْأَوَّلِ فَهُوَ لِلثَّانِي ، وَإِنْ ذُقَّتِ الْأَوَّلُ فَلَهُ) الصَّيْدُ (أَوْ أَزْمَنَ) الْأَوَّلُ (فَلَهُ) الصَّيْدُ أَيْضًا (ثُمَّ إِنْ ذُقَّتِ الثَّانِيَةُ بِقَطْعِ حُلُقُومٍ وَتَرَمِيمٍ فَهُوَ حَلَالٌ ، وَعَلَيْهِ لِلْأَوَّلِ) أَرَشٌ ، وَهُوَ (مَا نَقَصَ بِالذَّبْحِ) وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ زَمَنًا وَمَذْبُوحًا (وَإِنْ ذُقَّتْ لَا يَقْطَعُهَا أَوْ لَمْ يَذُقَّتْ وَمَاتَ بِالْجُرْحَيْنِ فَحَرَامٌ ، وَيَضُمُّهُ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ) فَيَضُمُّنِ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ زَمَنًا (وَإِنْ جَرَحَا مَعًا وَذُقَّتَا أَوْ أَرْمَنَا فَلَهُمَا ، وَإِنْ جَرَحَا مَعًا ، وَذُقَّتْ أَحَدُهُمَا أَوْ أَزْمَنَ دُونَ الْآخَرِ فَلَهُ) أَيْ الْمَذْفُوفُ أَوْ الْمُزْمَنُ (وَإِنْ ذُقَّتْ وَاحِدَةٌ وَأَزْمَنَ آخَرُ وَجُهِلَ السَّابِقُ) مِنْهُمَا (حُرْمُ) الصَّيْدِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) فِي قَوْلِ لَا يَحْرَمُ ، وَالْعَبْرَةُ فِي التَّرْتِيبِ وَالْمَعْنَى بِالْإِصَابَةِ .

كتاب الاضحية

يُضْمَرُ الْهَدْيَةُ وَكُسْرُهَا وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ وَتَخْفِيفُهَا ، وَجَعْلُهَا أَضَاحَ ، وَيُقَالُ نَحْيَةٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَجَعْلُهَا : ضَحَايَا ، وَهِيَ مَا يَذْبَحُ مِنَ النَّمِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ إِلَى آخِرِ النَّشْرِيقِ (هِيَ) أَيْ التَّضْحِيَّةُ (سُنَّةٌ) مُؤَكَّدَةٌ (لَا تَجِبُ إِلَّا بِالتَّزَامِ) بِالنَّسْرِ وَمَا لُحِقَ بِهِ : كَجَمَلَتِهَا

وَيَسُنُّ لِمُرِيدِهَا أَنْ لَا يُزِيلَ شَعْرَهُ وَلَا ظَفْرَهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يَضَعِي ، وَأَنْ يَذْبَحَهَا
بِنَفْسِهِ ، وَإِلَّا فَلْيَشْهَدْهَا ، وَلَا تَصِحَّ إِلَّا مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ ، وَشَرَطُ إِبِلٍ أَنْ يَطْعَنَ فِي
السَّنَةِ السَّادِسَةِ ، وَبَقَرٍ وَمَعَزٍ فِي الثَّالِثَةِ ، وَضَأَنٍ فِي الثَّانِيَةِ ، وَيَجُوزُ ذَكَرٌ وَأُنْثَى ،
وَخَصِيٌّ ، وَالْبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ ، وَأَفْضَلُهَا بَعِيرٌ ثُمَّ بَقَرَةٌ ثُمَّ ضَأْنٌ
ثُمَّ مَعَزٌ ، وَسَبْعُ شِيَاهٍ أَفْضَلُ مِنْ بَعِيرٍ ، وَشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ مُشَارَكَةٍ فِي بَعِيرٍ ، وَشَرَطُهَا
سَلَامَةٌ مِنْ عَيْبٍ يَنْقُصُ لَحْمًا فَلَا يُجْزَى عَجْفَاءٌ ، وَبُحْنُونَةٌ ، وَمَقْطُوعَةٌ بَعْضُ أُذُنٍ ، وَذَاتُ
عَرَجٍ وَعَوَرٍ وَمَرَضٍ وَجَرَبٍ يَتَى ، وَلَا يَضُرُّ يَسِيرُهَا وَلَا قَعْدُ قَرْنٍ وَكَذَا شَقُّ
أُذُنٍ وَخَرْقُهَا وَثَقْبُهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ يَضُرُّ يَسِيرَ الْجَرَبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،
وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ كَرُمُحِ يَوْمِ النَّحْرِ ثُمَّ مَضَى قَدْرُ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ
خَفِيفَتَيْنِ وَيَنْتَهِى حَتَّى تَقْرُبَ آخِرَ النَّشْرِيقِ .

أضحية ، أو هذه أضحية (ويسن لمريدها أن لا يزال شعره ولا ظفره في عشر ذي الحجة حتى
يضحي) بل يكره له ذلك حتى في يوم الجمعة ، ولمريد الاحرام (و) يسن (أن يذبحها
بنفسه) إن أحسن الذبح (وإلا) بأن لم يذبح بنفسه (فليشهدها ، ولا تصح)
الأضحية (إلا من إبل وبقروغنم ، وشروط إبل أن يطعن في السنة السادسة ، وبقروغنم في الثالثة ،
وضأن في الثانية) ولو أذبح الضأن قبيل تمام السنة : أى سقطت أسنانه أجزأ (ويجوز ذكر
وأُنثى) أى التضحية بكل منهما (وخصي ، و) يجزى (البعير والبقرة هـن سبعة) سواء اتفقوا
في نوع القرابة أم اختلفوا (والشاة هـن واحد) فإن ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في
نواها جاز (وأفضلها) أى أنواع الأضحية (بعير ثم بقرة ثم ضأن ثم معز) وبعد المعز المشاركة
(وسبع شياه أفضل من بعير ، وشاة أفضل من مشاركة في بعير ، وشروطها) أى الأضحية المجزئة
(سلامة من عيب ينقص لحماً) أو غيره مما يؤكل ، فقطوع الأذن أو الألية لا يجزى (فلا تجزى
عجفاء) وهى ذاهبة المخ من شدة الهزال (و) لا (بحنونة) وهى التى تدور فى المرعى ولا ترعى
(و) لا (مقطوعة بعض أذن) وإن كان يسيراً ، وكذلك المخلوقة بلا أذن (و) لا (ذات
عرج وعور ومرض وجرب بين) راجع للأربع (ولا يضر) أى الأربع (ولا) يضر
(قعد قرن) خلقة أو كسر ما لم يعب اللحم (وكذا) لا يضر (شق أذن وخرقها وثقبها) بشرط
أن لا يسقط من الأذن شئ (فى الأصح) ومقابله يضر (قلت : الصحيح المنصوص يضر يسير
الجرب ، والله أعلم) لأنه يفسد اللحم ، ومقابله لا يضر (ويدخل وقتها) أى التضحية (إذا
ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر ، ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين) فإن ذبح قبل ذلك
لم تصح أضحية (ويبقى) وقت التضحية (حتى تقرب الشمس) (آخر) أيام (التشريق) وهى

قُلْتُ : ارْتِفَاعُ الشَّمْسِ فَضِيلَةٌ ، وَالشَّرْطُ طُلُوعُهَا ، ثُمَّ مَضَى قَدْرَ الرَّكْعَتَيْنِ وَالْخَطْبَتَيْنِ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ نَذَرَ مَعِينَةً فَقَالَ لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَصْحَى بِهِدْمَهُ لَزِمَهُ ذَبْحُهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ ،
فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَتَلَفَهَا لَزِمَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيمَتِهَا مِثْلَهَا وَيَذْبَحَهَا
فِيهِ ، وَإِنْ نَذَرَ فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ عَيَّنَ لَزِمَهُ ذَبْحُهَا فِيهِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بَقِيَ الْأَصْلُ
عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَشْتَرِطُ النِّيَّةُ عِنْدَ الذَّبْحِ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ تَعْيِينَ ، وَكَذَا إِنْ قَالَ : جَعَلْتُهَا
أُضْحِيَّةً فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ وَكَّلَ بِالذَّبْحِ نَوَى عِنْدَ إِعْطَاءِ الْوَكِيلِ أَوْ ذَبْحِهِ ، وَهُوَ
الْأَكْلُ مِنْ أُضْحِيَّةٍ تَطَوُّعٍ ، وَإِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ ، لَا تَمْلِكُهُمْ ، وَيَأْكُلُ ثَلَاثًا ، وَفِي
قَوْلِ نِصْفًا ، وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ التَّصَدَّقِ بَعْضُهَا ، وَالْأَفْضَلُ بِكُلِّهَا إِلَّا لَمَّا يَتَبَرَّكُ
بِأَكْلِهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِجِلْدِهَا أَوْ يَنْتَفِعَ بِهِ ،

ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الْعَاشِرِ (قُلْتُ : ارْتِفَاعُ الشَّمْسِ فَضِيلَةٌ) فِي التَّضَحِّيَةِ (وَالشَّرْطُ طُلُوعُهَا ثُمَّ مَضَى قَدْرَ الرَّكْعَتَيْنِ وَالْخَطْبَتَيْنِ)
الرَّكْعَتَيْنِ وَالْخَطْبَتَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَنَازِعَ بَعْضُهُمْ فِي أَنَّ الِارْتِفَاعَ فَضِيلَةٌ مُحْتَاجٌ بِأَنْ تَجْعَلَ النُّحْرَ
مَطْلُوبَ (وَمَنْ نَذَرَ مَعِينَةً) وَكَذَا غَيْرَ الْمَعِينَةِ كَأَنَّ قَالَ لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَصْحَى شَاءَ ، وَأَمَّا الْمَعِينَةُ فَبَيْنَهَا
الْمُصَنَّفُ بِقَوْلِهِ (فَقَالَ لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَصْحَى بِهِدْمَهُ) الْبُشَاءُ مِثْلًا (لَزِمَهُ ذَبْحُهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ) السَّابِقِ
لِتَسْكُونِ أَدَاءً ، فَلَوْ أَخْرَجَهَا عَنْ هَذَا الْوَقْتِ لَزِمَهُ ذَبْحُهَا بَعْدَهُ وَتَسْكُونُ قَضَاءً ، وَأَمَّا لَوْنُو دَلَّ بِمِلَظِ
فَلَا تَسْكُونُ مَنْذُورَةً (فَإِنْ تَلَفَتْ) الْمَنْذُورَةُ الْمَعِينَةُ (قَبْلَهُ) أَيْ الْوَقْتِ (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَتَلَفَهَا)
النَّاذِرُ (لَزِمَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيمَتِهَا مِثْلَهَا) فَلَزِمَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ قِيمَتِهَا يَوْمَ الْإِنْفَاقِ وَمِنْ قِيمَةِ مِثْلِهَا
يَوْمَ النُّحْرِ ، فَإِنْ زَادَتْ قِيمَتُهَا عَلَى مِثْلِهَا اشْتَرَى بِالزَّائِدِ مِثْلَهَا إِنْ وَفَى ، وَإِلَادُونَهَا (وَيَذْبَحُهَا فِيهِ)
أَيْ وَقْتُ التَّضَحِّيَةِ (وَإِنْ نَذَرَ فِي ذِمَّتِهِ) مَا يَضْحَى بِهِ (لَزِمَهُ ذَبْحُهُ) أَيْ مَا عَيْنُهُ (فِيهِ) أَيْ
الْوَقْتِ (فَإِنْ تَلَفَتْ) أَيْ الْمَعِينَةُ (قَبْلَهُ) أَيْ الْوَقْتِ (بَقِيَ الْأَصْلُ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ
لَا يَجِبُ الْإِبْدَالُ (وَتَشْتَرِطُ النِّيَّةُ) لِلتَّضَحِّيَةِ (عِنْدَ الذَّبْحِ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ تَعْيِينَ) لَكِنْ الْعَمْدُ جَوَازٌ
تَقْدِيمُ النِّيَّةِ فِي غَيْرِ الْمَعِينَةِ بَعْدَ تَعْيِينِهَا وَدُخُولِ وَقْتِ التَّضَحِّيَةِ عَلَى الذَّبْحِ (وَكَذَا إِنْ) عَيْنُ كَأَنَّ
(قَالَ جَعَلْتُهَا أُضْحِيَّةً) يَلْزِمُهُ النِّيَّةُ عِنْدَ ذَبْحِهَا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَكْفِي تَعْيِينَهَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ
يَجُوزُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ فِي الْمَعِينَةِ (وَإِنْ وَكَّلَ بِالذَّبْحِ نَوَى عِنْدَ إِعْطَاءِ الْوَكِيلِ) مَا يَضْحَى بِهِ (أَوْ) عِنْدَ
(ذَبْحِهِ وَلَهُ الْأَكْلُ مِنْ أُضْحِيَّةٍ تَطَوُّعٍ) فَهِيَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ . وَأَمَّا مَنْ فَضَى عَنْ غَيْرِهِ كَبَيْتِ فَلَيْسَ
لَهُ وَلَا لِلْأَغْنِيَاءِ الْأَكْلُ مِنْهَا ، وَكَذَا الْوَاجِبَةُ لَيْسَ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهَا (وَ) لَهُ (إِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ) الْمَسَاكِينِ
(لَا تَمْلِكُهُمْ) مِنْهَا شَيْئًا فَلَا يَجُوزُ ، بَلْ يَرْسَلُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَبِيلِ الْهَدِيَّةِ وَلَا يَنْتَصِرُونَ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ
(وَيَأْكُلُ ثَلَاثًا . وَفِي قَوْلِ نِصْفًا) أَيْ يَسُنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ فِي الْأَكْلِ عَلَى ذَلِكَ (وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ
التَّصَدَّقِ بِبَعْضِهَا) وَلَوْ جُزْأً يَسِيرًا مِنْ لَحْمِهَا أَوْ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ نِصْفًا (وَالْأَفْضَلُ) التَّصَدَّقُ
(بِكُلِّهَا إِلَّا لَمَّا يَتَبَرَّكُ بِأَكْلِهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِجِلْدِهَا أَوْ يَنْتَفِعَ بِهِ) أَمَّا الْوَاجِبَةُ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ ، وَالْقَرْنُ

وَلَوْلَا الْوَاجِبَةُ يُذْبَحُ ، وَلَوْ أَكَلَ كُلُّ كَلْبٍ وَشَرِبَ قَاضِلٌ لَبَنَهَا ، وَلَا تَضْحِيَةٌ لِرَقِيقٍ ، فَإِنْ
لَوْنٌ سَيِّئُهُ وَقَعَتْ لَهُ ، وَلَا يُضْحَى مُكَاتَبٌ بِلَا إِذْنٍ ، وَلَا تَضْحِيَةٌ عَنِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ
إِذْنِهِ ، وَلَا عَنْ مَيِّتٍ إِنْ لَمْ يُوصَ بِهَا .

[فصل] يُسَنُّ أَنْ يَقُوَّ عَنْ غُلَامٍ بِشَاتَيْنِ ، وَجَارِيَةٍ بِشَاةٍ ، وَسِنَهَا وَسَلَامَتَهَا ،
وَالْأَكْلُ وَالْتَصَدَّقُ كَالْأُضْحِيَّةِ ، وَيُسَنُّ طَبْخُهَا ، وَلَا يُكْسَرُ عَظْمٌ ، وَأَنْ تُذْبَحَ يَوْمَ
سَابِعٍ وَلَا ذَرْبٍ ، وَيُسَمَّى فِيهِ ، وَيُخَافَقُ رَأْسُهُ بَعْدَ ذَبْحِهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِزَنْتِهِ ذَهَبًا أَوْ
فِئْتَةً ، وَيُؤْذَنُ فِي أُذُنِهِ حِينَ يُوَلَّدُ ، وَيُحَنِّكَ بِتَمْرٍ .

مثل الجلالة (ولولا الواجبة يذبح) كأنه (وله أكل كله) وقيل يجب التصديق ببعضه (و) له
(شرب قاضل لبنها) عن ولدها مع الكراهة ، ولا يجوز بيعه (ولا تضحية لرقيق ، فإن أذن)
له (سعيده وقعت له) أى للسيد (ولا يضحي مكاتب بلا إذن) من سيده (ولا تضحية عن
الغیر) الحى (بغير إذنه) نعم لو ضحى واحد من أهل البيت حصلت بها سنة الكفاية لهم وإن
لم يصدر منهم إذن (ولا) تضحية (عن ميت إن لم يوص بها) فإن أوصى بها جاز ، وإذا ضحى
عن الغير وجب التصديق بالجميع ، وقيل تصح التضحية عن الميت وإن لم يوص بها .

[فصل] فى العقيقة ، وهى لفنة اسم للشعر الذى على المولود حين ولادته ، وشرعا ما يذبح
عند خلق شعره ، ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد (يسن أن يعق عن غلام بشاتين وجارية
بشاة) ويتأذى أضل السنة بشاة عن الغلام (وسنها وسلامتها) من العيب (والأكل) منها
(والتصدق) والاهتداء منها وتعيينها إذا عيقت وامتناع بيعها (كالأضحية) المسنونة (ويسن
طبخها) وتطبخ بحلو وإن كانت مندورة ، وإذا أهدى للفقير منها شيء ملكه (ولا يكسر) منها
(عظم) أى يسن ذلك (و) يسن (أن تذبح يوم سابع ولادته) أى المولود ، وبحسب يوم
ولادته من السبعة (ويسمى فيه) أى السابع ، ولا بأس بتسميته قبله ، ولكن السنة تسميته
يوم الولادة أو يوم السابع (ويحلق رأسه) كلها ، ويكون ذلك (بعد ذبحها) يوم السابع
(ويتصدق بزنته) أى الشعر (ذهبا أو فضة) والذهب أفضل ، ويسن لمن لم يفعل بشعره
ذلك أن يفعله هو بعد البلوغ (و) يسن (أن يؤذن فى إذنه) اليمنى ويقام فى اليسرى (حين
يولد ، و) أن (يحنك بتمر) فيمضغ ويدلك به حنكه ، ويفتح فاه حتى ينزل إلى جوفه
منه شيء .

كتاب الاطعمة

حَيَوَانُ الْبَحْرِ السَّمَكُ مِنْهُ حَلَالٌ كَيْفَ مَاتَ، وَكَذَا غَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ لَا، وَقِيلَ إِنَّ أَكْلَ مِثْلِهِ فِي الْبَرِّ حَلَالٌ، وَإِلَّا فَلَا: كَكَلْبٍ وَحِمَارٍ وَمَا يَعِيشُ فِي بَحْرٍ وَبَحْرٍ: كَصَفَدَعٍ وَسَرَطَانٍ وَحَيَّةٍ حَرَامٌ، وَحَيَوَانُ الْبَرِّ يَحِلُّ مِنْهُ الْأَنْعَامُ وَالْخَيْلُ، وَبَقَرٌ وَحَشٌّ وَحِمَارُهُ، وَطَبْخٌ وَضَبٌّ وَأَرْنبٌ وَثَلَبٌ وَبَرَبُوعٌ وَفَنَكٌ وَتَمُورٌ، وَيَحْرُمُ بَقْلٌ وَحِمَارٌ أَهْلِيٌّ، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَيَخْلَبُ مِنَ الطَّيْرِ: كَأَسَدٍ وَتَمْرٍ وَذَنْبٍ وَذُبِّ وَفِيلٍ وَقِرْدٍ وَبَازٍ وَشَاهِينٍ وَصَقْرٍ وَنَمْرٍ وَعُقَابٍ وَكَذَا ابْنُ آوَى وَهَرَّةٌ وَحَشٌّ فِي الْأَصَحِّ،

كتاب الاطعمة

أَيُّ بَيَانٍ مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَشَرْبُهُ مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ (حَيَوَانُ الْبَحْرِ) وَهُوَ مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ وَعَيْشُهُ خَارِجُهُ كَعِيشِ الْمَذْبُوحِ (السَّمَكُ مِنْهُ حَلَالٌ كَيْفَ مَاتَ) رَاسِبًا كَانَ أَوْ ظَافِيًا (وَكَذَا غَيْرُهُ) أَيُّ السَّمَكِ مِمَّا لَيْسَ عَلَى صُورَتِهِ، تَحْتَزِيرُ الْمَاءِ حَلَالٌ (فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ لَا) يَحِلُّ (وَقِيلَ إِنَّ أَكْلَ مِثْلِهِ فِي الْبَرِّ) كَالْبَقَرِ (حَلَالٌ) أَكْلُهُ مِثْلًا (وَإِلَّا) بَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كُلُّ مِثْلِهِ فِي الْبَرِّ (فَلَا) يَحِلُّ (كَكَلْبٍ وَحِمَارٍ) وَمَا لَا نَظِيرَ لَهُ يَحِلُّ أَيْضًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ (وَمَا يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ كَصَفَدَعٍ وَسَرَطَانٍ وَحَيَّةٍ وَتَرْسَةٍ وَتَمَسَّاحٍ) حَرَامٌ (قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: حَيَوَانُ الْبَحْرِ أَقْسَامٌ: مَبَاحٌ، وَمُخْطَوْرٌ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَالضَّفْدَعُ وَذَوَاتُ السُّمُومِ حَرَامٌ، وَالسَّمَكُ حَلَالٌ وَمَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، فَإِنْ كَانَ يَسْتَقَرُّ فِي الْبَرِّ وَمَرَعَاهُ فِي الْبَحْرِ كَطَيْلِ الْمَاءِ حَلَالٌ، وَبِالْعَكْسِ كَالسَّلْحَفَةِ يَحْرُمُ، وَإِنْ اسْتَقَرَّ فِيهِمَا، وَمَرَعَاهُ فِيهِمَا يَنْظَرُ أَغْلَبُ أَحْوَالِهِ، فَإِنْ اسْتَوَتْ فَوْجَاهُ. وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ: الصَّحِيحُ الْمَعْتَمَدُ: أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْبَحْرِ يَحِلُّ مِثْلَهُ إِلَّا الضَّفْدَعُ، وَيَحْتَمِلُ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ مِنَ السَّلْحَفَةِ وَالْحَيَّةِ وَالنَّسَّاسِ عَلَى غَيْرِ مَا فِي الْبَحْرِ أَيْ (وَحَيَوَانُ الْبَرِّ يَحِلُّ مِنْهُ الْأَنْعَامُ) وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ (وَالْخَيْلُ وَبَقَرٌ وَحَشٌّ وَحِمَارُهُ) أَيُّ الْوَحْشِ: (وَطَبْخٌ وَضَبٌّ وَضَبٌّ وَأَرْنبٌ وَثَلَبٌ وَبَرَبُوعٌ) وَهُوَ حَيَوَانٌ يَشْبُهُ الْقَارُ، قَصِيرُ الْيَدَيْنِ، طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ، بِطَرَفِ ذَنْبِهِ شَعْرَاتٌ (وَفَنَكٌ) بِفَتْحِ الْقَاءِ وَالنُّونِ: حَيَوَانٌ يُؤْخَذُ مِنْ جِلْدِهِ الْفَرْدُ (وَسُمُورٌ) بِفَتْحِ السِّينِ وَضَمِّ الْمِيمِ الْمَشْدَدَةِ، حَيَوَانٌ يَشْبُهُ السَّنُورَ (وَيَحْرُمُ بَقْلٌ وَحِمَارٌ أَهْلِيٌّ) وَإِنْ تَوَحَّشَ وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ (وَهُوَ مَا يَعْدُو عَلَى الْحَيَوَانِ بَنَابَهُ) كُلُّ ذِي (مُخْلَبٍ) أَيُّ ظَفَرٍ، وَمِنَ الطَّيْرِ (كَأَسَدٍ وَتَمْرٍ وَذَنْبٍ وَفِيلٍ وَقِرْدٍ) وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ ذِي النَّابِ (و) ذُو الْمُخْلَبِ، نَحْوُ (بَازٍ وَشَاهِينٍ وَصَقْرٍ وَنَسْرٍ) بِفَتْحِ النُّونِ، وَعُطِفَ الصَّقْرُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ عُطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ (وَعُقَابٍ) نَوْعٌ مِنَ الْخِدَاةِ (وَكَذَا ابْنُ آوَى) بِمَدِّ الْمُهْمَلَةِ (وَهَرَّةٌ وَحَشٌّ فِي الْأَصَحِّ،

وَيَحْرُمُ مَا كَلَبَ قَتْلُهُ كَحَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ وَغُرَابٍ أَبْقَعَ وَحِدَادَةً وَفَارَةً وَكُلَّ سَبْعٍ
ضَارٍ ، وَكَذَا وَنَحْوَهُ وَبَغَائَةٍ ، وَالْأَصْحَحُّ جِلُّ غُرَابٍ زَرْعٍ ، وَتَحْرِيمُ بَيْنَا وَطَاوِسٍ ،
وَتَحْلٍ نَعَامَةٍ وَكَرْكِيٍّ وَبَطٍّ وَإِوزٍ وَدَجَاجٍ وَحَمَامٍ وَهُوَ كُلُّ مَا عَابَ وَهَدَرَ وَمَا عَلَى
شَكْلِ عَصْفُورٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ لَوْنُهُ وَنَوْعُهُ : كَعَنْدَلِيْبٍ وَصَعُورَةٍ وَزُرْزُورٍ ، لَا خُطَافٍ ،
وَنَحْلٍ وَنَحْلٍ وَذُبَابٍ وَحَشَرَاتٍ كَحَنْفَسَاءٍ وَدُودٍ ، وَكَذَا مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ ،
وَكَأَلَا نَصٍّ فِيهِ إِنْ اسْتَطَابَهُ أَهْلُ يَسَارٍ وَطِبَاعٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعَرَبِ فِي حَالِهِ رِفَاهِيَةٍ
حَلٍّ ، وَإِنْ اسْتَخْبِشُوهُ فَلَا ، وَإِنْ جُهِلَ اسْمُ حَيَوَانٍ مَثَلُوا وَعَمِلَ بِتَسْيِيرِهِمْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ اسْمٌ عِنْدَهُمْ اعْتَبَرُوا بِالشَّبهِ بِهِ ، وَإِذَا ظَهَرَ تَغْيِيرُ لَحْمٍ جَلَالَةٍ حَرَمٌ أَكْلُهُ ، وَقِيلَ
يُسْكِرُهُ . قُلْتُ : الْأَصْحَحُّ يُسْكِرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ عُلِفَتْ طَاهِرًا فَلَطَابٌ

در محرم (أكل) ما كلب قتله : حية وعقرب وغراب أبقع (وهو ما فيه سواد وبياض ، وسيأتي
للكلام على غيره) وحداة وفارة وكل سبع ضار (أى عاد . وأما السبع غير الضاري كالضبع والكلب
فلا يحرم .) وكذا رجة (وهى طائر يشبه النسر ، وبغائة ، وهى طائر أبيض أصغر من الحداة) والأصح
حل غراب ، زرع (وهو أسود صغير شجر المنقار والرجلين . وأما ما عداها من الأغربة فحرام (و
الأصح) تحريم بيضا) وهو المعروف بالذرة (وطاوس ، وتحل نعامه وكركي) وهو طائر كبير
معروف (وبطو إوز) بكسر أوله وفتح ثانيه (ودجاج وحمام ، وهو كل ما عاب) أى شرب
الحاء من غير تنفس (وهدر) أى رجع الصوت (وما على شكل عصفور وإن اختلف لونه
ونوعه كعندليب) وهو الهزار (وصعورة) صغار العصافير (وزر زور) بضم الزاى من أنواع
العصافير (لا) يحل (خطاف) وهو ما يقال له عصفور الجنة ، وكذا الحفاس ، وهو الوطواط
(ونحل ونحل وذباب وحشرات كحنفساء ودود) وهو أنواع كثيرة . (وكذا ما تولد من مأكول
وغيره) كقولك بين كلب وشاة إذا تحققنا ذلك ، وكالبغل (وما لا نص فيه إن استطابه أهل
يسار) أى ثروة وخصب (وطباع سليمة من العرب فى حال رفاهية حل) وأما المحتاجون
وأجلاف البوادي الذين يأكلون كل مذهب من غير تمييز وأهل الضرورة فلا عبرة باستطاباتهم ،
والمتعبون إخبار عدلين ، ويرجع فى كل زمان الى العرب الموجودين فيه (وإن استخبيشوه فلا)
يحل ، وإن اختلفوا اتبع الأكثر ، فإن استوا فقرئش (وإن جهل اسم حيوان سئلوا وعمل
بتسميتهم) مما هو حلال أو حرام (وإن لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالأشبه به) من الحيوان
فى الصورة أو الطبع أو الطعم فى اللحم ، فإن استوى الشبهان أو فقد ما يشبهه حل (وإذا ظهر
تغير لحم جلاله) من الحيوان المأكول ، وهى التى تأكل النجاسات ، والتغير بالرائحة أو الطعم
أو اللون (حرم) أكله (وقيل يكره . قلت : الأصح يكره ، والله أعلم) ويتعدى الحكم إلى
سائر أجزائها ولو المنفصلة : كالشعر والبيض (فإن علفت) علفا (طاهرا) أو متنجسا (فطاب)

حَلَّ ، وَلَوْ تَنَجَّسَ طَاهِرُهُ كَخَلِّ وَدُبُسٍ ذَائِبٍ حَرَمٌ ، وَمَا كَسِبَ بِمُخَاوَرَةٍ نَجَسٍ كَجَبَانَةٍ
وَكَنَسٍ مَكْرُوهٍ ، وَيُسْنُ أَنْ لَا يَأْكُلَهُ وَيُطْعِمَهُ رَقِيقَهُ وَنَاصِحَهُ ، وَيَحِلُّ جَنِينٌ وَجَدَ
مَيْتًا فِي بَطْنٍ مَدَّ كَأَدٍ ، وَمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مَوْتًا أَوْ مَرَضًا خَوْفًا وَوَجَدَ مُحَرَّمًا
لِرِمَّةٍ أَوْ كَلْبٍ ، وَقِيلَ يَجُوزُ ، فَإِنْ تَوَقَّعَ حَلَالًا قَرِيبًا لَمْ يَجْزِ غَيْرُ سَدِّ الرَّمَقِ ، وَإِلَّا قَبْلَ
قَوْلِ يَشْبَعُ ، وَالْأَظْهَرُ سَدُّ الرَّمَقِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفًا إِنْ اقْتَصَرَ ، وَلَهُ أَكْلُ آدَمِيِّ مَيْتٍ ،
وَقَتْلُ مُرْتَدٍّ وَحَرَبِيِّ ، لِأَذَمِيِّ وَمُسْتَأْمِنٍ وَصَبِيٍّ حَرَبِيٍّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ حِلُّ قَتْلِ الصَّبِيِّ
وَالْمَرْأَةِ الْحَرَبِيِّينِ لِلأَكْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ وَجَدَ طَعَامَ غَائِبٍ أَكَلَ وَغَرِمَ ، أَوْ
حَاضِرٍ مُضْطَرٍّ لَمْ يَلْزَمَهُ بَذْلُهُ إِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْهُ ، فَإِنْ آثَرَ مُسْلِمًا جَازَ ، أَوْ غَيْرَ
مُضْطَرٍّ لَزِمَتْهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ ،

لِجَهْلِهَا بَزْوَالِ التَّغْيِيرِ (حَلَّ) عَلَى الْقَوْلِ بِالنَّجَاسَةِ وَالتَّحْرِيمِ ، وَزَالَتِ الْكَرَاهَةُ عَلَى الْقَوْلِ الْمُعْتَمَدِ
(وَلَوْ تَنَجَّسَ طَاهِرُهُ : تَحَلَّلَ وَدُبُسٌ ذَائِبٌ حَرَمٌ) تَنَاوَلَهُ (وَمَا كَسِبَ بِمُخَاوَرَةِ نَجَسٍ : كَجَبَانَةٍ
وَكَنَسٍ) لِنَجَسٍ (مَكْرُوهٍ) تَنَاوَلَهُ لِلْحَرَمِ (وَيُسْنُ أَنْ لَا يَأْكُلَهُ وَيُطْعِمَهُ رَقِيقَهُ) وَلَا يَكْرَهُ
لِلرَّقِيقِ أَكْلَهُ (وَ) يَلْعَفُ بِهِ (نَاصِحَهُ) وَهُوَ الْبَيْرُ يَسْقِي عَلَيْهِ الْمَاءَ ، وَمِثْلُ النَّاصِحِ سَائِرُ
الْهُوَابِ ، وَمِثْلُ الْأَكْلِ غَيْرُهُ مِنْ سَائِرِ الْاِتِّفَاعَاتِ حَتَّى التَّصَدَّقَ بِهِ (وَيَحِلُّ جَنِينٌ وَجَدَ مَيْتًا)
أَوْ عَيْشُهُ عَيْشٌ مَذْبُوحٌ (فِي بَطْنٍ مَدَّ كَأَدٍ) بِذَنْبٍ أَوْ إِرْسَالِ سَهْمٍ أَوْ كَلْبٍ . أَمَّا إِذَا خَرَجَ وَبِهِ حَيَاةٌ
مُسْتَقَرَّةٌ فَلَا بَدَّ فِي حَلِّهِ مِنْ ذَبْحِهِ (وَمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ) مِنْ عِلْمِ الْأَكْلِ (مَوْتًا أَوْ مَرَضًا
خَوْفًا) أَوْ زِيَادَتِهِ وَلَمْ يَجِدْ حَلَالًا لَا يَأْكُلُهُ (وَوَجَدَ مُحَرَّمًا) كَيْتَةً (لَزِمَهُ أَكْلُهُ . وَقِيلَ) لَا يَلْزَمُ
بَلْ (يَجُوزُ) تَرْكُهُ وَأَكْلُهُ ، وَهَذَا كَلَهُ فِي غَيْرِ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ ، وَأَمَّا هُوَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ إِلَّا
إِذَا نَابَ (فَإِنْ تَوَقَّعَ) الْمُضْطَرَّ (حَلَالًا قَرِيبًا لَمْ يَجْزِ غَيْرُ سَدِّ الرَّمَقِ) أَيْ سَدِّ الْخُلَلِ الْحَاصِلِ
بِتَرْكِ الْأَكْلِ ، وَذَلِكَ يَتَأْتَى بِتَعَاطِي السَّيْرِ لِابْتِغَاءِ الشَّبَعِ (وَالْأَ) بَأَنْ لَمْ يَتَوَقَّعْ حَلَالًا قَرِيبًا (فِي قَوْلِ
يَشْبَعُ) أَيْ يَأْكُلُ مَا يَكْسِرُ بِهِ سُورَةَ الْجُوعِ حَتَّى لَا يَبْطُلَ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَائِعِ (وَالْأَظْهَرُ سَدُّ الرَّمَقِ
إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفًا إِنْ اقْتَصَرَ) عَلَى سَدِّ الرَّمَقِ فَتَلَزَمَهُ الزِّيَادَةُ حَتَّى يَنْجِي نَفْسَهُ مِنَ الْهَلَاكِ (وَلَهُ)
أَيْ لِلْمُضْطَرِّ (أَكْلُ آدَمِيِّ مَيْتٍ) إِذَا لَمْ يَجِدْ مَيْتَةً غَيْرَهُ (وَ) لَهُ (قَتْلُ مُرْتَدٍّ) وَأَكْلُهُ (وَ)
لَهُ قَتْلُ (حَرَبِيٍّ) بِالْفِغْ (لِأَذَمِيِّ وَمُسْتَأْمِنٍ وَصَبِيٍّ حَرَبِيٍّ) وَحَرَبِيَّةٍ (قُلْتُ : الْأَصَحُّ حَلُّ قَتْلِ
الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ الْحَرَبِيِّينِ لِلأَكْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) مَا لَمْ تَسْتَوْجِبْ عَلَيْهِمْ وَإِلَّا صَارُوا أَرْقَاءَ مَعْصُومِينَ (وَلَوْ
وَجَدَ طَعَامَ غَائِبٍ) وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ (أَكَلَ) مِنْهُ (وَغَرِمَ أَوْ) وَجَدَ طَعَامَ (حَاضِرٍ مُضْطَرٍّ)
إِلَيْهِ (لَمْ يَلْزَمَهُ بَذْلُهُ إِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْهُ) بَلْ هُوَ أَحَقُّ بِهِ بِمَا يَسُدُّ رَمَقَهُ (فَإِنْ آثَرَ) عَلَى نَفْسِهِ
(مُسْلِمًا) مَعْصُومًا (جَازَ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَثِّرَ بِهِ كَافِرًا وَلَا بِهِمَةً وَلَا مُسْلِمًا غَيْرَ مَعْصُومٍ (أَوْ)
وَجَدَ طَعَامَ حَاضِرٍ (غَيْرِ مُضْطَرٍّ لَزِمَتْهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ) وَلَوْ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَعْدَ ،

فَإِنْ امْتَنَعَ فَلَهُ قَهْرُهُ ، وَإِنْ قَتَلَهُ ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُ بِعَوْضٍ نَاجِزٍ إِنْ حَضَرَ ، وَإِلَّا فَبِنَفْسَيْتِهِ ، فَلَوْ أَطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَوْضًا فَلَا أَصَحَّ لِعَوْضٍ ، وَلَوْ وَجَدَ مُضْطَرَّ مِيتَةً وَطَعَامَ غَيْرِهِ ، أَوْ مُحْرَمَ مِيتَةٍ وَصِيدًا فَلِلْمَذْهَبِ أَكْلُهَا ، وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ قَطْعِ بَعْضِهِ لِأَكْلِهِ . قُلْتُ . الْأَصَحُّ جَوَازُهُ ، وَشَرْطُهُ قَدْ أُلْمِيتُ وَنَحَوُهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ فِي قَطْعِهِ أَقْلًا ، وَيَحْرُمُ قَطْعُهُ لِغَيْرِهِ وَمِنْ مَعْصُومٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب المسابقة والمناضلة

هُمَا سُنَّةٌ : وَيَحِلُّ أَخْذُ عَوْضٍ عَلَيْهِمَا ، وَتَصِحُّ الْمُنَاضَلَةُ عَلَى سِهَامٍ ، وَكَذَا مَزَارِيقَ وَرِمَاحٍ وَرَمْحِي بِأَخْجَارٍ وَمُنْجَنِيْقٍ ، وَكُلُّ نَافِعٍ فِي الْحَرْبِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا عَلَى كُرَّةٍ صَوْبَلْجَانٍ ، وَبُنْدُقٍ وَسِبَاحَةٍ وَشِطْرِيْنَجٍ وَخَاتَمٍ ،

وَيَجِبُ عَلَى الْمُضْطَرِّ أَنْ يَسْتَأْذِنَ صَاحِبَ الطَّعَامِ (فَإِنْ امْتَنَعَ فَلَهُ قَهْرُهُ) عَلَى أَخْذِهِ (وَإِنْ قَتَلَهُ) إِلَّا أَنْ كَانَ الْمُضْطَرُّ ذَمِيًّا وَالْمُتَنَعُّ مَسْلَمًا (وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُ) أَيْ الْمَالِكُ (بِعَوْضٍ نَاجِزٍ إِنْ حَضَرَ) وَالْأَصَحُّ بَأَنْ لَمْ يَحْضُرِ الْعَوْضُ (فَبِنَفْسَيْتِهِ) وَلَا يُلْزَمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ (فَلَوْ أَطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَوْضًا ، فَلَا أَصَحَّ لِعَوْضٍ) وَمُقَابَلُهُ عَلَيْهِ الْعَوْضُ (وَلَوْ وَجَدَ مُضْطَرَّ مِيتَةٍ وَطَعَامَ غَيْرِهِ) الْغَائِبُ (أَوْ مُحْرَمَ مِيتَةٍ وَصِيدًا فَلِلْمَذْهَبِ) يَجِبُ (أَكْلُهَا) أَيْ الْمِيتَةُ ، وَقِيلَ بِأَكْلِ الطَّعَامِ وَالصَّيْدِ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ ، وَإِذَا كَانَ صَاحِبُ الطَّعَامِ حَاضِرًا وَامْتَنَعَ فَانَّهُ يَجِبُ أَكْلُ الْمِيتَةِ أَيْضًا ، أَوْ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ جَازًا كُلَّ الْمِيتَةِ وَجَازَ الشَّرَاءِ (وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ قَطْعِ بَعْضِهِ لِأَكْلِهِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ جَوَازُهُ وَشَرْطُهُ) أَيْ الْجَوَازُ (فَقَدْ أُلْمِيتُ وَنَحَوُهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ فِي قَطْعِهِ أَقْلًا) مِنْ الْخَوْفِ فِي تَرْكِ الْأَكْلِ (وَيَحْرُمُ) عَلَى الشَّخْصِ (قَطْعُهُ) أَيْ بَعْضُهُ (لِغَيْرِهِ) مِنَ الْمُضْطَرِّ (وَ) يَحْرُمُ عَلَى الْمُضْطَرِّ أَيْضًا أَنْ يَقْطَعَ لِنَفْسِهِ قِطْعَةً (مِنْ) حَيَوَانٍ (مَعْصُومٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)

كتاب المسابقة والمناضلة

المسابقة من السبق بمعنى التقدم ، وهي تكون على الخيل ونحوها ، والمناضلة المراماة بالسهم ونحوها (هما) للرجال المسلمين غير ذوي الأعذار (سنة) والمناضلة آكد (ويحلُّ) أَخْذُ عَوْضٍ عَلَيْهِمَا (بِالْوَجْهِ الْآتِي) (وَتَصِحُّ الْمُنَاضَلَةُ عَلَى سِهَامٍ) وهي النبل والنشاب (وَكَذَا مَزَارِيقُ) جمع مزارق ، وهو رمح صغير (وَرِمَاحُ) من عطف العام (وَرَمْحِي بِأَخْجَارٍ وَمُنْجَنِيْقٍ) أَيْ الرَّمِي بِهِ ، وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ (وَكُلُّ نَافِعٍ فِي الْحَرْبِ) كَالْمِدَافِعِ وَالْبُنَادِقِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (لَا) تَصِحُّ الْمُنَاضَلَةُ (عَلَى كُرَّةِ صَوْلْجَانٍ) بِفَتْحِ الصَّادِ وَاللَّامِ وَهُوَ عَصَا مَعُوجَةٌ الطَّرْفِ (وَبُنْدُقٍ) وَهُوَ مَا يَرْمِي بِهِ إِلَى الْحُفْرَةِ (وَسِبَاحَةٍ وَشِطْرِيْنَجٍ وَخَاتَمٍ)

ووقوف على رجل ومعرفة ما في يده ، وتصيح المسابقة على خيل ، وكذا فيل وبغل
 وجار في الأظهر ، لا طير وصراع في الأصح ، والأظهر أن عقدهما ، لازم لا ماز
 فليس لأحدهما فسحة ، ولا ترك العمل قبل الشروع ولا بعده ، ولا زيادة ونقص فيه ، ولا
 في مال ، وشرط المسابقة علم الموقف والغاية ، وتساوياً فيهما ، وتعيين الفرسين وتعيينان
 وإمكان سبق كل واحد ، والعلم بالمالي الشرطي ، ويجوز شرط المال من غيرهما بأن
 يقول الإمام أو أحد الرعية : من سبق منكماً فله في بيت المال كذا أو فله على كذا ،
 ومن أحدهما فيقول إن سبقتني فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء عليك ، فإن شرط
 أن من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح إلا بحلل فرسه كفه ، لفرسهما ،
 فإن سبقهما أخذ المالين ، وإن سبقه وجا آمعاً فلا شيء لأحد ، وإن جاء مع أحدهما
 فمال هذا لنفسه ، ومال المتأخر للحلل والذي معه ، وقيل للحلل فقط ، وإن

وقوف على رجل ومعرفة ما في يده) من شفع دور ، وكذا أنواع اللعب ، فلا يصح العقد عليها
 بعوض وإلا فباح (وتصيح المسابقة) بعوض وغيره (على خيل) وكذا إبل (وكذا فيل
 وبغل وجار في الأظهر) ومقابله لا يجوز إلا على الخيل والابل (لا طير وصراع) بكسر الصاد
 لا يجوز بعوض (في الأصح) ومقابله يجوز (والأظهر أن عقدهما) أي المسابقة والمناضلة
 (لازم) لمن التزم العوض (لا جاز فليس لأحدهما) إذا التزم المال (فسحة ، ولا ترك العمل
 قبل الشروع) فيه (ولا بعده ولا زيادة و) لا (نقص فيه) أي العمل (ولا في مال) ملزم
 (وشرط المسابقة علم الموقف) الذي يتقدمان منه (والغاية) التي يجريان إليها (وتساوياً
 فيهما) فلا شرط تقدم موقف أحدهما ، أو تقدم غايته لم يجوز (وتعيين الفرسين) مثلاً ، وكذا
 الراميان (وتعيينان) بالتعيين ، فلا يجوز إبدال واحد منهما (وإمكان سبق كل واحد)
 منهما ، فلو كان أحدهما ضعيفاً يقطع بتخلفه أو فارها يقطع بسبقه لم يجوز ، وإن أمكن نادراً (والعلم
 بالمال المشروط) فلا يصح العقد بغير مال أو بمال مجهول (ويجوز شرط المال من غيرهما) أي
 المتسابقين (بأن يقول الإمام أو أحد الرعية : من سبق منكماً ، فله في بيت المال كذا) مثال
 لقول الإمام (أو فله على كذا) مثال قول أحد الرعية (و) يجوز شرط المال (من أحدهما)
 فقط (فيقول إن سبقتني فلك على كذا ، أو سبقتك فلا شيء عليك ، فإن شرط) في العقد
 (أن من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح إلا بحلل) أي شخص آخر يكون سببا لحل
 العقد وإخراجه عن صورة القمار المحرم (فرسه كفه لفرسهما) يفهم أن سبق ، ولا يفهم أن
 سبق (فإن سبقهما أخذ المالين ، وإن سبقه وجا آمعاً ، فلا شيء لأحد ، وإن جاء) للحلل
 (مع أحدهما فمال هذا لنفسه ، ومال المتأخر للحلل والذي معه ، وقيل هو) للحلل فقط . وإن

جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فقال الآخر للأول في الأصح ، وإن تسابق ثلاثة فصاعداً ،
 وشروط للثاني مثل الأول فسد ودونه يجوز في الأصح ، وسبق إبل بكتف ، وخيل
 بعنق ، وقيل بالقوائم فيهما ، ويشترط للمناضلة بيان أن الرمي مبادرة وهي
 أن يبدؤ أحدهما بإصابة العدد المشروط ، أو محاطة ، وهي أن تقابل إصابتهما ،
 وي طرح المشترك فن زاد بعدد كذا ففاضل ، وبيان عدد نوب الرمي ، والإصابة ،
 ومسافة الرمي ، وقدر الغرض طولا وعرضا إلا أن يعقد بموضع فيه غرض معلوم
 فيقتل المطلق عليه ، وليبين صفة الرمي من قرع ، وهو إصابة الشئ بلا خدش ،
 أو خزق وهو أن يثقبه ولا يثبت فيه ، أو خسق وهو أن يثبت فيه ، أو مرقع ،
 وهو أن ينفذ ، فإن أطلقا اقتضى القرع ، ويجوز عوض المناضلة

جاء أحدهما ، ثم المحلل ، ثم الآخر ، فالآخر للأول في الأصح (ومقابل له وللحليل (وان
 تسابق ثلاثة فصاعداً) وبذل المال غيرهم ، أوهم (وشروط للثاني مثل الأول فسد) العقد ،
 ولكن المعتمد الصحة (و) ان شرط للثاني (دونه) أي الأول (يجوز) بل يستحب (في
 الأصح) ومقابل له لا يصح (وسبق إبل) ونحوها كقيلة (بكتف) وهو السكاهل (و) سبق
 (خيل بعنق) ففي سبق أحدهما الآخر بشئ من ذلك عند الغاية ، فهو السابق (وقيل بالقوائم
 فيهما) أي الإبل والخيل (ويشترط للمناضلة) أي صحتها (بيان أن الرمي مبادرة وهي أن يبدؤ
 أي يسبق (أحدهما) أي المتناضلين (بإصابة العدد المشروط) مع استوائهما في العدد تخمسة
 من عشرين ، فن أصابها ولو في أول العشرين لا يحتاج إلى إتمامها . ثم ينظر للثاني ان لم يصبها ،
 فالأول هو الناضل (أو) بيان أن الرمي (محاطة) بتشديد الطاء (وهي أن تقابل إصابتهما)
 من عدد معلوم (وي طرح المشترك ، فن زاد بعدد كذا) تكمس (ففاضل) للآخر ، والمعتمد
 أنه لا يشترط التعرض لهما في العقد ، والاطلاق يحمل على المبادرة (و) يشترط أيضا (بيان عدد
 نوب الرمي) من كون أحدهما يرى سهما ، ثم الآخر مثله ، أو خمسة ، ثم الآخر كذلك أو جميع
 العدد ، ثم الآخر كذلك ، والمعتمد أن بيان هذا مستحب لاشروط ، ويحمل الاطلاق على أن
 ربما سهما سهما (و) بيان عدد (الإصابة) تخمسة من عشرين ، ولكن لو قال نرى عشرة فن
 أصاب أكثر فهو الناضل صح (و) بيان (مسافة الرمي) وهي ما بين موقف الرامي والغرض ،
 وهذا اذا لم تكن عادة غالبية ، والا حيل عليها (و) بيان (قدر الغرض طولا وعرضا إلا أن يعقد
 بموضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه) والغرض ما يرمى اليه والهدف ما يرفع ويوضع عليه
 الغرض (وليبين صفة الرمي من قرع وهو إصابة الشئ بلا خدش) والشئ في الأصل الجلد البالي والمراد
 منه هنا الغرض (أو خزق ، وهو أن يثقبه ولا يثبت فيه ، أو خسق وهو أن يثبت فيه ، أو مرقع وهو أن
 ينفذ) ويخرج من الجانب الآخر (فان أطلقا) العقد كفي ، و (اقتضى القرع ، ويجوز عوض المناضلة

مِنْ حَيْثُ يَجُوزُ عَوْضُ الْمُسَابَقَةِ وَيَشْرُطُهُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ قَوْسٍ وَسَهْمٍ ، فَهِنْ عَيْنٌ
لَفَا ، وَجَازٌ إِبْدَالُهُ بِمَثْلِهِ ، فَإِنْ شَرِطَ مَنَعُ إِبْدَالِهِ فَسَدَ الْعَقْدُ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ تَيَانِ
الْبَادِي بِالرَّمْيِ ، وَلَوْ حَضَرَ جَمْعٌ لِلْمُتَنَاضِلِينَ فَاتَّصَبَ زَعِيمَانِ بِخِتَارَانِ أَصْحَابًا جَازَ ، وَلَا
يَجُوزُ شَرِطُ تَعْيِينِهِمَا بِقُرْعَةٍ ، فَإِنْ اخْتَارَ غَرِيبًا ظَنَّهُ رَامِيًا فَبَانَ خِلَافُهُ بِطَلِّ الْعَقْدِ فِيهِ ،
وَسَقَطَ مِنَ الْحِزْبِ الْآخَرِ وَاحِدٌ ، وَفِي بَطْلَانِ الْبَاقِي قَوْلَا الصَّفَقَةِ ، فَإِنْ مَحَحْنَا فَلَهُمْ جَمِيعَا
الْخِيَارِ ، فَإِنْ أَجَازُوا وَتَنَازَعُوا فَيَمُنُّ بِسَقَطِ بَدَلِهِ فَسَدَ الْعَقْدُ ، وَإِذَا نَضَلَ حِزْبٌ قِسِمَ لِلْمَالِ
بِحَسَبِ الْإِصَابَةِ ، وَقِيلَ بِالسُّوِيَةِ ، وَيَشْتَرِطُ فِي الْإِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةُ أَنْ تَحْصُلَ بِالنَّصْلِ ،
قَلْوٌ تَلَفٌ وَتَرٌّ أَوْ قَوْسٌ أَوْ عَرَضٌ شَيْءٌ انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ وَأَصَابَ حُسْبَ لَهُ ، وَإِلَّا لَمْ
يُحْسَبْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ ثَقُلَتِ الرِّيحُ الْغَرَضَ فَكَأَصَابَ مَوْضِعَهُ حُسْبَ لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا يُحْسَبُ
عَلَيْهِ ، وَلَوْ شَرِطَ خَسَقٌ فَتَقَبَّ وَثَبَتْ ثَمَّ سَقَطَ ، أَوْ لَقِيَ صَلَابَةً فَسَقَطَ حُسْبَ لَهُ .

من حيث (أى الجهة التى (يجوز) منها (عوض المسابقة) فيخرجه الامام أو أحد الرمية
(وبشرطه) إذا أخرجاه معا ، فلا يصح الا بمطل (ولا يشترط تعيين قوس وسهم ، فان عين
شئ منهما) لفا وراز إبداله بمثله) من ذلك النوع (فان شرط منع إبداله فسد العقد ، والأظهر
اشتراط بيان البادى بالرمي) من المتناضلين (ولو حضر جمع للمناضلة فاتصّب زعيمان) أى
رئيسان (يختاران) قبل العقد (أصحابا) بالتراضى ، بأن يختار زعيم واحدا ، ثم الآخرى
مقابله وانجسدا ، وهكذا (جاز ، ولا يجوز شرط تعيينهما) أى الأصحاب (بقرعة) ولا أن
يختار واحد جميع الحزب أولا (فان اختار) زعيم (غريبا ظنه راميا فبان خيلافه بطل العقد
فيه وسقط من الحزب الآخر واحد) بإزالته (وفي بطلان الباقي) من الطرفين (قولاً) تفريق
(الصنفقة) أظهرهما تفرق (فان صححنا) العقد ، وهو الأصح (فلم جميعا الخيار) بين
الفسخ والاجازة (فان أجازوا وتنازعوا فيمُنُّ بسقط بدله فسد العقد) ثم الحزبان كالأشخاص
في اشتراط استوائهما في العدد ، وفي عدد الرمي الاصابة وغير ذلك (وإذا نضل حزب) أى غلب
(قسم المال بحسب الاصابة) فمن لا إصابة له لا شئ له (وقيل) يقسم المال (بالسوية)
بينهم على عدد رموسهم . وهذا هو المعتمد (ويشترط في الاصابة المشروطة أن تحصل بالنصل)
لا بعرض السهم : أى جانبه ، ولا يفوقه بضم الفاء : أى محل الوتر (قلو تلف وتر) بانقطاعه
(أو قوس) بانكساره حال الرمي (أو عرض شئ) كحيوان (انصدم به السهم وأصاب)
في المسائل الثلاث الغرض (حسب له ، وإلا) بأن لم يصب (لم يحسب عليه) فيعيد الرمي
(ولو ثقلت الرّيح الغرض فأصاب موضعه حسب له) إذا كان الشرط القرع (وإلا) بأن لم
يصب موضعه (فلا يحسب عليه ، ولو شرط خسق فتقب وثبت ثم سقط أو لقي صلابة فسقط) ولو
بلا تقب (حسب له) فلو خدشه ولم يثقبه أو ثقبه ولم يثبب فليس بخاسق .

كتاب الايمان

لَا تَنْتَقِدُ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ لَهُ كَقَوْلِهِ : وَاللَّهُ ، وَرَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ، وَمَنْ نَفْسِي بِيَدِهِ ، وَكُلَّ اسْمٍ تُخْتَصُّ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ : لَمْ أُرِدْ بِهِ الْيَمِينَ ، وَمَا انْصَرَفَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ كَالرَّحِيمِ ، وَالْخَالِقِ ، وَالرَّازِقِ ، وَالرَّبُّ تَنْقَعِدُ بِهِ الْيَمِينَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ غَيْرَهُ ، وَمَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ سِوَاهُ : كَالشَّيْءِ وَالْمَوْجُودِ وَالْعَالَمِ وَالْحَيُّ أَيْسَ يَمِينٍ إِلَّا بِذَنبِهِ ، وَالصِّفَةُ : كَوَعْظَمَةِ اللَّهِ وَعِزَّتِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ وَكَلَامِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَمُسَبِّحَتِهِ يَمِينٍ ، إِلَّا أَنْ يَقْوَى بِالْعِلْمِ الْمَعْلُومِ ، وَبِالْقُدْرَةِ الْقُدُورِ ، وَلَوْ قَالَ وَحَقَّ اللَّهُ فَيَمِينٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْعِبَادَاتِ ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ بَاءً وَوَاوً وَتَاءً : كَبِاللَّهِ وَوَاللَّهُ وَتَاللَّهِ ، وَتَخْتَصُّ التَّاءُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ قَالَ : اللَّهُ

كتاب الايمان

بفتح الميم جمع يمين ، وهى الحلف . وفى الاصطلاح : تحقيق أمر غير ثابت محتمل ماضيا كان أو مستقبلا ، فخرج لغو اليمين ، لأنه لا تحقيق فيه ، وبالمحتمل الأمر الثابت ، كقوله : والله لأموتن ، فليس كل ذلك يمين (لا تنعقد) اليمين (إلا بذات الله تعالى أو صفة له) من صفاته خرج ذات غيره : كالنبي والولي . قال الشافعي أخشى أن يكون معصية ، والحلف بالذات (كقوله : والله ورب العالمين) أى مالك المخلوقات (والحي الذى لا يموت ، ومن نفسى بيده) أى بقدرته (وكل اسم يختص به سبحانه وتعالى) غير ما ذكر كآله (ولا يقبل قوله) فى هذا القسم (لم أرد به اليمين) فلا ينصرف بالإطلاق إلا إلى اليمين . وأما إذا نوى غير اليمين فيقبل ظاهرا وهو غير ما هنا ، لأنه بإرادته انصرف . وأما الذى فى كلامه فهو عدم الإرادة وعند عدمها ينصرف لليمين . وأما إذا قال فى هذا القسم لم أرد به الله تعالى فلا يقبل منه ظاهرا ولا باطنا (وما انصرف اليه سبحانه عند الإطلاق) وينصرف إلى غيره مقيدا (كالرحيم والخالق والرازق والرب تنعقد به اليمين) سواء قصده تعالى أم أطلق (إلا أن يريد غيره) فيقبل ولا يكون يمينا (وما استعمل فيه وفى غيره سواء كالشئ والموجود والعالم والحي) والسميع والبصير (ليس يمين إلا بنية) فإن نواه تعالى فهو يمين ، وإن أطلق أو نوى غيره فليس يمين (والصفة) الذاتية (كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومُسَبِّحَتِهِ يمين) إن أضافها إلى الاسم الظاهر (إلا أن ينوى بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور) فلا يكون يمينا ، وكذا بقية الصفات لو أراد بها آثارها (ولو قال) الخالف (وحق الله فيمين) ولو عند الإطلاق ، وحق الله هو القرآن أو استحقاق الألوية (إلا أن يريد) بالحق (العبادات) فلا يكون يمينا (وحروف القسم) باء وواو وتاء كبالله والله وتالله ، وتختص التاء بالله تعالى (ولكن لو قال : نالرحن أو الرحيم انعقدت يمينه ، فإن أراد غير اليمين قبل منه) (ولو قال : الله

وَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ جَرَّ فَلَيْسَ يَمِينٍ إِلَّا بِنِيَّةٍ ، وَلَوْ قَالَ أَقْسَمْتُ أَوْ أَقْسِمُ ، أَوْ حَلَفْتُ
 أَوْ أَخْلَفْتُ بِاللَّهِ لَا فَعَلْتُ فَيَمِينٌ إِنْ نَوَاهَا أَوْ أَطْلَقَ ، وَإِنْ قَالَ قَصَدْتُ خَيْرًا مَاضِيًا أَوْ
 مُسْتَقْبَلًا صَدَقَ بَاطِنًا وَكَذَّاهَا ظَاهِرًا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قَالَ لِنَفْسِي أَقْسِمُ عَلَيْكَ يَا اللَّهُ أَوْ
 أَسْأَلُكَ يَا اللَّهُ لِتَفْعَلَنَّ وَأَرَادَ يَمِينَ نَفْسِهِ فَيَمِينٌ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا يَهُودِيٌّ
 أَوْ بَرِّيٌّ مِنَ الْإِسْلَامِ فَلَيْسَ يَمِينٍ ، وَمَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى لَفْظٍ بِلا قصدٍ لَمْ تَنْفَعِدْ ،
 وَتَصَبَّحَ عَلَى مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ ، وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ إِلَّا فِي طَاعَةٍ ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ
 أَوْ فِعْلِ حَرَامٍ عَصَى وَلِزِمَتْهُ الْحِنْثُ وَكَفَّارَةٌ ، أَوْ تَرْكِ مَنْدُوبٍ ، أَوْ فِعْلِ مَكْرُوهٍ سُنٍّ
 حِنْثُهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ، أَوْ تَرْكِ مَبَاحٍ أَوْ فِعْلِهِ فَلَا فَضْلَ تَرْكِ الْحِنْثِ ، وَقِيلَ الْحِنْثُ ،
 وَلَهُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةِ بِفَيْضِ صَوْمٍ عَلَى حِنْثٍ جَائِزٍ . قِيلَ : وَحَرَامٌ .

ورفع أو نصب أو جرّ (فليس يمين إلا بنية) وأما إذا جاء بحرف القسم فتتعدد سواء
 نوى اليمين أم أطلق ، وسواء حرّ أم رفع أم نصب ، لأن اللحن لا يمنع الانقضاء ، ولو حذف الألف
 من لفظ الله فاعتمد المصنف أنها ليست يميناً وإن نواها ، واعتمد الغزالي والامام أنها يمين عند
 النية [ولو قال : أقسمت أو أقسم ، أو حلفت أو أخلف بالله لأفعلن] كذا (فيمين إن نواها ، أو
 أطلق) وإن سكته عن لفظ الجلالة لا تكون يميناً (وإن قال قصدت خيراً ماضياً) أى الأخبار
 عن يمين سابقة (أو مستقبلاً صدق بآطنا وكذا ظاهراً على المذهب) وفي قول لا (ولو قال لغيره :
 أقسم عليك بالله ، أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (وأراد يمين نفسه فيمين) ويسنّ للمخاطب
 إبراره (وإلا) بأن أطلق أو أراد التشفع (فلا) يكون يميناً (ولو قال : إن فعلت كذا فأنا يهوديٌّ أو
 برىء من الإسلام فليس يمين) ولا كفارة عليه في الحنث به ، والحلف بذلك معصية ، والتلفظ به
 حرام إذا قصد بذلك تعييد نفسه . وأما إذا قصد الرضا بالتهود ونحوه إذا فعل ذلك الفعل كفر في
 في الحال (و) يشترط في اليمين قصد الحلف فيثبث (من سبق لسانه إلى لفظها بلا قصد)
 لعناها (لم تنعقد) يمينه (وتصح على ماضٍ) كوالله ما فعلت كذا ، أو فعلته ، ثم إن قصد
 الكذب فهي اليمين الغموس ، وهي من الكبائر ، وتعلق بها الكفارة (و) على (مستقبل .
 وهي) أى اليمين (مكروهة إلا في طاعة) من فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه ،
 وكذا لو احتاج إليها لتوكيد كلام أو تعظيم أمر (فإن حلف على ترك واجب) كترك الصبح
 (أو فعل حرام) كالسرقة (عصى) في صورتين (ولزمت الحنث وكفارة ، أو) حلف على
 ترك مندوب أو فعل مكروه سبق حنثه وعليه الكفارة ، (أو) على (ترك مباح) معين (أو فعله)
 كدخول دار (فالأفضل ترك الحنث) بل يسنّ (وقيل) الأفضل له (الحنث ، وله) أى الخالف
 (تقديم كفارة بغير صوم) من عتق أو أطعم أو كبوة (على حنث جائز) وأجب أو مندوب
 أو مباح ، ولكن الأولى أن لا يكفر حتى يحنث (قيل : و) له تقديمها على حنث (حرام)

قُلْتُ: هَذَا أَصَحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَكَفَّارَةُ ظَهَارٍ عَلَى الْعَوْدَةِ وَقَتْلٍ عَلَى الْمَوْتِ، وَمَنْذُورٍ مَالِيٍّ .
 [فصل] يَتَخَيَّرُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عِتْقِ كَالظَّهَارِ، وَإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ
 لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّ حَبِّ مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ بَلَدِهِ، وَكِسْوَتِهِمْ بِمَا يُسَمَّى كِسْوَةً
 كَقَمِيصٍ أَوْ عِمَامَةٍ أَوْ إِزَارٍ لَأَخْفِ وَقَفَّازِينَ وَمِنْطَقَةٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ صَلَاحِيَّتُهُ لِلدَّفْعِ
 إِلَيْهِ فَيَجُوزُ سَرَاوِيلُ صَغِيرٍ لِكَبِيرٍ لَا يَصْلُحُ لَهُ، وَقُطْنٌ وَكَتَانٌ وَخَرِيرٌ لِامْرَأَةٍ،
 وَدَجْلٌ وَلَيْسَ لَمْ تَذْهَبْ قُوَّتُهُ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الثَّلَاثَةِ لَزِمَهُ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَا يَجِبُ
 تَتَابُعُهَا فِي الْأَظْهَرِ، وَإِنْ غَابَ مَالُهُ انْتَظَرَهُ وَلَمْ يَصُمْ، وَلَا يُكْفَرُ عَبْدٌ بِمَالٍ إِلَّا إِذَا
 مَلَكَهُ سَيِّدُهُ طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً، وَقُلْنَا يَمْلِكُ، بَلْ يُكْفَرُ بِصَوْمٍ، وَإِنْ ضَرَهُ وَكَانَ حَلْفَ
 وَحْنٍ بِإِذْنِ مَسِيئِهِ صَامٌ بِلا إِذْنٍ، أَوْ وَجِدًا بِلا إِذْنٍ لَمْ يَصُمْ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَإِنْ أَذِنَ

كَالْحَنْتِ بَرَكَ وَاجِبٌ أَوْ فَعَلَ حَرَامٌ (قُلْتُ: هَذَا أَصَحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . و) لَهُ تَقْدِيمُ (كَفَّارَةِ ظَهَارٍ)
 بِغَيْرِ صَوْمٍ (عَلَى الْعَوْدِ) فِي الظَّهَارِ، وَصَوَّرُوا التَّقْدِيمَ عَلَى الْعَوْدِ بِمَا إِذَا ظَاهَرَ مِنْ رَجْعِيَّةٍ ثُمَّ كَفَرَ
 ثُمَّ رَاجَعَهَا (و) لَهُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةِ (قَتْلٍ عَلَى الْمَوْتِ) مِنْهُ بَعْدَ حَصُولِ الْجَرْحِ (و) لَهُ تَقْدِيمُ
 (مَنْذُورٍ مَالِيٍّ) عَلَى الْمَلْعُونِ عَلَيْهِ كَأَن قَال: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَتَنَّهُ عَلَى أَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَوْ
 أَنْصَلِقَ بِكَذَا، فَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الشِّفَاءِ . وَأَمَّا الْمَنْذُورُ الْبَدَنِيُّ كَالصَّوْمِ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى
 الْمَشْرُوطِ .

[فصل] فِي صِفَةِ الْكَفَّارَةِ (يَتَخَيَّرُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عِتْقِ) لِرَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ بِإِعْصَابٍ يَحُلُّ
 بِعَمَلٍ أَوْ كَسْبٍ (كَالظَّهَارِ، و) بَيْنَ (إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّ حَبِّ مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ
 بَلَدِهِ) أَيْ الْمَكْفَرِ (و) بَيْنَ (كِسْوَتِهِمْ بِمَا يُسَمَّى كِسْوَةً) عَمَّا يَتَّخِذُ لِبَسِهِ (كَقَمِيصٍ أَوْ عِمَامَةٍ
 أَوْ إِزَارٍ) أَوْ رَدَاءٍ أَوْ مَنَدِيلٍ . قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَعْرُوفُ الَّذِي يَحْمِلُ فِي الْيَدِ (لَاخِفَ
 وَقَفَّازِينَ وَمِنْطَقَةً) بِكَسْرِ الْمِيمِ (وَلَا يَشْتَرَطُ صَلَاحِيَّتُهُ) أَيْ مَا ذَكَرَ (لِلدَّفْعِ إِلَيْهِ فَيَجُوزُ
 سَرَاوِيلُ صَغِيرٍ لِكَبِيرٍ لَا يَصْلُحُ لَهُ، و) يَجُوزُ (قُطْنٌ وَكَتَانٌ وَخَرِيرٌ لِامْرَأَةٍ وَرَجُلٍ، وَلَيْسَ) أَيْ
 مَلْبُوسٌ (لَمْ تَذْهَبْ قُوَّتُهُ) فَإِنْ ذَهَبَتْ بِحَيْثُ صَارَ سَحِيقًا أَوْ تَحْرَقَ لَمْ يَجْزِ، وَلَا يَجْزِي نَجَسُ الْعَيْنِ
 بِخِلَافِ الْمُنْتَجَسِ، وَلَا يَجْزِي إِطْعَامُ خِسْفَةٍ وَكِسْوَةُ خِسْفَةٍ (فَإِنْ عَجَزَ عَنْ) كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ (الثَّلَاثَةِ)
 بِأَنْ جَازَلَهُ الْأَخْذُ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ مِنَ الزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ (لَزِمَهُ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ،
 وَلَا يَجِبُ تَتَابُعُهَا) أَيْ الثَّلَاثَةُ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَجِبُ (وَإِنْ غَابَ مَالُهُ انْتَظَرَهُ وَلَمْ يَصُمْ وَلَا يَكْفَرُ
 عَبْدٌ بِمَالٍ إِلَّا إِذَا مَلَكَهُ سَيِّدُهُ) . أَوْ غَيْرَهُ (طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً) وَأُذِنَ لَهُ فِي التَّكْفِيرِ (وَقُلْنَا يَمْلِكُ)
 بِالْمَلِكِ عَلَى رَأْيِ مَرْجُوحٍ فَإِنَّهُ يَكْفَرُ بِذَلِكَ، وَإِذَا مَلَكَهُ رَقَبَةٌ لِيَعْتَقَهَا عَنْ كَفَّارَتِهِ لَمْ تَقَعْ، وَلَوْ
 قُلْنَا يَمْلِكُ بِالْمَلِكِ (بَلْ يَكْفَرُ) الْعَبْدُ (بِصَوْمٍ، وَإِنْ ضَرَهُ، وَكَانَ حَلْفَ وَحْنٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ) فِي
 كُلِّ مِنْهُمَا (صَامٌ بِلا إِذْنٍ، أَوْ وَجِدًا) أَيْ الْحَلْفَ وَالْحَنْتَ (بِلا إِذْنٍ لَمْ يَصُمْ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَإِنْ أَذِنَ

في أحدهما فالأصح اعتبار الحلف ، ومن بقضه حرّوه مال يكفر بطعام أو كسوة لا عتق .

[فصل] حلف لا يسكنها أو لا يقيم فيها فليخرج في الحال ، فإن مكث بلا عذر حنث ، وإن بعث متاعه ، وإن اشتغل بأشباب الخروج : كجمع متاع وإخراج أهل ولبس ثوب لم يحنث ، ولو حلف لا يسكنها في هذه الدار فخرج أحدُها في الحال لم يحنث ، وكذا لو بُني بينهما جدار ولكل جانِب مدخل في الأصح ، ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حنث بهذا ، أو لا يتزوج أو لا يتطهر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد فاستدام هذه الأحوال حنث . قلت : تحنيثه باستدامة التزوج ، والتطهر غلط لذهول ، واستدامته طيب ليست تطيباً في الأصح ، وكذا وطء وصوم

في أحدهما فالأصح اعتبار اذن السيد له في (الحلف) فإذا حلف باذنه وحنث بغير اذنه صام بلا اذن ، ومقابل الأصح الاعتبار باذنه في الحنث ، وهذا هو الأصح وإن ضعيفه المصنف . وأما إذا لم يضره العوم فله أن يصوم بلا اذن ، والأمة ليس لهما الصوم إلا باذن سواء ضرها أم لم يضرها (ومن بقضه حرّوه مال يكفر بطعام أو كسوة) ولا يكفر بالصوم (لاهتق) لأنه ليس من أهله .

[فصل] في الحلف على السكنى والمساكنة والسخول وغيرها مما يأتي .

(حلف لا يسكنها) أي الدار المعينة (أو لا يقيم فيها) وهو فيها (فليخرج في الحال) ببذنه بنية التحول ، وإن بقي أهله ومتاعه فيها (فإن مكث بلا عذر حنث) وإن قل . وأما إن كان هناك عذر حسي كغلق الباب عليه ، أو شرعي كأن ضاق وقت الصلاة بحيث لو خرج قبل صلاتها فانت لم يحنث ويحنث بالتأخير (وإن بعث متاعه ، وإن اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع وإخراج أهل ، وليس ثوب لم يحنث) بمكثه لذلك على ما جرى به العرف (ولو حلف لا يسكنها في هذه الدار فخرج أحدُها منها) في الحال لم يحنث (ولو خرج الخوف على عدم مساكنته لصلاة أو نحوها ومكث الحالف حنث) وكذا (لا يحنث) لو بُني بينهما جدار ولكل جانب من الدار (مدخل في الأصح) ومقابله يحنث ، ولو أرخى بينهما ستر حنث إلا أن يكونا من أهل الخيام (ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج ، وهو خارج فلا حنث بهذا) المذكور من دخول أو خروج (أو) حلف (لا يتزوج) وهو متزوج (أو لا يتطهر) وهو متطهر (أو لا يلبس) وهو لابس (أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد) وهو متلبس بذلك (فاستدام هذه الأحوال حنث) في جميعها (قلت : تحنيثه باستدامة التزوج والتطهر غلط) من صاحب المحرر (لذهول) أي نسيان منه ، فإن التزوج والتطهر لا يمتدان ، بل الممتد آثارهما . وأما اللبس وما بعده فيمتد فيحنث باستدامتهما (واستدامته طيب ليست تطيباً في الأصح) فلا يحنث باستدامته (وكذا وطء وصوم

وَمَسَلَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا حَيْثُ يَدْخُولُ دِهْلِيزِ دَاخِلِ الْبَابِ،
 أَوْ بَيْنَ بَابَيْنِ لَا يَدْخُلُ طَائِقَ قُدَّامِ الْبَابِ، وَلَا يَصْعُودُ سَطْحَ غَيْرِ مُحَوِّطٍ وَكَذَا مُحَوِّطٍ فِي
 الْأَصَحِّ، وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ أَوْ رَأْسَهُ أَوْ رِجْلَهُ لَمْ يَحْنَثْ، فَإِنْ وَضَعَ رِجْلَهُ فِيهَا مُعْتَمِدًا
 عَلَيْهِمَا حَنْثَ، وَلَوْ انْهَدَمَتْ فَدَخَلَ وَقَدْ بَقِيَ أَسَاسُ الْحِيطَانِ حَنْثَ، وَإِنْ صَارَتْ
 فُضَاءً أَوْ جُعِلَتْ مَسْجِدًا أَوْ حَمَامًا أَوْ بُسْتَانًا فَلَا، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ حَيْثُ يَدْخُولُ
 مَا يَسْكُنُهَا يَمْلِكُ، لَا بِإِعَارَةٍ وَإِجَارَةٍ وَغَضَبٍ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَهُ، وَيَحْنَثُ بِمَا يَمْلِكُهُ
 وَلَا يَسْكُنُهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَهُ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ أَوْ لَا يَكَلِّمُ عَبْدَهُ
 أَوْ زَوْجَتَهُ فَبَاعَهُمَا أَوْ طَلَّقَهُمَا فَدَخَلَ وَكَلَّمَ لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ دَارُهُ هَذِهِ أَوْ
 زَوْجَتُهُ هَذِهِ أَوْ عَبْدُهُ هَذَا فَيَحْنَثُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَا دَامَ مِلْكُهُ، وَلَوْ حَلَفَ
 لَا يَدْخُلُهَا مِنْ ذَا الْبَابِ فَتَزِعَ وَنُصِبَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهَا لَمْ يَحْنَثْ بِالثَّانِي،
 وَيَحْنَثُ بِالْأَوَّلِ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ لَا يَدْخُلُ

وصلاة) بأن يحلف في الصلاة ناسيا فلا يحنث باستدامتها (والله أعلم، ومن حلف لا يدخل دارا
 حنث بدخول دهليز داخل الباب أو بين بابين لا) يحنث (بدخول طاق قددام الباب) وهو الموقوف خارج
 الباب لبعض بيوت الأكر (ولا) يحنث (بصعود سطح غير محوط) وصل إليه من خارج
 (وكذا) سطح (محوط) لا يحنث بصعوده (في الأصح) ومقابلته يحنث (ولو أدخل يده أو رأسه
 أو رجله) فيها (لم يحنث، فإن وضع رجله فيها معتمدا عليهما حنث) وأما لو لم يعتمد
 عليهما كما لو مده رجله فيها وهو خارجها فلا حنث (ولو انهدمت فدخل، وقد بقي أساس الحيطان
 حنث) حيث بقي منها ما تسمى معه دارا. أما إذا صارت ساحة فلا حنث بدخولها (وإن صارت)
 تلك الدار المحلوف على دخولها (فضاء) أي ساحة لآبناء فيها (أو جعلت مسجدا أو حماما أو
 بستانا فلا) يحنث بدخولها (ولو حلف لا يدخل دار زيد حنث بدخول ما يسكنها بملك لا بإعارة
 وإجارة وغضب) ووقف عليه (إلا أن يريد) بداره (مسكنه) فيحنث بالمعار وغيره (ويحنث
 بما يملكه ولا يسكنه) إذا كان يملك جميعه (إلا أن يريد مسكنه) فلا يحنث بما لا يسكنه
 (ولو حلف لا يدخل دار زيد، أو لا يكلم عبده أو زوجته فباعهما) أي الدار والعبد أو بعضهما
 (أو طلقها) ولو رجعا مع انقضاء العدة (فدخل) الدار (وكلم) العبد والزوجة (لم يحنث
 إلا أن يقول: داره هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا فيحنث إلا أن يريد مادام ملكه) عليه فلا
 يحنث مع الإشارة (ولو حلف لا يدخلها من ذا الباب فتزع) من محله (ونصب في موضع آخر
 منها) أي الدار (لم يحنث بالثاني) أي بالدخول من المنفذ الثاني (ويحنث بالأول في الأصح)
 حلا على المنفذ، ومقابلته عكسه، ولو قال لأدخلها من بابها حنث بأي باب (أو) حلف (لا يدخل

بَيْتًا حَيْثُ بِكُلِّ بَيْتٍ مِنْ طِينٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ آجَرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ خَيْمَةٍ وَلَا يَحْتَسِبُ
بِمَسْجِدٍ وَتَحَامٍ وَكَنِيسَةٍ وَغَارٍ جَبَلٍ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى زَيْدٍ فَدَخَلَ بَيْتًا فِيهِ زَيْدٌ
وغيرُهُ حَيْثُ ، وَفِي قَوْلٍ إِنْ نَوَى الدُّخُولَ عَلَى غَيْرِهِ دُونَهُ لَا يَحْتَسِبُ ، فَلَوْ جَبَلَ
حُضُورَهُ فَيَخْلَافُ حَيْثُ النَّاسِ . قُلْتُ : وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ فَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ
فِيهِمْ وَاسْتَنْتَاهُ لَمْ يَحْتَسِبْ ، وَإِنْ أَطْلَقَ حَيْثُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّؤُوسَ وَلَا يَبْنِي لَهُ حَيْثُ بَرُؤُوسٍ يُبَاغُ وَحَدَّهَا ، لَا طَيْرٍ
وَحُوتٍ وَصَيْدٍ إِلَّا يَبْلَدُ تَبَاغٍ فِيهِ مُفْرَدَةٌ ، وَالْبَيْضُ يُحْمَلُ عَلَى مُزَايِلٍ بَاقِيَةٍ فِي الْحَيَاةِ
كَدَجَاجٍ وَنَعَامَةٍ وَتَحَامٍ لَا تَمْلِكُ وَجَرَادٍ ، وَاللَّحْمُ عَلَى نَعَمٍ وَخَيْلٍ وَوَحْشٍ وَطَيْرٍ لَا تَمْلِكُ
وَشَحْمٍ بَطْنٍ ، وَكَذَا كَرَشٍ وَكَبِدٍ وَطِحَالٍ وَقَلْبٍ فِي الْأَصْحِ ، وَالْأَصْحُ تَنَاوُلُهُ لَحْمٌ
رَأْسٌ وَلِسَانٌ وَشَحْمٌ ظَهْرٌ وَجَنْبٌ ، وَأَنْ

بَيْتًا حَيْثُ بِكُلِّ بَيْتٍ مِنْ طِينٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ آجَرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ خَيْمَةٍ) كان الحالف حضرياً أو بدوياً ،
إمّا لا بد في الخيمة من أن تتخذ مسكنها لا ما يتخذها المسافر لدفع الأذى (ولا يحسب بمسجد وحمام
وكنيسة وغار جبل) لأنها في العرف لا تسمى بيتاً ، ولو اتخذ الغار بيتاً ، أوجعل في الكنيسة بيت
حسب بدخوله (أو) حلف (لا يدخل على زيد) فدخل بيتاً فيه زيد وغيره حنث (مطلقاً
(وفي قول : إن نوى الدخول على غيره دونه لا يحسب ، فلو جهل حضوره) في البيت (بخلاف
حنث الناسي) والجاهل يجرى فيه ، والأصح عدم الحنث (قلت : ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على
قوم هو فيهم واستنناه) لفظاً أو نية [لم يحسب ، وإن أطلق حنث في الأظهر ، والله أعلم]
ومقابلته لا يحسب .

[فصل] في الحلف على أكل أو شرب (حلف لا يأكل الرؤوس ولا يبنّي له حنث برؤوس تباع
وحدها لا) برؤوس (طير وحيوت وصيد إلا يبلد تباع فيه مفردة) فيحسب بأكلها فيه سواء
كان الحالف من تلك البلدة أم لا (والبيض يحمل) فيمن حلف لا يأكل بيضاً (على) بيض
(مزاييل) أي مفارق (باقضة في الحياة) أي ما شأنه ذلك حتى لو خرج من السجاجة بعد موتها
بيض متصلب حنث به (كدجاج ونعام وحنامة لا) بيض (سمك وجراد) فلا يحسب الحالف
على أكل البيض بهما (و) يحمل (اللحم) فيمن حلف لا يأكله (على) لحم (نم وخبيل
ووحش وطيور) ما كولين فيحسب بالأكل من مذكاهما ، لا من الميتة (لا) على لحم (سمك)
وجراد (و) لا (شحم بطن) وعين (وكذا كرش وكبد وطحال وقلب في الأصح) فلا
يحسب بالأكل منها الحالف على أكل اللحم ، ومقابل الأصح يحسب (والأصح تناوله) أي اللحم
(لحم رأس ولسان) ومقابلته لا يتناول (و) يتناول اللحم (شحم ظهر وجنب و) الأصح (أن

شَحْمَ الظَّهْرِ لَا يَتَنَاوَلُهُ الشَّحْمُ ، وَأَنَّ الْأَلِيَّةَ وَالسَّنَامَ لَيْسَا شَحْمًا وَلَا لَحْمًا ، وَالْأَلِيَّةُ لَا تَتَنَاوَلُ سَنَامًا وَلَا يَتَنَاوَلُهَا ، وَالسَّمُ يَتَنَاوَلُهَا ، وَشَحْمُ ظَهْرٍ وَبَطْنٍ وَكُلِّ دُهْنٍ ، وَلَحْمُ الْبَقْرِ يَتَنَاوَلُ جَامُوسًا ، وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى حِنْطَةٍ لَا آكُلُ هَذِهِ حَنْتَ بِأَكْلِهَا عَلَى هَيْئَتِهَا وَبَطْنِهَا وَخُبْزِهَا ، وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ هَذِهِ الْحِنْطَةَ حَنْتَ بِهَا مَطْبُوخَةً وَنَيْثَةً وَمَقْلِيَّةً لَا يَطْعِنُهَا وَسَوِيْقَهَا وَعِجْنَهَا وَخُبْزِهَا ، وَلَا يَتَنَاوَلُ رُطْبُ تَمْرًا وَلَا بُسْرًا ، وَلَا عِنَبَ زَيْبِيًّا وَكَذَا الْعُكُوسُ ، وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ هَذَا الرُّطْبَ فَتَتَمَرُّ فَأَكَلُهُ ، أَوْ لَا أَكُلُ مَا الصَّبِي فَكَلَّمَهُ شَيْخًا فَلَا حَنْتَ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْخُبْزُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ خُبْزٍ كَحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَأُرْزٍ وَبَاقِلًا وَذُرَّةً وَحَصًّا ، فَلَوْ تَرَدَّ فَأَكَلَهُ حَنْتَ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَوِيْقًا فَسَفَهُ أَوْ تَنَاوَلَهُ بِأَصْبَعٍ حَنْتَ ، وَإِنْ جَعَلَهُ فِي مَاءٍ فَشَرِبَهُ فَلَا ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا أَوْ مَائِنَا آخَرَ فَأَكَلَهُ بِخُبْزٍ حَنْتَ ، أَوْ شَرِبَهُ فَلَا ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا فَأَكَلَهُ بِخُبْزٍ جَامِدًا أَوْ ذَائِبًا حَنْتَ ، وَإِنْ شَرِبَ ذَائِبًا فَلَا ، وَإِنْ أَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ حَنْتَ ،

شَحْمَ الظَّهْرِ) فيمن حلف لا يأكل شحما (لا يتناول الشحم) ومقابله يتناوله (و) الأصح (أن الألية والسنام ليسا شحما ولا لحما، والألية لا تتناول سناما، و) السنام (لا يتناولها، والسهم يتناولها، و) يتناول (شحم ظهر وبطن وكل دهن) يؤكل لادهن خروج وميته (ولحم البقر يتناول جاموسا) فيحنت بأكله من حلف لا يأكل لحم بقر (ولو قال) في حلفه (مشيرا إلى حنطة لا آكل هذه حنت بأكلها على هيئتها، ويطعنها وخبزها) جميعها، فإن بقي منها شيء لم يحنت (ولو قال لا آكل هذه الحنطة حنت بها مطبوخة ونيثة ومقلىة لا يطعنها وسويقها وعجينها وخبزها، ولا يتناول رطب) حلف على أكله (تمرا ولا بسرا، ولا) يتناول (عنب زيبيا وكذا العكوس) لهذه المذكورات، فلا يحنت بأكل العنب من حلف لا يأكل الزبيب (ولو قال لا آكل هذا الرطب فتتم فأكله، أو لا أكل هذا الصبي فكلمه شيئا فلا حنت في الأصح) ومقابله يحنت، ومراده بالشيخ البالغ (والخبز يتناول كل خبز: كحنطة وشعير وأرز وباقلا) وهي الفول (وذرة وحص) وسائر المتخذ من الحبوب (فلو ترده فأكله حنت، ولو حلف لا يأكل سويقا فسفه أو تناوله بأصبع) مبالغة مثلا (حنت، وإن جعله) أي السويق (في ماء فشربه فلا) يحنت (أو) حلف (لا يشربه) أي السويق (فبالعكس) فيحنت بالشرب لا بالسف (أو) حلف (لا يأكل لبنا أو مائنا آخر) كالزيت، (فأكله بخبز حنت، أو شربه فلا) يحنت (أو) حلف (لا يشربه فبالعكس) فلا يحنت بأكله بالخبز ويحنت بالشرب (أو) حلف (لا يأكل سمننا فأكله بخبز جامدا أو ذائبا حنت، وإن شرب) (ذائبا فلا) يحنت (وإن أكله في عصيدة حنت

إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ ظَاهِرَةً ، وَيَدْخُلُ فِي قَا كِهَةٍ رُطْبٌ وَعِنَبٌ وَرُمَانٌ وَأَنْزُجٌ
وَرُطْبٌ وَيَابِسٌ . قُلْتُ : وَلَيَمُونُ وَتَبَقُ وَكَذَا بِطِيخٍ وَلَبٌ فَسْتُقٍ وَبَنْدُقٍ وَغَيْرُهُمَا فِي
الْأَصْحَ ، لَا قِثَاءَ وَخِيَارٌ وَبَاذِنْجَانٌ وَجَزَرٌ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الثَّمَارِ يَابِسٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ
أُطْلِقَ بِطِيخٌ وَتَمْرٌ وَجُوزٌ لَمْ يَدْخُلْ هِنْدِيٌّ ، وَالطَّعَامُ يَتَنَاوَلُ قَوْنًا وَقَا كِهَةً وَأَدْمًا وَحَلَوًى ،
وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ مِنْ هَذِهِ الْبَقَرَةِ تَنَاوَلْتُ لَحْمَهَا دُونَ وَلَدٍ وَلَبَنٍ ، أَوْ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ
فَتَسَرَّ دُونَ وَرَقٍ وَطَرَفٍ غُصْنٍ .

[فصل] حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ فَاخْتَلَطَتْ بِتَمْرٍ فَأَكَلَهُ إِلَّا تَمْرَةً لَمْ
يَحْتِثْ ، أَوْ لَيَأْكُلَهَا فَاخْتَلَطَتْ لَمْ يَبْرَ إِلَّا بِالْجَمِيعِ ، أَوْ لَيَأْكُلَنَّ هَذِهِ الرَّمَانَةَ
فَأَيُّمَا يَبْرَ بِجَمِيعِ حَبِّهَا ، أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَيْنِ لَمْ يَحْتِثْ بِأَحَدِهِمَا ، فَإِنْ لَبِسَهُمَا مَتَا أَوْ
مُرَّتَبَا حَتَّى ، أَوْ لَا أَلْبَسُ هَذَا وَلَا هَذَا حَتَّى بِأَحَدِهِمَا ، أَوْ لَيَأْكُلَنَّ ذَا الطَّعَامِ غَدًا
فَسَاتِ قَبْلَهُ

ان كانت عينه ظاهرة بحيث يرى جرمه ، وإن كانت عينه مبتهكة فلا (ويدخل في فاكهة)
حلف لا يأكلها (رطب وعنب ورمان وأنزج ورطب ويابس) كنسر وزبيب (قلت : و)
يدخل فيها أيضا (ليمون ونبق ، وكذا بطيخ ولب فسق وبندق وغيرهما) من اللبوب (في
الأصح) ومقابله لا تعد فاكهة (لاقناء وخيار وباذنجان وجزر) إذ هي من الخضروات لا الفاكهة
(ولا يدخل في) حلفه على عدم الأكل من (الثمار) بمثلثة (يابس ، والله أعلم ، ولو أطلق بطيخ
وتمر وجوز لم يدخل هندي) والبطيخ الهندي : هو الأخضر ، واستبعد عدم دخوله في مصر
والشام ، إذ إطلاق البطيخ عليه أكثر من إطلاقه على الأصفر (والطعام) إذا حلف لا يأكله
(يتناول قونا وفاكهة وأدما وحلوى) ولا يتناول الدواء ، ومن الأدم الفجل والبصل والثمار
والمالح والخل (ولو قال) الحالف (لا آكل من هذه البقرة تناول لحما) فيحتمل به (دون
ولد) لها (ولبن) منها (أو) لا آكل (من هذه الشجرة فتسر) منها يحتمل به (دون ورق
وطرف غصن) منها .

[فصل] في مسائل منشورة (حلف لا يأكل هذه التمرة المعينة) فاختلطت بتمر فأكله
إلا تمره لم يحتمل (والورع أن يكفر (أو) حلف (ليأكلها) أي التمرة المعينة (فاختلطت)
بتمر (لم يبر إلا بالجميع ، أو) حلف (ليأكلن هذه الرمانة فأيما يبر بجميع حبيها أو) حلف (لا
يلبس هذين) الثوبين (لم يحتمل بأحدهما ، فان لبسهما معا أو مرتبا) بأن لبس واحدا ثم قلعه ثم
لبس الآخر (حتم ، أو) قال في حلفه (لا يلبس هذا ولا هذا حتم بأحدهما) حتى لو حتم
في أحدهما بقيت اليدين منعقدة على فعل الآخر (أو) حلف (ليأكلن ذَا الطَّعَامِ غَدًا فسات قبله

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَلَفَ الطَّعَامُ فِي الْغَدِ بَعْدَ تَحْكُمِهِ مِنْ أَكْلِهِ حَيْثُ ،
 وَقَبْلَهُ قَوْلَانِ كَسُكْرِهِ ، وَإِنْ أَثْلَفَهُ بِأَسْكَلٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْغَدِ حَيْثُ ، وَإِنْ تَلَفَ
 أَوْ أَثْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ فَكُسُكْرِهِ أَوْ لَأَقْضِيْنَ حَقَّكَ عِنْدَ رَأْسِ الْهَلَالِ فَلْيَقْضِ حِينَ
 غُرُوبِ الشَّمْسِ آخِرَ الشَّهْرِ ، فَإِنْ قَدَّمَ أَوْ مَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ ، قَدَّرْ إِنْكَارَهُ حَيْثُ ،
 وَإِنْ شَرَعَ فِي الْكَيْلِ حِينَئِذٍ وَلَمْ يَفْرُغْ لِكُنْزَتِهِ إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ
 لَا يَتَكَلَّمُ فَسَبَّحَ أَوْ قَرَأَ قُرْآنًا فَلَا حَنْثَ ، أَوْ لَا يُكَلِّهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ حَيْثُ ، وَإِنْ
 كَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدٍ أَوْ غَيْرِهَا فَلَا فِي الْجَدِيدِ ، وَلَوْ قَرَأَ آيَةَ أَفْهَمَهُ
 بِهَا مَقْصُودَهُ وَقَصَدَ قِرَاءَةً لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِلَّا حَنْثَ ، أَوْ لَا مَالَ لَهُ حَيْثُ بِكُلِّ نَوْعٍ
 وَإِنْ قَلَّ حَتَّى تَوْبٍ بَدَنَهُ ، وَمُدَبَّرٌ وَمُعْتَلَقٌ عِنْتُهُ بِصِفَةٍ ، وَمَا وَصَى بِهِ وَدَيْنٌ حَالٍ ، وَكَذَا
 مُؤَجَّلٌ فِي الْأَصَحِّ ، لَا مُكَاتَبٌ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ فَالْبَرُّ بِمَا يُسَمَّى ضَرْبًا ، وَلَا
 يُشْتَرَطُ إِيْلَامٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَلَيْسَ وَضَعُ سَوْطٍ عَلَيْهِ ، وَعَصْفٌ ،
 وَخَنْقٌ ، وَتَنْفٌ شَعْرٌ

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَلَفَ الطَّعَامُ فِي الْغَدِ بَعْدَ تَحْكُمِهِ مِنْ أَكْلِهِ حَيْثُ ، (و) إِنْ تَلَفَ
 (قَبْلَهُ) أَيْ الْفَحْشَى ، فِي حَنْثِهِ (قَوْلَانِ كَسُكْرِهِ) أَيْ إِذَا حَلَفَ بِاخْتِيَارِهِ ثُمَّ أَكْرَهَ عَلَى الْحَنْثِ
 فَأُظْهِرَ الْقَوْلَيْنِ عَدَمَ الْحَنْثِ (وَإِنْ أَثْلَفَهُ بِأَكْلٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْغَدِ) عَلَامًا مَحْتَارًا (حَنْثٌ) بَعْدَ
 عَجْزِ الْغَدِ بِمَضَى زَمَنِ إِمْكَانِ الْأَكْلِ (وَإِنْ تَلَفَ) الطَّعَامُ بِنَفْسِهِ (أَوْ أَثْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ فَكُسُكْرِهِ)
 وَقَدْ مَرَّ أَنْ الْأَظْهَرُ عَدَمُ الْحَنْثِ (أَوْ) قَالَ فِي حَلْفِهِ (لَأَقْضِيْنَ) حَقَّكَ عِنْدَ رَأْسِ الْهَلَالِ فَلْيَقْضِ
 عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ آخِرَ الشَّهْرِ) وَيَعْرِفُ بِالْعُسْدِ أَوْ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ وَالْمُقَارَنَةِ يَكْتَفِي فِيهَا بِالْعُرْفِ
 (بَلَنْ قَدَّمَ) الْقَضَاءُ عَلَى الْغُرُوبِ (أَوْ مَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ) قَدَّرَ إِمْكَانَهُ حَيْثُ (وَإِنْ شَرَعَ فِي الْكَيْلِ)
 مَثَلًا (حِينَئِذٍ) أَيْ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ (وَلَمْ يَفْرُغْ) مِنْ تَوْفِيَةِ الْحَقِّ (لِكُنْزَتِهِ) إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ
 لَمْ يَحْنَثْ (فَالشَّرُوعُ فِي مَقْدَمَةِ الْقَضَاءِ كَأَنَّهُ قَضَاءٌ) (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَتَكَلَّمُ فَسَبَّحَ أَوْ قَرَأَ قُرْآنًا
 فَلَا حَنْثَ) أَوْ لَا يَكَلِّهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ (وَسَمِعَ كَلَامَهُ) (حَنْثٌ) وَإِنْ كَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدٍ
 أَوْ غَيْرِهَا فَلَا حَنْثَ (فِي الْجَدِيدِ) وَفِي الْقَدِيمِ يَحْنَثُ لِأَنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ بِحَازَا (وَإِنْ قَرَأَ آيَةَ أَفْهَمَهُ
 بِهَا مَقْصُودَهُ وَقَصَدَ قِرَاءَةً) فَقَطُّ أَوْ مَعَ إِفْهَامِهِ (لَمْ يَحْنَثْ وَإِلَّا) بِأَنْ قَصَدَ إِفْهَامَهُ فَقَطُّ ، أَوْ أَطْلَقَ
 (حَنْثٌ) (أَوْ) حَلَفَ أَنَّهُ (لَا مَالَ لَهُ حَنْثٌ بِكُلِّ نَوْعٍ) (وَإِنْ قَلَّ) مِنْ أَعْيَانِ الْأَمْوَالِ الْمَتَمَوَّلَةِ ، لِأَمَنِ
 الْمَنَافِعِ وَلَا الْأَعْيَانِ خِیرَ الْمَتَمَوَّلَةِ (حَتَّى تَوْبٍ بَدَنَهُ وَمُدَبَّرٌ وَمُعْتَلَقٌ عِنْتُهُ بِصِفَةٍ وَمَا وَصَى بِهِ) الْحَالْفِ
 وَدَيْنٌ حَالٌ ، وَكَذَا (دَيْنٌ) (مُؤَجَّلٌ) يَحْنَثُ بِهِ (فِي الْأَصَحِّ ، لَا مُكَاتَبٌ فِي الْأَصَحِّ) (أَوْ) حَلَفَ
 (لِيَضْرِبَنَّهُ فَالْبَرُّ) فِيهِ (بِمَا يُسَمَّى ضَرْبًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ) فِيهِ (إِيْلَامٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ ضَرْبًا
 شَدِيدًا) فَيُشْتَرَطُ الْإِيْلَامُ (وَلَيْسَ وَضَعُ سَوْطٍ عَلَيْهِ وَعَصْفٌ وَخَنْقٌ) بِكُسْرِ النُّونِ (وَتَنْفٌ شَعْرٌ)

ضرباً ، قيل ولا لطم ووكز ، أو ليضربنه مائة سوط أو خشبة فشدة مائة وضربة
بها ضربة ، أو بمشكال عليه مائة شمران بر إن علم إصابة الكل ، أو تراكم
بعض على بعض فوصله ألم الكل . قلت : ولو شك في إصابة الجميع بر على النص
والله أعلم ، أو ليضربنه مائة مرة لم يبر بهذا ، أو لا أفارقك حتى أستوفي فهرب
ولم يمكنه اتباعه لم يحنث . قلت : الصحيح لا يحنث إذا أمكنه اتباعه ، والله
أعلم ، وإن فارقه أو وقف حتى ذهب وكانا ماشيين أو أبرأه أو احتال على غريم ثم
فارقه أو أفلس ففارقه ليوسر حنث ، وإن استوفى وفارقه فوجدته ناقصاً ، إن كان
من جنس حقه لكنه أردأ لم يحنث ، ولا حنث عالم ، وفي غيره القولان ، أو
لا رأى منكراً إلا رفعه إلى القاضي فرأى وتمكن فلم يرفع حتى مات حنث ، ويحمل
على قاضي البلد ، فإن عزل فالبر بالرفع إلى الثاني ، أو إلا رفعه إلى قاضي بر بكل
قاضي ، أو إلى القاضي فلان فراه ثم عزل ، فإن نوى

ضرباً . قيل ولا لطم ووكز) أى دفع ، وأصله الضرب باليد مطبقة فلا يحصل بهما البر ، والأصح
يحصل (أو) حلف (ليضربنه مائة سوط أو خشبة فشدة مائة) من السياط أو الخشبات
(وضربه بها ضربة أو) ضربه (بمشكال) بكسر العين : أى عرجون (عليه مائة شمران
بر إن علم إصابة الكل ، أو تراكم بعض على بعض فوصله ألم الكل) ولو بانكسب بعضها على
بعض ولم تمس البدن (قلت : ولو شك في إصابة الجميع) ولو مع رجحان في عدم الإصابة (بر
على النص ، والله أعلم ، أو ليضربنه مائة مرة لم يبر بهذا) المذكور من المشكال أو المائة
المشودة (أو) حلف (لا أفارقك حتى أستوفي) حتى منك (فهرب ولم يمكنه اتباعه لم يحنث)
بخلاف ما إذا أمكنه (قلت : الصحيح لا يحنث إذا أمكنه اتباعه ، والله أعلم ، وإن فارقه) الخالف
مختاراً (أو وقف حتى ذهب) غريمه (وكانا ماشيين أو أبرأه) الخالف (أو احتال على غريم)
للغريم (ثم فارقه أو أفلس) غريمه (ففارقه ليوسر حنث) في المسائل الخمس (وإن استوفى
وفارقه فوجدته) أى ما استوفاه (ناقصاً) إن كان من جنس حقه لكنه أردأ لم يحنث ، وإلا
بأن لم يكن من جنس حقه (حنث عالم) بحال المال (وفي غيره) أى العالم ، وهو الجاهل
(القولان) في حنث الجاهل والنامي ، أظهرهما لا حنث (أو) حلف (لا رأى منكراً إلا رفعه إلى
القاضي فرأى وتمكن فلم يرفع حتى مات) الخالف (حنث) ولا يشترط في الرفع الذهاب إليه ،
بل يكفي أن يكتب إليه بذلك أو يرسل رسولا فيخبره (ويحمل على قاضي البلد) عند الإطلاق
(فإن عزل) قاضي البلد (فالبر) يحصل (بالرفع إلى الثاني) إنما لابد أن يكون المنكر في
محل ولايته (أو) حلف لا رأى منكراً (الارفعه إلى قاضي بر بكل قاضي) في ذلك البلد ، وفي
غيره (أو) (إلارفعه) (إلى القاضي فلان فراه) أى المنكر (ثم عزل) القاضي (فإن نوى

مَادَامَ قَاضِيَا حَنْثَ إِنْ أَمَكْنَهُ رَفَعَهُ قَتَرَكُهُ ، وَإِلَّا فَكُتِرَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بَرِّ بَرِّهِ
إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ .

[فصل] حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي فَقَعَدَ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ حَنْثَ ، وَلَا يَحْنَثُ
بِعَقْدٍ وَكِيلِهِ لَهُ ، أَوْ لَا يَزُوجُ أَوْ لَا يُطَلِّقُ أَوْ لَا يَعْتِقُ أَوْ لَا يَضْرِبُ فَوَكَّلَ مَنْ قَعَلَهُ
لَا يَحْنَثُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَفْعَلَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ ، أَوْ لَا يَنْكِحُ حَنْثَ بِعَقْدٍ وَكِيلِهِ لَهُ
لَا يَقْبُولُهُ هُوَ لِنَفْسِهِ ، أَوْ لَا يَبِيعُ مَالَ زَيْدٍ فَبَاعَهُ بِإِذْنِهِ حَنْثَ ، وَإِلَّا فَلَا ، أَوْ لَا لَا يَهَبُ
لَهُ فَأَوْجَبَ لَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَحْنَثْ ، وَكَذَا إِنْ قَبِلَ وَلَمْ يَقْبِضْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْنَثُ
بِعُمْرَى وَرَقْبَى ، وَصَدَقَةً لِإِعَارَةٍ ، وَوَصِيَّةً وَوَقْفَ ، أَوْ لَا يَتَصَدَّقُ لَمْ يَحْنَثْ بِهَبَةٍ
فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ لَمْ يَحْنَثْ بِمَا اشْتَرَاهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَكَذَا لَوْ
قَالَ مِنْ طَعَامِ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْنَثُ بِمَا اشْتَرَاهُ سَلَامًا ، وَلَوْ اخْتَلَطَ مَا اشْتَرَاهُ
بِمُشْتَرَى غَيْرِهِ لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَكْلَهُ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارًا اشْتَرَاهَا
زَيْدٌ لَمْ يَحْنَثْ بِدَارٍ أَخَذَهَا بِشَفْعَةٍ .

مَادَامَ قَاضِيَا حَنْثَ إِنْ أَمَكْنَهُ رَفَعَهُ (اليه) قَتَرَكُهُ ، وَإِلَّا (بأن لم يمكنه رفعه لمرض ونحوه
(فكُتِرَتْ) والأظهر عدم الحنث (وإن لم ينو برِّ بالرفع اليه بعد عزله) ان نوى عينه أو أطلق .
[فصل] في الحلف على أن لا يفعل (حلف) أنه (لا يبيع أو لا يشتري فعقد لنفسه أو غيره)
بولاية أو وكالة (حنث) إنما الحلف على العقود لا ينزل إلا على الصحيح دون الفاسد (ولا يحنث
بعقد وكيله له ، أو) حلف (لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يضرب ، فوكل من فعله لا يحنث)
وإن فعله الوكيل بحضرته وأمره (إلا أن يريد أن لا يفعل هو ولا غيره) فيحنث . بفعله وكيله
(أو) حلف (لا ينكح حنث بعقد وكيله له لا بقوله هو) أي الخائف (لغيره ، أو) حلف (لا يبيع
مال زيد فباعه باذنه حنث ، وإلا) بأن باعه بغير إذنه (فلا) يحنث (أو) حلف (لا يهب له)
أي لزيد مثلاً (فأوجب له) الهبة (فلم يقبل لم يحنث ، وكذا ان قبل ، ولم يقبض) لم يحنث
(في الأصح ، ويحنث) من حلف لا يهب (بعمرى ورقبى وصدقة لإعارة وصية ووقف أو) حلف
(لا يتصدق لم يحنث بهبة في الأصح) ومقابله يحنث (أو) حلف (لا يأكل طعاما اشتراه زيد
لم يحنث بما اشتراه مع غيره) شركة (وكذا لو قال من طعام اشتراه زيد) لم يحنث بما اشتراه مع
غيره (في الأصح) ومقابله يحنث ، لأن غرض الحالف الامتناع عما ثبت لزيد منه شراء (ويحنث
بما اشتراه) زيد (سائما ، ولو اختلط ما اشتراه) زيد (بمشترى غيره لم يحنث) بأكله من
المختلط (حتى يتيقن أكله من ماله) بأن يأكل قدرًا صالحًا كالكف والكفين (أو) حلف
(لا يدخل دارا اشتراها زيد لم يحنث بدارٍ أخذها بشفعة) لفقد الاسم المعلق عليه .

كتاب النذر

وهو ضربان : نذر لجأج : كان كلمته في الله على عتق أو صوم ، وفيه كفارة يمين ، وفي قول ما التزم ، وفي قول أيها شاء . قلت : الثالث أظهر ورجعه العراقيون ، والله أعلم ، ولو قال إن دخلت فعلى كفارة يمين أو نذر لزمته كفارة بالدخول ، ونذر تبرر بأن يلتزم قرابة إن حدثت نعمة أو ذهبت نعمة كان شئ مريض في الله على أو فعلى كذا فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه ، وإن لم يملكه بشئ كلفه على صوم لزمه في الأظهر ، ولا يصح نذر معصية ، ولا واجب ، ولو نذر فعل مباح أو تركه لم يلزمه لكن إن خالف لزمه كفارة يمين على المرجح ، ولو نذر صوم أيام نذر تبجيلها ، فإن قيد بتفريق أو موالاة وجب ، وإلا جاز ، أو سنة معينة صامها وأفطر العيد والتشريق وصام رمضان عنه ولا قضاء ،

كتاب النذر

هو لغة الوعد بخير أو شر . وشرعا التزام قرابة لم تعين (وهو ضربان : نذر لجأج) وهو التماهى في الصوم (كان كلمته لله على عتق أو صوم ، وفيه) عند وجود المعلق عليه (كفارة يمين ، وفي قول) يجب على الناذر (ما التزم ، وفي قول أيها شاء) فيختار واحدا منهما (قلت : الثالث أظهر ، ورجعه العراقيون ، والله أعلم) ومن نذر لجأج أيضا ما لو قال إن دخلت الدار فله على أن آكل كذا ، وفي هذا كفارة يمين لا غير (ولو قال إن دخلت الدار) فعلى كفارة يمين أو (كفارة) نذر لزمته كفارة بالدخول (وهي كفارة يمين . وأما لو قال فله على نذر فيستخير بين قرابة وكفارة يمين (و) الضرب الثاني (نذر تبرر بأن يلتزم قرابة إن حدثت نعمة أو ذهبت نعمة كان شئ مريض في الله على أو فعلى كذا فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه) من القرب ، وهذا النذر يقال له نذر المجازاة (وإن لم يعلقه) الناذر (بشئ كلمته على صوم لزمه) ما التزمه (في الأظهر) ومقابلها لا يلزمه (ولا يصح نذر معصية) فلا تجب كفارة إن حث (ولا) يصح نذر (واجب) عيني . أما الكفائي فيصح نذره (ولو نذر فعل مباح أو تركه) كان لا يأكل الحلوى (لم يلزمه) الفعل ولا الترك (لكن إن خالف لزمه كفارة يمين على المرجح) في المذهب ، لكن الأصح أنه لا كفارة فيه ، وكذا المكروه لا ينقذ نذره (ولو نذر صوم أيام نذر تبجيلها ، فإن قيد بتفريق أو موالاة وجب ، وإلا) بأن لم يقيد (جاز) التفريق والموالاة (أو) نذر صوم (سنة معينة صامها وأفطر العيد والتشريق وصام رمضان) منها (عنه) أى رمضان (ولا قضاء) عليه

وَأِنْ أَفْطَرْتَ بِحَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَجَبَ الْقَصَاءُ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ لَا يَجِبُ ،
وَرِيهِ قَطْعُ الْجُمْهُورِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ أَفْطَرَ يَوْمًا بِلاَ عَذْرِ وَجَبَ قَضَاؤُهُ وَلَا يَجِبُ اسْتِثْنَائُهُ
سَنَةً ، فَإِنْ شَرَطَ التَّائِبُ وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ وَشَرَطَ التَّائِبُ وَجَبَ ، وَلَا
يَقْطَعُهُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَنْ فَرْضِهِ وَأَفْطَرَ الْعِيدَ وَالتَّشْرِيقَ وَيَقْضِيهَا . تَبَاعًا مُتَّصِلَةً بِآخِرِ
السَّنَةِ ، وَلَا يَقْطَعُهُ حَيْضٌ ، وَفِي قَضَائِهِ الْقَوْلَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لَمْ يَجِبْ ، أَوْ يَوْمَ
الْإِثْنَيْنِ أَبَدًا لَمْ يَقْضِ أَثْنَانِي رَمَضَانَ ، وَكَذَا الْعِيدَ وَالتَّشْرِيقَ فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ لَزِمَهُ
صَوْمُ شَهْرَيْنِ تَبَاعًا لِكُفَّارَةِ صَامَتُهَا ، وَيَقْضِي أَثْنَانِيهَا ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَقْضِي إِنْ
سَبَقَتْ الْكُفَّارَةُ النَّذْرَ . قُلْتُ : ذَا الْقَوْلِ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتَقْضِي زَمَنَ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ
فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ يَوْمًا بَعَيْنِهِ لَمْ يَصُمْ قَبْلَهُ ، أَوْ يَوْمًا مِنْ أُسْبُوعٍ ثُمَّ نَسِيَهُ صَامَ آخِرَهُ
وَهُوَ الْجُمُعَةُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ وَقَعَ قَضَاءٌ ، وَمَنْ شَرَعَ فِي صَوْمِهِ فَقَلَّ فَنَذَرَ إِيَّامَهُ لَزِمَهُ
عَلَى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ نَذَرَ بَعْضَ يَوْمٍ لَمْ يَنْعَقِدْ ، وَقِيلَ يَلْزَمُهُ يَوْمٌ ،

للنذر (وان أفطرت) المرأة الناذرة للسنة المعينة فيها (بحيض ونفاس وجب القضاء) لأيامها
(في الأظهر . قلت : الأظهر لا يجب) قضاء أيامها (وبه قطع الجمهور ، والله أعلم) والاعتماد كالحيض
(وان أفطر) الناذر للسنة (يوما بلا عذر) أتم و (وجب قضاؤه ولا يجب استثناء سنة) وان
أفطر بعذر السفر والمرض لم يأتهم وجب القضاء (فان شرط) في السنة (التتابع) كلفة على
صومها متابعا (وجب) استثنائها بفطر يوم بلا عذر (في الأصح ، أو) نذر صوم سنة (غير
معينة وشرط) فيها (التتابع وجب ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه وأفطر العيد والتشريق
ويقضيها) أي رمضان والعيد والتشريق (تباعا متصلة بآخر السنة ولا يقطعه حيض) وكذا
النفاس (وفي قضاؤه) أي الحيض ومثله النفاس (القولان) السابقان في السنة المعينة أظهرهما
لا يجب (وان لم يشترطه) أي التتابع (لم يجب ، أو) نذر صوم (يوم الاثنين أبدا لم يقضِ أَثْنَانِي
رمضان) الواقعة فيه (وكذا العيد والتشريق) ان اتفق وقوع شيء منها يوم الاثنين لا يقضى
(في الأظهر ، فلوزمه صوم شهرين تباعا لكفارة صامتهما ويقضى أَثْنَانِيهما ، وفي قول لا يقضى ان
سبقت الكفارة النذر . قلت : ذَا الْقَوْلِ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتَقْضِي) المرأة (زمن حيض ونفاس)
واقع في الأثْنَانِي (في الأظهر) ومقابله لا تقضى ، وهو المعتمد (أو) نذر (يوما بعينه لم يصم
قبله) عنه ، فان فعل لم يصح (أو) نذر (يوما من أسبوع ، ثم نسيه صام آخره) أي الأسبوع
(وهو الجمعة ، فان لم يكن هو) أي اليوم الذي عينه الجمعة (وقع) الجمعة عنه (قضاء) وان
كان هو فقد وفي بما التزم (ومن شرع في صوم نفل) ومثل الصوم غيره من العبادات (فنذر
إتمامه لزمه على الصحيح) ومقابله لا يلزمه (وان نذر بعض يوم لم ينقصد ، وقيل يلزمه يوم

أَوْ يَوْمَ قَدُومِ زَيْدٍ فَلَا ظَهْرَ انْعِقَادِهِ ، فَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ يَوْمَ عِيدٍ أَوْ فِي رَمَضَانَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَوْ نَهَارًا وَهُوَ مُفْطِرٌ أَوْ صَائِمٌ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا وَجَبَ يَوْمٌ آخَرُ عَنْ هَذَا ، أَوْ وَهُوَ صَائِمٌ نَفْلًا فَكَذَلِكَ ، وَقِيلَ يَجِبُ تَتْمِيمُهُ وَيَكْفِيهِ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَلِلَّهِ عَلَى صَوْمِ الْيَوْمِ التَّالِي لِيَوْمِ قَدُومِهِ ، وَإِنْ قَدِمَ عَمَرُو فَلِلَّهِ عَلَى صَوْمِ أَوَّلِ خَمِيسٍ بَعْدَهُ قَدَّمَ مَا فِي الْأَرْبَعَاءِ وَجَبَ صَوْمُ الْخَمِيسِ عَنْ أَوَّلِ النَّذْرَيْنِ وَيَقْضَى الْآخَرُ .

[فصل] نَذَرُ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَوْ إِيَّاهُ فَلِلَّذَهَبِ وَجُوبُ إِيَّاهُ بِحَجٍّ أَوْ عُمرَةٍ ، فَإِنْ نَذَرَ الْإِثْنَانِ لَمْ يَلْزَمَهُ مَشْيٌ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ أَوْ أَنْ يَحْجَّ أَوْ يَتَمَيَّرَ مَاشِيًا فَلَا ظَهْرَ وَجُوبِ الْمَشْيِ ، فَإِنْ كَانَ قَالَ أَحَجُّ مَاشِيًا فَمَنْ حَيْثُ يُحْرِمُ ، وَإِنْ قَالَ أَمْشِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ دَوْرَةَ أَهْلِهِ فِي الْأَصْحَى ، وَإِذَا أَوْجَبْنَا الْمَشْيَ فَكَرِبَ لِعَذْرِ أَجْزَأَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ يَلَا عَذْرَ أَجْزَأَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمرَةً لَزِمَهُ قَوْلُهُ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ كَانَ مَعْضُوبًا اسْتَنْتَابَ ، وَتُنْدَبُ تَعَجُّلُهُ فِي أَوَّلِ الْإِمْكَانِ ، فَإِنْ تِمَكَّنَ فَأَخْرَفَاتِ حُجٍّ مِنْ مَالِهِ

(أَوْ) نَذَرُ أَنْ يَصُومَ (يَوْمَ قَدُومِ زَيْدٍ فَلَا ظَهْرَ انْعِقَادِهِ ، فَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ يَوْمَ عِيدٍ أَوْ فِي رَمَضَانَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، أَوْ) قَدِمَ (نَهَارًا ، وَهُوَ مُفْطِرٌ أَوْ صَائِمٌ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا وَجَبَ يَوْمٌ آخَرُ) قَضَاءً (عَنْ هَذَا) الْيَوْمِ الْمُنْذَرِ (أَوْ) قَدِمَ (وَهُوَ صَائِمٌ نَفْلًا فَكَذَلِكَ) يَجِبُ صَوْمُ يَوْمٍ آخَرٍ (وَقِيلَ يَجِبُ تَتْمِيمُهُ) بِقَصْدِ كَوْنِهِ عَنِ النَّذْرِ (وَيَكْفِيهِ) عَنْ نَذَرِهِ (وَلَوْ قَالَ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَلِلَّهِ عَلَى صَوْمِ الْيَوْمِ التَّالِي لِيَوْمِ قَدُومِهِ ، وَإِنْ قَدِمَ عَمَرُو فَلِلَّهِ عَلَى صَوْمِ أَوَّلِ خَمِيسٍ بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ قَدُومِهِ (فَقَدَّمَ مَا فِي الْأَرْبَعَاءِ وَجَبَ صَوْمُ الْخَمِيسِ عَنْ أَوَّلِ النَّذْرَيْنِ وَيَقْضَى الْآخَرُ) فَلَوْ صَامَهُ عَنِ النَّذْرِ التَّالِي صَحَّ وَأَتَمَّ ، ثُمَّ يَقْضَى يَوْمًا آخَرَ عَنِ النَّذْرِ الْآخَرِ .

[فصل] فِي نَذْرِ حَجٍّ أَوْ عُمرَةٍ (نَذَرُ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ) تَعَالَى (أَوْ إِيَّاهُ) أَيْ إِلَى الْبَيْتِ (فَلِلَّذَهَبِ وَجُوبُ إِيَّاهُ بِحَجٍّ أَوْ عُمرَةٍ) وَفِي قَوْلِ لَا يَجِبُ (فَإِنْ نَذَرَ الْإِثْنَانِ لَمْ يَلْزَمَهُ مَشْيٌ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ أَوْ أَنْ يَحْجَّ أَوْ يَتَمَيَّرَ مَاشِيًا فَلَا ظَهْرَ وَجُوبِ الْمَشْيِ) إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ حَالِ النَّذْرِ ، وَالْأَفْلَاحُ يَلْزَمُهُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا يَجِبُ عَلَى الْقَادِرِ أَيْضًا (فَإِنْ كَانَ قَالَ) فِي نَذَرِهِ (أَحَجُّ مَاشِيًا فَمَنْ حَيْثُ يُحْرِمُ) يَلْزَمُهُ ، سِوَاهُ أَحْرَمٍ مِنَ الْمَقَاتِلِ أَوْ قَبْلَهُ (وَإِنْ قَالَ أَمْشِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَمَنْ دَوْرَةَ أَهْلِهِ) يَمْشِي (فِي الْأَصْحَى) وَمُقَابِلُهُ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمُ (وَإِذَا أَوْجَبْنَا الْمَشْيَ فَكَرِبَ لِعَذْرِ) كَأَنَّ نَالَ بِهِ مَشَقَّةَ ظَاهِرَةٍ (أَجْزَأَهُ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَادِمٍ (أَوْ) رَكِبَ (بَلَا عَذْرَ أَجْزَأَهُ) الْحَجَّ رَاكِبًا (عَلَى الْمَشْهُورِ) مَعَ عَصِيَانِهِ (وَعَلَيْهِ دَمٌ) عَلَى الْمَشْهُورِ أَيْضًا (وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمرَةً لَزِمَهُ قَوْلُهُ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ كَانَ مَعْضُوبًا) وَهُوَ الْعَاجِزُ عَنِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ (اسْتَنْتَابَ) تَعَجُّلُهُ (وَيُنْدَبُ تَعَجُّلُهُ فِي أَوَّلِ) سَنَى (الْإِمْكَانِ ، فَإِنْ تِمَكَّنَ فَأَخْرَفَاتِ حُجٍّ مِنْ مَالِهِ) أَمَّا إِذَا

وَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ عَامَهُ وَأَمْسَكَهُ لَزِمَهُ ، فَإِنْ مَنَعَهُ مَرَضٌ وَجَبَ الْقَضَاءُ ، أَوْ عَدُوٌّ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمًا فِي وَقْتٍ فَمَنَعَهُ مَرَضٌ أَوْ عَدُوٌّ وَجَبَ الْقَضَاءُ ، أَوْ هَدْيًا لَزِمَهُ حمله إلى مَكَّةَ وَالتَّصَدُّقُ بِهِ عَلَى مَنْ يَهَيَّأُ ، أَوْ التَّصَدُّقُ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ مُعَيَّنٍ لَزِمَهُ ، أَوْ صَوْمًا فِي بَلَدٍ لَمْ يَتَّعِينَ ، وَكَذَا صَلَاةٌ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَفِي قَوْلٍ وَمَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ تَعْيِينُهُمَا كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ صَوْمًا مُطْلَقًا فَيَوْمٌ ، أَوْ أَيَّامًا فَثَلَاثَةٌ ، أَوْ صَدَقَةٌ فَبِمَا كَانَ ، أَوْ صَلَاةٌ فَرَكْعَتَانِ ، وَفِي قَوْلٍ رَكْعَةٌ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَجِبُ الْقِيَامُ فِيهِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ ، وَعَلَى الثَّانِي لَا ، أَوْ عِثْنَا فَعَلَى الْأَوَّلِ رَقَبَةٌ كَفَّارَةٌ ، وَعَلَى الثَّانِي رَقَبَةٌ . قُلْتُ : الثَّانِي هُنَا أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ عِثْنَا كَافِرَةٌ مَعِيْبَةٌ أَجْزَاءُ كَامِلَةٌ ، فَإِنْ عَيْنٌ نَاقِصَةٌ تَعَيَّنَتْ ، أَوْ صَلَاةٌ قَائِمًا لَمْ يَجْزُ

مات قبل أن يتمكن فلا شيء عليه (وإن نذر الحج عامه وأمكنه) فعليه فيه (لزمه) فإن أخره وجب عليه القضاء في العام الثاني ، وهذا كله فيمن حج حجة الاسلام ، فإن لم يكن حجج فانه يلزمه للنذر حج آخر ، ويقدم حجة الاسلام (فإن منعه مرض) بعد الاحرام (وجب القضاء) فإن كان مريضاً وقت خروج الناس ، فلا قضاء عليه (أو) منعه (عدو فلا) قضاء عليه (وفي الأظهر) ومقابله يجب (أو) نذر (صلاة أو صوما في وقت) معين (فمَنَعَهُ مَرَضٌ أَوْ عَدُوٌّ وَجَبَ الْقَضَاءُ أَوْ) نذر (هدياً) أى أن يهدي شيئاً إلى الحرم (لزمه حمله إلى مكة) والتصدق به على من يهَيَّأُ أو بالحرم من الفقراء والمساكين فيمتنع بيعه والتصدق بثمنه ، وإن كان الحيوان لا يجزئ أفحمة لزمه التصديق به حياً ، وإن كان مما يجزئ لزمه ذبحه أيام النحر وتفرقة لجه (أو) نذر (التصديق) بشيء (على أهل بلد معين لزمه) التصديق به على المساكين من أهله (أو) نذر (صوما في بلد) معين (لم يتعين) الصوم فيه ، بل له الصوم في غيره (وكذا صلاة) لو نذرهما في بلد لم يتعين (إلا المسجد الحرام) المراد به جميع الحرم ، فانه إذا نذر الصلاة فيه تعين (وفي قول : ومسجد المدينة والأقصى) فيتعينان للصلاة (قلت : الأظهر تعيينهما كالمسجد الحرام ، والله أعلم ، أو) نذر (صوما مطلقاً فيوم) يحمل عليه (أو) نذر (أياماً فثلاثة ، أو) نذر (صدقة فبما) أى بأى شيء (. كان) مما يتقوى (أو) نذر (صلاة فركعتان) تكفى عن نذره (وفي قول) تكفيه (ركعة) واحدة (فعلى الأول يجب القيام فيهما مع القدرة ، وعلى الثاني لا) يجب (أو) نذر (عتقاً فعلى الأول) أنه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع يلزمه (رقبة كفارة) وهى المؤمنة السليمة من غيب يخجل بالعمل والكسب (وعلى الثاني) وهو أنه يسلك بالنذر مسلك جائز الشرع (رقبة) ولو معيبة (قلت : الثاني هنا أظهر ، والله أعلم ، أو) نذر (عتق كافرة معيبة أجزاء كاملة ، فإن عين ناقصة) وكأن قال لله على أن أعتق هذه الرقبة الكافرة (تعينت) فلا يجزئه غيرها (أو) نذر (صلاة) حالة كونه (قائماً لم يجز)

قَاعِدًا ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ ، أَوْ طُولَ قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ ، أَوْ سُورَةَ مُعَيَّنَةٍ ، أَوْ الْجَمَاعَةَ لَزِمَهُ ،
وَالصَّحِيحُ انْتِقَادُ النَّذْرِ بِكُلِّ قُرْبَةٍ لَا يَجِبُ ابْتِدَاءُ كِبَادَةٍ ، وَتَشْيِيعُ جَنَازَةٍ ،
وَالسَّلَامُ .

كتاب القضاء

هُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ، فَإِنْ تَمَيَّنَ لَزِمَهُ طَلَبُهُ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَصْلَحَ وَكَانَ
يَتَوَلَّاهُ فَلِلْمَقْضُولِ الْقَبُولُ ، وَقِيلَ لَا ، وَيُكْرَهُ طَلَبُهُ ، وَقِيلَ يَحْرُمُ ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ
قَلَهُ الْقَبُولُ ، وَيُنْدَبُ الطَّلَبُ إِنْ كَانَ خَامِلًا يَرْجُو بِهِ نَشْرَ الْعِلْمِ أَوْ مُحْتَاجًا إِلَى الرِّزْقِ ،
وَالْإِلَّا فَأَلَا وَتَى تَرَكُهُ . قُلْتُ : وَيُكْرَهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْإِعْتِبَارُ فِي التَّحْيِينَ

فَعَلَهَا (قَاعِدًا) مع القدرة (بخلاف عكسه) وهو نذر الصلاة قاعدا فيجوز قائما (أو) نذر
(طول قراءة الصلاة) فرضا كانت أو نقلا (أو) نذر (سورة معينة أو) نذر (الجماعة)
ولو في نفل تسنن فيه الجماعة (لزمه) ما نذر في جميع هذه المسائل ، فلو خالف الوصف فعليه
الاثنيان به ثانيا مع الوصف (والصحيح) انعقاد النذر بكل قرينة لا يجب (أي لا يجب بنفسها
بالشرع ، بخلاف القرب التي يجب جنسها كالصلاة والصوم ، فلا خلاف في انعقاد نذرها ، وأما التي
لا يجب جنسها (ابتداء كعبادة) لمريض (وتشْيِيعُ جَنَازَةٍ وَالسَّلَامُ) على الغير وتشْيِيعُ
الطاس فيصح نذرها على الصحيح ، ومقابلها لا يصح لأنها ليست على أوضاع العبادات ، وإنما هي
أعمال مستحسنة .

كتاب القضاء

أَيُّ الْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَهُوَ الزَّامُ عَنْ لَهُ الْإِثْمُ فِي الْوَقَائِعِ الْخَاصَةِ بِحُكْمِ الشَّرْعِ ، غَرَجَ بِالْإِثْمِ
الْإِفْتَاءِ ، وَبِالْخَاصَةِ الْعَامَةِ ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْحُكْمُ بِثَبُوتِ الْهَلَالِ بِمَجْرَدِ ثَبُوتِ (هُوَ) أَيُّ قَبُولِ تَوَلِيَّةِ
الْقَضَاءِ (فَرَضُ كِفَايَةٍ) فِي حَقِّ الصَّالِحِينَ لَهُ (فَإِنْ تَمَيَّنَ) لِلْقَضَاءِ وَاحِدٌ (لَزِمَهُ طَلَبُهُ) إِذَا
ظَنَّ الْجَابِئَةَ ، وَالْإِمَامَ إِجْبَارَهُ (وَالَا) بَأَنْ لَمْ يَتَمَيَّنْ وَاحِدٌ لَوْجُودِ غَيْرِهِ مَعَهُ (فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ
أَصْلَحَ) مِنْهُ (وَكَانَ) الْأَصْلَحُ (يَتَوَلَّاهُ) أَيُّ يَرْضَى بِتَوَلِيَّتِهِ (فَلِلْمَقْضُولِ الْقَبُولُ) لِلتَّوَلِيَّةِ
(وَقِيلَ لَا) يَجُوزُ لَهُ التَّوَلِيَّةُ (وَ) عَلَى الْأَوَّلِ (يُكْرَهُ طَلَبُهُ . وَقِيلَ يَحْرُمُ ، وَإِنْ كَانَ) غَيْرُهُ (وَمِثْلُهُ
فَلَهُ الْقَبُولُ) وَلَا يُلْزَمُهُ (وَيُنْدَبُ الطَّلَبُ) لِلْقَضَاءِ (إِنْ كَانَ خَامِلًا) أَيُّ غَيْرِ مَشْهُورٍ (يَرْجُو
بِهِ) أَيُّ الْقَضَاءِ (نَشْرَ الْعِلْمِ أَوْ مُحْتَاجًا إِلَى الرِّزْقِ ، وَالَا) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ خَامِلًا وَلَا مُحْتَاجًا (فَالْأَوَّلُ)
لَهُ (تَرَكُهُ . قُلْتُ : وَيُكْرَهُ) لَهُ حَيْثُ ذُكِرَ الطَّلَبُ (عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَيَحْرُمُ الطَّلَبُ إِذَا قَصِدَ
إِتْقَانًا أَوْ مِبَاهَاةً وَاسْتِعْلَاءً ، وَلَا يَجُوزُ بِذَلِكَ الْمَالُ فِي طَلَبِهِ إِلَّا إِذَا تَمَيَّنَ أَوْسَقُ (وَالْإِعْتِبَارُ فِي التَّحْيِينَ)

وَعَدَمِهِ بِالنَّاحِيَةِ ، وَشَرْطُ الْقَاضِي مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ حُرٌّ ذَكَرَهُ عَدَلٌ سَمِيعٌ بِصِيرٍ نَاطِقٌ
كَافٍ مُجْتَهِدٌ ، وَهُوَ أَنْ يَعْرِفَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ ، وَخَاصَّةً
وَعَامَّةً ، وَجَمَلَهُ وَمُبِينَهُ ، وَنَاسِخَهُ وَمَنْسُوخَهُ ، وَمُتَوَاتِرَ السُّنَّةِ وَغَيْرَهُ ، وَالتَّصْلِيلَ
وَالْمُرْسَلَ ، وَحَالَ الرُّوَاةِ قُوَّةَ وَضْعِنَا ، وَلِسَانَ الْعَرَبِ لُغَةً وَنَحْوَهَا ، وَأَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ مِنْ
الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ إجماعاً واختلافاً ، وَالْقِيَاسَ بِأَنْوَاعِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ جَمْعُ هَذِهِ الشُّرُوطِ
فَوَلَّى سُلْطَانٌ لَهُ شَوْكَةٌ فَاسِقًا أَوْ مُقْلِدًا نَفَذَ قَضَاؤَهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا
وَلَّى قَاضِيًا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الِاسْتِخْلَافِ ، فَإِنْ نَهَاهُ لَمْ يَسْتَخْلَفْ ، فَإِنْ أَطْلَقَ اسْتَخْلَفَ
فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَشَرْطُ الْمُسْتَخْلَفِ كَالْقَاضِي ، إِلَّا أَنْ يُسْتَخْلَفَ
فِي أَمْرِ خَاصٍّ : كَسَمَاعٍ بَيِّنَةٍ فَيَسْكُنِي عَلَيْهِ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَيَحْكُمُ بِاجْتِهَادِهِ أَوْ بِاجْتِهَادِ
مُقْلِدِهِ إِنْ كَانَ مُقْلِدًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ خِلَافُهُ ،

لِلْقَضَاءِ (وَعَدَمُهُ بِالنَّاحِيَةِ) فَلَا يُلْزِمُهُ فِي غَيْرِهَا (وَشَرْطُ الْقَاضِي مُسْلِمٌ) أَيِ إِسْلَامٍ ، وَكَذَا الْبَاقِي
(مُكَلَّفٌ حُرٌّ ذَكَرَهُ عَدَلٌ) فَلَا يُولَى كَافِرٌ وَلَا صَبِيٌّ وَجُنُونٌ وَلَا رَقِيقٌ وَلَا أَمْرَأَةٌ وَلَا فَاسِقٌ (سَمِيعٌ)
وَلَوْ بِصِيَاحٍ ، فَلَا يُولَى أَصَمٌّ (بِصِيرٌ) وَلَوْ بِالْقَرْبِ ، فَلَا يُولَى أَعْمَى (نَاطِقٌ) فَلَا يُولَى أُخْرَسٌ
(كَافٍ) لِلْقِيَامِ بِأُمُورِ الْقَضَاءِ ، فَلَا يُولَى مَغْفَلٌ وَمُخْتَلٌّ نَظَرَ (مُجْتَهِدٌ) فَلَا يُولَى الْجَاهِلُ وَلَا الْمُقْلِدُ
(وَهُوَ) أَيِ الْمُجْتَهِدِ (أَنْ يَعْرِفَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ) وَلَا يَشْتَرِطُ حِفْظُ آيَاتِهَا
وَلَا أَحَادِيثُهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ (وَ) يَعْرِفُ (خَاصَّةً وَعَامَّةً) أَيِ خَاصَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ وَعَامَّةً ،
وَالْعَامَّ لَفْظٌ يَسْتَعْرِقُ الصَّالِحَ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ ، وَالْخَاصَّ خِلَافَهُ (وَجَمَلَهُ) وَهُوَ مَا لَمْ تَتَضَيَّحْ دَلَالَتُهُ
(وَمُبِينَهُ) وَهُوَ الْمُتَضَيِّحُ (وَنَاسِخُهُ وَمَنْسُوخُهُ وَمُتَوَاتِرَ السُّنَّةِ وَغَيْرِهِ) أَيِ الْآحَادِ (وَالتَّصْلِيلَ)
وَهُوَ مَا لَمْ يَسْقُطْ أَحَدٌ مِنْ رِوَاةِ سَنَدِهِ (وَالْمُرْسَلَ) مَا سَقَطَ فِيهِ الصَّحَابِيُّ ، وَأُرِيدَ بِهِ هُنَا غَيْرُ الْمُتَصَلِّ
فَيَشْمَلُ الْمَوْقُوفَ وَالْمَعْضِلَ وَالْمَنْقَطِعَ (وَحَالَ الرُّوَاةِ قُوَّةَ وَضْعِنَا ، وَ) يَعْرِفُ (لِسَانَ الْعَرَبِ لُغَةً وَنَحْوَهَا)
وَأَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ إجماعاً واختلافاً (لِيُبْعَدَ عَنْ خُرْقِ الْإِجْمَاعِ) (وَ)
يَعْرِفُ (الْقِيَاسَ بِأَنْوَاعِهِ) الْأُولَى وَالْمَسَاوِي وَالْأَدُونِ ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْمُجْتَهِدِ الْمَطْلُوقِ ، وَأَمَّا الْمُقْلِدُ فَلَيْسَ
عَلَيْهِ غَيْرُ مَعْرِفَةِ قَوَاعِدِ إِمَامِهِ (فَإِنْ تَعَذَّرَ جَمْعُ هَذِهِ الشُّرُوطِ) فِي رَجُلٍ (فَوَلَّى سُلْطَانٌ لَهُ شَوْكَةٌ
فَاسِقًا أَوْ مُقْلِدًا) ثَوَامِرُ أَوْ صِبْيَانُونَ كَافِرٌ (نَفَذَ قَضَاؤَهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا وَلَّى قَاضِيًا أَنْ
يَأْذَنَ لَهُ فِي الِاسْتِخْلَافِ ، فَإِنْ نَهَاهُ لَمْ يَسْتَخْلَفْ) وَيَقْتَصِرُ عَلَى مَا يُمْكِنُهُ (وَإِنْ أَطْلَقَ) الْإِمَامُ الْوَلَايَةَ
وَلَمْ يَنْهَ وَلَمْ يَأْذَنَ (اسْتَخْلَفَ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ اسْتَخْلَفَ فِيهِمَا (وَشَرْطُ
الْمُسْتَخْلَفِ كَالْقَاضِي) فِي شَرْطِهِ (إِلَّا أَنْ يَسْتَخْلَفَ فِي أَمْرِ خَاصٍّ كَسَمَاعِ بَيِّنَةٍ فَيَسْكُنِي عَلَيْهِ بِمَا يَتَعَلَّقُ
بِهِ) مِنْ شَرَائِطِ الْبَيِّنَةِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ (وَيَحْكُمُ) الْخَلِيفَةُ (بِاجْتِهَادِهِ أَوْ بِاجْتِهَادِ مُقْلِدِهِ)
بِمَنْحِ الْإِمَامِ (إِنْ كَانَ مُقْلِدًا ، وَلَا يَجُوزُ) لِلْقَاضِي (أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ) أَيِ الْمُسْتَخْلَفِ (خِلَافَهُ)

وَلَوْ حَكَمَ خَصْمَانِ رَجُلًا فِي غَيْرِ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ مُطْلَقًا بِشَرْطِ أَهْلِيَةِ الْقَضَاءِ ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَجُوزُ . وَقِيلَ بِشَرْطِ عَدَمِ قَاضٍ بِالْبَلَدِ . وَقِيلَ بِمُخْتَصِّ بِمَالٍ دُونَ قِصَاصٍ وَنِكَاحٍ وَنَحْوِهَا ، وَلَا يَنْفَذُ حُكْمُهُ إِلَّا عَلَى رَاضٍ بِهِ فَلَا يَكْفِي رِضَا قَاتِلٍ فِي ضَرْبِ دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتَيْهِ ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ الْحُكْمُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ الرِّضَا بَعْدَ الْحُكْمِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ نَصَّبَ قَاضِيَيْنِ فِي بَلَدٍ وَخَصَّ كُلًّا بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ نَوْعٍ جَازَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَخْصُصْ فِي الْأَصَحِّ ، إِلَّا أَنْ يُشْرَطَ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْحُكْمِ .

[فصل] جُنَّ قَاضٍ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ عَمِيَ أَوْ ذَهَبَتْ أَهْلِيَّةُ اجْتِهَادِهِ وَضُبْطُهُ بِغَفْلَةٍ أَوْ نِسْيَانٍ لَمْ يَنْفَذْ حُكْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ فُسِقَ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ لَمْ تَعُدْ وَلَا يَتَبَّهُ فِي الْأَصَحِّ . وَلِلْإِمَامِ عَزَلُ قَاضٍ ظَهَرَ مِنْهُ خَلَلٌ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ ، وَهُنَاكَ أَفْضَلُ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ وَفِي عَزَلِهِ بِهِ مَصْلَحَةٌ كَتَشْكِينِ فِتْنَةٍ ، وَإِلَّا

أَيُّ الْحُكْمِ بِاجْتِهَادِهِ ، أَوْ اجْتِهَادِ مَقْلَدِهِ (وَلَوْ حَكَمَ) بِتَشْدِيدِ الْكَافِ (خَصْمَانِ رَجُلًا) غَيْرِ قَاضٍ (فِي غَيْرِ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ مُطْلَقًا) وَلَوْ مَعَ وَجُودِ قَاضٍ (بِشَرْطِ أَهْلِيَةِ الْقَضَاءِ) . وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرُ أَهْلٍ لَهُ فَلَا يَنْفَذُ حُكْمُهُ إِلَّا فِي عَقْدِ النِّكَاحِ ، فَانْهَاجَ بِمُجُوزِ تَحْكِيمٍ مِنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ (وَفِي قَوْلٍ لَا يَجُوزُ) مُطْلَقًا (وَقِيلَ) يَجُوزُ (بِشَرْطِ عَدَمِ قَاضٍ فِي الْبَلَدِ) وَلَوْ قَاضٍ ضَرُورَةً إِلَّا أَنْ كَانَ يَأْخُذُ مَا لَهُ وَقَعَ فِي جُوزِ التَّحْكِيمِ وَلَوْ لغيرِ مَجْتَهِدٍ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْقَاضِيِ الْمَجْتَهِدِ ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَدُ (وَقِيلَ) يَخْتَصُّ (جَوَازُ التَّحْكِيمِ) بِمَالٍ دُونَ قِصَاصٍ وَنِكَاحٍ وَنَحْوِهَا (كَالْعَانِ) (وَلَا يَنْفَذُ حُكْمُهُ) أَيُّ الْحُكْمِ (إِلَّا عَلَى رَاضٍ بِهِ ، فَلَا يَكْفِي رِضَا قَاتِلٍ) بِحُكْمِهِ (فِي ضَرْبِ دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ) بَلْ لَا بَدَّ مِنْ رِضَا عَاقِلَتِهِ (وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ الْحُكْمُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ الرِّضَا بَعْدَ الْحُكْمِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يُشْتَرَطُ (وَلَوْ نَصَّبَ) الْإِمَامُ (قَاضِيَيْنِ فِي بَلَدٍ وَخَصَّ كُلًّا بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ نَوْعٍ) كَانَ جَعَلَ أَحَدَهُمَا يَحْكُمُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْآخَرِ يَحْكُمُ فِي الدِّمَاءِ وَالْفُرُوجِ (جَازَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَخْصُصْ) [بَلْ عَمَّ فِي جُوزِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجُوزُ (إِلَّا أَنْ يُشْرَطَ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْحُكْمِ) فَلَا يَجُوزُ : أَمَّا إِذَا أُطْلِقَ فِي جُوزِ .

[فصل] فِيمَا يَعْزُضُ لِلْقَاضِيِ مِمَّا يَقْتَضِي عَزْلَهُ (جُنَّ قَاضٍ) وَلَوْ مُتَقَطِّعًا (أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ ، أَوْ عَمِيَ ، أَوْ ذَهَبَتْ أَهْلِيَّةُ اجْتِهَادِهِ وَضُبْطُهُ بِغَفْلَةٍ أَوْ نِسْيَانٍ لَمْ يَنْفَذْ حُكْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ فُسِقَ) لَمْ يَنْفَذْ حُكْمُهُ وَيَنْعَزِلُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ قَاضِيِ الضَّرُورَةِ الْمَوْلَى مِنْ ذِي شَوْكَةٍ . أَمَّا هُوَ إِذَا زَادَ فُسْقَهُ فَلَا يَنْعَزِلُ (فَإِنْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ) مِنْ جُنُونٍ وَمَا بَعْدَهُ (لَمْ تَعُدْ وَلَا يَتَبَّهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْإِمَامِ عَزَلُ قَاضٍ ظَهَرَ مِنْهُ خَلَلٌ) لَا يَقْتَضِي إِعْزَالَهُ كَكَثْرَةِ الشَّكَاوَى مِنْهُ (أَوْ لَمْ يَظْهَرْ ، لَكِنْ (هُنَاكَ) مِنْ هُوَ (أَفْضَلُ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ وَفِي عَزَلِهِ بِهِ مَصْلَحَةٌ كَتَشْكِينِ فِتْنَةٍ ، وَإِلَّا)

فَلَا ، لَكِنْ يَنْفُذُ الْعَزْلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ قَبْلَ بُلُوغِهِ خَبَرِ عَزْلِهِ ،
وَإِذَا كَتَبَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ إِذَا قَرَأَتْ كِتَابِي فَأَنْتَ مَعَزُولٌ فَقَرَأَهُ انْعَزَلَ ، وَكَذَا إِنْ
قُرِئَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَنْعَزِلُ بِمَوْتِهِ وَانْعَزَالَ مَنْ أُذِنَ لَهُ فِي شُغْلٍ مُعَيَّنٍ كَبَيْعِ
مَالٍ مَيِّتٍ ، وَالْأَصَحُّ انْعَزَالُ نَائِبِهِ الْمُطْلَقِ إِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي اسْتِخْلَافٍ ، أَوْ قِيلَ لَهُ
اسْتَخْلَفَ عَنْ نَفْسِكَ أَوْ أَطْلُقْ ، فَإِنْ قَالَ اسْتَخْلَفَ عَنِّي فَلَا ، وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ
الْإِمَامِ وَلَا نَاطِرُ يَتِيمٍ وَوَقْفٍ بِمَوْتِ قَاضٍ ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ انْعَزَالِهِ : حَكَمْتُ
بِكَذَا ، فَإِنْ شَهِدَ مَعَ آخَرٍ بِحُكْمِهِ لَمْ يَقْبَلْ عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ بِحُكْمِ حَاكِمٍ جَائِزٍ
الْحُكْمَ قِيلَتْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ قَبْلَ عَزْلِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ
مَحَلٍّ وَلَا يَتْبَعُ فَكَمَعَزُولٍ ، وَلَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى مَعَزُولٍ أَنَّهُ أَخَذَ مَالَهُ بِرِشْوَةٍ أَوْ
شَهَادَةِ عَبْدَيْنِ مَثَلًا أَحْضَرَ وَفُصِّلَتْ خُصُومَتُهُمَا ، وَإِنْ قَالَ حَكَمَ بَعِيدَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا لَا
أَحْضَرَ . وَقِيلَ : لَا حَتَّى يُقِيمَ بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ ، فَإِنْ أَحْضَرَ وَأَنْكَرَ صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ فِي
الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ بَيِّنِينَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَى قَاضٍ

بأن لم يكن في عزله مصلحة (فلا يجوز عزله ، و (لكن ينفذ العزل في الأصح) ومقابله لا ينفذ
(والمذهب أنه) أي القاضي (لا ينعزل قبل بلوغه خبر عزله) وفي قول أنه ينعزل ، وبلوغ
الخبر يكفي فيه عدل واحد والاستفاضة (وإذا كتب الإمام إليه : إذا قرأت كتابي فأنت معزول
فقرأه انعزل ، وكذا إن قرئ عليه في الأصح) ومقابله لا ينعزل (وينعزل بموته وانعزاله) نائبه
المقيد ، وهو (من أذن له في شغل معين كبيع مال ميت ، والأصح انعزال نائبه المطلق) بما ذكر
(إن لم يؤذن له في استخلاف ، أو قيل له : استخلف عن نفسك ، أو أطلق) له الاستخلاف
(فإن قال : استخلف عني فلا) ينعزل الخليفة بما ذكر (ولا ينعزل قاض بموت الإمام) وانعزاله
(ولا) ينعزل (ناظر يتيم ، و) ناظر (وقف بموت قاض) وانعزاله (ولا يقبل قوله) أي القاضي
(بعد انعزاله : حكمت بكذا) لفلان إلا بينة (فإن شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح)
ومقابله يقبل كالمرضعة إذا شهدت بأنها أرضعت ولم تطالب بأجرة (أو) شهد (بحكم حاكم جائز)
الحكم) ولم يصفه إلى نفسه (قبلت) شهادته (في الأصح ، و يقبل قوله قبل عزله حكمت
بكذا) ولو قاض ضرورة انما مع بيان المشتد (فإن كان) أي القاضي (في غير محل ولايته
فكمعزول) فلا ينفذ حكمه ، والمراد بمحل ولايته بلد قضائه ، لا محل حكمه (ولو ادعى شخص
على معزول أنه أخذ ماله برشوة أو شهادة عبيدين مثلاً أحضر وفصلت خصوماتهما ، وإن قال حكم
على (بعبدين ولم يذكرا مالا أحضر) المعزول ليحجبه (وقيل : لا) يحضري (حتى يقيم بينة بدعواه ،
فإن أحضر وأنكر صدق بلا يمين في الأصح . قلت : الأصح يمين ، والله أعلم ، ولو ادعى على قاض

جَوْرٌ فِي حُكْمِهِ لَمْ يُسْمَعْ ذَلِكَ ، وَيَشْتَرِطُ بَيِّنَةٌ ، وَإِنْ لَمْ تَتَّعَلَقْ بِحُكْمِهِ حَكَمَ بَيْنَهُمَا خَلِيفَتُهُ أَوْ غَيْرُهُ .

[فصل] لِيَكْتُبَ الْإِمَامُ لِمَنْ يُوَلِّيهِ وَيُشْهِدُ بِالْكِتَابِ شَاهِدَيْنِ بِخُرْجَانِ مَعَهُ إِلَى الْبَلَدِ يُخْبِرَانِ بِالْحَالِ ، وَتَكْفِي الْإِسْتِغَاثَةُ فِي الْأَصَحِّ لَا يُجْرَدُ كِتَابٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَبْتَغِي الْقَاضِي عَنْ حَالِ عُلَمَاءِ الْبَلَدِ وَعُدُولِهِ ، وَيَدْخُلُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ، وَيَنْزِلُ وَسَطَ الْبَلَدِ ، وَيَنْظُرُ أَوَّلًا فِي أَهْلِ الْحَبْسِ ، فَمَنْ قَالَ حُبِسْتُ بِحَقِّ أَدَامَةٍ ، أَوْ ظَلَمْتُ فَعَلَى خَصْمِي حُجَّةٌ ، فَإِنْ كَانَ غَائِبًا كَتَبَ إِلَيْهِ لِيَحْضُرَ ، ثُمَّ فِي الْأَوْصِيَاءِ ، فَمَنْ ادَّعَى وَصَايَةً سَأَلَ عَنْهَا وَعَنِ حَالِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، فَمَنْ وَجَدَهُ فَاسِقًا أَخَذَ الْمَالَ مِنْهُ ، أَوْ مَضِيغًا عَصَدَهُ بِمَعِينٍ ، وَبَتَّخَذَ مِنْ كَيْبَا وَكَاتِبًا ، وَيَشْتَرِطُ كَوْنُهُ مُسْلِمًا عَدْلًا عَارِفًا بِكِتَابَةِ مُحَاضِرٍ وَسَجَلَاتٍ ، وَيُسْتَحَبُّ قِفُّهُ ، وَزُفُورُ عَقْلِهِ ، وَجَوْدَةُ خَطِّهِ ، وَمُتَرَجِمًا ،

جور في حكم لم يسمع ذلك ، ويشترط بيينة) به فلا يحلف فيه واحد منهما (وإن لم تتعلق) تلك الدعوى (بحكمه) بل بخاصة نفسه (حكم بينهما خليفته أو) قاض (غيره) ان كانت لا تملأ بمنصبه ، وإلا فلا تسمع إلا بيينة .

[فصل] في آداب القضاء (ليكتب الامام لمن يوليه) القضاء ببلد ما فوضه إليه في كتاب (ويشهد) ندبا (بالكتاب شاهدين بخرجان معه إلى البلد) الذي تولاه (بخبران) أهل البلد (بالحال) من التولية وغيرها ولو بغير لفظ الشهادة (وتكفي الاستغاضة) بالتولية عن اخبارهما (في الأصح) ومقابله يقول التولية عقد ولا تثبت العقود بالاستغاضة (لا مجرد كتاب) بها بلا اشهاد أو استغاضة (على المذهب) وقيل يكفي (ويبعث القاضي عن حال علماء البلد وعدوله) قبل دخوله ، فان لم يتيسر حين يدخل (ويدخل يوم الاثنين) فان تعسر فالجيس وإلا فالسبت (وينزل وسط البلد) إذا لم يكن موضع ينزل فيه (وينظر أولا في أهل الحبس) بعد مادت المصلحة إلى وجوب تقديمه كالنظر في الجائعين الذين تحت نظره وحيوانات التركات (فمن قال حبست بحق أدامة) فيه (أو) قال حبست (ظالما فعلى خصمه حجة) فان لم يقمها صدق المحبوس بيمينه (فان كان) خصمه (غائبا كتب إليه ليحضر) والمراد من حضوره إقامة الحجة بحبسه ، فان لم يفعل أطلق (نعم) بعد النظر في أهل الحبس ينظر (في الأوصياء) على الأطفال والمجانين والسفهاء (فمن ادعى وصاية سأل عنها) من جهة نبوتها (و) سأل (عن حاله) بالنسبة إلى الأمانة (وتصرفه) فيها (فمن وجدته) عدلا أقره ، أو (فاسقا أخذ المال من) وجوبا (أو) وجدته (ضعيفا) من القيام بها (عصبه) معين ويتخذ مزرعا وكاتبا ، ويشترط كونه) أى الكاتب (مسالما عدلا) في الشهادة (عارفا بكتابة محاضر) وهي التي فيها ذكر ما جرى من غير حكم (وسجلات) وهي التي فيها ذكر الأحكام (ويستحب) في الكاتب (قفقه) زائدا على ما لا بد منه (زوفور عقل ، وجودة خط ، و) يتخذ (مترجما)

وشرطه عدالة ، وحرية ، وعدد ، والأصح جواز أعمى ، واشترط عدد في إسماع قاض به صمم ، ويتخذ ديرة للتأديب ، وسجنا لأداء حق ولتعزيز ، ويستحب كون مجلسه قسما بارزا مضمونا من أذى حر وبرد لا يثقا بالوقت والقضاء لا مسجدا ، ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مفترطين ، وكل حال يسوء خلقه فيه ، ويندب أن يشاور الفقهاء ، وأن لا يشتري ويبيع بنفسه ، ولا يسكن له وكيل معروف ، فإن أهدى إليه من له خصومة أو لم يهد قبل ولايته حرّم قبولها ، وإن كان يهدى ولا خصومة جاز بتدبر العادة ، والأولى أن يثيب عليها ، ولا ينفذ حكمه لنفسه ورفيقه وشريكه في الشريك ، وكذا أصله وفرعه على الصحيح ، ويحكم له ولو لا الإتمام أو قاض آخر ، وكذا نائيه على الصحيح ، وإذا أقر المدعى عليه أو نكل فحلف المدعى وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده أو يمينه

يفسر للقاضي لغة المتخصصين (وشرطه) أى المترجم (عدالة وحرية وعدد) ولفظ شهادة كالشاهد (والأصح جواز) ترجمة (أعمى ، و) الأصح (اشتراط عدد في إسماع قاض به صمم) أى تقل سمع ، ولابد في السمع من لفظ الشهادة إذا كان ينقل للقاضي كلام الخصم (ويتخذ ديرة) بكسر الدال (للتأديب ، وسجنا لأداء حق ولتعزيز ، ويستحب كون مجلسه قسما بارزا) أى ظاهرا (مضمونا من أذى حر وبرد لا يثقا بالوقت والقضاء) كأن يكون دارا (لا مسجدا) فيكره اتخاذه مجلسا للحكم (ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مفترطين ، وكل حال يسوء خلقه فيه) كالمرض وشدة الحزن ومداغة الأخشين (ويندب) له عند تعارض الأدلة فى حكم (أن يشاور الفقهاء) وهم الذين يقبل قولهم فى الافتاء (و) يندب (أن لا يشتري ويبيع بنفسه) ومثل ذلك باقى المعاملات من إجارة وغيرها (و) أن (لا يكون له وكيل معروف ، فإن أهدى إليه من له خصومة) فى الحال (أولم) يكن له خصومة لكنه لم (يهد) له (قبل ولايته) القضاء (حرم) عليه (قبولها) ولا يملكها لوقبلها ، ويردّها على مالكها ، فإن تعذر وضعها فى بيت المال (وإن كان يهدى) قبل ولايته (ولا خصومة له جاز) قبولها (إن كانت بشرط العادة) فى صفة الهدية وقديرها (والأولى أن يثيب عليها) أو يردها ، والضيافة والهبة كالهدي (ولا ينفذ حكمه لنفسه) نعم يجوز له تعزير من أساء الأدب بين يديه فيما يتعلق بأحكامه (و) لا لرفيقه ، و) لا (شريكه فى) المال (المشترك) بينهما (وكذا أصله وفرعه) لا ينفذ حكمه لكلّ منهم (على الصحيح) ومقابلته ينفذ حكمه لهم بالينة (ويحكم له) أى القاضي (ولو لا) المذكورين إن كان لهم خصومة (الامام أوقاض آخر) مستقل (وكذا نائيه) يحكم له (على الصحيح ، وإذا أقر المدعى عليه أو نكل) عن اليمين بعد عرضها عليه (خلف المدعى) اليمين المردودة (وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده) فى صورة الإقرار (أو) على (يمينه)

أَوِ الْحُكْمَ بِمَا ثَبِتَ وَالْإِشْهَادَ بِدَلِيلِهِ ، أَوْ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مُحَضَّرًا بِمَا جَرَى مِنْ قَبْرِ
حُكْمٍ أَوْ سَجَلًا بِمَا حَكَمَ اسْتَجِبَ لِجَابِتِهِ ، وَقِيلَ تَجِبُ ، وَيُسْتَعَبُّ اسْتَعْتَابُ : إِحْدَاهُمَا
لَهُ ، وَالْأُخْرَى تُحْفَظُ فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ ، وَإِذَا حَكَمَ بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ بَانَ خِلَافَ نَصِ الْكِتَابِ
أَوِ السُّنَّةِ أَوِ الْإِجْمَاعِ أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، لَا خَفِيَ ، وَالْقَضَاءُ يَنْفُذُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا
وَلَا يَقْضَى بِخِلَافٍ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِجْمَاعٍ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَقْضَى بِبَابِهِ إِلَّا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ،
وَلَوْ رَأَى وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ أَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّكَ حَكَمْتَ أَوْ شَهِدْتَ بِهَذَا
لَمْ يَمْلِكْ بِهِ وَلَمْ يَشْهَدْ حَتَّى يَتَذَكَّرَ ، وَفِيهِمَا وَجْهٌ فِي وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ عِنْدَهُمَا ، وَلَهُ الْحَلْفُ
عَلَى اسْتِحْقَاقِ حَقٍّ أَوْ أَدَائِهِ اعْتِمَادًا عَلَى خَطِّ مُوَرِّثِهِ إِذَا وَثِقَ بِخَطِّهِ وَأَمَانَتِهِ ، وَالصَّحِيحُ
جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِخَطِّهِ مُحْفُوظٍ عِنْدَهُ .

فِي صُورَةِ النُّكُولِ (أَوْ) سَأَلَ (الْحُكْمَ بِمَا ثَبِتَ) عِنْدَهُ (وَالْإِشْهَادَ بِهِ لَزِمَهُ) إِجَابَتُهُ ،
وَلَا يَلْزِمُهُ الْحُكْمُ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ الْمُدْعَى ، وَصِغَةُ الْحُكْمِ الْمُلْزِمُ أَنْ يَقُولَ : حَكَمْتُ عَلَى فُلَانٍ فُلَانًا بِكَذَا
لَا ثَبِتَ عِنْدِي مِثْلًا (أَوْ) سَأَلَ الْمُدْعَى الْقَاضِيَ (أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مُحَضَّرًا بِمَا جَرَى مِنْ قَبْرِ حُكْمٍ ، أَوْ)
أَنْ يَكْتُبَ لَهُ (سَجَلًا بِمَا حَكَمَ) بِهِ . (اسْتَجِبَ لِجَابِتِهِ ، وَقِيلَ تَجِبُ) كَالْإِشْهَادِ (وَيُسْتَعَبُّ)
لِلْقَاضِي (نَسَخْتَانِ) بِمَا وَقَعَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ (إِحْدَاهُمَا) أَيْ صَاحِبِ الْحَقِّ (وَالْأُخْرَى) تُحْفَظُ
فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ ، وَإِذَا حَكَمَ (قَاضٍ) بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ بَانَ (خِلَافَ نَصِ الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ
أَوِ الْإِجْمَاعِ أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ) وَهُوَ مَا قَطَعَ فِيهِ بَنِي تَأْثِيرَ الْفَارِقِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ أَوْ يَبْعَدُهُ أَوْ حَكَمَ فِيهِ
بِالْمُسَاوَةِ (نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ) وَكَذَا إِنْ كَانَ الْقَاضِي مُقْلِدًا وَحَكَمَ بِغَيْرِ الْمُعْتَمَدِ فِي مَذْهَبِهِ (لَا)
إِنْ بَانَ خِلَافَ قِيَاسٍ (خَفِيَ) وَهُوَ مَا لَا يَبْعَدُ فِيهِ احْتِمَالُ الْمَفَارِقَةِ . (وَالْقَضَاءُ يَنْفُذُ ظَاهِرًا) فِيمَا
الْأَمْرُ فِيهِ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ (لَا بَاطِنًا) فَلَا يَحِلُّ حَرَامًا وَلَا نَكَاحًا وَلَا يَحْرَمُ حَلَالًا (وَلَا يَقْضَى)
الْقَاضِي (بِخِلَافِ عِلْمِهِ بِالْإِجْمَاعِ) أَيْ لَا يَقْضَى بِمَا يَعْلَمُ خِلَافَهُ حَتَّى لَوْ قَضَى بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ لَا يَعْلَمُ
صِدْقَهُمَا وَلَا كَذِبَهُمَا نَفَذَ قَضَاؤَهُ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَقْضَى بِعِلْمِهِ) فِي الْمَالِ وَغَيْرِهِ ، وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ ،
وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ غَلْبَةَ الظَّنِّ الَّتِي تَجُوزُ لِلشَّاهِدِ الشَّهَادَةُ (إِلَّا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى) كَالزُّنَا
وَالسَّرْقَةِ وَالشَّرْبِ فَلَا يَقْضَى بِعِلْمِهِ فِيهَا (وَلَوْ رَأَى وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ أَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّكَ
حَكَمْتَ أَوْ شَهِدْتَ) عَلَى فُلَانٍ (بِهَذَا لَمْ يَعْمَلِ) الْقَاضِي (بِهِ) أَيْ بِمَضْمُونِ مَا ذَكَرَ (وَلَمْ يَشْهَدْ)
الشَّاهِدُ (حَتَّى يَتَذَكَّرَ) كُلُّ مَنِ مِمَّا أَنَّهُ حَكَمَ أَوْ شَهِدَ بِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ (وَفِيهِمَا) أَيْ الْعَمَلُ وَالشَّهَادَةُ
(وَجْهٌ فِي وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ عِنْدَهُمَا) أَيْ الْقَاضِي وَالشَّاهِدُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ إِذَا وَثِقَ بِخَطِّهِ (وَلَهُ)
أَيْ الشَّخْصُ (الْحَلْفُ عَلَى اسْتِحْقَاقِ حَقٍّ) لَهُ عَلَى غَيْرِهِ (أَوْ) عَلَى (أَدَائِهِ) لِغَيْرِهِ (اعْتِمَادًا
عَلَى خَطِّ مُوَرِّثِهِ إِذَا وَثِقَ بِخَطِّهِ وَأَمَانَتِهِ) وَيجوزُ لَهُ الْحَلْفُ عَلَى ذَلِكَ ، وَمِثْلُ مُوَرِّثِهِ شَرِيكُهُ وَخَبَرُ
عَدْلٍ (وَالصَّحِيحُ : جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِخَطِّهِ مُحْفُوظٍ عِنْدَهُ) وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ ، وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ
الْمَنْعُ كَالشَّهَادَةِ .

[فصل] لَيْسُوا بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي دُخُولِ عَلَيْهِ، وَقِيَامِ لَهْمَا، وَاسْتِمَاعِ، وَطَلَاةٍ وَجْهِ، وَجَوَابِ سَلَامٍ وَبُحْلٍ، وَالْأَصْحَ رَفَعُ مُسْلِمٍ عَلَى ذِمِّي فِيهِ، وَإِذَا جَلَسَا فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ، وَأَنْ يَقُولَ لَيْسَ كَلِمَ الْمُدْعَى، فَإِذَا ادَّعَى طَالِبُ خَصْمَتِهِ بِالْجَوَابِ فَإِنْ أَقْرَ فَذَاكَ، وَإِنْ أَنْكَرَ فَلَهُ أَنْ يَقُولَ لِلْمُدْعَى أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟ وَأَنْ يَسْكُتَ، فَإِنْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ وَأُرِيدُ تَحْلِيلَةً فَلَهُ ذَلِكَ، أَوْ لَا بَيِّنَةَ لِي ثُمَّ أَخْضَرَهَا قِيلَتْ فِي الْأَصْحَ، وَإِذَا زِدَحَمَ خُصُومٌ قَدَّمَ الْأَسْبَقُ، فَإِنْ جُهِلَ أَوْ جَاءُوا مَعًا أَقْرَعَ، وَيُقَدَّمُ مُسَافِرُونَ مُسْتَوْفِرُونَ وَنِسْوَةٌ، وَإِنْ تَأَخَّرُوا مَا كَمْ يَكْثُرُوا، وَلَا يُقَدَّمُ سَابِقٌ وَقَارِعٌ إِلَّا بِدَعْوَى، وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُ شُهُودٍ مُعَيَّنِينَ، لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُمْ، وَإِذَا شَهِدَ شُهُودٌ فَعَرَفَ عَدَالَةً أَوْ رَفْسَقًا جَمَلَ بِلَهُ، وَإِلَّا وَجَبَ الْإِسْتِزْكَاءُ بِأَنْ يَكْتُبَ مَا يَتَسَيَّرُ بِهِ الشَّاهِدُ وَالْمَشْهُودُ لَهُ وَعَلَيْهِ

[فصل] فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَمَا يَتَّبِعُهَا (لَيْسُوا) الْقَاضِي وَجُوبًا (بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي دُخُولِ عَلَيْهِ) فَلَا يَدْخُلُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ (و) فِي (قِيَامِ لَهْمَا) أَوْ تَرَكَه (وَاسْتِمَاعِ) لِكَلَامِهِمَا (وَطَلَاةٍ وَجْهِ) لَهْمَا (و) فِي (جَوَابِ سَلَامٍ) مِنْهُمَا، فَإِنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا انْتَظَرَ الْآخَرَ، أَوْ قَالَ لَهُ سَلِّمْ لِي جِيبِيهِمَا مَعًا (و) فِي (بُحْلٍ) لَهْمَا، فَلَا يَخْصُ أَحَدُهُمَا بِشَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَكْرَامِ وَإِنْ اخْتَلَفَا بِفَضِيلَةٍ وَغَيْرِهَا (وَالْأَصْحَ رَفَعُ مُسْلِمٍ عَلَى ذِمِّي فِيهِ) أَيْ الْمَجْلِسَ وَجُوبًا وَقِيلَ اسْتِجَابًا، وَمُقَابِلَ الْأَصْحَ لَا يَرْفَعُ (وَإِذَا جَلَسَا فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ وَأَنْ يَقُولَ: لَيْسَ كَلِمَ الْمُدْعَى) مِنْكُمْ (فَذَاكَ) إِذَا ادَّعَى طَالِبُ خَصْمِهِ بِالْجَوَابِ (وَأَنْ يَسْأَلَهُ الْمُدْعَى) (فَإِنْ أَقْرَعَ فَذَاكَ) ظَاهِرٌ فِي ثُبُوتِهِ، وَلِلْمُدْعَى بَعْدَ الْأَقْرَارِ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي الْحُكْمَ عَلَيْهِ (وَأَنْ أَنْكَرَ) الدَّعْوَى (فَلَهُ) أَيْ الْقَاضِي (أَنْ يَقُولَ لِلْمُدْعَى: أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ) أَيْ حُجَّةٌ (و) لِلْقَاضِي (أَنْ يَسْكُتَ) فَلَا يَسْتَفْهَمُ مِنَ الْمُدْعَى إِلَّا أَنْ كَانَ جَاهِلًا فَيَجِبُ إِعْلَامُهُ (فَإِنْ قَالَ: لِي بَيِّنَةٌ وَأُرِيدُ تَحْلِيلَةً فَلَهُ ذَلِكَ، أَوْ) قَالَ (لَا بَيِّنَةَ لِي ثُمَّ أَخْضَرَهَا قَبْلَتْ فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَقْبَلُ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ لِكَلَامِهِ تَأْوِيلًا (وَإِذَا زِدَحَمَ خُصُومٌ) فِي الْمَجْلِسِ الْقَاضِي (قَدَّمَ الْأَسْبَقُ) إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ (فَإِنْ جُهِلَ) الْأَسْبَقُ (أَوْ جَاءُوا مَعًا أَقْرَعَ) بَيْنَهُمْ وَقَدَّمَ مَنْ خَرَجَتْ قَرَعَتُهُ (وَيُقَدَّمُ) نَدْبًا (مُسَافِرُونَ مُسْتَوْفِرُونَ) أَيْ مَتَهَيِّثُونَ لِلْسَفَرِ عَلَى مَقِيمِينَ (وَنِسْوَةٌ) عَلَى رِجَالٍ (وَإِنْ تَأَخَّرُوا) أَيْ الْمُسَافِرُونَ وَالنِّسْوَةُ (مَا كَمْ يَكْثُرُوا) فَإِنْ كَثُرُوا فَالتَّحْدِيدُ بِالسَّبْقِ أَوْ الْقَرَعَةِ (وَلَا يُقَدَّمُ سَابِقٌ وَقَارِعٌ) أَيْ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقَرَعَةُ (إِلَّا بِدَعْوَى) وَاحِدَةٍ (وَيَحْرُمُ) عَلَى الْقَاضِي (اتِّخَاذُ شُهُودٍ مُعَيَّنِينَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُمْ) فَإِنْ عَيَّنَ شُهُودًا وَقَبِلَ غَيْرَهُمْ لَمْ يَحْرَمْ وَلَمْ يَكْرَهُ (وَإِذَا شَهِدَ) عِنْدَ الْقَاضِي (شُهُودٌ فَعَرَفَ) فِيهِمْ (عَدَالَةً أَوْ رَفْسَقًا) يَعْلَمُهُ (فِيهِمْ) (وَالَا) بِأَنْ لَمْ يَعْرِفْ عَدَالَةً وَلَا رَفْسَقًا (وَجِبَ الْإِسْتِزْكَاءُ) أَيْ طَلَبُ التَّرْكِيزِ، وَهِيَ الْبَحْثُ عَنْ حَالِ الشُّهُودِ، وَلَوْ اعْتَرَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بَعْدَ التَّهْمِ (بِأَنْ يَكْتُبَ مَا يَمَيِّزُ بِهِ الشَّاهِدَ وَالْمَشْهُودَ لَهُ، وَ) (الشُّهُودَ) عَلَيْهِ (مِنْ أَسْمٍ وَكُنْيَةٍ وَأَسْمٍ جَدِّهِ وَحَلِيلَتِهِ وَحَرْفَتِهِ

وَكَذَا قَدَرُ الدِّينِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَبَيَّنَّتْ بِهِ مَرْكَبًا ثُمَّ يُشَافَهُ لِلزَّكِيِّ بِمَا عِنْدَهُ ،
وَقِيلَ تَكْفِي كِتَابَتُهُ ، وَشَرْطُهُ كَشَاهِدٌ مَعَ مَعْرِفَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَخُبْرَةُ
بَاطِنٍ مَنْ يُعَدُّهُ لِصُحْبَةٍ أَوْ جَوَارٍ أَوْ مُعَامَلَةٍ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ لَفْظِ شَهَادَتِهِ ، وَأَنَّهُ
يَكْفِي : هُوَ عَدْلٌ ، وَقِيلَ يَزِيدُ عَلَى وَلِيٍّ ، وَيَجِبُ ذِكْرُ سَبَبِ الْجَرْحِ ، وَيَقْتَضِي
فِيهِ الْمَعَانِيَةَ أَوْ الْأَسْتِغَاثَةَ ، وَيُقَدَّمُ عَلَى التَّعْدِيلِ ، فَإِنْ قَالَ الْمَعْدُلُ : عَرَفْتُ سَبَبَ
الْجَرْحِ وَتَأَبَّ مِنْهُ وَأَصْلَحَ قَدَّمْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي التَّعْدِيلِ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ :
هُوَ عَدْلٌ ، وَقَدْ غَلِطَ .

باب القضاء على الغائب

هُوَ جَائِزٌ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَلَدَّعَى الْمُدَّعَى جُحُودَهُ ، فَإِنْ قَالَ : هُوَ مُقَرَّرٌ لَمْ تُسْمَعْ

(وكذا قدر الدين على الصحيح) ومقابله لا يكتبه ، لأن العدالة لا تختلف بقلة أو كثرة (ويبعث
به) أي بما كتبه (مَرْكَبًا) أي صاحب مسألة ، وذلك أن للقاضي أصحاب مسائل وهم الرسل
الذين يرسلهم إلى أناس يعتمدهم في التزكية ثبتت عدالتهم عنده وصدقهم ويسمون بالزكيين ،
وربما سمي أصحاب المسائل بالزكيين (ثم يشافهه) أي القاضي (الزكي) المبعوث إليه لأصحاب
المسألة (بما عنده) من حال الشهود من جرح أو تعديل ، ولا يقتصر الزكي على الكتابة مع
أصحاب المسائل (وقيل تكفي كتابته) أي الزكي للقاضي مع أصحاب الرسائل ، والمراد من الزكي
اثنان فأكثر (وشروطه) أي الزكي (كشاهد مع معرفة الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعدله
لصحبة أو جوار أو معاملة) ولا يعتبر في خبرة الباطن التقادم في معرفتهما . وأما من يجرح فلا
يشترط فيه الخبرة الباطنة ، بل لا بد أن يفسر الجرح (والأصح اشتراط لفظ شهادة) من الزكي
(وأنه يكفي) مع لفظ الشهادة قوله (هو عدل . وقيل يزيد) على ذلك قوله (على ولي ، ويجب
ذكر سبب الجرح) صريحاً كقوله هو زان ولا يعدل فأذفا ، وإن انفرد (ويعتمد) الجرح (فيه)
أي الجرح (المعانبة) كأن رآه يزني (أو الاستفاضة) بين الناس بما يجرحه به أو شهادة عدلين
(ويقدم) الجرح (على التعديل ، فإن قال المعدل : عرفت سبب الجرح وتأب منه وأصلح قدَّم)
قوله على قول الجرح (والأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه : هو عدل وقد غلط)
على في شهادته ، ومقابله يكتب في الحكم عليه بقوله ذلك .

باب القضاء على الغائب

(هو جائز إن كان عليه) أي الغائب (بينة) أي حجة فتشمل الشاهد واليمين (وادعى
المدعى جحوده) أي الحق المدعى به ، ولا يكلف البينة بالجحود (فإن قال : هو مقر لم تسمع

بَيِّنَتُهُ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَا صَاحَ أَنْهَا تُسْمَعُ ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْقَاضِيَ نَصَبُ مُسَخَّرٍ يُنْكَرُ عَلَى الْغَائِبِ ، وَيَجِبُ أَنْ يُحْلَفَ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ إِنَّ الْحَقَّ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ ، وَقِيلَ يُسْتَعْبَى وَيَجْزِي بَأَنَّهُ فِي دَعْوَى عَلَى صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ ، وَلَوْ ادَّعَى وَكَوَيْلٌ عَلَى غَائِبٍ فَلَا تَحْلِيفَ ، وَلَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَقَالَ لَوْ كَيْلُ الْمُدَّعَى : أُرَأَيْي مُوَكَّلَكَ أَمَرَ بِالتَّسْلِيمِ ، وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ ، وَلَهُ مَالٌ قَضَاهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ ، وَإِلَّا فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعَى إِنِّهَا الْحَالُ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ أَجَابَهُ فَيَنْهَى سَمَاعَ بَيِّنَةٍ لِيَحْكُمَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفِي الْمَالَ ، أَوْ حُكْمًا لِيَسْتَوْفِيَ ، وَالْإِنْهَاءُ أَنْ يُشْهَدَ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ ، وَيُسْتَعْبَى كِتَابٌ بِهِ يَذْكُرُ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وَيُخْتَمُ ، وَيُشْهَدَانِ عَلَيْهِ أَنْ أَنْكَرَ ، فَإِنْ قَالَ : لَسْتُ الْمُسَمًّى فِي الْكِتَابِ صَدَقَ بَيِّنَتُهُ ، وَعَلَى الْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ بَأَنَّهُ هَذَا الْمَكْتُوبُ اسْمُهُ وَنَسَبُهُ ، فَإِنْ أَقَامَهَا فَقَالَ :

بَيِّنَتُهُ (وَلَفَتْ دَعْوَاهُ (وَإِنْ أَطْلَقَ) الْمُدَّعَى فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمُحْوَدِهِ وَلَا لِإِقْرَارِهِ (فَلَا صَاحَ أَنْهَا تُسْمَعُ ، وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْقَاضِيَ نَصَبُ مُسَخَّرٍ) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَشْدُودَةِ (يُنْكَرُ عَلَى الْغَائِبِ) عِنْدَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ فَالْقَاضِيَ عَجْزٌ فِي نَصْبِهِ وَعَدَمُهُ (وَيَجِبُ أَنْ يُحْلَفَ) أَيْ الْمُدَّعَى (بَعْدَ الْبَيِّنَةِ أَنْ الْحَقَّ) الَّذِي لِي عَلَى الْغَائِبِ (ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ) إِلَى الْآنَ وَأَنَّهُ يَجِبُ تَسْلِيمُهُ إِلَى (وَقِيلَ) يُسْتَعْبَى (بِتَحْلِيفِهِ) (وَيَجْزِي بَأَنَّهُ) هَذَانِ الْوَجْهَانِ (فِي دَعْوَى عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) أَوْ مِيتٍ بَلَا وَارِثَ ، وَالْأَصَحُّ الْوَجُوبُ ، فَالدَّعْوَى عَلَى الْعَبِيِّ وَالْمَجْنُونِ عِنْدَ غَيْبِهِ وَلِهُمَا كَالدَّعْوَى عَلَى الْغَائِبِ فَتَصَحُّ بِشَرْطِهَا . وَأَمَّا عِنْدَ حُضُورِهِ فَلَا نَصَحَ (وَلَوْ ادَّعَى وَكَوَيْلٌ) عَنْ غَائِبٍ بِحَقِّ (عَلَى غَائِبٍ) عَنْ الْبَلَدِ (فَلَا تَحْلِيفَ) عَلَى الْوَكِيلِ بَلْ يُعْطَى الْمَالُ الْمُدَّعَى بِهِ (وَلَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) وَقَالَ لَوْ كَيْلُ الْمُدَّعَى أُرَأَيْي مُوَكَّلَكَ أَمَرَ بِالتَّسْلِيمِ (لَلْوَكِيلِ ، وَيُمْكِنُ ثُبُوتُ الْإِبْرَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ حِجَّةٌ) (وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ) وَحُكِمَ بِهِ عَلَيْهِ (وَلَهُ مَالٌ) حَاضِرٌ (قَضَاهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ ، وَإِلَّا) بَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلْغَائِبِ مَالٌ حَاضِرٌ (فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعَى إِنِّهَا الْحَالُ) مِنْ سَمَاعِ بَيِّنَةٍ أَوْ إِنْهَاءِ حُكْمٍ (إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ أَجَابَهُ) لِذَلِكَ (فَيَنْهَى) إِلَيْهِ (سَمَاعَ بَيِّنَةٍ لِيَحْكُمَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفِي الْمَالَ ، أَوْ حُكْمًا) إِنْ حُكِمَ (لِيَسْتَوْفِيَ الْمَالَ . وَالْإِنْهَاءُ أَنْ يُشْهَدَ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ) أَيْ بِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ خَاصَّةً ، أَوْ بِالْحُكْمِ يُؤَدِّيَانِهِ عِنْدَ الْقَاضِي الْآخَرِ (وَيُسْتَعْبَى) مَعَ الْأَشْهَادِ (كِتَابٌ بِهِ) وَلَا يَجِبُ (يَذْكُرُ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ) وَالْمَحْكُومُ لَهُ مِنْ اسْمِ كُلِّ وَكْنِيَّتِهِ وَقَبِيلَتِهِ وَحِلْيَتِهِ (وَيُخْتَمُ) أَيْ الْكِتَابُ نَدْبًا (وَيُشْهَدَانِ) عِنْدَ الْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى مَا صَدَرَ مِنَ الْقَاضِي الْكَاتِبِ (إِنْ أَنْكَرَ) الْخَصْمُ الْحَقِّ (فَإِنْ قَالَ : لَسْتُ الْمُسَمًّى فِي الْكِتَابِ صَدَقَ بَيِّنَتُهُ وَعَلَى الْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ بَأَنَّهُ هَذَا الْمَكْتُوبُ اسْمُهُ وَنَسَبُهُ ، فَإِنْ أَقَامَهَا) أَيْ أَقَامَ الْمُدَّعَى الْبَيِّنَةَ (فَقَالَ) الْغَائِبُ

لَسْتُ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ لِرِمَّةِ الْحُكْمِ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُشَارِكٌ لَهُ فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَاتِ ، وَإِنْ كَانَ أَحْضَرَ ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْحَقِّ طُولِبَ وَتُرِكَ الْأَوَّلُ ، وَإِلَّا بَعَثَ إِلَى الْكَاتِبِ لِيَطْلُبَ مِنَ الشُّهُودِ زِيَادَةَ صِفَةٍ تُمَيِّزُهُ وَيَكْتُبُهَا ثَانِيًا ، وَلَوْ حَضَرَ قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ بِلَدِ الْحَاكِمِ فَشَافَهُ بِحُكْمِهِ فَقَبِلَ إِمضَائِهِ إِذَا عَادَ إِلَى وَلايَتِهِ خِلَافَ الْقَضَاءِ بِعَلَمِهِ ، وَلَوْ نَادَاهُ فِي طَرَفٍ وَلَا يَتِيهًا أَمضَاهُ ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سَمَاعِ بَيِّنَةٍ كَتَبَ سَمِعْتُ بَيِّنَةً عَلَى فَلَانٍ ، وَيُسَمِّيهِ الْقَاضِي إِنْ لَمْ يَمْلِكْهَا ، وَإِلَّا قَالَ صَحَّ جَوَازُ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ ، وَالْكِتَابُ بِالْحُكْمِ يَمْضِي مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ ، وَيَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ لَا يَقْبَلُ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا فِي مَسَافَةِ قَبُولِ شَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةٍ .

[فصل] ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباها كعقار وعبد وفرس معروفات سميع بيئته وحكم بها وكتب إلى قاضي بلد المال ليسلمه المدعى ويعتمد في العقار حدوده ، أو لا يؤمن فالأظهر سماع البيئته ، ويبالغ المدعى في الوصف ويذكر القيمة ، وأنه

(لست المحكوم عليه لزمه الحكم) بما قامت به البيئته (إن لم يكن هناك مشارك له في الاسم والصفات ، وإن كان) هناك مشارك له فيها ذكر (أحضر ، فإن اعترف بالحق طولب) به (وترك الأول ، والا) بأن لم يعترف المشارك له (بعث) القاضي المكتوب إليه (إلى الكاتب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها ثانيا) وينهيها لبلد الغائب (ولو حضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم) للمدعى (فشافه بحكمه) على الغائب (ففي إمضائه إذا عاد إلى ولايته خلاف القضاء بعلمه) وقد مر ، ولو اجتمعا في غير بلدهما وأخبره بحكمه فليس له امضاؤه (ولو ناداه) وهما (في طرفي ولايتهما أمضاه ، وإن اقتصر على سماع بيئته) بلا حكم (كتب : سمعت بيئته على فلان) ابن فلان ويصفه بما يميزه (ويسميا القاضي إن لم يملكها ، والا) بأن غد لها (فالأصح جواز ترك التسمية) ويأخذ القاضي المكتوب اليه بتعديل القاضي الكاتب (والكتاب بالحكم يَمْضِي مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ) وبعدها (وسماع البيئته) فقط (لا يقبل على الصحيح إلا في مسافة قبول شهادة على شهادة) وهي مافوق مسافة العدوى .

[فصل] في الدعوى بعين غائبة (ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباها) بغيرها (كعقار وعبد وفرس معروفات سميع) القاضي (بيئته وحكم بها وكتب إلى قاضي بلد المال ليسلمه) أي المدعى به (للمدعى ، ويعتمد في العقار) الذي لم يشتر (حدوده) الأربعة إذا لم يعلم بأقل منها ، ويجب ذكر البقعة والسكة وهل هو في أولها أو غيره (أو) كان المدعى به عينا غائبة (لا يؤمن) اشتباها (فالأظهر سماع البيئته) على صفاتها (ويبالغ المدعى في الوصف) قدر ما يمكنه (ويذكر القيمة) في المتقوم وجوبا ، ويندب في المثلي ذكر القيمة (و) الأظهر (أنه)

لَا يَصْحَكُمْ بِهَا بَلْ يَكْتُبُ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْمَالِ بِمَا شَهِدَتْ بِهِ فَيَأْخُذُهُ وَيَبْعَثُهُ إِلَى
الْكَاتِبِ لِيَشْهَدُوا عَلَى عَيْنِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُسَلَّمُ إِلَى الْمُدَّعِي بِكَفِيلٍ يَبْدُرُهُ فَإِنْ شَهِدُوا
بِعَيْنِهِ كَتَبَ بَيْرَاءَةَ الْكَفِيلِ ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمُدَّعِي مَوْنَةُ الرَّدِّ ، أَوْ غَائِبَةٌ عَنِ الْمَجْلِسِ
لَا الْبَلَاءُ أَمْرٌ بِإِحْضَارٍ مَا يُمَكِّنُ إِحْضَارَهُ لِيَشْهَدُوا بِعَيْنِهِ ، وَلَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ بِصِفَةٍ ،
وَإِذَا وَجِبَ إِحْضَارُ فَقَالَ لَيْسَ بِيَدِي عَيْنٌ يَهْدِيهِ الصِّفَةُ صُدِّقَ بِبَيِّنَةٍ ، ثُمَّ لِلْمُدَّعِي دَعْوَى
الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ نَكَلَ فَخَلَفَ الْمُدَّعِي أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً كُتِفَ الْإِحْضَارُ وَحُجِسَ عَلَيْهِ وَلَا يُطْلَقُ
إِلَّا بِإِحْضَارٍ أَوْ دَعْوَى تَلَفٍ ، وَلَوْ شَكَّ الْمُدَّعِي هَلْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ فَيَدَّعِي قِيَمَةَ أَمْ لَا
فَيَدَّعِيهَا فَقَالَ غَضِبَ مِنِّي كَذَا ، فَإِنْ بَقِيَ لَزِمَهُ رَدُّهُ ، وَإِلَّا فَقِيَمَتُهُ سُمِعَتْ دَعْوَاهُ ، وَقِيلَ
لَا بَلْ يَدَّعِيهَا وَيُحْلِفُ ثُمَّ يَدَّعِي الْقِيَمَةَ ، وَيَجْزِيَانِ فَيَمْنُ دَفْعَ ثَوْبًا لِدَلَالِ لِيَبْعَثَهُ فَبَجَحَدَهُ
وَشَكَّ هَلْ بَاعَهُ فَيَطْلُبُ الثَّمَنَ ، أَمْ أَتْلَفَهُ فَقِيَمَتُهُ ، أَمْ هُوَ بَاقٍ فَيَطْلُبُهُ

إذا سمع بيعة الصفة (لا يحكم بها بل يكتب إلى قاضي بلد المال بما شهدت به فيأخذه) القاضي
المكتوب إليه (ويبعثه إلى) القاضي (الكاتب يشهدوا على عينه) ليحصل اليقين (والأظهر
أنهم) أي القاضي المكتوب إليه (يسلمه إلى المدعي) بعد أن يحلفه أن المال هو الذي شهد
به شهوده ويعطيه له (بكفيل يبدنه) حتى إذا لم تعينه البيعة طوبى برده (فان شهدوا بعينه)
حكم به للمدعي ، و (كتب) إلى قاضي بلد المال (ببراءة الكفيل ، وإلا) بأن لم يشهدوا على عينه
(فعلى المدعي مونة الرد) للمدعي به (أو) كان المدعي به عينا (غائبة عن المجلس لا)
عن (البلد أمر بإحضار ما يمكن) أي يسهل (إحضاره ليشهدوا بعينه) أما ما لا يمكن إحضاره
كالعقار فيجده المدعي وقيم البيعة بتلك الحدود ، فان قال الشهود نفروا العقار ولا يعرف الحدود
بعث القاضي من يسمع البيعة على عينه أو يحضر بنفسه (ولا تسمع شهادة بصفة) لعين غائبة
عن المجلس (وإذا وجب إحضار الشيء المدعي به (فقال) المدعي عليه (ليس بيدي عين
بهذه الصفة صدق ببينه ، ثم) بعد حلفه يجوز (للمدعي دعوى القيمة ، فان نكل) المدعي عليه
من اليمين (خلف المدعي أو أقام) المدعي (بيعة كلف) المدعي عليه (الإحضار) للمدعي
به (وحجس عليه . ولا يطلق إلا بإحضار) المدعي به (أو دعوى تلف) له فيصدق ببينه (ولو شك
المدعي هل تلفت العين فيدعي قيمة أم لا فيدعيها) أي العين (فقال) في دعواه (غصب مني)
فلان (كذا ، فان بقي لزمه رده ، والا فقيمته سمعت دعواه ، وقيل لا بل يدعيها ويحلفه ثم يدعي
القيمة ، ويجزيان) أي الوجهان (فيمن دفع ثوبا لدلال ليبيعه فبحده وشك هل ياعه) الدلال
(فيطلب الثمن ، أم أتلفه فقيمته) يطلبها (أم هو باق فيطلبه) منه ، فعلى الأصح يدعي على
الدلال رد الثوب أو ثمنه ان باعه ، أو قيمته ان أتلفه ويحلف الخصم يمينا واحسدة أنه لا يارنه تسليم
الثوب ولا ثمنه ولا قيمته ، وعلى مقابله يدعي العين في دعوى ، والثلث في أخرى ، والقيمة في أخرى

وَحَيْثُ أَوْجِبْنَا الْإِحْضَارَ فَتَقَبَّلَ الْمُدْعَى اسْتَقْرَتْ مُؤَنَّتُهُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَهِيَ ، وَمُؤَنَّةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُدْعَى .

[فصل] الغائب الذي تُسَمَّعُ الْبَيِّنَةُ وَيَحْكُمُ عَلَيْهِ مِنْ بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَا يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرًا إِلَى مَوْجِعِهِ لَيْلًا ، وَقِيلَ مَسَافَةٌ قَصْرٌ ، وَمِنْ بَقَرِيَّةٍ كَعَاضِرٍ فَلَا تُسَمَّعُ بَيِّنَتُهُ ، وَيَحْكُمُ بِغَيْرِ حُضُورِهِ إِلَّا لِتَوَارِيهِ أَوْ تَعْزِزِهِ ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ الْقَضَاءِ عَلَى غَائِبٍ فِي قِصَاصٍ وَحَدٍّ قَذْفٍ ، وَمَنْعَةٍ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ سَمِعَ بَيِّنَةٌ عَلَى غَائِبٍ فَقَدِمَ قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ يَسْتَعِدَّهَا ، بَلْ يُخْبِرُهُ وَيُمْكِنُهُ مِنْ جَرَحٍ ، وَلَوْ عَزَلَ بَعْدَ سَمَاعِ بَيِّنَةٍ ثُمَّ وَلَّى . وَجَبَتْ الْأَسْتِعَادَةُ ، وَإِذَا اسْتَعْدَى عَلَى حَاضِرٍ بِالْبَلَدِ أَخْضَرَهُ بِدَفْعِ خَتْمٍ طِينٍ رَطْبٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ بِمُرْتَبٍ لِذَلِكَ ، فَإِنْ امْتَنَعَ بِلَا عُدْرٍ أَخْضَرَهُ بِأَعْوَانِ السُّلْطَانِ وَعِزِّ زَرَةٍ ، أَوْ غَائِبٍ فِي غَيْرِهِ وَلَا يَتَّبِعُوهُ فَلَيْسَ لَهُ إِحْضَارُهُ ، أَوْ فِيهَا

ويخلفه ثلاثة أيمان (وحيث أوجبنا الإحضار) للمدعى به (فقبِلَ للمدعى استقرت مؤنته) أى الإحضار (على المدعى عليه ، والا) بأن لم يثبت للمدعى (فهى) أى مؤنة الإحضار (ومؤنة الرد على المدعى) ولا أجرة عليه لمدة الحياة ، بخلاف الغائبة عن البلد .

[فصل] فى بيان من يحكم عليه فى غيبته (الغائب الذى تسمع البينة) عليه (ويحكم عليه : من) هو (بمسافة بعيدة ، وهى التى لا يرجع منها مبكر إلى موضعه) الذى بكر منه (ليلا) أى لا يرجع إليها ليلا المبكر من موضعه إلى محل الحاكم (وقيل) هى (مسافة قصر ، ومن بقرية) حكمه (محاضر) فى البلد (فلا تسمع بينته) عليه (و) لا (يحكم) عليه (بغير حضوره إلا لتواريه أو تعززه) وعجز القاضى عن إحضاره فتسمع البينة عليه ويحكم عليه بغير حضوره (والأظهر جواز القضاء على غائب فى قصاص وحد قذف ، ومنعه فى حد لله تعالى) أو تعزير (ولو سمع بينة على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعدها بل يخبره) بالحال (ويمكنه من جرح) فيها وما يمنع شهادتها عليه (ولو عزل بعد سماع بينة ثم ولّى وجبت الاستعادة وإذا استعدى) أى طلب منه أن يزيل العدوان والظلم (على) خصم (حاضر بالبلد) أى طلب من القاضى إحضاره لسماع الدعوى عليه (أحضره) وجوبا ويلزمه الحضور ولو من ذوى الوجاهات بنفسه أو بوكيله أما إذا دعاه الخصم إلى حاكم من غير رفع فلا يلزمه ويحضره القاضى (بدفع ختم) أى محتوم (طين رطب أو غيره) وكان ذلك عادة قضاة السلف ، ثم استبدل بالكتابة فى الورق وهو أولى (أو) أحضره ان لم يحضر بذلك (بمرتب لذلك) من الأعوان (فان امتنع بلا عذر) من الحضور (أحضره بأعوان السلطان) وعليه مؤنتهم (وعززه) بما يراه ، وله العفو عن تعزيره (أو) استعدى على (غائب فى غير ولايته فليس له إحضاره ، أو) على غائب (فيها) أى محل

وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بيته ويكتب إليه ، أو لا نائب فالأصح يحضره من مسافة العدوى فقط ، وهي التي يرجع منها مبكر لئلا ، وأن المخدرة لا تحضر ، وهي من لا يكثر خروجها لحاجات .

باب القسمة

قد يقسم الشركاء أو منصوبهم أو منصوب الإمام ، بشرط منصوبه : ذكره حرّ عبدل ، يعلم المساحة والحساب ، فإن كان فيهما تقويم وجب قاسمان ، وإلا فقاسيم ، وفي قول أئتمان ، وللإمام جعل القاسم حاكما في التقويم فيعمل فيه بعدلين ، ويقسم ، ويعمل الإمام رزق منصوبه من بيت المال ، فإن لم يكن فأجرته على الشركاء ، فإن استأجروه وتسمى كل قدرا لزمه ، وإلا فالأجرة موزعة على الحصص ، وفي قول على الرؤوس ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهرة وثوب نفيسين ،

ولابنه (وله هناك نائب لم يحضره) القاض (بل يسمع بيته) عليه (ويكتب) بسماعها (إليه أولانائب) له هناك (فالأصح يحضره من مسافة العدوى فقط ، وهي التي يرجع منها مبكر) إلى موضعه (لئلا ، و) الأصح (أن المخدرة) الحاضرة (لا تحضر) أي لا تكاف الحضور للعدوى عليها (وهي) أي المخدرة (من لا يكثر خروجها لحاجات) تكبر وقطن بأن لم تخرج أصلا أو تخرج قليلا لعزاء أوزيارة ، فالمخدرة إن طلبت لدعوى : إما ان توكل أو يبعث القاضي إليها نائبه فتجيب من وراء الستر .

باب القسمة

وهي تميز بعض الأنصاء من بعض (قد يقسم الشركاء) المشترك بأنفسهم (أو منصوبهم) أي وكيلهم (أو منصوب الإمام ، بشرط منصوبه) أي الإمام (ذكر حرّ عبدل) تقبل شهادته (يعلم المساحة) أي ذرع الأرض (و) من شأنه أن يعلم (الحساب) ولا يشترط فيه معرفة التقويم (فان كان فيها) أي القسمة (تقويم) أي تقدير للقيمة (وجب قاسمان) لاشتراط العدد في المقوم (والافقاسم) واحد (وفي قول أئتمان ، وللإمام جعل القاسم حاكما في التقويم) بأن يفوض له سماع البيعة فيه وأن يحكم به (فيعمل فيه بعدلين ويقسم) بنفسه (ويجعل الإمام رزق منصوبه من بيت المال) من سهم المصالح (فان لم يكن) في بيت المال شيء (فأجرته على الشركاء) ان طلبها ولو واحد منهم (فان استأجروه وسمى كل قدرا لزمه ، والا) بأن سموا أجرة مطلقة (فالأجرة موزعة على الحصص ، وفي قول على الرؤوس) وتجب الأجرة في مال الصبي وان لم يكن له في القسمة غبطة (ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهرة وسيف وثوب نفيسين

وَرَوَيْتُ خُفَّ إِنْ طَلَبَ الشَّرَكَاءُ كُلُّهُمْ قِسْمَتَهُ لَمْ يُجِبْهُمْ الْقَاضِي ، وَلَا يَنْفَعُهُمْ إِنْ قَسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ إِنْ لَمْ تَبْطُلْ مَنْفَعَتُهُ كَسَيْفٍ يُكْسَرُ وَمَا يَبْطُلُ نَفْعُهُ الْقُصُودُ كَحَتَامٍ وَطَاحُونَةٍ صَغِيرَيْنِ لَا يُجَابُ طَالِبُ قِسْمَتِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ أُمِكنَ جَسْلُهُ حَامِيَيْنِ أُجِيبَ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَشْرُ دَارٍ لَا يَصْلُحُ لِلسُّكْنَى ، وَالْبَاقِي لِأَخَرٍ فَلَا أَصَحَّ إِجْبَارُ صَاحِبِ الْعُشْرِ بِطَلَبِ صَاحِبِهِ دُونَ عَكْسِهِ ، وَمَا لَا يَعْظُمُ ضَرَرُهُ قِسْمَتُهُ أَنْوَاعٌ : أَحَدُهَا بِالْأَجْزَاءِ كَكُنْطَلِي وَدَارٍ مُتَفَقَةٍ الْإِبْنِيَّةِ ، وَأَرْضٍ مُشْتَبِهَةِ الْأَجْزَاءِ فَيُجْبَرُ الْمُسْتَمْتِعُ فَعَدَلُ السَّهَامِ كِيلاً أَوْ وَزناً أَوْ ذُرْعاً بِعَدَدِ الْأَنْصِبَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ ، وَيَكْتَبُ فِي كُلِّ رُقْعَةٍ اسْمُ شَرِيكِ أَوْ جُزْءٍ مُمَيَّزاً بِحَدِّ أَوْجِهَةٍ وَتَنْدَرُجُ فِي بِنَادِقٍ مُسْتَوِيَةٍ ثُمَّ يُخْرَجُ مَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا رُقْعَةً عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ إِنْ كَتَبَ الْأَسْمَاءُ فَيُعْطَى مِنْ خَرَجِ اسْمِهِ ، أَوْ عَلَى اسْمِ زَيْدٍ إِنْ كَتَبَ الْأَجْزَاءَ ، فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَنْصِبَاءُ كَنِصْفٍ وَثُلْثٍ وَسُدُسٍ جُزْئَتِ الْأَرْضُ عَلَى أَقْلِ السَّهَامِ وَقَسِمَتْ كَمَا سَبَقَ ، وَيَحْتَمِرُّ عَنْ تَفْرِيقِ حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ . الثَّانِي بِالْتَّعْدِيلِ

وزوي خف ان طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجبهم القاضي) وينعم منها ان بطلت منفعة بالكلية (ولا ينعم ان قسموا بأنفسهم ان لم تبطل منفعة) بالكلية (كسيف يكسر) ولا يجبهم إلى ذلك (وما يبطل نفعه المقصود) منه (كحمام وطاحونة صغيرين) طلب البعض قسمته وامتنع البعض (لا يجاب طالب قسمته في الأصح ، فان أمكن جعله حاميين أجيب) طالب قسمته وأجبر المستمتع (ولو كان له عشر دار لا يصلح للسكنى ، والباقي لآخر ، فالأصح إجبار صاحب العشر بطلب صاحبه دون عكسه) وهو عند إجبار صاحب الباقي بطلب صاحب العشر (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع) ثلاثة : أجزاء ، ورد ، وتعديل (أحدها بالأجزاء ككنطلي) من حب وغيره (ودار متفقة الأبنية وأرض مشتهية الأجزاء فيجبر المستمتع) عليها ولو في شركة وقف (فعادل السهام كيلاً) في المكيال (أو وزناً) في الموزون (أو ذرعاً) في المذروع (بعدد الانصباء) إن استوت ، ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزءاً مميّزاً بحد أوجهة وتندرج في بنادق مستوية) وزناً وشكلاً من طين أو شمع (ثم يخرج من لم يحضرها) أي الرقاع حين الكتابة والادراج (رقعة على الجزء الأول إن كتب الأسماء) في الرقاع بزبد وعمرو (فيعطى من خرج اسمه) في الرقعة هذا الجزء وهكذا الباقي (أو) يخرج من لم يحضرها (على اسم زيد إن كتب الأجزاء) أي أسماء الأجزاء في الرقاع (فان اختلفت الأنصباء) بين الشركاء (كنصف وثلث وسدس جزئت الأرض على أقل السهام وقسمت كما سبق) لكن الأولى أن لا يكتب إلا الاسماء دون الأجزاء (ويحتد) إذا كتب الأجزاء (عن تفريق حصة واحد) بأن لا يبدأ بصاحب السدس بل بصاحب النصف ، ثم يخرج رقعة باسم أحد الآخرين (الثاني) من الأنواع : القسمة (بالتعديل)

كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إنبات وترب ماء ، ويُجبر المبيع عليها في الأظهر ، ولو استوت قيمة دارين أو حائوتين فطلب جعل كل واحد فلا إيجاب ، أو عبيد أو ثياب من نوع أجبر ، أو نوعين فلا . الثالث بالرد بأن يكون في أحد الجانبين بئر أو شجر لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه قسط قيمته ، ولا إيجاب فيه ، وهو بيع ، وكذا التعديل على المذهب وقسمته الأجزاء إفران في الأظهر ، ويشترط في الرد الرضا بعد خروج القرعة ، ولو تراضيا بقسمة مالا إيجاب فيه اشترط الرضا بعد القرعة في الأصح ، كقولهما رضينا بهذه القسمة ، أو بما أخرجته القرعة ، ولو ثبت بينة غلط أو حيف في قسمة إيجاب نقضت ، فإن لم تكن بينة وادعاه واحد فله تحليف شريكه ، ولو ادعاه في قسمة تراض وقلنا هي بيع فالأصح أنه لا أثر للغلط ، فلا فائدة لهذه الدعوى . قلت : وإن

بأن تعدل السهام بالقيمة (كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إنبات وقرب ماء) فإذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثلثها كقيمة ثلثها جعل السدس سهما والثلثان سهما وأقرع بكتابة الجزين أو الاسمين كما تقدم (ويجبر الممتنع عليها في الأظهر) وأجرة القاسم بحسب المأخوذ (ولو استوت قيمة دارين أو حائوتين) لاثنتين (فطلب جعل كل) منهما (لواحد فلا إيجاب) ولا قسمة ، فإن تراضيا فهي بيع (أو) استوت قيمة (عبيد أو ثياب من نوع أجبر) الممتنع (أو نوعين) كعبد تركي وهندي (فلا) إيجاب (الثالث) من الأنواع : القسمة (بالرد بأن يكون في أحد الجانبين) من الأرض (بئر أو شجر لا يمكن قسمته) وليس في الجانب الآخر ما يعادله (فيرد) من يأخذه قسط قيمته ولا إيجاب فيه ، وهو بيع (فتثبت فيه أحكامه من شفعة وغيرها) وكذا التعديل بيع (على المذهب) وقيل فيها الخلاف في قسمة الأجزاء (وقسمة الأجزاء إفران في الأظهر) ومقابله بيع ، ومعنى كونها إفران : أنها تبين أن ما خرج لكل من الشريكين مثلا هو الذي ملكه (ويشترط في) قسمة (الرد الرضا بعد خروج القرعة) كما اشترط في ابتدائها (ولو تراضيا بقسمة مالا إيجاب فيه) مما هو محل للإيجاب الذي هو قسمة التعديل والأجزاء (اشترط الرضا بعد القرعة في الأصح كقولهما : رضينا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة) فهذا في غير قسمة الرد التي سبق ذكرها ، فلا تكرار في كلامه ولا مخالفة لما في المحرر حيث جعل ذلك في التي يجبر عليها (ولو ثبت بينة) أو حجة غيرها (غلط . أو حيف في قسمة إيجاب نقضت) تلك القسمة (فإن لم تكن بينة وادعاه) أي الغلط أو الحيف (واحد) من الشريكين (فله تحليف شريكه) فإن حلف بفضة على الصحة ، وإن نكل حلف هو ونقضت القسمة (ولو ادعاه) أي الغلط أو الحيف (في قسمة تراض) بأن نصبا قائما ورضيا بعد القسمة (وقلنا هي) أي قسمة التراضي (ربيع فالأصح أنه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى) وإن تحقق الغبن (قلت : وإن

قُلْنَا إِفْرَازُ نَقِصَتْ إِنْ ثُبِتَ ، وَإِلَّا فَيُخْلَفُ شَرِيكُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْمَقْسُومِ شَائِعًا بَطَلَتْ فِيهِ ، وَفِي الْبَاقِي خِلَافٌ تَفْرِيْقُ الصِّقَّةِ ، أَوْ مِنَ النَّصِيبَيْنِ مُعَيَّنٌ سِوَاهُ بَقِيَّتْ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب الشهادات

شَرْطُ الشَّاهِدِ : مُسْلِمٌ حُرٌّ مُكَلَّفٌ عَدْلٌ ذُو مَرْوَةٍ غَيْرُ مُتَّهِمٍ ، وَشَرْطُ الْعَدَالَةِ اجْتِنَابُ الْكِبَارِ ، وَالْإِصْرَارُ عَلَى صَغِيرَةٍ ، وَيَحْزُمُ اللَّعِبُ بِالزَّوْدِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيُكْرَهُ بِشَطْرِنَجٍ ، فَإِنْ شُرِطَ فِيهِ مَا لَمْ مِنَ الْجَانِبَيْنِ قِمَارٌ ، وَيُبَاحُ الْحَدَاءُ وَسَمَاعُهُ ، وَيُكْرَهُ الْفَنَاءُ بِلا آلَةٍ ، وَسَمَاعُهُ ، وَيَحْزُمُ اسْتِعْمَالُ آلَةٍ مِنْ شِعَارِ الشَّرْبَةِ ،

قُلْنَا إِفْرَازُ نَقِصَتْ إِنْ ثُبِتَ (الغلط) (وإلا فيخلف شريكه ، والله أعلم ، ولو استحق بعض المقسوم شائعاً) كالربع (بطلت) تلك القسمة (فيه) أى البعض المستحق (وفي الباقي خلاف تفریق الصققة) والأظهر الصحة (أو) استحق (من النصيبين معين) حالة كونه (سواء بقيت) القسمة فى الباقي (والا) بأن كان المعين من أحد النصيبين أكثر (بطلت) تلك القسمة (والله أعلم) وأراد بطلانها ظاهراً ، والا فبالاستحقاق بأن أن لا قسمة .

كتاب الشهادات

جمع شهادة ، وهى خبر قاطع ، والشاهد حامل الشهادة ومؤديها (شروط الشاهد : مسلم) فلا تقبل شهادة الكافر ولو على مثله (حر) فلا تقبل عن فيه رق (مكلف) فلا تقبل من مجنون وصبي (معدل) فلا تقبل من فاسق (ذو مروءة) وسبأى تفسيرها (غير متهم) فلا تقبل شهادة المتهم لعداوة أم والدية أو ميلودية (وشروط العدالة : اجتناب الكبار) أى كل منها (و) اجتناب (الإصرار على صغيرة) والكبيرة المراد منها الفعلية ، لا الاعتقادية ، وهى البدع ، فإن الراجح قبول شهادة أهلها ما لم نكفرهم ، وهى كل جريمة تؤذن بقاء أكثرات مرتكبها كالقتل وأكل الربا وتأخير الصلاة عن أوقتها بلا عذر والإصرار على الصغيرة قيسل هو من الكبار ، وقيل ليس بكبيرة (ويحرم اللعب بالزرد على الصحيح) ومقابلته يكروه ، والزرد هو الذى يقال له فى عرفنا طاوله (ويكره بشطرنج ، فإن شرط فيه) أى اللعب بالشطرنج (مال من الجانبين قمار) فيحرم وترد به الشهادة ، فإن كان من جانب خرام ، ولكن لا ترد به الشهادة (ويباح الحداء) وهو ما يفتى خلف الأبل من رجز وغيره (و) يباح (سماعه) واستماعه (ويكره الفناء) وهو رفع الصوت بالشعر وغيره (بلا آلة) من الملاحى ولومن أنثى وأمه مالم تخف فتنة (و) يكره (سماعه) أى استماعه ، وأما مع الآلة خرام ، ويسن تحسين الصوت بالقرادة ولو بالألحان مالم يفرط فى المد والاشباع أو يسقط شيئاً من الحروف أو الحركات وإلّا فسق به القارىء وأثم المستمع (ويحرم استعمال آلة من شعار الشربة

كَطْمَبُورٍ وَعُودٍ وَصَنْجٍ وَمِزْمَارٍ عِرَاقٍ وَاسْتِغَاةً، لَا يَرَاعُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ
تَحْرِيمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ ذُنْفُ لِعُرْسٍ وَخِتَانٍ ، وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَ
فِيهِ جَلَّاجِلٌ ، وَيَحْرُمُ ضَرْبُ الْكُوبَةِ ، وَهِيَ طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَيْقُ الْوَسْطِ ،
لَا الرِّقْصُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَكْسَرُ كَفْعِلِ الْمُخْتِ ، وَيُبَاحُ قَوْلُ شِعْرِ وَإِنْشَادُهُ إِلَّا أَنْ
يَهْجُوَ أَوْ يُفَحِّشَ ، أَوْ يُعَرِّضَ بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَالْمُرُوءَةُ تَخْلُقُ بِخُلُقٍ أَمْثَالِهِ فِي زَمَانِهِ
وَمَكَانِهِ ، فَلَا كُلُّ فِي سُوقٍ ، وَلَلْشَيْءُ مَكْشُوفُ الرَّأْسِ ، وَقَبْلَةُ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَةٍ بِمَحْضَرَةِ
النَّاسِ ، وَلَمْ كَثَارُ حِكَايَاتٍ مُضْحِكَةٍ ، وَلَيْسَ فِقِيهِ قِبَاءً وَقُلْفُسُوءَ حَيْثُ لَا يُعْتَادُ ، وَلَمْ كِتَابُ
قَلَى لَيْبِ الشُّطْرَنْجِ أَوْ غِنَاءٍ أَوْ سَمَاعٍ ، وَإِدَامَةُ رَقْصٍ يُسْقَطُهَا ، وَالْأَمْرُ فِيهِ يَخْتَلِفُ
بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَمَاكِينِ ، وَجِرْفَةٌ ذَنْبَةٌ كَهَجَامَةٍ وَنَفْسٍ وَدَبِغٍ يَمْنُ لَا تَلِيْقُ
بِهِ تَسْقَطُهَا ، فَإِنْ اعْتَادَهَا وَكَانَتْ حِرْفَةً أَيْبَةً ،

كَطْمَبُورٍ وَعُودٍ وَصَنْجٍ وَمِزْمَارٍ عِرَاقٍ مَا يَضْرِبُ بِهِ مَعَ الْأَوْتَارِ (و) يَحْرُمُ (اسْتِغَاةً، لَا) اسْتِعْمَالُ
(بِرَاعٍ) وَهُوَ الشَّبَابَةُ (فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ: الْأَصَحُّ تَحْرِيمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ ذُنْفُ لِعُرْسٍ وَخِتَانٍ
وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ) أَيْ الدَّفْ (جَلَّاجِلٌ) وَهِيَ الْخَلْقُ الَّتِي تَجْعَلُ دَاخِلَ
الدَّفِّ وَالِدَوَائِرِ (وَيَحْرُمُ ضَرْبُ الْكُوبَةِ ، وَهِيَ طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَيْقُ الْوَسْطِ) وَاسِعُ الطَّرْفَيْنِ
(لَا الرِّقْصُ) فَلَا يَحْرُمُ بَلْ يَبَاحُ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَكْسَرُ كَفْعِلِ الْمُخْتِ) وَهُوَ مَنْ يَتَخَلَّقُ
بِأَخْلَاقِ النِّسَاءِ فَيَحْرُمُ (ذِي بَاحٍ قَوْلُ شِعْرِ) أَيْ انْشَاؤُهُ (وَإِنْشَادُهُ إِلَّا أَنْ يَهْجُوَ) نَمِيعًا مَسَامًا
أَوْ كَافِرًا مَعْصُومًا (أَوْ يَفَحِّشَ) بَضْمُ أَوَّلِهِ بِأَنْ يَجَاوِزَ الْحَدَّ فِي الْمَدْحِ (أَوْ يُعَرِّضَ بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ)
بِأَنْ يَذْكُرَ صِفَاتَهَا مِنْ طَوْلٍ وَقَصْرِ وَصَدُخٍ فَيَحْرُمُ كُلُّ ذَلِكَ وَتُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ . وَأَمَّا ذِكْرُ صِفَاتِ
امْرَأَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ فَجَائِزٌ (وَالْمُرُوءَةُ: تَخْلُقُ بِخُلُقٍ أَمْثَالِهِ) مِنْ أَثْنَاءِ عَصْرِهِ مَنْ يَرَاهِي مَنَاجِجَ الشَّرْعِ
وَأَدَابِهِ (فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ ، فَلَا كُلُّ فِي سُوقٍ) لَغَيْرِ سُوقٍ وَلَغَيْرِ مَنْ لَمْ يَغْلِبْهُ جَوْعُ (وَالْمَشَى) فِي
السُّوقِ (مَكْشُوفُ الرَّأْسِ) أَوْ الْبَدَنِ عَنِ الْإِتْلَاقِ بِهِ (وَقَبْلَةُ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَةٍ) لَهُ (بِمَحْضَرَةِ النَّاسِ)
وَلَوْ وَاحِدًا مَنْ يَسْتَحْيَا مِنْهُ فِي ذَلِكَ (وَكَثَارُ حِكَايَاتٍ مُضْحِكَةٍ) بَيْنَهُمْ (وَلَيْسَ فِقِيهِ قِبَاءً)
وَهُوَ الْمَفْتُوحُ مِنْ أَمَامِهِ وَخَلْفَهُ (وَقُلْفُسُوءَ) مَا يَلْبَسُ عَلَى الرَّأْسِ (حَيْثُ) أَيْ فِي بَلَدٍ (لَا يُعْتَادُ)
لِلْفَقِيهِ لِنِسْمَا (وَكَتَابُ عَلَى لَعِبِ الشُّطْرَنْجِ) بِحَيْثُ يَشْغَلُهُ عَنْ مَهْمَاتِهِ (أَوْ) عَلَى (غِنَاءٍ أَوْ
سَمَاعٍ ، وَإِدَامَةٍ) أَيْ اكْتَارَ (رَقْصٍ يَسْقَطُهَا) أَيْ الْمُرُوءَةُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ فَهُوَ خَيْرٌ عَنْ قَوْلِهِ
فَلَا كُلُّ وَمَاعُطَفٌ عَلَيْهِ (وَالْأَمْرُ فِيهِ) أَيْ مَسْقُطُ الْمُرُوءَةِ (يَخْتَلِفُ بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ
وَالْأَمَاكِينِ) فَقَدْ يَسْتَقْبِحُ الْأَمْرُ مِنْ شَخْصٍ دُونَ آخَرَ ، وَفِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ دُونَ آخَرَ (وَجِرْفَةُ
ذَنْبَةٍ) مَبَاحَةٌ (كَهَجَامَةٍ وَكَنْسٍ وَدَبِغٍ عَنِ الْإِتْلَاقِ بِهِ) هَذِهِ الْحِرْفَةُ (تَسْقَطُهَا) أَيْ الْمُرُوءَةُ
(فَإِنْ اعْتَادَهَا) بِأَنْ تَلْبَسَ بِهَا مَدَّةً يَحْكُمُ الْعَرَفُ بِأَنَّهَا صَارَتْ حِرْفَةً لَهُ (وَكَانَتْ حِرْفَةً أَيْبَةً)

فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَالتَّهْمَةُ أَنْ يَجُزَّ إِلَيْهِ نَفْعًا أَوْ يَدْفَعَ عَنْهُ ضَرَرًا فَرُدَّ شَهَادَتُهُ لِعَبْدِهِ وَمُكَاتِبِهِ
وَعَرِيمٍ لَهُ مَيِّتٌ أَوْ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَلَسَ ، وَبِمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ ، وَبِرَاءَةٍ مِنْ ضِمْنِهِ ،
وَبِجَرَاةٍ مُؤَدَّئِهِ ، وَلَوْ شَهِدَ لِمُورِثٍ لَهُ مَرِيضٍ أَوْ جَرِيحٍ بِمَالٍ قَبْلَ الْأَنْدِمَالِ قِيلَتْ
فِي الْأَصَحِّ ، وَتُرَدُّ شَهَادَةُ عَاقِلَةٍ بِفَسْقِ شُهودٍ قَتَلِ ، وَغُرْمَاءَ مُفْلِسٍ بِفَسْقِ شُهودٍ آخَرَ ،
وَلَوْ شَهِدَا لِأَتْنَيْنِ بِوَصِيَّةٍ فَشَهِدَا لِلشَّاهِدَيْنِ بِوَصِيَّةٍ مِنْ تِلْكَ التَّرَكَةِ قِيلَتْ الشَّهَادَتَانِ
فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تَقْبَلُ لِأَصْلٍ وَلَا فَرْعٍ وَتَقْبَلُ عَلَيْهِمَا ، وَكَذَا عَلَى أَيْمِهِمَا بِطَلَقِ ضَرَةِ أَمَّهَ
أَوْ قَذْفِهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِذَا شَهِدَ لِفَرْعٍ وَأَجْنَبِيٍّ قِيلَتْ لِلْأَجْنَبِيِّ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : وَتَقْبَلُ
لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْأَخِ وَصَدِيقٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا تَقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ ، وَهُوَ مَنْ يَبْغِضُهُ
بِحَيْثُ يَتَمَتَّى زَوَالِ نِعْمَتِهِ ، وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ ، وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَتِهِ ، وَتَقْبَلُ لَهُ ، وَكَذَا عَلَيْهِ
فِي عَدَاوَةِ دِينٍ كَكَاْفِرٍ وَمُبْتَدِعٍ ، وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ مُبْتَدِعٍ لَأَنْكَفَرُهُ ، لَا مُغْفَلٍ لَا يَضْبُطُ

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُتَقَبَّلَ بِصِفَةِ آبَائِهِ (فَلَا) بِسَقَطِهَا (فِي الْأَصَحِّ . وَالتَّهْمَةُ) الْمَشْرُوطُ فِي الشَّاهِدِ عِدْمَا
(أَنْ يَجُزَّ إِلَيْهِ) بِشَهَادَتِهِ (نَفْعًا أَوْ يَدْفَعَ عَنْهُ) بِهَا (ضَرَرًا) فَرُدَّ شَهَادَتُهُ لِعَبْدِهِ وَمُكَاتِبِهِ وَغَرِيمٍ
لَهُ مَيِّتٌ ، أَوْ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَلَسَ ، وَبِمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ (وَلَوْ يَدُونُ جَعَلَ وَكَذَلِكَ الْوَدِيعُ وَالْمَرْتَهَنُ) (و)
تُرَدُّ شَهَادَتُهُ (بِرَاءَةٍ مِنْ ضِمْنِهِ) بِأَدَاءِ أَوْ إِبْرَاءِ (و) تُرَدُّ شَهَادَتُهُ وَارِثُ (بِجَرَاةٍ مُؤَدَّئِهِ)
قَبْلَ الْأَنْدِمَالِ (وَلَوْ شَهِدَ لِمُورِثٍ لَهُ مَرِيضٍ أَوْ جَرِيحٍ بِمَالٍ قَبْلَ الْأَنْدِمَالِ قِيلَتْ) شَهَادَتُهُ (فِي الْأَصَحِّ)
وَمُقَابِلَهُ لَا تَقْبَلُ كَالْجَرَاةِ وَبَعْدَ الْأَنْدِمَالِ قَبْلَ قَطْعِهَا (وَتُرَدُّ شَهَادَةُ عَاقِلَةٍ بِفَسْقِ شُهودٍ قَتَلِ) بِمَمْلُونٍ
دِينَهُ مِنْ خَطَأٍ وَشَبْهِ عَمْدٍ ، بِخِلَافِ شُهودِ عَمْدٍ (و) تُرَدُّ شَهَادَةُ (غُرْمَاءَ مُفْلِسٍ بِفَسْقِ شُهودٍ
آخَرَ) ظَهَرَ عَلَيْهِ (وَلَوْ شَهِدَا لِأَتْنَيْنِ بِوَصِيَّةٍ) مِنْ تَرَكَةِ (فَشَهِدَا) أَيْ الْاِثْنَانِ (لِلشَّاهِدَيْنِ)
بِوَصِيَّةٍ مِنْ تِلْكَ التَّرَكَةِ قِيلَتْ الشَّهَادَتَانِ فِي الْأَصَحِّ (وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ) (وَلَا تَقْبَلُ لِأَصْلٍ) لِلشَّاهِدِ
وَإِنْ حَلَا (وَلَا فَرْعٍ) لَهُ وَإِنْ سَقَلَ (وَتَقْبَلُ عَلَيْهِمَا) أَيْ الْأَصْلَ وَالْفَرْعَ (وَكَذَا) تَقْبَلُ
الشَّهَادَةُ (عَلَى أَيْمِهِمَا بِطَلَقِ ضَرَةِ أَمَّهَ أَوْ قَذْفِهَا فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ ، لِأَنَّهَا تَجُزُّ نَفْعًا إِلَى
الْأُمِّ (وَإِذَا شَهِدَ لِفَرْعٍ وَأَجْنَبِيٍّ قِيلَتْ لِلْأَجْنَبِيِّ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : وَتَقْبَلُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ)
لِلْآخَرِ (وَالْأَخِ وَصَدِيقٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا تَقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ) عَلَى عَدَاوَةِ عَدَاوَةِ دُنْيَوِيَّةٍ ظَاهِرَةٍ
(وَهُوَ) أَيْ الْعَدُوُّ (مَنْ يَبْغِضُهُ بِحَيْثُ يَتَمَتَّى زَوَالِ نِعْمَتِهِ ، وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ ، وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَتِهِ)
الْبَغْضُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَلْبِ وَالْعَدَاوَةُ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ أَقْوَى فَلَا تَفْسَرُ الْعَدَاوَةَ بِالْبَغْضِ ، بَلْ يَحْكُمُ
فِيهَا الْعَرَفُ ، فَمِنْ عَدُوٍّ هَدُوًّا لَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ (وَتَقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (لَهُ) أَيْ لِلْعَدُوِّ (وَكَذَا)
تَقْبَلُ (عَلَيْهِ) أَيْ الْعَدُوُّ (فِي عَدَاوَةِ دِينٍ كَكَاْفِرٍ) شَهِدَ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ (وَمُبْتَدِعٍ) شَهِدَ
عَلَيْهِ سُنِّيٌّ (وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ مُبْتَدِعٍ لَأَنْكَفَرُهُ) بِدَعْوَتِهِ ، وَلَكِنْ مِنْ سَبِّ الصَّحَابَةِ مِنْ
الرَّافِضَةِ ، وَإِنْ كُنَّا لَأَنْكَفَرُهُ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لِفَسْقِهِ (لَا) تَقْبَلُ شَهَادَةَ (مُغْفَلٍ لَا يَضْبُطُ) أَصْلًا

وَلَا مُبَادِرٍ ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَفِيهَا لَهُ فِيهِ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ
كَطَلَاقٍ وَعِتْقٍ وَعَفْوٍ عَنْ قِصَاصٍ ، وَبَقَاءٍ عِدَّةٍ وَانْقِضَائِهَا ، وَحَدِّ لَهُ ، وَكَذًّا النَّسَبِ
عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَتَى حَكَمَ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا كَافِرَيْنِ أَوْ عَبْدَيْنِ أَوْ صَبِيَّيْنِ نَقَضَهُ هُوَ
وغيرُهُ ، وَكَذَا فَاسِقَانِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ كَمَالِهِ
قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ ، أَوْ فَاسِقٌ تَابَ فَلَا ، وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِهَا بِشَرْطِ اخْتِيَارِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ مُدَّةً
يُظَنُّ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ ، وَقَدَّرَهَا الْأَكْثَرُونَ بِسَنَةٍ ، وَيَشْتَرِطُ فِي تَوْبَةِ مَعْصِيَةِ قَوْلِيَةِ الْقَوْلِ
فَيَقُولُ الْقَاضِي : قَدْ فِي بَاطِلٍ وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ وَلَا أَعُودُ إِلَيْهِ ، وَكَذَا شَهَادَةُ الزَّوْرِ . قُلْتُ :
وغيرُ القَوْلِيَةِ يُشْتَرِطُ إِقْلَاعٌ ، وَتَنْدَمٌ ، وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ ، وَرَدُّ ظُلَامَةِ آدَمِيِّ إِنْ
تَعَلَّقَتْ بِهِ ،

أَوْ غَالِبًا ، وَلَا يَتَقَبَّلُ (وَلَا) شَهَادَةُ (مُبَادِرٍ) بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى . وَكَذَا بَعْدَهَا قَبْلَ أَنْ
يَسْتَشْهَدَ (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ) سِوَاهُ سَبْقِهَا دَعْوَى أَمْ لَا ، فِي غَيْبَةِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ أَمْ حُضُورِهِ
فَهِيَ مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ بَطْلَانِ شَهَادَةِ الْمُبَادِرِ ، لَكِنْ لَا تُقْبَلُ إِلَّا (فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى) الْمَتَحَصَّةِ
كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ كَأَنْ يَشْهَدَ بِتَرْكِهَا (وَفِيهَا) أَيْ اللَّهُ تَعَالَى (حَقٌّ مُؤَكَّدٌ) وَهُوَ مَا لَا يَتَأَثَّرُ
بِرِضَا الْآدَمِيِّ (كَطَلَاقٍ) بَائِنٍ أَوْ رَجْعِي . (وَعِتْقٍ) مُنَجِّزٍ أَوْ مُعْلَقٍ (وَعَفْوٍ عَنْ قِصَاصٍ) فِي نَفْسِ
أَوْ طَرَفٍ (وَبَقَاءِ عِدَّةٍ وَانْقِضَائِهَا) وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ تَحْرِيمُ الرِّضَاعِ وَالْمَصَاهِرَةِ (وَحَدِّ لَهُ) تَعَالَى كَحَدِّ
الزَّنا بِأَنْ يَشْهَدَ بِمُوجِبِ ذَلِكَ (وَكَذَا النَّسَبِ عَلَى الصَّحِيحِ) وَأَمَّا تَسْمَعُ شَهَادَةَ الْحِسْبَةِ عِنْدَ
الْحَاجَةِ . وَكَيْفِيَّتُهَا أَنْ تَأْتِيَ الشُّهُودُ عِنْدَ الْقَاضِي فَيَقُولُوا : نَحْنُ نَشْهَدُ عَلَى فُلَانٍ مِثْلًا أَنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ
وَهُوَ يَعاشرُهَا فَأَحْضَرَهُ حَتَّى نَشْهَدَ عَلَيْهِ (وَمَتَى حَكَمَ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا كَافِرَيْنِ ، أَوْ عَبْدَيْنِ ، أَوْ
صَبِيَّيْنِ) عِنْدَ الشَّهَادَةِ (نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، وَكَذَا فَاسِقَانِ فِي الْأَظْهَرِ) فَسَقَا ظَاهِرًا غَيْرَ مُجْتَهِدٍ
فِيهِ ، بِخِلَافِ الْمُجْتَهِدِ فِيهِ كَشَرْبِ التَّبِيدِ (وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ كَمَالِهِ قُبِلَتْ)
شَهَادَتُهُ (أَوْ فَاسِقٌ تَابَ) بَعْدَهَا وَأَعَادَهَا (فَلَا) تُقْبَلُ (وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِهَا) أَيْ الشَّهَادَةُ
الَّتِي شَهِدَ بِهَا وَهُوَ فَاسِقٌ (بِشَرْطِ اخْتِيَارِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ مُدَّةً يَظُنُّ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ ، وَقَدَّرَهَا الْأَكْثَرُونَ
بِسَنَةٍ) تَقْرِيبًا ، وَمِثْلُ الْفَسْقِ خَارِمُ الْمَرْوَةِ (وَيَشْتَرِطُ فِي تَوْبَةِ مَعْصِيَةِ قَوْلِيَةِ الْقَوْلِ الْقَاضِي :
قَوْلِي بَاطِلٌ ، وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ) وَ (لَا أَعُودُ إِلَيْهِ) وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ كَذَبْتُ وَيَقُولَ ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيِ
الْقَاضِي [وَكَذَا شَهَادَةُ الزَّوْرِ] يَقُولُ الشَّاهِدُ فِيهَا وَزَانَ مَاسِرًا (قُلْتُ : وَغَيْرُ الْقَوْلِيَةِ) كَالشَّرْبِ
لِلخَمْرِ (يَشْتَرِطُ) فِي التَّوْبَةِ مِنْهَا (إِقْلَاعٌ) عَنْهَا (وَتَنْدَمٌ) عَلَيْهَا (وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ) . لَهَا
(وَرَدُّ ظُلَامَةِ آدَمِيِّ) مِنْ مَالٍ وَقِصَاصٍ وَحَدِّ قَذْفٍ حَيْثُ أَمَكُنَ فَتَصَحَّحَ عِنْدَ تَعْيِزِ الرَّدِّ (إِنْ
تَمَلَّقَتْ بِهِ) أَيْ الْآدَمِيِّ سِوَاهُ تَمَحُّضٍ حَقًّا لَهُ أَوْ لَمْ تَمَحُّضْ وَفِيهَا حَقٌّ لَهُ كَالزَّكَاةِ ، وَالثَّلَاثَةِ الْأُولَى
أَرْكَانُ لِلتَّوْبَةِ قَوْلِيَةٍ كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَةٍ ، وَتَجِبُ التَّوْبَةُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَلَوْ صَغِيرَةً ، وَتَصَحَّحُ مِنْ ذَنْبٍ دُونَ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] لَا يُحْكَمُ بِشَاهِدٍ إِلَّا فِي هَلَالِ رَمَضَانَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُشْتَرَطُ لِلزَّانَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ ، وَلِلْإِفْرَاقِ بِهِ اثْنَانِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَفِي قَوْلِ أَرْبَعَةٍ ، وَيَسَالِ وَعَقْدُ مَالِي كَبَيْعٍ وَإِقَالَةٍ وَحَوَالَةٍ وَضَمَانٍ وَحَقِّ مَالِي كَخِيَارٍ وَأَجَلٍ : رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، وَلَيْسَ بِذَلِكَ مِنْ عَقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِأَدَمِيٍّ ، وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ رِجَالٌ غَالِبًا كَنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَإِسْلَامٍ وَرِدَّةٍ وَجَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ وَمَوْتٍ وَإِعْسَارٍ وَوَكَالَةٍ وَوَصَايَةٍ وَشَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلَانِ ، وَمَا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ النِّسَاءُ أَوْ لِأَيِّرَاءِ رَجُلٍ غَالِبًا كَبِكَارَةٍ وَوِلَادَةٍ وَحَيْضٍ وَرَضَاعٍ وَغُيُوبٍ تَحْتَ الثِّيَابِ يَثْبُتُ بِمَا سَبَقَ ، وَبِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ ، وَمَا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَبَيِّنٍ ، وَمَا ثَبَّتَ بِهِمْ ثَبَّتَ بِرَجُلٍ وَبَيِّنٍ إِلَّا غُيُوبَ النِّسَاءِ وَنَحْوَهَا ، وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ بِأَمْرٍ أَتَيْنِ وَبَيِّنٍ ، وَلَوْ نَحْنَا بِخَلْفِ الْمَدْعَى بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ وَتَعْدِيلِهِ ، وَيَذْكُرُ فِي حَلْفِهِ صِدْقَ الشَّاهِدِ ، فَإِنْ تَرَكَ الْحَلْفَ وَطَلَبَ بَيِّنَ خَصْمِهِ فَلَهُ ذَلِكَ ،

ذَنْبٌ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَسُقُوطُ الذَّنْبِ بِالتَّوْبَةِ مَطْنُونَ لِمَقْطُوعٍ بِهِ .

[فصل] فِي بَيَانِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ شَهَادَةُ الرِّجَالِ وَتَعَدُّ الشُّهُودِ وَمَا لَا يُعْتَبَرُ (لَا يُحْكَمُ بِشَاهِدٍ) وَاحِدٍ (إِلَّا فِي هَلَالِ رَمَضَانَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُشْتَرَطُ لِلزَّانَا أَرْبَعَةَ رِجَالٍ) وَلَا بَدَأَ أَنْ يَقُولُوا : رَأَيْنَاهُ أَدْخَلَ حَشَقَتَهُ فِي فَرْجِهَا ، وَاللُّوَاطُ وَاتِّبَانُ الْبَيْعَةِ كَالزَّانَا (و) يُشْتَرَطُ (لِلْإِفْرَاقِ بِهِ اثْنَانِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَفِي قَوْلِ أَرْبَعَةٍ ، و) يُشْتَرَطُ (لِلْمَالِ وَعَقْدِ مَالِي كَبَيْعٍ وَإِقَالَةٍ وَحَوَالَةٍ وَضَمَانٍ وَحَقِّ مَالِي كَخِيَارٍ وَأَجَلٍ : رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الرِّجَالَيْنِ ، وَالشَّرَكَةُ وَالْقِرَاضُ يُشْتَرَطُ فِيهِمَا رَجُلَانِ (وَلَيْسَ بِذَلِكَ) أَيُّ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الزَّانَا ، وَمَا الْمُقْصُودُ مِنَ الْمَالِ (مِنْ عَقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى) كَالرِّدَّةِ وَالْقَتْلِ (أَوْ لِأَدَمِيٍّ) كَقَتْلِ قَصَاصٍ (وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ رِجَالٌ غَالِبًا) مِنْ غَيْرِ الْعُقُوبَاتِ كَنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَإِسْلَامٍ وَرِدَّةٍ وَجَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ وَمَوْتٍ وَإِعْسَارٍ وَوَكَالَةٍ وَوَصَايَةٍ وَشَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةِ : رَجُلَانِ (وَالْوَكَالَةُ وَالْوَصَايَةُ الْقَصْدُ مِنْهُمَا الْوَلَايَةُ لَا الْمَالُ) (وَمَا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ النِّسَاءُ ، أَوْ لِأَيِّرَاءِ رَجُلٍ غَالِبًا كَبِكَارَةٍ وَوِلَادَةٍ وَحَيْضٍ وَرَضَاعٍ وَغُيُوبٍ) لِلنِّسَاءِ (تَحْتَ الثِّيَابِ يَثْبُتُ بِمَا سَبَقَ) أَيُّ بِرَجُلَيْنِ وَبِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ (وَبِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ) مُفْرَدَاتٍ (وَمَا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَبَيِّنٍ ، وَمَا ثَبَّتَ بِهِمْ) أَيُّ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ (ثَبَّتَ بِرَجُلٍ وَبَيِّنٍ إِلَّا غُيُوبَ النِّسَاءِ وَنَحْوَهَا) بِالنِّسْبِ عَطْفًا عَلَى غُيُوبِ كِرْضَاعٍ (وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ بِأَمْرَيْنِ وَبَيِّنٍ ، وَانْجِبَا يَخْلِفُ الْمَدْعَى بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ وَتَعْدِيلِهِ ، وَيَذْكُرُ فِي حَلْفِهِ صِدْقَ الشَّاهِدِ) فَيَقُولُ وَاللَّهِ شَاهِدِي صَادِقٌ فِيمَا شَهِدْتُ بِهِ وَأَنَا مُسْتَعْتِقٌ لِكُذِّ (فَإِنْ تَرَكَ) الْمَدْعَى (الْحَلْفَ وَطَلَبَ بَيِّنَ خَصْمِهِ فَلَهُ ذَلِكَ) فَإِنْ حَلَفَ سَقَطَتْ

فَإِنْ نَكَلَ فَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ بَيْنَ الرَّدِّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ أَمَةٌ وَوَلَدُهَا فَقَالَ رَجُلٌ :
هَذِهِ مُسْتَوْلَاتِي عَلَّقْتُ بِهَذَا فِي مِلْكِي وَحَلَفَ مَعَ شَاهِدٍ ثَبَتَ الْاِسْتِيلَادُ ، لَا نَسَبُ
الْوَلَدِ وَخُرْبَتُهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ غُلَامٌ فَقَالَ رَجُلٌ : كَانَ لِي وَأَعْتَقْتُهُ وَحَلَفَ
مَعَ شَاهِدٍ فَلَمَذْهَبُ اِنْتِزَاعُهُ وَمَصِيرُهُ خَيْرًا ، وَلَوْ اِدْعَتْ وَرَثَةً مَالًا لَوَرَّثَهُمْ وَأَقَامُوا
شَاهِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ أَخْبَذَ نَصِيْبَهُ ، وَلَا يُشَارِكُ فِيهِ ، وَيَبْطُلُ حَقُّ مَنْ لَمْ يَحْلِفْ
بِنُكُولِهِ إِنْ حَضَرَ وَهُوَ كَامِلٌ ، فَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا فَلَمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَقْبِضُ
نَصِيْبَهُ ، فَإِذَا زَالَ عُدْرُهُ حَلَفَ وَأَخَذَ بِغَيْرِ إِعَادَةِ شَهَادَةٍ ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ قَلَى فِى
كَزْنٍ نَا وَغَضَبٍ وَإِنْلَافٍ وَوِلَادَةٍ إِلَّا بِالْإِبْصَارِ ، وَتَقْبَلُ مِنْ أَمَمٍ ، وَالْأَقْوَالُ كَمَقْدٍ
يُسْتَرْطُ تَمَحُّهَا وَإِبْصَارُ قَائِلِهَا ، وَلَا يَقْبَلُ أَعْمَى إِلَّا أَنْ يُقَرَّ فِي أُذُنِهِ فَيَتَمَتَّقَ بِهِ حَتَّى
يَشْهَدَ هِنْدَ قَاضٍ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ سَحَلَهَا بِصِيرٍ ثُمَّ عَمِيَ شَهِدَ إِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ لَهُ
وَعَلَيْهِ مَعْرُوفٌ

الدعوى ، وليس له أن يحلف بعد ذلك ، وله أن يقيم البيئة (فان نكل) المدعى عليه عن
اليمين (فله) أى المدعى (أن يحلف بين الرد في الأظهر) وهذه اليمين يقضى بها في جميع
الحقوق (ولو كان بيده أمة وولدها فقال رجل : هذه مستولاتى علقت بهذا في ملكى وحلف مع
شاهد ثبت الاستيلاء) فتتزع من هى في يده وتسلم إليه ، لأنها في حكم الأموال ، ويثبت الاستيلاء
باقراره (لان نسب الولد وحريته) فلا يثبتان بالشاهد واليمين (في الأظهر) ومقابله يثبتان تبعاً
(ولو كان بيده غلام) يسترقه (فقال رجل : كان لى وأعنته) وأنت تسترقه ظاناً (وحلف مع
شاهد فالذهب انتزاعه) من يده (ومصيره حراً) باقراره (ولو ادعت ورثة) لميت (مالا
لورثهم وأقاموا شاهداً وحلف معه بعضهم أخذ) الخالف (نصيبه ولا يشارك فيه) ممن لم يحلف
واليمين تكون على الجميع ، لا على حصته فقط (ويبطل حق من لم يحلف بنكوله ان حضر وهو
كامل) حتى لو مات بعد نكوله لم يكن لوارثه أن يحلف مع ذلك الشاهد (فان كان غائباً أو صبياً
أو مجنوناً فالذهب لا يقبض نصيبه) بل يوقف الحكم إلى كماله أو بمحضوره كما قال (فاذا زال
عدره) بأن حضر أو نكل (حلف وأخذ) حصته (بغير إعادة شهادة) واستئناف دعوى (ولا
تجوز شهادة على فعل كزنا وغضب وإنلاف وولادة) وكون اليد على مال (إلا بالإبصار) له مع
فاعله (وتقبل) فى الفعل (من أعمى ، والأقوال كمقد) وفسخ وطلاق (يشترط) فى الشهادة
حيا (سمعها وإبصار قائلها) حال تلفظه بها ، حتى لو لطق بها من وراء حجاب وهو يتحقق لم
يكف (ولا يقبل أعمى) فيما يتعلق بالبصر ، بخلاف ما يكفى فيه السماع (إلا أن يقر) شخص
(فى أذنه) بنحو طلاق (فيتعلق) الأعمى (به حتى يشهد) عليه (عند قاض به) فيقبل
(على الصحيح ، ولو جهل) أى الشهادة (بصير ثم عمى شهد ان كان المشهود له وعليه معروف

الاسم والنسب ، ومن سمع قول شخص أو رأى فعله ، فإن عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة ، وعند غيبته وموته باسمه ونسبه ، فإن جهلها لم يشهد عند موته وغيبته ، ولا يصح تحمل شهادة على متنبئة اعتيادا على صوتها ، فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز ، ويشهد عند الأداء بما يعلم ، ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين على الأشهر ، والعمل على خلافه ، ولو قامت بينة على عينه بحق فطلب المدعى التسجيل سجد القاضي بالحلية لا بالاسم والنسب مالم يثبت ، وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب أو قبيلة ، وكذا أم في الأصح ، وموت على المذهب ، لا عتق وولاء ووقف ونكاح ومالك في الأصح . قلت : الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز ، والله أعلم ، وشرط التسامع سماعه من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، وقيل يكفي من عدلين ، ولا يجوز الشهادة

الاسم والنسب) فيقول أشهد أن فلان ابن فلان أقر فلان بن فلان بكذا (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله ، فإن عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة) لا باسمه ونسبه (وعند غيبته وموته باسمه ونسبه ، فإن جهلها لم يشهد عند موته وغيبته) والمراد بالنسب اسم أبيه وجده ، ويكفي عنه لقب يختص به (ولا يصح تحمل شهادة على متنبئة اعتيادا على صوتها) أي لا يصح التحمل للشهادة عليها ليؤديها اعتيادا على معرفة صوتها (فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها متنبئة (ويشهد عند الأداء بما يعلم) مما ذكر فيشهد في العلم بعينها عند حضورها ، وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها (ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين) أنها فلانة بنت فلان ، بل لابد من جماعة (على الأشهر) وقيل يجوز بتعريف عدل ، وقيل بعدلين (والعمل) أي عمل الشهود (على خلافه) أي الأشهر ، ولا عبرة بعملهم (ولو قامت بينة على عينه بحق فطلب المدعى التسجيل) بذلك (سجد القاضي بالحلية) فيكتب : حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان ومن حليته كذا وكذا ويذكر من أوصافه الظاهرة ما يعينه (لا بالاسم والنسب مالم يثبت) بينة أو بعلمه ولا يكفي فيهما قول المدعى ، ولا اقراء من قامت عليه البينة (وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب) فيشهد أن هذا ابن فلان (أو قبيلة) فيشهد أنه من قبيلة كذا (وكذا أم) يثبت النسب فيها بالتسامع (في الأصح ، و) كذا (موت) يثبت بالتسامع (على المذهب) وقيل لا يثبت بذلك (لا عتق وولاء ووقف ونكاح ، ومالك في الأصح . قلت : الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز ، والله أعلم) والمراد بالوقف أصله لا الشروط ، ولا يكفي الشاهد بذلك أن يقول : سمعت الناس يقولون كذا ، بل يقول أشهد بكذا (وشرط التسامع سماعه) أي المشهود به (من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، وقيل يكفي) سماعه (من عدلين ، ولا يجوز الشهادة

عَلَى مَالِكَ بِمَجْرَدِ يَدِهِ ، وَلَا بِيَدِهِ ، وَتَصَرُّفٌ فِي مَدَّةٍ قَصِيرَةٍ ، وَتَجَوُّزٌ فِي طَوِيلَةٍ فِي الْأَصَحِّ ،
وَشَرْطُهُ تَصَرُّفُ مُسْلِكٍ مِنْ سُكْنَى وَهَدْمٍ وَبِنَاءٍ وَبَيْعٍ وَرَهْنٍ ، وَتُبْنَى شَهَادَةُ الْأَعْسَارِ
عَلَى قَرَّائِنَ وَتَحَائِلَ الضَّرِّ وَالْإِضَاقَةِ .

[فصل] تَحْمِلُ الشَّهَادَةُ فَرَضَ كِفَايَةٍ فِي النَّكَاحِ ، وَكَذَا الْإِقْرَارِ ، وَالتَّصَرُّفِ
لِلْمَالِ ، وَكِتَابَةِ الصَّكِّ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا كَمَ يَكُنْ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا اثْنَانِ لِرِزْمَا الْأَدَاءِ ،
فَلَوْ أَدَّى وَاحِدٌ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ وَقَالَ : الْخَلْفَ مَعَهُ عَصَى ، وَإِنْ كَانَ شُهُودٌ ، فَلَا أَدَاءَ فَرَضٍ
كِفَايَةٍ ، فَلَوْ طَلَبَ مِنْ اثْنَيْنِ لِرِزْمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَمَ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ لِرِزْمَةٍ إِنْ كَانَ
فِيمَا يَثْبُتُ بِشَاهِدَيْنِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقِيلَ لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءُ إِلَّا مَنْ تَحْمِلُ قَصْدًا لَا اتِّفَاقًا ،
وَلَوْ جُوبِ الْأَدَاءُ شُرُوطٌ : أَنْ يَدْعَى مَنْ مَسَافَرُ الْعُدْوَى ، وَقِيلَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَأَنْ
يَكُونَ عَدْلًا فَإِنْ دُعِيَ ذُو فَسْقٍ جُمِعَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ أَوْ مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَمْ يَجِبْ ،

على ذلك بمجرد يد ولا بيد وتصرف في مدة قصيرة ، وتجاوز في (طويلة في الأصح ، وشروطه)
في عقار (تصرف ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع ورهن) ولا يشترط اجتماع هذه الأمور ،
بل واحد منها كاف إذا تكرر (وتبنى شهادة الأعسار على قرائن وتحائل) أي مظان (الضر)
بالضم بمعنى سوء الحال (و) تحائل (الإضافة) أي ذهاب الأموال والفقر ، إذ لا يتوصل في
الأعسار إلى اليقين ، فاكفى بذلك ، ولا يثبت دين باستفاضة .

[فصل] فِي تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ وَأَدَائِهَا وَكِتَابَةِ الصَّكِّ (تَحْمِلُ الشَّهَادَةُ فَرَضَ كِفَايَةٍ فِي النَّكَاحِ)
فَلَوْ امْتَنَعَ الْكُلُّ أَتَمَّوْا (وَكَذَا الْإِقْرَارُ وَالتَّصَرُّفُ الْمَالِي) وَغَيْرُهُ كَطَلَاقٍ (وَكِتَابَةِ الصَّكِّ) أَيْ
الْكِتَابُ كُلُّ مَنْهَا فَرَضَ كِفَايَةٍ (فِي الْأَصَحِّ) وَمَحَلُّ كَوْنِ التَّحْمِيلِ فَرَضَ كِفَايَةٍ إِذَا كَانَ الْمُتَحْمِلُونَ
كَثِيرِينَ (وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا اثْنَانِ) كَانَ لَمْ يَتَحْمَلَنَّ سِوَاهُمَا (لِرِزْمَا الْأَدَاءِ) إِنْ
دَعَا (فَلَوْ أَدَّى وَاحِدٌ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ ، وَقَالَ) لِلدَّعَى (أَحْلَفَ مَعَهُ عَصَى) وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي
يَرَى الْحُكْمَ بِشَاهِدَيْنِ (وَإِنْ كَانَ) فِي الْقَضِيَّةِ (شُهُودٌ فَلَا أَدَاءَ فَرَضَ كِفَايَةٍ ، فَلَوْ طَلَبَ)
الْمَدْعَى الشَّهَادَةَ (مِنْ اثْنَيْنِ) بِأَعْيَانِهِمَا (لِرِزْمَا فِي الْأَصَحِّ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ لَزِمَهُ أَنْ كَانَ
فِيمَا يَثْبُتُ بِشَاهِدَيْنِ) وَالْقَاضِي يَرَى ذَلِكَ (وَإِلَّا) بَأَنْ لَمْ يَثْبُتِ الْحَقُّ بِهِ ، أَوْ الْقَاضِي لَا يَرَى
ذَلِكَ (فَلَا) يَلْزَمُهُ (وَقِيلَ لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءُ إِلَّا مَنْ تَحْمِلُ قَصْدًا لَا اتِّفَاقًا) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا لَا تَقْبَلُ
فِيهِ شَهَادَةُ الْحَسْبَةِ ، أَمَّا هِيَ فَيَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ ، وَلَوْ تَحْمَلَهَا اتِّفَاقًا (وَلَوْ جُوبِ الْأَدَاءُ شُرُوطٌ : أَنْ يَدْعَى)
الشَّاهِدُ (مِنْ مَسَافَةِ الْعُدْوَى) وَهِيَ الَّتِي يُمْكِنُ الْمُبَكِّرُ إِلَيْهَا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي يَوْمِهِ (وَقِيلَ
دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ) وَهَذَا زَائِدٌ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَلَوْ دُعِيَ مَنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يَجِبْ (وَأَنْ يَكُونَ)
الْمَدْعُو (عَدْلًا ، فَإِنْ دُعِيَ ذُو فَسْقٍ جُمِعَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ أَوْ مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَمْ يَجِبْ) عَلَيْهِ الْأَدَاءُ ، وَالْأَصَحُّ

وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعْدُورًا بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ كَانَ أَشْهَدَ عَلَى شَهِيدٍ أَوْ بَعَثَ الْقَاضِي مَنْ يَسْمَعُهَا .

[فصل] تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عَقُوبَةٍ ، وَفِي عَقُوبَةٍ لِأَدْيٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَتَحْمَلُهَا بِأَنْ يَسْتَرْعِيَهُ فَيَقُولُ : أَنَا شَهِيدٌ بِكَذَا ، وَأَشْهَدُكَ أَوْ أَشْهَدُ عَلَى شَهِيدٍ ، أَوْ يَسْمَعُهُ يَشْهَدُ عِنْدَ قَاضٍ ، أَوْ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى لِفُلَانٍ الْقَاضِيَيْنِ مَن مَّيْبَعٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَفِي هَذَا وَجْهٌ ، وَلَا يَكُنِّي سَمَاعُ قَوْلِهِ لِفُلَانٍ عَلَى لِفُلَانٍ كَذًّا ، أَوْ أَشْهَدُ بِكَذَا ، أَوْ عِنْدِي شَهَادَةٌ بِكَذَا ، وَلِيَبَيِّنَ الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَاءِ جِهَةَ التَّحْمِلِ ، فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ وَوَقَّعَ الْقَاضِي بِعَلْمِهِ فَلَا بَأْسَ ، وَلَا يَصِحُّ التَّحْمِلُ عَلَى شَهَادَةِ مَرْدُودِ الشَّهَادَةِ ، وَلَا تَحْمِلُ النَّسْوَةُ ، فَإِنْ مَاتَ الْأَصْلُ أَوْ غَابَ أَوْ مَرَضَ لَمْ يَمْنَعْ شَهَادَةُ الْفَرْعِ ، وَإِنْ حَدَّثَ رِدَّةً أَوْ فُسُقًا أَوْ عَدَاوَةً مَنَعَتْ ، وَجُنُونُهُ كَمَوْتِهِ عَلَى الْمَصْحُوحِ ،

فِي الثَّانِي الْوُجُوبُ (د) مِنَ الشَّرُوطِ (أَنْ لَا يَكُونَ مَعْدُورًا بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ) كِتْعَطِيلِ أَسْبَابِ مَعَاشِهِ (فَإِنْ كَانَ) مَعْدُورًا (أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ) غَيْرِهِ (أَوْ بَعَثَ الْقَاضِي مَنْ يَسْمَعُهَا) مِنْهُ ، وَلَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَخْذُ رِزْقٍ لِتَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ ، وَلَهُ أَخْذُ أَجْرَةٍ مِنَ الْمَشْهُودِ لَهُ عَلَى التَّحْمِيلِ أَنَّهُ دَعَى لَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ أَجْرَةٍ عَلَى الْأَدَاءِ .

[فصل] فِي جَوَازِ تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ (تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عَقُوبَةٍ) لِلَّهِ تَعَالَى كَالْأَقَارِيرِ وَالْعُقُودِ (وَ) تُقْبَلُ (فِي عَقُوبَةٍ لِأَدْيٍ عَلَى الْمَذْهَبِ) أَمَّا الْعَقُوبَةُ لِلَّهِ كَالزَّنَا ، فَلَا تُقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ (وَتَحْمَلُهَا) أَيُّ الشَّهَادَةِ لَهُ أَسْبَابُ (بِأَنْ يَسْتَرْعِيَهُ) الْأَصْلُ وَيَلْتَمِسُ مِنْهُ رِعَايَةَ الشَّهَادَةِ وَحَقْقَهَا (فَيَقُولُ : أَنَا شَهِيدٌ بِكَذَا وَأَشْهَدُكَ) عَلَى شَهِيدٍ (أَوْ أَشْهَدُ عَلَى شَهِيدٍ) فَنَحْنُ اسْتَرْعَاهُ كَذَلِكَ جَازِلُهُ ، وَلِكُلِّ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ ، وَمِنْ الْأَسْبَابِ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ (أَوْ يَسْمَعُهُ يَشْهَدُ عِنْدَ قَاضٍ) أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى لِفُلَانٍ كَذًّا ، فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ (أَوْ) بِأَنْ يَسْمَعَهُ (يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى لِفُلَانٍ الْقَاضِيَيْنِ مَن مَّيْبَعٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَقَرْضٍ ، فَإِذَا بَيَّنَّ السَّبَبَ جَازِلُهُ لِمَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ (وَفِي هَذَا وَجْهٌ) أَنَّهُ لَا يَكُنِّي (وَلَا يَكُنِّي سَمَاعُ قَوْلِهِ) أَيُّ الْأَصْلِ (لِفُلَانٍ عَلَى لِفُلَانٍ كَذًّا أَوْ أَشْهَدُ بِكَذَا أَوْ عِنْدِي شَهَادَةٌ بِكَذَا ، وَلِيَبَيِّنَ) الشَّاهِدُ (الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَاءِ) لِلشَّهَادَةِ (جِهَةَ التَّحْمِيلِ) مِنْ اسْتَرْعَاهُ أَوْ سَمَاعِهِ الشَّهَادَةَ عِنْدَ قَاضٍ ، أَوْ بَيَانَ سَبَبِ الْمَشْهُودِ بِهِ كَكُونِهِ مَن مَّيْبَعٍ (فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ) جِهَةَ التَّحْمِيلِ (وَوَقَّعَ الْقَاضِي بِعَلْمِهِ ، فَلَا بَأْسَ) وَلَكِنْ يَنْدُبُ أَنْ يَسْأَلَهُ (وَلَا يَصِحُّ التَّحْمِيلُ عَلَى شَهَادَةِ مَرْدُودِ الشَّهَادَةِ) بِفُسُقٍ ، أَوْ غَيْرِهِ (وَلَا تَحْمِلُ النَّسْوَةُ) وَإِنْ كَانَتْ الْأَصُولُ نِسَاءً (فَإِنْ مَاتَ الْأَصْلُ أَوْ غَابَ أَوْ مَرَضَ لَمْ يَمْنَعْ) ذَلِكَ (شَهَادَةُ الْفَرْعِ) أَيُّ أَدَاءِهَا (وَإِنْ حَدَّثَ) بِالْأَصْلِ (رِدَّةً أَوْ فُسُقًا أَوْ عَدَاوَةً مَنَعَتْ) أَدَاءَهَا مِنَ الْفَرْعِ (وَجُنُونُهُ كَمَوْتُهُ عَلَى الْمَصْحُوحِ) فَلَا يَمْنَعُ الْأَدَاءُ ،

وَلَوْ تَحَمَّلَ فَرْعٌ فَاسِقٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ فَأَذَى وَهُوَ كَامِلٌ قَبِلَتْ ، وَيَكْفِي شَهَادَةُ اثْنَيْنِ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ ، وَفِي قَوْلٍ يُشْتَرَطُ لِكُلِّ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ اثْنَانِ ، وَشَرَطُ قَبُولِهَا تَعْدُّ أَوْ تَعْسُرُ الْأَصِيلَ بِمَوْتٍ أَوْ عَمَى ، أَوْ مَرَضٍ يَشْقُ حُضُورُهُ ، أَوْ غَيْبَةٍ لِمَسَافَةِ عَدُوٍّ ، وَقِيلَ قَصْرٌ ، وَأَنْ يُسَمَّى الْأَصُولُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَزْكُوهُمْ الْفُرُوعُ ، فَإِنْ زَكَّوْهُمْ قَبِلَ ، وَلَوْ شَهِدُوا عَلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ عَدُولٍ وَلَمْ يُسَمَّوْهُمْ لَمْ يَجْزِ .

[فصل] رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ اسْتِيفَاءِ مَالِهِ اسْتَعْفَى ، أَوْ عُقُوبَةٍ فَلَا ، أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَنْقُضْ ، فَإِنْ كَانَ لِلْمُسْتَوْفَى قِصَاصًا أَوْ قَتْلَ رِدَّةٍ أَوْ رَجْمٍ زَنًا أَوْ جُلْدَهُ وَمَاتَ وَقَالُوا تَعَمَّدْنَا فَعَلَيْهِمْ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ ، وَعَلَى الْقَاضِي قِصَاصُ مَنْ قَالَ تَعَمَّدْتُ ، وَإِنْ رَجَعَ هُوَ وَهُمْ قَتَلُوا الْجَمِيعَ قِصَاصٌ إِنْ قَالُوا تَعَمَّدْنَا ، فَإِنْ قَالُوا أَخْطَأْنَا فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِيَّةٍ وَعَلَيْهِمْ نِصْفٌ ، وَلَوْ رَجَعَ مُرَكَّبٌ فَلَا صَحَّ أَنْهُ يَضْمَنُ ، أَوْ وَلِيٌّ

وقبل يمنع كالفاسق (ولو تحمل فرع فاسق أو عبد أو صبي فأذى ، وهو كامل قبلت) شهادة (ويكفي شهادة اثنين على الشاهدين) الأصليين (وفي قول يشترط لكل رجل أو امرأة اثنان ، وشروط قبولها تعدد أو تعسر الأصل بموت أو عمى أو مرض يشق حضوره) معه مشقة ظاهرة (أو غيبة لمسافة عدوى ، وقيل) لمسافة (قصر) ولا بد من تقدير مضاف حذف من كلامه : أي فوق مسافة عدوى ، فإن الفرع لا يشهد إلا إذا كان الأصل غائبا فوق مسافة العدوى . وأما إذا كان الأصل في مسافة العدوى فيلزمه الحضور (و) يشترط (أن يسمى الأصول) وإن كانوا عدولا (ولا يشترط أن يزكهم الفروع) ولأن يتعرضوا لصديقهم (فإن زكهم) وهم أهل للتعديل (قبل) تعديلهم (ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول ولم يسموهم لم يجز) أي لم يكف ، وإن جاز تعديل الفروع للأصول ، لأن ذلك عند تعيينهم .

[فصل] في رجوع الشهود عن شهادتهم (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بشهادتهم (أو) رجعوا (بعده وقبل استيفاء مال المستوفى) المال (أو) رجعوا بعد الحكم وقبل استيفاء (عقوبة) في شهادة بها (فلا) تستوفى تلك العقوبة (أو) رجعوا (بعده) أي استيفاء المحكوم به (لم ينقض) الحكم (فإن كان المستوفى قصاصا أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده ومات) المجاود (وقالوا تعمدنا) شهادة الزور (فعليهم قصاص) في القتل (أو دية مغالطة) في ما لم يوزع على عدد رؤوسهم (وعلى القاضي قصاص) إذا رجع عن حكمه (إن قال تعمدت) الحكم بشهادة الزور (وإن رجع هو وهم فعلى الجميع قصاص إن قالوا تعمدنا فإن قالوا أخطأنا فعليه) أي القاضي (نصف دية ، وعليهم) أي الشهود (نصف) منها (ولو رجع (مركب) عن تعديل الشهود (فالأصح أنه يضمن) بالقصاص أولاديه (أو) رجع (ولي)

وَحْدَهُ فَعَلَيْهِ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ أَوْ مَعَ الشُّهُودِ فَكَذَلِكَ ، وَقِيلَ هُوَ وَهُمْ شُرَكَاءُ ، وَلَوْ
 شَهِدَا بِطَلَاقِ بَائِنٍ أَوْ رَضَاعٍ أَوْ لِعَانٍ وَفَرَّقَ الْقَاضِي فَرَجًا دَامَ الْفِرَاقُ وَعَلَيْهِمْ مَهْرٌ
 مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ يَضَعُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ وَطئه ، وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَفَرَّقَ فَرَجًا قَاتَلَتْ
 بَيِّنَةٌ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ فَلَا غَرَمَ ، وَلَوْ رَجَعَ شُهُودٌ مَالٍ غَرَمُوا فِي الْأَظْهَرِ ، وَبَنَى
 رَجَعُوا كُلُّهُمْ وَزَعَّ عَلَيْهِمُ الْغَرَمُ ، أَوْ بَعْضُهُمْ وَبَنَى نَصَابٌ فَلَا غَرَمَ ، وَقِيلَ يَغْرُمُ قِسْطُهُ ،
 وَإِنْ قَصَعَ النِّصَابُ وَلَمْ يَزِدِ الشُّهُودُ عَلَيْهِ قِسْطًا ، وَإِنْ زَادَ قِسْطُ مِنَ النَّصَابِ . وَقِيلَ
 مِنَ الْمَدَدِ ، وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ فَعَلَيْهِ نِصْفٌ وَهُمَا يَنْصِفُ أَوْ وَأَرْبَعٌ فِي رَضَاعٍ
 فَعَلَيْهِ ثُلُثٌ وَهَنْ ثُلَاثَانِ ، فَإِنْ رَجَعَ هُوَ أَوْ ثَنَتَانِ فَلَا غَرَمَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ شَهِدَ هُوَ
 وَأَرْبَعٌ بِمَالٍ فَقِيلَ كَرَضَاعٍ ، وَالْأَصَحُّ هُوَ نِصْفٌ وَهَنْ يَنْصِفُ ، سَوَاءٌ رَجَعَ مَعَهُ أَوْ
 وَحْدَهُنَّ ، وَإِنْ رَجَعَ ثَنَتَانِ فَلَا أَصَحَّ لِأَغْرَمَ ، وَأَنْ شَهِدَ إِحْصَانٌ أَوْ صِغَةٌ مَعَ شُهُودٍ تَقْلِيْقِ

لِلنِّسَاءِ (وَحْدَهُ فَعَلَيْهِ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ) بِكُلِّمَا (أَوْ) رَجَعَ (مَعَ الشُّهُودِ ، فَكَذَلِكَ) يَجِبُ الْقِصَاصُ
 أَوْ الدِّيَّةُ عَلَى الْوَلِيِّ وَحْدَهُ ، وَهُمْ مَعَهُ كَالْمَسْكُوعِ مَعَ الْقَاتِلِ (وَقِيلَ هُوَ ، وَهُمْ شُرَكَاءُ) فَعَلَيْهِمُ الْقَوْدُ
 أَوْ الدِّيَّةُ ، عَلَيْهِ نِصْفُهَا ، وَعَلَيْهِمُ النِّصْفُ (وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَاقِ بَائِنٍ أَوْ رَضَاعٍ أَوْ لِعَانٍ ، وَفَرَّقَ الْقَاضِي
 فَرَجًا) عَنْ شَهَادَتِهِمَا (دَامَ الْفِرَاقُ ، وَعَلَيْهِمْ مَهْرٌ مِثْلُ) وَلَوْ قَبْلَ وَطئه (حَقِ قَوْلُ نِصْفٍ) إِنْ
 كَانَ الْحَكَمُ (قَبْلَ وَطئه ، وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَاقِ) بَائِنٍ (وَفَرَّقَ) بَيْنَهُمَا بِشَهَادَتِهِمَا (فَرَجًا)
 عَنْ الشَّهَادَةِ (فَقَامَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ) مَحْرَمٌ (فَلَا غَرَمَ) عَلَيْهِمَا (وَلَوْ رَجَعَ شُهُودٌ
 مَالٍ) بَعْدَ الْحَكَمِ بِهِ وَدَفَعَهُ (غَرَمُوا) بَدَلَهُ (فِي الْأَظْهَرِ) وَإِنْ قَالُوا أَخْطَأْنَا (وَبَنَى رَجَعُوا
 كُلُّهُمْ وَزَعَّ عَلَيْهِمُ الْغَرَمَ) بِالسُّوِيَّةِ (أَوْ) رَجَعَ (بَعْضُهُمْ وَبَنَى) مِنْهُمْ (نَصَابٌ ، فَلَا غَرَمَ)
 عَلَى مَنْ رَجَعَ (وَقِيلَ يَغْرُمُ قِسْطُهُ) مِنَ النَّصَابِ (وَإِنْ قَصَعَ النَّصَابُ) بَعْدَ رَجُوعِ الْبَعْضِ
 (وَلَمْ يَزِدِ الشُّهُودُ عَلَيْهِ) أَيْ النَّصَابُ (فَقِسْطُ) يَلْزَمُ الرَّاجِعَ ، فَإِذَا شَهِدَا اثْنَانِ فِي الْمَالِ ثُمَّ رَجَعَ
 وَاحِدٌ ، فَعَلَيْهِ النِّصْفُ (وَإِنْ زَادَ) عِلْدُ الشُّهُودِ عَلَى النَّصَابِ كَمَا إِذَا رَجَعَ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَالِ
 اثْنَانِ (فَقِسْطُ مِنَ النَّصَابِ) فَيَجِبُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ النِّصْفُ (وَقِيلَ مِنَ الْعِدَّةِ) فَيَجِبُ عَلَى
 الْاِثْنَيْنِ الثَّلَاثَانَ (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ فَعَلَيْهِ نِصْفٌ وَهُمَا نِصْفٌ أَوْ) شَهِدَ رَجُلٌ (وَأَرْبَعٌ)
 مِنْ نِسَاءٍ (فِي رَضَاعٍ) وَنَحْوَهُ مِمَّا يَثْبُتُ بِمَحْضِ الْأُنَاثِ (فَعَلِيَّةُ ثَلَاثٌ ، وَهَنْ ثُلَاثَانِ ، فَإِنْ رَجَعَ
 هُوَ أَوْ ثَنَتَانِ) فَقِسْطُ (فَلَا غَرَمَ) عَلَى مَنْ رَجَعَ (فِي الْأَصَحِّ) لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ (وَإِنْ شَهِدَ هُوَ
 وَأَرْبَعٌ) مِنَ النِّسَاءِ (بِمَالٍ) وَرَجَعُوا (فَقِيلَ كَرَضَاعٍ) فَعَلَيْهِ ثَلَاثُ الْغَرَمِ ، وَعَلَيْهِنَّ ثَلَاثَةٌ
 (وَالْأَصَحُّ لِأَغْرَمَ) عَلَيْهِمَا لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ (وَالْأَصَحُّ) (أَنْ شَهِدَ إِحْصَانٌ) إِذَا رَجَعُوا بَعْدَ
 رَجْعِ الْقَاضِي الزَّائِي (أَوْ) شُهُودٍ (صِغَةٍ) عُلِقَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ مَوْجُودِينَ (مَعَ شُهُودٍ تَقْلِيْقِ)

مَلَاقٍ أَوْ عِثْقٍ لَا يَقْرَمُونَ شَيْئًا .

كتاب الدعوى والبيانات

تُشْتَرَطُ الدَّعْوَى عِنْدَ قَاضٍ فِي عُقُوبَةٍ كَقَصَاصٍ وَقَذْفٍ ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ عَيْنًا فَلَهُ أَخْذُهَا
إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً ، وَإِلَّا وَجِبَ الرُّفْعُ إِلَى قَاضٍ ، أَوْ دِينًا عَلَى غَيْرِ مُمْتَنِعٍ مِنَ الْأَدَاءِ طَالِبُهُ
بِهِ ، وَلَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ لَهُ ، أَوْ عَلَى مُنْكَرٍ وَلَا يَبْتَنِي أَخْذَ جَنْسٍ حَقِّهِ مِنْ مَالِهِ وَكَذَا غَيْرُ
جَنْسِهِ إِنْ قَدَّرَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ عَلَى مَقَرٍّ مُمْتَنِعٍ ، أَوْ مُنْكَرٍ وَلَهُ يَبْتَنِي فَكَذَلِكَ
وَقِيلَ بِحُجْبِ الرُّفْعِ إِلَى قَاضٍ ، وَإِذَا جَازَ الْأَخْذُ فَلَهُ كَثْرُ بَابٍ وَتَقَبُّ جِدَارٍ لَا يَصِلُ
لِلْمَالِ إِلَّا بِهِ ، ثُمَّ لِمَا خُوِذَ مِنْ جَنْسٍ يَتَمَلَّكُهُ ، وَمِنْ غَيْرِهِ يَبِيعُهُ ، وَقِيلَ يَجِبُ رَفْعُهُ إِلَى
قَاضٍ يَبِيعُهُ ، وَلِمَا خُوِذَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ فَيُضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ ،

طلاق أو عتق (إذا رجعوا بعد نفوذ الطلاق والعتق) (لا يفرمون شيئا) أى شهود الاحصان
والصفة ، والضممان يتعلق بشهود الزنا والتعليق .

كتاب الدعوى

هي لغة : المطلب والختم ، وألفها للتأنيث وتجمع على دعاوى بفتح الواو وكسرهما ، وشرعا : اخبار
عن وجوب حق على غيره عند حاكم (والبيانات) جمع بيعة ، وهم الشهود ، وهم مختلفون ،
فذلك جمعهم (تسترط الدعوى عند قاض في عقوبة كقصاص ، و) حد (قذف) فلا يستقل
صانعها باستيفائها ، ومثل القاضى المحكم وغيره من أمير أو سيد ، ومثل العقوبة غيرها من الحقوق
غير عين ودين كالنكاح والرجعة ، ومثل الدعوى شهادة الحسبة فيما تسمع فيه ، فهي كافية عن
الدعوى (وإن استحق عينا) تحت يد عادية (فله أخذها) بلأرفع إلى القاضى (إن لم يخف
فتنة) أما لو كانت العين في يد أمين ، فلا يجوز أخذها بغير استئذان (وإلا) بأن خاف فتنة
(وجب الرفع إلى قاض) أو نحوه ، فلا يستقل بالأخذ (أو) استحق (دينا على غير ممتنع
من الأداء طالبه به ، ولا يحل أخذ شيء له) أى المدين (أو) استحق دينا (على منكر ،
ولا بيعة) له به (أخذ) جوازا (جنس حقه من ماله) استقلالا (وكذا غير جنسه إن
فقد) أى جنس حقه (على المذهب) وقيل لا (أو) استحق دينا (على مقر ممتنع أو منكر
وله) عليه (بيعة فكذاك) يأخذ حقه استقلالا كما تقدم (وقيل يجب الرفع) فيهما (إلى
قاض ، وإذا جاز الأخذ) من غير رفع لقاض (فله كسرياب وتقب جدار لا يصل المال إلا به)
ولا يضمن ما فوته (ثم المأخوذ من جنسه) أى الحق (يملكه) بدلا عن حقه إذا كان بغير
صفته ، وإذا كان بها ملكه بمجرد الأخذ (ومن غيره) أى جلس حقه (يبيعه) بنفسه
مستقلا (وقيل يجب رفعه إلى قاض يبيعه ، والمأخوذ مضمون عليه في الأصح فيضمنه إن تلف

قَبْلَ تَمْلُكِهِ وَبَيْعِهِ ، وَلَا يَأْخُذُ فَوْقَ حَقِّهِ إِنْ أُمِنَ الْإِقْتَصَارُ ، وَلَهُ أَخْذُ مَالِ غَرِيمٍ غَرِيمِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ مَنْ يَخَالِفُ قَوْلَهُ الظَّاهِرَ ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ يُوَافِقُهُ ، فَلِذَا أَسْلَمَ زَوْجَانِ قَبْلَ وَطئه فَقَالَ أَسْلَمْنَا مَعًا فَالنِّكَاحُ بَاقٍ ، وَقَالَتْ مُرْتَبًا فَهُوَ مُدَّعٍ ، وَمَتَى ادَّعَى تَقْدَا اشْتَرَطَ بَيَانُ جِنْسٍ وَنَوْعٍ وَقَدْرٍ وَصِحَّةٍ وَتَكْثِيرٍ إِنْ اخْتَلَفَتْ بَيْنَهُمَا قِيَمَةٌ ، أَوْ عَيْنًا تَنْضِيبُ كَحَيَوَانٍ وَصَفَهَا بِصِفَةِ السَّلَمِ . وَقِيلَ يَجِبُ مَعَهَا ذِكْرُ الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ وَهِيَ مُتَقَوِّمَةٌ وَجِبَ ذِكْرُ الْقِيَمَةِ ، أَوْ نِكَاحًا لَمْ يَكْفِ الْإِطْلَاقُ عَلَى الْأَصَحِّ ، بَلْ يَقُولُ نَكَحْتُهَا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ ، وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ وَرِضَاهَا إِنْ كَانَ يَشْتَرَطُ ، فَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَلَا أَصَحَّ وَجُوبُ ذِكْرِ الْعَجْزِ عَنْ طَوْلٍ وَخَوْفٍ عَنِّي ، أَوْ عَقْدًا مَالِيًّا كَتَبْتُ وَهَبَةً كَفَى الْإِطْلَاقُ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ لَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُ الْمُدَّعَى ، فَإِنْ ادَّعَى أَدَاءَهُ ،

قبل تملكه وبيعه (ولا يأخذ فوق حقه) (ولا يأخذ من قيمته من حين أخذه إلى تلفه) (ولا يقتصر) (على حقه ، فان أخذه ضمن (وله أخذ مال غريم غريمه) (إذا كان غريم الغريم جاحدا أو ممتنعا ، ولا بد أن يعلم الآخذ غريم الغريم والغريم (والأظهر أن المدعى) اصطلاحا (من يخالف قوله الظاهر) وهو براءة الذمة (والمدعى عليه من يوافقه) أى يوافق قوله الظاهر (فإذا أسلم زوجان قبل وطئه ، فقال (أسلمنا معا فالنكاح) بيننا (باق ، وقالت) الزوجة أسلمنا (مرتبا) فلا نكاح بيننا (فهو) أى الزوج (مدع) لأن وقوع الاسلامين معا خلاف الظاهر ، وهى مدعى عليها ، ولكن لما كان الأصل بقاء العصمة كان القول قوله ، فيحلف وتستمر العصمة (ومتى ادعى) دينا (تقدا) أو غيره مثليا أو مقبوما (اشترط) لصحة الدعوى (بيان جنس) له كذهب أو فضة (ونوع) تخالص أو مفشوش (وقدر) كإئة (وصحة) وتكسر إن اختلفت بهما قيمة) فلا يكفي الإطلاق . أما إذا لم تختلف بهما القيمة كما فى زماننا ، فلا يحتاج إلى بيانهما (أو) ادعى (عينا تنضبط) بالصفة (كحيوان) أو جوب (وصفها بصفة السلم) وإن لم يذكر القيمة (وقيل يجب معها) أى صفة السلم (ذكر القيمة) لتلك العين ، وإن لم تنضبط العين بالصفات كجوهر . وجب ذكر القيمة (فان تلفت ، وهى متقومة) وجب ذكر القيمة (ولا يذكر شيئا من الصفات ، وإن كانت مثلية لم يجب ذكر القيمة وتنضبط بالصفات) (أو) ادعى (نكاحا لم يكف الإطلاق) فيه (على الأصح ، بل يقول : نكحتها بولي مرشد) أى صالح للولاية (وشاهدى عدل ورضاها إن كان يشترط) بأن كانت غير مجبرة ، (فان كانت) المرأة المدعى نكاحها (أمة ، فالأصح وجوب ذكر العجز عن طول) أى مهر ينسحب به حرة (و) وجوب ذكر (خوق عنت) أى زنا (أو) ادعى (عقدا ماليا كبيع وهبة كفى الإطلاق فى الأصح) فلا يحتاج فى الدعوى به لغير ذكر الصفة (ومن قامت عليه بينة لیس له تحلیف المدعى) على استحقاقه ما ادَّعاه (فان ادعى) المدعى عليه (أداء) (الحق

أَوْ إِسْرَاءَ أَوْ شِرَاءَ عَيْنٍ أَوْ هِبَتَهَا وَإِقْبَاصَهَا حَلْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَكَذَا لَوَادَعَى عَلَيْهِ بِفَسْقِ شَاهِدِهِ أَوْ كَذِبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا اسْتَمْتَهَلَ لِتَأْتِي بَدَافِعِ أَهْلِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَلَوْ ادَّعَى رِقًّا بَالِغٍ فَقَالَ : أَنَا حُرٌّ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ، أَوْ رِقًّا صَغِيرٍ لَيْسَ فِي يَدِهِ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً ، أَوْ فِي يَدِهِ حُكْمٌ لَهُ بِهِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْ اسْتِنَادَهَا إِلَى التَّقَاطُطِ ، فَلَوْ أَنْكَرَ الصَّغِيرُ وَهُوَ مُمَيَّزٌ فَإِنْكَارُهُ لَفَوٍّ . وَقِيلَ كَبَالِغٍ ، وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى دَيْنٍ مُؤَجَّلٍ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] أَصْرُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ عَلَى السُّكُوتِ عَنْ جَوَابِ الدَّعْوَى جُلَّ كَمُنْكَرٍ نَاقِلٍ ، فَإِنْ ادَّعَى عَشْرَةَ فَقَالَ لَا تَلْزَمُنِي الْعَشْرَةُ لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَقُولَ وَلَا بَعْضُهَا ، وَكَذَا يَخْلِفُ ، فَإِنْ خَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعَشْرَةِ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فَنَاقِلٌ فَيَخْلِفُ الْمَدْعَى عَلَى اسْتِحْقَاقِ دُونَ الْعَشْرَةِ بِجُزْءٍ وَيَأْخُذُهُ ، وَإِذَا ادَّعَى مَالًا مُضَافًا إِلَى سَبَبٍ كَأَقْرَضْتِكَ كَذَا كَفَاهُ فِي الْجَوَابِ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْئًا ، أَوْ شَفْعَةً كَفَاهُ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْءٍ

المدعى به (أو إبراء) منه (أو شراء عين) من مدعيها (أو هبتها وإقباضها) منه سواء ادعى ذلك حالة الدعوى عليه أو بعدها أو بعد الحكم عليه (حلفه) أي حلف خصمه ، وهو المدعى (على نفسه) أي نفي ما ادَّعاه (وكذا لو ادَّعى) المدعى عليه (علمه) أي المدعى (بفسق شاهده أو كذبه) فله تخليفه (في الأصح ، وإذا استمهل) من أقيمت عليه بينة ، وهو المدعى عليه (ليأتي بدافع) من نحو أداء (أهل ثلاثة أيام) ، لا بد أن يكون . إما عارفاً أو يعين جهة كإبراء (ولو ادَّعى رِقًّا بَالِغٍ ، فقال أنا حرٌّ ، فالقول قوله) بيمينه ، وإن تداولته الأيدي (أو ادَّعى رِقًّا صَغِيرٍ لَيْسَ فِي يَدِهِ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً ، أو في يده حكم له به إن لم يعرف استنادها إلى التقاط) ولا يحكم إلا بعد حلفه ، فإن استندت إلى التقاط لم يقبل إلا بحجة (فلو أنكر الصغير ، وهو مميز فأنكاره) الرق (لغو ، وقيل) إنكاره (كبالغ) فله يحكم برقه إلا بينة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل) وإن كان به بينة (في الأصح) إذ شرط الدعوى الإلزام ، وهو قائم في المؤجل .

[فصل] فيما يتعلق بجواب المدعى عليه (أصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى) لغير دهشة (جهل) حكمه (كنسكراً كل) عن اليقين فترد اليقين على المدعى بعد أن يقول له القاضي أجب وإلا جعلتك ناكلاً (فإن ادَّعى) عليه (عشرة ، فقال لا تَلْزَمُنِي الْعَشْرَةُ لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَقُولَ وَلَا بَعْضُهَا ، وكذا يخلف ، فإن حلف على نفي العشرة ، واقتصر عليه فناكل) عهما دون العشرة (فيحلف المدعى على استحقاق دون العشرة بجزء) وإن قل (ويأخذه) أي ما دون العشرة وإن لم يجتهد دعوى (وإذا ادَّعى مالا مضافاً إلى سبب كأقرضتك كذا كفاه في الجواب لا تستحق على شَيْئًا ، أو) ادَّعى (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق على شَيْئًا)

شَيْئًا ، أَوْ لَا تَسْتَحِقُّ تَسْلِيمَ الشَّقْصِ ، وَيَحْلِفُ عَلَى حَسْبِ جَوَابِهِ هَذَا ، فَإِنْ أَجَابَ بِنَعْيِ
السَّبَبِ الْمَذْكُورِ حَلْفَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ لَهُ الْحَلْفُ بِالنَّعْيِ الْمَطْلُوقِ ، وَلَوْ كَانَ يَدِيهِ مَرْهُونَ
أَوْ مُسْكِرَى وَادَّعَاهُ مَا لَكُمْ كَفَاهُ لَا يُلْزَمُنِي تَسْلِيمُهُ ، فَلَوْ اعْتَرَفَ بِالْمَالِكِ وَادَّعَى الرَّهْنَ
وَالْإِجَارَةَ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا وَخَافَ أَوْ لَا إِنْ اعْتَرَفَ بِالْمَالِكِ
جَعَدَهُ الرَّهْنَ وَالْإِجَارَةَ فَعِيلَتُهُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ ادَّعَيْتَ مُلْكًا مُطْلَقًا فَلَا يُلْزَمُنِي تَسْلِيمُهُ ،
وَإِنْ ادَّعَيْتَ مَرْهُونًا فَادَّعَاكَ لِحُجْبٍ ، وَإِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ عَيْنًا فَقَالَ : لَيْسَ بِي لِي ، أَوْ
بِي لِرَجُلٍ لَا أَعْرِفُهُ ، أَوْ بِي لِابْنِي الطُّفْلِ ، أَوْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، أَوْ مَسْجِدٍ كَذَا ، فَلَا صَحَّ
أَنَّهُ لَا تَنْصَرِفُ الْخُصُومَةُ وَلَا تَنْزَعُ مِنْهُ بَلْ يُحْلَفُ لِلدَّعَى إِنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ إِنْ لَمْ
تَكُنْ بَيِّنَةٌ ، وَإِنْ أَقْرَبَهُ لِعَيْنٍ حَاضِرٍ يُمْكِنُ مُحَاصِصَتُهُ وَتَحْلِيفُهُ سِئْلًا ، فَإِنْ صَدَّقَهُ
صَارَتْ الْخُصُومَةُ مَعَهُ ، وَإِنْ كَذَّبَهُ تَرَكَ فِي يَدِ الْمُقَرَّبِ ، وَقِيلَ يُسَلَّمُ إِلَى يَدِ الدَّعَى ،
وَقِيلَ يَحْفَظُهُ الْحَاكِمُ لِظُهُورِ مَالِكِهِ ، وَإِنْ أَقْرَبَهُ لِعَيْنٍ فَلَا صَحَّ انْصِرَافُ الْخُصُومَةِ
عَنْهُ ، وَيُوقَفُ الْأَمْرُ

شَيْئًا أَوْ لَا تَسْتَحِقُّ تَسْلِيمَ الشَّقْصِ) ولا يشترط التعرض لنفي السبب من قرض وشفعة (ويحلف)
المدعى عليه (على حسب جوابه هذا ، فان أجاب بنفي السبب المذكور) كقوله ما أقروصتي (جلف)
عليه ، وقيل له الحلف بالنفي المطلق) وإذا أجاب بالاطلاق له الحلف على نفي السبب (ولو كان
يديه مرهون أو مسكرى وادَّعاه مالكة كفاه : لا يلزمي تسليمه) ولا يجب التعرض للملك (فلو
اعترف بالملك وادَّعَى الرهن والإجارة ، فالصحيح أنه لا يقبل) منه ذلك (إلا بينة ، فان عجز
عنها وخاف أو لا) أنه (ان اعترف بالملك جعده الرهن والإجارة ، فحلفه أن يقول) في الجواب
(ان ادَّعيت ملكًا مطلقًا ، فلا يلزمي تسليم) لما ادَّعيت (وان ادَّعيت مرهونًا فادَّكره
لأجيب) وقوله أو لا متعلق باعترف لا بخاف (وإذا ادَّعَى عليه عينا) عقارا أو منقولا (فقال
ليس هي لي أو هي لرجل لا أعرفه أو هي لابني الطفل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا) وكان
المدعى عليه هو الناظر (فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة) عنه (ولا تنزع) العين (منه ، بل
يحلفه المدعى أنه لا يلزمه التسليم ان لم تكن بينة) ومقابل الأصح تنصرف وينزع الحاكم العين
من يده إلى أن يظهر مالكاها ، ومعلوم أن المدعى له تحليف المدعى عليه ، وإن كانت عنده
بينة (وان أقربه لعين حاضر) بالبلد (يمكن محاصصته وتحليفه سئل) عن ذلك (فان صدقه
صارَتْ الخصومة معه ، وان كذبه ترك في يد المقر ، وقيل يسلم إلى يد المدعى وقيل يحفظه
الحاكم لظهور مالك) له (وان أقربه لغائب) عن البلد (فالأصح انصراف الخصومة عنه)
بالنسبة لعين المدعى به . وأما بالنسبة للتحليف فلا تنصرف ، بل له تحليفه (ويوقف الأمر)

حَتَّى يَتَقَدَّمَ الْغَائِبُ ، فَإِنْ كَانَ لِلْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ قَضَى بِهَا ، وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ ، فَيَحْلِفُ مَعَهَا ، وَقِيلَ عَلَى حَاضِرٍ ، وَمَا قِيلَ إِقْرَارٌ عَبْدٌ بِهِ كَعُقُوبَةٍ فَالدَّعْوَى عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْجَوَابُ ، وَمَا لَكَارِشٍ فَقَلَى السَّيِّدُ .

[فصل] تَقْلَطُ يَمِينُ مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ فَيَا لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا يُقْضَدُ بِهِ مَالٌ ، وَفِي مَالٍ يَبْلُغُ نَصَابَ زَكَاةٍ ، وَسَبَقَ بَيِّنَاتُ التَّغْلِيطِ فِي الْأَمَانِ ، وَيَحْلِفُ عَلَى الْبَتِّ فِي قَعْلِهِ ، وَكَذَا فَعِلٌ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتًا ، وَإِنْ كَانَ نَفْيًا فَعَلًا . نَفَى الْعِلْمُ ، وَلَوْ ادَّعَى دِينًا لَمُورِّثِهِ فَقَالَ أَرَأَيْ حَلَفَ عَلَى نَفَى الْعِلْمِ بِالْبَرَاءَةِ ، وَلَوْ قَالَ جَنَى عَبْدُكَ عَلَىَّ بِمَا يُوجِبُ كَذَا فَلَا أَصَحَّ حَلْفُهُ عَلَى الْبَتِّ . قُلْتُ : وَلَوْ قَالَ جَنَتَ بِهِيْمَتُكَ حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ قَطْعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ الْبَتُّ بِظَنٍّ مُؤَكَّدٍ يَعْتَمِدُ خَطَأُ أَوْ خَطَأُيِهِ ، وَتُعْتَبَرُ بَيِّنَةُ الْقَاضِي الْمُسْتَحْلِفِ ، فَسَأَوْ وَرَى

حيث لا بينة (حتى يقدم الغائب ، فإن كان للمدعى بينة قضى) له (بها) وسألت له العين (وهو قضاء على غائب فيحلف) المدعى (معها) أي البينة (وقيل) بل هو قضاء (على حاضر) إذ الخصومة معه فلا يحلف معها ، وإن لم يكن للمدعى بينة فله تحليف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمه إليه (وما قيل إقرار عبد به كعقوبة) لآدمي (فالدعوى) بذلك (عليه ، وعليه الجواب) وأما العقوبة لله ، فلا تسمع الدعوى عليه بها (ومالا) يقبل إقراره به (كأرش فعلى السيد) الدعوى به ، وعليه جوابها .

[فصل] في كيفية الحلف والتغليظ فيه (تغلظ) ندبا (يمين مدع ومدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصد به مال) كسكاح وطلاق ولعان ورضاع (وفي مال يبلغ نصاب زكاة) لا فيما دونه (وسبق بيان التغليظ) بالزمان والمكان وحضور جمع (في اللعان ، ويحلف) الشخص (على البت) أي القطع والجزم (في فعله) اثباتا أو نفيا فيقول : والله لقد بعث بكذا مثلا أو ما اشتريت كذا (وكذا فعل غيره) يحلف فيه على البت (ان كان اثباتا) كبيع ونصيب (وان كان نفيا) مطلقا (فعلى نفي العلم) يحلف فيقول : والله ما علمت أنه فعل كذا (ولو ادعى دينا لمورثه فقال) المدعى عليه (أَرَأَيْ) مورتك منه وأنت تعلم (حلف) المدعى (على نفي العلم بالبراءة) مما ادَّعاه (ولو قال) في الدعوى على سيد عبد (جنى عبدك علىَّ بما يوجب كذا) وأنكر (فالأصح حلفه) أي السيد (على البت) ومقابل الأصح يحلف على نفي العلم (قلت : ولو قال جنت بهيمنتك) على زعمي مثلا (حلف على البت قطعا ، والله أعلم) إذ لازمة لها (ويجوز البت بظن مؤكد يعتمد) فيه الخالف (خطئه أو خطأ أبيه) إذا وثق بخطئه وأمانته ولا يجوز الحلف على خطئه إلا إذا تذكر (وتعتبر) في الحلف (نية القاضي المستحلف) للخصم ، ومراده بالقاضي من له ولاية التحليف فيشمل الإمام الأعظم والمحكم (فلو وري) الخالف في

أَوْ تَأْوَلْ خِلَافَهَا أَوْ اسْتَنْتَى بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ الْقَاضِي لَمْ يَدْفَعْ إِثْمَ الْبَيِّنِ الْفَاجِرَةِ ،
وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينُ لَوْ أَقْرَأَ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَهُ فَأَنْكَرَ حُلْفَ ، وَلَا يُخْلَفُ قَاضٍ
عَلَى تَرْكِهِ الظُّلْمَ فِي حُكْمِهِ وَلَا شَاهِدَ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ ، وَلَوْ قَالَ مُدْعَى عَلَيْهِ : أَنَا صَبِي لَمْ
يُخْلَفْ وَوُقِفَ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَالْيَمِينُ يُفِيدُ قَطْعَ الْخُصُومَةِ فِي الْحَالِ لَا بَرَاءَةً ، فَلَوْ خَلَفَ
ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً حَكَمَ بِهَا ، وَلَوْ قَالَ لِلدَّعَى عَلَيْهِ : قَدْ خَلَفْتَنِي مَرَّةً فَلْيَخْلَفْ أَنَّهُ لَمْ
يُخْلَفْنِي مُبَكَّنٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا نَكَلَ حَلْفَ الدَّعَى وَقَضَى لَهُ وَلَا يَقْضَى لَهُ
يُنْكُوهُ ، وَالنَّكُولُ أَنْ يَقُولَ أَنَا نَاكِيلٌ أَوْ يَقُولَ لَهُ الْقَاضِي اخْلَفْ فَيَقُولَ لَا أَخْلِفُ ،
فَإِنْ سَكَتَ حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ ، وَقَوْلُهُ لِلدَّعَى اخْلَفْ حُكْمٌ بِنُكُولِهِ ، وَالْيَمِينُ
الْمُرْدُودَةُ فِي قَوْلِ كَبِيئَةٍ ، وَفِي الْأَظْهَرِ كَقَرَارِ الدَّعَى عَلَيْهِ ، فَلَوْ أَقَامَ الدَّعَى عَلَيْهِ
بَعْدَهَا بَيِّنَةً بَادَاهُ أَوْ إِزَاهَا لَمْ تُسْمَعْ ، فَإِنْ لَمْ يَخْلَفِ الدَّعَى وَلَمْ يَتَعَلَّلْ بِشَيْءٍ سَقَطَ

عِيْنُهُ بِأَنْ قَصِدَ خِلَافَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ (أَوْ تَأْوَلْ) بِأَنْ اعْتَقَدَ (خِلَافَهَا) أَيْ نِيَةَ الْقَاضِي كَأَنْ كَانَ
حَافِظًا يَرَى شَفْعَةَ الْجَوَارِ ، وَالْحَالِفُ شَافِعًا لَا يَرَاهَا خَلْفًا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا عَلَيْهِ (أَوْ اسْتَنْتَى) عَقِبَ
بَيِّنَتِهِ (بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ الْقَاضِي لَمْ يَدْفَعْ) مَا ذَكَرَ (إِثْمَ الْبَيِّنِ الْفَاجِرَةِ) لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ
الْيَمِينُ مَشْرُوعَةً لَا بِالطَّلَاقِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ ظَالِمًا يَرِيدُ بِالْيَمِينِ الْإِسْتِيلَاءَ عَلَى الْمَالِ ظَالِمًا وَلَا نَفْعَتَهُ
النُّوْرِيَّةَ (وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينُ) هَكَذَا فِي النُّسخِ ، وَصَوَابُهُ دَعْوَى (لَوْ أَقْرَأَ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَهُ)
ذَلِكَ الْمَطْلُوبُ (فَأَنْكَرَ حُلْفَ) بَضْمُ أَوَّلِهِ (وَلَا يَخْلَفُ قَاضٍ عَلَى تَرْكِهِ الظُّلْمَ فِي حُكْمِهِ وَلَا شَاهِدَ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ)
فِي شَهَادَتِهِ (وَلَوْ قَالَ مُدْعَى عَلَيْهِ أَنَا صَبِي) وَاحْتِمَلُ ذَلِكَ (لَمْ يَخْلَفْ وَوُقِفَ) أَمْرُهُ (حَتَّى
يَبْلُغَ) فَيَدْفَعُ عَلَيْهِ (وَالْيَمِينُ) غَيْرَ الْمُرْدُودَةِ (تَفِيدُ قَطْعَ الْخُصُومَةِ فِي الْحَالِ ، لَا بَرَاءَةً) لِنِزْمَةِ الدَّعَى
عَلَيْهِ (فَلَوْ خَلَفَهُ) أَيْ حَلْفَ الدَّعَى عَلَيْهِ (ثُمَّ أَقَامَ) لِلدَّعَى (بَيِّنَةً) بِمَدْعَاهُ (حَكَمَ
بِهَا) وَإِنْ نَفَاهَا الدَّعَى حِينَ الْحَلْفِ (وَلَوْ قَالَ لِلدَّعَى عَلَيْهِ قَدْ خَلَفْتَنِي) الدَّعَى (مَرَّةً) عَلَى مَا
ادَّعَاهُ (فَلْيَخْلَفْ أَنَّهُ لَمْ يَخْلَفْنِي) قَبْلَ ذَلِكَ (مُكَّنٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يُمْكِنُ (وَإِذَا نَكَلَ)
الدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْيَمِينِ (حَلْفَ الدَّعَى وَقَضَى لَهُ) بِمَدْعَاهُ (وَلَا يَقْضَى لَهُ) أَيْ الدَّعَى (بُنْكُولِهِ)
أَيْ الدَّعَى عَلَيْهِ ، بَلْ لَا يَدُ مِنَ الْيَمِينِ الْمُرْدُودَةِ (وَالنَّكُولُ أَنْ يَقُولَ) الدَّعَى عَلَيْهِ (أَنَا نَاكِيلٌ ،
أَوْ يَقُولَ لَهُ الْقَاضِي : اخْلَفْ فَيَقُولَ لَا أَخْلِفُ) فَيَرُدُّ الْيَمِينُ عَلَى الدَّعَى وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بِالنَّكُولِ (فَإِنْ
سَكَتَ) بَعْدَ عَرْضِ الْيَمِينِ عَلَيْهِ (حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ ، وَقَوْلُهُ) أَيْ الْقَاضِي (لِلدَّعَى اخْلَفْ
حَكَمَ بِنُكُولِهِ) أَيْ الدَّعَى عَلَيْهِ فِي سَكْوَتِهِ (وَالْيَمِينُ الْمُرْدُودَةُ) وَهِيَ يَمِينُ الدَّعَى بِمَدْعَاهُ
الدَّعَى عَلَيْهِ بِرَدِّهَا هُوَ أَوْ الْقَاضِي (فِي قَوْلِ كَبِيئَةٍ) يَقْبِضُهَا الدَّعَى (وَفِي الْأَظْهَرِ كَقَرَارِ الدَّعَى
عَلَيْهِ ، فَلَوْ أَقَامَ الدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَهَا بَيِّنَةً بَادَاهُ أَوْ إِزَاهَا لَمْ تُسْمَعْ) عَلَى الثَّانِي لِتَكْذِيبِهِ لَهَا بِقَوْلِهِ
وَتُسْمَعُ عَلَى الْأَوَّلِ (فَإِنْ لَمْ يَخْلَفِ الدَّعَى وَلَمْ يَتَعَلَّلْ بِشَيْءٍ) أَيْ لَمْ يَبْدَعْ عِلَّةً وَلَا طَلَبَ مَهْلَةً (سَقَطَ)

حقه من اليمين ، وليس له مطالبة خصمه ، وإن تعلل بإقامة بيئته أو مراجعة حساب أهله ثلاثة أيام . وقيل أبدا ، وإن استعمل المدعى عليه حين استخلف لينظر حسابه لم يمهله . وقيل ثلاثة ، ولو استعمل في ابتداء الجواب أمهل إلى آخر المجلس ومن طوّل بزكاة فادعى دفعها إلى ساع آخر أو ادعى غلط خالص وألزمناه اليمين فنكّل وتعذر رد اليمين فالأصح أنها تؤخذ منه ، ولو ادعى ولي صبي ديناً له فأنكر ونكّل لم يحلف الولي . وقيل يحلف : وقيل إن ادعى مباشرة سببه حلف [فصل] ادعياً عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بيئته سقطتا ، وفي قول تستعملان ، ففي قول تقسم ، وقول يقرع ، وقول توقف حتى يبين أو يصطليحا ، ولو كانت في يدهما وأقاما بينتين بقيت كما كانت ، ولو كانت بيده فأقام غيره بها بيئته وهو بيئته قدم صاحب اليد ، ولا تسمع

حقه من اليمين (المردودة) (وليس له مطالبة خصمه) (إلا أن يقيم بيئته) (وإن تعلل بإقامة بيئته أو مراجعة حساب أهله ثلاثة أيام) (فإن لم يحلف بعدها سقط حقه) (وقيل) (يمهله) (أبدا ، وإن استعمل المدعى عليه حين استخلف لينظر حسابه لم يمهله) (إلا برضا المدعى) (وقيل) (يمهله) (ثلاثة) (ولو استعمل ليقم بيئته على دافع كبراء أهله ثلاثة) (ولو استعمل) (أى طلب المدعى عليه الامهال) (في ابتداء الجواب أمهل إلى آخر المجلس) (إن شاء القاضي) (ومن طوّل بزكاة وكذا كل حق يجب لله تعالى) (فادعى دفعها إلى ساع آخر ، أو ادعى غلط خالص وألزمناه اليمين) (على الوجه المرجوح) (فنكّل وتعذر رد اليمين) (بأن لم ينحصر المستحقون في البلد) (فالأصح أنها تؤخذ منه) (وليس هذا حكما بالنكول ، بل عملا بمقتضى ملك النصاب . وأما إذا قلنا بالراجع أن اليمين مستحبة فاته لا يطالب بشيء ، وإذا انحصر المستحقون ومنعنا نقلها لم يتعذر رد اليمين) (ولو ادعى ولي صبي ديناً له) (أى الصبي) (فأنكر) (المدعى عليه) (ونكّل) (عن الحلف) (لم يحلف الولي) (فيوقف الأمر إلى البلوغ) (وقيل يحلف) (مطلقا) (وقيل إن ادعى مباشرة سببه) (أى ادعى قبوته بسبب بإشره هو كبيع) (حلف) (وإلا فلا .

[فصل] في تعارض البينتين من شخصين (ادعياً عينا في يد ثالث) (وهو منكر) (وأقام كل منهما بيئته سقطتا) (ويحلف ذواليد لكل منهما عينا) (وفي قول تستعملان) (فتزعم من هي في يده ، وعلى هذا) (ففي قول تقسم) (بينهما فيكون لكل نصفها (و) في (قول يقرع) (بينهما ، فن خرجت له القرعة أخذها) (و) في (قول توقف) (العين بينهما) (حتى يبين) (الأمر فيها) (أو يصطليحا) (على شيء) (ولو كانت) (العين) (في يدهما وأقاما بينتين بقيت) (في يدهما) (كما كانت) (أولا على قول التساقط ، وتجعل بينهما على قول القسمة) (ولو كانت) (العين) (بيده) (أى أحدهما) (فأقام غيره بها بيئته وهو بيئته قدم صاحب اليد) (أى بينته) (ولا تسمع

بَيِّنَتُهُ إِلَّا بَدَّةً بَيِّنَةً لِلدَّعَى ، وَلَوْ أُزِيلَتْ بَدَّةُ بَيِّنَتِهِ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً يَمْلِكُهَا
مُسْتَنَدًا إِلَى مَا قَبِلَ إِزَالَةَ يَدِهِ وَاعْتَدَرَ بَيِّنَتَهُ شُهُودَهُ سَمِعَتْ وَقَدَّمَتْ ، وَقِيلَ لَا ، وَلَوْ قَالَ
الْخَارِجُ : هُوَ يَمْلِكُ أَشْأَرِيَّتَهُ مِنْكَ ، فَقَالَ بَلْ يَمْلِكُ وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قَدَّمَ الْخَارِجُ ،
وَمَنْ أَقَرَّ لغيرِهِ بِشَيْءٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ تَسْمَعْ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ انْتِقَالَ ، وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ
مَالَ بَيِّنَتِهِ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ يَشْتَرِطْ ذِكْرُ الْإِنتِقَالِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَذْهَبُ أَنْ زِيَادَةَ عَدَدِ
شُهُودِ أَحَدِهِمَا لَا تُرْجَحُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا رَجُلَانِ وَالْآخَرُ رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ ،
فَلَنْ كَانَ لِلْآخَرِ شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ رُجِّحَ الشَّاهِدَانِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ شَهِدَتْ لِأَحَدِهِمَا بِلَيْكٍ
مِنْ سَنَةٍ ، وَالْآخَرُ مِنْ أَكْثَرِ ، فَالْأَظْهَرُ تَرْجِيحُ الْأَكْثَرِ ، وَلِصَاحِبِهَا الْأَجْرَةُ
وَالزِّيَادَةُ الْحَادِثَةُ مِنْ يَوْمٍ مَثَلٍ ، وَلَوْ أَطْلَقَتْ بَيِّنَتُهُ ، وَأَرَّخَتْ أُخْرَى فَلِلْمَذْهَبِ أَنَّهَا سَوَاءٌ ،
وَأَنَّه لَوْ كَانَ لِصَاحِبِ مُتَأَخِّرَةِ التَّارِيخِ يَدٌ قَدَّمَ ، وَأَنَّهَا لَوْ شَهِدَتْ يَمْلِكُهَا أَمْسٌ وَلَمْ
تَتَعَرَّضْ لِلْحَالِ لَمْ تَسْمَعْ حَتَّى يَقُولُوا وَلَمْ يَزَلْ يَمْلِكُهَا أَوْ لَا نَعْلَمُ مِنْ بِلَالَةٍ ،

بَيِّنَتُهُ أَي ذِي الْيَدِ ، وَهُوَ الدَّخَلُ (إِلَّا أَحَدَ بَيِّنَةِ الْمَدْعَى) وَهُوَ الْخَارِجُ (وَلَوْ أُزِيلَتْ يَدُهُ)
أَي الدَّخَلُ (بَيِّنَةٌ) أَقَامَهَا الْخَارِجُ وَحَكَمَ لَهُ بِهَا (ثُمَّ أَقَامَ) الدَّخَلُ (بَيِّنَةً يَمْلِكُهَا) لِلْعَيْنِ حَالَةُ
كُونَ الْمَلِكِ (مُسْتَنَدًا إِلَى مَا قَبِلَ إِزَالَةَ يَدِهِ) مَعَ اسْتِدَامَتِهِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى (وَاعْتَدَرَ بَيِّنَتَهُ
شُهُودَهُ سَمِعَتْ) بَيِّنَتُهُ (وَقَدَّمَتْ) عَلَى بَيِّنَةِ الْخَارِجِ (وَقِيلَ لَا) تَسْمَعْ فَلَا يَنْقُضُ الْقَضَاءُ
(وَلَوْ قَالَ الْخَارِجُ : هُوَ يَمْلِكُ أَشْأَرِيَّتَهُ مِنْكَ فَقَالَ) الدَّخَلُ (بَلْ يَمْلِكُ وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ) بِمَا
قَالَ (قَدَّمَ الْخَارِجُ) أَي بَيِّنَتَهُ لَزِيَادَةِ عِلْمِهَا (وَمَنْ أَقَرَّ لغيرِهِ بِشَيْءٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ تَسْمَعْ) دَعْوَاهُ
(إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ انْتِقَالَ) مِنَ الْمَقْرَرِّ لَهُ (وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ مَالَ بَيِّنَتِهِ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ يَشْتَرِطْ) فِي دَعْوَاهُ
(ذِكْرُ الْإِنتِقَالِ) مِنَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ إِلَيْهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَشْتَرِطُ (وَالْمَذْهَبُ أَنْ زِيَادَةَ عَدَدِ
شُهُودِ أَحَدِهِمَا لَا تُرْجَحُ) بَيِّنَتُهُ ، وَفِي قَوْلِ رَجَحٍ (وَكَذَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا رَجُلَانِ وَالْآخَرُ رَجُلًا
وَامْرَأَتَانِ) لَا يَرْجَحُ الرَّجُلَانِ ، وَفِي قَوْلِ رَجَحَانَ (فَإِنْ كَانَ لِلْآخَرِ شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ رَجَحَ
الشَّاهِدَانِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَتَعَادَلَانِ (وَلَوْ شَهِدَتْ) بَيِّنَةٌ (لِأَحَدِهِمَا بِلَيْكٍ مِنْ سَنَةٍ) إِلَى الْآنِ
(وَ) بَيِّنَةٌ (لِلْآخَرِ) بِلَيْكٍ (مِنْ أَكْثَرِ) مِنْ سَنَةٍ إِلَى الْآنِ (فَالْأَظْهَرُ تَرْجِيحُ الْأَكْثَرِ)
إِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ فِي يَدِهِمَا أَوْ يَدِ ثَلَاثَ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ مُتَقَدِّمَةِ التَّارِيخِ فَلَا خِلَافَ فِي تَقْدِيمِهَا
(وَ) إِذَا تَرْجَحَتْ بَيِّنَةُ الْأَكْثَرِ يَكُونُ (لِصَاحِبِهَا الْأَجْرَةُ وَالزِّيَادَةُ الْحَادِثَةُ مِنْ يَوْمٍ مَثَلٍ) أَي يَوْمِ
مِلْكِهِ بِالشَّهَادَةِ (وَلَوْ أَطْلَقَتْ بَيِّنَتُهُ وَأَرَّخَتْ أُخْرَى فَلِلْمَذْهَبِ أَنَّهَا سَوَاءٌ) وَقِيلَ تَقْدِمُ الْمُؤَرَّخَةُ
(وَ) الْمَذْهَبُ (أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِصَاحِبِ مُتَأَخِّرَةِ التَّارِيخِ يَدٌ قَدَّمَ) عَلَى صَاحِبِ مُتَقَدِّمَةِ التَّارِيخِ . وَقِيلَ
يَرْجَحُ السَّهْوُ . وَقِيلَ يَتَسَاقَطَانِ (وَ) الْمَذْهَبُ (أَنَّهَا لَوْ شَهِدَتْ بِلَيْكِهِ أَمْسٌ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِلْحَالِ لَمْ
تَسْمَعْ) تِلْكَ الشَّهَادَةِ (حَتَّى يَقُولُوا : وَلَمْ يَزَلْ يَمْلِكُهَا ، أَوْ) يَقُولُوا (وَلَا نَعْلَمُ مِنْ بِلَالَةٍ) أَي الْمَلِكِ

وَنَجُوزُ الشَّاهِدَةُ بِمِلْكِهِ الْآنَ اسْتِصْحَابًا لِمَا سَبَقَ مِنْ إِرْثٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَلَوْ شَهِدَتْ بِإِقْرَارِهِ أَمْسٍ بِالْمَلِكِ لَهُ اسْتِدِيمٌ ، وَلَوْ أَقَامَهَا بِمِلْكِ ذَابَّةٍ أَوْ شَجَرَةٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ ثَمَرَةً مَوْجُودَةً ، وَلَا وَلَدًا مُفْتَصِلًا ، وَيَسْتَحِقُّ حَمَلًا فِي الْأُصْحَى ، وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا فَأَخَذَ مِنْهُ بِحُجَّةٍ مُطْلَاقَةٍ رَجَعَ عَلَى بَايَعِهِ بِالْثَمَنِ ، وَقِيلَ لَا إِلَّا إِذَا ادَّعَى فِي مِلْكٍ سَابِقٍ عَلَى الشِّرَاءِ ، وَلَوْ ادَّعَى مِلْكًا مُطْلَقًا فَشَهِدُوا لَهُ مَعَ سَبْتِهِ لَمْ يَضُرَّ ، وَإِنْ ذَكَرَ سَبْتًا ، وَهُمْ سَبَبًا آخَرَ ضَرَّ .

[فصل] قَالَ آجِرُكَ هَذَا الْبَيْتَ بِمَشْرَقٍ ، فَقَالَ بَلْ جَمِيعَ الدَّارِ بِالْمَشْرِقِ وَأَقَامَا يَفْتِنَيْنِ تَعَارَضْنَا ، وَفِي قَوْلٍ تُقَدِّمُ بَيِّنَةُ الْمُسْتَأْجِرِ ، وَلَوْ ادَّعَى شَيْئًا فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ كُلٌّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ وَوَزَنَ لَهُ ثَمَنُهُ فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُ حُكْمٍ لِلْأَسْبَقِ ، وَإِلَّا تَعَارَضْنَا ، وَلَوْ قَالَ كُلٌّ مِنْهُمَا بِعَتِكَ بِكَذَا وَأَقَامَا هُمَا ،

(وَنَجُوزُ الشَّاهِدَةُ بِمِلْكِهِ الْآنَ اسْتِصْحَابًا لِمَا سَبَقَ مِنْ إِرْثٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا) وَلَكِنْ يَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَصْرَحَا بِالْإِسْتِصْحَابِ فِي شَهَادَتِهِمَا (وَلَوْ شَهِدَتْ) بَيِّنَةُ (بِإِقْرَارِهِ) أَيْ الْمَدْعَى عَلَيْهِ (أَمْسٍ بِالْمَلِكِ لَهُ) أَيْ الْمَدْعَى (اسْتِدِيمٌ) حُكْمُ الْإِقْرَارِ وَإِنْ لَمْ تَصْرَحْ بِالْمَلِكِ فِي الْحَالِ ، كَمَا لَوْ قَالَ الْخَصْمُ كَانَتْ الْعَيْنُ الْمَدْعَاةُ مِلْكًا أَمْسٍ فَنُؤَاخِذُهُ بِإِقْرَارِهِ (وَلَوْ أَقَامَهَا بِمِلْكِ ذَابَّةٍ أَوْ شَجَرَةٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ ثَمَرَةً مَوْجُودَةً وَلَا وَلَدًا مُفْتَصِلًا) عِنْدَ الشَّاهِدَةِ بَلْ يَبْقِيَانِ لِلْمَدْعَى عَلَيْهِ ، وَلَا يَدَّ أَنْ تَكُونَ الثَّمَرَةُ عَمَّا لَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ (وَيَسْتَحِقُّ حَمَلًا) مَوْجُودًا عِنْدَ الشَّاهِدَةِ (فِي الْأُصْحَى) تَبَعًا لِلْأَمْسِ (وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا فَأَخَذَ مِنْهُ بِحُجَّةٍ مُطْلَقَةٍ) أَيْ غَيْرَ مُؤَرَّخَةٍ (رَجَعَ) الْمَشْتَرَى (عَلَى بَايَعِهِ بِالْثَمَنِ ، وَقِيلَ لَا) يَرْجِعُ (إِلَّا إِذَا ادَّعَى) بِضَمِّ الدَّالِ (مِلْكٍ سَابِقٍ عَلَى الشِّرَاءِ) لِاحْتِمَالِ انْتِقَالِ الْمَلِكِ مِنَ الْمَشْتَرَى إِلَى الْمَدْعَى (وَلَوْ ادَّعَى مِلْكًا مُطْلَقًا) لَمْ يَبِينِ سَبَبَهُ مِنْ أَنَّهُ عَنْ مِيرَاثٍ مِثْلًا أَوْ شِرَاءٍ (فَشَهِدُوا لَهُ) بِهِ (مَعَ) بَيَانِ (سَبَبِهِ لَمْ يَضُرَّ) مَا زَادُوهُ وَلَمْ تَبْطُلْ شَهَادَتُهُمْ بِذَلِكَ (وَلَنْ ذَكَرَ) الْمَدْعَى (سَبَبًا وَهُمْ) أَيْ الشُّهُودُ (سَبَبًا آخَرَ ضَرَّ) فَتَرَدَّتْ شَهَادَتُهُمْ ، وَقِيلَ لَا يَضُرُّ .

[فصل] فِي اخْتِلَافِ الْمُدَّاعِيَيْنِ (قَالَ : آجِرُكَ هَذَا الْبَيْتَ) مِنْ هَذِهِ الدَّارِ شَهْرَ كَذَا (بِمَشْرَقٍ فَقَالَ) الْآخَرُ (بَلْ) آجِرْتَنِي (جَمِيعَ الدَّارِ بِالْمَشْرِقِ وَأَقَامَا) بِمَا قَالَاهُ (يَفْتِنَيْنِ تَعَارَضْنَا) فَيَسْقِطَانِ (وَفِي قَوْلٍ تُقَدِّمُ بَيِّنَةُ الْمُسْتَأْجِرِ) لَمَّا فِي بَيِّنَتِهِ مِنْ زِيَادَةِ غَيْرِ الْبَيْتِ (وَلَوْ ادَّعَى شَيْئًا فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ كُلٌّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ وَوَزَنَ لَهُ ثَمَنُهُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُ) كَأَنَّ شَهِدَتِ إِحْدَى الْبَيِّنَتَيْنِ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ فِي رَجَبٍ وَالْأُخْرَى فِي شَعْبَانَ (حُكْمُ الْأَسْبَقِ) تَارِيخًا وَيَطَالِبُهُ الْآخَرُ بِالْثَمَنِ (وَإِلَّا) بِأَنْ تَعْدَ تَارِيخَهُمَا ، أَوْ أَطْلَقْنَا ، أَوْ إِحْدَاهُمَا (تَعَارَضْنَا) فَيَسْقِطَانِ وَيَحِلُّ لِكُلِّ أَنَّهُ مَا بَاعَهُ وَيَلْزِمُهُ الثَّمَانُ (وَلَوْ قَالَ كُلٌّ مِنْهُمَا) لثَالِثٍ (بِعَتِكَ) أَيْ التَّوْبِ مِثْلًا (بِكَذَا وَأَقَامَا هُمَا)

فَإِنْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا تَعَارَضَتَا ، وَإِنْ اِخْتَلَفَ لَرِمَهُ الشُّكُّ ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقْنَا أَوْ إِخْدَاهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَنَصْرَانِيٍّ فَقَالَ كُلُّهُمَا : مَاتَ عَلَى دِينِي ، فَإِنْ عُرِفَ أَنَّهُ كَانَ نَصْرَانِيًّا صَدَّقَ النَّصْرَانِيُّ ، فَإِنْ أَقَامَا بَيْنَتَيْنِ مُطْلَقَتَيْنِ قُدِّمَ الْمُسْلِمُ ، وَإِنْ قِيدَتْ أَنْ آخِرَ كَلَامِهِ إِسْلَامٌ وَعَكْسَتْهُ الْأُخْرَى تَعَارَضَتَا ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ دِينُهُ وَأَقَامَ كُلُّهُمَا بَيْنَةً أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ تَعَارَضَتَا ، وَلَوْ مَاتَ نَصْرَانِيٌّ عَنِ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَنَصْرَانِيٍّ فَقَالَ الْمُسْلِمُ أَسْلَمْتُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَالْمِيرَاثُ بَيْنُنَا ، فَقَالَ النَّصْرَانِيُّ : بَلْ قَبْلَهُ صَدَّقَ الْمُسْلِمُ يَتَّبِعُهُ ، وَإِنْ أَقَامَاهَا قُدِّمَ النَّصْرَانِيُّ ، فَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى إِسْلَامِ الْإِبْنِ فِي رَمَضَانَ ، وَقَالَ لِلْمُسْلِمِ مَاتَ الْأَبُ فِي شَعْبَانَ ، وَقَالَ النَّصْرَانِيُّ فِي شَوَّالٍ صَدَّقَ النَّصْرَانِيُّ ، وَتَقَدَّمَ بَيْنَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى يَتَّبِعُهُ ، وَلَوْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ كَافِرَيْنِ وَابْنَيْنِ مُسْلِمِينَ فَقَالَ كُلُّهُمَا : مَاتَ عَلَى دِينِنَا صَدَّقَ الْإِبْنَانِ بِالْيَمِينِ ، وَفِي قَوْلٍ يُوقَفُ حَتَّى يَتَّبِعَ أَوْ يَصْطَلِحُوا ، وَلَوْ شَهِدَتْ أَنَّهُ أَعْتَقَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ سَالِمًا ، وَأُخْرَى غَارِمًا ، وَكُلُّ وَاحِدٍ ثَلَاثَ مَالِهِ ، فَإِنْ اِخْتَلَفَ تَارِيخُ قَدَّمَ الْأَسْبَقُ ، وَإِنْ اتَّحَدَ أَفْرَعُ ، وَإِنْ أَطْلَقْنَا قِيلَ يُقْرَعُ ، وَفِي قَوْلٍ يَتَّبِعُ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ يَتَّبِعُ مِنْ

وطالباه باليمن (فإن اتحد تاريخهما تعارضا) وسقطتا (وإن اختلف) تاريخهما (لزمه الشك) وكذا إن أطلقنا أو إحداهما (وأرخت الأخرى) (في الأصح ، ولومات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني) فأرثه (فإن عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) يمينه (فإن أقاما بينتين مطلقتين قدم المسلم) أي بينته لأن معها زيادة علم بانتقاله (وإن قيدت) بينة الاسلام (أن آخر كلامه اسلام وعكست الأخرى) بأن قالت إن آخر كلامه النصرانية (تعارضا) فتسقطان ويصدق النصراني يمينه (وإن لم يعرف دينه وأقام كل بينة أنه مات على دينه تعارضا) فيسقطان ويحلف كل منهما للآخر يمينًا ويجعل المال بينهما (ولومات نصراني عن ابنين : مسلم ونصراني فقال المسلم : أسلمت بعد موته فال ميراث بيننا فقال النصراني : بل قبله صدق المسلم يمينه ، وإن أقامهما قديم النصراني) أي قدمت بينته (فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم : مات الأب في شعبان) فال ميراث بيننا (وقال النصراني في شوال) ولا بينة (صدق النصراني) يمينه ، لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بينة المسلم على بينته) أي النصراني ، لأنها ناقله من الحياة إلى الموت فمعه زيادة علم (ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على ديننا صدق الأبوان باليمين ، وفي قول يوقف حتى يتبين أو يصطلحوا) على شيء (ولو شهدت) بينة على شخص (أنه أعتق في مرض موته ساليما ، وأخرى غارمًا ، وكل واحد) منهما (ثلث ماله ، فإن اختلف تاريخ) للبينتين (قدم الأسبق) منهما تاريخًا (وإن اتحد) تاريخهما (أفرع ، وإن أطلقنا قيل يقرع) بينهما (وفي قول يعتق من كل نصفه . قلت : المذهب يعتق من

كُلِّ نِصْفُهُ ، . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَوْ شَهِدَ أَجْنَبِيَّانِ أَنَّهُ أَوْصَى بِعَتَقِ سَالِمٍ وَهُوَ ثُلُثُهُ ،
وَوَارِثَانِ حَازِرَانِ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَوَصَّى بِعَتَقِ غَانِمٍ ، وَهُوَ ثُلُثُهُ ثَمَّتَ لِغَانِمٍ ،
فَإِنْ كَانَ الْوَارِثَانِ فَاسِقَيْنِ لَمْ يَثْبُتِ الرَّجُوعُ فَبِعَتَقِ سَالِمٍ ، وَمِنْ غَانِمٍ ثُلُثُ مَالِهِ
بَعْدَ سَالِمٍ .

[فصل] شَرْطُ الْقَائِفِ : مُسْلِمٌ عَدْلٌ مُجْرِبٌ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ حُرِّ ذَكَرٍ ، لَا عَدِيدٍ ،
وَلَا كَوْنُهُ مُدْخِلِيًا ، فَإِذَا تَدَاعَى بِمَجْهُولٍ عُرِضَ عَلَيْهِ ، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَكَ فِي وَطْئِهِ فَوَلَدَتْ
وَلَدًا مُمَكِّنًا مِنْهُمَا وَتَنَازَعَاهُ بَأَنَ وَطْئِهَا امْرَأَةً بِشِبْهَةٍ أَوْ مُشْتَرَكَةً لَهَا ، أَوْ وَطْئَ زَوْجَتَهُ
وَطَلَّقَ فَوَطْئَهَا آخَرَ بِشِبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، أَوْ أُمْتَهُ فَبَاعَهَا فَوَطْئَهَا لِلْمُسْتَبْرَى وَلَمْ
يَسْتَبْرِئْ وَاحِدًا مِنْهُمَا ، وَكَذَا لَوْ وَطْئَ مُنْكَوْحَةً فِي الْأَصَحِّ ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِمَا بَيْنَ
سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْئِهَا وَادَّعَاهُ عُرِضَ

كل نصفه ، والله أعلم ، ولو شهد أجنيان أنه أوصى بعتق سالم ، وهو ثلثه ، و (شهد) وارثان
حازران (للتركة) أنه رجع عن ذلك ووصى بعتق غانم ، وهو ثلثه ثبت (بشهادتهما العتق
(لغانم) وأما لو كان غانم دون الثلث فلا تقبل شهادة الوارثين في القدر الذي لم يعين له بدلا
(فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع) عن الوصية لسالم (فيعتق سالم ، و) يعتق (من
غانم) قدر ما يحتمله (ثلث ماله بعد سالم) وكان سالما هلك من التركة مؤاخذه للورثة بأقرارهم .
[فصل] في شروط القائف وبيان الحاقه النسب بغيره (شرط القائف) هو لغة متبع
الآثار ، وشرعا من يلحق النسب بغيره عند الاشتباه بما خصه الله به من علم ذلك ، ولقبول قوله شروط :
منها أنه (مسلم) فلا يقبل قول كافر (عدل) فلا يقبل فاسق (مجرب) في معرفة النسب بأن يعرض عليه
وله في نسوة ليس فيهن أمه ، ثم في نسوة آخر كذلك ، ثم في نسوة آخر كذلك ، ثم في صنف رابع
فيهن أمه ، و يصيب في الكل ويلحق الأب وسائر العصبة بالأم (والأصح اشتراط ذكر لا عدد)
فيكني قول الواحد (ولا كونه مدخليا) أي من بني مدليج وهم قبيلة من العرب ، بل يجوز أن
يكون من سائر العرب والنجيم (فاذا تداعيا مجهولا) صغيرا (عرض عليه) أي القائف (وكذا
لو اشتركا في وطء) لامهأة (فولدت ولدا تمكنا منهما وتنزاعاه) أي ادعاه كل منهما (بأن وطئا
امراة بشبهة) ظنها كل منهما امرأته (أو) وطئ شريكان أمة (مشتركة لهما ، أو) وطئ
(زوجته وطلق فوطئها آخر بشبهة ، أو) في (نسكاج فاسد) كأن نسكجها في العدة جاهلا بها
(أو) وطئ (أمتة فباعها فوطئها المشتري ، ولم يستبرئ واحد منهما) فانه يعرض على القائف
(وكذا لو وطئ) بشبهة (منكوحة) لغيره وولدت ولدا تمكنا منه ومن زوجها يعرض على
القائف (في الأصح) ومقابلته يلحق بالزوج (فاذا ولدت) الموطوءة ولدا في المسائل المذكورة
(لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئيهما وادعياه) أو ادعاه واحد وسكت الآخر (عرض

عليه ، فإن تَحَلَّلَ بَيْنَ وَطَائِيهَا حَيْضَةً فَلِلثَّانِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ زَوْجًا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَسَوَاءٌ فِيهِمَا اتَّفَقَا إِسْلَامًا وَحُرِّيَّةً أَمْ لَا .

كتاب العتق

إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ وَإِضَافَتُهُ إِلَى جُزْءٍ فَيَعْتَقُ كُلَّهُ ، وَصَرِيحُهُ تَحْرِيرٌ وَإِعْتَاقٌ ، وَكَذَا فَكَ رَقَبَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ ، وَيَحْتَاجُ إِلَيْهَا كِنَايَتُهُ ، وَهِيَ لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ ، لَا سُلْطَانَ ، لَا سَبِيلَ ، لَا خِدْمَةَ ، أَنْتَ سَائِبَةٌ ، أَنْتَ مَوْلَايَ ، وَكَذَا كُلُّ صَرِيحٍ أَوْ كِفَايَةٍ لِلطَّلَاقِ ، وَقَوْلُهُ لِعَبْدٍ : أَنْتَ حُرٌّ ، وَلِأَمَةٍ : أَنْتَ حُرٌّ صَرِيحٌ ، وَلَوْ قَالَ عَيْتُكَ إِلَيْكَ أَوْ خَيْرْتُكَ وَنَوَيْ تَفْوِيضَ الْعِتْقِ إِلَيْهِ فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ فِي الْمَجْلِسِ عَتَقَ ،

عليه ، فإن تَحَلَّلَ بَيْنَ وَطَائِيهَا حَيْضَةً فَلِلثَّانِي (من اللواتين الولد (إلا أن يكون الأول) منها (زوجا في نكاح صحيح) والثاني واطئا بشبهة ، أو في نكاح فاسد ، فلا ينقطع تعلق الأول ، بل يعرض على القائف (وسواء فيهما) أى المتنازعين (اتفقا اسلاما وحرية أم لا) كسلم وذمى وسحر وعبد ، فلو ادَّعاه مسلم وذمى ، وأقام الذمى بيعة نعه نسبا ودينا ، أو لحقه بالحاق القائف ، أو بنفسه تبعه نسبا لأدينا ، أو ادَّعاه حرٌّ وعبد ، وألحقه القائف بالعبد لحقه في النسب ، وكان حرا .

كتاب العتق

بمعنى الاعتاق ، وهو لغة : الخلوص والاستقلال ، وشرعا إزالة الرق عن الأدمى (إنما يصح من) مالك (مطلق التصرف) أهل للتبرع والولاء مختار ، فلا يصح من غير مالك بلا إذن ، ولا من صبي ومجنون ومحجور عليه ، ولا من مبيع ومكاتب ، ولا من مكره ، ويصح من سكران وكافر (ويصح تعليقه) بصفة ، ولا يصح الرجوع عن التعليق بالقول ، ويصح بالفعل كالبيع (و) تصح (إضافته إلى جزء) معين كيدته ، أو شائع كربعه (فيعتق كله ، وصريحه تحرير وإعتاق ، وكذا فك رقبة في الأصح) أى ما تصرف منها كانت محررا أو معتقا أو فكك الرقبة . وأما المصادر فكنايات ، ومقابل الأصح أن الأخير كناية (ولا يحتاج) الصريح (إلى نية) ليقامه (ويحتاج إليها) أى النية (كنايته ، وهى) أى الكناية (لمالك لى عليك ، لاسلطان) لى عليك (لا سبيل) لى عليك (لاخدمة) لى عليك (أنت سائبة أنت مولاى) ونحو ذلك من كل لفظ يتضمن زوال الملك أو ينفي عن الفرقة (وكذا كل صريح أو كناية للطلاق) إلا أنا منك طالق أو بان إذا نوى به العتق لم يعتق (وقوله لعبد) له (أنت حرٌّ ، ولأمة) له (أنت حرٌّ صريح) ولا يضر الخطأ فى التأنيث والتذكير (ولو قال) لرقيقه (عتقتك إليك أو خيرتك) فى إعتاقتك (ونوى تفويض العتق إليه فأعتق نفسه فى المجلس عتق) ولا يحتاج للنية فى التفويض

أَوْ أَعْتَقْتِكَ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ قَبِيلٍ ، أَوْ قَالَ لَهُ الْعَبْدُ أَعْتَقْنِي عَلَى أَلْفٍ
فَأَحَابَهُ عَتَقَ فِي الْحَالِ ، وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ ، وَلَوْ قَالَ بِعْتُكَ نَفْسَكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ اشْتَرَيْتُ
فَالْمَذْهَبُ صِحَّةُ الْبَيْعِ وَيَعْتَقُ فِي الْحَالِ وَعَلَيْهِ الْأَلْفُ ، وَالْوَلَاءُ لِسَيِّدِهِ ، وَلَوْ قَالَ لِحَامِلٍ
أَعْتَقْتُكَ أَوْ أَعْتَقْتُكَ دُونَ ذَلِكَ عَتَقًا ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ عَتَقَ دُونَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ وَالْحَمْلُ
لَاخِرَ لَمْ يَمُتِقْ أَحَدُهُمَا بِمَنْقِي الْآخِرِ ، وَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَبْدٌ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا كُلَّهُ
أَوْ نَصِيْبُهُ عَتَقَ نَصِيْبُهُ ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا بَقِيَ الْبَاقِي لِشَرِيْكِهِ ، وَإِلَّا سَرَى إِلَيْهِ ، أَوْ
إِلَى مَا أَيْسَرَبِهِ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ ذَلِكَ يَوْمَ الْإِعْتِقَاقِ ، وَتَقَعُ السَّرَايَةُ بِنَفْسِ الْإِعْتِقَاقِ ،
وَفِي قَوْلٍ بِأَدَاءِ الْقِيَمَةِ ، وَقَوْلٍ إِنْ دَفَعَهَا بَانَ أَنَّهَا بِالْإِعْتِقَاقِ ، وَاسْتِيلَادُ أَحَدِ الشَّرِيْكَيْنِ
لِلْمُوسِرِ يَسْرِي ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ نَصِيْبِ شَرِيْكِهِ وَحِصَّتُهُ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَتَجْرِي الْأَقْوَالُ فِي
وَقْتِ حُصُولِ السَّرَايَةِ ، فَفَعَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ لَا تَجِبُ قِيَمَةُ حِصَّتِهِ مِنَ الْوَلَدِ ، وَلَا يَسْرِي
تَدْبِيرُهُ ، وَلَا

بالصريح ، فقوله ويرى راجع لخبرتك ، ولأنه من الفورية ، فلو أجاب بعد مدة ، وهو في المجلس
كان لغوا (أو) قال لعنده (أعتقتك على ألف) في دمتك (أو أنت حر على ألف فقبل)
في الحال (أو قال له العبد أعتقتني على ألف ، فأحابه) في الحال (عتق) وكذا لو قال أعتقتك
على كذا إلى شهر فقبل عتق (في الحال ولزمه الألف) وهي في الأخيرة مؤجلة (ولو قال بعْتُكَ نَفْسَكَ
بِأَلْفٍ) في دمتك (فقال اشتريت ، فالذهب صحته البيع ، ويعتق في الحال ، وعليه الألف) وهو
عقد عتاقة ، لا بيع فلا خيار فيه (والولاء لسيدته ، ولو قال لحامل) أي لأُمته الحامل بعمائك له
(أعتقتك أو أعتقتك دون ذلك عتقا) أي عتقت وتبعها جليها في العتق (ولو أعتقه) أي الجمل
(عتق دونها) ولا يصح عتق الجمل إلا إذا نفخ فيه الروح (ولو كانت لرجل) والجمل لا يعتق
أحدهما بعتق الآخر) وإن كان المعتق موسرا (وإذا كان بينهما عبد فأعتق أحدهما كله أو نصيبه
عتق نصيبه ، فإن كان معسرا بقي الباقي لشريكه) ولا يسري (ولا) بأن لم يكن معسرا
(سرى إليه) أي إلى نصيب شريكه (أو إلى ما أيسره) من نصيب شريكه (وعليه قيمة
ذلك) القدر الذي أيسره (يوم الاعتاق وتقع السراية بنفس الاعتاق) فتنتقل الحصصة إلى
ملك المعتق ، ثم تقع السراية (وفي قول) قديم (بأداء القيمة) (و) في (قول : إن دفعها بان
أنها) أي السراية (بالاعتاق ، واستيلاد أحد الشريكين الموسر) الأمة المشتركة بينهما (يسري) إلى
نصيب شريكه كالمعتق . وأما المعسر فلا يسري استيلاده (وعليه قيمة نصيب شريكه ، و) عليه أيضا
(حصته من مهر مثل) وأرض البكارة لو كانت تكرا (وتجري الأقوال) السابقة (في وقت حصول السراية)
والعاقبة هنا كالاعتاق (فعلى الأول) وهو أنها تحصل بنفس العاقبة (والثالث) وهو التبين (لا تجب
قيمة حصته) أي الشريك (من الولد) لأننا جعلنا أمه أم ولد في الحال ، فيكون العاقبة في
ملكه . أما على الثاني فتجب (ولا يسري تدبير) فلو دبر أحد الشريكين نصيبه لم يسر (ولا

يَمْنَعُ السَّرَايَةَ دِينَ مُسْتَفْرَقٌ فِي الْأَطْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ لِشَرِيكِهِ الْمُسِيرِ : أَعْتَقْتُ نَصِيبَكَ
فَقَلْبِكَ فِيمَهُ نَصِيبِي فَأَنْسَكَرَ صَدَقَ بِيَمِينِهِ فَلَا يَتَّقِي نَصِيبَهُ ، وَيَتَّقِي نَصِيبَ الدَّعَى
بِإِقْرَارِهِ إِنْ قُلْنَا يَسْرَى بِالْإِعْتِقَاقِ ، وَلَا يَسْرَى إِلَى نَصِيبِ الْمُنْكَرِ ، وَلَوْ قَالَ
لِشَرِيكِهِ : إِنْ أَعْتَقْتُ نَصِيبَكَ فَنَصِيبِي حُرٌّ بَعْدَ نَصِيبِكَ فَأَعْتَقَ الشَّرِيكَ وَهُوَ مُوسِرٌ يَسْرَى
إِلَى نَصِيبِ الْأَوَّلِ إِنْ قُلْنَا السَّرَايَةَ بِالْإِعْتِقَاقِ ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ ، وَلَوْ قَالَ فَنَصِيبِي حُرٌّ قَبْلَهُ ،
فَأَعْتَقَ الشَّرِيكَ ، فَإِنْ كَانَ الْمَلْقُ مُعْسِرًا عَتَقَ نَصِيبُ كُلِّ هُنَّ ، وَالْوَلَاءُ لَهَا ، وَكَذَا
إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَأَبْطَلْنَا الدَّوْرَ ، وَإِلَّا فَلَا يَتَّقِي شَيْءًا ، وَلَوْ كَانَ عَبْدٌ لِرَجُلٍ نَصْفُهُ ،
وَلَا آخَرَ ثُلُثُهُ ، وَلَا آخَرَ سُدُسُهُ فَأَعْتَقَ الْآخِرَانِ نَصِيبَيْهِمَا مَعًا ، فَالْقِيَمَةُ عَلَيْهِمَا نِصْفَانِ
عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَشَرَطُ السَّرَايَةِ إِعْتِقَاقُهُ بِاخْتِيَارِهِ ، فَلَوْ وَرِثَ بَعْضُ وَلَدِهِ لَمْ يَسْرِ ،
وَالرَّيْضُ مُعْسِرٌ إِلَّا فِي ثُلُثِ مَالِهِ ، وَلِلْيَتِّ مُعْسِرٌ ، فَلَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ نَصِيبِهِ لَمْ يَسْرِ .

يَمْنَعُ السَّرَايَةَ دِينَ مُسْتَفْرَقٌ فِي الْأَطْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ لِشَرِيكِهِ الْمُسِيرِ أَعْتَقْتُ نَصِيبَكَ فَعَلَيْكَ قِيَمَةُ نَصِيبِي ،
فَأَنْسَكَرَ صَدَقَ بِيَمِينِهِ ، فَلَا يَتَّقِي نَصِيبَهُ (أَيْ الْمُنْكَرُ) وَيَتَّقِي نَصِيبَ الدَّعَى بِإِقْرَارِهِ إِنْ قُلْنَا
يَسْرَى بِالْإِعْتِقَاقِ) مُؤَاخَذَةٌ لَهُ بِإِقْرَارِهِ (وَلَا يَسْرَى إِلَى نَصِيبِ الْمُنْكَرِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَنْشَأْ عِتْقًا ، وَلَا
يَتَّقِي عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ (وَلَوْ قَالَ لِشَرِيكِهِ إِنْ أَعْتَقْتُ نَصِيبَكَ فَنَصِيبِي حُرٌّ بَعْدَ نَصِيبِكَ فَأَعْتَقَ
الشَّرِيكَ) نَصِيبُهُ (وَهُوَ مُوسِرٌ يَسْرَى إِلَى نَصِيبِ) الشَّرِيكَ (الْأَوَّلِ إِنْ قُلْنَا السَّرَايَةَ بِالْإِعْتِقَاقِ
وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ) أَيْ قِيَمَةُ نَصِيبِ الْمَلْقِ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَلْقُ مُعْسِرًا فَيَتَّقِي نَصِيبَهُ فَقَطْ ، وَيَتَّقِي
عَلَى الْمَلْقِ نَصِيبَهُ (وَلَوْ قَالَ) لِشَرِيكِهِ إِنْ أَعْتَقْتُ نَصِيبَكَ (فَنَصِيبِي حُرٌّ قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ مِثْلِكَ
(فَأَعْتَقَ الشَّرِيكَ) نَصِيبَهُ (فَإِنْ كَانَ الْمَلْقُ مُعْسِرًا عَتَقَ نَصِيبَ كُلِّ هُنَّ ، وَالْوَلَاءُ لَهَا ، وَكَذَا
إِنْ كَانَ) الْمَلْقُ (مُوسِرًا وَأَبْطَلْنَا الدَّوْرَ) وَهُوَ الْأَصَحُّ ، فَيَتَّقِي نَصِيبَ كُلِّ مَنَّهُمَا وَلَا شَيْءَ لِأَحَدِهِمَا
عَلَى الْآخَرِ (وَالْأَوَّلُ) بِأَنْ صَحَّحْنَا الدَّوْرَ (فَلَا يَتَّقِي شَيْءًا) لِأَنَّهُ لَوْ عَتَقَ نَصِيبَ الْمَنْجُزِ لَعَتَقَ قَبْلَهُ
نَصِيبَ الْمَلْقِ ، وَسَرَى عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى تَرْتِيبِ السَّرَايَةِ عَلَى الْعِتْقِ ، وَلَوْ سَرَى لِبَطْلِ عِتْقِ الْمَنْجُزِ فَأَدَّى
عِتْقَهُ إِلَى عَدَمِ عِتْقِهِ ، وَهُوَ دَوْرٌ لَفْظِي مَرْجِعُهُ إِلَى اللَّفْظِ (وَلَوْ كَانَ عَبْدٌ لِرَجُلٍ نَصْفُهُ ، وَلَا آخَرَ ثُلُثُهُ ،
وَلَا آخَرَ سُدُسُهُ ، فَأَعْتَقَ الْآخِرَانِ) بِكُسْرِ الْخَاءِ (نَصِيبَيْهِمَا مَعًا) كَأَنَّ نَفْظًا بِالْعِتْقِ فِي آنٍ وَاحِدٍ
(فَالْقِيَمَةُ) لِلنِّصْفِ (عَلَيْهِمَا نِصْفَانِ) عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَفِي قَوْلِ الْقِيَمَةِ
عَلَيْهِمَا عَلَى قَدَرِ مِلْكِهِمَا (وَشَرَطُ السَّرَايَةِ إِعْتِقَاقُهُ بِاخْتِيَارِهِ) أَيْ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ فِي الْإِعْتِقَاقِ
بِالِاخْتِيَارِ (فَلَوْ وَرِثَ بَعْضُ وَلَدِهِ لَمْ يَسْرِ) عَلَيْهِ عِتْقُهُ ، لِأَنَّهُ لَا صَنْعَ مِنْهُ (وَالرَّيْضُ مُعْسِرٌ إِلَّا فِي
ثُلُثِ مَالِهِ) فَإِذَا كَانَ لَهُ شَرِكَةٌ فِي عَبْدٍ وَأَعْتَقَ نَصِيبَهُ مِنْهُ وَلَمْ يَسِعِ الثَّلَاثُ الْبَاقِي لَمْ يَسْرِ (وَلِلْيَتِّ
مُعْسِرٌ ، فَلَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ نَصِيبِهِ) مِنْ عَبْدٍ فَأَعْتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ (لَمْ يَسْرِ) وَإِنْ خَرَجَ كُلُّهُ مِنَ الثَّلَاثِ
لَا تَنْتَقِلُ الْمَالُ إِلَى الْوَارِثِ .

[فصل] إذا ملكَ أهلٌ تبرعَ أصله أو فرعه عتقَ ، ولا يشتري لطفلٍ قريبه ، ولو وهبَ له أو وصى له فإن كان كاسياً فعلى الولي قبوله ، ويعتقُ ويعتقُ من كسبه ، وإلا فإن كان الصبي معسراً وجبَ القبول ، ونفقته في بيت المال ، أو موسراً حرماً ، ولو ملكَ في مرضٍ موته قريبه بلا عوضٍ عتقَ من ثلثه ، وقيل من رأس المال أو بعوضٍ بلا محاباةٍ فمن ثلثه ، ولا يرثُ فإن كان عليه دينٌ فقيل لا يصحُّ الشراء ، والأصحُّ محته ، ولا يعتقُ بل يباعُ للدين ، أو بمحاباةٍ فقدَرها كُتِبَ ، والباقي من الثلث ، ولو ومعبٍ لعبدٍ بعضَ قريبٍ سيدهُ فقبلَ وقلنا يستقلُّ به عتقَ وسرى ، وعلى سيدهُ قيمةُ باقيه .

[فصل] أعتقَ في مرضٍ موته عبداً لا يملكُ

[فصل] في العتق بالعضية (إذا ملكَ أهلٌ تبرعَ) المراد به الحرُّ الكامل ، فخرج به المكاتب والمبعض (أصله أو فرعه) الثابت النسب (عتق) عليه . وأما غير الأصول والفروع فلا يعتق ، ولو الأخوة والأعمام (ولا يشتري) الولي (لطفل) أو مجنون أو سفيه (قريبه) الذي يعتق عليه (ولو وهب له أو وصى له) به (فإن كان كاسياً) بما بقي بموته (فعلى الولي قبوله ويعتق ، ويعتق) عليه (من كسبه ، وإلا) بأن لم يكن القريب كاسياً (فإن كان الصبي معسراً وجب) على وليه (القبول ونفقته في بيت المال ، أو) كان الصبي ونحوه (موسراً حرماً) على وليه القبول (ولو ملك) شخص (في مرضٍ موته قريبه) الذي يعتق عليه (بلا عوض) كأن وهب له (عتق) عليه (من ثلثه ، وقيل من رأس المال) يعتق جميعه ، وإن لم يملك غيره . وهذا هو الأصح (أو) ملكه (بعوضٍ بلا محاباةٍ) بل بثمن مثله (فمن ثلثه) فلا يعتق منه إلا ما يخرج من الثلث (ولا يرث) القريب الذي عتق من الثلث المريض الذي ملكه لأن عتقه من الثلث وصية ، ولا يجمع بينها وبين الارث (فإن كان عليه دين) مستغرق (فقيل لا يصحُّ الشراء ، والأصحُّ محته ، ولا يعتق ، بل يباع للدين) وإذا كان الدين غير مستغرق ، فإنه يعتق منه ما بقي بعد وفاء الدين من الثلث (أو) ملكه (بمحاباةٍ) كأن اشتراه بخمسين ، وهو يساوي مائة (فقدَرها) وهو الخمسون (كُتِبَ) فأتى فيها الخلاف المنتقم (والباقي) بعد قتلها (من الثلث) جزأ (ولو وهب لعبدٍ بعضَ قريبٍ سيده) الذي يعتق عليه (فقبل وقلنا يستقل) العبد (به) أي القبول ، وهو الأصح (عتق) بعض القريب (وسرى) العتق إلى باقيه (وعلى سيده قيمة باقيه) الذي سرى إليه العتق ، والمعتمد أنه لا يسرى ، لأنه دخل في ملكه قهراً .

[فصل] في الاعتاق في مرض الموت ، وبيان القرعة (أعتق في مرضٍ موته عبداً لا يملك

غَيْرُهُ عَتَقَ ثُلَاثُهُ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ لَمْ يَتَّقِ شَيْءَ مِنْهُ ، وَلَوْ أَعْتَقَ
ثَلَاثَةَ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمْ ، وَقِيمَتُهُمْ سَوَاءٌ عَتَقَ أَحَدَهُمْ بَقْرَعَةً ، وَكَذَا لَوْ قَالَ أَعْتَقْتُ
ثُلَاثَكُمْ ، أَوْ ثُلَاثَكُمْ حُرًّا ، وَلَوْ قَالَ أَعْتَقْتُ ثُلَاثَ كُلِّ عَبْدٍ أَفْرَعًا ، وَقِيلَ يَتَّقِي
مِنْ كُلِّ ثُلَاثِهِ ، وَالْقُرْعَةُ أَنْ يُوْخَذَ ثَلَاثُ رِقَاقٍ مُتَسَاوِيَةٍ يُكْتَبُ فِي ثَنَتَيْنِ رِقٌّ
وَفِي وَاحِدَةٍ عَتَقٌ ، وَتُدْرَجُ فِي بِنَادِقٍ سَكَا سَبَقَ وَتُخْرَجُ وَاحِدَةً بِاسْمِ أَحَدِهِمْ ، فَإِنْ
خَرَجَ الْعَتَقُ عَتَقَ وَرَقٌّ الْآخَرَانِ ، أَوْ الرِّقُّ رَقٌّ وَأُخْرِجَتْ أُخْرَى بِاسْمِ آخَرَ ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَكْتَبَ أَسْمَاءَهُمْ ثُمَّ تُخْرَجُ رُقْعَةٌ عَلَى الْحُرِّيَّةِ ، فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ عَتَقَ وَرَقًا ،
وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةَ قِيمَةٍ وَاحِدَةٍ مِائَةٍ ، وَآخَرَ مِائَتَيْنِ وَآخَرَ ثَلَاثَ مِائَةٍ أَفْرَعًا بِسَمَيِ رِقٍّ
وَسَمَيِ عَتَقٍ ، فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لَدَى الْمِائَتَيْنِ عَتَقَ وَرَقًا ، أَوْ لِثَلَاثِ عَتَقَ ثُلَاثًا ،
أَوْ لِلْأَوَّلِ عَتَقَ ثُمَّ يُقْرَعُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ بِسَمَيِ رِقٍّ وَسَمَيِ عَتَقٍ ، فَمَنْ خَرَجَ تَمَّ مِنْهُ
الثَّلَاثُ ، وَإِنْ كَانُوا فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَأَسْكَنَ تَوَزَّعَ بَيْنَهُمْ بِالْعَدَدِ وَالْقِيمَةِ كَسَيْتِهِ قِيمَتُهُمْ سَوَاءً
جَمَعُوا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، أَوْ بِالْقِيمَةِ دُونَ الْعَدَدِ كَسَيْتِهِ قِيمَةُ

غيره) عند موته (عتق ثلثه) ورق ثلثاه (فان كان عليه دين مستغرق لم يعتق شيء منه ، ولو
أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم) دفعة واحدة (وقيمتهم سواء عتق أحدهم بقرعة ، وكذا لو قال
أعتقت ثلثكم أو) قال (ثلثكم حر) فاعتق واحد منهم بقرعة (ولو قال : أعتقت ثلث كل عبد
أفراع) ويعتق واحد بقرعة (وقيل يعتق من كل ثلثه) ولا أفرع (والقرعة أن يؤخذ ثلاث
رقاق متساوية يكتب في ثنتين رق ، وفي واحدة عتق وتدرج في بنادق) من نحو شمع (كما
سبق) في باب القسمة (وتخرج واحدة باسم أحدهم ، فان خرج العتق عتق ورق الآخران ، أو الرق
رق وأخرجت أخرى باسم آخر) فان خرج له العتق عتق ، ورق الثالث ، وان خرج له الرق رق وعتق
الثالث (ويجوز أن يكتب أسماءهم) في الرقاق (ثم تخرج رقعة على الحرية فمن خرج اسمه
عتق ، ورقا) أي الباقيان (وان) اختلفت قيمتهم كأن (كانوا ثلاثة قيمة واحد مائة وآخر مائتان
وآخر ثلثمائة أفرع) بينهم (بسمي رق وسهم عتق) بأن يكتب في رقتين رق ، وفي أخرى
عتق (فان خرج العتق لدى المائتين عتق ورقا) أي الباقيان (أو لثالث عتق ثلثاه) ورق باقية
والآخران (أو للأول عتق ، ثم يقرع بين الآخرين يسهم رق وسهم عتق ، فمن خرج) العتق
على اسمه (تم منه الثلث) فان كان ذا المائتين عتق نفسه ، أو ذا الثلاثمائة عتق ثلثه (وان
كانوا فوق ثلاث وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الأجزاء الثلاث (كسنة قيمتهم سواء
جمعوا اثنين اثنين) وفعل بهم كما سبق (أو) أمكن توزيعهم (بالقيمة دون العدد كسنة قيمة

أحدهم مائة ، وقيمة اثنين مائة ، وثلاثة مائة جعل الأول جزءا ، والاثنان جزءا ،
والثلاثة جزءا ، وإن تعدد بالقيمة كأربعة قيمتهم سواء ، ففي قول يجزؤون ثلاثة
أجزاء : واحد وواحد واثنان ، فإن خرج العتق لواحد عتق ثم أفرع لتتبع الثلث ،
أو للاثنين رق الآخران ثم أفرع بينهما فيعتق من خرج له العتق وثالث الآخر ،
وفي قول يكتب اسم كل عبد في رقعة فيعتق من خرج أولا وثالث الثاني . قلت :
أظهرهما الأول ، والله أعلم ، والقولان في استحباب ، وقيل لإيجاب ، وإذا اعتقنا
بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ، ولم يكسبهم من يوم
الإعتاق ، ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم ، وإن خرج بمظهر عبد آخر أفرع ،
ومن عتق بقرعة حكيم يعتقه من يوم الإعتاق ، وتعتبر قيمته حينئذ ، وله كسبه من
يومئذ غير محسوب من الثلث ، ومن بقي رقيقا قوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو
وكسبه الباقي قبل الموت ، لا الحادث بعده ، فلو أعتق ثلاثة لأملك غيرهم قيمة كل
مائة ، وكسب أحدهم مائة أفرع ، فإن خرج العتق

أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة ، وقيمة (ثلاثة مائة جعل الأول جزءا ، والاثنان جزءا ، والثلاثة
جزءا) وأفرع بينهم كما مر ، وفي هذا المثال لو خرجت القرعة على الاثنين فقد وافق ثلث العدد
ثلث القيمة ، فقله دون العدد : أي ولو في بعض الأجزاء كما أن المثال قبله في جميع الأجزاء
(وإن تعدد) توزيعهم (بالقيمة كأربعة قيمتهم سواء ، ففي قول يجزؤون ثلاثة أجزاء ، واحد)
جزء (وواحد) جزء (واثنان) جزء (فإن خرج العتق لواحد عتق) كله (ثم أفرع لتتبع
الثلث) بين الثلاثة أثلاثا ، فمن خرجت له عتق ثلثه (أو) خرج (للاثنين رق الآخران ،
ثم أفرع بينهما) أي اللذين خرجت لهما رقعة العتق (فيعتق من خرج له العتق ، وثالث الآخر ،
وفي قول يكتب اسم كل عبد في رقعة فيعتق من خرج أولا ، وثالث الثاني) وهو القاري ،
ثانيا (قلت : أظهرهما الأول) وهو أنهم يجزؤون ثلاثة أجزاء (والله أعلم ، والقولان في استحباب)
وهو المعتمد (وقيل) في (إيجاب ، وإذا اعتقنا بعضهم بقرعة فظهر) بعدها (مال) آخر
للبيت (وخرج كلهم من الثلث عتقوا ، ولم يكسبهم من يوم الاعتاق) وتجري عليهم أحكام
الأحرار من حين الاعتاق (ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم ، وإن خرج بمظهر عبد آخر
يسعه الثلث) أفرع) بينه ، وبين الباقي ، فمن خرجت له القرعة ، فهو مع الأول (ومن عتق
بقرعة حكم بقرعة من يوم الاعتاق وتعتبر قيمته حينئذ) لامن يوم القرعة (وله كسبه من يومئذ
غير محسوب من الثلث ، ومن بقي رقيقا قوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل
الموت لا الحادث بعده) أي الموت ، لأنه حدث على ملك الوارث (فلو أعتق) في مرض مهلة
(ثلاثة لأملك غيرهم قيمة كل مائة وكسب أحدهم) قبل موت العتق (مائة أفرع ، فإن خرج الثاني

لِلْكَاسِبِ عَتَقَ وَلَهُ الْمِائَةُ ، وَإِنْ خَرَجَ لِعَبْدِهِ عَتَقَ ثُمَّ أَفْرَعَ ، فَإِنْ خَرَجَتْ
لِعَبْدِهِ عَتَقَ ثَلَاثَةً ، وَإِنْ خَرَجَتْ لَهُ عَتَقَ رُبْعَهُ ، وَتَبِعَهُ رُبْعُ كَسْبِهِ

فصل في الولاء

مَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ رَقِيقٌ بِإِعْتَاقٍ أَوْ كِتَابَةٍ وَتَذْيِيرٍ وَاسْتِغْلَادٍ وَقَرَابَةٍ وَسِرَابَةٍ فَوَلَاؤُهُ
لَهُ ، ثُمَّ لِعَصَبَتِهِ ، وَلَا تَرِبُ امْرَأَةٌ بَوْلَاءً إِلَّا مِنْ عَتِيقَةٍ وَأَوْلَادُهُ وَعَتَقَانِهِ ، فَإِنْ عَتَقَ عَلَيْهَا
أَبُوهَا ثُمَّ أَعْتَقَ عَبْدًا فَهَاتَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ بِلَا وَرَثٍ فَهِيَ لِلْبَنَاتِ ، وَالْوَلَاءُ لِأَعْلَى الْعَصَبَاتِ ،
وَمَنْ مَسَّهُ رِقٌّ فَلَا وَلَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا لِمُعْتِقِهِ وَعَصَبَتِهِ ، وَلَوْ نَكَحَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً فَأَتَتْ بِوَلَدٍ
فَوَلَاؤُهُ لِوَلِيِّ الْأُمِّ ، فَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبُ ابْنَهُ إِلَى مَوْلَاهُ ، وَلَوْ مَاتَ الْأَبُ رَقِيقًا وَعَتَقَ
الْجَدُّ ابْنَهُ إِلَى مَوْلَاهُ ، فَإِنْ أَعْتَقَ الْجَدُّ وَالْأَبُ رَقِيقًا ابْنَهُ ، فَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبُ بَعْدَهُ
ابْنَهُ إِلَى مَوْلَاهُ ، وَقِيلَ يَبْقَى لِوَلِيِّ الْأُمِّ حَتَّى يَمُوتَ الْأَبُ فَيَنْجَرَّ إِلَى مَوْلَاهُ

للكاسب عتق ، وله المائة (وان خرج) العتق (لعبده) أى الكاسب
(عتق ، ثم أفرع ، فان خرجت لعبده عتق ثلثه ، وان خرجت له عتق ربعه وتبعه ربع كسبه)
ويكون للوارث الباقي منه ، ومن كسبه مع العبد الآخر ، وذلك مائتان وخمسون ضعف ماعتيق ،
لأنه يجب أن يبقى للورثة ضعف ماعتيق .

[فصل : في الولاء] هو لغة القرابة ، وشرعا عصبوبة سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية
(من عتق عليه رقيق بإعتاق أو كتابة) بأداء نجوم (وتذير واستغلاذ وقرابة) كأن ملك أباه
أوابنه ، فعتق عليه (وسرابة) كما إذا أعتق أحد الشريكين نصيبه فسرى (فولأؤه له) حتى
لو أعتقه على أنه لأولاده عليه لم يطل ولأؤه (ثم لعصبته) المتعصبين بأنفسهم (ولا تثر
امرأة بولاء إلا من عتيقها وأولاده وعتقائه) وان بعدوا (فان عتق عليها أبوها) كان اشترته
(ثم أعتق) الأب (عباذغات بعد موت الأب بلا وارث) من النسب للأب والعبد (فخاله)
أى العتيق (للبنات) لالكونها بنت المعتق ، بل لأنها معتقة المعتق (والولاء لأعلى العصابات)
فلومات المعتق عن ابنين مثلا فمات أحدهما وخلف ابنا ، فالولاء لعمه دونه (ومن مسه رق)
فعتق (فلا ولأؤه عليه إلا لمعتقه وعصبته) ولا ولأؤه عليه لمعتق أحد من أصوله (ولو نكح عبد
معتقة فأنت بولد فولأؤه لمولى الأم ، فان أعتق الأب ابنه) الولاء من موالى الأم (إلى مواليه)
أى الأب ، ومعنى الانجرار أن ينقطع عن موالى الأم من وقت عتق الأب (ولومات الأب رقيقا
وعتق الجد ابنه) الولاء من موالى الأم (إلى مواليه) أى الجد (فان أعتق الجد والأب رقيقا
ابنه) الولاء من موالى الأم إلى موالى الجد (فان أعتق الأب بعده) أى الجد (ابنه) من
موالى الجد (إلى مواليه) أى الأب (وهيل يبقى لمولى الأم حتى يموت الأب ، فينجر إلى موالى

الجدّ ، ولو ملك هذا الولد أباه جرّ ولاء إخوته إليه ، وكذا ولاء نفسه في الأصح .
قلت : الأصح المنصوص لا يجرّه ، والله أعلم .

كتاب التدير

صريحه : أنت حرّ بعد موتي ، أو إذا ميت . أو متى ميت فأنت حرّ ، أو أعتقتك
بعد موتي وكذا دبرتك أو أنت مدبر على المذهب ، ويصح بكناية عتق مع نية
تخليت سبيلك بعد موتي ، ويجوز مقيدا كأن ميت في ذا الشهر أو المرض فأنت حرّ ،
ومعلّقا كأن دخلت فأنت حرّ بعد موتي ، فإن وجدت الصفة ومات عتق وإلا فلا ،
ويشترط الدخول قبل موت السيد ، فإن قال إن ميت ثم دخلت فأنت حرّ اشترط دخول
بعد الموت ، وهو على التراخي ، وليس للوارث بينه قبل الدخول ، ولو قال إذا ميت ومضى
شهر فأنت حرّ فللوارث استخدامه في الشهر لا ينعّه ، ولو قال إن شئت فأنت مدبر أو
أنت حرّ بعد موتي إن شئت اشترطت المشيئة متصلة ،

الجدّ) والمراد به أبو الأب (ولو ملك هذا الولد) الذي ثبت عليه الولاء موالى أمه (أباه)
فعتق عليه (جرّ ولاء أخوته) من موالى أمهم (إليه) حيث هو معتق الأب . فيثبت له الولاء
عليه وعلى أولاده (وكذا ولاء نفسه) يجره من موالى أمه إليه (في الأصح) فيصير كغير
لاولاء عليه (قلت : الأصح المنصوص لا يجره ، والله أعلم) بل يستمر لهم الولاء عليه .

كتاب التدير

مولفة النظر في عواقب الأمور ، وشرعا تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة ، وهو تعليق بصفة
مخصوصة (صريحه : أنت حرّ بعد موتي أو إذا ميت أو متى ميت فأنت حرّ أو أعتقتك بعد موتي وكذا دبرتك
أو أنت مدبر على المذهب) ونحو ذلك من كل لفظ لا يحتمل غيره (ويصح بكناية عتق مع نية
تخليت سبيلك بعد موتي) ناويا العتق (ويجوز مقيدا) بشرط (كأن ميت في ذا الشهر أو ذا
المرض فأنت حرّ) فإن مات على الصفة المذكورة عتق ، وإلا فلا (و) يجوز (معلّقا) على شرط
في الحياة (كأن دخلت الدار) فأنت حرّ بعد موتي ، فإن وجدت الصفة ومات عتق ، وإلا فلا ،
ويشترط الدخول قبل موت السيد ، فإن قال : إن ميت ، ثم دخلت فأنت حرّ اشترط دخول بعد الموت
وهذا تعليق عتق بصفة لا تدير (وهو) أي الدخول بعد الموت (على التراخي) ولكن إن عرض عليه
الوارث الدخول فأبى جازله يبعه (وليس للوارث بيعه قبل الدخول) وعرضه عليه (ولو قال إذا ميت
ومضى شهر فأنت حرّ ، فللوارث استخدامه) واجارته (في الشهر لا يبعه ، ولو قال) لبعده (إن
شئت فأنت مدبر أو أنت حرّ بعد موتي إن شئت اشترطت المشيئة) في صورتين (متصلة)

وَإِنْ قَالَ مَتَى شِئْتُ فَلَتَرَاخِي ، وَلَوْ قَالَا لِمَبْدِيهَا إِذَا مِتْنَا فَأَمْتُ حُرٌّ لَمْ يَمُتْ حَتَّى
يَمُوتَا ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَيْسَ لِوَارِثِهِ بَيْعٌ نَصِيْبِهِ ، وَلَا يَصِحُّ تَدْيِيرُ مَحْنُونٍ وَصِيًّا
لَا يَمُوتُ ، وَكَذَا مُمَيَّزٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَصِحُّ مِنْ سَفِيهِ وَكَافِرٍ أَصْلِيٍّ ، وَتَدْيِيرُ الْمُرْتَدِّ يُبْنَى
عَلَى أَقْوَالِ مِلْكِيهِ ، وَلَوْ دَبَّرَ ثُمَّ ارْتَدَّ لَمْ يَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُدَبِّرُ لَمْ
يَبْطُلْ ، وَلَحَرْبِيَّيْ تَحُلُّ مُدَبَّرُهُ إِلَى دَارِهِمْ ، وَأَوْ كَانَ لِكَافِرٍ عَبْدٌ مُسْلِمٌ فَدَبَّرَهُ نَفْسَ
وَبَيْعَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ دَبَّرَ كَافِرٌ كَافِرًا فَأَسْلَمَ وَلَمْ يَرْجِعِ السَّيِّدُ فِي التَّدْيِيرِ زُرْعَ مِنْ
يَدِ سَيِّدِهِ ، وَصَرَفَ كَسْبُهُ إِلَيْهِ ، وَفِي قَوْلٍ يُبَاعُ ، وَلَهُ بَيْعٌ لِلدَّبَّرِ . وَالتَّدْيِيرُ
تَعْلِيْقُ عِتْقٍ بِصِفَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ وَصِيَّةٌ ، فَلَوْ بَاعَهُ ثُمَّ مَلَكَهُ لَمْ يَهْلِكِ التَّدْيِيرُ عَلَى
الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ بِقَوْلٍ كَأَبْطَلْتُهُ فَسَخَتْهُ نَقَضَتْهُ رَجَعَتْ فِيهِ صَحَّحَ إِنْ قُلْنَا
وَصِيَّةٌ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ عُلِّقَ مُدَبَّرٌ بِصِفَةٍ صَحَّحَ وَعَتَقَ بِالْأَسْبَقِ مِنَ الْمَوْتِ وَالصِّفَةِ ، وَلَهُ
وَلَهُ مُدَبَّرٌ ، وَلَا يَكُونُ رُجُوعًا ، فَإِنْ أَوْلَدَهَا بَطَلَ تَدْيِيرُهُ ، وَلَا يَصِحُّ

اتصالا لفظيا بأن توجد في الأولى عقب اللفظ، وفي الثانية عقب الموت (وإن قال : متى شئت
فلترأخي ، ولو قالا) أى الشريكان (لعبدكما إذا متنا فأنت حرٌّ لم يعق حتى يموتا ، فإن مات
أحدهما ، فليس لوارثه بيع نصيبه) وله التصرف فيه بما لا يزيل الملك كاستخدام (ولا يصح
تدبير محنون وصي لا يميز ، وكذا يميز في الأظهر) ومقابله يصح (ويصح من سفيه) ولو
محجورا عليه (و) يصح أيضا من (كافر أصلي ، وتدبير المرتد يبنى على أقوال ملكه) فعلى
الأظهر موقوف (ولو دبر ، ثم ارتد لم يبطل) تدبيره (على المذهب) وقيل يبطل ، وقيل يبنى
على أقوال ملكه (ولو ارتد المدبر لم يبطل) تدبيره (ولحربي حل مدبره) الكافر الأصلي من
دارنا (إلى دارهم) ولو لم يرخص المدبر بالرجوع (ولو كان لكافر عبد مسلم) كأن ملكه يارث
(فدبره نقض) أى بطل تدبيره (وبيع عليه) ولا يكتفى بالتدبير عن إزالة اليد ، ولكن لومات
السيد حكم بالعق (ولو دبر كافر كافرا فأسلم ولم يرجع السيد في التدبير) بالقول بناء على صحة
الرجوع به (نزع من يد سيده وصرف كسبه) أى العبد (إليه) أى السيد بعد نفقته (وفي
قول يباع) وينقض التدبير (وله) أى السيد (بيع المدبر) وهو كل تصرف يزيل الملك
(والتدبير تعليق عتق بصفة ، وفي قول وصية) للعبد بعته (فلو باعه ، ثم ملكه لم يعد التدبير
على المذهب ، ولو رجع عنه بقول كأبطلته) أو (فسخته) أو (نقضته) أو (رجعت فيه
صح إن قلنا) ان التدبير (وصية ، وإلا) بأن قلنا انه تعليق عتق بصفة (فلا) يصح الرجوع
بالقول كسائر التعليقات (ولو علق مدبر) أى علق عتقه (بصفة) كأن قال له سيده بعد
تدبيره إن دخلت الدار فأنت حرٌّ (صح وعق بالأسبق من الموت والصفة ، وله) أى السيد
(وطه مدبرة ، ولا يكون) الوطه (رجوعا) عن التدبير (فإن أولدها بطل تدبيره ، ولا يصح

تَدِيرُ أُمُّ وَلَدٍ ، وَيَصِحُّ تَدِيرُ مَكَائِبٍ وَكِتَابَةِ مُدَبِّرٍ .

[فصل] وَلَدَتْ مُدَبِّرَةً مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا لَا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ حُكْمُ التَّدِيرِ فِي الْأُظْهَرِ ، وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّدِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ رَجَعَ فِي تَدِيرِهَا دَامَ تَدِيرُهُ ، وَقِيلَ إِنْ رَجَعَ وَهُوَ مُتَّصِلٌ فَلَا ، وَلَوْ دَبَّرَ حَمَلًا صَحَّ ، فَإِنْ مَاتَ عَتَقَ دُونَ الْأُمِّ ، وَإِنْ بَاعَهَا صَحَّ وَكَانَ رُجُوعًا عَنْهُ ، وَلَوْ وَلَدَتْ الْمُعْلَقُ عَتَقَهَا لَمْ يَفْتَقِرِ الْوَلَدُ ، وَفِي قَوْلِ إِنْ عَتَقَتْ بِالصَّفَةِ عَتَقَ ، وَلَا يَتَّبِعُ مُدَبِّرًا وَلَدُهُ ، وَجَنَائَتُهُ كَجَنَائَةِ قَتْلِ ، وَيَفْتَقِرُ بِالْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الدِّينِ ، وَلَوْ عُلِقَ عَتَقًا عَلَى صِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْمَرَضِ كَانَ دَخَلَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ اخْتَلَتِ الصَّفَةُ فَوُجِدَتْ فِي الْمَرَضِ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْأُظْهَرِ ، وَلَوْ ادَّعَى عَبْدُهُ التَّدِيرَ فَأَنْكَرَهُ فَلَيْسَ بِرُجُوعٍ بَلْ يُحْلَفُ ، وَلَوْ وَجِدَ مَعَ مُدَبِّرٍ مَالٌ فَقَالَ : كَسَبْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ ، وَقَالَ الْوَارِثُ قَبْلَهُ صَدَقَ الْمُدَبِّرُ بِبَيْعِهِ ،

تدير أم ولد ويصح تدير مكائِب (ويعتق بالأسبق من أداء النجوم والموت) (و) تصح (كتابه مدبر) ويعتق بالأسبق .

[فصل] فِي حُكْمِ الْمُدَبِّرَةِ (وَلَدَتْ مُدَبِّرَةً) وَلَدَا (مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا لَا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ حُكْمُ التَّدِيرِ فِي الْأُظْهَرِ) فَلَا يَسْرَى الْعَقْدُ لِلْوَلَدِ إِذَا انفصل قبل الموت . وَأَمَّا بَعْدَهُ فَيَسْرَى (وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّدِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ) تَبَعًا لِأُمِّهِ (فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ رَجَعَ فِي تَدِيرِهَا) بِالْقَوْلِ (دَامَ تَدِيرُهُ) أَيْ الْجُلُ (وَقِيلَ إِنْ رَجَعَ ، وَهُوَ) أَيْ الْجُلُ (مُتَّصِلٌ) بِهَا (فَلَا) يَدُومُ تَدِيرُهُ ، (وَلَوْ دَبَّرَ حَمَلًا) بِمُفْرَدِهِ دُونَ الْأُمِّ (صَحَّ ، فَإِنْ مَاتَ) السَّيِّدُ (عَتَقَ) الْجُلُ (دُونَ الْأُمِّ ، وَإِنْ بَاعَهَا صَحَّ) الْبَيْعِ (وَكَانَ رُجُوعًا عَنْهُ) أَيْ عَنْ تَدِيرِ الْجُلِ (وَلَوْ وَلَدَتْ الْمُعْلَقُ عَتَقَهَا) بِصِفَةِ وَلَدِهَا وَانْفَصَلَ قَبْلَ وَجُودِ الصَّفَةِ (لَمْ يَفْتَقِرِ الْوَلَدُ) بِعَتَقِهَا (وَفِي قَوْلِ إِنْ عَتَقَتْ بِالصَّفَةِ عَتَقَ) الْوَلَدُ وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ وَجُودِ الصَّفَةِ عَتَقَ (وَلَا يَتَّبِعُ مُدَبِّرًا وَلَدُهُ ، وَجَنَائَتُهُ) أَيْ الْمُدَبِّرِ (كَجَنَائَةِ قَتْلِ) فَإِنْ قَتَلَ بِجَنَائَةٍ أَوْ بَيْعَ فِيهَا بَطَلَ التَّدِيرُ (وَيَعْتَقُ) الْمُدَبِّرُ (بِالْمَوْتِ) لِسَيِّدِهِ (مِنَ الثَّلَاثِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ بَعْدَ الدِّينِ) وَإِنْ وَقَعَ التَّدِيرُ فِي الصَّحَةِ (وَلَوْ عُلِقَ عَتَقًا عَلَى صِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْمَرَضِ) أَيْ مَرَضِ الْمَوْتِ (كَانَ دَخَلَتْ) الدَّارُ (فِي مَرَضٍ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ) ثُمَّ وَجِدَتْ الصَّفَةُ (عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ) عِنْدَ وَجُودِ الصَّفَةِ (وَإِنْ اخْتَلَتِ) الصَّفَةُ (وَالْمَرَضُ) (فَوُجِدَتْ فِي الْمَرَضِ ، فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ) يَكُونُ الْعَتَقُ (فِي الْأُظْهَرِ) إِذَا وَجِدَتْ الصَّفَةُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَإِنْ وَجِدَتْ بِاخْتِيَارِهِ ، فَمِنْ الثَّلَاثِ بِلَا خِلَافٍ (وَلَوْ ادَّعَى عَبْدُهُ التَّدِيرَ فَأَنْكَرَهُ) السَّيِّدُ (فَلَيْسَ) بِإِنْكَارِهِ (بِرُجُوعٍ) عَنْ التَّدِيرِ (بَلْ يُحْلَفُ) السَّيِّدُ أَنَّهُ مُدَبِّرُهُ (وَلَوْ وَجِدَ) بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ (مَعَ مُدَبِّرٍ مَالٌ ، فَقَالَ) الْمُدَبِّرُ (كَسَبْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ ، وَقَالَ الْوَارِثُ قَبْلَهُ صَدَقَ الْمُدَبِّرُ بِبَيْعِهِ ،

وَأَن أَقَامَا يَبْتَنِينَ قَدَمَتُ يَبْتَنُهُ .

كتاب الكتابة

هِيَ مُسْتَعْبَةٌ إِنْ طَلَبَهَا رَقِيقٌ أَمِينٌ قَوِيٌّ عَلَى كَسْبٍ ، قِيلَ أَوْ غَيْرُ قَوِيٍّ ، وَلَا تُسْكَرُهُ بِحَالٍ ، وَصِيفَتُهَا كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا مُنْجَمًا إِذَا أَدْبَتُهُ فَأَنْتَ حَرٌّ ، وَيُبَيِّنُ عَدَدَ النُّجُومِ وَقِسْطَ كُلِّ نَجْمٍ ، وَلَوْ تَرَكَ لَفْظَ التَّعْلِيلِ وَنَوَاهُ جَازَ ، وَلَا يَكْفِي لَفْظُ كِتَابَةٍ بِلاَ تَعْلِيلٍ ، وَلَا نِيَّةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَقُولُ الْمَكَاتِبُ قَبْلَتْ ، وَشَرَطُهَا تَكْلِيفٌ وَإِطْلَاقٌ ، وَكِتَابَةُ الْمَرِيضِ مِنَ الثَّلَاثِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلُهُ سَحَّتْ كِتَابَتُهُ كُلُّهَا ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهُ وَأَدَّى فِي حَيَاتِهِ مَائَتَيْنِ ، وَقِيمَتُهُ مِائَةٌ عَتَقَ ، وَإِنْ أَدَّى مِائَةً عَتَقَ ثُلَاثًا ، وَلَوْ كَاتَبَ مَرَّةً بَنَى عَلَى أَقْوَالٍ مِلْكِهِ ، فَإِنْ وَقَفْنَاهُ بَطَلَتْ عَلَى الْجَدِيدِ ،

وَأَن أَقَامَا (أَيِ الْمَدْبُورِ وَالْوَارِثِ) يَبْتَنِينَ قَدَمَتُ يَبْتَنُهُ (أَيِ الْمَدْبُورِ .

كتاب الكتابة

هِيَ بِكسر الكاف . لَفْظُ الضَّمِّ وَالْجَمْعِ ، وَشَرْعًا عَقْدُ عَتَقَ بِعَوَضٍ مَقْسُطٍ عَلَى وَقْتَيْنِ فَأَكْثَرُ بِلَفْظِ الْكِتَابَةِ (هِيَ مُسْتَعْبَةٌ إِنْ طَلَبَهَا رَقِيقٌ أَمِينٌ) لَا يَضِيعُ مَا يَحْصِلُهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ (قَوِيٌّ عَلَى كَسْبٍ) يَتَأَنَّى مِنْهُ تَحْصِيلُ النُّجُومِ (قِيلَ أَوْ) طَلَبَهَا (غَيْرُ قَوِيٍّ) لِأَنَّهُ قَدْ يَعَانُ بِالصَّدَقَاتِ (وَلَا تُسْكَرُهُ) الْكِتَابَةُ (بِحَالٍ) وَإِنْ اتَّقَى الْوَصْفَانِ . بَلْ هِيَ مَبَاحَةٌ (وَصِيفَتُهَا) مِنْ جَانِبِ السَّيِّدِ (كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا) كَأَلْفِ (مُنْجَمًا) وَالنَّجْمُ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ ، وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ نَجْمَيْنِ ، وَيَطْلُقُ النَّجْمُ عَلَى الْمَالِ الْمَوْدِيِّ فِي الْوَقْتِ (إِذَا أَدْبَتُهُ فَأَنْتَ حَرٌّ ، وَيُبَيِّنُ عَدَدَ النُّجُومِ وَقِسْطَ كُلِّ نَجْمٍ ، وَلَوْ تَرَكَ لَفْظَ التَّعْلِيلِ) وَهُوَ قَوْلُهُ : إِذَا أَدْبَتُهُ فَأَنْتَ حَرٌّ (وَنَوَاهُ جَازَ) إِذَا كَاتَبَ الْكِتَابَةَ صَحِيحَةً . أَمَّا الْفَاسِدَةُ فَلَا بَدَّ فِيهَا مِنَ التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ (وَلَا يَكْفِي لَفْظُ كِتَابَةٍ بِلاَ تَعْلِيلٍ وَلَا نِيَّةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ يَكْفِي (وَيَقُولُ الْمَكَاتِبُ) فَوْرًا (قَبْلَتْ) فَلَا تَصِحُّ بِدُونِهِ (وَشَرَطُهَا) أَيِ السَّيِّدِ وَالْعَبْدِ (تَكْلِيفٌ) فَلَا يَصِحُّ تَكَاتِبُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَلَا يَكَاتِبَانِ (وَإِطْلَاقٌ) فِي التَّصَرُّفِ ، فَلَا تَصِحُّ مِنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِسُفْهِ أَوْ فُلْسٍ ، وَيَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَكْرَهَيْنِ (وَكِتَابَةُ الْمَرِيضِ مِنَ الثَّلَاثِ) لِأَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَإِنْ كَاتَبَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيمَتِهِ (فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلُهُ) أَيِ الْعَبْدِ (سَحَّتْ كِتَابَتُهُ كُلُّهَا ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهُ وَأَدَّى) الْمَكَاتِبُ (فِي حَيَاتِهِ) أَيِ السَّيِّدِ (مَائَتَيْنِ) وَكَانَ كَاتَبَهُ عَلَيْهِمَا (وَقِيمَتُهُ مِائَةٌ عَتَقَ) كُلُّهُ (وَإِنْ أَدَّى مِائَةً) وَكَانَ كَاتَبَهُ عَلَيْهَا (عَتَقَ ثَلَاثًا) لِأَنَّهُ أَخَذَ مِائَةً وَقِيمَتُهُ مِائَةٌ فَتَرَكْتَهُ مَائَتَانِ فَيَنْفِذُ تَبَرُّعَهُ فِي الثَّلَاثِ ، وَهُوَ ثَلَاثُ الْمِائَةِ (وَلَوْ كَاتَبَ مَرَّةً) رَقِيقَهُ (بَنَى عَلَى أَقْوَالٍ مِلْكُهُ ، فَإِنْ وَقَفْنَاهُ) بَطَلَتْ عَلَى الْجَدِيدِ (فَلَا

وَلَا تَصِحُّ كِتَابَةُ مَرْهُونٍ ، وَمُكْرَى ، وَشَرَطُ الْعَوْضِ كَوْنُهُ دَيْنًا مُؤَجَّلًا ، وَلَوْ مُنْفَعَةً ،
وَمُنْجَمًا يَنْجَعِينَ فَأَكْثَرُ ، وَقِيلَ إِنْ مَلَكَ بَعْضُهُ وَبَاقِيَهُ حُرٌّ لَمْ يَشْرَطْ أَجَلٌ وَتَنْجِيمٌ ،
وَلَوْ كَاتَبَ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرِ وَدِينَارٍ عِنْدَ انْقِضَائِهِ مَحَّتْ أَوْ عَلَى أَنْ يَبِيعَهُ كَذَا فَسَدَتْ ،
وَلَوْ قَالَ كَاتَبْتُكَ وَبَيْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ بِأَلْفٍ وَنَجْمٍ الْأَلْفَ وَعَلَى الْحُرِّيَّةِ بِأَدَائِهِ
فَالْمَذْهَبُ مَعَهُ الْكِتَابَةُ دُونَ الْبَيْعِ ، وَلَوْ كَاتَبَ عَبْدًا عَلَى عَوْضٍ مُنْجَمٍ وَعَلَى حِفْظِهِمْ
بِأَدَائِهِ فَالْنَصُّ مَحْتَمًا ، وَيُوزَعُ عَلَى قِيَمَتِهِمْ يَوْمَ الْكِتَابَةِ فَمَنْ أَدَّى حِفْظَهُ عَتَقَ ، وَمَنْ عَجَزَ
رَقَّ ، وَتَصِحُّ كِتَابَةُ بَعْضٍ مِنْ بَاقِيهِ حُرٌّ فَلَوْ كَاتَبَ كُلُّهُ صَحَّ فِي الرَّقِّ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَلَوْ كَاتَبَ بَعْضُ رَقِيقٍ فَسَدَتْ إِنْ كَانَ بَاقِيَهُ لِعَبْدٍ وَلَمْ يَأْذَنْ ، وَكَذَا إِنْ أَذِنَ
أَوْ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ كَاتَبَهُ مَعَا أَوْ وَهَكَذَا صَحَّ إِنْ اتَّفَقَتِ النُّجُومُ

يعتق بأداء النجوم ، وعلى القديم لا تبطل ، ولو ارتدت بعد الكتابة لا تبطل (ولا تصح كِتَابَةُ
مرهون ومكرى ، وشرط العوض كونه دينًا) فلا تصح على عين (مؤجلا) فلا تصح بال الحال
(ولو) كان العوض (منفعة) كبناء دارين في ذمته (ومنجما) أى مؤقتا (بنجمين) أى
وقتين ، ولو صغيرين في مال كثير (فأكثر ، وقيل ان ملك) السيد (بعضه وباقيه حر لم يشترط
أجل وتنجيم) في كتابته (ولو كاتب على خدمة شهر) من الآن (ودينار عند انقضائه)
أى الشهر (محت) أى الكتابة ، لأن المنفعة مستحقة في الحال والمدة لتقريرها وتوفيئتها ،
والدينار لا يستحق الا بعد المدة فتعددت النجوم (أو) كاتبه (على أن يبيعه كذا فسدت)
الكتابة ، لأنه شرط عقد في عقد (ولو قال : كاتبتك وبعثك هذا الثوب بألف ونجم الألف)
بنجمين مثلا (وعلى الحرية بأدائه) وقبل العبد (فالذهب صحة الكتابة دون البيع) وفى
قول تبطل الكتابة أيضا ، وهما قولان تفريق الصفقة ، والطريق الثانى قول بالصحة فيهما وقول
بالبطالان ، وعلى صحة الكتابة يوزع الألف على قيمتى العبد والثوب ، فإحصى العبد يؤديه فى
النجمين (ولو كاتب عبدا على عوض منجّم وعلى عتقهم بأدائه فالنص مَحْتَمًا وَيُوزَعُ) المسمى
(على قيمتهم يوم الكتابة) فان كانت قيمة أحدهم مائة ، والآخر مائتين ، والآخر ثلثمائة فعلى
الأول سدس المسمى . وعلى الثانى ثلثه ، وعلى الثالث نصفه (فمن أدّى حصته عتق ومن عجز رَقَّ ،
وتصح كتابة بعض من باقيه حر ، فلو كاتب كله) أى جميع العبد الذى بعضه حر (صح فى
الرق فى الأظهر) وبطل فى الآخر ، ويعتق إذا أدّى قسط الرقيق (ولو كاتب بعض رقيق فسدت
ان كان باقيه لغيره ولم يأذن) فى كتابته (وكذا ان أذن) الغير له فيها (أو كان) ذلك
البعض (له على المذهب) المنصوص ، والطريق الثانى القطع بالبطالان ، وهو الراجح إذا كان
الباقى للسيد (ولو كاتبه معا أو وكلا) من كاتبه (صح ان اتفقت النجوم) جنسا وصفة للمال

وَجُعِلَ الْمَالُ عَلَى نِسْبَةِ مِلْكَيْهِمَا ، فَلَوْ عَجَزَ فَعَجَزَهُ أَحَدُهُمَا وَأَرَادَ الْآخَرُ إِبْقَاءَهُ
فَكَابِتْدَاءَ عَقْدِهِ ، وَقِيلَ يَجُوزُ ، وَلَوْ أُرْأَ مِنْ نَصِيْبِهِ أَوْ أَعْتَقَهُ عَتَقَ نَصِيْبَهُ ، وَقَوْمُ
الْبَاقِي إِنْ كَانَ مُوسِرًا .

[فصل] يَلْزَمُ السَّيِّدُ أَنْ يَحْطَّ عَنْهُ جُزْءًا مِنَ الْمَالِ ، أَوْ يُدْفَعَهُ إِلَيْهِ ، وَالْحَطُّ أَوَّلَى ،
وَفِي النُّجُومِ الْأَخِيرِ أَلْيَقُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكْفِي مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَلَا يَخْتَلِفُ بِسَبَبِ
الْمَالِ ، وَأَنْ وَقْتُ وَجُوبِهِ قَبْلُ الْعِتْقِ ، وَيُسْتَحَبُّ الرَّبْعُ ، وَإِلَّا فَالسَّبْعُ ، وَتَحْرُمُ
وَطْءُ مُكَاتَبَتِهِ ، وَلَا حَدْ فِيهِ ، وَيَجِبُ مَهْرٌ ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ ، وَلَا تَجِبُ قِيَمَتُهُ عَلَى
الْمَذْهَبِ ، وَصَارَتْ مُسْتَوْلَدَةٌ مُكَاتَبَةً ، فَإِنْ عَجَزَتْ عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ، وَوَلَدُهَا مِنْ نِكَاحٍ
أَوْ زِنَا مُكَاتَبٌ فِي الْأَظْهَرِ يَتَّبِعُهَا رِقًا وَعِتْقًا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَالْحَقُّ فِيهِ
لِلسَّيِّدِ ، وَفِي قَوْلٍ لَهَا ، فَلَوْ قُتِلَ

وعهددا وأجلا للزمن (وجعل المال على نسبة ملكيهما) فان اخلل شرط من ذلك لم تصح
(فلو عجز) العبد (فعجزه أحدهما) وفسخ الكتابة (وأراد الآخر إبقائه) أى المكاتب فيها
(فكابتداء عقد) فلا يجوز بغير اذن الآخر ولا باذنه على الأظهر (وقيل يجوز) بالاذن قطعا
(ولو أبرأ) أحد المكاتبين معا العبد (من نصيبه) من النجوم (أو أعنته) أى نصيبه
(عتق نصيبه وقوم) عليه (الباقي) منه وسرى العتق عليه (ان كان موسرا) والعبد عجز وعاد
إلى الرق ، ويكون الولاء له حينئذ ، وأما ان أدى العبد نصيب الشريك من النجوم فيعتق
ويكون الولاء لهما ، وان كان المبرى موسرا فلا تقويم ولا مراية .

[فصل] فيما يلزم السيد بعد الكتابة وما يسق له وما يحرم عليه (يلزم السيد أن يحط عنه)
أى المكاتب (جزءا من المال أو يدفعه إليه) بعد أخذ النجوم (والخط أولى ، وفي النجوم
الأخير أليق) لأنه أقرب إلى العتق (والأصح أنه يكفي ما يقع عليه الاسم ولا يختلف بحسب المال)
المكاتب عليه قلة وكثرة فغنى أدى أو حط السيد عن المكاتب ، ولو فلسا سقط الوجوب ، وان كانه
على ألف ، ومقابل الأصح لا يكفي . بل يختلف (و) الأصح (أن وقت وجوبه قبل العتق)
ومقابل بعد (ويستحب الربع ، والا فالسبع ، ويحرم) على السيد (وطء مكاتبه) كتابة صحيحة
(ولا حد فيه) ولكن يعزر عند علمه بالتحريم (ويجب) بوطئها (مهر ، والولد حر) نسيب
(ولا تجب قيمته) أى الولد (على المذهب) وفي قول لها قيمته (وصارت) بعد وضعها
(مستولدة مكاتب) فيكون لعنتها سببان ، فان أدت النجوم عتقت عن الكتابة (فان عجزت
عتقت بموته) أى السيد (وولدها) الحادث بعد الكتابة (من نكاح أو زنا مكاتب في الأظهر
ينجها رقا وعتقا وليس عليه شيء) للسيد ، ومقابل الأظهر هو ملك للسيد يتصرف فيه (والحق
فيه) أى الولد (للسيد ، وفي قول) الحق فيه (لها) أى المكاتب (فلو قتل) الولد

فَقِيمَتُهُ لَدَى الْحَقِّ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ أَرْضَ جَنَابَتِهِ عَلَيْهِ ، وَكَسْبُهُ وَمَهْرُهُ يُنْفَقُ مِنْهَا عَلَيْهِ ،
وَمَا فَضَّلَ وَوَقَفَ ، فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ ، وَإِلَّا فَلِلسَّيِّدِ ، وَلَا يَمْتَنِقُ شَيْءٌ مِنَ الْمَكَاتِبِ حَتَّى
يُؤَدَّى الْجَمِيعُ ، وَلَوْ آتَى بِمَالٍ فَقَالَ السَّيِّدُ هَذَا حَرَامٌ وَلَا بَيِّنَةٌ خَلَفَ الْمَكَاتِبُ أَنَّهُ
حَلَالٌ ، وَيُقَالُ لِلسَّيِّدِ تَأْخُذُهُ أَوْ تُبْرِئُهُ عَتَقُهُ ، فَإِنْ أَبَى قَبَضَهُ الْقَاضِي ، فَإِنْ نَكَلَ
الْمَكَاتِبُ خَلَفَ السَّيِّدُ ، وَلَوْ خَرَجَ الْمُؤَدَّى مُسْتَحَقًّا رَجَعَ السَّيِّدُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي
النَّجْمِ الْأَخِيرِ بَانَ أَنَّ الْعِتْقَ لَمْ يَقَعْ ، وَإِنْ كَانَ قَالَ عِنْدُ أَخْذِهِ أَنْتَ حُرٌّ ، وَإِنْ خَرَجَ
مُعِيًّا فَلَهُ رَدُّهُ وَأَخْذُ بَدَلِهِ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَا يَتَسَرَّى بِإِذْنِهِ
عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَهُ شِرَاءُ الْجَوَارِي لِلتَّجَارَةِ فَإِنْ وَطَّئَهَا فَلَا حَدَّ ، وَالْوَلَدُ نَسِيبٌ ، فَإِنْ
وَلَدَتْهُ فِي الْكِتَابَةِ أَوْ بَعْدَ عِتْقِهِ لِذَوْنٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ تَبِعَهُ رَقًا وَعِتْقًا ، وَلَا تَصِيرُ
مُسْتَوْلَةً فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ الْعِتْقِ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَكَانَ يَطْوُهَا فَهِيَ
حُرٌّ وَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ ،

(فقيمته لدى الحق) منهما (والمذهب أن أرض جنابته عليه) أى ولد المكاتبه (وكسبه ومهره
ينفق منها عليه) أى يمونه السيد منها (وما فضل) عن ذلك (وقف ، فان عتق فله ، والا فليسيد)
وهذا كله على قول ان الحق للسيد ، وان قلنا الحق لها فيكون ما ذكر لها (ولا يعتق شيء
من المكاتب حتى يؤدى) للسيد (الجميع) من النجوم (ولو آتى) المكاتب (بمال فقال)
له (السيد هذا حرام ولا بينة) له بذلك (حلف المكاتب أنه حلال ، ويقال للسيد) حينئذ
(تأخذه أو تبرئه عنه) أى عن قدره (فان أبى قبضه القاضي ، فان نكل المكاتب) عن
الحلف (حلف السيد) أنه ليس له ملكه (ولو خرج) أى ظهر كون (المؤدى) من النجوم
(مستحقا رجوع السيد ببلده) وهو مستحقه (فان كان في النجم الأخير بان أن العتق لم يقع ،
وان كان قال عند أخذه) للمكاتب (أنت حر) فانه لا يحكم بعتقه إذا قصد الاخبار عن حاله ،
وأما إذا قصد الانشاء فانه يبرأ المكاتب ويعتق (وان خرج) المؤدى (معيبا) ولم يرض به
السيد (فله رده وأخذ بدله) وإذا رده بان أن لاعتق (ولا يزوج) المكاتب (الا بإذن سيده
ولا يتسرى بأذنه على المذهب) . وقيل له التسرى بأذنه (وله) أى المكاتب (شراء الجوارى
لتجارة ، فان وطئها) أى جاريته (فلا حد) عليه ولا مهر (والولد) الحاصل من وطئها
(نسيب) أى لاحق به (فان ولدته في الكتابة) قبل عتق أبيه (أو بعد عتقه) لكن
(لدون ستة أشهر) من الوطء بعد العتق (تبعه) الولد (رقا وعتقا) وهو في الصورة الأولى مملوك
لأبيه ، فان لم يعتق أبوه رقا (ولا تصير) أمه (مستولدة) للمكاتب (في الأظهر ، وان ولدته
بعد العتق لفوق ستة الشهر) من العتق ، وكذا لستة أشهر (وكان يطؤها فهو حر وهي أم ولد)

وَأَوْ عَجَلَ النُّجُومَ كَمْ يُجْبَرُ السَّيِّدُ عَلَى الْقَبُولِ إِنْ كَانَ لَهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ غَرَضٌ كَمَا نَزَلَتْ
حِفْظُهُ أَوْ خَوْفٌ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَيُجْبَرُ فَإِنْ أَبَى قَبْضَهُ الْقَاضِي ، وَلَوْ عَجَلَ بَعْضَهَا لِيُزِيلَهُ
مِنَ الْبَاقِي فَأَبْرَأَ كَمْ يَقْصَحُ الدَّفْعُ وَلَا الْإِبْرَاءُ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ النُّجُومِ ، وَلَا الْإِعْتِيَاظُ
عَنْهَا ، فَلَوْ بَاعَ وَأَدَّى إِلَى الْمُشْتَرَى لَمْ يَنْتَقِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُطَالِبُ السَّيِّدُ الْمَكَاتِبَ ،
وَالْمَكَاتِبُ الْمُشْتَرَى بِمَا أَخَذَ مِنْهُ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ رَقَبَتِهِ فِي الْجَدِيدِ ، فَلَوْ بَاعَ فَأَدَّى إِلَى
لِلْمُشْتَرَى فِي عَقْدِهِ الْقَوْلَانِ ، وَهَبَتْهُ كَيْفَ يَشَاءُ ، وَلَيْسَ لَهُ بَيْعُ مَا فِي يَدِ مَكَاتِبِهِ وَإِعْتَاقُ عَبْدِهِ
وَتَرْوِيجُ أَمَتِهِ ، وَلَوْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ أَعْتَقْتُ مَكَاتِبَكَ عَلَى كَذَا فَعَلَّ عَتَقَ وَلَزِمَهُ
مَا التَزَمَ .

[فصل] الْكِتَابَةُ لِأَزِمَةٍ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ لَيْسَ لَهُ فُسْخُهَا إِلَّا أَنْ يَفْعَرَ عَنْ
الْأَدَاءِ ، وَجَائِزَةٌ لِلْمَكَاتِبِ ، فَلَهُ تَرْكُ الْأَدَاءِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَقَالَ ، فَإِذَا عَجَزَ فَخَسَّ
فَلِلْسَّيِّدِ الصَّبْرُ وَالْفَسْخُ ،

فان ولدته لعدون ستة أشهر من الوطء لم تصر أم ولد (ولو عجل) المكاتب (النجوم) قبل عملها
(لم يجبر السيد على القبول ان كان له في الامتناع) من قبضها (غرض) صحيح (كقوة حفظه)
أى المال الذى هو نجوم الكتابة (أو خوف عليه) من أمر يربى زواله عند الحلول (وإلا)
يكن له في الامتناع غرض (فيجبر) على قبضه (فان أبى قبضه القاضى) وعق المكاتب
(ولو عجل بعضها) أى النجوم (ليبرئه من الباقي فأبرأ) مع الأخذ (لم يصح الدفع ولا الإبراء)
وأما إذا عجل بغير شرط فأبرأه وأخذ المجل فانه يضحى ، ومثل دين الكتابة جميع الديون (ولا يصح
بيع النجوم ولا الاعتياض) أى الاستبدال (عنها) كأن تكون دنائير فيأخذ بدلها دراهم
(فلو باع) السيد النجوم (وأدى) المكاتب النجوم (إلى المشتري لم يعتق في الأظهر) يطالب
السيد المكاتب ، والمكاتب المشتري بما أخذ منه ، ولا يصح بيع رقبته أى المكاتب كتابة صحيحة
(فى الجديد) وفى القديم يصح كالعتق بصفة (فلو باع) السيد رقبة المكاتب (فأدى)
المكاتب النجوم (إلى المشتري فى عتقه . القولان) فيما إذا باع نجومه (وهبته كيجه) فيما ذكر
(وليس له) أى السيد (بيع ما فى يده مكاتبه و) لا (إعتاق عبده و) لا (تزويج أمته ،
ولو قال له) أى السيد (رجل أعتق مكاتبك على كذا) ككائة (ففعل عتق ولزمه ما التزم)
وأما إذا قال : أعتقه على كذا ففعل وقع العتق عن السيد ، ولا يستحق المال .

[فصل] فى لزوم الكتابة وجوازها (الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها) هو
كالتفسير للزومها (إلا أن يجز) المكاتب (عن الأداء) أو يمنع عنه مع القدرة (وجائزة
للمكاتب فله ترك الأداء ، وإن كان معه وهاء ، فإذا عجز نفسه فلا سيد الصبر) عليه (و) له (الفسخ)

بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ شَاءَ بِالْحَاكِمِ ، وَلِلْمُكَاتِبِ الْفَسْخُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ اسْتَهْلَ الْمُكَاتِبُ
عِنْدَ حُلُولِ النِّجْمِ اسْتَحْبَ إِمْهَالَهُ ، فَإِنْ أَهْمَلَ ثُمَّ أَرَادَ الْفَسْخَ فَلَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ
عُرُوضُ أَهْمَلِهِ لِتَبْيِيحِهَا ، فَإِنْ عَرَضَ كَسَادُ فَلَهُ أَنْ لَا يَزِيدَ فِي الْمُهْلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَلْيَمٍ ،
وَإِنْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا أَهْمَلَهُ إِلَى الْإِحْضَارِ إِنْ كَانَ دُونَ مَرَّحَلَتَيْنِ ، وَإِلَّا فَلَا ،
وَلَوْ حُلَّ النِّجْمُ وَهُوَ غَائِبٌ فَلِلسَّيِّدِ الْفَسْخُ ، فَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ فَلَيْسَ لِلْقَاضِي الْأَدَاءُ
مِنْهُ ، وَلَا تَنْفِيخُ بِجُنُونِ الْمُكَاتِبِ ، وَيُؤَدَّى الْقَاضِي إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا ، وَلَا
بِجُنُونِ السَّيِّدِ ، وَيُدْفَعُ إِلَى وَلِيِّهِ ، وَلَا يَفْتَقُ بِالْإِنْفِاقِ إِلَيْهِ ، وَلَوْ قَتَلَ سَيِّدُهُ
فَلَوَارِثَهُ قِصَاصًا ، فَإِنْ عَفَا عَلَى دِيَّةٍ أَوْ قَتَلَ خَطَأً أَخَذَهَا بِمَا مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَهُ
تَعْجِيزُهُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ قَطَعَ طَرَفَهُ فَاقْتَصَاصُهُ وَالِدِيَّةُ كَمَا سَبَقَ ، وَلَوْ قَتَلَ أجنبيًا أَوْ
قَطَعَهُ فَقَعِيَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَانَ خَطَأً أَخَذَ بِمَا مَعَهُ وَبِمَا سَيَكْسِبُهُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ
وَالْأَرْشَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ وَسَأَلَ الْمُسْتَحَقَّ تَعْجِيزَهُ عَجْزُهُ الْقَاضِي ،

للكتابة (بنفسه ، وإن شاء بالحاكم وللمكاتب الفسخ) لها (في الأصح) وإن كان معه وفاء
(ولو استهمل المكاتب) سيده (عند حلول النجم استحب) له (إمهاله ، فإن أهمل) السيد
مكاتبه (ثم أراد الفسخ) لسبب مما مر (فله) ذلك (وإن كان معه) أي المكاتب (عروض)
واستهمل السيد لبيعها (إمهاله) وجوباً (لبيعها ، فإن عرض كساد فله أن لا يزيد في المهلة على
ثلاثة أليام ، وإن كان ماله غائباً) واستهمل لاحضاره (إمهاله) وجوباً (إلى الاحضار إن كان
دون مرحلتين ، والا) بأن كان على مرحلتين فأكثر (فلا) يجب الإمهال (ولو حل النجم
وهو) أي المكاتب (غائب فللسيد الفسخ) للكتابة بنفسه أو بالحاكم (فلو كان له مال حاضر
فليس للقاضي الأداء) للنجم (منه) بل يمكن السيد من الفسخ (ولا تنفسخ) الكتابة
(بجنون المكاتب) كتابة صحيحة (ويؤدى القاضي إن وجد له مالا) إذا رأى له مصلحة في
الحوبة (ولا) تنفسخ (بجنون السيد ويدفع) المكاتب (إلى وليه ، ولا يعتق بالبيع إليه)
أي السيد المجنون (ولو قتل) المكاتب (سيده فلوارثه قصاص ، فإن عفا على دية ، أو قتل)
المكاتب سيده (خطأ أخذها بما معه ، فإن لم يكن) في يده مال (فله) أي وارث السيد
(تعجيزه في الأصح) ومقابله لا يجوزه ، لأنه لا فائدة فيه (أو قطع) المكاتب (طرفه) أي
السيد (فاقتصاصه والدية) للظرف (كما سبق) في قتله للسيد (ولو قتل) المكاتب (أجنبيًا
أرقطعه ففقي على مال ، أو كان) القتل (خطأ) أو شبه عمد (أخذ) المستحق (مما معه) الآن
(وبما سيكسبه الأقل من قيمته والأرش) بخلاف جنايته على سيده ، فانه يأخذ الوارث دية
بالغة ما بلغت (فإن لم يكن معه شيء وسأل المستحق) للأرش القاضي (تعجيزه عجزه القاضي

وَيَبِيعُ بِقَدَرِ الْأَرْضِ ، فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ بَقِيَ فِيهِ الْكِتَابَةُ ، وَلِلْسَيِّدِ فِدَاؤُهُ وَإِقْبَاؤُهُ
مُكَاتَبًا ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ بَعْدَ الْجَنَائَةِ أَوْ أَبْرَأَهُ عَتَقَ وَلِزِمَهُ الْفِدَاءُ ، وَلَوْ قُتِلَ الْمَكَاتِبُ بَطَلَتْ
وَمَاتَ رَقِيقًا ، وَلِسَيِّدِهِ قِصَاصٌ عَلَى قَاتِلِهِ الْمَكَاتِبِ ، وَإِلَّا فَالْقِيَمَةُ ، وَيَسْتَقِلُّ بِكُلِّ
تَصَرُّفٍ لَا تَبَرُّعَ فِيهِ وَلَا خَطَرَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَصِحُّ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ
اشْتَرَى مَنْ يَتَّقِي عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ ، فَإِنْ عَجَزَ وَصَارَ لِسَيِّدِهِ عَتَقَ ، أَوْ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ
بِلَا إِذْنٍ ، وَبِإِذْنٍ فِيهِ الْقَوْلَانِ ، فَإِنْ صَحَّ فَمُكَاتِبٌ عَلَيْهِ ، وَلَا يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ
وَكِتَابَتُهُ بِإِذْنٍ عَلَى الْمَذْهَبِ .

[فصل] الْكِتَابَةُ الْفَاسِدَةُ لِشَرْطٍ أَوْ عِوَضٍ ، أَوْ أَجَلٍ فَاسِدٍ كَالصَّحِيحَةِ فِي
اسْتِقْلَالِهِ بِالسَّكْبِ ، وَأَخْذُ أَرْضِ الْجَنَائَةِ عَلَيْهِ وَمَهْرُ شُبْهَةٍ ، وَفِي أَنَّهُ يَتَّقِي بِالْأَدَاءِ
وَيَتَّبَعُهُ كَسْبُهُ ، وَكَالتَّعْلِيقِ فِي أَنَّهُ لَا يَتَّقِي بِإِبْرَاءِهِ ، وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ ،

وَيَبِيعُ (منه) (بقدر الأرض) فقط ولا يبيع قبل التجهيز (فان بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة)
فان أدّى حصته من النجوم عتق ، ولا يسرى (وللسيد فداؤه) بالأقل (وإبقاؤه مكاتبًا ، ولو
أعتقه) السيد (بعد الجنابة أو أبرأه) من النجوم (في) ولزمه الفداء (بالأقل من قيمته
والأرض ، بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم فلا يلزمه الفداء) (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته
(ومات رقيقًا ، ولسيده قصاص على قاتله المكاتب ، وإلا) بأن لم يكن مكاتبًا (فالقيمة) هي الواجبة
(ويستقل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه) كصدقة (ولا خطر) أى خوف كقرض
(والا) بأن كان فيه تبرع أو خطر (فلا) يستقل به (ويصح) مامنه من (بإذن سيده
في الأظهر) ومقابله المنع مطلقا (ولو اشترى من يعتق على سيده صح ، فان عجز) المكاتب
(وصار) الذي اشتراه (لسيده عتق) عليه (أو) اشترى المكاتب من يعتق (عليه لم يصح
بلا إذن) من سيده (وبإذن فيه القولان) في تبرعه بالإذن ، أظهرهما الصحة (فان صح
شراء المكاتب من يعتق عليه) فمكاتب عليه (فيرقه برقه ويعتق بعنقه) (ولا يصح اعتاقه)
عن نفسه (و) لا (كتابته) لرققه (بإذن على المذهب) لأنه ليس من أهل الولاء ، وقيل يصح .

[فصل] فيما تشارك فيه الكتابة الفاسدة الصحيحة وفيما تخالفها فيه (الكتابة الفاسدة
لشرط) فاسد كشرط أن يبيعه كذا (أو عوض) كأن يكاتبه على خير (أو أجل فاسد) كأن
يكاتبه على نجم واحد (كالصحيحة في استقلاله بالسكيب) لأنه يعتق فيها بالأداء كالصحيحة
(وأخذ أرض الجنابة عليه ومهر شبهة) في الأمة المكاتبه (وفي أنه يعتق بالأداء) لسيده عند المحل
(و) في أنه (يتبعه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق (و) الكتابة الفاسدة (كالتعليق
في أنه) أى المكاتب (لا يعتق بإبراء) عن النجوم (و) في أن الكتابة (تبطل بموت سيده) قبل

وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِرَقَبَتِهِ ، وَلَا يُصَرَّفُ إِلَيْهِ مِنْ سَهْمِ الْمَكَاتِبِينَ ، وَتُخَالَفُهَا فِي أَنَّ لِلسَّيِّدِ
فَسْخَهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْخُذُهُ ، بَلْ يَرْجِعُ الْمَكَاتِبُ بِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا ، وَهُوَ
عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْعِتْقِ ، فَإِنْ تَجَانَسَا فَأَقْوَالُ التَّقَاصِّ ، وَيَرْجِعُ صَاحِبُ الْفَضْلِ بِهِ .
قُلْتُ : أَصَحُّ أَقْوَالِ التَّقَاصِّ سَقُوطُ أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ بِالْآخِرِ بِلَا رِضَى ، وَالثَّانِي بِرِضَاهُمَا ،
وَالثَّالِثُ بِرِضَا أَحَدِهِمَا ، وَالرَّابِعُ لَا يَسْقُطُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ فَسَخَهَا السَّيِّدُ فَلَيْسَ بِهِدْ ،
فَلَوْ أَدَّى الْمَالُ قَالَ السَّيِّدُ : كُنْتُ فَسَخْتُ فَأَنْكَرَهُ صِدْقُ الْعَبْدِ يَمِينِهِ ، وَالْأَصَحُّ
بُطْلَانُ الْفَاسِدَةِ بِجُنُونِ السَّيِّدِ وَإِغْمَائِهِ وَالْحَجْرِ عَلَيْهِ ، لَا بِجُنُونِ الْعَبْدِ ، وَلَوْ أَدَّى كِتَابَةً
فَأَنْكَرَهُ سَيِّدُهُ أَوْ وَارِثُهُ صَدَقًا ، وَيَحْلِفُ الْوَارِثُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ
النَّجْمِ أَوْ صِفَتِهَا تَحَالَفَا ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْضٌ مَا يَدَّعِيهِ لَمْ تَنْفَسَخِ الْكِتَابَةُ فِي الْأَصَحِّ ،
بَلْ إِنْ لَمْ يَتَّفَقَا فَسَخَ الْقَاضِي ، وَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ وَقَالَ الْمَكَاتِبُ : بَعْضُ الْمُتَبَوِّضِ وَدِيعةٌ

الأداء (و) في أنه (نصح الوصية برقبته) بخلاف الصحيحة في جميع ذلك (و) في أنه (لا يصرف
إليه من سهم المكاتبين ، و) الفاسدة (تخالفهما) أي التعليق والكتابة الصحيحة (في أن للسيد
فسخها) بالفعل كالبيع ، وبالقول كأبطالها (و) في (أنه) أي السيد (لا يملك ما يأخذه)
من المكاتب (بل يرجع المكاتب به) ان بقي ، ويبدله (ان) تلف ، و (كان متقوما) أي
له قيمة . وأما ما لا قيمة له كالخر ، فلا يرجع فيه (وهو) أي السيد يرجع (عليه) أي المكاتب
(بقيته يوم العتق ، فان تجانسا) بأن كان مادفعه المكاتب من جنس ما يجب للسيد (فأقوال
التقاص) الآتية . (ويرجع صاحب الفضل به) أي بالفاضل (قلت : أصح أقوال التقاص سقوط
أحد الدينين بالآخر بلا رضا . والثاني) من الأقوال سقوطه (برضاها . والثالث) سقوطه
(برضا أحدهما والرابع : لا يسقط) وان رضا (والله أعلم) ولكن المذهب أن المثليات غير
النقدين كالحيوب لا يقع التقاص فيها (فان فسخها) أي الكتابة الفاسدة (السيد ، فليشهد)
بالفسخ (فلو أدى) المكاتب (المال . فقال السيد : كنت فسخت) الكتابة قبل أن يؤدي
(فأنكره) أي أنكر العبد الفسخ (صدق العبد يمينه) وعلى السيد البيعة (والأصح بطلان)
الكتابة (الفاسدة بجنون السيد وإغمائه والحجر عليه ، لا) تبطل (بجنون العبد) وإغمائه ،
ومقابل الصحيح بطلانها بجنونهما وإغمائه ، وقيل لا تبطل فيهما (ولو ادعى) العبد (كتابة
فأنكره سيده أو وارثه صدقا) باليمين (ويحلف الوارث على نفي العلم) والسيد على البت (ولو
اختلفا) أي السيد والمكاتب (في قدر النجوم أو صفتها) ولا بيعة (تخالفا ، ثم ان لم يكن
قبض ما يدعيه لم تنفسخ الكتابة في الأصح ، بل إن لم يتفقا) على شيء (فسخ القاضي)
الكتابة ، أو المتبايعان ، أو أحدهما ، ومقابل الأصح ينفسخ بالتخالف (وان كان قبضه) أي
ما إدعاه بتمامه (وقال المكاتب بعض المتبوض) وهو الزائد على ما اعترف به (ودفعة) لي

عَتَقَ وَرَجَعَ هُوَ بِمَا آدَى ، وَالسَّيِّدُ يَبْقِيَتُهُ ، وَقَدْ يَتَقَاَصَانِ ، وَلَوْ قَالَ : كَاتِبْتُكَ
وَأَنَا مَجْنُونٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَى فَأَنْكَرَ الْعَبْدُ صَدَقَ السَّيِّدُ إِنْ عُرِفَ سَبْقُ مَا ادَّعَاهُ ، وَإِلَّا
فَالْعَبْدُ ، وَلَوْ قَالَ السَّيِّدُ : وَضَعْتُ عَنْكَ النِّجْمَ الْأَوَّلَ أَوْ قَالَ الْبَعْضَ ، فَقَالَ بَلِ الْآخِرُ
أَوِ الْكُلُّ صَدَقَ السَّيِّدُ ، وَلَوْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ وَعَبْدٌ فَقَالَ كَاتِبَتْنِي أَبُو كَذَا ، فَإِنْ أَنْكَرَا
صَدَقَا ، وَإِنْ صَدَقَا فَكَاتَبَ ، فَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ فَلَا صَحَّ لَا يَفْتَقُ ، بَلِ يُوقَفُ ،
فَإِنْ آدَى نَصِيْبَ الْآخَرِ عَتَقَ كُلُّهُ ، وَوَلَاؤُهُ لِلْأَبِ ، وَإِنْ عَجَزَ قَوْمٌ عَلَى الْمُعْتَقِ إِنْ كَانَ
مُوسِرًا ، وَإِلَّا فَنَصِيْبُهُ حُرٌّ ، وَالْبَاقِي مِنْهُ قِنْ لِلْآخِرِ . قُلْتُ : بَلِ الْأَظْهَرُ الْعِتْقُ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ، وَإِنْ صَدَقَهُ أَحَدُهُمَا فَنَصِيْبُهُ مُكَاتَبٌ ، وَنَصِيْبُ الْمَكْتَبِ قِنْ ، فَإِنْ أَعْتَقَهُ الْمَصْدُقُ
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَقُومُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا .

كتاب أمهات الاولاد

عندك (عتق ورجع هو) أى المكاتب (بما آدى) جميعه (و) رجع (السيد بقيمته ،
وقد يتقاصان) إذا تلف المؤدى ، ووجدت شروط التقاص (ولو قال) السيد (كاتبك ، وأنا
مجنون أو محجور على فأنكر العبد صدق السيد) بجميعه (ان عرف سبق ما ادعاه ، وإلا)
بأن لم يعرف سبقه (فالعبد) المصدق بجميعه (ولو قال السيد) كنت (وضعت عنك النجم
الأول ، أو قال) وضعت (البعض) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) النجم (الآخر
أو الكل صدق السيد) بجميعه (ولو مات) شخص (عن ابنين وعبد ، فقال) العبد (كاتبني
أبو كذا ، فإن أنكرنا صدقنا) بجميعهما (وإن صدقاه فكاتب ، فإن أعتق أحدهما نصيبه) منه
(فالأصح لا يعتق) نصيبه (بل يوقف) العتق فيه (فإن آدى) المكاتب (نصيب) الابن
(الآخر عتق كله ، وولاؤه للأب ، وإن عجز) المكاتب (قوم على العتق ان كان موسرا) رقت
التعجيز وعتق كله وولاؤه له (والا) بأن كان معسرا (فنصيبه) الذى أعتقه (حر ، والباقي منه
قِنْ لِلْآخِرِ . قُلْتُ . بل الأظهر العتق) فى نصيبه فى الحال ولا سراية ، ثم ان عتق نصيب الآخر
فالولاء للأب ، وإن عجز فججزه الآخر عاد نصيبه قنا (والله أعلم ، وإن صدقه أحدهما) أى
الابنين (فنصيبه مكاتب ، ونصيب المكاتب قِنْ ، فإن أعتقه المصدق ، فالذهب أنه) يسرى
العتق عليه و (يقوم عليه ان كان موسرا) وأما لو أبرأه عن نصيبه من النجوم ، فإنه لا يسرى ،
وفى قول لا سراية ، فلا يقوم ، والله أعلم .

كتاب أمهات الاولاد

الأمهات جمع أم ، واختلف النحاة فى أن الهاء فى أمهات زائدة أو أصلية فذهب سيويه أنها
زائدة ، لأن مفردة أم ، وإذا قلنا بالزيادة فهل زيدت فى المفرد وتبعه الجمع ، أم زيدت فى الجمع ابتداء

إِذَا أَحْبَلَ أُمَّتُهُ فَوَلَدَتْ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا أَوْ مَا تَحِبُّ فِيهِ غُرَّةٌ عَتَقَتْ بِمَوْتِ السَّيِّدِ ،
 أَوْ أُمَّةٌ غَيْرُهُ بِنِكَاحٍ فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ ، وَلَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ إِذَا مَلَكَهَا ، أَوْ بِشَبْهَةٍ فَالْوَلَدُ
 حُرٌّ ، وَلَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ إِذَا مَلَكَهَا فِي الْأَطْفَرِ ، وَلَهُ وَطْءُ أُمِّ الْوَلَدِ وَاسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا
 وَأَرْشُ جَنَائِةٍ عَلَيْهَا ، وَكَذَا تَزْوِيجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْرُمُ بَيْعُهَا وَرَهْنُهَا وَهَبُهَا ،
 وَلَوْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ أَوْ زِنَا فَالْوَلَدُ لِلسَّيِّدِ يَتَّقَى بِمَوْتِهِ كَهَيِّ ، وَأَوْلَادُهَا قَبْلَ الْاِسْتِيلَادِ
 مِنْ زِنَا أَوْ زَوْجٍ لَا يَتَّقُونَ بِمَوْتِ السَّيِّدِ ، وَلَهُ يَتَّقُهُمْ ، وَعَتَقُ الْمُسْتَوْلَدَةِ مِنْ رَأْسِ
 الْمَالِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ .

وهو الأصح (إذا أحبل) رجل حر (أُمته) ولو مجنوناً أو مكرهاً أو سفهاً (فولدت حياً أو
 ميتاً ، أو ما تحب فيه غُرَّة) كضغطة ظهر فيها صورة آدمي ، ولو لأهل خبرة (عتقت بموت السيد)
 وخرج بالحر المملوك ، فلا تعتق مستولده بموته (أو) أحبل (أمة غيره) زناً أو (نكاح
 فالولد رقيق ، ولا تصير أم ولد) لمن أحبلها (إذا ملكها ، أو) أحبل أمة غيره (بشبهة) منه
 كأن ظنها أُمته أو زوجته الحرة (فالولد حر) وعليه قيمته لسيدها (ولا تصير أم ولد) لمن
 وطئها بشبهة (إذا ملكها في الأطفر) ومقابله تصير ، لأنها علق بحر (وله) أي السيد (وطء
 أم الولد) إذا لم يكن مانع من الحل غير أمومة الولد ، فلو كانت محرمة على المحبل بنسب أو رضاع
 وأحبلها ، فانها تصير أم ولد ، ويحرم عليه وطؤها (و) له (استخدامها وإجارتها وأرش جنابة
 عليها) وعلى ولدها المتابع لها (وكذا) له (تزوجها بغير إذنها في الأصح) ومقابله لا يصح
 إلا بأذنها (ويحرم) ، ويبطل (بيعها ورهنها وهبتها) وتجوز كتابتها (ولو ولدت من زوج أو
 زناً فالولد للسيد يعتق بموته كهي) ولا يتوقف عتق الولد على عتقها ، فلو مات قبل السيد بقي
 الاستيلاد فيه فيعتق بموت السيد وأولاد أولادها الأنثى تبع لأمهاتهم بخلاف الذكور (وأولادها
 قبل الاستيلاد من زناً أو زوج لا يعتقون بموت السيد ، وله بيعهم) والتصرف فيهم (وعتق
 المستولدة) وكذا أولادها الحادئون بعد الاستيلاد (من رأس المال) مقدماً على الديون والوصايا
 ولو أحبلها أو أعتقها في مرض الموت ، وإذا عجز السيد عن نفقة أم ولده أجبر على تخليتها
 فكتسب ، ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ، فان عجزت عن الكسب فنفتها في بيت المال (والله أعلم) .

وهذا آخر ما ينسره الله من حل هذا الكتاب بغاية ما يمكن من الإيجاز وإظهار الباب ، جعله
 الله خالصاً لوجهه ، المكريم ، ويسر النفع به في سائر الأقاليم ، وليس لي فيه إلا اقتطافه من رياض
 ما كتب عليه ، والله تعالى بأسهل عبارة تبين مراده وتفصح عن كنهه ماله به . نسأله تعالى أن يستر
 زلاتنا ، ويتجاوز عن سيئاتنا ، ويجعل إلى رضوانه إيابنا ، ويحقق فيه رجاءنا ، بفضلته وإحسانه
 وكبير امتنانه ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكان الثواب منه في ثلاث وعشرين مضت من شهر ربيع الثاني من سنة ١٣٣٧ هجرية
 على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية .

فهرس

السراج الوهاج

شرح العلامة الشيخ محمد الزهري الغمراوي : على متن المنهاج : للإمام النووي

صفحة	صفحة
٧١ فصل : في شروط الاقتداء	٢ خطبة الكتاب
٧٤ فصل : في شرط القدوة	٧ كتاب الطهارة
٧٥ فصل : في بقية شروط القدوة	١١ باب أسباب الخلل
٧٧ فصل : في قطع القدوة الخ	١٥ باب الوضوء
٧٩ باب كيفية صلاة المسافر الخ	١٩ باب مسح الخف
٨٠ فصل : في شروط القصر	٢٠ باب الغسل
٨٢ فصل : في الجمع بين الصلاتين	٢٢ باب التجاسة وإزالتها
٨٣ باب صلاة الجمعة	٢٤ باب التيمم
٨٨ فصل : في الأغسال المسنونة	٢٧ فصل : في بيان أركان التيمم وكيفيته
٩٠ فصل : في بيان ما تدرك به الجمعة الخ	٣٠ باب الحيض وما يذكر معه من النفاس
٩٢ باب صلاة الخوف	والاستحاضة
٩٤ فصل : فيما يجوز لبسه وما لا يجوز	٣١ فصل : إذا رأت المرأة لسن الحيض أقله الخ
٩٥ باب صلاة العيدين	٣٣ كتاب الصلاة
٩٦ فصل : في التكبير المرسل والمقيد	٣٦ فصل : في شروط وجوب الصلاة
٩٨ باب صلاة الخسوفين	٣٧ فصل : في الأذان والإقامة
٩٩ باب صلاة الاستسقاء	٣٩ فصل : استقبال القبلة شرط في الصلاة
١٠١ باب في حكم تارك الصلاة المفروضة	٤١ باب صفة الصلاة
١٠٢ كتاب الجنائز	٥٢ باب في شروط الصلاة وموانعها
١٠٥ فصل : في تكفين الميت وحمله	٥٥ فصل : في مبطلات الصلاة
١٠٦ فصل : في الصلاة على الميت	٥٨ باب في مقتضى سجود السهو وحكمه وحمله
١٠٩ فرع : في بيان الأولى بالصلاة عليه	٦١ باب في سجود التلاوة والشكر
١١١ فصل : في دفن الميت	٦٣ باب في صلاة النفل
١١٦ كتاب الزكاة	٦٦ كتاب صلاة الجماعة
باب زكاة الحيوان	٦٨ فصل : في صفات الأئمة

مصحف

- ١١٨ فصل : في اتحاد نوع الماشية
 ١٢١ باب زكاة النبات
 ١٢٤ باب زكاة النقد
 ١٢٥ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
 ١٢٧ فصل في زكاة التجارة
 ١٢٩ باب زكاة الفطر
 ١٣١ باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه
 ١٣٣ فصل : في أداء زكاة المال
 ١٣٤ فصل : في تحجيل الزكاة
 ١٣٦ كتاب الصيام
 ١٣٧ فصل : في أركان الصوم
 ١٣٩ فصل : في ركن الصوم الثاني الخ
 ١٤١ فصل : في شروط الصوم
 ١٤٢ فصل : في شروط وجوب صوم رمضان
 ١٤٤ فصل : في فدية الصوم الواجب
 ١٤٥ فصل : في موجب كفارة الصوم
 ١٤٦ باب صوم التطوع
 ١٤٧ كتاب الاعتكاف
 ١٤٩ فصل : في حكم الاعتكاف المنذور
 ١٥١ كتاب الحج
 ١٥٤ باب المواقيت
 ١٥٦ باب الاحرام
 فصل : فيما يطلب للحج
 ١٥٨ باب دخول مكة وما يتعلق به
 فصل : فيما يطلب في الطواف
 ١٦١ فصل : فيما ينضم به الطواف وبيان
 السعي
 فصل : في الوقوف بعرفة
 ١٦٣ فصل : في المبيت بمزدلفة
 ١٦٥ فصل : في المبيت بمنى
 ١٦٦ فصل : في بيان أركان الحج والعمرة

مصحف

- ١٦٨ باب محرمات الاحرام
 ١٧١ باب الاحصار والقوات
 ١٧٢ كتاب البيع
 ١٧٦ باب الربا
 ١٧٩ باب في البيوع المنهية عنها
 ١٨١ فصل : فيما نهى عنه من البيوع الخ
 ١٨٣ فصل : في تفريق الصفقة وتعددتها
 ١٨٤ باب الخيار
 ١٨٥ فصل : في خيار الشرط
 ١٨٦ فصل : في خيار النقيصة
 ١٨٩ فرع : اشترى صيد من معين صفقة
 ردتها الخ
 ١٩٠ فصل : في التبريز الفعلي
 ١٩١ باب في حكم المبيع قبل قبضه وبعده
 ١٩٣ فرع : للمشتري قبض المبيع استقبالا الخ
 فرع : قال البائع لأسلم المبيع حتى
 أقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله
 ١٩٤ باب التولية والاشراك والمراجعة
 ١٩٦ باب في بيان بيع الأصول والثمار وغيرها
 ١٩٨ فرع : ببيع شجرة رطبة دخل عروقها
 وورقها
 ١٩٩ فصل : في بيان بيع الثمر والزرع
 ٢٠٢ باب اختلاف المتبايعين
 ٢٠٣ باب في معاملة الرقيق
 ٢٠٥ كتاب السلم
 ٢٠٦ فصل : في بنية الشروط
 ٢٠٨ فرع : يصح السلم في الحيوان الخ
 ٢٠٩ فصل : في أداء غير المسلم فيه عنه الخ
 ٢١٠ د : في القرض
 ٢١٢ كتاب الرهن

مصحفة

- ٢١٤ فصل : في شروط المرهون به
 ٢١٧ » : فيما يترتب على لزوم الرهن
 ٢١٩ » : في الجناية من المرهون
 ٢٢٠ » : في الاختلاف في الرهن
 ٢٢٢ كتاب التفليس
 ٢٢٤ فصل : فيما يفعل في مال المجهور عليه بالفلس
 ٢٢٦ » : في الرجوع على المفلس في
 المعاملة معه
 ٢٢٩ باب الحجر
 ٢٣٢ فصول : فيمن يلي الصبي وكيفية
 تصرفه في ماله
 ٢٣٣ باب الصلح
 ٢٣٥ فصل : في التزام على الحقوق المشتركة
 ٢٣٨ باب الحوالة
 ٢٤٠ باب الضمان
 ٢٤١ فصل : في كفالة البدن
 ٢٤٢ » : في بيان الصيغة
 ٢٤٤ كتاب الشركة
 ٢٤٦ كتاب الوكالة
 ٢٤٩ فصل : فيما يجب على الوكيل في الوكالة
 المطلقة والمقيدة بالبيع
 ٢٥٠ فصل : فيما يجب على الوكيل في الوكالة
 المقيدة بأجل
 ٢٥٢ فصل : في أن الوكالة عقد جائز
 ٢٥٤ كتاب الاقرار
 ٢٥٦ فصل : في الصيغة
 » : في بنية شروط أركان الاقرار
 ٢٥٨ » : في بيان أنواع من الاقرار
 ٢٦١ » : في الاقرار بالنسب
 ٢٦٣ كتاب العارية

مصحفة

- ٢٦٤ فصل : في بيان أن عقد العارية من
 العقود الجائزة
 ٢٦٦ كتاب الغصب
 ٢٦٨ فصل : في بيان ما يضمن به المصوب
 ٢٧٠ » : في اختلاف المالك والغاصب
 ٢٧٢ » : فيما يطأ على المصوب من
 زيادة وغيرها
 ٢٧٤ كتاب الشفعة
 ٢٧٦ فصل : فيما يؤخذ به الشقص
 ٢٧٩ كتاب القراض
 ٢٨١ فصل : في أحكام القراض
 ٢٨٣ » : في بيان أن القراض جائز من
 الطرفين
 ٢٨٤ كتاب المساقاة
 ٢٨٥ فصل : فيما يشترط في عقد المساقاة
 ٢٨٧ كتاب الاجارة
 ٢٨٩ فصل : في بيان شروط المنفعة
 ٢٩١ » : في الاستئجار للقرب
 ٢٩٢ » : فيما يجب على مكري دار أو دابة
 ٢٩٣ » : في الزمن الذي تقدر به الاجارة
 ٢٩٥ » : فيما تنفسخ به الاجارة
 ٢٩٧ كتاب إحياء الموات
 ٢٩٩ فصل : في بيان أحكام المنافع المشتركة
 ٣٠٠ » : في أحكام الأعيان المستفادة من
 الأرض
 ٣٠٢ كتاب الوقف
 ٣٠٥ فصل : في أحكام الوقف اللفظية
 » : في أحكام الوقف المعنوية
 ٣٠٧ كتاب الهبة
 ٣١٠ كتاب اللقطة
 ٣١١ فصل : في بيان حكم الملتقط

صفحة

صفحة

٣١٣ فصل : فيما تملك به اللقطة	٣٥٧ من يأخذ منها
٣١٤ كتاب اللقيط	٣٥٧ فصل : في حكم استيعاب الأصناف
٣١٥ فصل : في الحكم بإسلام الرقيق وكفروه	٣٥٨ فصل : في صدقة التطوع
٣١٦ فصل : فيما يتعان برق اللقيط وحريته	٣٥٩ كتاب النكاح
٣١٨ كتاب الجمالة	٣٦١ فصل : في الخطبة
٣١٩ كتاب الفرائض	٣٦٢ فصل : في أركان النكاح
٣٢١ فصل : في الفروض وذويها	٣٦٤ فصل : في عقد النكاح
٣٢٢ فصل : في الحجب	٣٦٦ فصل : في موانع ولاية النكاح
٣٢٣ د : في بيان إرث الأولاد أفراداً واجتماعاً	٣٦٩ فصل : في الكفاءة
٣٢٤ د : في بيان إرث الأب والجد والأم في حالة	٣٧٠ فصل : في تزويج المحجور عليه
٣٢٥ فصل : في ميراث الحوائث	٣٧٢ باب ما يحرم من النكاح
٣٢٧ د : في الارث بالولاء	٣٧٥ فصل : فيما يمنع النكاح من الرق
د : في ميراث الجد مع الأخوة	٣٧٦ فصل : في نكاح من تحل ومن لا تحل
٣٢٩ د : في موانع الارث وما ينفعها	من الكافرات
٣٣١ د : في أصول المسائل وما يعول منها	٣٧٨ باب نكاح المشرك
٣٣٣ فرع : في تصحيح المسائل	٣٧٩ فصل : في حكم زوجات الكافر بعد إسلامه
٣٣٤ د : في المناسخات	٣٨١ فصل : في حكم مؤن الزوجة إذا أسلمت مع زوجها أو ارتدت
٣٣٥ كتاب الوصايا	باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد
٣٣٨ فصل : في الوصية بزائد على الثلث	٣٨٤ فصل : في الاعفاف ومن يجب له
٣٣٩ د : في بيان المرض المحفوف وما يلحق به	٣٨٦ فصل : في نكاح الرقيق
٣٤٠ د : في أحكام الوصية	٣٨٧ كتاب الصداق
٣٤٣ د : في أحكام الوصية المعنوية	٣٨٩ فصل : في الصداق الفاسد
٣٤٤ د : في الرجوع عن الوصية	٣٩١ فصل : في التفويض
٣٤٥ د : في الوصاية	٣٩٢ فصل : في ضابط مهر المثل
٣٤٦ كتاب الوديعة	٣٩٣ فصل : فيما يسقط المهر وما ينطهره
٣٥١ كتاب قسم النوى والغنيمة	٣٩٥ فصل : في أحكام المتعة
٣٥٢ فصل : في الغنيمة	فصل : في التحالف عند التازع في المهر
٣٥٥ كتاب قسم الصدقات	٣٩٦ فصل : في الولية
٣٥٦ فصل : في مقتضى صرف الزكاة وصفة	

مصحفة

مصحفة

- ٣٩٨ كتاب القسم والنشوز
 ٤٠٠ فصل : في حكم الشقاق بين الزوجين
 ٤٠١ كتاب الخلع
 ٤٠٣ فصل : في صيغة الخلع
 ٤٠٥ فصل : في الألفاظ الملزمة للعوض
 ٤٠٧ فصل : في الاختلاف في الخلع أو عوضه
 ٤٠٨ كتاب الطلاق
 ٤١٠ فصل : في تفويض الطلاق للزوجة
 ٤١١ » : في اشتراط القصد في الطلاق
 ٤١٣ » : في بقية شروط أركان النكاح
 ٤١٤ » : في تعدد الطلاق بنية العدد
 ٤١٧ » : في الاستثناء
 ٤١٨ » : في الشك في الطلاق الخ
 ٤٢٠ » : في الطلاق السني والدعي
 ٤٢١ » : في تعليق الطلاق بالأوقات
 ٤٢٣ » : في تعليق الطلاق بالحل والحيض
 وغيرهما
 ٤٢٦ فصل : في الإشارة للطلاق بالأصابع
 ٤٢٧ فصل : في أنواع من التعليق
 ٤٢٩ كتاب الرجعة
 ٤٣٢ كتاب الإيلاء
 ٤٣٤ فصل : في أحكام الإيلاء
 ٤٣٥ كتاب الظهار
 ٤٣٧ فصل : في أحكام الظهار
 ٤٣٩ كتاب الكفارة
 ٤٤٢ كتاب اللعان
 ٤٤٤ فصل : في قذف الزوج وزوجته
 فصل : في كيفية اللعان
 ٤٤٧ فصل : في المقصود الأصلي من اللعان
 ٤٤٨ كتاب العدد

- ٤٤٩ فصل : في العدة بوضع الحمل
 ٤٥٠ فصل : في تداخل عدتي المرأة
 ٤٥٢ فصل : في معاينة المطلق المعتدة
 ٤٥٣ فصل : في عدة الوفاة والمفقود
 ٤٥٥ فصل : في سكني المعتدة وملازمتها
 مسكن فراقها
 ٤٥٧ باب الاستبراء
 ٤٦٠ كتاب الرضاع
 ٤٦٢ فصل : في طريان الرضاع على النكاح
 ٤٦٤ فصل : في الاقرار بالرضاع
 ٤٦٥ كتاب النفقات
 ٤٦٨ فصل : في موجب المؤن ومسقطاتها
 ٤٧٠ فصل : في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة
 ٤٧١ فصل : في نفقة القريب
 ٤٧٣ فصل : في الحضنة
 ٤٧٦ فصل : في مؤنة المملوك
 ٤٧٧ كتاب الجراح
 ٤٨٠ فصل : في الجناية من اثنين
 ٤٨١ » : في أركان القصاص في النفس
 ٤٨٤ فصل : في تغير حال الجروح من وقت
 الجرح إلى الموت
 ٤٨٥ فصل : في شروط القصاص في الأطراف
 والجراحات
 ٤٨٧ باب كيفية القصاص ومستوفيه
 والاختلاف فيه
 ٤٨٩ فصل : في اختلاف ولي الدم والجاني
 ٤٩٠ » : في مستحق القصاص ومستوفيه
 ٤٩٢ » : في موجب العمد وفي العفو
 ٤٩٥ كتاب الديات
 ٤٩٦ فصل : في موجب ماهون النفس
 ٤٩٩ فرع : في إزالة المنافع

مصحفة	مصحفة
٥٤٧ فصل : في الأمان	٥٠٢ فرع : في اجتماع ديات كثيرة
٥٤٩ كتاب عقد الجزية للكفار	فصل : في الجنابة التي لا يتقدر أرشها
٥٥١ فصل : في مقدار مال الجزية	٥٠٣ باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة
٥٥٢ » : في أحكام الجزية الزائدة على ماسر	٥٠٦ فصل : فيما يوجب الشركة في الضمان
٥٥٤ باب الهدنة	٥٠٧ فصل : في العاقلة وكيفية تأجيل ما عمله
٥٥٦ كتاب الصيد والذبائح	٥٠٩ » : في جنابة الرقيق
٥٥٨ فصل : في آلة الذبح	» : في دية الجنين
٥٦٠ » : فيما يملك به الصيد	٥١١ » : في كفارة القتل
٥٦١ كتاب الأنحية	كتاب دعوى الدم والقسامة
٥٦٤ فصل : في الحقيقة	٥١٤ فصل : فيما يثبت موجب القصاص
٥٦٥ كتاب الأطعمة	وموجب المال
٥٦٨ كتاب المسابقة والمنافسة	٥١٦ كتاب البغاة
٥٧٢ كتاب الإيمان	٥١٨ فصل : في شروط الامام الأعظم ومأمعه
٥٧٤ فصل : في صفة الكفارة	٥١٩ كتاب الردة
٥٧٥ » : في الحلف على السكنى والمساكنة	٥٢١ كتاب الزنا
وغيرها	٥٢٤ كتاب حد القذف
٥٧٧ فصل : في الحلف على أكل أو شرب	٥٢٥ كتاب قطع السرقة
٥٧٩ » : في مسائل منثورة	٥٢٨ فصل : فيما لا يمنع القطع وما يمنع وفيما
٥٨٢ » : في الحلف على أن لا يفعل كذا	يكون حرزا لشخص دون آخر
٥٨٣ كتاب النفر	٥٣٠ فصل : في شروط السارق وفيما ثبت به
٥٨٥ فصل : في نذر حج أو عمرة	السرقة
٥٨٧ كتاب القضاء	٥٣١ باب قاطع الطريق
٥٨٩ فصل فيما يعرض للقاضي مما يقتضي عزله	٥٣٣ فصل : في اجتماع عقوبات
٥٩١ فصل : في آداب القضاء	٥٣٤ كتاب الأشربة
٥٩٤ فصل : في التسوية بين الخصمين وما يتبعها	٥٣٥ فصل : في التعزير
٥٩٥ باب القضاء على الغائب	٥٣٦ كتاب الصيال وضمان الولاية
٥٩٧ فصل : في الدعوى بعين غائبة	٥٣٩ فصل : في ضمان ما تلفه البهائم
٥٩٩ فصل : في بيان من يحكم عليه في غيبته	٥٤٠ كتاب السير
٦٠٠ باب القسمة	٥٤٢ فصل : فيما يكره من الغزو الخ
٦٠٣ كتاب الشهادات	٥٤٤ » : في حكم ما يؤخذ من أهل الحرب

صفحة	صفحة
٦٢٨ فصل : في العتق بالعضية	٦٥٧ فصل : في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال
» : في الاعتاق في مرض الموت	وتعدد الشهود وما لا يعتبر
و بيان القرعة	٦١٠ فصل : في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة
٦٣١ فصل : في الولاة	الصك
٦٣٢ كتاب التدبير	٦١١ فصل : في جواز تحمل الشهادة على الشهادة
٦٣٤ فصل : في حكم المدبرة	٦١٢ فصل : في رجوع الشهود عن شهادتهم
٦٣٥ كتاب الكتابة	٦١٤ كتاب الدعوى والبيانات
٦٣٧ فصل : فيما يلزم السيد بعد الكتابة	٦١٦ فصل : فيما يتعلق بجواب المدعى عليه
وما يسن له وما يحرم عليه	٦١٨ فصل : في كيفية الحلف والتفليظ فيه
٦٣٩ فصل : في لزوم الكتابة وجوازها	٦٢٠ » : في تعارض اليمينين من شخصين
٦٤١ » : فيما تشارك فيه الكتابة الفاسدة	٦٢٢ » : في اختلاف المتداعين
الصحيحة الخ	٦٢٤ » : في شروط القائف الخ
٦٤٣ كتاب أمهات الأولاد	٦٢٥ كتاب العتق

